مِنَ التراثِ الإسلامىّ

شرح
ألفيّة ابن مالك
للشارح الأندلسيّ

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علىّ بن جابر الهوارىّ
الأندلسىّ النحوىّ البلاغىّ المالكىّ (ت 780 هـ)
من نحاة القرن الثامن الهجرى

علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه

الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

الأستاذ بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادى
عميد معهد إعداد الدعاة (الأسبق) بقنا

الجزء الأول

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف ت : ٥١٢٠٨٤٧

انتهى ثم بحمد الله في الثلث الثالث وصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم استئنف الصلاة في الثلث الرابع على آل النبي وأصحابه ، وقد فرغ هذا الإملاء وذلك بمكة شرفها الله تعالى في [illegible] [illegible] من سنة ست وخمسين وسبعمائة ، وذلك على حسب الاختصار [illegible] الأفكار وشواغل الأسفار ، وقلة مطالعة الأسفار ، وسل الله أن ينفع به ويجزل [illegible] [illegible] وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أمين

جمل [illegible] وثمانية [illegible] سبع [illegible] محل [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] عنها [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

وجواب شرط جازم بالفاء أو بإذا [illegible] غير مقيد

والثانية سبع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مبتدأ

[illegible] تخصيص [illegible] بعد معلق [illegible] وجواب [illegible]

وجواب أقسام [illegible] [illegible] [illegible] أشهر [illegible] غير [illegible]

وكذلك تابعة لشيء ماله [illegible] [illegible] غير [illegible]

الصفحة الأخيرة من المخطوطة (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين الذى :

﴿ الَّذِى عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الإنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَم ﴾

والذي هدانا لهذا ومـا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،والصـلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وخاتم الـنبيين ، وعلى آله وصحبـه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وبعـد

فإن اللغة العربية هى إحدى اللغـات السامية ، صنعها الله (عز وجل) على عينه ، وربَّاها ، وتعهدها بحكمته؛ لتكون ـ فيما بعد ـ لغة الذكر الحكيم ولسان رسوله العظيم ، ولسان أهل الجنة فى دار المقامة ، والسلام .

وقد ألهم النطق بها أقواماً ، مازهم بذلاقة اللسان ،وفصيح البيان ، وقد جنح اللاهجـون بها ـ فى مـسيـرتها الطويلة ـ إلى شىء من العـزلة ،جعلـها تتسع، وتكثر مـفرداتها ؛ وتتنوع أساليـبها ، لتشمـل ما وقع عليه الحسُّ ، أو تخيلته النفس ، أو يخطر به الهاجس . . .

ثم هيـأ الله (عـز وجل) للناطقـين بهـا أسـباب الالتـقـاء ، ودواعى الاجتـماع ؛ لتكتسب اللغـة من ذلك نقاء اللفظ ، ورشـاقة الكلمة ، وخـفة المنطوق على السمع ، وحلاوة جرسه فى الأذن ؛

ولم تكن اللغـة فى كل ذلك إلا اللغـة الطيِّعة ، التى سـارت على سنة النشوء ، والارتقاء ، والتى تأخذ من غيرها من اللغات وتمد غيرها من اللغات الأخرى ، سنة الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلا .

ولما بلغت اللغة مبلغ الاتساع ، وحظيت بالغربلة ، والانتقاء ، وبلغت بذلك رشدها ، نزل بها القرآن العظيم ،على الرسول الأمين ، ونطق بها سيد الأولين ، والآخرين .

وقد لبست اللغة العربية بذلك حُللا موشَّاة ، واكتست ثيابا قشيبة واتسعت أغراضها ، وتنوعت أساليبها ، وعذبت مفرداتها . . . بما أخذ الناطقون بها أنفسهم من اتباع أساليب القرآن العظيم ، والسنة النبوية المطهرة : فعذبت ألفاظهم ، وتنوعت أساليبهم ، واتسعت آفاق الفصاحة ، وترامت أطراف البلاغة ، وسمت أغراضُ القول وارتقت الاتجاهات .

وقد بلغت اللغة بذلك الكمال ، أو قاربته ، وهُدِى أصحابها إلى الطيب من القول ، وإلى النبيل من الاتجاهات .

والناطقون باللغة - فى مسيرتها الطويلة - هُدُوا إلى الصواب فى الإعراب وإلى الدقة ، والسلامة : سليقة ، وطبعا ، وجبِلَّة .

ولما كانت رسالة الرسول الأعظم رسالة عامة شاملة ، وقد دعت جميع الخلق إلى الخالق البارئ ، واستجاب لها من شرح الله صدره للإيمان ، ودخل الناس فى دين الله أفواجا، أفواجا - مع اختلاف ألسنتهم، كاختلاف ألوانهم - ارتضخ بعضهم لكنة ، نزعت بعرق وثيق إلى لغته الأصيلة ، وظهر اللحن ، وصار كالداء فى جسم اللغة الذى كان سليما من الأدواء .

واللحن كان نتيجة للاختلاط الذى تم فى ساحة الإسلام الرحبة ، التى فتحت أبوابها لكل من واتته الهداية ، وشملته العناية .

وقد كان ظهور اللحن مبكراً ؛ ليقول الرسول الأمين كلمته ، وليترك لنا فصل الخطاب فى أمره ، وليرشد أمته على خطره على لغة الكتاب والسنة ،

وهما كتابا الحياة ، والأحياء ، وليظل فهمهما ميسرا - مع سلامة اللغة - وليكون أمر الأمة مجتمعا على لسان عربى سليم من اللحن ، والأدواء .

ومع ظهور هذا الوباء على اللغة ، وهو اللحن ، وتسلله إلى مجلس الرسول الأمين ، وحضرته ، ورأيناه يصدر الأمر : بدرء الخطر ، فيقول : « أرشدوا أخاكم فقد ضل »[1] وكانَ ذلك بسبب رجل لحن فى حضرته .

وقد ظل هذا أمراً ، وعاه الصحابة ، وقابلوه بالسمع ، والطاعة ، وفعل مثل ذلك من جاء بعدهم ويأتى بعد ذلك إلى يوم القيامة .

وأَمْرُ الرسول العظيم : بإرشاد الضال ، إنما ترجم ، وفهم ، ونفذ بوضع الضوابط ، والقوانين ، التى تؤخذ من اللغة نفسها للغة ذاتها . . . . . .

وبدأ العمل النشط الجاد ، واتسعت داوعيه بكثرة الاختلاط الذى نجم عن اتساع رقعة الأمة الفتية القوية ، التى رضى الناس منهجها ، وأطمأنوا لعدلها ، واستراحوا لسلكها فى أمور الدنيا ، ونواحى الدين ووضعت البذرة الأولى فى التربة الصالحة ، وتفتحت عن خامة من الزرع على يد الإمام على (كرم الله وجهه) وقد عهد بالرى ، والرعاية ، والتعهد لِحبِّه : أبى الأسود الدؤلى . . .

وقد توالت جهود العلماء ، وأخذ هذا العلم ينمو شيئاً فشيئا ، خاضعا لسنة النشوء ، والارتقاء ،متخذا من البصرة عشه ، ثم من البصرة ، والكوفة موطنه ، ثم شرَّق ، وغرَّب : يمم شطر بغداد عاصمة الدولة ،ثم ظهر نوره فى مصر ، والأندلس الإسلامية ، والشام ، . . . وغيرها من الأقطار ، والأمصار .

وإن روحا من الله تعالى ، أعانت المشتغلين به ، ومنحتهم القدرة على

---

(١) ٢/ ٢٤٦ المزهر

حمل أعباء العمل فيه ، والاستمرار على الوصول به إلى الغاية المنشودة .

وقد شمل النحو ـ فى أول الأمر ـ التصريف : إذ هما البسلم الشافى لداء اللحن فى التراكيب ، والمفردات .

وكان العلم بالنحو يعنى العلم بالتصريف . . .

ثم أخذ التصريف ينفصل عن شقيقه النحو شيئا فشيئا ، وأخذت تتحدَّدُ معالمه على أيدى الأفذاذ من العلماء . . . .

وظهرت المؤلفات ،وكانت فى أول الأمر مزاجا من النحو ،والتصريف ، واللغة ، والأدب .

وكان العالم بأحد هذه العلوم عالما بها كلها ، ثم عادت الكتب إلى شيء من التخصص ، إلا أن واحدًا منها لم يخل تماما من أخواته . . .

وقد كانت لغة التأليف ـ فى أول الأمر ـ تشوبها صعوبة فى العرض ، تجعل فهم بعض المسائل عسيرا ، وتجعل العلم بعيد المنال ، يحتاج إلى صبر وطول نفس . . .

ثم أخذت لغة التأليف تنهج نهج السهولة ، واليسر .

هذه المسيرة الطويلة ، والشاقة ، جعلت طالب العلم ينظر إلى هذا الصرح الشامخ ، ويكبر جهود العلماء ، الذين وضعوا أسسه ، ورفعوا بناءه .

وبظهور ابن مالك ، صاحب القدرة الفذة ، والطبع المواتى ، والخليقة الميسرة . . ظهر التيسير فى كتب النحو ، والتصريف .

فقد جنح ابن مالك نحو التيسير ، وساعده على ذلك ما منحه الله (عز وجل) من القدرة على النظم الميسَّر لأشد العلوم صعوبة ، ولكأنه وهو

يسلك مسائلها فى نظام ، إنما ينظم قصائد فى الغزل، والنسيب ، والتشبيب ، مما يسر العلم لمن جاء بعده : تحصيلا ، وتأليفًا . . .

وكنت أنظر إلى هذا الصرح العلـمى المشيد ، الذى رفع العلماء قـواعده فى مختلف العصور والدهور . . . . .

وكنت أتمنى ـ بعد أن تفيأت ظله، ونعمت فيه بالسعادة ـ أن أفعل شيئًا، يضاف إلى هذا الصرح العلمى الشامخ ، أو يضـيف إلى لبناته شيئًا ، وحسبى أن أكون مع الرجال ، أو أن أتشبه بالرجال . . .

ولفرط إعجابى بابن مالك حفظت ألفيته عن ظهر قلب ، وطالت صلتى بها ، وصـحبـتى لها ، وهى صـحبة حـياتى فى ظلال العلـم ، وعشت مع شروحها ، وأصحاب الحواشى على تلك الشروح ، وكنت أُوَازِنُ بين شرح وشرح ، وشارح ، وآخر ، وصاحب حاشية ، وصاحب حاشية أخرى .

وكنت أتمنى ـ من أعماق نفسى ـ أن يكون لى جـهد، أى جهد ، وكنت أقرأ فى ثنايا الكتب عن الهوارى ، والشارح الأندلسى ، فى كتب نقلت عنه ، وأخذت منه .

وأمَّلت أن أبحث عنه ، وأصل إلى مـؤلفـاته الأصيلة ؛ لأحـقق بذلك رغبة تلح علىَّ ، وتدفعنى إلى العمل . . .

وقد سعدت ـ كل السعادة ـ حينما وقع كتابه المخطوط لشرح الألفية بين يدىَّ ، وأصبح تحت سمعى ، وبصرى . . . .

وقد اسـتخرت الله تعـالى بعلمه ، واسـتقدرته بقـدرتـه ، ورجوت منه عـونه . . أن يعـيننى على أن أخـرج هذا المخـطوط من زمـرة المخطوطات إلى حظيرة المطبوعات ، وأن أنقله من ظلمة الخزانات إلى نور التحقيق، والظهور ،

والانتشار ، وألا يكون حبيس الخزانات ، نهبا لأتربتها .

وقـد وجدت فى العمل - مـع التجـافى عن العناء فيه - لـذة علمية ، لا تدانيها لذة أخرى .

وقد حقق لى هذا العمل أمنية عزيزة ، ورغبة أكيدة .

فـقد وثق صلتى بالألفيـة ، صديقـة العمـر العلمى ، وبشـراحهـا ، وأصحـاب الحواشى عليهـا ، وعشت مع هؤلاء فى حـياة علميـة جادة ، هى أسعد ما تكون عليه الحياة .

والهوارى ، والشارح الأندلسى ، وشرحه أقدمهما للقراء مخلصا العمل لوجه الله تعالى . سائلا ربى ، ضارعا إليه أن ينفع بهذا العمل كل مطّلع عليه ، وناظر فيه ، وأن يجعله فى الميزان فى يوم الدين . . .

ولم أدخر فى هذا العمل جهـدا أستطيع القيام به **﴿ وما توفيقى إلاَّ بالله عَليهِ توكلتُ وإِليه أُنيب ﴾**.

الدكتور

عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

قنـــا - جامعة جنوب الوادي

عميد معهد إعداد الدعاة (سابقا)

ت : ٣٣٣١٧٢

الفصل الأول
ابن جابر الأندلسى

سأتناول - بالدراسة ، والبحث - (إن شاء الله تعالى) عالما ، وأديبا ، وبلاغيا ، ونحويًا ،وشاعرا ،ومحدّثا ، ومؤلفا . . . هو ابن جابر الأندلسى .

وابن جابر : صاحب عزيمة ، ونفس كبيرة ، لم يقعده ضُرُّه ، وفقد بصره عن مواصلة طلب العلم ، وعن البحث عن البيئة الصالحة ، التى تشجع على الوصول إلى الغاية ، وبلوغ أكبر درجة من النهاية ، وتبلغ به الكمال ، أو تُدَانيه :

كما أن العوائق المتقدمة لم تعقه عن الحج ، والمجاورة ، وعن البحث عن أعلام العلماء فى بيئاتهم العلمية المختلفة .

ولقد يسر الله (عز وجل) له صحبة ، أعانته على الانتقال ، ولازمته فى مشاق الغربة ، ومعاناة الأسفار ،وكانت له الِعوَض عن العين التى تبصر، وعن القلم الذى يسطر .

وهذه الصحبة الطيبة فى صديق عمره :أبى جعفر : أحمد بن يوسف بن مالك الرعينى ، الغرناطى ، الأندلسى .

وقد أفاد كل منهما بصاحبه ، وتعاونا على تحصيل العلم ، وعلى التدريس ، وعلى النظم ، والتأليف ، والشرح . . وعلى معاناة الأسفار ، والحل ، والارتحال .

وكانت تلك الصحبة محط أنظار أهل العلم ، فإذا ذكر أحدهما خطر بالبال ثانيهما ،وإذا ترجم العلماء لواحد منهما ،لم يُنْسَ الآخر .

ولقد طالت حياتهما ، وكانت فى درس ، وتحصيل، ونظم ، وشرح ،

وتأليف . . .

وقد تركا أثرا طيبًا ، وتراثا علميًا قيما . . . .

وإذا كان ابن جابر يؤلف ، ويملى فإن الرعينى يخط ، ويكتب . . .

وإنهما ـ متعاونين ـ ليضعان بصماتهما على كل ما صدر عن أحدهما .

والحديث التالى عن ابن جابر فى النواحى التى دعا إليها البحث وكان التحقيق فى مسيس الحاجة إليها . . .

وذلك فى المباحث الآتية :

ابن جابر :

١ ـ مولده ، نسبه ، بلده :

لم يختلف أحد ممن كتبوا عن ابن جابر ـ ممن قرأت لهم ـ فى اسمه ، وأسماء آبائه . . فهو : « محمد بن أحمد بن على بن جابر ، الأندلسى ، الهوارى ، المالكى ، أبو عبد الله ، الأعمى ، النحوى »[١] .

ويزيد الصفدى على ما تقدم النسبة إلى بلده ، والشهرة ، فيقول : « . . المربىّ عرف بابن جابر . . »[٢] .

ويعزز ما تقدم ابن حجر العسقلانى فى كتابه : « الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة » .

وقد اتفق العلماء على سنة مولده ، وهى سنة ٦٩٨ هـ .

ولد فى المرية ، التى نسبه إليها الصفدى ، الذى زامله ، وساجله ،

---

(١) ١ / ٣٤ بغية الوعاة ، فى طبقات اللغويين والنحاة .

(٢) ص ٢٤٤ نكت الهميان فى نكت العميان .

وقال عنه : « . . . اجتمعت به مرات ، وسألته عن مولده ، فقال: سنة ثمان ، وتسعين . وستمائة بالمرية . . . »[1] .

وينتسب ابن جابر إلى قبيلة هوَّارة ، والنسبة إليها هوَّاريٌّ ، وهو من القبائل التى رحلت من المشرق العربى إلى المغرب ، وكان لبعض رجالاتها فضل فى حمل لواء النحو ، وفقه المالكية ، وفى الدفاع عن حياض العرب ، والمسلمين . . . وينقل الشيخ خالد الأزهرى كثيرًا عن ابن جابر فى كتابه « تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب » مكتفيا بقوله : « قال الهوارى »[2]:

أما بلده المرية فإن المقرى يفيض فى الكلام عنها فى كتابه « نفح الطيب . . . . »[3] .

وكذلك كتاب الشعب (**دائرة معارف الشعب**)[4] .

ويمكننا أن نشير فى إيجاز - إلى التعريف بها فيما يلى :

المرية: مدينة على ساحل البحر ، وبها قلعة « خيران » المنيعة ، التى بناها الناصر ، وبها من صنعة الديباج ما تفوق به على سائر البلاد ، وفيها دار الصناعة ، وتشتمل كورتها على معدن الحديد ، والرخام ، وبها ينسج طرز الحرير ثمانمائة نول . . وغير ذلك .

وفاكهتها يقصر عنها الوصف حسنا ، وساحلها أفضل السواحل ، وبها قصور الملوك القديمة وواديها طوله أربعون ميلا فى مثلها ، كلها جنات ،

---

(١) ص ٢٤٥ نكت الهميان فى نكت العميان .

(٢) انظر ص ١٥ ، ٣٥ ، ٧٩ ، . . . . تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب .

(٣) انظر ١ / ٣١٧ ، وما بعدها ، نفح الطيب . . .

(٤) ص ٣٨ وما بعدها من كتاب الشعب (دائرة معارف الشعب) العدد ٦١ المرية - أعد المادة الدكتور : عبد العزيز سالم .

وبساتين ، وأنهار ، وطيور . . . .

وكانت أكثر بلاد الأندلس مالا ، وأعظمها متاجر ، وبها ألف فندق ، وكثير من الحمامات .

ويحيط بالمدينة سور، ولها حصون مرتفعة من كل جهة .

وقد بنيت المرية سنة ٤٤٤ هـ (١٠٤٩) م ، أمر ببنائها الخليفة ، عبد الرحمن بن محمد الملقب بالناصر لدين الله ، وقد اشتق اسمها من وظيفتها (مع تغيير فى اللفظ) : فقد كانت تتخذ مرأى ، ومرصداً بحريًا لمدنه القريبة منها ، التى لا تبعد عنها سوى أربعة أميال غربًا .

أنزل الأمويون بها بنى سراج القضاعيين ، ووكلوا إليهم حراسة ما يليهم من البحر ، ومراقبة الساحل ، خشية نزول المجوس ، أو (النورمانديين) الذين كانوا يغيرون على سواحل الأندلس . . .

وكانت الميرة ، والتجارات تجلب إليها من العدوة ، وكان هذا سببا فى استيطانها .

وكانت المرية مركزا للسفن القادمة من المشرق ، وكانت تقصدها السفن التجارية القادمة من جميع بلاد البحر الأبيض المتوسط : من الإسكندرية ، والشام كله . . .

وانفردت بصناعة الزجاج ، والفخار المذهب .

ودخلها القشتاليون عنوة من البر ، والبحر فى عام ٥٤٢هـ (١١٤٧)م فقتلوا أهلها ، وسبوا نساءها ، ونهبوا أموالها . . . .

وقد خلصها الموحدون من النصارى ، بعد سيطرة كاملة من القشتاليين

عليها زهاء عشر سنين .

ودخل ابن الأحمر المرية سنة ٦٣٥هـ (١٢٣٧)م ، ووفد إليها كثير من مسلمى الأندلس ، الذين أبوا الحياة مع الأسبان بعد سقوط مدنهم ، وظلت المرية المنفذ الوحيد ، الذى تصل إليه الإمدادات ، والمؤن من بلاد العرب إلى مملكة غرناطة .

وتقدمت إليها جيوش **(فرناند ، وإيزبيلا)** وحاصرتها ، ولم تطل مقاومتها فسلمت المرية سنة ٨٩٥هـ (١٤٩٠) م .

ولأهمية المرية : موقعا ، وزراعة وصناعة ، وتجارة .. كانت المؤئل للمسلمين ، الذين استولى نصارى الشمال على بلادهم ... كما كانت مطمح الغزاة ، والطامعين لما لها من الأهمية البالغة .

وإنه لجدير بالذكر أن نسجل من العرض المتقدم ما يلى :

(أ) الفترة التى سبقت مولد ابن جابر كانت فترة مدٍّ ، وجزر بين المسلمين ، والنصارى ، وكانت الحرب بيهم دائمة ، لا يخبو لهبها إلا لتشب ، ويرتفع لهبها مرة أخرى .

(ب) فى الفترة التى ولد فيها ابن جابر ، وتربى فيها ، وعاشها بين ربوعها ، كانت المرية محط رحال المهاجرين من العرب ، الذين أبوا الحياة مع النصارى فى مدنهم المحتلة ، كما كانت الثغر الذى تحمل إليه الإمدادات ، والمؤن من بلاد العرب ، ....

من أجل ذلك : ولاضطراب الحياة بالمرية قرر ابن جابر ، وهو لا غَنَاء له فى الحرب ، بسبب ضره ـ أن يكون له الغَنَاء ـ كل الغناء ـ فى البحث ، والدرس ، وفى حلقات العلم ، وعلى أيدى أعلامه ، وذلك إنما يتم فى بيئة

أكثر تشـجيعًا للعلم ، وحـماية ، وأمنا للعلماء. وقد قـررالهجرة ، متـبعا طريق العلمـاء قـبله ، كابن مـالك ، وغـيره ، الـذين ودعوا بلاد الحـرب ، والدمار إلى بلاد العلم ، والاسـتقرار ، وقد هاجر ابن جـابر لذلك إلى البلاد التى يمم شطرها العلماء قبله .

٢ ـ أسرته بالأندلس ، وشيوخه فيها :

لاتسعفنا المراجع ، التى بين أيدينا بشىء يذكر عن حياة ابن جابر الأولى فى المرية ، وعن أسرته فيها .

وكذلك لا ندرى : هل ولد ابن جابر أكمـه ، أم أن الضر قد أصابه بعد ولادته .

ومثل ذلك : أسرته بالمرية ، لا نعرف عنها ما ينير لنا الطريق .

وجاء فى النجوم الزاهرة . . . « . . . وتوفى العلامة : شمس الدين : أبو عبد الله : محمد بن الشـيخ شهاب الدين : أحمد بن أبى الحسن بن على بن جابر ، الأندلسى ، المالكى ، الهوارى بحلب . . .

وكان عـالما بارعـا فى فنون كثـيرة ، وله نظم ، ونثر ، وله مـصنفات كثيرة »[(١)] .

ومن ذلك : نأخذ لقبه « شمس الديـن » كما ندرك أن لوالده فضلا ـ أى فضل فى العلم ـ من إطلاق لفظ الشيخ عليه ، وأن ابن جابر لم ينشأ من فراغ وإنما نشأ فى أسرة لها أثارة من علم .

وقد نشأ ابن جابر كما ينشأ غيره من أبناء الأندلس : يقبلون على حفظ القرآن الكريم منذ نعـومة أظفارهم ، ويستتبـع ذلك قدرًا من القراءات ثم يأتى

---

(١) ص ١٩٢ النجوم الزاهرة . .

دور علم النحو ، وفقه المالكية . . . .

ويذكر السيوطى شيوخه بالأندلس ، وهم الذين صنعوا نشأته الأولى ، وصنعوه على أعينهم ، ووضعوا أمامه الهدف ، والغاية وفتحوا له طريق الوصول إلى ما يريد [١] .

وهـم :

أ ـ عبد الله بن موسى بن عمر بن يونس الزواوى ، الفقيه .

ولد قبل التسعين ، وستمائة، وحج ، وأقام بمكة ، وبالمدينة، وأخذ عن ابن دقيق العيد ، والتقى عبيد ، وسمع من مؤنسة خاتون بنت الملك العادل ، وحدث عنها بالسباعيات بمكة .

وكان يحفظ الموطأ ، ومات بالمدينة الشريفة ،سنة ٧٣٤ هـ [٢] .

ب ـ أحمد بن محمد بن أبى العيش بن يربوع ، المرى ، السبتى ، أبو العباس ، أخذ عن أبى جعفر بن الزبير ، وعبد المنعم بن سماك ، وأبى إسحاق الغافقى ، وأبى عبد الله بن رشيد . . . وغيرهم .

وأجاز له ابن دقيق العيد ، والضياء السبتى ، وأبو أحمد الدمياطى . . وكان كبير المنصب من أهل اليقين ، والمشاركة ، غاية فى الوقار ، وحسن السَّمت ، والتعاظم ، مع الظرف .

مات بقسطنطينية من بلاد إفريقية سنة ٧٤٩ هـ [٣] .

---

(١) انظر ١/ ٣٤/ البغية .

(٢) انظر ٢/ ٢٠٧ الدرر الكامنة . . .

(٣) انظر ١/ ٢٩١ الدرر الكامنة . . . .

جـ ـ الرندى :

محمـد الرندى ، الفاسى : أبو عبـد الله ، الفقيه الحافـظ ، كان قائمًا على المذهب ، إماما فى العربية ، مقدما فى النظر ، انتفع به خلق .

مات سنة ٧٤٦ هـ (١) .

وهؤلاء : هم الذين وجهوا بصيـرته إلى الاستزادة من العلم ، والبحث عن بيئاته الآمنة .

٣ ـ صديق عمره :

إذا قيل فى فلسـفة الصـداقة : « إنـهـا ميل النفس إلى الموافق ، الملائم لها » (٢) . ـ كمـا نقل عن الغزالى ـ فإن الصـداقة بين ابن جابر ، وصـديقه الرعـينى كانت كـذلك : فقـد تشابهـا مـشربا ، وتجـاوروا فى النشـأة ، وفى الظروف المحيطة ، وكان كل منهما بمنزلة التكملة لصـديقه ، وقد توافقا خُلُقاً ، وسلوكا ، واتجاها . . .

ومن ذلك : يقول السيوطى عنهما : « . . . وهذان هما المشهوران بالأعمى والبصير : فكان ابن جابر يؤلف ، وينظم ، والرعينى يكتب .

ولم يزالا هكذا على طول عمرهما » (٣) .

وقال العـسقـلانى فى شأن الرعـينى : « . . . رحل إلى الحج فى أوائل محرم سنة ٧٣٨هـ مشاركـا بعض الشعراء المكفوفين ، على أن يكتب ، وذلك يشعر ، ويقتسمان نتيجة ذلك . . . » (٤) .

الأعمى والبصير

---

(١) انظر ص ٢٤٠ نيل الابتـهـاج بتطريز الديبـاج للتنبكتى مطبـوع على هامش الديبـاج المذهب لابن فرحون .

(٢) ٢٧١/٤ صفوة صحيح البخارى .

(٣) ٣٤/١ البغية .

(٤) ٣٦١/١ الدرر الكامنة . . . . .

وتحدث السيوطى عن الرعينى فى موضعين :

أولهما :

عندما ترجم لابن جابر الأندلسى ، وقال عن الرعينى : « ورفيقه أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك ،الرعينى ، الأندلسى ، الغرناطى . . » [1] .

وثانيهما :

أنه ترجم له ترجمة منفردة ، وقال عنه : « . . . . رفيق محمد بن جابر الأعمى شارح الألفية ، وهما المشهوران بالأعمى والبصير ، وتقدمت ترجمة الأعمى ، وشىء من ترجمة رفيقه هذا . . . » [2] .

وقال عنه ابن حجر العسقلانى :« . . وتعانى الأدب،فوافق أبا عبد الله ابن جابر الأعمى ، فحجا معا ، ودخلا القاهرة » [3] .

ولا ندرى ـ بالتحديد ـ متى بدأ التعارف بينهما ، ومتى انعقدت الصداقة بينهما ؟ إلا أنه يمكن أن يقال : إن الصداقة استمرت طول حياتهما العلمية الطويلة ، الموفقة،وإن إعجاب كل منهما بصاحبه قد وثق عرى الألفة بينهما .

ولعل ذلك : قد تم فى أول لقاء بينهما فى حلقات الدرس ، وساحات العلم .

وذلك كله : كان السبب فى أن يتآخيا ، وأن يتعاونا على رحلة الحياة الطويلة : يتحمل كل منهما نصيبه ، ويقتسمان الغرم ، والغنم معا .

وقد ولد ابن جابر سنة ٦٩٨ هـ ، ومات سنة ٧٨١ هـ ، كما ولد الرعينى بعد سنة ٧٠٠ هـ ، ومات سنة ٧٧٩ هـ .

---

(١) انظر ١/ ٣٥ البغية .

(٢) انظر ١ / ٤٠٣ البغية .

(٣) انظر ١ / ٣٦١ الدرر الكامنة . . . .

٤ ـ رحلتهما إلى المشرق ، وأثرها على حياتهما العلمية :

لعل الرحلة كانت بسبب الحياة السيئة فى البيئة الأصلية : المرية ، وغرناطة فقد كانتا فى أول حياتهما الملجأ للمسلمين ، الفارين بدينهم ، والذين لا يستطيعون العيش فى بلادهم مع النصارى الغالبين ، المتربصين بالبقية الباقية من مدن الأندلس ، وإلى الصراع الدائم ، والترقب ، وانتهاز الفرصة من نصارى الشمال . . . لالتهام ما بقى للمسلمين من بلاد .

وإذا كانت المرية ، وغرناطة آخر ما بقى للمسلمين فى الأندلس فإن لبقائهما نهاية منتظرة ، وكل أمل القائمين على الأمر أن يطول أمد تلك النهاية .

وعلى ذلك : فإن مثل هذه البيئة لا تشجع على البقاء بها .

وقد سبق كثير من العلماء ابن جابر ، والرعينى إلى الهجرة ، ويمموا شطر الوطن العربى بالمشرق : فراراً من الفتن ، وتلمسا لبيئة علمية مستقرة .

ومن هؤلاء : ابن مالك ، وغيره ممن ودعوا الديار بالأندلس واتجهوا صوب المشرق العربى ، وأدوا فريضة الحج ، وألقوا عصا التسيار بمصر ، أو الشام . . .

على أن شعلة العلم لم تزل مضيئة فى مصر ، والشام ، فلابد من أن يجتذب نورها كثيراً من العلماء ، والفضلاء .

وكانت مصر ، والشام ـ إذ ذاك ـ فى ظل دولة المماليك .

الذين كانوا يقيمون أنفسهم حماة للإسلام ، والمسلمين ، ويتقربون إلى عامة المسلمين ، بإكرام العلماء ، وإنزالهم منازلهم .

وقد جد العلماء فى ظلال المماليك وحدبهم عليهم فى البحث ، والتأليف

ليعوضوا المكتبة الإسلامية خيرا مما أغرقه ، وأحرقه ، وأضاعه المغيرون على البلاد العربية .

وقد نشطت الحركات العلمية ، حتى أطلق على هذا العهد : عهد الموسوعات العلمية .

لهذا ، وغيره : هاجر ابن جابر فى صحبة صديقه الرعينى .

ويسجل السيوطى رحلتهما ، فيقول : فى ترجمة ابن جابر « ثم رحل إلى الديار المصرية صحبة أحمد بن يوسف الرعينى . »[1] .

ويسير مع الرحلة قائلاً : « وسمعا بمصر من أبى حيان ، ودخلا الشام . »[2] .

ويعزز ذلك العسقلانى فى الدرر الكامنة[3] . . . فى ترجمة الرعينى ويذكر الصفدى استقرار ابن جابر بالبيرة ، فيقول :

« . . . قدم إلى دمشق . . وتوجه من دمشق إلى حلب . . . وهو - الآن - حى يرزق بناحية البيرة . . . »[4] .

ولم يسجل أحد من العلماء ممن سجلوا الرحلة ، وتابعوا أخبارهما شيئاً عن تفاصيلها : فلم يذكروا كيف كانت المسيرة ؟ ولم يرتبوا دخول البلاد، الترتيب الزمنى على حسب الحل ، والترحال .

غير أن ابن حجر ذكر مقدمهما إلى مصر ، ثم إلى الشام .

ومما تفرق من أخبار يمكننا أن نقول - فى غير حرج - :

- إن الرحلة ابتدأت من ميناء المرية البحرى : فقد كان الميناء الذى ترد

(١) ١/ ٣٤ البغية
(٢) ١/ ٣٤ البغية .
(٣) انظر ٣ / ٣٣٩ الدرر الكامنة .
(٤) ص ٢٤٤ نكت الهميان فى نكت العميان . . .

إليه المساعدات من المشــرق : من الإسكندرية ، والشام . . إلى المرية والمعقول والمقبول : أن الصديقين ركبا البـحر على متن سفينة عائدة إلى الإسكندرية بعد إفراغ ما بها فى المرية .

ـ وإن زمن الرحلة كان فى أواخر مرحلة الشبـاب للصديقين ، المتقاربين مولدا : ابن جابر سنة ٦٩٨ هـ ، والرعينى بعد السبعمائة للهجرة .

وذلك : لأن الزواوى مـات سنة ٧٣٤ هـ ، ولأن وفاة ابن أبى العـيش سنة ٧٤٩ هـ ، وهما شيخا ابن جابر ـ كما سبق ـ .

ـ وإن تلمذتهما على شيخ النحاة أبى حيان بمصر ، وقد كانت وفاته سنة ٧٤٥ هـ .

ويعزز ذلك ما نقله ابن حجر عن لـسان الدين بن الخطيب ، وفيه تحديد تقـريبى لابتـداء الرحلة : « رحل إلى الحج فى أوائل مـحـرم سنة ٧٣٨ هـ ، مشاركا بعض الشعراء المكفوفين » (١) . ويعنى بذلك : الرعينى ؛ لأن الحديث عنه .

والمرجح : أن السـفـر من الإسكندرية كـان إلى حج بيت الله تعـالى ، والزيارة ثم عادا إلى مصر ، وسمعا من شيخ النحاة : أبى حيان .

ثم كانت الرحلة بعد ذلك إلى الشام .

وكانت الرحلة من دمشق إلى حلب فى أخريات سنة ٧٤٣ هـ (٢) .

ثم ألقى عصا التسيار فى البيرة .

ثم حجا مرة أخرى ، وجـاورا وفى أثناء ذلك تم شرح الألفية ، وابتداء الشرح فى المدينة المنورة (على ساكنها أفضل الصـلاة ، والسلام) كما سيأتى

---

(١) ١ / ٣٦١ الدرر الكامنة . . . . .   (٢) انظر ص ٢٤٤ نكت الهميان . . . .

إن شاء الله تعالى) .

وقد ختم الشرح بمكة (شرفها الله تعالى) سنة ٧٥٦ هـ . ـ كما سيأتى « بمشيئة الله تعالى » .

ومن ذلك نقول : إن شرح الخلاصة قد تم فى فترة حج ، ومجاورة ـ طالت المجاورة ، أو قصرت ـ إلا أنها تدخل فى حساب الزمن فى الفترة التى أقاما فيها بالشام .

٥ ـ شيوخهما بالمشرق :

أ ـ أبو حيان النفزى ، الغرناطى :

محمد بن يوسف . . . بن حيان الإمام : أثير الدين : أبو حيان ، الأندلسى ، الغرناطى . وكانت التلمذة عليه فى مصر ، وقد أخذ عنه أكابر عصره ، توفى سنة ٧٤٥ هـ ، ويقول السيوطى : « سمعا بمصر من أبى حيان » [١] .

ب ـ ابن كاميار :

عبد الرحيم بن إبراهيم بن كاميار ، القزوينى ، ثم الدمشقى : زين الدين .

ولد سنة ٦٥٠ هـ ، وأجاز له شيوخ عصره ، وكان صالحا ، خيرا .

مات سنة ٧٤٣ هـ [٢] .

جـ ـ المزّى :

محمد بن أحمد بن عبد الرحيم ، الموقت بالجامع الأموى . . شمس

---

(١) ١/ ٣٤ البغية .   (٢) انظر ٢/ ٣٥٢ الدرر الكامنة . . . .

الدين ، أبو عبد الله المزى ، كان يحفظ الشـاطبية ، وينقل القراءات . . وكان أولا يوقت بالربوة ، ثم انتـقل إلى الجامع ، وكـان ينظم . . . توفى فى أوائل سنة خمسين ، وسبعمائة هـ [1] .

د ـ الجزرى :

أبو بكر : محـمد بن عمـر ، تقى الدين الجزرى . . المقـرئ . . نشأ بالموصل وبغداد ، وسكـن دمشق وتعانى القـراءات ، وقرأ القراءات العـشر ، وعنده طرف من العربـية ، وجلس للإقراء ، وكـان زاهدا ، ورعا ، عُمّر ، وجاوز الثمانين ، وتوفى سنة ٨١٣ هـ [2] .

ويقول العسقـلانى : عن الرعيـنى : « . . انتفـع به أهل تلك البلاد « دمشق ـ حلب ـ البيرة » وحدث بهـا عن المزى ، والجزرى ، وابن كاميار ، وغيرهم . . . » [3] .

٦ ـ تلاميذهما بالمشرق :

كان الصديقان عالمين مقصـودين ، يقصدهما طلاب العلم ، وقد جلسا لنشر العلم ، وتعليمه .

يقول العـسقـلانى عن الرعينى : « سـمع منه أبو المعالى بن عـشائر ، وجماعة . . » [4] . ومن أشهر من تتلمذ عليهما :

أ ـ ابن عشائر :

الحافظ : ناصر الدين : أبو المعالى ، محمد بن على ، السالمى ، الحلبى .

---

(١) انظر ٢٤٤ نكت الهميان فى نكت العميان .

(٢) انظر ١ / ٤٥٣ الدرر الكامنة . . . . .

(٣) ٢/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . . .

(٤) ٢/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . . . .

ولد سنة ٧٤٢ هـ ، وأخذ عن التاج السبكى ، وابن قاضى الجبل ، والأعمى ، والبصير [١] . وله مجاميع ، وتاريخ ، وتعاليق ، مات بمصر سنة ٧٨٩ هـ [٢] . .

ب ـ البرهان :

إبراهيم بن عبد الله . . المصرى ، برهان الدين النحوى . . كان عارفاً بالعربية ، شرح الألفية ، وولى قضاء المدينة . . مات سنة ٧٨٠ هـ [٣] .

٧ ـ ابن جابر المحدِّث :

تعددت ألوان الثقافات ، والمعارف عند ابن جابر ، وله سبق ، وتقدم فيما عرف به ، واشتهر عنه .

يسجل له السيوطى ، ولصديقه الرعينى أنهما : « دخلا الشام، وسمعا الحديث من المزى ، والجزرى ، وابن كاميار ، ثم قطنا حلب ، وحدثا بها عن المزى بصحيح البخارى ، ثم البيرة » [٤] .

وعزز ما تقدم العسقلانى [٥] .

ومن ذلك نقول : إنهما قد تلقيا الحديث ، ونبغا فى علومه ، وجلسا للتعليم ، والإفادة ، وقد اكتسبا بذلك المنزلة المرموقة ، التى تكون لعلماء الحديث .

---

(١) الأعمى ، والبصير . هما : ابن جابر ، والرعينى .

(٢) ١ / ١٥٣ حسن المحاضرة ، فى أخبار مصر ، والقاهرة .

(٣) انظر ١/ ٤١٥ البغية .

(٤) ١/ ٣٤ البغية .

(٥) انظر ٣ / ٣٤ الدرر الكامنة . . .

٨ ـ ابن جابر الشاعر :

إذا كان الشـاعر يحتـاج إلى موهبة ، وهى عطاء إلهى ، وإلى ثقـافة ، وهى تكتسب بالتـعلم ، ومعاناة الشـقافات . . فإن ابـن جابر قد اجتـمعت له المزيتان .

العطاء الإلهى ، وقد مـتعه الله به ، والشـقافة ، وقد نشـأ تحت ظلالها وسافر من أجل الاستزادة منها ، وقصر حياته عليها . . .

وقد شهد له بالنبوغ فى الشعـر أديب عصره ، ومؤرخه : صلاح الدين الصـفدى ، حيـث قـال عـنه : « وينظم الشـعر جيـداً ، وأنشـدنى منه كثيراً . . . »[١] . ومما ذكره الصفدى « كتب إلى يستجيزنى . » [٢] .

إنَّ البــراعةَ لفَّـــظٌ أَنتَ مَعْنَاهُ ۝ وكلُّ شــئ بديــع أَنْتَ مَغْنَاه

إِنشَادُ نظمك أَشْهَى عندَ سَامعه ۝ منْ نظم غَيْركَ لو إِسْحَـاقُ غَنَّاهُ

إلى أن قال :

فَغشْ لنظم المعانـى فى مواضعها ۝ ودُمْ لوارفِ عز ، طَابَ مَجْناهُ[٣]

وقد وقع الشعر من صـلاح الدين وقوع الماء من ذى الغلة الصادى ، ثم قال : « فكتبت له إجازة صدرتها بقولى :

يا فاضلاً كَرُمتْ فينَا سَجَايَاهُ ۝ وخصـنَا باللّآلى فـى هَدايَاهُ

إلى أن قال :

---

(١) ص ٢٤٥ نكت الهميان ، فى نكت العميان .

(٢) ص ٢٤٥ نكت الهميان ، فى نكت العميان .

(٣) انظر القصيدة كلها فى ص ٢٤٥ ، نكت الهميان ، وما بعدها .

« أَشَرْتَ فيه بأمرٍ ما أُقَابلُهُ   إلاَّ بطَاعَةِ عَبْدٍ خَافَ مَوْلاَهُ
ولَسْتَ أَهْلا لأن تروِى فَضَائحَ مَا   عنْدى ، لأنِّى مِنَ التَّقْصير أَخْشَاهُ
وليْسَ إلاَّ الذى تَرْضَاه ،فَارْوِعَنِ الْـ   مَمْلُوكِ مَارُحْتَ تهواه ،وتَرْضَاهُ »[1]

والشعر غنى عن البيان فى قدر ابن جابر ، ومنزلته ، وفى تعظيم الصفدى له ، وإنه لجدير بذلك .

وقد أكثر من النقل من شعره الشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسى ، المتوفى سنة ٩٦٣هـ فى كتابه « معاهد التنصيص ، على شواهد التلخيص » كما نقل عن صديقه الرعينى [2] .

فقد نقل عن ابن جابر أكثر من عشرين مرة [3] .

وما صدر عن ابن جابر شاهد له بالشاعرية الفذة .

وشعره ـ بعامة ـ مع بارع خيال الشعراء ، ومع التمكن من الصنعة ، عليه مسحة العلماء .

٩ ـ ابن جابر البلاغى :

إذا قيل : إن الإنسان ابن بيئته : مؤثرا فيها ، ومتأثرا بها ، فإن ذلك يصدق على ابن جابر الأندلسى .

فقد تأثر ببيئته الجديدة ، وأثر فيها : قدم إلى بيئة الشام ، وقد وجد علماء عصره يعنون بالصبغ البديعى ، وينظمون البديعيات : يجمعون فيها

---

(١) ص ٢٤٦ ، وما بعدها ، نكت الهميان فى نكت العميان .

(٢) انظر ٣/ ٩٢ ، ٣/ ٢٠٥ ، ٣/ ٢٤٣ ، ٣/ ٣٠١ ، ٤/ ١٤٦ ، ٤/ ١٨٧ ، ....

(٣) انظر ٢ / ٢٠٢ ، ٢ / ٣٠٠ ، ٢/ ٣٠١ ، ٢/ ٣١١ ، ٣ / ١٣١ ، ٣/ ٢٣٥ ، ٣/ ٢٥٥ ، ٣/ ٢٥٨ ، ٣/ ٢٦٠ ، ٣/ ٣٠٦ ، ٤/ ١٤٨ ، ٤/ ١٤٩ ، ٤/ ١٥٠ ، ...

ألوان البديع ، ويتبارون فى هذا المضمار ، واتخـذ بعضهم من بردة البوصيرى مثالا يحتذى ، كمـا يقول ابن حجة الحموى [١] ، فى مقدمة كـتابه : « خزانة الأدب » [٢] .

وذلك فى المدح والبديع .

. . . . . وبعد : فهـذه البديعية ، التى نسجتـها بمدحه (ﷺ) على منوال طرز البردة . . . . . . » [٣] .

وقد أشار ـ كذلك ـ فى الخطبة إلى بديعية الشيخ : عز الدين الموصلى ، وبديعية الشيخ : صفى الدين الحلى .

وظهـور البديعـيات حـفز أصـحاب اللهـمم كابن جـابر الأندلسى إلى المعارضة والتقليد ، وكان ذلك حافزاً إلى التسابق فى هذا المضمار .

وقد أعمل ابن جابر فكره ، ووجه طاقـاته الخلاقة إلى هذا الميدان ونظم بديعيته المشهورة « ببديعية العميان » [٤] . كما يقول ابن حجة الحموى .

وقد تحدث عنها السيوطى وسماها باسمها : « . . . والحلّة السيّرا ، فى مدح خير الورى ، وهى بديعية » [٥] .

وقال العـسقلانى : « ونظم الحلة السيّرا ، فى مدح خـير الورى ، على قافية الميم ، بديعية على طريقة الحلى . » [٦] .

---

(١) ابن حجة الحموى : تقى الدين : أبو بكر بن حجة الحموى ، كـان إماما عارفاً بفنون الأدب متقدما فيـها ، طويل النفس فى النثر ، والنظم ، له مـؤلفات كثـيرة ، توفى سنة ٨٣٧ هـ انظر (ص ٤ خزانة الأدب ، والضوء اللامع للسخاوى ، وكشف الظنون لملا جلبى) . .

(٢) ص ٢ خزانة الأدب ، وغاية الأرب .

(٣) ص ٢ خزانة الأدب . . (٤) انظر ص ١١ خزانة الأدب . . . (٥) ١/ ٣٦ بغية الوعاة . .

(٦) ٣/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . .

وبها عد ابن جابر من أصحاب البديعيات ، كما عد من علماء البلاغة الذين شرق ذكرهم ، وغرب .

ولم ينظم صديقه الرعينى بديعية أخرى ، وإنما أكب على بديعية رفيقه . وشرحها شرحا قيماً .

وذكر السيوطى فى ترجمته : أنه « شرح بديعية رفيقه » (1) . كما سجل ذلك ابن حجر أيضاً .

وشرح الرعينى سماه : « طراز الحلة ، وشفاء الضلة » .

وهو مخطوط ، وتوجد منه نسخ فى مكتبة الأزهر تحت الأرقام (٦٣) ١٧٥١ ، (٨٣٠) ١٨٨٦٧ ، (١٠١٤) ٢٢٧٥٦ .

والنسخة الأولى تقع فى ٢٧٤ ورقة .

وبهذه البديعية : لمع ابن جابر فى سماء علماء البلاغة ، وأصحاب البديعيات ، وعلم البديع ، وشهرته بين البلغاء أسبق إلى الذهن ـ للوهلة الأولى ـ من بين النحاة .

وأول البديعية :

بطيبة انزل ، ويمم سيِّد الأُمَمِ   وانثُر له المدح، وانْشُر طيب الْكَلِمِ (2)

وابذُل دُمُوعَك ، واعذُر كلَّ مضْطَبِرٍ   والحقْ بمنْ سَار، والْحَظْ مَا عَلَى الْعَلَمِ

وابن حجة : تقى الدين الحموى ، صاحب البديعية المشهورة ، ومؤلف كتاب « خزانة الأدب . . » الذى جمع فيه كثيرا من اللطائف ، وسجل أجود الأمثلة ، والشواهد لكل نوع من أنواع البديع ، قد تعقب ابن جابر تعقبا ،

---

(1) انظر ٤٠٣/١ بغية الوعاة . . .

(2) انظر ص ١١ خزانة الأدب . . .

لا هوادة فيه : فقد يذكر إحسانه ـ إن وجد ـ ويحصى عليه إساءته فى كثير من الأحيان، كما يسجل عليه تقصيره عن النظراء فى عدم النظم على لون بديعى ، وقد يورد بيت بديعيته ، دون أن يعلق عليه بشىء .

والقصد :

فإن ابن حجة : نقد « الحلَّة السِّيرا . . » نقدا موضوعيا ، جريئاً ، أبرز المحاسن ، وعرض المسالب ، ووازن بين البديعيات موازنة طيبة كما استطرد كثيراً ، وعرض فنوناً ، وأورد أمثلة . . . .

ومن أمثلة ما استجاده للَّون البديعى بيت ابن جابر فى صبغ بديعى :

١ ـ واللون البديعى : (ذكر المقابلة) :

« . . . وبيت صفى الدين الحلى :

كَانَ الرِّضا بدنُـوِّى من خواطِرِهم فصار سُخْطِى لبُعْدى عن جِوَارِهُم

فقابل « الرضا بالسخط » و« الدنو بالبعد » ولفظة « من » « بعن » وبيت العميان :

بواطئٍ فَوْقَ خدِّ الشمسِ مشتَهرٍ وَطَائرٍ تحتَ ذيْل اللَّيلِ مكْتَتِم[1]

بيت العميان أمكن من بيت صفى الدين فى المقابلة : لأنهم قابلوا : « واطئًا بطائرٍ » لأن الواطئ : هو الماشى على الأرض ، والطائر : السائر فى الهواء ، و « فوق ، وتحت » و « خدّ بذيل » لما بينهما من العلو ، والسفل ، و « الصبح بالليل » و « مشتهر بمكتتم » وانظر لفظة « مشتهر مع مكتتم » وهى القافية التى لا يمكن أمكن منها . . . » [2] .

(١) انظر ص ٥٩ خزانة الأدب . . .

(٢) ص ٥٩ خزانة الأدب ، وغاية الأرب . .

٢ ـ في ذكر (التورية) :

يقول الحموى : « . . . وكذلك الشيخ : شمس الدين ، أبو عبد الله : محمد بن جابر الأندلسى ، ناظر البديعية ، كان عن نظم التورية بمعزل ، ولم ترض أن تنزل من أبياته بمنزل .

وبيت نظمه في بديعيته شاهد على هذا النوع فى غاية العقادة، والسفالة ، وهو قوله :

لا يرفَع العـــينَ للراجـين يمنحهُم بلْ يخفِضُ الرأسَ قولاً هَاكَ فَاحْتَكِمِ

وهذه البديعية غالبها سافل على هذا النمط ، والتورية تجل عن أن تكون من مخدرات هذا البيت .

ولكن أورد له الشيخ : أبو جعفر فى شرحه ، الذى كتبه على بديعيته ما هو منقول فى هذا الباب ، وهو قوله :

وقَفَـــتْ للــــوداعِ زينَبُ لَمَّا رحلَ الركبُ ، والمدامعُ تُسكَـبْ

مسحــتْ بالبَنَانِ دَمْعِى ، وحُلْـو سكْبُ دَمْعِى عَلَى أَصَابِعِ زَيْنَبْ[1]

وهذا يدل على القدرة على النظم البديعى فى غير البديعية .

والبيتان فى النجوم الزاهرة ، وقد نسبا لابن جابر الأندلسى [2] .

وقد سجل الحموى على ابن جابر تقصيره فى النظم فى بعض الألوان البديعية : فمن ذلك : (ذكر الالتفات) :

يقول الحموى : « ولم ينظم العميان فى بديعيتهم هذا النوع » [3] .

---

(١) ص ٣٤٩ خزانة الأدب ، وغاية الأرب .

(٢) انظر ص ١٩٢ النجوم الزاهرة .

(٣) ص ٦١ خزانة الأدب . . .

وعلى ذلك : يمضى ابن حجة الحموى فى البديعية بيتا بيتا : محسناً ، أو لائما أو ذاكرا التقصير فى النظم ، أو مظهرا الرضا بالسكوت عن التعليق .

وهو ـ مع هذا النقد اللاذع ـ فى كثير من المواطن قد وضع ابن جابر فى موضعه بين الأدباء ، أصحاب البديعيات ، ووازن بين بديعيته والبديعيات الأخرى .

وحسب ابن جابر منزلة : أنه مع الحلى ، والصفدى ، والموصلى فى قرن وأن بديعيته توضع فى الموازين التى توزن بها بديعياتهم ، وأنه مع كبار المادحين ، أمثال البوصيرى . . وغيره .

١٠ ـ ابن جابر النحوى :

من دراسة نشأة ابن جابر الأولى ، المتقدمة [١] . علمنا : أنه : حفظ القرآن الكريم ، ودرس شيئا من القراءات ، وتعلم النحو ، وفقه المالكية .

وكتاب سيبويه فى البيئة الأندلسية كان يطلق عليه قرآن النحو : يقبلون عليه بالدرس ، والفهم . . .

وقد حصل من ذلك قدرا كبيرا فى الأندلس ، لأن الرحلة إلى المشرق كانت فى نهاية مرحلة الشباب ـ كما عرفنا ـ .

وقد واصل الدراسة بالمشرق ، وترسم خطا ابن مالك ، ورحل إلى تراثه فى الشام . . ولعله كان مثله الأعلى ، الذى أراد أن يحتذيه .

تلقى النحو فى مصر على شيخ النحاة : أبى حيان النفزى الغرناطى [٢] .

وكان أبو حيان ـ كما وصفه تلميذه الصفدى يقبل «على الطلبة الأذكياء ، وعنده تعظيم لهم . . . » [٣] .

---

(١) وانظر ١/ ٣٤ البغية . . .   (٢) انظر ١/ ٣٤ البغية . . .   (٣) ص ٢٨٠ نكت الهميان . . .

وصار بعض تلاميذه أئمة فى حياته ، كما سجل ذلك السيوطى [١] .

ولعل أبا حيان قد وجه قدرا من الرعاية إلى ابن جابر ، وصديقه الرعينى ، الغرناطى ؛ لوشيجة الوطن الاول ، الذى يستحق الرثاء ، ويستحق أهله أكبر العطف ـ مع آصرة العلم ـ وكل غريب للغريب نسيب .

والفترة التى قضاها الرفيقان فى مصر فترة مكنتهما ـ مع نضجهما الذهنى ومع ما حصلاهُ فى الوطن الأصلى ـ من مداناة الغاية المنشودة .

ولعل هذه الفترة كانت ما بين سنة ٧٣٨ هـ ، سنة ٧٤٣ هـ ، إذا نقصنا منها فترة السفر لأداء فريضة الحج ، والعودة منه ، ومدة السفر إلى دمشق ـ كما سبق ـ .

وإذا كان الأندلسيون قد أقبلوا على كتاب سيبويه : قراءة وفهما ، وشرحاً ، وتحليلا ، وتعليقا فإن الشيخ : أبا حيان قد : « . . التزم ألا يقرئ أحداً إلا إن كان فى كتاب سيبويه ، أو فى التسهيل : لابن مالك ، أو فى تصانيفه [٢] » .

ويقول ـ الصفدى ـ :

« وهو الذى جسّر الناس على مصنفات الشيخ : جمال الدين بن مالك (رحمه الله) ورغبهم فى قراءتها وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها . . . » [٣] .

ومن ذلك : يكون ابن جابر قد أضاف إلى كتاب سيبويه تراث ابن مالك وتلقاه على أبى حيان ، مع تراث أبى حيان نفسه .

---

(١) انظر ١/ ٢٨١ البغية

(٢) انظر ٢٨١ البغية . . .

(٣) ص ٢٨ نكت الهميان . .

وابن مالك يقـول عنه أبو حيـان ـ قول صـدق ـ : « . . . إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه »[1] .

وهى شـهـادة من أعـمل النظر ، وأجـال الفكر فى تراث ابن مـالك : شارحا له ، ومـشتغلا به ، وناقدا ، وحـاثا تلاميذه على إعمـال النظر فيه ، وشرحه . . .

والنظرة المدققـة فى تراث ابن مالك ـ بعامـة ـ يُدْرَك منها أن تراث ابن مالك مـرَّ بالمراحـل التـاليـة ، حتى وصـل إلى السهـولة ، واليـسر ، مـع التنوع . . .

أولا : رحلة التحصـيل ، وقد كان ابن مالك نَهِمـاً ، لا يشبع من القراءة ، والحفظ ، والاطلاع .

ثانياً : تلى مـرحلة التحـصيل مرحلة الـصقل ـ بالتـدريس ـ وقد درّس بمدرستيه : السلطانية ، والعادلية ، والتدريس ملهم ، صاقل ، يوسع المدارك ، والآفاق : إذ فـيه تتجلى احـتكاك الفكرة بالفكرة ، ومصـارعة الرأى الرأى ، وإنما يثبت الأقوى ، ويبقى الأصلح .

ثالثاً : مرحلة التألـيف بعدَ التدريس ، وقد تتداخـل المراحل ، كما هى طبائع الأشياء .

ومرحلة التأليف اتخذت ألوانا متـعددة : فقد يؤلف باسطاً التأليف ، ثم يحتاج إلى الإيجاز ، كما فعـل بالكافية الشافية ، التى أوجز ما بسطه فيها فى الألفية (الخلاصة) .

وقد يوجـز ، ثم يشرح ما أوجزه ، كـما فعل فى التســهيل ، الذى لم

---

(١) ١/ ١٣١ البغية . . .

يكمل شرحه .

وقد يشرح ما صنفهُ كما فعل فى الكافية الشافية .

وهذا العمل الجليل : هو ما قرب البعيد من النحو ، والصرف . . . وذلل الجامح الشامس .

وبهذا العمل دخل التأليف فى حظيرة التيسير ، مع ما اتسم به ابن مالك من الطبع المواتى ، والسهولة ، والإسجاح . . .

ومن المهم - فى هذا المقام - أن نشير إلى أن ابن مالك حينما ألقى عصا التسيار فى الشام وجد أهل البلاد يعكفون على مفصل الزمخشرى ، فقدمه نظماً ، وأسماه « المؤصل »[1] . كما وجدهم مقبلين على كتب ابن الحاجب المنقحة ، والتى قبلها الناس منذ صدورها ، ووجد إقبال الناس على كافية ابن الحاجب فى النحو ، وشافيته فى الصرف .

فقدم لهم نظما « الكافية الشافية » : وقد أفاد من تسمية ابن الحاجب ويسر العلم لراغبيه من ناحية النظم .

وبهذا : انصرف كثير من الناس - إن لم يكن كل الناس - إلى مؤلفات ابن مالك : أخذاً ، وتحصيلا ، وقراءة . . . .[2]

وقد حظى ابن مالك بالمكانة المرموقة ، وحظى علمه بالقبول ، وكانت له المكانة التى لا تدانيها أخرى .

---

(١) انظر ١ / ١٣٢ البغية .

(٢) انظر ص ٢٨ نكت الهميان . . وقد ألف ابن مالك فى النحو ، واللغة والصرف ، والقراءات ، وقد بلغت مؤلفاته ثمانية وثلاثين مؤلفا .

(انظر مقدمة كتاب شرح ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، بتحقيقنا (ص ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

وقد خلَّد تراث ابن مالك عاملان كبيران :

أولهما : إخلاصه فيما عمل ، وتيسيره لما عمل ، وإقباله المنقطع النظير على عمله المثمر الخلاق .

وثانيهما : تلمذة : أعملت النظر فى تراثه : تحصيلا ، وشرحا ، وتقديما للأجيال القادمة .

وتجلت هذه التلمذة فى شيخ النحاة : أبى حيان ، وفى تلاميذه ، الذين وصل كثير منهم إلى مرتبة الإمامة ، والأستاذية فى حياته فقد شرح لهم أستاذهم كتب ابن مالك ، وكشف النقاب عن مخبآتها ، وفسر لهم غامضها ، ووجههم إلى الاشتغال بها ، والعمل فيها ، والدوران فى فلكها . . .

ومن هؤلاء : ***ابن جابر الأندلسى :***

وابن جابر : قد ارتحل إلى بيئة الشام التى ألف فيها ابن مالك تراثه ، وأبقى فيها للأجيال علمه ـ كما سبق أن ذكرنا ـ .

وبهذا : تعتبر رحلة ابن جابر امتدادا لحياته العلمية فى توجيه أستاذه : أبى حيان .

وقد أقبل ابن جابر فى البيئة الجديدة على تراث ابن مالك ، كما أقبل على نظم الشعر ، وظهرت مواهبه البلاغية فى بيئة الشام .

ولعل هذه الرحلة إلى الشام ، والتى مكنته من الاطلاع على تراث ابن مالك كاملاً قد قوت الرغبة فى تقليده ، واتخاذه المثل الأعلى فى نظم العلوم .

وقد أدلى ابن جابر دلوه بين الدلاء ، ونبتت الرغبة عنده فى شرح الألفية ، من وقت التلمذة على شيخه : أبى حيان : أسوة بشيخه ، الذى شرح الألفية ، شرحا لم يكمل ، كما شرحها غيره من زملائه : تلاميذ أبى حيان .

ويشير ابن جابر إلى هذه الرغبة فـى شرح الألفية ، وما زالت تلح عليه حتى هيأ الله تعالى له وقت التنفيذ .

وسيأتى ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ فى مقدمة الشرح [1] .

وبهذا الشـرح الجليل : سجل ابن جابر اسـمه فى سجل أئمـة النحاة ، الذين شرحوا الخلاصة ، والذين يزيد عددهم على الخمسين شارحا ، وعُدّ من أئمة النحاة .

١١ ـ مؤلفات ابن جابر :

لعل ابن جابر كـان يريد الوصول إلى المنزلة العلميـة ، التأليفـية ، التى وصل إليها من اتخذه مثله الأعلى : ابن مالك .

والتشابه بينهما واضح فى الموطن الأصلى ، والهجرة منه ، وإلقاء عصا التسيار فى الشام .

ولكن ابن مالك : كـان يملك من المواهب ، والأدوات ، ومن نعـمـة البصر ما لم يتهيأ مثله لابن جابر الأندلسى .

وقد حاول ابن جابر ، وأخذ فى الأسباب ، ووصل إلى الدرجة ، التى وفقه الله (عز وجل) للوصول إليها ، وسهلت له قدراته ـ التى تقاصرت عن قدرات ابن مـالك ـ إلى الوصول لما وصل إليـه من منزلة وحسـبه أنه لم يضع وقتا . . « وعلى المرء أن يسعى . . . » .

لم نسمـع بكتاب مؤلف لابـن جابر فى الحديث الـشريف : رواية ، أو دراية ، مع أنه معدود من رجاله . . .

وقد ألف فى علوم أخرى ، وذلك ما يلى :

(١) ص ٦٠

أ ـ فى اللغة :

١ ـ نظم فصيح ثعلب : لأبى العباس : أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى الإمام ، النحوى المشهور ، توفى سنة ٢٩١ هـ .

وقد سجل له ذلك السيوطى [١] . والعسقلانى [٢] .

٢ ـ نظم كفاية المتحفظ ، ونهاية المتلفظ : تأليف أبى إسحاق : إبراهيم ابن إسماعيل بن عبد الله ، المعروف بابن الأجدابى ، الطرابلسى [٣] .

* ذكر ذلك السيوطى [٤] ، وابن حجر فى ترجمته [٥] .

وجاء فى نهاية كتاب : كفاية المتحفظ ، ونهاية المتلفظ ، بعد ذكر نظم ابن الخويبى ، المتوفى سنة ٦٩٣ هـ : « . . . ونظمها ابن جابر محمد بن أحمد ، الأعمى ، وفرغ منه فى سنة ٧٧٠ هـ » [٦] .

ب ـ فى البلاغة :

٣ ـ الحلة السيرا ، فى مدح خير الورى :

سجل ذلك العالمان : السيوطى [٧] ، وابن حجر العسقلانى [٨] .

جـ ـ فى النحو :

٤ ـ شرح ألفية ابن مالك :

وهو الشرح الذى لم ندخر وسعا فى تحقيقه ، وتقديمه للمكتبه العربية ، والإسلامية ، وللمسلمين جميعاً من الراغبين فى قواعد، وقوانين لغة الكتاب

---

(١) انظر ١ / ٣٥ البغية . . .
(٢) انظر ٣/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . .
(٣) انظر ترجمته فى ١/ ٤٠٨ البغية .
(٤) انظر ١/ ٣٥ البغية . . . .
(٥) انظر ٣/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . .
(٦) ص ٨٣ من كتاب كفاية المتحفظ ، ونهاية المتلفظ .
(٧) انظر ١/ ٣٥ البغية . . . . .
(٨) انظر ٣/ ٣٤٠ الدرر الكامنة . . .

والسنة .

٥ ـ شرح ألفية ابن معط :

ويقول السيوطى عنه : « وأخبرنى بعض أدباء صفد، قدم علينا القاهرة : أنه رأى له شرحا على ألفية ابن معط فى ثلاث مجلدات . . . »[١] .

وهذه المؤلفات ـ وإن كانت قليلة ، قلة نسبية ـ لكنها قد أدخلت ابن جابر ميادين التأليف ، موزعة على علومها .

ولعله قد حاول أكثر من ذلك ، لكن العوائق جمة : فقد حرم الرجل نعمة البصر ، وهى أداة القراءة ، والنافذة التى يطل منها على العالم الخارجى، كما أنها وسيلة الكتابة ، والتأليف .

كما أنه عاش عزبا ـ كل عمره ـ أو جله ، وقد حرم بسبب ذلك الحياة المنظمة ، الهادئة ،التى تحفظ عليه فكرهُ مكتوبا ،مصونا ، وعمله مسجلا . . .

وهذا : قد يفسر لنا :أن ما تركه من شعر كان متناثرا ،لم يضمه ديوان ، ولم يحوه سفر من الأسفار .

١٢ ـ حياة ابن جابر الاجتماعية :

قلّ عدد من كتب عن ابن جابر من العلماء ـ فيمن اطلعت على كتاباتهم عنه ـ ومن هذا النذر اليسير المتناثر نبنى أحكامنا على حياته الاجتماعية ، التى يكتنفها كثير من الغموض ، فى أدوار عمره المديد ، وفى كثير من مراحل حياته . . .

وسنحاول (بعون الله تعالى ، ومشيئته) إلقاء الأضواء على حياته الاجتماعية مع الاستنارة بما تناثر فى كتب من قرأنا لهم من العلماء الباحثين

(١) ١/ ٣٥ البغية

عن حياته ، وأعماله . . . .

ونوجز ذلك فى الآتى :

ـ حياته الأولى فى الأندلس ، لا تخرج عن حياة لداته ، وأترابه فى البيئة الأندلسية ، حفظ القرآن الكريم ، تعلم القراءات ، تلقى النحو والفقه . . .

ـ لا نعرف شيئاً عن أسرة ابن جابر ، ولا عن أبويه ، وإخوته ، وأخواته ـ إن وجدوا ، أو وجدن ـ .

ولعل استقراره بالمشرق يعطينا شيئاً ، يمكن الاهتداء به ، وهو وفاة الوالدين فى مدة إقامته فى المرية ، ولم يوجد له من يفكر فى العودة إليهم .

ـ عزيمة ابن جابر تغلبت على ضره ، وهمته أقوى من إمكاناته ، فقد وصل إلى ما يريد ، مع ما به من ضر ، وفقد بصر . . .

ـ لا نعرف ـ بالتحديد ـ متى تم اللقاء بينه وبين صديق عمره : الرعينى .

والمرجح : أنه حدث فى حلقة من حلقات العلم على بعض شيوخهما فى الأندلس ، وعند اللقاء أعجب كل منهما بصاحبه ، وتوطدت أواصر المحبة بينهما ، واستمرت استمرار الحياة بينهما ، أو استمرت جل الحياة إن صح ما قيل عن التهاجر بينهما ـ فترة قصيرة ـ .

ـ كانت الرحلة إلى مصر خيرا ، وبركة على حياتهما العلمية ، والعملية ، والاجتماعية .

ـ أديا فريضة الحج سالكين الطريق المعبد ، الذى يسلكه حجاج مصر ، والمغاربة فى هذه الأزمان .

ـ عادا من أداء فريضة الحج إلى القاهرة ، وانتظما فى حلقة شيخهما :

شيخ النحاة : أبى حيان الغرناطى ، عالم العربية ، وإمامها فى عصره .

ـ انتقلا ـ بعد ذلك ـ إلى الشام : استكمالا للبحث ، والدرس ، والتحصيل . . وللاستفادة ، ثم الإفادة .

ـ اتسعت آفاق الثقافة فى بيئة الشام ، ووصل ابن جابر إلى مقام الأستاذية والقدرة على التأليف ، والإنتاج العلمى الطيب .

ـ وكانت الحياة فى ظلال علم يحصل وينشر ، ويعم النفع به .

ـ قد ينشأ ـ هنا ـ سؤال هو :

ما الموارد المالية ، التى تعين على الإنفاق ، والرحلة . . . ؟

وقد نجد إجابة فى قول السيوطى : « . . . فكان ابن جابر يؤلف ، وينظم ، والرعينى يكتب ، ولم يزالا هكذا على طول عمرهما . . . » [(١)] .

ويكمل ابن حجر الإجابة فيقول : ـ عن الرعينى ـ : « . . . رحل إلى الحج فى أوائل محرم سنة ٧٣٨هـ مشاركا بعض الشعراء المكفوفين ، على أن يكون يكتب ، وذلك يشعر ، ويقتسمان نتيجة ذلك . » [(٢)] .

وهذا : يدلنا على أنهما كانا يتكسبان بالشعر ، وبالتأليف .

ويعزز ما تقدم ما جاء فى هامش ترجمة ابن جابر نقلا عن كشف الظنون : أن كتاب ابن جابر : « عمدة المتلفظ » ، فى نظم « كفاية المتحفظ » نظمها للملك المظفر : يوسف بن عمر [(٣)] .

والمظنون : أن عائد هذا العمل كان رزقا سابغاً ، يفى بمطالب حياة الصديقين ـ مهما قل ـ إذ لا قليل مع القناعة ، والبركة .

---

(١) ١/ ٣٤ بغية . .   (٢) ١/ ٢٤١ درر   (٣) ١/ ٣٥ بغية . . .

وهذا خلق العلماء : يقبلون على الله تعالى بالعبادة ، وعلى الاستفادة من العلم ، والإفادة به ، مع الاكتفاء من متع الحياة بما يحفظ الحياة .

ومن ذلك : نفسر تعلق كل منهما بالآخر ، مع خلق العلماء : من الوفاء ، وعدم التخلى عن الصديق ، وبخاصة : أن كلا منهما بمنزلة المكمل لصاحبه .

ـ هذه الحياة العلمية الخالصة قد جعلت لابن جابر مكانة مرموقة ، جعلت علماء عصره يودون الاجتماع به ، يشير إلى ذلك السيوطى إذ يقول : « وكتب ابن فضل الله فى المسالك عن ابن جابر شيئاً من شعره ، ومات قبله بدهر ، وذكر أنه حرص على أن يجتمع به ، فلم يتفق له ذلك » [١] .

ولم يكن ابن جابر بمنأى عن الحياة الاجتماعية فى عصره ، بل له فيها رأى ، وكان يتأثر بها ، ويؤثر فيها ، يعزز ذلك ما جاء فى كتاب « حسن المحاضرة . . . » .

« وفى سنة ثلاث ، وسبعين [٢] : رسم للأشراف بالديار المصرية ، والشامية أن يسموا عمائمهم بعلامة خضراء ، تمييزاً لهم عن الناس ، ففعل ذلك فى مصر ، والشام ، وغيرهما :

وفى ذلك يقول أبو عبد الله بن جابر الأندلسى ، الأعمى ، نزيل حلب :

جَعَلُوا لأبناء الرَّسُول علامةً ۔۔۔ إنَّ العلامَةَ شَأنُ من لم يُشْهَرِ
نورُ النُّبوّة فى كريم وُجُوهِهِمْ ۔۔۔ يغنِى الشَّريفَ عن الطراز الأخضرِ [٣]

ـ وقد انتهى المطاف بالرفيقين فى البيرة . [٤] .

---

(١) ١/ ٣٤ بغية . . .

(٢) أى : بعد السبعمائة للهجرة .

(٣) ٢/ ١٦١ حسن المحاضرة . . .

(٤) البيرة : « والبيرة ـ بالكسر ـ بلد ، له قلعة قرب سميساط وقرية بين القدس ، ونابلس ، وبحلب ، وبكفر طاب ، وبجزيرة ابن عمر . . » القاموس المحيط (بير) .

ويشير السيوطى إلى أن نهاية التطواف كانت البيرة « . . . ثم البيرة ، إلى أن اتفق أن ابن جابر تزوج، فوقع بينه ، وبين رفيقه تهاجر ، فتهاجرا »[1] .

ولا نظن أن فترة التهاجر كانت طويلة ـ إن صحت حادثة زواج ابن جابر ـ فى هذه السن المتأخرة من عمره .

فحياة العالمين المتشابكة ، وظروفهما الخاصة بهما ، لا يدوم معها هجر وقد شهد لهما العلماء بالفضل ، وحسن العشرة .

فعن الرعينى قال السيوطى : « كان ديناً ، حسن الخلق ، حلو المحاضرة »[2] .

وقد توفى ابن جابر ـ كما قال السيوطى ـ : « فى سنة ثمانين ، وسبعمائة »[3] .

وقال عن الرعينى : « مات قبلة بسنة فى رمضان سنة تسع وسبعين ، وسبعمائة »[4] . (رحمهما الله رحمة واسعة) .

---

(1) ١/ ٣٤ بغية الوعاة . . . .
(2) ١/ ٣٥ بغية الوعاة . . . .
(3) ١/ ٣٥ بغية الوعاة . . . .
(4) ١/ ٣٥ بغية الوعاة . . . .

الفصل الثانى

شرح الألفية

رزق الله (عز وجل) مؤلفات ابن مالك الشهرة ، والقبول : وهيأ لها من ييسرها لتلاميذه ، ويوجههم إلى شرحها ، وإبراز محاسنها ، وهو الشيخ: أبو حيان . . .

ومما حظى من مؤلفات ابن مالك بكثرة الشروح ، والحواشى ألفيته ، الموسومة بالخلاصة : فقد أقبل عليها العلماء حتى فاقت شروحها الخمسين ، وزادت الحواشى على الشروح على أكثر من خمس ، وعشرين حاشية .

وقد استقرأها صاحب كشف الظنون ، كما سجل ذلك الشيخ الطنطاوى (١) .

وقد كان من أول الشروح للألفية شرح ابنه : بدر الدين : محمد بن محمد بن مالك ، الشهير : بابن الناظم .

ثم توالت الشروح بعد ذلك : ومن الشروح ما اتسم بالاختصار ، ومنها ما وصف بالتطويل ، ومنها ما مزج بين المتن ؛ والشرح ، ومنها ما جعل كلا على حدة . . . إلخ .

وفى مقدمة شراح الألفية ـ بعد ابن الناظم ـ شرح أبى حيان ، وصفوة تلاميذه ، الذين وجههم إلى شرح تراث ابن مالك .

ومنهم تلميذه : ابن جابر الأندلسى .

ويسعدنا أن نتحدث عن شرح ابن جابر للألفية فى المجالات الآتية ، التى تعد للشرح ، وتقدم له ، وتلقى الأضواء عليه ، وترغب فيه .

---

(١) انظر ص ٢٠١ نشأة النحو .

أولا :

منهج ابن جابر فى شرح الألفية :

ذكرنا ـ فيما سبق ـ أن فكرة الشرح كانت أملا يتردد فى خاطر ابن جابر الأندلسى .

ولعل ابتداء هذا الخاطر كان فى فتـرة الأخذ ، والتلقى عن أبى حيان ، الذى عنى ـ كل العناية ـ بتراث ابن مالك ، وقام بشرح بعضه ، وحث تلاميذه على متابعة عمله . . .

ثم قويت هذه الرغبة بعـد الرحلة إلى الشام ، والوقوف على شرح ابن الناظم ، وهو الأعلم بإشارات والده فى الألفية ، ومراده منها . . .

وجاء دور التنفيذ وقت مجاورته (ﷺ) ومجاورة الكعبة (شرفها الله تعالى) .

وقد كان الابتداء بالمدينة المنورة ،والانتهاء بمكة المكرمة فى سنة ٧٥٦هـ ، كما سيأتى ـ إن شاء الله تعالى ـ .

وقـد أفاد ابن جابـــر من شـــرح ابن الناظـم ـ كما سيأتى فى الشرح ـ متناثرا ـ، كما أخذ عن شرح شيخه أبى حيان كثيراً .

والمحقق : أن شرح ابن أم قاسم المرادى كان معدا فى تلك الحقبة ، فقد توفى المرادى سنة ٧٤٩ هـ ، وكذلك توضيح ابن هشام ، المتوفى سنة ٧٦١ هـ وشرح ابن عقيل ، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ .

وغيرهم من شراح الألفية ، الذين تتلمذوا على أبى حيان الغرناطى .

لكن بعد الـشقة ، وصـعوبة الأسفـار ، وبدائية وسـائل الاتصالات لم

تمكن ابن جابر من الأخذ عن شروح هؤلاء : اللهم إلا ما أخذه عن شيخه أبى حيان ، وعن شرح ابن الناظم ، الذى كان بين يديه فى بيئة الشام .

إلا أن الذى عبّد الطريق للشراح ،ومهد لهم السبيل إنما هو ابن الناظم ، وأثر شرحه فى كتبهم لا يخفى على الناظر . . .

ويتجلى لنا منهج ابن جابر الأندلسى فى النواحى التالية :

أ ـ عدم مزج المتن بالشرح :

لم يمزج ابن جابر أبيات الألفية بشرحه ، وإنما كان يذكر البيت ، أو البيتين ، أو الأبيات ـ أولا ـ ثم يأخذ فى الشرح ، والتوضيح ، والتمثيل والاستشهاد . . .

وهو فى صنيعه هذا يسير سير ابن الناظم ، ويترسم خطاه . ولم يمزج المتن بالشرح ،كما يفعل المرادى أحيانا ،وكما فعل الأشمونى فى كل الشرح .

ب ـ التقديم فى أول كثير من الأبواب ، والفصول :

ومثال ذلك :

١ ـ اسم الإشارة :

« هذا الفصل تكلم فيه المصنف على أسماء الإشارة .

واعلم أن المشار إليه : إما واحد مذكر ، أو اثنان ، أو جماعة ، وكذلك المؤنث . . » إلخ ـ وسيأتى ـ إن شاء الله تعالى ـ.

٢ ـ حروف الجر :

« هذا الفصل تكلم فيه على حروف الجر ، ومن هنا بدأ يتكلم فى المجرورات .

وعامل الجر نوعان : حروف الجر ، والإضافة . . . » إلخ .

وسيأتى كثير من مثل ذلك فى الشرح ـ بمشيئة الله تعالى ـ .

جـ ـ العناية الفائقة بفهم مراد الناظم ، والتوصل إليه بالإعراب :

وهذا الصنيع قد حمده السيوطى ـ وهو من شراح الألفية وأثنى عليه ، وجعله ميزة للشرح بقوله : « وهو كتاب مفيد ، يعتنى بالإعراب للأبيات ، وهو جليل جدا ، نافع للمبتدئين »(1) .

والسمة التى تحدث عنها السيوطى هى السمة التى تنتظم الشرح كله وهى ميزة واضحة لهذا الشرح الجليل .

ومن أمثلة ذلك :

١ ـ العلم :

يقول ابن مالك :

« اسـمٌ يعيِّنُ المسـمَّى مُطْلـقَا   عَلَمُهُ : كجعْفَرٍ ، وخِرْنِقَا »(2)

« . . . واعلم أن العلم : هو الاسم الموضوع لتعيين المسمى من غير قرينة تدل على ذلك فى اللفظ . . . .

« فعلمه » مبتدأ » و « اسم » خبره .

فتقدير الكلام : علمه اسم يعين المسمى ، والهاء عائدة إلى الاسم » .

وقد كان إعراب ابن جابر من المصادر الهامة ، التى اعتمد عليها الشيخ خالد الأزهرى فى كتابه : إعراب الألفية ، المسمى : « تمرين الطلاب ، فى

---

(1) ١/٣٥ بغية . . .

(2) ص ١٤ الألفية

صناعة الإعراب » .

٢ ـ قال ابن مالك :

« ومضمر الشأن اسماً انو إنْ وَقَعْ   مُـوهِمُ مَا استَبَـانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ »(١)

ويشرح ابن جابر ، ثم يقول ـ معرباً ـ :

« فقـوله : « مُوهِمُ » فاعل بـقوله : « إنْ وَقَع » و « مَا » موصـولة ، وصلتها « استَبانَ » وفاعله ، وهو : « أَنَّهُ » .

فيكون التقدير : وإن ضمـير الشـأن اسمـاً ، إن وقع الكلام موهـم ما استبان أنه امتنع .

ويقول الشيخ خالد :

« مُوهمُ » بالرفع ـ فـاعل ـ « وَقَع » ، لا بالنصب على الحال ، خـلافا للهوارى » (٢) .

وقد لحظ لنا : أن ابن جابر الهوارى قد أعرب كلمة « مُوهِم » على أنها فاعل ، ولم يعربها بالنصب على الحال ، كما قال الشيخ خالد .

وقد يكون للشـيخ خالد عذره : فقـد يكون فهم ما فهم من عـبارة ابن جابر فى التقدير : « وانو ضمير الشأن اسما ، إن وقع الكلام موهم ما استبان أنه امتنع » .

والظاهر ـ عندى ـ : بعد تصريح ابن جـابر : بأن لفظ « موهم » فاعل أن يكون لفظ الكلام فى تقديره قد سقط قبله : « فى » .

---

(١) ص ١٩ الألفية .

(٢) ص ٣٠ تمرين الطلاب . . .

ويكون صواب العبارة : إن وقع فى الكلام موهم ما استبان أنه امتنع .

والفرق بين إعـراب ابن جابر للخلاصة ، وإعـراب خالد الأزهرى : أن إعراب ابن جابر : القـصد منه الوصول إلى سلامة المعنى ، وإلى تبـيان قصد ابن مالك ، إذ أن الإعراب فرع المعنى ـ كما يقال ـ :

وكان يعرب من الألفية ما تمس حاجة المعنى إليه .

أما الشـيخ خالد : فقـد كان يعرب كل كـلمة فى أبيات الألفـية ، لأن قصده إعرابها .

د ـ استواء عبارة الشرح :

يلمح ذلك من النظرة الأولى لشـرح ابن جابر ، مع سـلامة العـبارة ، وخلو ألفاظها من تنافر الحروف . . .

وقـد يكون مرد ذلـك إلى الصديقـين : ابن جـابر المملى ، والرعـينى الكاتب .

فابن جابر نحوى ، وأديب ، وشاعر : وعند الإملاء يكون ـ لفقد بصره ـ متوقـد البصيرة ، وينصرف همـه إلى سلامة العبـارة ، وسبكها ، ولا تلح عليه مطالب الكتابة ، وهندسة الخط ، وقواعد الإملاء . . . .

وإنما يفرغ كل طاقاته ، وقدراته فى سلامـة فهم أبيات الناظم ، وسلامة عرض الشرح للإفهام .

أما صديقـه الرعينى ، فهو نحوى ، وأديب ، وله شـعر ـ أيضاً ـ وهو مشغول بالكتابة ، معنى ـ مع رفيقه ـ بهندسة العبارة ، وسلامتها .

وقد تتم المراجعة بينهـما ، إذا أحس أحدهما شيئا غـير ملائم ، وينتهى

الأمر إلى فهم سليم ، وشرح مستقيم ، وعبارة مستقيمة ، خالية من التعقيد ، سليمة من النتوء ، والاضطراب .

يضاف إلى ما تقدم الجو الروحى : جو المجاورة ، وروح الصداقة الطويلة ، وأن الشرح قد وقع فى خريف عمريهما ،وهو زمن الفتوة العلمية ، والنضج الذهنى ، والعلمى .

فلا غرابة أن يكون الشرح على النحو الذى وصفناه به ، وتكون العبارة على النمط الذى سبق .

والأمثلة لذلك : إنما هى الشرح كله . . .

هـ ـ الإتيان باللغة فى قضايا النحو ، ومسائله :

والحق : أن الرواة حينما جابوا البوادى ، وجمعوا اللغة ، والأشعار ، والأخبار ، والملح ، والنوادر ، إنما قدموا ذلك فى كتبهم الأولى مختلطة : فالنحو ، والتصريف ، واللغة ، والأدب لم ينفصل علم منها عن أشقائه ، ووعتها كتب الأولين مختلطة . . .

ثم أخذ الانفصال دوره ، وشق طريقه ، لكن العالم بعلم منها عالم ببقيتها ، وإنما كانت الشهرة بأحدها تتبع النبوغ فيه ، لكن العالم النابغ فى علم منها له غناء فى بقيتها . . .

وحينما أخذ التخصص طريقه ، واتسعت آفاقه ، وصار لكل علم منها رجاله ، وكتبه لم يخل كتاب فى علم منها من أثارة من علم فى العلوم الأخرى .

وهذا ابن مالك : النحوى ، الصرفى ، اللغوى ، المقرئ . . . لا يستطيع التخلص من السمة المتقدمة ، ونرى ذلك واضحا فى الخلاصة فى أكثر

من موضع .

وابن جابر لا يستطيع الخروج عن الدائرة التى رسمها ابن مالك وإنما يدور فى فلكه .

ومن أمثلة ذلك :

١ ـ يقول ابن مالك :

« واحدُهُ كلمةٌ ، والقولُ عَمّ وكلْمَةٌ بها كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّ » (١)

ويقول ابن جابر بعد بسط الشرح :

« فتحصل من هذا : أن فى الكلمة ثلاث لغات :

أ ـ كَلِمَة : ـ بفتح الكاف ، وكسر اللام ـ .

ب ، جـ ـ وكِلْمَة ـ بفتح الكاف ، وكسرها ـ مع سكون اللام ـ .

استعمل منها المصنف ـ فى البيت ـ : لغتين : فتح الكاف ، وكسر اللام وهى الأصل ، واللغة الفصيحة ، وذلك فى قوله : « واحده كَلِمَةٌ » واستعمل إحدى اللغتين : الثانية ، أو الثالثة ، فى قوله : « وكلمة » إذ يحتمل أنه أراد كسر الكاف ، أو فتحها » .

٢ ـ قال ابن مالك :

.... وقيل : حَاشَ ، وحَشَا ، فاحفظْهُمَا (٢)

وقد ذكر ابن جابر فى الشرح اللغات :

أ ـ حاشا : ـ بمد الحاء ، وألف ، بعد الشين : مقصورة .

---

(١) ص ٩ الألفية .

(٢) ص ٣٢ الألفية .

ب ـ حشا : ـ بقصر الحاء ، ووصف هذه اللغة بالقلة .

٣ ـ حاش : ـ بمد الحاء ؛ وقصر الشين ، ونسبها إلى قراءة الجماعة فى القرآن ، ولم يصل الشين بالألف إلا أبو عمرو .

و ـ ظهور ثقافة ابن جابر المنوعة :

وقد ظهرت ألوان ثقافة ابن جابر فى شرحه ، ومن ذلك على سبيل المثال :

١ ـ بصره بالعروض :

تجلى ذلك فى أكثر من موقف ، وبخاصة ما يتعلق بأبيات الناظم :

قال ابن مالك :

« وأستعينُ الله فى أَلْفيَّهْ .... »

قال ابن جابر :

« ذكر أن هذه الأرجوزه ألف بيت :

هذا إن قلنا : ليست الأبيات بمشطورة ، وهو الذى يدل عليه كلام المصنف .

وأما إن قلنا بالشطر : فيكون كل بيت نصفا مستقلا ، فتكون الأرجوزة ألفى بيت .

ولكن المصنف نص على أنها ألف بيت ، فوجب أن تحمل على عدم الشطر وهو الأصل » .

كما يسير مع أبيات النظم ، مثبتا ما ينبغى أن يكون عليه البيت من ناحية الوزن العروضى .

٢ ـ ثقافته البلاغية :

وتتجلى فى كثير من المواقف ، وبخاصة ما يتصل بعلم المعانى ، ونرى فى الشرح (إن شاء الله تعالى) كثيراً من ذلك .

قال ابن جابر : فى قول ابن مالك :

« قَالَ محمدٌ هو ابنُ مَالكِ .... » [1]

« قال محمدَ بالماضى بعد أن ذكر اعتبارات متنوعة. . . فإذا وضع الماضى مكان المستقبل بهذا الاعتبار ، وما أشبهه عد من نكت المعانى ، ومحاسن العبارات » .

وقال فى تمثيل الناظم :

.... كأرْضٍ ، وَسمَا » [2]

ضبط « سُما » ـ بالضم ـ كهُدى : أنسب من جهة التمثيل ؛ لأنه يكون قد مثل بالاسم : صحيحا ، ومقصوراً ، وخلص من ضرورة قصر الممدود .

أما الضبط « سَما » ـ بفتح السين ـ فإن المراد « سماء » قصره للضرورة ويكون أنسب من جهة التنظير ؛ لأن السماء نظير الأرض .

والأول ـ عندى ـ أولى [3] .

٣ ـ ثقافته الأدبية :

وتظهر فى عبارة الشرح ، وتبرز واضحة أكثر فى بعض المواطن .

ومن ذلك تفسير « هَن » فى قول ابن مالك :

---

(١) ص ٩ الألفية .

(٢) ص ١٠ الألفية . (٣) ص ١١ الألفية .

أبٌ أخٌ حَمٌ ، كَذاكُ وهن ... . » .

كما تبدو الثقافة الأدبية فيما يقتبسه من حكم مأثورة ، كقوله فى نهاية الخلاف بين شيخه : أبى حيان ، وابن مالك ، حيث جعل خاتمة المطاف الحكمة المأثورة : « لعلَّ لهُ عُذْراً ، وأنتَ تلومُ » .

والقصد :

فإن ابن جابر قد جمع بين عقل العلماء ، ورقة الأدباء ، وفطنة الفطناء ، وستأتى مواقف فى الشرح كثيرة - إن شاء الله تعالى - تسجل له ذلك .

ز - الاستشهاد بالحديث الشريف :

استشهد ابن جابر فى شرحه :

١ - بالقرآن الكريم .

٢ - بكلام العرب : شعره ، ونثره .

٣ - بالحديث الشريف .

والاستشهاد بالحديث الشريف فيه خلاف كبير بين العلماء ، ولكل أدلة وفى ذلك مخالفة لشيخه : أبى حيان ، ومتابعة لابن مالك ، الذى يستشهد بالحديث الشريف ، ما دام الراوى موثوقا بروايته .

وهذا : يدلنا على أن الرجل ينشد الصواب فى قضايا النحو ، ومسائله ، فإذا ظهر له الحق فى قضية كان معه .

ويعزز سلامة اتجاه ابن جابر - فى هذا الأمر - أنه من علماء الحديث ، وقد جلس للإفادة ، والاستفادة .

وهذه الدراية بالحديث جعلته يتجه - باقتناع - إلى اتجاه ابن مالك فى

الاستشهاد بالحديث .

ومن الأمثلة :

« أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد » . وذلك الاستشهاد لغوى ، وعند شرح قول ابن مالك :

« .... وكلْمةٌ بهاَ كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّ »

وكذلك قوله (ﷺ) لعمر (رضى الله عنه) فى ابن صياد : « إنْ لـم يكنْهُ فَلاَ خيرَ فى قَتْلِه ، وإنْ يكنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهْ » .

وهذا الاستشهاد عند قول ابن مالك :

* وَصِلْ، أَو فْصِلْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنيه ، وَمَا أَشْبَهَهُ فى كُنْتُه الخلـفُ انْتَمـى»[2]

وغير ذلك كثير - سيأتى فى الشرح - (إن شاء الله تعالى) .

ح - الاستحسان ، والاستهجان لأبيات الناظم :

وذلك : لأن ابن جابر شـاعر ، وصـاحب ذوق فى النظم ، وناظم فى العلوم وهذا يجعله قادراً على إصدار الحكم على أبيات الناظم .

ومما استحسنه قول الناظم :

فارفعْ بضمٍّ ، وانصبَنْ فتحاً ، وجُرّ كسْـراً : كَذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُرّ» [3]

ويقول ابن جابر عنه :

---

(١) ص ٩ الألفية .

(٢) ص ١٣ الألفية .

(٣) ص ١٠ الألفية .

« وهذا البيت من حسان أبياته » .

ومما لم يستحسنه قول الناظم :

« وفـــى لَدُنِّى لدُنى قــلَّ ، وفيِ قَدْنى ، وقَطْنِى: الحذفُ ـ أيْضاً ـ قد يفِى » [1]

ويقول ابن جابر عنه :

« . . . وبالجملة : فلفظه مشكل » .

وهكذا : يمضى ابن جابر فى أبيات الناظم : ينبــه على مواطن الإحسان ما وجدها ، ويشير إلى مواطن الاستهجان ما بدت له .

وفى الشرح كثير من أمثال ما تقدم .

---

(١) ص ١٣ الألفية .

الفصــل الثالث
المخطوطـات ، والتحقيق

أولا : المخطوطات :

وضعت يدى - بعون الله تعالى - فى المكتبات على المخطوطات الآتية :

١ - النسخة الأولى :

فى مكتبة الأزهر الشريف : فى الفهرست ٤/٢٠٧ وما بعدها .

وفى الفهرس تعـريف بالنسخة ، والشارح « شـرح ابن جابر الأعمى » وهو : العلامة : أبو عـبد الله ، شمس الدين : محمد بن أحـمد بن جابر ، الأعـمى ، الهـوارى ، الأندلسى . . . المالكى ، المـتوفـى سنة ٧٨٠ هـ على الألفية للإمام ابن مالك .

أوله : الحمـد لله الذى أرسل إلينا أشرف الرسل بأشرف البـيان . . إلخ فرغ من تأليفه سنة ٧٥٦ هـ .

نسخة فى مجلد بقلم معتاد ، بأولهـا فهرس ، وببعض أوراقها ترميم ، فى ١٧٥ ورقة .

ومسطرتها ٢٩ سطرا - ٢٧ سم .

تحت رقم (٢٧٨٠) ٣٦٢٨٧ .

٢ - المخطوطة الثانية :

فى مكتبة دار الكتـب المصرية : نسخة وحيـدة ص ١٢٣ فهرس الدار - نحو - تحت رقم ١١١١ نحو ، عمومية ٤٠٩٩١ .

كاملة ، مسطرتها ٢٥ سطرا ، بخط ضعيف ، وصغير جداً ، وتقع فى

٢٣٩ ورقة .

أوله : الحمد لله الذى أرسل إلينا .. »

مخطوط سنة ١٢٦٤ هـ .

٣ ـ المخطوطة الثالثة :

فى مكتبة الأزهر الشريف ، العروسى ، تحت رقم ٣٢٦٧ خصوصى ورقم ٤٢٥٩٤ عمومى ، نحو .

مسطرتها ٢١ سطرا ، كتب بأولها : وهذا شرح ابن جابر الهوارى على ألفية الإمام ابن مالك فى فن النحو ، فى ٤١ كراسة ، ٤١٢ ورقة كتب عليها كامل ومسطرتها ٢١ سطرا ، ٢٣ سم .

وآخرها :

يا منْ غدا ناظراً فيما كتبتُ ، وقَدْ ... أَضْحَى يردِّدُ فى أَفْنائه النَّظَرَا
سَأَلْتُكَ الله إنْ عَاينْتَ من خَطَأ ... فاستُرْ علَيَّ ، فخيرُ النَّاسِ من سَتَرَا

والمخطوطة الأولى :

واضحة الخط ، عليها تعليقات ، وقد ضبط الكثير من كلماتها ضبطا سليما .

ولا عيب فيها إلا ما يوجد من خروم ، أو تآكل .

وبعد قراءتها جعلتها النسخة الأم ، وجعلت رمزها (أ) .

وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ لا توجد النسخة التى كتبت بخط الرعينى ، رفيق ابن جابر ،

وكاتبه .

٢ ـ غلبة الظن على أنها أقرب النسخ من نسخة المؤلف .

٣ ـ وضوح الخط ، وضبط بعض الكلمات .

٤ ـ التعليقات التى توجد ببعض أوراقها فى بعض المناسبات .

بهذا كله :

كان التقدم لهذه النسخة من بين النسخ ، واستحقاقها أن تكون المخطوطة الأم .

والمخطوطة الثانية :

هى مخطوطة الدار ، وهى مكتوبة بخط صغير جداً ، وضعيف جداً ولكن بقراءتها ، وموازنتها بسابقتها كانت أقرب صحة ، ودقة من المخطوطة الأولى .

ولهذا : جعلتها النسخة الثانية ، ورمزت لها فى التحقيق بالرمز (ب) .

والمخطوطة الثالثة :

وهى نسخة مكتبة الأزهر الشريف « العروسى » مكتوبة بخط معتاد .

لكنها غير مراجعة ، إذ يوجد بها نقص فى مواطن كثيرة لعبارات من الشرح .

مما يجعلنا نظن أنها لم تراجع بعد كتابتها ، مع ما فيها ـ فى بعض الأحيان ـ من أشياء طيبة .

ولذلك : جعلتها النسخة الثالثة ، ورمزت لها فى التحقيق بالرمز (جـ) والنسخ كلها كاملة ، وبموازنتها أمكن ـ بتوفيق الله تعالى ـ أن تكون منها النسخة المحققة ، التى نقدمها ، ونطمئن إلى سلامتها .

ثانيا : منهجي في التحقيق :

أسجله فيما يلي :

أ ـ في المخطوطات :

١ ـ صورت المخطوطة الأولى الأم تصويرا جاء كالأصل تماماً .

٢ ـ وجدت مخطوطة الدار مسجلة على أشرطة (مكروفيلم) فطلبت نسخة ، وصورت لي على شريط (مكروفيلم) ولم توجد آلة تمكن من قراءته فطلبت من الدار نقل النسخة من الشريط ، وتصويرها على لوحات .

وقد تم ذلك ، وكانت اللوحات كالأصل تماماً .

٣ ـ نقلت مخطوطة العروسي بخط اليد نقلا سليما ، ودقيقا ، وروجعت على الأصل ، واطمأنت نفسي إلى أنها كالأصل تماماً .

وصارت نسخ الشرح تحت سمعي ،وبصري بحالة طيبة كالأصول تماماً .

ب ـ التعامل مع المخطوطات :

١ ـ نقلت النسخة الأم (أ) نقلا أمينا ، وسليما ، وراجعتها على أصلها مراجعة تامة ، ودقيقة ، تاركا هوامش للتحقيق ، والتعليق .

٢ ـ مع هذا العمل كشكول فيه أرقام الصفحات ،وعدد أرقام التحقيق، والتعليق ، لسهولة التبييض .

٣ ـ راجعت النسخ الثلاث : بعضها على بعض : كلمة كلمة ، وأكملت الناقص، وصححت غير الصحيح ، وأمعنمت النظر جيداً لكل كلمة وردت في نسخ الشرح.

٤ ـ تم التبيض بعد ذلك :

جـ ـ الجهود التي بذلت في التحقيق .

ونسوقها فيما يلى :

١ ـ تحقيق عنوان الكتاب .

٢ ـ تحقيق اسم مؤلف الكتاب .

٣ ـ التحقق من نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٤ ـ تحقيق متن الكتاب حتى يظهر ـ بقدر الإمكان ـ مقاربا لنص مؤلفه .

٥ ـ مقابلة النسخ : بعضها ببعض ، وإثبات التغييرات ، وجعلت النسخة المحققة مشتملة على صواب ما فى النسخ كلها .

٦ ـ بيان ما سقط من بعض النسخ .

٧ ـ إذا لم يستقم النص إلا بعبارة ، أو كلمة ، لا توجد فى النسخ أثبتها ، ووضعتها بين حاصرتين : [ ] .

٨ ـ الضبط للمهم .

٩ ـ العناية بتوثيق الآراء ، بالرجوع إلى المصادر ، المختلفة ـ ما أمكن ذلك ـ .

١٠ ـ تصحيح نسبة الآراء لأصحابها .

١١ ـ الربط الوثيق بالكتاب ، فقد أخذ المؤلف عنه كثيرا .

١٢ ـ فى الآيات القرآنية الشريفة :

حققت النص القرآنى ، وكتبته كما ورد فى القرآن الكريم ، وأثبت اسم السورة ، ورقم الآية ، ورجعت إلى القراءة ـ إن وجدت ـ وحققتها ، وذكرت الشاهد ـ إن لم يذكره الشارح ـ وعززت آراء الشارح ببعض النقول من كتب

التفاسير .

١٣ ـ عنيت بالأحاديث الشريفة ، وبالشواهد المستشهد بها عليها .

١٤ ـ الأمثال السائرة : راجعتها فى كتاب مجمع الأمثال للميدانى . وحققت الصواب ـ ما أمكن ذلك ـ .

١٥ ـ **الشواهد الشعرية :**

كان العمل فيها على النحو التالى :

أ ـ النسبة إلى القائل ـ إن كان معروفا ـ .

ب ـ شرح اللغويات ، بالرجوع إلى المعاجم اللغوية .

جـ ـ ذكر المعنى ـ فى إيجاز ـ .

د ـ الشاهد فى البيت ، إن لم يوضحه الشارح ، أو احتاج الشاهد إلى مزيد من الإيضاح .

١٦ ـ التعريف ببعض الأعلام الواردة فى الشرح ، وبخاصة أعلام النحاة واللغويين ، والمشهورين من الشعراء . . .

١٧ ـ شرح الألفاظ التى تحتاج إلى شرح .

١٨ ـ الإعراب ـ فى إيجاز ـ .

ولم أدخر جهدا ، يمكن إضافته ، أملا فى أن يخرج التحقيق على صورة نافعة ، قريبة من لغة عصرنا ، وما يليه من عصور . .

فإذا كان التوفيق حليفى ، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والفضل منه ، وإليه .

والله تعالى : الرحمن المستعان ، وهو حسبى ، ونعم الوكيل .

د . عبد الحميد السيد عبد الحميد

شرح
ألفية ابن مالك
للشارح الأندلسي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله وصحبه وسلّم تسليما [1] .

قال الشيخ ، الإمام ، العالم العلامة ، الأديب البارع ، الفاضل ، المحقق أبو عبد الله : شمس الدين : محمد بن أحمد بن جابر ، الهوارى ، الأندلسى ، المر يى [2] . المالكى (متع الله المسلمين ببقائه ، وأدام عليه سوابغ نعمائه) :

الحمد لله الذى أرسل إلينا أشرف الرسل بأشرف لسان ، وأنطقنا بالكلام المشهود له بكل إحسان .

نحمده حمدا يتوالى على مر الزمان ، ونشهد ألا إله ألا الله وحده لا شريك له ، شهادة نظفر بها يوم الجزع بكل أمان .

ونشهد أن محمداً عبده ، ورسوله ، المخصوص بكل فصاحة ، وبيان صلي الله وعلى آله ، وأصحابه ما جرى قلم فى طى بنان [3] .

أما بعد :

فإن علم العربية [4] من الكلام بمنزلة الملح من الطعام ، جعلها الله أشرف

(١) فى (أ) نقص ، وهو قوله : « وصلى الله على سيدنا محمد . . . إلى . . . تسليما » .

(٢) ذُكِر اللقب ، وهو : شمس الدين ، وحذُف « على » وزيدت النسبة إلى المرية .

(٣) بنان : « والبنان : الأصابع ، أو أطرافها . . . » قاموس (البنَّة) .

(٤) علم العربية : المراد به : النحو ، والنحو يشمل الصرف ؛ لأنه فى ظلاله ، وهذه التسمية كانت فى عصر أبى الأسود الدؤلى ، انظر طبقات ابن سلام ، وغيرها . . . وبعد عصر أبى الأسود ظهرت التسمية بالنحو تبركا بقول الإمام على (كرم الله وجهه) لأبى الأسود : « انح هذا النحو » وقوله : « ما أحسن هذا النحو الذى قد نحوت ! » ، فآثرا العلماء تسمية هذا العلم بالنحو : استبقاء لكلمة الإمام ، التى كان يراد بها أحد معانى النحو اللغوية . ثم نقلت الكلمة إلى المعنى الاصطلاحى ، والمناسبة قائمة بين المعنيين : اللغوى ، والاصطلاحى .

الألسن المتكلم بها فى الأيام واختاره لـكتابه المنزل على أشرف الأنام ، وجعله لسان أهل الجنة فى دار المقام [1] ، ومدحه ، فـقال تعالى : ﴿ **بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ** ﴾ [2] .

وناهيك بهذا المقام .

فوجب علىّ من أراد أن يكون من أهل التحقيق ، ويسلك فى فهم السنة والكتاب واضح الطريق ، أن يملأ وِطَابه[3] . من علمه ويجعله دليلا بين يدى فهمـه ؛ لأنه من تكلم فى تفسير مـعانى السنة ، والكتاب ، وهو غيـر محقق لعلم العربية فقد تكلم بغير الصـواب : إذ لا يفهم مقصود المخاطب من جهل لغة الخطاب ؛ وإنما الألفاظ بين الناظر ، والمعانى بمنزلة الحجاب .

وبسبب عدم التحقيق فى علم العـربية زلت فى فهم الكتاب والسنة أقدام رجال ، ففهـموا عن الله ، ورسوله ما ليس بصحيح فـهووا فى مهواة [4] كل ضلال .

نسأل الله أن يعصـمنا من الزلل ، وأن يسلك بنا خلال [5] العلم السالمة من الخلل [6] .

وكان قد وقع ببالـى أن أقيد على الألفية ، الموسومـة بالخلاصة للإمام :

---

(١) انظر مقدمة لسان العرب ١ / ٢ .

(٢) الآية ١٩٥ من سورة الشعراء .

(٣) وطابه « الوطب ، سقاء: اللبن . . والجمع : أوطب،ووطاب، وأوطاب . » قاموس (الوطب) . .

(٤) مهواة : « الهواء : الجو ، كالمهـواة ، والهـــوة ، والأهـــوية ، والهاوية وكل فارغ . . . » قاموس (الهواء) .

(٥) خلال : « . . والخلل : منفـرج ما بين الشيئين ، ومن السـحاب : مخارج الماء كـخلاله . . وخلال الدار : ما حوالى حدودها ، وما بين بيوتها، وتخللهم : دخل بينهم . . . » قاموس (الخل) .

(٦) الخلل : « . . واختل : نقص ، وهزل ، وكعنب وكـتاب . . » قاموس (الخل) ويريد الدروب ، والمسالك السالمة من النقص ، والعيب . . . .

أبى عبد الله : محمد بن مالك ، الجيَّانى ، الطائى تقييدا ، يطلق عقالها ، ويسهل للناظرين نوالها ، ويفتح للمتأملين مقفلها ، ويحل للمشتغلين مشكلها ، لما رأيت من إصغاء الناس إليها ، واعتكافهم عليها ، وهى - مع ذلك - قد عسر عليهم مرامها [1] . وتمضى الأيام ، ولا يفض [2] . لهم ختامها .

فما زالت شواغل الزمان تصرفنى عن ذلك الغرض ، وتحول بينى وبينه بما تجره من العرض ، إلى أن ساعدنى الدهر ببلوغ المقصود ، ومنَّ الله تعالى عند مجاورته (ﷺ) بنجاز الموعود .

فتفرغت عن الشواغل ، وتخليت عن العارض ، والشاغل ، ووجدت السبيل إلى ما كنت أحدث به النفس من التقييد على هذا الكتاب راجيا من الله فى ذلك أجزل الثواب .

فشرعت قاصدا طريق البيان ، والحل ، غير مشغب[3] على الناظر بزيادة النقل .

سائلا[4] من الله تعالى نجاح الأمل ، متوسلا برسوله(ﷺ)فى صلاح العمل

والله (تبارك ، وتعالى) هو المستعان ، وعليه التعويل [5] وهو حسبنا ، ونعم الوكيل .

---

(١) مرامها : « الروم : الطلب ، كالمراد . . . » قاموس (الروم) .

(٢) يفض : « الفض : الكسر بالتفرقة ، وبابه ردّ ، وفض ختم الكتاب . » مختار (ف ض ض) .

(٣) مشغب : « الشغب - ويحرك - ، وقيل : لا : تهييج الشر كالتشغيب . . . وشغبهم ، وبهم ، وعليهم - كمنع ، وفرح - : هيج الشر عليه ، وهو شغب ، ومشغب - كمنبر - وشغّاب ، وشغِبٌ كهجف ، ومشاغب ، وذو مشاغب . . وشاغبه : شارَّه . . . » قاموس (الشغْب) .

(٤) سائلا من الله : « سأله كذا وعن كذا ، وبكذا بمعنى : سؤالا ، وسآلة ومسألة ، وتسآلا ، وسألة ، والأمر : سل ، وأسأل ، ويقال سال يسال ، كخاف يخاف . . » قاموس (سأله) .
فالفعل « سأل » يتعدى بنفسه ، وبحرف الجر ، تقول : سأله الشىء ، وعن الشىء : فقد تعدى للمفعول الأول بنفسه ، وللثانى بحرف الجر .

(٥) التعويل : « . . وعول عليه معوَّلا : اتكل . واعتمد » قاموس (عال) أى : الاعتماد ، والاتكال .

بسم الله الرحمن الرحيم

{ قَالَ محمدٌ هو ابنُ مالك: أَحمدُ ربِّي اللهَ خيْرَ مَالك

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبيِّ المُصْطفَى وآله المستكملينَ الشرَفَا

وأَستعينُ اللهَ في أَلْفيَّهْ مقَاصدُ النَّحْو بهَا مَحْويَّهْ

تقرِّبُ الأَقْصَى بلفظ مُوجَز وتبسطُ البذلَ بوعْد مُنْجَز

وتقتضِي رِضًا بغيْرِ سُخْطِ فائقةً أَلفيَّةَ ابنِ مُعْطِ

وهْوَ بسبْقٍ حَائزٌ تَفْضيلا مستَوْجبٌ ثنائى الجميلاَ

واللهُ يَقْضِي بِهبَاتٍ وَافرهْ لي، ولَهُ في دَرَجَاتِ الآخرهْ[1]

(١) فى المخطوطات : (أ ، ب ، جـ) لم يسجل الشارح الأندلسى أبيات ابن مالك ، وإن كان قد عرض فى الشرح ما أراد أن يبرزه منها .

فصــل

فى نبذ من الكلام على ما يحتاج إليه من الخطبة .

واعلم[1] . أن المصنف (رحمه الله) لم يذكر فى خطبته شرطا ، يتوقف شيء من فهم الكتاب عليه ، فيحتاج إلى تفسيره ، والإشارة إليه .

وإنما المحتاج إلى الكلام فيه تعبيره أولا بلفظة « قال » : فعبر بالفعل الماضى .

فإن كان وضع هذه الخطبة بعد تمام الألفية فلا إشكال ، إذ المقول كان قد مضى ، وتحصل .

وإن كان وضعها عند ابتداء شروعه فى نظم الألفية توجه الكلام على ذلك ، فنقول :

كان حقه أن يعبر بالفعل المستقبل ، إذ المقول لم يقع ، كما فعل أبو زكريا : يحيى بن معط [2] قبله : فعبر بالفعل المستقبل [3] .

فلا إشكال عليه .

---

(١) فى (جـ) : « اعلم » .

(٢) **ابن معط :**

« أبو زكريا : يحيى بن معط بن عبد النور ، أبو الحسين ، زين الدين الزواوى ، المغربى الحنفى ، النحوى ، كان إماما فى العربية ، شاعراً ، محسناً ، قرأ على الجزولى ، وسمع من ابن عساكر ، وأقرأ النحو بدمشق مدة ، وتصدر بالجامع العتيق ، وحمل الناس عنه وصنف الألفية فى النحو ، وشرح كتاب الجمل ، وله حواش على أصول ابن السراج . . . .

توفى سنة ٦٢٨ هـ . (البغية ٢/ ٣٤٤) وانظر الشذرات ٥ / ١٢٩ ، والنجوم الزاهرة ٦/ ٢٧٨ .

(٣) قال المرادى : « هلاَّ قال : « يقول محمدٌ » : كما قال ابن معط فى ألفيته ؛ لأن المحكى لم يمض بعد . » ١/ ٥ ، وانظر إجابة المرادى عن الاعتراض على ابن مالك ١/ ٦ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى .

وأما المصنف : فتعبيره بالماضي ليس فيه بِبِدْع ، فقد فعله غيره من المصنفين ، فأوقعوا الماضي مكان المستقبل .

وذلك جائز في الكلام على وجوه :

منها : أن تفاءل بحصول قصده .

ومنها : أنه ينبه على قوة رجائه ، كما يقول من أنس حصول قصده ومقاربته : حصل القصد ـ إن شاء الله ـ أو يكون على وجه الإجابة لمن قال : « افعل » : فتقول : « قَدْ فَعَلْت : بمعنى : أن الامتثال منى لأمرك متحقق فى حكم الواقع .

وإما أن يكون ذلك فى الأمر المقطوع بوقوعه ، كما قال الله (تبارك وتعالى) : ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [1] : إذ وقوع الأمر ، المشار إليه متحقق ، لا شك فيه .

فإذا كان وضع الماضى مكان المستقبل بهذا الاعتبار ، وما أشبهه عد من نكت المعانى ، ومحاسن العبارات .

وقد عرف المصنف (رحمه الله) باسمه ، فقال : « قال محمدٌ » : ثم نبه على المعرفة[2] التى هو يعرف بها بين الناس ، ففال : « هو ابن مالك » .

واعلم أن المصنف هو : محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، واشتهر بين الناس بابن مالك .

ونسبه طائى ، وكان جيَّانى الدار .

وجيان : مدينة من مدن الأندلس ، وكان بها مولده (رحمه الله)

---

(١) من الآية ١ / من سورة النحل .

(٢) يريد الأندلسى بالمعرفة : الشهرة التى اشتهر بها بين الناس .

سنة ثمان ، وتسعين ، وخمسمائة[١] ، ثم رحل إلى الحجاز ، واستقر بالشام ، وتنقل فى بلادهم ، وسكن بحلب ، وبحماة ، ثم انتهى آخرا إلى دمشق ، وبها توفى ، وكانت وفاته لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين ، وسبعين ، وستمائة[٢] ، ودفن بصالحية دمشق .

وكان (رحمه الله) إماما فى علم العربية ، واللغة ، قد أحرز فيها قصب السبق ، واشتهر بهما اشتهار البدر فى الأفق .

لم يكن يجارى فى هذا المضمار ، ولا اطلع أحد على ما اطلع عليه فيهما من الأسرار .

فلقد أحيا من علمى العربية ، واللغة رسوما دارسة ، وأظهر معالم طامسة ، وجمع منهما ما تفرق ، وحقق ما لم يكن ظهر من ذلك ولا تحقق .

هذا :

مع أخذه من كل فن بنصيب ، ورميه إلى غرض الورع بسهم مصيب فجمع العلم ، والعمل ، واشتهر بدر علمه ، وكمل .

لم يزل (رحمه الله) معتكفا على الاشتغال ، والإشغال ، معرضا عما سوى العلم من الأشغال [٣] .

خرج من الدنيا ،ولم يتعلق بأعراضها ،ولا صرف نفسه إلى أغراضها .

---

(١) جرى ابن جابر الأندلسى على أحد الأقوال فى مولد ابن مالك ، وذكر ذلك ابن الجزرى ٢ / ١٨٠ غاية النهاية ، وأكثر الروايات على أن مولده كان سنة ٦٠٠ هـ واقتصر عليها ابن شاكر فى فوات الوفيات ، وابن كثير فى البداية والنهاية ، والدمامينى فى شرح التسهيل ، والسيوطى فى البغية ، وزاد رواية أخرى : أن مولده سنة ٦٠١ هـ (١/ ١٣٠ البغية) والنفس أميل إلى أن مولده كان سنة ٦٠٠ هـ ؛ لتضافر أكثر الروايات عليها .

(٢) وانظر ١/ ١٣٤ البغية ، فقد عزز ما تقدم فى تاريخ وفاته .

(٣) الشَّغْل ، والشُّغَل ، والشُّغُل ، والشَّغَل : كله واحد ، والجمع : أشْغَال ، وشُغُول . .واشتَغَل به ، وشُغِلَ به . . » اللسان (شغل) .ويريد : أنه دائم الاشتغال بالعلم : تعلمًا ، وتعليما ،وتحصيلا ، وتدريسا ، وتأليفا ، مع الإعراض عن أشغال الدنيا . . .

ولما ورد من الأندلس ، واستقر بالشام ، انتقل إلى مذهب الإمام الشافعى (رضى الله عنه) .

هكذا ذكر بعض من عرف به .

فالله أعلم بموجب ذلك ، وسببه [1] .

وذكر الشيخ : أبو حيان[2] (رحمه الله تعالى) : أنه بحث عن شيوخه فى العربية فلم يجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه ، ويرجع فى مشكلات هذا العلم إليه .

إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن حيَّان[3] . بجيان

---

(١) قيل فى سبب ذلك : إن مشيخة السلطانية بحلب ، والعادلية بدمشق كان من شرط الترشيح لهما : النحو ، وفقه الشافعية (انظر إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، لابن الطباخ الحلبى ٢/ ٢٢٢ ، ٤/٣٥٦) .

(٢) ـ أبو حيان :

« محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان ، الإمام أثير الدين ، أبو حيان ، الأندلسى الغرناطى ، النفزى ـ نسبة إلى نفزة ـ قبيلة من البربر : نحوى عصره ، ولغويه ، ومفسره ، ومحدثه ، ومقرئه ، ومؤرخه ، وأديبه ، ولد بمطخشارش : مدينة من حضرة غرناطة فى آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة . . . كان ثبتا ، قيما ، عارفا باللغة ، وأما النحو ، والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما . . . له البحر المحيط فى التفسير ، والنهر مختصره . . والتذييل ، والتكميل فى شرح التسهيل وارتشاف الضرب من كلام العرب ، ولم يكمل شرح الألفية ، وقد أثنى عليه العلماء ، والنبهاء . . مات سنة ٧٤٥هـ » (البغية ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٥) . وانظر طبقات الشافعية للسبكى ٦ / ٣١ ، وطبقات القراء ٢/ ٢٨٥ ، والدرر ٤/٣٠٢ . ونكت الهميان ص ٢٨٠ ، وفوات الوفيات ٢ / ٣٥٢ ، والشذرات ٦ / ١٤٥ ، . . . .

(٣) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) : ثابت بن الخباز ، وعبارة أبى حيان التى نقلها السيوطى فى البغية ، فى ترجمة ابن مالك ١/ ١٣٠، ١٣١ : « قرأت على ثابت بن حيان بجيَّان » ولعلها أدق ، والنفس تستريح لذلك .

وثابت بن حيان :

« ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان ، الكُلاَعى (بضم الكاف) . . كان فاضلا نحويا ، ماهرا ، مقرئاً ، معروفا بالزهد ، والفضل ، والجودة والانقباض . . أخذ عنه الجمال بن مالك . . . مات سنة ٦٢٨هـ . » البغية ١/ ٤٨٢) ، وانظر ١/ ١٣٠ بغية الوعاة » .

وحضرت فى حلقة أبى على الشلوبين[1] . نحوا من ثلاثة عشر يوما .

ولم يكن ثابت بن حيَّان من أئمة النحويين ،وإنما كان من أئمة المقرئين .

قال : وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة ، ولا يثبت للمناقشة ؛ لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه .

هذا : مع كثرة ما اجتناه من ثمار غرسه .

والذي ذكرناه : هو تلخيص ما ذكره الشيخ : أبو حيان فى التعريف به بعد الاعتراف بكثرة ما جمع من نوادر هذا العلم ، ونخبه .

وله (رحمه الله) فى هذا العلم تصانيف جامعة للمسائل ، لكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، تطالب بالذهن الثاقب نفس معانيها ، وتنشده عند احتجاب معانيها .

١ ـ لا تَحْسب المجد تمراً أنتَ آكلُه لَنْ تَبلُغَ المجد حتَّى تَلْعَقَ الصَّبِرَا[2]

---

(١) ـ **الشلوبين .**

« عمر بن محمد بن عمر . . الأستاذ : أبو على الإشبيلى ، الأزدى ، المعروف بالشلوبين : الأبيض الأشقر . . إمام عصره فى العربية ، بلا مدافع ، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق ، والمغرب . . علق على كتاب سيبويه ، وله التوطئة فى النحو ، وله شرحان على الجزولية ، وتوفى سنة ٦٤٥ هـ (بغية ٢ / ٢٢٤ ، ٢٢٥) .

(٢) البيت من البسيط .

اللغة :

المجد : الكرم ، ويريد : العزة ، والشرف ، ويكون المجد بالآباء ، والحسب ، والكرم يكونان بدون الآباء . انظر المختار (ح س ب) .

الصبِر : « . . . والصبِر ـ ككتف ـ ولا يسكن إلا فى ضرورة الشعر : عصاره شجر مر . . . » قاموس (صبره) .

والمعنى :

لا تظن أن نيل العز ، وتحصيل الكرم ، وبلوغ مرتبة الشرف يسهل الوصول إلى كنهها ، أو الوصول إليها عذب عذوبة أكل التمر ، وإنما ذلك بركوب الصعاب ، ومكابدة الشدائد . . .

والاستشهاد بالبيت : استشهاد يتصل بفحوى الكلام ، ومضمونه : فبلوغ المجد بمكابدة الشدائد ، وحمل النفس على المكاره . . .

ومع هذا : فهى كثيرة الإفادة ، مـوسومة بالإجادة ، وليست لمن هو فى هذا العلم فى درجة ابتدائه ، ولكنها لمتوسط يترقى بها لدرجة انتهائه .

وقد بدأ المصنف (رحـمه الله) بحمـد الله اقتداء بالحديث الصـحيح ، المقتضى أن كل أمـر ذى بال ينبغى أن يبدأ فيه بحـمد الله تعالى ؛ ليكون ذلك وسيلة لتمامه ، ونجح مرامه .

وإلى هذا أشار الحديث[1] بقوله : « . . . فهو أجذم » .

وقد فسره فى الرواية الأخرى ، فقال : « . . فهو أقطع » .

ثم اتبع ذلك بالصلاة على النبى (ﷺ) وعلى آلـه . إذ الصلاة عليه (ﷺ) ـ أيضاً ـ قـد ورد استحبـاب جعلها فى أول الدعـاء ، وآخره ، وإن إخلاء أول الدعاء منها سبب لعدم الإجابة ثم قال (رحمه الله) :

وأَسْتَعِينُ الله فـــى أَلفيَّهْ　　　مَقَاصِدُ النَّحْوِ بهَا مَحْوِيَّهْ

ذكر أن الأرجوزة ألف بيت .

هذا : إن قلنا : ليـست الأبيات بمـشطورة ، وهو الذى يدل عليه كـلام المصنف .

وأما إن قلنا بالشطر : فيكون كل بيت نصفا مـستقلا ، فتكون الأرجوزة ألفى بيت .

---

(١) الحديث الشريف : «كل أمر ذى بال ، لا يبدأ فيه ببسم الله الرحـمن الرحيم فهو أبتر ، أو أقطع أو أجذم » ـ روايـات ـ وفى رواية « . . بحمـد الله » (انظر ص ١٨٣ ـ المجازات النبـوية ، والمعنى : ناقص ، قليل البركة ، مقطوع الأثر ، . . .

ولكن المصنف نص على أنها ألف(١) ، فوجب أن تحمل على عدم الشطر، وهو الأصل .

وأما قوله :

.... مَقَاصِدُ النَّحوِ بهَا مَحْوِيَّهْ

فلا شك أنها حوت أكثر مقاصد النحو (٢) .

وعلي هذا : ينبغي أن يحمل كلامه ؛ لأن ما قارب الشيء فله حكمه

. وهذه الألفية خلاصة ما فى أرجوزته الكبيرة ، المسمَّاه بالكافية الشافية .

ولهذا : سمى هذه (الخلاصة) .

وقد أشار إلى ذلك فى آخر هذا الكتاب ، حيث قال :

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ (٣) ....

---

(١) والذى رأيته فى نسخ الألفية أمامى أن عدد أبياتها ٩٨٨ بيتا ، وقد قال ابن مالك : « ألفية » :

وذلك : لأن ما قارب الشيء أعطى حكمه .

وهذا : على القول بعدم التشطير ، « ويكون كل بيت شعرا مستقلا » .

انظر الصبان ١/ ١٦ على شرح الأشمونى .

والتشطير من ألقاب الأبيات .

والبيت المشطور : هو الذى ذهب نصفه .

وعلامته : اتحاد آخر الأشطر : رويا ، ووزنا لغير تصريع .

(انظر ص ٩١ الطريق المعبد ، إلى علمى الخليل بن أحمد ـ لنا ـ .

(٢) وهذا التعبير من أدق ما يقال ، إذ أن الألفية لم تحو جميع مسائل النحو وقضاياه . . .

(٣) بالموازنة فى كثير من الأبواب بين « الكافيــة ، الشافية » و « الخلاصة » وجدت « الكافيـة الشافية » أكثر حصرا ، وجمعا .

ومما يدل على ذلك كتابنا « التنوير فى التصغير » إذ فيه أكثر من موقف كانت « الكافية الشافية » أوفى من « الخلاصة » .

ولعل ابن مالك : أراد الاختصار ، مع جمع الجُلِّ ، لا الكل .

وليس فى الخطبة شيء يحتمل الكلام غير هذا ، مع قصد الاختصار فلنشرع فى الكلام على أول أبواب العلم .

والله (تبارك وتعالى) هو الموفق للسداد ، والملهم للرشاد به نستعين ، وعليه نعتمد ، وبتوفيقه نتمسك ، وإليه نستند .

قال : [1] .

باب الكَلاَم وَمَا يَتَأَلَّفُ منْهُ

كَلاَمُنَا لفظٌ مفيدٌ : كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

هذا البيت تكلم فيه على مسألتين :

الأولي : تبيين الكلام المصطلح عليه عند النحويين ، مع ما يحتاج إليه من التمثيل .

المسألة الثانية : فى أنواع الكلم [2] .

أما المسألة الأولي :

فاعلم أن الكلام ينطلق فى اللغة على جميع ما دل على الكلام النفسى :

فالإشارة كلام ؛ لأنها تدل على ما فى النفس ، وكذلك الكتابة ، والكلمات الملفوظ بها - أيضاً - لأنها عبارة عما فى النفس .

وهى أقوى الأدلة .

---

(١) فى المخطوطة (جـ) تأتى زيادة (رحمه الله) دائماً ، بعد قول الشارح « قال » .

(٢) فى (أ ، ب) : « المسألة الثانية : أنواع الكلم » .

وقد بين ذلك الأخطل[1] فى قوله :

٢ ـ إِنَّ الكلامَ لفِى الفُؤَادِ ، وإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفؤَادِ دَلِيلاً[2] .

وفى هذا البيت دليل على أن الكلام فى الحقيقة هو الكلام النفسى .

ثم إن أهل العربية : اصطلحوا على أن الكلام نوع مـخصوص بالألفاظ حسب ما يتبين ، فكلامهم فى هذا العلم على ذلك النوع المخصوص .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

« كَلاَمُنَا ... ... »

---

(١) **الأخطل :**

ـ هو غياث بن غـوث من بنى تغلب ، من قدوكس ، ويكنى أبا مالك . . . وكان يشبـه من شعراء الجاهلية بالنابغة الذبـيانى . . . وكان يمدح بنى أمية مدح معـاوية ، ويزيد ، ومن بعدهم من خلفاء بنى مروان ، حتى هلك .

وهو شاعـر الأمويين ، وأحد الثلاثة المقـدمين عندهم : جرير ، والفـرزدق ، والأخطل ، مات فى أول خلافة الوليد ، وقد نيف على السبعين .

انظر أخباره فى الشعر ، والشعراء ١/ ٤٩٠ إلى ٥٠٣ ، وانظر الوسيط ص ١٦٨ ، ١٦٩) .

٢ ـ (٢) البيت من الكامل ، وهو من شواهد البـيان ١/ ٢١٨ ، وابن يعيش ١/ ٢١ ، والشذور ٢٨ ، وليس فى ديوان الأخطل ـ انظر ١/ ٢٧١ معجم الشواهد العربية .

اللغة :

الفؤاد : « . . . الفؤاد : للقلب . . . » قاموس (فأد) .

والمعنى :

إن الكلام ليعد فى القلب ، واللسان ترجمانه ، ودليله ، وهذا ما عـبر عنه البلاغيون بقولهم : لغة التفكير ، ولغة التعبير .

الإعراب :

« إن » حرف توكيد ، ونصب . . . ، « الكلام » اسمـها « لفى الفؤاد » : اللام هى المزحلقة وجار ومجرور ، مـتعلق بمحذوف خبر « إنّ » « وإنما » إنما كافـة ، ومكفوفة ، والواو استئنافـية « جعل اللسان » فعـل ماض ، ونائب فاعله « على الفؤاد » جـار ، ومجرور ، تعلق بقـوله : « دليلا » ، « دليلا » مفعول ثان « لجعل » والأول ما أقيم مقام الفاعل « وهو « الفؤاد » .

والشاهد فى البيت : على أن الكلام يطلق فى اللغة على ما يقوم فى النفس . . . .

يعنى كلامنا معشرَ النحويين .

واعلم أن الكلام المصطلح عليه عندهم هو : اللفظ ، المركب ، المفيد ، بالوضع .

فاشترطوا فيه أربعة شوط :

الأول: أن يكون لفظاً .

الثانى: أن يكون مركبا ، وأقل ما يمكن التركيب من لفظين .

الثالث: أن يكون مفيداً ، ويعنون بالإفادة :ما يحسن السكوت عليه: بأن يكون فيه محكوم به ، ومحكوم عليه .

وهو معنى قولهم : خبر ، ومخبر عنه .

وإنما تعتبر الفائدة باعتبار السامع .

الرابع: أن يكون بالوضع .

ومعنى الوضع : أن يكون بقصد من المتكلم ، لإفادة السامع .

وقيل : إن معنى بالوضع : أن تكون دلالة اللفظ بجهة وضع الواضع له على ذلك المعنى ، لا بجهة العقل ، كدلالة الكلام على أن المتكلم به محكوم عليه بالحياة .

فهذه الدلالة : إنما هى من جهة العقل .

فاحترز بالشرط الأول : وهو أن يكون لفظا : من الكتابة ، والإشارة ، وحديث النفس ، العارى عن الألفاظ .

واحترز بالتركيب: من اللفظ المفرد ،وإن كان لفظاً فإنه لا يعطى فائدة ، يحسن السكوت عليها؛ لأن ذلك لا يتصور إلا فى التركيب ، إذ المراد : خبر،

ومخبر عنه .

فلا بد من لفظ يدل على الخبر ، ولفظ يدل على المخبر عنه .

واحترز بالإفادة : مما لا فائدة فيه ، كقولنا : « السَّمَاءُ فَوْقَنَا ، والأَرْضُ تَحْتَنَا » ؛ لأن هذا أمر معروف بالضرورة ،فلا يحصل به للسامع زيادة فائدة ، على ما كان عنده .

ومن الناس : من جعل هذا كلاما ؛ لأنه رأى أنه خبر ، ومخبر عنه وكون السامع عالما بذلك لا يخرجه عن كونه مفيداً .

فيكون التحرز على هذا من قولنا : « زَيْدٌ زَيْدٌ » لأن هذا ، وإن كان لفظا مركبا فهو خال من الفائدة : إذ لم يفدنا خبرا عن مخبر عنه .

وهذا : ليس بكلام باتفاق .

واحترزوا بقولهم : « بالوضع » : من كلام الساهي ، والنائم ، ونحوهما ، ممن يتكلم وهو غير قاصد إلى التكلم به [١] .

ومن الناس من رأى ـ أيضاً ـ : أن كلام الساهي ، والنائم ، إذا اشتمل على خبر ،ومخبر عنه كان كلاما مفيداً ،كما لو قال النائم: « البخلُ مذمومٌ ، والكرمُ مَحْمُودٌ » : لأن هذا كلام مفيد ، وإن لم يقصد هو إليه .

ويكون التحرز بقولهم: « بالوضع » عند هذا القائل من الدلالة العقلية، التي لم يقصدها الواضع عند أصل الوضع .

وإلى شرط « اللفظ ، والإفادة » أشار المصنف بقوله :

« ... لفظ [٢] . ، مُفِيدٌ ... .

(١) سقط من (ب) : لفظ « به » . (٢) سقطت من (أ) كلمة : « لفظ » .

فأما شرط التركيب فهو داخل فى قوله : « مُفِيدٌ » : إذ الفائدة المصطلح عليها لا تكون إلا فى مركب .

ونعنى بالتركيب : تركيب إسناد .

واعلم أن تراكيب الإسناد كلها لا يصح منها إلا تركيبان : الاسم مع الاسم وهو المبتدأ ، والخبر ، والاسم مع الفعل ، وهو الفعل ، والفاعل .

مثال الاسم مع الاسم :« زَيْدٌ قائمٌ » **ومثال الاسم مع الفعل** :«قَامَ زَيْدٌ » .

وأما قولهم : « يَا زَيْدُ » - فى النداء - فهو كلام مشتمل [1] . { على فعل مقدر ، واسم } :

فذهب بعضهم : إلى أن الحرف مع الاسم يكون كلاما فى هذا الموضع المخصوص .

وقال بعضهم : إن الحرف مع الاسم لا يصح منه كلام فى موضع من المواضع .

وإنما صح الكلام من الحرف مع الاسم - هنا - ؛ لأن الحرف نائب عن الفعل : فالتركيب - فى الحقيقة - إنما هو من الفعل مع الاسم : إذ التقدير فى قولنا : « يَا زَيْدُ » : « نَادَيْتُ زَيْدًا » .

وهو الصحيح :

واعلم أن أحد جزأى المركب ، المشتمل على الإسناد قد يكون ملفوظاً به ، كالأمثلة التى تقدمت ، وقد يكون فى قوة الملفوظ به ، كقولك : « اخْرُجْ » : فإن الجزء الثانى - هنا - هو الضمير المستتر وهو « أَنْتَ » . فهو فى قوة الملفوظ به ، وإن لم يكن ملفوظا به حقيقة .

---

(١) فى (أ ، ب) : « مشتمل » وفى (جـ) : « مستقل » وقد وضعت الزيادة لتمام المعنى » .

ولهذا : مثل المصنف الكلام بقوله : « استقِمْ »؛لينبه على أن أحد جزأى المركب قد يكون مقدرا ، لا ملفوظا .

واختار هذا المثال ، الذى يرفع الإشكال عن المبتدئ ، إذ قد يتوهم ، أن هذا اللفظ ،واحد ليس بكلام ، فنبه هو : على أن مثل هذا كلام ، إذ اللفظ الثانى فى حكم الملفوظ به .

وأسقط المصنف الشرط الرابع فى الكلام وهو قولهم « بالوضع » وهو شرط مختلف فيه ، وفى المراد به ـ كما قدمنا ـ .

وأما المسألة الثانية من مسألتى البيت ، وهى : **تنويع الكلم** :

فاعلم أن الكلم اسم جنس[1] ، واحده كلمة .

واسم الجنس : هو الذى يفرق بينه ،وبين مفرده التاء : « كنَبِقة ، ونَبِق ، وتَمْرة ، وتَمْر » .

واسم الجنس يندرج تحته أنواعه : فلفظ التمر يندرج تحته : الصَّيْحانى ، والبرنِى ، وغيرهما من أنواع التمر ، فالنوع بعض المندرج تحت الجنس .

وقد جعل المصنف الكلم يتنوع إلى : اسم ، وفعل ، وحرف .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... واسمٌ ، وَفِعْلٌ ، ثُمَّ حَرْفٌ : الْكَلِمْ

(١) وذهب ابن هشام فى التوضيح إلى أن : « الكلم اسم جنس جمعى . » **وفسره المصرح** : الشيخ خالد الأزهرى بقوله : « لدلالته على أكثر من اثنين .
وليس بإفرادى ؛ لعدم صدقه على القليل ، والكثير » .
(انظر ١/ ٢٤ التصريح على التوضيح) .
والأولى : التعبير : « باسم جنس جمعى » : لأن اسم الجنس المطلق : هو ما دل على الجنس ، والماهية .

« **فالكلم** » : مبتدأ ، وقوله : « اسم ، وفعل ، ثم حرف » : خبره ، فقدم الخبر ، وأخر المبتدأ .

فتقدير كلامه : « والْكَلِمُ : اسمٌ ، وفعلٌ ، ثم حرفٌ » .

واعلم أن الجنس : لا يصح أن يخبر عنه إلا بجميع أنواعه ؛ لأن الخبر لا بد أن يكون مساويا للمبتدأ ، أو أعم منه .

فلو أخبرت ببعض الأنواع لكنت قد أخبرت عن المبتدأ بما هو أخص منه .

فتلخص من هذا :

أن المصنف لما أخبر عن الكلم بالاسم ، والفعل ، والحرف دل على أنها جميع أنواعه ، لا زائد عليها ، إذ لو ترك نوعا غيرها ، لما صح الإخبار .

والدليل على أن القسمة منحصرة فى الأنواع الثلاثة : أن اللفظ الذى ينطق به : إن لم يدل على معنى فلا كلام فيه ، إذ هو مهمل ، غير معتبر .

وإن دل على معنى : فلا يخلو أن يكون ذلك المعنى فى نفسه ، أو فى غيره فإن كان فى غيره فهو الحرف .

وإن كان فى نفسه : فإما أن يقترن بزمن معين ، أو لا يقترن : فإن اقترن بالزمان فهو الفعل ، وإن لم يقترن فهو الاسم .

وإذا كانت القسمة العقلية منحصرة فى هذه الأقسام الثلاثة دل على نفى قسم رابع .

فإذا تقرر هذا : فمعنى البيت : أن الكلام المصطلح عليه عند النحويين هو اللفظ المفيد .

ومثاله : « اسْتَقِمْ » ، وأن الكلم يتنوع إلى: اسم ، وفعل ،وحرف.

فإن قيل :

فلم عطف « بِثُمَّ » الحرف فقط ؟

فالجواب :

أنه أراد أن يخالف بين الفعل ، والحرف فى أداة العطف ؛ ليكون ذلك تنبيها على تفاوت بعده عن الاسم : فعطف الفعل بالواو ، التى لا تقتضى ترتيبا ، ولا مهلة : إذ الفعل مشارك للاسم فى أحد وصفيه،وهو الإخبار به ، وفى أنه يكون أحد جزأى الكلام ، والحرف مباين للاسم من كل الجهات : إذ لا يشاركه فى إخبار به ، ولا إخبار عنه ، ولا يكون جزءا من الكلام ، فعطفه « بِثُمَّ » التى تقتضى الترتيب ، والمهلة ؛ ليدل ذلك على تفاوت درجته فى البعد ، وأنه لا مشاركة بينه ، وبين الاسم والفعل .

واعلم أن المصنف لم يحد الكلمة ، وقد ذكر ابنه [1] لها حدًا ، وهو : « لفظ بالقوة ، أو بالفعل ، مستقل ، دال بجملته على معنى بالوضع » [2].

---

(١) **ابن الناظم :**

محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، الإمام .

بدر الدين بن الإمام : جمال الدين الطائى ، الدمشقى ، الشافعى ،النحوى ابن النحوى كان إماما ، فهماً ، ذكيا ، حاد الخاطر ، إماما فى النحو ،والمعانى ، والبيان ،والبديع ، والعروض ، والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه ، والأصول .

أخذ عن والده ، ووقع بينه ، وبينه صورة ، فسكن لأجلها بعلبك فقرأ عليه بها جماعة . . فلما مات والده طلب إلى دمشق ، وولى وظيفة والده وتصدى للاشتغال ، والتصنيف . . صنف شرح ألفية والده ، شرح كافيته ،شرح لاميته . وغير ذلك . مات سنة ٦٨٦ هـ . (البغية ١/ ٢٢٥) .

(٢) عبارة ابن الناظم : « والمراد بالكلمة : لفظ بالقوة ، أو بالفعل مستقل ، دال بجملته على معنى مفرد بالوضع » .

ورقة ٢ مخطوطة رقم (٢٣٢٢) (٢٧٨٣٧) مكتبة الأزهر .

فقوله : « لِفظ » : تحرز مما ليس بملفوظ ، كالكتابة ، والإشارة .

وقوله : « بالقـوة » : ليدخل الضميـر في قولهم : « زَيْدٌ قَامَ » : لأنه كلمة ، وإن كان غير ملفوظ به بالفعل ، لكنه ملفوظ به بالقوة .

وقوله : « مـستقل » : تحرز من مـثل ألف « ضَارِب » : فإنه لفظ دال على معنى ، وهو: كون اللفظ اسم فاعل ، وليست مع هذا كلمة ؛ لأنها غير مستقلة ، أي : لا ينطق بها وحدها ، فـأخرجـها هي ، وأشباهـها بقـوله : « مُسْتَقِلّ » .

وقوله: « دَال » أراد به: كل ما هو دال ،سواء بقيت دلالته « كَرَجُل » ، أو زالت ، كأحد جزأى المضاف ، والمضاف إليه ، إذا سمى به .

فإن « عَبْد الله » : إذا سـميت به رجلا ، صار المجـموع يدل على ذلك الرجـل ، وزالت دلالـة « عَبْد » [1] . التي كان مسـتقلا بها قبل التسـمية . وكذلك الجزء الثاني .

وكل واحد منهما - مع هـذا - كلمة ؛ لأن المعـتبر حصول الدلالـة ، سواء : بقيت ، أو ذهبت .

وقوله : « بجملته » : تحرز مما يدل بجزئه « كغُلاَم زَيْد » : فإنه لا يدل على المعنى بجملته ، بل كل واحد من جـزأيه يدل على جزء معناه ، فلا يقال للمجموع كلمة ، بل كل واحد من الجزأين كلمة .

قولـه : « بالوَضْع » : أخرج به مـا له دلالة عقليـة ، وليس لـه دلالة

= وبين العبارتين تقارب ، وتزيد عبارة المخطوطة كلمة « مفرد » بين كلمتى « معنى بالوضع » وسقطت من نقل الرعيني ، أو من بعض النساخ .

وقد حققنا الشرح ، وطبع بدار الجيل ببيروت .

(١) في (جـ) : « وزالت دلالته على « عبد الله » الذى كان مستقلا بها قبل التسمية » .

وضعية ، كقولك : « دَيْز » مقلوب « زَيْد » فإنه ليس دلالة وضعية وإذا تكلم المتكلم به دل على حياته بالعقل ؛ إذ لا يكون التكلم إلا من حي ، ولا يعد بهذا كلمة ؛ لأن الدلالة ليست بوضعية .

قوله :

واحدُه كلمةٌ ، والقَوْلُ عَمّْ   وكلْمــةٌ بهــا كلامٌ قَدْ يُؤَمّْ

نبه في هذا البيت : على أن واحد الكلم كلمة .

فالضمير في قوله : « وَاحِدُهُ » عائد إلى الكلم ، في آخر البيت المتقدم .

وذكَّر الضمير ، لأن الكلم اسم جنس ، والغالب على اسم الجنس التذكير ، ولو أنث لجاز ، إلا أنه قليل .

ثم نبه على أن القول يعم الكلمة ، والكلم ، والكلام ، فيصح إطلاقه على كل واحد منهما .

وإلى هذا أشار بقوله :

. . . .   والْقَوْلُ عمّْ

فالكلام يسمى قولا ، **والكلم** - أيضا - يسمى قولا ، **والكلمة** - أيضاً - تسمى قولا .

ثم نبه على أن الكلمة قد يقصد بها معنى الكلام .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   وكِلَمْةٌ بهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمّْ

ومعنى : « يُؤَمّ » : يقصد .

فتقدير كلامه : والكلمة قد يؤم بها الكلام ، أى : يقصد .

فمـثال إطلاق الكلمة عـلى الكلام قوله (ﷺ) « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ [1] كَلِمةُ لَبِيد » .

٣ ـ أَلاَ كلُّ شىءٍ ـ مَا خَلاَ الله ـ بَاطِلُ[2] ....

وهذا الإطلاق إنما هو لغوى ، لا باصطلاح النحويين .

---

(١) فى (أ) : « قالها الشاعر » .

٣ ـ (٢) البيت من معلقة لبيد المشهـورة ، التى تمتاز بقوة اللفظ ، ومتانة الأسلوب والبيت من الطويل ، وهو من شـواهد ابن يعـيـش ٢/ ٧٨ ، والشـذور ٢٦١ ، والمغنى ١٣٣ ، ١٩٦ (١٣٤ ، ١٨٠) والعينى ١/ ١٥، ٣ / ١٣٤ ،والتصريح ١ / ٢٩ ، والهمع ١/ ٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، والدرر ١/ ٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ويس ١/ ٣٥٥ ، والأشـمونى ١/ ٢٨ ، ٢/ ١٦٤ ، والشـارح الأندلسى ، وديوان لبيد ٢٥٦ .

اللغة :

الا : للتنبيه ، وتدل على تحقق ما بعدها ، ويستفتح بها الكلام .

شىء : الشىء اسم للموجود ، إذ لا يقال للمعدوم شىء .

والمعنى :

كل شىء هالك باطل ، فان ما عدا الله (عز وجل) فهو أول بلا ابتداء ، وآخر بلا انتهاء .

الإعراب :

« **الا** » أداة تنبيـه ، واستفتـاح « كل » مبتدأ « شىء » مـضاف إلى كل « ما » مصـدرية ، حرف لا محل له من الإعراب « خلا » فـعل ماض ، مبنى على الفتح المقدر ، للتـعذر دال على الاستثناء ، وفاعله مسـتتر فيـه ، تقديره هو ، يعود على مصـدر الفعل المتقدم ، أو اسم فـاعله ، أو لبعض المفهوم من الاسم العام « الله » منصوب على التعظيم ، ومـفعول به فى الصناعة النحوية ،والجملة: اعتراضية ، لا محل لها من الإعراب « باطل » خبر المبتدأ .

والاستشهاد بالبيت :

استشهاد لغوى ، هو : إطلاق الكلمة ، وإرادة الكلام . . .

وتمام البيت : .... وكل نعيم ـ لا محالة ـ زائل

وكان الأندلسى دقيقاً فى الاستشهاد بالشطر الأول : فقضيته صادقة ـ بخلاف الشطر الثانى .

(انظر جميع مـا يتعلق بالشاهد فى كتابنا ١/ ١١ إلى ٣٥ الكواكب الـدرية فى الشواهد النحوية وهو الشاهد الأول) .

ويؤخذ من قول المصنف : أن الكلمة يقال فيها « كَلْمة » ـ بسكون اللام ـ لأن قوله : « وكلمة بها كلام » لا يصح الوزن إلا بتسكين اللام .

وأما **الكاف** : فيجوز فيها الكسر ، والفتح ، مع سكون اللام .

فإن كسرت اللام فتحت الكاف فقط .

فتحصل من هذا :

أن فى الكلمة ثلاث لغات :

كَلِمَة ـ بفتح الكاف، وكسر اللام ـ ، كَلْمة ـ بفتح الكاف ، وكسرها ، مع سكون اللام ـ : استعمل المصنف منها فى البيت لغتين : فتح الكاف ، وكسر اللام ، وهى الأصل ، واللغة الفصيحة ، وذلك فى قوله : « واحدُهُ كَلِمَةٌ » واستعمل إحدى اللغتين : الثانية ، أو الثالثة فى قوله : « و كَلْمة » إذ يحتمل أنه أراد كسر الكاف ، أو فتحها .

وإذ قد تقرر معني البيت : فمن تتميم ما تقدم : أن الكلام أقل ما يكون من لفظين ، وأن الكلم أقل ما يكون ثلاث كلمات ، لأنه اسم جنس[1] . واسم الجنس جار مجرى الجمع ، وأقل الجمع ثلاثة .

والكلام ألا يكون إلا مفيدا .

والكلم قد يكون مفيدا ، وغير مفيد ، فحصل الفرق بينهما : بعدد الألفاظ ، وعدم اشتراط الإفادة .

فعلى هذا : يكون الكلام أعم من الكلم إذا نظرت إلى عدد الألفاظ ؛ لأن الكلام ينطلق على اللفظين ، وعلى الثلاثة ، فما فوقها ، والكلم لا ينطلق إلا على الثلاثة ، فما فوقها : فهو أخص .

(١) لعل الأولى أن يقال : « اسم جنس جمعى » ـ كما تقدم ـ .

ويكون الكلم أعم من الكلام ـ أيضاً ـ : بإعتبار الإفادة ، وعدمها لأن الكلام لا ينطلق إلا على المفيد ، والكلم ينطلق على المفيد ، وغير المفيد .

وما كان مدلوله أوسع فهو أعم .

فحصل من هذا : أن بين الكلم ، والكلام خصوصا من وجه ، وعموماً[1] . من وجه : فقد يجتمعان في محل واحد ، وقد يفترقان :

فإذا قلنا : « زَيْدٌ عِنْدَ عَمْرٍو » فهذا كلام ؛ لأنه مفيد ، وكلم ؛ لأنه ثلاث كلمات .

وإذا قلنا : « زَيْدٌ قَائِمٌ » فهذا كلام ، ليس بكلم ؛ لأنه لفظان فقط . وإذا قلنا : « زيدٌ زيدٌ زيدٌ (ثلاث مرات) : فهو كلم ، وليس بكلام ، لأنه غير مفيد وقد يعدمان ، نحو : « زَيْدُ زَيْدٌ » : فليس بكلام ؛ لعدم الفائدة ، ولا كلم ؛ لأنه أقل من ثلاث كلمات ، فاعلم ذلك .

قوله :

بالجرِّ والتنوين ، والنِّدَا ، وأَلْ ومُسْنَدٍ للاسْـمِ تمييزٌ حَصَلْ

لما فرغ من بيان أنواع الكلم ، وما يتعلق بذلك ، شرع في التفريق بين هذه الأنواع بعلامات تميز بعضها عن بعض ، فبدأ بالاسم ؛ لأنه الأشرف ، وعدل عن الحد .

واعلم أن حد الاسم :كلمة تدل على معنى في نفسها ،غير مقترنة[2] . بزمن معين لذلك المعنى .

وأما علاماته : فذكر المصنف منها في البيت خمس علامات ، وهي

(١) في (ب) : « خصوص من وجه ، وعموم » وفي (أ) : « خصوصا من وجه ، وعموم » .
(٢) في (ب ، وجـ) : « مقترن » .

قوله بالجرّ ، والتنوين ، والندا وأل ومسند . . . .

فالعلامة الأولى :

الجر ، كقولك : « مَرَرْتُ بزيدٍ » .

والثانية : التنوين ، والمراد : تنوين التمكين [1] ، كقولك : « زيدٌ » وما جرى مجراه من التنوينات ، التى لا تكون إلا فى الأسماء .

---

(١) **التنوين :**

وهو مصدر « نونت الكلمة » ونقول : نوَّن الطائر : صوت .

وعند النحاة : نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم : لفظاً ، لا خطا .

وهو أقسام :

١ ـ **تنوين التمكين** ، أو التمكن ، وهو اللاحق للأسماء المعربة « كزيدٍ » . . .

٢ ـ **تنوين التنكير** ، وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفـتها ، ونكرتها نحو : « مررت بسيبويهِ ، وسيبويهٍ آخر » فالأول معرفة ، والثانى نكرة .

٣ ـ **تنوين المقابلة** : وهو اللاحق لجمع المؤنث السـالم ، نحو : « مسلماتٍ » فإنه فى مـقابلة النون فى جمع المذكر السالم « كمسلمين » .

٤ ـ **تنوين العوض** : وهو على ثلاثة أقسام :

عوض عن جملة :

وهو الذى يلحق « إذْ » عوضا عن جملة بعدها ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ (٨٤/ الواقعة) أى : حين إذ بلغت الروح الحلقوم فحذف « بلغت الروح الحلقوم » وأتى بالتنوين عوضا عنه

وقسم يكون عوضا عن اسم :

وهو اللاحق « لكلّ » عوضا عما تضاف إليه ، نحو : « كلٌّ قَائمٌ » أى : كل إنسان قائمٌ » فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضا عنه .

وقسم يكون عوضا عن حرف :

وهو اللاحق « لجوارٍ ، وغـواشٍ » ونحوهمـا : رفعا ، وجـرا ، نحو : « هؤلاء جـوارٍ ، ومررت بجوارٍ » : فحذفت الياء ، وأتى بالتنوين عوضا عنها .

والأقسام المتقدمة خاصة بالأسماء .

٥ ـ تنوين الترنم ، أى : ترك الترنم .

وهو اللاحق للقوافـى المطلقة بحرف علة ، عـوضا عن مدة الإطلاق فى لـغة تميم كقـول جرير بن عطية بن الخطفى : =

والثالثة : النداء ، كقولك : « يا زيدُ » .

والرابعة : « ألْ » كقولك : « الغلام » .

والخامسة : المسند .

واعلم أنهم اختلفوا فى المسند :

(١) فمنهم من جعله المحكوم به ، وهو الخبر .

فعلى هذا : يكون قول المصنف : « ومُسْنَدٍ » اسم مفعول على وجهه ، فيكون تقدير كلامه : وحصل التمييز للاسم بمسند إليه ، أى : بخبر عنه ، كقولك : « زَيْدٌ قائمٌ » : « فَقَائمٌ » هو المسند إلى « زَيْدٍ » على هذا القول ، وهو الخبر عنه .

فمعناهما واحد .

(٢) ومنهم من ذهب إلى أن المسند : هو المحكوم عليه ، وهو الفاعل ، أو المبتدأ ، وهما اسمان ، والشيء لا يكون علامة نفسه .

فيتعين أن يكون المسند فى قول المصنف - على هذا - اسم مفعول ،.

= أقلى اللوم - عاذلَ - والعتابنْ وقولى - إن أصبت - لقد أصابَنْ

وهذا القسم يشترك فيه الاسم ، والفعل ، والحرف .

٦ - **التنوين الغالي** : - عند الأخفش - ويكون - أيضا - فى الاسم ، والفعل ،، والحرف وهو اللاحق للقوافى المقيدة ، كقول رؤبة بن العجاج :

وقاتم الأعماق خاوى المخترقنْ مشتبهِ الأعلام لمَّاع الخفقنْ

أصله : « المخترق » : فزاد التنوين ، وكسر الحرف ، الذى قبله ، لالتقاء الساكنين .

٧ - تنوين الضرورة : زاده بعض النحاة - كقول الأحوص :

سلام الله يامطرٌ عليها ....

(انظر ١/ ٢٢ إلى ٢٣ شرح المرادى للألفية ، وانظر ١/١٦ إلى ٢١ شرح ابن عقيل للألفية وانظر ٣٤ ، وما بعدها مغنى اللبيب ...) .

وضع موضع المصدر .

فيكون التقدير : وإِسْنَادٌ إليه ، أى : إخبار عنه ، لأنه لا يخبر إلا عن الاسم .

وقوله : « للاسم » متعلق « بحَصَلَ » .

فتقدير الكلام : وحصل للاسم تمييز بالجر ، والتنوين ، والندا ، وأل ، وإسناد إليه .

وحذف « إليه » ، من قوله : « ومُسْنَد » للعلم به .

ويحتمل ـ عندى ـ : أن يكون لفظ « مُسْنَد » تعلق به المجرور ، الذى هو قوله : « للاسم » .

فإن أعملنا فيه « حَصَلَ » كانت صلة « مُسْنَد » محذوفة عائدة إلى[1] الاسم .

وإن علقنا « للاسم » « بمسند » : كان معمول « حَصَلَ » محذوفا ، تقديره : حصل له .

والأبين تعلقه « بحَصَلَ » .

قوله :

بتا فَعَلْتُ ، وأَتَتْ ، ويَا افْعَلِى   ونُونِ أَقْبِلَنَّ : فعلٌ يَنْجلَى

لما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع فى علامات الفعل .

فذكر أن الفعل يتميز بتاء المتكلم ، وبتاء المخاطب ، سواء : كانت لمخاطب مذكر ، أو مؤنث : واحدا ، أو اثنين ، أو جماعة .

(١) فى (ب ، جـ) : « عائدة على » .

وإلى هذا أشار بقوله: « بتَا فَعَلْتِ » : فيحتمل أن يريد : تاء المتكلم ، إن كانت التاء مضمومة ، وتاء المخاطب ،أو المخاطبة إن كانت التاء مفتوحة ، أو مكسورة .

وكلام المصنف محتمل لذلك كله .

ثم ذكر علامة ثانية : وهى تاء المؤنث ، التى تكون علامة لتأنيث الفاعل مثل : « قَامَتْ هنْد » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :« وأَتَتْ » وهو على تقدير مضاف يريد: وتاء أتت .

واعلم أن تاء التأنيث على قسمين : قسم يختص بالأفعال الماضية وهى هذه التاء الساكنة ، التى ذكرناها .

وقسم يختص بالأسماء : وهى التاء المتحركة ، الفارقة بين المذكر والمؤنث « كَقَائم ، وقَائمة ، وضَارب ، وضَاربة » .

فهذه التاء لا تكون إلا فى الأسماء .

ثم ذكر المصنف علامة ثالثة ، أشار إليها بقوله : « ويَا افْعَلِى » : فقصر الياء للضرورة .

و « افْعَلِى » فعل أمر ، والياء فى آخره ضمير الفاعل ، وهى التى أراد المصنف .

وهذه الياء : لا تكون إلا فى الأفعال ، وهى ضمير الواحدة المخاطبة « كاذْهَبِى ، واخْرُجى ، وأنت يا هندُ تذْهَبِينَ ، وتَنْطَلِقِينَ » .

فهذه الياء : لا تكون إلا فى الأفعال ، وإنما تقع فى الأمر للواحدة المخاطبة ، والمضارع المسند لها ـ كما مثلنا ـ .

ثم ذكر المصنف علامة رابعة : وهى نون التأكيد ، المشددة .

وإليها أشار بقوله : « ونونِ أَقْبِلَنَّ » .

ومن علامات الفعل ـ أيضاً ـ نون التوكيد الخفيفة ، والذى ذكر المصنف هى الشديدة .

وهى فرع[1] عن الخفيفة ، فاستغنى عن الأصل بالفرع ، ولا يحتمل أن يريد الخفيفة ؛ لأنه إن خففنا نون « أَقْبِلَنَّ » انكسر البيت .

فهذه أربع علامات للفعل ، ثم قال : « فعلٌ ينجلى » يعنى : يظهر .

فتقدير كلامه : والفعل ينجلى بتاء « فعلت ، وبتاء « أتت » وبياء « افعلى » وبنون « افْعَلَنَّ » .

« ففعل » مبتدأ ، و« ينجلى » خبره ، و « بتاء . . . إلى آخر المعطوفات » متعلق « بينجلى » .

والمسوغ للابتداء « بفعل » ـ وإن كان نكرة ـ كونه وقع فى موقع التفصيل ؛ لأن سياق الكلام سياق تفصيل للاسم ، والفعل ، والحرف .

---

(1) يعزز ذلك الصبان ١/٢١٦ فى حاشيته على شرح الأشمونى ، حيث يقول : « يؤيده : أن الخفيفة بسيطة ، والثقيلة مركبة ، فالخفيفة أحق بالأصالة ، والثقيلة أحق بالفرعية » .
ويوافق ذلك : رأى الكوفيين .
والمشهور من أقوال العلماء : أن كلا منهما أصل . . . وهو قول البصريين ، والنفس إليه أميل . (انظر ص ٣٣٩ مغنى اللبيب ، ١٦٠ تصريف الأفعال للشيخ : عبد الحميد عنتر .

ومنه قول امرئ القيس [1] :

٤ ـ إذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِها انْصَرَفَتْ لَهُ ... بِشِقٍّ ، وَشِــقٌّ عنــدَنَا لــم يُحَوَّلِ

---

٤ ـ (١) : **امرؤ القيس :**
امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندى ، وهو من أهل نجد ، من الطبقة الأولى وهو ذو القروح ، ملك أبوه على بنى أسد ، وكان يأخذ منهم شيئاً معلوماً ، فامتنعوا منه ، فسار إليهم ، فأخذ سرواتهم ، فقتلهم بالعصى ، فسموا عبيد العصا ، سلك امرؤ القيس مسلك المترفين ، ولما قتل أبوه جدّ فى الأخذ بثأره ، وقتل من بنى أسد خلقا كثيرا ، ومات غريبا ، ودفن بأنقرة قبل الهجرة بقريب من قرن (انظر الشعر ، والشعراء ١/ ١١١ إلى ١٤٢) .
والبيت من الطويل ، وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة ، ومن شواهد الشارح الأندلسى .

اللغة :
بشق : « الشِّقّ ـ بالكسر ـ : الشقيق، والجانب، واسم لما نظرت إليه قاموس (شقّه) ويريد: بجانب .

والمعنى :
البيت فى الشطر الأول من حياة امرئ القيس العابثة الماجنة ، ويقول : إذا ما بكى طفل ذات الطفل من خلفها ، وهى ـ فى مجانة ، وعبث ولهو معى ـ انصرفت إلى وليدها بناحية ، وتركت أخرى معى ، لا تحولها عنى . . .

الإعراب :
« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه ، منصوب بجوابه ضمن معنى الشرط « ما » زائدة « بكى » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا تقديره هو ، يعود إلى الرضيع « من خلفها » جار ومجرور ، ومضاف إليه والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وناصب « إذا » جوابها « انصرفت » ومتعلق الجار ، والمجرور « بكى » ، « انصرفت » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله مستتر فيه جوازاً ، تقديره هى « له » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله « انصرفت » ، « بشق » جار ، ومجرور متعلق بقوله : « انصرفت » ـ أيضاً ـ .
« وشقٌّ » مبتدأ ، والواو للحال « عندنا » ظرف ، ومضاف إليه ومتعلّق الظرف : تقديره كائن ، أو مستقر ، خبر المبتدأ ، والجملة فى محل نصب حال .
« لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يحولّ » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر فيه جوازا ، تقديره هو ، وحرك « يحولِّ » بالكسر للروى

والشاهد في البيت :
الابتداء بالنكرة ، مع وجود مسوغ للابتداء بها ، وهو : معرض التفصيل .
وقد روى البيت رواية أخرى ، هى :

إذَا ما بكَى من خلفِها انصرفتْ لَهُ ... بشقٍّ ، وتَحْتِــى شِقُّها لَمْ يُحوَّلِ

وهى المشهورة ، وعليها فلا شاهد فى البيت .

« فشقّ الثانى : مبتدأ نكرة ، سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل .

واعلم أن العلامات المذكورة للأسماء ، والأفعال كثيرة ، اكتفى منها المصنف بما ذكر ، إذ كثرتها مما يشغب على المبتدئ ، وستظهر - بعد هذا - من تصاريف التكلم على الأسماء ، والأفعال ، فى أبواب العربية - إن شاء الله تعالى - .

واعلم أنه لا يشترط اجتماع العلامات فى الاسم ، وحينئذ يقال له : اسم ، ولا اجتماعها فى الفعل وحينئذ يقال له : فعلٌ ، بل قبول علامة واحدة تكفى .

قوله :

سِوَاهُمَا الحرفُ ، كَهَلْ ، وَفِى ، وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِع يَلِى « لَمْ » كَيَشَمْ

لما فرغ من علامات الأسماء ، والأفعال ، أخذ فى تبيين الحرف :

فذكر أن الحرف : هو ما سوى الاسم ، والفعل ؛ لأن الأقسام إذا ما بينت حتى لم يبق منها إلا واحد علم أن ذلك الباقى هو غير الأقسام المبينة بالعلامات المذكورة .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « سِوَاهُمَا الْحَرْفُ » يعنى : سوى الاسم والفعل .

« فَسِوَاهُمَا » : مبتدأ ، والحرف خبره ، ويحتمل أن يكون الحرف مبتدأ مؤخرا ، وسواهما خبره ، فيكون التقدير : « والحرف سواهما » .

ثم مثل للحرف بقوله : « هَلْ ، وفى ، ولَمْ » : ثلاثتها مُثُل للحرف :

« فهَلْ » : حرف لا يعـمل شيئا ، و « فى » : حـرف يعمل الجر ، و « لَمْ » حرف يعمل الجزم .

فمثل بثلاثة أنواع من الحروف .

ثم شرع فى تفصيل الأفعال : فذكر أن الفعل المضارع هو الذى يقع بعد « لَمْ » وإلى هذا أشار بقوله : « فعلٌ مـضـارِعٌ يَلِى لَمْ » ثم مثل ذلك بقول : « يَشَمِ » و « يَشَم » فعل مضارع من « شم الرائحة يشمها » .

فلما قبل دخول « لَمْ » علم أنه مضارع .

وفى عجز هذا البيت فائدتان :

الأولى : أن الفعل المضارع يتميز بدخول « لَمْ » عليه .

والثانية : أن « لَمْ » لا يليهـا إلا الفعل المضـارع ؛ إذ لو وليها غـيره لما صح أن تكون علامة له ؛ إذ كان يحتمل أن الواقع بعدها هو ذلك الغير ، فلم يتعين الفعل المضارع بدخولها .

واعلم أن الفـعل المضارع إذا وقع بعـد « لَمْ » انصرف معناه لـلمضىّ ، وبقى لفظه على ما كان .

وزعم الجزولى [1] عكس هذا ، فقال : إن الفـعل الواقع بعد « لم » هو فعل ماض انصرف لفظه للمضارع ، وبقى معناه للماضى ، كما كان .

---

(1) **الجزولي :**
عيسى بن محمد بن عبد العـزيز . . . البربرى ، المراكشى ، العلامة : أبو موسى ، الجزولى ، لزم ابن برى بمصر لما حج ، وأفاد من علمه ، وأخذ عنه الشلوبين ، وابن معط .
وكان إماما فى العربية ، لا يشق له غبار ، شـرح أصول ابن السراج . . . مات سنة ٦٠٧هـ (البغية ٢/٢٣٦ ، ٢٣٧) .

وهو قول نادر .

قوله :

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بالتَّا مِزْ ، وسِمْ   بالنُّونِ فعلَ الأَمرِ ، إن أَمرٌ فُهِمْ

هذا البيت تمم فيه ما بقى من تفصيل الأفعال : وذلك أنه ذكر فى عجز البيت الذى قبل هذا : أن من الأفعال فعلا يسمى مضارعا ، وميزه بدخول « لَمْ » عليه .

ثم انتقل فى أول هذا البيت إلى تمييز الماضى من الأفعال ، وذكر أنه يتميز بدخول التاء ، وإلى هذا أشار بقوله : « وماضيَ الأَفْعَالِ بالتَّا مِزْ » .

«فَماضِيَ » مفعول مقدم بقوله : « مِزْ » وهو فعل أمر : من « مَازَ يمَيزُ » .

وتحتمل التاء التى ذكر : أن تكون تاء التأنيث الساكنة ، مثل : « قامتْ ، وخرجتْ » فإنها مختصة بالماضى ، ويحتمل أن يريد تاء المتكلم ، أو المخاطب فإنهما - أيضاً - من خواص الماضى .

فعلي أي ذلك حملت كلامه صح .

ويحتمل أن يكون أراد الإطلاق فى ذلك ، فيكون مراده : ميز الماضى بإحدى التاءات : علامة التأنيث الساكنة ، أوتاء المتكلم ، أو المخاطب [1] .

فحصل من مقتضي كلامه : أن من الأفعال فعلا يسمى ماضيا ، ويتميز بالتاء على نحو ما ذكرنا .

ثم انتقل إلى تمييز فعل الأمر : فذكر أن العلامة عليه أمران :

أن يفهم منه الأمر ، وأن يقبل نون التأكيد ، وإلى ذلك أشار بقوله :

---

(١) لعله أراد المخاطب ، والمخاطبة ، ولم يقصد المخاطب فقط ، ويكون المراد : الخطاب : لمذكر ، أو لمؤنثة .

« . . وسِمْ بالنون فِعْلَ الأَمْرِ ، إِنْ أَمر فُهِم » .

يعنى : إن أمـر فهم منه ، وقـوله : « سِمْ » : فعل أمـر من « وسَمْتَ الشىء أَسِمُهُ » ، أى جعلت له علامة ، وفعل الأمر مفعول بقوله : « سِمْ » .

فتقدير البيت :

وميز ماضى الأفـعال بالتاء ، وسم فعل الأمر بنون التـأكيد ، بشرط أن يفهم معنى الأمر .

واعلم أن نون التأكيد ، وفهم معنى الأمـر : لابد من اجتماعهما ؛ لأنه إن وجدت نون التأكيد ، ولم يوجد معنى الأمر فلا يسمى فعل أمر ، كقولك : « وَالله لتخرُجَنَّ » : فنـون التأكيد ـ هنا ـ موجـودة ، ولا يسمى « يخْرجَنَّ » فعل أمر ؛ لأن معنى الأمر فيه غير موجود .

فتبين لك : أن نون التأكيد لا تكفى وحدها فى تمييز فعل الأمر .

وكذلك : لو وجد معنى الأمر ، ولم يقبل النون ـ كما سيأتى فى البيت الذى بعد هذا ـ .

فلذلك شرط المصنف فى دلالة نون التأكيد فهم الأمر ، فقال :

« .... **بالنونِّ فعْلَ الأَمْرِ ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ** »

وقد تحصل من مقتضى كلام المصنف فى تفصيل الأفعال أنها ثلاثة :

فعل مضارع : سمى بذلك لمضارعـته للأسماء ـ كمـا سيأتى الكلام على ذلك عند الكلام على إعرابه ـ .

ويعرف بصلاحية دخول [1] حروف « أَنَيْتُ » زائدة فى أوله .

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ : « دخول » . .

الثاني : الفعل الماضى « كقَامَ ، وقَعَدَ » .

الثالث : فعل الأمـر : « كاذْهَبْ ، وانْطَلِقْ » وهو للاستقـبال ، ولا ينصرف عنه بوجه ، بخلاف الماضىْ ، والمضارع : فإن الماضى قد ينصرف عن معناه إلى الاستقبال ، وإلى الحال ، وقد ينصرف المضارع للْمضىِّ ، ويتخلص للحال ، أو للاستقبال .

وقوله :

« والأمرُ إنْ لـــم يكُ للنُّونِ محـــلْ فيه هُو اسمٌ ، نَحْوُ : صَهْ ، وحيَّهَلْ »

هذا البيت نبه فـيه على ما أشرنا إليه من قبل : من أن فـهم معنى الأمر من اللفظ [1] لا يكفى فى الدلالة على كونه فعل أمـر ، حتى يكون قابلا ـ مع ذلك ـ لنون التأكيد .

وإلى هذا أشار بقوله :

والأمرُ إنْ لَمْ يَكُ لِلنّونِ مَحَلْ ....

يعني : واللفظ المفهوم منه الأمر ، إن لم يكن فـيه محل لقبول النون فليس بفعل أمر ، وإنما هو اسم فعل .

ومثل ذلك « بصَهْ » ومعناه : اسكت ، و « **حيَّهَلْ** » ، ومعناه : أقبل .

فهذان اللفظان ، وما أشبههما ـ وإن فهم منهما الأمر ـ فليسا بفعل أمر ؛ لأنهما لا يقبلان نون التأكيد ، فلا يصح أن يقول :

« صَهِنْ ولا حيَهَلَنْ » .

وإنما هذان ، وأشباههما أسماء وضعت دالة على فعل الأمر .

---

(١) فى (جـ) : « من الفعل » .

قوله :

المعْـرَبُ ، والمَبْنىُّ

والاسمُ : منهُ معربٌ ، ومبنى لِشَبَهٍ من الحـروفِ مُدْنِى

لما فرغ من تقسيم الأفعال ، أخذ فى تقسيم الأسماء .

وبدأ بتقسيم الأفعال ؛ لأنها أقل تقسيما من الأسماء ، فبدأ بالأقل ، ليتفرغ للكثير ، وهى [1] : الأسماء ؛ لأن تقاسيمها بحسب وجوه شتَّى : من الإعراب ، والبناء ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتنكير ، والتعريف ، والتأنيث ، والتذكير ، والفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، وغير ذلك ، مما سيظهر فى أبواب العربية ، وعادتهم الابتداء بالقليل ، ثم الاشتغال بالكثير ، فسلك المصنف مسلك الناس فى ذلك .

ووضع هذا الفصل إلى آخره لما أعرب من الأسماء ، وما بنى .

واعلم أن الإعراب فى الأسماء أصل ، وهو فى الأفعال فرع ، فلا يتكلم على إعراب الأفعال إلا بعد الكلام على إعراب الأسماء ؛ لأن إعراب ما هو معرب من الأفعال إنما هو بالشبه للأسماء .

وأما الحروف فلا إعراب فيها .

فتحصل من هذا :

أن الحروف كلها مبنية ، وأن الأفعال أصلها البناء ، ولكن أعرب منها الفعل المضارع لأجل شبهه للأسماء ، فالبناء فيها أصل ، والإعراب فرع .

والأسماء : أصلها الإعراب ، وقد بنى بعضها للشبه بالحرف .

---

(1) سقط من (ب) لفظ : « هى » .

فالإعراب فيها أصل ، والبناء فرع .

وقد أشار المصنف في هذا البيت إلى أن الاسم : منه معرب ، ومنه مبنى وسكن [1] الياء فى قوله : « مبنىْ » تخفيفا ، ليصح له النظم .

واعلم أن ما جاء على أصله : لا يحتاج إلى تعليل ؛ لأن جريان الأشياء على أصولها هو المعروف : فإذا خرج الشيء عن أصله سئل عن علة خروجه فإذا جاءت الأسماء معربة لم يسأل عن سبب إعرابها ؛ لأنه الأصل وإذا جاءت مبنية سئل عن علة ذلك ؛ لأن البناء فيها فرع .

ولأجل ذلك : احتاج المصنف أن يبين علة البناء فى الأسماء ، فذكر أن علة البناء فيها هو : الشبه المقرب من الحروف ، وإلى هذا أشار بقوله :

« .... **لِشَبَهٍ منَ الحرُوفِ مُدْنِى** »

ومعنى مُدْنٍ : مقرب ، وهو صفة لقوله : « شبه » .

فمعنى البيت :

أن الاسم منه قسم معرب ، ومنه قسم مبنى ، لأجل شبه مدن من الحروف .

« فاللام » فى قوله : « لِشَبَهٍ » : لام التعليل .

والشبه المذكور يكون بوجوه ، يفصلها المصنف ـ فيما بعد ـ .

قوله :

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فى اسْمَىْ « جِئْتَنَا » والمعْنَوِيِّ فِي « مَتَى ، وَفى هُنَا » .

لما فرغ من ذكر الشبه المدنى من الحروف ، الموجب لبناء الاسم ، شرع يذكر وجوه الشبه مفصلة .

---

(١) فى (جـ) : « ويسكن الياء » .

فذكر فى هذا البيت نوعين :

الأول : الشبه بالحرف فى وضعه .

والثانى : الشبه بالحرف فى معناه .

واعلم أن وضع الحرف: وهو أن يكون على حرف واحد « ككاف الجر ، ولامه ، أو على حرفين « كمن ، وعن » ووضع الأسماء أقل ما يكون على ثلاثة أحرف ، فإذا جاء الاسم على حرف واحد كتاء « قمت » أو على حرفين كالضمير فى قوله : « جئتنا » وهو النون ، والألف بعدها ، وجب بناء الاسم ، لخروجه عن وضعه ، وشبهه بالحروف فى وضعها .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

كالشبه الوضْعِىِّ فى اسْمَىْ « جِئْتَنَا » ....

ويعنى باسمى « جِئْتَنَا » التاء من قوله : « جِئْتَ » والاسم الثانى فى قوله : « نَا » ؛ لأنهما اسمان ضميران : فالاسم الأول ، وهو تاء المخاطب فاعل ، والاسم الثانى ، وهو « نَا » مفعول ، وهو ضمير المتكلم .

والأول: جاء على حرف واحد ، **والثانى**: على حرفين .

وكلاهما من أوضاع الحروف .

فإن اعترض علينا « بيَد ، ودَم » قيل : هذان اسمان قد جاء كل منهما على حرفين ، مع أنهما معربان ، فلم لم يبنيا ، وقد أشبها وضع الحرف ؟

فالجواب : أن هذين اللفظين ، وإن كانا فى اللفظ على حرفين فأصلهما على ثلاثة أحرف ؛ إذ الأصل : « يَدَى ، ودمى » (١) .

(١) فى القاموس المحيط ، مادة (الدّم) :
« الدم . . . : أصله دَمَىٌ ، تثنيته : دَمَان ، ودميَان ، والجمع : دِمَاء ، ودُمِىّ ، وقطعته : دَمَة ، أو هى لغة فى الدّم . . »

فهذا الشبه : غير مقرب من الحرف ؛ لأنه شبه عارض .

ومن نحو هذا : احتـرز المصنف بقوله : « مُذْنِ » فى آخـر البيت ، الذى قبل هذا .

وإنما الشبه المعتبر : أن يكون وضـع الاسم - فى أصلـه - على حرف واحد ، أو على[1] حرفين كما مثل المصنف فى قوله : « اسْمَىْ جِئْتَنَا » .

واعلم أن الشبه المعـنوى للحرف هو : أن يتضـمن الاسم معنى الحرف « كمَتَى » فـإنه اسم استفهـام ، وهو متضمن مـعنى همزة الاستفـهام ، وهى حرف ، وكذلك جميع أسماء الاستفهام المبنية .

ومن الشبه للحرف فى معناه - أيضـاً - « هنا » وهى إشارة إلى المكان ، وكذلك ما أشبهها من أسماء الإشارات ؛ لأنها متضمنة للإشارة ، التى هى من معنى الحروف ، وإن لم يوضع عليها حرف يدل على معناها .

ولكن من حـقها أن توضع لهـا أداة حرفـية ، فجـاءت أسمـاء الإشارة متضمنة لما كان حقه أن يكون مدلولا عليه بالحرف .

هذا مذهب المصنف :

وأما جمـهور النحويين : فيجـعلون أسماء الإشارات مـبنية ؛ لشبـهها بالحرف فى الافتقار ؛ لأنها مفتقرة إلى المشار إليه ، كافتقار الحروف إلى غيرها .

وقد أشار المصنف إلى الشبه المعنوى ، وإلى تمثيله ، فقال :

« .... والمعنوىّ فى « متَى ، وفى هنا »

(1) فى (جـ) : « أو حرفين » .

فمعني البيت بجملته :

أن الشبه المدنى من الحروف يكون كشبه الأسماء للحروف فى وضعها .

ومثل ذلك بالاسمين الواقعين فى « جئتَنَا » ، وهما : « التاء ، ونا » وكشبه الأسماء للحروف شبها معنويا ، ومثل ذلك « بمَتَى ، وَبهُنَا » .

فحصل فى البيت من أنواع الشبه نوعان :

الشبه الوضعى ، والشبه المعنوى .

واعلم أن الشبه لا يعتبر إلا إذا لم يعارضه معارض يقوى جانب الإعراب ، كما جرى فى « أىّ » الاستفهامية ، والشرطية ، فإنهما قد أعربا ، ولم يعتبر كون الاستفهامية قد تضمنت معنى همزة الاستفهام ، وهى حرف ، ولا كون « أىّ » الشرطيَّة قد تضمنت معنى « إنْ » وهى حرف ؛ لأن الشبه الحاصل قد عارضه إضافة « أىّ » فألغى الشبه ، وأعربتا ، لتقوى[1] جانب الإعراب بالإضافة .

قوله :

وكَنِيَابةٍ عنِ الْفِعْلِ بِلاَ تأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ

{ فى } هذا البيت : ذكر المصنف ما بقى من وجوه الشبه ، الموجب لبناء الاسم ، فجمع فى البيت وجهينِ :

الأول : أن يكون الاسم نائبا عن الفعل ، بشرط ألا يؤثر فى الاسم النائب غيره أى : لا يعمل فيه غيره ، وإلى هذا أشار بقوله :

« وكنيابةٍ عَنِ الفعلِ بِلاَ تأَثُّرٍ .... »

---

(١) فى (ب) : « ليقوى الإعراب » .

يعني : ويكون ـ أيضًا ـ الشبه للحرف بنيابة الاسم عن الفعل ، إذا لم يكن الاسم النائب يؤثر فيه غيره .

وهذا هو المقصود بقوله : « بِلاَ تَأَثُّرِ » .

وإنما كان هذا موجبا لشبه الحرف ؛ لأن الاسم إذا ناب عن الفعل « كصَهْ » بمعنى : اسكت ، و « مَهْ » بمعنى : اكْفُفْ ، و « هَلُمَّ » بمعنى : أقبل ، كان هذا الاسم النائب ـ حينئذ ـ يعمل عمل الفعل : من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إن كان نائبا عن متعد .

فقولك : « صَهْ » : رافع لضمير المخاطب ، ولا يؤثر في هذه الأسماء غيرها يعني : أنه لا يعمل فيها ، أي : لا تكون فاعلة ، ومفعولة ، ولا مضافة ، ولا يكون لها محل من الإعراب ، فصارت كالحروف ؛ لأن الحروف تعمل في غيرها ، ولا يعمل فيها غيرها ، ولا محل لها من الإعراب .

فلما حصل شبهها للحروف : بسبب نيابتها عن الفعل ، فعملت عمله وامنعت من عمل غيرها فيها بنيت .

فلو نابت عن الفعل ، وعمل غيرها فيها لم تبن : إذ زال شبه الحرف ، كقولك : « ضَربًا زَيْدًا » لأنه وإن كان نائبا عن « اضْرِب » فو معرب ؛ لأن غيره قد عمل فيه فانتصب على المصدر بفعل مقدر ، فصار عاملا ، معمولا ، فخالف الحرف ، لأن الحرف ـ كما قررنا[1] ـ عامل ، لا معمول ، فبطل الشبه الموجب للبناء ، فوجب أن يجرى على أصله من الإعراب .

ومن مثل هذا : احترز المصنف بقوله : « بِلاَ تَأَثُّرِ » .

---

(١) في (جـ) : « قررناه » وفي (ب) : « قدرنا » وسقط من (ب) : « لأن الحرف » .

فتحصل من هذا :

أن النيابة عن الفعل لا توجب الشبه للحرف ، إلا إذا لم يؤثر فى الاسم النائب غيره .

وأما الوجه الثاني : من وجهى الشبه المذكورين فى هذا البيت فهو الافتقار إلى الغير ، لأن الحروف مفتقرة إلى غيرها فى معناها .

فأى اسم أشبهها فى الافتقار إلى الغير بنى .

ويشترط أن يكون الافتقار افتقارا مؤصلا ، لا يعارضه موجب إعراب ، ونعنى بالتأصل : أن يكون الاسم فى أصل وضعه بنى على الافتقار كالموصولات ؛ فإنها بنيت بأصل وضعها على أن جملة الصلة كالجزء منها ، فلا تتم الفائدة إلا به .

وإلى الشبه فى الافتقار ، وكونه يشترط أن يكون مؤصلا أشار المصنف بقوله : « وكافْتِقَارٍ أُصِّلاَ » .

واحترز بقوله : « أُصِّلاَ » : من مثل « فَوْق ، وتَحْت ، وذُو » التى بمعنى صاحب - » لأن هذه ، وإن كانت مفتقرة إلى المضاف إليه ، إذ لا تستعمل إلا مضافة ، فذلك : فيها افتقار عارض ، غير مؤصل ؛ لأنها - بأصالتها - أسماء مستقلة ، وإنما ألزمت الإضافة ؛ أنهم جاءوا بها وسيلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، ومعناها صاحب ، فهى دون إضافة تعطى معنى صاحب ، وهو المعنى ، الذى وضعت له ، ولكنهم استعملوها مضافة ، لزيادة غرض ، خارج عن معناها ، وهو تخصيص صاحب باسم الجنس الذى أضيفت له ، وإضافة الشىء إلى ما يخصصه لا يعد افتقارا أصليا ، **ألا ترى** أن رجلا إذا أردنا تخصيصه أضفناه ، ولا يعد ذلك افتقارا ؟

وعلي هذا : يحمل كل ما لزم الإضافة ، فينفصل عن الموصولات ، وأشباهها ، مما يعد افتقارا مؤصلا .

فتحصل من هذا :

أن معنى البيت بجملته : ويكون الشبه - أيضاً - كالنيابة عن الفعل ، بشرط ألا يؤثر فى النائب غيره ، وكالشبه فى الافتقار المؤصل .

فإن قيل : فالموصولات - كما قررتم - قد افتقرت للصلة افتقارا مؤصلا ، وصارت لازمة لجملة الصلة ، كما يلازم الحرف الجمل : فلم أعربتم « اللَّذَانِ ، وأَيّ » إذا لم يحذف صدر صلتها . ؟

فالجواب :

أننا قد قدمنا أن هذا الافتقار المؤصل ، إنما يعتبر من حيث لم يعارضه مقتضى الإعراب .

وقد عارضته فى « اللَّذَانِ » التثنية ، وهى من [1] مقتضيات الإعراب ، فألغينا الشبه عندها ، وأعربنا على مذهب المصنف فيها [2] .

وكذلك « أيّ » لما عارضتها الإضافة ، التى هى من شواهد الإعراب ألغينا الشبه ، وأعربنا .

قوله :

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ ، وَسُمَا

هذا البيت ذكر فيه ما هو معرب من الأسماء ، باق على أصله ، فقال :

(١) سقط من (ب) لفظ : « من » .

(٢) سقط من (ب ، وجـ) : « على مذهب المصنف فيها » .

معرب الأسماء هو الذى سلم من شبه الحرف ، يعنى : الشبه المتقدم[1] على اختلاف وجوهه .

ثم مثل المعرب « بأرْض » - وهو اسم مفرد معرب - و « سُما » وهو على وزن « هدَى » - لغة فى اسم - وهو - أيَضًا - معرب .

هذا إن ضبطناه بضم السين ، وهو أنسب من جهة التمثيل ، فإنه يكون قد مثل بالمفرد الصحيح ، والمقصور ، وخلص من ضرورة قصر الممدود .

وإن فتحت السين كان المراد « سَمَاء » : قصره للضرورة ، ويكون أنسب من جهة التنظير ؛ لأن السماء نظير الأرض .

والأول - عندى - أولى .

قال :

وَفِعْلُ أَمْـرٍ ، ومُـضِيٍّ بُنِيا ... وأَعْرِبُوا مُضَـارِعاً إِنْ عَرِيا

مِنْ نُونِ تَوكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، ومِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ : كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

هذان البيتان : ذكر فيهما المصنف ما بنى من الأفعال ، وما أعرب .

---

(١) ذكر الناظم من أنواع الشبه أربعة أنواع ، وتبعه الشارح الأندلسى ، وهى :

أ - الشبه الوضعى . ب - الشبه المعنوى .

جـ - الشبه النيابى . د - الشبه الافتقارى .

وقد اقتصر ابن مالك عليها فى الألفية .

وزاد في شرح الكافية :

هـ - **الشبه الإهمالى** ، وتفسيره : بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملا ، ولا معمولا ، ومثل له بفواتح السور ، مثل « آلم ، صَ ، قَ » - على القول بأن فواتح السور ، لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه ، الذى لا يدرك معناه .

و - **الشبه اللفظى** ، مثل « حَاشَا » الاسمية ، فإنها أشبهت « حَاشَا » الحرفية فى اللفظ . (انظر المرادى ١ / ٥٤) .

فذكر أن الأمر ،والماضى من الأفعال مبنيان ، وأن المضارع معرب فقط ، وإلى بناء الأمر ، والماضى أشار بقوله :

وفعلُ أمْرٍ ، ومُضِىّ بُنِيَا ....

وإلى إعراب المُضَارِع أشَارَ بقوله :

.... وأَعْرِبُوا مُضَارِعاً إنْ عَرِيَا

واشترط فى إعراب المضارع : أن يكون متعريا من نون التوكيد ، سواء كانت خفيفة ، أو مشددة ، ومن نون جماعة النسوة ، وإلى هذا الشرط أشار فى آخر البيت { الأول } بقوله : « إنْ عَرِيَا » يعنى : الفعل المضارع ، وتمم الشرط فى البيت الثانى ، فقال :

« من نُونِ توكيدٍ مُبَاشِرٍ ، ومِنْ نونِ إنَاثٍ ... ... »

فقوله : « من نون توكيد » فى أول البيت ، متعلق بقوله : « إنْ عَرِىَ » فى آخر البيت ، الذى قبله ، وأطلق نون التأكيد ، فلم يعين الخفيفة ، ولا الشديدة ، ليدخلا معاً .

وشرط فى نون التأكيد : أن تكون مباشرة ، كقولك : « والله لَتَخرُجَنَّ » فهذا : مبنى باتفاق [1] ، لأن النون مباشرة للفظ الفعل .

وأما قولك لاثنين : « والله لتخرجَانِ » : فنون التأكيد ـ هنا ـ غير مباشرة . للفظ الفعل ، لأنها قد فصل بينها ، وبين لفظ الفعل ألف التثنية ، التى هى ضمير الفاعل .

فمثل هذا ـ عند المصنف ـ معرب ، ومنه تحرز بقوله : « مُبَاشِرٍ » .

(١) فى (جـ) زيادة : « من القائلين بالبناء » .

وهذا : إنما يجرى على مذهبه ، ومذهب جماعة معه [1] .

وأما جمهور النحويين : فلا يفرقـون بين نون التأكيد المباشـرة ، وغير المباشرة ، وكيفما كانت فهى عندهم موجبة للبناء .

وأما نون جـماعة النسوة فـقد مثلهـا المصنف بقوله : « يَرُعْنَ من فُتِن » فالضمير فى قوله : « يَرُعْنَ » ضمير جماعة النسوة ، وهوضمير الفاعل .

والفعل معها مبنى على السكون [2] .

فتلخص من هذين البيتين :

أن الأفعال الثلاثة : لا يعرب منهـا إلا المضارع ، بشرط أن يتـعرى من نون التأكـيد المباشرة فى مـذهب المصنف ، ومطلقا فى مذهب الغـير ، وعن نون جماعة النسوة .

وإنما اشتـرط فى إعراب الفـعل المضارع تعـريه عن هذين النونين ؛ لأن الفعل المضـارع إنما أعرب لشـبهه بـالأسماء ، فـالبناء أصله ، والإعراب فـيه عارض ، فإذا جاء ما يقوى الأصل ضـعف الشبه الفرعى ، ووجب العود إلى البناء ، الذى هو الأصل ، ونون التـأكيـد ، ونون جماعـة النسوة مـختـصان بالأفعال ، فيقويان جانب الفعلية ، ويضعف معهما شبه الاسم .

---

(١) وذكر المرادى : أن ما ذهب إليه ابن مالك من التفصيل فى نون التوكيد المباشرة ، وغير المباشـرة : « هو المشهور ، والمنصور ، وذهب الأخـفش وطائفة إلى البناء مطلقـا ، وذهب قوم إلى الإعراب مطلقا » . انظر ١/ ٦٠ شرح المرادى للألفية .

(٢) « ذهب قوم إلى أنه معرب لوجود سبب الإعراب فيه ، ومنهم ابن درستويه وابن طلحة ، والسهيلى والإعراب عندهم مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي .
(انظر ١/ ٦١ المرادى) .
(وعلل الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل ، فقال : « فى صيرورة النون جزءا منه فحمل عليه فى سكون الآخر لفظا » ١/ ٣٦) .

فلذلك لا يعرب الفعل المضارع إلا إذا عرى عنهما .

وأما شبه الفعل المضارع للأسماء : فهو من وجهين :

العموم ، والخصوص :

لأن لفظ الفعل المضارع إذا تجرد عن القرائن يعم الحال ، والاستقبال ، كما أن الاسم « كَرَجُل » إذا تعرى عن القرائن عم كل رجل .

فإذا أدخلنا عليه ما يخصصه من الألف ، واللام ، أو الصفة ، أو غير ذلك من المخصصات تخصص بمعيَّن .

وكذلك الفعل المضارع إذا اقترنت به قرينة استقبال تخصص بالاستقبال ، أو قرينة حال تخصص بالحال .

فظهر من هذا : أن الفعل المضارع يعم كما تعم الأسماء ، ويختص كما تختص الأسماء .

فلما حصل هذا الشبه بينه ، وبين الاسم أعرب للشبه ، ما لم يعارضه نون التوكيد ، أو نون جماعة النسوة ـ كما قدمنا ـ .

فتحصل من هذين البيتين ومن البيت المتقدم قبلهما :

أن المعرب من الأسماء : هو الذى لم يشبه الحرف ، وهو المسمى ـ عندهم ـ بالمتمكن ، وأن المعرب من الأفعال : هو الفعل المضارع العارى عن النونات الثلاثة .

وإنما سمى مضارعا : لشبهه بالاسم ، والمضارعة هى : المشابهة ، ويسمى ـ أيضاً ـ المبهم ؛ لأن معناه عند التجرد مبهم بين الحال ، والاستقبال .

قوله :

وكلُّ حَـــرفٍ مُسْتَحِقٌّ للبنَا   والأَصْلُ فى المْبنِيِّ أن يُسَكَّنَا

لما تكلم على حال الأسماء ، والأفعال ، فى حكم الإعراب ، والبناء ، وفرغ من ذلك أخذ يتكلم فى حكم الحروف ، فذكر أن جميعها مستحق للبناء ، وإلى ذلك أشار بقوله :

« وكلُّ حرفٍ ، مُسْتَحِقٌّ للبنَا   .... »

فلا شىء معرب من الحروف .

وإنما استحقت الحروف البناء ؛ لأن الإعراب إنما هو موضوع ليبين [1] . معانى الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة .

والحروف لا يكون فيها شىء من ذلك ، فلا تستحق الإعراب .

ثم شرع المصنف فى عجز البيت يبين حال البناء : فذكر أن أصل كل مبنى أن يكون مسكنا ، وإلى هذا أشار بقوله :

« ....   والأَصْلُ فى المبنىِّ أَنْ يُسَكَّنَا »

وهذا البيت من أبياته السهلة ، المستحسنة .

قوله :

ومنْهُ ذُو فَتْحٍ ، وذُوكَسْــرٍ ، وَضَــمْ   كَأَيْنَ ، أَمْسِ ، حَيْثُ ، والسَّاكنُ كَمْ

لما ذكر فى البيت الذى قبل هذا أن أصل المبنى أن يكون مسكنا شرع فى هذا البيت يبين : أن المبنى قد يجىء على الفتح ، وعلى الكسر ، وعلى الضم .

وقد تحصل من قوله فى البيت المتقدم : أن الأصل السكون ما ينبه على

(١) فى (جـ) : « تبين » .

أن مجيء المبنى على حركة فرع ، فيحتاج إلى السؤال عن سبب ذلك .

ثم شرع فى عجز البيت يمثل ما جاء من المبنى على هذه الحركات ، وما جاء منه على السكون ، فقولـه : « كأَيْن » راجع إلى قوله : « ومنه ذو فتح » وقوله : « أمْسِ » : راجع إلى قوله : « ذُو كسْرٍ » وقوله : « حَيْثُ » : راجع إلى قوله : « ضم » .

ثم ذكر أن مثال المسكن ـ وهو الأصل ـ « كَمْ » .

فتحصل لك من هذا :

أن ألقاب البناء أربعة : فتح ، وكسر ، وضم ، وسكون

وفى البيت : اللف ، والنشر [1] بين المثل ، والممثل ، فيما سوى المسكن : فترد الأول للأول ، والثانى للثانى ، والثالث للثالث .

قوله :

والرفْعَ ، والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابا لاسْمٍ ، وفعْلٍ : نَحْوُ : « لَنْ أهَابَا

لما ذكر ألقاب البناء ذكر ألقاب الإعراب :

فذكر أن النصب ، والرفع يكونان إعرابا للاسم[2] ، والفعل ، وإلى هذا أشار بقوله : « والرفعَ ، والنصبَ اجعَلَنْ [3] إعرابا . . . للاسم والفعل .

---

(١) اللف ، والنشر ، ويقال له : الطى ، والنشر ، وهو : أن تذكر شيئين ، فصاعدا ، إما **تفصيلا** : فتنص على كل واحد منهما ، **وإما إجمالا** ، فتأتى بلفظ واحد يشتمل على متعدد ، وتفوض إلى العقل رد كل واحد إلى ما يليق به . . **وعلى التفصيل قسمان** : قسم يرجع إلى المذكور بعده على الترتيب . . فيكون الأول للأول ، والثانى للثانى . . وقسم على العكس .

ويقال للأول مرتب ، وللثانى مشوش ، والمشوش أفضل ؛ لأن فيه فصلا واحدا . .

(انظر خزانة الأدب ، وغاية الأرب ، ص ٦٦ ، . .) والشارح الأندلسى من فرسان هذا الميدان . . كما سبق أن ذكرنا ـ

(٢) فى (ب) : « إعرابا فى الاسم » .   (٣) سقطت من ـ (جـ) كلمة : « اجعلن » .

« فالرفعَ » مفعـول مقدم بقوله : « اجْعَلَن » والنون فى « اجْعَلَن » نون التأكيد الخفيفة .

وتقدير الكلام : واجعلن الرفع ، والنصب إعـرابا فى الاسم ، والفعل ثم مثل ذلك بقوله : « لَنْ أَهَابَ » .

وهذا المثال غـير كاف فى مـقصـوده : فإنه مـثل لنا النصب فى الفـعل المضارع ، ولا يظهر من ذلك اشتراك الاسم ،والفعل فى النصب .

وسكت عن مثـال الرفع ـ ألبتة ـ ، وكـان حقه أن يأتـى بمثال للرفع فى الاسم ، والفعل « كيَقُومُ زَيْدٌ » حـتى يظهر اشتراكهـما فى الرفع ويأتى بمثال للنصب فى الأسـماء ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْداً » وبمـثال له فى الفعـل المضارع حتى يظهر اشتراكهما فى النصب .

فأتى بواحد ، وهو مثال النصب فى الفعل ، وترك ثلاثة .

ولا يلزمه التمثيل ، لكن بعد أن شرع فى التمثيل بقوله : « لَنْ أَهَابَ » كان حقه أن يستوفى التمثيل .

قوله :

والاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالجرِّ كَمَا　　　قد خُصِّصَ الفعْلُ بأنْ ينْجَزِمَا

هذا البيت ذكر فيه بقية ألقـاب الإعراب : فذكر أن الاسم مختص بالجر من ألقاب الإعـراب ، كما قد خـصصت الأفعـال بالجزم ؛ **لأن عوامـل الجر** مختصة بالدخول على الأسماء ، فوجب أن يختص بها أثرها ، وهو الجر .

وعوامل الجزم مختـصة بالدخول على الأفعال ، فـوجب أن يختص بها أثرها ، وهو الجزم .

فتحصل من هذا البيت ، ومن الذى قبله :

أن ألقاب الإعراب : رفع ، ونصب، مشتركان فى الأسماء ، والأفعال ، وجر مختص بالأسماء ، وجزم مختص بالأفعال .

فألقابه ـ أيضاً ـ أربعة ، كما أن ألقاب البناء أربعة ـ وقد تقدم بيانها ـ .

وألقاب البناء ، وألقاب الإعراب واحدة فى الصورة ، ولكن الفرق بينها من وجهين :

الأول : أن ألقاب البناء لا تتغير باختلاف العوامل ، وألقاب الإعراب تتغير باختلاف العوامل عليها .

والوجه الثاني : أنهم اصطلحوا على تسمية الضمة ـ فى الإعراب رفعا ، وفى البناء ضما ، ولا يقولون للضم فى البناء رفعا ، ولا للرفع فى الإعراب ضما .

واصطلحوا على تسمية الفتح ـ فى الإعراب ـ نصبا ، وفى البناء فتحا وعلى تسمية الكسر ـ فى الإعراب ـ جرا ، وفى البناء كسرا ، وعلى تسمية السكون ـ فى الإعراب ـ جزما ـ وفى البناء سكونا أو وقفا ، ولا يطلق لقب من ألقاب الإعراب فى موضع البناء ، ولا لقب من ألقاب البناء فى موضع الإعراب ـ كما بينا فى الرفع ـ .

فحصلت التفرقة بالتسمية ، والتغيير [1] .

قوله :

فَارْفَعْ بِضَمٍّ ، وانْصِبَنْ فَتْحاً ، وجُرّْ كَسْراً : « كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ »

---

(١) فى (جـ) : « والتعبير » .

لَّا قرر ألقاب الإعراب ، وذكر أنها رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، شرع فى هذا البيت يذكر بما تكون هذه الألقاب : فذكر أن الرفع يكون بالضم وإلى هذا أشار بقوله : « فارفع بضم » وذكر أن النصب يكون بالفتح ، وإلى هذا أشار بقوله : « وانْصِبَنْ فتحاً » ، والنون فى « انصبنْ » نون التأكيد الخفيفة ، و « فتحاً » مصدر ، وضع فى موضع الحال ، والتقدير : وانصبن فى حال كونك فاتحاً ، ثم ذكر أن الجر يكون بالكسر ، وإلى هذا أشار بقوله : « وجرّ كسرًا » .

وإعراب « كسرًا » كإعراب « فَتْح » قبله .

ثم مثل الألقاب الثلاثة بقوله : « كذكرُ الله عَبْدَهُ يَسُرّْ » .

« **فذكرُ** » مبتدأ ، وهو مثال الرفع بالضمة ، و« الله » مجرور بالإضافة وهو مثال الجر بالكسرة ، « وعَبْدَهُ » مفعول « بذِكْر » ؛ لأنه مصدر ، يعمل عمل الفعل ، والهاء فى « عَبْدَهُ » راجعة إلى الله وعبده هو المثال للنصب بالفتح .

وإلى هنا حصل له الغرض من تمثيل الألقاب الثلاثة المذكورة قبلُ ، ثم قال : « يَسُرّ » : وهو فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر ، يعود على ذكر الله ، والجملة من الفعل ، والفاعل خبر المبتدأ ، الذى هو « ذِكْر » .

وفى « يَسُرّ » فائدة [1] : تمثيل الرفع بالضمة فى الفعل المضارع

وهذا البيت من حسان أبياته .

قوله :

واجْزِم بتَسْكِينِ ، وغيرُ ما ذُكِر يَنُوبُ ، نَحْو : « جَا أَخُو بَنِى نَمِرْ »

(١) فى (أ ، ب) « فائدة وهو تمثيل .... » .

لما ذكر بأىّ شَئٍ يكون الرفع ، والنصب ، والجر ، بقى عليه : بأى شىء يكون الجزم ؛ فبينه فى هذا البيت ، فقال : إن الجزم يكون بالسكون وإلى هذا أشار بقوله : « واجْزِمْ بتَسْكِينٍ » .

ثم ذكر أن غير ما ذكر من علامات النصب ، والرفع ، والجر ، والجزم ، إنما يكون بالنيابة عما ذكر من الحركات ، وإلى هذا أشار بقوله : « وغيرُ مَا ذكر ينوبُ » يعنى : وغير ما ذكر من الحركات .

والغير ، هو : الواو ، والياء ، والألف ، والنون ، فإنها تنوب عن الحركات فى الإعراب .

ثم مثل ببعض هذه الحروف بقوله : « جَا أَخُو بَنِى نَمِر » .

فقوله : « جَا » أصله : جَاءَ ، وقصره لضرورة النظم ، وقوله : « أَخُو » فاعل ، والواو [1] فيه : علامة الرفع ، بالنيابة عن الضمة ، و« بَنِى » مضاف إليه ، والياء فيه : علامة الجر بالنيابة عن الكسر و « نَمِر » مضاف إليه ، وليس من المثال فى شئ ، وإنما هو تتميم .

فالحاصل في المثال :

تمثيل الواو نائبة عن الضمة ، وتمثيل الياء نائبة عن الكسرة .

وبقى تمثيل الألف ، كقولك : « جَاءَ الزيْدَانِ » : فالألف علامة الرفع .

وتمثيل النون كقولك : « يَضْرِبَان » : فالنون علامة الرفع .

وكما أن الجزم : يكون بإذهاب الحركة ، وهو المعبر عنه بالسكون ، فكذلك ـ أيضاً ـ يكون بحذف الحرف ، كقولك : « لم يَغْزُ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَخْشَ » .

---

(١) فى (جـ) : « هى الواو فيه علامة الرفع »

فتقرر من هذا : أن كل ما أعرب بالحركة فهو أصل ، وكل ما أعرب بالحرف فهو فرع .

وسنفصل ذلك (إن شاء الله تعالى) .

قوله :

وَارْفَعْ بوَاوٍ ، وانْصِبَنَّ بالألِفْ وَاجْرُرْ بيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أصِفْ

هذا البيت بدأ فيه بذكر ما أعرب بالحروف ، فذكر : أن الرفع يكون بواو ، وإلى هذا أشار بقوله : « وارْفَعْ بوَاوٍ » وأن النصب يكون بألف ، وإلى هذا أشار بقوله : « وانْصِبَنَّ بالألِفْ » وأن الجر يكون بياء ، وإلى هذا أشار بقوله : « واجْرُرْ بيَاءٍ » ، ثم قال : « مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ » .

« فَمَا » : اسم موصول ، وهو مفعول ، تنازع فيه الأفعال الثلاثة ، وهى : ارفع ، وانصب ، واجرر .

فتقدير الكلام :

وارفع ما أصف لك من الأسماء بعد بالواو ، وانصبها بالألف ، واجررها بالياء .

فأى الأفعال أعملت فى « مَا » كان المفعول من الآخَرَيْن محذوفا .

وقد قررناه على إعمال الأول .

فإن أعملنا فيه الأخير ، وهو « اجْرُرْ » فيكون التقدير : وارفع بالواو ما أصف من الأسماء ، وانصب بالألف ما أصف من الأسماء واجرر بياء ما أصف من الأسماء .

وقصر « الأسماء » فى البيت ضرورة .

قوله :

مِنْ ذَاكَ ذُو : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا   والْفَمُ : حَيْثُ الميـمُ منهُ بَانَا

لما وعـد فى البيت قـبل هذا بأنه يصف أسـمـاء ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء ، شرع فى هذا البيت يصف ما وعد بوصفه من الأسماء .

ومعنى الوصف فى هذا الموضع : الذكر .

فذكر أن من ذلك [1] : « ذُو » : إذا كان بمعنى صاحب ، ولذلك أشار بقوله :

من ذاكَ ذُو : إِنْ صحبةً أَبَانَا   ....

يعنى : من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء : « ذُو » إذا أَبَان معنى الصحبة .

ومعنى « أَبَانَ » : أَظْهَر .

« فصحبة » ـ فى البيت ـ مفعول « بأَبَانَ » قدم على فعله .

فالتقدير : إن أبان صحبة .

واحـتـرز بقوله : « إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا » : مـن « ذُو » : إذا لم يكن بمعنى صاحب ، ثم قال :

....   والْفَمُ : حيْثُ الميمُ منْهُ بَانَا

يعنى : ومن ذاك ـ أيضاً ـ « الْفَمْ » حـيث بانت منه الميم ، أى : زالت منه الميم .

وإنما شرط زوال الميم ؛ لأنه إذا كانت فيه أعرب بالحركات فتقول : « هَذَا

(١) فى (أ . جـ) : « فذكر أن من ذلك الأسماء ... »

فَمٌ ، ورأيْتُ فمًا ، ومَرَرْتُ بِفَمٍ » .

فإذا زالت منه الميم أعرب بالحروف ، وهو مراد المصنف .

فاحتاج إلى أن يشترط زوال الميم .

قوله :

أَبٌ ، أَخٌ ، حَـمٌ ـ كَذَاكَ ـ وَهَنُ   والنَّقْصُ فى هَذا الأخيرِ أَحْسَنُ

هذا البيت ذكر فيه ما بقى من الأسماء التى وعد بذكرها :

فذكر فى هذا البيت : « أبٌ ، وأَخٌ ، وحمٌ ، وهَنٌ » : أربعة أسماء ، وفى البيت المتقدم اسـمان : فهى ستة أسماء ، وهى التى يلقـبها النحويون : **الأسماء الستة** [1] .

وإنما تعرب هذه الأسمـاء بالحروف إذا أضيفت إلى غـير ياء المتكلم ولم تكن مصغرة [2] ، ولا مكسَّرة ، ولا منسوبة .

ثم قال المصنف :

....   والنَّقْصُ في هَذَا الأَخير أَحْسَنُ

يعنى : بالنقص : النقص بغير قياس « كَيَد ، ودَم » .

وعنى بالأخير « هَن » ؛ لأنه الأخير فى كلامه .

فالنقص : مبتدأ ، وأحسن : خبره .

وحاصل كلامه :

أن النقص فى « هَن » أحسن من الإعراب بالحروف .

---

(١) فى (أ ، ب) : « الستة الأسماء » .

(٢) سقط من : (ب ، جـ) : « ولا مكسرة ، ولا منسوبة » .

وإذا كان منقوصا ـ كما ذكرنا ـ أعرب بالحركات، تقول : « هَذَا هَنُكَ ، ومَرَرْتُ بهَنِكَ ، وَرَأَيتُ هَنَكَ » كما تقول : « هَذِه يَدُكَ ، ومَرَرْتُ بيدِكَ ، ورأيتُ يدَكَ » .

فإن أعربته بالحروف ـ وهو غير الأحسن ـ تقول : « هَذَا هَنُوكَ ، ومَرَرْتُ بهَنِيكَ ، ورأيتُ هَنَاكَ » ـ بالألف .

واعلم أن « الْحَمَ » : هو كل من كل من أقارب الزوج : أخًا كان ، أو أبًا ، أو غيرهما ، وأما أقارب الزوجة فهم الأختان ، والصِّهر يطلق على الفريقين : أعنى : أقارب الزوج ، وأقارب الزوجة .

وأما الهن :

فهو الشيء : المكروه ذكره .

وقال الجوهرى [1] : المراد به شيء ، وقد يطلق ، ويراد ذَكَر الرجل ، ومن ذلك قولهم : « مَنْ يَطُلْ هَنُ أَبِيهِ يَنتطقْ به » [2] يعنى : أنه من يكن نسل

(١) **الجوهري :**

إسماعيل بن حماد الجوهرى صاحب الصحاح ، الإمام : أبو نصر الفارابى .

أصله من فاراب من بلاد الترك ، وكان إماما فى اللغة ، والأدب ، وخطه يضرب بن المثل كخط ابن مقلة ، وهو من فرسان الكلام ، والأصول . . . وكان يؤثر السفر على الحضر ، دخل العراق ، وقرأ العربية على الفارسى ، والسيرافى ، وسافر إلى الحجاز ، وشافه باللغة العرب العاربة ، وطوف ببلاد ربيعة ، ومضر . . صنف كتابا فى العروض ، ومقدمة فى النحو ، والصحاح فى اللغة : أحسن تصنيفه ، وجو تأليفه مات سنة ٣٩٣ هـ .

(البغية ١/ ٤٤٦ إلى ٤٤٨) .

وفى المختار من الصحاح ، مادة (هـ ن ا) : « هَن » ـ بوزن ـ أخ : كلمة كناية ، ومعناها شيء ، وأصلها هَنَوٌ ـ بفتحتين ، تقول : هذا هنك ، أى : شيئك ، وتقول جاءنى هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك .

(٢) فى مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ٢٥٦ ورد المثل : « منْ يَطُلْ هَنُ أبيه ينتطقْ بِهِ » .

يريد : من كثر إخوته اشتد ظهره ، وعزه بهم قال الشاعر : =

أبيه طويلا ينتطق به ، أى : يشتد به فى النصرة ، والحماية ، فكنى بطول الهن عن كثرة النسل ، كما قال الشاعر (٣) :

٥ ـ ولَوْ شَاءَ ربِّى كَانَ أيْرُ أبيكُمُ طويلاً كَأَيْرِ الْحَارِثْ بْن سَدُوسِ

أراد بطول الأير : كثرة الولد .

يذكر : أن الحارث بن سدوس كان له أحد عشر ولدا ، ذكرا .

وقد يطلق « الْهَن » ويراد به : الحقير ، قال الشاعر (٢) :

٦ ـ الله أَعْطَاكَ فَضْلاً قد خُصِصْتَ بِهِ عَلَى هَنٍ ، وَهَنٌ فيما مَضَى وهَنُ

= فلو شاء ربى كـان أير أبيكم طويلا كأير الحارث بن سدوس

قال الأصمعى : كان للحارث بن سدوس أحد ، وعشرون ذكراً » .

ورواية عدد الذكور التى ذكرها الأصمعى تختلف عن رواية الشارح الأندلسى إلا أن الفحوى ، والمضمون غير مختلف ، وعزز رواية الأصمعى ابن منظور فى اللسان مادة (هنا) .

٥ ـ (١) **الشاعر :**

لم أقف على قائل هذا البيت ، ولم يرد له ذكر فى معجم الشواهد العربية .

اللغة :

شاء : « المشيئة : الإرادة ... » مختار (ش ى أ) .

والمعنى :

لو أراد الله (عز وجل) لكان نسل أبيكم كثيرا ، كنسل ، وولد الحارث بن سدوس وكانت لكم العزة ، والغلبة بهذا النسل .

والاستشهاد بالبيت :

على أن « الهن » قد يطلق ، ويراد به ذكر الرجل .

٦ ـ (٢) : لم أقف على نسبة البيت لقائل معين ، ولم يذكر فى معجم الشواهد العربية .

اللغة :

فضلا : « الفضل ، والفضيلة : ضد النقص ، والنقيصة .. » مختار (ف ض ل) .

وهن : « الوهن : الضعف » . مختار (و هـ ن)

والمعنى :

الله تعالى قد خصك بزيادة ، ميزك بها ، وأعطاك عزة على قوم بالنسبة لك هم صغار محتقرون

والاستشهاد بالبيت :

استشهاد لغوى ، وذلك على أن « الهن » قد يطلق ، ويراد به الشىء الحقير .

يعنى : على أقوام هم بالنسبة إليك صغار : محتقرون .

وإنما أكثرنا القـول فى « هَن » لأنها كلمة مشكلة ، تطـلق على معان ، وكل واحد يفسره بحسب ما اطلع عليه [1] .

قوله :

وَفى أَبٍ ، وتَالِيَيْــهِ ينْدُرُ   وقصرُهَا من نَقْصهنَّ أَشْهَرُ

لما ذكر أن النقص فى « هَن » أحســـن ، ذكــر فى هذا البيت : أنه فى « أَبٍ » وفى تالييه نادر ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَفى أَبٍ ، وتاليَيْه يَنْدُرُ   ....

يعنى : يندر النقص ، وتَاليَا أَب : هما : « أخ ، وحَمٌ » .

فهذه الثلاثة الأسماء : النقص فيها نادر

ثم ذكر أن قصر هذه الثلاثة أشهر من نقصها ، وإلى هذا أشَار بقوله :

....   وقَصْرُهَا من نقصِهنَّ أَشْهَرُ

يعنى : قصر « أب ، وتالييه » .

وأراد بقصرها : أن تعرب إعـراب المقصور : بـألف فى كل الأحوال ، والحركات مقدَّرة فى الألف .

---

(١) ومن المعانى « لهن » ... وهن المرأة : فرجها ، والتثنية هنان - على القياس - . وقال أبو الهيثم : وهى كناية عن الشىء يستحيى ذكره ، تقـول لها هن ، تريد : لها حر « ومن معانى « الهن » : الفرج ، وفى الحديث : « أعوذ بك من شر هنى » يعنى : الفرج » .
وابن سيده يقـول عن بعض النحاة هنان ، وهنون أسماء لا تنكر أبدا لأنها كنايات ، وجـارية مجرى المضمرة ... »
وانظر بقية المعانى ، والاستعمالات فى اللسان (هنا)

وعلى هذا جاء قوله الشاعر [1] :

٧ ـ إنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَا　　　قَدْ بَلَغَا فى المجدِ غَايَتَاهَا

فأبـاها ـ الأول ـ : اسم « إنَّ » والثانى مـعطوف عليه ، وهو منـصوب والثالث : مضاف إليه .

---

٧ ـ (١) : **الشاعر** : هو أبو النجم العجلى :

واسمه : الفضل بن قدامة بن عـبيد الله ، العجلى ، وهو من رجاز الإسلام ، والفحـول المتقدمين فى الطبـقة الأولى منهم . . . وفـد على هشام بـن عبـد الملك . . .وعظمه ، وقـام له من مكانه ، ووصفه بأنه رَجَّاز العرب . . . وكان من أحسن الناس إنشادًا . . . وكانت وفاته آخر دولة بنى أمية ، انظر ١/ ١٩ إلى ٢٦ مـعاهد التنـصيص على شـواهد التلخـيص ، وانظر ٦٠٧ إلى ٦١٣ الشعـر ، والشعراء .

والبيت من الرجز ، وهو من شواهد الإنصاف ١١ ،وابن يعيش ١/ ٥٣ ، ٣/ ١٢٩ ، والمقرب ٨١ ، والخـزانة ٣/ ٣٣٧ ، والمغنى ٣٨, ١٢٢, ٢١٦ (٤٧, ١٩٩) والشـذور ٤٨ ، والتصـريح ١/ ٦٥ ، والعينى ١/ ١٣٣ ، والهمع ١/ ٣٩ ، والدرر ١/ ١٢ والأشمونى ١/ ٧٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

المجد : « المجـد : نيل الشـرف ، والكرم ، ولا يكون إلا بالآباء ، أو كـرم الآباء خاصـة . . . » قـاموس (المجـد) يقول ابن السكيت : « الشـرف ، والمجد يكونان بالآباء . . والحـسب ، والكرم يكونان فى الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » . انظر العينى ١/ ١٣٥ .

والمعني :

إن أبا الممدوحة (ريا ، أو سلمى) وأبا أبيها ، أى : جدها قد بلغا فى المجد ، والكرم ، والحسب وشرف الأصالة الغاية ، والقـمة . . وانظر ١/ ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية ـ لنا ـ ففيه الكلام عن اختلاف الروايات ، والسليم منها ، وغير ذلك . . .

الإعراب :

« إن » حرف توكيد ، ونصب « أباها » اسم إن ، ومضاف إليه « وأبا أباها » عاطف ، ومعطوف ، ومضاف إليه ، « قد » حرف تحقيق « بلغا » فعل ، وفاعل « فى المجد » جار ومجرور متعلق « ببلغ » « غايتاها » مفعول به جـاء على لغة من يلزم المثنى الألف ، كما جاء ما تقدم على لغة القصر فى « أب ، وأخ ، وحم » . وانظر الإعـراب المـفـصـل ١/ ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ الكـواكب الدرية فى الشواهد النحوية .

الاستشهاد بالبيت :

فى قـوله « أباها » الثالث صـراحة ، وفى الأولين بقـرينة الثـالث ، لأن الشاعـر ، لا يلفق بين لهجتين مختلفتين ، وإنما ينطق بلهجة قومه

فكان حقه لو أراد الإعراب بالحرف أن يقول : « وأبَا أَبِيها » .

فلما قال : « وأبا أَبَاهَا » علمنا : أن الكسرة مقدرة فى الألف ، كالمقصور ، و« غَايَتَاهَا » ـ فى البيت ـ مفعول به « ببَلَغَا » وهى تثنية ، فكان حقه أن يقول : « غَايَتَيْهَا » : إذ هو منصوب ، ولكنه جاء بالألف ، على لغة من يعرب التثنية ـ فى كل حال ـ بالألف .

فالحاصل من كلام المصنف .

أن « أبا » وتالييه ، وهما أخ ، وحم : فيها ثلاث لغات ، أشهرها : الإعراب بالحروف .

وثانيها: أن تعامل معاملة المقصور ، بالألف فى كل حال .

وثالثها: أن تجرى على النقص « كـيَد ، ودَم » : فتعرب بالحركات ، وهو أدون الوجوه (١) .

« فنقصها » : مأخوذ من قوله :

وَفى أَبٍ ، وتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ....

يعني : النقص .

والقصر مأخوذ من قوله :

.... وَقَصْرُهَا منْ نقصهنَّ أَشْهَرُ

وفيه ـ أيضاً ـ بيان : أن القصر أشهر من النقص ، والإعراب بالحرف

(١) حكى السيوطى لهجة رابعة هى لهجة التشديد ، نحو : « هذا أَبُّك » .. » انظر ١/ ٣٩ همع الهوامع .

وترتيب اللهجات : التمام ، القصر ، النقص ، التشديد .

مأخوذ من البيت الأول ، وهو قوله : « وارْفَعْ بواو » .

وأما « **هن** » **:** فلم يذكر فيه المصنف[1] إلا لغتين : الإعراب بالحرف ، والنقص ، وقد ذكر غيره فيه القصر .

لكنه قليل .

قوله :

وَشَرْطُ ذَا الإعْرابِ أنْ يُضَفْنَ لا لِلْيَا : كَجَا أَخُو أَبِيكَ ، ذَا اعْتِلاَ

لما فرغ من عد الأسماء ، ولغاتها الجارية فيها أخذ يتكلم فى شرط إعرابها فذكر أن إعرابها بالحرف مشروط بالإضافة إلى غير ياء المتكلم ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَشَرْطُ ذَا الإعْرابِ أنْ يُضَفْنَ لا لِلْيَا ....

يعنى : بذا الإعراب : الإعراب بالحرف ، والضمير فى قوله : « أن يُضَفْنَ عائد إلى الأسماء المذكورة ، وقصر الياء للضرورة ، وأدخل الألف واللام فيها للعهد .

ثم مثل إعراب هذه الأسماء فى حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم : رفعاً ، وجراً ، ونصباً .

---

(١) قال الشارح الأندلسى لغة القصر .
وذكر السيوطى لغة رابعة : هى لغة التشديد ، وجعلها دون لغة : النقص ، والإعراب بالحروف ، واستشهد للغة التشديد بقول الشاعر :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى : هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً وَهَنِّى ....

ولم يكمل السيوطى البيت ، ولم يعرض له الشنقيطى فى الدرر اللوامع وأكمل البيت صاحب اللسان :

أَلاَ لَيتَ شِعْرِى : هَلْ أَبِيتَنَّ لَيلةً وَهَنِّى جَاذٍ بين لِهْزِمَتَىْ هَنِ

اللسان (هنا) . وانظر الهمع ١/ ٣٩)

والمثال هو قوله : « جَا أَخُو أبيكَ ، ذَا اعتْلاَ » .

فقصر « جَا » للضرورة و « أَخُو » فـاعل ، مرفوع بالواو ، مضاف إلى الظاهر ، وهو « أَبِيكَ » : فحصل فى « أَخُو » مثال الرفع بالواو ،و « أبيكَ » مضاف إليه ، مجرور بالياء ، فحصل فـيه مثال الجر ، وهو مضاف إلى ضمير مـخاطب ، و« ذَا » بمعـنى : صاحب ، منصـوبة على الحـال ، من « أَخُو » وعلامة النصب فيها الألف ، فحصل فيها تمثيل النصب بالألف ، وهى مضافة إلى الظاهر ، الذى هو « اعْتِلاَء » ـ بالمد ـ لكن قصره الناظم ضرورة .

فتقدير الكلام : جَا أخُو أَبيكَ صَاحِب اعتِلاَء .

ويعلم من هذا المثال : أن هذه الأسمـاء الستة : تـضاف إلى الظاهر ، وإلى الضميـر : فإنه جاء ببعضـها مضافا إلى الـظاهر ، وببعضها مـضافا إلى المضمر ، فدل على جواز الأمرين إلا « ذُو » فإنه لا يجوز إضافتها إلى المضمر .

وسيأتى الكلام عليها .

فاشتمل [1] هذا البيت : على أن شرط إعراب هذه الأسـماء : الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، وعلى تمثيل إعرابها فى : الرفع ، والنصب ، والجر .

واعلم أن المصنف ذكر من شـروط إعرابها بالحروف : الإضافـة إلى غير ياء المتكلم .

وفاته ألا تكون مصغرة ؛ لأنه إذا صغرت أعربت بالحركات ، ـ كما إذا أفردت ـ تقول « جاءَنى أُبَيُّك ، ومررتُ بأُبيِّك ، ورأيت أُبيَّك » .

وفاته ـ أيضاً ـ شرط الإفراد ، الذى هو فى مقابلة التثنية ، والجمع لأنها لو ثنيت أعربت كالتثنية : بالألف رفعـ ، وبالياء نصبا ، وجرا ، ولو جمعت

(١) فى ([illegible]

جمع تكسير أعربت بالحركات ، تقول : « جَاءَنى آباؤُك ، ورأيت آباءَك ، ومَرَرْتُ بآبائكَ » .

وشرطوا ـ أيضاً ـ : ألا يكون منسوبا إليها « كَأَبَوِىّ ، وأَخَوِىّ » : فإنها ـ حينئذ ـ تعرب بالحركات .

واعلم أن جميع هذه الأسماء : يجوز إفرادها عن الإضافة ، إلا « ذُو» فإنها لو أفردت بقيت على حرف واحد ، وذلك ممتنع فى الأسماء .

وأما « فُوكَ » : فإنهم لما أفردوه عوضوا من واوه ميما ، ليصلح للإفراد ، ويسلم من بقائه على حرف واحد ؛ لأن الواو ساكنة ، تذهب عند التقاء التنوين ، فعوضوا منها حرفا صحيحا ، لا يسقطه التنوين وليس لنا أن نفعل ذلك فى « ذُو » لأن هذا التعويض ؛ إنما هو مقصور على السماع ، فسمع فى « فُوك » ولم يسمع فى « ذُو » .

ولا يجوز الجمع بين الميم ، والإضافة فى « فَم » إلا فى شذوذ .

جاء من ذلك [1] .

٨ ـ .... يُصْبِحُ ظمآن ، وَفِى البَحْرِ فَمُهُ [2]

---

(١) فى (ب) الشطر الأول : « كالحوت لا يلهمه شىء يلهمه » .

٨ ـ (٢) القائل : هو الراجز رؤبة بن العجاج ، والبيت من شواهد الحيوان ٣/ ٢٦٥ ، والمخصص ١/ ١٣٦ ، والمقرب ٤٦ ، والخزانة ٢/ ٢٦٦ ، والعينى ١/ ١٣٩ والتصريح ١/ ٦٤ ، ٢/ ٢٩٢ ، والهمع ١/ ٤٠ ، والدرر ١/ ١٤ ، والأشمونى ١/ ٧٣ ، والأندلسى ، وديوانه ١٥٩ .

اللغة :

ظمآن : « ظمئ ـ كفرح ـ ظمأ ، وظماء ، وظماءة فهو ظمئٌ ، وظمآن ، وهى ظمآنة ، والجمع ظماء ، ويضم نادرا ، عن اللحيانى ، عطش ، أو أشد العطش ، وإليه اشتاق . » قاموس (ظمئ) .

والمعنى :

أن الحوت شره إلى الطعام ، والشراب ، إذ يصبح ظمآن مع أن فمه فى البحر .

روى « يُصْبِح » ـ بالباء ـ من « أَصْبَحَ » فيكون « ظـمآنَ » منصوبا على الحال ، وروى « يَصِيحُ » ـ بالياء ـ فيكون « ظمآنُ » ـ على هذا ـ مرفوعا ، ويكون التقدير : يصيح : أنا ظمآن ، وفى البحر فمه .

واعلم أن هذه الأسماء ـ أيضاً ـ تجوز إضافتها إلى الظاهر ، وإلى المضمر ، إلا « ذُو » فإنها لا تضاف إلى المضمر إلا شذوذا [1] .

قوله :

بالألفِ ارْفَعِ المثنَّى ، وكِلاَ   إِذَا بِمُضْمرٍ ، مُضَافًا وُصِلاَ

= **الإعراب :** « يصبح ظمآن » الإعراب فى الشرح « وفى البحر فمه » واو الحال وجار ومجرور وخبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه ، وسكن للنظم ، والوقف .

والشاهد : شذوذ الجمع بين الميم ، والإضافة على مذهب الفارسى ، وغيره ، ومذهب ابن مالك ، ورجحه السيوطى : الجواز فى الاختيار ، وفى الحديث : « لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِم » انظر ١/ ٤٠ همع الهوامع . . . ، وانظر ١/ ٨٠ شرح المرادى للألفية .

(١) وقد علق الصبان فى حاشيته على قول الأشمونى : « وكلها تضاف للياء ، إلا « ذُو » فإنها لا تضاف لمضمر ، وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر ، غير صفة ، وماخالف ذلك فهو نادر » ١/ ٧٣ شرح الأشمونى للألفية . وقال الصبان ، معقبا على قوله : « . . فهو نادر » : « كإضافته إلى العلم فى نحو : « أنا الله ذُو بكة » وإلى الجملة فى نحو : « اذْهَب بذى تَسْلَم » أى : اذهب فى وقت صاحب سلامة » .

وفى نكت السيوطى : أن إضافته إلى العلم قليلة ، وإلى الجملة شاذة ، وفى يس : أنه أضيف إلى الضمير شذوذا » ١/ ٧٣ حاشية الصبان .

وجاء بالأحكام النحوية : أن « ذُو » هذه ، وهى التى بمعنى صاحب : أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها .

وهذا : يتطلب أمرين : **أحدهما** أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به .

والثانى : أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شىء ومن أجل ذلك : لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنوية ، كالعلم ، والمال ، والفضل ، والجاه ، . . .

فقد نوع النقل ، كما نوع ما أضيف إليه « ذو »

ولعل السر فى إضافة « ذو » إلى اسم جنس ظاهر ، غير صفة

لما فرغ من إعراب الستة الأسماء المعربة بالحروف شرع فى الكلام على التثنية ، وما جرى مجراها مما أعرب بالحرف : فذكر أن التثنية تكون فى الرفع بالألف ، ويجرى مجراها « كَلا » وإلى ذلك أشار بقوله :

بالألف ارْفَعِ المثنَّى ، وكِلاَ ....

واشترط فى إعراب - « كِلاَ » - كالتثنية أنْ يكُون مضافا إلى ضمير ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... **إذَا بمُضْمَرٍ ، مُضَافًا وُصِلاَ** »

يعنى : وتعرب « كِلاَ» بالألف فى الرفع كالمثنى ، إذا وُصِلَ بضمير مضاف[1] .

فالضمير فى قوله : « وُصِلَ » عائد على « كِلاَ» .

ويؤخذ من إعادة هذا الضمير مفردا : أن « كلاَ » ليست بتثنية حقيقة ، إذ لو كانت حقيقة لما صح إعادة الضمير المفرد على لفظها .

واعلم أنَّ « كِلاَ » إذا لم يضف إلى ضمير أعربت كالمقصور بالألف فى كل حال ، والحركات مقدرة فى الألف ، تقول : « جَاءَنِى كِلاَ غُلاَمَيْك ، ورأيتُ كِلاَ غُلاَمَيْك ، ومررتُ بِكَلاَ غُلاَمَيْك » .

وإنما أعربت - مع الضمير - كالتثنية ، ومع الظاهر كالمفرد المقصور ؛ لأن التثنية فرع عن الإفراد ، والإضمار فرع عن الإظهار ، فجعل حكم الفرع الذى هو التثنية ، مع الإضافة إلى الضمير ، الذى هو فرع .

وأعربت بالحركات ، التى هى الأصل ، مع الإضافة إلى الظاهر ، الذى هو أصل مناسبة بين الحالين .

---

(1) فى (أ) : « يضاف » .

واعلم أن لفظ « كلتا » مفرد ، ومعناه مثنى : فإن أعدت الضمير باعتبار المعنى ثنيت ، وإن أعدته بإضمار اللفظ أفردت .

قال الله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [1] .

قوله :

كِلْتَا كَذَاكَ : اثْنَانِ ، واثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ ، وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

لما تكلم على « كِلاَ » فى البيت المتقدم ذكر فى أول هذا البيت أن « كِلْتَا » كذاك ، فى الحكم .

« فكلتا » - فى قوله - : مبتدأ ، و « كَذَاكَ » جار ، ومجرور فى موضع الخبر -وهى مؤنث « كِلاَ » تقول : « جَاءَنِى كِلاَ الرجُلينْ ، وكلتا المرأتَيْنِ » .

ثم ذكر أن « اثْنَيْن ، واثْنَتَيْن » يجريان كابنين ، وابنتين ، فيرفعان بالألف .

وإلى هذا أشار بقوله :

. . . . . اثْنَان ، واثْنَتَانِ

كابْنَيْنِ ، وابْنَتَيْن يجْرِيَانِ

« فاثْنَان » مبتدأ ، و« اثْنَتَان » مَعطوف عليه ، و« يَجْرِيَان » خبر المبتدأ و « كابْنَيْن ، وابْنَتَيْنْ » متعلق « بيَجْرِيَان » .

وتقدير الكلام :

اثنان ، واثنتان يجريان كابنين ، وابنتين .

---

(1) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

قوله :

وتخلُفُ الْيَا - فى جَمِيعِهَا - الأَلِفْ   جرًا ، ونَصْبًـــا ، بَعْدَ فَتْحٍ قد أُلِفْ

لما ذكر فى البيتين المتقدمين : أن التثنية ترفع بالألف ، وما جرى مجراها من « كِلاَ ، وكِلْتَا ، واثنين ، واثنتين » شرع فى هذا البيت يذكر حكمها فى النصب ، والجر : فذكر أن جميع ما تقدم ينصب ، ويجر بالياء ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَتَخْلُفُ الْيَا فِى جَمِيعِهَا الأَلِفْ   ....

يعنى : وتكون الياء - فى النصب ، والجر - خلفا عن الألف فى الرفع والضمير فى « جَمِيعِهَا » عائد إلى المثنى ، وما جرى مجراه مما ذكره .

وقوله « بعد فتح قد أُلِفْ » :

يعنى : وتخلف الياء الألف - فى النصب والجر - بعد فتح قد ألف فى الرفع ، بمعنى : أنك إذا أردت أن تنصب التثنية ، أو تجرها أزلت[1] ألف الرفع وأتيت بالياء ، فتجعلها [2] مكان الألف ، بعد الفتحة التى كانت مألوفة ، قبل الألف فى الرفع ، فتقول : « الزَّيْدَيْنِ ، بعد قولك : « الزَّيْدَان » .

فتتغير الألف بالياء ، ولا تتغير فتحة الدال .

قوله :

وارْفَعْ بِوَاوٍ ، وَبِيَا اجْرُرْ ، وَانْصِبِ   سَالِمَ جَمْعِ : عَامِـرٍ ، ومُذْنِـبِ

لما فرغ من التثنية ، وما جرى مجراها - وهى القسم الثانى مما يعرب بالحروف - شرع فى هذا البيت ، فى ذكر القسم الثالث من ذلك ، وهو :

(١) فى (ب) : « أبدلت »   (٢) فى (أ ، ب) « فجعلتها » .

جمع المذكر السالم : فذكر أنه يرفع بالواو ، ويجر ، وينصب بالياء ، فأشار إلى الرفع بقوله : « وَارْفَعْ بَواوٍ » وإلى الجر ، والنصب بقوله : « وبيَا اجْرُرْ ، وانْصِبِ » وقصر الياء للضرورة .

وأصل الكلام :

واجرُرْ ، وانْصِبْ بيَاءٍ .

ثم ذكر لمن هو هذا الحكم ، وهو : سالم جمع المذكر ، وإلى هذا أشار بقوله :

« .... سالمَ جمْع عَامرٍ ، ومُذْنِبِ »

فنص على أن المقصود بهذا الحكم : الجمع السالم ، واكتفى فى التذكير بالمثال : فيعلم من « عَامِر ، ومُذْنِب » أن المقصود المذكر ؛ لأنهما مذكران ، ومثل بمثالين :

أحدهما : اسم علم ، مذكر ، خال من التاء ، غير مركب ، عاقل .

وهذه شروط الاسم إذا جمع جمع المذكر السالم .

ومثل « بمُذْنِب » : وهى صفة لعاقل ، مذكر ، عارية من تاء التأنيث وهذه شروط الصفة ، إذا جمعت جمع المذكر السالم .

فجمع فى المثالين نوعى المجموع جمع مذكر سالم ؛ لأنه إما اسم ، أو صفة ونبه على شروط النوعين .

وهذا البيت : من حسان أبياته .

وقوله فى البيت : « سَالِمَ جَمْعِ »[1] مفعول تنازع فيه الأفعال المتقدمة

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « جمع » .

فى صدر البيت ، فأعطه لما [1] شئت منها .

قوله :

وشبه ذَيْنِ ، وبه عشْرُونَا   وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَالأَهْلُونَا

لما مـثل فى آخر البـيت المتقـدم « بعامـر ، ومذنب » ذكـر أنهمـا غيـر مقصورين على هذا الحكم ، بل هما داخلان فى ذلك مع مـا أشبههما ، وإلى ذلك أشار بقوله : « وشِبْهِ ذَيْنِ » .

فالإشارة « بذَيْن » إلى : « عَامرٍ ، ومُذْنِبٍ » .

فتقدير الكلام :

عامر ، ومذنب ، وشبههما .

ثم ذكرأنه ألحق بسالم جمع المذكر - فى حكم الإعراب المتقدم - «عشرون وبابه » : من عقود العدد ، كثلاثين ، وأربعين إلى تسعين » وذكر - أيضاً - أنه ألحق به « أهْلُونَ » وهو جمع مذكـر على غير القيـاس؛ لأن « أهل » اسم غير علم ؛ فلم يكن حـقه أن يجـمع جمع مـذكر سالم ؛ لأن شـرط الاسم - فى ذلك - أن يكون علمـا ،وليس بصفـة ؛ لأنهم قد أجروه مـجرى الأسـماء ، فقالوا : « جَاءَنِى الأَهْلُ ، ورأيتُ الأهْلَ ، ومَرَرْتُ بالأَهْلِ » .

قال الله تعالى : ﴿ فأسر بأهلك ﴾ [2] : فأولوه العوامل ، والعوامل لا تليها الصفات ، فليس بصفـة عندهم ؛ إذ قد ثبت له حكم الاسم ، فجمعوه جمع المذكر السـالم ، على غير قيـاس ، فهو ملحق بجمع المذكـر السالم فى الإعراب .

---

(١) فى (جـ) : « لمن شئت » .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

فالضمير فى قولـه : « به » ـ فى هذا البيت ـ عائد على سالم جمع فى البيت المتقدم .

قوله :

أُولُو ، وَعَالَمُــونَ عِلِّيُّونَا   وأَرَضُونَ ـ شذَّ ـ والسِّنُونَا

هذا البيت : ذكر فيه أشياء مما ألحقت بجمع المذكر السالم ـ أيضا ـ وهى : « أُولُو » : وهو لفظ جرى مجرى الجمع المذكر السالم فى الإعراب ، ولا مفرد له من لفظه ، تقول : « هم أولُو مَالٍ » أى : أصحاب مال .

فمفرده ـ فى الحقيقة ـ : « ذُو » .

ثم ذكر ـ أيضاً ـ « عَالَمُون » وضبطه بفتح اللام ، ولا يصح ـ هنا ـ [1] كسر اللام ؛ لأنه ـ حينئذ ـ يكون « عَالِمُونْ » : جمع « عَالِم » وهو جمع مذكر سالم حقيقة ، فلا يكون من الملحق ، بل هو بنفسه جمع المذكر السالم .

وإنما المراد ـ هنا ـ « عـالَمُون » جمع « عَالَم » ـ بفتحها ـ وهو : كل موجود ، ما سوى الله .

ثم ذكر ـ أيضاً ـ « عِلِّيُّون » : ومفرده : « عِلِّى » وهو مختلف فى معناه : فقيل : هو اسم مكان ، فيكون قد فات شرط العقل ، فلا يصح أن يجمع جمع مذكر سالم ، فيكون قد أجرى مجرى المذكر السالم فى الإعراب ، وليس بجمع مذكر سالم حقيقة .

وقيل ـ أيضا ـ ، وهو : اسم ملك ـ فعلى هذا : يكون جمع مذكر سالم حقيقة ويكون تقدير الآية : ﴿ إنَّ كتاب الأبْرار لفي علّيين ﴾[2] ـ على

---

(١) سقط من (جـ) : لفظ « هنا » .   (٢) من الآية ١٨ من سورة المطففين .

حذف مضـاف ، تقديره ، إن كتاب الأبرار لفى حفظ عـليين ، يريد : جمع ملائكة اسم كل واحدمنهم « عِلِّى » .

ثم ذكر ـ أيضاً ـ أن « أَرَضُون » ـ شَذَّ ـ فجمع جمع [1] مذكر سالم .

وإلى هذا أشار بقوله : « وأَرَضُونَ شَذَّ » : « فأَرَضُون » : مبتدأ ،وشذ : فعل ، وفاعل ، فى موضع الخبر .

وهو جمع « أَرْض »: فليس بعاقل ، ولا مذكر ، فحقه ألا يجمع جمع مذكر سـالم ، ولكنهم أجروه مجراه فى الصورة ، والإعراب : جـبرا لما فاته من نقص تاء التـأنيث ؛ لأن حق كل مؤنث أن يكـون فيه عـلامة التـأنيث ، وحـركـوا الراء فى الجـمع ، فـقـالوا : ـ أَرَضُون ـ : بفـتح الراء ، والأصل سكونها : لأنه جمع أرض .

نبهوا بهذا القدر من التغيير : على أنه ليس بجمع سـلامة حقيقة ثم ذكر ـ أيضاً ـ أن « سِنُون » شذ ، كمثـل ما شـذ « أَرَضُون » : **فتقـدير كلامه :** « والسِّنُون شذَّ » فحذف « شذ » من الثانى ، لدلالة « شذ » الأول عليه .

وهو جمع « سنة » وفات فيه العقل ، والتذكير ، والعلمية ، من شروط جمع المذكر السالم .

فكان حقها ألا تجمع كذاك ، ولكنهم أجروها مجرى جمع المذكر السالم فى الصورة ، والإعراب : جبرا لحذف لامـها ؛ لأنَّ أصلها « سنهة » بالهاء ، أو « سنوة » بالواو .

فحذفت اللام ، التى هى : الهاء ، أو الواو ، على القولين .

---

(١) عبارة (أ) : « شذ جمع مذكر سالم » .

قوله :

وَبَابُهُ ، ومثـــلَ حِينٍ قد يَرِدْ ذَا الْبَابُ ، وهُوَ عند قَوْمٍ يطَّرِدْ

قوله : « وَبَابُه » : معطوف على « سِنُون » ـ فى آخر البيت المتقدم .

فالمراد : « السِّنُون » وبابه مما جرى مـجراه « كَإِوَزِّين » جمع « إِوَزَّة » : للطائر المعروف .

و « حِرُّون » وهو جـمع « حَرَّة » : للأرض[1] ، ذات الحجارة السود ، وقد قيل فى جـمعها ـ أيضـاً : « أُحرُّون » ـ بهمزة مـفتوحة ، زادوها تغـييرا مُؤْذنًا بأنه ليس جمع سلامة حقيقة .

ومن ذلك : « ثُبُون » وهو جمع « ثُبَة » للجماعة .

و « قُلُون » وهو جمع « قُلَة » ـ بضم القـاف ، وتخفيف اللام ـ للعـبة يلعب بها .

وقيـاس هذا الجمع الشاذ : أن يكسر أوله إن كان المفـرد مفتوح الأول ، مخففا « كسنة » وكـذلك إن كان المفرد مكسورا « كمِائة » : تقول فى جمعه : « سِنِين ، ومِئِين » ـ بكسر الأول ـ .

وإن كان المفـرد مفتـوح الأَوَّل ، مشدَّدا « كـحرَّة » [2] بقى على فتحه فتقول : « حَرُّون » ـ بالفتح ـ .

وإن كان المفرد مـضموما « كقُلَة » : فلك فى الجمع وجـهان : الكسر ، والضم فتقول : « قُلُون ، وقِلُون » ـ ضماًّ ، وكسراً ـ .

هذا حكم باب « سِنُون » .

---

(١) فى (جـ) : « وهى الأرض ذات الحجارة » .

(٢) فى (أ) « مفتوح الأول مشدد الحرة » .

ثم ذكر المصنف: أن هذا الجمع الشاذ قد يعرب إعراب « حين » يعنى : بلزوم الياء ، وإجراء الحركات على النون ، فتقول : « هَذِهِ سِنُونٌ » - بضم النون ، ورأَيْتُ سِنِينًا » - بفتح النون - و « جئت فى سنينٍ » - بكسر النون ، وكلها منونة ، إن كان منصرفا .

ومن أعرب هذا الإعراب لا يسقط النون فى الإضافة .

وإلى هذا الإعراب أشار المصنف بقوله :

... ومثلَ حين قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ ...

يريد بقوله : « ذا الباب » : « باب سنين » .

ونبه بقوله : قَدْ يَرِد : على أن هذا قليل .

ثم قال : إن ذلك عند قوم قياس ، لا يتوقف على سماع ، وإلى هذا أشار بقوله : « وهْوَ عِنْدَ قومٍ يَطَّرِدْ » .

فقوله : « وهو » يعود على إعراب « سِنِين » كَحِين » ، المفهوم من مقتضى كلامه [1] .

وقد ورد من ذلك فى الحديث الشريف قوله (ﷺ) : « اللهمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِين يوسُفُ » .

روى : « كَسِنِينِ » - بكسر النون من الثانى - .

قوله :

ونُونَ مجمُوعٍ ، ومَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ ، وقلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

ذكر فى هذا البيت أن نون الجمع المذكر السالم ،وما التحق به ، يعنى :

---

(١) فى (أ ، ب) : « من مقتضى الكلام » .

فى الإعراب ـ مما تقدم ذكره ـ وأشباهه تكون مفتوحة ، وإلى هذا أشار بقوله : « فَافْتَحْ » .

ثم ذكر أن قليلا من الناس ينطقون بها مكسورة ، وإلى هذا أشار بقوله :

« .... وقلَّ مَنْ بكَسْرِهِ نَطَقْ »

« فنونَ مجموع » مفعول مقدم بقوله : « فافتح » ومن بكسره فاعل « بقل » .

والضمير فى « كسره » عائد إلى نون مجموع .

قوله :

وَنُونُ ما ثُنِّــــى ، والْمُلْحَقِ بهْ بعكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوه ، فانْتَبِهْ

لـمـا فرغ من حكم نون الجمع ذكر حكـم نون التثنية ، وما التحق بهـا « كاثنين ، واثنتين » وما أشبه ذلك ، فنص على أنهم يستعملونها بعكس نون الجمع ، وإلى هذا أشار بقوله :

« وَنُونُ ما ثُنِّىَ ، وَالْمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ .... »

يعنى : بعكس نون الجـمع : فيكون الكثيـر فى نون التثنيـة : الكسر ، والقليل فيها الفتح [1] .

---

(١) نون الجمع المذكر السـالم ، وما ألحق به تكون مفتـوحة : فرقا بينه ، وبين نون التـثنية ، وجاء فى الضرورة ، وليس لغة قوم كسر النون كقول الشاعر :

عرفنا جعفرا ، وبنى أبيه وأنكرنا زعانـف آخَرِينِ

وقول الآخر :

وماذا يبتغى الشعـراءُ منى وقد جاوزت حد الأربعينِ

أما نون المثنى فعلى العكس ، أى : قد تأتى النون مفتوحة ، وهى لغة قوم ، ولا يختص ذلك بالياء ، بل قد يأتى مع الألف

وقوله « فانْتَبِهْ » حشو .

« ونون ما ثنى » : يحتمل أن يكون مبتدأ ، خبره الجملة من قوله : « استعملوه » ويحتمل أن يكون منصوبا على المفعول به بفعل مقدر ، يدل عليه « استعملوه » لأن المسألة من باب الاشتغال .

والضمير فى قوله : « وَالْمُلْحَقِ بِهْ » : عائد على قوله : « ونون ما ثُنِّى » .

قوله :

وَمَابتَا ، وأَلِف قد جُمِعَا   يُكْسَر فى الجرِّ ، وفى النَّصْبِ مَعَا

لما فرغ من الأقسام الثلاثة من الأسماء المعربة بالحروف ، وهى : الستة الأسماء ، والتثنية ، وجمع المذكر السالم ، وما التحق بهما[1] ، شرع فى هذا البيت يذكر جمع المؤنث السالم ، وهو : المجموع بالألف ، والتاء « كزَيْنَبَاتٍ » وإلى هذا أشار بقوله :

وما بتَا ، وأَلِفٍ قد جُمِعَا   ...   .

ثم ذكر حكمه ، فقال :

= والخلاصة : أن نون جمع المذكر السالم : الأصل فيها أن تأتى مفتوحة ، وكسرها ضرورة ، وليس بلغة .

أما نون المثنى : فالأصل فيها أن تكون مكسورة ، وقد تأتى مفتوحة على لغة قوم ، كقول الشاعر - يصف قطاة - .

على أحوذيَّيْنَ استقلت عشية   فما هى إلا لمحة ، وتغيب

وقيل : لا يختص ذلك بالياء ، بل يمكن أن يكون الفتح مع الألف ، كقوله :

أعرفُ منها الجيد ، والعينانا   ومنخران أشبها ظبيانا

(على لغة من يلزم المثنى الألف) انظر ١/٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ شرح المرادى للألفية وانظر ١/ ٦٧ - ٧١ شرح ابن عقيل .

(١) فى (جـ) : « وما التحق بها » .

.... يكسَر فى الجرِّ ، وفى النَّصْبِ مَعَا

فالضـمير فى قـوله « يكسر » عائـد على « مَا » من قوله : « ومَا بتَا ، وألفٍ » .

« وما » : مبتدأ ، مـوصول ، وجمع ، وما تعلق به من قوله : « بتَا ، وألفٍ » صلة « لِمَا » و « يكسـر » خبـر المبتـدأ ، الذى هو « مَا » و « مَعَا » نصب على الحال ، من النصب ، والجـر ، يعنى : فى حال اجتماعـهما على هذا الحكم ، وقصر قوله : « بِتَا » للضرورة .

والحاصل من البيت :

أن جمع المؤنث السالم يعزب بالكسرة فى النصب ، وفى الجر .

وسكت عن الرفع ؛ لأنه جار على أصل القاعدة : من الرفع بالضم ولو خرج عن الأصل لنبه عليه .

قوله :

كَذَا أُولاَتُ ، والَّذِى اسْما قَدْ جُعِلْ « كأَذْرِعَاتٍ » : فِيــهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ

ذكر فى هذا البـيت أن « أُولاَت » تجرى مجرى جـمع المؤنث السالم فى الإعراب : فيرفع بالضمة ، ويجر ، وينصب بالكسرة .

و « أُولاَت » : هو مؤنث « أُولُو » ، ومـفرده « ذَات » وليس له مـفرد من لفظه ـ كما تقدم فى أُولُو ـ .

ثم ذكر أن الذى جعل اسما علما من جمع المؤنث السالم يعرب فى حال التـسمـية إعـراب جمع المؤنث ، ومـثله « بأذْرِعَات » [1] ،وهى اسم مـوضع

---

(١) أذرعـات : جمع « أذرعـة » وأذرعة جـمع تكسـير للقلة ، والمفـرد « ذراع » (انظر ١/ ٢٢ همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع)

مخصوص .

فلك أن تعربها كجمع المؤنث ، فتقول : « هَذِهِ أَذْرِعَات » - بالضم - و « رَأَيتُ أَذْرِعَاتِ » - بالكسر - و « مررت بِأَذْرِعَاتِ » - بالكسر أيضاً - .

فقوله : « وَالَّذِى » مبتدأ ، و« اسمًا » مفعول « بجُعِل » مقدم ، وقوله : « وذَا أَيْضًا قُبل » : جملة فى موضع خبرا الذى ، والإشارة « بذَا » إلى إعراب جمع المؤنث السالم ، و«قُبل » : فعل ما لم يسم فاعله ، والضمير المستتر فيه عائد إلى « ذَا » والضمير فى قوله : « فِيهِ ذَا » عائد إلى « الَّذِى » وقوله : « وَاسْمًا » أراد به : العلم .

فتقدير الكلام : والذى جعل اسما علما ، كما جعل أذرعات قبل فيه هذا الإعراب .

واعلم أن مسألة « أذْرِعَات » فيها ثلاثة وجوه : ذكر منها المصنف واحداً وهو إعرابه إعراب [جمع] المؤنث السالم - منونا فى كل الأحوال .

ويكون التنوين تنوين المقابلة لنون[1] الجمع .

وهذا هو الوجه المشهور ، ولم ينبه المصنف على حكم التنوين ، ولكن هذا هو مراده .

الوجه الثاني :

أن يعرب إعراب الجمع السالم ، إلا أنه من غير تنوين .

وهذا المذهب : منقول عن البصريين[2] .

(١) فى (جـ) : « كنون الجمع » .

(٢) استوفى ابن جابر الأندلسى الوجوه استيفاء طيبا ، وأشار إلى أصحابها ومن أراد المزيد فليرجع إلى ١/٧٢ إلى ١٠٧ الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية - لنا - والشاهد هو الشاهد الثالث ، وفى الكتابة فيه استيفاء لجميع الجوانب النحوية .. هذا : وقد سقط من النسخة(ب) من قوله : « أن يعرب .. إلى قوله : .. البصريين » .

الوجه الثالث :

أن يعرب إعراب مفرد ، لا ينصرف ، ويخرج عن حكم الجمع ، فتقول : « هذه أذْرِعاتُ » ـ بالضم من غير تنوين ـ و « رأيتُ أذْرِعَاتَ » ـ بفتح التاء من غير تنوين ـ و « مَرَرْتُ بأذْرِعَاتَ » ـ بفتح التاء من غير تنوين ـ أيضاً ـ .

وهذا الوجه عن الكوفيين .

ويلزمهم أن يقفوا بالهاء ؛ لأنه عندهم مفرد ، وتاء المفرد تبدل فى الوقف هاء .

قوله :

وجُرَّ بالفتحة مَالاَ يَنْصَرِفْ   مَا لَمْ يُضَفْ ، أَوْ يَكُ بعد « أَلْ » رَدِفْ

هذا البيت ذكر فيه إعراب ما لا ينصرف : فبين أنه يجر بالفتحة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

« وجرَّ بالفتحة مَا لاَ ينصَرِفْ   .... »

ثم ذكر أنَّ جره إنما يكون بشرط ألا يضاف ، ولا تدخل عليه الألف واللام ، وإلى شرط عدم الإضافة أشار بقوله : « مَالَمْ يُضَفْ » وإلى شرط عدم الألف ، واللام أشار بقوله : « أوْ يَك بَعْدَ ألْ رَدِفْ » .

فتقدير الكلام : مالم يضف ، وما لم يكن بعد « أل » ردف . وقوله : « رَدِفْ » فعل ماض ، بمعنى أردفه [1] .

فالحاصل من البيت :

أن الاسم الذى لا ينصرف يجر بالفتحة ، إلا إذا أضيف ، كقولك :

---

(١) فى : (أ ، جـ) : « أردفته » .

« مَرَرْتُ بِمسَاجِدِكُم » ، فيكسر - حينئذ - فى الجر .

وكذلك : إذا أدخلت عليه الألف ، واللام ، كقولك : « صَلَّيْتُ فى المساجد » .

وسكت المصنف عن إعرابه فى النصب ، والرفع ؛ لأنه جار على الأصل : من النصب بالفتحة ، والرفع بالضمة .

قوله :

واجْعَلْ لَنَحْوِ « يفْعَلَانِ » النونَا ... رَفْعًا ، وتَدْعِينَ ، وتَسْأَلُونَا

لما فرغ المصنف من إعراب الأسماء ، انتقل يتكلم فى إعرب الأفعال ، فشرع فى هذا البيت فى ذكر الأمثلة الخمسة من الفعل .

وإنما كانت خمسة ؛ لأن مرادنا الفعل الذى أسند إلى ضمير ، مرفوع ، بارز ، متصل ، وهو : إما ضمير [1] اثنين ، سواء : كانا مذكرين ، أو مؤنثين وهما على نوعين : بحسب[2] الغيبة ، والخطاب .

فتقول فى الغيبة : « يفعلان » - بياء - وفى الخطاب « تفعلان » - بتاء - :

فهذان مثالان .

وإن كان الفعل مسندا إلى ضمير جماعة المذكرين ، فهو - أيضاً - : إما غيبة ، أو خطاب ، **فتقول فى الغيبة** : « يَفْعَلُون » وفى الخطاب « تَفْعَلُون » .

فهذان مثالان .

صارت أربعة أمثلة .

ولا مدخل - هنا - لضمير جماعة المؤنث ؛ لأن الفعل معهن يكون مبنيًا ،

---

(١) فى (جـ) : « وهو إما اثنين » .   (٢) فى (أ ، ب) : « حسب » .

فلم يبق إلا ضمير المفرد .

فإن يكن مذكرا فلا مدخل له ـ هنا ـ ؛ لأنه يكون إما مستترا ، وشرطنا فى هذا البـاب إبرازه ، وإما أن يـكون منفصـلا ، وشـرطنا ـ هنا ـ أن يكون متصلا : فتعين ضميرا لواحدة ، المؤنثة المخاطبة ، « كأَنْتِ يَا هِنْدُ تَقُومينَ » .

وأما ضمير الغائبة : فلا يصلح .

فصارت بهذا خمسة أمثلة :[1]

فجميعها ترفع بالنون ، وتنصب ، وتجزم بحذف النون .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

« **واجْعَلْ لَنَحوِ يفْعَلاَنِ النُّونَا رَفْعًا** .... »

فبين أن رفعـها بالنون ، ونبه على المثالين ، المسندين إلى ضمـير التثنية بحـسب الغيـبة ، والخطاب بقـوله : « يَفْعَلاَن » وأطلق ، ولم يعين ليـدخل المثالين .

وأشار إلى ضمير الواحدة المخاطبة بقوله : « تَدْعِين » .

وأشار إلى المثالين ، المسـندين إلى ضمــير جماعة المذكـرين بقـوله : « تَسْأَلُونَا » ولم يعين غيبة ، ولا خطابا ، ليدخل المثالين .

فالأمثلة الخمسة مأخوذة من تمثيله .

قوله :

وحَذْفُها للْجَزْمِ ، والنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِى لتـرومى مَظْلَمَـهْ

---

(١) ويقال لها : الأفعال الخمسة .

وهى : كل فعل مضارع اتصل بألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مؤنثة مخاطبة .

لما ذكر فى البيت المتقدم : أن هذه الأمثلة ترفع بالنون ، ذكر فى هذا البيت أنها تنصب ، وتجزم بحذف النون فالضمير فى قوله : « وحَذْفُها » عائد إلى النون فى البيت المتقدم .

وحذفها : مبتدأ ، وسمة : خبره ، والسمة : العلامة .

فتقدير الكلام : وحذف النون علامة فى النصب ، والجزم ، يعنى : فى الأمثلة الخمسة المتقدمة ، ثم مثل النصب ، والجزم بقوله :

« .... كَلَمْ تكُونِى لترُومى مظْلَمَهْ »

« فتكونى » مجزوم « بلَمْ » : كان أصله « تكونين » فحذفت النون للجزم ،« وترومى » منصوب :كان أصله « تَرُومِينَ » فحذفت النون للنصب .

واللام الداخلة على « تَرُومِى » لام « كى » [1] فانتصب ترومى بأن المضمرة ، بعد لام « كَىْ » .

ومثل المصنف النصب ، والجزم فى مثال واحد ، وهو مثال الواحدة المخاطبة ، فأما مثال ذلك فى « تَفْعَلُون » فكقوله تعالى : ﴿ فإن لَّمْ تفْعَلُوا ولَن تَفْعَلُوا ﴾ [2] .

وأما مثالهما فى « يَفْعَلاَنِ » فكقولك :« الزيدانِ لم يَذْهَبَا ،ولَنْ يذْهبا » .

---

(١) الشارح الأندلسى جعل اللام : «لام كى» وحكمها الكسر ، وفتحها لغة تميم ٣/ ٢٩٢ صبان وفرق بينهما النحاة : انظر المغنى ٢١ ، ٢١١ ، والصبان ٣/ ٢٩٢ ، والخضرى ١/ ١٢٢ ، والتصريح ٢/ ٢٤٤ .. **والخلاصة فى ذلك** : أن لام الجحود تضمر بعدها « أن » وجوبا ، ولام كى تضمر بعدها أن جوازا ، والنفى فى الجحد يتناول ما قبل اللام ، وما بعدها ، وفى لام كى ما بعدها ، ولام الجحود بعد كون منفى .

والأولى : أنها لام الجُحود ، ويعرب البيت على ذلك ، وفاقا للشيخ خالد الأزهرى ص ١٢ تمرين الطلاب .. فقد قال : « فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود » أى « لترومى » .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

قوله :

وسَمِّ مُعْتَلاًّ مِـــنَ الأَسْـــمَاءِ مَا   كَالْمُصْطَفَى ، والْمُرْتَقِى مَكَارِمَا

هذا البيت ذكر فيه المصنف المعتل من الأسماء .

وهو الذى ، يكون آخره ألف ساكنة ، ولذلك أشـار المصنـف بقوله : « كالْمُصْطَفَى » أو ياء ساكنة قبلهـا كسـرة ، ولذلك أشـار المصنف بقـوله : « والْمُرْتَقِى » ويسمى الأول **مقصورا** ، والثانى **منقوصا** .

هذان القسمان هما الموجودان فى الأسماء من المعتل .

وأما ما آخره واو ساكنة ، قبلها ضمة ، فذلك غير موجود فى الأسماء ، وإنما يوجد فى الأفعال « كيَغْزُو » [(١)] .

« فَمَا » من قوله : « مَا كَالْمُصْطَفَى » مفعول « بِسَمِّ » وهى موصولة ، و « كالمصْطَفى » جار ، ومجرور فى موضع الصلة .

وقوله : « مَكَارِمَا » منصـوب على التمييـز ، وجمـعه باعتـبار الأنواع والتمييز إذا اعتبرت فيه الأنواع جاز أن يجمع ، تقول : « زَيْدٌ كريمُ آباء » .

وهذان القسمان اللذان ذكرهما المصنف من المعتل جاء بهما ليذكر أحكام إعرابهما .

---

(١) **خلاصة ما يقال في ذلك :**

أن الواو أثقل حروف العلة ، والضمة أثقل الحركات ، والاسم تنشد فيه غاية الخفة ، وبخاصة الثلاثى ، ويشتد الحنين إلى الخفة عند الطرف . . . من أجل ذلك كرهوا النطق باسم آخره واو ساكنة قبلها ضمة ، واحتمل الثقل فى الفعل ؛ لأنه لم يبن على الخفة ، لكن الاسم إذا كان مبنيا ، نحو : « هُوَ » أو كان من الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو : جاء أبُوك ، أو كانت التسمية بفعل ، مثل « يَدْعُو » ، أو كان منقولا من العجمة مثل : « سَمَنْدُو ، وقمنْدُو » . احتمل فيه ذلك ، والموضعان : الثالث والرابع للكوفيين . انظر ابن عقيل ١/ ١٣ .

قوله :

فالأوَّلُ الإعْـــرابُ فِيهِ قُدِّرَا   جَمِيعُهُ ، وهوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا

ذكر فى هذا البيت إعراب المقصور : فذكر أن الإعراب فيه يكون مقدرا : رفعاً ، ونصبًا ، وجرًا ، فلا يتغير آخره فى الظاهر ، وإنما يتغير بالتقدير .

فتقول : « هَذِه الْعَصَا ، ورأَيتُ الْعَصَا ، وضربتُ بالْعَصَا » .

فقـوله : « الأوَّل » يعنى به : الأول من المثـالين ، اللذين ذكرهمـا فى البيت المتقدم ، وهو « الْمُصْطَفَى » .

ثم أشار إلى تقدير الإعراب فيه جميعه ، فقال :

... الإعْرابُ فيه قُدِّرَا   جَمِيعُهُ ....

أى : جميع الإعراب .

ثم نبه على أن هذا النوع يسمى المقصور ، فقال :

.... وهوَ الّذى قَدْ قُصِرَا

فقوله : « وَهوَ » : عائد إلى قوله : « فَالأوَّلُ » .

قوله :

والثَّانِ مَنْقُوصٌ ، ونَصْبُهُ ظَهَرْ   ورَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أيْـضَا يُجَرّْ

هذا البيت ذكر فيه حكم المثال الثانى ، وذكر أنه يسمى المنقوص ، وإلى ذلك أشار بقوله : « والثانِ مَنْقُوصٌ » .

فحذف ياء « الثَّانِى » : وهى لغة .

ثم ذكـر أن النصب يـكون فيـه ظاهراً ، تقـول : « رَأَيْتُ الْقَاضِيَ » -

ينصب الياء . وإلى هذا أشار بقوله : « ونَصْبُهُ ظَهَرْ » .

ثم ذكر أن الرفع يكون فيه مقدرا ، وإلى هذا أشار بقوله : « ورفعهُ يُنْوَى » أى : يقدر .

ثم ذكر أن جره يكون بالتقدير ، كرفعه ، وإلى ذلك أشار بقوله : « كَذَا أَيْضًا يُجرُّ » .

فالإشارة « بذا » لحكم الرفع ، و « أيضاً » : مصدر ، ومعناه عودًا : من « آض يئيض » : إذَا عَادَ [(١)] .

فتحصل من هذا البيت ، والذي قبله :

أن المقصور « كالمُصْطَفَى » : يقدر فيه جميع الإعراب ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة .

فالتقدير ـ هنا ـ : لأجل التعذر ، فتمتنع الحركة ، سواء كانت ثقيلة ، أو خفيفة .

وأن المنقوص « كالمرتقِى » : يقدر فيه الرفع ، والجر ، ويظهر النصب ؛ لأن الياء قابلة للحركة ، ولكنه استثقلت حركة الرفع ، وحركة الجر ، لثقل الضمة ، والكسرة ، فقدرتا ولم تظهرا ، وأظهر النصب لخفة الفتحة [(٢)] .

فالتقدير فى المنقوص : استثقال ، وفى المقصور تعذر [(٣)] .

---

(١) انظر بقية معانى « أيضاً» فى القاموس المحيط ، مادة (الأيض) .

(٢) ترتيب الحركات فى الثقل ، أو الخفة :

الفتحة أخف الحركات ، والضمة أثقل الحركات ، والكسرة ثقيلة .

(٣) لم يتعرض الشارح الأندلسى لتعريف المقصور ، والمنقوص ، ونأخذهما من ابن عقيل .

المقصور ، « هو الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لازمة » والمنقوص : « هو الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة قبلها كسرة » انظر ١/ ٨١ شرح ابن عقيل للألفية .

وسر التقدير فى الألف : أن الألف لا تأتى إلا بشرطين : أن تكون ساكنة ، وأن يكون ما قبلها مفتوحا ، **ومن ذلك** : يتعذر وجود الحركة على الألف ؛ لسكونها ، أما الفتحة فإنها تظهر ـ لخفتها ـ على ياء المنقوص ، وتستثقل الضمة ، والكسرة عليها لما تقدم .

قوله :

وَأَيُّ فِعْـلٍ آخـرٌ مـــنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ ، أو يَاءٌ : فَمُعْتَلاً عُرِفْ

لما فرغ من معتل الأسـماء شرع فى معتل الأفعـال ، فذكر أن كل فعل آخره ألف أو واو ، أو ياء ، يعرف بالمعتل ، فإلى المعتل بالألف أشار بقوله : « وأَيُّ فعلٍ أخرٌ منه ألف » وإلى المعـتل بالواو أشار بقوله : « أَوْ وَاوٌ » وإلى المعتل بالياء أشار بقوله : « أَوَيَاءٌ » .

فحصل فى الفعل أقسام المعتل الثلاثة : « كيَخْشَى ، ويَدْعُو ، ويَرْمِى » .

وحـروف العلة هى : الواو ، واليـاء ، والألف ، وتـسـمى - أيضـاً - حروف المد ، واللين [1] .

قوله :

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْـرَ الجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِى

لما ذكر فى البيت المتـقدم أنواع الفعل المعتل الآخـر شرع يذكر حكم كل نَوْع فى الإعراب : فذكـر فى هذا البيت حكم ما آخره ألف ، فـبين أن الرفع يقدر فيه ، فتقول : « زَيْدٌ يَخْشَى » : فعلامة الرفع الضمة المقدرة فى الألف ، وكذلك النصب ، فتقول : « زَيْدٌ لَنْ يخْشَى » : فالفتحة مقدرة فى الألف .

---

(1) **التحقيق فى حروف العلة ما يلى :**

أ ـ تسمى الأحرف الثلاثة : حروف علة ، لتقلبها تقلب حالة العليل ، وهذا الوصف لا ينفك عنها مطلقا

ب ـ قد يضاف إلى ذلك وصف آخـر وتسمى حروف لين ، وذلك إذا سكنت وانفتح ما قـبلها ، لأنها لانت فى النطق بذلك مثل : « قَالَ ، وقَوْل ، وبَيْع » .

جـ ـ وقد ينضم إلى ما تقدم وصف ثالث ، وتسمى حروف مد وذلك إذا جـانستها الحركة ، مثل : « يَقُول ، ويبِيع ، ومَقَال » .

والألف لا تنفك عن الأوصاف الثلاثة ، بخلاف الواو ، والياء .

وإلى هذا أشار بقوله :

فَٱلْأَلِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ ٱلْجَزْمِ ....

فقوله : « انْوِ » يعنى : قدِّر ،و « غير الجزم » : هو الرفع ،والنصب ؛ إذ ليس فى الفعل غير الثلاثة ، وقد استثنى الجزم ، فبقى اثنان .

ثم شرع فى عجز البيت يذكر حكم ما آخره واو ، أو ياء ، فذكر أن النصب يظهر فيهما ، ومثلهما بقوله : « يغزُو ، ويَرْمِى ، فتقول : « لَنْ يَغْزُوَ زَيْدٌ » : فتظهر الفتحة ، وكذلك : « لَنْ يَرْمِيَ » .

قوله :

والرَّفْعَ فيهِمَا انْوِ واحْذِفْ جَازِمَا ثَلاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لاَزِمَا

شرع فى هذا البيت يذكر بقية حكم « يغزُو ، ويَرْمِى » وما بقى من حكم « يَخْشَى » :

فذكر أن الرفع يقدر فيهما (١) ، وإلى ذلك أشار بقوله : « والرفع فِيهمَا انْوِ » أى : قدر .

فالضمير من قوله : « فيهما » : عائد إلى يَدْعُو ، وَيَرْمى » فى آخر البيت المتقدم .

وها هنا فرغ له حكم الأقسام الثلاثة المعتلة : من الفعل فى الرفع ، والنصب .

ويبقى حكم ثلاثتها فى الجزم ، فبينه فى بقية البيت ، فقال :

..... واحْذِفْ جَازِمَا ثَلاثَهُنَّ ....

---

(١) فى (ب) : « تقدر » .

يعنى : واحذف حرف العلة فى حال الجزم [(١)] .

و« ثلاثهن » مفعول « بجازم »،ويحتمل أن يكون مفعولا « باحذف » ، لكنه على تقدير حذف مضاف .

فيكون التقدير :

واحذف آخرَ ثَلاثَهن فى حال الجزم .

وعنى « بثلاثهن » : المعتل { بـ } « الألف ، والواو ، والياء » .

وقوله : « تقض » : فعل مضارع ، مجزوم فى جواب الأمر ، الذى هو : « احذف » .

يعنى : أنك إذا فعلت ما ذكرت لك فى الجزم تقض بذلك حكما لازما ، وتفى .

« وتقضى . . . » ـ إلى آخر البيت ـ حشو .

ولكنه جاء به على وجه مستحسن ، إذ ليس يخلو من معنى [(٢)] .

---

(١) الحكم المتقدم ، ـ وهو حذف حرف العلة فى حالة الجزم مثل : « لم يسع ، ولم يدع ، ولم يرم - خاص بسعة الكلام ، أى : النثر .

أما فى ضرورة الشعر : فقد تثبت هذه الأحرف ، ويقدر الجزم :

قال الشاعر :

ألم **يأتيك** ، والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

وقول الشاعر :

هجوْتَ زَبَّان ، ثم جئــتَ مُعْتَذِرًا ... من هَجْوِ زَبَّانَ ،لم **تهجو**،ولم تدع

وقول الشاعر :

إذا العجوزُ غضبت ، فطلّق ... و**لاترضـــاها** ، ولا تملَّق

وبعض النحاة : يحمل ما تقدم على الإشباع ،أى إشباع الحركة ،التى نشأ عن إشباعها حرف العلة ، وقد حذفت الحروف الاصلية للجازم .

(انظر شرح المرادى للألفية ١/ ١١٧ ، ١١٨)

(٢) سقطت من (بـ) كلمة « معنى » .

النكرة ، والمعـرفة

هذا الباب : وضعه للنكرة ، والمعرفة ، وما يتعلق بهما .

واعلم أن النكرة هى الأصل : إذ النكرة يندرج تحتهـا كل معرفة ؛ لأن أنكر النكرات « شىء » وكل موجود يدرج تحتها .

وإذا أطلقت المعرفـة لم يندرج تحتـها النكرة ؛ لأن المعـرفة إنما تطلق [1] على شئ معين ، وأيضاً فالأصل جريان الأشياء على العموم .

قوله :

نكرةٌ قَابــلُ « أَلْ » مُؤَثِّرا　　　أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

بدأ بالنكرة : لأنها الأصل ـ كما قررنا ـ .

وفسر النكرة بأنها : كل اسم يقبل « أل » بشرط أن تكون [2] فيه « ألْ » مؤثرة للتعريف .

فمـثال قابل « أل » قـولك : « غُلاَم ، وفَرَس » وما أشبـه ذلك ، فإنه يقبل أن تعرفه « بألْ » فتقول : « الغُلاَم ، والْفَرَس » .

وهى ـ ها هنا ـ مؤثرة : ألا ترى أنها لما دخلته عرفته بعد أن كان منكرا ، فأثرت فيه التعريف .

ومثـال ما تدخله « ألْ » ولا تَؤثر فيـه العلم ، الذى يكون الألف واللام للمح الصفة « كالْقبَّاس ، والْحَارِث » : فإنهمـا معرفتان بالعلمية ، والألف ، واللام لم تؤثر فيه تعريفا .

ومن هــذا احترز المصنف بـقـوله : « مُؤَثِّرَا » ، ثم ذكر أن الواقع موقع

---

(١) فى (أ ، جـ) : « تنطلق » .　　(٢) فى (أ) : « يكون » .

ما يقبل « أَلْ » له حكمه .

ولذلك أشار بقوله :

.... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقع مَا قَدْ ذُكِرَا

فقوله : « مَا قَدْ ذُكِرَا » يعنى به : قابل « أَلْ » المذكور فى صدر البيت .

وقولـه : « أَوْ وَاقِعٌ » يعنى به : « ذُو » التى بمعنى صاحب ، لأنـها ، وإن كان لفظها لا يقبل الألف ، واللام فإنها واقعة موقع صاحب ، وهو قابل الألف ، واللام ، فلها حكمه .

وأما إعراب البيت :

« فنكرة » مبتدأ ، وصح الابتداء بالنكرة ؛ لأنه جاء فى معرض التفصيل للنكرة ، والمعرفة [1] .

وخبره « قَابِل إلى آخر البيت .

أو يكون « قَابِل أَلْ » مبتـدأ ، و «نكرة » خبر مقدم ، فـيكون التقدير : قابل « أل » مؤثرا ، أو واقع موقعه نكرة .

و« مُؤَثِّرا » حـال من « أَلْ »، و « مـوقع » ظرف ، ولا يحـسن جـعله

(١) علل الشيخ خالد الأزهرى الابتداء بالنكرة فى هذا الموضع : بأن قوله : « نكرة » قد جاء فى معرض التقسيم ، أو كونها جارية على موصوف محذوف ، والتقدير : اسم نكرة .
(انظر ص ١٤ تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب) .

(٢) عبـارة ابن مالك تحصر الاسم فى النكرة والمعـرفة ، وذلك هو الراجح عند النحاة والمرجـوح هو ما ذهب إليه قوم منهم ، حيث قسموا الاسم ثلاثة أقسام :
الأول : النكرة ، وهو ما يقبل « أل » كرجل ، وغلام ، وفرس . . .
الثاني : المعرفة ، وهو مـا وضع لمعين ، كالضمير ، والعلم ، والإشـارة ، والمحلى بأل ، وغير ذلك من أنواع المعارف .
الثالث : اسم لا هو نكرة ، ولا معرفة ، وهو ما لا تنوين فيه ، ولا يقبل « أل » وذلك « كمَن ، ومَا » وهذا الرأى لا وزن له عند الأكثرين .

مصدراً ؛ لأن المعنى أن يقع « فى » محله ، لا أن يقع وقوعا كوقوعه : إذ لو كان كذلك لدخلته الألف ، واللام بنفسه .

قوله :

وَغَيْرُهُ مَعْـــرِفَةٌ : كَـــهُمْ ، وَذِى وهِنْد ، وابْنِى ، والْغُلاَم ، والَّذِى

لما بين النكرة شرع فى هذا البيت يذكر المعرفة ،فقال: « وغَيْرُهُ » يعنى : وغير مـا ذكرت من النكرة معـرفة ، ثم مثل المعرفـة بالضمير « كـهم » : نبه بذلك على أن جـميع الضـمائر معـارف ، ثم مثل « بذى » وهـو اسم إشارة للمؤنثة الواحدة ، فنبه على أن جميع الإشارات معرفة ، ثم مثل « بِهنْد » وهو اسم علم فدل على أن الأعلام معرفة .

ومنع صرف « هِنْد » وهو أحد الوجهين فيها ، فليس بضرورة [1] .

ثم مثل « بابنى » مـضافا إلى ياء المتكلم ، فدل على أن المضـاف يتعرف بالمضاف إليـه ، إذا كان المضاف إليـه معرفـة ، كمثل مـا فى المثال ؛ لأن ياء المتكلم ضمير ، وقد تقدم أن الضمائر مـعرفة ، وسيأتى فى باب الإضافة يبين الإضافة التى تعرف ـ إن شاء الله ـ .

ثم مـثل « بالغُلاَم » وهو مـعرف بالألف ، والـلام ، فدل على أن مـا دخله الألف ، واللام مـؤثرا فيه فـهو مـعرفة ، ثم مـثل « بالَّذِى » وهو اسم موصول ، فدل على أن الموصولات معارف .

فتحصل من كلامه :

أن المعارف سـتة أقـسام [2] : الضـمـائر ، والإشـارات ، والأعـلام ،

---

(١) والأولى منع الصرف : طردا للباب على وتيرة واحدة وسيأتى ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ فى باب « مالا ينصرف » .

(٢) ترتيب المعارف : المضمر ، ثم العلم ، ثم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم ذو الأداة .

والمضاف إلى معرفة ، والمعرف بالألف ، واللام ، والموصولات .

وذكروا قسما سابعاً : وهى النكرة المقصودة فى باب النداء .

وهى فى التحقيق راجعة إلى المضمرات [(١)] ؛ لأنها إنما تعرفت لوقوعها موقع الخطاب ، لكن المصنف كان ينبغى له أن يذكره [(٢)] ، لأنه يرى إفراد هذا القسم بنفسه .

وقوله مردود بما ذكرناه من رده إلى المضمر إذ لو كان النداء معرفا لعرف فى كل موضع ، ونحن نجد بعض المنادى منكرا .

قوله :

فَمَا لذِى غَيْبَةٍ ، أَو حُضُورِ　　كَأَنْتَ ، وهْوَ : سَمِّ بالضَّمِيرِ

لما فرغ من أقسام المعارف شرع يتكلم على كل واحد منها .

وأول ما ذكره عند ذكر المعارف الضمير [(٣)] ، فبدأ فى هذا البيت بالكلام عليه : فذكر ، أن الضمير : هو ما كان لذى غيبة ، أو حضور ، يعنى : ما دل على غائب ، أو حاضر ، وإلى ضمير الغائب أشار بقوله : « فما لذِى غَيْبَةٍ » وإلى ضمير الحاضر أشار بقوله : « أوْ حُضُورِ » ومثل الحاضر بقوله : « أنْتَ » والغائب بقوله : « وهوَ » :

---

(١) ذكر الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح بمضمون التوضيح ١ / ٩٥ ، فيقول : « ثم المشار به ، والمنادى ، يعنى : أن المشار بهما فى مرتبة واحدة ؛ لأن التعريف فيهما بالقصد عنده » .
وعلى ذلك : يكون الرجوع إلى اسم الإشارة ، لتحقق القصد ، وعزز ذلك المرادى ١/ ١٢٦ .

(٢) ذكر الشيخ يس العليمى الحمصى نقلا عن الدنوشرى : أن المنادى النكرة « داخل فى عموم قوله : « وغيره » وعلى ذلك : فلا اعتراض على ابن مالك ، وإنما يكون التقصير فى استيفاء التمثيل ، وقد لا يلزمه ذلك . انظر حاشية يس ١/ ٩٥ .

(٣) الضمير: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بكلمه ، أو خطابه ، أو غيبته التسهيل :٢٢.

فالمثال الأخير راجع إلى الأول ، وهو الغائب ، والمثال الأول راجع إلى الآخر ، وهو الحاضر .

وهذا نوع من اللف ، والنشر : فإنك إذا ذكرت أشياء ، وأتيت بنظائرها : لك أن تذكر النظائر : الأول للأول ، والثانى للثانى . . هكذا إلى تنقضى [1] .

ولك أن تذكرها على العكس ، كما فعل المصنف ، فتجعل الآخر من النظائر للأول من المنظر ، والأول من النظائر للآخر من المنظر .

وعلى هذا قوله (تبارك ، وتعالى) : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [2] . الآية .

و « ما » من قوله : « ما لذى غيبة » مفعول مقدم بقوله « سَمِّ » ، فالتقدير : سم بالضمير [3] ما هو لذى غيبة ، أو حضور [4] .

واعلم أن الضمائر ثلاثة أقسام :

ما دل على متكلم نحو : « أنَا » ، أو مخاطب « كَأَنْتَ » أو غائب « كَهُوَ » : نص المصنف على الغائب ، وأدرج المتكلم ، والمخاطب فى الحاضر ؛ لأن كل واحد منهما يطلق عليه حاضر .

---

(١) من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ (١٠٥) فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِى النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وأما الَّذين سعدوا .... ﴾
(من الآية ١٠٥ ، ١٠٦ ، ومن الآية ١٠٨ من سورة هود) .

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

(٣) الضمير ، والمضمر : اصطلاح البصريين ، أما الكوفيون فيسمونه : الكناية ، والمكنى .
(انظر ١/ ١٢٧ شرح المرادى للألفية) .

(٤) اعترض على المصنف : بجواز إدخال الإشارة فى الحضور ، وأجاب ابنه بأن إفراد اسم الإشارة بالذكر يرفع الإبهام (انظر ١/ ١٢٧ المرادى، ص ٥٦ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بتحقيقنا) .

54/

لكنه مثل المخاطب بقوله : « وأَنْتَ » ولم يمثل المتكلم ، وكان حقه أن يمثله لأن تمثيلهُ للمخاطب وحده يوهم أن الحاضر هو المخاطب فقط [1] .

قوله :

وذُو اتِّصَال منْهُ : مَا لاَ يُبْتَدَا ... وَلاَ يَلِي إِلاَّ اخْتِيَارًا أَبَدَا

اعلم أن الضمائر : تنقسم إلى متصل ، ومنفصل ، فلما فرغ المصنف من بيان حقيقة الضمير شرع فى تقسيمه إلى المتصل ، والمنفصل .

فبين فى هذا البيت المتصل من الضمائر ، فذكر أن المتصل منها ، هو الذى لا يكون مبتدأ ، ولا يقع بعد إلاَّ فى حال الاختيار ، وإلى أنه لا يكون مبتدأ أشار بقوله : « مَالاَ يُبْتَدا » يعنى : به ، وإلى أنه لا يقع بعد « إلاَّ » فى حال اختيار أشار بقوله :

.... ولاَ يَلى إلاَّ اختياراً أَبَدَا

يعنى : لا يلى لفظة « إلاَّ » التى هى للاستثناء ، على وجه الاختيار .

فلا تقول : ما رأيت إلاَّكَ ، يعنى إلا إياك ، إلا أن تكون فى ضرورة الشعر .

فمن ذلك قول الشاعر [2] :

(٩) أَعُوذُ بربِّ الْعَرشِ من فئَة بغَتْ ... عَلَيَّ فما لِي عَوضُ إلاَّهُ نَاصِرُ

---

(١) فى ـ جـ) : « يوهم المخاطب فقط » .

(٢) سقط البيت كله من المخطوطتين : (أ ، جـ) .

٩ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

وقد استشهد به فى التصريح ١/ ٩٨ ، والشارح الأندلسى . .

اللغة :

أعوذ : التجئ « والعوذ الالتجاء ، كالعياذ ، والمعاذ ، والمعاذة ، والتعوذ ، والاستعاذة » . قاموس (العوذ) . =

[وقول الشاعر] (١) :

١٠ ـ وَمَا نُبَالِي إِذَا ما كُنْتِ جَارَتَنَا   أَلاَّ يُـــجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّـــــــارُ

وكان حقه أن يقول : « إلاَّ إِيَّاكِ » فيوقع بـعد « إلاَّ » ضميرا منفصلا ،

فئة : « والفئة ـ كجعة ـ : الطائفة . . . » قاموس (الفيء) .

بغت : « . . . وبغى عليه بغْيًا ، عَلاَ ، وظلم ، وعدل عن الحق ، واستطال ، وكذب . » قاموس (بغيته) .

عوض : « عوض ـ مثلثة الآخر ـ : مبنية ، ظرف لاستغراق المستقبل فقط ، لا أفارقك عوضٌ ، أو الماضي ـ أيضاً ـ أى : أبدًا ، يقال : ما رأيت مثله عوضٌ مختص بالنفي . . وعوض معناه : أبدًا » قاموس (عوض) .

والمعنى :

أعوذ ، وألتجئ برب العرش العظيم من جماعة تجاوزت معى حد النصفة وتخلقت بالظلم والتطاول . . . فليس لى معين عليها سواه . .

الإعراب :

« أعوذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنا .

« برب » جار ومجرور ، متعلق بأعوذ ، ربّ : مضاف ، و « العرش » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « من فئة » جار ومجرور ، متعلق بأعوذ « بغت » بغى : فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدر ، والتاء تاء التأنيث ، حرف ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر ، تقديره هى ، والجملة : فى محل جر ، صفة لفئة ، « فما » ما : نافية « لى » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « عَوْضُ » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب ، متعلق بناصر « إلاَّهُ » إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير الغائب ، عائد إلى رب العرش ، مبنى على الضم فى محل نصب ، لأنه مستثنى « ناصر » مبتدأ مؤخر .

والشاهد فى البيت :

فى قوله : « إلاَّهُ » حيث وقع الضمير المتصل ، بعد « إلاَّ » وهو شاذ ، ولا يجوز إلا فى ضرورة الشعر .

١ ـ (١) الشاعر غير معروف قال العينى : « أنشده الفراء ، ولم ينسبه إلى أحد » ١ / ٢٥٦ شواهد العينى والبيت من البسيط

وهو من شواهد الخصائص ١/ ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٠١ ، ١٠٣ ، والخزانة ٢/ ٤٠٥ ، والمغنى ٤٤١ (٧٨٥) والعينى ١/ ٢٥٣ والتصريح ١/ ٩٨ ، ١٩٢ ، والأشمونى ١/ ١٠٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

نبالى : نهتم ، ونكترث وفى المختار : « وقولهم : لا أباليه ، أى : لا أكترث . . » مختار (ب ل ا) .

ولكنه أوقع بعدها الكاف ، وهى ضمير متصل على وجه الضرورة .

وقد ارتكبه المولدون ، وصنعوه كثيرا ، ومنعه بعضهم .

قال الشريف الرضى [1] :

١١ ـ لَمَّا غَدَ السِّرْبُ يعْطُو بين أَرْجُلِنَا ... مَا كَانَ فِيهِمْ دَلِيلُ الْقَلْبِ إِلَّاكِ

= ديار : أحد يدور على الأرض « ... وما به دَارِىٌّ ، ودَيَّارٌ ، ودُورى ، ودَيُّور : أحد ... » قاموس (الدار) .

والمعني :

إذ كنت جارتنا فإننا لا نبالى ، ونهتم بمجاورة أحد غيرك ، أى : أنك التى نرغب فى جيرتها من بين الناس .

الإعراب :

« وما » ما نافية « نبالى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره نحن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان .. وفيه معنى الشرط « ما » زائدة « كنت » كان الناقصة ، واسمها « جارتنا » خبر كان ، ومضاف إليه ، والجملة : فى محل جر بإضافة « « إذا » إليه « ألا » أن : مصدرية ، ولا : نافية « يجاورنا » فعل مضارع منصوب بأن ، ومفعول به « إلاكِ » إلا : أداة استثناء ، والكاف مستثنى ، مبنى على الكسر فى محل نصب، والمستثنى منه « دَيَّار » و « ديَّار » فاعل الفعل « يجاور » وأن وما دخلت عليه مفعول به للفعل « نبالى » أى : وما نبالى عدم مجاورة أحد سواك .

والشاهد في البيت :

قوله : « إلأكِ » حيث وقع الضمير المتصل ، بعد « إلا » شذوذا ، وفى ضرورة الشعر والاستشهاد بالبيت على الرواية المتقدمة .

ورواية المبرد : .... ألا يجاورنا سواك ديار

ورواية البصريين : .... ألا يجاورنا حاشاك ديار

وعليهما : فلا شاهد فى البيت .

وعلى الرواية التى سجلها الشارح الأندلسى : « إلاَّك ديار » فقد هون الشذوذ : أن الأصل فى الضمير أن يكون متصلا ، وأن إلاَّ بمعنى غير ، إنا لو جئنا بغير هنا لوجب أن نقول : غيره ، فنأتى بالضمير المتصل ، وقد حمل الشاعر « إلاَّ » على « غير » ؛ لكونهما بمعنى واحد .

١١ ـ (١) **الشريف الرضي :**

هو الحسن : محمد بن الحسين ، الرضى ، العلوى ، نقيب أشراف بغداد وأشعر بنى هاشم ، توفى سنة ٤٠٦ هـ . =

وقول المصنف : « ذو اتصال » مبتدأ ، ومعناه : صاحب اتصال .

وخبره قوله : « مالا يبتدا » إلى آخر البيت ، والضمير فى قوله : « منه » عائد إلى الضمير فى البيت المتقدم .

قوله :

كالياءِ ، والكافِ من « ابْنِى أكْرَمَكْ » والْيَاءِ ، والْهَا من « سَلِيهِ مَا مَلَكْ »

= والشريف الرضى من الشعراء المولدين ، الذين يمثل بشعرهم ، ولا يستشهد به .

اللغة :

غدا : « الغُدوة - بالضم - : البكرة ، أو ما بين صلاة الفجر ، وطلوع الشمس كالغداة ، والغدية ... » قاموس (الغدوة) .

السرب : « السِّرب : القطيع من الظباء والنساء ، وغيرها ... » قاموس (السرب) .

يعطو : « العطو : التناول ، ورفع الرأس ، واليدين .. » قاموس (العطو) .

والمعنى :

لما باكر السرب من الظباء ، واختلط بسيرنا ، مادّ الأعناق للتناول من الشجر ما كان للقلب تعلق بغيرك ، ولا للفؤاد دليل سواك .

الإعراب :

« لما » حينية « غدا السرب » فعل ، وفاعل « يعطو » فعل مضارع ، وفاعل مستتر « بين أرجلنا » ظرف ، ومضاف إليه ، ونا مضاف إلى أرجل « ما » نافية « كان » ناقصة « فيهم » جار ، ومجرور متعلق بكان « دليل القلب » اسم كان ، ومضاف إليه « إلاك » إلا : الاستثنائية المفرغة ، والضمير خبر كان « وقد وقّع بعد « إلا » شذوذا فى شعر المولدين .

ملحوظة : المسألة خلافية ، وتلخيص المذاهب فيها فيما يلى :

مذهب الجمهور : وهو وقوع المتصل بعد « إلاّ » إنما يأتى فى الضرورة الشعرية .

وذهب ابن مالك إلى هذا المذهب (انظر التسهيل ص ٢٧) .

مذهب المبرد : المنع مطلقا ، وأنشد البيت : « سواك ديار » .

ابن الأنباري : ذهب إلى الجواز مطلقا . (انظر المرادى ١ / ١٢٩ ، ١٣٠) :

أما المولدون :

فقد حكى الشارح الأندلسى عنهم اتجاهين : صنعه بعضهم ، ومنعه بعضهم ، كما ذكر فى الشرح .

ذكر فى هذا البيت المتقدم الضمـير المتصل ، ومثله فى هذا البيت بأربعة مثل :

الأول : ضمير خفض للمتكلم .

والثاني : ضمير نصب للمخاطب .

والثالث : ضمير رفع للواحدة المخاطبة .

والرابع : ضمير نصب غائب .

فمثله فى المتكلم ، والمخاطب ، والغائب ، وجاء به مجرورا ، ومنصوبا ، ومرفوعا . فإلى المخفوض المتكلم ، والمنصوب المخاطب أشار بقوله :

كالْيَاءِ ، والْكَافِ منْ « ابنى أكرمَكْ » ....

فياء « ابْنِى » ضمير المتكـلم ، وهو مخفوض بالإضافة ، والـكاف من « أكرمَكَ » ضمير مخاطب ، منصوب على المفعولية .

وإلى ضمير الرفع المخاطب ، وضمير النصب الغائب أشار بقوله :

.... واليَاءِ ، والْهَا مِنْ « سَلِيهِ مَا مَلَكْ »

فالياء فى « سليهِ ضمير مخاطبة ، مرفوع بالفاعلية ، والهاء ضمير غائب منصوب بالمفعولية .

وكل هذه الضمائر الأربعة الممثـل بها فى البيت ضمائـر متصلة : إذ لا يصح أن يبتدأ بواحد منها الكلام .

قوله :

وَكُلُّ مضْـمَرٍ له الْبِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

هذا البيت ذكر في صدره : أن كل مضمر حكمه البناء ، فلا يعرب شيء من المضمرات .

وإلى هذا أشار بقوله : « لَهُ الْبِنَا يِجبْ » ولفظ « البنا » في البيت ممدود [١] ، قصره للضرورة .

وبناء المضمر ؛ يحتمل أن يكون عنده ؛ لتضمنه معنى الخطاب ، والتكلم والغيبة .

وهي من المعاني التي كان يحق أن يدل عليها بالحروف ـ كما تقدم في فصل المعرب ، والمبني ـ في بناء الإشارة .

ويحتمل أن يكون البناء عنده [٢] : لاستغنائها بصيغها عن إعراب أواخرها إذ لضمير الرفع صيغة تخصه، وكذلك لضمير النصب ، وإن اشتبهت صيغ المجرور ، والمنصوب .

فقد اشتبهت الفتحة في النصب ، والجر ، فيما لا ينصرف ، وكذلك الكسرة في جمع المؤنث السالم .

وهذا هو الظاهر [٣] ؛ لأنه عقب هذا بالكلام في المتفق من صيغ

---

(١) في (أ) : « مقصور » . (٢) سقط من (ب) لفظ : « عنده » .

(٣) علة بناء الأسماء حصرها ابن مالك في الألفية في شبه الحرف شبها أي شبه : ثم نوع الشراح وجوه الشبه : الشبه الوضعي كوضع الاسم على حرف ، أو حرفين ، وقد أشار لذلك ابن مالك « في اسمي « جئتنا » وزاد الشارح الأندلسي : تضمن معنى الخطاب ، والتكلم ، والغيبة . . . ومرد ذلك إلى الشبه المعنوي كما زاد ، الاستغناء بصيغها عن إعراب أواخرها ، واستظهر هذا الرأي ، وحاول أن يستشف من عرض ابن مالك ، وتمثيله وزاد ابن عقيل : الشبه الجمودي ؛ لأنها لا تصغر ، ولا تثنى ، ولا تجمع [illegible] ١/ ٩٢ ، ٩٣ شرح ابن عقيل . وقد عد المصنف للشراح الطريق في التسهيل (انظر ص ٩٠ .

وما استظهره [illegible] الأندلسي [illegible] إلى ما قاله ابن الناظم في شرح الألفية « ولعل هذا هو المعتبر عند [illegible] المضمرات » ص ٢١ [illegible] بتحقيقنا » .

الضمائر ، والمختلف .

فذكر فى عجز البيت : أن لفظ المضمر المجرور كلفظ المضمر المنصوب .
ألا ترى أنك تقول : « غُلاَمِى » فالياء ضمير مجرور .

وتقول : « أكْرَمَنِى » فالياء ضمير منصوب .

فلفظ المجرور ، والمنصوب واحد .

وتقول : « بِنَا ، وأكْرَمَنَا » « فَنَا » مجرور مع الباء ، منصوب مع « أكرمنا » واللفظ واحد .

وكذلك تقول : « بِكَ ، وأكْرَمَكَ » : فوقعت الكاف فيهما - أيضاً - ضمير جر ، وضمير نصب .

وكذلك تقول : « لَهُ ، وأَكْرَمَهُ » : فوقعت الهاء فيهما - أيضًا - ضمير جر ، وضمير نصب .

قوله :

لِلرَّفْعِ ، والنَّصْبِ ، وجَرٍّ « نَا » صَلَحْ   كَاعْرِفْ بنـا ، فإنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

لما ذكر فى عجز البيت المتقدم : أن ضمير الجر ، وضمير النصب يستوى لفظهما نبهك فى هذا البيت : على أن من الضمائر ما يستوى فى حالة الرفع ، والنصب ، والجر ، وهو « نَا » وإلى هذا أشار بقوله :

لِلرَّفْعِ ، والنَّصْبِ ، وجَرٍّ «نَا» صَلَحْ   ....

« فنا » : مبتدأ ، وخبره : « صلح » : الفعل ، والفاعل . وقوله : « للرفع » وما عطف عليه ، متعلق « بصلح » .

فتقدير الكلام : « ونا » صلح للرفع ، والنصب ، والجر .

ثم مثله فى عجز البيت مجرورا فى قوله : « بنَا » ومنصوبا فى قوله : « فإنّنَا » ومرفوعا فى قوله : « نلْنَا » .

فقد تبين لك استواء لفظة « نا » [١] . مع الجر ، والنصب ، والرفع .

والمنح : جمع منحة ، وهى : العطية .

قوله :

وأَلِفٌ ، والْوَاوُ ، والنُّـــونُ لِمَا   غَابَ ، وَغَيْرِهِ « كَقَامَا ، واعْلَمَا »

ذكر فى هذا البيت : أن الألف ، والواو ، والنون من الضمائر تصلح للغائب وغيره ، يعنى : وغير الغائب ، وغير الغائب هو المتكلم ، والمخاطب .

والألف ، والواو ، والنون : لا تصلح للمتكلم ، وإنما تصلح للمخاطب .

فلو [٢] قال : الغائب ، والمخاطب كان صحيحا ، وخلص مما فى قوله : « غيره » من توهم صلاحيتها للمتكلم ، ولكنه اكتفى فى تعيين المخاطب بالمثال ، الذى مثله .

وذلك : لا يخلصه [٣] .

وقد مثل بقوله : « قَامَا ، واعْلَمَا » صلاحية الألف للغائب فى قوله : « قَامَا » وصلاحيتها للمخاطب فى قوله : « اعْلَمَا » .

---

(١) سقط من « ب » لفظ : « مع » .   (٢) فى (جـ) : « ولو قال » .

(٣) ما لحظه الشارح الأندلسى من اعتراض على النظم ، فى قول الناظم « وغيره » : إذ أن الألف ، والواو ، والنون لا تصلح للمتكلم ، وكلامه محتمل لدخول المتكلم ، وقد عززه فى ذلك ابن عقيل فى قوله : « ويدخل تحت قول المصنف : « وغيره » المخاطب ، والمتكلم ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا ، بَلْ إنما تكون للغائب ، أو المخاطب ... » انظر ١/ ٩٤ شرح ابن عقيل .

فهى فى المثال الأول ضمير اثنين غائبين ، وفى المثال الثانى ضمير اثنين مخاطبين .

وترك تمثيل الواو ، والنون : فمثال الواو للغائب : « الزَّيدونَ ضَرَبُوا » ومثالها للمخاطب : « اضْرِبُوا » - إذا أمرتهم - .

ومثال نون الغائب : « الهِنْدَاتُ قُمْنَ » ومثالها للمخاطب : « يا هِنْدَاتُ قُمْنَ » - إذا أمرتهن بالقيام - .

قوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ   كَافْعَلْ أُوَافِقْ ، نَغتبطْ إذ تَشْكُرُ

نبه فى هذا البيت : على أن ضمير الرفع يكون مستترا ، ويكون بارزا .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يَستَتِرُ   ....

فيؤخذ من هذا : أن لهم قسما مرفوعا ، غير مستتر ، وأيضاً فإنه عين الاستتار ، وخصه بالمرفوع .

فدل على أن المنصوب ، والمجرور لا يكون مستترا .

ومعني الاستتار : أن يكون الضمير ليس له فى لفظ العامل ، الذى اتصل به أثر ، يعنى : أنه لا ينطق للضمير بلفظ ، كقولك : « زَيْدٌ يَضْرِبُ » ففى « يَضْرِبُ » ضمير يعود على « زَيْدٍ » وليس له فى لفظ « يَضْرِب » أثر يدل عليه ، وإنما هو معروف بالنية .

ومهما نطق به صار بارزا .

واعلم أن الاستتار علي قسمين : قسم واجب ، وقسم جائز .

فالواجب فى أربعة مواضع ، مثلها المصنف :

فالأول: صيغة الأمر للواحد المذكر ، وإليها أشار المصنف بقوله : «كافْعَلْ » : فلا يجوز أن يكون الضمير فى « افْعَل » بارزا .

الثانى: الفعل المضارع ، الواقعة فى أوله الهمزة للمتكلم ، وإليه أشار المصنف بقوله : « أُوَافِق » وهو مجزوم فى جواب قوله : « كَافْعَل » .

الثالث: الفعل المضارع ، الواقعة فى أوله نون المتكلم ، وإليه أشار المصنف بقوله : « نَغْتَبِطْ » وهو بدل من « أُوَافِقْ » ولأجل ذلك جاء مجزوما كمثله ، وهوبدل شىء من شىء ؛ لأنه إذا اغتبط بفعله ، فقد وافقه .

فهما راجعان إلى معنى واحد .

الرابع: الفعل المضارع ،الواقعة فى أوله تاء الخطاب للواحد المذكر ، وإليه أشار بقوله : « إذْ تَشْكُرُ » [1] .

فهذه الأمثلة الأربعة ، وما أشبهها لا يجوز إبراز الضمير فيها ولا يجوز أن يكون فاعلها ظاهرا .

قوله :

وَذُو ارْتِفَاعٍ ، وَانْفِصَالٍ : أَنَا هُو وأَنْتَ ، والفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهْ

(١) زاد المرادى فى شرحه للألفية ما يلى :

أ ـ اسم فعل الأمر « كنَزَال » .

ب ـ اسم الفعل المضارع « كأُفّ » .

جـ ـ المصدر الواقع بدلا من فعله فى الأمر ، نحو : « ضَرْبًا زيْدًا » .

انظر ١/ ١٣٤ شرح المرادى للألفية .

لما فرغ من الكلام على الضمير المتصل ، وما يتعلق به من صيغة ، وغير ذلك شرع فى هذا البيت يتكلم على الضمير المنفصل .

فـذكر أن المرتفع المنفـصل من الضمـائر « أنَا » [1] يعـنى : للمـتكلم الواحد : مذكرا ، كان أو مؤنثا .

ثم ذكر « هُو » يعنى : للغائب الواحد ،و « أنْت » يعنى : للمخاطب.

فتحصل من كلامه :

أن الضمير المنفصل : يكون للمتكلم ، والغائب ، والمخاطب .

وقد مثل من كل نوع مثالا .

واعلم أن المتكلم يكون واحدا ، فيعبر عنه « بأنَا » وهو الأصل .

وقد يكون مـعه غيره ، فـيعبـر عنه « بنَحْنُ » وهو فرع ؛ لأن الأصل الواحد .

والغائب قد يكون واحداً ، فيعـبر عنه « بهُو » ، كما ذكره المصنف وقد يكون واحدة مؤنثة ، فيعبر عنها « بِهىَ » والمؤنث فرع .

وقد يكونان اثنـين ، فيعـبـر عنهمـا « بِهُمَا » سواء كانا مـذكرين ، أو مؤنثين .

وقد يكون الغـائب جماعة مذكـرين ، فيعبـر عنهم بلفظة « هُمْ » وقد يكن مؤنثات ، فيعبر عنهم بلفظة « هُنَّ » .

والمخاطب قد يكون واحدا ، مذكرا ، فيعبر عنه « بأنتَ » ـ مفتوح التاء

---

(١) البصريون : يرون ان الف « أنا » زائدة ، والاسم هو الهمزة والنون ، والكوفيون : يرون أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة « أنا » واختار ابن مالك مذهبهم .

(انظر المرادى ١ / ١٣٥) .

ـ كما ذكر المصنف ، وهو الأصل .

ثم يتفرع عنه الواحدة المؤنثة ، فيقال : « أَنْتِ » ـ بكسر التاء ـ .

ثم الاثنان ، فيقال : « أَنْتُما » : ذكرين ، أو أثنيين ، ثم الجماعة الذكور فيقال : « أَنْتُم » ثم المؤنثات ، فيقال : « أَنْتُنَّ » .

فهذه اثنا عشر ضميرا : مرفوعة ، منفصلة : اثنان للمتكلم ، وخمسة للغائب ، وخمسة للمخاطب ، ذكر المصنف منها [1] . الثلاثة الأصول ، وهو المفرد ، المتكلم ، وإليه أشار : « بَأَنَا » والمفرد الغائب ، وإليه أشار « بهُو » والمفرد المخاطب المذكر ، وإليه أشار « بأَنْت » .

والتسمية الباقية فروع ، رآها المصنف بينة ، غير مشتبهة ، فاكتفى بذكر الأصول ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... والْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

يعنى : فروع هذه الأصول الثلاثة ، التى ذكرتها : من الضمير المرفوع المنفصل .

قوله :

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انفِصَالٍ جُعِلاَ   إِيَّايَ ، والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

لما فرغ من بيان المرفوع المنفصل شرع فى بيان المنصوب المنفصل وإلى هذا أشار بقوله :

وذُو انْتِصَابٍ فى انْفِصَالٍ جُعِلاَ   ....

ثم ذكر منه « إِيَّاى » وهو الأصل ؛ لأنه للمتكلم الواحد ، سواء : كان

---

(١) سقط من (ب) لفظ : منها » .

مذكرا ، أو مؤنثا ، ثم قال :

. ... والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

يعنى : والتفـريع على هذا الأصل ، الذى ذكرت لك : مـن المنصوب المنفصل ليس مـشكلا ؛ إذ القاعدة معلومـة : من أنه لفظان للمتكلم وخمـسة للمخاطب ، وخمسة للغائب ـ كما قررنا فى المرفوع المنفصل ـ .

ذكر المصنف « إِيَّاىَ » للمتكلم الواحد ، فـإن كان أكثر قلت : « إِيَّانَا » هـذان اللفظان للمتكلم ، والياء الأخيرة فى الواحـدة منـه ، يعنى : « إياى » و « نا » فى الزائد على الواحد حرفان ، والباقى منهما هو الضمير [1] .

ثم خمسة للمخـاطب : وهو « إِيَّاكَ » ـ بفتح الكاف ـ للواحد المذكر ، وبكسر الكـاف للواحــدة المؤنثـة ، و « إِيَّاكُمَا » للاثنين : ذكرا ، أو أنثى ، و « إياكُم » للجماعة المذكرين ، و « إياكن » للجماعة المؤنثات .

والضمير فى الجميع هو لفظة « إِيَّا » وما زاد بعد ذلك فهو حرف خطاب بحسب الإفراد : مذكرا ، ومؤنثا ، وكذلك فى التثنية ، والجمع .

ثم خمسة للغائب :

فللواحـد المذكر « إِيَّاه » وللأنثـى « إِيَّاها » وللاثنين » : مذكـرين ، أو مؤنثين « إِيَّاهُما » ولجماعة الذكور « إِيَّاهُم » ولجماعة الإناث « إِيَّاهُنَّ » .

فهذه اثنا عشر ضميرا منفصلة منصوبة .

واستقرينا من البيت المتقدم مثلها : مرفوعة منفصلة ، صار الجميع أربعة ،

---

(١) وهذا هو مذهب سيبويه : فالضمير « إِيَّا » ولواحقه : هى حروف تدل على المراد : من تكلم ، أو خطاب ، أو غيبة .
ورأى الخليل : أن « إيا » ضمير مضاف إلى لواحقه ، وهى ضمائر . وإلى رأى الخليل ذهب ابن مالك .
(انظر المرادى ١/١٣٦ ، وانظر حاشية الصبان فى الرد على الرأى الثانى ١ / ١١٠) .

وعشرين ضميرا ، ما بين مرفوع ، ومنصوب .

وأما المجرور فلا يكون إلا متصلا .

فعلى هذا : تكون الضمائر ستة ، وثلاثين ضميرا : اثنا عشر مرفوعة واثنا عشر منصوبة ، واثنا عشر مجرورة .

والتفصيل كما بينا فى المنفصل : اثنان للمتكلم ، وخمسة للمخاطب ، وخمسة للغائب .

هكذا : فى مرفوعها ، ومنصوبها ، ومجرورها .

فأما المرفوع المتصل : فللمتكلم المفرد منه : مذكرا كان ، أو مؤنثا : التاء مضمومة ، فتقول : « قمتُ »[1] فإن زاد قلت : « قُمْنَا » :

هذان لفظان للمتكلم .

ثم خمسة للمخاطب : « قُمتَ » ـ بفتح التاء ـ للمذكر ، وبكسرها للمؤنثة ، و « قمتُما ـ للاثنين : مذكرين ، أو مؤنثين ، و« قمتُم » للجماعة الذكور ، و« قمتُنَّ » لجماعة الإناث .

ثم خمسة للغائب : « قَامَ » للواحد المذكر ، والضمير مستتر ، وللمؤنثة « قَامَتْ » وللاثنين مذكرين « قَامَا » وللمؤنثين « قَامَتَا » وهذه التاء هى تاء التأنيث الساكنة ، حركت لما دخل عليها ألف التثنية ، فهذه الألف التى فى « قَامَا » بعينها ، فلا تعد ضميرين :

واحدها : علامة التأنيث .

---

(١) التاء من « قمت » وتسمى تاء الفاعل : مضمومة للمتكلم ، ومفتوحة للمخاطب ، ومكسورة للمخاطبة وقد استوفى الشارح أحوالها فى تمثيله .

وعدّهما النيلى [1] ضميرين .

وليس ببين .

وكذلك القول فى مثال المفـرد ، والمفردة : أعنى أن التاء فى « قامت » : علامة التأنيث ، فليست من الضمير فى شئ .

وإنما عد ضمير المفـردة مخالفا لضمير المفرد ، لاخـتلاف لفظهما ، ولا خفاء باختلاف لفظة « هِيَ » ولفظة « هُوَ » .

ثم لجماعة الذكور : « قَامُوا » ثم لجماعة الإناث « قُمْنَ » .

وقـد بين لك المصنف ـ فيمـا تقـدم ـ : أن الألف ، والواو ، والنُّون صالحة للغائب ، كما فعلنا ـ ها هنا ـ فهذه اثنا عشر ضميرا ، مرفوعة متصلة .

وأما المنصوب المتصل :

فللمتكلم الواحد الياء : مذكرا ، كان ، أو مؤنثـــــا ، فتقـــول : « أكْرَمَنِى » فإن زاد قلت : « أكرَمَنَا » **فهذان اللفظان للمتكلم .**

ثم للمخاطب خمسة : للواحد المذكر « أكـرمَكَ » ـ بفتح الكاف ، وللأنثى بكسرها ، وللاثنين : مـذكرين ، أو مؤنثين : « أكْرَمَكُمَا » ولجـماعة الذكور : « أكْرَمكُمْ » ولجماعة الإناث : « أكْرَمكُنَّ » .

ولـلـغائب خمسة : « أكـرمَهُ » للمــذكر ، و « أكْرَمَهَا » للمـؤنثة

---

(1) **النيلي :**
« محمد بن الحسن بن أبى سارة الرؤاسى ، النيلى ، النحوى ، أبو جعفـر ابن أخى معاذ الهراء ، سمى الرؤاسى لأنه كان كبير الرأس ، وهو أول من وضع كـتابا فى النحو من الكوفيين ، وهو أستاذ الكسائى ، والفراء ، وكان رجلا صالحا ، قرأ الخليل كـتابه ، وما فى كتاب سيبويه ، وقا ل الكوفى : فإنما يعنى الرؤاسى ، وكتابه الفيصل ، وله معانى القرآن وغيرهما ، وله شعر مقبول . . .
(البغية ١ / ٨٢ ، ٨٣) .

و « أكرمهما » للاثنين : مذكرين ، أو مؤنثين، و« أَكْرَمَهم » لجماعة الذكور ، و « أكْرَمَهُنَّ » لجماعة الإناث .

فهذه اثنا عشر ضميرا ، متصلة منصوبة .

وأما المجرور : فلفظه كلفظ المنصوب ، لا فرق بينهما إلا العامل فتقول في المجرور : للمتكلم : « بى » ، « بنَا » .

وللمخاطب : « بِكَ ، بِكِ ، بكُمَا ، بكُمْ ، بكُنَّ .

وللغائب : به ، بها ، بهما ، بهمْ ، بهِنَّ .

فهذه ضمائر الجر المتصلة : اثنا عشر ضميرا ، ولفظها كلفظ المنصوب .

وقد نبه المصنف على ذلك عند الكلام على المتصل حيث قال :

.... ولفظُ ما جُرَّ كَلَفْظ مَا نُصِبْ

فالضمائر المتصلة ستة وثلاثون [1] باعتبار التنويع في الإعراب .

وأما باعتبار اللفظ فهى ثلاثة ، وعشرون : إذ تسقط الاثنا عشر التى للجر : إذ لفظها لفظ المنصوب ، وسقط ـ أيضاً ـ « نا » من الرفع ، لما زاد على الواحد من المتكلم ؛ لأن لفظه واحد فى الرفع ، والنصب ، والجر .

وقد نبه المصنف على ذلك بقوله

للرفْع ، والنَّصْبِ ، وجرّ « نَا » صَلَحْ ....

فتسقط على هذا ثلاثة عشر لفظا من ستة ، وثلاثين ، يبقى ثلاثة : وعشرون ـ كما قررنا ـ .

فمجموع الضمائر ـ بحسب اختلاف الإعراب ـ ستون ضميرا :

---

(١) فى (ب) : « ستة وثلاثين » .

ستة وثلاثون متصلة ، وأربعة وعشرون منفصلة .

وهى - بحسب الألفاظ - سبعة وأربعون ،يسقط منها الثلاثة عشر لفظا ، التى بينا إسقاطها من المتصل .

وأمـا ياء « افْعَلِى » «وتَفْعَلِين » فهى ضـمير زائد على الستـين ، لأنها مرفوعة : ولم يتقدم لنا فى المرفوع المتصل « يَا » .

لكن لا تزيدها فى عدد الألفاظ ؛إذ لفظها كلفظ ضمير الواحد المتكلم : المنصوب ، والمجرور .

فهذه مجموعة الضمائر : أحد ، وستون ضميرا - بحسب اختلاف الإعراب - وبحسب اختلاف الألفاظ سبعة ، وأربعون .

وإن نظرت بحسب المعني ،فكل قسم جعلناه اثنى عشر ضميرا، فهو - فى الحقـيقة - ثمانية عشر ؛لأن المتكلم فى المعنى: إمـا واحد مذكر ،أو مؤنث ، أو اثنان مـذكران ، أو جمع مـذكر ، أو جمع مـؤنث : فهذه سـتة للمـتكلم ، وكذلك المخـاطب ، وكـذلك الغائب : صـارت ثمانيـة عشـر ، تضربها فى خمسة - بحسب الرفع ، والنصب ، والجر فى الاتصال ، وبحسب الرفع ، والنصب فى الأنفصال .

صار الجميع تسعين .

والياء فى « افْعَلِى ، وتَفْعَلِين » تتمة أحد ، وتسعين .

وإن اعتبرنا كون الألف ، والواو ، والنُّون تصلح للغائب ، والمخاطب - كما تقدم - زادتنا ثلاثة .

---

(١) بسط الشارح الأندلسى القول فى الضمائر ، وطال نفسه فى استيفائها بحسب الاعتبارات المختلفة - مما يزيد الفائدة ، ويسهل حصرها ، واستقراءها انظر المواضع التى يتعين فيها الانفصال لعدم تأتى الاتصال ١/ ١٣٨ إلى ١٤٣ شرح المرادى .

فتصير أربعة ، وتسعين [1] .

قوله

وَفِي اخْتِيَار لاَ يَجِيءُ الْمُنفصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

لما فرغ المصنف من الكلام على المتصل ، والمنفصل شرع في هذا البيت يبين : أن المنفصل لا يؤتى به في حال اختيار ، إلا إذا تعذر المتصل .

فاستفيد من كلامه : أنه يجوز في الضرورة أن يؤتى بالمنفصل في موضع المتصل ، مع تأتي حصول المتصل ، وعلى ذلك نبه بقوله : « وَفِي اخْتِيَار » واستفيد - أيضاً - من كلامه : أن المنفصل فرع عن المتصل ؛ لأنه إذا أمكن الأصل لا يعدل عنه إلى الفرع .

فلما علمنا أن المنفصل لا يؤتى به إلا عند تعذر المتصل علمنا أنه فرع ، إذ [1] . هذه حالة الفرع ، مع الأصل .

قوله :

وَصِلْ ، أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيه ، وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُه الخُلْفُ انْتَمَى

لما فرغ من ذكر المتصل ، والمنفصل من الضمائر ، أخذ يتكلم فيما يجوز انفصاله ، وما لا يجوز .

وينبغي لك أن تعلم أولا : أن الضمائر أخصها المتكلم ، ثم المخاطب أعم منه ، ثم الغائب أعم من المخاطب .

وإذا عرفت هذا : فالضميران المجتمعان ينظر فيهما في أمرين : في الخصوص ، والإعراب :

---

(١) في (جـ) : « إن » .

فـإن كان الأول أخص من الثـانى ، وكـان الأول - أيضاً منصـوبا ، أو مجرورا ، جازلك فى الثانى من الضميرين الاتصال ، والانفصال .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وَصِلْ ، أوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيه ، وَمَا أَشْبَهَهُ ....

يعنى : أن الهاء من « سلنيـه » يجوز اتصالهـا ، وانفصالها ، لحـصول الشرطين وهو خصوص الأول ، ونصبه؛ لأن ضمير المتكلم أخص من الغائب.

وأما نصب الأول فبيّن ؛ لأن الياء مفعول ، فيجوز لك أن تقول: « سَلْنيه » - باتصال الهاء ، و « سَلْنى إِيَّاهُ » بانفصالها .

وكذلك لو كـان الأول مجـرورا ، كقولك : « هِنْد عَجِـبْتُ منْ منعكَهَا رِفْدَكَ » .

فالهاء من « مَنْعكَهَا » يجوز فيـها الاتصال ، والانفصال ، لأن الأول ، الذى هو الكاف أخص من الثانى ، الذى هو الهاء ، والكاف مجرور بالإضافة .

فحصل الشرطان فتقول : « من مَنعكَها » و « منْ مَنْعِكَ إِيَّاهَا » .

فإن انخرم أحد الشرطين :

فلا يخلو أن ينخرم شرط الخصوص ، أو شرط النصب ، والجر :

فإن انخرم شرط الخصوص ، مثل : « سَأَلْتُهُ إِيَّاكَ » لأن الأول هنا وإن كان منصوبـا فهو ليس بأخص ، فيـجب انفصال الثانى بغـير خلاف وإن انخرم شرط النصب ، والجر ، مثل «سَأَلْتُه» فيجب اتصال الثانى بغير خلاف؛ لأن الأول ، وإن كان أخص من الثانى فهو مرفوع فقد انخرم شرط النصب، والجر.

فلا يجوز فى الثانى إلا الاتصال :

فإن كان ذلك في « كان ، وأخواتها » ففيه خلاف ، وقد نبه المصنف على ذلك بقوله : « فى كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى » .

يعني : انتسب ؛ لأن أهل العلم يقولون : انْتَمَيْتُ إلى بنى تميم أى : انتسبت إليهم .

وبيان هذه المسألة أنك إذا قلت : « كُنْتُهُ » : فالضمير الأول أخص من الثانى ، إلا أنه قد انخرم فيهما شرط النصب ، والجر ، لأنه اسم « كان » فهو مرفوع ، فكان حق الثانى أن يتصل ، ولا يجوز فيه الانفصال .

لكنهم ـ فى هذا الباب ـ وجدوا الهاء خبرا ، والخبر من حقه الانفصال ، فجوزوا أن ينفصل ـ ها هنا ـ الضمير .

ولكن الاتصال هو الفصيح ، وبه جاء الحديث .

قال (ﷺ) فى حديث ابن صياد لعمر (رضى الله عنه) « إنْ لم يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ ، وَإِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ » (١) .

ونقل سيبويه : « عَلَيْهِ شَخْصًا لَيْسَنِى » (٢) .

وقال أبو الأسود الدؤلى (٣) :

١٢ ـ دَعِ الخمرَ يَشْرَبُهَا الْغُوَاةُ ، فإِنَّنِى ... رَأَيْــتُ أَخَاهَا مُغْنِيــاً عَنْ مَكَانِهــا

---

(١) أخبر عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) أن ابن صياد هو المسيح الدجال فأراد أن يستأذن فى قتله ، فمنعه الرسول الأمين عن قتله بهذا الحديث الشريف .

ويستشهد به على الاتصال الذى ورد فى الحديث الشريف على الفصيح .

(٢) وعبارة سيبويه : « وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال : « عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِى . . . » ١٢٦/١ الكتاب ، والاستشهاد على الاتصال .

(٣) **أبو الأسود الدؤلي :**

ظالم بن عمرو بن ظالم . بن عمرو بن حلس بن نفاثة بن عدى بن الدئل . . أبو الأسود الدؤلى : أول من أسس النحو . . . كان من سادات التابعين ، ومن أكمل الرجال رأيا ، وأسدهم عقلا ، شيعيا ، شاعراً ، سريع الجواب ، ثقة فى حديثه . روى عن عمر ، وعلى ، وابن عباس ، وأبى ذر =

فإن لم يكنْـــهَا ، أو تكُنْـــهُ ، فإنَّـهُ   أخُـــوهَا غَذتْه أُمُّـــه بلِبَـــانهَا [1]

= وغيرهم ، وعنه ابنه ، ويحيى بن يعمر .
صحب على بن أبى طالب ، وشهد معه صفين ، وقدم على معاوية ، فأكرمه ، وعظم جائزته . . .
ولى قضاء البصرة ، وهو أول من نقط المصحف . . مات سنة ٦٩ هـ .
(البغية ٢/ ٢٢ ، ٢٣) .

١٢ ـ (١) البيتان من الطويل ، والشاهد فى الثانى منهما .
والثانى من شواهد الكتاب ١/ ٢١ ، والمقتضب ٣/ ٩٨ ، والإنصاف ٨٢٣ . وابن يعيش ٣/ ١١٧ ، والمقرب ١٦ ، والخزانة ٢/ ٤٢٦ ، والعينى ١/ ٣١ ، والأشمونى ٣/١١٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٧٢ .

اللغة :

الغواة : « غَوِى يَغْوى غـيًا ، وغَوِى غَوَايةً . . ضلَّ ، وغَوَاه غيـره ، وأغْوَاه ، وغوَّاه ، ويتـبعـهم الغاوون ، أى : الشياطين . . . » قاموس (غوَى) .

والمعنى :

ينصح أبو الأسود الدؤلى مولى له حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان إذا مضى إليها يتناول شيئا من الشراب قائلا له اترك الخمر يشربها الضلال ، والطائشون ، فـإنى رأيت النبيذ يقوم مقامها ، لأنهما أخوان من أصل واحد . . . ولعل ذلك على مذهب العراقيين .

الإعراب :

« دع الخمر » فعل أمر ، وفـاعل مستتر وجوبا ، ومفعول به ، منصـوب بالفتحة ، «ويشربا الغُوَاة » يشرب فعل مضارع ، مرفوع لتجـرده من الناصـــب ، والجازم بالضــمة ، و « هـا » مفعول بـه ، و « الغُواة » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « فإنّى » الفاء : تفسيرية ، وإنَّ ، نون الوقاية ، واسمها ياء المتكلم « رأيت أخاهـا » رأيت : فعل ، وفاعل ، وأخـا مفعول به مـنصوب بالألف ، لأنه من الأسماء الستة ، و « ها » مضاف إليـه ، فى محل جر بالإضـافة ، و « أخـــاها » المفعول الأول ، « مُغْنيًا » المفعول الثانى ، منصوب بالفتحة الـظاهرة « فى مكانها » جار ، ومجرور، ومضاف إليه ، والجارّ ، والمجرور ، متعلق بقوله : « مُغْنيًا » .

« فإن » إن الشرطية « لا » النافيـة « يكنها » فعل مضارع فعل الشرط مجـزوم « بإنْ » وعلامة جزمه السكون ، واسم يكن مسـتتر جوازا ، وخـبرها « ها » « أو » عاطفة « تكنه » كإعراب « يكنهـا » و « أو » عطفت جملة تكنه على جـملة « يكنها » « فإنه أخـوها » الفاء : واقعة فى جـواب الشرط وإن واسمها الهاء وخبرها « أخوها » ومضاف إليه « غذته أمه » فعل ماض ، ومفعول به ، وفاعل ، ومضاف إليه . . . .

والشاهد في البيت :

على وصل الضمير المنصوب « بكان » :
والقياس : فإن لا يكن إياها ، أو تكن إياه .
انظر العينى ١/ ١٣١٤ ، وانظر الصبان ١/ ١١٩ .

فقد تبين لك : كثرة الاتصال فى النثر ، والنظم .

وقد جاء الانفصال ، قال عمر بن أبى ربيعة (١) :

١٣ ـ لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا   عـن الْعَهْدِ ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ (٢)

وأما فى النثر فلم يأت الانفصال فى باب « كَان » إلا فى الاستثناء ، فى

(١) **عمر بن أبي ربيعة :**

هو عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، من بنى مخزوم ، ويكنى أبا الخطاب ، وكان عمر يتعرض للنساء الحواج فى الطواف ، وغيره من مشاعر الحج ، ويشبب بهن .
فسيره عمر بن عبد العزيز إلى الدَّهْلَك ، ثم ختم له بالشـهادة : غزا فى البحر ، فأحرقوا سفينته ، فاحترق ، وشعره يكثر فيه : « قالت ، وقلت . . . » وفى ذلك يقول جميل : « هذا والله ما أرادته الشعراء فأخطأته ، وتعللت بوصف الديار . . (انظر الشعر ، والشعراء ص ٥٥٧ إلى ٥٦٢) .

١٣ ـ (٢) البيت من الطويل ، وهو من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٠٧ ، والمقرب ١٦ ، والخزانة ٢/ ٤٢٠ ، والعينى ١/ ٣١٤ ، والتصريح ١/ ١٠٨ والأشمونى ١١٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٨٦ .

اللغة :

حال : « . . وكل ما تغير من الاستواء إلى العوج ، فقـد حال ، واستحال . . » قاموس (الحول)
ويريد : تغير . . .

والمعنى :

لئن كان إياه فلقد تغـير عن العهد به بعدنا ، وتلك طبيـعة الحياة ، والإنسان قد يتغـير بمر الليالى ، وكر الأيام .

الإعراب :

« لئن » اللام موطئة للقسم ، وإن الشرطية « كان إياه » كان الناقصة واسـمها ضمير مستتر جوازا ، تقديره هو ، وخبرها « لقد » اللام واقعة فى جواب القـسم ، وقد حرف تحقيق « حال بعدنا » فعل ماض ، وفاعله مستتر ، وظرف متعلق بحـال ، ومضاف إليه ، والجملة ، لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليـه جواب القسم « عن العهد » جار ، ومجرور ، متعلق بحـال « والإنسان » الواو واو الحال ، والإنسان : مبـتدأ « قد » حرف تقليل « يتغـير » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم بالضمة **وجملة الفعل** « يتغَيَّر » مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

وجملة المبتدأ ، وخبـره فى محل نصب حال ، ورابط الجملتين : جملة الخبـر هو الضمير ، وجملة الحال : واو الحال .

والشاهد في البيت :

قوله : « كان إياه » حيث أتى بالضمير الواقع خبرا لكان الناسخة للمبتدأ ، والخبر ضميرا منفصلا ، وهو قوله : « إيَّاه » والمجئ بالضمير منفصلا ـ فى هذه الحالة ـ جائز ، لا ضرورة فيه .

قولهم : « لَيْس إِيَّاكَ » ، « وَلاَ يَكُونُ إِيَّاك » :

ولا يكون الاتصال فى مثل هذا من الاستثناء ، إلاَّ فى الضرورة :

وأنشدوا من ذلك [1] :

١٤ ـ .... إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى

كان حقه أن يقول : ليس إِيَّاىَ ، فوصله لضرورة النظم .

قوله :

كذَاكَ خِلْتَنِيـــه ، واتِّصَـــالاَ أَخْتَارُ : غَيْرِى اخْتَارَ الانْفِصَالا

هذا البيت أشار فـيه إلى الضميرين ، إذا اجتـمعا فى باب « خِلْتُ » ،

١٤ ـ (١) الراجز : هو رؤبة بن العجاج :

والبـيت من شـواهد ابن يعـيش ٣/١٠٨ ، والخـزانة ٢/٤٢٥ ، ٤٥٤ ، ٤/٥٦ ، والمغنى ١٧١ ، ٣٤٤ (١٦٧) والهمع ١/٦٤ ، الدرر ١/٤١ ، واللسـان (طيس) والشارح الأندلسى ، وملحـقات ديوان رؤبة ٧٥ .

والبيت قبله : عَدَدت قومى كعديدِ الطيس » أو الشطر قبله :على أنه من الرجز المشطور ،أو التام .

اللغة :

القوم : « القوم : الجمـاعة من الرجال ، والنساء مـعا ، أو الرجال خاصـة ، أو تدخله النساء على تبعية . . . . » قاموس (القوم) .

والمعنى :

عهدى بقومى : أنهم عدد الذر ، والرمل ، والحصى ، وقد ذهبـوا ، وتولى الكرام وبقيت فريدا ، وحيدا . . . .

الإعراب :

« إذْ » تعليليـة ظرف مبنى على السكون فى مـحل نصب « ذَهَبَ القومُ » فعـل ، وفاعل « الكرامُ » صفة لقوم ، وصفـة المرفوع مرفوعة مثله . . « ليس » ليس فعل مـاض ناقص ، واسم ليس ضمير مستتر ، يعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق ، وياء المتكلم خبر ليس .

والشاهد فى البيت :

قوله : « ليسى » : فقد وصل الضمير : لضرورة النظم .

وكان حقه أن يقول : ليس إياى ، بفصل الضمير ، وهو المختار ، والجيد .

وهو باب « ظَنَّ » جرى فى انفصال الثانى ، واتصاله الخلاف ، كما فى باب « كُنْتُه » ولذلك أشار بقوله : « كَذَاكَ خِلْتَنِيه » : وليس التشبيه بباب « كَانَ » إلا فى مجرد الخلف ، لا فى الضميرين ؛ لأنهما فى باب « كَانَ » : مرفوع ، ومنصوب .

والضميران فى « خلتنيه » منصوبان : فالتشبيه هو فى مجرد الخلاف .

واعلم أن [1] « خِلْتَنِيه » وما أشبه فى باب « ظَنَّ » مثل « سَلْنِيه » المتقدم فى الذكر ؛ لأن الأول منصوب ، وهو أخص من الثانى ، فقد حصل الشرطان فى جواز الاتصال ، فكان حقهما أن يكونا على حكم « سَلْنِيه » إلا أنه عرض فى باب « ظَنَّ » عارض ، وهو : كون الثانى خبرا فى الأصل ، والخبر لاحظ له فى الاتصال ـ كما قدمنا .

فبعضهم راعى جانب الخبرية ، فاختار الانفصال .

وبعضهم اختار الاتصال ، لوروده فى الكلام الفصيح ، ولقلة ورود الانفصال .

وقد نبه المصنف على أنه ممن يختار الاتصال ، وأشار إلى ذلك بقوله : « واتِّصَالاَ أَخْتَارُ » .

وأشار إلى أن غيره يختار الانفصال بقوله :

... غَيْرِى اخْتَارَ الانْفِصَالا

فاتِّصَالا : مفعول مقدم « بأَخْتَارُ » و « غَيْرِى » مبتدأ ، وخبره « اخْتَار » وما بعده .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « أن » .

واعلم أن تشبيه مسألة « خِلْتَنيه » إنما هو « بكنْتُهُ » المذكور فى آخر البيت المتقدم ؛ لأن الخلف فيهما سواء : من جهة قوة ترجيح الاتصال ، وكون الضمير الثانى ، فى « خِلْتَنِيه » خبرا ، كما هو فى « كُنْتُهُ » .

وأما رد التشبيه « لِسَلْنِيهِ » فليس ببيِّن ، لعدم ما ذكرناه : من ترجيح الاتصال ، وعدم كون الثانى خبرا فى « سَلْنِيهِ » .

وأما شواهد الاتصال فى « خِلْتَنيه » فهى كثيرة فى الكلام الفصيح ، وبه ورد القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَّفَشِلْتُم ﴾ (١) .

وأما شاهد الانفصال فلا يكاد يوجد .

ومنه قول الشاعر (٢) :

١٥ ـ أَخِى حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مُلِئَتْ   أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغَانِ ، والإِحَنِ

---

(١) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال .

والشاهد فى الآية الكريمة على الاتصال ، ورأى ـ هنا ـ حلمية تنصب مفعولين بلا همزة فإذا دخل عليها الهمز نصبت ثلاثة . انظر ٢/ ٢٤٦ حاشية الجمل على الجلالين ، وانظر البحر المحيط ، والنَّهر ٤/ ٥٠١ ، ٥٠٢ ، فالمفعول الأول الكاف ، والثانى هم ضمير الكفار ، « قليلا » حال ، ومثله « كثيرا » انظر الكشاف ٢/ ٢٢٥ .

١٥ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط ، ومن شواهد العينى ١/ ٢٧٦ ، والتصريح ١/ ١٠٧ ، الأشمونى ١/ ١١٩ ، ٣ / ٣٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أرجاء : « . . . والرجا : الناحية . . . . » قاموس (الرجاء) .

الإِحَن : « الإحنة ـ بالكسر ـ : الحقد ، والغضب ، والجمع كعنب . . . » قاموس (الإحنة) .

والمعنى :

لقد كنت أظنك أخى الذى يقف بجانبى ، ويشد عضدى ، ولكنى وجدت صدرك بتميز غيظا وضغينة . وغلاً ، وحقدا . =

قوله :

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فى اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

هذا البيت نبه فيه المصنف على قاعدتين :

الأولى : أنه لا يتأتى لك الاتصال إلا بتقديم الأخص من الضميرين سواء : كان مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا .

فإذا حصل لك تقدم الأخص ساغ [1] الاتصال ، وإلى هذا أشار المصنف [2] بقوله :

وقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ....

إلا أنه إذا تقدم الأخص تارة يلزم الاتصال إذا كان الأول مرفوعا كقولك : « ضَرَبْتُه » وتارة لا يلزم ، إذا كان الضمير منصوبا ، أو مجرورا ، « كَسَأَلْتُكَهُ » و « لَمْ يعجبنى مَنعُكَهُ » .

والمصنف لم يشر إلى لزوم الاتصال ، ولا إلى عدمه ، بل أطلق أن الاتصال لا يصح إلا مع تقديم الأخص .

= **الإعراب :**

أخى : مبتدأ ، ومضاف إليه ، وجملة « حسبتك إياه » من الفعل ، والفاعل ، والمفعولين فى محل رفع خبر « وقد » واو الحال ، وحرف تحقيق « ملئت » فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء التأنيث « وأرجاء صدرك » نائب ، فاعل ، ومضاف إليه ، والكاف ضمير أضيف إلى صدر ، « بالأضغان » جار ومجرور ، متعلق بقوله : « ملئت » « والإحن » عاطف ، ومعطوف على الأضغان .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « حسبتك إياه » حيث أتى بالضمير الثانى وهو « إياه » منفصلا ، وهو مفعول ثان ... والانفصال لسيبويه ، والأكثرين ؛ لأن الضمير خبر فى الأصل ، وحق الخبر الانفصال انظر ١/ ١٠٧ التصريح ، ١/ ١٣٠ الأشمونى .

(١) فى (جـ) : شاع » .

(٢) سقط من (ب) كلمة : « المصنف » .

وهو إطلاق صحيح .

وأما القاعدة الثانية فهي : أنك إذا أردت الانفصال قدمت أى الضميرين شئت : الأخص ، أو الأعم .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِى انْفِصَالِ

يعنى : ما شئت من الأخص ، أو الأعم ، لكن إذا قدمت الأعم كان الانفصال واجبا ، كقولك : « سَأَلْتُهُ إِيَّاكَ » .

وإذا قدمت الأخص كان الاتصال جائزاً ، كقولك : « أَعْطَيْتُكَهُ » يجوز فيه الانفصال ، والاتصال - كما تقدم - .

قوله :

وَفِى اتِّحادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

لما فرغ المصنف من الكلام على الضميرين ، المختلفى الرتبة ، شرع فى الكلام على **الضميرين المتحدى الرتبة** .

ويعني باتحاد الرتبة : أن يكونا ضميرى خطاب ، أو ضميرى متكلم ، أو غائب .

واختلاف الرتبة : هو أن يكون أحدهما من الخطاب ، والآخر من الغيبة ، أو أحدهما من التكلم ، والآخر من الخطاب ، أو الغيبة .

فإذا اتحدت رتبتهما تساويا فى الخصوص ، والعموم ، ووجب انفصال الثانى منهما ، كقولك : « سَأَلْتُكَ إِيَّاكَ » : ففصلت ؛ لأنهما ضميرا خطاب ، فاتحدت رتبتهما .

وبعضهم جوز الاتصال : إذا كانا ضميرى غائب .

وهو قليل .

وإلى لزوم الانفصال مع اتحاد الرتبة أشار المصنف بقوله :

وفى اتحاد الرُّتْبَة الْزَمْ فَصْلاَ ....

وإلى جواز الاتصال فيه بشرط الغيبة أشار المصنف بقوله :

.... وَقَدْ يبيحُ الْغَيْبُ فيه وَصْلاَ

ونبه « بقد » على قلته .

أنشدوا للمغلس بن لقيط [(١)] :

١٦ ـ وقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِى تطيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ الْعَظْمَ نَابُهَا

فوصل ـ مع اتحاد الضميرين فى الرتبة ـ **لأنهما ضميرا غائب .**

---

١٦ ـ (١) البيت لمغلس بن لقيط ،أو للقيط بن مرة (١/ ٤٤) معجم الشواهد العربية والبيت من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٨٤ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٨٩ ، ٢/ ١٠١ ، وابن يعيش ٣/ ١٠٥، والخزانة ٢/ ٤١٥ ، والعينى ١/ ٣٣٣ ، والأشمونى ١/ ١٢١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تطيب : « .. وطبت به نفسًا : طابت به نفسى ... » قاموس (طاب) .

ويريد : تستريح ، وتسكن ، وتطمئن .....

لضغمة : « ضَغَمَه ، وبه كمنع : عضَّه ، أو عضا دون النهش ..... »

قاموس (ضغمه) ويريد : عضه ، ونازله ....

والمعني :

يرثى الشاعر أخاه أطيطا ويشتكى من قريبين له يؤذيانه وهما مدرك، ومرة قائلا : إن نفسى تطيب ، وتسكن بنازلة تنزل عليهما ، مثل النازلة التى ألمت بى ، وتكون عليهما أكثره شدة ، بحيث يقرع نابها العظم .

الإعراب :

« وقد جعلت » قد : حرف تحقيق « جعلت » فعل من أفعال المقاربة ، والتاء للتأنيث « نفسى » اسم جعل ، ومضاف اليه ، وجملة « تطيب » فى محل نصب خبر « جعل » « لضَغْمَةٍ » اللام : بمعنى الباء ، والجار ، والمجرور متعلق بتطيب ، أى : تطيب بضغمة « لضغمهماها » اللام : =

ولو فصل لكان الوجه المعروف .

والضميـر الأول مجرور بإضافـة المصدر إليه ، وهو فى الأصل مـفعول بالمصدر ، والضميـر الثانى مفعول ثان ، وفاعل المصـدر محذوف ؛ لأن فاعل المصدر يجوز حذفه .

وذلك من خواص المصدر .

قوله :

وَقَبْلَ « يَا » النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وِقَايَةٍ ، ولَيْـــسى قـــد نُظِمْ

هذا البيت شرع فيه المصنف يتكلم على حكم ياء النفس [1] من الضمائر فتكلم فى هذا البيت على دخولها فى الفعل ، فـبين أنها يلزمها نون الوقاية ، حائلة بينها ، وبين الفعل .

ولذلك : سمـيت نون الوقاية؛ لأنهـا وقت الفعل من كسـر آخره [2]، لو

= للتعليل ، والمصـدر . وهو « ضغم » مجرور باللام ، والضميـر الأول فى موضع جر بالإضـافة ، والضمير الأول مـفعول به للمصدر ، وكذلك الثانى ـ علـى رأى الشارح الأندلسى ، ويرى الصبان ١/ ١٢١ أن الضمير الثانى مفعول مطلق ويتفق مع الشارح الأندلسى فى حذف فاعل المصدر ، ويرى العينى ١/ ٣٣٩ أن الأول فاعل المصدر فى المعنى « يقرع العظم نابها » فعل مضارع ، ومفعول به ، وفاعل ، ومضاف إليه .

والشاهد في البيت :

اتصال الضميرين ، ولو فصل لقال « لضغمهما إياها » .

(١) ياء النفس ، يريد بها : ياء المتكلـم ، وقد ذكـر المصنف نون الوقـاية اسـتطرادا للزومـهـا بعض المضمرات فذكرها بعد الكلام على الضمائر .

(٢) **والجمهور** : على أن هذه النون تقى الفعل من الكسر .

وابن مالك : لأنها تقى اللبس فى نحو : « أكرمنى » ـ فى الأمـر « فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخـاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنث ، فـفعل الأمر أحق بهـا من غيـره ، ثم حمل الماضى ، والمضارع ، على الأمر . (انظر شرح المرادى ١ / ١٥٢) .

باشر ياء المتكلم ؛ لأنها ياء ساكنة ، لا يصح قبلها إلا الكسر .

فلو أدخلتهـا على الفعل لزمك أن تقول : « ضَرَبِى » : فأدخلوا بينهما النون ، ليقع الكسر فيها ، ويسلم آخر الفعل ، فقالوا : « ضَرَبنى » .

وإلى لزوم نون الوقاية مع ياء المتكلم فى الفعل أشار المصنف بقوله :

وقبل « يَا » النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ ، وِقَايَةٍ ....

فقوله : « يَا النَّفسِ » يعنى به : ياء المتكلم ، وقصر « يا » للضرورة ثم نبه فى عجز البيت : على أن ياء المتكلم قـد وليت الفعل من غير نون وقاية ، وذلك فى النظم .

وإلى ذلك أشار بقوله :

« .... ولَيْسِى قَدْ نُظِمْ »

والإشارة بقوله « لَيْسى » إلى قول الشاعر [1] :

....   إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِى [2]

فإن قيل : فلم لم يدخلوا ياء المتكلم على الفعل ، ويكسـروا ما قبلها ، كما فعلوا ذلك مع ياء ضمير الواحدة المخاطبة ،فقالوا : « تَفْعَلين ،وافعَلِى »؟

فالجواب عن ذلك بأمرين :

الأول : أن ياء « تَفْعَلِينَ ، وافْعَلِى » فـاعل ، فلـم يريدوا أن يلزمـوه

---

(١) تقدم أن الراجز : هو رؤبة بن العجاج وتقدم الكلام عن الشاهد ، وهو الشاهد (١٤) .

(٢) للبيت أكثر من رواية ، ولعلَّ أدقها :

عهدى بقومى كعديد الطيس   إذا ذهب القوم الكرام ليسى

وقد تقدم موطن الاستشهاد بالبيت ، وهو الشاهد (١٤) ، والشاهد ـ هنا ـ :فى « لَيسِى » ـ أيضا ، ولكن الاستشهاد هنا ـ وهو مراد الناظم ـ هو حذف نون الوقاية من « ليسى» مع اتصالها بياء المتكلم وهذا شاذ عند الجمهور .

الفصل بينه ، وبين فعله بالنون .

والثاني : أن ياء المتكلم ياء مجرورة ، كثيرة المباشرة للأسماء ، والحروف ، فكرهوا ولايتها للفعل ، وكسر آخر الفعل لأجلها : إذ شبهوها بكسرة الجر بخلاف ياء « افْعَلِي » فإنها لا تباشر الأسماء ، والحروف ، ولا تكون في محل جر ، فلم تحصل الكسرة قبلها بمنزلة الكسرة قبل ياء المتكلم في شبه الجر .

قوله :

وليْتَنِي فَشَا وليْتِي نَدَرَا ... ومَعَ لَعلَّ اعْكِسْ ، وكُنْ مُخَيَّرا

فِي الباقِيَاتِ ، واضْطِراراً خَفَّفَا ... مِنِي ، وعَنِّي بعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

لما فرغ من حكم ياء المتكلم إذا دخلت على الفعل ، أخذ يتكلم في حكمها فيما ألحق بالحرف ، وهو : « إنَّ ، وأخواتها » **فجعلها على ثلاثة أقسام :**

القسم الأول :

« لَيْتَ » فالفصيح فيها إلحاق نون الوقاية ، وشذ عدم إلحاقها وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وليْتَنِي فَشَا ، ولَيْتِي نَدَرَا ... .

وبلحاق النون جاء القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ **يا ليتنِي كُنتُ معهم فأفوزَ فوزا عظيما** ﴾ (1) .

---

(1) من الآية ٧٣ من سورة النساء .

والشاهد في الآية الكريمة : مجيء القرآن الكريم على الكثير ، وهو إلحاق نون الوقاية بحرف التمني « لَيْتَ » عند إلحاق ياء المتكلم بها .

وجاء عدم لحاق النون فى الشعر أنشدوا من ذلك : (١)

١٧ ـ كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ ، ولَوْ أَذْهَبْتُ مَالِي

فأسقط النون ، وهو شاذ .

---

١٧ ـ (١) **البيت للشاعر :** زَيْد الخيل ، وهو من البحر الوافر .

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٨٦ ، والنوادر ٦٨ ، مجالس ثعلب ١٢٩ ، والمقتضب ١/ ٢٥٠ ، والمقرب ١٩ ، وابن يعيش ٣/ ٩٠ ، ١٢٣ ، والخزانة ٢/ ٤٤٦ ، والعينى ١/ ٣٤٦ ، والهمع ١/ ٦٤ ، والدرر ١/ ٤١ ، والأشمونى ١/ ١٢٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

كمنية : « وتمناه : أراده ، ومنّاه إياه ، وبه تمنية ، وهى المُنْيَةُ ـ بالضم ، والكسر ـ والأُمنيّة ـ بالضم ... » قاموس (منّاه) .

ورواية سيبويه ١/٣٨٦ « وأتلف بعض مالى» و فى ابن عقيل ١/١١١ « وأتلف جلَّ مالى » و يروى ، وأغرم ، وأفقد والمعنى عليها لا يختلف كثيرا ، وإن اتحدت الروايات فى الهدف .

والمعني :

يتعلق معنى البيت بما قبله ، وهو :

تمنىَّ مَزيدٌ زَيْدًا ، فَلاقَى أخَا ثقَة ، إذَا اخْتَلَفَ العَوَالي

ومزيد ، الذى عناه زيد الخيل : رجل من بنى أسد ، تمنَّى لقاء زيد الخيل الذى أطلق عليه الرسول الأمين : زَيد الخير ، وهو طائى ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة ، وولى بعدها هاربا ، وهذه المنية كمنية جابر الغطفانى ، الذى قهره زيد ، وكان يتمنى لقاءه ، ولو أتلف ماله ، أو جله ، أو أذهبه .....

أى : منية مزيد كمنية جابر إذ تمنى أن يلقى زيدا ، لينال منه ، ولو أذهب بسبب ذلك جل ماله ، أو ماله كله .

الإعراب :

« كمنية » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، **والتقدير :** تمنى مزيد تمنيا ، مماثلا لمنية جابر « منية » مضاف و « جابر » مضاف إليه « إذْ » ظرف للزمن الماضى بمعنى حين «قال» فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا ، يعود إلى جابر ، وجملة « قال » فى محل جر بإضافة « إذ » إليها « لَيْتِي » حرف تمن ، ونصب ، والياء اسم ليت « أصادفه » فعل مضارع ، وفاعل مستتر وجوبا ومفعول به ، والجملة : خبر ليت فى محل رفع وجملة : ليتى أصادفه فى محل نصب مقول القول « ولو » حرف شرط ، غير جازم ، وأذْهَبْتُ مالى « فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، ومضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « ليتى » حيث حذف نون الوقاية من ليت ، الناصبة لياء المتكلم ، وهو نادر ، وقليل على مذهب المصنف ، والشارح ، والفراء : يجيز « ليتى ، وليتنى » .

والوجه « ليتنى » كما يقول الأعلم ١/ ٣٨٦ بأسفل كتاب سيبويه ، وانظر ١/ ١٥٧ المرادى .

القسم الثاني :

« لَعَلَّ » : وهو بعكس « لَيْتَ » : فعدم النون فيهـا هو الكثير ، كقوله (تبارك ،وتعالى) : « لَعَلِّى أَطَّلِعُ »[1] . وقوله (جَلَّ ، وعَلاَ) : ﴿ لعَلِّى أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ﴾[2] .

وإلحاق النون فيما لا يجيء إلا فى ضروة الشعر .

قال الشاعر[3] :

١٨ ـ فقلتُ : أَعيرَانِى القدومَ لَعَلَّنِى ... أَخُطُّ بهَا قَبْـراً لأَبْيَضَ مـاجـد

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة القصص . (٢) من الآية ٣٦ من سورة غافر .

والشاهد فيهما : ورود القرآن على اللـغة المشهـورة ، والكثيرة ، ولم يـــأت فى القرآن إلا كذلك . (انظر ١/ ١٥٦ المرادى) .

١٨ ـ (٣) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد العينـى ١/ ٣٤٢ ، والتصريح ١/ ١٠٩ ، والهمع ١/ ٦٣ ، والدرر ١/ ٤١ ، والأشمونى ١/ ١٢٤ والشارح الأندلسى ، واللسان (قدم ٣٧١) .

اللغة :

القدوم : « . . . والقَدُوم : التى ينحت بها مخففة . . . » مختار (ق د م) .

والمعني :

طلب الشاعر إعارته القدوم ، وهى آلة النحت ، والنجر لعله يخط بها جفن سيفه ، الأبيض الصقيل الكريم .

الإعراب :

« فقلـت » : فعل ، وفاعل « أعـيرانى » فـعل أمر ، وألف الاثنين فـاعل والنون للوقايـة ، والياء مفـعول به « القدوم » مـفعول ثان لقـوله « أعيرانى » « لعلنى » لعل : حـرف تعليل ، ونصب ، والنون للوقاية ، والياء اسم « لعل » « أخط » فـعل مضارع ، وفاعله مستتـر فيه وجـوبا والجملة : فى محل رفع خـبر « لعل » « بها » متعلـق « بأخط » « قبرا » مفعـول به لأخط « لأبيض » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، صفة لقبر « ماجد » صفة لأبيض .

والشاهد في البيت :

قوله : « لعلنى » حيث جاء بنون الوقاية مع « لعلَّ » .

وهذا قليل نادر :

والذكر الحكيم إنما ورد بغير نون الوقاية ، مع « لعلَّ » .

« فأعيراني » ـ في البيت ـ : فعل أمر ، من أعار يعير ، بمعنى : طلب العارية ، خاطب به اثنين .

فتبين من هذا : أن « لَعَلَّ » بعكس « لَيْتَ » .

وإلى هذا أشـــار بقـوله : « ومَعَ لَعَلَّ اعكِسْ » يعـنى : ومع « لعَلَّ » اعكس حكم « ليت » فـاجعل عدم النون هو الفـصيح الكثـير ، وإلحاقـها هو القليل النادر .

وأما القسم الثالث :

فهى : « إنَّ ، وأنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ » (١) :

فأنت ـ في هذه الأربعة ـ على الخيار في إلحاق النون ، وعدمها .

وإلى هذا أشار بقوله في آخر البيت : « وكُنْ مُخَيَّراً » ثم قال ، في أول البيت الثاني : « في البَاقِيَاتِ » .

يعني : الباقيات بعد « ليتَ ، ولَعَلَّ » وهى الأربعة المذكورة .

وقول : « في البَاقِيَاتِ » ـ في أول البيت ـ : متـعلق بقوله : « مخيَّراً » في آخر البيت ، الذى قبله .

يعني : مخيرا في إلحاق النون ، وعدمها .

ويحتـمل أن يكون مخـيَّرا : ـ بفتح الياء ، فـيكون اسم مفـعول ، أو بكسرها ، فيكون اسم فاعل .

والضابط في هذه الأقسام الثلاثة : رجـحان شبه الفعل ، فحيث ترجح كان إلحاق النون أكثر « كَلَيْتَ » .

---

(١) استثقل لحاق النون مع الحروف الأربعة لتوالى الأمثال المرادى ١/١٥٩ . وانظر الصبان ١ / ١٢٤ .

وحيث ترجح جانب الحرفية كان عدم النون أكثر « كَلَعَلَّ » ؛ لأنهم وجدوها يتعلق بها ما قبلها كحروف الجر ، كقولك : « تُبْ لَعَلَّكَ تُفْلِحُ » .

وحيث استوى جانب الفعلية ، والحرفية كنت مخيرا فى إلحاق النون ، وعدمها .

ثم شرع فى بقية هذا البيت يذكر ياء المتكلم إذا جرت بالحروف ، أو بالأسماء [1] .

واعلم أنها إذا جرت بالحرف لا تلحق معها نون الوقاية ، إلا مع « منِّى ، وعنِّى » ولا تسقط إلا فى ضرورة الشعر [2] .

وإلى شذوذ إسقاطها أشار المصنف بقوله :

وَاضْطِـــــرَارًا خَفَّفَــا ... مِنِّى ، وعَنِّى مَنْ قَدْ سَلَفَا

« فبعضُ من قد سَلَف » فاعل « بخَفَّف » .

ويعنى بالتخفيف : عدم النون .

وإذا نص على أن عدم النون شاذ تعين أن إلحاقها هو الكثير المشهور ، فى الحرفين المذكورين .

وقد نطق المصنف « بمِنِى » مخففة فى البيت ، و « عنِّى » مشددة ؛ لأن الوزن لا يستقيم إلا بذلك فى « عنِّى » .

وأيضاً ففى التشديد تمثيل لإلحاق النون ، وفى التخفيف تمثيل لإسقاطها .

---

(١) سقط من (جـ) : « أو بالأسماء » .

(٢) فى (أ) : « إلا فى ضرورة » وفى (جـ) : « إلا فى الضرورة » .

ومن الشاهد على تخفيفها قول الشاعر [1] :

١٩ - أَيُّهاَ السَّائِلُ عَنْهُم ، وَعَنِى لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ، وَلاَ قَيْسُ مِنِى

قوله :

وفىِ « لدنِّى : لَدُنِى قَلَّ ، وَفى قَدْنِى،وقَطْنِى الحذفُ - أيضاً - قد يَفِى

لما ذكر فى البيت المتقـدم حكم ياء المتكلم إذا جرت بالحرف [2] عقب فى هذا البيت [3] بحكمها إذا جرت بالاسم .

واعلم أن ياء المتكلم : إذا كانت مجرورة بالأسمـاء لم تلحق معها نون الوقاية إلا فى الثلاثة الألفاظ المذكورة فى هذا البيت ، وهى : « لَدُن » .

---

١٩ - (١) البيت غير معروف القائل ، وهو من المديد .

والبيت من شواهد العينى ١/ ٣٥٢ ، والأشمونى ١/ ١٢٤ ، والشارح الأندلسى .

ولعل فى قـول ابن الناظر : « إلا مـا ندر من إنشاد بعض النـحويين » ص ٧٠ شـرح الألفيـة لابن الناظم - بتحقيقنا - ما يشير إلى أن البيت مصنوع ، لاجتماع الحرفين : « مِنْ ، وَعَنْ » .

اللغة :

قيس : أبو قبيلة من مـضر ، وهو قيس عيلان ، واسمه إليـاس بن مضر بن نزار . انظر العينى ١/ ٣٥٣ .

والمعنى :

ينادى الشاعر المستفهم ، السائل عنه ، وعن القيسيين ، ويقول إنه ليس منهم ، وأنهم ليسوا منه .

الإعراب :

« أيها » أى : منادى ، وحرف النداء محذوف ، وها : للتنبيه « السائل » صفة لأى « عنهم » جار ، ومجرور ، متعلق بالسائل « وعنى » عاطـف ، ومعطوف على ما قبله « لسـت » ليـس ، واسمهـا « من قيس » جار ، ومجرور ، ومتعلق بمحذوف خبر ليس « ولا » الـواو : عاطفة ، ولا نافية « قيس » مبتدأ « منى » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبرا المبتدأ .

والجملة : « ولا قيس منى » معطوفة على جملة : « لست من قيس » .

والشاهد في البيت :

قوله : « عنى ، ومنى » حيث حذف نون الوقاية من الحرفين : « عن ومن » شذوذا ، للضرورة .

(٢) فى (جـ) : « بالحروف » .

(٣) فى (جـ) : « عقب بهذا البيت » .

وإلحاق النون فيها هو الفصيح ، وعدم النون قليل .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وفى لَدُنِّى : لَدُنِى قلَّ ....

فأتى بها أولا مشددة ، والتشديد إنما يكون مع إلحاق النون .

وأتى بها ثانيا مخففة ، والتخفيف إنما يكون مع عدم النون .

واعتمد علي ضبط ذلك بالوزن : إذ لا يصح الوزن للبيت إلا بذلك .

وأما اللفظان : الثاني ، والثالث فهما : « قَدْنِى ، وقَطْنِى » ، وهما بمعنى : حَسْبِى .

فالحكم فيهما بعكس « لَدُنْ » : فعدم النون أكثر من إلحاقها .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَفِى قَدْنِى ، وقَطْنِى :الحذْفُ - أَيْضاً - قَد يفى

فالحذف : مبتدأ ، تقدم خبره فى الجار ، والمجرور ، وهو قوله : « وفِى قَدْنِى » .

ومعنى قوله : « قَد يفى » : قد يكثر .

تقول : وفى الشىء وُفِيًا - بضم الواو ، وكسر الفاء - أى : كثر ،[1] نص عليه الجوهرى .

وإنما حملناه على هذا المعنى ، ليفهم كثرة الحذف : إذ هو المعروف من

---

(١) وفى مختاره مادة (و ف ى) : « وفى الشىء يفى - بالكسر - وفيًا - على « فُعُول » : أى : تم ، وكثر » .

كلامهم ، وهو مقتضى قول المصنف فى التسهيل [1] ، وكلام ابنه فى شرح هذه الخلاصة [2] .

وأراد المصنف « بقد » من قوله : « قَدْ يَفِى » التحقيق ،كقوله (تبارك ، وتعالى) : ﴿ **قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُم عَلَيْهِ** ﴾ [3] .

فالمعنى : أن علمه بما أنتم عليه محقق .

وهكذا أراد المصنف ، فقصد « بقَدْ » : أن الحذف فى « قَدْنِى،وقَطْنِى » محقق الوفى ، أى : الكثرة .

فدل بذلك : على أن الحذف : هى اللغة الفصيحة .

وبالجملة : فلفظه مشكل .

ويحتـمل أن يضبط قوله : « قد نُفِى » ـ بـنون مضمومـة ، مبنى لما لم يسم فاعله : من نفيت الشيء : ضد أثبته .

فيكون المعنى : وفى « قدنى ، وقطنى » قد نفى الحذف ـ أيضاً ـ .

وتكون « قد » للتـقليل ، فيكون إثبات الحـذف هو الكثير ، ونفـيه هو القليل ـ كما نصصنا عليه ـ .

فأما الشاهد على عدم النون : فمن ذلك ـ شاهدا [4] على قطنى ـ قوله (ﷺ) : « قط قط بعزتك ، وكرمك » .

روى: « قطِى » ـ بكسر الطاء ، وبياء بعدهـا ـ وروى بالكسر من غير ياء

---

(١) انظر ص ٢٥ ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، وفى التسهيل الموافقة للألفية .

(٢) انظر ص ١٧ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

(٣) من الآية ٦٤ من سورة النور .

(٤) فى (جـ) : « شاهد » .

، فتكون محذوفة ، وحذف ياء المتكلم جائز ، لدلالة الكسر عليها .

وروى « قَطْ » ـ بسكون الطاء ـ فى الحديث ـ أيضاً ـ .

وروى « قَطْنِى » ـ بإلحاق النون ـ .

وروى « قَطٍ » ـ منونا ـ فى الحديث أيضاً ـ .

فهذه خمس روايات .

وأما الشاهد على إلحاق النون فى « قَطْنِى » فإحدى الروايات فى الحديث .

ومن ذلك قول الشاعر [(1)] .

٢٠ ـ امْتَلأَ الحوضُ ، وقَالَ قَطْنِى مَهْلاً : رُوَيْدًا ، قَدِ امْتَلأْتُ بَطْنِى

---

٢٠ ـ (١) لم أجد من نسب الشاهد إلى راجز معين ، والبيت من الرجز (على التمام)وهو من شواهد مجالس ثعلب ١٨٩ ، والخصائص ١/ ٣٢ ، والمخصص ١٤/ ٦٢ ، وابن الشجرى ١/ ٣١٣ ، ٢/ ١٤ ، وابن يعيش ٢/ ١٣١ ، ٣/ ١٢٥ ، العينى ١/ ٣٦١ ، والأشمونى ض/ ١٢٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

مهلا : « المَهَل ـ بفتحتين ـ : التؤدة . . . وتمهل فى أمره : اتَّأَدَ ، وقولهم : مَهْلاً يا رجل وكذا للاثنين ، والجمع ، والمؤنث بمعنى أمهل . . . » مختار (م هـ ل) .

والمعني : قد امتلأ الحوض ، وقال : كفانى ، مهلا ، فقد امتلأت ماء . .

الإعراب :

« امتلأ الحوض » فعل ، وفاعل ، « وقال » الواو : حرف عطف : عطفت جملة على جملة ، و « قال » : فعل ماض مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب « قطنى » مقول القول مفعول به . . . « مهلا » نصب على المصدرية بفعل محذوف « رويدا » صفة له « قد » حرف تحقيق « امتلأت بطنى » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، وفاعل ، ومضاف إليه . .

والشاهد في البيت :

قوله : « قطنى » حيث جاء بنون الوقاية فى « قطنى » وإنما جلب النون ليسلم السكون ، الذى بنى عليه الاسم

(انظر العينى ١ / ٣٦٣)

2012/1/15

وأما الشاهد على إلحاق النون ، وعدمها فى « قَدْنِى » فقد جمعهما الشاعر [1] فى بيت ، فقال :

٢١ ـ قَدْنِى من نَصْرِ الخبيبين قَدِى ....

٢١ ـ (١) الراجز هو : أبو نخيلة ، أو حميد الأرقط ، أو أبو بحدلة ، أو حميد بن مالك ، انظر ٢/ ٤٦٦ معجم الشواهد العربية ، والبيت من الرجز المشطور .

ومن شواهد الكتاب ١/ ٣٨٧ ، وابن الشجرى ١/ ١٤ ، ٢/ ١٤٢ ، والإنصاف ١٣١ وابن يعيش ٣/ ١٢٤ ، ٧/ ١٤٣ ، والخزانة ٢/ ٤٤٩ ، ٣/ ٣٤ ، والمغنى ١٧٠ (١٦٦) والعينى ١/ ٣٥٧ ، والتصريح ١/ ١١٢ ، والهمع ١/ ٦٤ ، والدرر ١/ ٤٢ ، والأشمونى ١/ ١٢٥ والشارح الأندلسى ، واللسان (لحد ٣٩٣) .

اللغة :

الخبيبين : يقصد : عبد الله بن الزبير بن العوام (رضى الله عنهما) وكنية عبد الله بن الزبير أبو خبيب ؛ كما يقصد مصعبا أخاه أو ابنه خبيبا ، وغلبه لشهرته على أخيه ، كالعمرين ، والقمرين ، ويروى الخبيبين ـ بصيغة الجمع ـ لجميع الأشياع .

وقدنى : حسبى ، وكفانى . . . .

وبعد البيت المتقدم : لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِد

والمعنى :

يقول الراجز : مادحا الحجاج بن يوسف الثقفى ، ومعرضا بعبد الله بن الزبير والزبيريين ، من أرجوزة له :

حسبى ، وكفانى من نصر الخبيبين ، والانضواء تحت لوائهما ، أو ألويتهم . . .

الإعراب :

« قدنى » قد : اسم بمعنى حَسْب ،مبتدأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مضاف إلى « قد » ، « من نصر » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، نصر : مضاف ، و« الخبيبين » مضاف إليه : من إضافة المصدر لمفعوله « قدى » توكيد للأول .

والشاهد فى البيت :

قوله : « قدى » فى أول البيت ،وفى آخره ، حيث أثبت نون الوقاية فى الأول،ولم يثبتها فى الثانية .

ويقول الشيخ خالد الأزهرى : « ولك أن تقول : لا شاهد فيه على ترك النون ، ويكون أصله « قد » ـ بإسكان الدال ، ثم ألحق ياء القافية ، لا ياء الإضافة ، وكسر الدال لالتقاء الساكنين ، لا لمناسبة الياء » (انظر ١/ ١١٢ التصريح بمضمون التوضيح) .

وانظر سيبويه ، وشرح الأعلم للشواهد ١ / ٣٨٧ كتاب سيبويه .

العلـــم

اسمٌ يُعَيِّنُ المسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنِقَا
وقَرَنٍ ، وعَدَنٍ ، ولاَحِقِ وشَذْقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَاشِقِ

هذا الفصل ، وضعه[1] المصنف للكلام على العلم .

وأعلم أن العلم : هو الاسم الموضوع لتعيين المسمى من غير قرينة ، تدل على ذلك فى اللفظ .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

اسْمٌ يعين المسمى مُطْلَقَا عَلَمُهُ ....

« فعلمه » : مبتدأ ، و « اسم » : خبره .

فتقدير الكلام : عَلَمُه اسمٌ يعين المسمَّى .

والهاء : عائدة إلى الاسم ؛ لأنه نطق به متقدما ، أو إلى الشخص المفهوم من قوله بعد هذا .

وَوَضَعُوا لبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ[2] ....

وعنى بقوله « مطلقا » : عن غير قرينة ، تحرز بذلك من سائر المعارف ، غير العلم[3] ، مثل « الرَّجُل » : فإنه عين المسمى ، لكنه بقرينة ، وهى : الألف ، واللام .

وكذلك المعرف بالإضافة ، تعين بقرينة الإضافة ، وكذلك الموصول تعين بالصلة ، واسم الإشارة تعين بالمشار إليه ، والضمير بمفسره .

---

(١) فى (جـ) : « وصله » .
(٢) العبارة الآتية ساقطة من (ب) : « والهاء عائدة إلى الاسم . . . . علم » .
(٣) سقط من (جـ) لفظ : « العلم » .

وأما العلم : فلا قرينة فيه ، وإنما عين المسمى بقصد الواضع .

فإن قيل : يلزمكم أن « الشَّمْسَ » علم ؛ لأن مسماها واحد معين .

فالجواب : أن الواضع لم يقصد التعيين ، وإنما وضع لفظ الشمس لهذه ، وما أشبهها : أن لو وجد لها مثل - وهو ممكن - وإن لم يوجد .

ولهذا : جعل الأصوليون **معنى الشمس كليا .**

ثم مثل المصنف العلم : « بجَعْفَر » : وهو اسم رجل ، و « خِرْنِق » : وهو اسم امرأة ، ولذلك منعه من [1] الصرف ، إذ : فيه العلمية ، والتأنيث .

ثم مثل في البيت الثاني بأمثلة :

الأول : « قَرَن » وهو : اسم قبيلة ، ثم « عَدَن » ، وهو : اسم بلد بساحل اليمن ، ثم « لأَحِق » وهو : اسم فرس مشهور بين العرب ، ثم « شَذْقَم » وهو : اسم جمل ، ثم مثل « بهَيْلَة » وهو : اسم شاة ، ثم مثل « بِوَاشِق » وهو : اسم كلب .

وقصد المصنف بتكثير هذه الأمثلة ، واختلاف أنواع مسمياتها : التنبيه على أن الأعلام : إنما توضع لأفراد الأناسي ، وقبائلهم ، ومن جرى مجراهم من العقلاء ، وما يألفه الناس ، ويتخذونه من البلدان ، والخيل ، والجمال ، والشياه والكلاب ، وما أشبه ذلك .

وأما الوحوش النافرة فى القفار فلا توضع الأعلام لأشخاصها ، وإنما توضع لأجناسها ، كما سيأتى :

---

(١) سقط من (أ - جـ) لفظ : « من » .

قوله :

وَاسْماً أَتَى ، وكُنْيَةً ، ولَقَبَا   وَأَخِّرَنْ ذَا : إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

هذا البيت ذكر فيه المصنف أنواع العلم ، وختمه بحكم اللقب ، إذا صحب غيره .

واعلم أن العلم يكون اسما « كزَيْد » وكنيةً » وهى : ما كان فى أوله أَب أوْ أَمّ .

فما كان فى أوله أب فهو كنية الرجال « كأَبى عَبْد الله ، وأَبى محمد » وما كان فى أوله أم فهو من كنى النساء : « كأمِّ حَبِيبَة ، وأُمّ خَالِد »[1] .

ويكون ـ أيضاً ـ لَقَبًا ، وهو : ما وضع لتشريف المسمى به ،أو تحقيره ، **فمثاله فى التشريف**[2] : « شَمْسُ الدِّين ، وبَدْرُ الدِّين » وما أشبههما .

ومثاله فى التحقير : « أَنْف النَّاقَة » وما أشبه ذلك .

ويكون اللقب مفردا ، ومضافا ، ولا تكون الكنية إلا مضافة .

فحصل من هذا : أن العلم يطلق[3] على ثلاثة أنواع .

وإلى هذا أشار بقوله :

واسماً أَتَى ، وكُنْيَةً ، ولَقَبَا   ....

يعنى : أتى العلم .

ثم ذكر فى عجز البيت : أن اللقب إذا صحب سواه أُخِّر ، فتقول : « هَذَا زَيْد شَمْس الدِّين » وكذلك إن صحب الكنية ، فتقول : « هَذا أبُو عَبْدِ

(١) فى (جـ) : « وأم خالة » .

(٢) فى (جـ) : « فى الشريف » .

(٣) فى (أ) : « ينطلق » وفى (ب) : « ينطبق » .

الله بَدْر الدِّين » فتؤخر اللقب .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... وأَخرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَـا

فالإشارة بقوله : « ذَا » : إلى اللقب، وهو مفعول « بأخر »و« سواه » : مفعول « بصحب » .

فالتقدير : وأخر اللقب إن صحب سواه .

و « سواه » أعم من أن يكون اسما ، أو كنية .

فأيهما كان : أخر اللقب عنه ـ كما مثلنا ـ .

قوله :

وَإنْ يكُونَا مُفْرَدَيْنِ ، فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإلاَّ أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ

الضمير فى قوله : « يكُونَا » : راجع إلى اللقب ، وَسِوَاهُ ، يعنى : فإن كان اللقب ، والاسم ، أو اللقب ، والكنية مفردين ، فأضف ، يعنى : أضف الأوَّل إلى الثانى .

ويعنى بالإفراد هنا : ما ليس بمركب ، فتقول : « هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ » [1] : فتضيف « سَعِيدًا » الذى هو الاسم إلى « كُرْزٍ » الذى هو اللقب .

هذا مذهب البصريين :

ونقل الكوفيون فيه الإضافة كالبصريين ، وزادوا الإتباع على البدل ، أو عطف البيان ، وزادوا القطع ـ أيضاً ـ : نصبا على المفعولية ، بإضمار فعل ، ورفعا على أنه خبر مبتدأ .

---

(١) « .. جعل متاعه فى الكرز ، وهو : الجوالق ، وعلق كرزه على الكرَّاز » أساس البلاغة (ك ر ز) « والكراز : الكبش الذى يحمل خرج الراعى .. » المختار (ك ر ز) .

ثم تكلم فى عجز البيت على حكمهما ، إذا لم يكونا مفردين .

فذكر أن حكمهما الإتباع ، وإلى هذا أشار بقوله :

...... وَإلاَّ أَتبِعِ الَّذِى رَدِفْ ......

يعنى : وإن لم يكونا معا مفردين فأتبع الآخر الأول .

ومعنى « ردف » أى : جاء ردفه ، يعنى : بعده ، وسواء : كانا مركبين ، أو أحدهما مركب ، والآخر مفرد ؛ لأن المصنف رتب الإتباع على نفى الإفراد فمهما كان أحدهما مركبا ، فقد انتفى ذلك .

فتقول : « هَذَا سَعيدُ أَنْفِ النَّاقَةِ » : فتتبع ؛ لأن اللقب مركب .

وإن كان الاسم مفردا ، وتقول : « هَذَا عَبْدُ الله كُرْزٌ » فتتبع ؛ لأن الاسم مركب .

وإن كان اللقب مفردا ، وتقول : « هَذَا عَبْدُ عَمْرٍو عَائذُ الْكَلْبِ » فتتبع ؛ لأن الاسم ، واللقب مركبان .

قوله :

ومِنْهُ منقُولٌ : كَفَضْلٍ ، وَأَسَدْ وذُو ارْتِجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأُدَدْ

هذا البيت شرع فيه يقسم العلم - **بحسب النقل ، والارتجال** - .

واعلم أن العلم :

إن كان قبل التسمية مستعملا فى معنى آخر ، ثم نقلته ، وسميت به « كَفَضْل » : فإنه - فى الأصل - مصدر ، ثم نقل ، فسمى به رجل معين ، و « كأَسَد » : فإنه كان مستعملا للحيوان المفترس ، فنقل ، وسمى به الرجل المعين .

فهذا ، وما أشبهه يُسَمَّى علما منقولا .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ « كَفَضْلٍ ، وَأَسَد » ....

يعني : ومن العلم .

ثم تكلم فى عجز البيت على القسم الثانى ، **وهو المرتجل .**

ويُحَدُّ بأنه : العلم الذى لم يستعمل قبل التسمية به فى معنى آخر ، عكس المنقول ، وذلك مثل : « سُعَاد » فى اسم امرأة ، و « أُدَد » فى اسم رجل .

فهذان الاسمان : لم يكونا مستعملين قبل التسمية فى معنى آخر .

وقد أشار المصنف إلى المرتجل ، وتمثيله بقوله :

« .... وذُو ارتجال « كسُعَادَ ، وأُدَدْ »

يعنى : ومن العلم ذو ارتجال .

وإذا تقرر لك هذان القسمان :

فاعلم أن المنقول يكون عن أشياء مختلفة : فقد يكون عن مصدر « كَالْفَضْل » وعن صفة « كالصَّعْب [1] » بن جَثَّامَة ، وقد يكون عن فعل ماض « كشَمَّر » : لاسم فرس ، و « بَدر » : لاسم ماء ، وقد يكون عن فعل مضارع « كيَزيد » إذا لم يسم به ، وبالضمير المستتر فى الفعل المضارع ، فيكون نقل الاسم ـ حينئذ ـ عن الجملة ؛ لأن الفعل ، والضمير : فعل وفاعل ، وهو جملة .

---

(١) الصعب : « ... ولقب المنذر بن ماء السماء ، وابن جثامة الصحابى .. » القاموس (الصعب) .

وعلى ذلك جاء قولهم [(١)] .

٢٢ ـ نُبِّئْتُ أَخْوَالِى بنى يَزِيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

« فَيَزِيدُ » هنا : جملة محكية ؛ لأن التسمية وقعت بالفعل ، والفاعل .

ولذا : ضُمَّ الدالُ ، وإن كان مضافا إليه .

قوله :

وجملةٌ ، ومَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ « وَيْهِ » تَمَّ أُعْرِبَا

---

٢٢ ـ (١) القائل : هو الراجز : رؤبة بن العجاج ، ولعل الشارح الأندلسى يقصد ذلك ، وإن نسب البيت إلى العرب ، أو البيتين : مشطور الرجز ، أو تام الرجز .

والبيت الأول أى : الشطر الأول من شواهد مجالس ثعلب ٢١٢ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، والخزانة ١٣٠/١ ، والمغنى ٦٢٦ ، والعينى ٣٨٨/١ ، ٣٠٧/٤ ، والتصريح ١١٧/١ ، ٢٢٢/٢ ، والأشمونى ٣/ ٦٠ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ .

اللغة :

نبئت : « النبأ ـ محركة ـ : الخبر ، والجمع : أنباء ، أَنْبَأَه إيَّاه ، وبه : أخبره ، كنَبَّأه ، واستنبأ **النبأ :** بحث عنه . . . » قاموس (النبأ) ويريد رؤبة : أُخبرت .

فديد : « الفديد : رفع الصوت ، أو شدته . . . » قاموس (الفديد) .

والمعنى :

نبأنى العارفون : أن أخوالى « بنى يزيدُ » يتصايحون علينا ، من أجل ظلمنا وانتقاص حقنا .

الإعراب :

« نبئت » ماض مبنى للمجهول ، يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : أولها تاء المتكلم ، وهى نائب فاعل ، « أخوالى » مفعول ثان ، ومضاف إليه « بنى » بدل من أخوالى « يزيدُ » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية « ظلما » مفعول لأجله ، عامله محذوف ، أى : يصيحون لأجل ظلمنا « علينا » متعلق بقوله :ظلما أو بقوله : « فديد »، « لهم » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لقوله : « نبئت » .

والشاهد في البيت :

قوله : « يزيدُ » حيث سمى به ، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد ، مشتمل على فاعل مستتر فى جوازا ، تقديره : هو ، فهو منقول من فعل ، وفاعل ، أى : من جملة .

ذكر المصنف فى البيت المتقدم قسمين من العلم ، وهو : المنقول ، والمرتجل .

وذكر فى هذا البيت قسمين ، وهما : الجملة ، والمركب تركيب مزج ، وإلى هذا أشار بقوله :

وجملةٌ ، وما بمزجٍ ركّبا ....

أراد : ومن العلم جملة ، ومنه ما بمزج ركبا .

« **فجملة** » : مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره : « ومنه » و « ما » موصولة و « ركب » وما تعلق به صلتها ، وهى : مبتدأ ، وخبرها محذوف مثل قوله : « جملة » .

فمثال **العلم إذا كان جملة** « بَرَقَ نَحْرُهُ » ، و« تأَبَّطَ شرا » ، و « شَابَ قَرْنَاهَا » .

وهى أسماء رجال من العرب : سمى كل واحد منهم بجملة .

والحكم فى العلم إذا كان جملة : أن تحكى كما هى ، فلا تغير ، لا فى رفع ، ولا [1] فى نصب ، ولا فى جر .

وأما المركب تركيب مزج : فهو أن تجعل اللفظين كاللفظ الواحد ، وتضعهما علما على شيء واحد ، فيصير كل واحد من اللفظين بمنزلة الحرف من الكلمة .

وحكمه : أن يبنى وسطه على الفتح ، وهو آخر اللفظة الأولى ، كاللام من « بَعْلَبَك » إلا أن يكون آخر الكلمة الأولى ياء ، فيبنيا على السكون على الصحيح ، كالياء فى « مَعْدِ يكْرِب » ، ويعرب إعراب غير المنصرف ،

(١) سقط لفظ « فى » من (أ) .

للتركيب ، والعلمية .

هذا هو الوجه المشهور فيه.

وبناؤه لغة ، وإعرابه إعراب المضاف « كَعَبْدِ الله » ـ أيضا ـ لغة .

هذا إذا لم يكن تمامه صوتا «كسيبويه» فإنه ـ حينئذ ـ يبنى على المشهور.

ولم ينبه المصنف على حكم الجملة ، ونبه [1] على حكم المركب تركيب مزج ، وإلى ذلك أشار بقوله .

.... ذَا إنْ بِغَيْرِ « وَيْهِ » تَمَّ أُعْرِبَا

فالإشارة بقوله : « ذَا » إلى قوله : « مَا بِمَزْجٍ رُكِّبْا » .

فتقدير كلامه :

وما بمزج ركبا ، إن تم بغير « ويه » أعرب .

فيفهم من كلامه : أنه إذا تم « بِوَيْه » يبنى .

وإنما يبنى ؛ لأن الأصوات لا حظ لها في الإعراب .

و « وَيْه » صوت ، فلا حظ له في الإعراب ؛ لأن الإعراب إنمايكون لما له دلالة وضعية ، ويكون محكوما به ، أو محكوما عليه .

والأصوات إنما دلالتها طبيعية ، لم يرد بها هذا المعنى : من جعلها محكوما به ، أو محكوما عليه .

قوله :

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ « كَعَبْدِ شَمْسٍ ، وَأَبِي قُحَافَهْ »

---

(1) سقط من (ب) قوله : « الجملة ، ونبه على حكم » .

هذا البيت ذكر فيه قسما خاصا من أقسام العلم ، وهو : ما كان ذا إضافة أى : صاحب إضافة « كعَبْدِ الله ، وعَبْدِ الرَّحمَن ، وعَبْد المجيد » وجميع كنى الرجال ، والنساء .

فذكر أن مثل هذا القسم فى الأعلام شائع ، وكثير [١] فى كلامهم ، ومثله [٢] « بعَبْد شَمْس ، وأَبى قُحَافَة » .

« فعبد شمس اسم ، وأبى قحافة » كنية .

قوله :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا ، وهْوَ عمّ

لما فرغ من الكلام على علم الشخص ، وهو : الموضوع للأفراد ، المقصود معرفتها بالتعيين ، شرع يتكلم فى علم الجنس ، وهو الموضوع للجنس بجملته ، من غير تخصيص واحد من أفراده .

وإنما فعل ذلك فى الأجناس ، التى لا غرض فى معرفة أفرادها على التعيين كأجناس الحيوان ، التى لا تخالط الإنسان ، فلا فائدة فى معرفة أفرادها وإنما المقصود معرفة أجناسها ؛ ليتميز بعضها من بعض .

وقد أشار المصنف إلى وضع علم الجنس بقوله :

وَوَضَعُوا لبعَض الأجْنَاسِ عَلَمْ   ....

فقال : « لبَعْض الأَجْنَاسِ » لينبه على أنه لم يضعوا علما لكل الأجناس ، وإنما ذلك موقوف على السماع : فحيث سمع من العرب اسم دال على الجنس وقد عاملوه معاملة العلم : فى عدم دخول الألف ، واللام ، ومنع الصرف إذا

---

(١) فى (أ ، ب) : « شائع كثير » .   (٢) فى (جـ) : « ومثل » .

اجتمعت معـه أخرى حكم بأنه علم عندهم ، واتبع فى ذلك السماع ولم يقل فى كل اسم جنس : إنه علم .

وقال المصنف : « كعَلَم [1] الأَشخاصِ لفظًا »لينبه على أنَّ علم الجنس ، كعلم الشخص فى لفظه : حيـث لا يقبل الألف ، واللام ، إلى غير ذلك من أحكام العلم اللفظية .

ثم قال : « وهُوَ عَمّ » لينبه على أنه مخالف لعلم الشخص فى المعنى ؛ لأن علم الشخص مـوضوع لواحد معـين ، فهو [2] خـاص به ، وعلم الجنس موضوع لجميع أفراد الجنس ، فهو عام فيها .

فتقدير كلام المصنف :

وعلم الجنس كعلم الشخص فى اللفظ ، وهو عام فى المعنى ، فيخالف علم الشخص من جهة المعنى .

قوله :

مِنْ ذَاكَ « أُمُّ عِرْيَط » لِلْعَقْرَبِ وَهَكَـذَا « ثُعَالَةٌ » للثعْلَبِ

ومثـله « بَرَّةُ » لِلْمَبَرَّهْ كَذَا « فَجَارِ » عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

لما فرغ المصنف من بيان علم الجنس شرع يمثله ، فذكر له فى هذا البيت مثالين ، موضوعين على جنسين واقعين على أشخاص ، ومثله فى البيت بعد هذا بعلمى جنس ، واقعـين على جنسين من أجناس المعـانى ، نبه بذلك على أن علم الجنس يكون فى الأشخاص ، ويكون فى المعانى .

فمثاله فى الأشخاص ما ذكـره فى البيت :الأول،وهو :« أُمُّ عِرْيط » :

---

(١) فى (جـ) : « فى علم الأشخاص » .

(٢) فى (ب) : « هو خاص به » .

لجنس العقرب ـ كما فسره ـ .

و « ثُعَالَة » : لجنس الثعلب ـ كما فسره ـ أيضاً ـ .

ثم مثل فى البيت الثانى علم الجنس الواقع فى المعانى ، فذكر أن من ذلك : « برَّة » : وهو اسم للمبرة ، كما فسره بقوله : « للمبرَّة » .

ثم ذكر مثالا ثانيا ، وهو : « فَجَارِ » ، وذكر أنه « علم للفَجْرَة » .

فهذان علمان : وضعا لأجناس المعانى ، فتقول : « لا تُفَارِقْ برَّة » تعنى : المبرة ، ولا تقرب « فَجَارِ » ، تعنى : الفجرة » [1] .

2012/7/17

(١) مثل المصنف بالمبرة ، وهى : البر ، و « البر : ضد العقوق ، وكذا المبرة ، والفجرة ، أى : الفجور » مختار الصحاح (ب ر ر) .
« والفجر : الانبعاث فى المعاصى ، والزنا ، كالفجور » .
قاموس (الفجر) .

اسـمُ الإشـارَة

هذا الفصل : تكلم فيه المصنف على أسماء الإشارة .

واعلم[1] أن المشار إليه :

إما واحد مذكر ، أو اثنان ، أو جماعة ، وكذلك المؤنث .

فهى ستة .

وكل واحد من الستة : إما قريب ، وإما متوسط ، وإما بعيد .

فهى ثلاثة فى ستة : بثمانية عشر .

هذا حال المشار إليه .

ثم المخاطب بالإشارة : قد يكون ـ أيضاً[2] ـ واحدا : مذكرا ، أو مؤنثا ، أو اثنين : مذكرين ، أو مؤنثين ، أو جماعة ذكور ، أو إناث .

فهى ستة : تتنوع الثمانية عشر المذكورة فى المشار إليه ـ بحسب هذه الستة ـ فتصير الثمانية عشر فى ستة .

والمجموع مائة ، وثمانية .

هذه مسائل الإشارة ، وسوف نبينها من كلام المصنف ـ إن شاء الله ـ .

قوله :

بذَا لمفــــردٍ ، مذكَّـــرٍ أشرْ   بذِى ، وذهْ ، تِى ، تَا علَى الأنْثَى اقْتَصِرِ

هذا البيت ذكر فيه مسألتين ، من مسائل المشار إليه .

---

(١) فى (جـ) : « فاعلم » .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « أيضا » .

الأولى :

الإشارة إلى الواحد المذكر ، وقد نبه على ذلك بقوله :

بذا لمُفْرد ، مُذَكَّر أَشِرْ ....

فذكر له لفظاً واحداً وهو : « ذَا » .

المسألة الثانية :

الإشارة إلى الواحدة المؤنثة ، فذكر أنها يشار إليها **بأربعة ألفاظ :**

« ذِى » - بكسر الذال ، وياء بعدها .

و « ذِهْ » - بإلحاق هاء السكت ، من غير ياء .

و « تِى » - بكسر التاء ، وياء بعدها - .

و « تَا » - بفتح التاء ، وألف بعدها - .

ويجوز أن تقول : « تِهْ » بكسر التاء ، وإلحاق هاء السكت ، **ولم يذكره المصنف .**

قوله :

وَذَانِ تَانِ : للمُثَنَّـــى المرتَفِـــعْ وَفِى سِوَاهُ : ذَيْنِ ، تَين : اذكر تُطِعْ

لما فرغ من الكلام على الواحد المذكر ، والواحدة المؤنثة ، تكلم فى هذا البيت على الاثنين المذكرين ، والمؤنثين .

فذكر « ذَانِ » يعنى للمذكر ، و « تَانِ » يعنى للمؤنث : فى حال التثنية فيهما ، إذا كانا مرفوعين ، ونبه [1] على ذلك بقوله : « للمثنى المرتفع » يعنى : للمثنى من المذكر ، والمؤنث .

(١) فى (ب) : « نبه » .

ثم ذكر فى عجز البيت : حكم غير المرتفع[1] ، وأشار إلى ذلك بقوله :

.... وَفِى سِوَاهُ ذَيْنِ ، تَيْنِ : اذْكُرْ تُطِعْ

فقوله : « فى سِوَاهُ » يعنى : فى سوى الرفع ، وسوى الرفع : هو النصب ، والجر ، فذكر أنهما يكونان فى النصب ، والجر بالياء ، ولم ينبه على ذلك إلا بالمثال ، و« تُطِعْ » : فعل مضارع ، مجزوم فى جواب الأمر ، وهو : اذكر .

ومعنى كلامه : أن اسم الإشارة إذا كان للمثنى أجرى كالتثنية فى الإعراب ، وليس بتثنية فى الحقيقة ، وإن أجرى عليه حكم التثنية .

هذا هو الصحيح :

ولو كان تثنية حقيقة لأبدلت ألف « ذَا » ياء ، فقيل : « ذَيَان » و « ذَيَيْن » كما يقال « فَتَيَان ، وفَتَيَيْن » : فتقلب ألفه ياء فى التثنية .

قوله :

وَبِأُولَى : أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا   والمدُّ أَوْلَى . وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا
بِالكافِ حَرْفًا : دُونَ لاَمٍ ، أو مَعَهْ   واللاَّمُ - إنْ قَدَّمْتَ هَا - مُمْتَنِعَهْ

هذان البيتان : بين فيهما المصنف الاسم الذى يشار به إلى الجماعة ، وما فيه من اللغات ، ويبين حكم اسم[2] الإشارة ، إذا قصد به البعيد ، وحكم دخول هاء التنبيه على اسم الإشارة : فبين أن الاسم الذى يشار به إلى الجماعة : من ذكور ، أو إناث ، وهو « أُولَى » ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وبأُولَى أَشِرْ لجمع مُطْلقَا ....

وقال : « مطلقا » يعنى : سواء كانوا ذكوراً . أو إناثا .

(١) فى (أ ، ب) : « الرفع » .   (٢) ساقطة من (جـ) لفظ : « اسم » .

فلا فرق بين الإشارة إلى جماعة الذكور ، والإناث فى اللفظ .

ثم ذكر أن « أُولَىٰ » الأولَى فيها المد ، ويجوز فيها القصر .

وأكثر ما يشار « بأُولَى » إلى العقلاء .

وقد يشار بها إلى غيرهم .

قال الشاعر (1) .

٢٣ ـ ذُمَّ الْمنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... والْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

---

٢٣ ـ (١) **الشاعر** : هو جرير بن عطية بن الخطفى ، من قصيدة له فى هجاء الفرزدق .

والبيت من الكامل ، وهو من شواهد المقتضب ١/ ١٨٥ ، وابن يعيش ٣/١٢٦ ، ١٣٣ ، ٤/٣٦ ، ٦٧ ، ٩ / ١٢٧ ، ١٢٩ ، والخزانة ٢/ ٤٦٧ ، والشافية ١٦٧ ، والعينى ١/ ٤٠٨ ، والتصريح ١/١٢٨ ، والأشمونى ١/ ١٣٩ ، وديونه ٥٥١ برواية « الأقوام » والشارح الأندلسى .

اللغة :

ذم : « ذمَّهُ ذَمًّا ، ومذمة ، فهو مذموم ، وذميم ، وذمٌّ ، ويكسر : ضد مدحه . » قاموس ذمَّهُ) .

منزلة : « . . . والمنزلة : موضع النزول ، والدرجة . . . » قاموس (النزول) .

اللوى : « لوى الرمل : منقطعه . . . » معجم مقاييس اللغة (لوى) ويريد : موضعا بعينه .

والمعنى :

ذم كل موضع تنزل فيه ، بعد هذا الموضع ، الذى نعمت فيه بألوان المسرة وذم أيام الحياة التى تقضى بعد هذه الأيام ، التى كانت هناء ، ومسرة .

الإعراب :

« ذم » فعل أمر ، وفاعل مستتر وجوبا ، « المنازل » مفعول به « بعد » ظرف ، متعلق بمحذوف حال من المنازل و س منزلة » مضاف إلى « بعد » « اللوى » مضاف إلى منزلة ، « والعيش » عاطف ، ومعطوف على المنازل « بعد » متعلق بمحذوف حال من العيش ، بعد : مضاف ، و « أولاء » مضاف إليه والكاف حرف خطاب « الأيام » بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه . . . » .

والشاهد فى البيت :

قوله : « أولئك » : حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهى « الأيام » وجاء فى القرآن الكريم : ﴿ إنَّ السَّمْعَ ، والْبَصرَ ، والفؤادَ : كل أُولئكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا ﴾ ٣٦ / الإسراء .

وعلى رواية ديوان الشاعر : (٥٥١) وما جاء فى شواهد العينى :

« بعد أولئك الأقوام » : لا يكون فى البيت شاهد ، لأن الأقوام عقلاء انظر ١/ ٤٠٩ شواهد العينى الكبرى .

فأشار إلى الأيام « بأُولئك » .

و « ذُمَّ » ـ فى البيت ـ مضموم الذال ؛ لأنه فعل أمر ، من «ذمَّ » ثم ذكر المصنف : أنك إذا أشرت إلى البعيد ألحقت اسم الإشارة كاف الخطاب ، فتقول : « ذَاك » وَذَانكَ ، وأُولَئكَ » .

وإلى ذلك أشار بقوله :

... ... ، **ولَدَى البُعْدِ انْطقَا**

بالكاف ...

فقوله : « بالكاف » فى أول البيت الثانى متعلق « بانطقا » فى آخر البيت الأول ، وهو فعل أمر لحقته النون الخفيفة ، فصار « انطقن » ثم وقف عليه ، فأبدل من النون ألفا .

واعلم أن هذه الكاف ـ الملحقة فى اسم الإشارة ـ حرف ، وهى تدل على حال المخاطب فى الغالب ، وقد لا تدل عليه ، كقوله تعالى فى سورة المجادلة ﴿ ذَلكَ خَيرٌ لكُمْ ، وَأَطْهَرُ ﴾ (١) .

وقد أشار المصنف إلى حرفية هذه الكاف بقوله : « بالْكَافِ حرفاً » وهو منصوب على الحال ، يعنى : بالكاف فى حال كونها حرفا .

ثم نبه بقوله : « دُونَ لامٍ ، أَو مَعَهْ » : على أن هذه الكاف : قد تأتى معها اللام ، مثل : « ذَلكَ ، وتلْكَ ، وَأُولَئِك » .

وقد يأتى دون لام .

ثم نبه فى عجز البيت الثانى : على أن هذه اللام يمتنع إلحاقها إذا دخلت فى اسم الإشارة « ها » التنبيه .

---

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة .

فلا يجوز أن تقول : « هَذَا لِكَ » .

وأما إلحاق الهاء ، مع الكاف من غيـر لام ، فهو قليل ، ولم ينبه عليه المصنف . ومن ذلك قول الشاعر[1] :

٢٤ ـ رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِي وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّـرَافِ الْـمُمَدَّدِ

فقول المصنف :

.... واللاَّمُ إِنْ قدَّمتَ « هَا » مُمْتَنِعهْ

٢٤ ـ (١) الشاعر : هو طرفة بن العبد من معلقته المشهورة ، والبيت من الطويل وهو من شواهد المنصف ٣/٤٨ ، والعـينى ١/ ٤١٠ ، والهمع ١/ ٧٦ ، والدرر ١/ ٥٠ ، والشـارح الأندلسى ، ومعلـقة طرفة .

اللغة :

غبراء : « الغبـراء : الأرض . . . » الصحاح (غ ب ر) ، وبنى غـبراء : الفقـراء ، الذين لصقت أيديهم بالأرض لفقرهم ، وقد يريد : الأضياف ، أو اللصوص .

الطراف : « . . . وككتاب : بيت من أدم . . . » قاموس (الطرف) .

وأهل الطراف : هم الأغنياء ، وأهل الثراء . . .

والمعنى :

يريد طرفة أن يقول : إن جمـيع الناس تعرفه ، وتقصده ، ولا ينكره أحد : فـهو يواسى الفقراء ، ويعاشر أهل الثراء . . .

الإعراب :

« رأيت » فعل ، وفاعل « بنى » مفعول به ، وبنى مـضـاف إلى « غبراء » و « غبراء » مضاف إليـه « لا ينكروننى » لا نافيـة ، وفعل مضارع ، وفـاعله ، ونون الوقاية ، ومفعـول به ، والجملة : فى محل نصب حال من غبراء على أن رأى بصرية وعلى أنها علمية تكون الجملة فى محل نصب مفعول ثان لرأى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائـــدة ، لتأكيد النفى « أهل » عطف على الواو فى ينكروننى « هذاك » مضاف إلى أهل ، والكاف : حرف خطاب « الطراف » بدل ، أو عطف بيان مـن « هذاك » « الممدّد » نعت للطراف .

والشاهد في البيت :

قوله : « هذاك » حيث جاء بهاء التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجئ باللام .

ويرى السيوطى أن ذلك من القليل (انظر ١/ ٧٦ همع الهوامع شرح جمع الجوامع) .

يعني : واللام ممتنعة إن قدمت هاء التنبيه .

وليس قوله : « إنْ قـدَّمت » تحرزا من تأخـيرها ، إذ لا تكون مـؤخرة أصلا ، فلا يحـتاج أن يخص هذا الأمر بتقديمـها ، وإنما تلحق فى أول اسم الإشارة .

واعلم أن المصنف خَيَّر فى إلحاق اللام مع الكاف، إذا لم تكن «ها» التنبيه، وأطلق : فظاهره أن ذلك يجوز فى المفرد ، والمثنى ، والمجموع .

وليس هذا بصحيح؛لأن إلحاق اللام فـى المثنى لا يجوز،فـاعرف ذلك .

وإذ قـد علمت مـا ذكـره المصنف فى أسـمـاء الإشـارة إلى ـ ها هنا ـ فالمأخوذ من كلامه : أن أصول أسماء الإشارة ـ بحسب المشار إليه ـ ستة :

واحد للمذكر :

وهو « ذا » وواحد للمـؤنث ، وهو « ذِى » وما يشـاركه ، ولفظ المثنى المذكر ،وهو « ذانِ » ولفظ المثنى المؤنث ،وهو « تانِ » ولفظ الجماعة الذكور ، وهو « أولى » ويشـاركهم فيـه جمـاعة الإناث ، فهـو فى المعنى اثنان ، وفى اللفظ واحد .

فإذا أخذنا هذه الألفاظ ـ بحسب المشار إليه ـ فهى ستة .

والظاهر من كلامه : أن أسمـاء الإشارة لا تكون إلا لقـريب ، أو بعيد فإن لحقت الكاف كـانت للبعيد ، وإن لم تلحقها فهى للقـريب ، فتصير الستة اثنتى عشرة ـ بحسب القرب ، والبعد ـ .

وعند الجمهور : إثبات منزلة متوسطة بين البعد ، والقرب .

فعلى مذهب الجمهور : تصير السـتة ثمانية عشـر ؛ لزيادة مرتبة

التوسط عندهم ، ويرون اللام هى الدالة علـى البعد فى المفرد ، والجـماعة ، وتشديد النون فى التثنية ، والكاف دون ذلك ، دالة على التوسط فى الجميع .

فإذا خـلا من الكاف ، واللام ، وتشـديد النون فى التـثنية كـانت المرتبة القريبة .

وهذه الثماني عشرة مسألة [1] على مـذهب الجمـهور ، أو الاثنتا عشرة على مذهب المصنف ، إذا لحقـتها كاف الخطاب تنوعت على ستة أنواع - بحسب إفراد المخاطـب ، وتثنيته ، وجمعه ، والتذكـير ، والتأنيث فى الثلاثة ، فتصير كل مسألة - بحسب الخطاب - ستة .

فتقول :

« ذَاكَ » إذا كان المخاطب مذكرا ، مفردا ، « ذَاكِ » - بكَسْرِ الكاف - إذا كان مـؤنثا ، « ذَاكُمَا » إذا كانا مـذكرين ، « ذاكمـا » مثله إذا كانا مـؤنثين ، والاختـلاف فى المعنى ، « ذَاكُم » إذا كانوا جـماعة ذكـور « ذَاكُنَّ » إذا كانوا جماعة إناث .

وهكذا : تفعل فـى كل مسألة من الثـماني عـشرة ، فتـصيـر مائة ، وثمانى - كما قررنا - فى أول الفصل .

وعلي مذهب المصنف : يسقط ثلثها بسقـوط مرتبة التوسط ، فهى عنده اثنان ، وسبعون .

قوله :

وَبِهُنَـا ، أوْ هَاهُنَـا أَشِـــرْ إلَى   دَانِي الْمَكَانِ ، وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

(١) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) : « الثمانية عشر مسألة » .

فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بِثَمَّ فُهْ ، أَوْ هَنَّا   أَوْ بِهُنَالِكَ انْطِقَـــنْ ، أَوْ هِنَّا

هذان البيتان : شرع فيهما المصنف يتكلم على الاسم الذى يشار به إلى المكان : قربا ، وبعدا .

واعلم أن المكان يشار إليه « بهُنَا » [1] : إذا كان قريبا .

وإن شئت أدخلت عليه « هَاءَ » التنبيه ، فتقول : « هَاهُنَا » .

وقد أشار المصنف إلي ما ذكرناه بقوله :

وبهنَا ، أَو هاهُنَا أَشرْ إِلَى   دَانِى الْمكَانِ ... ...

فقوله : « وبهُنَا » يعنى : دون هاء تنبيه ، وقوله : « أو هَاهُنَا » يعنى : أو مع هاء التنبيه ، وقوله : « دَانِى المكَانِ » أى : قريب المكان .

ثم انتقل يتكلم على الإشارة إلى المكان البعيد ، فقال :

.... وَبِهِ الْكَافَ صِلاَ

فى البُعْدِ ... ...

يعني : أنك إذا أردت أن تشير إلى المكان فى البعد ألحقت كاف الخطاب .

فالضمير فى قوله : « وَبِهِ » عائد إلى قوله : « هُنَا » .

و « صلاَ » كان أصله : « صِلَنْ » ـ بالنون الخفيفة ـ ثم أبدلت ألفا ، وقوله : « فى البُعْدِ » ـ فى أول البيت الثانى ـ متعلق « بِصلاَ » فى آخر البيت الأول .

---

(١) فى (جـ) : « بهنا ، أوهاهنا » .

فتحصل من هذا :

أنك إذا أردت أن تشير إلى المكان البعيد قلت : « هُنَاكَ » .

ثم ذكر المصنف ألفاظا أخر ، يشار بها إلى البعيد - أيضاً - فقال : « أو بثَمَّ فُهْ » يعنى : أو انطق بثم ، إذا أردت أن تشير إلى البعيد .

ثم قال : « أو هَنَّا » يعنى [1] : أو أشر إلى المكان البعيد « بهَنَّا » - بفتح الهاء ، وتشديد النون - .

ثم قال : « أو بهُنَالِكَ انطقَنْ » يعنى : أو انطق « بهُنَالِكَ » فى البعيد .

فتجمع بين الكاف ، واللام .

ثم قال : « أو هِنَّا » - بكسر الهاء ، وتشديد النون - .

فخيرك فى الإشارة إلى المكان البعيد بين أن تقول :

« هُنَاكَ » - بالكاف ، أو « ثَمَّ » [2] - بغير كاف - أو « هَنَّا » - بفتح الهاء - أو « هِنَّا » - بكسر الهاء - .

2012/1/18

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « يعنى » .

(٢) فى القاموس المحيط ، مادة (ثمة) :

« . . وثَمَّ - بالفتح - اسم يشار به ، بمعنى « هناك » للمكان البعيد ، ظرف ، لا يتصرف . . » .

الموصول

هذا الفصل : وضعه المصنف للكلام على الموصولات ، وتسمى الأسماء النواقص ، ونقصانها بيِّن ؛ لأنها فى نفسها غير تامة ، وإنما تتم بالصلة ، ولذلك : جعلت مع صلتها كالشىء الواحد .

قوله :

مَوْصُولُ الاسْمَاء:الَّذىَ ، الأُنْثَى الَّتِى   وَالْيــاَ إذَا مَاثُنِّيَــا لاَ تُثْبِــت
بَلْ ما تليـه أَوْلِه الْعَــلاَمَــهْ   والنُّونُ إنْ تُشْــدَدْ فَلاَ مَلاَمَــهْ

ذكر فى صدر هذا البيت الأول ،أن « الَّذى » : يقع على الواحد المذكر ، وأن « الَّتى » : تقع على الواحدة المؤنثة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

موصولُ الاسماء الَّذى ، الأُنثى الَّتى   ....

فقوله : « موصولُ » مبتدأ ، مضاف إلى الأسماء ، ولا يستقيم وزن البيت إلا بنقل [(١)] حركة همزة « الأسماء » إلى اللام ، فتصير اللام محركة بالفتح ، وبعدها السين ساكنة ، وتذهب الهمزة .

وهذا هو المصطلح عليه : بنقل الهمزة عندهم .

و « الَّذى » وما بعده إلى آخر الموصولات خبر المبتدأ .

ولما قال : إن للأنثى « الَّتى » تعين أن « الَّذى » للمذكر .

ثم ذكر فى عجز البيت : أن ياء « الَّذى ، والَّتى » إذا ثنيا لا تثبت .

فالضمير فى قوله : « ثُنِّيَا » عائد إلى « الَّذى ،والَّتى » و « مَا » زائدة ، والياء مقصورة للضرورة ، وهى مفعول بقوله : « لا تُثْبِت » .

---

(١) فى (أ ، ب) : « إلا أن تنقل » .

فتقدير الكلام :

لا تثبت الياء فى « الَّذِى ، والَّتِى » إذا ثنيا .

ثم ذكر فى صدر البيت الثانى : أنك إذا ثنيتهما ألحقت العلامة بعد الحرف ، الذى كانت الياء تليه ، وهو الذال من « الَّذِى » والتاء من « الَّتِى » .

وإلى هذا أشار[١] بقوله :

بل ما تليه أوله الْعَلاَمَهْ ....

يعنى : بل الحرف الذى تليه[٢] الياء ألحق العلامة بعده، فتقول : « اللَّذَان، واللَّتَان » ـ فى الرفع ـ و « اللَّذَين ، واللَّتَين » ـ فى النصب ، والجر ـ ثم ذكر أنك إن شددت النون من « اللَّذَان ، واللَّتَان » فلا ملامة عليك

قوله :

والنُّونُ مِنْ « ذَيْنِ ، وتَيْنْ » شُدِّدَا أَيْضاً ، وتَعْوِيضٌ بذَاكَ قُصِدَا

هذا البيت ذكر فيه مسألة من مسائل الإشارة ، وهو أن : « ذَيْنِ » المشار به إلى المثنى ، وكذلك « تَيْنِ » قد تشدد نونهما ، كما تشدد نون « اللَّذَيْن ، واللَّتَيْن » .

ثم ذكر أن تشديد النوّن عندهم عوض عما حذفوه من الياء فى « الَّذِى ، والَّتِى » .

والألف فى « ذَا ، وتَا » عند التثنية .

وهذا : **جرى على مذهبه** : من أن النون لم تشدد ، لتدل على البعد فى المشار إليه المثنى .

والجمهور : يرون أنها إنما شددت دليلا على البعد ، أو قصد بها المعنيان

---

(١) فى (أ ، ب) : « ولهذا أشار بقوله » .

(٢) فى (أ) : « يليه الياء » .

التعويض ، والبعد .

وما ذكره المصنف من أن التشـديد عوض ، لا يستقيم ؛ لأنه لو كان عوضا للزم فى كل حال ، وهى إنما تشدد فى بعض الأحوال .

فدل ذلك على أنها دليل على شىء يفارق ، فإذا وجد شددت النون وإذا عدم خففت .

فجعلهـا دليلاعلى البعد هو المناسب ؛ لأن البعـد حالة لا تثبت ، والله أعلم[1] .

قوله :

جَمْعُ « الَّذِى ، الأُلَى » « الَّذِينَ مُطْلَقَا   وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

ذكر فى هذا البيت : أن « الَّذِى » جـمعه « الأُلى » و « الَّذِين » وحذف واو العطف ، وجعل « الألى ، والَّذِين » جمعـا ليس على جهة الاصطلاح ، إذ الاصطلاح أن الجمع لا ينطلق إلا على مـا ينطلق عليه المفرد ، و « الَّذِى » ينطلق على من يعقل ، ومن لا يعـقل ، و « الألَى ، والَّذِين » لا ينطلقان إلا على من يعقل ، فليسا بجمع حقيقة ، وإنما هما اسم جمع .

وقوله : « مـطلقاً » يعنى : أنك تقـول : « الَّذِين » بالياء مطلقـا : فى الرفع ، والنصب ، والجر .

فهو على هذا مبنى ، وهو الصحيح المشهور من كلامهم .

ثم ذكـر المصنف أن بعض العـرب ينطق بالواو فـيـه فى حـالة الرفع ، فيجرونه مـجرى المذكر السالم فى الصورة ، لا أنهم يرون أنه جمع حـقيقة ، ولا معرباً ، بل هو يجرى مجرى المعرب .

---

(١) فى (أ) : « فالله أعلم » وسقطت من (جـ) جملة : « والله أعلم » .

والبعض الذي أشار إليهم المصنف هم : بنو هذيل ،وقيل: **بنو عقيل** : قال شاعر منهم (1) :

٢٥ ـ نَحْنَ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

فقال : « اللَّذُونَ » بالواو ، لأنه خبر المبتدأ .

قوله :

باللاَّت ، واللاَّءِ ـ التى قَدْ جُمِعَا واللاَّءِ كَالَّذِينِ نَزْرًا وَقَعَا

لما ذكر جمع « الَّذِى » فى البيت المتقدم ، ذكر فى هذا البيت جمع ـ

---

٢٥ ـ (١) القائل : مختلف فيه : قيل :هو رؤبة ، وقيل : أبو حرب بن الأعلم العقيلى ، انظر (معجم الشواهد العربية) ٢/ ٤٥٧ والنوادر ٤٧ ، وتسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيلية . . .

والبيت من الرجز ، ومن شواهد النوادر ٤٧ ، والخزانة ٢/٥٠٦ ، والمغنى ٤١٠ (٢٨١) والتصريح ١/ ١٣٣ ، واستشهد بالشطر الأول فى الهمع ١/ ٨٣.٦١ ، والدرر ١/ ٣٦ ، ٥٦ ، . . .

اللغة :

صبحوا : « صبحهم . . . : أتاهم صباحا » قاموس (الصُّبح) ويريد : باغتوا العدو صباحا.

النخيل : اسم مكان بعينه .

غارة : اسم من الإغارة .

ملحاحا : أراد : غارة شديدة استمرت فترة طويلة .

والمعنى :

نحن الذين باغتنا العدو صباحا يوم النخيل ، واستمرت غارتنا عليهم فترة طويلة . . . .

الإعراب :

« نحن اللذون » مبتدأ ، وخبره ، وهو اسم موصول « صبَّحوا » فعل ، والواو فاعل والجملة : صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب « الصباحا » ظرف زمان « يوم » ظرف زمان أيضا ، وهما متعلقان بقوله : « صبحوا » يوم : مضاف ، و« النخيل » مضاف إليه ، « غارة » مفعول لأجله ، ويمكن أن يكون حالا بتأويل ، أى : مغيرين » و « ملحاحا » نعت « لغارة » .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « اللذون » حيث جاء به بالواو فى حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما .

واللذون : مبنى جيء به على صورة المعرب . وعلى رواية أبى زيد فى النوادر « نحن الذين » لا شاهد فى البيت ؛ لأن الشاعر يكون قد جرى على لغة عامة العرب .

التَّيِ » فذكر لهـا جمعين ، وهو :« اللاَّت ،واللاَّءِ » ويجـوز فى اللاَّءِ » جعل ياء بعد الهـمزة ،وعدمـها ،وجاء ـ أيضـاً ـ فى جمعـه « اللَّوَاتِى» ولم يذكره المصنف .

وثلاثتها تنطلق على من يعقل،وعلى ما لا يعقل،كما يطلق«التَّى»عليها .

فتقدير كلام المصنف :

لفظ « التَّى » قد جمع « باللاَّتِى » واللائى » .

ثم ذكر فى عجز البيت : أن « اللائى » قد يقع « كَالَّذِينَ » نزراً ، يعنى قد يستعمل بمعنى « الَّذِينَ » قليلا .

ومن ذلك قول الشاعر (١) .

---

٢٦ (١) الشاعر : رجل من بنى سليم ، والبيت من الوافـر ، وهو من شواهد ابن الشجرى ٢/ ٣٠٨ ، والعينى ١/ ٤٢٩ ، والتـصريح ١/ ١٣٣ ، والهمع ١/ ١٨٣ ، والدرر ١/ ٥٧ ، والأشـمونى ١/ ١٥١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أمن : « منَّ عليه منا ، ومِنِّينى ـ كخلِّيفى : أنعم » قاموس (منَّ) .

وأمنّ : أفعل تفضيل ، ويريد : أكثر إنعاما . . . .

مهدوا :« مهدَهُ ـ كمنعه ـ : بسطه كمهَّده . . » قـاموس (المهد) ويريد :بسطوا ، وجعلوها وثيرة، مريحة . . .

الحجورا : « الحجر ـ مثلثة ـ : المنع . . وحضن الإنسان . . » قاموس (الحجر) . والمراد بقولـه : « مهدوا الحجورا » : الحفظ ، والستر ، والرعاية . . .

والمعنى :

ليس آباؤنا بأكثر نعمة علينا من هذا الممدوح،وهم الذين أنعموا علينا ،وجعلوا حجورهم مهداً لنا . .

الإعراب :

« ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » اسم ما ومضـاف إليه « بأمَنّ » الباء زائدة زيادة نحوية « أمنَّ » خبر ما « منه » جار ، ومجرور ، متعلق « بأمن » « علـينا » جار ، ومجرور ، متعلق « بأمن » ـ أيضاً ـ « اللاء » : اسم موصول ، صفـة لآباء ، « قد » حرف تحقيق « مهدوا الحـجورا » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، وألف إطلاق ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول .

والشاهد في البيت :

قوله : « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور ، وجاء به وصفا لآباء .

٢٦ ـ فَمَـــا آبَاؤُنَا بِأَمَـــنَّ مِنْهُ   عَلَيْنَا اللاَّءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

« فاللاَّءِ » فى البيت صـــفـة لآبائنا ، وهم مذكرون ، ولا يصح إط
« اللاَّءِ » على المذكر .

فتعين أن يكون ـ ها هنا ـ « اللاَّءِ » بمعنى « الَّذِين » .

وإلى مثل هذا البيت أشار المصنف بقوله :

....   واللاَّءِ كالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا

وقد استعملت « الأُلى » بمعنى « اللاَّءِ » معادلة بينهما .

قال الشاعر (١) :

٢٧ ـ فأمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَتِهَامَةٍ   فكُلُّ فَتَاة تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَـــمَا

فأوقع هنا « الألى » بمعنى « اللاء » لأنه بأصله لا يستعمل إلا للذكور
وهاهنا استعمله للنساء ، فأجراه « كاللاء » بدليل قوله : « يَسْكُنَّ » وقول

---

٢٧ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، ومن شواهد العينى ١/ ٤٥٣ ، والشارح الأندلسي

اللغة :

غور : « الغـور : القعـر من كل شىء . . . » قامـوس (الغور) ويريد : المطمـئن من الأرض
والغور : تهامة وما يلى اليمن . . . الصحاح (غ و ر) .
اقصم : «قصمه يقصمه كسره ، وأبانه ، أو كـــسره ، وإن لم يبن فانقصم ، وتقصم . . . قام
(قصمه) .

والمعنى :

فأما اللائى يسكن غورتها فكل فتاة منهن تترك الحجل منقسما .

الإعراب :

« فأما » أما حرف شـرط، وتفصيل ، وتوكيد « الألى » مبتـدأ ، وجملة « يسكن » لا محل لها
الإعراب صلة الموصول « غور تهامة » مفعول به ، ومضاف إليه « فكل فتاة » خبر ، ومضاف إلي
وجملة « تترك الحجل » من الفعل ، والفاعل المستتر ، المفعول به صفة لفتاة « أقصما » حال .

والشاهد في البيت :

قوله : « فأما الألى » فإنها بمعنى « اللائى » كما أن اللائى بمعنى « الَّذِين » ، للمعادلة بينهما .

« فكلُّ فتَاة » و « الحجل » ـ بفتح الحاء ، وكسرها ـ : الخلخال .

و « الأقصم » : ـ بالصاد المهملة ، والقاف ـ : هو المنقسم نصفين ، وهو بالصاد المهملة ، والقاف .

قوله :

وَ « مَنْ،وَمَا،وأَلْ »:تُسَاوِى مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

لما فرغ المصنف من « الَّذِى ، والَّتِى » وتثنيتهما ، وجمعهما ، ذكر فى هذا البيت أن « ذُو » ـ فى لغة طيئ ـ مثل « مَنْ » وَمَا ، وأَلْ » فى مساواتها لما ذكر : من « الَّذِى ، والَّتِى » وتثنيتهما ، وجمعهما .

وقوله : « عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ » يقتضى أن ثم عندهم وجها[1] غير مشهور، يقتضى عدم استعالها « كَمَنْ ، وَمَا ، وأَلْ » .

ومعنى المساواة التى ذكر : أن كل واحد من الموصولات الأربعة يستعمل بمعنى « الَّذِى ، والَّتِى » وبمعنى « اللَّذانِ ، واللَّتَان » وبمعنى « الَّذِين ، واللاَّتِى ، واللفظ واحد ، فتقول :

« أَعْجَبَنِى مَنْ قَامَ عِنْدَكَ » تريد : الَّذِى قَامَ عندك ، و « أَعْجَبَنِى مَنْ قَامَتْ عندك » تريد التى قامت عندك ، و « أَعْجَبَنِى مَنْ قَامَا عندَكَ » تريد : اللَّذانَ قاما عندك ، و « أعجَبنى من قَامَتَا عندك » تريد :اللتين[2] قامتا عندك ، و « أَعْجَبَنى منْ قَامُوا عنْدَكَ » تريد : الَّذِين قاموا عندك ، و « أعجَبَنِى مَن قُمْنَ عنْدَكَ » تريد : اللواتى قمن عندك .

ويعاد عليها الضمير بحسب اللفظ ، وبحسب المعنى : فإذا أعدت بحسب اللفظ أفردت الضمير ، وذكَّرته ، وإن كان المعنى المراد بخلاف ذلك ،

---

(١) فى (جـ) : « وجه » . (٢) فى (جـ) : « اللتان » .

وإن اعتبرت المعنى أعدت الضمير بحسبه ، كما رأيت فى المثل ، التى مثلنا بها .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (١) : فأعاد ضمير جماعة الإناث بحسب المعنى .

وقال تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٢) . فأعاد ضمير جماعة الذكور باعتبار معناها .

ولا يطلق « مَنْ » إلا على من يعقل : إما حقيقة ، وإما تغليبا ، مثل ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِى السَّمَوَاتِ ، والأَرْضِ ﴾ (٣) .

ولا شك أن من فى الأرض : العقلاء ، وغيرهم ، ولكنه غلَّب العقلاء ، فأطلق عليهم « مَنْ » .

وكذلك قوله (تبارك ، وتعالى) : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ﴾ (٤) . والمخلوق منه العاقل ، وغير العاقل ، فغلب العقلاء ، وأجرى التفصيل على حكمهم ، فقال :

﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِ ﴾ (٥) . إلى آخره .

وأما « مَا » : فهى مثل « مَنْ » فى إطلاقها بمعنى « الَّذِى ، والَّتِى »

---

(١) من الآية ٣١ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٣) فى جميع النسخ (أ ، ب ، جـ) « ولله يسجد من فى السموات ، ومن فى الأرض » .
وبالرجوع إلى المصحف الشريف وجدت الآية الكريمة : « ولله يسجد من فى السموات ، والأرض » .
ولذلك : حذفت لفظة « من » الواردة فى الشرح .
والنّص من الآية الكريمة ١٥ من سورة الرعد .
ولعل الشارح قصد الآية الكريمة ، التى فى سورة الحج (١٨ / الحج) وهى قوله تعالى : ﴿ ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ، ومن فى الأرض .. ﴾ وجاء استشهاده عليها فى قوله : « ولا شك أن من فى الأرض العقلاء ، وغيرهم ، ولكنه غلب العقلاء » .

(٤) من الآية ٤٥ من سورة النور . (٥) من الآية ٤٥ من سورة النور .

وتثنيتهمـا، وجمعهما، إلا أنهـا لا تطلق إلا على مالا يعقل ، ولا تطلق على من يعـقل إلا مندرجا فـي جملة من لا يعـقل ، كـقوله { تعـالى } : ﴿ ولِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمٰوات وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ (١) .

فأطلقـها على مجـموع ما فى الأرض ، وهم عـقلاء ، وغير عـقلاء : فأدرج العقلاء فى جملة من لا يعقل .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ (٢) .

وقد تطلق على صـفة من يعقل ، كقـوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم ﴾ (٣) .

وقد تطلق على المبهم ، الذى لا يعرف : أعاقل هو ، أم لا ؟

كمن رأى شيئا من بعيـد لا يعلم : أشجر هو ، أم بشر ، فقال لك هل رأيت ما رأيت ؟

فيصح ـ ها هنا ـ إطلاق « مَا » ؛ لأن المرئى لا يدرى : أعاقل هو ، أم لا ؟

---

(١) من الآية ٤٩ من سورة النحل ،وما ذهب إليه الشارح الأندلسى ذهب إليه الزمخشرى انظر ٢/ ٦١٠ وأبان عن حسن مجئ « مَا » دون « مَنْ » .
وعزز ذلك الجمل فى حاشيته على الجلالين ، حيث قال : « ... لأن مالا يعقل أكثر ممن يعقل فى العدد ، والحكم للأغلب » ٢/ ٥٧٤ حاشية الجمل .

(٢) من الآية ٤٥ من سورة النور .

(٣) من الآية ٣ من سورة النساء .

والشارح سار على وجه من وجوه ذكرها صاحب حاشية الجمل حيث قال: **وفى « ما » هذه أوجه :**
أحدها : أنها بمعنى « الذى » وذلـك عند من يرى أن « ما » تكون للعاقل ، وهى مسألة مشـهورة ، وقال بعضهم : وحسن وقوعها هنا : أنها واقعة على النساء، وهن ناقصات العقول ، وبعضهم يقول : هى لصفات من يعقل وبعضهم يقول : لنوع من يعقل ...
الثانى : أنها نكرة موصوفة ، أى : انكحوا جنسا طيبا ، وعددا طيبا .
الثالث : أنها مصدرية ..... » انظر ١/ ٣٥٤ حاشية الجمل .

وأما « أَلْ » : فتطلق - أيضا - بمعنى « الَّذِى » والَّتِى ، وتثنيتهما ، وجمعهما فتقول : « أَنْتَ الْقَائِم » أى : الذى قام ، و « هِنْدٌ القَائِمَةُ » أى : التى قامت ، و « الرَّجُلاَنِ الْقَائِمَانِ » أى : اللذان قاما ، و« المرأتَانِ الْقَائِمتَان » أى : اللتان قامتا ، و « الرِّجَالُ القائمونَ » أى : الذين قاموا ، و « النِّسَاءُ الْقَائِمَاتُ » أى : اللواتى قمن .

فتبين لك إطلاقها على ما انطلقت عليه « مَنْ ، ومَا » .

ويشترط فى «أَلْ » إعادة الضمير عليها بحسب المعنى - كما مثلنا لك - .

وأما « ذُو » فى لغة طيئ فهى - أيضا - تنطلق على ما انطلقت عليه « مَنَ ، ومَا ، وأَلْ » من معنى « الَّذِى ، والَّتِى » وتثنيتهما ، وجمعهما ، فتقول : « زَيْدٌ ذُو أَكْرَمَكَ » أى : الَّذِى أكْرَمَكَ ، وتطلق بمعنى « الَّتِى» كقول الشاعر(1) .

٢٨ - فإنَّ الْمَاءَ ماءُ أَبِى ، وجَدِّى وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ ، وَذُو طَوَيْتُ

أى : التى حفرت ، والتى طويت .

---

٢٨ - (١) الشاعر : هو سنان الفحل ، والبيت من الوافر ، وهو من شواهد ابن الشجرى ٢/ ٣٠٦ ، والإنصاف ٧٧٣ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٧ ، ٨/ ٤٥ ، والخزانة ٢/ ٥١١ ، والتصريح ١/ ١٣٧ ، والهمع ١/ ٨٤ ، والدرر ١/ ٥٩ ، والأشمونى ١/ ١٥٨ ، والحماسة ٥٩١ ، والشارح الأندلسى ، واللسان « ذا » ٣٤٨ .

اللغة :

حفرت : « حفر الأرض - من باب ضرب - : احتفرها » المختار (ح ف ر) .

طويت : بنيت بالحجارة ، ونحوها ، « والطَّوِىّ : البئر المطوية) معجم مقاييس اللغة (طوى) .

والمعني :

الماء ورثته عن أبى ، وجدى ، وبئرى التى حفرتها ، والتى بنيتها . . .

الإعراب :

« فإن الماء ماء » إن واسمها وخبرها « أبى » مضاف إلى الماء ، والياء مضافة إلى « أب » « وجدى » عاطف ، ومعطوف ، ومضاف إليه « وبئرى » عاطف ومبتدأ ، ومضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى « التى خبر المبتدأ » حفرت » فعل ، وفاعل ، والجملة : صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب « وذو » عطف على ما سبق ، وجملة « طويت » لا محل لها من الإعراب من الفعل ، والفاعل : صلة الموصول .

=

وتطلق بمعنى « اللَّذَانِ » :

تقول : « جَاءَ الرَّجُلاَنِ ذُو أَكْرَمَاكَ » أى : اللّذَانِ أكرماك ، وكذلك : « جَاءَتْ المرأتَانِ ذُو أكْرَمَتَاكَ » أى : اللتان أكرمتاك ، « وجَاءَ الرجالُ ذُو أكْرَمُوكَ » أى : الذين أكرموك ، و « جَاءَتْ النساءُ ذو أكرمْنَكَ » .

هذا هو المشهور .

وفيها لغة بإفرادها ، وتثنيتها ، وجمعها ، وتأنيثها ، وتذكيرها .

فتقول : « ذُو » للمذكر و « ذَات » للمؤنثة ، و « ذُوا » للاثنين ، و « ذَوَاتا » للاثنتين ، و « ذَوُو » للذكور ، « ذَوَات » للإناث .

وقد حكى بعضهم إعرابها إعراب الأسماء الستة :

قال الشاعر (١) .

٢٩ ـ فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهم ... فَحَسْبِىَ مِنْ « ذِى » عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا

أراد : من الذى عندهم .

الشاهد فى البيت :

استعمال « ذو » بمعنى « التى » وقد أتى « بذو » مفردة ، مذكرة مع أنها واقعة على البئر ، وهى مؤنثة . (انظر ١/ ١٣٧ التصريح بمضمون التوضيح) .

٢٩ ـ (١) : الشاعر : هو : منظور بن سحيم ، والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد ابن يعيش ٣/ ١٣٨ ، والمقرب ٧ ، والمغنى ٤١٠ ، (٢٨١) والعينى ١/ ١٢٧ ، ٤٣٦ ، والتصريح ١/ ١٣٧ ، والهمع ١/ ٨٤ ، والدرر ١/ ٥٩ ، والأشمونى ١/ ١٥٧ ، ١٥٨ ، والحماسة ١١٥٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

كرام : جمع كريم : ضد اللئيم ، و « الْكَرَم » : ـ محركة ـ : ضد اللؤم . « القاموس (الكرم) .

موسرون : أصحاب يسر ، وغنى ، وثراء . . .

والمعنى :

فإن وجدت الذين أنزل بهم كراما أغنياء ، عندهم القرى فحسبى ما يكفينى منهم فقط . =

وجرها بالياء ، كما تجر « ذُو » التى بمعنى صاحب .

والمشهور : عدم إعرابها فى كل حال : مفردة كانت ، أو غير ذلك .

قوله :

وكَالَّتِى ـ أيْضًـــا ـ لَدَيْهِـمْ ذَاتُ   وَمَوْضِعَ « اللاَّتِى » أُتِى « ذَوَاتُ »

نبه المصنف فى صدر هذا البيت ،على أن «ذُو » قد تؤنث ،فيقال فيها : « ذَات » .

فتطلق على المؤنثة [1] بمثل « الَّتِى » .

ونبه فى عـجز البـيت على أنها قـد تجمع مؤنثـة ، فيـقال : « ذَوَات » فتستعمل فى موضع « اللاَّتى » .

قوله :

ومثلُ مَا «ذَا » بَعْدَمَا اسْتِفْهَـــامِ   أَوْ « مَنْ » إِذَا لَمْ تُلْغَ فىِ الْكَلاَمِ

= **الإعراب :**

« فإما » : حرف شرط ، وتفصيل ،وتوكيد « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إما لقينى كرام ، « موسرون » نعت لكرام ، « لقيتهم » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، والجملة : لا محل لها من الإعراب تفسيرية « فحسبى » : الفاء : واقعة فى جواب الشرط « حسب » اسم بمعنى : كاف ، خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إلى « حسب » « من » حرف جر ، « ذى » : بمعنى صاحب ، مجرور بمن ، وعلامة جره الياء ، والجار ، والمجرور متعلق بحسب « عندهم » ظرف ، متعلق بمحذوف ، صلة الموصول ،ومضاف إليه « ما » اسم موصول ، مبتدأ مؤخر « كفانيا » كفى : فعل ماض ، والفاعل مستتر جوازا ، ونون وقاية ، ومفعول به ، وألف إطلاق ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة « ما» .

والشاهد في البيت :

معاملة « ذو » الطائية معاملة الأسماء الستة ، فهى بمعنى صاحب وذلك على رواية « ذى » .

وعلى رواية « ذو » تكون « ذو » موصولة مبنية .

(١) فى (جـ) : « المؤنث » .

نبه فى هـذا البيت : على أن « ذَا » تستعمل بمعنى « مَا » الموصولة ، فتكون بمعنى « الَّذى ، أو الَّتِى » لكن بشرط أن تقع بعد « مَا ، أو مَنْ » الاستفهاميتين ، وبشرط عدم إلغائها .

فقوله : « ومِثْلُ مَاذَا » يعنى : ومثل « مَا » الموصولة لفظة « ذَا » فى الاستعمال ، إذا وقعت بعد « مَا » [1] التى للاستفهام ، أو « مَنْ » التى للاستفهام ، وقوله : « إذا لم تلغ فى الكلام » يعنى إنما تستعمل « ذَا » بمعنى « مَا » الموصولة ، إذا لم تلغ : يعنى : إذا لم تلغ « ذَا » .

ومعنى الإلغاء : أن تجعل زائدة ، فتقول: « ماذا أنفقته ؟ أى ما أنفقت ، و « ذَا » : زائدة .

ومن استعملها بمعنى « مَا » يكون التقدير : ما الذى أنفقت ؟

فعلى المعنى الأول : وهو زيادة « ذَا » تكون« مَا » مبتدأ، و « أَنْفَقْتَهُ » جملة فى موضع الخبر .

وعلى المعنى الثانى : وهو استعمال « ذَا » بمعنى « مَا » الموصولة تكون أنفقته صلة ذَا ، وذا ، وصلتها خبر « مَا » .

وأما إذا لم تقع[2] بعد « مَا » ،أو « من » الاستفهاميتين ، فلا تستعمل « مَا » الموصولة عند البصريين .

وأجاز الكوفيون استعمالها ، وأنشدوا على ذلك :

٣٠ ـ عَدَسْ مَا لعَبَّاد عَلَيْك إمَارَةٌ ... أَمنْت ، وهَذَا تَحْملينَ طَليقُ[3] .

---

(١) فى (جـ) : « بعد « ما » هذه » . (٢) فى (جـ) : تأت بعد « ما » » .

٣٠ ـ (٣) الشاعر : هو يزيد بن مفرغ ، والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد المحتسب ٢/ ٩٤، وابن الشجرى ٢/ ١٧٠ ، والإنصاف ٧١٧ ، وابن يعيش ٢ / ١٦ ، ٢٣/١٤ ، ٧٩.٢٤ ، والخزانة ٢/ ٥١٤ . ٣/ ٨٩، والمغنى ٤٦٢(٢٩١ والشذور ١٤٧ ، =

فزعموا أن المعنى : والذى تحملين طليق .

فاستعملوها بمعنى « مَا » الموصولة ، الجارية بمعنى « الَّذِى » ، وليس قبلها « مَا » الاستفهامية ، ولا « مَنْ » .

والبصريون : يمنعون ذلك ، ويرون أن « ذا » فى البيت إشارة ، وهو

= والعينى ١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦، ٤/ ٣١٤، والتصريح ١/ ١٣٩، ١٤٠، ٢٨١، ٢/ ٢٠٢ والشارح الأندلسى .

اللغة :

عدس : اسم صوت يزجر به البغل .

عباد : هو عباد بن زياد .

والمعنى :

يقول يزيد بن مفرغ الحميرى ، بعد أن خرج من سجن عبيد الله بن زياد ، والى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان (رضى الله عنهما) : يزجر بغلته قائلا لها : مالعباد إمارة ، ودولة عليك ، وعلى راكبك ، وأنت فى سيرك ـ الآن ـ تحملين حُرا طليقا ، وأنت فى أمان ، واطمئنان .

الإعراب :

« عدس » : اسم صوت ، يزجر به البغل ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب « ما » نافية « لعباد » جار ، ومجرور، متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ، ومجرور متعلق بقوله : « إمارة » أو بمحذوف حال ، « إمارة » مبتدأ مؤخر « أمنت » فعل ، وفاعل « وهذا » واو الحال واسم موصول بمعنى الذى مبتدأ « تحملين » فعل مضارع ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون علامة الرفع **والجملة :** لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف : أى تحملينه « طليق » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل نصب . . .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « هَذَا تَحَمُلِينَ طَلِيقُ » :

الكوفيون يقولون : « هذا » اسم موصول ، والجملة : صلة ، والعائد محذوف وقد أعربنا البيت على مذهبهم .

البصريون يقولون : « هذا » اسم إشارة مبتدأ ، و « طليق » خبره ، وجملة « تحملين » فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى الخبر ، العائد على المبتدأ .

وتقدير الكلام على رأيهم : وهذا طليق حال كونه محمولا لك.

وعلى ذلك نقول :

البصريون يشترطون لاعتبار « ذَا » اسم موصول تقدم « مَا » أو مَنْ » الاستفهاميتين ، والكوفيون لا يشترطون ذلك ، والبيت شاهد لهم .

مبتدأ ، و « طليق » خبره ، و « تحملين » فى موضع الحال .

وتجعله الكوفيون فى صلة « ذَا » .

و « عَدَسْ » فى البيت : بسكون السين ، وهى كلمة يزجر بها البغل ، والشاعر يخاطب بغلته فى البيت ، فزجرها بذلك .

وقد جاء « عَدَسْ » : اسم للبغل نفسه ، سمى بالكلمة التى يزجر بها .

قال الشاعر [1] .

٣١ ـ إذَا حَمَلْتُ عُدَّتِى عَلَى عَدَسْ عَلَى الَّذى بَيْنَ الْحِمَارِ ، وَالْفَرَسْ
فَلاَ أُبَالِى مَنْ غزَا ، وَمَنْ جَلَسْ

(٣١ ـ (١) **الراجز :** مجهول ، والأبيات من الرجز ،
والبيتان الأولان من شواهد المحتسب ٢/ ٩٤ ، والمخصص ٦/ ١٨٣ ، وابن يعيش ٤/ ٧٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

عدتى : **يريد** : عدة الحرب ، عدس : اسم للبغل ، وأبالى : أهتم ، وجلس : قعد عن الغزو ، وتخلف عنه . . .

والمعني :

يقول الراجز : إذا تهيأت للقتال ، وتجهزت للمعركة ، وحملت عتادى على بغلتى فلا أهتم بالغازى الشجاع ، ولا بالمتخلف الجبان ، ففىّ الغَنَاء .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، ضمن معنى الشرط « حملت » فعل وفاعل « عدتى » مفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « على عَدَسْ » جار ، ومجرور متعلق بقوله : « حملت » « على الذى » جار ،ومجرور ،متعلق بما تعلق به الجار ،والمجرور السابق « بين الحمار » ظرف ، ومضاف إليه ، « والفرس » عاطف ، ومعطوف على الحمار ، « فما » الفاء : واقعة فى جواب الشرط ، وما : نافية « أُبالى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا « من » اسم موصول بمعنى الذى ، مفعول به ، وجملة « غزا » من الفعل الماضى ، وفاعله المستتر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ومن » عاطف ، واسم موصول ، معطوف على « مَنْ » وجملة « جلس » صلة الموصول ، وجملة « فما أبالى » جواب « إذا » .

والشاهد في البيت :

استعمال ما يزجر به البغل اسم للبغل نفسه .

أراد بالذى بين الحمار ، والفرس : البغل .

قوله :

وكلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِـلَهْ عَلَى ضمير لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

لما فرغ المصنف من تعداد الموصولات ، وتبيين معانيها ، شرع فى هذا البيت يذكر حكم صلتها .

فقوله : « وكلُّها » يعنى : وكل ما ذكرت من الموصولات يلزم بعده صلة ، يتم [1] بها لأن الموصولات لا تتم إلا بصلاتها [2] .

ثم ذكر أن تلك الصلة تكون مشتملة على ضمير لائق بالموصول ، ويعنى بلائق : مطابق له فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتذكيره ، وتأنيثه .

فقوله : « مُشْتَمِلَة » : صفة « لِصلَة » و« على ضمير » متعلق بمشتملة .

فالتقدير : صلة مشتملة على ضمير لائق .

قوله :

وجُمْلَةٌ ، أَوْشِبْهُهَا الَّذِى وُصِلْ بِهِ كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابنُهُ كُفِلْ

لما ذكر فى البيت المتقدم الصلة ، لم يبين أى شىء تكون الصلة ، فبين لك فى هذا البيت : أن **الصلة جملة ، أو شبه جملة .**

فتقدير كلامه : والذى وصل به الموصول جملة، أو شبه جملة[3] .

« فالذى » مبتدأ ،و « جملة » خبر مقدم ، و« به » عائد على « الذى » وأطلق الجملة ، ولم يخصصها باسمية ، ولا فعلية ؛ لأن كل واحدة منهما

---

(١) فى (جـ) : « تتم بها » . (٢) فى (أ) : « بصلتها » .

(٣) سقط من (جـ) : « أو شبه جملة » .

صالحة للصلة .

وقوله : « وشبهها » يعنى به : الظرف ، والمجرور .

ثم مثل بمثال يشتمل على الصلة بالظرف ، وهو قوله : « مَن عنْدِى »

ومثال يشتمل على الصلة بالجملة الاسمية ، وهو قوله : « الَّذِى ابنُه كُفِل » .

فقوله « مَنْ » مبتدأ ،و « عندى » ظرف فى موضع الصلة ، و « الذى » وصلته خبر « من » و « ابنه » مبتدأ و « كفل » : فعل لم يسم فاعله ، وفيه ضمير مرفوع بالنيابة عن الفاعل ، والجملة : من الفعل ، والضمير : خبر « ابنه » ، و « ابنه » وخبره : صلة « الذى » والعائد على « الذى » الضمير المخفوض فى قوله : « ابنُه » .

فحصل من تمثيل المصنف :

مثال الظرف إذا كان صلة ، ومثال الجملة الاسمية .

وأما الجملة الفعلية : فمثالها : « أعْجَبَنِى الَّذِى قَامَ أَبُوهُ » .

ومثال المجرور : « مَرَرْتُ بالَّذِى فِى الَّدارِ » .

والظرف ، والمجرور فى الصلة متعلقان باستقر المحذوف ، ولا يجوز ظهوره .

والشرط فى الصلة : أن تكون معهودة ، فإذا قلت : « أَعْجَبَنِى الَّذِى قَامَ » : يكون القيام عندك معهودا ، معروفا ، وإلا لم يصلح .

وقد تقع الصلة فى حكم المعهود كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ (1) .

واعلم أن الجملة الطلبية لا تصح أن تكون صلة ، كقولك : « اضْرِبْ » ؛ لأن المطلوب غير حاصل ، فلا يكون معهوداً ؛ لأن من شرط المعهود الحصول (1) .

---

(1) من الآية ٧٨ من سورة طه .

قوله :

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ « أَلْ »   وكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ

لما فرغ المصنف من الصلة بالجملة ، وتمثيلها أخذ يتكلم فى الصلة بالصفة .

وذلك مخصوص « بألْ » من الموصولات .

وإلى ذلك[2] : أشار المصنف بقوله :

وصِفَةٌ صريحة صِلَةُ « أَلْ » ....

وقوله : « صريحة » يعنى : صفة خالصة ، فلا يجوز أن توصل « ألْ » بصفة قد غلبت عليها الاسمية « كأَبْطَح ، وأجْرَع » [3] : اسمان لمكانين ، وكان أصلهما صفتين ، ولكن غلبت عليهما الاسمية لهذين المكانين فليست الصفة فيهما صفة خالصة .

ثم قال :

.... **وكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّْ**[4] .

يعنى : وكون الصلة « لألْ » بمعرب الأفعال ، يعنى : الفعل المضارع قلّ ذلك فى كلامهم .

« فكونها » مبتدأ ، و « قلَّ » فعل ، وفاعل ، فى موضع الخبر ، والضمير فى « قل » عائد على « كَوْنها » .

---

(1) انظر رأى الكسائى ، والمازنى فى ١/ ٢٣٨ المرادى .

ونقل الجمل عن السمين : « قوله : ما غشيهم فاعل غشيهم ، وهذا من باب الاختصار ، وجوامع الكلم ، أى : ما يقل لفظها ، ويكثر معناها ، أى : فغشيهم مالا يعلم كنهه إلا الله تعالى » . (٣/ ٤٠١ حاشية الجمل على الجلالين) .

(2) فى (أ ، ب) : « ولذلك » .

(3) انظر الصبان ١/ ١٦٤ .

(4) انظر بعض الشواهد فى ١/ ٢٤٠ ، ٢٤١ المرادى ، والأشمونى ١/ ١٦٥ ، واختلاف الآراء فى ذلك .

ومثال مجئ صلة « أل » فعلا معربا قول الشاعر [1] .

٣٢ ـ مَا أَنْتَ بالحكَمَ التُرْضَى حكُومَتُه وَلاَ الأَصِيلِ ، ولا ذِي الرَّأْيِ ،وَالْجَدَلِ

فقوله : « التُرْضَى » يريد : الذى ترضى .

فأوقع الفعل المضارع صلة « أَلْ » ؛ لأنه مشبه بالصفة .

ومع هذا : فوقوعه صلة « أَلْ » قليل ـ كما نبه عليه المصنف .

قوله :

أيٌّ « كَمَا » وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ وصَدْرُ وَصْلِهَـا ضـميرٌ انْحَذَفْ

هذا البيت ذكر فيه « أيًّا » ، وهى التى بقيت من الموصولات .

---

٣٢ ـ (١) **الشاعر** : هو الفرزدق ، يهجو رجلا من بنى عذرة عرض به فى مجلس الخليفة : عبد الملك ابن مروان وذمه ، والبيت من الطويل،ومن شواهد الإنصاف ٥٢١ ، والمقرب ٧ ، والخزانة ١/ ١٤ ، والشذور ٢٠ ، والعينى ١/ ١١١ ، ٤٤٥ ، والتصريح ١/٣٨، ١٤٢ ، والهمع ١/ ٨٥ ، والدرر ١/ ٦١ ، والأشمونى ١/ ١٥٦ ، والشارح الأندلسى . . .

اللغة :

الحكم : « الحكم ـ بفتحتين ـ : الحاكم ، وحكمه فى ماله تحكيما : إذا جعل له الحكم فيه . . » المختار (ح ك م) ويريد : لست بالرجل ، الذى يرضاه الناس للفصل بينهم . .

والمعنى :

لست المرضى من الناس لتحكم بينهم ، وتقضى ، ولست حسيبا أصيلا ، ولست بصاحب عقل رشيد ، ولست بصاحب جدل ، وخصومة . . . .

الإعراب :

« ما » نافية تعمل عمل ليس « أنت » اسمها « بالحكم » الباء زائدة زيادة نحوية « الحكم » : خبر « ما » ، « الترضى » « أل » : الموصولة ، نعت للحكم ، أى الحكم الذى . . . مبنى على السكون فى محل جر « ترضى » فعل مضارع مبنى للمجهول « حكومته » نائب فاعل ، ومضاف إليه ، والجملة : صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب « ولا » الواو : عاطفة ، ولا زائدة لتأكيد النفى « الأصيل » : معطوف على الحكم « ولا » الواو : عاطفة و « لا » زائدة « ذى » معطوف على الحكم « الرأى » مضاف إليه « والجدل » : عاطف ، ومعطوف على الرأى .

والشاهد في البيت :

قوله : « التُرْضَى حكومتُه » حيث أتى الشاعر بصلة « ألْ » الموصولة جملة فعلية ، فعلها مضارع .

وهذا : على القلة ، والندور .

وإنما أخرها ، وأفردها [١] ـ ها هنا ـ لأنها قد انفردت عن الموصولات بالإعراب فى غالب حالها ؛ لأن شبهها بالحرف عارضته الإضافة فبقيت على الأصل من الإعراب .

وقد تقدم الكلام عليها فى فصل المعرب ، والمبنى [٢] .

فقول المصنف : « أىّ كَمَا » يعنى : أن « أيًّا » تستعمل كاستعمال « مَا » فى إطلاقها على المفرد ، والمثنى ، والمجموع ، مذكَّرًا كان ، أو مؤنثا ، ولفظها لا يتغير ، فتقول : « امْرُرْ بأىّ قَامَ » وبأىّ قامت ، وبأىّ قَامَا ، وبأىّ قامَتَا ، وبأىّ قاموا ، وبأىّ قُمْنَ » .

وربما لحقتها التاء ، فيقال : « امرُرْ بأيَّة قامَتْ » .

ثم تكلم المصنف على إعرابها ، فقال :

..... وأُعربَتْ مَالَمْ تُضَفْ　　　وصَدْرُ وَصْلِها ضميرٌ انحذَفْ

فشرط فى إعرابه : عدم الإضافة ، فى حال أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا ، كقوله (تبارك ، وتعالى) : ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾ [٣] .

فبنيت : لأنها ـ هاهنا ـ قد أضيفت فى حال أن صدر صلتها ضمير محذوف : **التقدير : أيّهم هُو أَشدّ** [٤] .

ومن ذلك قول الشاعر [٥] .

٣٣ ـ إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِى مَالِكٍ　　　فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « وأفردها » .　　(٢) تقدم فيما سبق انظر الفهرسة

(٣) من الآية ٦٩ من سورة مريم .　　(٤) انظر ٦ / ٢٠٨ البحر المحيط .

٣٣ ـ (١) **الشاعر** : هو غسان بن وعلة ، أحد الشعراء المخضرمين من بنى مرة بن عباد .

والبيت من المتقارب ، وهو من شواهد الإنصاف ٧١٥ ، وابن يعيش ٣/ ١٤٧ ، ٤/ ١٢ ، ٧/ ٨٨ ، والخزانة ٢/ ٥٢٢ ، والمغنى ٧٨ ، ٤٠٩ ، ٥٢٢ (٨٣ ، ٢٨١) والتصريح ١/ ١٣٥ ، والهمع ١/ ٨٤ ، ٩١ ، والدرر ١/ ٦٠ ، والأشمونى ١/ ١٦٦ ، والشارح الأندلسى ، ويس ١/ ١٣٦ . =

فبناها : لأن التقدير : أَيُّهم هو أَفْضَلُ .

وصدر الصلة محذوف ، فالواو فى قول المصنف : « وَصَدْرُ وَصْلِهَا » واو الحال ، ويعنى « بوصْلِهَا » : صِلَتها .

فالحاصل من كلامه :

أن « أيًّا » إذا لم تضف فهى معربة ، وكذلك لو أضيفت ، وصدر صلتها غير محذوف ، كقولك : « مَرَرْتُ بأَيِّهم هُوَ أَفْضَلُ » فتعرب ـ هاهنا ـ وإن كانت مضافة ؛ لأن صدر الصلة غير محذوف .

وكذلك : إذا حذف صدر صلتها ، ولم تكن مضافة ، كقولك : « مررت بأىٍّ أَفْضَلُ » : فتعرب [1] ـ هاهنا ـ وإن كان صدر الصلة محذوفا ، لفقد الإضافة .

المعنى :

إذا صادفت بنى مالك فاقرأ السلام على أيهم هو أفضل من سواه .

الإعراب :

« إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل ماض ، والتاء فاعل ، والجملة : فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهى جملة الشرط « بنى مالك » مفعول به ، ومضاف إليه ، « فسلم » الفاء واقعة فى جواب الشرط « سَلِّم » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنت « عَلَى » حرف جر « أيُّهم » : أىُّ ـ بالضم ـ اسم موصول ،مبنى على الضم فى محل جر ،وهم : مضاف إليه ، وهذا هو الأكثر فى مثل هذه الحالة ، وعلى رواية « أىٍّ » ـ بالكسر : اسم موصول أيضاً مجرور بالباء ، وهم مضاف إليه ، كما تقدم « أفضل » خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : هو أفضل ، والجملة من المبتدأ ، وخبره ، لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو « أى » .

والشاهد فى البيت :

قوله : « أيُّهم أفضل » حيث أتى « بأىّ » بالبناء على الضم ، على الرواية المشهورة .

وسر ذلك : أن الاسم الموصول ، وهو « أى » مضاف ، وقد حذفت صدر صلته ، وصدر الصلة هو المبتدأ ، والتقدير : « بأَيُّهم هُوَ أَفْضَلُ » .

(١) فى المخطوطة (جـ) . زيادة ، وتكرار : « فتعرب ـ ها هنا ـ وإن كانت مضافة ، لأن صدر الصلة غير محذوف، وكذلك إذا حذف صدر صلتها ، ولم تكن مضافة ، كقولك : « مَرَرْتُ بأىٍّ أَفْضَلُ » .

فحذف صدر الصلة لا يوجب البناء ؛ إلا مع الإضافة ، والإضافة - أيضاً - لا توجب البناء إلا[1] مع حذف صدر الصلة .

قوله :

وبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا ، وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

صدر هذا البيت : من تمام حكم « أيّ » :

ذكر فيه أن بعض العرب تعرب « أيًا » مطلقا ، سواء أضيفت ، أو لم تضف ، حذف صدر صلتها ، أو لم يحذف .

ثم ذكر أن غير « أيّ » من الموصولات يقتفى « أيًّا »، أى يتبعها فى ذا الحذف ، بشرط أن تطول الصلة .

وهذا الشرط : يذكره [2] فى البيت بعد هذا .

والإشارة « بذا » : إلى حذف الضمير العائد من الصلة ، فقوله : « فى ذَا الْحَذْفِ » متعلق « بيقتفى » و« أيًّا » الأول مفعول « بيقتفى » و« غَيْرُ أيٍّ »: مبتدأ ، خبره : « يَقْتَفِى » .

فتقدير الكلام : وغير « أيّ » يقتفى « أيًّا » فى هذا الحذف .

وعنى « بغير » « أيّ » : غيرها من الموصولات .

وسيأتى حكم حذف العائد من الصلة ، فى غير « أيّ » مفصلا - فيما بعد هذا - إن شاء الله تعالى - .

قوله :

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ ، وَإنْ لـم يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ ، وَأَبَوا أَنْ يُخْتَزَلْ

---

(١) وبعض النحاة ألزم أيًا الموصولة الإعراب فى جميع أحوالها .

وغير « أيّ » من الموصولات يتبع « أيًا » فى جواز حذف صدر الصلة ، إذا طالت .

(٢) فى (ب) : « تذكره » .

إنْ صَلُحَ الْبَاقِى لوَصْلٍ مُكْمِلِ والْحذْفُ عنْدَهُم كثيرٌ مُنْجَلِى
فِى عَائد متَّصلٍ ، إن انْتَصَبْ بفعْلٍ ، اوْ وصْفٍ كَمَنْ نرجُو يَهَبْ

ذكر المصنف فى هذه الأبيات تفصيل حكم الحذف للعائد [1] ، فى غير « أىّ » فقوله : « إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ » شرط فى قوله : « يَقْتَفِى » فى آخر البيت المتقدم .

يعنى : أن غير « أىّ »[2] يقتفى أيًّا : فى حذف العائد « إن يُسْتَطَلْ وَصْلٌ » يعنى : إن طالت الصلة .

ثم ذكر أنها إن لم تستطل الصلة فحذف العائد نزر ، أى : قليل .

فتحصل من هذا :

أنه إن طالت الصلة كان حذف العائد كثيرا وإن لم تطل الصلة كان حذف العائد قليلا .

ثم[3] قال : « وأَبَوْا أَن يُخْتَزَلْ » يعنى : أبوا أن يقتطع العائد : أى : يحذف .

ثم تمم الكلام فى صدر البيت الثانى ، فقال :

إنْ صَلَح الْبَاقِى لوصْلٍ مُكْمِلِ ....

يعنى : امتنع النحويون : أن يحذفوا العائد ، إن كان الباقى بعد حذفه يصلح أن يكون صلة مكملة .

وذلك فى مثل قولك : « أَعْجَبَنى مَنْ هُوَ فى الدَّار » : فلا يجوز أن يحذف « هو » - ها هنا - لأنه إن حذفته صلح الباقى الذى « هو فى الدار » لأن يكون صلة مكملة ؛ لأنك قد علمت مما تقدم : أن الصلة تكون ظرفا ، أو مجرورا ، فلو حذف « هو » استقل فى الدار بالصلة ، ولم يبق دليل

---

(١) فى (جـ) : « الحذف العائد » . (٢) سقط من (جـ) : لفظ : « أى » .

(٣) سقط من (ب) : لفظ : « ثم » .

على المحذوف .

وضابط هذا أن تقول : إذا كان الضمير المبتدأ ، الذى تريد حذفه قد أخبر عنه بمفرد جاز حذفه ؛ لأن المفرد لا يصلح أن يكون صلة ، كقولك : « أَعْجَبَنِى مَنْ هُوَ قَائِمٌ » : فلو حذفت « هو » بقى الكلام « أَعْجَبَنِى مَنْ قَائم » : « وقائم » وحده لا يصلح أن يكون صلة ؛ لأن شرط الصلة أن تكون جملة ، فيبقى الكلام مفتقرا إلى المحذوف .

فها هنا : يجوز الحذف .

وهذا الذى قررناه كله ، إنما هو فى الضمير المرفوع ، المبتدأ .

وأما العائد إذا كان فاعلا ، فلا يحذف أصلا .

ثم شرع المصنف يتكلم على الضمير المنصوب ، فقال :

.... **والحذْفُ عندَهُم كثيرٌ مُنْجلى**

يعني : فى الضمير المنصوب المتصل .

وقد نبه على ذلك فى أول البيت ، الذى بعد هذا ، وهو قوله :

فى عَائد متَّصل ، إن انْتَصَبْ ....

فقوله : « فى عَائدٍ » فى أول البيت ، متعلق « بِمنْجَلٍ » فى آخر البيت المتقدم .

ثم شرط فى انتصابه أن يكون : بفعل ، أو وصف ، ثم مثل انتصابه بالفعل بقوله : « كمَنْ نَرْجُو يَهَبْ » .

« فَمَنْ » : مبتدأ ، موصول ، « ونَرْجُو » فعل مضارع ، والفاعل به ضمير المتكلم ، والجملة : صلة « مَنْ » .

والعائد : ضمير منصوب ، تقديره : « مَنْ نَرْجُوهُ » ، فحذف ، وهو منصوب بالفعل ، وقوله : « يَهَبْ » : فعل ، وفاعل ، فى موضع الخبر « لَمنْ » .

وأما مثال نصب العائد بالصفة ، فلم يذكره المصنف ، ومنه قول الشاعر [1] :

٣٤ ـ فى الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا يَنْهَى امْرأً حَازِمًا أَنْ يَظْلِمَا

فالألف ، واللام فى « المعقب » موصولة ، وعـائدها ضمير منصوب ،

---

٣٤ ـ (١) البيت مـجهول القـائل ، وهو من مجـزوء البسيط ، كـما قرر الشـارح الأندلسى ، وهو من شواهد العينى ١/ ٤٧ ، والأشمونى ١/ ١٧١ ، والشارح الأندلسى ، ورواية الأشـمونى « . . . أن يسأما » ولعله تبع فى ذلك المرادى ١ / ٢٥١ .

اللغة :

البغى : « . . وبغى عليه يبغى بغيا : علا ، وظلم ، وعدل عن الحق ، واستطال ، وكذب . . . » قاموس (بغيته) .

حازما : « الحزم : ضبط الأمر ، والأخذ فيه بالثقة . . حَزُم ـ ككرم ـ فهو حازم ، وحزيم . . . » قاموس (الحزم) .

والمعنى :

قد وفاه الشارح الأندلسى حقه ، على رواية « أن يظلما » وعلى رواية « أن يسأما » يكون المعنى : ما ينهى امرأ حازما أن يمل عمل الحق ، والعدل ، أو أن يمل إمهال الظالمين ؛ لأنهم إن أمهلوا ، فلن يهملوا ، أو لا يعاجلهم بالعقوبة على تطاولهم ، وظلمهم ، فآخرة بغيهم معروفة ، منتظرة . . .

الإعراب :

« فى المعقب » : جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « البغى » مضاف إلى المعقب : من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله « أَهْلَ » مفعـول أول لقوله : المعقب « البغى » مضاف إلى « أهل » ، والمفعول الثانى محذوف ، وهو ضمير عائد إلى الموصول ، الذى هو الألف ، واللام ، و « ألْ » : اسم موصول ، صلته الوصف ، **وتقدير الكلام :**

فى المعقبه البغى أهل البغى « ما » : اسم موصول مبتدأ مؤخر « ينهى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو . يعود إلى ما ، **والجملة** :صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب « امرأ » مفعول به لقوله : « ينهى » « حازما » نعت لما قبله « أن » حرف مصدرى ، ونصب « يسأما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضميرمستتر ، ومفعوله محذوف وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أن ينهى أمرأ حازما عن السأم .

والشاهد في البيت :

قوله : « فى المعقب البغى » : فقد أراد أن يقول: فى المعـقبه البغى ، فلم يتـسع له الكلام ، وقد حذف الضمير العائد من الصلة . . . والحذف نادر وقليل .

محذوف تقديره : فى الذى يعــقبـه البغى ، وهو منصوب بالصفة ، التى هى « معقب » .

والبغي : الأول : فـاعل بالصفـة ، وأهل مفـعول بالصـفة ـ أيضـاً ـ والبغى : الثانى مضاف إليه .

وقوله : « ما » مبتدأ ، خبره فى الجار ، والمجرور ، المتقدم .

ومعني البيت :

فى عاقبة البغـى لأهله ما ينهى الحازم أن يظلم أحداً ؛ لأنه يعلم أن الله يعاقبه عليه ، ويجزيه بمثل ما فعله كما رأى معاقبته للظالمين .

وهذا البيت من مجزوء البسيط .

واعلم أن حذف العائد المنصوب بالصفة قليل .

قوله :

كَذَاكَ حَـذْفُ مَا بوَصْف خُفِضَا   كأَنْتَ قَاضٍ ، بَعْدَ أَمْر من قَضَى

هذا البيت نبه فيـه على جواز حذف العائد المخفوض بالصفـة ، وشبهه بالمنصوب بالصفة .

وإلى هذا أشار بقوله :

كذَاكَ حذفُ ما بوصْف خُفِضَا(١)   ....

يعني : وكالمنصوبِ بالصفةفى جواز الحذف حكم ما خفض بالصفة ، ثم مثله بقوله :

....   كَأَنْتَ قَاضٍ ، بَعْدَ أَمْر منْ قَضَى

أشار إلى الآية الكريمة ، وهى قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ (٢) .

فلما لم يتسع له فى النظــم قال : « كَأَنْتَ قَاض » الواقــع بعد أمر من « قَضَى » يريد : فاقض ، لتفهم منه الآية .

---

(١) سقط من (أ) : « حذف ما بوصف خفضا » .   (٢) من الآية ٧٢ من سورة طه .

فقوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ ﴾ : « مَا » موصـــولة ، وهى مفعول « باقْضِ » و « أنْتَ قاضٍ » مبتدأ ، وخبر ، فى موضع صلة « ما » .

والعائد ضمير مخفوض بالصفة ، التى هى « قاض » .

فالتقدير : « فاقض ما أنت قاضيه » (١) .

قوله :

كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَر   كَمُــرَّ بِالَّذِى مَرَرْتُ فَهْــوَ بَرّ

هذا البيت ذكر فيه نوعا آخــر من العائد المجرور ، الجائز الحذف ، وهو كل عائد مجرور جر بحرف جر به الموصــول بعينه ، بشرط استواء العاملين ، اللذين تعلق بهما المجروران : لفظًا ، ومعنًى ، أعنى : الموصول ، والعائد .

ولم ينبه المصنف (٢) على هذا الشرط فأطلق فى موضع التقييد .

فظاهر كلامه :

أن كل عــائد (٣) جر بحــرف جر به الموصول جــاز حذفه ، ســواء اتحد المتعلق ، أم لم يتحد .

وهذا **الإطلاق غير صحيح** ، بل لابد من اتحاد المتـعلقين ـ كمــا ذكرت لك ـ فـقــوله : « كَذَا » (٤) يعنى : وكالمجــرور المتقدم فى جــواز الحذف هو المجرور بحرف جر به الموصول .

---

(١) يعزز ما ذكره الشارح الأندلسى الشيخ أبو حيان حيث يقول فى البحر المحيط : « وما موصولة بمعنى الذى ، وصلته « ما أنت قاض » والعائد محذوف ، أى : مـا أنت قاضيه » ٦ / ٢٦٢ البحر المحيط ، وكذلك الجـمل فى حاشيتـه على الجلالين : « ... ويجوز كـونها موصـولة : اسم إنَّ ، وعائدها محذوف ، أى : إنَّ الذى تقضيه كائن فى الحياة الدنيا » . ٣/ ١٠٢ حاشية الجمل على الجلالين .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « المصنف » .   (٣) سقط من (جـ) لفظ : « عائد » .

(٤) فى (أ) : « كذاك » .

« فما » الأولى : مبتدأ ، خبرها « كَذَا » .

وأراد « بما » هاهنا : العـائد « وجُر » الأولـى : صلة « مَا » وهو بضم الجيم .

و « ما » الثـانية موصـولة ، أراد بها الحرف ، الذى جـر به الموصول ، والموصول مفعول « بجَر » المتأخر ، وهو بفتح الجيم .

والفاعل « بجر » ضمير يعود على « ما » الثانية .

فتقدير كلامه :

كذاك ما جر بما جر الموصـول ، يعنى : كذاك العائد ، الذى جر بحرف جر ذلك الحرف الموصول .

وفى صدر هذا البيت من التعقيد ما لا يخفى عليك، ثم مثل ذلك بقوله :

.... كمرَّ بالَّذِي مَرَرْتُ فهو بَرْ

« فَمُر » فعل أمر ، و « بالَّذِى » : جار ، ومجرور ، متعلق « بمُر » .

« ومَرَرْت » فعل وفاعل ، فى موضع الصلة للذى .

والتاء يحتمل أن تكون تاء المخاطب ، فتفتح ، أو تاء المتكلم ، فتضم .

والعائد محذوف .

وقوله : « فهو بَرْ » : مبتـدأ ، وخبر ، لا مدخل لهما [١] فى المثال ، وإنما هو تتميم للبيت [٢] .

فتقدير الكلام :

مُر بالَّذى مَرَرْت به : فحذف « به » وهو العـائد ؛ لأنه قد جر بالباء ،

(١) فى (أ) : « لا مدخل له فى المثال » . (٢) فى (ب) : « تتميم لهذا البيت » .

التى جرت الموصول ،و « به ،وبالذى » تعلقا بفعلين وهما : « مَرَرْت ،ومُر » متفقان فى اللفظ، والمعنى .

فحصل الشرطان ، وهما : أن الذى جر به الموصول جر به العائد والذى تعلقت به الباء الجارة للموصول مثل الفعل ، الذى تعلقت به الباء الجارة للعائد لفظا ، ومعنى .

فلو انخرم أحد [1] **الشرطين :** لم يجز حذف العائد .

فلو قلت : « ذَهَبْتُ إلى الَّذِى ذَهَبْت به » : لم يجز حذف العائد ؛ لأنه مجرور بحرف غير الذى جر الموصول ،وإن اتحد الفعلان ، وكذلك لو قلت : « زَهِدْتُ فى الَّذِى طَمعْت فيه » لم يجز الحذف ، إلا فى شذوذ ؛لأن الفعلين مختلفان ، وإن اتحد الجار للموصول ، والعائد .

ومن شذوذ الحذف فى مثل هذا قول الشاعر[2] :

٣٥ ـ وَإِنَّ لِسَانِى شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بها   وهُوَّ عَلَى مَنْ صبَّـــــهُ الله عَلْقَمُ

التقدير : وهو على من صبه الله عليه .

---

(١) سقط من (ب) كلمة : « أحد » .

٣٥ ـ (٢) : **الشاعر :** مجهول غير معروف ، والبيت من الطويل ، وهو من شواهد ابن يعيش ٣/ ٩٦، والخزانة ٢/ ٤٠٠ ، والمغنى ٤٣٤ (٢٨٥) والعينى ١/ ٤٥١ ، والتصريح ١/ ١٤٨ ، والهمع ١/ ٦١ ، ٢/ ١٥٧ ، والدرر ١/ ٣٧ ، ٢/ ٢١٦ ، والأشمونى ١/ ١٧٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

شهدة : « . . والشَّهد ـ بفتح الشين ، وضمها : العسل فى شمعها ، والجمع شهاد ـ بالكسر ـ . . » المختار (ش هـ د) .

علقم : « العلقم : الحنظل ، وكل شيء مر . . . » قاموس (العلقم) .

والمعنى :

إن لسانى شهدة ، وعسل ، فيه شفاء للناس إذا تكلمت فى حق من أحبه ، وهو مثل الحنظل فى المرارة على من سلطه الله عليه ، وكنت أبغضه . =

فحـذف العائد ، مع أن الذى تعلقـت به على الجارة للمـوصول ، وهو كائن مخالف لما تعلقت به على الجارة للعائد ، وهو « صبّه » .

و « هوّ » فى البيت : ـ مشدد الواو ـ ضـرورة ، إذ لا يستقيم الوزن إلا به (١) .

2012/1/22

= **الإعراب :**

« وإن لسانى » الواو : على حسب ما قبلهـا « إنّ » حرف توكيد ونصب . . . « لسانى » اسم إن ، ومضاف إليه « شهدة » خبر إنّ ، « يشتفى بها » فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب فاعل مستتر ، وجار ، ومجرور ، متعلق بيشتـفى ، والجملة نعت لقوله : شهدة فى محل رفع « وهو » عاطف ، ومبتدأ « على من صـبه الله » حرف جر ، واسم موصول فى محل جر ، صـبه الله : فعل ماض ، ومفعول به ، وفاعل « علقم » خبر المبتدأ ، وجملة « صبة الله » صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقديره : عليه

والشاهد في البيت :

جواز حذف العـائد المجرور بالحرف مع اختـلاف المتعلق ، والتقدير : وهو علقم عـلى من صبه الله عليه ، وهو شاذ ، ونادر ، وانظر الصبان ١/ ١٨٢ .

(١) « وهوّ » ـ بتشديد الواو ـ على لهجة هَمْدَان ، يقولون : هوّ ، وهيّ .

المُعَرَّفُ

بأداة التعريف

هذا الفصل وضعه المصنف للكلام على أداة التعريف ، وهى « أَلْ » واختلف سيبويه ، والخليل :

فمذهب سيبويه : أن المعرف : [1] هو اللام فقط ، وجىء بها ساكنة مبالغة فى خفتها ، وألحق بها ألف الوصل ؛ ليصح الابتداء بها .

ومذهب الخليل : أن « أَلْ » بجملتها هى أداة التعريف .

وأجاب عن سقوط الألف فى الوصل بأنها : لما كثر دورها فى الكلام خففوها بإسقاط ألفها فى الوصل ، وإن كانت ألف قطع ، كما خففوا لفظة « كُلْ » التى هى فعل أمر : فحذفوا ألفه ، التى هى فاء الفعل [2] ، لكثرة دوره فى الكلام ، لأن أصله : « اأكل » ـ بهمزتين ـ كوزن « اخرج » ثم خففوه ، فقالوا : كُلْ » .

وله نظائر فى الكلام كثيرة ، موضعها التصريف .

ومذهب **سيبويه أرجح** من جهة أن سقوط الألف أصل فى ألف الوصل فمن ادعى ذلك فى ألف القطع فهو مدع للفرع ، والقول بالأصل أرجح .

ومذهب الخليل أرجح : من جهة أن دعوى الزيادة للألف خلاف الأصل ، فدعوى أصليتها أرجح .

واعلم أن الألف ، واللام تكون للعهد فيما تقدم له ذكر ، كقوله (تبارك ، وتعالى): ﴿ **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا** ⑮ **فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** ﴾ [3] .

---

(1) فى (جـ) : « أن المعرف هى » .   (2) سقط من (جـ) : « التى هى فاء الفعل » .

(3) من الآيتين ١٥ ، ١٦ من سورة المزمل .

وانظر حاشية الجمل على الجلالين ٤/ ٤٣٥ ، فقد عد ماذكره الشرح الأندلسى .

أو فيـما سبق بـه علم ، وإن لم يتقدم له ذكـر ، كقـوله تعالى ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [1] .

فاليوم ـ هاهنا ـ وإن لم يتقدم له ذكر فإنه معلوم معين .

وغير العهدية تكون للجنس ، وهو على ثلاثة أقسام :

قسم أريد به تتبع **أفراد الجنس** ، كقولك : « الرَّجُل أَعْطه دِرْهَمًا ، والمرأةُ أعْطِها نِصْفًا » أى : كل فرد من أفراد الرجال أعطه درهما ، وكذلك النساء .

ويعرف هذا القسم بصلاحية « كُل » حقيقة فى موضع الألف واللام .

والقسم الثاني : ما أريد به **خصائص الجنس** ، كقـولك : « أُنتَ الرَّجُلُ كرمًا » بمعنى : أنت الشامل ، لما فى جنس الرجال من الكرم .

ويعرف هذا القسم بصلاحية « كُلّ » بتجوز .

والقسم الثالث : أن يراد بهـا **حقيقة الجنس** من حيث هى، كـقوله تعالى : ﴿ وجعلنا من الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَي ﴾ [2] .

ويعـرف هذا النوع : بألا تصلح « كُلّ » في مـوضع الألف ، واللام لا حقيقة ، ولا مجـازا ، لأن جعل كل شىء حى ، إنما هو من حقيقة الماء ، من حيث هى ، لا من كلّ ماء .

وإذا علمت أن الألف ، واللام عهدية ، وجنسـية ، فكل ما يعرض لك فى الألف ، واللام فهو راجع إما [3] إلى العهد ، وإما إلى الجنس.

---

(1) من الآية ٣ / من سورة المائدة .

وانظر الكشـاف ١ / ٤٠٦ فقد قـرر أنه أريد باليوم « الزمـان الحاضـر ، وما يتصل به ، ويـدانيه من الأزمنة الماضية ، والآتية .... »

(2) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(3) سقط من (جـ) لفظ : « إمّا » .

قوله :

« أَلْ » : حَرْفُ تَعرِيف،أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عَرَّفْــــتَ قُــلْ فيهِ النَّمَــطْ

ذكر المصنف فى هذا البيت : أن الألف ، واللام هى حرف التعريف ، أو اللام .

فأشار بالأول إلى مذهب الخليل ، وبالثانى إلى مذهب سيبويه ، وقدم مذهب الخليل ؛ لأنه الراجح عنده .

ثم مثل كيف تعرف النكرة ، فقال : إذا أردت أن تعرف « نَمطًا » [1] .

فقل فيه « النمط » : ـ بالألف ، واللام .

قوله :

وَقَدْ تُزَادُ لازِمًــا كَاللاَّتِ   والآنَ ، والَّذِينَ ، ثُمَّ اللاَّتِ

هذا البيت ذكر فيه المصنف : أن الألف ، واللام قد تأتى زائدة لازمة الزيادة .

ومعني الزيادة : أنها لا تفيد تعريفا .

ومعني اللزوم : أنها لا تفارق اللفظ ، الذى زيدت فيه .

ومثل زيادتها لازمة « باللاَّتِى » من الموصولات ؛ لأن « اللاَّتِى » معرفة بالصلة ، والألف ، واللام لم تفد فيها تعريفا ، فهى زائدة لازمة ، لا يصح أن تقول « لاَتِى » من غير ألف ، ولام .

ومثل ـ أيضاً ـ « بالآن » : والألف ، واللام فيه زائدة ؛ لأنه معرف

---

(١) نمطا : « النمط ـ محركة ـ : ظهارة فراش ما ، أو ضرب من البسط ، والطريقة ، والنوع من الشئ وجماعة أمرهم واحد ... » قاموس (النمط) .

بأداة التعريف ، المضمنة فيه ، ولذلك بنى .

ومثل - أيضاً - « بالَّذِين » والقول فيه كالقول فى « الَّلاتِى » .

ومثل - أيضاً - « باللَّاتِ » والقول فيها مثل القول فى « الَّذِين » (1) .

قوله :

وَلاضْطِـــرَارٍ كَبَنَـــاتِ الأَوْبَـــرِ　　كَذَا،وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِى

هذا البيت : ذكـر فيه زيادة الألف ، واللام ضرورة فـلا تكون لازمة ، ومثل ذلك « بِنَات الأَوْبر » :

أشار بذلك إلى قول الشاعر (2) :

٣٦ - وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمُؤًا ، وعَسَاقِلاً　　ولَقَدْ نَهَيْتُكَ عَـــنْ بَنَـــاتِ الأَوْبَرِ

(1) السر فى الحكم على « أل » بالزيادة فى الكلمات التى ذكرها ابن مالك أن تعريف « اللات » بالعلمية وتعريف « الآن » بتضمن معنى حرف التعـريف ، وأما الموصولات : فلأن تعريف الموصول إنما يتم بالصلة . والحكم على لزوم « أل » لأنا لم نعهد حذفها - فيما تقدم - .
انظر ١ / ٢٦١ شرح المرادى للألفية .

٣٦ - (2) البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل .
وهو من شواهد مجالس ثعلب ٦٢٤ ، والمقتضب ٤/ ٤٨ ، والخصائص ٣/٥٨ ، والمحتسب ٢/ ٢٢٤ ، وابن يعيش ٥/٧١ ، والمغنى ٢ ، ٢٢٠ (٦١) والعينى ١/ ٤٩٨ ، والتصريح ١/١٥١ ، والأشمونى ١/ ١٧٢ ، والشارح الأندلسى ، . . . .

اللغة :

جنيتك : « جنى الثمرة من باب « رَمَى » ، واجتناها بمعنى : التقط . . . » المختار (ج ن ى) : وأصل « جنيتك » : جنيت لك : حذف اللام وأوصل الفعل ، **ويقال لهذا** : الحذف، والإيصال .

أكمؤا : « الكمء نبات معروف ، والجمع : أكمؤ ، وكمأة ، أوهى اسم للجمع ، أو هى للواحد ، والكمء للجمع . . . » قاموس (الكمء) .

وعساقلا : جمع عُسْقُول : بزنة عُصْفُور ، وهو : نوع من الكمأة .

وبنات أوبر : كمأة صغار ، مترِبة اللون ، مزغبة ، رديئة الطعم .

والمعني :

لقد جنيت لك الأكمؤ، والعساقيل ، ولقد نهيتك عن الردىء منها وهو بنات أوبر . =

أراد : بنات أوبر ، وزاد الألف ، واللام ضرورة .

وبنات أوبر : نوع من الكمأة ردىء ، والعساقيل ـ أيضاً ـ : ضرب من الكمأة .

ثم مثل بمثال ثان ، وهو قوله : « طِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ » :

أشار إلى قول الشاعر (١) .

٣٧ ـ رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا　　صَدَدْتَ ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

= **الإعراب :**

« ولقد » الواو : للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق ، « جنيتك » فعل ، وفاعله ، ومفعوله الأول « أكمؤا » المفعول الثانى « وعساقلا » عاطف ، ومعطوف على أكمؤا « ولقد » الواو : عاطفة ، واللام : موطئة للقسم « قد » حرف تحقيق « نهيتك » فعل ، وفاعله ومفعوله « عن » حرف جر ، « بنات » مجرور بعن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « بنات » مضاف « الأوبر » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الاستشهاد بالبيت :

فى قول الشاعر : « بنات الأوبر » حيث زاد الشاعر « أل » فى العلم اضطرارا ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكمأة ، ردىء ، مزغب ، مترب . . . ، والعلم لا تدخله « أل » لأن تعريفه بالعلمية ، وذلك حتى لا يجتمع معرفان على معرف واحد .

٣٧ ـ (١) الشاعر : هو : راشد بن شهاب اليشكرى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ١/ ٥٠٢ ، ٣/ ٢٢٥ ، والتصريح ١/ ١٥١ ، ٣٩٤ ، والهمع ١/ ٨٠ ، ٢٥٢ ، والدرر ١/ ٥٣ ، ٢٠٩ ، والأشمونى ١/ ١٨٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

رأيتك : خاطب الشاعر قيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى .

وجوهنا : يريد : ذواتنا .

صددت : « صد عنه صدودا : أعرض . » قاموس (صد) ويريد : أعرضت ، ووليت هاربا . . .

عمرو : صديق قيس الحميم ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه .

والمعنى :

يندد الشاعر بقيس ، ويقول له : إنك حينما رأيت شخوصنا ، وأبصرت جلادنا ، ووقع أسيافنا فررت ، ورضيت من الغنيمة بالإياب ، ولم تدافع عن صديقك الحميم ، ولم تأخذ بثأره بعد قتله =
. . .

أراد : وطبْتَ نَفْسًا ، فزاد الألف ، واللام لضرورة الشعر ، ولا حاجة إليها : إذ « نفسًا » تمييز ، والتمييز لا يعرف .

والسري : - فى آخر البيتْ - بسكون الياء : وهو صفة لقيس .

ومعناه : السيد ، جاء تتميما للبيت ، وهو حشو حسن .

قوله :

وبَعْضُ الاعْلاَمِ عَلَيْه دَخَلاَ ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَان عَنْهُ نُقِلاَ

لما ذكر المصنف القسمين المتقدمين : من زيادة الألف ، واللام : لازمة وغير لازمة من غير إفادة معنى ، شرع يذكر قسمين آخرين مما زيدت فيه الألف ، واللام - أيضاً - : لازمة ، وغير لازمة ، لكنه لمعنى .

فذكر فى هذا البيت زيادتها [1]. غير لازمة لمعنى لمح الصفة .

فقوله :

وبعْضُ الاعْلاَم عَلَيْه دَخَلاَ ... ...

= **الإعراب :**

« رأيتك » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، ورأى - هنا - بصرية تنصب مفعولا واحدا « لما » حينية ظرفية أى : حين ، والظرف متعلق برأى « أن » زائدة « عرفت » فعل ، وفاعل « وجوهنا » مفعول به ، ومضاف إليه « صددت » فعل وفاعل ، وهو جواب « لَمَّا » ، « طبت » فعل ، وفاعل - أيضاً - معطوف بالواو على « صددت » من عطف الجمل « النَّفْس » تمييز نسبة ، ويقال له : تمييز ملحوظ « يا قيس » يا : حرف نداء ، وقيس منادى ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وجملة النداء اعتراضية بين العامل ، ومعموله ، لا محل لها من الإعراب « عن عمرو » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : صددت ويمكن تعلقه بقوله : طبت بإشرابه معنى تسليت .

الاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « طبت النفس » حيث أدخل « ألْ » على التمييز ، الذى يجب له التنكير ضرورة .

(١) سقط من (ب) لفظ : « زيادتها » .

يعني : دخل الألف ، واللام .

وقوله :

... ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ

يعني : دخل عليه الألف ، واللام للمح الصفة ، التى قد كان الاسم نقل عنها ، حين سمى به .

ونبه بقوله : « بعض الأعلام » : على أن هذا النوع من الألف واللام ، إنما يكون فى بعض الأعلام « كالحارث ، والعبَّاس [1] » : اسم فاعل من « عَبَسَ » ثم سمى به ، فصار علما ، ونقل عن الصفة ، ثم أدخلت عليه الألف ، واللام لمحا لما كان فى أصله من الصفة التى نقل عنها .

وهذه الألف ، واللام غير لازمة فيه ، فيجوز لك أن تقول : عبَّاس ، والعبَّاس ، وكذلك ما أشبهه .

وإنما تدخل الألف ، واللام إذا أردت التنبيه على أنه كان فى الأصل صفة .

وإنما جعلت زائدة ؛ لأنها لاحظ لها فى التعريف ؛ لأن الاسم معرف بالعلمية .

وقد يكون العلم الذى تدخل عليه الألف ، واللام للمح الصفة **مصدراً فى الأصل** « كالْفَضل » : إذ المصادر قد تقع صفات « كرَجَل خَصْم، وعَدْل » .

وقد ـ يكون فى الأصل ـ **اسم عين** « كالنُّعمان » : فإنه فى الأصل اسم للدم ، ثم سمى به رجل، وتلمح فيه الوصف : إذ ربما أجريت أسماء الأعيان

---

(١) الأصل فيه « عابس » من مصدر الفعل « عبس » وأما « فعَّال » أى : عباس فللمبالغة فى اسم الفاعل ، إذ صيغ المبالغة تكثير لحدث اسم الفاعل

مجرى الصفات ، تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ » أى : ذى شجاعة .

قوله :

كَالْفَضْلِ ، والْحَارِث ، والنُّعْمان   فَـــذِكْر ذَا ، وَحَـــذْفُهُ سِيَّان

هذا البيت مثل فيه المصنف الألف ، واللام التى للمح الصفة المذكورة [1] فى البيت المتقدم :

فمثلها أولا « **بالفَضْل** » وهو فى الأصل مصدر ، وثـانيها « بالْحَارِث » وهو فى الأصل اسم فاعل ، وثالثها « بالنُّعْمَان »[2] وهو فى الأصل اسم عين - كما نبهنا عليه فى البيت المتقدم .

فاستـوفى بالمثل الثلاثة أقسـام العلم ، الذى تدخل عليه الألف ، واللام للمح الصفة .

وتبين بذلك : أن أصله : قد يكون مصـدرا ، وصفة ، واسم عين .

ونبه فى بقيـة البيت على أن هذه [3] الألف ، واللام ، ذكرها وحـذفها سواء .

---

(١) فى (أ) - : « المقررة » وفى (ب) : « المقردة » .

(٢) **النعمان :** « والنُّعمان - بالضم - : الدم . . ولقب كل من مَلَك الحيرة . . » قاموس (النعيم) ، والذى نلمحه حينما ندخل « أل » على نـعمان هو وصف الحمـرة ، التى يدل عليهـا لفظه بحسب أصله ، لأن الحمرة لازمة للدم ، **وابن مالك** هنا : قد جعل زيادة « أل » للمح الصفة ، أما فى كتابه شرح **التسهيل** فقـد جعل « نعمـان » من أمثلة العلم الذى قـارنت أل وضعه « كـاللاَّت ، والْعُزَّى » وعلى هذا فـالأداة فيه لازمـة ، ونحن نعلم أن التى للمح الصـفة غـير لازمة (انـظر ١/ ١٨٤شرح الأشمونى) ، ويمكن أن يقال: إن العرب سمت « النعمان » أحيانا مقرونا « بأل » وغير مقرون بها ، وتكون بذلك للمح الصفة ، فى غير المقرون .

(٣) سقط من (جـ) لفظ : « هذه » .

فقوله : « ذَا » : إشارة إلى الألف ، واللام ، والضمير فى قوله : « وحذفه » عائد إلى « ذَا » و « سِيَّان » : خبر عن المبتدأ ، الذى هو قوله : « فذكر ذا » .

قوله :

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَهْ ... مُضَافٌ ، أو مصحوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

هذا البيت : مقصوده فيه : ذكر القسم الثانى من الألف ، واللام ، الذى زيد لمعنى زيادة لازمة فى الأكثر ، واستدعى [1] ذلك ذكر الاسم الذى يصير علما بالغلبة : إذ بذكر ذلك تتبين الألف ، واللام ، التى للغلبة ، وهى [2] المقصودة فى البيت .

فقوله :

وقد يصيرُ علمًا بالْغَلَبهْ ... ...

يعنى : وقد يصير الاسم علما بغلبة اللفظ عليه .

ثم نبه فى عجز البيت على أن غلبة اللفظ قد تكون فى حال كون ذلك اللفظ مضافا ، أو مصحوبا « بأل » .

فقوله : « مضافا » نبه به على ابن عُمَر ، وابن الزُّبَيْر ، وابن مَسْعُود ، وابن عبَّاس (رضى الله عنهم) .

فإن هؤلاء غلبت عليهم الإضافة إلى آبائهم ، حتى عرفوا بها معرفة الأعلام ، وإن كان لهم إخوة غيرهم ، لكن عبد الله من أولاد عمر (رضى الله عنه) اشتهر حتى صار إذا قيل : « ابن عمر » لا يفهم غيره من إخوته ،

---

(١) فى (جـ) لفظ : « واستدعاه » .

(٢) فى (ب) : « وأل » .

وكذلك عبد الله بن مسعود ، لا يفهم غيره من إخوته ، وكذلك عبد الله بن الزبير (رضى الله عنه) إذا ذكر ابن الزبير لا يفهم غيره من إخوته ، وكذلك عبد الله بن عباس (رضى الله عنه) إذا قيل « ابن عباس » : لا يفهم غيره .

وقوله : « أو مصحوب « أل » مثله المصنف « بالعقبة » : فإن هذا الاسم غلب عليها من دون سائر العقاب المعروفة ، وذلك بحسب عرف المتخاطبين ، فإذا أطلق لا يراد غير تلك العقبة ، المعروفة عندهم ، وصارت الألف ، واللام كالجزء من اللفظ ، فإنها كانت فيه فى حال الغلبة ، ولا حظ لها فى التعريف ، لأن المعرف هو العلمية .

وكذلك « النَّجم » للثريا ، من دون سائر النجوم ، وللدَّبَرَان ، والزبانى - أيضاً من الكواكب .

« وكالصعق » من أسماء الرجال غلب على ذلك الرجل ، حتى صار له علما ، وهو : خويلد بن نفيل (١) .

وهذه الألف ، واللام ، التى للغلبة لازمة للفظ ، فلا تحذف ، إلا فى القليل .

وسيأتى التنبيه عليه فى البيت الآتى .

وهذا هو الفرق بينها ،وبين التى للمح الصفة ، فإن تلك أنت مخير فى إثباتها ، وحذفها ، وهذه (٢) لازمة - كما بينا .

---

(١) **الصعق :** فى أصل اللغة : اسم يطلق على كل من رمى بصاعقة ، ثم اختص - بعد ذلك - بخويلد بن نفيل .

وكان من أمره : أنه كان يطعم الناس بتهامة فصفت الريح التراب فى جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقة ، فقال الناس عنه : « الصعق » . انظر القاموس ، مادة (الصاعقة) .

(٢) فى (أ ، ب) : « فهذه » .

قوله :

وحذف « أَلْ » ذى إنْ تُنَادِ ، أَوْ تُضِفْ   أَوْجِبْ ، وَفِى غيرهما قد تَنْحَذِفْ

أشار بقـوله : « ذِى » إلى الألف ، واللام ، التى للغلبـة ، وحكم بأن حذفها واجب فى النداء ، والإضافة .

فمعنى كلامه : وحذف « أَلْ » أى [1] : التى للغلبة أوجبه إن ناديت أو أضفت .

فتقول في النداء : « يَا رَحْمَن » والأصل : الرَّحْمَن » : فـتحـذف الألف ، واللام : إذ لا يجـمع بينهـا ، وبين يـاء النداء ، إلا فى لفظ « الله » خاصة .

ومثال ذلك في الإضافة : « عَجِبْتُ من صَعِقِكُم » تريد : الصَّعِق ، وهو الرجل المذكور قبل .

فتحذف الألف ، واللام عند الإضافة ؛ إذ لا يجمع بينهما ، وكذلك إذ أردت أن تضيف الأعـشى ، تقول : « أَعْشَى باهِلَة » وكـذلك تقول : « نَابغَة ذُبْيَان » فى النابغة .

ومن مثل هذا قول الشاعر [2] :

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ « أى » .

٣٨ ـ (٢) **الشاعر :** هو النابغة الجعدى : أبو ليلى : حبَّان بن قيس ، أو قـيس بن عبد الله الجعدى ، العامرى ، أحد القدماء المعمرين ، والشـعراء المخضرمين ، وهو ممن أنكر الخمر ، وهجر الأزلام ، والأوثان ، وذكر دين ابراهيم ، ووفد على الرسول العظيم ، وأنشده ، ودعا له ، فلم تسقط له سن .. وكان مغلبا فى الهجاء ما هجى أحدا إلا غلبه .

(انظر الشعر ، والشعراء ١/ ٢٩٥ إلى ٣٠٢)

(وانظر ٦ / ٧٠٦٢ اسد الغابة ....) .

والبيت مـن الوافر ، وهو من شواهـد الكتاب ١/ ٤٦٩ ، والخزانة ٤/ ٣٠٦ ، والـعينى ١/ ٥٠٤ ، والهمع ١/ ٧٢ ، والدرر ١/ ٤٧ ، والأشمونى ١/ ١٨٥ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٦٤ . =

٣٨ ـ ألاَ أَبْلغْ بَنِى خَلَف رَسُولاً   أَحَقًّا أَن أَخْطلكُـــمْ هَجَانِـى ؟

أراد : الأخطل : فحـذف هذه الألف ، واللام فى النّداء، والإضـافة واجب ، كما بين المصنف .

وأما فى غير النداء ، والإضافة فلا تحذف (١) إلا قليلا .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

....   وفى غَيْرِهمَا قَدْ تَنْحذفْ

يعني : وفى غير النداء، والإضافة قد تنحذف الألف ، واللام المذكورة، وأدخل « قد » لينبه على القلة .

اللغة :

أبلغ : أخبر « والإبلاغ ، والتبليغ : الإيصال . . . « مختار (بلغ) .

أخطلكم : « الخطل ـ محركة ـ : خـفة ، وسرعة ، والكلام الفاسد الكثير ، خطل ـ كـفرح ، فهو أخطل ، وخطل . . . « قاموس (الخطل) : فالأخطل من يـهجو ، ويفحش ، وغلب اللفظ على الشاعر المعروف : الأخطل التغلبى : غياث بن غوث وقد ذكر صاحب القاموس أكثر من واحد سموا بذلك .

والمعني :

أخبر هؤلاء القوم ، وابعث إليهم رسولا يقول لهم : أحقا أن مفحشكم هجانى ؟

الإعراب :

« ألا » للتنبيـه ، ويستفتح بهـا ، « أبلغ » أمر ، وفاعله مسـتتر وجوبا « بنى خلف » مـفعول به ، ومضاف إليه « رسـولا » حال من الفاعل ، أو اسم للمصدر ، بمعنى الرسالة ، فيكون مـفعولا ثانيا لأبلغ ، « أحقـا » الهمزة للاستـفهام الإنكارى التوبيـخى ، وحقا : يمكن أن يكون ظرفـا مجازاً ، والتقدير : أفى حق هجانى ، وهو مذهب سيبويه ، ويمكن أن يكون صفة لمصدر محذوف ، أى : هجوا حقا ، وهو مذهب المبرد « أن أخطلكم » أن ، واسمها ، ومضاف إليه ، وجملة « هجانى » من الفعل ، والفاعل المستتر ، ونون الوقاية ، وياء المفعول فى محل رفع خبر « أن » .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « أخطلكم » حيث حذف الألف ، واللام وجوبا للإضافة .

(١) فى (أ ، ب) : « يحذف » .

2012/1/29

الابتـــداء

هذا الفصل هو أول الكلام فى المرفوعات .

وتقديمه المبتدأ : دليل على أنه الأصل عنده فى المرفوعات .

ويحتاج فى هذا الباب لمعرفة [1] أمرين :

معرفة المبتدأ ، ومعرفة الابتداء .

فأما المبتدأ :

فهو اســم مجرد عن العوامل اللفظيــة ، غير الزائدة ، مخــبر عنه ، أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر .

فقولنا : « اسم » يشــمل ما كان اسمــا حقيقة « كَزَيْدٌ قَائمٌ » ومــا يصير اسما بالتأويل ، كقوله [تعالى] : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [2] .

« فأن » [3] حرف ، لكنها مع الفعل فى تأويل المصدر .

فالتقدير : صيامكم خير لكم .

وقولنا « مجــرد عن العوامل اللفظية » تحرز من اسم كــان ، وأخواتها ، وإن ، وأخواتها ، والمفعول الأول من باب « ظننت » : فإنها أسماء مخبر عنها ، لكنها لم تتجرد عن العوامل اللفظية .

وشرط اللفظية : تحرز من المعنوية ؛ لأن المبتدأ عامله معنوى .

وقولنا : « غــير الزائدة » تحرز من مــثل الباء فى « بحَسْبِكَ زَيْدٌ » [4] :

(١) فى (جـ) : « إلى معرفة » .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) فى (ب) : « فإن أن حرف » .

(٤) فى (أ) : « من مثل بحسبك زيد » .

فإن « حسبك » مبتدأ ، وإن دخلت عليه الباء ، وهى عامل لفظى ، لكنها لا تعتبر لزيادتها .

وقولنا : « مخبر عنه » : تحرز من الاسم قبل التركيب ؛ لأنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية ، ولا يقال له : مبتدأ ؛ لأنه غير مخبر عنه .

وقولنا : « أو وصفا » معطوف على قولنا : اسم فى أول الحدّ .

فالمراد المبتدأ : اسم مخبر عنه ، أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر ، ليدخل قولنا : « أَقَائِمٌ زَيْد » ؟

فإن « قائم » وصف ، وهو مبتدأ وقد رفع زيداً على أنه فاعل ، وهو مكتفى به عن الخبر .

وهذا الذى تقول النحويون فيه : فاعل سد مسد الخبر .

وسيأتى الكلام على هذا .

وأما الابتداء :

فهو حال المبتدأ ، التى استحق بها أن يكون مبتدأ .

قوله :

مُبْتَدأٌ زَيْــدٌ ، وَعَــاذِرٌ خَبَــرْ ... إنْ قُلْتَ : « زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ »

هذا البيت مثل فيه المصنف المبتدأ ، فقال :

.... إنْ قُلْتَ : « زَيْدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ »

« فزيدٌ » : مبتدأ .

وإلى هذا أشار بقوله : « مُبْتَدأٌ زيدٌ » يعنى[1] : فى المثال الذى ذكره .

(١) سقط من (ب) لفظ : « يعنى » .

و « عَاذِرٌ » : خبر المبتدأ ، و« من » مفعول « بعَاذِر » و « اعْتَذَر » فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود على « مَنْ » .

والجملة : من الفعل ، والفاعل صلة « مَنْ » .

وليس فى هذا البيت سوى المثال ، وإعرابه ، واكتفى بتمثيل المبتدأ عن حده [1] .

وفى هذا ما فيه من التقصير فى البيان .

ولا عذر لمن قدر على الوفاء ، فقصر .

قوله :

وَأَوَّلٌ مُبْتَـــدأٌ ، وَالثَّانِـــى فَاعلٌ أَغْنَى : فى « أَسَارٍ ذان » ؟

لما مثل فى البيت المتقدم المبتدأ إذا كان اسما ، ذكر فى هذا البيت المبتدأ إذا كان صفة ؛ لينبه بالمثالين على أن المبتدأ يكون اسما ، ويكون صفة .

والمثال فى هذا البيت هو قوله : « أسَار ذَانِ » ؟

« فَسَارٍ » : مبتدأ ، و « ذَانِ » : فاعل به ، أغنى عن الخبر .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَأَوَّلٌ مبتدأ » يريد : سَارٍ ، « والثَّانى » : فاعل يريد : « ذَانِ » .

وقوله : « أَغْنَى » يريد عن الخبر ، و « ذَانِ » : اسم إشارة للاثنين .

قوله :

وَقِسْ ، وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْــىُ ، وَقَدْ يَجُوزُ « نَحوُ : فَائزٌ أُولُو الرَّشَدْ »

(١) فى (جـ) : « على حده » .

لما مثل لك المبتدأ إذا كان وصفا فى البيت المتقدم ، قال لك فى هذا البيت : « وَقِسْ » : يعنى : على ذلك المثال .

فكل ما كان مثله فأجره مجراه فى الإعراب ، ثم قال : « وكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْىُ » يريد : أن النفى كالاستفهام فى وقوع الوصف بعده مبتدأ ، رافعا للفاعل .

واعلم أنه يشترط فى الوصف إذا رفع الفاعل أن يتقدمه استفهام كما فى قوله : « أَسَارٍ ذَانِ » ؟ أو النفى كقولك : « مَا قَائِمٌ » الزَّيْدَانِ » .

والاعتماد على ذى خبر ، كقولك : « كَانَ قائماً زَيْد » أو على ذى حال ، كقولك : « جَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ » وعلى ذى وصف ، كقولك : « مَرَرْتُ برَجُلٍ عَالِمٍ أبُوه » .

ولم ينبه المصنف على شىء من ذلك ، إلا بالمثال على الاستفهام فى قوله: « أسَارٍ ذَان»؟ ونبه على النفى بالنص فى قوله: « وكَاسْتَفهامٍ النَّفْىُ»[1] .

ثم قال فى بقية البيت :

إن الوصف قد يقع مبتدأ ، رافعا للفاعل ، السَّادّ مسد الخبر ، من غير استفهام ، ولا نفى ، ولا مسوِّغ مما ذكرناه .

فقوله : « وقد يَجُوزُ » نبه به على قلة ذلك ، ومثله : « بفَائِزٍ أُولُو الرَّشَد » « فَفَائزٌ » مبتدأ، و « أولو » فاعل ، سد مسدّ الخبر ، ولم يعتمد الوصف ، الذى هو « فَائز » على استفهام ، ولا نفى ، ولا شىء مما قررناه .

(١) العبارة من : « واعلم أنه يشترط» . إلى « وكاستفهام النفى ساقطة من (أ) كما سقطت من (ب) العبارة من : « والاعتماد على ذى خبر» . . إلى : « مررت برجل عالم أبوه » .

ومنه قول الشاعر (١) :

٣٩ ـ خَبِيرٌ بنُو لِهْب ، فَلاَ تَكُ مُلْغيًا مَقَالَــةَ لِهْبِــيٍّ إذَا الطَّيْــرُ مَرَّتِ

فرفع « خبير » بالابتداء ، ورفع به الفاعل ، الذى هو « بَنُو » مع أنه لم يتقدمه ما يعتمد عليه من نفى ، أو استفهام ، أو غيرهما .

ومثل ذلك قليل قبيح ، وإن كان جائزًا فى بعض اللغات .

٣٩ـ (١) **الشاعر** : طائى لم أجد فى المراجع التى اطلعت عليهـا من عيَّنه ، والبيت من الطويل ، ومن شواهـد العينى ١/ ٥١٨ ، والتـصريح ١/ ١٥٧ ، والهـمع ١/ ٩٤ ، والدرر ١/ ٧٢، والأشمـونى ١/ ١٩٢ ، والمكودى ص ٣٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

خبير : من الخبرة ، وهى : العلم بالشىء ، اسم فاعل ، وفى القاموس ، مادة (الخبر) : « ورجل خابر ، وخبير ، وخبر ـ ككتف ، وحجر ـ : عالم به . . . » .

لهب : ـ بكسر اللام ، وسكون الهاء ـ وهم قوم من بنى نصر بن الأزد ، وهم أزجر قوم . .

والمعنى :

يقول الشاعـر : إن بنى لهب عالمون بالزجر ، والعيافة ، فـإذا قال أحدهم كلا ما فاستـمع إليه ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر ، أو عاف حين تمر عليه الطير .

الإعراب :

« خبير » مبتدأ ،سوغ الابتداء عمله فيما بعده « بنو لهب » فاعل سد مسد الخبر،ومضاف إليه « فلا» الفاء : عاطفة ، ولا ناهية « تك ملغيا » مضارع مجروم بـلا الناهية ، واسمه مستتر وجوبا ،وملغيا خبره ، وملغيـا اسم فاعل ، وفاعله مستتر فـيه « مقالة لهبى » مفعـول به ، ومضاف إليه « إذا » : ظرف لما يستقبل من الزمان ، ضمن معنى الشـرط « الطير » فاعل لفعل محذوف دل عليه « مرّت » والجملة فى مـحل جر بإضافـة إذا إليها ، وجـملة « مرّت » تفسـيرية لا محل لهـا من الإعراب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا مرت الطير فلا تك ملغيا . . وتاء «مرت » تاء التأنيث .

والشاهد في البيت :

قول :« خبير بنو لهب » حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفى، أو استفهام . . . وهذا على رأى الأخفش ، والكوفيين . . .

ويرى البصريون ـ ما عدا الأخفش : أن قوله : « خبيـر » خبر مقدم ، و « بنو لهب » مبتدأ مؤخر، وهو الراجح .

ولا يجوز أن يكون هنا الفاعل مبتدأ ، والصفة خبر مقدم (١) ، وسنبين ذلك فى البيت الآتى :

قوله :

والثَّانِ مُبْتَدأٌ ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ   إِنْ فى سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرّ

لما نبه فى البيت المتقدم علـى أن مثل : « أَسَارٍ ذانِ » ؟ يعرب الوصف فيه مبتـدأ ، والثانى فاعل سد مسـد الخبر ، نبـه فى هذا البيت على أنه إن تطابق الوصف مع ما بعده فى غير الإفراد أعرب الثانى مبتدأ ، وأعرب الوصف خبرا مقدما .

وإلى إعراب الثانى مبتدأ أشار بقوله : « والثَّانِ مُبْتَدأ » وأبدل همزة مبتدأ ألفا تسهيلا ، ليستقيم الوزن ، ثم سقطت الألف ، لالتقائها مع التنوين .

وإلى إعراب الوصف خـبرا مـقدما أشـار بقوله : « وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ » يعنى : وهذا الوصف خبر .

« فَذَا » : مبتدأ ، والوصف صفة له ، و « خبر » خبر المبتدأ .

---

(١) لعل الشارح الأندلسى أعتمد فى منع الجواز على عـدم التوافق بين « خبير ، وبنو لهب » من حيث الظاهر ، والذى قيل فى ذلك : إن قـوله : « خبير » وزان « فعـيل » كصهيل ، وصهـيل مصدر ، والمصدر يخـبر به عن المفـرد ، والمثنى ، والجمع ، ومـا وازنه يأخذ حكمـه ، وعلى ذلك يكون التطابق بين « خبير ، وبنو لهب » فى الجمع .

وخلاصة الآراء فى هذه القضية النحوية :

١ ـ البصريون ما عدا الأخفش : المنع ، وتخريج ما خالف مذهبهم ، كعادتهم .

٢ ـ الكوفيون ، والأخفش : الجواز مطلقا ، ودون قبح .

٣ ـ ابن مالك ، وابنه : الجواز بقلة ، ويرى ابنه قبح ذلك ، وتبعه الشارح الأندلسى .

انظر كتابنا ٢/ ٣٣ إلى ٦٦ الكواكب الـدرية فى الشواهد النحوية الشاهد رقم (٨) ففيه البسطة ، والاستيعاب .

ثم بين فى عـجز البيـت : أن هذا الإعراب المقرر ، إنما يـكون إذا كان الوصف مطابقا لما بعده فى سوى الإفراد .

ويعنى « بسوى الإفراد » : التثنية ، والجمع .

فالفاعل « باستقر » ضـمير يعود على الوصف ، وَ « طِبْقًا » : منصوب على التمييز ، أو حال .

فتقدير الكلام : يعـرب هذا الإعراب الذى ذكـرت لك إن استـقر الوصف مطابقا فى سوى الإفراد .

وإن جعلنا « طبْقًا » تميـيزا ، كان تميـيز عكس [1] من الفاعل ، فيكون التقدير : إن استقر طبق الوصف فى سوى [2] الإفراد .

ويحتمل أن يكـون « طبق » مرفوع بالفاعلـية ، بفعل مقدر ، والفاعل « باستقر » ضمير يعود على « طبق » فيكون تقدير الكلام على هذا : إن استقر طبق فى سوى الإفراد .

وخص ذلك بغير الإفراد ؛ لأن الوصف لو طابق ما بعده فى الإفراد جاز الوجهـان : أعنى : أن يكون الوصف مبـتدأ ، وأن يكون خبـرا مقدمـا فأراد المصنف النص على ما يتعين أن يكون فيه الوصف خبرا مقدما .

فخص ذلك بغير الإفراد ، وهو التثنية ، والجمع .

فإذا قلت : « أقَائمَان الـزَّيْدَان » ؟ أو « أَقَائمُونَ الزَّيْدُونَ » ؟ : تعين أن يكون الوصف فى المثالـين خبرا مقـدما ، ولا يجوز أن يكون مـبتدأ ، رافـعا

---

(١) يريد الشارح الأندلسى التمييز المحول عن الفاعل . وهو ما يطلق عليه التمييز الملحوظ ، وهو ما قابل التمييز الملفوظ .

(٢) فى (جـ) : « فى غير الإفراد » .

للثانى بالفاعلية ؛ لأنه - حينئذ - يكون بمنزلة الفعل ، والفعل إذا تقدم على فاعله ، وحد ، ولم يثن ،ولم يجمع ،وإن كان الفاعل مثنى ، أو مجموعا ، فلا يجوز أن تقول : « أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ » ؟

كما لا يجوز أن تقول : « يَضْرِبَانِ الزَّيْدَانِ » وكذلك الكلام فى :

« أَقَائِمُون الزيْدُونَ » ؟ : فلا يجوز أن يكون الزيدون فاعلا ، كما لا يجوز أن تقول : « يقومُون الزيدُونَ » إلا على لغة « أكلونى البراغيث » .

فلو اختلف الوصف ، وما بعده : بأن يكون الوصف مفردا،والثانى مثنى ، أو مجموعا : تعين أن يكون الوصف مبتدأ ، والثانى فاعل ، كما فى قوله : « أَسَارٍ ذَانِ » ؟ - فى البيت المتقدم - .

ولا يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما ، والثانى مبتدأ؛ لعدم مطابقة الخبر المبتدأ : إذ لا يجوز أن يكون المبتدأ مثنى ، أو مجموعا ، والخبر مفرداً .

وضابط هذه المسألة في تقدم الوصف :

أن الوصف : إن خالف ما بعده : بأن يكون مفردا ،وما بعده[1] مثنى ، أو مجموعا ، تعين أن يكون مبتدأ ، وما بعده فاعل سد مسدَّ الخبر .

ولا يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما .

وإن تطابق الوصف مع ما بعده : فإن كانت المطابقة فى الإفراد ، جاز أن يكون الوصف مبتدأ ، أو خبرا مقدما .

وإن تطابقا فى غير الإفراد تعين أن يكون الوصف خبرا مقدما .

قوله

---

(١) سقط من (ب) : « بأن يكون مفردا ، و ما بعده » .

وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِـدَا   كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بالمبْتَدَا

هذا البيت نبه فيه على الرافع للمبتدأ ، والخبر .

واعلم أن النحويين اختلفت أقوالهم :

فمنهم : من جعل الابتداء هو الرافع للمبتدأ، والمبتدأ هو الرافع للخبر.

فيكون على هذا : عامل الخبر لفظيا ، وعامل المبتدأ معنويا .

ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء : رفع المبتدأ ، والخبر ، فيكون عاملهما معا معنويا .

ويضعف هذا القول : بأن العامل اللفظى - على قوته - لا يعمل رفعين ، فكيف يعملهما الابتداء ، الذى هو معنوى ؟

والقولان : للبصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ ، فيكون عاملهما - معا - لفظيا .

ويرد ذلك : بأن الخبر يرفع الفاعل فى نحو : « زَيدٌ قائم « أَبُوه » :

فيلزم علي هذا : أن يكون قد عمل رفعين فى الفاعل ، والمبتدأ .

وذلك : لا يقوى عليه أقوى العوامل ، فكيف المشبه به ؟

واختار المصنف القول الأول ، وهو قول الجمهور [1] .

---

(١) المذاهب فى الرافع للمبتدأ ، والخبر ما يلى :

١ - سيبويه والجمهور : رافع المبتدأ عامل معنوى هو الابتداء ، ورافع الخبر المبتدأ .

٢ - الرافع لهما الابتداء ؛ لأنه طالب لهما ، فعمل فيهما .

٣ - وقيل : العامل فى الخبر : الابتداء ، والمبتدأ معا .

٤ - وقيل : العامل الابتداء بواسطة المبتدأ .

فأشار إلى أن الابتداء : هو الرافع للمبتدأ بقوله :

وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتدَا ....

وقصر « الابتداء » للضرورة ، وأشار إلى أن رافع الخبر هو المبتدأ بقوله :

... ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

فالتشبيه بقوله : « كذَاكَ » [1] : فى الرفع ، لا فى الرافع ؛ لأن رافع المبتدأ عنده خلاف رافع الخبر ، فلا يصح التشبيه فى ذلك .

وسهل همزة « الابتداء » فى آخر البيت ألفا ؛ لاستقامة النظم .

قوله :

والخبرُ : الْجُزْءُ الْمتِمُّ الْفَائِدَهْ كَاللهِ بَرٌّ ، وَالأَيَــادِى شَاهِدَهْ

هذا البيت عرف فيه خبرا المبتدأ ، فذكر أنه : الجزء المتم الفائدة [2] : **فإذا قلت :** « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، « فَقَائِمٌ » هو الخبر ؛ لأنه جزء الكلام ، الذى به تمت فائدته .

فالألف ، واللام فى قوله : « الْخَبَر » للعهد ، ثم مثل الخبر بقوله : « الله بَرٌّ » وبقوله : « الأَيَادِى شَاهِدَه » .

والخبر فى كلا المثالين مفرد .

= ٥ ـ وقال الكوفيون : ترافعا .

٦ ـ وقال الكوفيون ، المبتدأ مرفوع بالذكر الذى فى الخبر .

٧ ـ وقيل : التجرد من العوامل اللفظية ، أى : التعرى عنها .

(انظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١/ ٩٤ ، ٩٥) .

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ : « كذاك » .

(٢) فى (أ ، ب) : « المتمم للفائدة » .

قوله :

وَمُفْرَدًا يَأتِى ، ويَأتِــى جُمْلَهْ   حَاوِيةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ

لما فرغ من تعريف الخبر أخذ فى تقسيـمه ، فذكر أن الخبر يأتى مفردا ، ويأتى جملة .

فمثاله مفردا « زَيْدٌ قَائِمٌ » ومثاله جملة : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » .

ثم شرط فى الجـملة : أن تكون حاوية مـعنى الذى سيـقت له ، يعنى بالذى سيقت له : المبتدأ ؛ لأنها إنما سيقت لأجل المبتدأ (١) .

فقوله : « حَاوِيةً » : صفة لجملة ،ومراده باحتوائها معنى ما سيقت له : التنبيه على الرابط بين الجملة ، والمبتدأ .

واعلم أن كل جملة تقع خبرا فلابد فيـها من رابط بينها ، وبين المبتدأ ، وإلا تنافـر الكلام ، فـلا يصح أن تقـول : « زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو » : إذ ليس فى الجملة ـ هنا ـ رابط بينها ، وبين المبتدأ .

قوله :

وَإِنْ تكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًــى اكْتَفَــى   بِهَا : « كَنُطْقِى اللهُ حَسْبِى » وَكَفَى

اعلم أن الرابط بين المبتدأ ، والخبر يكون أحد أشياء :

إما ضميرا منطوقا به فى الجملة ، كقولك : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » .

أو مقدرا ، كقولك (٢) : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أى : منوان منه .

ففى مثل هذا يحذف الرابط ؛ لأنه معلوم مقرر ، وكذلك قولهم : « البُرُّ

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) من قوله : « فقوله : « حاوية صفة لجملة .. إلى ، والمبتدأ » .

(٢) فى (جـ) : « كقولك » .

صَاعَانِ بِدِرْهَمٍ » أي صَاعَان منه .

وإما إعادة لفظ المبتدأ في الجملة كقوله تعالى : ﴿ **الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ** ﴾ (١)

وإما أن تكون (٢) الجملة هي نفس المبتدأ ، كقولك : « الَّذِي أَقُولُه : لاَ حَوْلَ ، ولاَ قُوَّةَ إلاَّ بِالله » ، و « مَقَالَتِي : حَسْبِيَ الله » .

وقد نبه المصنف على هذا الأخير بقوله في هذا البيت :

وإِنْ تكنْ إيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بهَا ....

ولم يحتج لها ضمير رابط ، ثم مثله المصنف بقوله :

.... « نُطْقِي : اللهُ حَسْبِي » وَكَفَى

« فنطقى » : مبتدأ ، و « الله » مبتدأ ثان ، و « حَسْبِي » : خبر المبتدأ الثاني ، والجملة : خبر المبتدأ الأول ، ولم يحتج إلى ضمير يعود على المبتدأ ؛ لأن « الله حَسْبِي » : هو عين المنطوق به .

فالجملة : هي المبتدأ في المعنى .

وقوله : « وكَفَى » : فعل ماض، والفاعل فيه ضمير يعود على « الله » .

قوله :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

لما فرغ من الخبر إذا كان جملة شرع يتكلم عليه إذا كان مفردا ، فذكر أن المفرد قسمان : جامد ، ومشتق .

فما كان جامدًا فهو فارغ من الضمير ، أي : خال ، وما كان مشتقا فهو متحمل للضمير .

---

(١) الآيتان ١/ ٢ من سورة الحاقة .

(٢) في (جـ) : « يكون » .

وإلى فراغ الجامد من الضمير أشار بقوله :

والمفردُ الجامدُ فارغٌ ....

يعني : من الضمير ، وإلى تحمل المشتق الضمير أشار بقوله :

....وإن   يُشتق فهو ذو ضمير مستعكن

أي : صاحب ضمير .

و « مستكن » : صفة لضمير ، وهو اسم فاعل من « استَكَنَّ » وهو « استفعل » من كنَّ في البيت : إذا اتخذه كنا يقيه (١) .

فمثال الخبر المفرد الجامد : « أخُوكَ زَيْد » : « فَزَيْد » خبر مفرد جامد ، ولا ضمير فيه .

ومثال المشتق : « زَيْدٌ قَائمٌ » ففيه ضمير يجب استتاره .

قوله :

وأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلاَ   مَالَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ (٢)

تكلم المصنّف في هذا البيت على الضمير الرابط أين يجب إبرازه ؟ فقال : « أبرِزَنْهُ مطلقاً » يعني : سواء خيف اللبس ، أو لم يخف ، ثم قال : «حيثُ تَلاَ » يعني : إذا تلا الخبر مبتدأ ، ليس معنى ذلك الخبر محصلا (٣) لذلك المبتدأ ، أي : واقعا منه .

فالفاعل « بتَلا » ضمير الخبر ، و « مَا » مفعول « بتَلاَ » ، وعنى به :

---

(١) وفي القاموس المحيط ، مادة (الكنّ) :
« الكن ـ بالكسر ـ : وقاء كل شيء ، وستره ، كالكنة ، والكنان ـ بكسرهما ـ والبيت ، والجمع أكنان ، وأكنة ، وكنّه كنا ، وكنونا ، وأكنه وكنّنه ، واكتنّه ، ستره ، واستكن : استتر ، كالكّنّ . . . »

(٢) وانظر الكافية الشافية ص ١٣ فبيتا الكافية الشافية أوضح من بيت الخلاصة .

(٣) في (جـ) : « تمحصلا » .

المبتدأ ، و « معناه » : اسم ليس ، والضمير فى معناه عائد إلى الخبر ، والضمير فى « لَهُ » عائد على « مَا » و « محصّلاً » خبر ليس إلى آخر البيت صلة « مَا » .

ومثال ذلك ـ إذا خيف اللبس ـ قولنا : « زَيْدٌ : عمرٌ ضَارِبُه هُوَ » : « فزيد » : مبتدأ ، و «عمرو » : مبتدأ ثان ، وضاربه : خبر عن عمرو ، وقد تلا هذا الخبر عمرا ، وليس معناه صادراً عن عمرو ، وإنما الضارب زيد ، وفى « ضَارِب » ضميران : أحدهما : الهاء ، وهو مخفوض بالإضافة ، عائد إلى « عمرو » ، والآخر فاعل ، وهو عائد إلى « زَيْد » وكان حقه أن يستتر ، ولكن لما تلا الخبر مبتدأ ، ليس معنى الخبر صادرا من ذلك المبتدأ احتجنا لإبراز الضمير ، وهو قولنا : « هُوَ » .

وكان حقه أن يستكن فى « ضَارِب » يعنى : يستتر ـ كما قدمنا ـ .

ولكننا أبرزناه لما خفنا أن يلتبس على السامع ، فيعتقد أن عمرا هو الضارب (١) .

ومثاله إذا لم يكن لبس : « زَيْدٌ الفرسُ راكبُه هُوَ » : « فراكبُه » : خبر عن الفرس ، ومعنى هذا ، ليس صادراً عن الفرس ،وإنما الراكب زيد ، وقد أبرزنا الضمير ، مع أمن اللبس ؛ إذ لا يتوهم أحد : أن الفرس يكون راكبا ، ولكن أردنا أن نجرى الخبر الجارى على غير من هو له ، على طريقة واحدة .

هذا مذهب البصريين : لا يختلفون فى ذلك .

وذهب الكوفيون : لإبراز الضمير مع خوف اللبس ، واستتاره عند أمن اللبس ، وإن جرى الوصف على غير من هو له .

---

(١) فى (ب) زيادة : « ومعنى هذا ليس صادراً عن الفرس ، وإنما الراكب » .

ويشهد لهم بذلك قول الشاعر [1] :

٤٠ ـ قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوهَا،وَقَدْ عَلِمَتْ ... بكنه ذَلِكَ عَدْنَان ، وقَحْطَان

وموضع الشاهد « بانوها » : وهو : جمع « بَانٍ » والهاء : عائدة على « ذُرَا » وفي« بانوها » ضمير مرفوع بالفاعلية ، عائد إلى القوم .

فكان حقه على مذهب البصريين أن يبرز ؛ لأن « بانوها » قد جرى

٤٠ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط .

وهو من شواهد العيني ١/ ١٥٧ ، والتصريح ١/١٦٢ ، والهمع ١/ ٩٦ ، والدرر ١/٧٢ والشارح الأندلسي .

اللغة :

ذرا : « . . . وذروة الشيء ـ بالضم ، والكسر ـ : أعلاه . . . . » قاموس (ذَرَت) .

المجد : « الكرم ، وقد مجد الرجل ـ بالضم مجدا ، فهو مجيد ، وماجد » مختار (م ج د) .

والمعنى :

قومي الذين زادوا في بناء صرح المجد ، وأعلوا البناء ، وقد شهد لهم بذلك جميع العرب : قحطان ، وعدنان ، أي عرب الجنوب ، وعرب الشمال .

الإعراب :

« قومي » مبتدأ أول ، ومضاف إليه « ذُرَا » مبتدأ ثان ،و « المجد » مضاف إليه « بانوها » خبر المبتدأ الثاني ، وها : مضاف إليه ، والمبتدأ الثاني ، وخبره : خبر المبتدأ الأول « وقد » الواو : واو الحال « قد » حرف تحقيق « علمت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « بكنه » جار ، ومجرور متعلق بعلمت « ذلك » مضاف إلى كنه ، واللام في « ذلك » للبعد ، والكاف : حرف خطاب . « عدنان » فاعل علمت ، « وقحطان » الواو : حرف عطف ، ومعطوف على عدنان .

والشاهد في البيت :

قوله : « قومي ذرا المجد بانوها » : حيث جاء الشاعر بخبر المجد مشتقا ، ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه في المعنى ، ولو أبرز لقال : « قومي ذرا المجد بانوها هم » .

وهذا شاهد للكوفيين

والبصريون يحملون ذلك على الشذوذ ، لعدم موافقة القياس .

والكوفيون : يرون ـ في الخبر ، والحال ، والنعت ، والصلة ـ أنه إذا كان أحد هذه الأشياء ، جاريا على غير من هو له ينظر :

فإذا أمن اللبس من غير ابرازا الضمير فلا يجب إبرازه ، وإلا وجب إبرازه .

والبيت حجة لهم في ذلك .

على « ذُرًا » وليس لها ، و إنما البانون هم القوم .

فكان حقه أن يقول : بانوها هم.

ورأى الكوفيون : أن اللبس ـ هاهنا ـ مرتفع ، فلا حاجة لإبراز الضمر : إذ لا يتوهم أحد [1] أن تكون « الذرا » هى البانية .

وهى جمع ذروة ، والذروة : أعلى الشيء ، فهى المبنية ، والبانون : هم القوم ، ولا يخفى ذلك ، فقد أمن اللبس .

والبصريون : يجعلون استتار الضمير ـ ها هنا ـ شذوذا ، لا يقاس عليه .

ومذهب البصريين أقيس : بدليل حذف الهمزة من « يكرم ، ونكرم ، وتكرم » : إذ الأصل : يؤكرم ، ولا موجب لحذف الهمزة ـ هاهنا ـ وإنما كان الموجب فى « أ أكرم » : إذ يستثقل اجتماع الهمزتين ، فأرادوا أن يحملوا الجميع محملا واحدا ، فحذفوها ، مع جميع حروف المضارعة ، وإن لم يكن الموجب إلا فى واحد .

وهذا نظير ما فعله [2] البصريون : فى طرد القاعدة فى إبراز الضمير ، حيث الوصف جار على غير من هو له مطلقا .

ولهذا نظائر كثيرة تشهد بصحة القياس فى ذلك .

قوله :

وَأَخْبَرُوا بظَرْفٍ ، أوْ بِحَرْفِ جَرّْ ناوِينَ مَعْنى كَائِنٍ ، أوِ اسْتَقَر

لما ذكر المصنف : أن الخبر يكون مفردا ، وجملة ، وذكر حكمها فى الرابط أتبع ذلك بمسألة تحتمل [3] أن يكون فيها الخبر جملة ، أو مفردا ، وهى :

أن الخبر قد يكون ظرفا ، أو مجرورا ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ : « أحد » . (٢) فى (أ) : « ما فعل البصريون » .
(٣) فى (ب ، جـ) : « يحتمل » .

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ ، أوْ بَحَرْفِ جَرّ ....

فمثال الإخبار بالظرف : « زَيدٌ عِنْدَكَ » ومثال الإخبار بالمجرور : « الْحَمْدُ لله » . وإنما صح [(١)] الإخبار بهما ؛ لأنهما متعلقان بما يصلح خبرا عن المبتدأ .

فإذا قلت : « زَيْدٌ فى الدَّارِ ، أَوْ عنَدك » كان التقدير : زيد مستقر فى الدار ، أو مستقر عندك .

« **فمستقر** » صالح للإخبار عن زيد ، و « فى الدار ، وعندك » متعلق به ، ولكن حذف ، وأقيم الظرف ، والمجرور مقامه ، ولا يجوز إظهاره .

وقد أشار المصنف إلى أن الظرف ، والمجرور إذا كان خبرا تعلقا بمحذوف ، وهو قوله :

.... نَاوِين مَعْنَى كَائنٍ ، أَوِ اسْتَقَرّ

فقوله : « نَاوِين » يعنى : مقدرين ، وهو حال من الضمير فى قوله : « وأَخْبَرُوا » وقوله : « كَائن » ، أو « اسْتَقَرّ » تنبيه على أنه لك أن تقدر أيهما شئت : إما معنى الكون ، أو معنى الاستقرار ، قال : « كائن » : وهو اسم فاعل ، وقال ثانيا : « اسْتَقَرّ » : وهو فعل ماض : تنبيها على أنه يجوز تعلق الظرف ، أو المجرور فى الخبر « بمستقر ،أو كائن » فيكون الخبر مفردا ، أو « باستقر » [(٢)] فيكون الخبر جملة .

والأول أولي ؛ لأن الظرف ، والمجرور قد يقع فى موضع لا يصلح

---

(١) فى (جـ) : « تصح » .

(٢) فى (جـ) : « أو باستقرار كان ، فيكون الخبر جملة » .

فيه الفعل كقوله تعالى : ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾[1] : فإن « إذَا » هنا للمفاجأة ، ولا يصح أن يقع بعد « إِذَا » التى للمفاجأة فعل .

فتعين أن يكون التقدير : إذَا مستقر لهم مكر .

وكذلك بعد « أَمَّا » - بفتح الهمزة - ، كقولك : « أَمَّا فى الدَّارِ فَزَيْدٌ » فيتعين أن يكون التقدير : أما مستقر فى الدار فزيد .

ولا يجوز تقدير : « اسْتَقَرَّ » ؛ لأنه لا يفصل بين « أَمَّا » وبين الفاء بفعل ، إلا أن يكون الفعل شرطا ، مع عدم ذكر المشروط ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ (٨٩) ﴾[2] : ففصل بين « أَمَّا » وبين الفاء بفعل الشرط ، دون ذكر المشروط .

فتبين من هذا :

رجحان تقدير اسم الفاعل ؛ إذ هو الصالح فى كل موضع .

قوله :

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا   عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

هذا البيت : نبه فيه المصنف على مسألة تتعلق بما فى البيت المتقدم :

وذلك أنه لما ذكر قبل : أن الخبر يكون ظرفا ، والظرف يكون زمانا ، ومكانا .

---

(١) من الآية ٢١ من سورة يونس .

والآية الكريمة :﴿ وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم إذا لهم مكر فى آياتنا ﴾ ، « إذَا » الأولى للشرط ، والثانية جوابها ، وهى للمفاجأة ، وإذا الثانية هى التى تخلف الفاء فى مثل هذا الموضع ، (انظر ٢/ ٣٣٧ الكشاف) وإذا الفجائية تخلف الفاء إذا كان الجواب جملة اسمية . انظر ٤/ ٢٣ الأشمونى .

(٢) الآيتان ٨٨ ، ٨٩ من سورة الواقعة ، والآيتان غير مذكورتين فى المخطوطة (جـ) .

فمقتضى كلامه فى البيت المتقدم : أن كل مبتدأ يصح الإخبار عنه بظرف الزمان ، حيث أطلق .

وليس كذلك .

فاحتاج إلى تقييده ، فذكر فى هذا البيت : أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن جثة ، وإنما يكون خبرا عن المعانى ،فتقول : « سَفَرُنَا يَوْمَ الخَمِيس » و « اجْتِماعُنَا غَدًا » ؛ لأن السفر والاجتماع معنيان .

ولا يصح أن تقول : « زَيْدٌ غَدًا » .

هذه هى الجادة .

وذهب المصنف : إلى أن ظرف الزمان قد يخبر به عن الجثة ، إذا حصلت الفائدة ، وقد نبه على ذلك بقوله :

... ... وَإِنْ يُفِدْ ، فَأَخْبِرَا

يعني : وإن يفد الخبر عن الجثة بظرف الزمان ، فأخبر عنه .

وكان أصله : « فَأَخْبِرَنْ » - بنون التأكيد الخفيفة - فلما وقف عليها أبدلها ألفا .

ومثال ظرف الزمان إذا وقع خبرا عن الجثة مفيدا ، كقولهم : « الرُّطَب فى تموز » : فقد حصلت - ها هنا - الفائدة ؛ لأن الرطب صار [1] بمنزلة اسم المعنى ، لأنه يقع فى وقت ، دون وقت ، وكذلك ما أشبهه .

وهذا عند الجمهور : على حذف مضاف ، تقديره : دخول الرطب ، أو مجىء الرطب فى تموز .

وكذلك يؤول ما جاء من نحو هذا : كقولهم : « الْهِلاَلُ اللَّيْلَةَ » أى :

---

(١) فى (جـ) : « صار هـهنا بمنزلة » .

ظهور الهلال .

قوله :

وَلاَ يجُوزُ الابْتدَا بالنَّكِــــرَهْ   مَا لَمْ تُفدْ : « كَعنْدَ زَيْدٍ نَمِـرَهْ
وَهَلْ فَتًى فيكُمْ ؟ فَمَا خِـلٌّ لَنَا   وَرَجُلٌ منَ الْكِــرَامِ عنْــدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَـلُ   بِرٍّ يزِينُ ، وَلْيُقَس مَالَــمْ يُقَــل

اعلم أن شـرط المبتـدأ أن يكون معـرفة ؛ لأنه مـخبـر عنه ، ولا يفيـد الإخبار إلا إذا كان عن معين معروف .

فلو وقع نكرة لكان مجهولا ، والإخبار عن المجهول لا يفيد .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وَلاَ يَجوزُ الابْتدَا بِالنَّكرَهْ   ....

ثم قال : « مَا لَمْ تُفِدْ » يعنى : أن الابتداء بالنكرة : إذا أفاد جاز .

فتقدير كلامه :

ما لم يفد الابتداء بالنكرة فيجوز .

وإنما يتــأتـي ذلك : إذا تخـصـصت النـكرة بوجـه من وجـوه التخصيص ، حتى يفيد الإخبار عنها .

فمن وجوه التخصيص :

أن يتقـدم الخبر فى ظرف ، وإليه أشـار بقوله : « عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ » (١) .
فجعل المبتدأ نكرة ، وأخبر عنه بظَرف مقدم ؛ لينبه على جواز مثل هذا .

وكذلك : لو تقدم الخبر فى المجرور ، كقولك : « فِي الدَّارِ رَجُلٌ » .

---

(١) نمرة : « . . . والنمرة ـ كفرحة ـ : القطعة الصغيرة من السحاب وملة فيها خطوط بيض ، وسود ، او بردة من صوف تلبسها الأعراب » قاموس (النمر)

واكتفى المصنف بالتمثيل للظرف عن المجرور ؛ إذ حكمهما وَاحدٌ .

ومن وجوه التخصيص :

أن تعتمد النكرة على استفهام ، وقد أشار المصنف إليه بقوله : « وَهَلْ فَتًى فيكُمْ » ؟ (1)

ومنها : أن يعتمد على نفى ، وقد أشار المصنف إليه بقوله : « فَمَا خِلٌّ لَنَا » .

ومنها : أن تكون النكرة موصوفة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ (2) .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

... ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

« فمن الكرام » : فى موضع صفة لرجل .

ومنها : أن يتعلق بالنكرة معمول لها ،وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله:

« ورغبة في الخير خير » ... ...

ففي الخير متعلق برغبة،فساغ الابتداء بها لتخصيصها بما تعلق بها ، ومنها : أن تقع النكرة مضافة إلي نكرة ، فتخصص ، وأن لم تعرف ، وقد أشار المصنف إلي ذلك بقوله : « وَعَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ » : « فعمل : مضاف إلى « برّ » : وهما نكرتان ، فحصل التخصيص بالإضافة .

ثم قال المصنف : « ولْيُقَسْ مَالَمْ يُقَلْ » يعنى : وقس (3) . على هذا

---

(1) سقط من (جـ) : « وهل فتى فيكم ؟ ... إلى وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله : » كما سقطت العبارة الآتية من (أ) : « وهل فتى فيكم ؟ ... وقد أشار المصنف إليه بقوله : » .

(2) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(3) فى (جـ) : « يعنى وقد على هذا » .

الذى قلت لك مالم أقله لك .

يريد : أنه حيث تخصصت بوجه غير الوجوه التى ذكرت لك ، فجوزوا الابتداء بها ، قياسا على ما ذكرته لك .

فمن الوجوه غير ما ذكر :

أن يكون فى المبتدأ معنى التفصيل : كقول الشاعر [1] :

٤١ ـ فَيومٌ عَلَيْنَا ، ويَوْمٌ لَنَا وَيومٌ نُسَاءُ ، ويَوْمٌ نُسَرّ

ومنها : إذا كان فى النكرة معنى الدعاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [2] .

ومنها : إذا كان فى النكرة معنى التعجيب ، كقولك : « عَجَبٌ لِزَيْدٍ » .

٤١ ـ (١) **الشاعر :** هو النمر بن تولب ، والبيت من المتقارب ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤٤ ، والعينى ١/ ٥٦٥ ، والهمع ١/ ١٠١ ، ٢/ ٢٨ ، والدرر ١/ ٧٦ ، ٢/ ٢٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

نساء : « . . . وأساءه : أفسده ، وإليه : ضد أحسن . . . » قاموس (ساءه) ويريد : لا يحسن إلينا . . . ونحزن .

ونسر : يريد : نفرح . . .

والمعنى :

يقول النمر بن تولب : إن الأيام لا تجرى عن سنن واحد ، فيوم يكون لنا ، ويوم يجىء علينا ، ويوم يأتينا بالحزن ، ويوم يحمل لنا المسرة .

الإعراب :

« فيوم علينا » يوم : مبتدأ « علينا » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « ويوم لنا » الواو عاطفة عطف جمل « يوم » مبتدأ « » لنا » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ويوم » حرف عطف ، ومبتدأ ، وجملة « نساء » من الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر وجوبا فى محل خبر المبتدأ ، وكذلك جملة « ويوم نسر » .

والشاهد في البيت :

على وقوع النكرة مبتدأ فى المواضع الأربعة ، لكونها فى مقام التقسيم ، والتفصيل والتنويع .

(٢) الآية ١/ من سورة المطففين

أو عمت عموما شاملا ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِين ﴾ (١) .

ومنها : أن يكون الكلام فى معنى كلام آخر ، كقولهم : « شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب » (٢) فهـذا الكلام فى معنى : ما أهر ذا ناب إلا شر ، وكـذلك قولك : شىء جاء بك ، أى : ما جاء بك إلا شىء .

وكذلك : إذا كان المبتـدأ اسم شرط ، كقولك : « مَنْ يُكْرِمْنِى أكْرِمْه »

وكذلك : إذا كان المبتدأ اسم استفهام .

وضابط هذا :

حصول الفائدة : فحيث حصلت الفائدة صح الابتداء بالنكرة ، وجميع ما يذكرونه مندرج تحت هذا الشرط ، أعنى : حصول الفائدة : إذ هو المقصود (٣) .

وهو الذى اشترطه سيبويه (٤) ، ولم يتعرض لشىء مما ذكروه ؛ لأنه رأى أنه داخل تحت هذا الشرط .

قوله :

وَالأَصْلُ فى الأَخْبار أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَـــرَرَا

---

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنفال .

(٢) أهر : « هرّه يهُرّ ، ويهِرّه هرّاً ، وهريراً : كرهه ، والكلب إليه يهُر هريرا ، وهو صـوته دون نباحه من قلة صبره على البـرد ، وهره البرد : صوته كأهره . . . » قامـوس (هرّه) وبريد : « شر جعل الكلب يحدث صوتا ، أقل من صوت النباح .

(٣) **من ذلك :**

أ ـ أن تكون النكرة مصغرة ، نحو : « رُجَيل عندنا » لأن التصغير يحمل معنى الوصف .

ب ـ أن يقع قبلها واو الحال ، كقول الشاعر : سرينا ونجم قد أضاء . . . .

جـ ـ أن تكون معطوفة على معرفة مثل : « زيدٌ ، ورَجُلٌ قائمان » .

د ـ أن يعطف عليها موصوف ، نحو : « رَجُلٌ ، وامرأة طويلة فى الدار » .

وانظر شرح ابن عقيل ، فقد ذكر الأنواع ، ومثل لها ، واستشهد (١/ ٢١٦ إلى ٢٢٧) .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٦ ، ٢٧ . . . .

نبه المصنف فى هذا البيت على رتبة الخبر ، ويفهم منه رتبة المبتدأ .

فذكر أن الأصل فى الأخبار أن تؤخر ، فيفهم منه أن أصل المبتدأ أن يقدم ، ثم قال : وجوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَ لَه .

يعنى : تقديم الخبر على المبتدأ ، إذا لم يكن ضرر فى تقديمه .

قوله :

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِى الجُزْآنِ عُرْفًا ، ونُكْراً ، عَادِمَىْ بَيَانِ

لما جعل جواز تقديم الخبر مرتبا على عدم الضرر فى التقديم ، أخذ يرتب على ذلك حيث يمتنع التقديم للضرر الحاصل فيه ، فقال :

فامنعهُ حينَ يَسْتَوِى الجزآن ....

يعنى : فامنع التقديم ، وعنى التقديم (١) بالجزأين : المبتدأ ، والخبر ، وقوله : عُرْفًا ، ونكْرًا ، يعنى: حين يستوى الجزآن فى التعريف ، والتنكير .

« فعرفًا » حال من الجزأين ، وهو مصدر وقع موقع (٢) الحال .

ولهذا : لم يثنه ، وإن كان حالا من تثنية ، وقوله : « عَادِمَىْ بَيَانِ » يعنى حين يستوى الجزآن : فى التعريف ، والتنكير فى حال عدم البيان للمبتدأ ، منهما ، والخبر .

« فعادمى » : حال من « الجزآن » .

ومثال استوائهما فى التعريف : « زَيْدٌ أَخُوكَ » فلا يجوز ـ ها هنا ـ التقديم ؛ لأنهما معرفتان ، فلو قدمنا ، وقلنا : « أَخُوكَ زَيْدٌ » لم نعلم هل أخوك خبر قدم ، أم لا ؟ إذ هو صالح أن يكون مبتدأ .

(١) سقط من (ب) لفظ : « التقديم » .

(٢) فى (ب) : « موضع » .

ومثال استوائهما فى التنكير قولك : « أَفْضَلُ منْكَ أَفْضَلُ من عَمْرٍو » .

فلا يجوز ـ ها هنا ـ أن يقدم الخبر ، لاستوائهما فى التنكير.

فلو قدمت الخبر لم نعلم : هل هو خبر قدم ، أم لا إذ هو صالح فى المثالين للابتداء ، وليس اللفظ الآخر أحق منه بذلك .

والضرر الحاصل فى التقديم فى المثالين هو ما نبهنا عليه من جهل المبتدأ ، والخبر عند التقديم .

فلو حصلت قرينة بيان جاز التقديم ، وإن تساويا فى التعريف والتنكير كقولك : « أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَة » .

فهنا يجوز تقديم الخبر ، وإن استويا فى التعريف ، فتقول : « أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسُفَ » لأنك تعلم أن المراد تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة .

فأبو حنيفة ، وإن تقدم فمعلوم أنه الخبر ؛ لأنه المشبه به ، فللخبر قرينة تميزه ، سواء تقدم ، أو تأخر ؛ لأن القاعدة تشبيه الأضعف بالأقوى ، ألا ترى قول الشاعر [1] .

٤٢ ـ حكَت الْغُصُونُ جَمَالَ قَدِّك،فَانْثَنَتْ والْفَضْلُ للمحكىِّ ، لاَ لِلْحَاكِى

---

٤٢ ـ (١) الشاعر : لم أجد من عينه ، ولعل روح الشريف الرضى ترفرف عليه .

اللغة :

قدك : « القد : القامة ، والتقطيع . . . » المختار (ق د د) .

انثنت : تمايلت .

والمعنى :

يقول : إن الغصون فى تثنيها ، وتمايلها كت ، ومثلت قامتك ، . . . . والفضل لك فيما حكت الغصون ، لا للغصون المتمايلة . . .

الإعراب :

« حكت الغصون » فعل ماض وتاء التأنيث ، وفاعل « جمال قدك » مفعول به ومضاف إليه =

ومن مواضع القرينة المبينة قول الشاعر (١) .

٤٣ ـ بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنَا ، وبَنَاتُنَا   بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فالمراد : بنو أبنائنا مثل بنينا ، ثم قدم الخبر ؛ لأنه يعلم من المعنى : أن المراد تشبيه بني أبنائه ببنيه .

فالخبر معلوم سواء تقدم ، أو تأخر ، وإن استوى هو ، والمبتدأ في التعريف .

= ومضاف إلى المضاف إليه ، « فانثنت » عاطف ، وفعل وتاء تأنيث وفاعل مستتر ، والعطف من عطف الجمل « والفضل » الواو : للحال ، ومبتدأ « للمحكي » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة في محل نصب حال « لا » عاطفة وللحاكي « عطف على للمحكي » .

الاستشهاد بالبيت :

استشهد الشارح الأندلسي بالبيت استشهادا بلاغيا : من ناحية التشبيه لأن التشبيه إذا كان على حقيقته فهو : إلحاق ناقص بكامل في وجه الشبه .

٤٣ ـ (١) **الشاعر :** هو الفرزدق ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الدلائل ٢٤٠ ، والإنصاف ٦٦ ، وابن يعيش ١/ ٩٩ ، ٩ / ١٣٢ ، والخزانة ١/ ٢١٣ ، والمغني ٢٨٧ ، والتصريح ١/ ١٧٣ ، والهمع ١/١٠٢ ، والدرر ١/ ٧٦ ، والأشموني ١/ ٢١٠ ، والشارح الأندلسي ، وديوانه ٢١٧ .

اللغة :

الأباعد : « . . . والأباعد : ضد الأقارب . . . » قاموس (البعد) .

والمعنى :

أبناؤنا حقا هم أبناء أبنائنا ، أما أبناء بناتنا فهم لغيرنا ، ولرجال أباعد وغرباء عنا .

الإعراب :

« بنونا » خبر مقدم ، ومضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر « وبنو » مضاف ، و « أبنائنا » مضاف إليه ، و « نا » مضاف إلى « أبناء » « وبناتنا » الواو : عاطفة ، ومبتدأ أول ، ومضاف إليه « بنوهن » مبتدأ ثان ، ومضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني ، وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، أبناء : مضاف ، و « الرجال » مضاف إليه ، « الأباعد » : صفة لرجال » .

والشاهد في البيت :

تقديم الخبر ، وهو : « بنونا » على المبتدأ ، وهو « بنو أبنائنا » مع استواء المبتدأ ، والخبر في التعريف ، والقرينة : أن السامع يفهم أن الغرض هو تشبيه أبناء أبنائهم بأبنائهم ، دون العكس .

قوله :

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُخْتَصِرَا

هذا البيت ذكر فيه نوعين من أنواع الخبر ، الذى لا يجوز تقديمه :

الأول : إذا كان الفعل خبرا ، وإليه أشار بقوله :

كذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الخبرا ....

وأطلق ، فيقتضى كلامه : أن كل فعل وقع خبراً يمنع تقديمه .

وليس كذلك .

بل يشترط أن يكون المبتدأ مفردا ، والفعل الواقع فى الخبر مسند إلى ضمير مرفوع ، متصل عائد إلى المبتدأ ، كقولك : « زَيْدٌ قَامَ » .

فهاهنا : لا يجوز تقديم الخبر ؛ لأنك لو قدمته ، فقلت : « قَامَ زَيْدٌ » لتوهم ارتفاع « زَيْد » فاعلا بقام ، فيبطل كون مبتدأ ، فيحصل الضرر ببطلان المعنى الأول من الابتداء .

فلو كان المبتدأ مفردا ، والفعل الواقع فى الخبر مسند إلى ظاهر جاز التقديم كقولك : « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » : فلك أن تقول : « قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ » مقدما لجملة الخبر : إذ المبتدأ معلوم ، وإن تأخر ، فلا ضرر فى التقديم .

وكذلك لو كان المبتدأ مثنى ، أو مجموعا [1] ، والفعل الواقع فى الخبر مسند لضمير المبتدأ ، كقولك : « أَخَوَاكَ قَامَا » ، « إِخْوَتُكَ قَامُوا » .

فهاهنا : يجوز ـ أيضا ـ التقديم [2] ، فتقول : « قَامَا أَخَوَاكَ » و« قَامُوا إِخْوَتُكَ » إذ الفعل قد أخذ فاعله ، وهو ضمير التثنية ، والجمع .

---

(١) فى (أ) : « مثنى ، ومجموعا » . (٢) فى (جـ) : « فهاهنا ـ أيضاً ـ يجوز » .

فيعلم أن أخواك ، وإخوتك مبتدآن ، تأخرا ، إلا على لغة « أَكَلُونِى الْبَرَاغِيث » فيكونان فاعلين .

فعلى هذه اللغة : لا يجوز التقديم فى مثل هذا ، وكذلك لو كان الضمير منصوبا « كزَيْد ضَرَبْتُه » أو منفصلا « كزَيْد مَا قَام إِلاَّ هُوَ » جاز تقديم جملة الخبر .

وأما النوع الثانى من النوعين المذكورين فى البيت ، فهو أنه : إذا كان الخبر منحصرا ، فلا يجوز تقديمه .

ومعنى الانحصار ـ هاهنا ـ أنك إذا قلت « زَيْدٌ ظَنَنْتُه قَائمًا » مثلا ، وتوهم له الغير أخبارا غير ذلك ، ككونه كاتبا ، وشاعرا ، ونحوهما ، فتريد أنت[1] انحصار الخبر عنه فى شىء واحد ، وهو الكتابة مثلا ، فتقول: « إِنَّما زَيْدٌ كَاتِبٌ » أى : ليس له خبر من الأخبار إلا كونه كاتبا ، وكذلك لو أخبروا عنه بشاعر مثلا ، وهو ليس كذلك .

فتريد أن تحصر الخبر ، الذى هو ثابت له ، فتقول : « إِنَّمَا زَيْدٌ نَاثِرٌ » أى : ليس كما ذكرتم ، من أنه شاعر .

فلا يجوز ـ هاهنا ـ أن يتقدم الخبر على المعنيين المذكورين ؛ لأنك لو قدمته لتغير المعنى، وتوهم انحصار الخبر فى المبتدأ ، كما قلت: « إِنَّما الكَاتِبُ زَيْدٌ » فيصير المعنى: أن الكتابة منحصرة فى « زَيْد » فلا يحسنها غيره .

ويحتمل أن يكون له صفات غيرها ، وكان المعنى مع التأخير أنه ليس له صفة إلا الكتابة .

ويحتمل أن يكون صفة لغيره ، وقد تبين لك تغيير المعنى مع التقديم .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « أنت » .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

.... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِراَ

يعني : أو قصد استعمال الخبر منحصرا ، فلا يجوز تقديمه ، سواء كان الحصر بإنما ، أو بإلاَّ ، بعد النفى .

وذلك بين من إطلاق المصنف .

وقد شذ تقديم الخبر المحصور بإلا بعد النفى فى قول الشاعر (١) :

٤٤ ـ فَيَارَبِّ هَلْ إِلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجى عَلَيهِمْ ؟ وَهَلْ إِلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ ؟

كان الأصل : فَيَارَبِّ : هل النصرُ يرتجى إِلاَّ بك ؛ وهل المعوّلُ إِلاَّ

---

٤٤ ـ (١) : **الشاعر :** هو الكميت بن زيد ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ١/ ٥٣٤ ، والتصريح ١/ ١٧٣ ، والهمع ١/ ١٠٢ ، والدرر ١/ ٧٦ ، والأشمونى ١ / ٢١١ ، والشارح الأندلسى ، انظر ١ / ٥٣٤ شواهد العينى ، وفى معجم الشواهد العربية ١/ ٢٨٠ أن البيت ليس فى ديوان الكميت .

اللغة :

يرتجى : يطلب ، ويؤمل . . . .

المعول : التعويل ، والاتكال ، وفى القاموس المحيط ، مادة (عال) :

« وعوَّل عليه معولا : اتكل ، واعتمد » .

والمعنى :

يارب أنت ولى النصر ، وأنت الملجأ ، والمعاذ ، فما النصر على العدو يرجو إلا منك ، وما المعول إلا على قوتك ، وعزتك ، وجندك . . .

الإعراب :

« يا » حرف نداء ، « رب » منادى ،منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا ، والكسرة دالة عليها « هل » حرف استفهام للإنكار ومعناه : النفى « إلا » أداة استثناء ملغاة « بك » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، « النصر » : مبتدأ مؤخر « يرتجى » مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر جوازا « عليهم » متعلق بيرتجى ، و « وهل » حرف استفهام للإنكار ، وتضمن معنى النفى ، « إلا» ملغاة ، لا عمل لها « عليك »متعلق بمحذوف ،خبر مقدم ،« المعول » مبتدأ مؤخر .

والشاهد فى البيت :

قوله : « بك النصر ، وعليك المعول » : حيث قدم الخبر ، المحصور بـإلا فى الموضعين شذوذا ، وكان عليه أن يقول : هل يرتجى النصر إلا بك ؟ وهل المعول إلا عليك ؟

عَلَيْكَ ؟ قوله :

أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِى لاَمِ ابْتِــدَا   أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِى مُنْجِدَا

هذا البيت ذكر فيه المصنف ـ أيضاً [1] ـ نوعين من الخبر الذى لا يجوز تقديمه :

النوع الأول : أن يكون الخبر مسندا إلى مبتدأ ، دخلت عليه لام الابتداء كقولك : « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » : فلا يجوز أن تقول : « قَائِمٌ لَزَيْدٌ » : لأن لام الابتداء مستحقة للصدر ، فلا يتقدم عليها شىء ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

أَوْ كَانَ مسْنَداً لِذِى لاَمِ ابْتِدَا   ....

يريد : أو كان الخبر مسندا لمبتدأ ، ذى لام ابتداء ، أى صاحب لام ابتداء ، وقصر لفظة « ابتداء » للضرورة .

الثاني : من النوعين المذكورين فى البيت : أن يكون الخبر مسنداً لما يلزم الصدر بنفسه ، مثل أن يكون اسم استفهام ، أو شرط ، فلا يجوز تقديم شىء عليه ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله : « أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ » .

فقوله : « أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ » [2] معطوف على قوله : « لِذِى » فهو مخفوض .

وتقدير كلامه : أو كان الخبر مسندا لذى لام ابتداء ، أو للازم الصدر ثم مثل لازم الصدر بقوله : « مَنْ لِى مُنْجِداً » ؟

« فمن » اسم استفهام مبتدأ ، وهو من أدوات الصدر ، و « لى » جار ،

(١) فى (جـ) : « هذا البيت ـ أيضاً ـ ذكر فيه المصنف » .
(٢) سقط من (أ) لفظ : « الصدر » .

ومجرور فى موضع الخبر ، و « منجدا » : منصوب على الحال .

قوله :

وَنَحْوُ عِنْدِى دِرْهَمٌ ، وَلِى وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

لما فرغ المصنف من الكلام على ما يمتنع فيه تقديم الخبر شرع يتكلم فيما يلزم فيه تقديم الخبر ، فذكر مثالين :

الأول : قوله [1] : « عِنْدِى دِرْهَمٌ » : وهى جملة من مبتدأ ، وخبر : المبتدأ فيها نكرة ، وهو « دِرْهَم » والخبر « عِنْدِى » وهو مقدم ، وبتقديم [2] الخبر فى الظرف ساغ الابتداء بالنكرة .

فلو أخر الخبر بطل أن يجعل الدرهم مبتدأ ، لأنه نكرة ، لا مسوغ له ، فوجب أن يتقدم الخبر ، ليصح الابتداء بالنكرة .

وهكذا : فى كل موضع كان الخبر فيه ظرفا ، والمبتدأ نكرة ، لا مسوغ للابتداء بها ، ووجب تقديم الخبر ، ليسوغ الابتداء بالنكرة .

ثم ذكر مثالا ثانيا ، وهو قوله : « لِى وَطَر » : « فَوَطَر » مبتدأ نكرة وخبره فى الجار ، والمجرور ، وبتقديمه ساغ الابتداء بالنكرة ، فوجب تقديمه كالخبر فى المثال المتقدم ، إذ لو تأخر لبطل تسويغ الابتداء بالنكرة .

وقد أشار المصنف إلى لزوم تقديم الخبر فى المثالين ، المذكورين بقوله :

.... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تقدُّمُ الْخَبَرْ

يعنى : فى نحو هذين المثالين ، المذكورين .

« فَنَحْو » مبتدأ ، و « مُلْتَزَم » خبره ، وقال : « ونحو » : ليدخل له

(١) سقط من (جـ) لفظ : « قوله » .   (٢) فى (جـ) : « وبتقدم » .

المثالين المذكوران ، وما أشبههما ، مما كان فيه تقدم الخبر مسوغا للابتداء .

وقوله : « تقدُّم » مفعـول ، لم يسم فاعله لملتزم ؛ لأن « ملتزما » اسم مفعول ، فهو بفتح الزاى .

قوله :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

هذا البيت ذكر فيه المصنف ـ أيضا ـ نوعا مما يلزم فيه تقدم الخبر ، وهو : إذا عاد على الخبر مضمر من المبتدأ ، كقولك : « عِنْدَ زَيْدٍ غُلاَمُهُ » .

فيلزم هنا التقديم ؛ لأنك لو أخرت الخبر ، فقلت : « غُلاَمه عنْدَ زَيْد » لعاد الضمير الذى فى « غلامه » على ما بعده : لفظا ، ورتبة .

وذلك لا يجوز إلا فى مواضع ، ليس هذا منها .

وقد أشار المصنف إلى ما ذكرناه بقوله :

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ....

البيت : إلى آخره .

فقوله : « ذَا » إشـارة إلى ما فى البيت المتقدم مـن المثالين المذكورين : يعنى : كذا الحكم إذا عاد على الخبر مضمر مما به عنه مبينا يخبر .

يعنى : من المبتدأ .

والضميـر فى قوله : « بِهِ » عائد إلى الخبر ، و « مـبينًا » منصوب على الحال من الضمير فى « بِهِ » و « بِهِ » متعلق « بيُخْبَر » .

فتقدير الكلام : من المبتدأ ، الذى يخبر عنه بالخبر ، فى حال كونه مبينا عنه .

قوله :

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا   كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيـــرَا ؟

هذا البيت ذكر فـيه ـ أيضا [1] ـ المصنف نوعـا آخر من الخـبر ، اللازم التقدم .

وهو : إذا كان من أدوات الصدر ، مثل أن يكون اسم استفهام [2] .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

كذَا إذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا   ....

يعني : كذاك الحكم فى لزوم تقدم الخبر ، إذا يستوجب الخبر التصدير ثم مثله بقوله :

....   كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيـــرَا؟

« فَمَنْ » : اسم موصول مبتـدأ ، و « أَيْنَ » خبر عنه ، لازم التقديم ؛ لأن لفظة « أين » ـ هاهنا ـ يراد بها الاستـفهام ، وأدوات الاستفهـام لها صدر الكلام [3] ، فلا يجوز تأخـير الخبر ـ هاهنا ـ وكـذلك قولنا : « كَيْفَ زَيْدٌ » ؟ وكذلك : لو اقترن بالخبر أداة الاستفهام ، كقولك : « أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ » ؟

قوله :

وَخَبَرَ المحصُورِ قدِّمْ أَبَدَا   كَمَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَـدَا

ذكر المصنف ـ أيضاً ـ فى هذا البيت نوعـا من الخبر اللازم التقديم [4] .

وهو : إذا كان الخبر محصورا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وخَبَرَ المحصورِ قدمْ أَبَدَا   ....

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « أيضاً » وفى (جـ) : « وهذا البيت ذكر ـ أيضاً فيه » .

(٢) فى (جـ) : « الاستفهام » .

(٣) فى (أ) : « لها الصدر » .   (٤) فى (أ) : « اللازم للتقديم » .

« فخبر » مفعول مقدم بقوله : « قدِّم » وتقدير كلامه : وقدم خبر المبتدأ المحصور أبدا .

و « أبَدًا » منصوب على الحال ، ثم مثل للمبتدأ المحصور بقوله :

.... مَا لَنَا إِلاَّ اتباعُ أَحْمَدَا

فالمبتدأ ـ هنا ـ : هو « اتباع[1] » وهو محصور بالإ ، بعد النفى ، وحرف النفى هو « ما » و « لنا » هو الخبر ، فقدم ؛ لأنه خبر مبتدأ محصور .

وعنى « بأحمد » ـ هنا ـ رسول الله (ﷺ) .

وهاهنا انتهى كلام المصنف فى لزوم تأخر المبتدأ ، ولزوم تقدمه ، فذكر فى لزوم تأخره شروطا ، وفى لزوم تقدمه شروطا .

فإذا عدمت تلك الشروط ، كنت بالخيار فى لزوم تقدم الخبر ، وتأخره ، إلا أن الأصل تقدم المبتدا ، وتأخر الخبر .

قوله :

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ : « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ عِنْدَكُمَا »

ذكر المصنف فى هذا البيت جواز حذف الخبر .

وإنما يجوز إذا دل عليه دليل ، بحيث يكون معلوما .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله : « وحَذْفُ ما يُعْلَمُ جَائِزٌ » .

يريد : وحذف ما يعلم من الأخبار جائز ، ثم مثله بقوله : « زَيْدٌ » إذا كان جوابا لمن قال : « مَنْ عِنْدَكُمَا » ؟ تريد : « زَيْدٌ عِنْدَنَا » :

فحذفت الخبر الذى هو « عندنا » ؛ لأنه معلوم من قول السائل :

---

(١) فى (جـ) : « اتباع أحمدا » .

« عندكما » : إذ الجواب إنما يكون مطابقا للسؤال .

« فما » في قوله : « كما »[1] : مصدرية ، فهي مع الفعل بتأويل المصدر فالتقدير : كقولك : « زَيْدٌ » .

وقوله : « بعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا » يعني بعد قول السائل : « من عندكما » ؟ وكان حقه أن يقول : « كما تَقُولاَن[2] : زَيْدٌ؛ لأنه أوقع السؤال خطابا لمثنى ، فينبغي أن يكون المجيب مثنى - أيضاً - ؛ لأنه المسئول ، لكن يحتمل أن يكون أحد المسئولين أجاب ، وسكت الآخر .

قوله :

وَفِي جَوَابِ :« كَيْفَ زَيْدٌ »؟قل:دَنِفْ فَزَيْدٌ اسْتُغْنِـى عَنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

لما ذكر المصنف جواز حذف الخبر عقبه في هذا البيت بجواز حذف المبتدأ.

وهو جائز إذا دل عليه دليل[3] ، وقد نبه على ذلك المصنف بقوله :

وَفِي جَوَابِ :« كَيْفَ زَيْدٌ »؟قل:دَنِفْ ....

يعني : إذا سألك أحد ، فقال : « كَيْفَ زَيْدٌ » ؟ فقل في جوابه : « دَنِفٌ » : تريد : زَيْدٌ دَنِفٌ ، فتحذف « زَيْدًا » وهو المبتدأ ؛ لأنه معلوم من السؤال .

وقد نبه المصنف على أنه إنما حذف ، لأنه معروف ، بقوله :

.... **فَزَيْدٌ اسْتُغْنِى عَنْهُ إِذْ عُرِفْ**

والحاصل من هذا البيت ،والذى قبله :جواز حذف الخبر وحذف المبتدأ .

---

(١) فى (أ) : « ما » . (٢) فى (جـ) : « كما تقولا » .

(٣) فى (أ ، جـ) : « إذا كان عليه دليل » .

وقد يحذف الخبر ، والمبتدأ معا ، كقوله تعالى : ﴿ وَالـلاَّئِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ (١) .

أى : فعدتهن ثلاثة أشهر : فحذف المبتدأ ، والخبر جميعا .

وقد يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ ، أو الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (٢) .

وهذا الذى تقدم كله : حذف على جهة الجواز .

قوله :

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَـرْ حَتْم ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّْ

لما فرغ من الكلام على الحذف جوازا عقبه بالكلام على الحذف ، وجوبا وشرع فى هذا البيت يتكلم على حذف خبر المبتدأ ، الواقع بعد « لَوْلاَ » وجوبا ، وفى حذف خبر المبتدأ ، الذى هو يمين بالنص .

واعلم أن المراد ـ هاهنا ـ « لَوْلاَ » التى تكون حرف امتناع .

وهو علي قسمين :

قسم يمتنع فيه جوابها بمجرد وجود المبتدأ ، الواقع بعدها ، فإذا قلت : « لَوْلاَ زَيْدٌ لأَعْطَيْتُكَ » فمنع الإعطاء هو بمجرد وجود زيد بنفسه .

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق ، وقد عزز الجمل فى حاشيته بما نقله عن السمين ما يوافق ذلك « . . . فقدروه جملة كالأول : أى : فعدتهن ثلاثة أشهر أيضاً » ٤/ ٣٥٩ .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة يوسف ، وذهب ابن هشام إلى ما ذهب إليه الشارح الأندلسى : « فصبر جميل » أى : أمرى ، أو أمثل » . ٢/ ٦٣١ . ومثال ما تقدم ما قرره الشيخ أبو حيان فى النهر . انظر ٥/ ٢٨٧

وهذا القسم هو الغالب فيها .

وقسم يكون امتناع جوابها لنسبة الخبر إلى المبتدأ ، الواقع بعدها .

وهذا القسم قليل .

فالقسمْ الأول : يجب فيه حذف الخبر ، والقسم الثانى : إن لم يدل دليل على الخبر أظهر .

وإن دل عليه دليل : فأنت [1] بالخيار .

هذه طريقة المصنف فى هذا .

والجمهور : يلتزمون حذف خبر المبتدأ ، الواقع بعد « لَوْلاَ » الامتناعية مطلقاً .

فقول المصنف : وبَعْدَ لَوْلاَ غَالبًا » يعنى : وبعد المبتدأ ، الواقع بعد لولا غالبا ، أشار به إلى القسم الغالب فى « لَوْلاَ » ـ كما بيناه [2] .

وقوله : « حتم » أى : واجب .

فتقدير كلامه :

وحذف الخبر ، الواقع بعد لولا حتم فى القسم الغالب منها ، وترك القسم الآخر ، وهو غير الغالب ، مسكوتا عنه .

والمأخوذ من كلامه : جواز إظهار الخبر فى غير القسم الغالب ، حيث

---

(١) فى (جـ) : « وأنت » .

(٢) أفاد الشارح الأندلسى من ابن الناظم ، ورفرفت روح ابن الناظم على عرض الشارح الأندلسى ، وقد استوفى ابن الناظم التمثيل ، والاستشهاد .

انظر ص ١٢١ ، ١٢٢ من شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

خصص الوجوب بالقسم الغالب .

وهو مذهبه المنصوص { عليه } في كتبه [1] ، كقوله (ﷺ) مخاطبا عائشة (رضى الله عنها) : « لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيث عَهْدهُم بِكُفْرٍ » [2] : فأظهر الخبر ، وهو قوله (ﷺ) : « حديث عهدهم » .

فالمصنف يري : أن الإظهار ـ هاهنا ـ جائز مقيس ؛ إذ هو عنده من قسم لولا ، الذى ليس بغالب ؛ لأن امتناع الجواب مرتب على نسبة [3] حدثان الكفر إلى القوم ، لا لنفس القوم .

ثم قال :

.... وفى نَصِّ يمين ذَا اسْتَقَرّ

أشار « بذَا » إلى تحتم حـذف الخبر ، وقال : « فى نصٍّ يمين » ليـتحرز مما ليس بيمين بالنص [4] ، كقـولهم : « عَهْدُ الله لأكْرِمنَّكَ » التقـدير : علي عهد الله :

فحذف الخبر ـ هاهنا ـ جائز ؛لا واجب،وإنما يجب فيما هو يمين نصا ، كقولك : « لَعمر الله لأفْعَلَنَّ » تقديره : لعمر الله قَسَمِى .

فلا يجوز إظهار الخبر ـ هاهنا ـ .

فلذلك عين المصنف نص اليمين ، تحرزا مما ليس بيـمين بالنص ، ـ كما مثلنا قبل ـ .

ومعنى قوله : « اسْتَقَرّ » : ثبت ، والضمير فيه يعود على « ذَا » .

---

(١) وافق ابن مالك فى ذلك : الرمانى ، وابن الشجرى ، والشلوبين ، انظر ١/ ٢٨٩ المرادى .
(٢) انظر ما قاله المرادى ١/ ٢٩ ، وانظر الصبان ١/ ١٦ .
(٣) سقط من (ب) لفظ « ـــــ » . (٤) سقط من (جـ) لفظ : « بالنص » .

فتقدير كلامه : وفى نص يمين استقر هذا الحكم .

قوله :

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ : « كُلُّ صَانِعٍ ، وَمَا صَنَعْ »

هذا البيت ذكر فيه ـ أيضا ـ [1] موضعا من المواضع التى يجب حذف الخبر فيها وهو : إذا كان الخبر واقعا بعد واو يفهم منها معنى « مع » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وبعْدَ وَاوٍ عيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ ....

يعني : وبعد واو ، عينت مفهوم « مع » يجب حذف الخبر .

ومثله بقوله : « كلُّ صَانِعٍ ، وَمَا صَنَعْ » تقديره : كل صانع ، وما صنع مقرونان .

فحذف الخبر وجوبا للعلم به ؛ لأن الواو التى بمعني مع تعطيه ، فهى كالنائب عنه ، فلا يجوز الجمع بين النائب ، والمنوب عنه ، وكذلك قولهم : « كُلُّ رَجُلٍ ، وَضَيْعَتُهُ » .

فلو كانت الواو تفهم الجمع ، ولا تفهم المعية لم يكن لها هذا الحكم فى وجوب الحذف كقولك : « زَيْدٌ ، وَعَمْرٌو قَائِمَانِ » : فلا يجوز حذف الخبر : إذ لا دليل عليه .

فلهذا : شرط المصنف ـ فى الواو ـ مفهوم مع .

ويشهد لإظهار الخبر بعد الواو ، التى لا تفهم معنى«مع» قول الشاعر[2] :

٤٥ ـ تمنَّوْا لى الْمَوْتَ الَّذى يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ امْرِئٍ ، وَالْمَوْتُ يلْتَقِيَانِ

---

(١) فى (أ) : « ..... ذكر ـ أيضا ـ فيه » .

٤٥ ـ (٢) : الشاعر : هو الفرزدق ، والبيت من الطويل .

« **فيلتقيان** » : فى موضع الخبر ، فأظهر مع وجود الواو؛ لأنها لا تفهم[1] معنى « مع » .

وإنما المراد : أن كل فتى يجتمع هو ، والموت .

قوله :

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَـرَا   عَنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

هذا البيت ذكر فيه المصنف - أيضاً - موضعا من المواضع ، التى يجب فيها حذف الخبر ، وهو : قبل حال لا يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ ، الذى

= وهو من شواهد العينى ١/ ٥٤٣ ، والتصريح ١/ ١٨٠ ، والأشمونى ١/ ٢١٧ ، والشارح الأندلسى . وفى معجم الشواهد العربية ١ / ٣٩٨ أن البيت ليس فى ديوان الفرزدق .

اللغة :

يشعب : « الشعب - كالمنع - :الجمع ، والتفريق ، والإصلاح ، والإفساد ، والصدع والتفرق . . » قاموس (الشعب) والمراد : يفرق : ويفنى . . .

يلتقيان : من اللقاء . . والمراد : أن الموت نهاية كل حى .

والمعني :

تمنى أعدائى لى الموت ، الذى يفرق الفتى ، ويفنيه ، ويمزق أعضاءه ، مع أن الموت غاية كل حى . . .

الإعراب :

« تمنوا » فعل ماض ، وفاعله « لى » متعلق بقوله : « تمنَّوا ، الموت » مفعول به « الذى » اسم موصول ، نعت للموت « يشعب » فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة: صلة الموصول ، لا محل لها من الاعراب « الفتى » مفعول به لقوله : « يشعب » « وكل »: الواو :استئنافية ، وكل: مبتدأ ، « امرئ» مضاف إلى كل « والموت » الواو: حرف عطف « الموت » عطف على المبتدأ ، وهو كل امرئ « يلتقيان » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ ، وما عطف عليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « وكل امرئ ، والموت يلتقيان » حيث ذكر الخبر ، وهو جملة : يلتقيان ؛ لأن الواو التى عطفت على المبتدأ فى قوله : « والموت » ليست نصا فى المعية ، والمصاحبة ، والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجبا ، لا محيد عنه .

(١) فى (أ) . « لا يفهم » .

حذف خبره . وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... عَنِ الَّذِى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

يعني : عن المبتدأ ، الذى خبره قد حذف .

وقيد وجوب حـذف الخبر بكون الحال لا يصلح خبرا عن المـبتدأ ، فنبه بذلك على أنه إذا جاز أن يكون الحال خبرا عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر .

ومن ذلك قراءة على (رضى الله عنه) : « ونحن عـصبةً »[1] فنصب عصـبة على الحال ، وحذف الخـبر ، تقديره : ونحن نكون عصـبة ، أو نُرى عصبة ، من رؤية العين .

وهذا الحذف جائز : فلو شئت أظهرت الخبر .

وحكي الأخفش : « زَيْدٌ قائما » ـ بنصب قائم ـ على الحال ، والخبر محذوف جوازا .

وكذلك خرجت « فإذَا زَيْدٌ جَالسا » ـ بنصب « جالس » ـ .

قوله :

كَضَرْبِىَ الْعَبْدَ مُسِيئًا ، وأَتَمّ تَبيينِىَ الحقَّ ، مَنُوطًا بالْحِكَمْ

لما ذكر المصنف وجـوب حذف الخبرِ قـبل الحال التى لا تصلح أن تكون خبرا ، مثل فى هذا البيت بمثالين :

الأول : قوله : « ضَرْبِى الْعَبْدَ مُسِيئًا » :

« فضربى » مبتدأ ، و « العبد » مفـعول بالمبـتدأ ؛ لأنه مـصـدر ،

---

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف ، وقد سجل الزمـخشرى هذه القـراءة ، وخرجهـا بما يشبـه تخريج الشارح الأندلسى ، انظر ٢/ ٤٤٦ .

و « مسيئًا » منصوب على الحال من الضمير فى كان المحذوفة فى الخبر .

وتقدير الكلام : ضربى العبد إذا كان مسيئًا .

فهذه الجملة المحذوفة هى الخبر ، وكان المحذوفة تامة ، و « مسيئًا » حال من فاعلها ، وهو ضمير عائد على العبد ، وسدت هذه الحال مسد الخبر ، المحذوف وحذفه وجوب ؛ لأن الحال لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ .

وإنما جعلنا كان المحذوفة تامة ، و « مسيئًا » حال ، ولم نجعلها ناقصة ، و « مسيئًا » خبرها ؛ لأن هذه الحال لم تسمع من العرب معرفة فى مثل هذا المكان ، فدل ذلك على أنها عندهم حال ؛ لأن التنكير لا يلتزم إلا فى الحال .

ولو كانت خبراً لجاءت معرفة فى بعض الأحيان .

وأيضاً : فإنه قد جاءت جملة ، وأدخلوا عليها الواو ، التى للحال ، ولو كانت خبرا لما فعلوا فيها ذلك : إذ لا يفصل بين الخبر ، وبين ذى الخبر بالواو .

ومن ذلك قوله (ﷺ)(١) : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ ، وَهُوَ سَاجِدٌ » .

التقدير : « أقرب ما يكون العبد من ربه إذا كان ، وهو ساجد » .

ومنع الفراء أن تكون هذه الحال فعلاً مضارعا ، وأجازه سيبويه ، وأنشد على ذلك قول الشاعر (٢) .

(١) فى (جـ) : « عليه الصلاة والسلام » .

٤٦ ـ (٢) الشاعر : هو الراجز رؤبة بن العجاج ، والبيت من الرجز .

٤٦ ـ وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الْفَتَى أَبَاكَا   يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْـــكَ ذَاكَا

التقدير : ورأى عينى الفتى أباك ، إذا كنت تعطى الجزيل .

فوضع الحال السادة مسد خبر المبتدأ ، الذى هو « رَأْيُ » فعلا مضارعا وهو « يعطى » .

= ومن استشهد بالشاهد سيبويه ١/٩٨ ، والعينى ١/ ٥٧٢ والسيوطى فى الهمع ١/ ١٠٧ ، ٢/ ٩٣ وصاحب الدرر ١/ ٧٧ ، ٢/ ١٢٤ ، والأشمونى ١/ ٢٢ ، والشارح الأندلسى وما فى الكتاب : « ورأى عينى الفتى أخاكا » بدل « أباكا » .

اللغة :

راى : من رؤية العين ، أى : رأى البصرية .

الفتى : « الفتى : الشاب ، والسخى الكريم » . قاموس (الفتاء) .

الجزيل : « الجزل . . . . والكثير من الشيء كالجزيل » قاموس (الجزل) .

والمعنى :

يقول الراجز : انه رأى بعينى رأسه أبا الممدوح ، أى أخاه يفيض فى العطاء ، ويعطى الكثير العظيم ، وعلى الممدوح ان ينحذ من ذلك القدوة ويسير على هذا الخط العظيم ، ويكون معطاء . . . ، فالولد سر أبيه . .

الإعراب :

« ورأى » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عينى » مضاف إلى « رأى » ورأى عينى من إضافة المصدر لفاعله ، والأصل فى « عينى » عينين لى : فحدث حذف ، وإيصال ، وحذفت النون للإضافة ، وياء المتكلم إلى عينى . . « الفتى » مفعول به « أباكا » بدل من الفتى بدل من كل ، أو عطف بيان ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة النصب الألف ، والكاف : مضاف إليه « يعطى الجزيل » فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا ، والجزيل : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة « يعطى الجزيل » حال . وقد سدت مسد خبر المبتدأ ، وهو « رأى » ، « فعليك » الفاء : فاء الفصيحة ، واسم فعل أمر بمعنى الزم ، وفاعله مستتر وجوبا ، والكاف حرف خطاب . « ذاكا » مفعول به . . .

الاستشهاد بالبيت :

على أن الحال قد سدت مسد الخبر ، وقد وقعت الحال فعلا مضارعا ، وهو يعطى . . .

ويقول الأعلم الشنتمرى : « ويعطى »: فى موضع الحال ، النائبة مناب الخبر انظر شرح شواهد سيبويه للأعلم بأسفل كتاب سيبويه ١/ ٩٨ .

و « عينى الفتى » تثنية ، حذف نونها للإضافة .

وأما المثال الثانى: مما مثل به المصنف هذه الحال فهو قوله :

...... أَتَمّ تبيينى الحقَّ ، منُوطًا بالحِكَمْ

« فأتم » مبتدأ ، وهو أفعل تفضيل من التمام ، وهو مضاف إلى تبيينى ، و « الحقَّ » مفعول تبيينى ؛ لأنه مصدر ، و « منُوطًا » حال سد مسد الخبر .

فالتقدير :

أتم تبيينى الحق إذا كان منوطا بالحكم ، يعنى : إذا كان البيان منوطا بالحكم .

قوله :

وأَخْبَرُوا باثْنَيْنِ ، أَوْ بأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ : « كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا »

هذا البيت ذكر فيه المصنف : أن المبتدأ قد يخبر عنه بخبرين ، أو بأكثر فقوله : « وأَخبَروا باثْنين » يعنى : بخبرين ، أو بأكثر ، يعنى : بأكثر من اثنين ، وقوله : « عَنْ وَاحِدٍ » يعنى عن مبتدأ واحد ثم مثل ذلك بقوله : « هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا » .

« فهم » مبتدأ ، و « سَرَاةٌ » خبره ، ومعناه : هم سادة .

و « شُعَرَا » خبر ثان ، وقصره المصنف للضرورة .

هذا مثال الخبرين .

ومثال أكثر من اثنين قولك : « زيدٌ كَاتبٌ ، شَاعِر ، رَامٍ ، شُجَاعٌ » : فمهما كثرت صفاته جاز لك أن تخبر بجميعها بالغة ما بلغت .

كان وأخواتها

هذا الفصل وضعه المصنف لكان ، وأخواتها ، وجاء به بعد الكلام على المبتدأ ، وخبره ؛ لأنها داخلة على المبتدأ ، والخبر .

واعلم أن كان ، وأخواتها : كان حقها ألا تدخل على الجمل ؛ لأنها أفعال ، والأفعال إنما تنسب معانيها إلى المفردات ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ » والدخول على الجمل إنما هو للحروف ، كقولك : « هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ » ؟ وَ « إنَّ عمرًا منطلقٌ » ولكن العرب اتسعت فى « كان ، وأخواتها » وأدخلتها على الجمل ؛ ليفيد اقتران مضمون الجملة مادلت عليه كان من الزمان .

قوله :

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا ، وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ « كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ »

بين المصنف فى هذا البيت : أن كان ترفع المبتدأ ، على أنه اسم لها ، وتنصب الخبر ، على أنه خبر لها وإلى هذا أشار بقوله :

تَرْفَعُ كَانَ المبتدا اسْمًا ....

« فَكَان » فاعل « بتَرفَع » ؛ لأنه قد صَيَّرهَا فى تأويل الاسم ، و « المبتدأ » مفعول بترفع ،وسهل همزته للضرورة ، فصارت ألفاً، ثم سقطت لالتقاء الساكنين ، وهما : الألف المسهلة عن الهمزة ، وسين اسم و « اسْم » منصوب على الحال .

فالتقدير : ترفع كان المبتدأ فى حال كونه اسما لها [1] .

ويحتمل أن يكون « اسمًا » - هاهنا - تميزا ،مفسرًا ، لأى نوع من المرفوعات يصير المبتدأ إذا رفعته « كان » .

---

(١) سقط من (ب) لفظ « لها »

ونبه بقـوله : « تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا » على أنه لا يبقى على رفـعه الأول ، كما ادعى بعضهم .

وإلى نصبها خبر المبتدأ أشار بقوله : « وَالْخبر تَنْصِبُه » ثم مثلها بقوله : « كَانَ سيِّدًا عُمَر » : « فكان » فعل ماض ، « وسيدًا » خبر لكان ، مقـدم ، و « عُمَر » اسمها .

والأصل: أن يتقدم اسمها ، ويتأخر خبرها ، ويجوز أن يتأخر الخبر .

كمـا يجوز تقديم المفعـول على الفاعل ؛ لأن اسمـها مشبـه بالفاعل ، وخبرها مشبه بالمفعول .

ومراده بعمر هنا: عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فـأخبر عنه : بأنه كان سيدا ، ولقد صدق .[1]

قوله :

كَكَانَ، ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا ... أَمْسَى، وَصَارَ لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا
فَتِئَ، وَانْفَكَّ : وَهَـذِي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْى ، أَوْ لِنَفْـى مُتْبَـعَهْ

هذان البيتان عدد فيهما المصنف أخوات كان : فعدد فى البيتين أحد عشر فعلا ، من أخوات كان ، وذكر الـثـانى عشر فى البيت الذى بعدهما ، وهو « دَام » .

وحكم على هذه الأفعـال بأنها « كَكَانَ » : فى رفع المبـتدأ اسمـا لها ، ونصب خبره خبر لها ، وإلى هذا أشار بقوله : « كَكَانَ ، ظلَّ . . إلى آخر ما عدده من الأفعال .

وأنا أذكر لك معانى هذه الأفعال ، فى أصل وضعها .

---

(١) فى (ب) : « أنه كان سيدا » .

فمعنى « كَانَ » ـ فى أصل الوضع ـ : وُجِد ، أو حدث ، ومعنى « ظلّ » : أقام بالنهار ، ومعنى « بَاتَ » : أقام بالليل ، ومعنى « أَضْحَى » : دخل فى الضُّحَا ، ومعنى « أصبَحَ » : دخل فى الصباح ، ومعنى « أَمْسَى » : دخل فى المساء ، ومعنى « صَارَ » : تجدد [1] ، ومعنى « لَيْسَ » نفى الحال .

فإذا قلت : « لَيْسَ زَيْدٌ قَائمًا » : فقد نفيت عنه القيام فى الحال ، وليس ينتفى غير الحال إلا بقرينة تدل عليه ، كقول الشاعر : [2]

٤٧ ـ وَمَا مِثْلُه فِيهِمْ ، وَلاَ كَانَ قَبْلَهُ ‏ ‏ ‏ وَلَيْسَ يَكُونَ الدَّهْــرَ مَا دَامَ يَذْبُلُ

---

(١) فى (جـ) : « أى تجدد » .

٤٧ ـ (٢) : **الشاعر :** هو حسان بن ثابت (رضى الله عنه) يمدح الزبير بن العوام(رضى الله عنه) والبيت من الطويل ، وهو من شواهد العينى ٢/ ٢ ، والهمع ١/ ٨ ، والدرر ١/ ٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوان الشاعر ، ٣٤ .

اللغة :

مثله : شبهه . **يذبل :** جبل .

والمعنى :

لم يوجد مثل الممدوح الآن ، ولا وجد قبله ، ولن يوجد بعده ما دام جبل يذبل فى مكانه ، أى : أبدا .

الإعراب :

« وما » الواو : على حسب ما قبلها « ما » النافية المشبهة بليس « مثله » اسم ما ، ومضاف إليه « فيهم » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر « ما » الشبيهة بليس ، و « ولا » الواو : عاطفة ، ولا : نافية « كان » فعل ماض تام ، يكتفى بالمرفوع ، بمعنى وجد ، والفاعل مستتر أى مثله « قبله » ظرف زمان ، ومضاف إليه ، « وليس » الواو : عاطفة ، ليس : النافية من أخوات « كان » واسمها ضمير الحال ، والشأن ، أى : ليس الحال ، والشأن ، وخبر ليس جملة « يكون » التامة : من الفعل ، وفاعله المستتر ، أى : وليس الشأن يوجد مثله فى « الدهر » ظرف زمان ، « ما دام يذبل » ما : المصدرية الظرفية ، دام فعل ماض تام ، « يذبل » فاعل ، والتقدير : مدة دوام يذبل .

والشاهد في البيت :

أن « ليس » قد نفت المستقبل ، لوجود قرينة فقد انتفى الماضى ، والحال ولم يبق إلا المستقبل ، فقد انتفى بليس .

انظر شرح ابن الناظم ص ١٢٨ ، ١٢٩ ، والعينى ٢/ ٢ ، وما بعدها ....

فنفت « لَيْسَ » ـ هنا ـ معنى المستقبل للقرينة الدالة عليه ؛ لأنه قد نفى الحال ، والماضى ، فلم يبق إلا المستقبل ،و « يَذْبُلُ » ـ بالذال المعجمة [1] : جبل معروف .

ومعنى « زَالَ » : انفصل ، وكذلك : « بَرِحَ » ، وكذلك « فَتِئَ » وكذلك « انْفَكَّ » .

فهذه الأربعة معناها واحد ،

ومعنى « دَامَ » بقى ، واستَمرَّ .

ثم إن العرب جعلت هذه الأفعال بالنسبة إلى معانيها كالحروف ، الموضوعة لمعنى ، فأدخلوها على الجمل كالحروف ، وعلقوا معانيها بمضمون الجمل ، الواقعة بعدها ، وأعملوها العمل المذكور .

فإذا قلت : « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » : تعلق معنى « كَانَ » بنسبة القيام إلى زَيْد : إما على أن القيام وجد ، واستمر ، ولم ينقطع ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [2] : فهو تعالى : لم يزل غفورا ، رحيما ، ولا يزال ، وإما على أنه وجد ، ثم انقطع ، كقولك : « كَانَ هَذَا الفَقِيرُ غَنِيًّا » وإما على أنه تجدد بعد أن لم يكن ، فتكون بمعنى « صار » كقول الشاعر [3] :

٤٨ ـ .... قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا

---

(١) فى (جـ) : « بذال معجمة » . (٢) من الآية ٩٦ من سورة النساء .

٤٨ ـ (٣) **الشاعر :** هو ابن أحمر ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد ابن يعيش ٧ / ١٠٢ ، والخزانة ٤/ ١٣١ ، والأشمونى ١/ ٢٣٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

قطا : « القطا : جمع قطاة ، ويجمع أيضاً ـ على قطوات » المختار (ق ط ا) وهو نوع من فصائل الحمام ، واليمام . . . ويضرب المثل بالقطا في الاهتداء .

الحزن : « والحزن : ما غلظ من الأرض ، كالحزنة ، وأحزن : صار فيها » قاموس (الحزن) . =

أى : صارت فراخا بيوضها .

وإنما عرضت هذه المعانى فى « كَانَ »؛ لأنا قد قررنا أن معناها الوجود ، أو الحدوث ، والوجود قد يكون غير مسبوق بعدم ، ولا منته إلى عدم ، فيتصور المعنى الأول ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً ﴾ (١) .

وقد يكون الوجود منقطعا ، بعد أن حصل ، فيتصور المعنى الثانى ، وهو : « كانَ هَذَا الفقيرُ غَنِيًّا » .

وإن جاءت بمعناها الآخر ، وهو الحدوث كانت بمعنى صار ، وهو المعنى الثالث ، المثل بقوله : « قَطَا الْحَزْن » .

وأما غيرها من هذه الأفعال فمعناها على طريقة واحدة فى تعلقه بمضمون الجملة .

ثم لما انتهى المصنف إلى « انْفَكَّ » من هذه الأفعال قال :

..... وَهَذِى الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ ، أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

أشار إلى « زَالَ ، وَبَرِحَ ، وَفَتِئَ ، وانْفَكَّ » وذكر أنها لا تأتى إلا متبعة

= **والمعنى :**

البيت بتمامه :

بتيهاء قفر ، والمطى كأنهـا ... قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

يذكر الشاعر سرعة السير ، الذى كانت المطى فيه تسير فى سرعة تشبه سرعة القطا ، الطائر بأرض صلبة ، لا حياة فيها ، مع الحرص على الفراخ عقب خروجه من بيضه .

الإعراب :

« قطا الحزن » خبر « كأن » ، ومضاف إليه « قد » حرف تحقيق « كانت » فعل ماض ناقص وتاء التأنيث « فراخًا » خبر كان « بيوضها » اسم كان ، ومضاف إليه .

والشاهد فى البيت :

استعمال « كان » بمعنى « صار » .

(١) من الآية ٩٦ من سورة النساء .

لنفى ، أو شبه نفى ، أى : لا تقع إلا بعد النفى ، أو شبهه .

فمثال النفي : « مَا زَالَ زَيْدٌ قَائمــاً » و « لاَ يَزَالُ زَيْدٌ قَائمًا » و « لَيْسَ يَزَالُ زَيْدٌ قائمًا » .

وكذلك فى الثلاثة الْبواقى .

وقد يكون حرف النفى محذوفا ، ومـعناه مراد ، كقوله تعالى : ﴿ **تَاللَّه تفتأُ تذْكُر يوسف** ﴾ (١) . أى لا تفتأ .

وأراد بشبه النفى : النهى ، كقولك : « لا تَزَلْ مُوَاظبًا لِلْخَيْرِ » .

قوله :

وَمِثْلُ « كَانَ دَامَ » مَسْبُوقًا « بِمَا »   كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيــبًا دِرْهَمَــا

ذكر فى هذا البـيت حكم « دَامَ » ، فذكر أنهـا مثل « كَانَ » يعنى : فى رفع الاسم ، ونصب الخبر ، وشـرط فى إعمالها مثـل كان : أن يجىء لفظها مسـبوقا « بِمَا » يريد : « مَا » المصدرية ، المقـصود بها مـعنى ظرف الزمان ، ومثل ذلك بقوله :

.... **أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا**

« فَأَعْطِ » فعل أمر ، و « مَا » مصدرية ، بمعنى ظرف الزمان ، و « دَامَ » فعل مـاض ، وتاء الضميـر : اسمهـا ، و « مُصِيبًا » خبـرها ، و « دِرْهَما » مفعول « بمُصِيبًا » لأنه اسم فاعل .

---

(١) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

وفى حاشيـة الجمل « .. وإنما قدر الشارح اداة النفى ، لأن القسم المثبت ، لا يجاب إلا بفعل مؤكد بالنون ، أو اللام ، أو بهما ، فلما رأينا الجواب ـ هنا ـ خاليا منهما علمنا أن القسم على النفى : اى أن جوابه منفى . لا مثبت » ٢/ ٤٧٦ حاشية الجمل ....

فحصل فى « دَامَ » ـ هاهنا ـ : شـرط إعمالها ، وهو : سبـقها « بمَا » المصدرية ، الواقعة موقع ظرف الزمان .

فالتقدير : أعْط مدة [1] دوام إصابتك درهما .

فلو كانت « مَا » مصدرية ، لا يراد بها الزمان ، كقولك : « عَلِمْتُ بمَا دُمْتَ مُصَاحِبًا لزَيْد » أى : بدوام صحبتك لزيد ، رفعت الفاعل ، ولم يكن لها اسم ، ولا خبر ؛ لأنها ـ هاهنا ـ لا يراد بها معنى ظرف الزمان .

وكذلك لو جـاءت « دَامَ » غير مسبوقة « بمَا » رفعت الفـاعل فقط ، كـقولك : « دَامَ زَيْدٌ عِنْدَنَا » ولا يجـوز أن تقع « مـا دام » فى أول الكلام ؛ لأنهـا مع « مَا » بمعنى المصدر ، فـلابد قبلهـا من شىء يعمل فى المـصدر ، بخلاف غيرها من هذه الأفعال ، فإنها تأتى فى أول الكلام .

فقد تقرر أن هذه الأفعال فى العمل على قسمين :

قسم يعمل بشرط ، وهو خمسة أفعال : أربعـة منها : شرطها تقدم النفى ، أو شبـهه ، وهى « مَا زَال ، وَ مَا بـرِحَ ، وما فَتِئَ ، ومـا انْفَكَّ » والفعل الخامس « مَا دَامَ » : وشرطه تقدم « مَا » المصدرية ، الظرفية .

والقسم الثانى : ما عدا هذه الخمسة ، فعمله بغير شرط .

قوله :

وَغَيْرُ مَـاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِـلاَ ... إنْ كَان غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

هذا البيت نبه فيه المصنف : على أن هذه الأفعال ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، هى ، وما تصرف منها ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « لمدة » .

وغير ماضٍ مثلهُ قَد عَملاَ ....

يعنى : بغير الماضى : المضارع ، والأمر ، والمصدر ، وجميع ما يتصرف من الماضى ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول .

« فيكُونُ » يعمل مثل « كَانَ » وكذلك « كُنْ ، وكَائِن » وجميع ما يتصرف من (١) « كَانَ » وكذلك الحكم فى البواقى .

والضمير فى قوله : « مِثْلُهُ » يعود على « مَاضٍ » .

فتقدير الكلام : وغير الماضى من هذه الأفعال عمل مثل الماضى منها.

ثم قال :

.... إِنْ كَانَ غَيْرُ الْماضِ منْهُ اسْتُعْمِلاَ

يعنى: إن كان غير الماضى من هذه الأفعال مستعملا عند العرب .

تحرز بذلك من « لَيْسَ » فإنها لا يوجد منها غير الماضى (٢) .

وأما غيرها من هذه الأفعال فهو متصرف .

واختلفوا فى المصدر من « كَانَ » الناقصة .

والظاهر من قول سيبويه : أنه وارد ، وعامل عملها (٣) .

وحذف المصنف ياء « الماضى » فى عجز هذا البيت ، وهو جائز ، لا ضرورة (٤) .

---

(١) سقطت من (جـ) العبارة : « وكذلك » « كن . . . إلى ما يتصرف من » .

(٢) « وأما « ليس » فإنه لا يكون فيها ذلك ؛ لأنها وضعت موضعا واحداً ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر » . كتاب سيبويه ١ / ٢١ .

(٣) انظر ١ / ٢١ كتاب سيبويه .

(٤) فى (جـ) : « للضرورة » .

والوزن لا يستقيم إلا بذلك .

قوله :

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَـرْ   أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

ذكر المصنف فى صدر هذا البيت أن جميع الأفعال يجوز توسط الخبر بينها ، وبين الاسم .

فتقدير كلامه : وأجز فى جميع هذه الأفعال توسط الخبر ، كقولك : « كَانَ قَائمًا زَيْدٌ » ، و « مَازَالَ مُحْسِنًا بَكْرٌ » .

لا خلاف فى ذلك إلا فى قولهم : « مَا دَام » .

فالمشهور : جواز توسط الخبر بينها ، وبين اسمها (١) .

وقد نقل ابن مُعْطٍ (٢) : أنه لا يجوز توسط خبر ما دام .

وهذا القول قد ذكره ابن خروف فى شرح سيبويه .

ثم ذكر المصنف فى عجز البيت : أن خبر « ما دام » لا يجوز سبقه عليها : فلا تقول : « أكرمك قائمًا ما دام زَيْدٌ » : على أن « قَائِمًا » خبر « مَا دَامَ » وقد أشار المصنف بقوله : « وكلٌّ » إلى عدم الخلاف فى ذلك .

فمراده : وكل النحويين حظر سبق خبر ما دام عليها .

---

(١) وشاهد ذلك قوله الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة   لذاته بادّكار المـوت ، والهرم

فتقدم خبر « دام » وهو قوله : « منغصة » على اسمها ، وهو قوله : « لذاته » .

(٢) تقدم التعريف به .

وقد تقدم الشاهد على جواز تقدم خبر « ما دام » على اسمها ، ومن ذلك يقول ابن عقيل : بعد عرض رأى ابن معط : « والصواب جوازه » وذكر الشاهد المتقدم انظر ١/ ٢٧٤ .

ويقول المرادى عن رأى ابن معط : « ونسب إلى الوهم ، إذ لم يقل به غيره » ١ / ٢٩٩ .

ومعنى « حظر » : منع .

« فكلٌّ » : مبتدأ ، و « حظر » : جملة من فعل ، وفاعل .

و« سبق » : مفعول مُقدم « بحظر » والهاء فى « سبقه » عائد إلى الخبر و « دَامَ » مفعول « بسبقــه » ؛ لأنه مصدر ، وصح أن يكون « دَامَ » مفعولا ، لأنه أوقعها فى تأويل الاسم : أراد سبقه هذه الكلمة .

قوله :

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ « مَا » النَّافيَهْ　　　فَجِئْ بهَا مَتْلُــوَّةً ، لاَ تَاليَــهْ

هذا البيت ذكر فيه المصنف أن الخبر لا يسبق « ما » النافية » ؛لأن « ما » النافية لها صدر الكلام ، بخلاف غيرها من أدوات النفى .

فكل فعل من هذه الأفعال نفى « بمَا » فلا يجــوز تقدم خبره على « ما » فلا يجوز أن تقول :« قَائمًا مَا زَالَ زَيْدٌ »ولا « ضَاحِكًا ما فتئَ عمرو » (١) .

فلو نفيت العامل بغير « مَا » جاز تقدم الخبر ، فتقول : « قَائمًا لاَ يَزَالُ زَيْدٌ » وأما توسط الخبــر بين « مَا » النافية ، والفعل فــجائز تقول : « مَا قَائمًا زَالَ زَيْدٌ » .

فقول المصنف :

كذَاكَ سَبْقُ خبرٍ « مَا » النَّافيَه　　.....　　.....　　.....

أشار بذلك إلى « مَا » فى البيت المتــقدم : من أن كل النحويين حظر ، أى : منع سبــق خبر « مَا دَامَ » فنبــه المصنف على أنه كذلك الحكــم فى سبق خبر « ما » النافية (٢) .

---

(١) فى (جـ) : « ضاحكا فتئ عمرو » .

(٢) وسر المنع : أن « ما » موصول حرفى ، ولا يفصل بينه ، وبين صلته انظر المرادى ١/ ٣٠٠ .

« فَمَا » هنا مفعول « بسَبْق » لأنه مصدر ، و « خَبَرٍ » مضاف إليه ، وهو فاعل ، أضيف إليه المصدر .

فالتقدير : كذلك حظروا أن يسبق خبر « مَا » النافية [1] .

ويتعين ـ هنا ـ تنوين خبر ؛ لأنه لا يستقيم الوزن إلا به .

ولو أضفته إلى « مَا » لصح المعنى ، لكنه يختل الوزن ، وقال : « مَا » النافية ، ولم يقل الفعل المنفى « بمَا » لينبه على ما قدمناه : من أن سبق الخبر على « مَا » هو الممنوع ، لا على الفعل الذى بعدها ، ثم قال :

.... فجِئْ بها متلوةً ، لا تَالِيَةْ

يريد : وإذا علمت أنه لا يجوز سبق خبر « مَا » النافية فجئ بها متلوة أى : متبوعة ، لا تالية ، أى لا تابعة .

والقصد : جئ بها مقدمة الخبر ، لا مؤخرة .

وعجز هذا البيت معلوم من صدره ، فلم تكن إليه حاجة .

قوله :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ « لَيْسَ » اصْطُفِى وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِى

هذا البيت ذكر فيه المصنف أن « لَيْس » : اصطفى منع سبق خبرها عليها .

---

(١) بنى الخلاف على خلاف آخر ، هو :
هل تستوجب « ما » النافية أن تكون مصدرة فى الكلام ؟ :
قال البصريون : إنها لا تستوجب ذلك ، وقد أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى عليها مطلقا ، ووافقهم ابن كيسان على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ ، التى يشترط فيها النفى ، لأن نفى النفى إيجاب ، فكأنه لم يكن ، بخلاف ما لا يشترط فيه ذلك

فقوله : « وَمَنْع » مبتدأ ،و « سَبْقِ » مـضاف إليه ، وهو مصدر أضيف إلى فاعله ، وليس مفعول « بَسبَق » لأنه مصدره ،و « اصْطُفِى » فعل ماض ، مبنى للمـفعول ، وأصـله « اصطفىَ » - بتحريك اليـاء - ولكن المصنف سكن الياء للضرورة .

فالتقدير : ومنع أن يسبق خبر « لَيْسَ » اصطفى ، أى : اختير .

فالمختار عند المصنف : ألا يتقدم الخـبر على « لَيْسَ » ؛ لأنها لا تتصرف فى نفسها فأولى [1] ألا تتـصرف فى غـيرها ، ومنهم من جـوزه ، واستدل بقولـه تـعالـى : ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾ [2] : لأن « يَوْمَ » متـعلق « بمصرُوفًا » الذى هو خبر « ليس » وتقـدم معمول الخبر يدل على جواز تقديم الخبر : إذ لو لم يجز تقديمه لما جاز تقديم معموله [3] .

ويتعين تـنوين « خَبرٍ » فى البـيت ، وإن صـح المعنى مع إضافته إلى « ليس » لكن يمنع من ذلك اختلال الوزن .

ثم ذكر فى عجـز البيت : أن التام من هذه الأفعـال : هو الذى يكتفى بمرفوع فقط ، فلا يحتاج إلى خبر .

فقوله : « ذُو » مـبتدأ ، و « مَا » موصولة ، وهى - مع صلتهـا - خبر المبتدأ ، و « يرفع » متعلق « بيكتفى » .

فتقدير كلامه : وذو تمام من هذه الأفعال هو الذى يكتفى بعمل رفع أو هو الذى يكتفى بذى رفع ، أى : بصاحب رفع ، فـلابد من حذف مضاف على كلا التقديرين .

---

(١) فى (جـ) : « فالأولى » .

(٢) من الآية ٨ من سورة هود .

(٣) وابن مـالك فى هذا المنع موافـق للكوفيـين ، والمبرد ، وابـن السراج ، والسـيرافى ، والزجـاج ، والفارسى انظر ١/ ١٠٣ ، ٣٠٢ المرادى .

قوله :

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ، والنَّقْصُ فى فَتِئَ ، لَيْسَ ، زَالَ : دَائِمًا قُفِى

أراد بقوله : « ومَا سِوَاهُ نَاقِصٌ » وما سوى الفعل الذى يكتفى برفع ناقص ، يعنى بنقصه : احتياجه إلى الخبر .

ولهذا : سميت هذه الأفعال نواقص ، لأنها خالفت الأفعال فى افتقارها إلى المنصوب ، إذ سائر الأفعال إذا أخذت المرفوع ، الذى هو الفاعل اكتفت ، وإن جاء بعدها منصوب ، يعنى : المفعول كان فضلة .

ثم نبه على أن من هذه الأفعال ما يلتزم النقص ، فقال :

.... والنَّقْصُ فِى فتِئَ ، ليْسَ ، زَالَ ؛ دَائمًا قُفِى

فذكر أن هذه الأفعال الثلاثة دائما تجىء ناقصة .

ومعنى « قُفِى » : اتبع (1) ، وهو مبنى للمفعول ، والمفعول ضمير يعود على قوله : « والنَّقْصُ » .

قوله :

وَلاَ يَلِى الْعَامِلَ مَعْمُــولُ الْخَبَرْ إِلاَّ إِذَا ظَرْفًا أَتَى ، أَوْ حَرْفَ جَرّْ

نبه فى هذا البيت على أن معمول الخبر لا يلى الفعل العامل فى الخبر ، إلا إذا كان معمول الخبر ظرفا ، أو مجرورا .

« **فالعاملَ** » فى البيت مفعول « بيَلِى » ، و « مَعْمُولُ » فاعل به (2) ، و « ظرفًا » منصوب على الحال ، من الضمير فى « أَتَى » .

فتقدير كلامه : ولا يلى الفعل العامل معمول خبره ، إلا إذا أتى

---

(1) فى (جـ) : « تبع » . (2) سقط من (جـ) لفظ : « به » .

معمول الخبر ظرفا ، أو حرف جر .

ومثال ذلك أن تقـول : « كَانَ زَيْدٌ آكــلاً طَعَامَكَ » : « فطعَامَكَ » معمول « لآكل » الذى هو الخبر ، فلا يجوز أن تقـدم معمول الخبر ، فتجعله يلى العامل فى الخبر ،وهو « كَان » فيمنع أن تقول:« كَانَ طَعَامَك زَيد آكلاً » :
فلو كان المعمول ظرفا ، أو مجرورا ، كقولك : « كَانَ زيدٌ آكلاً من طَعَامك » « أو آكلا عِنْدَكَ » جاز أن تقول : « كَانَ منْ طَعَامِكَ زيدٌ آكلاً » و « كَانَ عندَكَ زيدٌ آكلاً » .

قوله :

وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ   مُوهِمُ ما اسْتَبَــانَ أَنَّهُ امْتَنَـــعْ

نبه المصنف فى هـذا البيت على [1] أنه أى فـعل من هذه الأفعـال وقع بعده ما يوهم المنع ،يعنى : المسألة المتقدمة فانو ضمير الشأن اسما انو إن وقع .

تقديره : ومضمر الشأن انو اسما للفعل ، إن وقع بعده موهم ما استبان أنه امتنع .

والموهم : عنى به ما قدمه : من جعل معمول الخبر يلى العامل ، كقول الشاعر [2] :

٤٩ ـ فأَصْبَحُوا ، والنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِم   ولَيْسَ كُـــلَّ النَّوَى تُلْقِى الْمَسَاكِـــينُ

(١) سقط من (أ ،ب) لفظ : « على » كما سقط من (أ) قوله « المسألة المتقدمة . . إلى ما قدمناه » .
٤٩ ـ (٢) : الشاعر : هو حميد الأرقط ، والبيت من البسيط .
والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٥ ، ٧٣ ، والمقتضب٤/ ١٠٠ ، وابن الشجرى ٢/ ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والعينى ٢ / ٨٢ ، والأشمونى ١/ ٢٣٩ ، والشارح الأندلسى .
اللغة :
معرَّسهم : « . . والموضع مُعْرَس ، ومُعَرَّس . . » قاموس (العروس) .
والمراد : مكان نزولهم . =

فهذا البيت : يوهم أنَّ معمول الخبر ،وهو « كُلَّ » قد ولى العامل ، الذى هو لَيْسَ : فإذا نويت ضمير الشأن صار اسمها ،وفصلت بين العامل ، ومعمول الخبر ، فلا يكون يليه .

وشمل الموهم ـ أيضاً ـ ما قدمناه ، من رفع الاسمين بعد الفعل ، كقولك : « كَانَ زَيْدٌ قائم » ـ برفع « زَيْدٌ » و « قائِمٌ » .

فهاهنا : يتوهمَ السامع أنك قد رفعت خبر « كَانَ » وذلك ممتنع .

= **والمعنى :**

يصف حميد الأرقط أضيافا نزلوا به ، فقراهم تمرا . . أصبح هؤلاء الأضياف الذين نزلوا بساحتى ، والنوى يعلو مكان نزولهم ولشرههم ، وحاجتهم لم يلقوا إلا بعض النوى .

الإعراب :

« فأصبحوا » أصبح : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعة فاعله ، « والنوى » الواو : حالية ، ومبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره للتعذر « عالى » خبر المبتدأ « عالى » مضاف ، و « معرسهم » مضاف إليه ، والجملة : من المبتدأ ، والخبر فى محل نصب حال ، وصاحب الحال : الواو فى « أصبحوا » ، « وليس » ليس :فعل ماض ناقص و واسم « ليس » ضمير الشأن « كل » مفعول به مقدم لقوله : « تلقى » كل : مضاف « النوى » مضاف إليه « تلقى » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم « المساكين » فاعل « تلقى » ، والجملة : من الفعل ، والفاعل فى محل نصب خبر « ليس » .

والشاهد في البيت :

الإضمار فى « ليس » أى إضمار ضمير الحال ، والشأن ، وهو اسم « ليس » .

والجملة : تفسير للمضمر فى « ليس » ، وخبر عنه .

وانظر الأعلم ١/ ٣٥ الكتاب .

والشارح الأندلسى جاء برواية « تلقى المساكين » وعليها الاستشهاد بالبيت ، ولم يشر إلى غيرها وقد صرح ابن عقيل على أن الشاهد إنما يكون « إذا قرئ بالتاء المثناة من فوق » ١ / ٢٨٧ ابن عقيل وقد استشهد بالبيت ابن الناظم ، وقال : « ومحمله عند البصريين على إسناد الفعل إلى ضمير الشأن ، والجملة بعده خبر » ص ١٣٩ شرح الألفية لابن الناظم ، وتحامل عليه العينى حيث قال : « وإنما اسم « ليس » ضمير الشأن عند البصريين ، والكوفيين جميعا » ٢ / ٨٥ شواهد العينى الكبرى .

فقد استبان لك شيء أوهم المنع : فانو ضمير الشأن كما ذكر المصنف .

فتقديره : « كَانَ هُوَ زَيْدٌ قَائمٌ » : تريد به الشأن ، أو الأمر ، فتجعله اسم « كان » ويكون « زَيْدٌ قَائمٌ » مبتدأ ، وخبرا ، في موضع خبر « كان » فيستقيم الكلام ، ويزول موهم المنع .

فقوله : « مُوهِم » فاعل بقوله : « إنْ وَقَع » « مَا » موصولة ، وصلتها « اسْتَبَانَ » وفاعله ، وهو « أَنَّه » فيكون التقدير : وانو ضمير الشأن اسمًا، إن وقع في الكلام موهم ما استبان أنه امتنع .

قوله :

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا !

هذا البيت ذكر فيه المصنف أن كان تزاد في حشو الكلام،ويعني بالحشو: بين « مَا » التَّعَجبِيَّة ، وفعل التعجب ، وقد مثله المصنف بقوله :

.... « مَا » كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا !

فالأصل : ما أصحَّ علْمَ مَنْ تَقَدَّمَ !

وزاد « كَانَ » بين « مَا » و « أصَحَّ » الذى هو فعل التعجب ، « فكان » زائدة لا عمل لها ، ولا دلالة لها إلا على الزمان الماضى .

وكذلك ـ أيضاً ـ تزاد بين المبتدأ ، والخبر ، كقولك : « زَيْدٌ كَانَ قَائمٌ » ـ برفع قائم ـ .

« فكان » زائدة بين المبتدأ ، والخبر .

وكذلك تزاد بين الحرف الجار ، والمجرور ، كقول الشاعر [1] .

٥٠ ـ سَرَاةُ بَنِى أَبِى بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ الْمُسَــوَّمَةِ الْعِرَابِ

أراد : على المسومة ، فزاد « كَان » بين حرف الجر ، والمجرور به .

ولا تزاد إلا بلفظ الماضى ، كـما فى مثـال المصنف ، وفيمـا ذكرناه من المثل .

هذا هو المشهور .

---

٥٠ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر .

والبيت من شواهد ابن يعيش ٧ / ٩٨ ، ١٠٠ ، والخزانة ٤/ ٣٣ ، والعينى ٢ / ٤١ ، والتصريح ١ / ١٩٢ ، والهـمع ١ / ١٢٠ ، والدرر ١/ ٨٩ ، والأشــمونى ١ / ٢٤١ ، ويس ١ / ١٩١ والشارح الأندلسى .

اللغة :

سراة : « . . . سراة » وهو جمع عزيز أن يجمع فَعِيل على فَعَلة ، ولا يعرف غيره » المختار (س ر ا) ومفرد سراة : سرى : سخى فى مروءة .

المسومة : الخيل جعلت لها علامة ، وتركت فى مرعاها .

العراب : « . . . الخيل العراب : خلاف البراذين » مختار (ع ر ب) .

والمعنى :

للبيت أكـثر من رواية . وقـد تبع الشارح الأندلسى ابن الناظم فى روايتـه البيت ، والمعنى عليـها : يقول الشاعر : إن سادات بنى أبى بكر يركبون خيولا عـربية ، لها علامات تميزها عن غيرها . انظر ابن الناظم ص ١٤٠ ، والعينى ٢/ ٤١ ، ٤٢ .

الإعراب :

« سراة بنى » مبتدأ ، ومضاف إلـيه « بنى » مضاف ، و « أبى » مضـاف إليـه ، « أبى » مضــاف ، و « بكر» مضاف إليه « تسامى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، يعود إلى سراة ، والجملة : فى محل رفع خبر المبـتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « المسومـة » مجرور بعلى ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « تسامى » ، « العِراب » نعت للمسومة .

والشاهد في البيت :

قوله : « على كان المسومة » حيث زاد « كَانَ » بين الجار ، والمجرور ، بلفظ الماضى ، ودليل الزيادة : أن حذف « كَانَ » لا يخل بالمعنى .

وقد زيدت قليلا بلفظ المضارع فى قول الشاعر (١) .

٥١ ـ أَنْتَ تكونُ حَاذِقٌ نَبِيلُ   إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ .

مراده (٢) : « أَنْتَ حَاذِق » : فوقعت « تكُونُ » بين المبتدأ والخبر ـ هاهنا ـ ولا تزاد غير « كَانَ » من أخواتها، إلا « أصبح ،وأمسى » فى شذوذ. جاء منه : « مَا أَصْبَحَ أَبرَدَهَا ! » و « ما أَمْسَى أدفَأَهَا ! » .

---

٥١ ـ (١) لعل ابن جابر أراد الشاعرة أو الراجزة : فالبيت لفاطمة بنت أسد بن هاشم ، أم عقيل بن أبى طالب ، تقول ذلك ، وهى ترقص ابنها عقيلا ، والبيت من الرجز . (انظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٩٢ ، والعينى ٢ / ٣٩ ، ومعجم الشواهد العربية ٢ / ٥٢١ .

والبيت من شواهد العينى ٢ /٣٩ ، والتصريح ١ / ١٩١ ، والهمع ١ /١٢ ، والدرر ١/ ٨٩ ، والأشمونى ١ / ٢٤١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

حاذق : « حذق الصبى القرآن ، والعمل : إذا مهر » مختار (ح ذ ق » .

وتريد : أنه يكون ماهرا .

نبيل : « النبل : الذكاء ، والنجابة . . » قاموس (النبل) أى : ذكى ، نجيب .

شمأل : « والشمال : الريح تهب من ناحية القطب ، فيها خمس لغات : « شَمْل » ـ بالتسكين ـ و « شَمَلَ ـ بفتحتين ، و « شمال » وشمأل » وشأمل » مقلوب منه . . . » المختار (ش م ل) .

بليل : رطبة ، ندية .

والمعنى :

ستكون فى مستقبل أيامك ،ماهرا ،ذكيا، نجيبا، تجود بالخير، إذا هبت ريح الشمال باردة ،رطبة، ندية .

الإعراب :

« أنت » مبتدأ « تكون » زائدة « حاذق » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لحاذق « إذا » ظرف ضمن معنى الشرط « تهب شمأل » فعل الشرط ، فعل مضارع ، وفاعله ، والجملة : فى محل جر ، بإضافة « إذا » إليها « بليل » صفة لشمأل ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا تهبُّ شمأل بليل فأنت حاذق نبيل .

والشاهد فى البيت :

فى قولها : « « انت تكون حاذق » حيث زادت « تكون » بين المبتدأ ، وخبره ، والمشهور الزيادة بلفظ الماضى ، لأن الماضى شبيه بالحرف لبنائه . والحرف يقع زائدا فى المشهور .

(٢) لعله يريد : مرادها : إذ هى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب .

التقدير : ما أبردها ! ، وما أدفأها !

قوله :

وَيَحْذفونَهَا ، وَ يُبْقُونَ الْخَبَرْ ﴿﴾ وَبَعْدَ « إِنْ ، ولَوْ » كَثيرًا ذَا اشْتَهَرْ

نبه المصنف فى هذا البيت : على أنهم يحذفون « كَانَ » ويبقون خبرها ، وأن ذلك بعد « لَوْ » ، و « إِنْ » كثير مشتهر ، يعنى : « لَوْ وإِنْ » : الشرطيتين ، فدل ذلك من قوله : على عدم اشتهار حذفها بعد غير « إِنْ ، وَلَوْ » وهو المنقول عن النحويين .

فأما حذفها بعد « لَوْ » فقولك : « أَعْطِ ، وَلَوْ دِرهَمًا تُحْمَدَ » التقدير : أعط ، ولو كان المعطى درهما .

٥٢ ـ ومنه قول الشاعر [(١)] :

لاَ يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ، وَلَــوْ مَلِكًا ﴿﴾ جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ ، وَالْجَبَلُ

---

٥٢ ـ (١) **الشاعر** : هو اللعين المنقرى ، والبيت من البسيط ، وهو من شواهد الخزانة ١ / ١٢٤ عرضا ، والمغنى ٢٦٨ (٢٢٥) والعينى ٢ / ٥٠ ، والهمع ١/ ١٢١ ، والدرر ١ / ٩١ ، والأشمونى ١ / ٢٤٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الدهر : « الدهر : قد يعد فى الأسماء الحسنى ، والزمان الطويل ، والأمد الممدود ، وألف سنة ... » قاموس (الدهر) ويريد : القصاص ، وعواقب الأيام ...

بغى : « البغى : التعدى ، وبغى عليه : استطال ... وكل مجاوزة ، وإفراط على المقدار ، الذى هو حد الشيء ، فهو بغى » المختار (ب غ ى) .

والمعنى :

إن الظالم لا يأمن الأخذ ، والعقاب ، ولو كان ملكا : ملأت جيوشه السهل ، والجبل ؛ لأن الله تعالى يمهل لحكمة ، ولا يهمل قصاصا ، وعدلا .

الإعراب :

« لا » ناهية حرف لا محل له من الإعراب « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به « ليأمن » أو ظرف زمان والتقدير على المفعولية : لا يأمن الدهر ، وعلى الظرفية : لا يأمن فى الدهر ، والمعنى على كل =

التقدير : ولو كَانَ مَلِكًا : فحـذف « كَانَ » واسمها ، وأبقى خـبرها
وأما حـذفها بعـد « إنْ » فكقولهم : « المرءُ مَجْزِيٌّ بعَمِلِهِ : إِنْ خـيراً فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شراً فشَرٌّ » .

يجوز نـصب « الْخَيْرَيْن » ورفعهـما ، ونصب الأول ، ورفع الـثانى ، وبالعكس ، وكذلك الإعراب فى « الشَّرَّين » : فتنصب الأول على حذف كان ، ونصب الثانى على حذفها ـ أيضاً ـ (١) .

أو علي تقدير : « يُجْزَى » ورفع الأول على حذف كان ، وخبرها ، والمذكور هو اسمـها ، فيكون التقدير : إن كان فى عـمله خَير ، ورفع الثانى على حذف مبتدأ ، فيكون التقدير : فجزاؤه خيرٌ .

وأما حذفها بعد غير « لَوْ ، و إن » الشرطتين فقليل جدا .

وقد جاء بعد « لَدُنْ » أنشد منه سيبويه (١) .

٥٣ ـ مِنْ لَدُ شَوْلاَ فَإِلَى إِتْلاَئِها

= على حذف مضاف ، أى : لا يأمن تقلبـات ، أو غدرات الدهر ، أو نحو ذلك « ذُو بَغْيٍ » فاعل ، مرفـوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الستة ، ومضـاف إليه ، « ولو » لو : الشـرطية ، بمعنى « إنْ » الشرطية « ملكًا » خبر « لكان » المحذوفة ، مع اسمها ، والتقدير : ولو كان الباغى ملكا ، « جنُودُه » مبتدأ ، ومـضاف إليه « ضاق » فعل ماض ، مبنى على الفـتح ، لا محل له من الإعراب « عنها » متعلق بقوله « ضاق » ، « السهلُ » فاعل للفـعل « ضاق »مرفوع بالضمة الظاهرة « والجبلُ » عاطف ومعطوف على « السهل » والجملة : فى محل نصب صفة لقوله : « ملكًا » والجواب : محذوف دل عليه ما قبله ، وهو : « لا يأمن من الدهر » . . . .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « ولو ملكا » حيث حذف الشاعر « كان » مع اسمها ، بعد لو الشرطية ، والتقدير : ولو كان الباغى ملكا .

(١) فى (جـ) : « نصبا » .

٥٣ ـ (١) يجرى هذا القول عند العرب مجرى الأمثال ، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز ، ولم أجد فى المراجع التى بين يدى من نسبه لقائل معين . وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٣٤ ، وابن الشجرى=

وقد جاء بعد « أنْ » الموصولة ، المخففة ، ومنه قول الشاعر (1) :

٥٤ ـ أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِى لَمْ تَأْكُلُهُـــم الضَّبُـــعُ

= ١ / ٢٢٢ وابن يعيش ١ / ١٠١ ، ٨/ ٣٥ ، والخزانة ٢ / ٨٤ ، والمغنى ٤٤٢ (٢٨٣) والعينى ٢ / ٥١ والتصريح ١ / ١٩٤ ، والهمع ١ / ١٢٢ ، والدرر ١/ ٩١، والأشمونى ١ / ١٩٤ ، والشارح الأندلسى ، وهو من الخمسين .

اللغة :

لدن : ظرف غير متمكن بمنزلة عِنْد ، وتدخل عليه « مِنْ » وحدها من حروف الجر ـ المختار (ل د ن) وانظر ٤ / ١٠١ شرح ابن يعيش في لغات « لدن » وتحذف النون تخفيفا ، وانظر الأعلم ١ / ١٣٤ بأسفل الكتاب .

شولا : مصدر شالت الناقة : رفعت ذنبها ، أو اسم جمع لشائلة على غير قياس ، والشائلة : الناقة التى خف لبنها ، وارتفع ضرعها .

إتلائها : مصدر : أتلت الناقة : إذا تبعها ولدها . . .

والمعنى :

من وقت أن خف لبن الناقة ، وارتفع ضرعها . . إلى أن تلاها ولدها ، ومشى خلفها .

الإعراب :

« من لد » : جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، والتقدير : تعهدتها من لد . . . « شولا » خبر لكان المحذوفة ،مع اسمها ،والتقدير : من لد أن كانت الناقة شولا « فإلى » الفاء : حرف عطف ، وإلى : حرف جر « إتلائها » إتلاء : مجرور بـإلى ، وإتلاء : مضاف ،و « ها » : مضاف إليه ، والجار ، والمجرور ،متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار ،والمجرور الأول ، والتقدير : تعهدت هذه الناقة من لد كانت شولا ، فاستمر ذلك إلى إتلائها .

والشاهد فى البيت :

قوله : « من لد شوالا » حيث حذف كان ، واسمها ، وأبقى خبرها ، وهو « شولا » بعد « لد » وذلك شاذ ؛ لأن الحذف إنما يكثر بعد « لو ، وإن » .

هذا : وانظر العينى ١ / ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، وانظر ما قاله الأعلم ـ أيضاً ـ ١ / ١٣٤ أسفل الكتاب .

٥٤ ـ (1) **الشاعر :** هو العباس بن مرداس (رضى الله عنه) يخاطب خفاف بن ندبة (رضى الله عنه) انظر التعريف بهما فى كتابنا : الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية ٢/ ٦٧, ٦٨ الشاهد رقم (٩) . والبيت من البسيط ، وانظر من استشهد بالبيت من النحاة ٢/ ٦٨ الكواكب الدرية . . .

اللغة :

أبا خراشة : كنية الصحابي : خُفَاف بن ندبة السلمى . =

وكذلك قولهم : « أمَّا أنْتَ براًّ فاقْتَرِبْ » (١) .

وإذا حذفت بعد « أنْ » الموصولة المخففة (٢) ـ كما ذكرنا ـ عوض منها

= **نفر** : « . . . والنفر الناس كلهم ، وما دون العشرة من الرجال ، كالنفير ، والنَّفْر : القوم ينفرون معك . . » قاموس (نفر) : ويريد العباس : القوم ، والجماعة .

القوم : « الجماعة من الرجال ، والنساء معا ، أو الرجال خاصة ، أو تدخله النساء على تبعية . . . » قاموس (القوم) .

الضبع : « . . هى سبع الذئب ، إلا إذا جرى كأنه أعرج . . » ويريد العباس : السنة المجدبة ، أو السنين ، وابن الأعرابى يرى : حقيقة الضبع .

والمعنى :

يا أبا خراشة : إن كنت كثير القوم ، عظيم العدد ، وكنت تعتز بقومك ، فإن قومى موفورون ، لم تأكلهم السنة المجدبة ، ولم تضعفهم الحروب ، وإنى عزيز بهم عزتك بقومك .

الإعراب :

« أبا »منادى ، حذفت منه ياء النداء ، وهو منصوب بالألف ؛ لأنه من الأسماء الستة ،و« خراشة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ، للعلمية ، والتأنيث « أما » « أن » مصدرية عند البصرين شرطية عند الكوفيين « ما » زائدة عوض عن « كان » المحذوفة ، وجملتها صلة « أن » المخففة ، لا محل لها من الإعراب،« أنت » اسم « كان » المحذوفة « ذا نفر » خبرها ، ومضاف إليه ، وانظر ٢ / ١٠٠ الكواكب الدرية للوقوف على غير هذا الإعراب . « فإن » فاء التعليل وإن الناسخة « قومى » : اسم إن ، ومضاف إليه « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « تأكلهم » مضارع مجزوم « بلم » ومفعول به مقدم « الضبع » فاعل مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة : من الفعل ،والفاعل المؤخر فى محل رفع خبر « إن » وأصل الكلام على تقدير البصرين : فخرت على لأن كنت ذا نفر .

والشاهد في البيت :

قوله : « أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ » : حيث حذف « كان » التى ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون « أنْ » المصدرية ، وأبقى اسم « كان » الضمير البارز ، والمنفصل، وخبرها ، وهو قوله : « ذا نفر » .

(١) مثل سيبويه بقول العرب : « أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انطَلَقْتُ مَعَك » ، و « أمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا ذَهَبْتُ مَعَه » . (١ / ١٤٨) الكتاب .

وانظر شروط الحذف ، ووجوه التغيير ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ شذور الذهب .

(٢) « أن »

يقول سيبويه : « إنما هى « أنْ » ضمت إليها « ما » وهى للتوكيد . . » ١ /١٤٨ الكتاب ، واتبع البصريون إمامهم سيبويه فى ذلك .

وقال الكوفيون : إنَّ « أنْ » شرطية ، وقالوا : إنه قد يجازى بها =

ما فى المثالين المذكورين .

فقوله : « أمَّا » ـ فى البيت الشاهد ، وفي المثال الآخر « أمَّا أَنْتَ » هى مركبة من « أنْ ، ومَا » : فأن : موصولة ، و «مَا » عوض عن « كَانَ » و « أَنْتَ » :اسم كان ،و « ذَا نَفَرٍ » خبرها ، وكذلك « بَرًّا »فى المثال الآخر.

فالتقدير : « إن كنت ذا نفر ، وإن كنت براً » : فتاء المخاطب ، التى هى اسم « كان-» لما حذفت « كان » انفصلت التاء ، وصارت « أنت » كما رأيت فى المثال .

واعلم أن حذف « كان » وإبقاء اسمها أقل من حذفها ، وإبقاء خبرها .

وشاهده فى المثالين المذكورين .

فإذا تقرر هذا : « فكثير » فى بيت المصنف خبر مبتدأ محذوف،التقدير : وحذفها بعد « لَوْ ، وإِنْ » كثير ، و « اشتهر » خبر ثان ، ويحتمل أن يكون « كثيرا » منصوب على الحال من الضمير فى« اشتهر » ، فيكون حالا مؤكدة .

فالتقدير على هذا : وبعد « لَو ، وإِنْ » اشتهر الحذف كثيرا .

قوله :

وبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِيضُ ما عنها ارتكبْ ‏ ‏ ‏ كَمثلِ « أَمَّا أَنْـتَ براً فاقتـربْ

هذا البيت ذكر فيه المصنف : أن « كان » إذا حذفت بعد « أنْ » يعنى الموصولة المخففة عوض عنها « مَا » ومثله بقوله :

= والمحقق الرضى عرض وجهة نظرهم ، وذهب إلى أن مذهبهم ليس بعيدا من الصواب . لمساعدة اللفظ ، والمعنى إياه . . انظر ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ شرح كافية ابن الحاجب .

وعزز ابن هشام فى المغنى ما ذهب إليه الرضى (انظر ٢٥ ، ٢٦ مغنى اللبيب ،ومن أراد المزيد فليراجع الشاهد رقم (٩) ٢/ ٦٧ إلى ١٠٩) الكواكب الدرية . .

.... أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

وقد مضى تقرير هذا .

وإعراب هذا المثال فى البيت المتقدم .

قوله :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

نبه المصنف فى هذا البيت : على أن المضارع من « كَان » إذا جزم حذفت نونه .

وذلك الحذف غير لازم : فإن شئت أبقيت النون ساكنة ، وإن شئت حذفتها .

وإلى حذف نون المضارع من « كَانَ » فى حالة الجزم أشار بقوله :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ ....

وإلى أن حذف النون غير لازم أشار بقوله :

.... وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

يريد : لم يلتزم .

« فما » فى قوله : « مَا الْتُزِمْ » : نافية .

ومثاله : « إنْ يَكُ زَيْدٌ مُحْسِنًا يُكْرِمْكَ » : كان الأصل « يَكُونُ » ثم لما دخلت « إنْ » سكنت النون للجزم ، فالتقت النون الساكنة والواو ، فحذفت الواو ، لالتقاء الساكنين (١) ، وصار « يَكُن » بغير واو .

---

(١) ذهب الشارح الأندلسى إلى أن علة حذف النون «التقاء الساكنين » ولو أنه قال : للتخلص من التقاء الساكنين لكان أولى وتلمس لذلك الحذف شبها هو حرف المد ، واللين عند الجزم .

ثم إنه دار هذا اللفظ في كلامهم كثيرا ، فأرادوا تخفيفه، فعاملوا النون معاملة حرف المد ، واللين ، فحذفوها ، كما يحذف حرف المد ، واللين فى الجزم .

ولم يلتزموا هذا الحذف ، وخيَّرُوا بينه ، وبين إثبات النون (١) .

ولا يسوغ الحذف عند الجمهور ، إلا إذا لم يكن بعد النون ساكن فأما إذا كان بعدها ساكن ، فلا تحذف ، كقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ (٢) .

وأجاز يونس (٣) حذفها ، وإن كان بعدها ساكن ، وأنشد عليه (٤) .

---

(١) الحق أن الحذف قد ورد كثيرا فى كلام العرب : شعرا ، ونثرا والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ، (انظر بعضها فى هامش شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيى الدين (١ / ٢٩٩) .

(٢) من الآية ١ من سورة البينة .

فلم تحذف النون من « يكن » لأن بعدها ساكن ، وحركت بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين .

(٣) **يونس :**

هو يونس بن حبيب ، الضبى الولاء ، البصرى ، .. بارع فى النحو من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، سمع من العرب .. وله قياس فى النحو ، ومذاهب يتفرد بها ، مات سنة ١٨٢ هـ . (البغية ٢ / ٣٦٥) .

٥٥ ـ (٤) : **الشاعر** : هو الخنجر بن صخر الأسدى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد المقتضب ٣ / ١٦٧ ، والإنصاف ٤٢٢ ، والعينى ٢ / ٦٣ والتصريح ١ / ١٩٦ ، والهمع ١ / ١٢٢ ، والدرر ١ / ٩٣ ، والأشمونى ١ / ٢٤٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الوسامة : « ... والوسامة : أثر الحسن .. » قاموس (الوسم) .

ضيغم : « .. والضيغم : الذى يعَضّ ، والأسد .. » قاموس (ضغمه) .

والمعنى :

نظر الشاعر فى المرآة ، فلم يعجبه وجهه ، فقال : إن لم أكن وسيما ، ولم تظهر المرآة حسنا ، فقد =

٥٥ ـ فإنْ لَم تَكُ المرآهُ أَبْدَتْ وَسَامةً   فقد أبــدت المرآة جبهة ضـــيغم

2012/2/1

= أظهرت المرآة جبهة أسد ،أى : إن لم أكن حسن الوجه فأنا كالأسد قوة، وشجاعة،وذلك كاف . . .

الإعراب :

« فإن » شرطية « لم » حرف نفى ، وجـزم ، وقلب « تك المرآة » تك ، واسـمها ، وحذفت نون « تكن » تخفيفا ، وهـو فعل الشرط « أبدت وسامة » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، وفـاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة فى محل خبر « تك » ، « فـقد » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، وقد حرف تحقيق « أبدت المرآة » فعل ،وتاء تأنيث ، وفاعل مرفوع « جبهة ضيغم » مفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : جواب الشرط . .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « تك » حـيث حذف نون « تكن » مع وقوع الفعل مـجزوما ، فحذف الـنون مع ملاقاة الساكن ، والبيت : حجة ليونس ، والكوفيين ، ويظاهر رأيهم بعض الشواهد الأخرى ، (انظر ١ / ٣٠٠ هامش ابن عقيل .

ولا يختص الحذف بمضارع كـان الناقصة ، وقد يأتى الحذف مع التامـة ، كقوله تعالى : ﴿ وإنْ تكُ حسنةٌ يُضاعفْها ﴾ . (٤٠ / سورة الـنساء) : قرئ برفع « حسنة » على التـمام ، وبالنصب على النقصان ـ والحذف قليل فى التامة .

انظر ١ / ٣١٢ المرادى .

إن و وما ، ولا ، ولات : المشبهات بليس

اعلم أن أهل الحجاز أعملوا : « مَا ، وإنْ ، ولاَ » من حروف النفى إعمال « لَيْسَ » لمشاركتها « لِلَيْسَ » فى معناها من النفى .

وإعمال « مَا » أكثر من إعمال « إنْ ، ولاَ » .

ولم يجعل[1] التميميون لهذه الثلاثة المذكورة عملا .

وهو القياس ؛ لأنها حروف ،لا تختص باسم ، ولا فعل ، والعامل من الحروف هو المختص .

لكن لغة الحجازيين أفصح ، وبها جاء القرآن ، قال الله تعالى ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتهم ﴾[2] . وقال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[3] .

وإعمالها عند الحجازيين بشروط تذكر عند الكلام على أبيات المصنف .

قوله :

إِعْمَالَ « لَيْسَ » أُعْمِلَتْ « مَا » دُونَ إِنْ   مَعْ بَقَا النَّفْيِ ، وتَرْتِيبِ زُكِنْ

ذكر المصنف فى هذا البيت : أن « مَا » أعملت إعمال « لَيْسَ » بشرط ألا يقع بعدها « إنْ » زائدة ، وبشرط بقاء النفى ،وشرط ترتيب خبرها بعد اسمها ، فلا يتقدم .

فإلى إعمال «ما » أشار بقوله :

إِعْمَالَ « لَيْسَ » أُعْمِلَتْ « مَا » ....

« فإعمال » منصوب على المصدر ،التقدير :أعملت « مَا » إعمال «لَيْس» وقال : « أُعْمِلَتْ » مبنى لما لم يسم فاعله ، ولم يذكر من هو المعمل .

---

(١) فى (أ): « ولم تجعل » (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة . (٣) من الآية ٣١من سورة يوسف .

فظاهر كلامه عند الجميع .

وليس كذلك ، وإنما المعملون هم الحجازيون ، وهو الذى أراد .

ثم أخذ يذكر شروط إعمالها ، فقال : « دُونَ إِنْ » يعنى : دون زيادة « إنْ » بعدها ، كقول الشاعر (١) :

٥٦ - بَنِى غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ وَلاَ صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمُ خَزَفُ

فالتقدير : مَا أَنْتُمْ ذَهَبٌ ، « فإن » زائدة ، بعد « ما » ولأجل ذا رفع ذهبا ، ولم يعمل « ما » .

ومعنى البيت : أعمل الحجازيون ما انافية إعمال ليس الناسخة ، حال كونها غير مقترنة بإن الزائدة ، وحال كون نفيها نفيا باقيا ، وكون اسمها مقدما على خبرها .

٥٦- (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط ، ومن شواهد الخزانة ٢/ ١٢٤ والمغنى ٣١ ، والشذور ١٩٤ ، والتصريح ١ / ١٩٦، والعينى ٢ /٩١ برواية « خزف »كرواية الشارح الأندلسى ، والهمع ١ / ١٢٣ ، والدرر ١ / ٩٥ ، والشارح الأندلسى . . .

اللغة

غدانة : حى من بنى يربوع .

صريف : « . . . والصريف : الفضة الخالصة » قاموس (الصرف) .

خزف : « الخزف - محركة : الجر ، وكل ما عمل من طين ، وشوى بالنار حتى يكون فخارا . . » قاموس (الخزف) .

والمعنى :

يا بنى غدانة : لستم كرام الأصل ، وإذا كان الناس معادن ، فلستم ذهبا ، ولا فضة خالصة ، ولكنكم طين وصلصال ، وخزف . . .

الإعراب :

« بنى غدانة » منادى حذف منه حرف النداء ، ومضاف إليه « ما » نافية ، « إن » زائدة « أنتم ذهب » مبتدأ ، وخبر « ولا صريف » الواو : عاطفة ، ولا زائدة لتأكيد النفي « صريف » عطف علي ذهب « ولكن » الواو : عاطفة ، ولكن : حرف استدراك « أنتم خزف » مبتدأ ، وخبر ، والجملة : عطف على الجمله قبلها : من عطف الجمل ،والشاهد فى البيت :

والشاهد في البيت :

قوله: «ما إن أنتم ذهب » فإن « ما »نافية تعمل عمل ليس، وقد أبطلت « إن عملها، ولوقوعها بعدها

ثم نبه على الشرط الثانى ، فقال : « مَعْ بَقَا النَّفْى » وقصر « بَقَا » للضرورة : فتبين بقوله : أنه يشترط فى إعمال « مَا » بقاء النفى ، لأنه سبب تشبيهها بليس .

فإذا زال الشبه بطل العمل ، وإبطال النفى منها يكون بوقوع « إلا » بعدها فلا تعمل ـ حينئذ ـ .

وقد شذ إعمالها ، مع بطلان النفى بإلاَّ فى قول الشاعر (١) :

٥٧ ـ وَمَا الدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

---

٥٧ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد المقرب ١٨ ، والمغنى ٧٣ (٧٩) والتصريح ١ / ١٩٧ والعينى ٢ / ٩٢ والأشمونى ١ / ٢٤٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

منجنونا : « ... والمنجنون ، والمنجنين : الدولاب ، مؤنث » قاموس (جنّه) .

والمعنى :

الدهر حول قلب ، وإنه مثل الدولاب : يرفع الناس مرة ، ويخفضهم أخرى ، وصاحب الحاجات فيه يذوق ألوان العذاب فى الحصول عليها .

الإعراب :

« وما الدهر » : الواو على حسب ما قبلها « ما » تعمل عمل ليس ، « الدهر » اسم ما « إلا » استثنائية « منجنونا » خبر « ما » « بأهله » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ،« وما صاحب الحاجات » الواو : عاطفة ، « ما » العاملة عمل ليس « صاحب » اسم « ما » و « الحاجات » مضاف إليه ، « إلا » استثنائية « معذبا » خبر ما ، وهذا الإعراب على رأى يونس .

انظر التصريح ١ / ١٩٧ .

والشاهد فى البيت :

قوله : « منجنونا ، ومعذبا » : حيث نصبهما الشاعر ، مع بطلان عمل « ما » بدخول « إلا » ابن الناظم يقول : إنه نادر . والأندلسى يقول : إنه شاذ والأشمونى يقول : إنه شاذ ، أو مؤول .

انظر ص ١٤٦ ابن الناظم ، وشرح الأشمونى ١ / ٢٤٨ ، والصبان ١ / ٢٤٨ ، وقد أعرب الشيخ خالد الأزهرى البيت ، فقال :« الدهر » مبتدأ ، ويدور خبره ودوران مفعول مطلق ، وعامله يدور ، فحذف ، وأقيم المضاف إليه « دوران » مقامه ، وقال كذلك فى « معذبا » إلا يعذب معذبا ، =

وكذلك قول مُغَلّس (١) :

٥٨ ـ وَمَا حَقُّ الَّذِى يَعثُــو نَهَارًا وَيَسْـــرِقُ لَيْلَهُ إِلاَّ نكَـــالا

ثم أشار إلى الشرط الثالث ، فقال : « وتَرْتيب زُكِنْ » ومعنى « زُكِنَ » : علم .

ومراده بالترتيب : أن يكون خبرها فى رتبته من التأخير ؛ لأن حق الخبر

= أى تعذيبا ١/ ١٩٧ التصريح ، وانظر رواية ابن مالك للبيت « أرى الدهر إلا منجنونا » واعتراض ابن هشام فى المغنى عليه (انظر ص ٧٣) المغنى وانظر ٢ / ٩٣ ، ٩٤ العينى .

٥٨ ـ (١) البيت لمغلس بن لقيط ، وهو من الوافر .

والبيت من شواهد العينى ٢ / ١٤٨ ، والهمع ١/ ١٢٣ ، والدرر ١ / ٩٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

يعثو : « عَثَا يَعْثُو عُثُوًا : أفسد . . . » قاموس (العثوة) .

نكالا : « . . . ونكَّلَ به تنكيلاً : صنع به صنيعا يحذر غيره . . والنَّكَال ، والنكلة ـ بالضم ـ وكمعقد : ما نكلت به غيرك كائنا ما كان . . . » قاموس (نَكَلَ) .

والمعنى :

ما حق ، وجزاء المفسد في نهاره ، والسارق فى ليله إلا أن ينكل بيه نكالا ، يوجعه ، ويؤلمه ، وأن يجعل عبرة لغيره . . .

الإعراب :

« وما» الواو : على حسب ما قبلها « ما » نافية ، وهى الشبيهة بليس ، وحق اسم ما مرفوع بالضمة « الذى » اسم موصول ، مضاف إلى حق ، « يعثو » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا تقديره هو ، والجملة : لا محل لها من الإعراب صلة « الذى »،« نهارا » ظرف زمان ، متعلق بيعثو ، ورواية العينى « يعثو » من « العثو » : الاستكبار « ويسرق » الواو : عاطفة ، من عطف الجمل ، وجملة « يسرق » من الفعل المضارع ، وفاعله المستتر عطف على الجملة السابقة « ليله » ظرف ، ومضاف إليه ، متعلق بيسرق ، « إلا » أداة استثناء ، لا عمل لها « نكالا » خبر « ما » ، والإعراب على مذهب يونس ، وانظر ٢ / ١٤٨ ، ١٤٩ العينى ، وتأول الجمهور للبيت .

والاستشهاد بالبيت :

على إعمال « ما » عمل « ليس » مع انتقاض النفى « بإلاّ » شذوذا ، وانظر ١ / ١٢٣ همع الهوامع شرح جمع الجوامع : فقد ذكر تأويل الجمهور ، فقد قالوا : إن النصب « على المصدر ، أى : ينكل نكالا . . . »

أن يكون مـؤخرا عن الاسم ، فلو تقـدم خبـرها بطل عملهـا ؛ لأنها عـامل ضعيف .

وأما قول الفرزدق (١) :

٥٩ ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نَعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْـــش ، وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ

---

٥٩ ـ (١) : البيت من البسيط ، وهو مـن قصيدة رائية يمدح فيها عـمر بن العزيز (رضى الله عنه) وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٩ ، والمقتضب ٤/١٩١ ، ومجالس ثعلب ١١٣ ، والمقرب ١٨ ، والخزانة ٢ / ١٣٠ ، والمغنى ٨٢ ، ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ (٨٤ ، ٢٦٥) والعينى ٢ / ٩٦ ، والتصريح ١ / ١٩٨ ، والأشمونى ١ / ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٢٣ .

اللغة :

اصبحوا : أى : صاروا .

والمعنى :

مدح الفرزدق عمر بن العزيز (رضى الله عنه) وبنى أمية ، وعنى قريشاً كلها ، فقال : قد صاروا ، والإسلام ، والملك فـيهم ، وعاد إليهم مـا خرج منهم إلى غيرهم ، وقـد صار لهم ، ووجب لهم بفضلهم ، إذ ليس يساويهم أحد . . .

الإعراب :

« فأصبحوا » فعل تام ، وفاعله ، « قد » حرف تحقيق « أعاد الله نعمتهم » : فعل ماض ،وفاعله ، ومفعوله ،ومضاف إلى المفعول والجملة: فى محل نصب حال: « إذ » تعليلية « هم قريش» :مبتدأ ، وخبر « وإذ » حـرف عطف ، وإذ : التعليلية « ما » العـاملة عمل « ليس » « مثلهم » خـبر « ما » ومضاف إليه ، تقدم على اسمها « بشر » اسم « ما » مرفوع بالضمة ،وهذا الإعراب على عمل «ما » وانظر بقية الوجوه فى الاستشهاد بالبيت.

الاستشهاد بالبيت :

على عمل « ما » « ليس » مع تقدم الخبر على الاسم ، وهذا : نادر ؛ لأن « ما » عامل ضعيف فإذا تقدم خبرها على اسمها لم يعمل ، وقد عمل هنا على الندرة ، **ويقال** : إن هذا من غلط الفرزدق ؛ لأنه تميمى ، وما لا تعمل عندهم ، **ويقال** : إن سر غلطه : أنه حاول أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يراع ما يراعيـه الحجازيون ، **ويقال** : إن مثلهم نصـب على الحال ، لأنه صفـة لبشر ، وصـفة النكرة عند التقدم عليـها تنصب على الحال ، والتقدير : وإذ ما فى الدنيـا بشر مثلهم ، **ويقال** : إنه ظرف ، تقديره : وإذ ما مكانهم بشر فى مثل حالهم .

(انظر العينى ٢ / ٩٨) .

فنصب « مثلهم » ـ مع التقديم ـ فمحمول [1] على أنه صفة « لبَشَر » فلما تقدمت انتصب على الحال ، وخبر « بَشَر » الذى هو المبتدأ محذوف ، تقديره : وما مثلهم بشر موجود .

وكذلك لو تقدم معمول الخبر ، وسيتكلم عليه المصنف فى البيت بعد هذا .

فتحصل من كلامه :

أن لإعمال « ما » **ثلاثة شروط :**

ألا تزاد بعدها « إنْ » وألاَّ يبطل النفى « بإلاَّ » ولا يتقدم خبرها ، ولا معمول خبرها .

قوله :

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ ،اوْ ظَرْفٍ كَمَا بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَا

لما ذكر المصنف فى البيت المتقدم أن من شروط « مَا » ألا يتقدم خبرها ، ذكر في هذا البيت أنه ـ أيضا ـ لا يجوز تقديم معمول خبرها إلا أن يكون المعمول حرف جر [2] ، أو ظرفا ، ومثله بقوله : « بِى أَنْتَ مَعْنِيًّا » .

تقديره : ما أنت مَعْنِيًّا بِى .

« فبِى » متعلق « بمعنيًا » وهو خبر « مَا » وساغ تقديمه؛ لأنه حرف جر .

فتقدير كلام المصنف في البيت : « وسَبْقَ حَرْفِ جرٍّ ، أَوْ ظَرف إذَا كَان معمول خبر « ما » كما فى هذا المثال أجازه العلماء ، وقصر العلماء للضرورة فقوله: « وَسَبْقَ » ـ فى أول البيت ـ مفعول مقدم « بأجاز » .

والتقدير : وأجاز العلماء سبق حرف جر ، أو ظرف .

---

(١) فى (أ) : « محمول » .

(٢) لعله يريد : الجار ، والمجرور .

فيؤخذ من كلامه : أنه إن لم يكن حرف جر ،أو ظرف لم يجر سبقه ، وإن سبق بطل عملها ، كقول الشاعر [1] :

٦٠ـ وَقَالُوا : تَعرَّفهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى   وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

« فكُلَّ » منصوب « بعارف » فلما قدمه رفع « عارفُ » وأبطل إعمال « ما » **فالتقدير** : وَمَا أَنَا عارف كلّ من تحوى منى .

---

٦٠ ـ (١) **الشاعر** : هو مزاحم العقيلي ، والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣٦ ، ٧٣ ، والخصائص ٢ / ٤٥٢ ، ٤٧٦ ، والشذور ١٩٥ ، والمغنى ٦٩٤ (٣٢٨) والعينى ٢ / ٩٨ ، والتصريح ١ / ١٩٨ ، والأشمونى ١ / ٢٤٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تعرفها : « . . . وتَعَرَّفْتُ ما عندك : تطلبت حتى عرفت » قاموس (عرفه) .

والمراد : تطلب معرفتها ، واسأل عنها .

المنازل : جمع منزل ، وهو : مكان النزول .

منى : « منى ـ مقصور ـ : موضع بمكة ، وهو مذكر ، مصروف » مختار (م ن ا) .

والمعنى :

قالوا : ابحث عنها ، وتطلب معرفتها فى أماكن النزول من منى ، فقلت : إننى لا أعرف من تحوى منى من النازلين بها .

الإعراب :

« قالوا » فعل ، وفاعل « تعرفها » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، ومفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، والأصل : تعرفها بالمنازل « من منى » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » الواو : عاطفة « ما » نافية « كلُّ » مبتدأ ، وما تميمية أو اسم ما النافية الحجازية « مَنْ » اسم موصول ، مضاف إلى كل ، « وافى » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا ، يعود إلى « مَنْ » « من » مفعول به لقوله : « وَافَى » ، « أنا عارف » مبتدأ ، وخبر .

وعلى رواية « كلَّ » ـ بالنصب ـ : تكون كلمة « كل » مفعولا به لقوله : « عارف » وتكون جملة « أنا عارف » لا محل لها من الإعراب ابتدائية . وأصل الكلام ، وما أنا عارف كل من وافى منى .

والشاهد في البيت :

قوله : « ما كل من وافى منى أنا عارف » ـ بنصب كل ـ ،وتكون ما نافية، وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها ، فخبرها « عارف » ومعمول كلمة « كل » وعلي الرفع : الإعمال جائز .

ومعنى قـوله : « تَعرَّفهـا المنازلَ من منًى » أى : تعرفـها فى المنازل من منى فعـدى الفعل بغـير « فى » إلى المنازل [1] ، وهو ظرف مكان مـختص ، وتعدِّى الفعل إليه بغير « فىِ » شذوذ .

قوله :

وَرَفْعَ مَعْطُـــوفٍ « بِلَكنْ » أَوْ « بِبَلْ » مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ « بمَا » الْزَمْ حَيْثُ حَلْ

نبه فى البيــت أنك إذا عطفت « بلكنْ ، أَوْ ببَلْ » على المنصوب « بما » يعنى : الخبر ، لزم رفع المعطوف حيث حل .

وإلى هذا أشار بقوله : « الْزَمْ حيثُ حَلَّ » .

« فرفع » ـ فى أول البيت ـ منصوب بقـوله : « الزم » فالتقدير : والزم رفع معطوف « بلكن ، أو ببل » بعد منصوب « بِمَا » حيث حل .

ومثال ذلك : « مَا زَيْدٌ قَائمًا » ،لكِنْ قَاعِدٌ » وكذلك [2] قوله :« بل قَاعِدٌ » وإنما رفـعوا بعـد « لكن ، وبل » لمخالفـتهـما لما قـبلهمـا فى النفى ، والنصب « بما » لا يكون إلا مع بقاء النفى ، فـلا يصح أن يعطف على خبرها بالنصب إلا ما كان منفيا .

قوله :

وَبَعْدَ « مَا ، ولَيْسَ » جَرَّ الْبَا الْخَبَر وَبَعْدَ « لاَ » وَنَفْــيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

ذكر المصنف فى هذا البيت أن الباء تجر الخبر بعد « ما ، وليس » يعنى : على وجه الزيادة .

فـقولـه : « وجر » : فـعل مـاض ، و « البـاء » : فاعـل ، وقصـره للضرورة ، و « الخبر » مفعول ، « وبعد » فى أول البيت ـ متعلـــق بقـوله :

---

(١) سقط من (جـ) : « إلى المنازل » .

(٢) فى (أ) : « وكذاك » .

« جر » ثم قال : « وبعد لا ، ونفى كان قد يجر » يعنى : قد يجر الخبر بالباء .

فتحصل من كلامه : أن الباء تزاد فى خبر « ما » كقوله تعالى : ﴿ ما أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ (1) .

وفي خبر « ليس » كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ؟ (2) .

التقدير : ما أنت بنعمة ربك مجنونًا ، وأليس الله كافيًا » عبده ؟ والباء زائدة للتأكيد (3) .

وفى خبر « لا » المشبهة « بليس » كقول سواد بن قارب (4) .

٦١ ـ فكُنْ لِى شَفِيعًا ، يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ... بمغْنٍ فتيـــلاً عَنْ سَـــوَادِ بْنِ قَارِبِ

فالباء فى قوله : « بمُغْنٍ » زائدة فى خبر « لاَ » .

---

(1) الآية ٢ من سورة القلم .
وقال الجمل : « والباء فى بمجنون زائدة » ٤ / ٣٨٢ حاشية الجمل على الجلالين ، ويقصد بالزيادة : الزيادة النحوية ، أى : فى الصناعة النحوية ، وعند علماء البلاغة الباء الزائدة إنما تأتى لتأكيد مضمون الكلام ، فهى أصيلة عندهم .

(2) من الآية ٣٦ من سورة الزمر .
وزيادة الباء ـ أيضاً ـ زيادة نحوية ، جيء بها للتأكيد من الناحية البلاغية فهى أصيلة أصالة بلاغية ، إذ التعبير بقوله تعالى: ﴿ . . . بكاف عبده ﴾ ؟ أبلغ من التعبير فى غير القرآن بقولنا : « . . كافيًا » : فالتأكيد لطيفة بلاغية ، أتت بالباء ، مع صحة المعنى بغيرها ، وما دامت الباء قد أفادت التأكيد فلا تكون زائدة بلاغيا .

(3) وقد فطن لما تقدم الشارح الأندلسى إذ هو نحوى بلاغي ، فقوله : « زائدة » أى : في الصناعة النحوية ، وقوله : للتأكيد » يريد : فى تقدير البلاغيين .

٦١ ـ (4) : البيت من الطويل ، وهو من شواهد المغنى ٤١٩ ، ٥٨٢ (٢٨٢) والعينى ٢ / ١٤٤ ، ٣ / ٤١٧ ، والتصريح ١ / ٢٠٢ ، ٢ / ٤١ ، والهمع ١ / ٢٧ ، ٢١٨ ، والدرر ١ / ١٠١ ، ١٨٨ ، والأشمونى ١ / ٢٥١ ، ٢ / ٢٥٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

فتيلا : هو الخيط الرقيق ، الذى يكون فى شق النواة .

والمعنى :

يخاطب سواد بن قارب (رضى الله عنه) الرسول الأمين (ﷺ) فيقول : كن لي يا صاحب الشفاعات شفيعا فى يوم لا تنفع فيه خلة ، ولا قرابة ، ولا تغنى فتيلا عنى .
=

والتقدير : يوم لا ذو قرابة مغنيا .

ومن ذلك قوله : « لاَ خَيْرَ بخير بَعْدَه النَّار » ـ على من جعل الباء زائدة ـ فيكون التقدير : لا خير خيرًا بعده النار .

ومنهم من جعل الباء ـ هنا ـ بمعنى « فى » فيكون التقــدير : لا خير فى خير بعده النار .

وتزاد ـ أيضاً فى خبر « كَانَ » المنفية ، كقول الشاعر [1] :

٦٢ ـ إِذَا مُدَّتِ الأَيْدِى إِلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ : إِذْ أَجْشَـــعُ الْقَوْمِ أَعْجَـــلُ

= **الإعراب :**

« فكن » أمر من كان الناقصة ، واسمـها ضمير مستتر فيه وجوبا « لى » متعلــق بقوله « شفيعــا » « شفيعا » خبر كن « يوم » ظرف زمان ، منصوب بقوله: « شفيعًا » ، « لا » العاملة عمل « ليس » « ذو شفاعة » اسم لا ، مـضاف إليه « بمغن » الباء : زائدة ، ومغن : خبر لا ، وفاعله مـستتر « فتيلا » مفعول به « عن سواد » متعلق بمغن « ابن » صفة لسواد ،ابن مضاف « قارب » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « بمغن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية ، كما تدخل على خبر « لَيْسَ » وعلى خبر « مَا » .

٦٢ ـ (١) **الشاعر :** هو الشنفرى الأزدى من « لامـية العرب » والبـيت من الطويل ، وهو من شواهد المغنى ٥٦٠ (٣٠٣) والعـينى ٢/ ١٧١، ٤/ ٥١ ،والتـصـريح ٢٠٢، والهـمع ١ / ١٢٧ ، والدرر ١/ ١٠١ ، والأشمونى ١/ ١٥١ ، ٣/ ٥١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الجشع : « أشد الحرص » المختار (ج ش ع) .

أعجل : المراد : عجل (صفة مشبهة) وليس بأفعل تفضيل .

والمعني :

إذا امتدت الأيدى إلى الطعام لم أكن عجلا ، فإن العجلة إلى الطعام حرص ، وجشع مذموم .

الإعراب :

« إذا » ظرف ، ضمن معنى الشـرط « مدت الأيدى » ماض مبنى للمـجهول ، وتاء تأنيث ، ونائب فاعل ، والجملة : فعل الشرط ، وهى مضــافة إلى إذا فى محل جر « إلى الزاد » متعلق « بمدت » « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « أكن » مضـــارع ناقص ، واسم مـستتر ، وهو جواب الشرط « بأعجلهم » الباء : زائدة ، وخبر أكن « إذ » تعليلية « أجشع القوم » مبتدأ ، ومضاف إليــــه ، « أعجل » خبر المبتدأ

الشاهد في البيت :

قوله : « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر « أكن » المنفى « بلم » .

قوله :

فى النَّكرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ « لاَ »   وَقَدْ تَلَى لاَتَ ، وَإن ذَا الْعَمَــلاَ

نبه فى صدر هذا البيت على إعمال « لاَ » وإلى ذلك أشار بقوله :

فى النَّكراتِ أُعملتْ كليْسَ « لاَ »   ....

فبين أنها لا تعمل إلا فى النكرات .

ومن إعمالها « كَلَيْس » قول الشاعر (١) .

٦٣ ـ تَعَزَّ فَلاَ شىءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا   وَلاَ وَزَر مِمَّا قَضَــى الله وَاقِيَــا

---

٦٣ ـ (١) البيت مهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد الخزانة ١/ ٥٣٠ عرضا ، والمغنى ٢٤٠ ، ٣٩٤ (٢٠٨) والشذور ١٩٦ ، والعينى ٢ / ١٠٢ ، والتصريح ١/١٩٩والهمع ١/١٢٥، والدرر ١/٩٧ ، والأشمونى ١ / ٢٥٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تعز : أمر من التعزى ، وهو من العزاء : التصبر ، والتجلد ، والتسلى عن الآلام .

وزر : « الوزر » بفتحتين ـ الملجأ ، وأصله الجبل » مختار (وزر) .

واقيا : حافظا ، من وقاه بقيه . . .

والمعنى :

اصبر على ما أصابك ، وتجلد ، وتسل عن آلامك ، فإن كل شئ على وجه الأرض إلى فناء ، ولا ملجأ للإنسان يلجأ إليه ، ولا حافظ يحفظه مما قضى الله تعالى .

الإعراب :

« تعز » أمر ، وفاعله مستتر وجوبا « فلا » الفاء التعليلية ، ولا العاملة عمل ليس « شئ » اسمها « على الأرض » متعلق بقوله « باقيا » و « باقيا » خبر لا ، « ولا » الواو : عاطفة ، ولا العاملة عمل ليس « وزر » اسمها « مما » حرف جر واسم موصول ، فى محل جر ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « واقيا » « قضى الله » فعل ، وفاعل ، والجملة : صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب ، « واقيا » خبر لا .

والشاهد فى البيت :

قوله : « لا شئ باقيا ، ولا وزر باقيا » حيث أعمل « لا » فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان .

وكذلك قول الآخر (١) :

٦٤ ـ مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَرانِهَا　　فَأَنَا ابْنُ قَيْـــسٍ لاَ بَرَاح

« فبراح » : اسم « لا » وحذف الخبر ، وحذفه هو الأكثر فى « لا » .

ثم نبه فى عجـز البيت : على أن « لاَتَ ، وإنْ » النافية قـد يليان هذا العمل ، فقوله : « قَدْ تلى » : هو فعل مضارع ، من قولك : وَلِيتُ الشىءَ ، أى : توليته ، و « ذَا الْعَمَل » مفعول « بتلى » و « العمل » صفة لذا .

٦٤ ـ (١) **الشاعر :** هو سعد بن مالك ، القيسى ، والبيت من مجزوء الكامل .

وهو من شواهد الكتاب ٢٨/١، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، والمقتضب ٢٣٩/١ ... والإنصاف ٣٦٧ ، وابن يعيش ١٠٨/١ ، والخزانة ٢٢٣/١ ، والعينى ١٥٠/١ ، والتصريح ١٩٩/١، والأشمونى ٢٥٤/١ ، والهمع ١٢٥/١ ، والدرر ٩٧/١ ، والشارح الأندلسى ، والحماسة ٥٠٦ .

اللغة :

صد : « صدَّ عنه يصُد ـ بضم الصاد صدودا : أعرض » مختار (ص د د) .

براح : « . والبراح : مصدر قولـك : برح مكانه ، أى : زال عنه ، وصار فى البراح ، وقولهم : لا براحَ : منصوب ، كما نصب قـولهم : لاَ رَيْبَ ، ويجوز رفعه فيكون بمنزلة ليس كمـا قال سعد ابن ناشب فى قصيدة مرفوعه .

من فر عن نيرانها　　فأنا ابن قيس لا براحُ　　» لسان العرب (برح)

واللسان يقول : سعد بن ناشب ، بدل مالك ، و « من فر » كرواية سيبويه ٢٨/١ وابن الأثير يقول : سعد بن مالك يعرض بالحارث بن عباد ، الذى اعتزل حرب تغلب وبكر .

والمعنى :

من أعرض ، وصد ، وفر عن نيران الحرب ، فإننى مخالف له ، وأنا ابن قيس ، لا براحُ لى . . .

الإعراب :

« من » اسم شرط « صد » فعل الشـرط ماض ، وفاعله مستتر جوازا « عن نيـرانها » حرف جر ، ومجرور به ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله : « صَدَّ » « فأنا » الفاء : واقعة في جواب الشرط ، والضـمير المنفصل مبتـدأ فى محل رفع « ابْنُ قَيْسٍ » خبر المبتدأ ، ومـضاف إليه ، والجمـلة : فى محل جـزم جواب الشـرط « لاَ » النافيـة ، العاملة عـمل ليس « بَرَاحُ » اسم لا ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لاَ بَرَاحُ لى .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « لاَ بَرَاحُ » : حذف خبر « لا » أى : لا براح لى ، والحذف هو الأكثر لخبر « لا » .

فأما « لاَتَ » فـهى « لاَ » دخلت عليها تاء التـأنيث، ولا تعمل إلا فى لفظ الْحِين .

وهو قليل .

ويحذف اسمها - فى الأكـثر - ويبـقى الخبــر ، وبه جاء قوله تعالى : ﴿ وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [1] .

التقدير : ولات الحينُ حينَ منَاص : فحذف الاسم .

وقرئ :« وَلاَتَ حِينُ مناصٍ » - بالرفع - فى الشاذ - على حذف الخبر .

ولم يجمع بين اسمها ، وخبرها مذكورين .

ومن إعمالها فيما يدل على الحين ، وليس بلفظه قول الشاعر [2] :

٦٥ - نَدِمَ البُغَاةُ ، وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْــى مُرْتَعُ مُبْتَغِــيهِ وَخِيــمُ

---

(١) من الآية ٣ من سورة « ص » .

ويقول أبو حيان : « وقرأ الجمهور « ولات حينَ » - بفتح التاء ونصب النون - فعلى قول سيبويه عملت عمل ليس ، واسمها محذوف تقديره : ولات الحين حين فوات ، ولا فرار ، وعلى قول الأخفش : يكون « حين » اسم « لات »: عملت عمل « إنَّ » نصبت الاسم ، ورفعت الخبر، والخبر محذوف ، تقديره : ولات أرى : حين مناص .

وقرأ أبو السمال : « ولاتُ حينُ » - بضم التاء ، ورفع النون : فعلى قول سيبويه « حين مناص » اسم « لات » والخبر محذوف ، وعلى قول الأخفش : مبتدأ ، والخبر محذوف . . . » كما ذكر قراءة عيسى بن عمر . . . (انظر ٧ / ٣٨٣ ، ٣٨٤) . البحر المحيط .

٦٥ - (١) **الشاعر :** هو محمد بن عيسى بن طلحة ، أو مهلهل بن مالك الكنانى والبيت من الكامل . وهو من شواهد الخزانة ٢/ ١٤٧ عرضا ، والشذور ٢٠٠ ، والعينى ٢/ ١٤٦، والهمع ١/ ١٢٦ ، والدرر ١/ ٩٩ ، والأشمونى ١/ ٢٥٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

البغاة : جمع باغ . المتجاور قدره . . . .

مندم : مصدر ميمى بمعنى : الندم .

مرتع : « . . . موضع الرتع . » قاموس (رتع) .

أراد : ولات حين مندم .

وقال الآخر (١) :

٦٦ ـ طَلَبُوا صُلْحَنَا ، وَلاَتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

فأوقع « أوان » في موضع « حين » ؛ لأنه بمعناه .

والرواية « أوانِ » ـ بكسر النون ـ ؛ لأنه مبنى ؛ لانقطاعه عن الإضافة إذ التقدير : « ولات أوان صلح » فبناه على الكسر ، تشبيها له « بنَزَالِ » ونونه ضرورة .

= وخيم : « . . . وطعام وخيم : غير موافق ، وقد وخم ـ ككرم ـ وتوخمه ، واستوخمه : لم يستمرئه . . وأرض . . وخيمة ، وموخمة : لا ينجع كلأها . . . » قاموس (الوخم) .

والمعنى :

ندم البغاة بعد فوات الأوان ، والبغى ثقيل ، وخيم العاقبة ، كريه الخاتمة .

الإعراب :

« ندم البغاة » فعل ماض ، وفاعل « ولات » الواو : للحال « لات » نافية ، عاملة عمل « لَيس » واسم « لاتَ » محذوف « ساعَةَ » خبرها ، والجملة : فى محل نصب حال ، والتقدير : ندم البغاة ، والحال أن الوقت ليس وقت الندم ، ساعة : مضاف « مَنْدَم » مضاف إليه ، « والبغى » مبتدأ ، أول « مرتع » : مبتدأ ثان ، مرتع : مضاف ، « مبتغيه » مضاف إليه ، مبتغى : مضاف ، وها مضاف إليه ، « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة : من المبتدأ الثانى ، وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

والشاهد فى البيت :

قوله : « ولات ساعة مندم » حيث أعمل « لات » فى لفظ دال على الزمان ، وهو « ساعة » ولم يعمله فى لفظ « الحين » ، ولفظ « ساعة » بمعنى « الحين » .

٦٦ ـ (١) **الشاعر :** هو أبو زيد الطائى ، والبيت من الخفيف .

والبيت من شواهد الخصائص ٢/ ٣٧٧ ، والإنصاف ١٠٩ ، والمخصص ١٦/ ١١٩ وابن يعيش ٩/ ٣٢ والمغنى ٢٥٥ ، ٦٨١ (٢١٩، ٣٢٤) والخزانة ٢ / ١٥١ ، والعينى ٢ / ١٥٧ ، والهمع ١/ ١٢٦ ، والدرر ١/ ٩٩ ، والأشمونى ١ / ٢٥٦ والشارح الأندلسى ، وديوان الشاعر ٣٠ .

اللغة :

طلبوا : أرادوا .

بقاء : مقام ، ووجود . =

وأما « إنْ » النافية : فقل إعمالها إعمال « لَيْسَ » .

ومن ذلك قول الشاعر (١) :

٦٧ ـ إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ ... إِلاّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَـجَانِـينِ

والمعني :

طلبوا صلحنا بعد فوات الأوان ، فكانت الإجابة : لا بقاء عندنا .

الإعراب :

« طلبوا » فعل ، وواو الجماعة فاعل « صلحنا » مفعول به ، ومضاف إليه « ولات » الواو : للحال « لات » حرف نفي يعمل عمل « ليس » ، واسم لات محذوف « أوان » خبر لات ، مبني على الكسر في محل نصب ونون لأجل الضرورة ، وجملة « لات » واسمه ، وخبره في محل نصب حال « فأجبنا » الفاء : عاطفة « أجبنا » فعل ونا فاعل « أن» تفسيرية « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه محذوف « حين » خبر « ليس » حين : مضاف ، و« بقاء » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « ولات أوان » حيث أعمل « لات » النافية في لفظ الأوان ، وهو من معنى الحين ، وليس هو لفظه .

وذهب المبرد إلى أن كسرة « أوان » ليست إعرابا ، ولا علما للجر ، والتنوين الذى بعده ليس الذى يتبع حركات الإعراب ، وتقديره عنده : أوان بمنزلة « إذ » في أن حقه أن يكون مضافا إلى الجملة ، فلما حذف المضاف إليه من أوان عوض عن المضاف إليه تنوينا ، والنون كانت ساكنة سكون الذال في إذ فلما لقيها التنوين ساكنا كسرت لالتقاء الساكنين ، كما كسرت ذال إذ عند دخول التنوين عليها (انظر ٩/ ٣٢ ابن يعيش) .

٦٧ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من المنسرح .

والبيت من شواهد المقرب ١٩ ، والخزانة ٢ / ١٤٣ ، والشذور ٢٧٨ ، والعيني ٢/ ١١٣ ، والتصريح ١ / ٢٠١ ، والهمع ١/ ١٢٥ ، والدرر ١/ ٩٦ ، والأشموني ١/ ٢٥٥ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

مستوليا : اسم فاعل ، وفعله استولى ومعناه : الولاية على الشيء . المجانين : جمع مجنون ، من استتر عقله ، وذهب لبه . . .

والمعنى :

ليس هذا المذموم مستوليا على أحد من الناس ، إذ لا قدرة له على ذلك ، ولكنه قد تكون له ولاية على أضعف المجانين

فنصب مستوليا على أنه خبر « إنْ » .

وعلى إعمالها جاءت قراءة سعيد بن جبير - فى الشاذ : «إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم » (١) .

فقرأ « إنْ » مخففة على أنها « إنْ » النافية ، وقرأ « عبادًا » - بالنصب - على أنه خبرها .

قوله :

وَمَا « للاَتَ » فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ   وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا ، والْعَكْسُ قَلّْ

هذا البيت نبه فيه المصنف على أمرين :

أحدهما: أن « لاَتَ » لا تعمل إلا فى « الحين » : إما معنى ، ولفظا ، أو معنى ، دون لفظ - كما نبهنا عليه فى البيت المتقدم - .

والأول أكثر .

والثانى: أن حذف المرفوع بعد « لاَتَ » فاش .

= **الإعراب :**

« إن » النافية ، العاملة عمل « ليس » ، « هو » اسمها ، « مستوليا » خبر « إنْ » ، « إلا أداة استثناء « على أضعف » جار ،ومجرور وقع موقع المستثنى من الجار ، والمجرور السابق ،« أضعف » مضاف و « المجانين » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم ، والخبر .

(١) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

وذكر الزمخشرى القراءة ، ووجهها ، فقال : « وقرأ سعيد بن جبير : « إنْ الذين تدعونَ منْ دُونِ الله عبادًا أمثالكم » - بتخفيف « إن » ونصب عبادًا أمثالكم .

والمعنى :

ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم ، على إعمال « إن » النافية عمل « ما » الحجازية » ٢/ ١٨٩ الكشاف .

وإليه أشار بقوله: « وحذف ذى الرفع فشا » وأن حذف المنصوب قليل ، وإليه أشار بقوله : « والعكس قل » .

وقد نبهنا على ذلك ، وعلى شاهده فى البيت المتقدم .

تم بحمد الله تعالى ، وعونه ، الجزء الأول

ويليه ، بمشيئة الله تعالى ، وتوفيقه ، الجزء الثانى

وأوله : « أفعال المقاربة »

والحمد لله أولا ، وآخرا

« الفهارس »

(الفهرسُ الأوّل)

للشواهد الواردة فى الجزء الأول من شرح الهوارى الأندلسى للألفية

مرتبة على حسب ورودها فى الشرح

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٧٤	١	البسيط	لا تَحْسب المجــــدَ تمراً أنتَ آكلُه	لَنْ تبلغ المجــدَ حــتى تلعق الصَّبِرا
٧٨	٢	الكامل	إن الكلام لفى الفــــؤاد ، وإنما	جُعلَ اللســانُ على الفـؤاد دليــلاً
٨٧	٣	الطويل	ألا كل شىء ـ مــا خــلا الله ـ باطلٌ	وكلُّ نعــيم ـ لا مـــحـــالة ـ زائلُ
٩٥	٤	الطويل	إذا مـا بكى من خلفهـا انصرفت له	بشق ، وشق عندنا لم يُحــوَّل
١٢٣	٥		ولو شـــاء ربى كـــان أير أبيكم	طويلا ، كــأيز الحــارث بن سدُوس
١٢٣	٦		الله أعطاك فـضـلاً قـد خُصِصْتَ به	على هَنٍ ، وهنٍ فـيـمـا مضى وهَنِ
١٢٥	٧	الرجز	إن أبــاهـــا ، وأبـــا أبــاهـــا	قــد بلّغـا فى المجــدِ غــايتـاهـا
١٢٩	٨	الرجز	كالحــوت ، لا يلهمه شىء يلهمـــه	يصبح ظمآن ، وفى البحـر فـمـه
١٥٩	٩	الطويلد	أعـوذ برب العـرش من فـئـة بغتْ	على فــمــالى عــوضُ إلاه ناصــر
١٦٠	١٠	البسيط	ومـا نبـالى إذا مـا كنت جـارتنا	ألا يجـــــاورنا إلاّك ديــــارُ
١٦١	١١		لما غــدا الســربُ يعطو بين أرجلُنا	مــا كــان فــيــهم دليل القلب إلاكَ
١٧٨	١٢	الطويل	دع الخـمـر يشـربهـا الغـواة ، فـإننى	رأيت أخـاها مــغنيـا عن مكانهـا
١٧٩	ـ		فــإن لم يكنهـا ، أو تكنه ، فــإنه	أخــوها غــذته أمــه بلبــانهـا
١٨٠	١٣	الطويل	لئن كـان إياه ، لقـد حـال بعـدنا	عن العـهـد ، والإنسانُ قـد يتـغـير
١٨١	١٤	الرجز	عــددت قــومى كــعـديد الطيْس	إذ ذهبَ القــــومُ الكرام لَيْس
١٨٣	١٥	البسيط	أخى حـسـبـتك إياه ، وقـد مُلِئت	أرجـاء صـدرك بالأضـغـان ، والإحن
١٨٦	١٦	الطويل	وقـد جـعلت نَفْسى تطيب لضـغـمـةٍ	لضـغـمـهـمـاها ، يقـرع العظم نابهـا

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٩٠	١٧	الوافر	كـمنيـة جـابرٍ إذ قـال ليـتى	أصـادفُه ، ولو أذهبتُ مـالى
١٩١	١٨	الطويل	فـقلت : أعـيرانى القـدوم لعلنى	أخطُّ بهـا قـبـرا لأبيضَ مـاجدِ
١٩٤	١٩	المديد	أيهـا السـائل عنهم ، وعنى	لستُ من قـيسٍ ، ولا قـيس منى
١٩٧	٢٠	الرجز	امـتـلأ الحـوض ، وقـال قطنى	مـهلاً : رويداً قـد امـتـلأت بطنى
١٩٨	٢١	الرجز	قـد نى من نصـر الخبـيـبين قَدِى	[ليس الإمـام بالشـحيح الملحـد]
٢٠٥	٢٢	الرجز	نبـئت أخـوالى بنى يزيدُ	ظلمـاً علينا ، لهم فـديدُ
٢١٤	٢٣	الكامل	ذُم المنازلَ بعـد منزلة اللّوى	والعـيش ، بعـد أولئك الأيام
٢١٦	٢٤	الطويل	رأيتُ بنى غـبـراء ، لا ينكروننى	ولا أهلَ هـذاكَ الطِّرافِ الممـدد
٢٢٤	٢٥	الرجز	نحن اللذونَ صـبَّحـوا الصَّبـاحـاَ	يومَ النُّخيْلِ غـارةً ملْحـاحـاَ
٢٢٦	٢٦	الوافر	فـمـا آباؤنا بـأمنَّ منْهُ	علينا اللاءِ قـد مـهـدُوا الحـجُوراَ
٢٢٦	٢٧	الطويل	فـأمـا الألى يسكنَّ غَوْرَ تهـامـةٍ	فكلُّ فـتـاةٍ تتـركُ الحـجلَ أقْصَمـاَ
٢٣٠	٢٨	الوافر	فـإن المـاَ مـاءُ أبى ، وجـدِّى	وبئـرى ذو حـفـرتُ ، وذو طويتُ
٢٣١	٢٩	الطويل	فـإمـا كـرام ، مـوسـرون لقـيتُهم	فحسبى من ، ذى ، عندهم ما كفانياَ
٢٣٣	٣٠	الطويل	عدسْ : مـا لعـبـاد عليك إمـارةٌ	أمنت ، وهذا تحـملين طـليقُ
٢٣٥	٣١	الرجز	إذا حـملتُ عـدَّتى على عدسْ	علّى الذى بينَ الحـمـارِ ، والفـرس
			فـلا أبـالـى مـن	غـزاَ ، ومـن جلسْ
٢٣٩	٣٢	الطويل	مـا أنتَ بالحكمِ التُرْضَى حكومـتـه	ولا الأصـيل ، ولا ذى الرأى ، والجدلِ
٢٤٠	٣٣	المتقارب	إذا مـا لقـيتَ بنى مـالكٍ	فَسـلِّمْ علّى أيّهـم أفْضَلُ
٢٤٥	٣٤	البسيط	فى المعـقب البـغى أصلَ البـغْيِ مـاَ	ينهى امـرأَ حـازمـاَ أن يَظْلمـاَ
٢٤٩	٣٥	الطويل	وإن لسـانى شـهـدة ، يُشْتفَى بهـا	وهوْ على من صـبـه الله علقَمُ
٢٥٤	٣٦	الكامل	ولقـد جنيـتك أكـؤا ، وعسـاقـلا	ولقـد نهـيـتك عن بنات الأوبر
٢٥٥	٣٧	الطويل	رأيتـك لما أن عـرفـتَ وجوهَنـا	صددتَ وطبتَ النفس ياقَيْسُ عن عمْرِو
٢٦١	٣٨	الوافر	ألا أبـلـغ سـبَنِى خلَفَ سوْلاً	أحـقـاً أنّ أخطلكمْ هجـانى ؟

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٢٦٧	٣٩		خبير بنو لهب ، فلاتك ملغياً ... مقالة لِهبى ، إذا الطيرُ مرّت
٢٧٧	٤٠	الطويل	قومى ذرا المجد بانوها ، وقد علمتْ ... بكنه ذلك عدنان ، وقحطانُ
٢٨٤	٤١	البسيط	فيوم علينا ، ويومٌ لنا ... ويومٌ نُساءُ ، ويومٌ نُسرّ
٢٨٧	٤٢	المتقارب	حكت الغصون جمال قدُك ، فانثنت ... والفضل للمحكىّ ، لا للحاكى
٢٨٨	٤٣		بنونا بنو أبنائنا و بناتُنا ... بنوهُنّ أبناءُ الرجالِ الأباعد
٢٩١	٤٤	الطويل	فيارُبّ هل إلا بك النصرُ يُرتَجى ... عليهِم ؟ وهل إلا عليك المعوّلُ ؟
٣٠١	٤٥	الطويل	تمنوا لى الموت ، الذى يشعب الفتى ... وكل امرىءٍ ، والموت يلتقيانِ
٣٠٥	٤٦	الطويل	ورأى عينىٌ الفتى أباكا ... يُعْطى الجزيل ، فعليك ذاكَا
٣٠٩	٤٧	الرجز	وما مثله فيهم ، ولا كان قبلهُ ... وليسَ يكون الدّهر مادا يَذْبُلُ
٣١٠	٤٨	الطويل	[بتيهاء قفر ، والمطىّ كأنها] ... قَطا الحزن ، قد كانت فراخاً بيوضُهاَ
٣٢٠	٤٩	الطويل	فأصبحوا ، والنوى عالى معرسِهِم ... وليْسَ كلُّ النوى تُلقَى المساكينُ
٢٢٣	٥٠	البسيط	سراةُ بنى أبى بكر تسامَى ... على كان السوّمة العراب
٣٢٤	٥١	الوافر	أنت تكون حاذق نبيلُ ... إذاَ تهبٌ شمألٌ بليلُ
٣٢٥	٥٢	الرجز	لا يأمن الدهرَ ، ذو بغىٍ ، ولو ملَكاً ... جنُوده ضاقَ عنها السُّهْلُ ، والجبَلُ
٣٢٦	٥٣	البسيط	مـن لـدُ ، فبالـى إتْلائـهـا
٣٢٧	٥٤	الرجز	أبَا خُرشَةَ : أما أنت ذا نفَر ... فإنَّ قومى لَم تأكلهم الضّبُعُ
٢٣٢	٥٥	البسيط	فإن لم تكُ المرآةُ أبدتْ وسَامةً ... فقد أبدت المرآةَ جبهةَ ضَيغَمِ
٣٣٤	٥٦	الطويل	بنى غُدانة : ما إن أنتم ذهبٌ ... ولا صريفٌ ، ولكن أنتم خزَفُ
٣٣٥	٥٧	البسيط	وما الدهر إلا منجنوناً بأهْله ... وما صاحبُ الحاجاتِ إلاَ معذَّباَ
٣٣٦	٥٨	الطويل	وما حقُ الذى يعثو نهارا ... ويسرقُ ليلةً إلاَ نكَالاَ
٣٣٧	٥٩	الوافر	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهُم ... إذْ هم قريشُ ، وإذْ ماَ مثلهم بشَرُ
٣٣٩	٦٠	البسيط	وقالوا : تعرفها المنازلَ من منىَ ... وما كلُ من وافى منًى أنا عارفُ
٣٤١	٦١	الطويل	فكن لى شفيعاً ، يومَ لاذو شفاعةٍ ... بمغنٍ فتيلاٍ عن سوادِ بنِ قاربِ
٢٤٢	٦٢	الطويل	إذا مدْت الأيدى إلى الزاد لم أكنْ ... أعجلهم : إذْا أجشعُ القومِ أعجلُ
٣٤٣	٦٣	الطويل	تعزَّ ، فلا شىُ على الأرض باقيا ... ولا وزرٌ مما قضى الله واقياَ

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣٤٤	٦٤	الكامل	من صـــدَّ عن نيـــرانهـــا	فـــأنا ابـن قـــيْسٍ ، لا براَح
٣٤٥	٦٥	الكامل	ندم البــغــاةُ ، ولات ســاعــة مندم	والبــغىُ مــرتع مــبــتــغــيــه وخــيمُ
٣٤٦	٦٦	الخفيف	طلبـــوا صلحنا ، ولات أوانٍ	فـــأجــبنا أن ليس حينَ بقـــاءِ
٣٤٧	٦٧	المنسرح	إن هو مـــســتـــوليـــاً على أحـــدٍ	إلاَّ علـى أضـــعفِ المجـــانين

(الفهرسُ الثانى)

فهرس أعلام النحو ، واللغة ممَّن عرِفَ بهم فى الجزء الأول

رقم	ص	العالم النحوى ، واللغوى
١	٧٠	ابن معط .
٢	٧٣	أبو حيَّان .
٣	٧٣	ثابت بن حيَّان
٤	٧٤	الشلوبين
٥	٨٤	ابن الناظم .
٦	٩٧	الجزُولى .
٧	١٢٢	الجوهرى .
٨	١٧٣	النِّيلى .
٩	١٧٨	أبو الأَسود الدُؤلى .
١٠	٣٣٤	يونُس .

(الفهرس الثالث)

فهرس الموضوعات

منَ التراثِ الإسلاميّ

شرح
ألفية ابن مالك
للشارح الأندلسيّ

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري
الأندلسيّ النحويّ البلاغيّ المالكي
من نحاة القرن الثامن الهجري

علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه
الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
الأستاذ بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي
عميد معهد إعداد الدعاة (الأبنين) بقنا

الجزء الثاني

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف. ت : ٥١٢٠٨٤٧

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

أفعالُ المُقاربة

اعلم أن أفعال المقاربة ألحقت « بكانَ »: فى رفع الاسم ، ونصب الخبر؛ لأنها داخلة فى الأصل على مبتدأ ، وخبر ، كمثل « كَانَ » إلا أن أفعال المقاربة التزموا أن تكون أخبارها أفعالا مضارعة .

فإذا كان الفعل الواقع فى خبرها غير مقرون «بأنْ» كانت ملحقة «بكَانَ» بلا إشكال .

وإذا كان الفعل مقرونا « بأنْ » : فظاهر كلام سيبويه : أنه فى موضع المفْعُول بقارب [1] ، المفهوم من فعل المقاربة .

وقد جاء الخبر فى بعض هذه الأفعال أسماء منبهة على الأصل ، كقول الشاعر [2] :

٦٨ ـ فَأُبْتُ إِلى فَهْمٍ ، وَمَاكِدْتُ آيِبًا ....

---

(١) يقول سيبويه : « وتقول : تُوشِكُ أن تَجِيء » « فأن » فى موضع نصب كأنك قلت : « قاربْتَ أنْ تَفْعَلَ » (١/ ٤٧٨ ، ٤٧٩) الكتاب .

٦٨ـ (٢) : الشاعر : هو تأبط شرا ، والشاهد من الطويل ، وهو من شواهد الإنصاف ٥٤٤، وابن يعيش ٧/ ١٣ ، ١١٩ . ١٢٥ ، والخزانة ٣/ ٥٤ ، ٤/ ٩٠ ، والعينى ٢/ ١٦٥، والتصريح ١/ ٢٠٣، والهمع ١/ ١٣٠، والدرر ١/ ١٠٧، والأشمونى ١/ ٢٥٩ ، والحماسة ٨٣، والشاعر الأندلسى .

والبيت بتمامه :

فأبت إلى فهم ، وما كدت آيبـــا وكم مثلها فارقتها ، وهى تصفر

اللغة:

أبت : رجعت ، يقال : « أبَّ للسير يئب ، ويؤُبّ أبًّا، وأبيبا ، وأبَابًا ، وأبَابَةً : تهيأ، كأتب ، وإلى وطنه أبا ، وإبابه . اشتاق» قاموس (الأب) .

فهم : اسم قبيلة ، وهى قبيلة الشاعر ، وأبو القبيلة : فهم بن عمرو بن قيس عيلان .

تصفر: أراد أنها تحزن ، وتتأسف على إفلاتى منها ، بعد أن ظنوا أنهم قادرون علىَّ . =

وكقول الآخر [1] :

٦٩ ـ أَكْثَرْتَ فِى الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا   لا تَلْحَنى إِنّى عَسِيتُ صَائِما

= **والمعنى :**

لقد رجعت إلى قبيلتى فهم ، بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم من الخطط المدبرة لى نجوت منها ، وتركت أعدائى يتحسرون على نجاتى ، وإفلاتى منهم.

الإعراب :

« فأبت إلى فهم» الفاء : على حسب ما قبلها ، وفعل ، وفاعل ، وجار ، ومجرور ، متعلق ، بقوله : « أبت » ، « وما » الواو : حالية ، و « ما » نافية « كدت » : كاد ، واسمها « آيبا » خبر كاد ، والجملة : فى محل نصب حال .

والشاهد فيه :

قوله : « وما كدتُ آيبا » حيث أعمل « كَادَ » عمل « كان » فرفع الاسم ، ونصب الخبر ، وجاء بالخبر اسما مفردا ، والقياس : أن يكون جملة فعلية ، فعلها مضارع.

ويقول الصبان : « ويروى « وما كنتُ آيبا » : فإن صح فلا استشهاد فيه » ١/ ٢٥٩ .

٦٩ ـ (١) : القائل :هو الراجز رؤبة ، والشاهد من الرجز .

والشاهد من شواهد الخصائص ١/ ٩٨، وابن الشجرى ١/ ١٦٤، والمقرب ١٧، والخزانة ٤/ ٧٧ ، والمغنى١٥٢(١٥٢) والهمع ١/ ١٣٠ ، والدرر ١/ ١٠٧ ، والأشمونى ١/ ٢٥٩، والشارح الأندلسى، وملحقات ديوان رؤبة ١٨٥ .

اللغة :

العذل : « العذل : الملامة ، كالتعذيل ، والاسم : العذَل ـ محركة » قاموس (العذل).

ملحا : اسم فاعل من مصدر الفعل « ألح » إلحاحا ، أى أكثر .

تلحنى : « لحاه يلحوه : شتمه » قاموس (لحاه) .

والمعنى :

أطلت ، وأكثرت فى ملامتى ، وألحفت فى ذلك ، وعليك أن تقلع عن ذلك ، وعن شتمى فلعلى أكون صائما .

الإعراب :

« أكثرت فى العذل » : فعل ، وفاعل ، وجار ، ومجرور ، متعلق بأكثر « ملحا » حال مؤكدة لعاملها ، « دائما » صفة للحال « لا تكثرن » « لا » : الناهية ، وفعل مضارع ، متصل بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم ، والفاعل مستتر وجوبا « إنى » إن ، واسمها « عسيت » فعل ماض ناقص، واسمه ، « صائما» خبره ، والجملة : خبر إن فى محل رفع . =

وقول الآخر[١] :

« عَسَى الْغُوَير أبْؤُسا »

« فأبْؤُسا » : اسم منصوب ، خبر « لِعَسَى » .

وقد ندر الخبر جملة اسمية ، كقول الشاعر[٢] :

٧٠ ـ وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ   مِـنَ الأكْوَارِ مَرْتَعُهَـا قَرِيبُ

« فمرتعها قريب » مبتدأ ، وخبر ، فى موضع خبر « جعلت » .

وأفعال المقاربة على ثلاثة أقسام :

قسم للمقاربة فى الرجاء : وإن كان الأمد بعيدا ، وهو ثلاثة أفعال :

« عَسَى ، وحَرَى (بالحاء المهملة) بمعنى : عسى ، واخلولق »

وقسم للمقاربة بالإمكان : وهو « كَادَ ، وكَرَبَ ، وأَوْشَكَ »

وقسم للشروع فى الفعل ، وهو : « أَنْشَأَ ، وطفِق ، وجَعل ، وأَخَذَ ، وعَلِقَ »

و الشاهد في البيت :

لإجراء « عسى » مجرى « كان » : فى رفع الاسم ، ونصب الخبر ، إلا أن الخبر جاء مفردا .

(١) لعل الشارح الأندلسى يريد : الآخرة ، فالقائلة : الزباء ، ملكة الجزيرة ، قالت ذلك حين رجوع قصير من العراق ، وقد بات بالغوير ، وهو مثل يضرب للرجل ، يقال له : « لعلَّ الشر جاء من قبلك » (انظر مجمع الأمثال للميدانى ١/ ٤٧٧) .

٧٠ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر .

ومن شواهد الخزانة ٤/ ٩٢ ، والمغنى ١٥٢(٦ - ٢) والعينى ٢/ ١٧٠ ، والتصريح ١/ ٢٠٤ ، والأشمونى ١/ ٢٥٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

قلوص : « .. والقلوص من الإبل : الشابة ، أو الباقية على السير .. » قاموس (قلص) .

الأكوار : الكُور ـ بالضم ـ : الرحل ، أو بأداته ، والجمع أكوار ، وأكوُر ، وكِيران . .

وبالفتح : الجماعة الكثيرة من الإبل .. » قاموس (الكور) .

وستتبين مفصلة - إن شاء الله تعالى - عند الكلام على أبيات المصنف .

قوله :

كَكَانَ « كَادَ ، وَعَسَى » لكنْ نَدَرْ   غير مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

شبه المصنف بكَانَ « كَادَ ، وعَسَى » فى الإعمال .

ثم نبه بقوله :

. . . . لكنْ نَدَرْ   غَير مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

على أن هذين الفعلين ، يعنى : « كَادَ ، وعَسَى » لا يجىء خبرهما غير فعل مضارع إلا نادراً.

فدل كلامه : على أن مجىء فعلهما خبرا مضارعا هو الكثير فيهما ، وفى غيرهما من أفعال المقاربة ، وأن مجىء الخبر غير مضارع إنما ندر فى هذين الفعلين فقط .

= **والمعنى :**

قد حصل لهذه القلوص إعياء ، وكلال ، فلم تبعد عن الأكوار ، بل رتعت بالقرب منها ، ولم تتحول بعيدا عنها .

الإعراب :

« وقد » قد: حرف تحقيق « جعلت »: فعل ماض ، وتاء تأنيث « قلوص » اسم جعل وهو مضاف، و« بنى » : مضاف إليه ، بنى : مضاف ، و« زياد » مضاف إليه ، « من الأكوار » متعلق بقوله : « قريب » ، « مرتعها » مبتدأ ، ومضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ ، والخبر فى موضع نصب خبر « جعل ».

والشاهد فى البيت :

قوله : « جعلت قلوص . . . مرتعها قريب » حيث جاء بخبر « جعل » جملة اسمية ، وكان على الشاعر أن يقول : « يقرب مرتعها » ليكون الخبر جملة فعلية ، ولكنه لم يفعل ذلك ، بل أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية.

(وانظر ما أورده الشيخ خالد الأزهرى من تأويل ١/ ٢٠٤) (وانظر العينى ٢/ ١٧٢ ، ١٧٣) .

وليس كذلك .

لأن قوله : « غير مضارع » يشمل أن يجىء جملة اسمية .

وقد قدمنا فى أول الباب مجىء الخبر جملة اسمية فى قول الشاعر :

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ . . . . .البيت.[1]

فثبت ندور الخبر غير مضارع فى « عَسَى[2] ، وكَادَ » .

اللهم إلا أن يريد المصنف « بغير مضارع » : مجيئه اسما فقط ، فيصح له تقييد ذلك « بعَسَى ، وكَادَ » .

وقوله :

وكونُه بدُون « أَنْ » بَعْدَ «عَسَى » نَزْرٌ ، وكَادَ : الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

نبه المصنف فى هذا البيت : أن مجىء خبر « عَسَى » بغير « أَنْ » نزرٌ ، وأن « كَادَ » بالعكس ، فمجىء « أَنْ » فى خبرها نزر ، فأشار إلى ندور خبر « عَسَى » بغير « أَنْ » بقوله :

وكونُه بدون « أَنْ » بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ ....

يعنى : وكون الخبر

و « نزرٌ » مرفوع خبرا للمبتدأ ، الذى هو كونه .

وأشار إلى ندور خبر « كَادَ » « بأَنْ » بقوله :

.... كاد الأمرُ فيـه عُكِسَـا

(١) وهو الشاهد رقم (٧).

(٢) فى (أ) « فى غير عسى ، وكاد ».

فمثال مجيء « عَسَى » بغير « أَنْ » قول الشاعر (١) :

٧١ - عَسَى الْكَرْبُ الذى أَمْسَيْتُ فيه يكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ومثال مجيء « كَادَ » « بأن » قول الشاعر (٢) :

٧٢ - .... قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

---

٧١ (١) **الشاعر :** هو هدبة بن الخشرم العذرى ، من قصيدة قالها ، وهو محبوس . . .

والبيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٧٨ ، والمقتضب ٣ / ٧٠، وجمل الزجاجى ٢٠٩، وابن يعيش ٧/١١٧ ، ١٢١ ، والمقرب ١٧ ، والمغنى ٢٣٥ ، ٥٧٩ (١٥٢) والخزانة ٤/ ٨١ ، والعينى ٢/ ١٨٤ ، والهمع ١/ ١٣٠ ، والدرر ١/١٠٦ ، والتصريح ١/٢٠٦ ، والأشمونى ١/ ٢٦٠ . ٢٦٤، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الكرب : « الكرب : الحزن يأخذ بالنفس ، كالكربة - بالضم - والجمع : كروب ، وكربه الغم فاكترب ، فهو مكروب ، وكريب . » قاموس (الكرب) .

والمعنى :

أرجو أن يبدل الله (عز وجل) الحال ، ويأتى بعد الحزن ، والضيق ، فرج ، وسعة ، وفسحة ، ويكون ذلك قريبا .

الإعراب :

« عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم عسى مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة « الذى » اسم موصول ، صفة لقوله : الكرب « أمسيت » فعل ماض ، ناقص ، والتاء اسمه « فيه » متعلق بمحذوف ، خبر « أمسى » والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول « يكون » : فعل ماض ناقص ، واسم « يكون » مستتر فيه جوازا « وراءه » وراء : ظرف ، متعلق بمحذوف ، خبر مقدم ، وها : مضاف إلى الظرف « فرج » مبتدأ مؤخر ، « قريب » صفة لفرج ، وصفة المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة : من المبتدأ ، والخبر فى محل نصب ، خبر يكون ، والجملة : من يكون ، واسمها ، وخبرها فى محل نصب خبر « عسى » .

والشاهد في البيت :

قوله : « يكون وراءه فرج . . . » حيث وقع خبر « عَسَى » فعلا مضارعا ، مجردا من « أنْ » المصدرية ، وذلك قليل .

٧٢ - (٢) القائل الرَّاجز رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز .

والبيت من شواهد الكتاب ١/٤٧٨ ، والمقتضب ٣/ ٧٥ ، وجمل الزجاجى ٢٠٢ ، والإنصاف =

قوله :

و « كَعَسَى حَرَى » ولَكِنْ جُعِلا　　خَبَرُهَـا حَتْمًـا بِأَنْ مُتَّصِـلا

نبه فى هذا البيت على أن « حَرَى » ـ بالحاء المهملة ـ « كعَسَى » يريد : فى عملها عمل « كَادَ » ، وفى معناها : من أنها للمقاربة فى الرجاء ، ولكن خالفتها « حَرَى » بأن خبرها لا يعرى عن « أنْ » فى قلة ،ولا كثرة ، بخلاف « عَسَى » فإنه قد يرد خبرها عاريا عن « أنْ » فى القليل ـ كما تقدم ـ.

وإلى هذا أشار بقوله :

= ٥٦٦ ، وابن يعيش ٧/ ١٢١، والمقرب ١٧ ، والخزانة ٤/ ٩٠ ، ٢/ ١٥٠، والهمع ١/ ١٣٠، والدرر ١/ ١٠٥ ، والشارح الأندلسى، وملحقات ديوان رؤبة٧٢ ، واللسان (مصح) .

اللغة :

والبيت بتمامه ، ليكون من تمام الرجز ، لا من مشطوره ، هو:

ربع عفاه الدهـــر طولا فامحـــى　　قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أنْ يَمْصَحَا

الربع : « الربع : الدار بعينها حيث كانت ، والجمع رباع ، وربوع ، وأربع وأرباع . . .» قاموس (الربع) .

يمصحا: « مصح مصوحا : ذهب ، وانقطع . . . والثوب أخلق . . .» قاموس (مصح).

ويريد: يدرس ، ويذهب .. ويزول أثره .

والمعني :

إن هذا الربع قد غيره طول الدهر ، وامَّحتْ رسومه ، وكاد من طول القدم أن يبلى ، وتذهب جميع آثاره ، وتزول معالمه .

الإعراب :

« قد » حرف تقريب « كاد » فعل ماض ناقص يعمل عمل « كان » واسم كاد مستتر ، يعود على الربع « من طول » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله :« يمصحا » طول : مضاف ، و« البلى » مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ، ونصب ، « يمصح » فعل مضارع ، منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، والألف للإطلاق .

والشاهد في البيت :

« قوله : « كاد . . . أن يمصحا » حيث أتى بأن المصدرية على قلة ، ويقول الزجاجى فى الجمل: « والأجود أن تستعمل بغير أنْ » (ص ٢٠٢) .

.... ولكنْ جُعِــلاَ خَبَرُهَا حتمًا « بأَنْ » متَّصِـــلاَ

يعنى : خبر « حرى » .

وأنكر الشيخ أبو حيان وجود « حَرَى » فى هذه الأفعـال ، وقال « إنها وَهَم » .

وقال : لم أجد أحداً من النحويين نقلها ، ولا من اللغويين .

وإنما الموجود فـى كتب اللغة « حَرَى » بـغير هذا المعنـى ، تقول : « هُوَ حَرِى بالأمر » أى : حقيق به ، وهو : مصدر وضع موضع الصفة .

وقد ذكره صـاحب الفصيح[١] فى باب ما جـاء وصفـا من المصادر[٢] ،

(١) **صاحب الفصيح** : هو « أبو العباس ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ. » وقد طبع الكـتاب فى أكثر من بلد ، وأكثر من طبعة . .

وشرحه أبو سهل : محمد بن على الهـروى ، شيخ النحو ، واللغة المتوفى سنة ٤٣٣هـ ، وسمى شرحه : « التلويح فى شرح الفصيح » .

يقول أبو العـباس : ثعلب ، ومـعه شـرح الهروى : فى « باب ماجـاء وصفـا من المصادر » . . (وكـذلك : أنت حَرَى من ذلك ، وقـمن) ـ بفتح الراء ، والميم ـ (لا يثنى ، ولا يجـمع) لأنهما مصدران وصف بهما ، ومعناهما واحد ، أى حقيق ، وخليق (فإن قلت حَرٍ) ـ بالكسر ـ، أو حرِىٌّ ، أو قمِنٌ ، أو قمِينٌ ثنيت ،وجمعت) لأنها صفاتٌ خالصة ، وهى أسماء الفاعلين » .

(٢) ص ٤١ التلويح فى شرح الفصيح .

وفى القاموس المحيط ، مـادة (الحارية) : « . . . والحرا : الخليق ، ومنه بالحرا أن يكون ذلك ، وإنه لَحَرِىٌ بكذا ، وحَرِىٌ كغنى ، حَرٍ . . . » .

وفى اللسان ، مـادة (حرى) : « . . . .والحرى : الخليق ، كقـولك : بالحرى أن يكون ذلك ، وإنه لَحرى بكذا ، وحَرٍ ، وحَرِىٌ . . »

وجاء فى كتـاب الأفعال للسرقسطى : « (حـرى) : حَرَى : أن يكون ذلك بمعنى « عَسَى » فعل غير متصرف ، وحَرَى الشىء حَرْيًا نقص ، ومنه : سميت الأفـعى حارية ، لصغر جسمها ، قال أبو عثمان : وقد حرى جسمها يحرى ، أى : نقص ، وصغر من طول العمر . . . » ١/ ٤٢١ .

وفى كتاب الجيم لـلشيبانى ، باب الحاء : « والحَرَى : تقول : حـرت الناقة : صغرت ، وحَرَى الحَمل يحرى : صغر ، إذا هَزِل . . » ١/ ١٨٥

=

ويقال فيه : « حَرٍ » - بكسر الراء - فيكون وصفا ، لا مصدرا ، وكذلك وهو حَرِيٌّ - بتشديد الياء - .

والشيخ أبو حيان رجل مطَّلع .

وابن مالك إمام فى هذا الشأن ، ولكن الغلط لا يؤمن على أحد، ولو بلغ ما بلغ.

والله أعلم بالصواب .

والظاهر مع الشيخ : أبى حيان ، ولعل لابن مالك مستندًا غاب عنا وها هنا يحسن « لَعَلَّ لَه عُذْرًا ، وأنْتَ تلُومُ »

= وفى أساس البلاغة ، مادة (ح ر و) : « . . . وأنت حَرًى أن تفعل . . . وبالحرى أن يفعل ، وهو حرٍ به ، وحرىّ ، وما أحراه به ؛ وهو أحرى به من غيره ، وهم أحرياء . . . »

وفى جمهرة اللغة ، لابن دريد ، مادة (ح ر ى) : « رجل حَرِيٌّ بكذا ، وكذا وحَرٍ به مثل : جدير » .

وفى المصباح المنير (حرى) : « . . .وزيد حَرًى أن يفعل كذا . . ويجوز حرىّ ، على فعيل . . . »

وفى المختار ، مادة (ح ر ا) : « التحرى فى الأشياء ، ونحوها : طلب ما هو أحرى بالاستعمال فى غالب الظن ، أى : أجدر ، وأخلق ، واشتقاقه من قولك : هو حرى أن يفعل كذا ، أى جدير ، وخليق . . . » .

ومما تقدم نقول :

إن كتب اللغة فى صف الشيخ أبى حيان ، اللهم إلا ماجاء فى كتاب الأفعال : من أن حرى بمعنى عَسَى . . » وهو خيط يمسك به ابن مالك ، ومهما كان سحيلا فإنه يوصل إلى شاطىء النجاة .

(١) لم يحسم ابن جابر القضية ، وسلك مسلك فضلاء العلماء ، وقد أثنى على شيخه : أبى حيان ، ونعته بالاطلاع ، وقد وضع ابن مالك فى المنزلة التى يستحقها : من الإمامة فى هذا الشأن وهذا أسلوب العلماء يعظم بعضهم بعضا ، وكنا ننتظر منه أن يرجح رأى أبى حيان بمرجح ، حتى نصل إلى حسم فى القضية .

لكنه لم يفعل ، واعتذر لابن مالك .

ونقول : ما دمنا قد وصلنا إلى خيط ، مهما كان دقيقا ، فلعل ابن مالك قد وضع يده على ما لم نطلع عليه ، وهو عنده المستند ، والدليل ، وقد جاء فى المخطوطة (ج) زيادة على (أ ،ب) =

قوله :

وأَلْزَمُوا اخلولق « أَنْ » مثل حَرَى   وبَعْدَ أَوْشَكَ انْتفَا « أَنْ » نَزُرا

ذكر المصنف فى هـذا البيت أن « اخلـولـق » مثـل « حَرَى » فـى التزام « أَنْ » فى خبرها ، وأن انتفاء « أَنْ » من خبر « أَوشَك » نَزُرٌ .

فقوله :

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقْ « أن » ....

يعنى : وألزموا خبر « اخْلَوْلَقَ » وقوله :

. . . .   وبعدُ أَوْشَكَ انتفا « أَنْ » نَزرَا

يعنى : انتفاء لفظة « أَنْ »

« فانتفـاء » مرفوع بالابتداء ، خبـره « نزرا » وبه يتعلق الظرف ، الذى هو قوله : « وَبَعْدَ أَوْشَك » .

فتقدير كلامـه : وانتفاء « أن » من الخبر نزر ، بعـــد « أوشـك » فقولك : « أَوْشَكَ زَيدٌ يفْعَل » قليل .

= بعد قول الشارح الأندلسى : « . . . وأنت تلوم » : « ثم بعد الفراغ من هذا الكتاب رأيت الشيخ أبا حيان قد عدد فى مقدمته المسماة باللمحة أفعال المقاربة ، فذكر فيها « حرى » : فإما أن يكون اعتمد على قول ابن مالك ، وإما أن يكون فى ذلك على شىء ، وهذا هو الظاهر »
وقد وجدت تعليقا على هامش المخطوطة (أ) قال ابن هشام : فى شـرح الشذور : « ولا أعرف نحويا ذكر « حرى » غير ابن مالك ، وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها، وإنما « حَرًى » ـ بالتنوين ـ : اسم لا فعل .
وأبو حيان هو الواهم، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين ، كالسرقسطى وابن طريف »
ولم أجد فى شرح الشذور ما تقدم ، وقد وجدت فى حاشية عبادة ما يشير إليه ٢/ ١٢ .

والكثير مجيء الخبر « بأنْ » كقول الشاعر(١) :

٧٣- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُرابَ لأَوْشكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يملُّوا، وَيَمْنَعُوا

قوله :

ومثلُ كَادَ - فى الأَصَحِّ - كَرَبَا وَتَرْكُ « أَنْ» مَعَ ذِى الشُّروعِ وَجَبَا

ذكر المصنف فى هذا البيت أن « كرَبَ » مثل « كَادَ » - فى الأصح -

---

٧٣ (١) البيت مجهول القائل ، وقد أنشده ثعلب فى أماليه ص ٤٣٣ عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه لأحد ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد مجالس ثعلب ٤٣٣ ، وأمالى الزجاجى ١٩٧ ، والشذور ٢٧٠ ، والعينى ٢/ ١٨٢ ، والتصريح ١/ ٢٠٦ ، والهمع ١/ ١٣٠ ، والدرر ١/ ١٠٦ ، والأشمونى ١/ ٢٦١ والشارح الأندلسى ، واللسان (وشك ٥ - ٤) .

اللغة :

يملوا : « مللته ، ومنه - بالكسر - : مللا ، وملة ، وملالة ، وملالا : سئمته » قاموس (مللته) .

والمعنى :

من طبائع الناس المنع عند السؤال ، فلو سئلوا أتفه شيء ، وأقله كالتراب لملوا ، وسئموا ، ومنعوا . . .

الإعراب :

« ولو » لو : شرطية ، غير جازمة « سئل » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، فعل الشرط « الناس » نائب فاعل ، وهو مفعول « سئل » الأول « التراب » مفعول ثان لسئل « لأوشكوا » اللام : واقعة فى جواب الشرط ، وفعل ماض ناقص ، واسمه واو الجماعة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، ضمن معنى الشرط ، « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهول « هاتوا » فعل ، وفاعل ، وجملة الفعل ، والفاعل فى محل رفع نائب فاعل « قيل » والجملة من : قيل ، ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط ، وجوابه لا محل لها من الإعراب اعتراضية بين : أوشك ، ومرفوعها ، وخبرها ، « أنْ » حرف مصدرى ، ونصب « يملوا » فعل مضارع منصوب « بأن » وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب خبر أوشك « ويمنعوا » عاطف ، وجملة من فعل ، وفاعل عطف على « يملوا » .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « أن يملوا . . . » حيث جاء خبر أوشك مقرونا « بأن » وهو الكثير .

يعنى : أن مجىء خبر « كَرَبَ » بغير « أَنْ » مثل خبر « كَادَ » هو الأصح ولم يذكر سيبويه غيره [1] .

وقد جاء خبر « كرب » « بأَنْ » من ذلك قول الشاعر [2] :

٧٤ ـ قَد بُرتَ ، أو كربتَ أَنْ تَبُورَا   لَمـا رأَيْتَ بَيْهَسًـا مَثْبـورَا

ومثله قول الآخر [3] :

٧٥ ـ . وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

---

(١) **وعبارة الكتاب :** « وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيهـا « أن » وكذلك « كرب يفعل ، وكاد يفعل » الكتاب ١/ ٤٧٨ .

٧٤ ـ (٢) : **القائل :** هو الراجز العجاج ، والشاهد من الرجز ، والشاهد من شواهد العينى ٢/ ٢١٠ ، والأشمونى ١/ ٢٦٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

برت : « البور : . . . والهلاك ، وأباره الله . . . . » قاموس (البور) ويريد : هلكت .

بيهس : اسم رجل ، علم منقول ، وهو فى الأصل اسم من أسماء الأسد .

مثبورا : « . . . والثبور : الهلاك ، والويل ، والإهلاك . . . » قاموس (الثبر) .

ويريد : هالكا .

والمعنى :

قد هلكت ، أو كدت تهلك ، حينما رأيت بيهسا هالكا .

الإعراب :

« قد » حرف تحقيق « برت » فعل ، وفـاعل « أو » حرف عطف « كربت » فعل والتاء اسم كرب والجملة عطف على ما قبلها « أن » حرف مصدرى ، ونصب « تبورا » فعل مضارع ، منصوب بأن ، وفاعله مستتر وجوبا ، والألف للإطلاق والجملـة خبر كرب « لما » حينية « رأيت » فعل ، وفاعل « بيهسا » مفعول رأى الأول ، « مثبورا » المفعول الثانى .

والشاهد في البيت :

قوله : « كـربت أن تبورا » حيث جاء خـبر « كرب » فعـلا مضارعاً مـقرونا « بأنْ » ـ على قلة ـ والأكثر تجرده منها

٧٥ ـ (٣) : **الشاعر :** هو أبو زيد الأسلمى ، يهجـو إبراهيم بن هشام بن إسماعـيل بن المغيرة ، والى المدينة وقد مدحه فلم يعطه ، بل أمر بتعذيبه بالسياط والبيت من الطويل ، وهو من شواهد المقرب =

وهو كثير .

ولكن مجيئها بغير « أنْ » أكثر ، وأصح ، كما ذكره المصنف .

وفى « كَرَبَ » لغتان : فتح الراء ، وكسرها ، والفتح أكثر [(١)] .

ثم ذكر المصنف أن ترك « أنْ » مع ذى الشروع ، أى : الأفعال التى هى للشروع فى الفعل واجب [(٢)] .

فقوله : « ذى الشـــروع » يعنى : صاحب مـعني الشروع من الأفعال ،

= ١٧ ، والشذور ٢٧٤ ، والتصريح ١/ ١٠٧ ، والأشمونى ١/ ٢٦٢ ، والشارح الأندلسى .

والبيت بتمامه :

سقاهَا ذَوُو الأحْلاَمِ سجلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُـــها أنْ تَقَـــطَّعَا

اللغة :

ذوو الأحلام : أصحاب العقول .

سجلا : الدلو ، ما دام فيها الماء ، ويجمع على سجال .

والمعني :

من مدحتهم ، ولم أحظ منهم بطائل ، كانوا فى ضر ، وبؤس ، وقـد أنقذهم أصحاب العقول ، بعد أن أوشكوا على الموت .

الإعراب :

« وقد » الواو : واو الحال ، وقد : حـــرف تحقـيـــق « كربت » فعل ماض ناقص ، وتاء التأنيث « أعناقها » اسم كـرب ، ومضاف إليه « أن » حرف مصـدرى ، ونصب « تقطعا » تقطع : فعل مضارع ، منصوب « بأن » وفـاعله مستتر فيه جـوازا ، تقديره هى ، يعود إلى الأعناق ، والألف للإطلاق ، وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، منصوب ، خبر « كرب » .

والشاهد في البيت :

قوله : « كربت أعناقها أن تقطع » حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعا ، مقترنا « بأن » المصدرية ، وهذا نادر فى خبر « كرب » .

(١) وعزز ذلك المرادى بقوله : « والمشـــهور فى « كرب » فتح الراء . وقـد حكى كسرها » ١ / ٣٣ المرادى .

(٢) وذلك : لأن الفعل معها حال ، وأن للاستقبال ، والترك واجب حتى لا يحدث تناقض بين الحال ، والاستقبال . (انظر المرادى ١/ ٣٣) .

و« وَجَبَ » فعل ، وفاعل { مستتر } فى موضع الخبر للمبتدأ،الذى هو قوله : « وتَرْكُ » .

قوله :

كَأَنْشَأَ السَّائقُ يَحْــدُو ، وطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ ، وأَخذتُ ، وعَلِقْ

لما ذكر المصنف فى عجـز البيت المتقدم حكم فعل الشـروع ، عدد أفعال الشروع فى هذا البيت ، ومثلها ، فقال :

كأنشأ السائق ....

يعنى : وترك « أنْ » مع فعل الشروع « كَأَنْشَأَ السَّائقُ يَحْــدُو » : فذكر « أنشأ » من أفعال الشروع .

ثم ذكر « طفق » وعطفـها على « أنْشَأَ » يريد : وقل فيـها كما قلت فى « أنشَأَ » فتقول : « طفقَ السَّائقُ يَحْدُو » .

وفى « طفِقَ » لغتان : فـتح الفاء ، وكسرها ، والكسـر أكثر [1] ، وبه جاء القرآن [2] .

ثم ذكر « جعل ، وأخذ ،وعلق » فعدد أفعال الشروع خمسة أفعال [3]، وقال :« كذا جعلت » يعنى : وكذا هذه الأفعال الثلاثة فى الحكم ،والتمثيل ، فتقول : « جعل السائق يحدو ، وأخذ يحدو ، وعلق يحدو » .

والخمسة بمعنى واحد ، عارية الأخبار عن « أن » .

---

(١) وعزز ذلك المرادى ، وزاد « طبق » انظر ١/ ٣٣٠ شرح المرادى ، وانظر المختار مادة (ط ف ق) .

(٢) يريد قوله تعالى : ﴿ وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة ﴾ ٢٢ الأعراف ، ١٢١ طه وقوله تعالى ﴿ فطفق مسحا بالسوق والاعناق ﴾ ٣٣ ص

(٣) زاد ابن مالك فى التسهيل « هب ، وقام » ص ٥٩ ، ووصفهما المرادى بأنهما غريبان ١/ ٣٣٠ المرادى

قوله :

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا   وَكَادَ ، لاَ غَيْرُ ، وَزَادُ مُوشِكَا

ذكـر فى هذا البـيت : أنهم لم يصـرفوا من هـذه الأفعـال إلا « كَادَ ، وَأَوْشَكَ » فبنوا منهما مضارعا ، وزادوا فى «أَوْشَكَ» بأنهم بنوا منها اسم فاعل.

فتبين بذلك : أن غير هذين الفعلين : أفـعال المقاربة لا ينصرف فلا يبنى منه مضارع ، ولا غيـره ، وإنما يقال : « اجعل ، وأخذ » من : « جَعَلَ ، وأَخَذَ » : اللذين هما من غير أفعال المقاربة .

فأما مثال مضارع « كَادَ » فكثير ، كـقوله تعـالـى ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىءُ ﴾ (1) . ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾ (2) و﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ (3) .

وأما مضارع « أَوْشَكَ » فهو أكثر من ماضيها ، ومنه قول الشاعر (4) :

٧٦ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِى بَعْـضِ غِرَّاتِـهِ يُوَافِقُهَا

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة النور .   (٢) من الآية ٢٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة النور .

٧٦ ـ (٤) : **الشاعر :** هو أمية بن أبى الصلت ، والبيت من المنسرح .
والبيت مـن شواهد الكتاب ١/ ٤٧٩ ، والكامل ٤٣ ، والعمدة ١/ ١٠٨ ، وابـن يعيش ٧/ ١٢٦ والمقرب ١٧ ، والشذور ٢٧١ ، والعينى ٢/ ١٨٧ ، والتصريح ١/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، الهمع ١/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، والدرر ١/ ١٠٣ . ١٠٦ والأشمونى ١/ ١٦٢ ، والشارح الأندلسى ، وديوان الشاعر ٤٢ .

اللغة :

منيته : يريد : الموت .

غراته : « . . والغرة . . . : الغفلة » . المختار (غ رر) ، ويريد : غفلاته .

يوافقها : يريد : يصيبها ، ويقع عليها . . .

والمعنى :

من يفر من موته ، ويهـرب من منيته ، قريب الوقوع فيـما يفر منه ، وقد تصيبـه منيته فى بعض غفلاته .
=

وأما مثال اسم الفاعل من « أوشك » فكقول الشاعر (١).

٧٧ ـ فَموشِكَةٌ أرْضُنَا أَنْ تَعُودَا خلاَفَ الأَنِيسِ وحُوشًا يَبَابا

قوله :

= **الإعراب :**

« يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم « يوشك » ، « فر » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا ،والجملة :لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول « من منيته » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، و « ها » مضاف إلى « منية » « فى بعض » متعلق بقوله : « يوافقها » ، بعض : مضاف ، و « غرات » مضاف إليه ، غرات : مضاف ، و«ها » مضاف إليه « يوافقها » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، و« ها » مفعول به ، وجملة « يوافقها » خبر « يوشك » .

والشاهد في البيت :

قوله : « يوافقها » حيث جاء الشاعر بقوله « يوشك » مضارع « أوشك » وهو أكثر استعمالا من الماضى .

٧٧ ـ (١) **الشاعر :** هو أسامة بن الحارث ، والبيت من المتقارب .

وهو من شواهد العينى ٢/٢١٢ ، والهمع ١/١٢٩ ، والدرر ١/١٠٤ ، والأشمونى ١/٢٦٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

خلاف الأنيس : يريد : بعد المؤانس .

وحوشا : يريد : قفرا خاليا .

اليباب : أرض يباب ، أى : خراب . اليباب ـ عند العرب ـ : «الذى ليس فيه أحد » اللسان (يبب) .

والمعنى :

أرضنا موشكة أن تتحول إلى خراب ، إذ لا يكون بها أحد ، بعد وفرة الأنيس ، وكثرة المؤانس .

الإعراب :

« موشكة أرضنا » خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه ، واسم موشكة ضمير مستتر فيه « أن » مصدرية « تعود » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله مستتر فيه جوازا « خلاف » نصب على الظرفية ، والأنيس ، مضاف إلى خلاف « وحوشا » حال من الضمير المستتر فى « تعود » « يبابا » حال ثانية ، وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر قوله : « موشكة » .

والشاهد فيه :

قوله : « موشكة » حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من أوشك .

بَعْدَ « عَسَى ، اخْلَوْلَقَ ، أَوْشَك » قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

هذا البيت[1] نبه فيه المصنف على أن بعد[2] « عَسَى ، اخْلَوْلَقَ ، وأَوشك » قد يرد غنى ، أي : استغناء بأن يفعل عن ثان فقد ، يعنى : الخبر .

وقوله : « وَ أَوْشَكْ » جاء به على صيغة الأمر ، ليصح له الوزن .

فهو بكسر الشين ، وسكون الكاف ، وقال : « قد يرد » منبها « بقَد » على أن الاستغناء بأن يفعل عن الخبر قليل ، بالنسبه إلى ألا يستغنى به .

وقوله : « عن ثَانٍ » متعلق « بغنًى » .

ومثال ذلك : « عَسَى أَنْ يَجِيءَ زَيْدٌ » « فأَنْ » مع يجيء أغنت عن ذكر الخبر ، وسد مسد الاسم ، والخبر .

والتقدير : دَنَا مَجِيءُ زَيْدٍ ؛ لأن الدُّنُوَّ يعنى : المقاربة المفهومة من « عَسَى » فى الرجاء .

قوله :

وَجَرِّدَنْ عَسَى ، أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

نبه المصنف فى هذا البيت : على أنه إذا ذكر اسم قبل « عَسَى » جاز أن تجردها عن الضمير ، العائد إلى الاسم ، المذكور ، وتجعل « أنْ » مع الفعل بعدها سادا مسد الاسم ، والخبر .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَجَرِّدَنْ عَسَى » وجاز أن تضمر فيها ، وتجعل الضمير اسمها ، وإلى هذا أشار بقوله : « أَوِ ارفَعْ مُضْمَرًا بِهَا » يعنى : « بعَسَى » على أنه اسمها .

---

(١) سقط من (أ ، ب) : « هذا البيت » .

(٢) فى (أ) : « مع عسى » .

فـوقوع الاسم قـبل « عَسَى » كقـولك : « زَيدٌ عَسَى أنْ يَقُومَ » ، وفى الجمع : « الزيدُون عَسَوْا أن يقُومُوا » وإن لم تضمر قلت : « الزَّيْدَان عَسَى أنْ يَقُومَا » و « الـزيدُونَ عَسَى أنْ يـقُومُوا » [1]. سواء فى الإفـراد ، والتثنـية ، والجمع .

فيظهر الفرق بين المسألتين فى التثنية ، والجمع .

ولو وقع بعـد « أنْ يَفْعَل » اسم ظـاهر ، كـقـولك : « عَسَى أَنْ يقُومَ أخوك » :

فلك أن تجعل « أَخُوك » اسم « عَسَى » و « أنْ يقُومَ » فى مـوضع الخبر مقدما ،ويكون الفاعل « يقُوم » ضـميرا ، يعود على « أخُوك » ؛ لأنه مقدم فى الرتبة .

ولك أن تجعل « أخوك » فاعلا « بيقوم » وتجعل « أنْ يقوم أَخُوك » سادا مسد الاسم ، والخبر .

ويظهر الفرق بين المسألتين فى التثنية ، والجمع .

فإن جعلت « آخَاك » اسم « عَسَى » قلت فى التثنية : « عَسَى أنْ يقُومَا أَخَوَاك » ففى « يقُوما » ضميـر التثنية ، وتقول فى الجمع : « عَسَى أنْ يقُومُوا إخوتُك » : ففى يقوموا ضمير الجمع .

وإن جعلت « أَخُوك » فاعل « يقـوم » والجملة سادة مسـد الاسم والخبر قلت فى التثنية : « عَسَى أنْ يقُومَ أخوك » بـغيـر ضمير تثنية ، وفى الجمع : « عَسَى » أنْ يقُومَ إِخْوَتُك » بغير ضمير جمع .

---

(1) العبارة الآتية ساقطة من المخطوطة (ب) :

« وإن لم تضمر قلت : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا » .

والكلام على « اخْلَوْلَقَ » وأَوْشَكَ » كـالكـلام على « عَسَى » ؛ لأن الحكم فى الثلاثة واحد فى هذه المسألة ، والتى قبلها .

قوله :

وَالْفَتْحَ ، وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِى السِّينِ مِنْ نَحْوِ « عَسَيْتُ » وانْتِقَا الْفَتْـحِ زُكِنْ

هذا البيت نبه فيه المصنف على أن فى « عَسَى » لغتين : إذا لحقـتها تاء الضمير ، ونوناه ، أعنى : نون جماعة النسوة ، ونون المتكلم.

وإليه أشار بقوله :

والفتحَ ، والكسرَ أجزْ فى السِّين مِنْ نحو « عَسَيْتُ » .....

وقال : « نحو عَسَيْت » لينبه به على قولك : « الهندات عَسَيْنَ ، ونحن عَسَيْنَا » : إذ اللغتان جارية فيهما كما هى ، مع تاء الضمير .

ثم نبه على أن انتقاء الفتح علم ، يعنى : اختيار الفتح .

وإلى هذا أشار بقوله :

... ... وانتقا الفتح زكن

فقصر « انْتِقَا » للضرورة .

ومعنى « زُكِنَ » : علم .

وقد قرئ باللغتين فى السبع : فكسر السين قرأ به نافع [(1)] .

وقرأ باقى السبعة بالفتح .

(١) يريد ابن جابر قـول الله (عز وجل) : ﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسـدوا فى الأرض وتقطعوا أرحامكم ﴾ .الآية ٣٣ من سورة محمد، ويقـول جار الله :« وقرأ نافع بكسر السين ،وهو غريب » الكشاف ٣٢٥/٤ ، ويعزز جار الله ما ذهب إليه المصنف والشارح الأندلسى .

ولهذا : جعله المصنف منتقى ، أى : مختارا ؛ لأنه قراءة الجماعة . واللغتان فصيحتان [1].

(١) وجاء فى تفسير القرطبى " قال الجوهرى : ويقال : عسَيت أن افعل ذلك ، وعسيت :ـ بالكسر ـ ، وقرئ " فهل عسيتم " ـ بالكسر ـ " ويقول القرطبى : قلت : " ويدل هذا على أنهما لغتان " ٦٦/٧ ٦٠ الجامع لاحكام القرآن .

2012/8/8

إن وأخواتها

اعلم أن « إنَّ » وأخـواتهـا حـروف أشبـهت « كَانَ » من جـهـة اللفظ والمعنى، فأشبهتها من جهة اللفظ: فى فـتح آخرها، وسكون حشوها، وأشبهتها من جهـة المعنى: فى أنها تدخل على المبتـدأ، والخبر، فـتؤثر فى معنى النسـبة بينهما، كما أن « كَانَ » تؤثر فى معنى الجملة، فتصرفه إلى الاقتران بالزمان، الذى دلت عليه.

فأما تأثير « إنَّ » وأخواتها فى معنى الجملـة الواقعة بعدها فبحسب معنى كل واحد منها.

فأما « إنَّ » فتؤكد معنى الجملة، وتحققه، وكذلك « أنَّ » - بالفتح - .

وأما « كأنَّ » فتصير المبتدأ مشبها بالخبر، وأما « لكنَّ » فتفيد فى الجملة استدراك ما توهم نفيه.

وأما « لَيْتَ » فتفـيد التمنى، فإذا قلت: « لَيْتَ زَيْدًا حَىٌّ » أفادتك أن الحياة لزيد على جهـة التمنى، ولو قلت: « زَيْدٌ حَىٌّ » بغير « لَيْتَ » لكانت الحياة ثابتة، فلما دخلت « لَيْتَ » صارت الحياة تمنيا.

فقد ظهر لك تأثير « لَيْتَ » فى معنى الجملة.

- وأما « لَعَلَّ » فتـفيد الترجى، كقـولك: « لعلَّ الله يَغْفِرُ لى »، أو الإشفاق (1)، كـقولك: « لَعَلَّ الأسَدَ يَلْقَانِى » إذا مـراده الإشـفاق من لقـاء الأسد، ولا ترجى هنا، إذ لا يترجى أحد لقاء الأسد.

---

(1) الترجى يكون فى الشيء المحبوب، والإشـفاق يكون فى الشيء المكروه، نحو: « فلعلك باخع نفسك » أى قاتل نفسك، أى: أشـفق على نفسك أن تقتلها حزنا على ما فـاتك من إسلام قومك، من الآية ٦ من سورة الكهف، وانظر الكشاف ٢ / ٣ / ٧، وانظر ١/ ٢١٣ التصريح على التوضيح، وفى المختار مادة (ش ف ق). « اشفق عليه فهو مشفق وشفيق، وأشفق منه حذره، وأصلهما واحد »

وقد تكون « لَعَلَّ » لمجرد التوقع من غير رجاء ، ولا إشفاق ، وذلك إذا عريت عن إيثار الوقوع فى غيـر المكروه ، وعن الإشفاق فى المكروه ، والتوقع لا يفارقها فى كل حال .

وقد أشربت معنى « لَيْتَ » فنصب الفعل بعـد الفاء فى جوابها ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ (1) ـ على من قرأ بالنصب ـ

وأيضاً : فإن هذه الحـروف الستة كلها تتـضمن معنى الفعل من التـأكيد والتشبيه ، والاستدراك ، والتمنى ، والترجى ، فأعملوها إعمال « كَانَ » .

هكذا ذكر ولد (2) المصنف فى شرح هذا الكتاب ، فجعل تشبيهها « بِكَانَ » ـ كما قدمنا ـ .

وذكر أنها إنما جـــعلت تنصـب الاسم ، وترفـع الخبر ؛ لتكون بعكس « كَانَ » التى هى أصلها فى العمل ، فيفرق بين الفرع ، والأصل .

والنحويون : يطلقون الشبه لهذه الحروف بالأفعال الماضية لما فى لفظها من فتح الآخر ، ولما فيـها من معنى الفعل ، ويقولون : إنها أعـملت إعمال الفعل ،

---

(1) من الآية ٣٧ من سورة غافر .

نقل الجمل عن السمين : « قوله : « فأطلع » : العـامة على رفعه عطفا على « أبلغ » : فهو داخل فى حيز الترجى ، وقرأ حفص فى آخرين بنصبه .

وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه جواب الأمر فى قـوله : « ابن » فنصب « بأن » مضمرة بعـد الفاء فى جوابه ، على قاعدة البصريين . . .

الثاني : أنه منصوب . . . عطفا على التوهم . . .

الثـالث : أنه ينتـصب على جـواب التـرجى فى « لعل » وهو مـذهب كـوفى ». (جـ ٤/ ١٥ ، ١٦ حاشية الجمل) .

(2) أفاد الشارح الأندلسى من شرح ابن الناظم لألفيـة والده ، وظهر أثر ا بن الناظم ظهورا واضحا انظر ١٦١ ، ١٦٢ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ.

الذى قدم مفعوله ، وأخر فاعله ، تنبيهـا على فرعيتها ؛ لأن تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل فرع .

وهذا هو جادة كلام النحويين ، والمعـروف من قولهم فى إعمال « إنَّ » وأخواتها [1] .

قوله :

لإنَّ ، أنَّ ، لَيْتَ ، لكِنْ ، لَعَلْ ... كأَنَّ : عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

كـإِن زَيــدًا عَالــمٌ بأَنّــى ... كُـفءٌ ، ولكنَّ ابنَهُ ذُو ضِـغْنِ

هذان البيتان عدد فيهما المصنف « إنَّ ، وأخواتها » وهى ستة : أصلها « إنَّ » المكسورة ، ولذلك خصت بإدخال اللام فى خبرها ، دون أخواتهـا ، وبها صـدر المصنف ، فذكـر أن لهذه الحروف عكس مـا لكان من العمـل ، يعنى : نصب الاسم ورفع الخبـر ، ثم مثل منهـا فى البيت الثـانى ثلاثة حروف :

الأول : « إِنَّ » المكسورة ، وإليه أشـار بقوله : « كإنَّ زيدًا عَالِمٌ »

الثاني : « أنَّ » المفتوحة ، وإليه أشار بقوله : « بأنى كُفْءٌ » .

الثالث : « لكنَّ » وإليه أشار بقوله : « وَلِكَنَّ ابنَه ذُو ضِغْنٍ » .

---

(١) مذهب البصريين : هو ما قرره الشارح الأندلسى ، وغيره من الشراح . وذهب الكوفيون إلى أن « إنَّ » وأخواتها لا عمل لها فى الخبر ، وإنما هو باق على رفعه ، الذى كان قبل دخول « إنْ » وهو خبر المبتدأ . انظر ١/ ٣٤٨ شرح ابن عقيل ، وانظر ١/ ٣٣٤ شرح المرادى ، وزاد المرادى ما جرى عليه بعض العرب من نصب الجزأين معا بهذه الحروف ، وحكاية قوم : أن ذلك لغة .

ورأى أن تمثيل البواقى بين .

فأما « كأنَّ » فكقولك : « كأنَّ زيدًا أسدٌ » .

وأما « ليْتَ » فكقولك : « لَيْتَ عَمْرًا قائمٌ » .

وأما « لعَلَّ » فكقولك : « لَعَلَّ الله رَاحِمٌ لي » .

فأما « كأنَّ » فأصلها عندهم كاف التشبية ،و« أنَّ » فالتقدير فى قولهم: « كأنَّ زيدًا أسَدٌ » : إنَّ زَيْدًا كَالأسَدِ » ثم قدمت كاف التشبيه ، وأدخلت على إنَّ » وفتحت همزتها ، فصارت «كأنَّ » : فجعلوها حرفا واحدًا يدل على التشبيه [1] .

وأما « لَيْتَ » فتقع للتمنى فيما يمكن عادة كقولك : « لَيْتَ لي مالاً » وفيما لا يمكن عادة « كليتَ الشبَابَ راجعٌ » .

وإذا دخلت على ما يمكن عادة شرط أن يكون مما لا ترجوه ، ولا تطمع فيه .

ولو رجوته ، أو طمعت فيه لقلت : « لَعَلَّ » .

وقد تدخل « لَيتَ » على ما يمتنع عقلا ،كقولك: « لَيْتَ زَيْدًا جاءَنى » لأنك تطلب وقوع مجيئه فى زمان ماض قد ثبت أنه غير واقع فيه ، وكون الشيء واقعا ، غير واقع فى زمن واحد ممتنع عقلا .

وفى « لَعَلَّ » لغات :

الأولى : الأصل ، وهو « لَعَلَّ » - بعين مهملة - .

---

(١) وقيل : ببساطتها ، وأنها غير مركبة (انظر المرادى ١ / ٣٣٥ ، وانظر الهمع ١ / ١٣٣ . وانظر المغنى١ / ١٩١) .

الثانية : « عَلَّ » ـ بإسقاط اللام الأولى ـ .

الثالثة : « لَعَنَّ » ـ بنون مكان اللام الآخرة ، وعين مهملة ـ .

الرابعة : « عنَّ » ـ بإسقاط اللام من اللغة الثالثة ـ .

الخامسة : « لغنَّ » ـ بغين معجمة ـ .

السادسة : « غنَّ » ـ بإسقاط اللام من اللغة الخامسة .

السابعة : « لأن » ـ بهمزة متوسطة بين اللام ، والنون ـ .

الثامنة : « أَنَّ » ـ بإسقاط اللام من اللغة السابعة ـ [1] .

حكى الخليل : « ائت السُّوق أَنَّكَ تشتَرِى لَنَا شَيْئًا » أراد : لَعَلَّكَ تشترى لنا .

وعليه حمل بعضهم قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[2] . عند من قرأ بفتح الهمزة ، فيكون المعنى : « لَعَلَّها إذا جاءت لا يؤمنون » .

قوله :

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِى الَّذِى كَلَيْتَ فيهَا ، أَوْهُنَا غَيْرَ الْبَذِى

هذا البيت نبه فيه المصنف على أنه يجب فى هذه الحروف رعى الترتيب

---

(١) ذكر ابن جابر اللغات الواردة فى « لعل » استطرادا ، كما ، يستطرد ابن مالك لمناسبة وكلاهما نحوى لغوى . . وقد ذكر صاحب القاموس أكثر مما ذكر الشارح الأندلسى ، انظر ذلك فى المادة (لَعَلَّ) .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام .

وعزز ما تقدم ما ذكره الجمل عن السمين : « . . . وأما قراءة الفتح فقد وجهها الناس على أوجه أظهرها أنها بمعنى « لعل » حكى الخليل ائت السوق أنك تشترى لنا منه شيئا أى : لعلك ، فهذا من كلام العرب ، كما حكاه الخليل شاهدا على كون « أن » بمعنى « لعل » ويدل على ذلك أنها فى مصحف أبى « وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون . » (٧٧/٢ حاشية الجمل على الجلالين) .

يعنى : جعل المنصوب فيها مقدمًا ، والمرفوع مؤخرا ، ولا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب فيها ، إلا إذا كان المرفوع مجرورا ، أو ظرفا ، فإلى مراعاة الترتيب المذكور أشار بقوله : « وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ » أراد : هذا الترتيب .

وإلى جواز ألا يراعى الترتيب إذا كان المرفوع مجرورا ، أو ظرفا ، أشار بقوله :

.... إلاَّ فى الَّذِى كليْتَ فيها ، أو هُنَا غَيْرَ الْبَذِى

كان الأصل : ليت غير البذى فيها ، أو هنا .

« فَغَير » : اسم « لَيْتَ » وهو المنصوب ، و « فيها » خبرها ، وهو المرفوع ، فكان الأصل أن يراعى الترتيب ،ولا يقدم فيها على « غَيْر » .

ولكنهم لما كان الخبر مجرورا ، أو ظرفا تسامحوا فى التقديم ، لكثرة تصرفهم فى المجرورات ، والظروف .

فجاز أن تقول : « ليْتَ فيها غَير الْبَذِى » أو « ليت هنا غير البذى » وكذلك كل حرف من هذه الحروف الستة ، إذا كان خبره مجرورا أو ظرفا جاز تقديمه على اسمه ، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله : « كليْتَ » يعنى : « لَيْتَ » وما أشبهها من أخواتها ، إذا كان خبرها مجرورا ، أو ظرفا فأشار إلى المجرور بقوله : « فيها » وإلى الظرف بقوله : « أو هُنَا » .

والْبَذِىُّ : (١) هو : الوقح .

قوله :

وَهَمْزَ « إنَّ » افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّها وَفِى سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

---

(١) « والبذىّ ـ كرضىّ ـ : الرجل الفاحش ، وهى بالهاء . . . » قاموس (البذىّ) .

ذكر المصنف فى هذا البيت الموضع الذى تفتح فيه همزة « إنَّ » والموضع الذى تكسر فيه .

فنبه على أنها تفتح إذا صح أن يسدّ المصدر مسدها ، يعنى : أن يصح وقوع المصدر فى موضعها ، مع اسمها ، وخبرها ، كقولك : « أَعْجَبَنِى أَنَّكَ قائمٌ » **التقدير :** أعجبنى قيامك ، فتفتح « إنَّ » هاهنا ؛ لأن المصدر الذى هو قيامك قد سد مسدها ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وهمزَ « إِنَّ » افتح لسدِّ مَصْدَرِ مسدَّهَا ....

ثم قال :

.... وَفِى سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

يعني : وفى سوى الموضع الذى يسد فيه المصدر مسدها اكْسِرْهَا .

فحصل من هذا : أنّ « إنَّ » تفتح إذا صلح فى مكانها المصدر ، وتكسر إذا لم يصلح فى مكانها .

واعلم أن مواضع « إنّ » **ثلاثة أقسام :**

موضع يجب فيه كسرها ، وهو : كل موضع يتعين فيه وقوع الجملة وموضع يتعين فيه فتحها ، وهو : كل موضع يتعين فيه وقوع المفرد ، يعنى المصدر ، وموضع يجوز فيه كسرها ، وفتحها ، وهو : كل موضع يصلح فيه وقوع الجملة ، ووقوع المفرد : فتكسر [1] بحسب وقوع الجملة ، وتفتح بحسب وقوع المفرد .

وقد نبه المصنف على الموضع الذى يتعين فيه فتحها ، وعلى الموضع الذى يتعين فيه كسرها فى هذا البيت ، وسينبه على الموضع الذى يجوز فيه

---

(١) فى (جـ) : « تكسر » .

الأمران ، بعد فراغه من تعداد مواضع كسرها .

قوله :

فاكْسِرْ فِي الابْتدا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْــثُ « إِنَّ » لِيَمَيـنٍ مُكْمِلَهْ

لما ذكـر المصنف الموضع الذى تكسر فـيه « إِنَّ » على الجملة فى عـجز البيت المتـقدم ، شرع يفصل المواضع التى تكسـر فيها ، وهى سـتة مواضع ، ذكر منها فى هذا البيت ثلاثة مواضع :

الأول : إذا وقعت فى الابتداء ؛ لأن الموضع متـعين للجملة : إذا هو محل المبتدأ [1] ، كقـولك : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » وإليه أشـار بقوله : « فَاكْسِرْ فى الابْتدَاء » وقصر « الابتداء » للضرورة .

الثاني : إذا وقعت فى بدء صلة ، وإليه أشار بقوله: « أو بَدْءِ صِلْه » كقولك: « جَاءَنِى الَّذِى إِنَّكَ تُحبُّه » .

وعين بدء الصلة ، تحرزا من أن تكون « إِنَّ » فى غيـر بدء الصلة فإنها - حينئـذ - تفتح ، كقولك : « جَاءَنِى الذِى عِنْدَكَ أَنَّهُ مُحْسِنٌ » : فـتفتح « أَنَّ » ها هنا ؛ لأنها ليست فى بدء الصلة .

الثالث : الموضع الذى تكون فيه « إِنَّ »جوابا للقسم،وإليه أشار بقوله:

....   وَحَيْثُ «إِنَّ» لِيمَينٍ [2] مُكْمِلَهْ

وقال : « مُكْمِلَة » لينبه بـه على وقوعها جوابا لليـمين ؛ لأن القسم لا يكمل إلا بجوابه ، إذ هما مرتبطان كالشرط ، والمشروط .

ومراده هنا : أن تقع « إِنَّ » فى جواب القسـم ، ويكون فى خبرها

---

(١) فى (أ ، جـ) : « الابتداء » .   (٢) فى (جـ) : « لليمين » .

اللام ، كقولك : « واللهِ إنَّ زيدًا لَقَائمٌ » : فمع اللام يتعين الكسر ، ولو خلت من اللام فى جواب القَسم لجاز الأمران ، لما سينبه عليه بعد هذا .

فتعين أن يحمل كلامه ـ هنا ـ على إرادة اللام .

قوله :

أَوْ حُكِيَتْ بالْقَوْلِ ، أَو حَلَّتْ مَحَلَّ   حَالٍ ، كَـــزُرْتُه ، وَإِنِّى ذُو أَمَلْ

هذا البيت ذكر فيه المصنف موضعين من المواضع التى تكسر فيها « إنَّ » وهو : إذا وقعت بعد القول ، مثل : « قَالَ زَيدٌ إنَّكَ قائمٌ » : وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

أو حُكِيَتْ بالْقَوْل ....

وقوله : « حُكِيَتْ » تحرز من القول الذى لا يكون حكاية لجملة « إنّ » [1] وهو القول الواقع بعد الظن ؛ لأن القـول إذا أريد به الظن فتحت بعده « إنّ » وذلك بشرط أن يكون فعل القول مضارعًا ، مخاطبا به ، قد دخلت عليه أداة الاستفهـام ، غير حكاية لجملة « انّ » كقولك لمن تخـاطبه : « أتقول أنَّ زيدًا قائمٌ ؟ » ـ فتفتح « أنَّ » هنا ـ لأن المراد : أتظن ؟

فالمصدر صالح فى موضعها ،وسيأتى الكلام فى باب «ظَنَّ» على هذا .

ومعنى « حُكِيَتْ بالْقَوْلِ »: عبر عنها ،وعن الجملة التى بعدها بالقول .

الثانى : أن تقع فى موضع الحال ، وإلى هذا أشار بقوله :

......   أَوْحَلَّتْ مَحَلَّ   حَال   ....

ومثل حلولها محل حال بقوله :

(١) سقط من (ب) لفظ « إن »

.... كزُرْتُه ، وَإِنِّى ذُو أمَلْ

فالواو : واو الحال ، والجملة بعدها فى موضع الحال .

قوله :

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فعْــــلٍ عُلِّقَا باللاَّمِ : « كاعلم إنَّهُ لَذُو تُقَى »

هذا البيت ذكر فيه المصنف ـ أيضاً ـ موضعا من المواضع التى تكسر فيها « إنَّ » وهو آخرها ، وذلك إذا وقعت بعد فعل من « ظَنَّ » وأخواتها ، ووقعت اللام فى خبرها ، فعلق الفعل الواقع قبلها عن العمل باللام فتكسر ـ حينئذ ـ إنَّ » لأن الجملة صارت منقطعة عن الفعل فى اللفظ فصارت « إنَّ » بهذا الاعتبار واقعة فى ابتداء الكلام .

وإلى هذا أشار بقوله :

وكسرُوا منْ بعْدِ فعلٍ عُلِّقَا بالَّلامِ ....

أراد بالفعل ـ هنا ـ « ظَنَّ » أو واحدا من أخواتها ، ونبه على ذلك بالمثال ، وهو قوله :

... كاعْلَم إنَّه لذُو تُقى

فمثل « باعْلَمْ » الذى هو من أخوات « ظَنَّ » فلولا دخول اللام فى الخبر لفتحت « إنَّ » لتؤول بمصدر ، ينتصب مكان مفعول « اعْلَم » .

ومن أمثلة هذا قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُه ﴾ (1) .

ومنه بيت الكتاب (2) .

---

(1) من الآية 1 من سورة المنافقون .

78 ـ (2) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب 1/ 474 من الخمسين ، والعينى 2 / 222 ، والأشمونى 1 / 275 ، واللسان 128) والشارح الأندلسى . =

٧٨ ـ أَلَمْ تَرَ إِنِّى . وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً   لَنَسْرِى إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

قوله :

بَعْدَ « إِذَا » فُجَاءَةٍ ، أَوْ قَسَمِ   لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى

لما فرغ المصنف من تعديد المواضع التى[1] تكسر فيها « إنَّ » شرع يذكر المواضع التى يجوز فيها كسرها ، وفتحها ، فذكر فى هذا البيت أنها تكسر . وتفتح بعد « إذَا » فجاءة ، وإليه أشار بقوله : « بَعْدَ ، إِذَا » فُجَاءَةٍ .

وكذلك فى جواب القسم ، إذا لم يكن فى خبرها اللام ، وإلى ذلك أشار بقوله :

...... أو قسم   لاَ لاَمَ بَعْدَهُ ......

اللغة :

لنسرى : « السرى : كالهدى : سير عامة الليل ... » قاموس (السرى) .

سناهما : السنا : ضوء البرق ... » قاموس (السنا) .

والمعنى :

ألم تعلم أنى وابن أسود ليلة لنسير عامة الليل ، ونتجه إلى نارين ، يعلو سناهما ، وترتفع ألسنة لهيبهما .

الإعراب :

« ألم » الهمزة : للاستفهام ، ولم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب « تر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة « إنى » إن الناسخة ، واسمها « لنسرى » اللام : هى الداخلة على جملة الخبر « نسرى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، والجملة : خبر « إنَّ » « إلى نارين » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « نسرى » ، « يعلو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم بضمة مقدرة على آخره « سناهما » فاعل ، ومضاف إليه ، والجملة : من الفعل ، والفاعل فى محل جر ، صفة لنارين .

والشاهد فى البيت :

كسر همزة « إن » من أجل اللام ، ولولا اللام لفتحت ، لأنها مع اسمها ، وخبرها سد مسد مفعولى « ألم تر » .

(١) فى (أ) : « الذى » .

أراد : أو بعد قسم .

فالتقدير : والوجهان نميا بعد « إذَا » للمفاجأة ، وبعد قسم ، لا لام بعده ، يعنى : فى خبر « إنَّ » .

ومعنى « نُمِى » : نقل ، وسكن الياء للضرورة ، وكان حقه أن يقول : « نُمِيَا » بألف ؛ لأن الفاعل ضميـر تثنية ، إذ هو عائد على الوجهين ، ولكنه أفرد الضمير ، لأن مراده جواز وجهين نمى ، فأعاد الضمير على المحذوف .

وهو ظاهر المعنى .

ويحتمل أنه لم يفرد الضمـير ، ولكنه لما سكن اليـاء التقت مع الألف وهما ساكنان ، فحذف الألف لالتـقاء الساكنين ، ولم تحذف الياء لأنه لو حذفها ، وترك الألف لاستدعت فتح الميم ، فكان يختلف عليه مجرى الروى .

ومثال وقوعها بعـد « إذَا » المفاجأة قولك : « خَرَجْتُ فإذَا أَنَّكَ قَائمٌ » ـ فتكسر على أنها فى موضع ابتداء ، وتفتح على أنها مؤولة [1] بالمصدر ـ .

ومثال وقوعها فى القسم : « وَاللهِ إنَّكَ كَرِيمٌ » ـ فتكسر ، وتفتح ـ لعدم اللام ، ولو وقعت اللام فى الخبر تعين كسر « إنَّ » .

قوله :

مَعْ تِلْوِ « فَا » الْجزَا ، وَذَا يَطَّـــردُ   فى نَحْوِ : « خَيْرُ الْقَوْلِ : إنِّى أَحْمَدُ

هذا البيت ذكر فيـه المصنف ـ أيضاً ـ موضعين يجوز فيهـما كسر « إنَّ » وفتحـها : الأول : إذا وقعت بعد فـاء الجزاء ، وقد جاء القرآن بـالوجهين : ففتحت بعد فاء الجزاء فى : ﴿ أَلَمْ يعلموا أنَّه من يحادد الـلَّهَ ورسولَه فأنَّ له نار

---

(١) فى (جـ) : « مؤكدة » .

(٢) من الآية ٦٣ من سورة التوبة .

والشاهد فى الآية الكريمة : فتح همزة « أنَّ » بعد فاء الجزاء ، والجملة : جواب « من » الشرطية « (٢/٢٩٥) حاشية الحبر .

وكسرت بعد فاء الجزاء فى قوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [1] .

وقد أشار إلى هذا بقوله : « فا الجزا » وقصر الفاء ، والجزاء للضرورة.

الموضع الثاني : إذا وقعت خبرا عن قول ،وكان خبرها معنى قول، وفاعل القول ، الذى هو خبر عنه ، وفاعل خبرها واحد ، كما سيظهر لك فى مثاله .

وإلى هذا أشار بقوله :

... . وذَا يطَّرِدُ فى نحوِ : « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنى أَحْمَدُ »

يريد : وهذا يطرد، يعنى : جواز الفتح ، والكسر ، ومثله « بخير القول » « فخير » مبتدأ ،وهو قول فى المعنى ؛ لأنه أضافه إلى القول ، وأن ، واسمها ، وخبرها فى موضع خبر المبتدأ ، وخبر « إِنِّى » « أَحْمَدُ » .

والحمد قول من الأقوال ، وفاعل الحمد هو فاعل القول ، الذى هو المبتدأ .

فحصلت الشروط .

قوله :

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لاَمُ ابْتَداءٍ ، نَحْــو: « إِنِّى لَوَزَرْ »

نبه المصنف فى هذا البيت على أنَّ « إنَّ » المكسورة تدخل فى خبرها لام الابتداء ، ومثله بقوله : « إنى لَوَزَر » .

---

(1) من الآية ٢١٥ من سورة البقرة .

ويقول القرطبى : « وما تفعلوا من خير » شرط ، وجوابه : « فإن الله به عليم ». (١/ ٨٤٥) الجامع لأحكام القرآن

والوزر ، هو : المعين .

وقد نبه علــى تخصيص دخول هذه اللام . على خــبر « إنَّ » المكسورة بقوله : « وبعد ذات الكسرِ » يعنى : بعد « إنَّ » ذات الكسر ، فدل ذلك على أنه لا يجوز دخول اللام فى خبر « أن » المفتوحة .

وهذه اللام تسمى لام الابتداء [1] ، كما ذكر المصنف .

والمراد بها : التأكيد ، بعد التأكيد ، الواقع « بإنَّ » مبالغة ، وكان حقها أن تكون مقدمة ، ولكن كرهوا الجمع بينها ، وبين « إنَّ » إذ معناهما فى التأكيد واحد ، فأخروها إلى الخبر .

ولدخولها شروط ، ينبه عليها المصنف فيما بعد .

قوله :

وَلاَ يَلِى ذِى اللاَّمَ مَـا قَدْ نُفِيا وَلاَ مِنَ الأَفْعَـــالِ مَا كَرَضِيَا
وَقَدْ يَلِيهَا مَــع قَــدْ ، كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

لما ذكر دخول اللام على خبر « إنَّ » المكسورة ، وأطلق فى البيت المتقدم نبه فى هذا البيت : أنها لا تدخل على الخــبر ، إلا إذا كان غير منفى ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) **لام الابتداء :**

كـان حق هذه اللام أن تأتى فى أول الكلام ؛ لأن لهـا الصـدارة ، لكن لما كانت « إنَّ » للتـأكيـد وضعا ، وكانت لام الابتداء للتأكيد ـ أيضاً ـ كره العرب الجمع بين حرفـين بمعنى واحد ، فزحلقوا اللام إلى الخبر

ومن ذلك .. أطلق عليها اللام المزحلقة .

(انظر ١ / ٣٤٤ شرح المرادى للألفيـة ، وانظر ١/ ٢٧٩ شرح الأشمونى للألفية ، وانظـر حاشية الصبان ١ / ٢٧٩)

وَلاَ يَلى ذِى اللاَّمَ ما قَد نُفِيَا ....

يعنى : ولا يلى هذه اللامُ خبر نُفِىَ .

« فَذَا » مفعول « بيَلى » ، و « مَا » فاعل ، وسواء كان الخبر المنفى اسما أو فعلا .

وشذ دخولها على المنفى ، كقول الشاعر [1] .

٧٩ ـ وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا ، وَتَرْكًا لَلاَ مُتَشَابِهَانِ ، وَلاَ سَوَاءُ

فأدخل اللام على قوله : « لاَ مُتَشَابِهَانِ » وهو منفى .

---

٧٩ ـ (١) : القائل : هو أبو حزام العكلى ، والبيت من الوافر .
وهو من شواهد الخزانة ٤ / ٣٣١ ، والعينى ٢ / ٢٤٤ ، والهمع ١ / ٨٨ ، ١٤٠ ، والدرر ١/ ٦٧ ، ١١٦ ، والتصريح ١/ ٢٢٢ ، والأشمونى ١ / ٢٨١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تسليما : أى : على الناس .

وتركا : أى : ترك التسليم عليهم .

متشابهان : متقاربان .

سواء : متساويان .

والمعنى :

التسليم على الناس ، وترك التسليم عليهم ، لا يتشابهان ، ولا يتساويان .

الإعراب :

« وأعلم » أعلم : فعل مضارع ،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ،تقديره أنا ، « إنَّ » حرف توكيد ، ونصب « تسليما » اسم « إن » « وتركا » عاطف ومعطوف على « تسليما » ، « للا » اللام : لام الابتداء ، أو زائدة « لا » نافية « متشابهان » خبر « إن » ، و « لا » الواو : عاطفة ، ولا : زائدة ، لتأكيد النفى « سواء » معطوف على خبر « إن » .

والاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « للامتشابهان » حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى « بلا » وهو شاذ .

ويروى « إن تسليما » ويعزز الرواية : دخول اللام على الخبر ، ويروى عن ابن عصفور تبعا للفراء « أن تسليما » بفتح الهمزة ، واللام زائدة ، وليست لام الابتداء (انظر التصريح ١/ ٢٢٢ ، والصبان ١ / ٢٨١ ، والخزانة ٤ / ٣٣١) .

ثم نبـه المصنف على أن هذه اللام - أيضـاً - لا تدخل من الأفعـال على مثل « رَضِيَا » وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

يريد : ما كـان ماضيا ، متـصرفا ، عاريا عن « قَدْ » واكـتفى عن هذه الشروط بالمثال .

فلو كان غير متصرف ، لجاز ، كقولك : إِنَّ زَيْدًا لَعَسَى أَنْ يَقُومَ » .

ولو كان غير ماض جاز - أيضاً - كقولك : « إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ » .

وإن كان مـتصرفا ، ولو وقـعت معه « قَدْ » لجـاز ، وإن كان متصـرفا ماضيا ، وإليه أشار بقوله :« وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ » يعنى : وقد يلى اللام الفعـل الذى « كرضيا » إذا كان معه « قَدْ » ، ثم مثله بقوله : « كإن ذَا لَقَدْ سَمَا » : فأدخل اللام على « سَمَا » :وهو ماض، متصرف؛ لأجل وجود « قَدْ » معه ، وقـوله : « عَلَى الْعِدا مُسْتَحْوِذَا » - تتمـيم للبـيت - و « عَلَى العِدَا » متعلق « بسَمَا » و « مُسْتَحوِذَا » حال من الضمير فى « سَمَا » .

والمستحوذ على الشيء : هو : المستولى عليه .

ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [1] .

قوله :

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

نبه فى هذا البيت على أن هذه اللام قد تصـحب غير الخبر ، وهو ثلاثة أشياء ، ذكرها فى هذا البيت :

(١) من الآية ١٩ من سورة المجادلة ، والاستشهاد بالآية الكريمة استشهاد لغوى .

الأول : معمـول الخبر ، إذا كان متوسطـا بين اسم إنَّ ، وبين خبرها كقولك : « إنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ » : « فطَعَامَك » : مـعمول « لآكِل » الذى هو الخبر ، وهو متوسط بين الاسم ، والخبر ، وقد دخلت عليه اللام ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وتصحب الواسطَ معمُولَ الْخَبَرْ ....

« فالواسطَ » : مفعول « بتصْحَب » ، و« معمولَ »: بدل منه ، أو حال فيكون التقـدير : وتصحب الاسم الواسط بين الاسم ، والخبـر فى حال كونه معمول الخبر ، والحال أحسن ؛ لأنَّها أبين للمعنى المراد .

ثم نبه ـ أيضا ـ على أن اللام : قد تدخل على الضمير الواقع فصلا بين الاسم ، والخبر ، كقوله تعالى : ﴿ إنَّ هذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ [1] .

التقدير : إن هذا للقـصص الحق ، و « هُوَ » فصل زائد ، فـدخلت اللام عليه .

وعليه نبه بقوله : « والْفَصْلُ » .

ثم نبه ـ أيضا ـ أنها قد تدخل على الاسم إذا تقدم الخبر وإلى ذلك أشار بقوله :

.... واسمًا حلَّ قبله الخبر

وذلك لا يكون إلا إذا كان الخبر ظرفا ، أو مـجرورًا ، إذا لا يتقدم خبر « إنَّ » إلا إذا كان واحدا منهما .

ومن ذلك قـولـه تعـالى : ﴿ إنَّ علَـــيْنَا لَلْهُدَىٰ (١٢) وَإِنَّ لَنَا لَلآخِرَةَ

(١) من الآية ٦٢ من سورة آل عـمران ، والشاهد فى الآيـة الكريمة دخول لام الابتـداء على ضمـير الفصل .

والأُولىٰ (١٣) ﴾ [1] .

التقدير : إن الهـدى علينا ، وإن الآخرة لنا : قـدم الخبـر ، وأدخل اللام على الاسم .

ولو كان الاسم مقدما لم يجز دخول اللام عليه .

قوله :

وَوَصْلُ مَابِذِي الْحروفِ مُبْطِلُ   إعْمَالَهَـا ، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَـمَلُ

نبه المصنف فى هذا البيت على أن « مـا » إذا وصلت بهذه الحروف بطل عملها ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَوَصْلُ مَابِذِي الْحروفِ مُبْطِلُ   إعْمَالَهَـا ... ...

« فَذَا » : اسم إشارة ، و « الحـرُوف » : صفة له ، و « مُبْطِل » خـبر عن المبتدأ ، الذى هو « وَصْل » و « إعمالَها » مفعول « بمبطل » .

ثم نبه بقـوله : « وقد يُبَقّى العمل » على أن العمل قـد يبقى مع وصل هذه الحروف « بمَا » إلا أنه قليل .

ونبه على القلة « بقَدْ » وأطلق ذلك فى جميعها .

فظاهر قوله : أنها على السواء .

وليس كذلك [2] .

أما فى الخمـسة غير « لَيْت » : فلم يـسمع فيها إبقاء العمل مع دخول

(١) الآيتان ١٢ ، ١٣ من سورة الليل .

والشاهد فيهما : دخول اللام على اسم « إنّ » ، لتقدم الخبر جارا ، ومجرورا .

(٢) وافق ابن مالك السـراج ، والزجاج ، وقد أجاز العمل ، والإلغـاء فى « إنما » انظر ١/ ٣٤٧ شرح المرادى . ولم يجز سيبويه ما تقدم إلا فى « ليت » (انظر ١ / ٢٨٢ الكتاب) .

« مَا » إلا فى نقل غريب .

منه ما حكاه ابن برهان (١) : أن الأخفش حكى : « إنمـا زيدًا قائم » - بنصب زيْد - .

وعزا مثل ذلك إلى الكسائي .

وهو نقل غريب (٢) .

وأمَّا « لَيْت » فالأمران فيها جائزان ، إلا أن عدم الإعمال أكثر (٣) .

ومنه قول النابغة (٤) .

٨٠ ـ قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَـــا ، أَوْ نِصْفُهُ فَقَـــدِ

يروى بنصب الحمام على الإعمال ، وبرفعه على إبطال العمل .

وإنما جـاز بقـاء العمل فـى « لَيْتَ » ؛ لأنها إذا وقـعت بعـدها « مَا » استمرت على عدم وقوع الفعل بعدها ، فاختصاصها بالأسماء باق :

---

(١) **ابن برهان :** أبو القـاسم الأسدى ، العكبرى ، عبد الواحـد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان : النحوى ، صاحب العربية ، واللغة ، والتواريخ ، وأيام العرب . قرأ على عبـد السلام البصرى ، وأبى الحسن السمسمى . . . وكـان زاهدا ، عرف الناس منه ذلك . . . مات فى جمادى الآخرة سنة ٤٥٦ هـ .

(البغية ٢/ ١٢٠ ، ١٢١) .

(٢) ويقول الشيخ خالد الأزهـرى : « ذهب إلى ذلك الزجاج ، وابن السـراج ، والزمخشرى ، وابن مالك » ١ / ٢٢٥ التصريح بمضمون التوضيح .

كما يقول فى « إنما زيدًا قائم » رواه الأخفش ، والكسائى سماعا عن العرب ١/ ٢٢٥ التصريح .

(٣) وذلك بالحمل على أخواتها . انظر التصريح ١ / ٢٢٥ .

٨٠ ـ (٤) : والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٧٢ ، والخصائص ٢/ ٤٦٠ وابن الشجرى ٢/ ١٤٢ والإنصاف ٤٧٩ ، وابن يعـيـش ٨/ ٥٤ ، ٥٨ ، والمقـرب ٢٠ ، والشـذور ٢٨٠ ، والمغنـى ٦٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ (٧٢ ، ٢٣٦) والخـزانة ٤/ ٦٧ ، والعينى ٢/ ٢٥٤ ، والتـصريح ١/ ٢٢٥ ، والهـمع ٦٥ ، ١٤٣ ، والدرر ١/ ٤٤ ، ١٢١ ، والأشمونى ١/ ٢٨٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٤ .

اللغة :

فقد : قد ـ هنا ـ اسم فعل ، ومعناه : يكفى ، أو اسم بمعنى كاف .

فمن أعمل راعى بقاء الاختصاص ، ومن لم يعمل راعى الكف « بما » .

وأما الخمسة البواقي : فإنها إذا دخلت عليها « مَا » وقع بعدها الفعل ، وزال الاختصاص بالأسماء ، وهو سبب العمل ، فتعين إبطاله .

قوله :

وَجَايزٌ رَفْعُـــكَ مَعْطُـــوفًا عَلَى مَنْصُوبِ « إِنَّ » بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

هذا البيت نبه فـيه المصنف على أنه يجوز أن تعطف اسما مـرفوعا على

= **والمعنى :**

حينما أبصرت زرقاء اليمامة سربا من القطا ، قالت :

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه

فلما وقع القطا في شبكة صياد ، فعده ، فإذا هو ست ، وستون قطاة ، ونصفها ثلاث ، وثلاثون ، فإذا ضم إلى ذلك قطاتها كان مائة . (١/٢٢٥ التصريح) .

فقال النابغة ـ حاكيا عنها ـ :

ليت لنا هذا الحمام ، ونصفه ، مع حمامتنا ، وهذا كاف لنا .

الإعراب :

« قالت » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر جـوازا ، تقديره : هي ، « ألا » أداة تنبيه ، يستفتح بها الكلام ، ويدل على تحقق ما بـعدها « ليتما » ليت : حرف تمن ، ونصب ، ومـا زائدة « هذا » اسم ليت « الحمام » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت « لنا » متعلق بمحذوف خبر ليت ، أو « ليتما » كافة ، ومكفوفة ، « هذا الحمام لنا » مبتدأ .. وخبر « إلى حـمامتنا » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه والجار ، والمجرور ، متعلق بمحذوف حال من اسم « ليت » « أو » عاطفة بمعنى الواو « نصفـه » معطوف على اسم الإشارة ، ويروى مرفـوعا ، ومنصوبا تبعـا لاسم الإشارة . نصف : مضاف ، وها : مضاف إليه « فقد » الفاء : فاء الفصيحة ، و « قد » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إن حدث ذلك فهو كاف لنا .

والشاهد في البيت :

قوله : « ليـتما هذا الحمام » حـيث يروى برفع الحمام ، ونصبـه : أمـا النصب : فعلى أن « ليت » عاملة ، والحمام : بدل من اسمها ... الذي هو اسم الإشارة ـ كما أعربنا ـ ....

وأما الرفع : فعلى أن « ليت » مهملة ، واسم الإشارة مبتدأ ، والحمام بدل منه ... ـ كما أعربنا ـ . ويدل ذلك على جواز الإعمال ، والإهمال في « ليت » إذا اقترنت بها « ما » الزائدة ـ بخلاف سائر أخواتها .

وقد أحسن التعليل لنا محمد [illegible] الأندلسي

منصوب « إنَّ » يريد : على موضع منصوب « إنَّ » يعنى بالمنصوب اسم « إنَّ » وذلك بعد أن تستكمل « إنَّ » اسمها ، وخبرها ، كقولك : « إنَّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو » : فعطف « عَمَرو » وهو مرفوع على موضع اسم « إنَّ » بعد أن استكملت خبرها .

والعطف ـ ها هنا ـ على أن « عَمْرو » مبتدأ ، محذوف الخبر تقديره : وعَمْرٌو كَذَلِك .

ويجوز أن يكون « عَمْرو » من عطف المفردات ، إذا جعلته معطوفا على الضمير فى « قَائم » .

فلو عطفت « عَمْرو » بالرفع على موضع « إنَّ » واسمها ، على أن يكون عطف مفرد ، وجعلت خبر « إنَّ » خبرا عنهما لم يجز لما يؤدى إليه من اجتماع عاملين مختلفين، يعنى :الابتداء ، و « إنَّ » على معمول واحد ، وهو خبر « إنَّ »، فإن الابتداء يكون فيه عاملا حينئذ من جهة كونه خبرا « لعَمْرو » فإن عامله فيه ـ أيضاً ـ من جهة كونه خبرا لها ، فلا يجوز ذلك ، سواء أخرت « عمرًا » عن خبر « إنَّ » أو قدمته ، إذ المانع واحد .

وإنما يجوز العطف بالرفع على اسم «إنَّ » بشرط التأخير عن خبر « إنَّ » وأن يكون خبر المعطوف محذوفا ، كما قدمناه .

وقد أجاز الكسائي (١) :العطف بالرفع على اسم « إنَّ » قبل الخبر؛ لأنه يرى أن العامل واحد ؛ لأن الرافع ـ عنده لخبر « إنْ » ـ هو الابتداء ،

---

(١) **الكسائي:** أجاز العطف بالرفع مطلقا .. تمسكا بظاهر قوله تعالى : ﴿ إنَّ الله وملائكتُهُ يصلون على النبى ﴾ ٥٦ الأحزاب برفع « ملائكته » وغيرها ... انظر ١ / ٢٨٦ الأشمونى .

ووافقه الفراء [1] ، على جواز العطف بالرفع قبل الخبر ، بشرط أن يكون اسم « إنَّ » لا يظهر فيه الإعراب ، كقولك : « إنَّ هَذَا وزَيْد قَائمَان » وجعل سيبويه ما ورد من مثل هذا غلطا [2] .

فإذا تقرر هذا: فكل ما ورد عن العرب مما يوهم العطف على اسم « إنَّ » بالرفع قبل الخبر فمحمول على تأخير المعطوف ، أو على أن الخبر الموجود خبر المعطوف ، وخبر « إنَّ » محذوف .

ويدل على هذا الوجه قول الشاعر [3] .

٨١ ـ خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ ؟ فإنِّى ، وَأَنْتُمَا ـ وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى ـ دَنِفَانِ

(١) موافقة الفراء بشرط خفاء إعراب المعطوف عليه ، نحو : « إنك ، وزيدٌ ذاهبان » وقد ذكر ذلك الشارح الأندلسى، وعزاه المرادى ١/٣٤٨ ، والأشمونى ١ / ٢٨٧ ، . . . .

(٢) وعبارة الكتاب : « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون ، فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان . . . . » الكتاب ١/ ٢٩٠ .

٨١ ـ (٣) **الشاعر** : مجهول ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد المغنى ٤٧٥ ، ٦٢٢ (٢٩٣) والعينى ٢/ ٢٧٤ ، والتصريح١/ ٢٢٩ والأشمونى ١/ ٢٨٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

طب : « ـ مثلثة الطاء ـ : علاج الجسم ، والنفس » قاموس (الطب) .

دنفان : « الدَّنَف ـ محركة ـ : المرض الملازم . . . » قاموس (الدنف) .

والمعنى :

يا خليلى : هل يوجد علاج لما بنا ،فإنى دنف ،وأنتما ـ وإن لم تصرحا بهواكا ـ مريضان بالعشق .

الإعراب :

« خليلى » : منادى ، حذف منه حرف النداء ، والتقدير : يا خليلى ، « هل » حرف استفهام ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ، « طب » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامه رفعه الضمة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : هل طب موجود ، والمسوغ للابتداء « بطب » الاستفهام « فإنى » : إن واسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : فإنى دنف « وأنتما » الواو : عاطفة ومبتدأ ، خبره دنفان ، « وإن » عاطف ، وإن : شرطية ، « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « تبوحا » مجزوم « بلم » وعلامة جزمه حذف النون ، والألف فاعل فعل الشرط « بالهوى » متعلق بقوله : « تبوحا » والجواب محذوف ، والتقدير : وإن لم تبوحا بالهوى فأنتما دنفان =

« فدنفان » خبر المعطوف ، الذى هو « أنتُمَا » لأنه مثنى مثله ، ولا يصح أن يكون خبرا ، لأن اسمها مفرد ، فيتعين أن يكون خبرها مفردا ، فيجعل محذوفا .

فدل هذا على صحة الوجه الذى ذكرناه .

وهو حسن .

قوله :

وأُلْحِقَــــتْ « بإنَّ » لكنَّ ، وأَنْ   مِنْ دُونِ « لَيْتَ ، ولعَلَّ ، وكَأَنْ »

نبه المصنف فى هذا البيت على إلحاق « لكنَّ ،وأَنَّ » ـ المفتوحة ـ « بإنَّ » المكسورة فى العطف[1] بالرفع ، بعد كمال الخبر ؛ لأنهما مثلها فى عدم تغير معنى الجملة .

وجعل « ليتَ ، ولعلَّ ، وكأن » مخالفة لها فى ذلك ؛ لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بما فيها من : التمنى ، والترجى ، والتشبيه .

وإلى إلحاق « لكنَّ ، وأنَّ » أشار بقوله :

وألحقت « بإنَّ » لكنَّ ، وأنّ   ....

وإلى مخالفة الثلاثة البواقى أشار بقوله :

....   مِنْ دُونِ « لَيْتَ ، ولَعَلَّ ، وكأنّ »

وليس مراده « أن » الخفيفة ، ولا « كأن » الخفيفة بخصوصهما ، وإنما

= **والشاهد فيه :** حذف خبر « إن » لدلالة المبتدأ عليه ، والتقدير : فإنى دنف أى : مريض ، وأنتما دنفـان » ١ / ٢٢٩ تصريح . وانظر العينى ٢ / ٢٧٦

(١) سقط من (ب) : « فى العطف » .

خففهما ، ليستقيم الوزن .

فمراده « أن» من حيث هى،و « كأن » من حيث هى،لا بقيد تخفيف .

قوله :

وَخُفِّفَتْ « إِنَّ » فَقَلَّ الْعَمَلُ   وتَلْـــزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْـمَلُ

نبه المصنف فى هذا البيت على أنه يجوز تخفيف « إِنَّ » وإذا خففت قل عملها ، وكان الإلغاء أكثر .

وإلى جواز تخفيفها ، وقلة عملها ، مع التخفيف أشار بقوله :

وخففت « إِنَّ » فقل العملُ   ....

يعنى : « إنّ » المكسورة بدليل ذكره لدخول اللام فى خبرها ، إذ لا تدخل إلا بعد المكسورة .

ثم نبه على أنه إذا خففتها لزمت اللام فى خبرها إذا أهملتها ، يعنى : إذا أهملتها من العمل .

وإنما لزمتها اللام حالة الإهمال ؛ لأنها قد خففت ، فخيف أن يتوهم أنها « إنْ » النافية فأدخلوا فى الخبر اللام ؛ ليرتفع الوهم ؛ لأن اللام لا تدخل بعد « إنّ »النافية،وتبين من تخصيصه لزوم اللام « بإن » المخففة إذا أهملت ، أنه إذا لم تهمل جاز .

فلك أن تدخل اللام ، ولك ألا تدخلها ؛ لأن نصب الاسم ، ورفع الخبر يميزها عن « إن » النافية .

وقد وردت فى القرآن معملة ، وغير معملة .

فمن إعمالها قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وإن كُلاًّ لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهُم رَبُّك

أعْمَالهُمْ ﴾ [1]

قرئ بنصب « كلٌّ » على الإعمال ، ورفعه على الإهمال .

والقراءتان فى السبع [2] .

قوله :

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِى عَنْهَا إنْ بَدَا   مَا نَاطِــقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِــــدَا

نبه فى هـذا البيت على أنه قـد يستغنى عن الـلام ، مع الإهمال ، إذا ظهر ما أراده الناطق من المعنى ، معتمدا على رفع اللبس ، لظهور المعنى .

فقـوله : « رُبَّمَا » أشار به إلى قلة الاستـغناء عن اللام فى هذه الصورة المذكورة فى البيت .

وقوله : « إنْ بَدَا » أى : إن ظـهر ، و « مُعْتَمِدًا » منصوب عـلى الحال من « ما » الموصـولة ، وهى فاعل « يبدا » ، و « مـعتمَدا » ـ بـفتح الميم ـ : لأنه اسم مفعول ، فالمراد : معتمدا عليه .

ومثال الاستغناء بظهور المعنى قول الشاعر [3] .

٨٢ ـ أنَا ابنُ أُباة الضَّيْم من آلِ مالك   وإنْ مالكٌ كانــــت كرامَ المعادنِ

(١) من الآية ١١١ من سورة هود .

(٢) « لما » ـ بالتخفيف ، والتشديد ـ و « إن » ـ بالتخفيف ، والتشديد ـ أربع قراءات : وكلها متواترة ، أى : سبعية .

القراءة الأولى: على إعمال « إن » المخففة ، وهى لغة ثابتة عن العرب . . . .

القراءة الثانية : تخفيف « إنّ » وتشديد « لَمّا » .

القراءة الثالثة : تشديد « إنّ » و « لَمّا » وتكون « إن » على حالها ، ونصب ما بعدها على أنه اسمها .

القراءة الرابعة : تشديد « إنّ » وتخفيف « لما » و « إن » عاملة . .

(انظر ٢/ ٤٢٦ ، ٤٢٧ حاشية الجمل على الجلالين) .

٨٢ ـ (٣) : **الشاعر** : هو الطرماح بن حكيم ، والبيت من الطويل .

« فأن » ـ هنا ـ مخففة ، ملغاة .

وكان الواجب أن تدخل اللام فى خبرها ، ولكن لما ظهر المعنى ، الذى أراده الشاعر : من فخره بانتسابه إلى مالك علم أنه لا يريد نفى كرم المعادن عن مالك .

فاستغنى عن اللام اعتمادا على ظهور المعنى .

قوله :

والفعلُ إنْ لم يَكُ ناسخًا ، فَلاَ تُلْفِيه غالباً « بإنْ » ذِى مُوصَلاَ

نبه المصنف فى هذا البيت علـى أن الفعل إن لم يكن من نواسخ الابتداء « كظن ، وأخواتها » و « كَانَ ، وأخواتها » لم يوصل فى الغالب « بإن » المخففة .

= وهو من شواهد العينى ٢/ ٢٧٦ ، والتصريح ١/ ٢٤١ ، والهمع ١/ ١٤١ ، والدرر ١ / ١٨١ ، والأشمونى ١ / ٢٨٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٧٣ .

اللغة :

أباة : جمع آب ، ممتنع .

الضيم : « الضيم : الظلم ، وقد ضامه : من باب باع . . . » مختار (ض ى م) .

والمعنى :

أنا ابن آباء كرام يأبون الظلم ، وهم من آل مالك ، الذين طاب معادنهم ، وكرم أصلهم ،

الإعراب :

« أنا ابن أباة » مبتدأ ، وخبره ، [illegible] ، ومضاف إليه ، أباة : مضاف ، و « الضيم » : مضاف إليه « من آل » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر ثان ، أو حال من الخبر « آل » : مضاف ، و « مالك » مضاف إليه ، « وإن [illegible] » مخففة من الثقيلة ، وقد أهملت « مالك » مبتدأ « كانت » فعل ماض ناقص ، وتاء التأنيث ، واسم كان مستتر فيه جوازا ، تقديره : هى يعود إلى مالك ، ويريد : القبيلة « كرام » خبر كان ، كرام مضاف و « المعادن » : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة ، والجملة خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله « وإن مالك » حيث ترك لام الابتداء ، التى تجتلب فى خبر « إنَّ » المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة عند عملها اعتمادا على السياق ، وذلك : للفرق بينها ، وبين « إن » النافية .

فقوله : « إن لم يك ناسخا » يعنى : إن لم يكن من نواسخ الابتداء .

ومعنى : « تلفيه » : تجده .

ونبه بقوله : « غالبًا » على أن الفعل إذا كان غير ناسخ فقد يقع فى القليل موصلا « بإن » المخففة .

و « ذى » إشارة ، صفة « لإنْ » فالمراد : إن هذه ، و « موصَلاً » اسم مفعول ، فهو بفتح الصاد .

ومعنى كونه « مُوصَلا » « بإن » أى : وارد بعدها ، متصلا بها .

والكثير فى وقوع الفعل الناسخ أن يكون ماضيا ، فإن كان مضارعا ، أو غير ناسخ ، ماض ، فهما قليلان فى الوقوع ، بعد « إن » المخففة .

فمثال الناسخ المضارع قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ [1] .

ومثال الماضى غير الناسخ قول الشاعر [2] .

٨٣ ـ شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

---

(١) من الآية ٥١ من سورة القلم . « إن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن » ٣٩٢/٤ حاشية الجمل ، والاستشهاد بالآية الكريمة على وقوع « يكاد » وهو فعل مضارع ، بعد « إن » المخففة من الثقيلة ، على قلة فى الاستعمال .

٨٣ (٢) : البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية ، القرشية ترثى زوجها الزبير بن العوام (رضى الله عنه) وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله ، والبيت من الكامل .

وهو من شواهد المحتسب ٢/ ٢٥٥ ، وابن يعيش ٨/ ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، والمقرب ٢٠ ، والإنصاف ٦٤١ ، والمغنى ٢٤(٢٩) والعينى ٢/ ٤٧٨ ، والتصريح ١/ ٢٣١ والهمع ١/ ١٤٢ ، والدرر ١/ ١١٩ ، والأشمونى ١/ ٢٩٠ ، والخزانة ٤/ ٣٤٨ ، والشارح الأندلسى .
=

وأقل منهما أن يقع بعدها المضارع ، غير الناسخ .

نقل منه « إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسكَ ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » : فـالهـاء فى « هِيَهْ » هاء السكت ، و « هيه » ضمير راجع إلى قوله : « نفسك » .

فتحصل من هذا : أن الفعل الكثير الوقوع ، بعد « إن » المخففة هو الماضى ، إذا كان ناسخا ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ (١) .

﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ ﴾ (٢) .

وأطلق المصنـف الفـعل الناسخ ، ولم يفـرق بـين الماضى ، والمضـارع بالكثرة ، والقلة .

قوله :

= _ **اللغة :**

شلت : دعاء بالشلل على عمرو بن جرموز .

حلت : نزلت .

والمعنى :

رمى الله يدك بالشلل إن قتلت لمسلما ، والله ينزل عليك عقوبة القاتل المتعمد ، الذى يزهق الأرواح عمدا . . .

الإعراب :

« شلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » فاعـل ، ومضاف إليه « إن » مخـففة من الثقيلة « قتلت » فعل ، وفـاعل « لمسلما » اللام فارقة ، مـسلما : مفعول به للـفعل « قتل » ، « حلت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « عليك » متعلق بالفعل « حَلَّ » ، « عقـوبة » فاعل « المتعمد » مضاف إلى « عقوبة » .

والشاهد في البيت :

« إن قتلت لمسلما » : حيث ولـى « إن » المخففة من الثقيلة فعل مـاض غير ناسخ ، وهو « قتلت » على القلة ، والشذوذ .

(١) من الآية ٧٣ من سورة الإسراء .

والاستشهاد بالآية الكريمة على كثرة وقوع الفعل الماضى ، بعد « إن » المخففة من الثقيلة .

(٢) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة، والشاهد فيها ، مثل الآية الكريمة المتقدمة .

وَإِنْ تُخَفَّفْ « أَنَّ » فَاسْمُهَا اسْتُكِنّْ   وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ « أَنْ »

لما فرغ من الكلام على « إن » المكسورة ، تكلم على تخفيف « أنْ » المفتوحة ، فذكر أنها إذا خففت كان اسمها ضميرا مستكنا ، يعنى : مستترا ، من استكن فى البيت : إذا استتر فيه ، ويجعل خبرها جملة فإلى جعل اسمها ضميرا مستكنا أشار بقوله :

وإنْ تخفَّف « أنَّ » فاسمُها استكنّ   ....

وإلى جعل خبرها جملة أشار بقوله :

والخبَر اجْعَلْ جملة من بَعْدِ « أنْ »

يعنى : من بعد « أنْ » المخففة .

مثال ذلك قول الشاعر [1] :

٨٤ ـ فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ، وَيَنْتَعِلُ

---

٨٤ ـ (١) : **الشاعر :** هو الأعشى ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨ ، ٢ / ١٢٣ ، والخصائص ٢/ ٤٤١ ، والمنصف ٣/١٢٩ ، والمحتسب ١/ ٣٠٨ ، وابن الشجرى ٢/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش ٨/ ٧٤ ، ٨١ ، والخزانة ٣/٥٤٧ ، ٤ /٣٥٦ ، والعينى ٢ / ٢٨٧ ، والهمع ١ / ١٤٢ ، والدرر ١/١١٩ والشارح الأندلسى .

اللغة :

يحفى : « حفى ـ بالكسر ـ حفوة ، وحفية ، وحفاية ـ بكسر الحاء فى الكل ـ وحفاء ـ بالمد ـ فهو حاف ، أى : صار يمشى بلا خف ، ولا نعل » المختار (ح ف ا) .

ينتعل : « انتعل ، أى : احتذى » المختار (ن ع ل) .

والمعنى :

يقول : إنه فى فتية لطاف القدود ، كسيوف الهند ، فلسفتهم تحصيل اللذة ، موقنون بأن الموت غاية كل حى ، وقدر الناس جميعا . . .

التقدير : أنه هالك كل من يحفى ، وينتعل .

فالضمير محذوف ، وهو الذى عنى بقوله : « استكن » لأنه إذا حذف فقد استتر ، وهو معنى « استكن » و « هالك » خبر مقدم للمبتدأ ، الذى هو « كل » .

ويحتمل أن يكون « هَالِك » مبتدأ ، و « كل » فاعل ،سد مسد الخبر ، والجملة : خبر « إنَّ » .

وقد يذكر الضمير ،الذى هو هو اسم « أن » المخففة .

الإعراب :

« فى فتية » متعلق بمحذوف حال من كلمة فى بيت سابق قبله « كسيوف » جار ومجرور ، صفة لفتية ، سيوف ، مضاف « الهند » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « علموا » فعل ، وفاعل ، والجملة : من الفعل ، والفاعل ،صفة ثانية ، لقوله : « فتية » ،« أن » مخففة من الثقيلة « هالك » خبر مقدم « كل » مبتدأ مؤخر « من » اسم موصول مضاف إلى كل ، « يحفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر جوازا ، تقديره هو ، و « ينتعل » الواو : عاطفة ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا . والجملة : عطف على التى قبلها .
وجملة « يحفى » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وقد سدت مسد مفعولى « علموا » .

والشاهد في البيت :

تخفيف « أن » مع حذف الاسم ، والتقدير : أنه هالك ، انظر الأعلم ١/ ٢٨٢ .
ونقل الصبان عن ابن الحاجب فى شرح المفصل : « ولولا أن ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا ، فالذى سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا ، لا كون « أن » بطل عملها ، فصار ما بعدها مبتدأ ، وخبرا . . . » ١/ ٢٩٩ ، ٣٠٠ حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية .
وابن الحاجب هو الذى يرى أن « أنْ » إذا خففت يكون اسمها ضمير شأن محذوفا .
أما الجمهور ، وتبعهم الناظم فلم يشترطوا ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر .
وتقدير سيبويه فى قوله تعالى . ﴿ وناديناه أن يا إبراهيم ★ قد صدقت الرؤيا ﴾ ١٠٤ ، ١٠٥ الصافات ، كأنه قال : ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم .
انظر الكتاب ١/ ٤٨٠ ، وذلك يدلنا على عدم اختصاص الضمير المقدر بأنه ضمير الشأن

كقول الشاعر [1] :

٨٥ ـ قَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ ، والمُرمِلُوَن إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ ، وهبتْ شمالا
بِأَنْكَ رَبيعٌ ، وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ هُنَاكَ تكُونُ الثِّمَالاَ

---

٨٥ ـ (١) **القائلة :** جنوب بنت العجلان ، ترثى أخاها عمر بن العجلان ، والبيتان من المتقارب ، وهما من شواهد حماسة ابن الشجرى ٧٣ ، وزهر الآداب ٧٩٥ ، والإنصاف ٢٠٦ ، ٢٠٧ والشارح الأندلسى ، والأول منهما من شواهد الخزانة ٤ / ٣٥٣ ، والشذور ٢٣٣ ، والعينى ٢ / ٢٨٢ ، والثانى منهما من شواهد الخزانة ٤/ ٣٥٢ ، والأشمونى ١ / ٢٩١ .

اللغة :

الضيف : « الضيف : للواحد ، والجمع ، وقد يجمع على أضياف ، وضيوف ، وضيفان ، وهى : ضيف ، وضيفة ... » قاموس (الضيف) .

المرملون : « ... وأرملوا : نفد زادهم ... » ويريد : المحتاجين القاموس (الرمل) .

الثمالا : ـ الثمال « ككتاب ـ : الغياث ، الذى يقوم بأمر قومه ... » القاموس (الثملة) .

والمعنى :

لقد علم الضيف ، والفقراء ، الذى نفد ما بأيديهم ، أنك فى وقت الشدة ، والبؤس الجواد الكريم ، والغياث ، الذى يقوم بأمرهم ، وأنت الذى تستر عوراتهم ، وتقضى حاجاتهم ...

الإعراب :

« قد » حرف تحقيق « علم الضيف » فعل ، وفاعل ، « والمرملون » عاطف ، ومعطوف على الضيف « إذا » ظرف متعلق بعلم ، ومحله النصب « اغبر أفق » فعل ، وفاعل والجملة فى محل جر ، بإضافة « إذا » إليها ، « وهبت » حرف عطف ، وفعل ، فاعله مستتر جوازاً ، وتاء التأنيث « شمالا » نصب على الظرفية ، متعلق بالفعل « هب » « بأنك » الباء : حرف جر ، وأن : المخففة الناسخة ، وضمير المخاطب اسم « أن » ، « ربيع » خبر « أن » ، « وغيث » عاطف ، ومعطوف على « ربيع » « مريع » صفة لغيث ، وأن، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار ، والمجرور ، متعلق « بعلم » فى البيت السابق ، أى : علم الضيف بكونك ربيعا « وأنك » الواو : عاطفة ، و « أن » الناسخة المخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب : اسم « أن » ، « هناك » هنا : ظرف متعلق « بتكون » ، أو « بالثمال » والكاف : حرف خطاب ، « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنت ، « الثمالا » : خبر « تكون » والألف للإطلاق ، وجملة « تكون » واسمها ، وخبرها فى محل رفع خبر « أن » المخففة من الثقيلة .

والشاهد فى ذلك :

تخفيف « أن » والمجىء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها فى المرة الأول مفرد، وذلك قوله : « بأنك ربيع » وخبرها فى المرة الثانية جملة وذلك « وأنك هناك تكون الثمالا » .

فنطق بالضمير الـذى هو اسم « أنْ » مع تخفيفها ، وجعل الخـبر اسما مفردا ؛ لأنه إنما يجعل جملة ، إذا كان الضمـير محذوفا ، كما ذكر المصنف فى البيت فإنه إنما ذكر جعل الخبر جملة بعد ذكره كون الضمير مستكنا .

وهو المشهور ، وذكره شاذ .

قوله :

وَإنْ يكُـنْ فِعْلٌ ، وَلَمْ يكُـنْ دُعَـا   وَلَمْ يكُـنْ تَصْرِيفُـهُ مُمْتَنِـعَا

فالأحْسَنُ الفصْلُ بقدْ ، أو نفى ، أوْ   تنفيسٍ ، اولو ، وقليـل ذكـرُ لَوْ

الضمير فى قوله : « وإنْ يكُنْ » عائد إلى الخبر .

فالمراد : فإن يكن خبـر « أنْ » المفتوحة المخففـة فعلا ، ولم يك ذلك الفعل دعاء ، ولم يكن تـصريفه ممتـنعا ، فالأحسن أن يفصل[1] بينه ، وبين « أنْ » بأحد أربعة أشياء .

إما « بقَدْ » : وإليه أشار المصنف بقوله : « فالأحسنُ الفصلُ بقَدْ » .

ومثاله قـوله تعالى : ﴿ أن يَا إبْرَاهِيـمُ (١٠٤) قَدْ صَدَّقْتَ الـرُّءْيَا ﴾ [2] : ففصل « صَدَّقْتَ » عن « أنْ » بقد ؛ لأنه غير دعاء ، وغير ممتنع التصرف .

وإما أن يفصل « بنَفْى » : وقد نبه المصنف عليه بقوله : « أو نفى » .

ومثاله قول تعالى : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ [3] : ففصل بين « أنْ » والفعل « بلا » .

وإما أن يفـصل بتنفـيس ، كقوله تـعالى : ﴿ عَـلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم

---

(١) فى (أ) : « أن تفصل »

(٢) من الآيتين ٤ ـ ١ ، ٥ ـ ١ من سورة الصافات ، والفصل ـ هنا ـ « بقد » .

(٣) من الآية ٨١ من سورة طه ، والفصل ـ هنا ـ بالنفى

مَّرْضَى ﴾ [1] .

ففصل بالسين ، وإليه أشار المصنف بقوله : « أو تنفيس » .

وإما أن يفصل « بلو » : مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ [2] : ففصل بين الفعل و « أن » « بلو » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « أَوْلَوْ » ثم نبه على أن وقوع « لَوْ » فصلا قليل ، وهو قوله : « وقليلٌ ذكرُ لَوْ » .

هذا مضمون البيتين .

وقصر الدعاء في البيت الأول للضرورة ، والفاء في أول البيت الثاني جواب الشرط ، الذي هو قوله : « وإنْ يكُنْ » في أول البيت الأول ، وفي قوله : « أو نفي » في البيت الثاني من غير نقل ، واو الثانية ، والثالثة ، لابد من نقل حركة الهمزة فيهما ، ليستقيم الوزن .

فلو كان الفعل دعاء ، أو ممتنع التصرف لم يحتج إلى الفصل ، فمثال الدعاء قوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [3] ـ بتخفيف « أن » وهي قراءة نافع [4] .

ومثال الفعل الممتنع التصرف قوله: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [5] .

---

(١) من الآية ٢ من سورة المزمل ، والفصل ـ هنا ـ بالتنفيس .

(٢) من الآية ١٤ من سورة سبأ ، والفصل ـ هنا ـ « بلو » .

(٣) من الآية ٩ من سورة النور .

(٤) أثبت الزمخشري القراءة ، حيث قال : « على تخفيف « أنْ » ورفع ما بعدها » ٣/ ٢١٦ الكشاف .

(٥) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

التقدير: أنه قد غضب الله عليهم ، وأنه عسى أن يكون قد اقترب أجلهم .

وَخُفِّفَتْ « كَأَن » أَيْضاً فَنُـوِي   مَنْصُوبُهَا ، وثَابِتًا - أَيْضًا - رُوِي

هذا البيت نبه فيه المصنف على أنهم خففوا « كأنَّ » - أيضاً - فنوى منصوبها ، يعني : اسمها ، وقد روى ثابتا ، يعني : مذكورًا .

وأصله : « نُوِيَ » - بتحريك الياء - وسكنها لاستقامة الوزن ، وكذلك « رُوِي » .

فمثال تخفيف « كأن » مع كون اسمها منويا ، قوله تعالى : ﴿ **كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ** ﴾ (١) .

التقدير : كأنها لم تغن ، والخبر جملة - ها هنا - .

ومثال ذكر اسمها قول الشاعر (٢) :

٨٦ - وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

على من رواه بنصب « ظبية » فيكون اسم « كأن » المخففة .

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

٨٦ - (٢) : **الشاعر :** هو ابن صريم اليشكري ، أو زيد بن أرقم ، أو أرقم اليشكري أو راشد بن شهاب اليشكري ، أو علباء بن أرقم اليشكري ... والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٨١ ، ٤٨١ ، والإنصاف ٢٠٢ ، والخزانة ٤/ ٣٦٤، ٤٨٩، والمغنى ٣٣ (٤١) والشذور ٢٨٤ ، والعيني ٢ / ١ ٣ . ٤/ ٣٨٤ .. والشارح الأندلسي

اللغة :

تعطو : « العطو : التناول ، ورفع الرأس ، واليدين .. » قاموس (العطو) .

السلم : « .. السلم .. الشجر ، والواحدة بهاء » قاموس (السلم) .

والمعني :

ويوما تجيئنا هذه المرأة بوجه جميل ، واضح التقسمات ،كأنها ظبية تمد عنقها، لتناول ورق السلم .=

فالتقدير : كأنَّ ظبية تعطو .

ومنهم من رواه بخفض « ظبيةٍ » على زيادة « أن » وخفضها بالكاف ، فالتقدير : كظبية .

ومنهم من رواه برفع « ظبية » على أنه خبر « كأنَّ » فيكون الخبر مفردا، لا جملة .

ومعنى « توافينا » : تجيئنا و« مُقَسَّم » من قسامة الوجه، وهو : ضياؤه[1] .

واعلم أنّ « كأنْ » إذا خففت مثل «إنّ » فى بقاء عملها، وامتناع إلغائها . ولم ينبه المصنف عليه .

وتفارق « أن » فى جواز ذكر اسمها ظاهرا، وقد نبه المصنف عليه بقوله :

.... وثابتا ـ أيضاً ـ روى

وتخالفها ـ أيضاً ـ فى أن خبرها يجــىء جملة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾[2] .

ومفردا كما فى قول الشاعر :

الإعراب :

« يوما » ظرف زمان « توافينا » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، ونا مفعول به « بوجه » جار ومجرور ، متعلق بتوافى « مقسم » صفة لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب « ظبية » اسم كأن « تعطو » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، والجملة فى محل نصب صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف « إلى وارق السلم » جار ، ومجرور ، متعلق بتعطو ، والسلم مضاف إلى وارق .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « كأن ظبية » وقد أحسن الأندلسى عرضه .

(١) وفى القاموس المحيط، مادة (قسمه) : « والقسام ، والقسامة :الحسن » .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

...   ...   كأنْ ظَبْيَةٌ

البيت المتقدم : على من يرويه برفع « ظبية » .

ولم ينبه المصنف عليه .

★ ★ ★

2012/2/9

« لا » التى لنفى الجنس

هذا الفصل تكلم فيه المصنف على إلحاق « لاَ » النافية للجنس « بإنّ » فى العمل ، وحق « لاَ » ألا تعمل ؛ لأنها غير مختصة ، إلا أنهم أخرجوها عن أصلها ، فأعملوها إعمال « لَيْسَ » : إذ كانت بمعناها فى عدم استغراق الجنس - وقد تقدم - .

وأعملوها [1] إعمال « إنَّ » إذا قصدوا بها استغراق الجنس ؛ لأنها - حينئذ - لتأكيد النفى ، والمبالغة فيه كمثل ما هى « إنَّ » لتأكيد الإيجاب ، فحملت عليها ، وإن كان الإيجاب نقيض النفى ، لكن الشىء قد يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره ؛ لأن النقيض إذا ذكر خطر نقيضه فى الذهن ، وخطوره أشد من خطور النظير عند ذكر نظيره .

واعلم أن استغراق الجنس ، وعدمه فى « لاَ » بحسب استغراق الذى وقعت جوابا له، فمن قال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ ؟ فسأل « بمِنْ » المستغرقة للجنس ، أجبته « بلاَ » النافية للجنس ، فقلت : « لاَ رَجُلَ » مستغرقا لجنس الرجال ، ومرادك : لا من رجل ؛ لأن الجواب مطابق للسؤال .

ولهذا : بنى اسمها معها ؛ لتضمنه « مِنْ » .

والدليل على ذلك : أن « مِنْ » جاءت مذكورة فى قول الشاعر [2] .

٨٧ - فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وقَالَ : أَلاَ لاَ مِـنْ سَبِيـلٍ إِلَى هِنْـدِ

ومن سأل بغير « مِنْ » أجبته « بَلا » التى لا تستغرق الجنس ، وهى

(١) سقط من (ب) لفظ « وأعملوها » .

٨٧ - (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .
والبيت من شواهد العينى ٢/ ٣٣٢ ، والتصريح ١ /٢٣٩ ، والهمع ١/ ١٤٦ ، والدرر ١/ ١٢٥ ، والأشمونى ٢/ ٣ ، والشارح الأندلسى . =

أخت « لَيْس » .

ولذلك : لم يبن اسمها ؛ إذْ لم يتضمن « مِنْ » .

قوله :

عَمَل « إِنَّ » اجْعَلْ « للاَ » في نكَرهْ مُفْــــرَدَةً جَاءَتْـــكَ ، أَوْ مُكَــرَّرهْ

ذكر المصنف : أن « لاَ » تعـمل عمل « إِنَّ » فى اسم نكرة ، وإلى هذا أشار بقوله :

عملَ « إِنَّ » اجْعَلْ « للاَ » في نكَرهْ ....

ثم نبه على أنها تعـمل عمل « إِنَّ » سواء كانت مفـردة ، أى : مذكورة

= **اللغة :**

يذود : يطرد . **سبيل :** طريق .

والمعنى :

فقام يطرد الناس ، ويدفعهم عنها بسيفه ، ويقول : هل من طريق إلى هند ؟

الإعراب:

« فقام » الفاء : على حسب ما قبلها « قام » فعل ماض ، وفـاعـله ضمير مستتر فيه جوازا ، تقديره « هو » ، « يذود » فعل مضارع ، وفـاعله ضمير مستتر فيـه جوازا ، تقديره « هو » والجملة : من الفعل ، وفاعله المستتر فى محل نصب حال من فاعل « قـام » ، « الناس » مفعـول به ، ليذود ، « عنها » متعلق بقوله : « يذود » ، « بسيفه » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار ،والمجرور ، متعلق بقوله : « يذود » أيضاً ، « وقال » الواو : حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا، تقديره « هو » « ألا » أداة تنبيه للاستفتاح « لا » نافية للجنس « من » حـــرف جر زائد ، « سبيل » اسم « لا » النافـية للجنس ، مبنى على فتح مـقدر على آخره ، منع من ظهوره اشـتغال المحل بحركة حـرف الجر الزائد « إلى هند » جار ، ومجـرور متعلق بمحذوف ، خبـر « لا » النافية للجنس ، أو متعلق بمحذوف ، صفة لاسم « لا » ويكون خبرها محذوفا .

والشاهد في البيت :

قوله : « الا لا من سبيل الى هند » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن معناها . انظر الهمع ١/١٤٦، والأشمونى ٢/٣،والتصريح ١/٢٣٩ .

مرة واحدة ، كقولك : « لاَ رَجُلَ فى الدَّارِ » أو مكررة ، كقولك : « لاَ حَوْلَ ، ولاَ قوَّة لى » .

فتحصل من هذا البيت :

أن « لاَ » تنصب الاسم ، وترفع الخبر « كإِنَّ »[1] ، وأنه إذا كان الاسم الذى بعدها معرفة لم تعمل ؛ لأنه قد قيد لك عملها بالنكرة .

ومراده : « لاَ » التى لنفى الجنس - كما قدمنا - وإن لم ينبه عليه .

وشرط فى اسمها أن يكون نكرة ، وأهمل شرطا آخر ، وهو : ألا يفصل بينه ، وبين « لاَ » كقولك : « لاَ لنَا غُلاَم ولاَ جَارِيَة » .

قوله :

فَانْصِبْ بهَا مُضَافًا ، أَو مُضَارِعَهْ   وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَر اذْكُرْ رَافِعَهْ

ذكر المصنف فى هذا البيت : أن « لاَ » تنصب الاسم إذا كان مضافا ، كقولك : « لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ عِنْدَنَا » أو مضارعا ، يعنى : مضارعا للمضاف ، كقولك : « لاَ أَفْضَلَ منكَ فى الزَّمَانِ » .

ومعني المضارعة للمضاف : أن يتعلق بالاسم شىء يكون من تمامه ، « كمنك » بالنسبه إلى « أَفْضَلَ » فى المثال ، وكالمفعول بالنسبة إلا الاسم العامل فيه .

ثم نبهك على أنك إذا أتيت بالاسم أتيت بعده بالخبر مرفوعا ، وإلى هذا أشار بقوله :

....   وبَعْدَ ذَاكَ الْخَبر اذْكُر رَافِعَهْ

---

(١) فى (أ) « [illegible]

والإشارة بقوله : « ذَاكَ » إلى الاسم .

فالحاصل من هذا : أن اسمها إذا كان مضافا ، أو مضارعا للمضاف أعرب بالنصب ، وإن كان مفردا عن الإضافة بنى .

وسينبه عليه المصنف بعد هذا .

وأما الخبر فمعرب بالرفع من غير قيد إضافة ، ولا غيرها .

ولذلك [1] : أطلق المصنف ، ولم يقيد رفعه بشىء .

قوله :

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا : كَلاَ حَوْلَ ، وَلاَ قُوَّةَ ، وَالثَّانِ اجْعَلاَ

مَرْفُوعًا ، اوْ مَنْصُوبًا ،اوْ مركَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً ، لاَ تَنْصِبَا

ذكر المصنف فى هذين البيتين بناء اسم « لاَ » إذا كان مفردا عن الإضافة وحكم المعطوف على اسم « لاَ » إذا كررت « لا» وكان الاسم المعطوف نكرة .

قوله : « وركِّبِ المفردَ » يعنى: ركب الاسم المفرد عن الإضافة مع « لاَ » فاتحا له ، يعنى : بانيا له على الفتح ، ومثله بقوله : « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ » : « فحول ، وقوة » مركبان مع « لاَ » مبنيان على الفتح ؛ لأنهما مفردان عن الإضافة ، كما شرط .

وسبب بنائهما : تضمن « مِنْ » كما تقدم فى أول الفصل ، وقوله: « فاتحا » يريد: إذا كان غير مثنى ، ولا مجموع جمع سلامة ، مذكرا .

فلو كان مثنى ، أو مجموعا ألزم الياء، والنون بناء ، فتقول : « لاَ غُلاَمَيْنِ فى الدارِ » و « لاَ مُبْغِضِين لَكَ » فلو كان جمع مؤنث ألزم الفتح ، وهو المختار .

(١) فى (ب) : « وكذلك »

وقد جاء مكسورا .

وشاهدهما قول الشاعر [1] :

٨٨ ـ لاَ سَابغاتِ ، وَلاَ جَأْوَاءَ باسِلَةً ‏ ‏ ‏ ‏ تَقِي الْمنونَ لَـدَى اسْتِيفَـاءِ آجَالِ

---

٨٨ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط .

والبيت من شواهد العيني ٢ / ٣٦٦ الهمع ١/ ١٤٦ ، والدرر ١ / ١٢٧ ، والأشموني ٢/ ٩ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

جأواء : « . . والجُؤَة ، والجؤوة ، كالجعوة : غبره في حمرة ، أو كدرة في صُدْأة ، جئي الفرس ، وجأي ، واجأوى ، والنعت أجوى ، وجأواء . . . » قاموس (الجأى) .

وفي أساس البلاغة : كتيبة جأواء : كدراء اللون في حمرة ، وهو لون صدأ الحديد » المادة (ج أو) .

وفسر العيني كلمة « جأواء » فقال : « يقال : كتيبة جأواء بينة الجأى ، وهي التي يعلوها السواد ، لكثرة الدروع ، والجأوة مثل الجعوة : لون من ألوان الخيل ، والإبل ، وهي حمرة تضرب إلى السواد . . . » انظر ٢/ ٣٦٦ العيني وتفسير الشارح الأندلسي فيه بعد عما تقدم ، إلا إذا أراد : جماعة الأفراس يعلوها ما تقدم ، مع عدم التخصيص بالأنثى .

والمعنى :

جميع ما تقدم : لا يقي من الموت ، ولا يحفظ منه عند انتهاء الأجل .

الإعراب :

« لا » نافية للجنس « سابغات » : اسم لا ، مبني على الفتح ، ويجوز الكسر « ولا » الواو حرف عطف « لا » نافية للجنس « جأواء » اسم « لا » وقوله : « ولا جأواء » عطف على « سابغات » ، « باسلة » صفة لجأواء « تقي » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة ، والفاعل مستتر فيه جوازا ، تقديره « هي » ، « المنون » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف بمعنى « عند » لدى : مضاف « الآجال » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

والشاهد في البيت :

قوله : « سابغات » حيث إن الرواية بفتح التاء ، وكسرها ، دون تنوين ، والفتح : هو المختار ، والكسر جائز .

ويقول الأشموني :

« وأما جمع السلامة لمؤنث ، فيبنى على ما ينصب به ، وهو الكسر ، ويجوز فتحه ـ أيضاً ـ وأوجبه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتح أولى ، وقد روى بالوجهين قوله :

إن الشباب الذي مجد عواقبه ‏ ‏ ‏ ‏ فيه نلذ، ولا لذات للشيب

قوله : « سابغات » يعنى : الدرع ، وقوله : « ولا جأواء » وهو بجيم مفتوحة ، بعدها همزة ساكنة ، ثم واو ، بعدها ألف ، ثم همزة ، وهى الفرس الأنثى ، وقوله : « باسلة » أى شديدة .

روى بفتح « سابغاتَ » ـ على المختار ، وبكسره ـ ، ولا تنوين على الوجهين ؛ لأنه مبنى .

وقوله : « والثان اجعلا » الأصل : اجعلن ـ بالنون الخفيفة ، ثم أبدلها ألفا لما وقف عليها ، وحذف ياء « الثانى » لاستقامة الوزن ، وحذف مثل هذه الياء جائز فى النثر ، والنظم .

وعنى « بالثانى » : المعطوف على اسم « لا » بعد تكرارها .

ثم ذكر لك أن الثانى ، الذى هو المعطوف تجعل مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مركبا ، يعنى : مع « لا » الثانية ، فيكون مبنيا على الفتح .

وبيان ذلك فى المثال الذى ذكره ، وهو : « لا حول ، ولا قوة » : « فحول » هو اسم « لا » وهو الأول ، والفرض أنه مبنى ، لأنه إنما مثل لك به ؛ لأنه اسم « لا » إذا كان مبنيا ، وعليه فرع الوجوه فى الثانى ، والثانى : هو « قوة » .

فإما أن يجعل « قوَّة » مرفوعا ، كما ذكر لك : إما على إلغاء « لا » الثانية ، فيكون « قوة » مبتدأ ، أو على جعلها زائدة ، فيكون معطوفا على موضع « لا » : الأولى ، واسمها .

= وقوله :

لا سابغات ، ولا جأواء باسلة تقى المنون لدى استيفاء آجال

(٢/ ٨ ، ٩) شرح الأشمونى)

وإما أن تجعل « قوة » منصوبا - كما ذكر أيضاً لك - فتكون « لا » الثانية زائدة ، وهو معطوف على اسم « لا » ؛ لأنه منصوب، ولكنه بنى .

أو تجعل « قـوة » مركبا مع « لا » الثـانية - كما قـال - : فتكون « لا » الثانية مستقلة بنفسها كالأولى .

فهذه ثلاثة وجوه فى الثـانى ، الذى هـو « قُوَّة » مع بناء الأول ، الذى هو « حَوْل » .

ثم ذكر المصنف وجهين آخرين ، نبه عليهما بقوله :

.... وَإِنْ رفعتَ أوّلاً لاَ تَنْصِبَا

يعنى : فإذا رفـعت الأول ، الذى هو [1] « حَوْل » لا تنصب الثـانى ، فنفى لك - مع رفع الأول من الوجوه الثلاثة - وجها واحد ، وهو : النصب إذا لا وجه له ، فبقى وجهـان ، وهو التركيب ، أو الرفع ، فصار فى : « لاَ حَوْلَ ، وَلاَ قُوَّة » خمسة وجوه .

وقوله : « لا تنصبا » أصله : « لا تنصبن » - بالنون الخفيفة ، ثم أبدلها ألفا فى الوقف .

و « مـرفوعـا » - فى أول هذا البـيت - منصوب « باجْعَلاَ » - فى آخـر البيت المتقدم - .

قوله :

وَمُفْــرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِــيٍّ يلـــى فَافْتَحْ ، أَوِ انْصِبَنْ ، أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

نبه المصنف [2] فى هذا البـيت على أن الاسم المفـرد ، يعنى المفـرد عن

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « هو » .

(٢) سقط من (أ ، ب) لفظ « المصنف » .

الإضـافة ، إذا وقع نعـتا لمبنى ، يعنـى بالمبنى : اسم « لا » وكان المفـرد يلى المبنى ، تحرزا مـن أن يكون بينهما فـصل ، جاز فـيه ثلاثة أوجـه : الفتح ، والنصب ، والرفع : فالفتح : على بنائه مع اسم « لاَ » .

والنصب : على جريانه على لفظ اسم « لا » ؛ لأنه منصوب .

والرفع : على الموضع .

ومثـال ذلك : « لاَ رَجلَ صَالحاً فى الدارِ » : « فصـالحًا » » هو المفرد، وهو نعت للمبنى ، الذى هو « « رجل » وقد ولى « المبنى » .

فلك أن تقول : « صَالِحَ » ـ بالفتح ـ : مركبا مع « رجل » .

ولك أن تقول : « صالحـاً » ـ بالنصب ـ : جريا على لفظ « رجل » ؛ لأنه منصوب لولا البناء .

ولك أن ترفع : على موضع اسم « لا » ؛ لأنه موضع رفع .

وقول المصنف : « تعدل »: مجـزوم فى جواب الأمر الذى هو قوله : « وَافْتَح » ، وكسره للقافية .

قوله :

وَغَيْرَ مَا يَلِـى ، وَغَيْــرَ الْمُفْرَدَ لا تَبْنِ ، وَانْصِبْهُ ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِد

نبهك فى هذا البـيت على أن نعت اسم « لا » إن كان مفـصولا بينه ، وبين الاسم ، كـقـولك : « لاَ غُلاَمَ لَنا صَالحًا فى الدَّارِ » أو غـيـر مفـرد ، كقـولك : « لاَ رَجُلَ ذَا حَسَبٍ يخُون » فلا تبنه ، أو ارفع على نحو مـا ذكر قبل ، فإلى النعت المفـصول أشار بقوله : « وغيـرَمَا يَلِى » وإلى المضاف أشار بقوله : « وغـيرَ المفـرد » وإلى امتناع البناء ، مع الفـصل ، أو الإضافـة أشار بقوله : « لاَ تَبْنِ » وإلى جواز النصب ، والرفع أشار بقوله :

... ... أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

« فغير » فى أول البـيت منصوب بقوله : « لا تبن » وقوله : « الرفع » منصوب بقوله : « اقصد »[1] .

قوله :

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرر « لا » احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَى

نبهك فى هذا البيت على أن المعطوف إن لم تتكرر « لا » فهو فى حكم النعت المفصول ؛ لأن الواو فـصل بين المعطوف ، والمعطوف عليه ، فله حكم النعت المفصـول : من امتناع البناء ـ كـما تقدم ـ وجـواز الرفع ، والنصب ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... احكما له بما للنعت ذى الفصل ...

يعنى للنعت ، صاحب الفصل ، وقوله : « انتمى » أى : انتسب .

فتقدير كلامه : احكما للمعطوف بما انتمى للنعت المفصول .

وتحرز بقوله : « إن لم تتكرر لا » من الوجوه الخـمسة الناشئة مع تكرار « لا » فى الكلام ، كما تقدم فى : « لاَ حَوْلَ ، وَلاَ قُوَّةَ » .

فمثال العطف الذى لم تتكرر فيه « لا » قولك : « لا رَجُلَ ، وَامْرأَةٌ فى الدَّارِ » : فلك فى « امرأة » النصب على اسم « لا » ، والرفع على الموضع .

قوله :

وأَعْطِ « لاَ » مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

نبهك فى هذا البيت على أن « لاَ » مع همزة الاستـفهام تعطى ما كانت

---

(١) سقطت العبارة من قوله : « فغير » فى أول البيت ... إلى قوله : « اقصد » من (ب) .

تستحقه قبل دخول الهمزة من العمل ، كقول الشاعر [1] .

٨٩ ـ أَلاَ طعانَ ، أَلاَ فَرسَانَ عَادِيَةً   إلاَّتَجشُّؤكم حَولَ التَّنَانِيرِ

« فطعان » اسم « لا » الأولى ، و « فرسان » : اسم « لا » الثانية ، فأعمل « لا » مع دخول همزة الاستفهام عليها .

هذا إذا كان المراد بهمزة الاستفهام التوبيخ ، أو التقرير .

---

٨٩ ـ (١) : **الشاعر** : هو حسان (رضى الله عنه) ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد هذا الكتاب ١/٣٥٨ ، وجمل الزجاجي ٢٤٤ ، والخزانة ٢/ ١٠٣ ، والمغنى ٦٨(٧٥) والعينى ٢/ ٣٦٢، والهمع ١/١٤٧، والدرر ١/١٤٨ ، والأشمونى ١/ ٢٤٠ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢١٥ .

اللغة :

الفرسان : جمع فارس وهو راكب الفرس .

عادية : سريعة العدو من « العدو » أو الظلم من « العدوان » .

تجشؤكم : « .. والتجشؤ : تنفس المعدة .. » قاموس (جشأت) .

والمعنى :

ألا طعان لكم ؟ ألا فرسان أقوياء ؟ وليس لكم من مفاخر إلا كثرة الأكل ، والجشاء حول التنانير ، يريد : أنهم ليسوا أهل حرب ، وإنما هم أهل جشع وشره . . .

الإعراب :

« ألا » الهمزة : للاستفهام للإنكار التوبيخى ، أو التقرير ، ولا : نافية للجنس « طعان » : اسم « لا » ولا خبر لها عند سيبويه ، والخليل ؛ لأنها بمنزلة ليت ، وعند غيرهما الخبر محذوف ، تقديره : موجود « ألا فرسان » مثل : ألا طعان « عادية » حال من فرسان أو صفة لفرسان « إلا تجشوكم » : استثناء منقطع ، أو بدل من اسم لا « حول » ظرف متعلق بتجشؤ « التنانير » مضاف إلى حول .

وانظر ٢/ ٣٦٥ العينى . وانظر الأعلم ١ / ٣٥٨ ، والجمل ٢٤٤ .

والشاهد في البيت :

أن « لا » النافية للجنس تأخذ نفس الحكم مع همزة الاستفهام ، الذى يراد به الإنكار التوبيخى .

وكذلك لو جاءت لمجرد الاستفهام ، كقول الشاعر [1] .

٩٠ ـ ألاَ اصْطِبَارَ لسَلْمَى،أمْ لَهَا جَلَدٌ ؟ إذَا أُلاَقِى الَّذِى لاَقَاهُ أمْثَالِى

إلا أن ذلك مع التوبيخ ، والتقرير أكثر .

وقد تجيء « ألاَ » بمعنى التَّمنِّى ، فيبقى عمل « لاَ » ويمتنع ـ حينئذ ـ إلغاؤها ، وإجراء تابع اسمها مرفوعا على الموضع .

---

٩٠ ـ (١) : **الشاعر :** هو المجنون ، والبيت من البسيط .

وهومن شواهد المغنى١٥ ,٦٩ (١٥ ,٧٧) والعينى ٢/ ٣٥٨ ، والهمع ١/ ١٤٧، والدرر ١/ ١٢٨ ، والأشمونى ٢/ ١٥ ، والشرح الأندلسى ، وديوانه ٢٢٨ .

اللغة :

اصطبار : « والصبر : نقيض الجزع . . . ، وتصبر ، واصطبر ، واصَّبر قاموس (صبره) والمراد : تصبر ، وتجلد .

لاقاه أمثالى : كناية عن الموت .

والمعنى :

يروى البيت رواية أخرى : ألاَ اصْطِبَارَ للَيْلَى . . ؟

والمعنى عليها : إذ انا أصابنى قدرى ، ولاقيت الموت ، الذى لاقاه أمثالى أيمتنع الصبر عليها ، أم تصبر ، وتتجلد ؟

الإعراب :

« ألا » الهمزة : للاستفهام . ولا : نافية للجنس، وليس الاستفهام على حقيقته ، وهو : طلب الفهم ،وإنما خرج الاستفهام للإنكار التوبيخى ،« اصطبار » اسم لا النافية للجنس «لسلمى » جار ، ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » « أم » عاطفة « لها » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، والجملة : معطوفة على جملة « لا » واسمها ، وخبرها « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، . . . « ألاقى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والجملة : فى محل جر ، بإضافة « إذا » إليها « الذى » اسم موصول ،مفعول به للفعل « ألاقى »، « لاقاه » لاقى فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر ، وها : مفعول به ، تقدم على فاعله « أمثالى : أمثال : فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة : لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

والشاهد فى البيت :

قوله :« ألا اصطبار » حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها.

فمن ورودها بمعنى التمنى قول الشاعر (١) :

٩١ ـ ألاَ عُمْرَ وَلَّى ، مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ؟ فَيَــرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَـدُ الْغَفَـــلاَتِ

فقــوله : « عمـرَ » مبنى على الفـتح ، اسم « لا » ويقال : « عُمْر » ـ بضم الميم ، وسكونهـا وهو ـ هنا بالتـسكين ، إذ عليـه الوزن ، [و] يرأب » معناه : يصلح ، و « ما أثأت » معناه : أفسدت .

فلو جاءت « ألا » بمعنى العرض خـرجت عن حكم « لاَ » وتعين وقوع الفعل بعدها .

---

٩١ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الخفيف ، انظر العينى ٢/ ٣٦١ .

والبيت من شواهد العينى ٢/ ٣٦١ ، والهمع ١/ ٢٠٢ ، والدرر ١/ ١٧١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

يرأب : « رأب الصدع ـ كمنع ـ أصلحه ، وشعبه . . . » قاموس (رأب) .

أثأت : « الثأى ـ كالسعى ، وكالثرى ـ : الإفساد . . . » قاموس (الثأى) .

والمعنى :

ليت العمر الذى دهب ، وولى يعود مرة أخرى ، حتى يمكن إصلاح ما أفسدته الغفلة ، وما ضيعه طيش الشباب .

الإعراب :

« ألا » للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام الذى خرج إلى التمنى ، ولا : نافية للجنس ، ولا خبر لها : لا لفظا ، ولا تقديرا « عمـر » اسم « لا » ، « ولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مسـتتر فيه جوازا ، يعود إلى العـمر والجملة : صفة لعـمر « مستطاع » خبر مـقدم « رجوعه » مبتـدأ مؤخر ، ومضـاف إليه ، وجملة المبتـدأ ، والخبر فى محل نـصب ، صفة ثانية لعـمر « فيرأب » الفـاء فاء السببية « يرأب » فعل مـضارع ، منصوب بأن مضمرة وجوبا ، بعد فاء السـببية فى جواب التمنى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جـوازا ، يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به لقوله : « يرأب » ، « أثأت » فعل ماض ، وتاء التـأنيث « يد » فاعل ، ويد : مضاف ، و « الغفلات » مـضاف إليه ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول .

والشاهد في البيت :

قوله : « ألا عمر » حيث أريد بالاستفهام مع « لا » مجرد التمنى ، وهو كثير فى كلام العرب .

ومهما جاء بعدها الاسم قدر قبله فعل .

هكذا ذكر سيبويه فى قول الشاعر [1] :

٩٢ ـ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

---

٩٢ ـ (١) **القائل :** هو عمرو بن قعاس ، أو قنعاس ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٥٩ ، والنوادر ٥٦ ، وابن يعيش ٢/ ١٠١ ، ١٠٢ ، والخزانة ١/ ٤٥٩ ، ٢/ ١٢٢ ، ١٥٦ ، ٤/ ٤٧٧ ، والمغنى ٧٧ ، ٢١٩ ، والعينى ٢/ ٣٦٦ ، ٣/ ٣٥٢ ، والأشمونى ٢/ ١٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

محصلة : « والمحصلة ـ كمحدثة ـ : المرأة تحصل تراب المعدن . » قاموس (الحاصل) .

وانظر تفسير العينى ٢/ ٣٦٧ .

والمعنى :

أرونى رجلا يدل علــى من تحصل الذهب ، وتخلصــه من تراب المعدن ، وتفعــل ذلك العمل . . . ومن يفعل ذلك من الرجال ، فإن الله تعالى يجزيه عنى خيرا .

الإعراب :

« ألاَ » الهمزة : للاستفهــام « لا » الافية ، وأريد بــها : العرض ولا يلى « لا » هذه إلا الفعل ، « وجلاً » مــفعول به منصوب ، وناصــبه الفعل المقــدر ، والتقدير : ألا تروننى رجلا . . فــحذف الفعل مدلول عليه بالمعنى ، وقيل : إنه محذوف على شــريطة التفسير ، والتقدير على هذا : أى : وقيل : إنه محذوف على شريطة التفسيــر ، والتقدير على هذا : ألا جزى الله رجلا جزاه الله خيرا . . « جزاه الله خيرا » فعل ماض ، ومفعــول به وفاعل ، ومفعول به ثان ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها دعائيــة « على محــصلة » جار ، ومجرور ، متــعلق بقوله : يدل ، « تبيت » مضارع « بات » الناسخ ، والاسم مستتر تقديره :هى، والخبر فى البيت الذى يلى هذا البيت وهو :

ترجــل لمتى ، وتقــم بيتى وأعطيها الإتاوة إن رضيت

والشاهد فى البيت :

قوله :« ألا رجلا » حيث وقعت « ألا » هنا للعرض ، والتخصيص . . وقد سأل سيبويه الخليل عن البيت ، فــأجاب : « . . كــأنه قال : ألا ترونى رجلا جــزاه الله خيــرا » . ١ / ٣٥٩ الكتاب ، وانظر الخزانة ١/ ٤٥٩ ، . . . .

التقدير : ألا ترونني رجلاً ، « فرجلاً » على هذا منصوب [(١)] .

وقد روى مرفوعا على الابتداء ، ومجرورا على حذف « مِنْ » وإبقاء عملها [(٢)] .

فالتقدير على هذا : ألاَ هَلْ مِنْ رَجُلٍ .

ذكر الروايات الثلاث الجوهرى .

و « محصِّلة » ـ بكسر الصاد ـ : لأنها اسم فاعل من « حَصَّل » .

والمراد بها : المرأة التى تحصل ما فى تراب المعدن من ذهب ، أو غيره ، أى : تخلص ، وأراد « بتبيت » تفعل ذلك .

قوله :

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ... إِذَا الْمُـــرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَــــرْ

نبهك فى هذا البيت : أنه قد شاع عندهم فى هذا الباب إسقاط الخبر ، بشرط أن يعلم .

وإلى هذا الشرط أشار بقوله :

إِذَا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

يعنى : مع سقوط الخبر .

---

(١) وليونس رأى فى النصب ، ذكره سيبويه فقال : « وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا .. » ١/٣٥٩ الكتاب ، ويقول الأعلم : ـ بعد عرض ماذهب إليه الخليل وسيبويه : « ويونس : يرى أنه منصوب بالتمنى ، ونون ضرورة ، والأول أولى ؛ لأنه لا ضرورة فيه .. » انظر الأعلم ١/ ٣٥٩ بأسفل الكتاب .

(٢) ويعزز ما ذكره الشارح الأندلسى الصبان ، فقد قال : « ... ويروى بالجر على تقدير « من » وبالرفع على الابتداء » ٢/ ١٧ حاشية الصبان ، وانظر نقول الصبان ـ أيضاً ـ على بعض الأوجه ، وفى تفسير معنى البيتين .

و « إِذَا » [(1)] فى قوله : « إِذَا المرادُ » بفتح الذال ، فإنه لا يستقيم المعنى إلا عليه .

فمثال حذف الخبر قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾ [(2)] فحذف الخبر للعلم [(3)] .

ومثال ذكر الخبر قول الشاعر [(4)] .

٩٣ ـ وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... وَلاَ كَرِيـــمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

---

(١) فى (أ) : « وفى إذا » .

(٢) الآية ٥٠ من سورة الشعراء .

(٣) وقدره السيوطى فى الجلالين فقال : « لا ضـير : لا ضرر علينا » انظر ٣/ ٢٧٨ ، وقدره الجمل : « لا ضيـر فى ذلك » حاشـية الجـمل على الجلالين ٣/ ٢٧٨ وقـدر مثل ذلك الـزمخشـرى . انظر ٣/ ٣١٢ الكشاف .

٩٣ ـ (٤) : القائل هو حاتم الطائى ، أو النبيتى ، أو أبو ذؤيـب الهذلى ، والأصح أن البيت للنبيتى ، وهو من البسيط .

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٣٥٦ ، والمقتضب ٤/ ٣٧ ، وابن الشجرى ٢/ ٢١٢ ، وابن يعيش ١/ ١٠٤ ، ١٠٧ ، والعينى ٢/ ٣٦٨ ، والأشمونى ٢ / ١٧ ، والشارح الأندلسى .

وفى سيبويه البيت :

وردّ جازرهم حرفا مصـــرمة ... ولا كريم من الولدان مصبوح

كما ذكر الشارح الأندلسى ، وكذلك الأشمونى ٢/ ١٧ .

وصحة الإنشاد :

وَرَدَّ جَازِرُهُـــمْ حَرْفًا مُصَـــــرَّمَةً ... فِى الرَّأْسِ مِنْهَا ، وَفِى الأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ

إِذَا اللِّقَاحُ غَـــدَتْ مُلْقًى أَصِـــرَّتُهَا ... وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُـــــوحُ

اللغة :

جازرهم : اسم فاعل من « جزر الجزور : إذا نحرها ، وجلدها » مختار (ج زر) .

حرفا : « الحرف : ... والناقة الضامرة ، والمهزولة ... » قاموس (الحرف .

مصرمة : ويقول ابن فارس : « وناقـة مصرّمة ، أى : يصرم طبيـها ، فيفسد الإحليل ، فـيبيس ، فذلك أقوى لها ؛ لأن اللبن لا يخرج » . مقاييس اللغة (صرم) .

مصبوح : « والصَّبوح ـ بالفتح ـ : شرب الغداة » المصباح (صبح) .

والمراد : شرب لبن الغداة .

فذكر الخبر ، الذي هو « مصبوح » : لأنه لو حذفه لم يعلم .

وإذا علم الخبر التزم بنو تميم ، والطائيون حذفه .

وكثر عند الحجازيين الحذف (١) .

وعليه نبه المصنف بقوله : « وَشَاعَ » .

وقد جاز عندهم ذكره .

والمعنى :

يذكر الشاعر الجدب ، الذى حل بالقوم . . فيقول : إن جازرهم قد رد الهزيل من النوق ، الذى شد على الضرع منه ، ولا منعم من ولدانهم، قد سقى لبن الصبوح ، فهم فى قحط ، وجدب . . .

الإعراب :

« ورد » رد : فعل ماض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب « جازرهم » جازر : فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، جازر : مضاف ، وهم : مضاف إليه ، « حرفا » مفعول به منصوب بالفتحة ، « مصرمة » صفة لقوله : حرفا ، « ولا » لا : نافية للجنس « كريم » : اسم « لا » ، « من الولدان » : جار ، ومجرور متعلق بمحذوف ، نعت لقوله : كريم « مصبوح » خبر « لا » .

والشاهد في البيت :

قول الشاعر : « ولا كريم من الولدان مصبوح » : حيث ذكر خبر « لا » والخبر قوله : « مصبوح » وذلك : لأن الخبر إذا حذف لا يكون معلوما ، فلو قال الشاعر : « ولا كريم من الولدان » فهم من ذلك : لا كريم من الولدان موجود ، وهو يريد : أنه موجود ، لكنه لم يشرب لبنا لعدم وجوده عندهم بسبب القحط ، والجدب ، وسوء الحال .

وللأعلم الشنتمرى رأى آخر ، إذ يقول : « ويجوز أن يكون « مصبوح » نعتا لاسمها ، محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع ، تقديره موجود ، ونحوه .

يقول : هم فى جدب : فاللبن عندهم متعذر ، لا يسقاه الوليد الكريم النسب .

فضلا عن غيره لعدمه » ١/ ٣٥٦ الأعلم الشنتمرى بأسفل كتاب سيبويه .

(١) يعزز ما تقدم ابن أم قاسم المرادى ، فيقول : « إذا علم خبر « لا » كثر حذفه عند الحجازيين ، ووجب عند التميميين ، والطائيين . . »

(١ / ٣٧٣) شرح المرادى لألفية ابن مالك .

2012/2/14

ظَــنَّ وأخـواتهـــا

هذا الفصل ذكر فيه المصنف حكم « ظَنَّ » وأخواتها .

وهى أفعال تدخل على المبتدأ ، والخبر ، بعد أخذها الفاعل ، فتنصبهما مفعولين ، وتنسخ حكم الابتداء .

ولهذا : ذكـرها المصنف عـقب « إنَّ » وأخواتهـا ؛ لكونهـا من نواسخ الابتداء .

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام :

قسم يفيد ثبوت المفـعول الثانى للأول يقينا وهو [1] : « عَلِمَ ،ورَأَى » بشرطهما المذكور بعد ، وكذلك : « وَجَدَ ، وأَلْفَى ، وَدَرَى ، وتَعَلَّم » .

بشرط كونه فعل أمر .

وقسم ثان يفيـد رجحان ثبوت المفـعول الثانى للأول : وهو : « ظَنَّ ، وحَسِبَ ، وخَالَ ، وزَعَمَ ، وعَد ، وحَجَا ـ بحاء مهملة ، وجيم معجمة ـ ، وهَب ـ بشرط أن يكون فعل أمر ـ وجَعَل » .

وقسم ثالث يفـيد تحويل المفعـول الأول إلى الثانى ؛ وهو : « صَيَّر »، وما جاء فى معناها من « صَارَ » [2] وجعل » ـ بهذا المعنى ، لا بمعنى التى فى القسم الثانى ، وهَب ـ بهذا المـعنى ، ولا يكون إلا ماضيا ، ودَرَى ، وتَرَكَ ، وتخذ ، واتَّخذ ، إذا كان الجميع بمعنى «صَيَّر » .

وقـد يجىء « رَأَى » من القســم الأول ، بمعـنى القـسم الثانى ، وقـد تجىء « ظنَّ ، وحَسِبَ ، وخَالَ » من القسم الثانى ، بمعنى القسم الأول .

---

(١) فى (جـ) : « وهى » .

(٢) فى (أ) : « أصار » .

قوله :

انْصِبْ بِفعْلِ الْقَلْبِ جُــزْ أَيِ ابْتِدَا   أَعْنِى رَأَى ، خَاَل ، علمتُ ، وَجَدَا

نبــهك المصنف فى هذا البــيت : على أن أفعــال القلوب تنصب جــزأى الابتداء .

يعنى بجزأى الابتداء : المبتدأ ، والخبر .

ثم شرع بعد ذلك يذكر أفعال القلوب ، فذكر منها فى عجز البيت أربعة أفعال .

وكأنه لما ذكر أفعال القلوب قدر سائلا يقول له : ما تعنى بأفعال القلوب ؟

فقال : « أعْنِى : رَأَى . . . » وأخواتها ، وعددها إلى آخرها ، وسماها أفعال القلوب ؛ لأنها تتعلق بالقلب ، دون الجوارح ، وذلك شرط فى عملها .

ولذلك : إذا كانت من فعل ، غيــر القلب لم تعمل هذا العمل « كَرَأَيْتُ » : إذا أريد بها رؤية العين ـ كما سيأتى ـ :

فأما « رَأَى » فيشترط فيها أن تكون من رؤية القلب ، المراد بها : العلم .

فلو كانت من رؤية العين ، أو من : ضربته ، فأصبت رئته [1] ، أو من الرأى لم تعمل هذا العمل المذكور ، أعنى : نصب المبتدأ ، والخبر .

فمثالها إذا كانت عاملة : «رَأَيتُ زَيْدًا كَرِيمًا» تريد : علمت زيدًا كريما .

وأما « خَالَ » فيشترط فيها أن تكون بمعنى الظن ، الذى هو قسيم العلم وهو : رجحــان أحد الطرفين ، كقــولك : « خِلْتُ زَيْدًا قَائمًا » تعنى : ظننتُ زَيْدًا قَائمًا .

(١) « . . . . ورآه : أصاب رئته . . . » قاموس (الرؤية) .
وانظر بقية المعانى فى القاموس المحيط ، مادة (الرؤية) .

والمعنى : أن قيامه أرجح ـ عندك ـ من عدم قيامه .

فلو كانت « خال » لغير هذا المعنى لم تعمل العمل المقصود فى هذا الباب ، كما إذا جاءت بمعنى « تكبر [١] » أو اطلع إلى البرق [٢] .

وأما « علمت » فكقولك : « عَلِمْتُ زَيْدًا قَائمًا » يعنى تيقنت قيامه .

فلو أردت « بعَلِمَ » معنى « عَرَفْتُ » [٣] أو : صار « أَعْلَم » أى : مشقوق الشفة العليا ، خرجت عن هذا الباب [٤] .

وأما « وَجَد » فكقولك : « وَجَدْتُ زيدًا كَرِيمًا » بمعنى : علمته .

فلو أريد « بوجد » غير معنى « عَلِمَ » خرجت عن هذا الباب .

كما إذا جاءت بمعنى « حَزِنْتُ ، أو غضِبْتُ ، أو أصَبْت مالا كثيرا ، أو وجدت الضالَّة [٥] .

قوله :

ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدْ حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ : اللَّذْ كاعْتَقَدْ

ذكر لك فى هذا البيت سبعة أفعال من أفعال القلوب ، و « مَعَ » ـ فى البيت ـ بتحريك العين ـ إذ لا يستقيم الوزن إلا كذلك ، وهى اللغة الكثيرة فيها و « عَد » أصله الشديد ، ولكن خففه فى القافية ، وذلك جائز ، لتناسب

---

(١) « وقد خال يخال خالا . . . والمتكبر المعجب بنفسه . . » قاموس (خال) .

(٢) انظر بقية المعانى فى القاموس المحيط ، مادة (خال) .

(٣) « علمه ـ كسمعه ـ بالكسر ـ : عرفه » قاموس (علمه) .

(٤) « والعلمة ـ بالضم ، والعلمة ، والعلم ـ محركتين ـ : شق فى الشفة العليا أو فى إحدى جانبيها ، علم ـ كفرح ـ فهو أعلم . » قاموس (علمه) .

(٥) انظر القاموس المحيط . مادة (وَجَد) فقد سجل كثيرا من المعانى للفعل « وجد » .

القافية الأخرى [١] ، إذ لو لم يخففها لجمع بين القافية المترادفة ، والمتداركة ولا يجوز [٢] .

و « اللذْ » ـ بسكون الذال ـ لغة فى « الذى » : هكذا يستقيم الوزن .

فأما « ظَنَّ » فكقولك : « ظننتُ زَيدًا قائمًا » .

وقد تقدم معنى الظن فى البيت المتقدم .

فلو كانت « ظَنَنْتُ » بمعنى « اتهمت » [٣] خرجت عن هذا الباب .

وأما « حَسِبْتُ » فكقولك : « حَسِبْتُ زَيدًا قائمًا » بمعنى : « ظننت » فلو جاءت « حَسِبْتُ » بمعنى : صار أحْسَبَ ،أى : ذا شقرة ، أو ذا حمرة ، وبياض كالأبرص خرجت عن هذا الباب [٤] .

ومن شواهد « حَسِبْتُ » بمعنى « ظَنَنْتُ » قول الشاعر [٥] .

٩٤ ـ وَكُنَّا حَسِبْنَا كلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّــةَ لاَقَيْنَا جُذَامَ ، وَحِمْــيَرا

---

(١) جرى الشارح الأندلسى على أن بيت ابن مالك بيتان من مشطور الرجز وذلك لقوله : « خففه فى القافية . . » لأنها عروضة لو جرى على عدم الشطر . . أو تقول : إنه تسامح فى العبارة . . .

(٢) القافية المترادفة : ما اجتمع ساكناها من غير فاصل بينهما ، والقافية المتداركة : كل قافية توالى فيها حركتان بين ساكنيها » . انظر الطريق المعبد . . . ـ لنا ـ .

(٣) وفى القاموس المحيط ، مادة (الظنّ) : « والظنين : المتهم ، وأظنَّه : اتهمه » .

(٤) وفى القاموس المحيط ، مادة (حسبه) : « والأحسب : بعير فيه بياض ، وحمرة ، ورجل فى شعر رأسه شقرة ، ومن ابيضت جلدته من داء ففسدت شعرته ، فصار أبيض ، وأحمر ، والأبرص . » .

٩٤ ـ (٥) : **الشاعر :** هو زفر بن الحارث الكلابى فى يوم مرج راهط ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد المغنى ٦٣٦ (٣١٤) والعينى ٢/ ٣٨٢ ، والتصريح ١/ ٢٤٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

جذام : لقب ، والاسم « عمرو » وكانت العرب تسمى بمثل ذلك ، للعدو ، فقد كانوا يسمون بجذام ،ومرة ،وحنظلة ، وجمرة ، وقتادة . . وغير ذلك ،فكأنهم يرمون أعداءهم بأسماء أبنائهم ، والجذام : داء وبيل ، أمرنا أن نفر منه كما نفر من الأسد .

و « حَسِبَ » ـ بكسر السين ـ فقياس مضارعها : أَحْسَب ـ بفتحها ـ وقد جاء بكسر السين ، وهو مما ندر [1] .

وأما « زَعَمْتُ » فكقول الشاعر [2] .

٩٥ ـ فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّى شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

= حمير : والاسم : العرنجج ، وزان « سفرجل » .

وجذام ، وحمير : حيان من أحياء اليمن . .

والمعني :

تقول العرب فى أمثالها : « ما كل بيضاء شحمة » و « ما كل سوداء ثمرة » . . تريد العرب من مثل ذلك : وجدنا الأمر على خلاف ما كنا نظن . . . ويريد زفر الحارث الكلابى أن يقول : كنا نظن الناس سواء فى الحذر ، والجبن ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه ، مثل قومنا فروا عنهم ولكن هذا الظن تبدد حين لقينا هاتين القبيلتين ، فقد لقينا بلقائهم البأس والشدة ، وفى مدح القبيلتين مدح لهم ؛ لأنهم لقوا أقوياء أشداء البأس .

الإعراب :

« وكنا » كان : فعل ماض ناقص ، و « نا » اسم كان « حسبنا » : فعل ، وفاعل « كل » مفعول به أول للفعل : حَسب ، كل : مضاف ، و « بيضاء » مضاف إليه « شحمة » مفعول ثان للفعل « حسب » والجملة من الفعل « حسب » ومفعوليه : الأول ، والثانى ، فى محل نصب ، خبر « كان » الناقصة « عشية » : ظرف زمان ، منصوب بالفعل « حسب » « لاقينا » : فعل ، وفاعل « جذام » مفعول به « وحميرا » عاطف ، ومعطوف على « جذام » وجملة : « لاقينا جذام ، وحميرا » فى محل جر ، بإضافة ظرف الزمان إليها .

والشاهد في البيت :

قوله : « حسبنا كل بيضاء شحمة » : حيث استعمل الشاعر فيه « حسب » بمعنى « ظن » ونصب بالفعل « حسب » المفعولين : « كل بيضاء شحمة » .

(١) وقد أشار إلى ذلك الفيومى فى مصباحه ، حيث قال فى مادة (حسبت) : « . . وحَسِبتُ زَيْدًا قائماً » أحسبه من باب « تعب » فى لغة جميع العرب ، إلا بنى كنانة فإنهم يكسرون المضارع مع كسر الماضى ـ أيضاً ـ على غير قياس . . » .

٩٥ ـ (٢) : **الشاعر :** هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ٦١/١ ، والمغنى ٤١٦ (٢٨٢) والعينى ٣٨٨/٢، والهمع ١٤٨/١ ، والدرر ١/ ١٣١ ، والشارح الأندلسى ، والهذليين ١/ ٣٦ .

أراد : فإن تظنينى .

فلو جاءت بغير معنى الظن خرجت عن الباب ، كما إذا جاءت بمعنى « كفل »أو « سمن » أو «هزل » أو « قال » ونحوه[1]مما ليس من معنى الظن .

وأما « عَدَّ » فكقول الشاعر [2] .

٩٦ ـ لاَ أَعدّ الإقْتَارَ عُدْمًا ، وَلكَنْ فَقْــدَ مَنْ قد فَقَدْتُه الإعْــدَامُ

= **اللغة :**

أجهل : من الجهل : الخفة ، والسفه ، والطيش .

الحلم : « الأناة » مختار (ح ل م) .

والمعنى :

لئن كان يترجح لديك أنى كنت موصوفا بالنزق ، والطيش أيام كنت أقيم بينكم فإن أوصافى قد تغيرت ، وتبدلت بها رزانة ، وخلقا كريما . . .

الإعراب :

« فإن » إنْ : شرطية « تزعمينى » فعل مضارع فعل الشرط ، جزم بحذف النون ، والنون للوقاية ، وياء المخاطبة فاعل ، وياء المتكلم مفعول أول ، لقوله : « تزعم » ، « كنت » كان الناقصة ، واسمها « أجهل » : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا ، والجملة : فى محل نصب خبر « كان » والجملة : من كان ، واسمها ، وخبرها فى محل نصب مفعول ثان للفعل « تزعم » ، « فيكم » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أجهل » « فإنى » الفاء : واقعة فى جواب الشرط « إن » حرف توكيد ، ونصب والياء : اسمها ، « شربت » فعل ، وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر « إن » والجملة : من إنّ ، ومعموليها فى محل جزم جواب الشرط « الحلم » مفعول به لقوله : « شربت » ، « بعدك » ظرف ، متعلق بقوله : شربت ، بعدك : مضاف ، والكاف مضاف إليه « بالجهل » جار ، ومجرور متعلق بقوله : « شربت » .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « تزعمينى كنت أجهل » حيث استعمل الشاعر مضرع « زعم » للرجحان ، ونصب به مفعولين : ياء المتكلم ، وجملة كان ، ومعموليها .

(١) انظر المعانى فى لسان العرب ، مدة (ظن) .

٩٦ ـ (٢) : **الشاعر :** هو أبو داود الإيادى ، والبيت من الخفيف .

وهو من شواهد الخزانة ٤٦١/١ ، والعينى ٣٩١/٢ ، والمزهر ٤٨١/٢، والهمع ١٤٨/١ ، والدرر ١٣٠/١ ، والشارح الأندلسى ، والأصمعيات ١٨٧، وديوانه ٣٣٨ . =

أردا : لا أظن .

فلو جاءت بمعنى العدد، الذى هو من الحساب خرجت عن باب«ظن»[1].

وأما « حَجَا » : فهو بحاء مهملة ، وجيم معجمة - وقد تقدم ضبطه - فمثاله قول الشاعر[2] .

٩٧ - وَكُنْتَ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

أراد بأحجو : أظن .

أنشد هذا البيت الأزهرى .

= **اللغة :**

أعد : أظن .   **الإقتار :** « وأقتر : افتقر » قاموس (القتر) .

المعنى :

ليس الفقر عندى هو الإقتار ، وإنما الفقر الحقيقى فقد من قد فقدته .

الإعراب :

« لا » نافية « أعد » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم بالضمة الظاهرة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا « الإقتار » مفعول أول للفعل « أعد » ، « عدما » مفعول أعد الثانى « ولكن » لكن : حرف استدراك ، لا يعمل ، لأنه خفف « فقد » مبتدأ « من » اسم موصول ، فقد : مضاف ، ومن : مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « فقدته » : فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، « الإعدام » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

والاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « لا أعدّ الإقتار عُدْمًا » فقد نصب بالفعل أعد مفعولين ؛ لأنه بمعنى الظن ، لا بمعنى العدد ، والحساب .

(١) وفى القاموس مادة (العد) : « العد: الإحصاء ، والاسم العدد ، والعديد » .

٩٧ - (٢) **الشاعر :** هو تميم بن مقبل ، أو أبو شميل الأعرابى ، والبيت من البسيط ؛ وهو من شواهد الشذور ٣٥٧ ، والعينى ٢/٣٧٦ ، والتصريح ١/ ٢٤٧ ، والهمع ١ / ١٤٨ ، والدرر ١/ ١٣٠ ، والأشمونى ٢/ ٢٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة : =

أحجو : المراد هنا : أظن .

فلو جاء « حجا » بمعنى غلب فى المحاجات، يعنى: استخرج الأحجية ، أو بمعنى : قصد ، أو رد ، أو أقام ، أو بخل خرجت عن هذا الباب [1] .

وأما « دَرَى » فَلقول الشاعر [2] .

٩٨ ـ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ   فإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

= **ألمت** : نزلت .

ملمات : نوازل ، جمع ملمة : النازلة من نوازل الدهر

والمعني :

لقد كنت أظن أبا عمرو صديقا حميما ، يركن إليه فى الشدائد ، ولكن علمت أنه لا يلجأ إليه عند النوازل ، وقد انكشف أمره ، حينما نزلت بنا النوازل ، وألمت بنا الملمات .

الإعراب :

« وكنت » كان : فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر كان « أبا » مفعول أول للفعل أحجو ، أبا : مضاف ، و « عمرو » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أخا » مفعول ثان لقوله : أحجو ، أخا : مضاف ، و« ثقة » مضاف إليه « حتى » حرف غاية ، وجر « ألمت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « بنا » متعلق بقوله : « ألمت » ، « يوما » ظرف زمان ، منصوب بالفتحة ، والعامل فيه الفعل « ألم » ، « ملمات » فاعل الفعل « ألم » والفعل « ألم » مع ما بعده فى تأويل مصدر « بأنْ » محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحرف الجر « حتى » والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله : « أَحْجُو » .

والشاهد في البيت :

قوله : « أحجو أبا عمرو أخا ثقة » حيث استعمل الفعل المضارع المأخوذ من حَجَا ، بمعنى « ظَنَّ » ونصب به مفعولين وهما : « أبا عمر ، وأخا ثقة » .

ويقول العينى : « ولم يذكر أحد من النحاة أن « حجا يحجو » يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك » ٢/ ٣٧٧ الشواهد الكبرى .

(١) انظر القاموس المحيط ، مادة (الحجا) .

٩٨ ـ (٢) **الشاعر** : مجهول ، ولم أر من نسب البيت لقائل معين ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد الشذور ٣٦٠، والعينى ٢/ ٣٧٣ ، والتصريح ١/ ٢٤٧ ، والهمع ١/ ١٤٩ ، والدرر ١/ ١٣٢ ، والأشمونى ٢/ ٢٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

دريت : علمت . . . =

أراد : علمت وفى العهد .

« وَدُرِيت » فى البيت مبنى لما لم يسم فاعله .

والأكثر فى استعمال « دَرَى » معداة بالباء ، كقولك : « دُرِيت بما صَنَعْت » .

فإذا أدخلت عليها همزة التعدية تعدت إلى مفعولين : أحدهما : بحرف الجر ، كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ (1) .

وأما « جَعَل » فقيدها المصنف بمعنى (2) اعتقد ، وإلى ذلك أشار بقوله :

... ... وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

أَرَادَ : جعل الذى بمعنى اعتقد ، وهى من القسم الثانى بهذا المعنى .

= اغتبط : من الغبطة ، وهى : تمنى مثل نعمة الغير ، مع بقائها عنده .

والمعني :

إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ، فاغتبط بهذا فإن الاغتباط بمثل ذلك محمود .

الإعراب :

« دريت » بالبناء للمجهول ، وتاء المخاطب نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان للفعل « دَرَى » ، « الوفى » مضاف ، « العهد » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة « يا » حرف نداء « عُرْو » منادى مرخم ، مبنى على الضم المذكور ، أو الموجود على الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب « فاغتبط » الفاء : حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ،تقديره أنت « فإن » الفاء : للتعليل ، إنَّ :حرف توكيد ، ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « اغتباطا » ، « حميد » خبر « إنَّ » .

والشاهد في البيت :

قوله : « دُرِيتَ الوَفى ... » حيث استعمل الشاعر « دَرَى » بمعنى : علم ،ونصب به مفعولين : الأول : تاء المخاطب ، والثانى : « الوفى » .

(1) من الآية ١٦ من سورة يونس .

وفى المختار ، مادة (درى) :« دراه ، درى به » أى : علم به ، من باب رمى » .

(2) سقط من (جـ) لفظ : « بمعنى » .

ومثالها قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ (1) .

فلو خرجت عن معنى الاعتقاد : فإن جاءت بمعنى التصيير فهى من القسم الثالث ، وسوف يأتى .

وإن جاءت بمعنى « خَلَق » أو « شرع » أو « ألقى الحديث » أو « العلم » (2) خرجت عن هذا الباب .

قوله :

وَهَبْ تَعَلَّمْ ، والَّتِى كَصَيَّرَا أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا ، وَخَبَرَا

ذكر فى هذا البيت بقية أفعال القلوب :

فنص على « هَبْ » و « تَعَلَّم » وهما فعلا أمر لا يعملان عمل هذا الباب إلا بشرط كونهما أمرين ، فلا يتصرفان ، إلا إذا خرجا عن هذا الباب .

فمثال « هب » قول الشاعر (3) :

99 ـ فَقَلْتُ أَجِرْنِى أَبَا مَالِك وَإِلاَّ فَهَبْنِى امْرَأً هَالِكَا

---

(1) من الآية 19 من سورة الزخرف .

(2) انظر القاموس المحيط ، مادة (جَعَله) .

99 ـ (3) : **الشاعر :** هو عبد الله بن همام السلولى ، والبيت من المتقارب ، وفى المخطوطتين (أ ، جـ) « أبا خالد » .

وهو من شواهد الخصائص 2 / 186 ، والشذور 374 ، والمغنى 594 (312) والعينى 2 / 378 ، والتصريح 1/248 ، والهمع 1/139 ، والدرر 1/131 ، والأشمونى 2/24 ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أجرنى : اتخذنى لك جارا ، ثم أريد لازم المعنى ، وهو : الحماية ، والدفاع .

هبنى : عدنى ، وظننى . . .

والمعنى :

فقلت : أغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فعدنى من الهالكين .

يريد : فظنني .

ومثال « تعلم » قول الشاعر [١] .

١٠٠ ـ تعلَّم شفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بلُطْفٍ فِي التَّحَيُّـلِ ، وَالْمَكْـرِ

الإعراب :
« فقلت » قلت : فعل ، وفـاعل « أجرنى » فعل أمر ، وفاعله مـستتر فيـه وجوبا ، تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، « أبا » منـادى بحرف نداء محـذوف ، والتقدير : يا أبا مالك ، « أبا » مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » الواو : استئنافية ، وإلا: إن : شرطية ، جازمة ، ولا : نافيـة ، وفعل الشرط مـحذوف ، والتقـدير : وإلا تجرنى « فهـبنى » الفاء واقعـة فى جواب الشرط « هب » فعل أمر ، وفاعله مستتر فـيه وجوبا ، تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به أول « امرأ » مفعول به ثان لقوله : هب منصوب بالفتحة الظاهرة « هالكا » صفة لقوله : « امرأ » .

والشاهد في البيت :
قوله : « فـهبنى امـرأ » حيث استـعـمل « هب » بمعنى « ظن » ونصب به مفـعولين : أولهـما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله : « امرأ » .

ويقول ابن هشام فى الشذور فى معنى « هبنى » : « أى : اعتقدنى » ص ٤٣٤ والخلاف لفظى فقط ، فالظن يأتى لليقين ، والاعتقاد ، كقوله تعالى : « إنى ظَنَنْتُ أنى مُلاقٍ حِسَابِيَهْ » ٢٠ / الحاقة .

١٠٠ ـ (١) : **الشاعر :** هو زياد بن سيار ، والبيت من الطويل .
وهو من شواهد الشذور ٣٦٢ ، والمغنى ٥٩٤ (٣١٢) والعـينى ٢ / ٣٧٤ ، والتصريح ١/ ٢٤٧ ، والهمع ١/ ١٤٩ ، والدرر ١/ ١٣٢ ، والأشمونى ٢/ ٢٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :
تعلم : اعلم ، واستيقن .
شفاء النفس : يريد : قضاء مآربها ، وغاياتها .
لطف : رفق . . .

والمعنى :
اعلم أنه مما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم ، والتغلب عليهم ، فعليك أن تبالغ فى أخذ الأمور بالحيلة ، والتلطف ، حتى تبلغ ما تريد ، وتطيب نفسا . . .

الإعراب :
« تعلم » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، « شفاء » مفعول به أول للفعل تعلم ، شفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان ، قهر مضاف « عدوها » عدو : مضاف إليه ، عدو: مضاف وها مضاف إليه « فبالغ » الفاء : حرف عطف ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا =

أراد : اعلم .

ثم قال : « والتى كصيَّرَا » أراد : والأفعال التى كصيَّر - أيضاً - انصب بها الابتداء ، والخبر ، كما تنصبها بالأفعال المتقدمة .

والأفعال [1] التى بمعنى « صيَّر » هى القسم الثالث، وقد عددنا أفعاله فى أول الفصل ، فاستغنى بالقانون الذى ذكره عن النص عليها ، وهو : أن كل فعل فيه معنى التصيير ينصب المبتدأ ، والخبر .

قوله :

وخُصَّ بالتَّعْلِيقِ ، وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ « هَبْ » والأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

هذا البيت نبه فيه المصنف على التعليق ، والإلغاء فى هذا الباب .

فذكر أن المخصوص بهما هو ما ذكر قبل « هَبْ » من الأفعال ، وهى أحد عشر فعلا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وخُصَّ بالتَّعْلِيقِ ، وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْل هَبْ ....

يعنى ما هو من قبل « هَبْ » من الأفعال .

ثم نبه على أن « هَبْ » تلزم الأمر ، وقد نبهنا على ذلك عند ذكر المصنف لها .

= « بلطف » متعلق بقوله : بالغ « فى التحيل » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : بالغ « والمكر » عاطف ، ومعطوف على فى التحيل .
والشاهد فى البيت :
قوله : « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه تعلم بمعنى اعلم وقد نصب الفعل مفعولين هما : شفاء النفس ، وقهر عدوها » .

(١) فى (أ) : « وللأفعال » .

ومعني التعليق: هو أن يقع بعد أحد هذه الأفعال ماله صدر الكلام ، فتعلق الفعل، أي: ترفعه[1] عن العمل فى لفظ ما بعد أداة الصدر : إذ لا يعمل ما قبلها فيما بعدها لفظا .

فيكون الفعل غير عامل فى اللفظ ، عاملا فى المعنى .

وأما الإلغاء: فهو أن يبطل عمل الفعل لفظا ، ومعنى .

وذلك : إذا أضعف الفعل بتأخره عن المفعولين ، كقولك : « زيدٌ قائم ظَنَنْتُ » .

وسيأتى الكلام - بعد - على هذا - .

ولا يبقى من هذه الأفعال ما لا يدخله التعليق والإلغاء إلا « هَبْ » ، و « تَعَلَّم» لأن المصنف نص على ذلك فيما قبل « هَبْ » فتبقى هى، وما بعدها ، وهو « تَعَلَّم » .

قوله :

كَذَا « تعَلَّمْ » وَلغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

نبه فى هذا البيت على أن « تَعَلَّم » مثل : « هَبْ » فى لزومها الأمر فى هذا الباب .

ثم نبه على أن جميع أفعال هذا الباب غير « هَبْ ، وتعلم » تجعل لغير ماضيها ما لماضيها من العمل ،فيستوى :« ظَنَّ،ويَظُنّ يعني المضارع ،وظُنّ » يعنى : الأمر ، و « ظَنًّا » يعنى : المصدر ، و « ظَانّ » يعنى : اسم الفاعل ، وكذلك اسم المفعول ، وكذلك فى جميعها .

(١) فى (أ) « فيعلق الفعل ، أى : يرفعه عن العمل » .

ولهذا : أشار المصنف بقوله :

.... وَلغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كلَّ مَالَهْ زُكِنْ

أراد بسواهما : سِوَى « هَبْ ، وتَعَلَّم » ، وبقوله : « مالغير » : مالغير الماضى [1] .

وقوله : « زُكِنْ » : معناه : عُلِم .

وحذف ياء « الماضى » ، لاستقامة الوزن .

وهو جائز من غير ضرورة .

قوله :

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ ، لاَ فِي الابْتِدَا وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تقدَّمَا والْتُزِمَ التعْليقُ قَبْلَ نَفْيِ مَا

وَإِنْ ، ولاَ لاَمُ ابْتِدَاء ، أَوْ قَسَمْ كَذَا ، والاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

لما نبه المصنف فيما مضى على جواز الإلغاء ، والتعليق ، شرع فى هذه الأبيات الثلاثة يبين أحكام الإلغاء ، والتعليق .

فذكر أن الإلغاء يجوز ، إلا إذا كان الفعل فى ابتداء الكلام ، والمفعولان بعده ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَجِّوزِ الإِلْغَاءَ ، لاَ فِي الابْتِدَا ....

يريد : وجوز الإلغاء فى الفعل ، لا فى حالة وقوعه فى الابتداء ، فيفهم من كلامه أنه : إذا كان متوسطا ، أو متأخرا جاز الإلغاء ، والإعمال .

---

(١) انظر ١/ ١٨٥ أصول ابن السراج .

وظاهر كلامه التساوى فى ذلك .

وفيه تفصيل .

أما إذا كان متأخرا فالإلغاء أحسن ، كقولك : « زَيْدٌ قَائمٌ ظَنَنْتُ » وإن كان متوسطا فالإلغاء ، والإعمال على التساوى .

وذكر ابن معط فى الألفية : أن الإعمال هو المشهور ، مع التوسط ، وأما إذا أكد الفعل بالمصدر - مع توسطه - فإن الإلغاء يقبح ، كقولك : « زيدٌ ظَنَنْتُ ظَنا قَائمٌ » .

فشاهد الإلغاء مع التأخير قول الشاعر (١) :

١٠١ - آتٍ الْمَوتُ تَعْلَمُـون فَـلاَ ... يُرْهبكُم مِنْ لَظَى الْحُروب اضْطِرَامُ

---

١٠١ - (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الخفيف .
والبيت من شواهد العينى ٢ / ٤٠٢ والأشمونى ٢ / ٢٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

آت : قادم ، من أتى يأتى ....

يرهبكم : « رهب - كعلم - رهبة ، ورَهْبًا - بالضم ، وبالفتح ، وبالتحريك ورُهْبَانا - بالضم - **ويحرك** : خاف » قاموس (رهب) يريد : لا يخفكم .. لظى : « اللظى : النار .. والتظاء النار : التهابها ، وتلظيها : تلهبها » .
مختار (ل ظ ى) ، ويريد : لهبها ، وتسعرها بأكل الرجال .

اضطرام : يريد : اشتعال .

والمعني :

الموت حتم ، فلا تخشوا من اشتعال نار الحرب ؛ لأن الموت نهاية كل حى .

الإعراب :

« آت » خبر مقدم ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفا ، « الموت » مبتدأ مؤخر ، والجملة : مفعول به للفعل « تعلمون » ، « تعلمون » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعل « لا » نافية « يرهبكم » فعل مضارع ، ومفعول به ، والفاء من قوله : « فلا » جواب لشرط محذوف ، والتقدير : إن كان الأمر كذلك فلا يرهبكم . « من لظى » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله « يرهبكم » لظى : مضاف ، «الحروب » مضاف إليه « اضطرام» فاعل لقول الشاعر: «يرهبكم» . . =

« فآت الموت » هما المبتدأ ، والخبر ، وتأخر « تعلمون » عنهما ، فألغى وهذا البيت من الخفيف [1] .

« وآت » فى أوله : اسم فاعل من « أتى » بمعنى جاء .

وشاهد الإلغاء ، مع التوسط قول الشاعر [2] .

١٠٢ ـ أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِى ؟ وَبِالأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ ، وَالْخَوَرُ

= **الاستشهاد بالبيت :**

فى قوله : « آت الموت تعلمون » حيث ألغى عمل « تعلمون » لتأخره عن الجملة التى هى مفعوله .

(١) **وأجزاء الخفيف :**

فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن

ويستعمل تامًا ، ومجزوءًا . انظر ص ١٨٧ ، الطريق المعبدّ . . . ـ لنا ـ .

١٠٢ ـ (٢) : **الشاعر :** هو اللعين المنقرى ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٦١ وأصول ابن السراج ١ / ١٨٣ ، وابن يعيش ٧ / ٨٤ ، ٨٥ ، والخزانة ١ / ١٢٥ عرضا . . . والعينى ٢/٤٠٤ ، والتصريح ١/٢٥٣ ، والهمع ١/١٥٣ ، والدرر ١ / ١٣٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الأراجيز : جمع أرجوزة : ما كان من الشعر على بحر الرجز ، وفى الشعراء رجاز لا يقولون القصيد كرؤبة ، ووالده العجاج . . ومن الشعراء من يقول القصيد ، والرجز .

توعدنى : تتهددنى من « الوعيد » وهو مضارع « أوعد » وانظر مادة (و ع د) فى المختار للوقوف على معانى « وعد ، وأوعد . . . » .

اللؤم : من اللأمة : وفى القاموس : « لبس اللأمة : للدرع ، وجمعها : لأم ، ولؤم ـ كصرد »

الخور : « والخور ـ بفتحتين ـ : الضعف » مختار (خ ور) .

والمعنى :

يقول اللعين للعجاج هاجيا له : يا أبا الأراجيز أنت لا تحسن القصيد ، وفى الأراجيز دناءة طبعك ، وضعف نفسك . . .

الإعراب :

«أبا لأراجيز » الهمزة للاستفهام ، وجار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « توعدنى » ، « يا » حرف نداء « ابن اللؤم » منادى منصوب ، ومضاف إليه ، وجملة النداء : اعتراضيه ، بين المعمول ، وعامله ، لا محل لها من الإعراب « توعدنى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، ونون الوقاية ، =

فالمبتدأ هو : « اللؤم » والخبر هو : « بالأراجيز » وتوسط بينهما « خِلْتَ » فألغى .

و « اللؤم » فى البيت بضم اللام لأنه من لأمة الطبع ، لا من « اللَّوْمِ » الذى هو ضد الحمد .

ثم نبه المصنف على أنه متى وقع الفعل فى الابتداء ، ووجدت الجزأين مرفوعين بعده ، وتوهمت أن الفعل ملغى ، فاعلم أن إلغاءه - مع كونه فى الابتداء - لا يصح ، فيصحح الكلام بتقدير ضمير الشأن ، فيكون الضمير مفعولا ، والمبتدأ ، والخبر فى موضع المفعول الثانى ، فيزول توهم الإلغاء ، أو قدر لام الابتداء ، فيكون الفعل معلقا بها ، لا ملغى .

وعليه قول الشاعر (١) .

١٠٣ ـ كَذَاكَ أُدبْتَ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى   أَنِّى رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

= ومفعول به ، وهو ياء المتكلم « وبالأراجيز » الواو : للحال ، وجار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلت » فعل ، وفاعل ، والجملة : معترضة بى المبتدأ ، وخبره ، « اللؤم » مبتدأ مؤخر « والخور » عاطف ، ومعطوف على « اللؤم » .

الاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « وبالأراجير خلت اللؤم » حيث توسط الفعل « خال » مع فاعله بين المبتدأ ، والخبر ، والتقدير : وبالأراجيز اللؤم ، والخور خلت ذلك ، انظر الأعلم ١/ ٦١ .

١٠٣ ـ (١) **الشاعر :** فزارى ، لم أطلع على من عينه ، والبيت من البسيط ، وهو من شواهد المقرب ٢٢ ، والخزانة ٤/ ٥ ، والعينى ٢/ ٤١١ ، والتصريح ١/ ١٥٨ ، والهمع ١/ ١٥٣ ، والدرر ١/ ١٣٥ ، والأشمونى ٢/ ٢٩ والشارح الأندلسى ، والحماسة ١١٤٦ برواية « الأدبا » ، وفى الحماسة : وجدت ، فى موضع « رأيت » .

اللغة :

كذاك أدبت : أى : تأديبا مثل ذلك التأديب المشار إليه فى البيت المتقدم - .

ملاك : قوام الشىء ، وما يجمعه .

الشيمة : الخلق والجمع : شيم ، مثل : قيمة ، وقيم .

« فمِلاَكُ الشيمةِ الأَدَبُ » مبتدأ ، وخـبر ، بعد « رأيت » المتقدمة ، فلا يتوهم الإلغاء .

وقدر ضمير الشأن ، فتقـول : رأيته ، تعنى : ضمير الأمر ، والشأن ، أو قدر لام الابتداء ، فيكو التقدير : لِمَلاَك الشْيمة الأَدَب .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وانْوِ ضميرَ الشَّأنِ ، أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

فى موهـــم إلغَاءَمَا تقـدَّمَـــا ....

= والمعني :

قد أدبت تأديبا عـاليا ... حتى صار من صفـتى أنى علمت أن قوام الخلق هو الأدب الجم ، والخلق الرفيع . . . .

الإعراب :

« كذاك » الكاف : هى الكاف الاسمية ، وهى بمعنى « مثل » : نعت لمحذوف يقع مفعولا مطلقا ، عامله « أدبـت » الذى بعده : الكاف : مضـاف ، واسم الإشارة مـضاف إليـه ، والكاف : حرف خطاب ، ويمكن أن يقـال : إن الكاف حـرف جـر ، واسم الإشـارة فى محل جـر به ، والجـار ، والمجرور يقع نعتا لمصدر محذوف ، يكون مفـعولا مطلقا لقوله : « أدبت » والتقدير : تأديبا ، مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » فعل ماض ، ونائب فاعله « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقـص « من خلقى » متعلق بمحذوف خبر صار « مقدم » وياء المتكلم : مضاف إلى « خلق »، « أنى » أن، واسمها « رأيت » فعل ، وفاعل والجـملة خبر أن . وأنْ ، مع معمـــولها فى تأويل مصدر ، اسم « صار » « ملاك الشيمة » مبتدأ ، ومضاف اليـه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل نصب ، سدت مـسد مفعولى « رأى » . وهذا على تقدير لام الابتـداء والتقدير : رأيت لملاك الشيـمة الأدب ، أو الجملة فى مـحل نصب مفـعول ثان « لرأى » والمفعـول الأول ضميـر الشأن ، والحال ، وهو محذوف ، والتقدير : رأيته . . . ملاك الشيمة الأدب .

والشاهد في البيت :

قولـه : « رأيت ملاك الشيمـة الأدب » ظاهره إلغاء « رأيت » مع تقـديمه ، لأنه لم يقـل : ملاك الشيمة الأدبا - بنصبهما - .

والكوفيون يقولون : إنه من باب الإلغاء ، والبصريون يقولون : إنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول علي ملاك ، أو من باب الإعمال والمفعول الأول : ضمير شأن محذوف .

يعني : في كلام موهم ، متعلق بقوله : « وانْوِ » في البيت المتقدم .

ثم ذكر أنك تلتزم التعليق للفعل في هذا الباب ، قبل النفي « بمَا » فإلى هذا أشار بقوله :

.... والْتَزِمِ التَّعْليقَ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »

فأضاف النفي « لمَا » ؛ لأنه من فعلها ، وكذلك - أيضاً - يلزم التعليق قبل لام الابتداء : ظاهرةفي الكثير ، ومقدرة في القليل ، كما في « مِلاَكُ الشِّيمة الأدب » - في الشاهد المتقدم ، على أحد التقديرين .

وكذلك يلزم التعليق قبل لام القسم ، وقبل الاستفهام .

وقد نبه المصنف على الثلاثة بقوله : « لاَمُ ابْتِدَاءٍ ، أَوْ قَسَمْ . . . » إلى آخر البيت .

« فلام ابتداء » مبتدأ ، وقوله : « أو قسم » معطوف على « ابتداء » فالتقدير : لام ابتداء ، أو لام قسم » .

و« كذا » جار ، ومجرور في موضع الخبر للمبتدأ ، الذي هو لام ابتداء ، والإشارة « بذا » إلى : « وإنْ ، وَلاَ » يعني : ولام الابتداء ، ولام القسم كمثل « ما » وإن ، ولا ، في لزوم التعليق قبلها .

ولا تجعل « لام ابتداء » معطوفا على « لا » بإسقاط حرف العطف ، لفساد المعنى ، فإن التقدير - حينئذ - يكون قبل نفي « ما ، وإن ، ولا » قبل نفي لام ابتداء ، وقسم ، ولا نفي في لام الابتداء ، والقسم .

وقوله : « والاستفهام » مبتدأ ، و « ذا » بعده : مبتدأ ، وانحتم : فعل ماض وفاعله ضمير يعود على « ذا » والجملة في موضع خبر « ذا » ، و« ذا » وخبره خبر المبتدأ ، الذي هو الاستفهام .

والإشارة « بذا » إلى لزوم التعليق .

فالتقدير : والاستفهام انحتم له هذا ، يعنى : لزوم التعليق قبله . فمثال التعليق « بمَا » النافية قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ ﴾ (١) .

ومثال التعليق « بإن » النافية ، قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ (٢) .

ومثال التعليق « بلا » النافية قوله : « حَسِبتُ لاَ يَقُوم زَيْدٌ » (٣) .

وهو من أمثلة كتاب الأصول ، لابن السراج (٤) .

ومثال التعليق بلام الابتداء : « ظَنَنتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

ومثال التعليق بلام القسم قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء .

ويقول الجمل : « . . والجملة المنفية فى موضع مفعولى « علمت » إن تعدت لاثنين ، أو فى موضع مفعول واحد إن تعدت لواحد » . ٣/ ١٣٥ حاشية الجمل على شرح الجلالين .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء .

وفى الجمل : « . . . إنْ نافية ، وهى معلقة للظن عن العمل . . . » ٢ / ٦٣٠ حاشية الجمل .

(٣) وعبارة ابن السراج : « ومن النحويين من يجعل « ما » ، ولا » « كأن » واللام فى هذا المعنى ، فيقول : « أظن ما زيد منطلقا » « وأحسب لا يقومُ زَيْدٌ » ١١/ ١٨٢ أصول ابن السراج .

(٤) **ابن السراج :**

« محمد بن السرى ، أبو بكر النحوي ، المعروف بابن السراج النحوى ، من العلماء المذكورين بالأدب ، وعلم العربية ، أخذ عن المبرد ، وروى عنه الزجاجى ، والسيرافى ، والرمانى ، وكان ثقة وله كتب مفيدة منها « أصول النحور » ، وهو غاية فى الشرف ، والفائدة . . . مات سنة ٣١٦هـ » ٣/ ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١١٥ » إنباء الرواة . . وانظر ترجمته مفصلة فى مقدمة كتابه الأصول ، . . . وانظر البغية ١/ ١٠٩ ، وما بعدها .

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

=

فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ ﴾ (٥) .

ومثال التعليق بأدوات الاستفام : « ظَنَنْتُ أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ؟

و « عَلمتُ مَنْ أَبُوكَ » ؟

وإذا علقت هذه الأفعال وقعت بعدها الجملة الاسـمية ، والفعلية ، فتأمل ذلك من المثل المذكورة .

وقد تعلق غير هـذه الأفعال إذا كان بينه ، وبينها مناسبـة : إما بالتقارب فى المعنى ، وإما بكونه نقيضا لها ؛ لأن النقيض يحمل على نقيضه .

فمن ذلك : « نَسيتُ » ؛ لأنه مناقض « لعَلمْت » .

ومنه قول الشاعر (١) :

= ويقول السيوطى : « لمن » لام ابتداء ، معلقة لما قبلها ،« ومن » موصولة ١/ ١٨٩ تفسير الجلالين ، وانظر ١/ ١٨٩ حاشية الجمل على الجلالين .

١٠٤ ـ (١) : **الشاعر** : هو زياد الأعجم ، والبيت من الطويل ، وهو من شواهد المحتسب ١/ ١٦٨ ، والخـصائص٣/ ٨٩ ، ١٦٧ ، والعـينى ٢/ ٤٢٠ ، والهـمع ١/ ١٥٥ ، والدرر ١/ ١٣٧ ، ويس العليمى ١/ ٢٥٣ ، والشارح الأندلسى ، والحماسة ١٥٣٩ .

اللغة :

الأعاصر : جمع إعصار ، وأصله الأعاصير ، ولكنه خفف ، والإعصار : ريح تثير الغبار ، وترفعه إلى السماء كأنه عمود . انظر العينى ٢ / ٤٢٠ .

والمعنى :

من أنتم ؟ فقد نسينا معرفـتكم ، ولم ندرك ريحكم : من أى نوع من أنواع الأعاصير ، يريد : فقد نسيناكم ، ولم نتبين اتجاهاتكم . . . .

الإعراب :

« من » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « إنا » إن واسمها ، والأصل : إننا « نسينا » نسى : فعل ماض ، ونا : فاعل ، « من أنتم » مبتدأ ، وخبر ، والجملة فى محل نصب مفعول به لقوله : نسينا ،« وريحكم » مبتدأ ،ومضاف إليه « من أى » جار ، ومجرور ،متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أى : مضاف ، و « ريح » مضاف إليه ، ريح : مضاف ، و« الأعاصر » مضاف إليه =

١٠٤ ـ وَمَن انْتُم؟ إِنَّا نَسِينَا مَن انْتُم   وَرِيحكُـــم مِنْ أَىِّ ريحِ الأَعَاصِـرِ

فعلق « نَسِينَا » بمن الاستفهامية .

والأصل : من أنتم ؟ ولكن الشـاعـر نقل حركة الهـمزة فى أنتم إلى نون « من » وأسقط الهمزة ، ليستقيم الوزن .

والنقل جائز فى الكلام ، وهو مذهب ورش من القراء .

وهذا البيت أنشده سيبويه [1] .

قوله :

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ   تَعْدِيَةٌ لِوَاحِـــدٍ مُلْتَزَمَهْ

هذا البيت نبه فيه المـصنف على أن العلم إذا كان بمعنى العرفان ، والظن بمعنى التهمة تعدى إلى مفعول واحد .

فتقدير كلامه : تعدية لـواحد ملتزمـة للعلم الواقع بمعنى العـرفان والظن الواقع بمعنى التهمة .

فتعدية : مبتدأ ، وساغ الابتداء به ـ وإن كان نكرة لوصفه بالمجرور ، الذى هو قـوله : « لوَاحدٍ » و « ملتـزَمَة » خبـر المبتدأ ، وقـوله : « لِعلْم » متعلق « بملتزَمة » .

= **والشاهد في البيت :**

التعليق للفعل « نسى » وإن لم يكن من أفعال الشك واليقين ، لأنه أجراه مجـرى نقيضه ، وهو : عرفت ، وذكرت ، وهم يجرون النظير مجرى النظير ، والنقيض كثيرا .

انظر ٤ / ١٠٧ شرح التبريزى للحماسة ، وانظر العينى ٢/ ٤٢١ واحتمال عدم الاستشهاد بالبيت .

ويقول السيوطى : « وزاد ابن مالك « نسى » كقوله :

ومن انتم ؟ إنا نسينا من انتم » ١ / ١٥٥ الهمع . كما سجل رأى أبى حيان .

(١) لم أجد البيت فى كتاب سيبويه . . .

ويحتمل أن يكون « ملتزمة » صفة لتعدية .

و « تعدية » مبتدأ ، خبره فى الجار ، والمجرور قبله ، وهو : « لعلم عرفان » [1] .

قوله :

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

نبه المصنف فى هذا البيت على أن « رأى » التى بمعنى الرؤيا فى النوم تجرى مجرى « عَلِم » فى نصب مفعولين ؛ لأنهما متماثلان فى المعنى : حيث الرؤيا فى النوم إدراك بالباطن ، كما هو العلم .

وأضاف « رَأى » إلى « الرُّؤيَا » إضافة تخصيص .

يريد : لرأى المختصة برؤيا النوم انم ما «لعلم» من الحكم، أى: اقصد، فى حال كونك طالب مفعولين لعلم، تحرزا من « علم » التى بمعنى « العرفان » فإنها لا تطلب إلا مفعولا واحدًا .

فيكون على هذا التقدير حالا من الضمير فى « انْم » فالعامل فيه « انم » ويحتمل أن يكون حالا من « علم » فيكون التقدير : ما لعلم فى حال كون « علم » يطلب مفعولين ، فيكون العامل فيه على هذا « انتمى » .

والمعنى على كلا التقديرين واحد .

وقوله : « انتمى » أى : انتسب ، [2] وقوله : « لرأى » متعلق بقوله : « انم » و «ما » فى قوله : « ما لعلم » مفعول « بانم » وقوله : « لعلم » متعلق « بانتمى » و « من قبل » ـ أيضاً ـ متعلق « بانتمى » .

---

(١) انظر ص ٤٠ ، ٤١ تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب . .

(٢) انظر تقرير المكودى ص ٤١ تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب .

فالتقديــــر : وانم [1] لرأى ، التى بمعنى الرؤيا فى النوم ما انتمى « لعلم » من قبل فى حال كون « علم » يطلب مفعولين « لعلم » على حسب ما تقدم من الوجهين ، المحتملين فى صاحب الحال .

وهذا البيت من أبياته المعقدة .

قوله :

وَلاَ تُجِــزْ هُنَا بِلاَ دَلِيــلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ ، أَوْ مَفْعُول

نبـهك فى هذا البـيت على أنه لا يجـوز لك فى هذا البـاب أن تحـذف المفعولين أو أحدهما لغير دليل يدل على المحذوف ، ولفظ المصنف بيِّن .

والمفهوم من كلامه : أنه إذا كـان على الحـذف دليل جـاز لك أن تحذف المفعولين، كقولك تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعَمُونَ ﴾؟ [2].

التقدير : تزعـمونهم شـركاء : فـحـذف المفعـولين، لدلالة : « أين شركاؤكم » ؟ عليهما .

وكذلك : إذا أفاد الكلام دونهما ، مـثل أن تقيد الظن بظرف كقولك : « ظَنَنْتُ يَوْمَ الْجُمْعَةِ » إذ مرادك أن الظن وقع منك فى هذا اليوم ، وهو حاصل من كلامك ، فلا احتياج إلى ذكر المظنون ، إذ لا غرض فيه .

وكذلك: لو كان المراد به العموم، كقوله تعالى: ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾[3].

إذا المراد وقوع الظن منهم عمومـا ، أى : أنهم يتكلمون فى الأشياء عن غير علم ، ويعتمدون فيها على الظن فى موضع العلم ،لا أن ظنهم بالنظر إلى شئ مخصوص .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « انم » .
(٢) من الآية ٢٣ من سورة الأنعام .
(٣) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية .

وأما حذف أحد المفعولين : فلا يخلو أن تحذفه لفظا ، ومعنى لغير دليل ، وهو الذى يسمى الاقتصار[1] .

فهذا : لا يجوز .

وإما أن تحذفه لفظا ، وأنت تريده معنى ، وفى الكلام ما يدل عليه ، وهو الذى يسمونه الاقتصار ، ويسمونه - أيضاً - الاقتصار لدليل .

فهذا : جائز عند المصنف ، كما هو المفهوم من هذا البيت ؛ إذ جعل عدم الجواز مقيدا بعدم الدليل ، فيقتضى حصول الجواز ، مع الدليل ، أى : الدليل على المحذوف .

واقتدى المصنف - فى ذلك - بكثير من النحويين .

ومنهم : من يمنع هذا ، وهم - أيضاً - جماعة كثيرون[2] .

واحتجوا بأن أحد المفعولين فى هذا الباب مطلوب من وجهين : من جهة الفعل العامل ، ومن جهة كونه خبرا فى الأصل ، فيمتنع حذفه ، ولو دل عليه دليل ، ويقولون : جاز حذف خبر المبتدأ[3] ؛ لأنه مطلوب من جهة واحدة .

وهذا الذى قالوه منتقض بخبر « كَانَ » لأنه يحذف - باتفاق - مع كونه مطلوبا بالجهتين .

---

(١) « أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا ، للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل : بتنزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين ، وعلى أحد المفعولين ، لتنزيله منزلة المتعدى إلى واحد فى صورة حذف أحدهما » . ٢/ ٣٤ حاشية الصبان على شرح الأشمونى .

(٢) انظر الآراء فى ١ / ٣٩٠ ، ٣٩١ شرح المرادى للألفية ، وانظر ٢/ ٣٤ ، ٣٥ ، شرح الأشمونى ، وحاشية الصبان ، وصحح ابن عقيل ما ذهب إليه ابن مالك انظر ٢/ ٥٧ شرح ابن عقيل .

(٣) فى (حـ) : « حذف الخبر »

قوله :

وَكَتَظُنَّ اجْعَلْ « تَقُولُ » إِنْ وَلِى مُسْتَفْهَمًا بِهِ ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ،أَوْعَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

نبه المصنف على أن القول قد يجرى بمعنى الظن ، فينصب جزأى الجملة بعده ، وإلى هذا أشار بقوله :

وكتظنَّ اجْعَلْ « تَقُولُ » ....

وشرط فى جعل القول بمعنى الظن شروطا :

الأول: أن يكون القول مضارعا .

الثانى: أن يكون مخاطبا ، ولم ينص على هذين الشرطين ، ولكنهما يؤخذان من تمثيله استئناسا .

الثالث: أن يلى أداة من أدوات الاستفهام ، وإلى هذا أشار بقوله : « إنْ وَلِى مُسْتَفْهَمًا » .

يعنى : إن ولى القول أداة مستفهما بها .

« فمستفهما » - بفتح الهاء - لأنه اسم مفعول .

الشرط الرابع: ألا ينفصل القول عن أداة الاستفهام ، بغير ظرف أو مجرور ، أو مفعول للقول ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بغير ظَرْف ، أو كظرفٍ ،أَوْعَمَل ....

يعنى بقوله: أو كظرف :المجرور ،ويعنى بقوله:« أو عمل »: المفعول .

فأوقع « عملا » موقع معمول ،ووقوع المصدر موقع اسم المفعول كثير .

والمقصود : أن يعلم [1] أن مراده بالعمل - ها هنا - المفعول ، وأما من لفظه فلا يتخلص ذلك إلا بتكلف .

فمثال الفصل بالظرف ، والمجرور بين .

ومثال الفصل بمعمول القول قولك : « أَقَائِمًا تَقُولُ زَيْدًا » ؟ فقد فصلت بين أداة الاستفهام ، والقول بقائم .

وجاز ذلك : لأنه المفعول الثانى من مفعولى القول بمعنى الظن ، وقد تقدم ذلك .

ولذلك شرط خامس أهمله المصنف ، وهو : ألا يتعدى القول باللام .

ثم نبه على أنه إذا وقع الفصل بأحد الثلاثة المذكورة ، أعنى : الظرف ، وشبيه الظرف ، الذى هو المجرور ، والمفعول ، المعنى بقوله : « العمل » احتمل ذلك ، أى : أجيز .

فالإشارة بقوله : « ذى» إلى الثلاثة المذكورة ، وقوله : « ببعض ذى » أى : بواحد منها .

فمثال إجراء القول بمعنى الظن قول الشاعر [2] .

١٠٥- مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ ، وَقَاسِمَا ؟

---

(١) فى (أ) « أن تعلم » .

١٠٥- (١) . **الشاعر :** هو هدبة بن خشرم العذرى . والبيت من الرجز .
والشاهد من شواهد الشعر والشعراء ٦٧٢ والجمل ٣١٥ ، والمقرب ٦٤ والشذور ٣٧٩ ، والعينى ٢/ ٤٢٧ ، ، والهمع ١/ ١٥٧ ، والدرر ١/ ١٣٩ ، والأشمونى ٢/ ٣٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

القلص : بزنة الكتب : جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل .

« فتقول » بمعنى « تظن » لأنه قد استوفى الشروط كلها :

فالاستفهام قد تقدمه ، وهو « متى » وهو يليه ، فلا فاصل بينهما ، وتقول : فعل مضارع ، مخاطب به ، معدى بنفسه ، فوجب جعله بمعنى الظن ، وانتصب به المفعولان بعده :

فأحدهما : القلص ، و « الرواسم » صفة له ، والثاني : هو قوله : « يحمِلْنَ » الجملة وقعت فى موضع المفعول الثانى .

وإذا استوفى القول هذه الشروط المذكورة كنت مخيرا بين نصب المفعولين بعده ، وبين ألا تنصب ، فيجرى على أصل القول : فى أن الجملة بعده تبقى على حالها محكية فى موضع نصب بالقول .

قوله :

وَأُجْرِىَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا ... عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ : قُلْ ذَا مُشْفِقَا

= الرواسم : المسرعات فى سيرهن ، من الرسيم : ضرب من السير السريع .

أم قاسم : كنية امرأة .

والمعني :

متى تظن النوق المسرعات يقربن منى ، ويحملن إلى من أحب أن يحملنه إلى ؟

الإعراب :

« متى » اسم استفهام ، مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية وعامله « تقول » ، « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « القلص » مفعول به أول ، لقوله : « تقول » « الرواسما » نعت للقلص « يحملن » فعل ، وفاعل ، والجملة فى محل نصب ، مفعول ثان « لتقول » « أم » مفعول به لقوله : « يحملن » « أم » مضاف ، « وقاسم » مضاف إليه ، « وقاسما » عاطف ، ومعطوف على « أم قاسم » .

والشاهد في البيت :

قوله : « تقول القلص ... يحملن » حيث اجرى « تقول » مجرى « تظن » فنصب به مفعولين : الأول : القلص ، والثانى جملة : يحملن من الفعل ، وفاعله .

لما ذكر المصنف فيما تقدم أن القــول لا يعمل إعمال الظن إلا بشروط نبه فى هذا البيــت على أن بنى سليم يجرون القــول بمعنى الظن من غيــر شرط ، فينصبون مفعولين بعده .

ولذلك أشار بقوله :

وأُجرى الْقَوْلُ كظن مُطْلَقَا ....

يعنى : مطلقا من غير شرط .

ثم مثل ذلك بقوله : « قُلْ ذَا مُشْفِقَا » أى : ظن : هذا مشفقا : « فذا ، ومشفقا » منصوبان « بقل » على لغة سليم .

2012/2/15

2012/2/17

أعلـــم ، وأري

إِلَى ثَـلاَثَـــةٍ رَأَى ، وَعَلِمَـــا عَدَّوْا إِذَا صَارَا : أَرَى ، وَأَعْلَمَا

هذا البيت نبه فيه المصنف على أن «رأى» يعني: التي من رؤية القلب.

و « علم » بمعنى اليـقين [1] ، الناصبـة المفعولين ، إذا دخلت عليهـما همزة التعدية تعديا إلى ثلاثة مفاعيل .

وقد نبه على أن ذلك إنما يكون بدخول الهمزة عليهما، إذا صارا « أَرَى ، وَأَعْلَمَا » .

يعنى : إذا زيدت فيـهما همـزة التعدية ، وذلك مـثل قولك : « أَرَيْتُ زَيْدا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » و « أَعْلَمتُ عمرًا بكرًا كريمًا » :

فالثاني ، والثالث من المفاعيل فيهما هما المفعولان في الأصل ، والأول كان فاعلا ، قبل دخول الهمزة ، فلما دخلت صار مفعولا .

وبيان ذلك : أنك إذا قلت : « رَأَى زَيْدٌ عَمْرا مُنْطلقًا » كان « زيدٌ » فاعلا ؛ لأنه الذى رأى بنفسه .

فإذا قلت : « أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » صار مفـعولا « فأنت » فاعل ؛ لأنك الذى جعلته يرى .

وهكذا القاعدة فى الفـعل الثلاثى ، إذا دخلت عليه الهمـزة صار فاعله مفـعولا ، فـإن لم يكن له قبل مـفعـول تعدى إلى واحد ، وهو الـفاعل فى الأصل ، كقـولك : « أَخْرَجْتُ زَيْدًا » وإن كان له مـفعـول صار يتـعدى إلى مفعولين ، وإن كان يتعدى إلى مفعـولين صار يتعدى إلى ثلاثة [2] ، كما فى

---

(١) فى (حـ) : « اليقين » .

(٢) فى (حـ) : « وإن كان يتعدى إلى مفعولين تعدى إلى ثلاثة » .

« أرَى ، وأعْلَم » .

وقوله :

وَمَا لِمَفْعُولَـــيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا   لِلثَّانِ ، والثَّالِثِ ـ أيضًا ـ حُقِّقَا

لما نبه المصنف [1] على أن « أرَى ، وأعْلَم » يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل بدخول الهمزة تكلم فى هذا البيت على حكم هذه المفاعيل الثلاثة ، فذكر أن ما لمفعولى « عَلِمْتُ » من الحكم ، يعنى : قبل دخول الهمزة يجعل للثانى ، والثالث من مفاعيلها ، بعد دخول الهمزة عليها .

وقول : « مُطْلَقًا » يعنى : فى جميع الأحكام المتقدمة : من الاقتصار على أحدهما ، أو دونهما مع دليل عليهما ، ومن التعليق ، والإلغاء وهما بالنسبة إلى الأول كالثانى من مفعولى « كَسَوْتُ » بالنسبة إلى الأول ، فهما غيره .

وقوله : « حُقِّقَا » فعل ماض لم يسم فاعله ،وبه يتعلق قوله : « للثَّانِ » و«ما » من قوله : « ومَالِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ » اسم موصول ، مفعول لم يسم فاعله « بحُقِّقَا » .

فالتقدير : وحققا للثان ، والثالث ما لمفعولى « علمت » مطلقا .

وليس مراده تخصيص هذا الحكم « بعَلِمْتُ » بل أراد : تشاركها فى ذلك جميع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مما سيذكره [2] .

« فعلمت » فى البيت كالمثال .

قوله :

---

(١) سقط من (أ) لفظ « المصنف » .   (٢) فى (جـ) : « كما سنذكره »

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِـــدٍ بِلاَ   هَمْزٍ فَلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

لما تقـدم الكلام على « أرَى ، وأَعْلَم » المتـعدى إلى اثـنين قبل دخـول الهمــزة أخذ يتكلم عليهــما إذا تعديا لواحــد قبل دخولِ الهــمزة « كَرأى » إذا كانت من رؤيــة العين ، و « عَلِم » إذا كان بمعنــى العرفان ، فـذكر أنهــما إذا تعديا لواحد بلا همزة توصلا به إلى اثنين .

فالضمــير فى قوله : «وإِنْ تَعَدَّيَا » يعود إلى « رَأى ، وَعَلِمَ » والضــمير فى قوله : « بِهِ » يعود إلى الهمزة .

قوله :

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِ اثْنَىْ كَسَا   فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

لما تكلم على الثانى ، والثالث من مفاعيل« أرَى ، وأعْلَم » المتعدية إلى اثنين قبل الهمزة ، تكلم - ها هنا - على الثانى من مفـعوليهما ، إذا تعديا قبل الهــمزة لواحد ، فذكر أن الثانى منهمــا كالثـانى من مفعـولى « كَسَا » فقوله : « والثَّانِ منهُمَا » يعنى : والمفعول الثانى من « رَأى وعَلِمَ » المتعديين لواحد قبل الهمزة كالثانى من الاثنين فى باب « كسا » [1] .

وهذه إحالة على غير معلوم ، لأن باب « كسَا » لم يبينه إلى الآن .

وقوله - فى عجز البيت - :

....   فَهُو به فِي كلِّ حكْمٍ ذُو ائْتِسَا

يعنى : « بهُوَ » المفعول الثانى من « رَأى ،وعَلِمَ » المذكورتين ، وقوله: « بِهِ » يعنى : الثانى من مفعولى « كَسَا » .

---

(١) باب « كسا » : « هو كل فعل متعد إلى مفعولين ، ليس أصلهما المبتدأ ، والخبر » . انظر ١ / ٣٩٧ شرح المرادى .

فالتقدير : فالثانى من مفعولى « رَأَى ، وَعَلِمَ » ذُو ائتسَا : أى : صاحب اقتداء بالثانى من مفعولى « كَسَا » فى كل حال ، فيحذف كما يحذف الثانى من مفعولى « كَسَا » : اختصارا ، واقتصارا ، وهو غير الأول ، كما أن الثانى من مفعولى « كَسَا » غير الأول [1] .

وقصر « ائْتِسَا » فى البيت للضرورة .

قوله :

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا ، أَخْبرا   حَدَّثَ ، أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّـرَا

لما ذكر أن « أرى ، وأَعْلَم » يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل ، بدخول الهمزة نبه فى هذا البيت على أن من الأفعال أفعالا تضمنت معنى « أَرَى » المتعدية بالهمزة إلى ثلاثة ، فتعدت مثلها إلى ثلاثة ، لمشابهتها لها فى المعنى ، لا بدخول الهمزة عليها ، ولا بتضعيف ، إذ الهمزة فى بعضها غير موجودة والتى

---

(١) **عبارة الناظم عامة :** وقد قال المرادى عنها : « ... واعلم أنه ليس ثانيهما كثانى مفعولى « كسا » فى كل حكم ، بل يستثنى من ذلك التعليق : فإن تعليق « أعلم ، وأرى » المذكورتين عن الثانى جائز ؛ لأن « أعلم » قلبية و « رأى » بصرية ، وهى ملحقة بالقلبية من ذلك .. » ١ / ٣٩٧ شرح المرادى .

ولم يتعرض ابن عقيل لنقد العبارة ، مما حمل الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد إلى أن يقول ما يلى :

عبارة الناظم ، وهى قوله : « فهو به فى كل حكم ذو ائتسا » عامة .

وهذا العموم يعطى أن أرى البصرية ، وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل ، فصارا يتعديان إلى مفعولين ، فشأن مفعولهما الثانى ، كشأن المفعول الثانى من مفعول « كسا » ومن شأن المفعول الثانى من مفعولى « كسا » أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثانى من مفعولى « رأى » البصرية ، وعلم العرفانية يعلق عنه العامل .

ومن التعليق قوله تعالى : ﴿ رب أرنى كَيْفَ تُحيى الموتى ﴾ فأرنى - هنا - بصرية ، والمفعول الأول ياء المتكلم ، والثانى جملة « كيف تحيى الموتى » وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ... »

انظر هامش ٢/ ٦٧ من شرح ابن عقيل .

فيها الهمزة منها :

وهى : « أَنْبَأَ » وَأَخْبَرَ » لم يوجدا مخففتين هكذا ، بغير همزة ، حتى تقول : إن الهمزة دخلت عليهما ، فتعدت إلى ثلاثة ، ولا تقول : إن الخالية عن الهمزة ، وهى « حدَّث ، ونبأ ، وخبَّر » تعدت إلى ثلاثة بالتضعيف إذ هو بمنزلة الهمزة فى التعدية ؛ لأنا لم نجد هذه الأفعال نطق بها مخففة بهذا المعنى .

فنقول : لما ضُعِّفت تعدت إلى ثلاثة ، بل التعدية فى هذه الخمسة يتضمن معنى « أرَى » .

ولم يثبت سيبويه من هذه الأفعال ، مع « أرَى ، وأَعْلَم » إلا « نبَّأ » المشددة [1] .

والشاهد عليها قول النابغة [2] :

١٠٦ ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ،والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا   يُهْدِى إِلَىَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

(١) انظر ١/ ١٩ الكتاب . وانظر ما زاده الأخفش قياسا ١/ ٣٩٨ شرح المرادى للألفية .

١٠٦ (٢) والبيت من الكامل ، والهجاء موجه إلى زرعة بن عمرو بن خويلد الذى لقى النابغة فى سوق عكاظ ، وأشار إلى النابغة بأن يحمل قومه على عداوة بنى أسد ، فأبى النابغة الغدر ، ثم بلغه أن زرعة يتوعده فهجاه ، ويروى : « يهدى إلى ضرائر الأشعار ، وهى فى المخطوطة (ب) .
والبيت من شواهد المغنى ٢ / ٤١ ، والعينى ٢ /٤٣٩ ، والتصريح ١/ ٢٦٥ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٣٤ .

اللغة :

نبئت : أخبرت .
السفاهة : الطيش ، وخفة الأحلام . ...
كاسمها : يريد : قبيحة قبح اسمها .

والمعنى :

أخبرت أن زرعة ،والسفاهة قبيحة قبح اسمها ، يتوعدنى ، ويهدى إلى الهجاء، وغرائب الأشعار ، وضارها ..
=

فالتاء فى « نُبِّئْتُ » مفعول أول ، أقيم مقام الفاعل ، لأن « نُبِّئْتُ » مبنى للمفعول ، و « زُرْعة » المفعول الثانى ، و « يُهْدِى إلىَّ » جملة فى موضع المفعول الثالث .

« والسفاهة كاسمها » جملة من مبتدأ ، وخبر ، وقعت اعتراضا بين المفعول الثانى ، والثالث ، و « زُرْعَة » اسم رجل ، وهو زرعة بن عمرو .

وألحق أبو على الفارسى بها « أَنْبَأَ » بهمزة .

وعليه قول الشاعر [1] .

١٠٧ ـ وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا ، ولَمْ أَبْلُهُ   كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنْ

الإعراب :

« نبئت » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم ، وهى المفعول الأول نائب فاعله « زرعة » مفعول ثان ، و « السفاهة » الواو : واو الحال ، والسفاهة مبتدأ ، و « كاسمها » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجرور ، متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة فى محل نصب حال أو اعتراضية لا محل لها « يهدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، تقديره : هو : يعود إلى « زرعة » والجملة : من الفعل ، والفاعل ، فى محل نصب ، مفعول ثالث للفعل « نبأ » « إلى » متعلق بيهدى « غرائب » مفعول به ليهدى . غرائب مضاف ، و « الأشعار » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : نبئت زرعة ... يهدى » حيث أعمل الفعل « نبأ » فى مفاعيل ثلاثة : التاء ، وهى نائبة عن الفاعل ، وزرعة ، وجملة « يهدى ... » .

١٠٧ ـ (١) **الشاعر :** هو الأعشى : ميمون بن قيس من قصيدة يمدح بها قيس بن معديكرب ، والبيت من المتقارب .

وهو من شواهد مجالس ثعلب ٤١٤ ، والعينى ٢/ ٤٠ والتصريح ١ / ٢٦٥ ، والهمع ١ / ١٥٩ ، والدرر ١/ ١٤٠ ، والأشمونى ٢/ ٤١ ، والشارح الأندلسى ، وديوان الأعشى » .

اللغة :

أبله : أختبره . من بلوته : إذا جربته ، واختبرته . ويروى ولم آته فى موضع ولم أبله .

والمعنى :

أنبئت وأخبرت أن قيسا أفضل أهل اليمن ، ولكنى لم أجربه ، ولم أختبره .

وألحق السيرافي : « أَخْبَرَ ، وخَبَّرَ ، وحدَّث » .

والشاهد على « أَخْبَرَ » بالهمز قول الشاعر [1] :

١٠٨ ـ مَاذَا عَلَيْكِ إِذَا أُخبِرْتِنِي دَنِفًا   وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًـــا أَنْ تَعُودِينِي ؟

= **الإعراب :**

« أنبئت » أنبئ فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب الفعل « أنبئ » وهى المفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو : واو الحال ، ولم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب « أبل » فعل مضارع ، مجزوم « بلم » وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، والفاعل مستتر تقديره « أنا » وها : مفعول به لقوله : لم أبله ، والجملة : فى محل نصب حال « كما » الكاف حرف جر ، و « ما » موصولة ، أو مصدرية ، وجملة « زعموا » من الفعل ، والفاعل ، لا محل لها على موصولية ما ، وعلى الثانى : ما المصدرية ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بالكاف ، أى : كزعمهم « خير » مفعول ثالث لقوله : « أنبئت » . « خير » مضاف ، و « أهل » مضاف إليه ، أهل : مضاف ، و « اليمن » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة ، وسكن للوقف .

والشاهد في البيت :

قوله : « وأنبئت قيسا .. خير أهل اليمن » حيث أعمل « أنبأ » فى ثلاثة مفاعيل : تاء المتكلم ، وقوله : « قيسا » وقوله : « خير .... » .

١٠٨ ـ (١) **الشاعر :** رجل من بنى كلاب ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد العينى ٢/ ٤٤٣ ، والتصريح ١ / ٢٥٦ ، والهمع ١ / ١٥٩ ، والدرر ١/ ١٤١ ، والأشمونى ٢ / ٤١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

دنفا : « ... ودنف المريض ـ كفرح ـ : ثقل ... » قاموس (الدنف) .

بعلك : زوجك .

تعودينى : « العود : الرجوع ، كالعودة ... وزيارة المريض ، كالعياد ، والعيادة ، والعُوادة ـ بالضم ـ .. » قاموس (العود) .

والمعني :

ماذا يضيرك ، وقد أخبرتنى مريضا ، ثقيلا من العشق ، وغاب عنك زوجك يوما أن تعودينى ؟

الإعراب :

« ما » اسم استفهام : مبتدأ ، « ذا » اسم موصول : خبر المبتدأ ، « عليك » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف صلة الموصول ، « إذا » ظرف ، ضمن معنى الشرط « أخبرتنى » : أخبر فعل =

« فأخبـرت » : مبنى للمفعول ، والتـاء : المفعول الأول ، وهو النائب عن الفاعل ، والياء المفعول الثانى ، و « دَنِفًا » الثالث .

والشاهد على « خبّر » ـ من غير همز ـ قول الشاعر [1] :

١٠٩ ـ وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً   فَأَقْبَلْـتُ مِنْ أَهْلِى بِمِصْـرَ أَعُودُهَـا

= ماض ، مبنى للمجهول . والتـاء نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثان للفعل « أخبر » ، « دنفا » المفعول الثالث لقوله : « أخبر » والجملة من الفعل ومفاعيله فى محل جـر بإضافة إذا إليـها « وغاب بعلك » الواو واو الحال فـعل ، وفاعل ، ومضـاف إليه ، والجملة : فى محل نصب حـال ، والجملة : على تقدير « قد » عند المبرد ، والتـقدير : وقد غاب بعلك . ويجـوز أن تكون الواو للعطف ، والجملة : فى مـحل جر بالعطف على الجـملة المجرورة محلا قبلها ، وجواب « إذا » محذوف ، والتـقدير : إذا أخبرتنى دنفا » ، فما عليك أن تعودينى . ؟ أى : فى عيادتى .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « وأخبـرتنى دنفا » حيث أعمل الفعـل « أخبر » فى ثلاثة مفاعـيل : تاء المخاطبة ، وياء المتكلم ، وقوله : « دنفا » .

١٠٩ ـ (١) : **البيت للشاعر :** العوام بن عقبة بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وكـان قد عشق امرأة من بنى عـبد الله بن غطفان ، وكلف بها وكـانت هى تجد به ـ أيضاً ـ ، فخـرج إلى مصر فى ميرة فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر راجعا نحوها . والبيت من الطويل .

وهو من شـواهد العـينى ٢/ ٤٤٢ ، والتصـريح ١/ ٢٦٥ ، والهـمع ١/ ١٥٩ والدرر ١ / ١٩٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الغميم : اسم موضع فى بلاد الحجاز .

أعودها : أزورها فى مرضها .

والمعني :

خبرت أن محـبوبتى سوداء الغميم مـريضة ، فهزنى ذلك من أعماقى ، ولم أطق صـبرا ، وأقبلت أعودها من مصر ، وتركت ميرتى ، وأهلى .

الإعراب :

« خبـرت » خبر : فـعل ماض ، مـبنى للمجهـول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، ونائـب الفاعل هو المفعول الأول « سوداء » مفـعول ثان سوداء مضاف ، و « الغميم » : مضـاف إليه ، « مريضةً » =

« فخبّر » مبنى للمفعول ، والتاء : المفعول الأول ، وهو نائب الفاعل ، « سوداءَ » مفعول ثان ، و « مريضةً » مفعول ثالث .

والشاهد على « حدَّث » قول الشاعر [1] :

١١٠ ـ أوْ منعتُم ما تُسألُون فَمنْ حُدْ دِثْتُموهُ لَه عَلَيْنَــــا الْعَـــلاَءُ ؟

= المفعول الثالث للفعل « خبر » ، « فأقبلت » فعل ، وفاعل ، « من أهلى » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجرور ، متعلق بالفعل : أقبل « بمصر » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، صفة أو حال من أهلى : المضاف إلى ياء المتلكم « أعودها » أعود : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا ، وها : مفعول به ، والجملة : فى محل نصب حال من التاء فى « أقبلت » .

والشاهد في البيت :

قوله : « وخبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل الشاعر « خبر »فى ثلاثة مفاعيل : التاء التى هى للمتكلم ، والثانى : « سوداء الغميم » والثالث : « مريضة » .

١١٠ ـ (١) **الشاعر :** هو الحارث بن حلزة اليشكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

آذنتنا ببينهما أسمـــاء رب ثاو يمل منه الثواء

ويروى : له علينا الولاء فى موضع : له علينا العلاء ؟ والبيت من الخفيف .

وهو من شواهد ابن يعيش ٧ / ٦٥ ، ٦٦ ، والعينى ٢ /٤٤٥ ، والهمع ١ / ١٥٩ والدرر ١ / ١٤١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

منعتم ما تسألون : إن منعتم عنا ما تسألكم أن تعطوه من النصفة ، والإخاء ، والمساواة ، فلأى شىء كان ذلك منكم ؟ مع ما تعلمون من عزنا ، ونصفتنا ، فمن حدثتموه لنا علينا العلاء ؟ من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تعلو علينا مثله ؟

الإعراب :

« ... منعتم » فعل ، وفاعل « ما » اسم موصول ، مفعول به « لمنع » « تسألون » جملة من الفعل ونائب الفاعل ، لا محل لها ، صلة الموصول « فمن » من : اسم موصول مبتدأ ، « حدثتموه » جملة من الفعل المبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ، والمفعول الثانى ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ « له علينا » يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « العلاء » مبتدأ مؤخر ، والجملة : فى محل نصب مفعول ثالث للفعل « حدث » .

والشاهد في البيت :

إعمال « حدث » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها : نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثانى هاء

« فحدثتمــوا » مبنى للمفعول ، وضمير المخاطب المفعول الأول ، وهو نائب الفـاعل ، والهـاء : المفـعول الثـانى ، و « لَهُ عَلَيْنَا الْعَلاَءَ » جـملة فى موضع المفعول الثالث .

والبيت من بحر الخفيف من الضرب الأول [1] ، ونصفه فى الدال الأول من « حدثتــموا » [2] ؛ لأن الدال فيــه مشــددة ، فهى دالان فى الحـقيـقة ، إذ المشددة فى الوزن حرفان [3] .

---

(١) وهو [illegible] صحيح [illegible] العروضة الصحيحة . انظر ص ١٨٧ الطريق المعبد إلى علمى الخليل ابن أحمد [illegible]

(٢) وهذا النوع يسمى [illegible] المدور [illegible] وهو [illegible] في كلمة واحدة : بأن يكون بعضها من الشطر الأول ، وبعضه من الشطر الثانى

انظر ص ٩٤ الطريق المعبد [illegible]

(٣) انظر ص [illegible]

الفـــاعـــل

اعلم أن العامل الذى يرتفع به الفاعـل هو الفـعـل الوارد على صيغة « فَعَل » أو يَفْعل» كضَرَبَ يَضْرِب .

ونعني بقولنا : « على طريقة فَعَل ، أو يَفْعل » : أنه يسند إلى من فعله فى الماضى ، أو يفعله فى الآتى . تحرزا من أن يجيء الفعل على طريقـة « فُعِل به ، أو يُفْعَل به » كقولك : « ضُرِب زيـدٌ ، ويُضْرَبُ » : فقد أسندت - ها هنا - الفـعل الذى هـو « ضُرِب » لمن فُعِل به ، وأسندت « يُضْرَب » لمن يُفْعل به ، وهو « زيدٌ » : لأنه مضروب ، لا ضارب .

فمثل هذا : لا يقال له فاعل ، وإنما هو مفعول ، لم يُسَمّ فاعله .

وأسمـاء الفاعلين « كـضَارِب » وما أشـبههـا من الصفـات « كحَسَن » والمصادر تجـرى مجـرى الفعل الوارد على طريقـة « فَعَل ، أو يَفْعل » بحسب المراد بها : من الزمان الماضى ، وغيره ، فيرتفع الفاعل بعدها ، إلا أن المصادر لا يلزم ذكر فاعلها : ظاهرا ، ولا مضمرا ، وأسماء المفعولين « كمضروب ، ومُكْرَم » تجـرى مجـرى الفـعل الوارد على طريقـة « فُعِلَ به ، أو يُفْعَل به » بحسب المراد بها : من المضى وغيره .

فالمرفوع بها مفعول ، لم يسم فاعله ، ولا يعرب فاعلا .

وإذا تقرر هذا ، فنقول :

الفاعل : هو اسم ، أو فى تأويله ، أسند إليه فعل مقدم ، أو شبهه ، على طريقة « فَعل ، أو يفعل » .

فقولنا : « اسم » خرج به الأفعال ، والحروف ؛ لأنها لا تكون فاعلة وقولنا : أو فى تأويله : لتدخل الحروف الموصولة ، لأنهـا ، وإن لم تكن

أسماء فهى فى تأويل الاسم ، فتقع فاعلا ، كقولك : « أَعْجَبَنى أَنَّكَ قَائمٌ » « فأنَّ » [1] فاعل ، لكنها فى تأويل الاسم ، فالتقدير : أعجبنى قيامُك .

وقولنا : « أسند إليه فعل » تحرز مما أسند إليه اسم [2] جامد، كقولهم : « كتان ثوبك ، وذهبٌ مالُك » : فإن الثوب ، والمال - ها هنا - اسمان قد أسند إليهما ، إلا أن المسند إليهما ليس بفعل ، ولا شبه فعل .

وقولنا : « مقدَّم » : تحرز من « زَيْدٌ قَامَ » : فإن زَيْدًا ، وإن كان اسما قد أسند إليه فعل ، وهو « قَامَ » فلا يعرب فاعلا ؛ لأن الفعل غير مقدم عليه .

وقولنا : « أَوْ شِبْهُه » : ليدخل أسماء الفاعلين ، والصفات المشبهة بها والمصادر .

وقولنا : « على طريقة فَعَلَ ، أو يَفْعل » : ليخرج ما كان على طريقة « فُعِل به ، أو يُفْعَل به » نحو : « ضُرِبَ ، ويُضْرَب » المبنيان للمفعول ، ويخرج اسم المفعول « كالمضروب » .

قوله :

الْفَاعِلُ الَّذى كَمَرْفُوعَى أَتَى   زَيْدٌ ، مُنِيرًا وَجْهُهُ ، نِعْمَ الْفَتَى

هذا البيت : عرف فيه المصنف الفاعل ، واكتفى فى تعريفه بالمثل .

ومثاله لك بثلاثة أمثلة :

الأول : « أتى زيدٌ » .

الثانى : « منيرا وجهه » .

---

(١) لعل الشارح الأندلسى يريد أنّ ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، هو الفاعل - كما فهم من تقديره ، لا أن وحدها ، كما يتبادر من ظاهر العبارة .

(٢) سقط من [illegible]

الثالث : « نِعْمَ الفَتَى » .

إلا أن مقصوده من تعريف الفاعل حاصل من المثالين الأولين ، ولذلك قال :

..... كَمَرْفُوعَىْ أَتَى زَيْدٌ ، مُنِيرًا وَجْهُهُ .....

فثنى « مرفُوعَىْ » لأنه أراد به : « زيدًا ، ووجْهه » : المرفوعين في المثالين .

ولو أراد معهما الفاعل في المثال الثالث لجمع ، فقال : « كمرفُوعِي » - بكسر العين - على صيغة الجمع [1] .

وإذا علمت هذا : فالمثالان المذكوران يؤخذ منهما كل ما ذكرناه من القيود في الحد المتقدم .

ونبه على أن الفاعل هو اسم بتمثيله « بزَيْد ، ووَجْهه » وهما اسمان وفاته ما هو في تأويل الاسم .

ونبه على أن الفاعل : هو الذى يسند إليه فعل ، بقوله : « أَتَى » وعلى أنه قد يسند إليه شبه فعل بقوله : « مُنيرًا » وقد « أَتَى » على « زَيْد » و « منيرًا » على و « جهُه » تنبيها على أن الفعل ، أو شبهه يكون مقدما على الفاعل .

ونبه على شرط مجىء الفعل المسند إلى الفاعل ، على طريقة « فَعَلَ ، أو يَفْعَل » بقوله : « أَتَى » وبقوله : « مُنِيرًا » .

---

(١) وابن عقيل : يرى أن الأمثلة الثلاثة مرادة له : ما رفع بفعل متصرف ، كالمثال الأول ، وما رفع بفعل جامد ، كالمثال الثالث ، وما رفع بشبه الفعل كالمثال الثانى . انظر ٢/ ٧٦ شرح ابن عقيل وعلى ذلك يقرأ قوله : « كمرفوعى » ـ بكسر العين ـ والوزن سليم على القراءتين .

« فأتى » على طريقة « فَعَل » ؛ لأنه ماض ، مسند لمن فعله ، لا لمن فُعِل به ، و « مُنِيرًا » على طريقة « يَفْعل » لأنه حال ، مسند لمن يفعله ، لا لمن يفعل به .

فهذه القيود التى ذكرناها فى الفاعل ، لم يفت منها إلا الفاعل الذى هو فى تأويل الاسم .

وأما قوله : « نِعْمَ الْفَتَى » : فجاء به لزيادة فائدة : وهو أن المرفوع بعد « نِعْمَ » فاعل ، والتنبيه على أن « نِعْمَ » من الأفعال ، لأن بعضهم قد جعلها حرفا [1] .

وقوله : « مُنِيرًا » منصوب على الحال من « زَيْد » .

قوله :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ : فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ ، وإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

هذا البيت نبه فيه المصنف على أن الفاعل محله بعد الفعل .

فتقدير كلامه : والفاعل بعد الفعل .

وهذا القيد مفهوم من المثل فى البيت المتقدم ، ولكنه خصه بالنص عليه هنا ، لأنه مختلف فيه : إذ الكوفيون لا يشترطون تقديم الفعل ، فيقولون فى : « زَيْدٌ قَامَ » : إنَّ زَيْدًا فاعل « بقَام » المتأخر .

(١) القول بفعلية « نعم » هو قول البصريين ، والكسائى ، والقول باسميتها هو قول الكوفيين . . انظر ٣/ ٢٦ ، ٢٧ شرح الأشمونى ، وانظر ص ٢٧ شذور الذهب وأما القول بالحرفية : فلعل ذلك من ناحية جمودها بسبب كسر النون ، وسكون العين ، وبهذا التصرف اللغوى جمدت ، وصارت تستعمل للمدح على سبيل المبالغة وإنشاء المدح معنى من المعانى ، والإنشاء من معانى الحروف ، ولا تصرف فى الحروف » . انظر الصبان ٣ / ٢٧

فنص المصنف على تأخير الفاعل عن الفعل ، ليرفع توهم مذهب الكوفيين ورتب عليه المسألة المذكورة فى باقى البيت ، وهى :

أنه إن ظهر الفاعل بعد الفعل فهو ذاك .

وإلى هذا أشار بقوله :

..... فَإنْ ظَهَرْ فَهْوَ .....

وإن لم يظهر فتجعله ضميرا مستترا فى الفعل ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَإلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

يعنى : وإن لم يظهر الفاعل ، بعد الفعل فهو ضمير مستتر ، كقولك : « زيدٌ قامَ » :

فإن الفاعل ـ ها هنا ـ لم يظهر بعد الفعل ، فتجعله ضميرا مستترا فى « قامَ » عائد إلى « زَيْد » ولا تجعل الفاعل « زَيْدًا » الظاهر ، مقدما ، كمذهب الكوفيين (١) .

وقوله : « فهْو » ـ بسكون الهاء ـ هكذا يستقيم الوزن .

و « هو » مبتدأ ، خبره مقدر ، وتقديره : فهو ذاك ، تعنى بذاك : الظاهر ، وقوله : « استَتَر » يريد : إذا كان الفاعل مفردا .

وأما إذا كان مثنى ، أو جمعا فإن الضمير يبرز ، كقولك : « الزَّيْدَانِ قَامَا » و « الزَّيْدُوْنَ قَامُوا » .

إلا أن يريد بقوله : « فإنْ ظهرْ » يعنى : فإن ذكر الفاعل : سواء كان ظاهرا ، أو مضمرا .

---

(١) انظر الكواكب الدرية ١ / ١٤٣ إلى ١٨٦ الشاهد رقم (١١) ـ لنا ـ .

فيدخل ضمير التثنية ، والجمع ؛ لأنهما مذكوران فى اللفظ ، ولا يبقى إلا ضمير المفرد، وهو مستتر - كما ذكر - فلا يحتاج كلامه إلى قيد على هذا .

قوله :

وَجَـــرِّدِ الْفِعْـــلَ إِذَا مَا أُسْنِـــدَا لاِثْنَيْن ، أَوْ جَمْعٍ ،« كَفَازَ الشُّهَدَا »

هذا البيت نبه فيه على أن الفعل إذا أسند لمثنى ، أو مجموع جرد عن الضمير .

فإلى تجريده عن الضمير أشار بقوله :

وجرِّدِ الفعلَ إذا ما أُسْنِدَا لاثْنَيْن ، أَوْ جمعٍ .....

أراد : إذا أسند ، و « ما » زائدة .

وذلك مطرد فيما بعد « إذا » .

ومثل تجريد الفعل عن الضمير إذا أسند إلى الجمع بقوله : « فَازَ الشُّهَدَا » .

وقصر « الشُّهداء » للضرورة .

ولو لم يجرد لقلت : « فَازُوا الشُّهدَا » .

وهى لغة « أكَلُونى الْبَرَاغِيثُ »[1] ، إلا أن اللغة المشهورة هى التى ذكرها المصنف .

وأما تجريده - مع التثنية - فكقولك : « قَامَ الزَّيْدَانِ » .

---

(١) انظر الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية ٢ : ١٧٧ إلى ١٨٦ - لنا - . « لغة أكلونى البراغيث » مالها . وما عليها

قوله :

وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وسَعِدُوا   وَالْفِعْلُ للظَّاهِـرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

هذا البيت نبه فيه المصنف على لغة « أَكَلُوني الْبَرَاغيث » ونبه على قلتها بقـوله : « وَقَدْ » ومثلهـا بقـوله : « سَعِدَا ، وَسَعِدُوا » يريد : إذا أسند إلى المثنى الظاهر ، كقولك : « سَعِدَا أَخَوَاكَ » ، وتكون الألف علامة التثنية ، أو إلى الظاهر المجـموع « كَسَعِدُوا إِخْوَتُكَ » : فـالواو علامـة الجمع ، والفـاعل فيهما هو : « أَخَوَاكَ ، وإِخْوَتُكَ » .

وقد نبه فى عجز البيت على أن مـراده بالمثالين المذكورين إذا كان الفاعل معهما ظاهرا ، مثنى ، أو مجموعا ، وهو معنى قوله :

....   والفِعْلُ للظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

فالواو : واو الحال .

فالتقدير : كهذين المثالين فى حال أن الفعل مسند للظاهر بعد .

فعلي هذه اللغة : لا يجرد الفعل عن علامـة التثنية ، والجمع ، إذا أسند إلى مثنى ، أو مجموع ظاهرين .

وقد جاءت هذه اللغة فى حـديث رسول الله (ﷺ) فى قوله : (عليه السلام) : « يتَعَاقَبُون فيكُم ملائكةٌ باللَّيْلِ ، ومَلائكةٌ بالنهَّارِ . . . » [1] .
ـ الحديث ـ .

قوله :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِـلَ فِعْـلٌ أُضْمِـرَا   كَمِثْلِ « زَيْد » فى جَوَابِ « مَنْ قَرَا » ؟

نبه فى هذا البيت على أنه قديرفع الفاعل بفعل مضمر ، أى : مقدر ،

---

(١) انظر تحقيق رواية الحديث ، وما كتب عنه الشراح ٢ / ١٧٨ إلى ١٨٣ الكواكب الدرية . . .

ومثله « بزَيْد » إذا وقع جوابا لسائل سأل : من قرأ ؟ فتقول له : « زَيْدٌ » تريد : قَرأَ زَيْدٌ .

وساغ حذفه : لدلالة كلام السائل عليه .

وإذا تقرر لك أن الفعل الذى يرفع الفاعل قد يحذف - مع الدلالة عليه - فاعلم أن حذفه يكون واجبا ، وجائزا .

فيحذف وجوبا إذا فسره فعل بعده ؛ لأن الفعل المفسر نائب عن المحذوف ، فلا يجمع بين النائب ، والمنوب عنه ، وذلك كالفعل الذى يرفع به الفاعل فى باب الاشتغال .

نحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ أحَدٌ من الْمُشْرِكين اسْتَجَارَكَ ﴾ [1] .

ويحذف جوازا : إذا دلت عليه قرينة .

ولو كانت فعلا قبله من لفظه ، كما فى المثال الذى ذكره المصنف ؛ لأنه ، إن كان « قَرأَ » فى المثال من لفظ الفعل المحذوف فهو مقدم عليه .

وإنما يلزم الحذف : إذا كان الفعل المفسر مؤخرا - كما ذكرناه - .

قوله :

وتَاءُ تَأنِيث تَلِى المَاضِى إذَا كَانَ لأُنْثَى « كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى »

نبه فى هذا البيت على أن تاء التأنيث تلى الفعل الماضى ، إذا كان الفعل لأنثى ، ومثله بقوله : « أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى » .

---

(1) من الآية ٦ من سورة التوبة .
والشاهد فى الآية الكريمة أن كلمة « أحد » فاعل لفعل محذوف ، يفسره المذكور ، والتقدير « وإن استجارك أحد استجارك » .

« فأَبَتْ » فعل ماض ، ولحقته [1] تاء التأنيث ، لكونه فعل أنثى .

وأما الفعل فإنه لا يؤنث ، ولكنه تلحقه التاء ، دلالة على تأنيث فاعله .

و « هند » في البيت - ممنوع من الصرف ، وهو أحد الوجهين في الثلاثي المؤنث الساكن الوسط [2] .

وقوله : « الماضي » : قيد به الفعل ، الذي تلحقه تاء التأنيث ، ليخرج المضارع ، والأمر ، فإنهما لا تلحقهما تاء التأنيث ، ولو كان الفاعل مؤنثا .

وكان حقّ قوله : « الماضي » أن تحرك ياؤه بالفتح ، لأنه مفعول « بتَلِي » والمنقوص يظهر فيه النصب ، ولكنه جرى على اللغة القليلة : في تقدير النصب في المنقوص .

قوله :

وَإِنَّمَا تَلْــزَمُ فِعْلَ مُضْمَـرِ   مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

لما ذكر المصنف أن تاء التأنيث تلحق الفعل الماضي ؛ لأجل تأنيث الفاعل ، نبه في هذا البيت على أنها لا تجب إلا إذا كان الفعل مسندا إلى ضمير متصل ، أو إلى ظاهر ، يفهم منه ذات فَرْج .

وإلى لزومها مع الضمير المتصل أشار بقوله : « أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ » أراد : أو ظاهر ، مفهم ذات فرج .

---

(١) في (أ) : « ولحقته تاء التأنيث » .

(٢) والمنع من الصرف أولى ، كما قال ابن مالك : « والمنع أحق » طردا للباب على وتيرة واحدة ، ومن الجمع بين الوجهين قول الشاعر

لم تتلفع بفضل مئزرها   دعدٌ ، ولم تسق دعدُ في العلب

انظر الأشموني ٣ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

لأن « الحر » هو : فرج المرأة [1] .

وأصله : « حرح » إلا أنهم حذفوا الحاء تخفيفا .

ويدل على أن أصله الحاء قول الشاعر [2] :

١١١ ـ إنِّى أقُودُ جَمَلاً مِمْرَاحَا ذَا قبـــةٍ مَمْلُـــوءَةٍ أحْرَاحَــا

« فأحراح » : جمع « حرر » .

واعلم أن تاء التـأنيث الحـقـيقـى عندهم :هو تأنيث كل ذات فـرج من العقلاء ، وغيرهم .

قوله :

وَقَدْ يُبيحُ الفَــصلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ : أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

لما ذكر المصنف وجود إلحاق التاء مع ضمير المؤنث المتصل ، ومع الظاهر المؤنث الحقيقى نبه فى هذا البـيت على أن لزوم التاء مع الحقيقى إنما يكون مع

---

(١) « الحر والحرة » أصلهـما : حرح ـ بالكسر ـ جـمع : احراح ، وحرون والنسبـة : حري وحرحي . قاموس (حرح) .

١١١ ـ (٢) البيت للفرزدق ، وهو من الرجز ، وليس فى ديوان الفرزدق والشاهد من شواهد الحيوان ٢/ ٢٨٠ ، والمخـصص ٢ / ٣٧ برواية « موقـرة » بـدل « مملوءة » وابن الشـجـرى ٢ / ٣٨ ، والمقرب ١١٦ ، واللسان (حرح) بدون نسبة لقائل ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

مِمْرَاحا : [illegible] ، وممراح « الأساس (مرح) يريد : لين السير .

والمعنى :

انى [illegible] جملا [illegible] السير ، يمشى مرحا ، يحمل قبة مملوءة نساء .

الإعراب :

« إنى » إن واسمها ، « أقود جـملا » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجـوبا ، ومفعول به ، « ممراحا » صفة جـمل ، والجملة : فى محل رفع خـبر إن « ذا قبة » صفة ثانية ، ذا : مضـاف ، و « قبة » مضاف إليه « مملوءة » صفة لقبة « أحراحا » مفعول .

والاستشهاد بالبيت :

استشهاد لغوى على أن « حر » أصله « حرح » وعند الجمع ردت الحاء والمحذوفة .

عدم الفصل بينه ، وبين الفعل .

فإن فصل بينهما جاز ترك التاء ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ....

ونبه بقوله : « وَقَدْ » على أن ترك التاء مع الفصل قليل ، وإن جاز .

ومثل تركها مع الفصل بقوله :

.... أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

« فالقاضى » مفعول ، فصل بين الفاعل ، الذى هو « بِنْت » وبين الفعل الذى هو « أَتَى » : فساغ ترك التاء ؛ لوجود الفصل .

قوله :

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ كَمَا زَكَـا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَـلاَ

لما نبه المصنف فيما تقدم : على[1] أن حذف التاء ، مع الفصل قليل ، وكان ذلك محتاجا إلى تقييد ، فقيده فى هذا البيت : فنبه على أن الفصل إذا كان « بإلاَّ » كان حذف التاء مفضلا على إثباتها ، ومثل ذلك بقوله :

.... مَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

فحذف التاء فى المثال على الأفضل .

وكذلك يكون الحذف أفضل إذا كان الفعل مسندا إلى { اسم } الجنس قوله :

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلاَ فَصْلٍ ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِى شِعْرٍ وَقَعْ

---

(١) سقط من (أ) لفظ : « على » .

نبه في هذا البيت على أن حذف التاء قد يشذ مع عدم الفصل ،فتقول : « قَالَ فُلاَنَةُ » ـ بغير تاء ـ .

مثل به سيبويه [1] .

وقد نبه على قلته ، وشذوذه بقوله : « وَقَدْ » .

ونبه ـ أيضاً ـ على أن الحذف قد يشذ مع ضمير المؤنث ، غيـر الحقيقى فى الشعر .

فالمراد بقوله : « ذِى الْمَجَاز » أى : ضمير ما تأنيثه مجاز .

وأشار بقوله : « فِى شعر » [2] : إلى قول الشاعر [3] :

١١٢ ـ فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ۝ وَلاَ أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا

---

(١) وفى الكتاب : « وقال بعض العرب : قال فلانة » ١ / ٢٣٥ .
ويقول المرادى : « وذكر المصنف أنه لغة بعضهم ، وقال بعضهم : هو شاذ ،لا يجوز إلا حيث سمع » ٢ / ١١ شرح المرادى للألفية .

(٢) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) : « وأشار بقوله : وفى الشعر » : وآثرت التعبير ـ بحذف « أل » للحفاظ على نص بيت الناظم « فى شعر وقع » .

١١٢ ـ (٣) **الشاعر** : هو عامر بن جوين ، والبيت من المتقارب .
وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٤٠ ، والخصائص ٢/ ٤١١ ، والمحتسب ٢/ ١١٢ ، وابن الشجرى ١ / ١٥٨ ، ١٦١ ، وابن يعيش ٥/ ٩٤ ، والمقرب ٦٦ ؛ والخزانة ١/ ٢١ ، ٣/ ٣٣٠ ، والمغنى ٦٥٦ (٣١٩) والعينى ٢/ ٢٦٤ ،والتصـريح ١/ ٢٧٨ ، والهمع ٢/ ١٧١ ، والدرر ٢/ ٢٢٤ ، و الأشمونى ٢ / ٥٣ ، والشرح الأندلسى ، وبس ٢/ ٣٢ .

اللغة :

مزنة : « [illegible] السحاب ، [illegible] ، أو ذو الماء ، والقطعة مزنة . . . » قاموس (مزن) .

ودق : « الودق [illegible] ، ودق ـ كوعد ـ قطر » قاموس (الودق) .

أبقل : « أبقلت الأرض : أخرجت بقلها . . . » مختار (ب ق ل) .

والمعنى :

فلا سحابة ماطرة أمطرت مطرها ، ولا أرض مخصبة أبقلت البقل مثلها .

كان حقه أن يقول : « أَبْقَلَتْ » . فحذف التاء ضرورة .

واعلم أنه يجرى مجرى تاء التأنيث ، اللاحقة للفعل الماضى التاء التى فى الفعل المضارع ، المسند إلى الغائبة المؤنثة : فحيث تلزم التاء فى الفعل الماضى تلزم هذه [1] ، وحيث لا تلزم تلك لا تلزم هذه .

قوله :

وَالتَّاءُ فِي جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ   مُذَكَّرٍ - كَالتَّاءِ مَعْ إِحْـدَى اللَّبِـنْ

نبه فى هذا البيت : على أن تاء التأنيث ، إذا كان الفاعل جمعا غير سالم مذكر ، يجرى فى الحكم كمثلها مع المؤنث غير الحقيقى، فلا تلزم .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

وإحدى اللبن : هى « لَبِنَة » : وهى مفرد ، مؤنث غير حقيقى : فكما يسوغ لك أن تقول : « انكَسَرت اللَّبِنَة » وانكسر اللبنة : بالتاء ، وعدمها ،

= **الإعراب :**

« لا » نافية ، تعمل عمل « ليس » : ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، « مزة » اسم « لا » ، و « دقت ودقها » ودقت : فعل ماض ،والتاء لتأنيث الفاعل ، والفاعل مستتر جوازا ، تقديره :هى ودق : مفعول مطلق ، مؤكد للعامل ، وها :مضاف إليه ، والجملة :فى محل نصب خبر « لا » . « ولا » الواو : عاطفة ، عطفت جملة على جملة « لا » نافية للجنس ، تعمل عمل « إن » تنصب الاسم ، وترفع الخبر « أرض » اسم « لا » « أبقل » فعل ماض ، والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هى ، يعود على أرض ، وجملة : أبقل ، مع الفاعل المستتر فى محل رفع خبر « لا » النافية للجنس « إبقالها » مفعول مطلق ... إبقال : مضاف ، وها : مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وتأنيث الأرض مجازى .

(١) فى (جـ) : « فحيث يلزم التاء فى الفعل الماضى يلزم هذه » .

كذلك يسوغ لك أن تقول : « قالَتْ النِّسْوة » - بتاء - و « قَالَ النَّسوة » - بغير تاء - .

وقد جاء بإسقاط التاء فى قوله تعالى : ﴿ وقال نِسْوةٌ فى الْمَدِينَةِ ﴾[1] .

واستثنى المصنف جمع المذكر السالم ، فبقى جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، مستويين فى إجرائهما مجرى المؤنث ، غير الحقيقى .

فأما وجه إدخال التاء فيهما فبيِّن ؛ لتأنيث جمع المؤنث السالم ، وتأنيث جمع التكسير ، إن كان جمع مؤنث مثل « كَوَاعِب »[2] .

وإن كان جمع مذكر « كرِجَال » فتأنيثه باعتبار الجماعة .

وسنبينه .

وأما عدم التاء : فإنهم راعوا لفظ « جَمْع » وهو مذكر .

واعلم أن جمع التكسير من الذكور : يجوز أن تدخل التاء فى فعله - باعتبار الجماعة . فتقول : « قَامَت الرِّجَال » وهو مفهوم من كلام المصنف ؛ لأنه أطلق الجمع ، ولم يعين مذكرا ، ولا مؤنثا ، فدل على أن كل جمع غير المذكر السالم الذى استثناه يجرى كلبنة فى جواز التاء ، وعدمها .

وأما جمع المذكر السالم فاستثناه المصنف ؛ لأنه ، وإن أمكن فيه لحظ الجماعة المسوغة للتاء ، فلم يريدوا أن يجمعوا بين علامتين متناقضتين : أعنى

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .
و « النسوة » اسم جمع لا واحد له من لفظه ، بل من معناه ، وهو امرأة ، والتأنيث غير حقيقى ، بل باعتبار الجماعة .
[illegible] ٢ [illegible] حاشية الخضرى .

(٢) [illegible] كعبت الجارية من باب دخل : بدا ثديها للنهود ، فهى كعاب - بالفتح - وكاعب ، والجمع « كواعب » . مختار (ك ع ب) .

التاء المقتضية للتأنيث ، وسلامة الواحد ، المقتضية للتذكير ، مع الواو ، والنون .

ولذلك : لما تغير بناء الواحد ، فى « البَنِين » جمع « ابْن » سوغوا دخول التاء فى فعله ، فقالوا : « قَامَت البَنُون » .

قوله :

والحذْفُ فى « نِعْمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا لأنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بيِّنُ

هذا البيت نبه فيه على أن الفعل إذا أسند إلى جنس المؤنث الحقيقى استحسن سقوط تاء التأنيث من الفعل ، لأن المقصود الجنس ، ولفظ الجنس مذكر فى الغالب .

فأشار إلى استحسان حذف التاء ، مع جنس المونث الحقيقى بقوله :

والحذْفُ فى « نعْمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا ....

« فالفَتَاةُ » ـ ها هنا ـ المراد بها الجنس ، ولذلك ساغ سقوط التاء ، ولو ألحقها لجاز ، باعتبار المعنى ، إلا أن حذفها أحسن .

وأشار إلى توجيه سقوط التاء :

.... لأنَّ قَصْدَ الجنسِ فيه بيِّن

يعنى : فى المثال المذكور ، وما أشبهه .

قوله :

والأَصْلُ فِى الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ والأَصْلُ فِى المفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

نبه فى هذا البيت : على أن الأصل فى الفاعل أن يكون متصلا ، يعنى : بفعله ، فيكون متقدما على المفعول ، وأن الأصل فى المفعول أن ينفصل ،

يعنى : عن فعله ، فيكون مؤخرا عن الفاعل .

فمراده باتصال الفاعل : تقديمه على المفعول ، وبانفصال المفعول : تأخيره عن الفاعل .

وقد يجوز خروج كل واحد منهما عن أصله ، وقد يلزم ثبوت كل واحد منهما على أصله - كما سينبه عليه بعد - .

قوله :

وَقَدْ يجَاءُ بِخِــلاَفِ الأَصْــلِ   وَقَدْ يِجَى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ (١)

لما تقدم أن أصل الفاعل أن يتصل بفعله، وأصل المفعول أن ينفصل عنه ، متأخرا عن الفاعل ، نبه فى صدر هذا البيت { على } : أنه قد يجاء بهما على خلاف الأصل : فيتقدم المفعول ، ويتأخر الفاعل .

وذلك علي وجهين :

أن يتــوسط المفعــول بين الفعل ، وفــاعله ، وأن يتــقدم على الفــعل ، والفاعل .

وإلى هذا الوجه الثانى أشار بعجز البيت ، فقال :

.... وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

فمثال الوجه الأول : « ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو » - بنصــب زَيْد ، ورفع عمرو - .

ولما ذكر فى البــيت المتقدم أن الأصل فــى الفاعل أن يكون متــصلا وفى

(١) سقط البيت ، وشرحه من المخطوطة (أ) كما سقط شرح البيت من المخطوطة (ب) أما المخطوطة (جـ) فهى التى سجل فيها البيت ، مع شرحه . وقد اعتمدت - بعد الله تعالى - عليها فى الشرح

المفعول أن يكون منفصلا .

والمراد بالاتصال ، والانفصال : هو التقديم ، والتأخير ، وذكر فى هذا البيت أنه قد يجاء بخلاف الأصل ، فيجىء المفعول قبل الفاعل ، وإليه أشار بقوله :

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ ....

وذلك إذا قلت : « ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ » .

ثم نبه فى عجز البيت : على أنه قد يتقدم المفعول على نفس الفعل . وإليه أشار بقوله :

.... وَقَدْ يَجِى المفعولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

ونبه على القلة « بقَدْ » فى المسألتين .

وذلك كما إذا قلت ، « عمرًا ضَرَبَ زيدٌ » ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ (1) .

ثم إنه سهل قوله : « يجىء » الأصل الهمز ، إلا أنه سهل ، لاستقامة الوزن .

قوله :

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

(1) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

وفى حاشية الجمل : « .. فريقا الأول معمول لهدى بعده ، وفريقا الثانى معمول لمقدر من قبيل الاشتغال موافق فى المعنى على حد : زيدا مررت به ، أى : وأضل فريقا » ٢ / ١٣٥ حاشية الجمل ، ويريد من « زيدًا مررتُ به » التقدير الذى قدروه : جاوزت زيداً ، مررت به ، وانظر الكشاف فى تقدير « فريقا » الثانى : وخذل فريقا حق عليهم الضلالة . انظر ٢ / ١٠٠ الكشاف .
وعلى ذلك نقول : إن الشاهد فى قوله تعالى : « فريقا هدى » .

نبه في هذا البيت : على الموضع الذى يلزم فيه تأخير المفعول فذكر موضعين :

الأول : إذا لم يظهر الإعراب ، ولم يكن هناك قرينة تميز الفاعل عن المفعول ، فيحفظ عليهما رتبتهما ، ليعلم أن المقدم هو الفاعل ، وأن المؤخر هو المفعول ، كقولك : « زَارَ مُوسَى عِيسَى » : فلولا حفظ رتبتهما لم يعلم من هو الفاعل من المفعول ، إذ لا إعراب يظهر ، ولا قرينة .

فلو قلت : « أَكَلَ مُوسَى الكمثرى » لجاز تقديم المفعول ، وإن لم يظهر الإعراب ، لدلالة القرينة على أن « موسى » لا يكون إلا آكلا ، و« الكمثرى » مأكُول .

وإلى لزوم تأخير المفعول - مع خوف اللبس - أشار المصنف بقوله :

وأَخِّر المفعولَ إنْ لبسٌ حُذِرْ ....

يعنى : إن خيف لبس .

والموضع الثاني : هو : إذا كان الفاعل ضميرا ، ولم يقصد انحصاره ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... أَوْ أُضْمِر الْفَاعِلُ غيرَ مُنْحَصِرْ

« فغيرَ » منصوب على الحال من الفاعل .

يريد : أو أضمر الفاعل فى حال كونه غير منحصر .

فلو أضمر ، وهو مقصود به الحصر للزم تأخيره ، كقولك : « زَيدٌ مَا ضَرَبَ عمرًا إلاَّ هُوَ » .

فمن هذا : تحرز المصنف بقوله : « غَيرَ مُنْحَصِر » .

ومثـال إضمار الـفاعل غيـر منحصر : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فـيجب تأخـير المفعول ؛ لأن الفاعل غير منحصر .

قوله :

وَمَا « بِإلاَّ » أَوْ « بِإنَّمَا » انْحَصَرْ   أَخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبقُ إنْ قَصْـدٌ ظَهَرْ

هذا البيت :نبه فيه على قاعدة كلية،وهى: أن كل ما انحصر « بإلاَّ » ، أو « بإنَّمَا » وجب تأخيره ، سواء كان الفاعل ، أو المفعول .

فإن [1] قصـدت حصـر الفاعل وجب تـأخيره ، وتـقديم المفـعول ، كقولك : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إلاَّ عَمْرٌو » .

وإن قصدت حصر المفـعول أخرته، كقولك :« مَا ضَرَبَ زيدٌ إلاَّ عَمْرًا » و « إنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا » .

ثم نبهك فى عجـز البيت على أنه قد يجوز تقديم المحـصور ، إذا ظهر القصد : من كونه فاعلا محصورا ، أو مفعولا محصورا .

وهذا هو المراد من قوله :

.... وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يريد : وقد يسبق المحصور ، إن ظهر القصد .

وهذا تنبيه على مذهب الكسائى ، فإنه يقـول : بتقديم المحصور إذا كان « بإلاَّ » أو « بإنَّمَا » .

وليس كذلك : بل ذلك مخصوص « بإلاَّ » كما قدمناه .

واعلم أن الكسائى يجيز تقديم المحصور : سواء كان فاعلا ، أو مفعولا

---

(١) فى (جـ) : « وإن »

ووافقه ابن الأنبارى فى المفعول ، دون الفاعل .

وأنشد ابـن الأنبارى على تقـديم المفعـول - مع كونه مـحصـورا - قول الشاعر [1] :

١١٣ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بتكْليمِ سَاعَةٍ   فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْـفَ مَا بِى كَلامُهَـــا

---

١١٣ - (١) : **الشاعر :** هو مجنون ليلى أو ذو الرمة ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٢ / ٤٨١ ، والتصريح ١/ ٢٨٢ ، والهمع ١ / ١٦١ ، والدرر ١/ ١٤٣ ، والأشمـونى ٢ / ٥٧ ، والشارح الأندلسى ، ونحوه لذى الرمـة فى ديوانه ٦٣٧ ، وليس فى ديوان المجنون . انظر ١/ ٣٤٤ معجم الشواهد العربية .

اللغة :

تزودت : « الزود : تأسيس الزاد ، وكمنبر ، وعـــاؤه ، وأزدته : زودته ، فتزود . . . » قامــوس (الزود) ، ويريد : تمتعت ، واتخذت النظر إليها زادا .

والمعنى :

جعلت زادى تكليم ليلى ساعة من الزمـان ، أملت أن تنطفئ بذلك حرارة الشوق ، ولكن ذلك لم يكن ، وقد زاد كلامها ضعف ما بى من لوعة ، وهيام . . .

الإعراب :

« تزودت » فعل ، وفاعل « من ليلى بتكليم » متعلقان بالفعـــل « تزود » ، تكليـــم : مضـــاف و « ساعة » مضاف إليه « فما » ما : نافية ، « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به « ما » اسم موصول ، مضاف إلى ضعف « بى » متعلق بمحذوف ، صلـــة الموصـــول « كلامها » فاعل ، ومضاف إليه .

والاستشهاد بالبيت :

قوله : « فما زاد إلا ضعف ما بى كلامهـا » حيث قدم المفعول به ، وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع انحصار المفعول « بإلا » ، وهو جائز عند الكسائى .

وفى هذه القضية النحوية ثلاثة مذاهب :

الأول : الجواز مطلقا ، وهو مذهب الكسائى

الثانى : المنع مطلقا ، وهو مذهب الجمهور .

الثالث : التفصيل ، وهو مذهب ابن الأنبارى .

وكلام الناظم يقتضى موافقة الكسائى . انظر ٢ / ١٨ شرح المرادى .

التقدير : فما زاد كلامُها إلا ضعفَ ما بى .

فقدم المحصور لظهور المعنى .

قوله :

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَــرْ »   وَشَذَّ نَحْوُ : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ »

هذا البيت : نبه فيه على أنه إذا اتصل بالمفعـول ضمير يعود على الفاعل جاز تأخيـر الفاعل ، وعود الضميـر عليه ، وإن كان مؤخـرا ؛ لأنه مقدم فى الرتبة .

وكان ذلك شائعا فى الكلام .

ولم ينبه المصنف على هذه الصورة إلا بالمثال .

« فعُمَر » فاعل ، و « ربّه » مفعـول ، والضـــمير فى « ربّه » عائد على « عُمَر » .

وساغ ذلك : لأنه مقدم فى الرتبة .

فأصل الكلام : « خَافَ عُمرُ رَبَّهُ » .

والمعْنِىّ « بعُمـر » ـ هنا ـ عمـر بن الخطاب (رضى الله عنه) لأنه أولى بأن ينسب إليه خوف ربه .

وقد نبه المصنف على كثرة هذه الصورة فى الكلام بقوله :

وشاع نحو : « خاف ربَّهُ عُمَرْ »   ....

ثم نبهك فى عجـز البيــت على قلة قـوله : « زانَ نورهُ الشَّجر » ؛ لأن « نورهُ » فاعل ، و « الشجر » مفعول ،والهاء فى « نوره » عائد إلى الشجر : فعاد الضمير إلى المتأخر : لفظا ،ورتبة .

وذلك : لا يجوز عند جمهور النحويين .

وخالف المصنف جمهورهم : بتجويزه على وجه القلة ، واتبع في ذلك أبا الفتح بن جني .

ولا حجة لهما فيما ورد عن العرب ؛ لأنه في الشعر ، فيحمل على الضرورة ، ولا ينتقض به القاعدة .

فمما ورد قول الشاعر (1) :

١١٤ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلْ

---

١١٤ ـ (١) : **الشاعر :** هو أبو الأسود الدؤلي وقيل النابغة الجعدي ، . . . والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الجمل ١٣١ ، والأغاني ١١ / ١١١ ، والخصائص ١/ ٢٩٤ ، والعمدة ١/ ٩٤ ، وابن الشجري ١ / ١٠٢ ، وابن يعيش ١/ ٧٦ ، والخزانة ١/ ١٣٤ ، والشذور ١٣٧ ، والعيني ٢ / ٤٨٧ ، والتصريح ١/ ٢٨٣ ، والهمع ١/٦٦ ، والدرر ١/ ٤٤ ، والأشموني ٢/ ٥٩ ، والشارح الأندلسي . ملحقات ديوان أبي الأسود ١٢٤ .

اللغة :

جزى : « جزى يجزي جزاء مثل قضى يقضي قضاء ، وزنا ، ومعنى . . . » .

مصباح : (جزى) .

والمعنى :

يدعو الشاعر على عدي بن حاتم : بأن يجزيه الله تعالى جزاء الكلاب العاويات ، وهو أن يطرد ، وينبذ ، ويقذف بالأحجار ، ثم يقول : إن الله تعالى قد استجاب الدعاء . . .

الإعراب :

« جزى » فعل ماض ، مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر ، لا محل له من الإعراب « ربه » رب : فاعل ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، رب : مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه « عني » جار ، ومجرور ، متعلق بجزى ، « عدي » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « بن » صفة لعدي » وصفة المنصوب منصوبة ، ابن مضاف ، « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق ، عامله جزى ، جزاء : مضاف ، « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو : واو الحال « قد » حرف تحقيق « فعل » فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، تقديره : هو يعود إلى « رب » والجملة من الفعل ، والفاعل في محل نصب حال .

فعاد الضمير من قوله: « ربّه » على قوله : « عَدِيّ » وهو مفعول مؤخر.
وهذا ، وأمثاله ضرورة .

ولم يرد منه شيء فى النثر .

فـيجب ـ ها هنا ـ تأخير الفـاعل ، وبه جاء القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ ربُّهُ بكَلمات ، فأَتَمَّهنَّ ﴾ (١) .

فنخلص من كلامه : على حكم الفاعـل ، والمفعول فى التـقديم ، والتأخير : أن المفـعول يجب تأخيره إذا خيف اللبس ، أو كان الفـاعل ضميرا غير محصور .

وأن الفاعل يجب تأخيره : إذا كان منحصرا ، أو كان فى الفاعل ضمير يعود على المفعول .

ويقل تقديمه على مذهب المصنف ، وابن جنى .

= **والشاهد في البيت :**

قوله : « ربه عدى بن حاتم » حيث أخر المفعول ، وهو قوله : « عدى» وقدم الفاعل ، وهو قوله : « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

(١) من الآية ١٦٤ من سورة البقرة .

« فإبراهيم » مفعول مقدم ، وهو واجب التقديم عند الجمهور ؛ لأنه متى اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديمه ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ، ورتبة .

انظر ١ / ٢٠١ حاشية الجمل .

والحاصل فى هذه القضية النحوية :

ـ أن الضمير إذا عاد على متأخر لفظا ، متقدم رتبة فالأمر أمر سعة ، ولا شيء فيه .

ـ أما إذا عاد الضمير على متأخر لفظا ، ورتبة ففى ذلك المذاهب الآتية :

أ ـ ذهب الأخفش ، وابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجانى ، وأبو عبد الله الطوال ، والرضى ، وابن مالك إلى جواز ذلك .

ب ـ وذهب الجمهور إلى المنع ، وتأولوا ما ورد من ذلك . =

وسكت المصنف عن موضع ثالـث ، يجب فيه تأخيـر الفاعل ، وهو : إذا كان المفعول ضميرا ، متصلا ، والفاعل ظاهرا .

فإذا عدمت شروط تأخير المفعـول وجوبا ، وشروط تأخير الفاعل وجوبا جاز لك التقديم ، والتأخير ، إلا أن تقديم الفاعل أولى ؛ لأنه الأصل .

= **من الشواهد الواردة في ذلك :**

وقول الشاعر :

لما رأى طالبوه مصـــعبا ذعـــروا … وكان لو ساعد المقدور ينتصـــر

وقول الشاعر :

كسا حلمه ذا الحلم أثواب ســؤدد … ورقى نداه ذا النـــدى فى ذرا المجد

وقول الشاعر :

ولو أن مجدا أخلد الدهـر واحــدا … من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقول الشاعر :

جزى ربه عنـــى عدى بن حاتـــم … جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعل

وقول الشاعر :

جزى بنوه أبا الغيـــلان عـــن كبر … وحســـن فعل ، كما يجزى سنمار

والشواهد كثيرة :

بقى علينا أن نقول : إن كثرة الشواهد الواردة فى ذلك تجعلنا ننحاز إلى جانب المجيزين ، وإن كان جمهور النحاة على المنع ؛ لأن التمسك بالتعليل ، مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها ، وسمع منهم

انظر ٢/ ١٩ . ٢ شرح المرادى للألفية ، وانظر ٢/ ٥ - ١ إلى ١١ شرح ابن عقيل ...

النـــائب عن الفاعــل [1]

هذا الفصل تكلم فيه المصنف على النائب عن الفاعل ، إذا حذف .

واعلم أن كل فعل لابد له من فاعل ، ولا يجوز حذف الفاعل ، إلا إذا أقيم له نائب .

والأحق بالنيابة الأقرب إليـه : فإذا وجد المفعول به لم يقم غـيره ، فإن لم يوجد أقيم غيره من معمولات الفعل ، حسب ما يأتى :

وحذف الفاعل فى هذا البـاب : إما لتعظيمه ، فيـجل عن الذكر ،وإما لتحـقيره ، فـيعـاف ذكره ، وإما للجـهل به ، أو غيـر ذلك من الأغراض ، كالخوف عليه عند ذكره ، وما أشبهه .

قوله :

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ   فِيمَا لَهُ : كنِيلَ خَيْرُ نائـــلِ

نبهك فى هــذا البيت : على أنه ينوب المفـعول به [2] عن الفـاعل ، إذا كان الفاعل مـحذوفا ، والمفعـول به موجودا ، فإن لم يوجد المـفعول به نيب غيره ، كما نبهنا عليه .

ثم نبهك ـ فى عجز البيت ـ على الوجه الذى تكون فيه النيابة ، فقال : « فِيمَا لَهُ » .

يعنى : فيما للفاعل ، يعنـى : من رفع ، ورتبة تقديم ، وغير ذلك مما

(١) يقول الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل ، لألفية ابن مالك : هذه الترجمة مصطلح المصنف ، وهى أولى ، وأحضر من قول الجمهور : المفعول الذى لم يسم فاعله ؛ لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف . إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ؛ لأنه يشـمل المفعول الثانى ، فى نحـو : « أُعْطِى زَيْدٌ دِينَارًا » وليس مرادا ١/ ١٧٥ حاشية الخضرى .

(٢) سقط من (ب ، جـ) لفظ : « به » .

يستحقه الفاعل .

ثم مثل حذف الفاعل ، ونيابة المفعول عنه بقوله : « نِيلَ خيرٌ نائلٍ » كان الأصل : نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ : فحذف « زَيْد » الذى هو الفاعل ، وناب عنه « خَيْرُ » الذى هو المفعول به ، فرفع .

قوله :

فَأَوَّلَ الفعْلِ اضْمُمَن ، وَالْمُتَّصِلْ بالآخِرِ اكْسِرَ فى مُضِيٍّ « كَوُصِلْ »

نبهك فى هذا البيت على أنك إذا حذفت الفاعل تضم أول الفعل وتكسر الحرف المتصل بالآخر منه .

فإلى ضم أوله أشار بقوله : « فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ » وإلى كسرما قبل الآخر أشار بقوله : « والمَتَّصِلْ بالآخِرِ اكْسِرْ » وقوله : « فى مضيٍّ » : قيد فى اكسر فى المتصل بالآخر ، لا فى ضم الأول ، لأنك تضم الأول : سواء كان ماضيا ، أو مضارعا ، والمتصل بالآخر لا يكسر إلا فى الماضى ، ومثله : «كَوُصِلْ » : وهو فعل ماض ، حذف فاعله : فضم أوله ، وكسر ما قبل آخره .

قوله :

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِى،الْمَقُول فِيه : « يُنْتَحَى »

الضمير فى قوله : « واجعله » عائد إلى الحرف المتصل بالآخر .

فمراده : واجعل الحرف المتصل بالآخر منفتحا فى الفعل المضارع إذا حذف فاعله ، ومثله : « يُنْتَحَى » فآخره : هو الياء ، والحرف الذى قبلها هو الحاء ، فإذا حذفت فاعله فتحت الحاء ، وضممت الياء فى أوله .

فتقول : « يَنْتَحى » يريد المقول فيه : « يُنْتَحَى » .

وقد نبهك على ذلك بقوله : « المتول فيه يُنْتَحَى » إذا حذف فاعله .

قوله :

والثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَـهْ كَالأَوَّلِ اجعَلْهُ ـ بِلاَ مُنَازَعَهْ

نبهك فى هذا البيت : على أن الحرف الثانى ، الواقع بعد تاء المطاوعة حكمه حكم الأول : فى ضمه ، كقولك : « دحرجْتُه فتَدَحْرَجَ ، وقوّمْتُه فتَقَوَّمَ » وما أشبهه من أفعال المطاوعة .

فإذا حذفت فاعله ضممت الثانى ، فتقول : « تُدُحْرِجَ » ـ بضم التاء ، والدال ـ : فيضم الثانى ، كما يضم الأول .

وكذلك تقول : « تُقُوِّم » ـ فتضم القاف ، والتاء ـ وكذلك فى كل فعل فى أوله تاء المطاوعة ، وقوله : « بلا مُنَازَعَهْ » إشارة إلى أنه لا خلاف فى ذلك .

وإنما ضم الثانى من فعل المطاوعة ، مع الأوَّل ؛ لأنه لو بقى مفتوحا التبس بالفعل المضارع ، المبنى للفاعل .

فقولنا : « الثّانى» ـ فى أول البيت ـ مفعول من باب الاشتغال ، فهو منصوب بفعل مقدر ، تقديره : واجعل الثانى ، و « التّالِى » صفة له .

فتفتح الياء فيهما .

ومعنى التالى : التابع .

فتقدير كلامه : واجعل الحرف الثانى ،التابع لتاء المطاوعة ، مثل الأول ، وقصر « تاء المطاوعة » ضرورة ، إذا لا يتزن البيت إلا بذلك .

قوله :

وَثَالثَ الَّذِى بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ « كَاسْتُحلى »

نبهك فى هذا البيت : على أن ثالث الفعل الذى يكون بهمز الوصل فى أوله ، يجعل مثل الأول فى الضم ، ومثله « باستُحْلِى » الأصل : استحليته . فلما حذف الفاعل ضم ألف الوصل فى أوله ، وضم الثالث ، وهو التاء .

وإنما ضممت التاء مع الأول ؛ لأنها لو لم تضم لالتبس ببفعل الأمر فى بعض أحواله ، وذلك مثل « استُخْرِجَ » : فإنك لو لم تضم التاء ، واتصل بالفعل كلمة بحيث تسقط الألف المضمومة ، ووقف على الفعل لصار « استَخرِجْ » - بفتح التاء ، وكسر الراء ، وسكون الجيم - وهو لفظ الأمر سواء .

وكذلك فى « استُحلى » : لو فتحت التاء ، وسقطت الألف فى الوصل ، مع كسر اللام ، ووقفت على الياء ، فسكنتها ، صار لفظ الأمر للمؤنثة سواء .

واعلم أن قوله : « وَثَالِثَ الَّذِى » يتعين أن يكون بغير ألف ، ولا ، مضافا إلى « الَّذِى » .

والمراد « بالذى » : الفعل ؛ لأنك لو عرفت « الثالث » بالألف ، واللام لكان « الذى » صفة له .

فيكون معنى الكلام : والحرف الثالث ، الذى بهمز الوصل ، والثالث لا يكون بهمز الوصل ، وإنما همز الوصل فى الأول .

قوله :

---

(١) فى (ب) : « فاستخرج »

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِـمْ فَا ثُلاثِيٍّ أُعِل   عَيْناً ، وَضَمٌّ جا« كَبُوعَ » فَاحْتُملْ

هذا البيت نبهك فيه : على أن الفعل الثلاثى ، المعتل العين : فيه لغات ثلاث :

فاللغة الأولى : أن تكسر الفاء منه ؛ لأن الأصل أن تضمها ، وتكسر ما قبل الآخر ، فتقول فى : « بَاعَ » : « بُيِعَ » : - بضم الباء ، وكسر الياء - فاستثقلوا الكسرة على الياء ، التى هى العين ، فطرحوا ضمة الباء التى هى الفاء ، وألقوا عليها كسرة الياء وسكنت الياء بعدها ، فصار : « بِيعَ » .

وهى اللغة الكثيرة :

وكذلك العمل فى « قَالَ » سواء ، إلا أن الواو تقلب [1] . ياء ، لوقوعها ساكنة بعد كسرة ، فيصير[2] : « قِيل » .

واللغة الثانية : أن تشم الضم فى الفاء ، مع النطق بها مكسورة.

والإشمام : تنبيه على أن الأصل فى الفاء كان الضم .

وقد قرئ بالإشمام فى السبع فى ﴿ قِيلَ ﴾ [3] و﴿ غِيضَ ﴾[4] و﴿ وحِيلَ بينهم ﴾ [5] و ﴿ سِيقَ ﴾ [6] و ﴿ سِيئَتْ ﴾ [7] .

واللغة الثالثة : أن تبقى الفاء مضمومة ، وتزيل حركة الواو فى « قوِل » فيصير « قُولَ » وحركة الياء فى « بُيِع» فيصير « بُوعَ » فتقلب الياء واوا لوقوعها ساكنة ، بعد ضمة .

---

(1) فى (جـ) : « وتقلب » .

(2) فى (جـ) : « فتصير » .

(3) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(4) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(5) من الآية ٥٤ من سورة سبأ .

(6) من الآيتين ٧١ ، ٧٣ من سورة الزمر .

(7) من الآية ٢٧ من سورة الملك .

وقد أشار المصنف إلى اللغتين فى فاء الثلاثى المعتل العين بقوله :

واكْسِر ، أَوَ اشمِمْ فَا ثُلاثى أُعَلّ عَيْنًا ....

تقديره : أعلت عينه .

فالعين : فى الأصل فاعل ، ثم نصبت على التمييز ، وقصر قوله « فَا ثُلاثى للضرورة .

ونقل همزة « اشمم » : إذ بذلك يستقيم الوزن .

وأشار إلى اللغة الثالثة بقوله :

.... وَضَمٌّ جَا « كبُوع » فَاحْتُمِلْ

يعنى : وضم جاء فى الفاء ، مع سكون العين فاحتمل ، يعنى: فأجيز .

وقصر همزة « جَاءَ » ضرورة .

ويشهد لهذه اللغة قول الشاعر (1) :

١١٥ ـ حُوكَتْ عَلَى نَوْلَيْنِ إِذْ تحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ، وَلاَ تُشَاكُ

ولو جرى على اللغة الفصيحة لقال : « حِيكَتْ » .

---

١١٥ ـ (١) : نسب الشاهد إلى رؤبة ، وهو من الرجز .
والأول من شواهد : المنصف ١/ ٢٥٠ ، والعينى ٢/ ٥٢٦ ، والتصريح ١/ ٢٩٥ ، والهمع ٢/ ١٢٥ » والدرر ٣/ ١٢٣ ، والأشمونى ٢/ ٩٣ ، والشارح الأندلسى .
والثانى من شواهد : المنصف ١/ ٢٥٠ ، والمغنى ٢٨٢ ، والعينى ٢/ ٥٢٦ ، والتصريح ١/ ٢٩٥ ، والأشمونى ٢/ ٦٣ ، والشارح الأندلسى ، والشاهد ليس فى ديوان رؤبة ولا ملحقاته .

اللغة :

حوكت : يريد ، نسجت .
نولين : النول : اسم للخشبة ، التى يلف عليها الحائك ما ينسج .
تختبط الشوك : تضربه بعنف .

=

وهذا إشارة على هذه اللغة ، فيما أصله الواو .

ويشهد لهذه اللغة ، فيما أصله الياء قول الشاعر (١) :

١١٦ ـ لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

= **ولا تشاك** : لا يدخلها الشوك ، ولا يضرها .

والمعنى :

نسجت الملفحة ، أو الحلة نسجا محكما ، تام الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك ، لم يؤذها ، ولم يعلق بها .

ويروى : حيكت على « بيرين » في موضع « نولين » .

الإعراب :

« حوكت » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا ، تقديره : هى « على نولين » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « حوكت » ، « إذ » ظرف للزمن الماضى ، مبنى على السكون فى محل نصب ، يتعلق بقوله : « حوك » وجملة « تحاك » من الفعل المضارع المبنى للمجهول ، ونائب فاعله المستتر فى محل جر ، بإضافة « إذ » إليها « تختبط » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، تقديره هى ، « الشوك » مفعول به لقوله : « تختبط »، « ولا » لا : نافية « تشاك » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، نائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا وتقديره : هى .

والشاهد فيه :

قوله : « حوكت ... » فقد أخلص الراجز الفاء للضم .

وعلى رواية : « حيكت » يكون الراجز قد أخلص كسر فائه .

١١٦ ـ (١) الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز .

والأول من شواهد ابن يعيش ٧/ ٧٠ ، والمغنى ٣٩٣ (٢٧٧) والعينى ٢ / ٢٥٤ ، والتصريح ١/ ٢٩٤ ، والهمع ١/ ٢٤٨ ، والدرر ١/ ٢٠٦ ، والأشمونى ٢/ ٦٣ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوانه ١٧١ .

والثانى من شواهد ابن يعيش ٧/ ٧٠ ، والمغنى ٣٩٣ (٢٧٧ ، والعينى ٢/ ٢٥٤ ، والتصريح ١/ ٢٩٤ ، والهمع ٢/ ١٦٥ ، والدرر ٢/ ٢٢٢ ، والأشمونى ٢/ ٦٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ليتُ : « ليت » الثانية قصد لفظها ، فصارت اسما معربا ، ووقعت فاعلا ...

والمعنى :

تمنى ، ولن يجدى التمنى شيئا . ليت شبابا يباع ، فأشترى ما يردنى الى مجده ، وشرفه ، وقوته وفتوته . =

قوله :

وإنْ بشَكْلٍ خيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لَنَحْوِ حَبّ

لما ذكر فى البيت المتقدم أن فى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات ، نبهك ـ فى هذا البيت ـ على أن تلك اللغات الثلاث إنما تجوز مع أمن اللبس : فأيها عرض بسببه لبس اجتنب .

وإلى هذا أشار بقوله :

وإنْ بشكْلٍ خيفَ لبسٌ يُجْتنَبْ   ....

يعنى : وإن بشكل من أشكال اللغات المتقدمة خيف حصول لبس اجتنب ذلك الشكل .

وبيان ذلك فى مثل : « خاف » فإن هذا الفعل إذا أسند إلى تاء الضمير قلت : « خِفْتُ » ـ بكسر الخاء ـ :

فلو حذفت فاعله ، وبنيته للمفعول ، وأجريته على لغة الكسر ، قلت : « خفت » ـ أيضاً ـ كلفظه ، إذا كان مسندا للفاعل ، ولا يدرى : أهو مبنى

= **الإعراب :**

« ليت » حرف تمن ، ونصب ، « وهل » هل : حرف استفهام ، وليس المراد بالاستفهام طلب الفهم ، وإنما المراد به : النفى ، أى : لا يجدى التمنى ، ولا يفيد شيئا « ينفع » فعل مضارع « شيئا » مفعول به مقدم على فاعله « ليتُ » فاعل لقوله : « ينفع » ، « ليت » حرف تمن ، ونصب ، وهو تأكيد « لليت » فى أول البيت « شبابا » اسم ليت ، الأول « بوع » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا ، تقديره هو ، يعود على شباب ، والجملة : فى محل رفع خبر ليت الأول « فاشتريت » اشتريت « فعل ، وفاعل ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة « بُوع »

والشاهد فى البيت :

قوله : « ... بوع » ... فعل ثلاثى معتل العين ، وعند البناء للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص الضم لغة ... بنى دبير ، وبنى فقعس ، وهما من فصحاء بنى أسد » انظر ٢/ ١١٥ شرح ابن عقيل .

للفاعـل ، أو المفعول ، فطرأ اللبـس من جهة شكل الكسـر فى الأول ، وهو إحدى اللغـات : فوجب أن يجتنب هذا الشـكل ، ويقال : « خُفت » ـ بضم الخاء ـ ليعلم أنه مبنى للمفعول .

وعكس هذا فى « طاله »[1] . أى : فضله ، فإذا بنيته للمفعول قلت : « طِلت » ـ بكسر الطاء ، وامتنـعت لغه الضـم ؛ لأنك لو ضمـمته التـبس « بطلت » المسند إلى الفاعل من الطول ، ضد القصر .

ثم نبهك فى عجز البيـت : على أنه ما « لباع » من اللـغات يرى لمثل « حبَّ » : من الثلاثى المضاعف .

يعنى : ما لباع من اللغات الثلاث ، إذا بنى للمفعول، فتقول : « حِبَّ » ـ بكسر الحاء ـ كما تقول : « بِيعَ » .

و « حب » كما تقول : « بوع » .

وإشمام كـسر الحاء[2] ، كـما تشـمهـا فى « بيع » وكـذلك نظائره من المضاعف الثلاثى : « كشدَّ » و « ذبَّ » ونحوه .

قوله :

وَماَ لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْـــنُ تلـــى فِى « اخْتَارَ ، وَانْقَادَ » وَشِبْهٍ يَنْجَلى

نبهك فى هذا البيت : على أن ما « لِفَا بَاعَ » من اللغات الثلاث إذا بنى للمفعول حـاصل لما تليه العين فى « اخْتِير ، وانْقِيد » وشبههـما : فالعين هى الياء ، والقاف فيهما .

فـقوله : « لمَا يَلى الْعَيْن » يعنى : لما يليـه العـين ، فيـجوز لك فى التـاء ، والقاف منهما ، إذا بنيا للمفعول : الكسر ، والضم ، والإشمام ، كما فى فاء «بَاعَ » .

(١) فى (جـ) : « طالب » . (٢) فى (جـ) : « الياء » .

وكذلك ما أشبههما : من كل فعل ،معتل على « افْتَعَلَ » « كاَخْتَارَ » ، أو « انْفَعَلَ » ، « كانْقَادَ » .

وقد نبه المصنف على أن المراد هـذان الفعلان ، ومـا أشبهـهما بقوله : « وَشِبْهٍ » وقوله : « يَنْجَلى » معناه : يظهر .

وهو فعل مـضارع ، فـاعله ضمـير يعود إلـى قوله : « مَا » ـ فى أول البيت ـ .

و « ما » مبتدأ ، خبره الجملة من قوله :« يَنْجَلى » ـ فى آخر البيت ـ .

وقصر الفاء من قوله : « فَاء بَاعَ » ضرورة .

والله أعلم [1] .

قوله :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْف ، أَوْ مِنْ مَصْـدَرٍ أَوْ حَرْفِ جَرّ بنيَـابَةٍ حَـرِ { ى }
وَلاَ يَنُوبُ بَعْـضُ هَذِى إِنْ وُجِدْ فى اللَّفْظِ مفعولٌ به ، وقَدْ يَرِدْ

نبهك فى البيت الأول على أن القابل ، يعنى : للنيابة : من ظرف ، أو من مصدر ، أو حرف جر بالنيابة عن الفاعل حر .

ومعنى « حَرِى » : حقيق .

وقوله :« قابل » مبتدأ ، وخبره « حر { ى } » .

وساغ الابتداء به ـ وإن كان نكرة ـ لأنه مخصص بالمجرور بعده .

والقابل لـلنيابة من الظروف ، والمصـادر : هو ما كان مـتصـرفا ، وهو الذى يصح أن تتسلط عليه العوامل ، فيكون مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجرورا .

(١) سقط من (جـ) . « والله أعلم » .

وغير المتصرف: هو الذى لزم حالة واحدة « كـإذَا ،وَعِنْدَ » فى الظروف ؛ لأن « ذَا » لا تكون إلا ظرفا ، وكذلك « عِنْدَ » وإن دخلت عليها « مِنْ » فى بعض الأحوال ، فذلك عندهم ليس بتصرف ؛ لأن التصرف هو أن يقبل جميع العوامل ، و « عند » لا تقبل إلا « مِنْ » .

ومثال غير المتصرف: من المصادر: « سُبْحَانَ الله » و « مَعَاذَ الله » : فلا يصح نيابة غير المتصرف من الظرف ، والمصدر عن الفاعل ؛ لأن إسناد الفعل إلى الظرف ، والمصدر نيابة عن الفاعل مجاز .

وإذا كانا لا يقبلان إسناد الفعل إليهما بالأصل حقيقة لعدم التصرف فلا يقبلانه - أيضاً - مجازا عند النيابة عن الفاعل . هكذا ذكروا .

وفيه نظر: فإنه يصح إطلاق الشئ مجازا ، حيث لا يصح إطلاقه حقيقة .

واعلم أن شرط القابلية إنما أراده المصنف فى الظرف ، والمصدر ، لأن منهما ما هو قابل ، وغير قابل .

وأما المجرور : فإنه قابل للنيابة على كل حال ، فلا يحتاج فيه إلى هذا الشرط .

واعلم أنه يشترط - أيضاً - فى الظرف ،والمصدر [1] أن يكونا مختصين ، وحينئذ تصح نيابتهما ، فإن لم يكونا مختصين ، فلابد من تقييد الفعل بمعمول آخر ، لتحصل الفائدة .

واعلم أنه يشترط - أيضاً - فى الظرف ، والمصدر أن يكونا مختصين .

وحينئذ تصح نيابتهما ، فإن لم يكونا مختصين فلا بد من تقييد الفعل

---

(١) انظر شروط نيابة الظرف ، والمصدر ٢/ ٢٨ شرح المرادى للألفية .

بمعمول آخر ، لتحصل الفائدة .

فمثال الظرف المختص : « ضُرِبَ يَوْمُ الْجُمُعَة » : « فيوم » : نائب عن الفاعل وصحت نيابته ؛ لأنه مختص بإضافته إلى الجمعة .

ومثال المصدر المختص : « ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ » : « فَضربٌ » مرفوع نائب عن الفاعل ، وصحت نيابته ، لأنه مختص ، حيث جاء موصوفا « بشديد » .

ومثال نيابة غير المختص ، مع تقييد الفعل بمعمول آخر قولك : « سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَان » : « فيومان » نائب عن الفاعل ، وهو ظرف غير مختص ، ولكن صحت نيابته ، لتقييد الفعل بالمجرور ، وهو : « بزَيْد » .

فإذا خلا الظرف ، والمصدر عن الاختصاص ، أو عن تقييد الفعل بشىء آخر لم تصح نيابة واحد منهما كقولك : « سِيرَ حِينٌ » : فلا تصح نيابة « حين » : لأنه غير مختص ، والفعل غير مقيد .

وكذلك : « ضُرِبَ ضَرْبٌ » .

ويدخل شرط التصرف ، وشرط الاختصاص ، وما قام مقام الاختصاص من تقييد الفعل تحت قول المصنف « قَابِلٌ » إذ القابلية لا تحصل إلا بالجميع .

وقوله : « أَوْ حَرف جَرّ » عنى به : الجار ، والمجرور .

ثم نبهك فى البيت الثانى : على أن نيابة الظرف ،والمصدر ،والمجرور ، إنما تكون إذا لم يوجد فى اللفظ مفعول به .

فإن وجد مفعول ، فلا تصح نيابة غيره معه .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إِنْ وُجِدْ فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ ......

يعنى « ببعض هذى » : الثلاثة المتقدمة ، ثم أشار بقوله :

... ... وَقَدْ يَرِدْ

إلى أنه قد يرد نيابة بعض الثلاثة المذكورة ، مع وجود المفعول به به بذلك على قراءة أبى جعفر - فى الشاذ - ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[1] .

فنصب « قوما » وجعل « بما كانوا يكسبون » نائبا عن الفاعل ، مع وجود المفعول ، الذى هو : « قومًا » .

وقد جاء فى النظم ، ومنه قول الشاعر [2] :

١١٧ - وَإِنَّما يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبُهُ

---

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

وذكر أبو حيان قراءة أبى جعفر فى البحر المحيط ، قال : « وقرأ الجمهور : ليجزى الله . . . وأبو جعفر بخلاف عنه بالياء ، مبنيا للمفعول . . وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام المجرور ، وهو بما ، وينصب المفعول به الصريح وهو « قوما » ٨ / ٤٥ البحر المحيط .

١١٧ - (٢) : القائل : راجز لم يعينوه ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد العينى ٢ / ٥١٩ ، والتصريح ١ / ٢٩١ ، والأشمونى ٢ / ٦٨ ، والشارح الأندلسى .

والثانى : من شواهد التصريح ١ / ٢٩١ ، والأشمونى ٢ / ٦٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

المنيب : من الإنابة : الرجوع إلى الله . تعالى والمنيب : الراجع إلى الله تعالى ، رجاء ما عنده . . .

معنيا : مهتما ، ومشغولا ، ومتعلقا . . .

والمعنى :

إن المنيب ليرضى (ربه) عز وجل) ما دام قلبه متعلقا به ، ومشغولا بذكره .

الإعراب :

« وإنما » إنما : كافة ، ومكفوفة « يرضى المنيب ربه » فعل مضارع ، وفاعله ، ومفعول به ، ومضاف إليه « ما » مصدرية ، ظرفية ، « دام » من أخوات كان ، ترفع الاسم ، وتنصب الخبر « معنيا » =

« فيُرْضَى » - بضم الباء - و « المنيبُ » فاعل ، و « ربَّه » مفعول « بيُرْضِي » و « مَعْنيًّا » خبر « مَا دَام » وهو : اسم مفعول ، واسم المفعول بمنزلة الفعل ، الذى لم يسم فاعله .

فقوله : « بذِكْر » نائب عن الفاعل ، و « قلْبَهُ » منصوب على المفعول « بمَعْنِيّ » .

فنيب المجرور عن الفاعل ، مع وجود المفعول ، الذى هو « قلبَه » .

ومثل هذا شاذ .

وقد نبه المصنف على قلته بقوله : « وَقَدْ » .

قوله :

وَباتِّفَاقٍ قد يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ « كَسَا » فِيمَا « التباسه أُمِنْ »

نبهك فى هذا البيت على أنهم اتفقوا على أنه قد ينوب المفعول الثانى من باب « كَسَا » عن الفاعل ، إذا أمن اللبس .

فمثال الموضع الذى لا يكون فيه اللبس : « كُسِيَ زَيْدًا جُبَّةٌ » فها هنا : لا لبس ؛ إذ الجبة معلوم أنها مكسوة ، سواء رفعت ، أو لم ترفع .

بخلاف قولك : « أُعْطِيَ عَمْرًا بِشْرٌ » فإن - ها هنا - كل واحد منهما يمكن أن يكون معطى لصاحبه ، فيقع اللبس : بالرفع للثانى .

= خبر « دام » واسم « دام » مستتر جوازا « بذكر » جار ، ومجرور ، فى موضع النائب عن الفاعل « قلبه » مفعول به ، منصوب بالفتحة ، قلب : مضاف ، والضمير : مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار ، والمجرور ، وهو « بذكر » مع وجود المفعول به ، وهو « قلبه » .

وقد جاء بالمفعول به منصوبا

ومراده بباب « كَسَا » ما كان المفعول الثانى فيه غير الأول [1] .

وحذف « ياء » الثانى ، لاستقامة الوزن .

وحذف مثل هذه الياء جائز : نثرا ، ونظما .

قوله :

فِي بَابِ « ظَنَّ ، وأَرَى » المنعُ اشْتَهَرْ ولاَ أَرَى مَنْعًا ، إذَا الْقَصْــدُ ظَهَــرْ

لما نبهك فى البيت المتقدم : على أن المفعول الثانى ، إذا كان غير الأول صحت نيابته ، إذا أمن اللبس ، نبهك فى هذا البيت على أن المفعول الثانى إذا كان نفس الأول ، أو ما جرى مجرى الذى هو نفس الأول ، أعنى : الثانى فى باب « أرى » المتعدية إلى ثلاثة اشتهر منع نيابته .

وإلى هذا أشار بقوله :

فِي بَابِ « ظَنَّ ، وأَرَى » المنعُ اشْتَهَرْ ....

فنبه بباب « ظنَّ » على ما هو المفعول الثانى فيه يجرى مجرى الأول ، وإن لم يكن نفسه .

ولكنه لما كانت « رأي » - بالأصل - مفعولها الثانى نفس الأول جعل المفعول الثالث منها بعد تعديتها إلى ثلاثة كمفعولها الثانى قبل التعدية إلى ثلاثة فى الحكم، فاستويا فى اشتهار منع نيابتهما عن الفاعل؛ لأن الثانى فى هذا الباب خبر ، فلو نيبناه عن الفاعل لصار مخبرا عنه ، والخبر لا يكون

(١) ما يتعدى إلى مفعولين ثلاثة أنواع : باب كسا ، وباب ظن ، وباب اختار .
باب « كسا » كل فعل ، متعد بنفسه إلى مفعولين ، ليس أصلهما المبتدأ ، والخبر .
وباب « ظن » كل فعل ، متعد إلى مفعولين ، أصلهما المبتدأ ، والخبر .
وباب « اختار » كل فعل ، متعد إلى واحد بنفسه ، وإلى آخر بإسقاط حرف الجر
انظر ٢/ ٣٢ شرح المرادى للألفية .

مخبرا عنه .

هذا وجه المنع.

ومنهم من ذهب إلى الجواز ، وارتضاه المصنف إذا أمن اللبس ، وإليه أشار بقوله :

.... وَلاَ أَرَى مَنْعًا ، إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

يعنى : إذا كان القصد ظاهرا ، ولم يحصل فى ذلك لبس (١) .

وسكت المصف عن المفعول الثالث ، من باب « أرى » المتعدية إلى ثلاثة .

فدل ذلك : على أنه لا تصح نيابته .

---

(١) ونعود إلى عبارة ابن الناظم إذ تأثيرها فى عرض الشارح الأندلسى واضح ، يقول ابن الناظم: « إذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله من متعد إلى مفعولين : فإن كان الثانى غير الأول ، فالأولى نيابة المفعول الأول ؛ لكونه فاعلا فى المعنى نحو : « كُسِىَ زيدٌ ثوباً » ويجوز نيابة المفعول الثانى إن أمن التباسه بالمفعول الأول . نحو : « أُلبِسَ عمرًا جبةٌ » .
فلو خيف الالتباس ، كما فى « أُعْطِىَ زيدٌ بشرًا » وجب نيابة الأول وإن كان الثانى من المفعولين هو الأول فى المعنى ، فأكثر النحويين لا يجيز نيابة الثانى عن الفاعل ، بل يوجب نيابة الأول ، نحو : « ظنّ زيدٌ قائمًا » لأن المفعول الثانى من ذا الباب خبر ، والخبر لا يخبر عنه .
وأجاز بعضهم نيابته عن الفاعل ، إن أمن اللبس قياسا على ثانى مفعولى باب « أعطى » .
وإليه ذهب الشيخ (رحمه الله) » ص ٢٣٦ شرح ابن الناظم - بتحقيقنا - .

(٢) **ابن هشام الخضراوي :**
هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى ، أبو عبد الله الأنصارى ، الخزرجى ، الأندلسى من أهل الجزيرة الخضراء . . كان رأسا فى العربية ، عاكفا على التعليم ،أخذها عن ابن خروف ، ومصعب ، والرندى ، والقراءات عن أبيه ، وأخذ عن الشلوبين . . صنف كثيرا من الكتب منها : فصل المقال فى أبنية الأفعال . . النقض على الممتع لابن عصفور ، مات سنة ٦٤٦هـ - (البغية ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨).

(٣) ويقول ابن الناظم : « ولم يجز نيابة الثالث باتفاق » ص ٢٣٦ شرح ابن الناظم - بتحقيقنا - .

وقد حكى ابن هشام الخضراوى [٢] ، وابن المصنف الاتفاق[٣] على ذلك وأجازه بعضهم ، إن لم يلبس ، نحو « أعلِمَ زيدًا كبشك سَمِين »[١] .

قوله :

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

نبهك فى هذا البيت : على أنه إذا نيبت عن الفاعل أحد المفعولين ، أو المفاعيل كان ما سوى النائب عن الفاعل ـ مما تعلق بالفعل ـ منصوبا ، محقق النصب [٢] .

فقوله : « بالرَّافع » : يعنى به الفعل .

وقوله : « النَّصبُ » : مبتدأ ، وخبره له .

و « محقَّقَا » منصوب على الحال من المبتدأ ، أو من الضمير فى « اسْتَقَرَّ » الذى يتعلق به « له » .

والجملة : من المبتدأ ، والخبر فى موضع خبر المبتدأ ، الذى هو « ما » فى قوله : « وما سوى » .

(١) ويقول المرادى : وأما الثالث من باب « أعلم » فلم يتعرض له إلا أن قوله فى التسهيل [ص ٧٧] : « ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا » يقتضى جوازه ، وقد نقل جوازه عن بعضهم فأجاز « أُعلم زيدا فرسك مسرجٌ » . ١ / ٣٣ شرح المرادى لألفية ابن مالك .
وانظر تعليل الأشمونى لما ادعى الاتفاق عليه ابن هشام الخضراوى ، وابن الناظم ٢ / ٧٠ وفى المخطوطة (جـ) « أعلم زيدا كبشه سمين » .

(٢) ويقول المرادى « ... ما تعلق بالفعل ، ولم يكن نائبا عن الفاعل فهو منصوب لفظا ، كالمصدر ، والظرف ، والمفعول به ، أو فيه ، أو له ، أو معه ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى بشرطه ، أو محلا كالمجرور بحرف ، نحو « مررْتُ بزيد » . ٢/ ٣٤ شرح المرادى .

اشتغال العامل عن المعمول

هذا الفصل تكلم فيه على الاشتغال .

وحقيقة هذا الباب : أن يتقدم على الفعل اسم ظاهر ، قد شغل الفعل[1] المتأخر عن العمل فيه بالعمل فى ضميره ، كقولك : « زَيْدٌ ضَرَبْتُه » : « فَزَيْدٌ » : هو الاسم المتقدم ، و « ضَرَبْتُه » هو الفعل المتأخر ، وقد نصب الضمير العائد إلى الاسم المتقدم ، أعنى : « زَيْدًا » .

ولولا اشتغاله بالضمير لتسلط على « زَيْد » فنصبه ، كقولك : « زيداً ضَرَبْتُ » : من غير ضمير يعود إلى « زَيْد » .

فيتعين - هنا - نصب « زَيْد » « بضربت » المتأخر ، ولا يجوز رفعه ؛ لأن الفعل يطلبه منصوبا ، وليس له ضميرٌ يشتغل به عنه .

فإذا اشتغل عنه بالضمير كان لك فى الاسم المتقدم : الرفع ، على الابتداء ، والنصب على المفعول بفعل مقدر ، مماثل للفعل المتأخر : لفظاً ومعنى ، إن كان الفعل المتأخر لو باشر الاسم المتقدم عمل فيه بنفسه .

فإن كان إذا باشره لم يعمل فيه إلا بواسطة حرف الجر ، قدر الفعل الناصب للاسم المتقدم ، مماثلا الفعل المتأخر فى المعنى ، لا فى اللفظ ، كقولك : « زَيدًا مَرَرْتُ بِهِ » : « فَزَيْد » - هنا - لو سلط عليه « مَرَرْتُ » لم يعمل فيه بنفسه .

لا يجوز أن تقول : « مَرَرْتُ زَيْدًا » وإنما تقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » : فيحتاج إلى تقدير فعل من معنى « مَرَرْت » ينصب « زَيْدًا » بنفسه ، فتقدر « جَاوَزْتُ » .

---

(1) سقط من (جـ) لفظ : « الفعل » .

وسوف يأتى تفصيل الباب فى كلام المصنف - إن شاء الله قوله :

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ ، فِعْلاً شَغَلْ   عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ ، أَوِ الْمَحَلّْ

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا   حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

نبهك في البيت الأول : علي أن مضمر الاسم السابق ، إذا اشتغل الفعل المتأخر بنصب الفعل له لفظا ، أو محلا ، يعنى باللفظ : أن ينصبه بنفسه ، ونعنى بالمحل : أن تنصبه بواسطة حرف الجر ، كقولك : « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » .

وإلى هذا كله أشار بقوله :

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ ...   ...   البيت إلى آخره .

وقوله : « فِعْلاً » مفعول مقدم « بشَغَلَ » .

فالتقدير : إن مضمر اسم سابق شغل فعلا .

والضمير فى قوله : « عَنْهُ » عائد إلى قوله : « اسْمٍ سَابِقٍ » والضمير فى قوله : « بِنَصْبِ لَفْظِهِ » عائد إلى قوله : « إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ » .

فتقدير الكلام : إن مضمر اسم سابق شغل فعلا عن نصب الاسم السابق : بنصب لفظه ، أو نصب محله .

وقد بينا المراد بالمحل .

ثم نبهك فى البيت الثانى على الحكم إذا حصل اشتغال الفعل عن الاسم السابق : فذكر لك أن الاسم السابق ينصبه بفعل مضمر ، محتم الإضمار ، فلا يجوز إظهاره ، وأن ذلك الفعل المضمر يكون موافقا للفعل المظهر .

وأطلق الموافقة: لأنها طورًا تكون فى اللفظ ، والمعنى ، وطورا تكون[1]

---

(١) فى (جـ) : « يكون الموافقة » .

الموافقة فى المعنى فقط ، بحسب تعدية الفعل إلى الضمير ـ كما بينا فى أول الفصل .

ولا ترد قوله : « حَتْماً » إلى نصب الاسم السابق [1] ، لأنه لا يتحتَّمُ نصبه ، إلا فى مواضع نذكرها بعد .

وإنما قوله : « حَتْماً » راجع إلى إضمار الفعل المقدر .

قوله :

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا ‌ ‌ ‌ يَخْتَصُّ بِالْفِعْـلِ : كَإِن ، وَحَيْثُمَا

اعلم أن الاسم السابق فى هذا الباب على خمسة أقسام :

قسم يجب نصبه ، وقسم يجب رفعه ، وقسم يرجح نصبه ، وقسم يرجح رفعه ، وقسم يستوى فيه النصب ، والرفع .

وقد أشار المصنف إلى الأقسام الخمسة :

فذكر فى هذا البيت القسم الذى يجب نصبه ، وإلى هذا أشار بقوله : « والنَّصْبُ حَتْمٌ » يعنى : واجب ، إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بالْفِعْلِ .

يعنى : إن تلا الاسم السابق أداة تختص بوقوع الفعل بعدها .

« فما » مفعول بِتَلاَ » ، و « السَّابِقُ » فاعل .

ثم نبهك على أن الذى يختصّ بوقوع الفعل بعده هو « كَإِنْ ، وَحَيْثما » .

يعنى أدوات الشرط ، وقال : « كَإِنْ » ولم يخص ذلك بأدوات الشرط ؛ لأن لها ما يشاركها فى الاختصاص بوقوع الفعل بعدها ، كأدوات التخضيض .

---

(١) سقط لفظ منه « السابق » من (جـ) .

فأراد : أدوات الشرط ، وما أشبهها [1] .

فمثال ذلك في أدوات الشرط « إنْ زَيدًا أكرمتَهُ أكْرَمَك » : فيجب نصب « زَيْد » : لأن « إنْ » يتعين بعدها وقوع الفعل ، فلا بد من تقدير الفعل بعدها ، ونصب « زَيْد » بذلك الفعل المقدر .

ومثال أدوات التحضيض : « هَلاَّ زَيْدًا أكْرَمْتَه » .

والكلام عليه كالكلام على « إنْ »

وأما قول الشاعر [2] :

١١٨ ـ لاَ تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... وَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِك فَاجْزَعِي

على من رواه برفع « مُنْفِسٌ » .

---

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع :

١ ـ أدوات الشرط « كإن ، وحيثما » .

٢ ـ أدوات التحضيض ، نحو : « هلاَّ زيدًا أكرمته » .

٣ ـ أدوات العرض ، نحو : ألا زيدًا أكرمته » .

٤ ـ أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : « هل زيدًا أكرمته » . ؟

وأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء ، كما يجوز أن تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

١١٨ ـ (١) : **الشاعر :** هو النمر بن تولب ، والبيت من الكامل : وهو من شواهد الكتاب ١/ ٦٧ ، والمقتضب ٢/ ٧٦ ، وابن الشجرى ١/ ٣٣٢ ، ٣٤٦ ، وابن يعيش ٢ / ٣٨ ، والخزانة ١/ ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٣/ ٦٤٢ ، ٤١٠ ، والمغنى ١٦٦ ، ٤٠٣ (١٦١ ، ٢٨١) والعينى ٢/ ٥٣٥ ، والأشمونى ٢/ ٧٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تجزعى : « . . . والجزع : نقيض الصبر . . » قاموس (الجزع) .

ويريد : تحزنى ، وتقلقى . . .

منفس : « . . وشيء نفيس ، ومنفوس ، ومنفس ـ كمخرج ـ يُتنافس فيه ، ويرغب . . والنفيس : المال الكثير . . » قاموس (النفس) .

والمراد : أذهبت المال الكثير . . . =

فالوجه : أن « مُنْفِسٌ » مرفوع بفعل ، لا يتعدى ، تقديره : إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ .

ومثل هذا قليل ، ولا يتأتى إلا إذا كان الفعل المتأخر يمكن الإتيان به ، غير متعد ، وهو متعد بالهمزة - كما فى البيت - لأن من أهلكته فقد هلك ، فلا يتغير المعنى [1] .

وأما فى مثل « إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَه » فلا يتأتى ذلك ؛ لأنك إن قدرت: « إِنْ ضَرَبَ زَيْدًا » اختلف المعنى ؛ لأن الفعل الظاهر يقتضى أنه مضروب .

وهذا التقدير يقتضى : أنه ضارب ، وذلك مناقضة .

= **والمعنى :** لا تحزنى ، وتجزعى إن أذهبت المال الكثير ، وأنفقته ، والذى يستحق الجزع حقا إنما هو هلاكى ، وفقدى ، أما ذهاب المال فلا يستحق الجزع ؛ لأنه يذهب ، ويعود ، ما دمت حيا كاسبا . .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « إن » شرطية « منفس » فاعل لفعل محذوف ، يفسره المذكور ، وهو فعل الشرط وقوله : « اهلكته » جملة من فعل ، وفاعل ، ومفعول ، لا محل لها من الإعراب ، لأنها تفسيرية « وإذا » ، إذا : ظرف تضمن معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فعند » الفاء : زائدة ، « عند » ظرف ، متعلق بقوله : « اجزعى » عند : مضاف ، و « ذلك » : مضاف إليه ، والكاف : حرف خطاب « فاجزعى » الفاء : واقعة فى جواب الشرط « اجزعى » فعل أمر وياء المؤنثة المخاطبة فاعل والجملة : لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » .

والشاهد في البيت : قوله : « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع ، بعد أداة الشرط التى هى « إنْ » والأكثر أن يلى هذه الأداة الفعل .

واستشهاد الشارح الأندلسى تبع فيه ابن الناظم ، برفع « منفس » كما أشار إلى رواية النصب ، وهى رواية الأكثرين ، والرفع رواية الأخفش .

انظر شرح ابن الناظم ص ٢٣٨ - بتحقيقنا - وانظر الكتاب ١ / ٦٧ ، وانظر العينى ٢ / ٥٣٨ ، وشرح مفصل الزمخشرى ٢/ ٣٨ .

(١) الفعل المضمر « هلك » مطاوع للظاهر « أهلك » والمعنى : لا يتغير انظر ابن الناظم ص (٣٨) .

وشرط هذا الباب الموافقة فى المعنى ، مع أن مثل هذا المعنى موقوف على السماع : يحفظ ، ولا يقاس عليه .

قوله :

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بالابْتِدَا   يختص ، فالرفْعَ التزمه أَبَدَا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَالَمْ يَرِدْ   مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

لما فرغ من القسم الواجب النصب نبهك فى هذين البيتين على القسم الواجب الرفع ، وذلك فى موضعين :

الأول: إذا وقع الاسم السابق بعد شىء يختص بالابتداء ، وهو « إذا » التى للمفاجأة ، تقول : « خَرَجْتُ فإِذَا زَيدٌ لَقِيتُه » : فلا يجوز فى « زَيْد » إلا الرفع ؛ لأن « إذا » المفاجأة تختص بوقوع المبتدأ بعدها .

وإلى هذا أشار بالبيت الأول .

فقوله : « السَّابِقُ » فاعل [1] « بتَلاَ » و « ما » من قوله : «ما بالابتدا» اسم موصول ، وهو مفعول « تلا » .

ويعنى بما يختص بالابتداء « إذا » المفاجأة ـ كما بينا ـ .

ونبه على وجوب الرفع فى هذا الموضع بقوله :

.... فالرفعَ التزمْهُ أَبَدَا

وأما الموضع الثاني : فهو إذا وقع الفعل الظاهر بعد أداة من أدوات الصدر ، وهى : أدوات الشرط ، والاستفهام ، وما النافية ، وكانت أداة الصدر فاصلة بين الاسم السابق ، والفعل المتأخر ، فلا يجوز ـ هاهنا ـ فى

---

(١) فى (ب) : « مفعول » .

الاسم السابق إلا الرفع ؛ لأن أدوات الصدر لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، والفعل المتأخر هو المفسر للفعل المقدر ، ولا يكون مفسرا للفعل العامل المقدر ، إلا فعل يصح أن يعمل فيما عمل فيه المقدر .

ومثال ذلك أن تقول : « زَيْدٌ هَلْ أَكْرَمْتَه » ؟ ، و « زَيْدٌ إِنْ أَكرمتَه أكْرَمَك » أو « زَيْدٌ مَا أكرمته فأكْرَمَكَ » .

فالأول : مثال الاستفهام ، **والثاني :** مثال الشرط ، والثالث : مثال « مَا » النافية .

فلا يصح أن يكون « زَيْدٌ » فى الثلاثة إلا مرفوعا على الابتداء ؛ لأن أدوات الصدر قد حالت بينه ، وبين الفعل الظاهر ، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وإلى هذا الموضع الثانى أشار بالبيت الثانى .

فقوله : « كذَا إذَا الْفِعْلُ » يعنى : كذا الحكم فى وجوب رفع الاسم، الذى قبله معمولا لما بعده .

« فَمَا » فى قوله : « مَا لَمْ يَرِدْ » مفعول بقوله: « تَلاَ » والفاعل « بِتَلاَ » ضمير يعود على قوله : « الْفِعْلُ » .

والمعنى : مالم يرد [1] ما قبل معمولا لما بعده .

فالمراد « بما » الأولى : أدوات الصدر، وقد مثلناها بالمُثل المتقدمة .

قوله :

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ، ذِى طَلَبْ ... وَبَعْدَمَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

---

(١) فى (أ) « مالم يرد ما قبله معمولا » .

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

نبهك فى هذين البيتين على القسم الذى يُختار فيه النصب .

واعلم أن النصب يختار إذا كان الاسم قبل فعل ذى طلب ، يعنى : أمرا ، أو نهيا ، أو دعاء .

فمثال الأمر : « زَيْدًا اضرِبْهُ » .

ومثال النهى : « زَيْدًا لاَ تُهِنْهُ » .

ومثال الدعاء : « اللَّهُمَّ عَبْدَكَ اغْفِرْ لَهُ » ، « اللهمَّ عبْدَكَ لا تعذِّبْهُ » - فها هنا - المختار نصب « زَيْد » فى المثالين الأولين ، ونصب « عبَدك » فى المثالين الآخرين ؛ لأنهما قد وقعا قبل فعل الطلب .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

واختير نصبٌ قبلَ فعلٍ ذِى طَلَب

وكذلك - أيضاً - يختار النصب ، إذا كان الاسم السابق بعد أداة وقوع الفعل بعدها غالب .

وهى أدوات (1) . الاستفهام ، غير « هَلْ » .

ومن أدوات النفى « مَا ، وإنْ ، ولاَ » .

فتقول فى الاستفهام : « أزَيْدًا أكْرَمْتَه » ؟ وفى النفى « بمَا » « ما زيداً أكرمته » وفى النفى « بإنْ » : « إنْ زيدًا أكرمته » وفى النفى « بلاَ » « لاَ زَيْدًا أكرمته ، ولا عمرا » .

« فَزَيد » فى المواضع كلها يختار نصبه .

---

(1) فى (جـ) : « أداة »

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وبعدَما إِيلاؤُه الفعلَ غَلَب ....

يعنى : ويختار النصب - أيضاً - بعد ما إيلاؤه الفعل غلب .

فالضمير فى « إِيلاؤُه » : عائد إلى « مَا » و « الْفِعْلَ » مفعول بقوله : « إِيلاَؤُه » لأنه مصدر .

و « إِيلاَؤُه » مبتدأ ، وخبره « غَلَب » والجملة : صلة « ما »

وأراد بما إيلاؤه الفعل غلب : أدوات الاستفهام ، غير « هَلْ » وأدوات النفى الثلاثة المذكورة .

وإنما استثنينا « هَلْ » من أدوات الاستفهام ؛ لأنها لا يقع بعدها الاسم أصلا ، إلا فى ضرورة .

فالاسم الواقع بعدها فى هذا الباب ، متعين النصب ، وليس من هذا القسم .

وكذلك - أيضاً - يختار النصب : إذا وقع الاسم السابق معطوفا على معمول فعل سابق ، كقولك : « ضَرَبتُ زَيْدًا ، وَعَمْرًا أَكْرَمتُهُ » « فعمرا » - هنا - يترجح نصبه ؛ لأن معطوف على « زَيْد » ، و « زَيْد » معمول فعل سابق ، وهو : « ضَرَبْت » فيختار النصب للمشاكلة بين المعطوف ، والمعطوف عليه ؛ لأنه المعطوف عليه ، وهو « زَيْد » مفعول ، فيناسبه ، أن يكون المعطوف ، وهو « عَمْرو » مفعولا .

فلو فصل - ها هنا - بين المعطوف ، والمعطوف عليه لم يكن النصب مختارا ، وكان الرفع هو المختار ، كقولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وأَمَّا عَمْرٌو فأكْرَمتُه » فنصل « بأَمَّا » بين المعطوف ، والمعطوف عليه ، فصارت الجملة

الثانيـة فى حكم الاستـقلال بنفـسهـا ، فلم تحتج إلى مناسـبة الأولى ، وزال ترجيح النصب .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وبعدَ عاطفٍ بلاَ فصْلٍ علَى مَعْمُولِ فعْـــلٍ [1] .....

يعنى : ويختار النصب ـ أيضا ـ بعد حرف عاطف ، بلا فصل ، يعنى : بين المعطوف ، والمعطوف عليه ، كما مثلنا .

وقوله : « على معمول فعل » يريد : وبعد عاطف على معمول فعل : « فعلى معمول فعل » متـعـلق بقوله : « عاطـف » وقوله : « مُسْتَقِر » صفة « لفعل » و « أوَّلا » منصـوب على الظرف ، يعنى : مستقـرا فى الأول ـ كما مثلنا لك ـ .

قوله :

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبرا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّـــرا

هذا البيت نبهك فيه على القسم المخير فيه ، فقال : « وإنْ تَلاَ المعطُوفُ » يعنى : وإن كان الاسم المعطوف قد تلا فعلا ، يعنى : قد وقع بعد فعل مخبر به ، أى : بالفعل عن مبتدأ كنت مخيرا فى الرفع ، والنصب .

فالمعطوف فاعل « بتَلاَ » وقوله : « فعْلاً » مفعول « بتَلاَ » ، و « مخبرا » صفة لفعل ، وهو بفتح الباء ؛ لأن المراد به اسم المفعول .

وقوله : « عَنِ اسْمٍ » نعنى به : عن اسم مبتدأ ، وهو متعلق « بمُخْبَر » وقوله : « فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرا » يعنى : إن حـصلت لك هذه الشروط فاعطف فى

(١) العطف ـ فى الحقيقة ـ على الجملة الفعلية ، وأما قوله : « على معمول فعل » ففيه تجوز . انظر ٢ / ٤١ شرح المرادى ، وانظر أسباب الترجيح التى لم يذكرها الناظم ص ٢ / ٤١ شرح المرادى .

حال كونك مخيرا بين الرفع ، والنصب .

« فمخيرا » حال من الضمير فى « اعْطِف » .

ويحتمل أن يكون « مخيراً » ـ بكسر الياء ـ على أنه اسم فاعل ، أو بفتحها على أنه اسم مفعول .

والمقصود حاصل من كليهما .

ومثال هذه المسألة : « زَيْدٌ قَامَ ، وَعَمْرًا أَكْرَمْتُه » [1] : « فَزَيْدٌ » هو المبتدأ ، و « قام » هو الفعل المخبر به ، و« عمرو » هو المعطوف : فإن عطفت الجملة التى فيها « عَمْرو » على « قَامَ » الذى هو الفعل المخبر به عن المبتدأ ، فيتوجه النصب ، ليتناسب الجملتان : المعطوفة ، والمعطوف عليها ، فتكون كلتاهما فعلية .

وإن عطفت على المبتدأ ، وخبره توجه الرفع للمناسبة بين المعطوف ، والمعطوف عليه .

فلهذا : خير بين الرفع ، والنصب ؛ لأن كل واحد منهما له وجه باعتبار صحيح .

قوله :

وَالرفعُ فى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ   فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ ، ودَعَ مَا لَمْ تُبَحْ

هذا البيت نبهك فيه على القسم الذى يترجح فيه الرفع ، وهو ما عدا الأقسام الأربعة المتقدمة ، وقد نبه على هذا بقوله :

---

(١) وهذه الجملة : وهى : « زيدٌ قَامَ » هى التى يطلق عليها النحاة أنها ذات وجهين فهى : اسمية الصادر « زَيد » فعلية العجز « قَامَ » انظر ٢ / ١٣٩ ابن عقيل .

والرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ....

ووجه رجحانه : أنه إذا عدم موجب النصب ، وموجب الرفع ، ومرجح النصب ، ومسوى النصب ، والرفع كان النصب أرجح ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، بخلاف الرفع .

وبعضهم منع النصب فى هذا القسم ، إذا لم ير داعية إليه ، وقوله :

.... فَما أُبيحَ افْعَلْ ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

حمله بعضهم على أن المراد به : وإذ قد تبين لك مواضع النصب ، والرفع وجوبا ، وترجيحا ،وتخييرا فافعل ما أبيح لك ، ودع ما لم يبح لك ، وجعل ذلك حشوا ، لا فائدة فيه .

والذي يظهر لي [1] : أن الأمر بخلاف ما قال : وأن المصنف نبه بهذا على مسائل يتعذر فيها أن يجعل الفعل الظاهر مفسرا لفعل مقدر ينصب الاسم السابق لخلل يحصل بذلك فى المعنى .

فمراده : قد بينت لك : أن الفعل الظاهر يباح أن يكون مفسرا لفعل مقدر ، فتتبع ذلك .

فحيث وجدته ممكنا من جهة المعنى فافعله ، وحيث لا يمكن من جهة المعنى فلا تفعله .

تنبيها على مثل قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [2] : لأن فعلوه ـ هنا ـ إن جعلناه مفسرا اقتضى أن يكون « الزُّبُر » ظرفا لفعلهم ،أى : محلا .

---

(١) فى (ب) : « عندى » وفى (جـ) : « والذى يظهر فى الأمر بخلاف ما قال » .

(٢) الآية ٥٢ من سورة القمر .

وهذا غير صحيح .

فتعين أن يكون « فعلوه » صفة « لكلِّ شَيءٍ » و « فى الزُّبُر » خبر عن « كلّ » .

فالتقدير : وكل شىء فعلوه مكتوب فى الزبر[1] .

فإلى مثل هذا أشار المصنف بقوله : « وَدَعْ مَالَمْ يُبِحْ » .

وإلى ما تستقيم لفظا ، ومعنى أشار بقوله : « فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ » .

قوله :

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى

نبهك فى هذا البيت : على أنه إذا فصل الضمير المشغول به عن الفعل بحرف جر ، أو بإضافة فهو كما لو لم يفصل .

ومثال هذا أن تقول : « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » : فالضمير المشغول به قد فصل عن الفعل بحرف الجر ، ومع ذلك « فَزَيد » ينصب بفعل مقدر ، من معنى الفعل الظاهر ، كما ينصب « زَيْدًا ضَرَبْته » : حيث الضمير المشغول به ، غير مفصول بحرف جر ، لا فرق بينهما فى كل حال ، إلا إذا كان الضمير مفصولا قدر الفعل من معنى الفعل الظاهر لا بلفظه .

وإذا كان الضمير غير مفعول قدر الفعل بلفظ الفعل الظاهر ، ومعناه .

وقد نبهنا فى أول الفصل على هذا .

وكذلك لو كان الضمير مفصولا بالإضافة ، كقولك : « زَيْدًا ضَرَبْتُ

---

(1) وجه الشيخ خالد الأزهرى وجوب الرفع فى « كل » وبسط التعليل ، وبين فساد المعنى على النصب انظر ١ / ٣٠٢ التصريح .

أَخَاهُ » فهو مثل : « زَيْدٌ ضربتُهُ » لا فرق بينها إلا ما ذكرناه فى تقدير الفعل .

فقول المصنف :

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ .... إلى آخر البيت

يعنى : وفصل ضمير مشغول به بحرف جر ، واقع بينه ، وبين الفعل أو بمضاف فاصل بينه ، وبين الفعل ، كحكم الضمير المشغول به ، المتصل بالفعل .

وقد تقدمت المُثُل .

قوله :

وَسَوِّ فِى ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

نبهك فى هذا البيت على أن الوصف قد يكون مفسرا للفعل المقدر ، الناصب للاسم السابق ، كما يفسره [1] الفعل على السواء ، إلا أن يمنع من ذلك مانع .

وقد أشار المصنف إلى تساوى الوصف بالفعل فى التفسير بقوله :

وَسَوِّ فِى ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ ....

فشرط فى الوصف أن يكون ذا عمل ؛ لأن الفعل المقدر يحتاج أن يكون عاملا فى الاسم السابق ، فيحتاج أن يكون الوصف المفسر ذا عمل ؛ لأن شرط المفسر أن يناسب المفسر به فى قبول العمل .

وقوله :

.... إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

---

(١) فى (جـ) : « كما يفسر » .

يريد : أن الوصف مساوٍ للفعل فى هذا الباب ، إن لم يكن مانعا من جعله مفسرا .

ونبه بهذا على قولك : « زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه أَمْسِ » .

فهذا الوصف لا يصح أن يكون مفسرا ، لأنه بمعنى المضى ، واسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل ، وقد شرط فى الوصف المفسر أن يكون ذا عمل .

فعدم العمل هو المانع ـ ها هنا ـ .

وكذلك لو كان الوصف صلة الألف ، واللام ، كقولك : « زَيْدًا أَنْتَ الضَّارِبُه » ، فلا يصح أن يكون ـ ها هنا ـ مفسرا ؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، وشرط المفسر فى هذا الباب أن يقبل العمل فى الاسم السابق لو سلط عليه .

فإن لم يكن مانعا صح أن يكون الوصف مفسرا ، كقولك : « زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه الآنَ ، أوغدًا » : فتنصب « زيدا » بفعل مقدر من لفظ الصفة ، ومعناها ، فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه »

قوله :

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَـةٌ بِتَابِـعٍ ... كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ

نبهك فى هذا البيت على أن العلقة الحاصلة بتابع الاسم ، الذى اشتغل به الفعل الظاهر كالعلقة بنفس الاسم الذى اشتغل به الفعل الظاهر :

فلا فرق بين قولنا : « زَيْدًا ضربتُ عَمْرًا ، وَأَخَاه» وبين قولنا : « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاه » .

فالعلقة في المثـــال الأول إنما هـــى : بإضافـة الأخ لضمير « زَيْد » و« الأخ » تابع « لعمرو » لكونه معطوفا عليـه ، و« عمرو » هـو الذى اشتغل به الفعل الظاهر ، فـحصلت العلقة بسـبب الاسم التابع « لعـمرو » لا بعـمر نفسه .

والعلقة فى المثال الثانى : حاصلة بإضافة « الأخ » إلى ضمير « زَيْد » و « الأخ » هو الاسم الذى وقع بعـد الفعل : فحـصلت العلقة بـسبب الاسم الذى اشتغل به الفعل ، لا بسبب تابعه .

وكذلك قولنا : « زَيْدًا أكرَمْتُ رَجُلاً يُحبُّه » .

فالعلقة ـ هنا ـ بسـبب التـابـع ، وهو « يحبـه » لأنه قـد نصـب ضمير « زَيْد » و « يحبه » تابع لرجل ؛ لأنه صفة له ، و « رجل » هو الاسم الواقع بعد الفعل .

فهذا المثال سواء فى الحكم مع قـولنا : « زَيْدًا ضَرَبْتَ أَخَاهُ » وقـد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وعلقة حاصلة بتَابع ... إلى آخر البيت

يعنى : وعلقة حـاصله بتابع الاسم الواقع بعد الفعل الظـاهر ، مساوية فى الحكم لعلقة حاصلة بنفس الاسم ، الواقع بعد الفعل .

وقد تقدمت الـمثُل .

والحاصل من هذا :

أنه لا فرق بين أن يكون الفعل الظاهر عاملا فى ضـمير الاسم المتقدم ، أو فى ظاهر هو من سبب الاسم المتـقدم ، أى : مضافا إلى ضـميره ، أو فى ظاهر أجنبى ، قد اتصل ضمير الاسم المتقدم ، بتابع لذلك الأجنبى .

فالأول : « كزَيْدٌ ضَرَبْتُه » .

والثانى : « كزَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلامَه » .

والثالث : « زَيْدًا ضَرَبْتُ هِنْدًا ، وأخاه » .

والله أعلم .

تعدي الفعل ، ولزومه

هذا الفصل تكلم فيه المصنف على المتعدى ، وغير المتعدى من الأفعال ويسمى غير المتعدى قاصرا ، ولازما [1] .

والفعل منحصر فى قسمى : المتعدى ، وغير المتعدى .

ليس هناك [2] قسم ثالث .

ومعني تعدي : تجاوز الفاعل إلى المفعول .

وسيتكلم المصنف على ما يعرف به التعدى من غير المتعدى .

قوله :

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِــلْ   هَا غَيْرِ مَصْدَر بِهِ ، نَحْوُ « عَمِلْ »

نبهك فى هذا البيت على أن علامة الفعل المعدى : أن تصل به ضمير غير مصدر .

يعنى : غير مصدر ذلك الفعل بعينه ، ومثله : « بعَمِل » فتقول : « الْخَيْرُ عَمِلَه زَيْدٌ » والشَّر اجْتَنبَهُ عَمْرٌو » : فقد اتصل « بِعَمِل » ضمير الخير ، وباجتنب ضمير الشر ، وهو ضمير غير مصدر لهما .

فيحكم عليه بأنه متعد .

فالمراد بقوله فى البيت :« هَا غَيْر مَصْدَر » : ضمير غير مصدر وقصر الهاء ضرورة .

قوله :

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُــبْ   عَنْ فَاعِلٍ ،نَحْوُ : تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

---

(١) سقط من (جـ) : « ولازما » .   (٢) فى (أ) : « هنالك » .

نبهك فى هذا البيت : على الفعل المتعدى ينصب مفعوله إن لم يكن المفعول نائبا عن الفاعل ، فإنه [١] ـ حينئذ ـ يرفع بالنيابة عن الفاعل .

وإلى هذا أشار بقوله : « إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ» .

يريد : فانصب بالفعل المتعدى مفعوله إن لم ينب الفعل عن الفاعل ، فترفعه .

ومثل نصب الفعل المتعدى للمفعول بقوله : « تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ » فهذا المثال راجع إلى نصب المفعول .

فلو كان نائبا عن الفاعل لرفع ، فقلت : « تُدُبِّرت الْكُتُبُ » .

والله أعلم [٢] .

قوله :

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى ، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهِمْ

لما عرف الفعل المتعدى بالعلامة ، التى ذكرها ، نبهك على أن ما عدا الفعل المتعدى يسمى لازما ؛ لأنه لزم الفاعل ، ولم يتعده إلى المفعول [٢] .

---

(١) فى (جـ) : « لأنه حينئذ » . (٢) جملة : « والله أعلم » ساقطة من (أ ، جـ) .

(٣) تقسيم الفعل إلى : متعد ، ولازم هو ما عليه أكثر النحاة .

ومن العلماء : من ذهب إلى أن الفعل ـ من هذه الحيثية ـ ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : المتعدى ، **والثانى** : اللازم ، **والثالث** : ماليس بمتعد ، ولا لازم ، وجعلوا من ذلك : « كان وأخواتها » لأنها لا تنصب المفعول به ، ولا تتعدى إليه بحرف الجر ، كما مثلوا لهذا النوع بأفعال ،وردت متعدية بنفسها تارة ، وبحرف الجر أخرى ،مثل : شكرته ،وشكرت له ، ونصحته ، ونصحت له . . .

ويرد عليهم : بأن « كان ، وأخواتها » ليست خارجة عن القسمين ، بل متعدية ، لأن خبر هذه الأفعال يشبه المفعول به . وأما نحو : شكرته ، وشكرت له فإنها داخلة فى القسمين : فهى متعدية ، وحرف الجر زائد ، أو لازمة ونصبت المفعول على نزع الخافض . . .

انظر ٢/٤٦ شرح المرادى ، وانظر التسهيل ص ٨٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ٨٧ .

وقد كان عرف الفعل المعدَّى : بأنه الذى يتصل به ضمير غير مصدر ، فيفهم منه : أن غير المعدى ما لا يتصل به ضمير غير المصدر ، وإنما يتصل به ضمير المصدر فقط ، ويشاركه المتعدى فى ذلك .

ويختص المتعدى باتصال ضمير غير المصدر به .

ثم نبهك على أنه حتم لزوم أفعال السجايا ، يعنى : أنه لزم أن تكون أفعال السَّجَايَا لازمة ، أى : غير متعدية .

وهذه علامة على غير التعدى من معناه .

ويعنى بأفعال السجايا : ما كان سجيَّة ، أى : معنى قائما بالإنسان ، لازما له « كشَجُع ، وكرُم ، وجَبُن » .

ومثل المصنف « بنَهِم » .

والنَّهم : هو : الشره عند الطعام .

قوله :

كَذَا افْعَلَلَّ ، وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا   وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةً ، أوْ دَنَسَا

لما ذكر فى البيت المتقدم علامة على غير المتعدى من معناه ، ذكر لك ـ ها هنا ـ فى هذا البيت علامة تدل عليه من لفظه ، وهى **من جهة وزنه** ، فقال : « كَذَا افْعَلَلَّ » يعنى : كذا فى تحتيم اللزوم : كل فعل كان على وزن « افْعَلَلَّ » مثل : « اقْشَعَرَّ » ، أو على الوزن المضاهى « اقْعَنْسَسَا » وهو : « افْعَنْلَلَ » .

وعبر عنه « باقْعَنْسَسَ » .

ومعنى « اقْعَنسس الجملُ » لم ينقد فى السير [1] .

---

(١) اقعنسس « ... واقعنسس : تأخر ، ورجع إلى خلف .. » قاموس (القعس) .

فمرادٌ بالمضاهى : الموازن .

فتقدير كلامه : كذا الوزن الذى يضاهى « اقْعَنْسَسَ » «فاقعنسس » : مفعول بالمضاهى .

فحاصل كلامه :

أن ما جـاء على وزن :« افْعَلَلَّ » أو « افْعَنْلَلَ » فهو لازم ، وكـذلك ما ألحق بهما .

ولم يذكره المصنف .

فمثال الملحق « بافْعَلَلَّ » : اكْوَهَدَّ الْفَرْخُ [1] : المعنى : ارتعد .

ومن الملحق « بافْعَنْلَلَ » : احْرَنْبَى الدِّيكُ : إِذَا انتفش .

ثم نبهك ـ أيضاً ـ على أن كل فعل يقتضى نظافـة ، أو دنسا فهو متحتم اللزوم ، أى : عدم التعدى .

فمثال المقتضي للنظافة : « طَهُرَ ،ونَظُفَ ،و تَنَقَّى» وما أشبهه .

ومثال المقتضي للدنس : « نَجُس ، وقَذُر » وما أشبه ذلك .

واقتضـاء الفعل النظافة ، أو الدنس علامـة على غير المتعـدى من جهة معناه .

وكان حق عـجز هذا البيت أن يـكون صدرا ، وصدره عـجزا ؛ لتكون العلامة التى من المعنى نسـقا واحدا [2] ، ثم يأتى بعد ذلك بالعـلامة التى من اللفظ .

---

(١) اكوهد : « ... واكوهد : اقمهد ، وأصابه جهد . وكهد » قاموس (كهد) .

(٢) أراد الشارح الأندلسى من ابن مالك أن يقول :

وما اقتضـى نظافـة ، أو دنسا ... كذا افعلل ، والمضاهى اقعنسسا

قوله :

أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعدَّى   لِواحِد كمَــدَّهُ ، فَامْتَــدَّا

نبهك فى هذا البيت على علامة - أيضاً - من علامات غير المتعدى ، وهى : إذا كان الفعل دالا على عرض .

وإليه أشار بقوله : « أَوْ عَرَضًا » وهو معطوف على قوله : « دَنَسا » فى آخر البيت [1] المتقدم .

ويعني بالعرض : ما كان معنى ، غير لازم ، وليس بحركة جسم ، « كمرِضَ ، وسَقِمَ ، وخَجِلَ ، وفَرِح ، وحَزِنَ » وما أشبه ذلك .

ثم نبهك على علامة أخرى أشار إليها بقوله :

....   أَوْ طاوَعَ المعدَّى   لواحد   ....

يعني : أو يكون الفعل قد طاوع فعلا معدى لمفعول واحد ، مثل : « قَوَّمتُه ، فتَقَوَّم ، وعوجتُه ، فَتَعَوَّج ، ودَحْرَجْتُه ، فَتَدَحْرَج » .

ومثله المصنف بقوله :

...   .   مدَّهُ ، فَامْتَدَّا

فهذه الأفعال كلها متعدية إلى واحد ، فالمطاوع لها غير متعد .

ومعني المطاوعة : أن يقبل المفعول فعل الفاعل .

فإذا قلت : « قومتُ زَيْدًا » : « فزَيْدًا » هو المفعول ، و « أَنْتَ » : هو الفاعل : فقبل المفعول الذى هو « زَيْدٌ » فعلك فتقوَّم .

وإنما قال : « لواحد » : تحرزا من المطاوع لفعل ، يتعدى لاثنين ؛ لأنه

(١) سقط من (جـ) لفظ « البيت » .

لا يكون غير متعد ، بل يتعدى إلى واحد ، كقولك : « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، فاكْتَسَاهَا » « فَكَسَا » يتعدى إلى مفعولين ، و « اكْتَسَى » الذى هو مطاوعة يتعدى لواحد ، وهو [1] الهاء ، العائدة إلى « الجبة » .

قوله :

وَعَدِّ لازِمًا بحَرْفِ جَرِّ وَإنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ للمُنْجَرِّ
نَقْلاً ، وَفِي أنَّ ، وأَنْ يطَّرِدُ مَعَ أَمْنِ لَبْسٍ : كَعَجِبتُ أَنْ يدُوا

لما نبهك على المتعدى ، وغير المتعدى ذكر لك أنك إذا أردت أن تعدى اللازم من الأفعال عديته بحرف الجر .

فمثل : « ذَهَبَ » لا يتعدى .

فإذا أردت تعديته أدخلت حرف الجر ، فقلت : « ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَعَدِّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ ....

ثم نبهك على أنه إن حذف حرف الجر ، الذى عديت به انتصب المجرور بعده .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَإنْ حُذِف فالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

و « حُذِف » فعل ماض ، مبنى للمفعول ، وسكنه إدغاما ، لالتقاء المثلين ، أعنى : فاء « حذف » وفاء الجواب ، فى قوله : « فالنّصْبُ » .

وإنما أدغم ، ليستقيم الوزن ، والإدغام جائز فى غير الضرورة وقد

---

(١) فى (جـ) : « وهى » .

قرئَ به فى الكتاب العزيز .

ثم نبـهك على أن نصب المنجـر ، بعد حـذف حرف الجـر ، إنما يكون بالنقل ، لا بالقياس .

فلا تنصبه من قبل نفسك ، بل إذا سمعته عن العرب حملت نصبه على حذف الجر ، كقول الشاعر [(١)] :

١١٩ ـ تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ، ولَنْ تَعُوجُوا   كَلاَمُكُـــمُ عَلَــــيَّ إذًا حَــــرَامُ

كان الأصل : تَمُرُّونَ بِالدِّيَارِ ؛ لأن « تَمُرّ » لا يتعدى بنفسه .

---

١١٩ ـ (١) : **الشاعر :** هو جرير بن عطية بن الخطفى والبـيت من الوافر وهو من شواهد ابن يعيش ٨/٨ ، ٩/ ١٠٣ ، والمقـرب ٢١ ، والخزانة ٣/ ٦٧١ والمغنى ٢ ١٠٢ ، ٤٧٣ (١٠٧) والعـينى ٢ / ٥٦ ، والهمع ٢/ ٨٣ ، والدرر ٢/ ١٠٧ ، والشارح الأندلسى ، وديوان جرير ٥١٢ .

اللغة :

تعوجوا : « . . . عاج عوجـا ، ومعاجا : أقام . لازم ، مـتعد : وقف ، ورجع ، وعطف رأس البعير بالزمام » قاموس (عوج) . ويريد : لم تعرجوا علينا ، أو تقيموا بيننا . . .

والمعني :

تمرون بديارنا ، ولا تعرجون علينا ، وتحيوننا .. وذلك كله يسـتوجب تحريم كلامكم ، ومعاملتكم بمثل ما تعاملوننا به .

الإعراب :

« تمرون » فـعل ، والواو فاعل ، والنون عـلامـة رفع الفعل المضـارع « الديار » منصـوب على نزع الخافض، وأصله : تمرون بالديار « ولم تعوجوا » الواو : للحال،لم :حرف نفى ، وجزم ،وقلب ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال « كلامكم » كلام: مبتدأ ، وضمير المخاطبين: مضاف إليه « عليَّ » جار ، ومجرور متعلق بقوله : «حرام » . و « حرام » خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله : « تمرون الديار » : حيث حذف الجار ،وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم ،الذى كان مجرورا ، فنصبه ، ويسـمى ذلك : الحذف ، والإيصال ، وهو مقصور على السـماع ، ولا يجوز ارتكابه فى سعة الكلام ، إلا فيما ذكره الناظم .

وقد نبه علي أن هذا بالنقل ، لا بالقـياس ، بقوله فى البيـت الثانى : « نقلاً » .

فقـوله : « نَقْلاً » منصوب على الحـال من الضمـير فى ى كَائن » الذى يتعلق به « للمُنْجَرّ » فى حال كونه منقولا .

ووضع المصدر فى موضع الصفة ، وهو كثير .

ثم نبـهك على أن حـذف حرف الجـر ، إنما يطرد مع « أنَّ ، وأنْ » إذا أمن اللبس ، تقُول : « عَجِبتُ أَنَّكَ قَائِمٌ » تريد : من أنكَ قائمٌ .

ومثله المصنف فى « أنْ » الخفيفة [1] بقوله : « عَجِبْتَ أَنْ يَدُوا » .

الأصل : من أنْ يَدُوا .

و « يدوا » : فعل مضـارع ، من « وَدَى » : إذا غرم الدية ، وأصله : يدون ، فـحذفت نونه ؛ لأنـه منصوب « بأن » والواو فـاعل ، وهو ضـمـير الجماعة .

وتحرز بقوله : « معَ أَمْنِ لَبْسٍ » : من كون الفعل المعدى بحرف الجر له معنيان : يـتعدى مع أحدهما « بعَنْ » ومـع الآخر « بِفِي » « كَرَغْبتُ » فإنك تقول : « رَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَفْعَلَ » بمعنى : لم أرد أن تفـعل ، و « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ » بمعنى : أردت أن تفعل : فلو حذفت ـ هنا ـ حرف الجر التبس المعنيان ، ولم يعلم هل المحذوف « عَنْ ، أَوْ فِى » ؟

فتحصل من هذا : أن حذف حرف الجر على قسمين :

موقوف علي النقل ، وقد يكون فى النظم ـ كمـا مثلنا ـ وقد يكون

(١) فى (أ ، ب) المخففة ، والشارح الأندلسى يريد بالخفيفة : المصدرية بدليل أنه ذكر نصب الفعل المضارع بها .

فى النثر ، كقولك : « شَكَرْتُ زَيْدًا ، وَشَكَرْتُ لِزَيْد » .

كذلك : « نَصَحْتُ » تقول : « نَصَحْتُهُ ، ونَصَحْتُ لَهُ » وقد يكون فيما يتعدى لواحد بنفسه، وللثانى بحرف جر ،وهى أفعال محفوظة : « كَأَمَرْتُكَ الْخَيْرَ » أَوْ أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ » و « اسْتَغْفَرْتُ الله مِنْ ذَنْبِى ، واسْتَغْفَرْتُ الله ذَنْبِى » .

وكذلك : « اخْتَرْتُ » قال الله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [1] .

التقدير : واختار موسى من قومه سبعين رجلاً .

والقسم الثاني : يكون حذف حرف الجر مطردا ، لا يتوقف على السماع وهو مع « أَنَّ ، وأَنْ » ـ كما نبه عليه المصنف ـ .

والحكم في القسمين : أن ينصب المجرور ،إذا حذف حرف الجر.

وقد شذ بقاء الجر بعد حذف حرف الجر ، كقول الشاعر [2] .

١٢٠ ـ إِذَا قِيلَ : أَىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

روى بجر « كُلَيْبٍ » على تقدير : أشارت إلى كُلَيْبٍ .

---

(١) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

وفى الجلالين : « واختار موسى قومه » أى من قومه » على تقدير « من » وقال الجمل : « أشار به إلى أن « اختار » يتعدى إلى مفعولين : أحدهما : بحرف الجر ، وقد حذف ـ ها هنا ـ ، والتقدير : كما ذكره . . »

انظر ٢/ ١٩٥ تفسير الجلالين ، وحاشية الجمل على التفسير .

١٢٠ ـ (٢) الشاعر : هو الفرزدق : همام بن غالب فى هجاء جرير ، والبيت من الطويل .
والبيت من شواهد الخزانة ٣/ ٦٦٩ ، ٤/ ٢٠٨ ، والمغنى ١١ / ٦٤٣ (٣) والعينى ٢/ ٥٤٢ ، ٣/ ٣٥٤ ، والتصريح ١/ ٣١٢ ، والهمع ٢/ ٣٦ ، ٨١ والدرر ٢/ ٣٧ ، ١٠٦ ، والأشمونى ٢/ ٩٠ ، ٢٢٣ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥٢ .
=

قوله :

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِـــلٍ مَعْنًى كَمَـنْ   مِنْ « أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ »

هذا البيت تبهك فيه : على أن أحد المفعولين ، إذا كان فى المعنى فاعلا ، كان الأصل أن تقدمه [1] على الاخر ؛ لأن الاخر مفعوله .

وتقديم الفاعل على المفعول هو الأصل .

وهذا إنما يكون فى باب « أَعْطَيْتُ » وقد مثله المصنف بقوله :

« مَنْ » فى المثال ، الذى ذكره ، وهو :

.... أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

= **اللغة :**

كليب : يريد الفرزدق : كليب بن يربوع ، أبو قبيلة جرير .

والباء فى قوله : « بالاكف » بمعنى « مع » أى : مع الأكَف .

والمعني :

إذا سئل عن آشر قبيلة فى الناس ، كانت الإجابة ، والإشارة من الأصابع فى الأكف إلى قبيلة كليب ابن يربوع بن خطفة .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطـه ، منصوب بجوابه ، « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهـول « أى » مبتدأ « الناس » مضاف إلى أى « شـر» خبر المبتدأ «شر »: مضـاف ،و « قبيلة » مضـاف إليه ، وجملة المبتـدأ ، وخبره فى مـحل رفع نائب فاعل « قيل » وجـملة « قيل » ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « أشـارت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « كليب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير أشارت إلى كليب ، والجار ، والمجرور ،متعلق بقوله: أشارت « يالأكَف » جار،ومجرور ، متعلق بمحذوف حال من الأصـابع و « الأصابع » فاعل للفعل « أشار » ، والتقدير أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للأكف إلى كليب .

والشاهد في البيت :

قوله : « كليب » ـ بالجر ـ حيث حذف حرف الجر ، وهو « إلى » المقدر ، وأبقى عمله .

(١) فى (جـ) : « أن يقدم »

« فَأَلْبِسَنْ » فعل أمر ، لحقته النون الخفيفة ، و « مَنْ » اسم موصول ، وهى مفعول هو فى المعنى فاعل ؛ لأنه الذى يلبس ، و « نَسْجَ » مفعول ثان : لفظا ، ومعنى ؛ لأنه هو الملبوس .

فالأصل : تقديم « مَنْ » هنا ؛ لأن له رتبة الفاعل معنى ، وإنْ كان مفعولا فى اللفظ .

وهذا الباب لم يتقدم للمصنف إشعار به ، فكان الكلام على تبين الباب أولى من الكلام على أى مفعوليه يتقدم .

قوله :

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا   وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يرَى

لما ذكر لك المصنف : أن الأصل تقديم المفعول ، الذى هو فاعل فى المعنى نبهك فى هذا البيت على أنه قد[1] يلزم الأصل لموجب عرا يعنى : نزل ، تقول : عرانى الأمر : إذا نزل بى [2] ، وأنه قد يترك الأصل حتما ، أى : وجوبا .

فتحصل من هذا :

أن المفعول الذى هو فاعل فى المعنى فى هذا الباب على ثلاثة أقسام :

جائز تقديمه وتأخيره ، إلا أن الأصل تقديمه ، وهو الذى نبه عليه فى البيت المتقدم .

ولازم تقديمه لموجب .

ولازم تأخيره لموجب ـ أيضاً ـ .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « قد » .

(٢) « ... وعريته ، غشيته ، كعروته » قاموس (العرى) فالفعل « عرا » واوى ، ويائى .

فأما لزوم تقديمه : فموجبه أن يخاف التباسه بالمفعول الثانى، كقولك: « أَعَطَيْتَ زَيْدًا عَمْرًا » : فيلزم - هنا - تقديم المفعول، الذى هو فاعل فى المعنى؛ لأنك إذا أخرته التبس ، إذ كل واحد منهما يحتمل أن يكون معطى لصاحبه ، فلا يعرف المعطى من الآخذ ، إلا بقديم الآخذ ، وتأخير المعطى .

وكذلك - أيضا - إذا كان المفعول الثانى محصورا ، كقولك : « مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إلاَّ دِرْهما » .

وكذلك إذا كان الأول ضميرا متصلا ، والثانى ظاهرا ، كقولك : « زَيْدًا أَعْطَيْتُه دِرْهَمًا » .

فإلى هذه الثلاثة أشار المصنف بقوله : « لِمُوجِبٍ عَرَا » .

وأما وجوب تأخير المفعول الأول ، وهو الذى عبر عنه المصنف « بتَرْكِ الأَصْلِ » فموجبه : أن يكون الأول محصورا كقولك : « مَا أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا إلاَّ زَيْدًا » أو يكون المفعول الثانى ضميرا متصلا، والمفعول الأول ظاهرا ، كقولك : « الدِّرْهَم أَعْطَيْتُه زَيْدا » أو يتصل بالمفعول الأول ضمير يعود على المفعول الثانى ، كقولك : « أَعطيتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَه » .

ويجرى فى هذه المسألة ما يجرى فى الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول من تجويز تقديمه على مذهب ابن جنى ، ومتابعة المصنف له .

وقد مر الكلام عليه .

فعلي هذا المذهب : يجوز أن تقول : « أَعْطَيْتُ صَاحِبَه الدِّرْهَمَ » - على قلة واعلم أن باب « أَعْطَيْتُ » يجوز فيه أن تذكر المفعولين معا ، كقوله تعالى : ﴿ إنَا أعطيناك الكوثر ﴾ (١) .

---

(١) الآية الاولى من سورة الكوثر

وأن تحذفهما معا ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴾ [1] .

وأن يحذف أحد المفعولين ، ويقتصر على الآخر ، كقولك : « أعطيتُ زَيْدًا » ويسكت ، أو « أَعْطَيتُ دِرْهَمًا » ولا تذكر لمن أعطيت .

والمثالان فى القرآن .

قال تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ [2] .

وقال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [3] .

كل هذا جائز .

وسواء كان حذف أحد المفعولين اقتصارا ، أو اختصارا .

قوله :

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا ، أَوْ حُصِرْ

نبه المصنف فى هذا البيت : على أنه يجوز حذف الفضلة ؛ إذا لم يقع بذلك ضرر .

ويعنى بالفضلة : ماليس أحد مفعولى « ظَنَنْتُ » ، فيجوز أن تقول : « ضَرَبْتُ » ولا تذكر المضروب ؛ لأنه فضلة ، فالكلام غنى عنه .

= والشاهد فى الآية الكريمة ذكر المفعولين معا : الضمير ، والكوثر .

(٢) الآية ٥ من سورة الليل .

والشاهد فى الآية الكريمة : حذف المفعولين معـا . وفى حاشية الجمل ٤/ ٥٤٥ « ... أشار إلى أن المفعولين حذفا ؛ لأن المقصود ثبوت الإعطاء من حيث هو إعطاء ، وثبوت الاتقاء من حيث هو اتقاء ؛ ليكون أبلغ ، وأعم .... »

(٣) الآية ٥ من سورة الضحى .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة التوبة .

إلا أن يقع بحذفه ضرر - كما نبه عليه المصنف ، فيتعين ذكره .

وقد نبه المصنف على محل الضرر فى الحذف ، يقول :

.... سيق جَوَابًا ، أَوْ حُصِر

فمثال الضرر فى الجواب : أن يقول لك القائل : « مَنْ ضَرَبْتَ » ؟ فيجب أن تقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » : فتذكر المفعول ؛ لأنك إذا [1] لم تذكره لم تجبه بشىء ؛ لأنه قد علم أنك ضربت ، وإنما سأل عن المضروب .

فجوابه فى ذكر المفعول .

ومثال الضرر فى الحصر أن يقول : « مَا ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْدًا » : فلو لم تذكر المفعول - ها هنا - فقلت : « مَا ضَرَبْتُ » لنفيت الضرب بالكلية .

فيفهم منك : أنك لم يقع منك ضرب أصلا ، وليس كذلك ، بل مرادك : أنك ضربتَ « زيدًا » فقط .

فيحصل الضرر - بحذف المفعول ، فيتعين ذكره مع الحصر .

قوله :

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إنْ عُلِمَا ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

لما تكلم لك [2] على حكم حذف الفضلة ، أخذ يتكلم على حذف الناصب للفضلة .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِمَا ....

---

(١) فى (جـ) : « إن لم تذكر » .

(٢) سقط من (ب ، جـ) لفظ : « لك » .

يريد : ويحذف الفعل الناصب للفضلة ، إن علم الناصب : بقرينة تدل عليه .

فالضمير فى قوله : « النَّاصِبُهَا » عائد إلى الفضلة المذكورة فى البيت المتقدم ، والألف ، واللام فى « النَّاصِبِ : موصولة » .

فالتقدير : ويحذف الذى نصب الفضلة .

ثم نبهك على أن الحذف لناصب الفضلة قد يكون ملتزما .

فحصل من هذا :

أن الفعل الناصب للفضلة على ثلاثة أقسام :

جائــز الحذف .

وواجب الحذف .

وممنوع الحذف .

فعلى الجائز نبه بقوله :

ويُحْذَفُ النَّاصِبُهَا ....

وعلى القسم الممنوع نبه بقوله :

« إنْ عُلِم »

لأن معنى كلامه : أن لم يعلم فلا يحذف

وعلى القسم الواجب نبه بقوله :

.... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

فأما القسم الجائز : فهو ما دلت عليه قرينة حـالية ، كمن رأيته قد سدد

سهما ، فتقول : « القِرْطَاسَ » أى : تصيب القرطاس .

فالناصب ـ ها هنا ـ معلوم من قرينة الحال .

وكذلك ما دلت عليه قرينة مقالية ، كمن قال : « مَنْ أكْرَمْتَ » ؟ فتقول : « زَيْدًا » تريد : أكْرَمتُ زَيْدًا .

فالناصب ـ هاهنا ـ معلوم بقرينة من قول السائل .

وأما القسم الممنوع فكقولك : « زَيْدًا » ولم يتقدم قرينة حالية ، ولا مقالية ، تدل على الفعل ، الذى نصبه .

وأما القسم الذى يلزم فيه الحذف : فهو كل فعل له نائب ، كباب الاشتغال ـ وقد تقدم ـ .

فلا يجوز إظهار الفعل فى قولك : « زَيْدًا ضَرَبْتـه » أعنى : الفعل الناصب « لزيد » ؛ لأن الفعل الظاهر مفسر له ، والمفسر يقوم مقام النائب : فلا يجمع بين النائب ، والمنوب عنه .

وكذلك ـ أيضاً ـ الفعل الناصب للمنادى ؛ لأن حرف النداء نائب عنه [1] .

وكذلك إذا كان فى كلام قد جرى مثلا ، كقوله : « الْكِلاَبَ عَلَى الْبَقَر » أى : أرسل [2] .

---

(1) « ... فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ، ودلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدة ... » انظر الأشمونى ٣ / ١٤١ .

(2) « الكلابَ على البقر » من الأمثال الواردة عن العرب . ويقول الميدانى : « يضرب عند تحريش الناس : بعضهم على بعض من غير مبالاة » ، يعنى : لا ضرر عليك فخلهم .
ونصب الكلاب على معنى : ارسل الكلاب .
ويقال : « الكراب على البقر » : هذا من قولك . كربتُ الأرض . إذا قلبتها للزراعة .. « يضرب فى تخلية المرء ، وصناعته » مجمع الأمثال ٢ / ٨٨ .

فلا يجوز إظهار الفعل الناصب«للكلاب» لأن المثل إنما يقال كما سمع .

وكذلك قـولهم : « أَحَشَفًا وسُوءَ كيلَة » [1] ؟ لأن هذا ـ أيضـاً مثل ، وكذلك ـ أيضاً ـ فى باب التحذير ،والإغراء كقولك ـ محذرا ـ الأسَدَ الأَسَدَ ، ومغريا : « السِّلاَحَ السِّلاَحَ » لأن التكرار نائب عن الفعل وكذلك ـ أيضاً ـ إذا كان حرف العطف نائبا .

---

(١) « أحَشَفًا وَسُوءَ كِيلَة » ؟

ويقول الميـدانى « الكِيلة : فِعلَة من الكيل ، وهى تدل على الهيـئة ، والحالة ، نحو : الركـبة ، والجلسة

والحشف : أردأ التمر ، أى : أتجمع حشَفًا ، وسُوءَ كَيْل ؟

يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين . » .

١ / ٢١٦ مجمع الأمثال للميدانى .

التنازع فى العمل

التنازع باب من أبواب العربية .

ويسمونه : باب التنازع ، وباب الإعمال .

وحقيقته : أن يتنازع العاملان [1] معمولا واحدا ، متأخرا عنهما وليس أحد العاملين مؤكدا للآخر .

وسيأتى الكلام على هذه القيود عند الكلام على البيت الأول من كلام المصنف .

واعلم أنَّ معنى تنازع العاملين: أن يكون كل واحد منهما يطلب المعمول:

فإما أن يطلباه معا ، منصوبا « كأكْرَمْتُ ، وبَرَرْتُ عَمْرًا » : فكل واحد يطلب « عمرًا » على أن يكون مفعولا له .

وإما أن يطلباه معا ، مرفوعا ، كقولك : « قَامَ ، وقَعَدَ زَيدٌ » : فكل واحد منهما يطلب « زيدًا » فاعلا .

وإما أن يطلب الأول منصوبا ، والثانى مرفوعا ، كقولك : « أكرَمْتُ ، وأكْرَمَنِى زَيْدٌ » : فالأول الذى هو « أكرمتُ » يطلب « زَيْدًا » مفعولا [2] ، والثانى الذى هو « أكْرَمَنِى » يطلب « زيدًا » فاعلا .

وإما أن يكون بالعكس : فيطلبه الأول مرفوعا ، والثانى منصوبا ، كقولك : « أعْطَانى ، وأَعْطَيْتُ زَيْدًا » : فإن أعطيت الاسم الظاهر لعامل الأول فالمسائل كلها جائزة باتفاق النحويين .

---

(١) المراد بالعاملين ، أو العوامل : الفعل ، وشبهه كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم الفعل ، ولا يدخل الحرف فى هذا الباب ، انظر ٢ / ٥٥ المرادى .

(٢) سقطت الجملة الآتية من (جـ) : « يطلب زيدا مفعولا » .

وإن أعطيت الاسم الظاهر للعامل الثانى فجميع النحويين يجيز المسائل كلها إلا الفراء ، فإنه يمنع ذلك فيما كان الأول فيه يطلب مرفوعا ، فيمتنع عنده فى المسألة الثانية ، والرابعة .

وذلك : إذا أعملنا الثانى ، وكان الأول يطلب مرفوعا .

فنحن نضمره ، ونعيده إلى ما بعد ، والكسائى يحذفه ، ويرى أن الحذف أولى من الإعادة إلى ما بعد ودلالة الاسم الظاهر عليه كافية .

والفراء يمنع ، ويقول : لا حذف الفاعل يجوز ، ولا إعادة الضمير إلى ما بعد يجوز .

وقوله : مردود بالسماع الوارد عن العرب .

وإذا كان الأول يطلب منصوبا ، وأعطيت الاسم الظاهر للثانى حذفت مفعول الأول باتفاق ؛ لأنه إن أضمرته عاد إلى ما بعد ، وهو فضلة ،ولا يجوز ذلك إذا كان الضمير فضلة .

وإن طلب الثانى منصوبا ، وأعطيت الظاهر للأول أضمرت مفعول الثانى ، أو حذفته ، إلا أن الإضمار أولى .

هذه قاعدة هذا الباب .

قوله :

إنْ عَاملاَنِ اقْتَضيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ   قَبْلُ : فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

هذا البيت نبهك فيه على أنه إن اقتضى عاملان فى اسم عملا ، وكانا واقعين قبل ذلك الاسم فالعمل فى الاسم الظاهر لواحد منهما .

ومعنى قوله : « اقْتَضيَا » : طَلَبَا .

وقال : « اقْتضيا » فأسند الاقتضاء للعاملين معا ، تحرزا من أن يكون أحدهما يقتضى ، والآخر لا يقتضى ، بل هو تأكيد للأول ، كقول الشاعر [1] :

١٢١ ـ فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجـاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ : احْبِس احْبِس

« فأتاك » الثانى مؤكد للأول ، فلا تنازع ؛ لأن الثانى لا يقتضى عملا .

وإنما التنازع مع كون العاملين يقتضيان العمل .

وقال المصنف : « عَامِلاَن » ولم يقل « فعْلاَن » ليدخل له العاملان إذا كانا فعلين ، كقولك : « اشْتَرَيْتُ ، وكَسَوْتُ الْغُلاَمَ » أو اسما ، وفعلا ،

---

١٢١ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد ابن الشجرى ١ / ٢٤٣ ، والخزانة ٢/ ٣٥٣ والعينى ٣ / ٩ ، والتصريح ١/ ٣١٨ ، والهمع ٢/١١١ ، ١٢٥ ، والدرر ٢/ ١٤٥ ، ١٥٨ ، والأشمونى ٢ / ٩٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

النجاة : « نجانجوا ، ونجاء ، ونجاية : خلص ... » قاموس (نجا) .

والمعنى :

يقول الشاعر : ولعله كان مطلوبا من أعداء يلاحقونه : « أين طريق النجاة أين ؟ مع بغلتى ، وقد اقترب منى اللاحقون ، فاحبس نفسك على التفكير فى غير الفرار من وجه الأعداء ؛ لتنجو بنفسك ...

الإعراب :

« فأين » الفاء عاطفة ، واسم استفهام عن المكان ، وهو متعلق بمحذوف تقديره : فأين تذهب « إلى أين » الجار ، والمجرور خبر مقدم ، والمبتدأ المؤخر هو : « النجاة » ، « ببلغتى » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار والمجرور ، متعلق بقوله « النجاة » ، « أتاك أتاك » فعل ، ومفعول به ، وأتاك الثانى مثله للتأكيد « اللاحقون » فاعل « احبس » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، والتقدير : احبس نفسك ، و « احبس » تأكيد للأول .

والاستشهاد بالبيت :

فى قوله « أتاك أتاك اللاحقون » فإنهما عاملان فى اللفظ ، ولكن الثانى منهما لا يقتضى إلا التأكيد إذا لو كان عاملا لقال : أتوك أتاك ، أو أتاك أتوك ، ولا تنازع

كقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ (١) « فهاؤم » اسم ، لأنه اسم فعل ، و « اقرءوا » فعل ، أو اسمين كقول الشاعر (٢) .

١٢٢ ـ عُهِدتَ مُغيثًا ، مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ

فالعاملان ـ ها هنا ـ « مغيثا ، ومغنيا » .

وهما اسمان متنازعان في (من أجرته) .

وقال المصنف « عملا » ولم يعين رفعا ، ولا نصبا ، ليدخلا ؛ لأن

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة : « فأعمل الأول عند الكوفيين ، والثانى عند البصرين ، وأضمر فى الآخر ، أى : هاؤم اقرءوا كتابية ، أو هاؤم اقرءوه كتابيه » ٤/ ٣٩٨ حاشية الجمل .

١٢٢ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد العينى ٣ / ٢ ، والتصريح ١/ ٣١٦ ، والأشمونى ٢ / ٩٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

موئلا : « الموئل : الملجأ ، وقد وأل إليه : لجأ ... » مختار (وأول) .

والمعنى :

عرفت بين الناس ، وعهدت ، واشتهرت بأنك تغيث الملهوف ،المستغيث ، وتغنى الفقير ،ولذلك : لم أتخذ إلا ساحتك ملجأ ، ومعاذا .

الإعراب :

« عهدت » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، « مغيثا » حال من نائب الفاعل ، « مغنيا » حال ثان من نائب الفاعل ـ أيضاً ـ وفى كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله ، تقديره : هو « من » اسم موصول تنازعه كل من العاملين ، وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به لقوله : « مغنيا » ، « من » مبنى على السكون فى محل نصب ، « أجرته » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعول به ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب « أتخذ » فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « إلا » أداة استثناء ملغاة « فناءك » مفعول أول لاتخذه والكاف مضاف إليه « موئلا » المفعول الثانى

والشاهد في البيت :

أن « مَنْ » اسم موصول ، تنازعه كل من « مغيث ، ومغن » وهما اسمان .

العمل الذى يقتضيه العاملان قد يكـون رفعا ، وقد يكون نصبا ، وقد يختلفان فى اقتضاء العمل ـ كما مثلنا فى أول الفصل ـ .

وقال « قَبْلُ » : يعنى الاسم الذى تنازعا فيه ، تحرز بذلك من أن يكون العاملان بعد الاسم ـ إذ لا تنازع حـينئذ ـ ، كقولك : « زَيْدٌ قامَ ، وقَعَدَ » ؛ لأن كل واحد منهما عامل فى ضمير « زَيْد » .

وقـوله : « فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ » يعنى : على وجـه الجـواز ، إلا أن سيبويه يختار إعمال الثانى ، والكوفيون يختارون إعمال الأول .

واللغة الفصيحة شاهدة لسيبويه (رحمه الله) .

والثَّانِ أوْلَى عِنْدَ أهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أسْرَهْ

لما نبهك فى عجـز البيت المتقدم على أن العمل لأحد العـاملين : أيهما أردت ، إذ لم يعين ، نبهك فى هذا البيت على أن سيبويه[1] ، ومن تبعه من أهل البصرة : يرى إعمال الثانى أولى ، مع إجازته إعمال الأول ـ .

وإلى هذا أشار بقوله :

والثَّانِ أوْلَى عندَ أهل البَصْرة ....

واختار إعمال الأول مع إجازتهم إعمال الثاني ـ جماعة من أهل الكوفة .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... وَاخْتَارَ عكْسًا يرهم ذَا أَسْرَة

يعنى : غير أهل البصرة .

---

(١) قال سيبويه : « ... ولو أعملت الأول لقلت : مررت ، ومربى بزيد » وإنما قبح هذا : أنهم جعلوا الأقرب أولى ، إذ لم ينقض معنى » . ٣٩/١ كتاب سيبويه، واختيار سيبويه مبنى على قرب الثانى ، واختيار الكوفيين الأول لسبقه ، وقال بعض النحاة بالتساوى (انظر ٢/ ٦٢ المرادى) .

« فغيرُ » فاعل « باختار » ، و « عكسًا » مفعول به ، « ذو »[١] . صفة « لغير » ووصفهم بأنهم أصحاب أسرة ، أو : جماعة قوية .

ويحتمل أن يكون « ذا » { ويكون } منصوبا على الحال .

ويشهد لسيبويه قوله تعالى ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه ﴾[٢] . فإنه لو أعمل الأول ـ ها هنا ـ لقيل : هَاؤُم اقْرَءُوه ، فأضمر فى الثانى مفعوله .

فإن قيل : لا دليل على هذا ، إذ يحتمل أن يكون الأول هو المعمل والضمير من الثانى محذوف ؛ لأن حذف المنصوب جائز .

فالجواب : أن جميع القراء على قراءة هذه الآية بغير ضمير فى « اقرءوا » وذكر الضمير المنصوب أفصح من حذفه .

ولا يعلم أن القراء اتفقوا فى كتاب الله تعالى على غير الأفصح .

فتعين أن يكون الثانى هو المعمل ، حتى نسلم من اتفاق القراء على حذف الضمير ، وهو غير الأفصح .

فتحصل من هذا :

أن إعمال الثانى هو الأفصح، لمجىء القرآن به ، واتفاق القراء عليه[٣] .

---

(١) « ذو » فى المخطوطة (أ) ، والإعراب عليها صفة ، وكذلك فى المخطوطة (جـ) وفى المخطوطة (ب) « ذا » والإعراب عليها بالنصب على الحال ، والرواية الثانية « ذا » بمعنى صاحب هى ما وردت فى الألفية ....

(٢) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٣) ويقول أبو حيان فى البحر المحيط : ٨ / ٣٢٥ .
« وكتابيه » : يطلبه « هاؤم » و « اقرءوا » :
فالبصريون : يعملون : « اقرءوا » والكوفيون : يعملون « هاؤم » ويقول فى النهر : « وفى ذلك دليل على جواز التنازع بين اسم الفعل ، والفعل » .
النهر ٨ / ٣٢٤ .
وانظر أدلة الفريقين فى هامش شرح ابن عقيل للألفية ٢ / ١٦٠ للأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد .

قوله :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَـاهُ ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَـا

لما ذكر لك فيـما تقدم : أن العمل فى الاسم الظاهر لأحـد العاملين ، فلا بد أن يكون الثانـى مهملا من العمل فى الظاهر ، نبـهك فى هذا البيت : على أنك تعمل المهمل فى ضمير الاسم الظاهر .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِمَا تَنَازَعَاهُ ....

يريد : وأعمل العـامل المهمل من العـمل فى ضمـير الاسم ، الذى تنازعه العاملان .

فالألف فى قـوله : « تَنَازَعَاهُ » ضميـر تثنية عائد إلى العـامل ، والهاء عائدة إلى « مَا » من قوله : « مَا تَنَازَعَاهُ » .

وقوله :

... ... والْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

يريد : وأعمل المهمل فى ضميـر الاسم المتنازع فيه ، والتزم فى ذلك ما التزم من حـذف المعمول ، إن كان منصوبا ، وأعـملت الثانى فى الظاهر ؛ لأنه فضلة ، فـلا يجوز إضماره ، وإعـادته إلى ما بعد ، والتزم - أيضـاً - ما التزم من إضماره ، وإعادته إلى ما بعد ، إذا كـان مرفوعا ، لأنه عمدة ، فلا يسوغ حذفه على مذهب الجمهور غير الكسائى .

وإن أعملت الأول فالتزم ما التزم من الإضمار فى الثانى، إن كان مرفوعا واذكر الـضميـر حتـما ، بخـلاف المنصوب ، فـإن لك حذفـه ، وتطابق بين

الضمير ، والظاهر ، فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع .

وسنبين هذا كله فى البيت بعد هذا ، حيث مثلهُ[1] المصنف .

قوله :

كَيُحْسِنَانِ ، وَيُسِيءُ ابْنَاكَا   وَقَدْ بَغَى ، وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

هذا البيت مثل لك فيه المصنف مثالين :

الأول : من إعمال الثانى وهو قوله :

يُحْسِنَانِ ، ويُسِيءُ ابْنَاكَا   ....

فالاسم المتنـــازع فيه هو : « ابناكا » : فأعمل فيه العامل الثانى ، وهو « يُسِيءُ » .

وأعمل الأول فى ضمير الاسم المتنازع فيه ، وهو « ابناك » .

فالضمير فى قـوله : « يُحْسِنَان » عائد إلى قوله : « ابْنَاكَا » وجاز إعادة الضمير إلى ما بعد ؛ لأن الأول يطلب مرفوعا ،ولم يجز حذفه ، فأضمرناه ، وأعدناه إلى ما بعد .

وقد طابق بين الضمير ،والظاهر ، فجعله مثنى ،كما أن الظاهر مثنى .

وأما المثال الثاني : فهو قوله[2] .

....   قَدْ بَغَى ، وَاعْتَدَيَا عَبْدَا كَا

وهو على إعمال الأول .

فالاسم المتنازع فيه هو « عَبْدَاكا » : فلما أعطاه للأول أضمر فى الثانى

---

(١) فى (أ) : « حيث يمثله المصنف » .   (٢) سقط من (جـ) لفظ : « قوله » .

ضمير تثنية ؛ ليطابق الظاهر .

ولا يجوز ـ ها هنا ـ حذف الضمير ، لأنه مرفوع ، ولو كان منصوبا لجاز حذفه ، فكولك : « أكْرَمَنِى ، وأَكْرَمْتُهُ زَيْدًا » :

فلك أن تحذفه ، فتقول : « أَكْرَمَنِى ، وأكْرَمْتَ زَيْدًا » .

قوله :

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

هذا البيت الأول : نبهك فيه على أنه لا يجوز أن تجىء مع العامل الأول إذا أهملته من العمل فى الظاهر بمضمر منصوب ، وإلى هذا أشار بقوله :

... ... بغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

فمراده بغير الرفع : النصب .

ومعنى « أوهلا » : أدخل ، تقول : أهله الله الجنة بمعنى : أدخله ، نقله الجوهرى [1] .

ويحتمل أن يكون : « أهّل » ـ بتشديد الهاء ـ من غير واو بعد الهمزة ، أى جعله أهلا [2] .

و « أوهل » ـ فى البيت ـ حشو ، والكلام تام بقوله :

.... بمُضْمَرٍ لغير رَفْعٍ ...

---

(١) وفى القاموس المحيط ، مادة (أهل) : « ... وأهله لذلك تأهيلا ، وآهله رآه أهلا ، واستأهله : استوجبه لغة جيدة ، وإنكار الجوهرى باطل ... » وانظر اللسان ، مادة (أهل) .

(٢) هذا المعنى سار عليه المكودى فى شرح الألفية ص٧١ «ومعنى أوهل جعل أهلا» وكذلك الأشمونى : « أوهلا » أى : جعل أهلا » ٢ / ١٠٤ .

وجاء « بأُوهِلَ » لتتميم البيت .

فالمفهوم من هذا البيت أمران :

أحدهما : أنك إذا أهملت الأول من العمل فى الظاهر ، لا تضمر فيه إلا أن يطلب مرفوعا ، وأنه إن طلب غير مرفوع لم تضمره .

فنبه عليه فى البيت الثانى ، فقال :

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ[1] ....

يعنى : بل حذف معمول الأول المهمل الزم ، فجعل الحذف لازما ، فتقول : « أكرمْتُ ، وأكرمَنِى زَيْدٌ » : فتحذف مفعول الأول ، الذى هو « أكْرَمْتُ » ؛ لأنه يطلب منصوبا ، وحذفه لازم .

فلا يجوز أن تقول : « أكْرَمْتُهُ ، وأكرمَنِى زَيْدٌ » .

ثم نبهك على أنه إنما يلزم حذفه إذا كان غير خبر ، تحرز بذلك من المفعول الثانى فى باب « ظَنَّ » فإنه خبر ، فلا يجوز حذفه .

فالحاصل من هذا :

أن معمول الأول ، إذا أعمل الثانى إن كان منصوبا ، وكان غير خبر فى الأصل ـ كما مثلنا ـ لزم حذفه ، وامتنع إضماره ، وإن كان فى الأصل خبرا لم يجز حذفه ، ووجب إضماره ، وتأخيره وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

... ... وأخرنه إن يكن هو الخبر

(١) جعل ابن مالك الحذف أولى فى كتابه التسهيل ، فقد قال : « ويجوز حذف المضمر ، غير المرفوع مالم يمنع مانع ، ولا يلزم حذفه ، أو تأخيره معمولا للأول ، خلافا لأكثرهم ، بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إثباته متقدما » ص ٨٦ .
وانظر ٢ / ٦٧ المرادى ، وانظر ٢/ ٦٩ المرادى للوقوف على الفرق بين الألفية ، والتسهيل

ومثال ذلك أن تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا ، وظَنَّنِي قائمًا إِيَّاهُ » « فقائما » هو المتنازع فيه ،وقـد أعملت الثاني،الذي هو « ظَنَّنِي » وبقي الأول ، الذي هو : « ظَنَنْتُ زَيْدًا » مهملا من العمل في الظاهر ،ولم يمكنا حـذف مفعول الثاني؛ لأنه خبـر في الأصل ، ولم يمكنا إضمـاره ، وإعادته إلى ما بـعد والضمـير المنصوب لا يعـود إلى ما بعد رتبـته ، ولفظا في باب من الأبواب ، فاحـتجنا إلى إضماره ، وتأخيره عن « قائم » ليعود إلى ما قبل.

فقولنا ـ في المثال ـ :« إِيَّاه » هو مفعول « ظَنَنْت » وأضمرناه،وأخَّرناه ؛ ليعود على ما قبله .

فسلم من حذفه ، ومن إعادته إلى ما بعد .

وهذا مراد المصنف بقوله : « وأخرنه » .

هذا مذهب المصنف .

ومن الناس من يرى ـ ها هنا ـ إظهـاره ، ومنهم من قال بحـذفه ؛ لأنه المفعول الثاني من باب « ظَنَنْتُ » يجوز حـذفه اختصارا ، إذا دل دليل عليه ، والاسم المتنازع فيه دال عليه فلا مانع من الحذف [1] .

---

(١) **القضية النحوية التي دار الخلاف حولها :**
هي : إذا أهمل العامل الأول لم يؤت معه بضمير غير مرفوع ـ وهو المنصوب ، والمجرور ، بل يلزم الحذف ، إلا إذا كان المشغول خبرا في الأصل فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخرا ، فتقول : « ظَنَّني ، وظننتُ زيدًا قائمًا إِيَّاه » .
وكلام ابن مالك في الألفية يشير إلى ذلك .
أما كلامه في التسهيل ـ وهو يمثل قمة اجتهاده ـ فإنه يقول فيه : « ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ، مالم يمنع مـانع ، ولا يلزم حذفه ، أو تأخيـره ، معمولا للأول ، خلافـا لأكثرهم ، بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدما ».ص ٨٦ التسهيل .
وهذا ما جعل ابنه يتعقبه ـ في غير هوادة ـ فيقول :
« وقد يتوهم من قول الشيخ (رحمه الله) :
بل حذفه الزم إن يكن غير خبر   وأخـــرنه إن يكن هوالخبر
=

قوله :

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا   لِغَيْــرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّــرا

هذا البيت نبه فيه المصنف على مسألة ، وهى :

إذا أعملت أحد العاملين ، وكان مفعول الآخر خبرا فى الأصل ، وهو غير مطابق للاسم الظاهر ، فلا يجوز أن تضمره ، لعدم مطابقته للظاهر ، فيجب أن تظهره .

ولهذا : أشار بقوله :

وأَظْهر إنْ يكنْ ضميرٌ خَبَرَا   ....   إلى آخر البيت .

= إن ضمير المتنازع فيه : إذا كان مفعولا فى باب « ظَنَّ » يجب حذفه إن كان المفعول الأول ، وتأخيره إن كان المفعول الثانى .
وليس الأمر كذلك .
بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ، ولزوم التأخير ، ولو قال بدله :

واحذف إن لم يكن مفعول حسب   وإن يكن ذاك ، فأخــره تصـب

لخلص من ذلك التوهم » ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ شرح ابن الناظم للألفية - بتحقيقنا - وتعقب المرادى فى شرح الألفية قول ابن الناظم ، فقال :
« قال الشارح : لو قال بدله :

واحذفه إن لم يكن مفعول حسب   وإن يكن ذاك ، فأخــره تصـب

لسلم » .

قلت :

قوله : « مفعول حسب » يوهم أن غير مفعول « حسب » يجب حذفه ، وإن كان خبرا ، وليس كذلك ، لأن خبر « كان » لا يحذف - أيضا - بل يؤخر ، كمفعول « حسب » نحو : « زيد كان ، وكنت قائما إياه » وهذا مندرج تحت قول المصنف « غير خبر » ولو قال :

بل حَذْفُهُ إنْ كان فضلةً حُتِمْ   وغيرُها تأخيره قد الْتُزِمْ

لأجاد . » ٢/ ٦٩ ، ٧٠ المرادى .
وتعقب الأشمونى المرادى ، فقال : - بعد عرض كلام المرادى - : « .. فكان الأحسن أن يقول :

واحذفه لا إن خيف لبس ، أو يرى   لعمــدة ، فجئ به مؤخــرا » .

(٢ / ١٠٧ شرح الأشمونى) .

يريد : وأظهر إنْ يكن الضمير خبرا فى الأصل ، لأن الاسم لا يطابق المفسر .

يعني بالمفسر : الاسم المتنازع فيه ؛ لأنه إليه يعود الضمير فى العامل المهمل .

ومثال هذه المسألة : « ظَنَنتَ الزَّيْدَيْنِ، وظَنَّانى قائماً قائمَيْن » فالاسم المتنازع فيه : « قائمِيْن » وقد أعملت فيه الأول ، وهو « ظَنَنْتُ » فبقى الثانى وهو « ظَنَّانى » يطلب مفعُوله الثانى، ولا يمكن حذفه ؛ لأنه - فى الأصل - خبر، ولا يمكن إضماره لأن إن أضمرناه احتاج أن يكون مفردا ، لأن المفعول الأول من « ظَنَّانِى » مفرد، فيحتاج أن يكون مطابقا له ، لأنه خبر عنه.

فإشارته بقوله :

إنْ يكنْ ضَمير خَبَرَا

لمثل « قائم » هنا لو أضمر ؛ لأنه خبر لغير ما يطابق المفسر ، يعنى : ياء « ظَنَّانى » ، وهو ضمير مفرد .

والمفسر هو « قَائمَيْن » مثنى ، فلا مطابقة بينهما ، و « قَائم » يلزم مطابقته للياء ، لأنه خبر عنها .

فلو أضمرناه مفردا على حكم الياء لم يطابق المفسر ، وهو « قَائمين » فأظهر مفردا ؛ ليطابق الياء ، ويسلم من إضماره غير مطابق للمفسر إذ مطابقة الضمير لمفسره لازمة .

فقول المصنف فى البيت : « ضمير اسم يكن » [1] و « خبرا » خبرها و « المفسر » مفعول « يطابق » .

---

(١) فى (ب) : « اسم يكون » .

وهو بكسر السين ؛ لأنه اسم فاعل .

قوله :

نَحـــو أظُنُّ ، ويَظُنَّانِى أَخَـــا   زَيْدًا ، وعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

هذا البيت فيه المثال لما تقدم فى البيت قبل هذا .

فالاسم المتنازع فيه ، هو « أخـوين » ؛ لأن « أظُنُّ » يطلبـه مفعولا ثانيا « ويظنانى » - أيضاً - يطلبه مفعولا ثانيا .

فأعملنا فيه الأول ، وهو : « أظنَ » فبقى « يَظنَّانِى » مهملا من المفعول الثانى .

فإن أضـــمرناه كان الضـــمير خبـرا لغير ما يطـابق المفسر ،وهى الياء فى « يظنانى » لأنها مفردة ، والمفسر مثنى .

فأظهرناه - كما نبه عليه المصنف فى البيت المتقدم ، وهو قوله : « أخَا » لأنا لو أضمرناه لدار الأمر بين محذورين :

إما عدم مطابقته للمفســر ، إن جعلناه مطابقا للياء ، الذى هو خبر عنها فى الأصل .

وإما عدم مطابقته للياء ، إن جعلناه مطابقا للمفسر .

فلا مخلص إلا إظهاره [1] .

---

(١) استظهر ابن هشام الأنصارى عدم عد هذه المسألة من باب التنازع فى العمل ، حيث قال : « والذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى « الأخوين » لأن « يظنني» لا يطلبه : لكونه مثنى ، والمفعول الأول مفرد » .

وأجاب عن ذلك الشيخ خالد الأزهرى ، حيث قال :

« وجوابه : أن المتنازع فيه مطلق الإخوة ، من غير نظر إلى كونه ، مفـردا أو مثنى . . . » ونسب ذلك إلى صاحب المتوسط ، وذكر أن فيه نظرا ، لأن التنازع لا يكون فى مبهم .

انظر (٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ التصريح على التوضيح)

هذا مذهب البصريين .

والكوفيون : يراعون جانب الخبر ، فيضمرونه مطابقا للمفعول الأول ، إذ هو خبر فى الأصل ، ولا يبالون بعدم مطابقته للمفسر .

وأجاز الكوفيون - أيضا - حذفه اختصارا .

المفعــول المطلق

هذا الفصل : تكلم فيه على المفعول المطلق.

وهو المصدر : وهو ما عدا الزمان من مدلولى الفعل .

واعلم أن **المفاعيل خمسة أنواع :**

المفعول المطلـق ، والمفعول به ، وهو الذى وقع عليه الفـعل ، والمفعول فيه وهو الزمـان ، أو المكان ، الذى وقع فيه الفعل ، والمفعـول معه ، وهو : المصاحب للفاعل فى حال وقوع الفعل منه ، أو للمفعول فى حال وقوع الفعل عليـه، والخامس المفعـول له ، ويسمى ـ أيضـاً ـ المفعـول من أجله ، وهو : السبب الذى لأجله فعل الفعل .

ويـجمعها قولك : « ضَرَبْتُ ،وَزَيْدًا ، عَمْرًا ،أمَامَكَ ، يَوْمَ الجُمْعَةِ ، ضَرْبًا ، تَأْدِيبًا لَه » .

فقولنا : « وَزَيْدًا » : مفعول معه ؛ لأنه المصاحب للفاعل ، الذى هو التاء فى حال وقوع الضرب منه .

و « عَمرًا » هو المفعول به ؛ لأنه عليه وقع الضرب .

و « أمامَك ، ويَومَ الجمـعة » : هما المفعـول فيه ؛ لأن « أمَامَك » هو المكان ، الذى وقع فـيه الضرب ، و « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » : هو الـزمان الذى وقع فيه الضرب .

و « ضَرْبًا » هو المفعول المطلق ؛ لأنه مدلول الفعل ، غير الزمان .

و « تَأْدِيبًا » هو المفعول من أجله ؛ لأنه من أجل التأديب فعل الضرب(١)

(١) سقط من (جـ) ما يلى : « لأنه من أجل التأديب فعل الضرب » .

وإنما سمي المصدر مـفعولا مطلقا ؛ لأن كل واحد من المفـاعيل الأربعة مقيد بحرف جر .

ألا تري أنك تقول : مفعول به ، مفعول فيه ، مفعول معه ، مفعول من أجله والمصدر لا يقال فيه شيء من ذلك ، بل يقال مـفعول من غير حرف جر ، فسمى مطلقـا ، إذ لم يتقيد بحرف جر ، وإنما لم يتقيـد ؛ لأنه مفعول الفاعل على الحقيقة ، وغيره إنما سمى مـفعولا بسبب ، فبين بحرف الجر وجه ذلك السبب .

قوله :

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ   مَدْلُولَى الْفِعْلِ كَأَمْـــنٍ ، مِنْ أَمِنْ

هذا البيت عرف فـيه المصدر بأنه : أحد مدلولى الفـعل ، الذى هو غير الزمان .

وإلى هذا أشار بقـوله : « مَا سِوَى الزَّمَانِ » ومثله بقوله : « أَمْنٍ » من « أَمِنَ » .

« فأَمْنٍ » ـ بالسكون فى الميم [1] ـ هو المصدر .

و « أَمِنَ » ـ بكسر الميم ـ هو الفعل .

وذلك : أن الفعل وضعته العرب لمدلولين ، أى : معنيين .

أحدهما : المصدر .

والثاني : الزمان [2] .

فإذا قلت « أَمِنَ » دل على شيئين :

---

(١) فى (جـ) : « بالكسر الميم » .

(٢) فى (ب) : « للزمان الماضى » .

أحدهما : الأَمْن ، وهو المصدر .

والثاني : الزمان الماضى ، الذى وقع فيه المصدر .

وإن كان الفعل مستقبلا دل على الزمان المستقبل ، مع المصدر ، « كَيأْمَنُ » غدًا ، وإن كان حالا دل على زمان الحال ، مع المصدر ، كقولك « يَأْمَنُ » الآن .

وإذا عرفت أن الفعل له مدلولان : الزمان ، وغيره ، فما سوى الزمان من مدلولى الفعل هو المصدر ـ كما ذكر المصنف .

قوله :

بِمِثْلِهِ ، أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ   وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ

هذا البيت نبهك فيه على العامل فى المصدر ، فذكر أنه ينتصب بمثله ، أى : بمصدر مثله ، كقولك : « أَعْجَبَنِى مَشْيُكَ مَشيًا رَفِيقًا » .

« **فَمَشْيًا** » مصدر نصبه « مَشْيُكَ » وهو مصدر مثله فى الأصل ، إلا أنه ـ الآن ـ لا يعرب مصدرا ، بل هو فاعل « بأَعْجَبَنِى » .

هذا مراده بالمثلية ، ثم قال : « أَوْ فِعْلٍ » يريد : أو بفعل ، كقولك : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

ثم قال قال : « أَوْ وَصْفٍ » يريد : أو بوصف ، كقولك : « زَيْدٌ قارئ قِراءَةً حَسَنَةً » .

« فَقِرَاءَةً » منصوب بالوصف ، الذى هو « قَارِئ » .

ثم نبهك على أن كون المصدر أصلا لهذين ، يعنى الفعل ، والوصف « انْتُخِبْ » يعنى : اختير .

وهو مذهب البصريين .

ومذهب الكوفيين : أن الفعل هو أصل المصدر .

والصحيح مذهب البصريين : لأن الفرع يكون - أبدًا - أكثر فائدة من الأصل ، ولأجل تلك الفائدة الزائدة فرع ، ونحن نجد الفعل أكثر فائدة من المصدر ؛ لأنه يزيد بالدلالة على الزمان ، فيتعين أن يكون فرعا ، كما قال البصريون (١) .

قوله :

تَوْكِيدًا ، أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنْ ، أَوْ عَدَدْ   كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

هذا البيت نبهك فيه على أنواع المصدر ، التى لأجلها جىء به ، فذكر أن معانيه ثلاثة :

الأول : التأكيد ، وإليه أشار بقوله : « تَوْكِيدًا » ومثاله : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

« فَضَرْبًا » مصدر ، مُؤَكد للفعل .

الثاني : بيان النوع ، وقد مثله المصنف بقوله : « سَيْرَ ذِي رَشَد » .

لأن السير أنواع ، منها : سَيْر ذِي رَشَدْ .

الثالث : أن يبين به العدد : وقد مثله المصنف بقوله : « كَسِرْتُ سَيْرَتَيْن » يريد : مرّتين .

وكذلك لو قال : « سَيْرَةً » فإن المراد مرة واحدة .

---

(١) مال الشارح الأندلسي إلى رأى البصريين فى هذه القضية التى تشعبت فيها الآراء ، وجعله الصحيح ، وقد ساق أبو البركات الأنبارى حجج الفريقين فى براعة ، وجمال عرض فى كتابه « الإنصاف فى مسائل الخلاف » . . ١ / ١٤٤ إلى ١٥٢ ، وفى هذه القضية غير ما ذكر من الآراء .

ويسمى هذا النوع المصدر المعدود ، ويسمى - أيضاً - المحدود .

قوله :

وَقَدْ يَنُـوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْـهِ دَلّ   كجدَّ كلَّ الْجِدِّ ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ

نبـهك فى هذا البيت : على أنه قـد [1] ينوب عن المصـدر ما دل على معنى المصدر :

فقد ينوب عنه « كُلّ » وقـد مثله المصنـف بقوله : « جِدَّ كلَّ الجِدِّ » : « فكُلّ » مصدر .

وقد يوضع مكانه « بَعْض » كقولك : « سِرْتُ بَعْضَ السَّيْرِ » .

وقـد يوضع مكانه لفظ يرادفـه ، وقد مـثله المصنف بقـوله : « وَافْرَحِ الْجَذَلْ » المراد : افرح الفـرح ، ثم نيب عنه مرادفـه ، وهو « الجذل » - بذال معجمة - لأن معناه ، ومعنى الفرح واحد .

وقد ينوب عنه عدده ، كقولك : « ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا » : فنيب عـن المصدر - ها هنا - العدد .

وقد ينوب عنه صفته ، كقولك : « ضَرَبْتُهُ شَدِيدًا » .

وقد ينوب عنه الآلة ، كقولك : « ضَرَبْتُهُ سَوْطا » .

وقد ينوب عنه مـا هو مشاركه فى الاشـتقاق ، كقـوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [2] .

فجعل « نَبَاتًا » مكان « إِنْبَاتًا » ؛ لأنه مشاركه فى أصل الاشتقاق .

وقد ينوب عنه نوع من أنواعه ، كقولك : « اشْتَمَلَ الصَّماء » : نوع من

(١) سقط من جـ لفظ « قد » .

(٢) الآية ١٧ من سورة نوح .

أنواع الاشتمال [1] .

وقد ينوب عنه ضميره، كقوله تعالى: ﴿ لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [2] .

فالهاء ضمير قوله : « عَذَابًا » فجعل الضمير نائبا عن المصدر .

وقد ينوب عنه الإشارة إليه ، كقولك : « ضَرَبْتُهُ هَذَا الضَّرْبَ » .

« فهذَا » نائب عن المصدر .

وكل هذا داخل تحت عموم قول المصنف ؛ لأنه قال : [3].

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دلّ ....

فمقتضى كلامه : أن كل مادل على معنى المصدر مندرج فى قوله :

..... مَا عَلَيْهِ دَلّ [4]. ....

قوله :

وَمَا لِتَوْكِيـــدٍ فَوَحِّدْ أَبَـــدَا وَثَنِّ ، وَاجْمَعْ غَيْرَهُ ، وَأَفْرِدَا

قد قسم لك المصدر ـ فيما تقدم ـ إلى ثلاثة أقسام :

مؤكد ، ومعدود ، ومبين للنوع .

فذكر لك : أن المؤكد من هذه الثلاثة الأنـواع يكون موحدًا أبدًا : فلا يثنى ، ولا يجمع .

---

(١) « اشتمال الصمـاء : أن يجلل جسده بثوبه نحو شملة الأعراب بأكسيتهم وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى ، وعاتقه الأيسر ، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى ، وعاتقه الأيمن ، فيغطيهما جميعا » مختار (ص م م) .

(٢) من الآية ١١٥ من سورة المائدة .

(٣) سقط من حـ : « سقط من (جـ) : « لأنه قال » .

(٤) انظر ٢ / ٧٣ إلى ٧٦ شرح المرادى ففيه زيادة وإيضاح .

وإلى هذا أشار بقول :

وَمَا لِتَوْكِيدٍ ، فَوَحِّدْ أَبَدَا ....

يعني : وما جاء من المصادر للتأكيد فوحده أبدا [1] .

ثم نبهك على أن القسمين الآخرين يجوز : تثنيتهما ، وجمعهما .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَثَنِّ ، وَاجْمَعْ غَيْرَهُ ، وَأَفْرِدَا

يريد : غير ما جاء لتأكيد من المصادر .

فالضمير في قوله : و « غَيْرَ » عائد إلى قوله : « مَا » ـ في أول البيت ـ وقوله : « وَأَفْرِدَا » : فعل أمر للواحد ، إلا أنه كان قد دخلت عليه نون التأكيد الخفيفة ، فصار « وأَفْرِدَنْ » ثم لما وقف عليه ـ في آخر البيت ـ أبدل من النون ألفا في الوقف .

وهو وجه الوقوف على النون الخفيفة ؛ لأنهم يعاملونها معاملة التنوين .

فالحاصل من هذا :

أن المصدر إذا كان معدودا ، أو لبيان النوع ثنى ، وجمع ، وأفرد ، **فتقول** في العدد : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَضَرْبَتَيْنِ ، وَثَلاَثَ ضَرَبَاتٍ » .

وتقول في الذي لبيان النوع : « ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ ، وضَرَبْتُ ضُرُوبًا » : تثنى وتجمع ـ بحسب الأنواع ـ [2] .

قوله :

---

(1) وذلك : لأنه بمثابة تكرر الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، انظر ٢ / ١٧٤ ، ابن عقيل .

(2) وهو المشهور ، نحو « سرت سيرى زيد : الحسن ، والقبيح » انظر ٢/ ١١٥ الأشموني .

وَحَذْفُ عَامِلِ المؤكّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

هذا البيت نبهك فيه : على أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه إنما جاء مؤكدا للعامل ، فإذا حذف العامل كان مناقضا للمقصود فى المجىء بالمصدر ؛ لأن التحقيق المراد من التأكيد ، لا يحصل مع الحذف .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكّدِ امْتَنَعْ ....

وأما القسمان الآخران : وهو المعدود ، والذى لبيان النوع فيجوز حذف عاملهما ، إذا دل عليه دليل .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

يعني : وفى سوى عامل المؤكد متسع للحذف .

تقول : « لى فى الأمر متسع » : ـ بفتح السين ـ أى : لى فيه سعة فإن شئت فعلته ، وإن شئت لم أفعله .

وهذا الذى ذكره المصنف : من حذف عامل المصدر المؤكد ، وهو خلاف قول الناس [1] .

وقد رد عليه فى ذلك ابنه [2] . وذكر : أن الناس متفقون على حذف عامل المصدر ، سواء : كان المصدر للتأكيد ، أو لغيره ، واحتج بالسماع ،

(١) نقد الشارح الأندلسى ما ذهب إليه ابن مالك ، ورأى : أن مذهبه خلاف ما عليه الناس ، ونسير فى هذه القضية على النحو التالى :

(٢) **تعقب ابن الناظم :**

ذكر ابن الناظم : أن والده أصر على مذهبه فى الألفية ، وفى غيرها : وتحرير رأيه :« أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله » . =

وكثرته .

= - وذكر ما قاله فى شرح الكافية : « لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه ، وحذفه مناف لذلك ، فلم يجز » .

- بين ابن الناظم أن والده « إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه دائماً ، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ، ولا دليل عليه .

وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية ، والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم .

ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد . . .

- ما تقدم إن لم يكن دليل على دفعه بالقياس ، لكن السماع كاف فى دفعه .

- ذكر أن العرب تحذف عامل المؤكد حذفا جائزاً ، وحذفا واجبا ، وضرب لذلك أمثلة .

- قرر فى نهاية المطاف : أن منع مثل هذا إما لسهو عن : « وروده ، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص » .

وهو دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضبها فحوى الكلام » .

انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ - بتحقيقنا - ولم يرتض ابن عقيل ما ذهب إليه ابن الناظم وتعقبه بما : .

خلاصته :

- إذا قلت : « ضَرْبًا زيداً » فإنه مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوبا .

- جميع الأمثلة التى ذكرها ابن الناظم ليست من باب التأكيد فى شىء ، لأن المصدر فيها نائب مناب العامل ، دال على ما يدل عليه ، وهو عوض منه ، . . .

انظر ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ شرح ابن عقيل للألفية .

ونعرض فى هذه القضية رأى السيوطى الذى سجله فى شرحه للألفية ، والذى أسماه « البهجة المرضية » قال :

« . . ونقضه ابنه مجيئه فى نحو : « سَقْيًا ، ورَعْيًا » .

ورد : بأنه ليس من التوكيد فى شىء، وإنما المصدر فيه نائب مناب العامل ، دال على ما يدل عليه، فهو عوض منه .

ويدل على ذلك : عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شىء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه ، وبين المؤكد » ص ٥٥ البهجة المرضية . . . ومن العجب فى هذه القضية النحوية : ما عقب به الملوى فى حاشيته على شرح المكودى ، لألفية ابن مالك ، أخذا عن الشاطبى ، تعليقا على قول ابن الناظم :

« وابن اللبون إذا مالز فى قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس »

(ص ٧٣ حاشية الملوى على شرح المكودى)

والبيت غنى عن البيان فى ارتضاء مذهب ابن مالك ، وتبيان أن ما ذهب إليه ابنه إنما ذلك من قبيل النظرة الذكية السريعة ، والرأى الفطير ، المتعجل .

وما قاله المصنف ظاهر : للعلة التى ذكرناها .

ولا ينازع عاقل فى أن الحذف يخالف مقصود التأكيد.

وأما السماع : فيحتمل أن المصادر الواردة : المراد بها التخصيص (١).

وهو : الظاهر (٢) .

لأن مثل « سَقْيًا لَكَ ، ورَعْيًا لَكَ » : إنما هو فى محل للإكرام .

فمراده : رَعْيًا كثيراً ، أَوْ سَقْيًا كثيراً .

فالمراد به : المصدر المختص .

وقول ابن المصنف : « إن الاختصاص غير ظاهر » .

« كلام غير ظاهر » (٣).

وقد رأيت الشيخ :« أبا حيَّان (رحمه الله) مائلا إلى كلام المصنف ، مقرِّرًا له » .

مع أنه مقر بالاعتراض على المصنف .

وقال : ـ بعد تقرير (٤) المسألة ـ وقد نوزع (٥) فى هذا .

وأما المعدود ، والذى لبيان النوع فلم يخالف أحد فى حذف عاملهما، إذا كان علية دليل .

---

(١) يريد ابن جابر ما سجله ابن الناظم فى قوله : « فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزاً ، إذا كان خبرا عن اسم عين ، فى غير تكرير . ولا حصر ، نحو : « أنت سيْراً ، وميراً » وحذفا واجباً فى مواضع يأتى ذكرها نحو : « سَقْيًا ، ورَعْيًا ، وحمداً وشكرًا ، لاَ كُفْرًا » .

(٢) استظهر الشارح الأندلسى غير ما رآه ابن الناظم ، وذكر وجهة نظره فى ذلك . وأن المراد : المصدر المختص .

(٣) فى ذلك طرح لمذهب ابن الناظم ، وجنوح إلى مذهب الناظم .

(٤) فى (جـ) : « تقريب » .

(٥) فى (جـ) : وهو نوزع فى هذا » .

فمن حذف عامل المعدود قول القائل : « كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا » ؟ فتقول : « ضَرْبَتَيْنِ » تريد : ضَرَبْتُه ضَرْبَتَيْن .

ومثال ذلك فى بيان النوع قول القائل : « كَيْفَ اشْتَمَلْتَ » ؟ فتقول : « الصَّماءَ » .

تريد : اشتملت الصَّمَّاء : فحذفت ؛ لدلالة الكلام الأول عليه .

قوله :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ   مِنْ فِعْلِه : كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

لما ذكر لك حذف عامل المصدر ، أخذ يقسمه إلى واجب ، وإلى غير واجب .

فعدد للواجب مواضع : فذكر فى هذا البيت منها واحدًا .

وهو : إذا كان المصدر بدلا من فعله .

وإلى هذا أشار بقوله :

والحذف حتم مع آت بدلا   من فعله ....

ومثله بقوله :

... ...   كندلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

يريد : « كَنَدْلاً » الذى هو « كَانْدُل » يعنى الذى هو : « كأُنْدُلاَ » .

يعني : الذى هو نائب عن « اندُلاَ » .

وَ « اندُلا » فعل أمر ، دخلت عليه النون الخفيفة ، ثم وقف عليها فأبدلها ألفا .

وَ « نَدْلاً » مصدر ، وهو بالدال المهملة ، جعل نائباً عن فعله ، الذى

هو « انْدُلْ » ومعناه : اختطف .

ونبه بهذا المثال على قول الشاعر [1] :

١٢٣ ـ عَلَى حينَ أَلْهَى النَّاسَ جلُّ أُمُورهمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِب

« فندلا » مصدر ، وضع بدلا من فعل الأمر ، الذى هو « اندل » و « زريق » اسم رجل ، مبنى على الضم ، مفردا ، منادى ، و« ندل الثعالب» مصدر ، والعامل فيه : « ندلاً » الأول ، والتقدير : فاندل يا زريق المال ندل الثعالب ، أى : اختطف المال اختطاف الثعالب .

---

١٢٣ ـ (١) **الشاعر** : هو الأحوص ، أو أعشى همدان أو جرير . وهو من الطويل .
والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٥٩ ، والإنصاف ٢٩٣ والخصائص ١/ ١٢٠ ، والعينى ٣ / ٤٦ ، ٥٢٣ ، والتصريح ١/ ٣٣١ والأشمونى ٢/١١٦ ، ٢٥٨ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (ندل) .

اللغة :

الهى الناس : شغلهم ، وأورثهم الغفلة .

جل أمورهم : معظمها . **ندلا** : خطفا فى سرعة .

والمعنى :

قبل البيت :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بُجْرَ الحقائب

ومعنى بيت الشاهد :

عندما يرى اللصوص الناس غافلين عن أمتعتهم ينادى بعضهم بعضا : اخطف خطفا سريعاً ، وكن خفيف اليد ، سريع الروغان .

الإعراب :

« على » حرف جر « حين » ظرف زمان ، مبنى على الفتح فى محل جر « ألهى » فعل ماض « الناس » مفعول به « جل » فاعل ، جل مضاف . و « أمور » مضاف إليه « أمور » مضاف ، وهم . مضاف إليه « فندلا » ندلا مفعول مطلق ، منصوب بفعل محذوف « زريق » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء معترضة ، لا محل لها من الإعراب « المال » مفعول به لقوله : « ندلاً » السابق « ندل » مفعول مطلق مبين للنوع ، ندل : مضاف ، و « الثعالب » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « فندلا ، حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوبا .

واعلم أن المصدر الذي هو بدل من فعله علي قسمين : طلب ، وخبر.

فالطلب : إما أمر ، كما مثل المصنف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ **فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾ (١). أى : فاضربوا الرقاب .

وإما نهيا : كقولهم : « قِيَامًا ، لاَ قُعُودًا » أى : قم ، لا تقعد.

« فقيامًا » نائب عن أمر ، وقُعُودًا نائب عن نهى .

وإما دعاء : كقولهم : « سَقْيًا ، وَرَعْيًا » ـ فى الخير ـ ، و « سُحْقًا ، وهُلْكًا » ـ فى الشر ـ .

وإما استفهاما : للتوبيخ ،كقولهم:« أَتوانياً ، وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ؟ ».

وأما الخبر : فسيبينه المصنف بعد هذا .

قوله :

وَمَا لِتَفْصِيـلٍ : كَإِمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

نبهك فى هذا البيت على أن المصدر الآتى للتفـصيل يحذف عامله حيث جاء .

وإلى هذا أشار بقوله : « حَيْثُ عَنَّ » .

ومثله بقوله تعالى : ﴿ **فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً** ﴾ (٢). « فمنّا » مصدر ،

---

(١) من الآية ٤ من سورة محمد .

ويقول الجمل : « ضرب : مصدر نائب عن فعل الأمر ، إذ أصله : فاضربوا الرقاب ضرباً » فحذف الفعل،وأقيم المصدر مقامه ، مضافا إلى المفعول ، وفيه اختصار ، مع إعطاء معنى التوكيد » ٤/١٤٢ حاشية الجمل .

(٢) من الآية ٤ من سور محمد .

ويعزز الجمل ما تقدم حيث يقـول ، ويعنى : « منّا ، وفداءً » : « . . . منصوبان على المصدر بفعل لا يجوز إظهاره ، لأن المصدر متى سيق تفصيلا لعاقبة جملة وجب نصبه بإضمار فعل ، والتقدير : فإما أن تمنوا منا ، وإما ان تفادوا فداء » ٤ / ١٤٢ حاشية الجمل

مفض إلى عاقبة الفعل المتقدم ، وهو بدل من فعله .

التقدير : فإذا ملكتموهم ، فإما أن تَمُنُّوا ، وإما أنْ تُفْدُوا .

وهذا المثال هو من المصدر الواقع بدلا من فعله الوارد علـى جهة الخبر ، فذكر المصنف من أنواعه إذا كان خبرا نوعاً واحدا فى هذا البيت .

قوله :

كَذَا مُكَرَّرٌ ، وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لاِسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

نبـهك فى هذا البـيت على نوعـين من أنواع المصـدر ، الواقع بدلا من فعله ، إذا كان خبراً .

النوع الأول : المكرر ، كـقولـك : « أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا ». وإليه أشـار بقوله : « كَذَا مُكَرَّرٌ » .

يريد : كذا فى حذف عامل المصدر المكرر .

النوع الثاني : المحصور ، كقولك : « إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا » [1]. وإليه أشار بقوله : « وذُو حَصْرٍ » .

وشرط فى المكرر ، والمحصور : أن يكون فعلهما مسنداً لاسم عين كما فى المثالين الأولين ، وإلى هذا أشار بقوله :

نَائِبَ فِعْلٍ لاِسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

فـقـوله : « نَائِبَ فِعْلٍ » : منصـوب على الحـال من المصـدر المكرر ،

(١) فى (أ ، ب) « إنما انت سيرا سيرا ، وفى (حـ) « إنما أنت سيراً » ومثل ابن عقيل للمحصور ، وقدر الحذف حيث قال : « ومثال المحصور « ما زيدٌ إلاَّ سَيْرًا » و « إنما زيدٌ سَيْرًا » والتقدير : إلا يسير سيراً ، فحذف « يسير » وجوبا ، لما فى الحصر من التأكيد ، القائم مقام التكرير » . ٢ / ١٨١ شرح ابن عقيل

والمحصور .

فالتقدير : كذا المصـدر المكرر ، وذو الحصر ، فى حـال كونه نائب فعل استند ذلك الفعل لاسم عين .

وبيان ذلك :

أن التقدير فى المثـالين المذكورين « أَنْتَ تَسيرُ سَيْرًا » : « فـسيراً » نائب عن تَسير ، و « تَسيرُ » مسند إلى « أَنْتَ » وهو الضـمير الواقع على اسم عين .

فحصل ما شرط المصنف : من أن المصـدر ، الذى هو « سَيْر » وقع نائباً عن فعل ، مسند لاسم عين .

قوله :

وَمِنْـــهُ مَا يَدْعُـــونَهُ مُؤَكِّـــدَا لِنَفْسِـــهِ ، أَوْ غَيْـــرِه، فَالْمُبْتَـــدَا
نَحْـــوُ : لَهُ عَلَىَّ أَلْـــفٌ عُـــرْفَا والثان : « كَابْنِى أَنتَ حَقًّا صِرْفَا »

نبهك فى هذين البيتـين على نوعين [١] من المصـدر ، الذى يحـذف فعله [٢] . وجوبا ، لكونه بدلا من فعله ، وهما :

المؤكد لنفسه ، والمؤكد لغيره .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِه ، أَوْ غَيْرِه ....

فقوله : « ومِنْهُ » يعنى : ومن المصدر ، الذى يحذف فعله وجوبا .

---

(١) فى (جـ) « على نوع » .   (٢) سقط من (ب) لفظ : « فعله »

ثم شرع يبين لك النوعين ، فقال :

«فَالمُبْتَدَا » : يعنى : **فالأوَّل** من النوعين ، وهو : **المؤكد لنفسه :** ومثله بقوله :

نَحْوُ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا ....

« فَعُرْفَا » : مصدر محذوف الفعل ، ولا يجوز إظهاره .

وإنما سمى هذا المصدر مؤكدا لنفسه ؛ لأنه هو بمعنى الجملة ، التى قبله بعينه ، فكأنك ذكرته أولا ، ثم كررته ، فجاء مؤكدا لنفسه .

ويعرف هذا المصدر ، بأنه الوارد عقب جملة هو معناها .

ثم نبهك على النوع الثانى : **وهو المؤكد لغيره ،** فقال :

والثَّانِ : « كابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا » ....

« فَحقاً » مصدر ، محذوف الفعل وجوبا .

وسمى مؤكدا غيره : لأن الجملة التى قبله لولاه لاحتملت المجاز : إذ الإنسان قد يقول : « أَنْتَ ابْنِي » بمعنى : « أنى أحلك محل ابنى » : فتكون نسبة البنوة إليه مجازاً .

فلما قال : « حَقّاً » تعين أن يكون ابنه حقيقة ، فقد أثر فى الجملة التى قبله ، وصيرها ـ بعد الاحتمال ـ نصا قاطعا .

وإذا كان قد أثر فيها فهى غيره ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه .

فلهذا : سمى مؤكدا غيره .

وقوله : « صِرْفَا » معناه : خالصا [1] ، فهو صفة لقوله : « حقًّا » .

(١) فى (أ . ب) : « خالص » .

ويعرف هذا المصدر : بأنه الواقع بعد جملة ، محققا لمعناها .

قوله :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ « كَلِى بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ »

نبهك فى هذا البيت على نوع آخر من المصدر ، الواقع بدلا من فعله ، الوارد على جهة الخبر .

وهو الواقع للتشبيه ، بعد جملة مشتملة على لفظه .

وإلى هذا أشار بقوله :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيه بَعْدَ جُمْلَهْ ....

ومثله بقوله :

.... كلى بُكًا بُكَاءَ ذَات عُضْلَهْ

فالكاف : للتشبيه ، و « لى » جار ، ومجرور ، و « بُكًا » مبتدأ ، خبره فى الجار ، والمجرور قبله .

وقصر « بُكا » للضرورة ، وحقه المد ، مثل الثانى ، لأنه من معناه .

فهذه جملة من مبتدأ ، وخبر .

و « بكاء ذات عضلة » منصوب على المصدر ، وهو واقع للتشبيه : شبه بكاءه ببكاء ذات عضلة .

وقد اشتملت الجملة على لفظ المصدر .

فحصل ما قلناه : من وقوع المصدر للتشبيه ، بعد جملة مشتملة عليه .

ومعنى « البكاء » ـ هاهنا ـ : الصوت .

ولهـذا : مـــده ؛ لأن الصـوت يكـــون ممدودا ، ولو أراد به الحـزن لقصره [1] .

ولهذا : حكمنا بأنه قـصر الأول لـلضرورة ؛ لأنه قـد مد الثـانى ، والأول بمعناه .

فتعين أن يكون الأول ممدودا .

و « العضلة » ـ بالضم ـ : الحزن الشـديد ، والمصابُ العظيم ، الذى لا مخلص له [2] .

(١) وفى المختار ، مادة (ب ك ى) : « بكى يبكى ـ بالكسر ـ بُكَاء ، وهو : يمد ، ويقصر : فالبكاء ـ بالمد ـ : الصوت ، وبالقصر : الدموع ، وخروجها » . وعلى ذلك : فلا حاجة لدعوى القصر ، ما دام اللفظ يقصر ، ويمد .

(٢) انظر بقية المعانى فى المختار (ع ض ل) وفى القاموس المحيط (العضلة) .

المفعـــول له

قد تقدم أن المفعول له : هو سبب الفعل ممَّن فعله .

ولأجل هذا : يصح أن يجر بما يقتضى التعليل : من حروف الجر « كاللاَّمِ ، ومِنْ » الواردة للتعليل فى قوله :

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبانَ تَعْلِيلاً : « كَجُدْ شُكْرًا ، وَدِنْ »

هذا البيت نبهك فيه : على أنه ينصب المصدر مفعولا له ، أى : من أجله إن أبان تعليلا ، يعنى : إن أظهر التعليل .

فمعنى « أبانَ » ـ ها هنا ـ : أظْهَر .

والمقصود : إن فهم منه التعليل .

ومثله بقوله : « جُدْ شُكْرًا » : « فَشُكْرًا » مفعول له ؛ لأنه مصدر ، وقد فهم منه تعليل الجود ؛ لأنه إنما أمرك أن تجود ؛ لأجل حصول الشكر .

فالمفهوم منه فى هذا البيت : أن للمفعول له شرطين :

أحدهما : أن يكون مصدرا .

الثاني : أن يكون علة للفعل ، العامل فيه ـ كما فى المثال ـ .

وله شرطان آخران :

وهو أن يكون فاعله ، وفاعل الفعل العامل فيه واحداً ، كقولك : « جئتُكَ طَمَعًا » .

فالتاء : هو فاعل المجىء ، والتاء ـ أيضاً ـ هو فاعل الطمع [1] : ففاعلهما واحد .

---

(١) فى (جـ) : « فالتاء هو فاعل المجىء ، وهو فاعل الطمع » .

والثاني : أن يكون [1] زمانهما واحداً .

وقد نبه عليهما المصنف ، فى البيت الآتى ، بعد هذا .

ومعني كونه « مَصْدَرًا » : أن يكون مـصدر غير الفـعل ، المعلل به كما فى المثال .

وقوله : « وِدِن » : فعل أمر من « الدِّيانة» ، معطوف على قوله : « جُدْ » .

فالتقدير : « جُدْ ، وَدِنْ » لأجل الشكر .

وقوله :

وَهْوَ بِمَـا يَعْمَلُ فِيـهِ مُتَّحِـدْ وَقْتًا ، وَفَاعِـلاً ، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ
فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْس يمتنـعْ مَعَ الشُّروطِ : « كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ »

نبهك فى الـبيت الأول من هذين البيـتين على الشرطين ، اللذيـن نبهنا عليهما فى الكلام على البيت المتقدم ، وهما :

أن يكون المفـعول له [2] متحـداً بالفعل ، الذى يعمل فيـه فى الزمان ، والفاعل .

وإلى هذا أشار بقوله :

وهْوَ بما يعملُ فيه متَّحد وَقْتًا ، وفَاعلاً ....

« فَوْقْتًا » [3] منصوب على التمييز ، وهو تمييز من الفاعل ، يعنى : أنه فى الأصل فاعل .

---

(١) سقط من (جـ) : « أن يكون » . (٢) فى (جـ) : « الفعل له » .

(٣) فى (أ) : « فوقت » .

فالتقدير : وهو متحد : وقته ، وفـاعله ، مع الفعل الذى عمل فيه .

فتـقرر من البيت المتـقدم ، ومن هذين البـيتين : أن المفـعول من أجله يشترط فيه أربعة شروط .

وهى التى نبهنا عليها فى البيت المتقدم .

ثم نبهك المصنف : على أنه إن فقـد شرط وجب الجر باللام . وإلى هذا أشار بقوله :

وإِنْ شَرطٌ فُقِدْ فَاجْرُرْهُ بالحرف [1] ....

يريد : { باللام } أو ما فى مـعنى اللام من الحروف المفهمـة للتعليل - كما قدمنا فى أول الفصل - [2] .

فمثال انخرام شرط المصدر أن تقول : « رَعَيْتُ أَرْضَ الشَّامِ لِلْعُشْبِ » : فالعُشْب ، وإن كان علة للرَّعْى [3] ، فهو ليس بمصدر ، فلما فات هذا الشرط جر باللام .

ومثال فوات شرط التعليل : ما جاء فى الخبر الوارد ، وهو :

« لِدُوا لِلْمَوْتِ ، وَابْنُوا لِلْخَرَابِ » :

فإن الموت ليس سبب الولادة ، ولا الخراب مقـصود البناء ، وإنما أخبرنا أن الأمر هكذا يكون : فمآل كل مولود للموت ، ومآل كل مبنى للخراب .

---

(١) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) فاجرره باللام ، ولما كان الشارح الأندلسى يعرض قول ابن مالك فالمطلوب أن يقول : « فاجرره بالحرف » وذلك لموافقـة نص الألفية ويحسن أن تكون عبارته : يريد باللام ، أوما فى معنى اللام .

(٢) يريد : « منْ » . (٣) فى (أ) : « علة الرعى » .

ومثال فوات شرط الاتحاد في الوقت : « جِئْتُكَ أَمْسِ لِلطَّمَعِ فِي مَعْرُوفِكَ الْيَوْمَ » .

فلما اختلف زمن الطمع ، وزمن المجيء جر باللام .

ومثال فوات شرط الاتحاد في الفاعل قولك : « جِئْتُكَ لأَمْرِكَ لي بِذَلِكَ » : ففاعل المجيء هو المتكلم ، وفاعل الأمر هو المخاطب :

فاختلفا ، فجر باللام .

والجر باللام ، أو ما في معناها عند فوات الشروط واجب .

ومن الجر بما في معنى اللام قوله [تعالى] : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾ [1] .

المعنى : لأجل غم .

« فَمِنْ » ـ هنا ـ بمعنى اللام .

ومن ذلك قوله (ﷺ) : « إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا » .

المعنى : لأجل هرة ، فجاءت « في » بمعنى اللام .

فإن لم يفت شرط من الشروط ، فإن شئت : جررت باللام ، أو ما في معناها ، وإن شئت نصبت على المفعول .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

... وَلَيْسَ يمتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ ...

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الحج

و « من للتعليل . متعلقة « بيخرجوا » أي : يخرجوا من أجل غم ، والتقدير : لأجل غم » ٣ / ١٦ حاشية الجمل على الجلالين

يعنى : وليس يمتنع الجر باللام ، مع وجود الشروط ، ومثله بقوله :

... ... لِزُهْدِ ذَا قَنِع

تقدير الكلام : قنع هذا لزهد ، أى : لأجل زهد .

ولو نصب ، فقال « قَنِعَ ذَا زُهْدًا » لَصَحَّ ؛ لأن الشروط مستوفاة .

و « قَنِع » ـ ها هنا ـ بكسر النُّون ـ ؛ لأن مراده القناعة [1] .

ولو فتحت لكان بمعنى السؤال [2] .

قوله :

وَقَـــلَّ أَنْ يصْحَبَـــها الْمُجَـــرَّدُ وَالْعَكْسُ فِى مَصْحُوبِ « أَلْ » وَأَنْشَدُوا

لاَ أَقْعُـــدُ الْجُبْـــنَ عنِ الْهَيْجَـــاءِ وَلَوْ تَوَالَـــتْ زُمَـــرُ الأَعْـــداءِ [3]

لما نبهك على أنه مع وفاء الشروط يجوز الجر باللام نبهك على أن الجر باللام ـ ها هنا ـ وإن كان جائزاً ، فقد يقل ، إذا كان المفعول له مجرداً عن الألف ، واللام ، والإضافة .

ثم نبهك على أن الأمر بالعكس فيما فيه الألف ، واللام فإنه يصحب لام الجر كثيراً ، بعكس المجرد من الألف ، واللام .

وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) فى القاموس المحيط ، مادة (القنوع) : « القنوع : السؤال ، والتذلل ، والرضا بالقسم : ضد ، والفعل « كمنَع » والقناعة : الرضا ، كالقَنَع ـ محركة ـ والقنعان ـ بالضم ـ الفعل كَفَرِحَ » فهو قَنِع ، وقانع ، وقنوع ، وقميع » .

(٢) فى المختار ، مادة (ق ن ع) : « القنوع : السؤال ، والتذلل ، وبابه خضع » .

(٣) سيأتى إعرابه ـ إن شاء الله تعالى ـ .

ثم استشهد على عدم اللام ، مع مصحوب « أَلْ » بقول الشاعر [1] :

١٢٤ ـ لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

أراد : لا أقعد عن الهيجاء ؛ لأجل الجبن ، فنصب ، ولم يجر باللام .

وهذا قليل .

والكثير : أن يجيء مجروراً .

فجعل الجر مرجوحا فى المجرد ، وجعله راجحاً فى غير المجرد .

وسكت عن المضاف ، فدل على أنه ـ عنده ـ على التساوى .

---

١٢٤ ـ (١) : الشاهد غير معروف القائل ، وهو من الرجز .

والأول : من شواهد العينى ٣/ ٦٩ ، والتصريح ١/ ٣٣٦ ، والهمع ١/ ١٩٥ ، والدرر ١ / ١٦٧ ، والأشمونى ٢ / ١٢٥ ، والشارح الأندلسى .

والثانى : من شواهد التصريح ١/ ٣٣٦ ، والأشمونى ٢ / ١٢٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

لا أقعد : أراد : لا أتكل ، أو أتأخر . . . .

الجبن : الهيبة ، والفزع ، وضعف القلب . . .

الهيجاء : الحرب . **توالت** : تتابعت . . .

زمر الأعداء : جماعات الأعداء ، جمع : عدو .

والمعنى :

لا أتأخر عن الحرب مخافة العاقبة ، ولا أجبن عن اللقاء ، ولو تتابعت جماعات الأعداء ، أى : لا أتأخر لأجل الجبن . .

الإعراب :

« لا » : نافية « أقعد » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور ، متعلق بأقعد ، « ولو » : شرطية ، غير جازمة « توالت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « زمر » فاعل ، لقوله : « توالت » « زمر » : مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه .

والشاهد فى البيت :

قوله : « الجبن » حيث وقع مفعولا ، لأجله ، ونصبه ، مع كونه محلى « بأل » .

المفعول فيه
وهو المسمي ظرفًا

هذا الفصل تكلم فيه على الظرف ، وهو المفعول فيه .

وهو على قسمين : زمان ، ومكان .

وكل واحد منهما ينقسم إلى قسمين : مبهم ، ومختص .

فالمبهم من الزمان : مالا يتعين « كَحِين ، وَسَاعَة ، ووَقْت ، ويَوْم ، وشَهر ، وَدَهْر » .

فإن تعين بدخول الألف ، واللام عليه ، أو بالإضافة ، كقولك : « جِئْتُ الْيَوْمَ ، أو الشَّهْرَ » تريد : يوما بعينه ، وشهرًا بعينه ، أو تعين بالإضافة ، كقولك : « يَوْم الخَميس ، وشَهْر شَوَّال » كان مختصا .

والمبهم من المكان : مالا يثبت له اسم ، إلا باعتبار ما أضيف إليه ، وهى : الجهات الست [1] ، وما أشبهها ، كقولك : « جَلَسْتُ أَمَامَك » .

فهذا الموضع إنما سمى « أمَامًا » بالنسبة إليك ، وهو بالنسبة إلى غيرك - إن كان مستدبره [2] - سمى وَرَاء .

فاسمه يتغير بحسب ما أضيف إليه .

والمختص من المكان : ما يثبت له اسم بحسب هيئته ، فلا يتغير اسمه ما دام على تلك الهيئة « كالدَّار ، والْمَسجد ، والشَّام ، والْعِرَاق » .

فالدار - مثلا - : إنما سميت دارا باعتبار الهيئة المخصوصة ، التى بها يستحق المكان أن يسمى دارا .

---

(١) سيأتى بيان الجهات الست فى بيان الشارح الأندلسى ، إن شاء الله تعالى .

(٢) فى (أ) : « مستدبره وراء » وفى (ب) سقط « مستدبره وراء » .

وكذلك ما أشبه هذا : من المسجد ، وغيره ، مما تسميته لأجل هيئته .

وينقسم - أيضاً - الظرف إلى : متصرف ، وغير متصرف .

وسينبه المصنف على ذلك .

قوله :

الظرفُ وَقْتٌ ، أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا فِي باطِّرَادٍ ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

هذا البيت نبه فيه على أن الظرف هو :

وقت ، أو مكان ضمن فى باطراد .

فقـوله : « وَقْتٌ » إشارة لظرف الزمان ، وقـوله : « أَوْ مَكَان » إشارة لظرف المكان ، وقـوله : « ضُمِّنَ فى » احـتـراز مما هو وقت أو مكان ، ولم يضمن « فى » كقولك : « أَعْجَبَنِى يوْم الجُمُعَـة » فيوم الجُمَعة - هنا - فاعل ، وليس بظرف ؛ لأنه لا يصح تقدير « فى » - ها هنا - إذ يوم الجـمعة هو الذى أعجبك بنفسه ، لا أن العجب وقع فيه .

وكذلك قولك : « أَعْجَبَنِى شَرْقى الْمَسْجِد » : تعربه فاعلا ، ولا تعربه ظرفا ؛ لأنه لم يتـضمن « فى » إذ ليس التعـجب واقعاً فـيه ، وإنما هو الذى أَعْجبَك بنفسه ، وقوله : « باطِّراد » تحرز من مثل : « دَخَلْتُ الدَّارَ ، ودَخَلْتَ الْبَيْتَ » فإنهما مفعولان ، [1] لا ظرفان ، إذ تقرير « فى» معهما ليس مطردا ؛ لأن ظروف المكان المختصة لا يتعدى إليها الفعل ، الواقع فيها ، إلا « بفى » : ظاهرة ، لا مـضـمنة ، فـتقـول : « جَلَسْتُ فى الدَّارِ » ولا تقـول: « جَلَسْتُ الدَّارَ » على تضمين « فى » .

فتبين من هذا : أن « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « خلـتُ البـيـتَ » ليس

---

(1) انظر ٤ / ٣٣٧ المقتضب.

نصبهما على تضمين « فى » مطرداً ، بل خارج عن نظائرهما .

فلا يعربان إلا مفعولا .

فلو لم يـقـل : « باطِّرَاد » للـزمـه أن يكونا ظرفـين ؛ لأنهـما قـد ضمنا « فى » [1] .

وفى هذا التقيد نظر ؛ لأنه إن كـان المصنف يرى أنهـما منصـوبان على المفعول ، فلا يحتاج إلا تضمين « فى » فيخرجان بقوله : « ضُمِّنَا » وإن كان يرى أنهما ظرفان فلا حاجة إلى إخراجهما ؛ لأنهما من جملة الظروف .

وقد مثل لظرف الزمان ، وظرف المكان بقوله :

... ... هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

« فَهُنَا » : تمثيل لظرف المكان و « أَزْمُنَا » تمثيل لظرف الزمان .

والتقدير : امكث هنا أزمنا .

وإنما قلنا : إنهما ظرفـان ؛ لأن ـ هنا ـ محل المكث ، و « أَزْمُنَا » زمان المكث .

« فالمكث » واقع فى كل منهما ، فهما قد ضمنا « فى » .

قوله :

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ ، وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَـــدَّرَا

هذا البيت نبهك فيه : على العامل [2] فى الظرف ، أعنى : الناصب له . فذكر أنه ينتصب بالفعل ، الواقع فيه .

فـإذا قلـت : « سَـافَرْتُ يَوْمَ الْجُمُـعَةِ » : « فَيَوْمَ الْجُمُعَةِ » منصوب

---

(١) فى (أ) : « تضمنا فى » .
(٢) فى (ب) : « على أن العامل فى الظرف » .

« سَافَرْت » لأن السفر واقع فيه .

وإلى هذا أشار بقوله :

فَانْصِبْهُ بالواقِعِ فِيه ... ...

يريد بالواقع فيه : الفعل ، أو ما جرى مجراه من الصفات ، والمصادر : فالفعل : « كأَقْبَلْتُ يومَ الْخَمِيس » .

ومثال الصفة : « زَيْدٌ مُسَافِرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » « فَيَوْمَ الجمعَة » منصوب « بمُسَافر » .

ومثال المصدر : « أَعْجَبَنِى سَيْرُكَ يَوْمَ الأَحَدِ » « فيَوْمَ » منصوب « بِسَيْر » وهو مصدر .

ثم نبهك على أن [1] الناصب للظرف قد يكون ظاهراً ، وهو الأصل ، كالأمثلة المذكورة .

وإن لم يكن ظاهراً فتنويه مقدرا ، وإلى هذا أشار بقوله :

... ... مُظْهَرًا كَانَ ، وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

يريد : كان مظهراً ، وإلا فانوه مقدرا .

« فمظهراً » خبر « كَانَ » قدم عليها .

واعلم أن تقدير الظرف على قسمين : جائز ، وواجب .

فالواجب : إذا عمل فيه كان [2] ، أو استقر ، وما تصرف منهما ، كقولك : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وَ « سَفَرُنَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ » :

---

(1) سقط من (جـ) لفظ : « أن » .

(2) فى (أ) : « كائن » .

فالتقدير : كائنٌ عندك ، وكائنٌ يوم الجمعة .

ـ فها هنا ـ لا يجوز الإظهار أصلا .

والجائز ما عدا ذلك ، إذا دل عليه دليل ، كقولك : « كَمْ غِبْتَ » ؟ فتقول : « يَوْمَيْن » و« كَمْ سِرْتَ » ؟ فتقول : « مِيلَيْن » تريد : غبتُ يومين ، وسرتُ ميلين .

فحذفت ؛ لدلالة السؤال عليهما ، ولو شئت لذكرتهما .

وقد أطلق المصنف ، فقال : « فَانْوِه مُقَدَّرًا » ولم يعين جهة وجوب ، ولا جواز .

فكلامه شامل للقسمين ، لكنه لم يبين [1] موضع الوجوب من غيره .

قوله :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا
نَحْوُ الجِهَاتِ ، والمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ:«كَمَرْمَى»مِنْ«رَمَى»

نبهك المصنف فى البيت الأول من هذين البيتين : على أن كل وقت يقبل النصب بالفعل الواقع فيه ، على تضمين « فى » سواء : كان مبهما ، أو مختصا .

وإلى هذا أشار بقوله :

وكلُّ وَقتٍ قَابلٌ ذَاكَ ... ...

فالإشارة « بذَاكَ » إلى ما تقدم من نصب الظرف بالفعل الواقع فيه .

ثم نبهك على أن المكان : لا يحتمل النصب بالفعل على تضمين « فى »

---

(١) فى (جـ) : « لم يعين »

إلا إذا كان مبهما .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَلاَ يَقْبَلُه المكانُ إلاَّ مُبْهَمَا

وكان حقه أن يقول : إلا مبهما ، أو ما جرى مجرى المبهم من المختص ليدخل له مثل « مَرْمَى » من « رَمَى » ؛ لأنه يقبل ذاك ، وإن كان مختصا .

وقد تقدم بيان المختص ، والمبهم من الزمان ، والمكان .

وقد مثل لك المصنف المنصوب من المكان بالجهات الست ، وهى : فَوقَك ، وتَحتَك ، وخَلْفَك ، وأَمَامَك ، ويمينَك ، ويَسَارَك .

وكل لفظ دال [1] على جهة من هذه الجهات فله حكمها .

ومثله - أيضاً - بالمقادير : كالميل ، والفرسخ ، والبريد .

ومثله - أيضاً - باسم المكان المشتق من الفعل « كَمَرْمَى » من « رَمَى » وما أشبهه .

وفي تمثيله إيهام .

لأنه قد قال : إن المنصوب من المكان لا يكون إلا مبهما ، فيفهم من كلامه : أن هذه الثلاثة الأنواع ، أعنى : الجهات ، والمقادير ، واسم المكان المشتق من الفعل ظروف مكان مبهمة ، وليس كذلك .

بل اسم المكان المشتق من الفعل « كَمَرْمَى » من « رَمَى » : يكون ظرف مكان مختص ؛ لكن الفعل ينصبه على تضمين « فى » كما ينصب الجهات ، والمقادير : فالثلاثة فى النصب سواء ، لا فى الإبهام .

---

(١) فى (أ ، جـ) : « دل لفظة دالة » .

والمبهم من المكان : الجهـات الست ، وما جرى مجـراها ، كالمقادير ، وما عداها فهو المختص من المكان ، فلا ينصبه الفعل أصلا ، وإنما يتعدى إليه .

يعنى : تقول : « جَلَسْت فـي الدَّارِ » وَ « قَعَدْتُ فى السُّوقِ » ولا تقول : « جَلَسْتُ الدَّارَ » و « قَعَدْتُ السُّوقَ » [1] .

وأما قولهم : « ذَهَبْتُ الشَّامَ » فَشَاذّ [2] .

وأما « دَخَلْتُ » فـإنهم اتسعوا فـيه ، لكثرة دوره فى الكلام فـعدوه إلى ظرف المكان المختص بغير « فيِ » فقالوا : « دَخَلْتُ المسجَد » وما أشبهه .

فنصبوا ظرف المكان المختص نصب المفعول .

وقيل : نصب الظرف .

والأول: مذهب الجمهور .

والثانى: مذهب المبرد ، ومن تبعه [3] .

والمختار : أنه منصوب نصب الظرف [4] ؛ لأن « دَخَل » غير مـتعد ، بدليل مصدره ؛ لأن « الفُعُول » « كالدخول » مطرد فى غير المتعدى .

وأيضاً : فيستدل بنقيضه ، وهو « خَرَجَ » وليس بمتعد.

---

(١) ويقول المبرد : « هذه مواضع مخصوصة ليس فى الفعل عليها دليل » ٤ / ٣٣٦ المقتضب .

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٦ .

(٣) يقول سيـبويه : « ومثل ذهبت الشام دخلت البـيت » يريد سيبويه : أن يقول : إن فـيه دليلا على المذهب ، والمكان ، وليس فى دخل دليل على البيت انظر ١ / ١٦ كتاب سيبويه .

ويقول المبرد : « فأما دخلت البيت » فإن البيت مفعول ، تقول : البيت دخلته .. » ٤ / ٣٣٧ وهو بذلك يجعل النصب على المفعولية .

ولعل ذلك هو ما أراده الشارح الأندلسى ، مع أن العبارة تعطى العكس .

(٤) وهو مذهب المحققين . وانظر بقية المذاهب ٢ / ١٩٧ شرح ابن عقيل .

والشيء يحمل على نقيضه ،ويستدل عليه - أيضاً - بنظيره ،وهو « غَارَ » وهو غير متعد .

تقول : « غَارَ الماءُ في الأَرْضِ » أي : دخل فيها .

قوله :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِه مَعْهُ اجْتَمَعْ

نبهك في هذا البيت على أن اسم المكان المشتق من الفعل إنما يتعدى إليه الفعل بتضمين « في » قياسا ، إذا جامع الفعل ، الذي اشتق منه ، كقولك : « رَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ » أي : في مرمى زيد ، و « جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ » أي : في مجلسك .

فالإشارة « بذَا » من قول المصنف .

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مقيساً ....

إلى قوله :

.... مَرْمَى مِنْ رَمَى

في آخر البيت المتقدم .

وقوله :

أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِه مَعْهُ اجْتَمَعْ

معناه : أن يقع اسم المكان [1] . ظرفاً لفعل اجتمع معه في أصل حروفه « كمجلسًا » مع « جلَسْتُ » فإنهما يجتمعان في أصل الحروف .

فلو جاء مع غير الفعل ،الذي يجتمع معه في أصل الحروف كان شاذا .

(١) في (ب) : « الزمان » .

كقولهم : « عَمْرو مَزْجَرَ الْكَلْب » أى : فى مَزْجَر الكلب، و« عَبْد الله مَنَاطَ الثُّرَيَّا » [1].

فمثل هذا يحفظ ، ولا يقاس عليه [2].

فإن قيل : فلم تعدى الفعل إلى ظرف الزمان : المبهم ، والمختص بغير « فى » ظاهرة ، ولم يتعد كذلك إلى المختص من المكان ؟

فالجواب : أن الفعل يدل على الزمان دلالة لفظية ، وعلى المكان دلالة عقلية ، والدلالة اللفظية أقوى من العقلية .

ولأجل هذا : ضعف تعديه إلى المكان ، فلم يتعد إلى المختص منه إلا « بفى » ظاهرة .

وأما اسم المكان الوارد مع الفعل الذى اشتق منه ـ وإن كان مختصاً ـ فإن الفعل لما وافقه فى حروفه قويت دلالته عليه ،فتعدى إليه بغير « فى » ظاهرة ، كما يتعدى إلى المبهم من المكان .

قوله :

وَمَا يُرَى ظَرْفًا ، وَغَيْرَ ظَرْفِ   فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِى الْعُرْفِ

هذا البيت نبهك فيه على المتصرف من الظروف ، فذكر أن الذى يجىء تارة ظرفاً ، وتارة غير ظرف هو ذو التصرف من الظروف « كَيَوْم » وَشَهْر ، وما أشبههما ؛ لأنهما يجيئان ظرفا ، فتقول : « سِرْتُ يَوْمًا ،وَسِرْت شَهْرًا .

---

(١) ويقول الأشمونى " وأما قولهم : « هو منى مزجر الكلب » ومناط الثريا ، وعمرو منى مقعد القابلة ، ومعقد الإزار ، ونحوه ، فشاذ إذ التقدير : هو منى مستقر فى مزجر الكلب ، فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى المزجر « زجر » وفى المناط « ناط » وفى المقعد قعد لم يكن شاذا » ٢/ ١٣ شرح الأشمونى .

(٢) أى : من الشاذ ، الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه

وقد يجيئان فاعلين ، كقولك : « ذَهَبُ الْيَوْمْ » « وانْقَضَى الشَّهْرُ » وقد يجيئان مفعوين ، كقولك : « حَمْدتُ الْيَوْمَ ، وقطعْتُ الشَّهْرَ فِي خَيْرٍ » .

فالمتصرف : هو أن ينتقل الظرف إلى الفاعلية ، والمفعولية .

وأما جره بحرف الجر فليس بتصرف .

وسيأتى التنبيه عليه بعد هذا [1] .

قوله :

وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ الَّذِى لَزِمْ ظَرْفِيَّةً ، أَوْ شِبْهِها مِنَ الْكَلِمْ

لما نبهك فى البيت المتقدم على المتصرف من الظروف نبهك فى هذا البيت على غير المتصرف منها .

فذكر أن المتصرف من الظروف : هو الذى لزم الظرفية ، أو شبه الظرفية .

وشبه الظرفية من الكلم : هو الجر بحرف الجر ، والمجرور شبيه بالظرف لوقوعه مثله : صلة ، وصفة ، وحالا ، وخبرا ، متعلقا بكائن ، أو استقر فى الجميع .

فقوله : « أوْ شبهها » منصوب ، معطوف على ظرفية . و « ظَرْفيَّة » مفعول « بلَزِم » .

فحصل من هذا البيت ، والذى قبله : أن الظرف على قسمين : متصرف ، وغير متصرف .

وإذا نظرت فى ظرف الزمان ، وجدته على أربعة أقسام:

---

(١) سقط من المخطوطة (ب) شرح البيت كاملا . « وما يرى ظرفا ... إلخ البيت ، ومن قول ابن جابر (رحمه الله تعالى) : هذا البيت ... إلى قوله ...... بعد هذا » .

الأول : متصرف منصرف :

« كَيَوْم » : فإنه متصرف ، إذ يكون فاعلا ، ومفعولا ، وظرفا .

ومنصرفا ؛ لأنه يدخله الجر ، والتنوين .

الثاني : لا متصرف ، ولا منصرف :

« كَسَحَر » من يوم بعينه ؛ فلا يتصرف ؛ إذ لا يكون إلا ظرفا ، ولا يدخله جر ، ولا تنوين .

ومنع صرفه للعدل ، والمعرفة .

أما العدل : فعن الألف، واللام؛ لأنه كان حقه أن يقول :« السَّحَر» بالألف ، واللام .

وأما التعريف : فلأنه أشبه العلم : فى كونه لشىء معين من غير أداة تعريف .

وهذا موقوف على السماع : لما سمعناهم لم ينونوا « سَحَر » لاحظنا فيه ما ذكر ، من المانع من الصرف .

الثالث : متصرف غير منصرف :

وهو مثل « غُدْوَة [1] ، وبكْرَة [2] » من يوم بعينه :

أما تصرفه ، فلأنه يكون فاعلا ،ومفعولا ، تقول :أعَجبَتنى غُدْوَة ،

---

(1) **غدوة :**

« الغدوة : ما بين صلاة الغداة ، وطلوع الشمس ، يقال : أتيته غدوةَ ـ غير مصروف ـ لأنها معرفة مثل « سحر » إلا أنها من الظروف المتمكنة . . . » مختار (غ د ا) .

(2) **بكرة :**

« البكرة ـ بالضم ـ : الغدوة ، كالبُكَرَة محركة ـ والاسم الإبكار . . » قاموس (البكرة) .

وبُكْرَة » و « حمدتُ غُدوَة ، وبُكْرَة » .

وأما عدم صرفه : فللتأنيث، والتعريف، إذ هو لوقت معين، فأشبه العلم .

الرابع : منصرف ، غير متصرف :

وهو مثل : « صَبَاح ، ومَسَاء » من يوم بعينه ، فلا يتصرفان : لأن العرب ألزمتهما الظرفية ، وينصرفان .

ولو لاحظنا فيهما ما لاحظنا فى « سَحَر » لامتنع صرفهما ؛ لأنهما لوقت معين ، فأشبها العلم .

وكان حقهما أن يكون « بألْ » فعدلا عنه .

ولكن ليس هذا بقياس .

وإنما عللنا بذلك فى « سَحَر » بعد ثبوت السماع .

ولما سمعنا « صَبَاحًا ، ومَسَاءً » مصروفين ، مع كونهما ليوم بعينه علمنا أنهم لم يلاحظوا فيهما تلك الملاحظة ، ولا اعتبروها .

قوله :

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

نبهك فى هذا البيت : عن أنه قد ينوب عن ظرف المكان المصدر إلا أنه قليل بالنسبة إلى نيابته عن ظرف الزمان .

وعلى قلته نبه بقوله : « وَقَدْ » .

ثم نبهك على أن نيابته عن ظرف الزمان أكثر من نيابته عن ظرف المكان.

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وإنما نيب المصدر ؛ لإفادة تعين ، أو مقدار :

فمن ذلك ـ فى المكان ـ : « قَعَدْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » تريد : مكان قُرْبِ زَيْد : فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

وهكذا : القاعدة فى الجميع .

وكذلك تقول : « رَأَيْتُه وَسْطَ الْقَوْم » ـ بسكون السين ـ : « فَوَسْط » مصدر : وسَطَهم يَسِطُهم وَسْطًا [1] ، أى صار وسطهم . فنيب المصدر عن ظرف المكان ، والتقدير : رأيته مكانا وسط القوم .

ومثل ذلك فى ظرف الزمان : « رَحَلْنَا خُفُوق [2] النَّجْم » و « سافرنا طلوعَ الثريا [3] » و « انتظرته صلاة العصر » و « أمهلته نحر جزور » :

التقدير : وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الثريا ، وقدر صلاة العصر ، وقدر نحر جزور .

وقد نيب المصدر من غير تقدير محذوف ، تقول: « ابنُك هيْئَتُك » أى : فى هيئتك ، و « العروس جلوتها [4] » أى : فى جلوتها .

---

(١) « وَسَطَ القوم من باب » « وعد » « وسطَة ـ أيضاً ـ بالكسر ، أى : توسطهم . . . » مختار (وس ط) وانظر القاموس المحيط ، مادة (الوسط) .

(٢) **خفوق :**

« وخفق النجم يخفُق خفوقا : غاب . . » قاموس (الخيفق) .

(٣) **الثريا :**

« . . . والثريا : « من الكواكب ، سميت لغزارة نوئها ، وقيل : سميت بذلك : لكثرة كواكبها ، مع صغر مرآتها ، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل ، لا يتكلم به إا مصغرا ، وهو تصغير على جهة التكبير . . . » اللسان (ثرا) .

(٤) **جلوتها :**

« . والعروس على بعلها جلْوَةً ، ويثلث ، وجلاء ـ ككتاب ـ واجتلاها : عرضها عليه مجلوة . . » قاموس (جلا)

وقد نيب اسم عين كـان مضافا إليه المصدر ، والزمـان مضافا إلى ذلك المصدر ، فـحذف الزمان ، والمصـدر ، وبقى اسم العين ، وهو المضـاف إليه الأخير ، فنصب نائباً عن الظرف .

فتقول : « لاَ أُكَلِّمُكَ هُبَيْرةُ بنُ قَيسٍ »[1] :

تريد : لا أكلمك مدة غيبة هبيرة بن قيس .

وكان رجلا ذهب فلم يرجع .

وكذلك تقول : « اهْجُره الْقَارِظَيْن »[2] :

تريد : هجره مدة غيبة القارظين . وهما :رجلان ذهبا يجمعان القرظ ، فلم يعودا ، ولا علم خبرهما فضربت العرب بهما المثل .

وتقول : « لا أَفْعَلُه مِعزَى الْفِزر »[3] :

أى : لا أفعل ذلك مدة تفرق معزى الفزر .

---

(١) فى مجمع الأمثال للميداني :
« لا آتيكَ حتّى يَئُوبَ هُبيرةُ بنُ سَعْد » .
ويقول الميدانى : « هو رجل فقد ، ومعناه : لا آتيك أبدًا » . (٢ / ١٦٣) .

(٢) وفى مجمع الأمثال للميدانى - أيضاً - :
« لا آتيكَ حتّى يَئُوبَ الْقَارِظَان » .
ويفسر الميدانى ما جاء بالمثل فيقول :
« القارظ : هو الذى يجنى القرظ ، وهو ورق السلم ، يدبغ به . . ويقال : هذان القارظان كانا من عنزة ، خرجا فى طلب القرظ ، فلم يرجعا . . . » (٢ / ١٦٣) مجمع الأمثال . .

(٣) وفى مجمع الأمثال - أيضاً - :
« لاَ آتيك معزى الفزر » .
« قالوا : الفـزر : لقب سعد بن زيد مناة بن تميم ، وإنما لقـب بذلك ، لأنه وافى الموسم بمعزى ، فأنهبها هناك ، وقال: من أخذ منها واحدة فهى له ، ولا يؤخذ منها فزر ، وهو الاثنان ، فأكثر . والمعنى : لا آتيك حتى تجتمع تلك ، وهى لا تجتمع أبدًا » (مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ١٦٣) .
واختـلاف الرواية فى الأمثال لم يؤثر على سـلامة الاستشـهاد بها ولعل لهـا أكثر من رواية اعتـمد الشارح الأندلسى على واحدة منها ، أو لعله أخذها عن الذاكرة ، لا المذكرة . فجاء الاختلاف .

المفعـول معـه

هذا الفصل تكلم فيه على « المفعُول معه » .

وهو الاسم الواقع بعد واو بمـعنى « مَع » ، ودالة على المصاحبة ، غـير مشعرة بالمشاركة .

فقولنـا : « بعد واو بمعنى « مَع » تحرز [1] من الواقع بعد « مَع »نفسها ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو » .

وقولنـا : « غير مشعـرة بالتشريك » تحرز من واو العطف ؛ لأنها تدل على المصاحبة ، مع الإشعار بالتشريك .

فإذا قلت : «جَاءَ زَيْدٌ ،وَعَمْرٌو » أشعرتك باشتراكهما فى فعل المجىء .

وكذلك قولنـا :« كُلُّ رَجُلٍ ،وَضَيْعَتُهُ »:فإن الواو لما أشعرت بالمشاركة فى التجريد عن العامل بين « كلّ » وبين « ضَيْعَته » لم يعرب مفعولا معه .

وكذلك : « جَاءَ زَيْدٌ ، وَالْمَطَرُ نَازِلٌ »: فإن هذه الواو واو الحال ،وهى عاطفة جـملة على جملة باعتبار التـشريك بينهما فى أمر :فـلا يكون ما بعدها مفعولا معه؛لإشعارها بالتشريك بين نزول المطر ومجىء زَيْد فى الزمان .

وهذا الحد شامل للمفعول مـعه ، الذى لا يحتـمل المشاركة ، كقولك « سِرْتُ وَالطَّرِيقَ » لأن الطريق لا تسير ، فلا يـمكن منه المشاركة ، وشامل - أيضاً - للمفعول معه ، الذى يمكن منـه المشاركة، ولكنه عدل عنها إلى المعية ، ولم يقصد إشعار بمشاركة [2] كقولك :« جَاءَ زَيْدٌ، وَعَمْرًا » بنصب « عَمْرًا » : « فعمراً » وإن قبل المشاركة مع « زَيْد » فى المجىء ، فقد عدل عن ذلك المعنى إلى المعية ، ولم يقصد إشعار بالمشاركة ولو قصد ذلك لعطف .

---

(١) فى (حـ) : « يحترز » .

(٢) سقط من (جـ) الآتى : « ولكنه عدل عنها إلى المعية ، ولم يقصد إشعار بمشاركة » .

فالنَّوعان المذكوران داخلان تحت قولنا : « غير مُشْعِرَةٍ بالْمُشَارَكَة » .

قوله :

يُنْصَــبُ تَالى الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَــهْ فى نَحْوِ:«سِيرِى،وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ»

هذا البيت نبهك فيه على أنه ينصب الاسم بعد الواو مفعولا معه .

ومراده : بعد الواو التى بمعنى « مَع » غير المشعرة بالمشاركة، وإلا دخل فى كلامه المعطوف، وما جرى مجراه مما بعد واو الحال ـ كما نبهنا عليه قبل .

ثم مثل المفعول معه بقوله :

.... سِيرِى ، وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً

« فسِيرِى » فعل أمر للواحدة المؤنثة ، و « الطريقَ » مفعول معه ؛ لأن المراد مع الطريق .

فالواو : بمعنى « مَع » و « مُسْرِعَةً » حال من الضمير فى « سِيرِى » .

ومثل لك[1] المفعول معه بمثال لا يحتمل العطف ، فهو متعين للمفعول معه .

وهو تمثيل حسن .

قوله :

بِمَــا مِنَ الْفِعْلِ ، وَشِبْهِــهِ سَبَــقْ ذَا النَّصْبُ،لاَ بِالْوَاوِ،فِى الْقَوْلِ الأَحَقْ

هذا البيت نبهك فيه على أن نصب المفعول معه يكون بما[2] هو من الفعل ، أو شبه الفعل ، لا بالواو ، فى القول الأحق .

فدل ذلك : على أن فى نصبه قولين :

(١) فى (حـ) : « ذلك » . (٢) فى (حـ) : « ما هو الفعل » .

الأحق منهما : أنه منصوب بما من الفعل ، أو شبهه .

وغير الأحق : أنه منصوب بالواو ، وهو قول عبد القاهر الجرجانى[1] ، وردوا قوله[2] : بأنه لو كانت الواو عاملة لاتصل الضميـر بعدها ، كما يتصل بعد الحروف العاملة عمل الفعل « كـإنَّ ، وأخواتها » فكان ينبغى أن يقولوا : « جَاءَ زَيْدوَكَ » كما قالوا : « إِنَّكَ ، ولم يسمع إلا جَاءَ زَيْدٌ ، وإِيَّاكَ » .

فدل على أن الضمير لن يلى عامله ، ولو كان يليه لاتصل .

فقوله : « ذَا » : اسم إشارة ، وهو مبتدأ ، و « النصـــب » صفة له ، و « بمَا مِنَ الفعل » ـ فى أول البيت ـ خبر المبتدأ .

فالتقدير : هذا النصب فى المفعول معه بالفعل ، وشبهه ، لا بالواو .

وفي بعض النسخ : والنصب لا بواو ، مكان « ذا » .

والمعني علي هذا : ـ وإن صح ـ فإن فيه تكلفا .

وتخريجه : على أن « بِمَا مِنَ لفـعل » متـعلق « بينصب » ـ فى أول البيت المتقدم ـ .

ثم استأنف ، فقال :

.... والنَّصْبُ ، لاَ بِالْوَاوِ فى الْقَوْلِ الأَحَقّ

أى : والنصب ليس بالواو .

---

(١) والجرجانى . يرى أن النصب بالواو التى للمعيـه ، فقد عد الواو من الحروف ، التى تنصب الاسم فقط » وُيقـول شارح العوامل المائة : » القسـم الأول : الواو التى بمعنى « مع » وهى تنصب الاسم على أنه المفعول معه . وهو الاسم الواقع بعد واو المعية ، المسبوقة بفعل ، أو شبهه » ص ١٤ تسهيل الأمانى شرح عوامل الجرجانى .

(٢) انظر الرد عليه فى كتابنا « بلوغ الأرب فى الواو فى لغة العرب » ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

وفي هذا : ما فيه .

والنسخة الأولي هى الصحيحة، الجارية ،مع المعنى على طريق سهلة ، فلا يعدل عنها .

وقوله : « بِمَا مِنَ الْفِعْلِ » يريد : ما كان من جنس الفعل ، كاسم الفاعل ، والمفعول ، والمصدر .

وكان حقه أن يقول : « الفعل » و « ما من الفعل » .

ولكنه لما نبه على أن النصب يكون بما هو من جنس الفعل كان النصب بالفعل أحرى ؛ لأن ما هو مشتق من الفعل لا يعمل إلا بالحمل على الفعل.

وقوله : « وَشِبْهِهِ » يعنى : أو شبه الفعل ، يريد بذلك مثل : « حَسْبُكَ وَزَيْدًا » : « فَزَيدا » منصوب « بحَسْبك » لأن معناه : كافيك. و « كَافِيك » : اسم فاعل من « كَفَى » : ففيه معنى الفعل .

« فَحَسْبُكَ » اسم فاعل الفعل ؛ لأن فيه معناه .

فالحاصل من هذا :

أن المفعول معه ينتصب بالفعل ، أو بما هو من الفعل : لفظا ، ومعنى كاسم الفاعل ، والمفعول ، أو بما هو من الفعل معنى ، لا لفظا « كحَسْبُك » وكأسماء الإشارة .

قوله : « سَبَق » : تنبيه على أن عامل المفعول معه لا يكون إلا سابقاً عليه .

وهذا باتفاق .

وأما سبق المفعول معه على مصحوبه : **فمنعه الجمهور .**

ونص أبو الفتح بن جنى على إجازته فى كتابه المسمى « بالخصائص » واستدل عليه بقول الشاعر [1] .

١٢٥ ـ جَمَعْتَ ،وَفُحْشًا غِيبةً ،ونَميمَةً خِصالاً ثَلاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

على أن « وَفُحشًا » مفعول معه قد قدم على مصحوبه [2] .

ولا حجة له فيه : إذ يحتمل أن يكون معطوفا ، قدم على معطوفه [3] .

---

١٢٥ ـ (١) **الشاعر :** هو يزيد بن الحكم من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه . والبيت من الطويل .
وهو من شواهد القالى ١ / ٦٨ ، والخصائص ٢ / ٣٨٣ ، والخزانة ١/ ٤٩٥ ، والعينى ٣ / ٨٦ ، والتصريح ١ / ٣٤٤ ، ٢ / ١٣٧ ، والهمع ١/ ٢٢ ، والدرر ١ / ١٩٠ والأشمونى ٢ / ١٣٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

وفحشاً « فحش الشىء فحشا ، مثل قبح قبحا وزنا، ومعنى .وكل شىء جاوز الحد فهو فاحش . .» مصباح (فحُش) .

بمرعوى : « ارعوى عن القبيح : كف » مختار (ر ع ى) .

والمعنى :

جمعت القبح من أطرافه :الفحش ،والغيبة،والنميمة ،وهى أمهات خصال الشر،ولست بمنته عنها .

الإعراب :

« جمعت » فعل ، وفاعل ، « وفحشا » الواو : بمعنى « مع » عند ابن جنى ، والتقدير : جمعت مع فحش غيبة ، وعند الجمهور الواو : للعطف ، لأنه معطوف على قوله : « ونميمة » وقدم عليها للضرورة ، والتقدير : جمعت : غيبة ، ونميمة ، وفحشا ، « غيبة ، ونميمة » غيبة ، مفعول جمعت ، ونميمة : عطف عليه « خصالا » مفعول« ثلاثا » « لست » ليس واسمها « عنها » متعلق « بمرعوى » ، « بمرعوى » الباء : زائدة للتأكد ، وخبر ليس .

الاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « وفحشا » حيث هب ابن جنى إلى أنه مفعول معه ، وخالف الجمهور فى ذلك .

(٢) قال ابن جنى : « ... لكنه يجوز : « جاء والطيالسةَ البردُ » كما تقول : « ضربتُ وزيداً عمراً قال :

جمعت ، وفحشاً غيبة ، ونميمة ثلاثَ خصال لست عنها بمرعوى »

٢/ ٣٨٣ الخصائص .

(٣) ، وذلك مثل قول الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ، ورحمة الله السلام

انظر التصريح على التوضيح ١ / ٣٥٥ .

واستدل ـ أيضاً ـ بقول الشاعر (١) .

١٢٦ ـ أُكْنِيه حينَ أُنَادِيهِ لأكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقّبه ، والسَّـــوءَةَ اللَّقَبَـا

على أن « والسوءَة » مفعول معه قدم على مصحوبه .

فيكون التقدير : « ولا ألقبـه اللقب ، مع السوءة » يريد : أنى لا أجمع له بين اللقب ، وسوئِه ؛ لأن اللقب قد يكون حسنا ، وسيئا ، فأراد : إن لقبته لا ألقبه إلا بحسن .

ولا حجة فيه : إذ يحتـمل أن يكون « السَّوْءة » مفعولا حـذف فعله فيكون التقدير : ولا ألقيه اللقب ، وأذكر السوءة (٢) .

---

١٢٦ ـ (١) القائل الفزارى . والبيت من البسيط .
وهو من شواهد العينى ٣/ ٨٩ ، والأشمونى ٢ / ١٣٧ ، والحماسة ١١٤٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

اكنيه : الكنية : ما صدرت بأب ، أو أم ، واللقب ما أشعر برفعة المسمى ، أو ضعته .

والمعني :

إنى أصون اسم الممدوح ، وأذكر كنيته ، ولا ألقبه لقبا فاحشاً .

الإعراب :

« أكنيه » فعل ، وفاعل مستتر ، ومفعول به « حين » ظرف منصوب بالفتحة ، « أناديه » فعل ، وفاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة : فى محل جر بإضافة « حين » إليها « لأكرمه » اللام : للتعليل ، وأكرم: فعل مضارع ، منصوب « بأن » المضمرة والفاعل مستتر وجوبا، ومفعول به « ولا ألقبه » الواو : عاطفة جملة على جملة ، ولا : نافية ، ألقبه : فعل ، وفاعل ، ومفعول به « والسوءة » الواو : واو المعية عند ابن جنى ، والسوءة مفعول معه ، والتقدير : ولا ألقبه اللقب والسوءة ، أى : مع السوءة ، أى ، إن لقبته لقبته بغير سوءة ، والجمهور يقولون : إن الواو للعطف ، قدمت هى ومعطوفها ، والتقدير : لا ألقبه اللقب ، ولا أسوءه السوءة فاللقب مفعول به ، والسوءة مفعول مطلق ، ثم حذف نائب السوءة ، وقدم العاطف ، ومعمول الفعل المحذوف .
وفى الإعراب أكثر من وجه (انظر العينى ٣/ ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١) .

والاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « والسوءة » فإنه مفعول معه عند ابن جنى ، مع تقدمه على مصحوبه ، وهـو قوله : « اللقبا » .

(٢) كتقدير الجمهور .

كما حذف ناصب العيون فى قول الشاعر [1] .

١٢٧ - .... فزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ ، وَالعُيُونَا

التقدير : فزججن الحواجب ، وكحلن العيون .

قوله :

وَبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامٍ ، اوْ « كَيْفَ » نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

نبهك فى هذا البيت على أن الواقع بعد الواو ، إذا كان بعد « ما » التى للاستفهام ، أو « كَيْفَ » : فبعض العرب ينصبه بفعل كون مقدر وإلى هذا أشار بقوله : « بَعْضُ الْعَرَبْ » .

---

١٢٧ - (١) : **الشاعر :** هو الراعى ، والشاهد من الوافر .

وهو من شواهد الخصائص ٢/ ٤٣٢ ، والإنصاف ٦١٠ ، والمغنى ٣٥٧ (٢٦٣) والشذور ٢٤٢ ، والعينى ٣ / ٩١ ، ٤ / ١٩٣ ، والتصريح ١ / ٢٤٦ ، والهمع١ / ١٢٢ ، ٢ / ١٣٠ ، والدرر ١/ ١٩١ ، ٢/ ١٦٩ ، والأشمونى ٢/ ١٤٠ ، ويس ١/ ٤٣٢ ؛ والشارح الأندلسى .

اللغة :

زججن : رققن .

الحواجب : جمع حاجب .

المعنى :

البيت بتمامه :

إذا ما الغانيـــات برزن يوماً فزججن الحواجب ، والعيونا

إذا ما الغانيات الفاتنات ظهرن يوما ، مدققات ، ومرققات الحواجب ، ومكحلات العيون .

الإعراب :

« فزججن » الفاء : عاطفة ، وفعل ماض ، ونون النسوة فاعله « الحواجب » مفعول به « والعيونا » الواو : عاطفة جملة على جملة ، العيونا مفعول به لفعل محذوف .

والتقدير : وكحلن العيون .

والشاهد : فى قوله : « والعيونا » حيث نصب « العيـون » بفعل مضمر ولا يجوز العطف ، لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية ، والمصاحبة ، لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون الحواجب ، وانظر رأى ابن عصفور ٣ / ٩٣ العينى .

ومنهم من يمنع نصبه : إذ لا حاجة للتقدير ، مع إمكان العطف من غير ضعف .

ومثال هذا قولهم: « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا »؟و«كَيْفَ أَنْتَ وقَصْعَةً من ثَرِيد »؟ .

فمن نصب « زَيدًا » و « قصعةً » قدر : ما تكون وزيدًا ؟ ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ؟ (1) .

وعلى هذا حمل سيبويه قول الشاعر (2) .

١٢٨ ـ أَزْمَانَ قَومِى،والجماعة كالَّذى لَزِمَ الرّحَالَةَ أَنْ تَميلَ مُمِيلاَ

---

(1) ويقول المرادى : « والصحيح أن كان المقدرة ناقصة ، وكيف خبر مقدم ، وكذلك ما » (٢/ ٩٢ المرادى) .

١٢٨ ـ (2) **الشاعر** ، هو الراعى كما فى الكتاب ١/ ١٥٤ ، وقال الأعلم ، ويروى للأعشي . والبيت من الكامل .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٥٤ ، والمقرب ٦٤ ، والخزانة ١/ ٥٠٢ ، والمغنى ٢٥١ ، والعينى ٢/ ٥٩ ، ٣/ ٩٩ ، والتصريح ١/ ١٩٥ ، والهمع ١/ ١٢٢ ، ٢/ ١٥٦ ، والدرر ١/ ٩٢ ، ٢/ ٢١١ ، والأشمونى ٢/ ١٣٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوان الراعى ١٤٦ .

اللغة :

الرحالة : يريد : الرحل ، والرحالة : سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد الصبان ٢/ ١٣٨ ، والتصريح ١/ ١٩٥ .

تميل : أراد : تسقط .

والمعنى :

أزمان قومى ، والتزامهم الجماعة ، وتمسكهم بها كالذى تمسك بالرحالة ، ومنعها أن تميل ، فتسقط . انظر الأعلم ١/ ١٥٤ أسفل الكتاب ، ويشير الشاعر : إلى استقامة الأمور قبل مقتل الخليفة عثمان (رضى الله عنه) .

الإعراب :

« أزمان » ظرف « قومى » اسم كان المحذوفة ، أو فاعلها والتقدير : أزمان كان قومى ، « والجماعة » الواو : واو المعية والجماعة : مفعول معه « كالذى » خبر كان ، أو حال ، أى كالراكب الذى « لزم الرحالة » فعل ، وفاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول « أن » مصدرية « تميل » مضارع منصوب بها ، والفاعل مستتر « مميلا » مفعول مطلق،أى تميل ميلا=

فنصب « والجماعة » على تقدير : أزمان كان قومى ، والجماعة .

قوله :

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

نبهك فى هذا البيت على أن الواقع بعد الواو ، إن أمكن فيه العطف بغير ضعف كان العطف أحق من نصبه مفعولا معه ، كقولك : « جِئْتُ أَنَا وَزَيد » ؛ لأن العطف ـ ها هنا ـ ممكن من غير ضعف .

وإلى هذا أشار بقوله :

والعطفُ إنْ يمكنْ بِلاَ ضَعْفٍ أحَقّ ....

ثم نبهك على أن النصب يختار إذا كان عطف النسق ضعيفاً [1] .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَالنَّصبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

والضعف ـ هنا ـ من جهة اللفظ ، وقد يكون من جهة المعنى .

فمثال [2] ضعف العطف من جهة اللفظ : « جئت وَزَيدا » لأنك لو عطفت « وزيداً » لكنت قد عطفت على الضمير المرفوع من غير تأكيد وهو ضعيف .

ومثال الضعف من جهة المعنى قولهم : « لو تركت الناقة ، وفصيلها

= والتقدير : بأن تميل ميلا .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « والجماعة » حيث نصب الجماعة على أنه مفعول معه ، والواو فيه بمعنى مع ، والنصب بكان المقدرة .

(١) فى (أ) : « ضعيف » . (٢) فى (جـ) : « فمن ضعف العطف » .

لرضعها » : فعطف « الفصيل » على الناقة لا ضعف فيه من جهة اللفظ ، وهو ضعيف من جهة المعنى ، لأنه يحتاج إلى كثرة تقدير ، وتطويل عبارة ، فتقول : « لو تركت الناقة ترأم فصيلها ، وتركت فصيلها لرضعها » .

فاختير النصب لعدم احتياجه إلى هذا التقدير .

فالنصب فى هذين المثالين مختار .

قوله :

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزْ الْعَطْفُ يجب   أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمارَ عَامِلٍ تُصِبْ

نبهك فى هذا البيت على أنه يجب النصب إن لم يجز العطف . وعدم جواز العطف :

إما من جهة اللفظ ، كقولك : « مَالَكَ وَزَيْدًا » ؟ فلا يجوز العطف ؛ لأنه يؤدى إلى العطف على الضمير المجرور من غير تكرار العامل .

وإما من جهة المعنى ؛ كقولك : « سَارَ زَيْدٌ ، وَالْجَبَلَ » : فالعطف ـ ها هنا ـ ممتنع من جهة المعنى ؛ لأن « الجبلَ » لا يمكن أن يكون معطوفا على « زَيْد » : لاقتضاء المعنى : أن الجبل سار معه .

وهذا غير صحيح .

وإلى هذا أشار بقوله :

والنصب إنْ لم يجز العطفُ يَجِبْ   ....

فقال : « إنْ لم يجز العطفُ » وأطلق ؛ ليدخل عدم الجواز من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى .

ثم نبهك علي مسألة :

وهى : إذا امتنع العطف ، وامتنع النصب على المفعول معه .

فذكر أنك إن قدرت عاملا يصح به الكلام أصبت وذلك قول الشاعر[1] :

١٢٩ ـ عَلَفْتُهَا تِبْنًا ، وَمَاءً بَارِدًا   حَتَّى غَدَتْ هَمَّـــالةً عَيْنَاهَـــا

---

١٢٩ ـ (١) **الشاعر** : ذو الرمة ، والبيت من الرجز .

والبيت من شواهد المقتضب ٤/ ٢٢٣ ، والخصائص ٢/ ٤٣١ ، والمرتضى ٢/٢٥٩ ، وابن الشجرى ٢/ ٣٢١ ، والإنصاف ٦١٣ ، وابن يعيش ٢/٨ ، والخزانة ١/ ٤٩٩ والمغنى ٦٣٢ (٣١٤) والشذور ٢٤٠ ، والعينى٣/١٠١ ، ٤/١٨١ ، والتصريح ١/٢٤٦ والهمع ٢/ ١٣٠ ، والدرر ٢/١٦٩ ، والشارح الأندلسى ، ويقول البغدادى فى الخزانة : « ففتشت ديوانه فلم أجده فيه » انظر ١/٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ويروى لما حططت الرحل عنها واردا علفتها تبنا ، وماء باردا .

اللغة :

علفتها : يريد : أطعمتها ، وقدمت لها ما تأكله . . .

همالة : « هملت عينه : فاضت . . . » مختار (هـ م ل) وهمالة : مبالغة . . .

والمعني :

علفت دابتى تبنا ، وسقيتها ماء باردأ حتى غدت عيناها ترسل الدمع إرسالا ، وتدره درا كثيرا . . .

الإعراب :

« علفتهـا » فعل ، وفاعل ، ومفـعول به أول « تبنا » مفعول ثـان « وماء » الواو : حرف عطف ، عطفت جملة على جملة : « مـاء » مفعول به لفعل محـذوف ، والتقدير : وسقيتـها ماء « باردا » نعت لماء ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفـتحة الظاهــــرة « حتى » حرف غاية وجر « غدت » فعل مـاض ، وتاء التأنيث « همالة » حال « عـيناها » فاعل غدت ، مرفـوع بالألف نيابة عن الضمة . . وها : مضاف إليه ، والفعل « غدا » ومـا بعده فى تأويل مصدر مسوق بأن محذوفة مجرور بحتى ، والجار ، والمجـرور متعلق بعلف ، والتقدير : علفتها تبنا ، وسقـيتها ماء باردا إلى غدوها همالة عيناها

والشاهد في البيت :

قوله : « وماء » فـإنه لا يمكن عطفه على ما قبله . لكون العامل فى المعـطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال : علفتها ماء ، ولذلك جاء النص على أحد ثلاثة أوجه : النصب على المعية ، أو على تقدير فعل يعطف على علفتها ، أى : وسقيتها ماء ، أو على تضمين علفتها معنى أنلتها ، فيعدى تعديته . . .

فقـوله : « وماء » لا يصح أن يـكون معطوفـاً ؛ لأن الماء لا يقال فـيه يعلف .

ولا يكون مفـعولا مـعه ؛ لعدم المـعية : إذ الماء لا يصـاحب التبن عند العلف .

فتقدر عاملا ينتصب به الماء ، فتقول : « فعلفتها تبنا وسقيتها ماء » .

وقد تكون المعية ممكنة ، إلا أنها لا يفيد الإخبار بها ،كقول الشاعر [1] :

.... فَزجَّجْنَ الحَواجِبَ ، والعُيُونَا

إذ الإخبار بأن العُيُون مصاحبة للحواجب غير مفيد ، إذ هو معلوم ، لا يحتاج إلى الإخبار عنه .

فإلى مثل هذين البيتين أشار المصنف بقوله :

.... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

فالمتحصل من التقسيم فى الواقع بعد الواو خمسة أقسام :

الأول : أن يكون مختلفا فى جواز نصبه ، وهو : ما افتقر إلى تقدير الفعل ، مع إمكان العطف من غير ضعف .

وقد نبه عليه قوله : وبَعْدَ « مَا استِفهَامٍ » . . البيت إلى آخره .

القسم الثاني : ما يختار فيه العطف .

القسم الثالث : ما يختار فيه النصب .

وقد نبه على القسم الثانى . والثالث بقوله :

---

(١) تقدم الكلام عليه . (من الشاهد (١٢٧)

والعطف إن يمكن بلا ضعف ... البيت إلى آخره .

القسم الرابع : وجوب النصب ، وقد نبه عليه بقوله :

والنصب إن يجز العطف يجب .

القسم الخامس : أن يمتنع العطف ، والنصب على المفعول معه .

وقد نبه عليه بقوله :

أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

واعلم أنه إذا امتنع النصب على المفعول معه فقد يتعين العطف ، وقد يمتنع العطف [1] ، كامتناع المفعول معه ، فيتعين النصب بفعل مقدر ـ كما نبه عليه المصنف ـ .

وأما تعين العطف وجوبا فلم ينبه عليه المصنف .

ومثال ذلك : « تشارَكَ زيدٌ ، وعَمرٌو » .

فهنا : يجب العطف ؛ لأن « تشارَكَ » يفتقر إلى فاعلين ، فلو نصبنا « عَمْرًا » على المفعول معه ، لجعلنا أحد الفاعلين فضلة ، وترك الفعل مفتقراً إلى فاعل [2] .

ومن وجوب العطف : « جَاءَ زَيْدٌ ، وعَمرٌو بَعْدَه »: إذ « بعده » [3] قد أحالت حكم المصاحبة .

---

(١) سقط من (ب . جـ) لفظ : « العطف » .

(٢) في (ب) : « إلى فاعله » .

(٣) سقط من (ب) : « إذ بعده » .

الاستثناء

اعلم أن الاستثناء قسمان : متصل ، ومنقطع .

والمتصل هو الأصل ،ولا يعدل عنه إلى المنقطع ،إلا عند تعذر المتصل .

فأما المتصل : فهو إخـراج مذكور من مذكـور ، أو مقدر « بإلاَّ » أو بما فى معناها ، لولا أداة الاستثناء لدخل المخرج فى جملة المحكوم عليه .

قولنا : « إخراج » جنس يشمل المتصل ، والمنقطع .

وقولنا : « مذكـور » ولم نقل اسما؛ليـدخل استثناء الجـملـة المؤولة بالمفرد ، المشتق ، كقولك : « ما رأيت أحداً إلاَّ زَيْدٌ خير منْهُ » .

وقولنا : « مذكور ، أو مـقدر » ليدخل ما كان المستـثنى منه مقدَّرًا ، كقولك : « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ » التقدير : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدًا .

وقولنا : « بِإلاَّ ، أَوْ مَا فِي معناها » أخرجنا به التخـصيص بالصفة ، وجميع المخـصصات غير « إلاَّ » ، « وما فى مـعناها » يدخل أدوات الاستثناء المذكورة ، بعد ، المتضمنة معنى « إلاَّ » .

وقولنا : « لولا أداة الاستثناء » لدخل المخـرج فى جملة المحكوم عليه تحرز من المنقطع ، لأنه غـير داخل قبل أداة الاستثـناء ، كقولك : « قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ حَمارًا » : فالحمار غير داخل فى جملة القوم،ولو لم تذكر أداة الاستثناء .

وأما المنقطع : فهـو إخراج مذكور « بإلاَّ » أو غـير ،أو بَيْد [1]» من محكوم عليه مفهوم ، مع عدم دخوله فى جملة المحكوم عليه بالمنطوق .

---

(١) ... « وبيد : كغير وزنا ، ومعنى ، يقال : هو كثير المال بيد أنه بخيل » مختار (ب ى د)

فقولنا : « إخراج » جنس يشمل المنقطع ، والمتصل .

وقولنا : « مذكور » ليشمل استثناء المفرد ، واستثناء الجملة المنقطعة كقولك فى المفرد : « قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ فَرَسًا » .

ومثال الجملة قوله تعالى : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ (٢٢) إلاَّ مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ (٢٣) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ (٢٤) ﴾ (١) .

على رأى ابن خروف : فإنه جعل « مَنْ » مبتدأ ، و « يُعَذّبه » الخبر .

ودخلت الفاء فى الخبر ؛ لأنه فى معنى الجزاء ، والجملة مستثناة ، والاستثناء منقطع (٢) .

وقولنا : « بإلاَّ ، أو غَير ، أَوْ بَيْد » ليخرج « لَكِنْ » ؛ لأن المخرج بها ليس فى الاصطلاح مستثنى .

وقولنا : « من محكوم عليه » مفهم إخراج المتصل ؛ لأنه مخرج من محكوم عليه ، منطوق .

وقولنا : مع عدم دخوله فى جملة ولم نقل فى جنس ، ليدخل الاستثناء المنقطع ، الذى هو من الجنس ، والذى هو من غير الجنس ؛ لأن

---

(١) الآيات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من سورة الغاشية .

وانظر وجوه « مسيطر » فى ٨ / ٤٦٤ ، ٤٦٥ البحر المحيط .

(٢) يقول الزمخشرى : « إلا من تولى » : استثناء منقطع ، أى : لست بمسئول عنهم ولكن من تولى ، وكفر منهم فإن لله الولاية ، والقهر ، فهو يعذبه العذاب الأكبر . وقيل هو استثناء من قوله « فذكر » أى : فذكر إلا من انقطع طمعك من إيمانه ، وتولى ، فاستحق العذاب الأكبر .. » ٤ / ٧٤٥ الكشاف .

وقد نقل أبو حيان بعض ما سجله الزمخشرى فى كشافه .. ثم قال : « وقيل : منقطع ، وهى آية موادعة نسخت بآية السيف .. » (انظر البحر المحيط ٨ / ٤٦٥) .

الاستثناء المنقطع : قد يكون من الجنس ، كقولك : « قَامَ بنُوكَ إلاَّ ابن زَيْد » « فابْن زَيْد » من جنس بنيك ، وليس داخلا فى جملتهم ، فيحكم عليه بالانقطاع ؛ لأن شرط الاتصال أن يكون المستثنى داخلا فى جملة ما حكم عليه ، إلا أنه أخرج بأداة الاستثناء .

فتنبه لذلك ، ولا تعتقد أن المنقطع لا يكون إلا من غير الجنس .

فإن قيل : قد جعلت المنقطع مخرجا من حكم المفهوم .

فعلي هذا : يرجع كل منقطع إلى المتصل ؛ لأنك إذا قدرت مفهوما ، وأخرجت منه المستثنى بعد تقدير دخوله كان متصلا .

فالجواب :

أن الانقطاع ، والاتصال إنما يتغير بالنسبة : فإذا لم يدخل فى جملة المنطوق به كان منقطعاً .

ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى : ﴿ **وَلا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّساءِ إلاَّ ما قدْ سلف** ﴾ [1] .

« فإلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ » : استثناء منقطع ، مخرج من مفهوم ﴿ **وَلا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّساءِ** ﴾ .

فالتقدير : نكاح نساء الآباء مؤاخذا به إلا ما قد سلف منه فى الجاهلية .

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة النساء .
ويعزز ما ذهب إليه الشارح الأندلسى الجمل . فيقول : « ... الاستثناء منقطع .. ووجه الانقطاع أن الماضى لا يستثنى من المستقبل » ١ / ٣٦٩ حاشية الجمل على الجلالين .

ومن هذا ـ أيضاً ـ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [1] .

فالغاوون : ليسوا من عباد الله ، الذين أضافهم إلى نفسه ، نبه على أنهم خاصته .

فتعين أن يكون الاستثناء منقطعا ، وأن الإخراج من المفهوم .

فالتقدير : إنّ عبادى ليس لك عليهم سلطان ، ولا على غيرهم إلا من اتبعك من الغاوين .

ويكون المراد من قولنا : « ولا على غيرهم ممن لم يبلغ درجة هؤلاء : ما بين غاو ، ومهتد .

ومن الاستثناء « بغَيْر » إذا كان منقطعاً قولى [2] :

مَاعَابَ مِنْهُم عَدَوٌّ ، غَيْرَ أَنَّهُمُ ... لَمْ يَصْرِفُوا السَّيْفَ يَوْمًا عَنْ عَدُوِّهِمُ

ومنه « بَيْدَ » :

---

(١) الآية ٤٢ من سورة الحجر .

وقد جاء فى الجلالين فى تفسير « إلاَّ » : « لكن » من اتبعك من الغاوين » والعادة فى تفسير الاستثناء المنقطع يفسر « إلاَّ » « بلكن » انظر ٢ / ٤٦ . تفسير الجلالين .

وانظر إفاضة أبى حيان ، وذكر المذاهب ٥ / ٤٥٤ البحر المحيط .

(٢) القائل هو ابن جابر الأندلسى ، وقد أورد بيته للتمثيل به ، لا للاستشهاد به ، لأنه يعلم أنه ممن لا يستشهد بشعرهم .

والبيت من بديعيته « الحلة السيرا فى مدح خير الورى » .

وقد شرحها رفيق عمره الرعينى ، وقد تقدم ذلك .

(٣) وإلى سعد تنسب حليمة السعدية ، مرضعته (عليه الصلاة والسلام) وهم من المشهود لهم بالفصاحة ، ويعد ذلك الاسترضاع من الأسباب الظاهرة ، لجوامع كلمه ، التى امتاز بها عمن سبقه من أعظم الخلق فصاحة ، ولسنا ، وهم الأنبياء . . .

وينبغى لك أن تعلم أن كل استثناء من غير الجنس منقطع .

وكل استثناء من الجنس يحتمل الانقطاع ، والاتصال : فإن علم أن المستثنى داخل فى المذكورين من جنسه ، ثم أخرج بأداة الاستثناء فمتصل .

وإن علم أنه غير داخل فيهم ، قبل الإتيان بأداة الاستثناء فمنقطع ، كقولك : جَاءَ الثَّلاَثَةُ إلاَّ زَيدًا .

ومرادك بالثلاثة : خالد ، وبكْر ، وعَمْرو : « فَزَيْد » غير داخل فيهم ، ـ وإن كانوا من جنسه ـ.

فمثل هذا منقطع .

واعلم أن العامل فى المستثنى هو « إلاَّ » .

لا ما قبل « إلاَّ » من فعل ، أو شبهه بتقوية « إلاَّ » ، وهو مذهب السيرافى .

ولا مستقلا بنفسه من غير تقوية « بإلاَّ » ، وهو مذهب ابن خروف .

ولا أن المستثنى منصوب بفعل مقدر ، وهو : « استثنيت » كما ذهب إليه الزجاج .

فهذه أربعة مذاهب :

الصحيح منها عند الناظم : أن العامل فى المستثنى « إلاَّ » .

وإنما عملت ، لاختصاصها بالأسماء .

ولا ينتقض علينا بقولنا : « وَاللهِ مَا جِئْتَنِى إلاَّ سَرَرْتَنِى » .

فيقال : قد دخلت على الفعل ، فلا اختصاص لها بالأسماء .

لأنا نقول : الفعل - هـا هنا - فى تأويل الاسم ، التقـدير : والله ما جئتنى إلاَّ سَاراً لى [1] .

ولا يقال : لو كانت مختصة بالأسـماء لعملت الجر ، لأن عمل الجر إنما هو للحروف ، التى توصل معنى الأفعـال إلى الأسماء ، و « إلاَّ » ليست كذلك : إذ تخرج الاسم الذى بعدها عن حكم ما قبلها .

فلما خالفت حروف الجر في المعنى ، خالفتها فى العمل .

قوله :

مَا اسْتَثْنَت « الاَّ » مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ ... وبَعْدَ نَفْـــيٍ ، أَوْ كَنَفْـــيٍ انْتُخِـبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ... وَعَنْ تَميـمٍ فِيهِ إِبْـــدَالٌ وَقَـــعْ

هذان البيتان نبـهك فيهما على أن ما استـثنته « إلاَّ » وكان عن تمام فإنه ينتصب ، سواء كان متصلا ، أو منقطعاً .

ولأجل هذا : أطلق ، ولم يعين واحداً منها .

ومعنى « عَنْ تَمَامٍ » : أن يكون المستثنى منه مـذكوراً ، كقولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً » : فالمستثنى منه مذكور ، وهو : « الْقَوْمُ » .

وهذا النوع - من الاستثناء - هو الذى يسمونه غير المفرغ .

ثم نبهك على أن المستثنى التام ، إذا وقع بعد نفى ، أو شبه نفى انتخب إتباعه للمستثنى منه إن كان استثناء متصلا ، وإن كان منقطعاً نصب .

وجوزت فيه بنو تميم الإبدال .

فإلى نصب ما استثنته « إلاَّ » إذا كان تاماً أشار بقوله :

---

(١) فى (جـ) « والله أعلم ما جئتنى إلا ساراً لى » .

مَا اسْتَثْنَتِ « الاَّ » مَعْ تَمَامٍ ينتصبْ ....

يريد : إذا كان موجباً ، بدليل تنبيه على غير الموجب فى عجز البيت ، وتخصيصه بحكم آخر .

وإلى انتخاب الإتباع في الاستثناء المتصل فى غير الموجب أشار بقوله :

.... وَبَعْدَ نَفْيٍ ، أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتباعُ ما اتَّصَلْ .....

ويعني بقوله : « كَنَفْيٍ » النهى ، والاستفهام، وهذا هو غير الموجب أعنى : ما كان نفياً ، أو كنفي .

وكلامه في الاستثناء التام ؛ لأنه قد ذكره أولا ، واستمر الكلام عليه .

وإلى نصب المنقطع ، وتجويز بنى تميم البدل فيه أشار بقوله :

... وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تِميم فيه إِبدالٌ وَقَعْ

ومراده : المنقطع ، بعد نفى ، أو كنفى ، كقولك : « مَا قَامَ أحدٌ إلاَّ حمَارًا » و « هَلْ فى الدارِ أَحَدٌ إلاَّ حمارًا » ؟

وإنما تجيز بنو تميم الإبدال فيه ، إذا صح الاستغناء عن المستثنى منه بالمستثنى ، كقول الشاعر [1] :

١٣٠ ـ وبَلْدَةٍ لَيْسَ بهَا أَنِيسُ إِلاَّ الْيَعَافِيرُ ، وإِلاَّ الْعِيسُ

برفع « اليَعَافير » .

١٣ ـ (١) **الشاعر :** هو جران العود ، والبيت من الرجز وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٣٣ ، ٣٦٥ ، والمقتضب ٢/ ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤/ ٤١٤ والإنصاف ٢٧١ ، وابن يعيش ٢/ ٨٠ ، ١١٧ ، ٧/ ٢١ ، ٨/ ٥٢ ، والخزانة ٤/ ١٤٧ ، والشذور ٢٦٥ ، والعينى ٣/ ١٠٧ ، والتصريح ١/ ٣٥٣ ، والشارح الاندلسى ، وديوانه ٥٣ =

ومنه قراءة بنى تميم : ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ [1] .

ـ بالرفع ـ .

« فما » من قوله : « مَا استَثْنَتْ » : اسم موصـول مبتدأ ، ونقل حركة همزة « إلاَّ » إلى تاء « استَثْنَت » لاستقامة الوزن .

و « ينتصب » خبر المبتدأ .

و « إتباعُ » ـ فى البيت الثانى ـ مفعول لم يسم فاعله « بانْتُخِب » .

وقوله : « وبَعْدَ نَفْى » متعلق « بانْتُخِب » .

= **اللغة :**

أنيس : مؤنس .

اليعافير : جمع يعفور : الظبى الأعفر ، الذى يشبه لونه التراب .

العيس : ـ بالكسر ـ : الإبل البيض ، التى يخالط بياضها شىء من الشقرة .

واحدها : أعيس ، والأنثى : عيساء . . . « مختار (ع ي س) .

والمعنى :

يتمنى الشاعر أن يكون مع محبوبته «لميس » فى بلدة لا يوجـد فيها أنيس من البشر ، وإنما توجد بها الظباء ، والإبل . .

الإعراب :

« وبلدة » الواو : واو « رُبَّ » بلدة : مبتدأ « ليس » فعل ماض ناقص « بهـا » متعلق بمحذوف خبر ليس ،« أنيس » اسم ليس « إلاَّ » أداة استثناء « اليعافير » بدل من « أنيس »، وبدل المرفوع مرفوع ، « وإلا » الواو حرف عطف « إلاَّ » حرف زائد للتأكيد « العيس » عطف بالواو على اليعافير .

والشاهد فى البيت :

قوله : « إلا اليعافير ، وإلا العيس » حيث رفع اليـعافير ، والعيس على البدل من قوله : « أنيس » مع أنهما ليسا من جنس الأنيس ، أى : الذى يؤنس به .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

وعزز القراءة السـمين ، فيما نقله عنه الجـمل « . . . ولم يقرأ ـ فيمـا علمت ـ إلا بنصب « اتباع » على أصل الاستثناء المنقطع ، وهى لغة الحجاز ، والثانى : قال ابن عطية : إنه متصل ، قال : لأن العلم ، والظن يجمعهما مطلق الإدراك » . ١/ ٤٤٤ حاشية الجمل على الجلالين .

فالتقدير : وانتخب بعد نفى ، أو كنفى إتباع ما اتصل .

قوله :

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِى النَّفْىِ قَدْ   يَأْتِى ، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

نبهك فى هذا البيت على أن غير نصب السابق فى النفى قد يأتى .

يريد : فى النفى ، أو شبهه .

وقال : « غير النصب » ليدخل لـه الرفع ، والجر ، ومراده : الاستثناء المتصل .

ثم نبهك علـى أنه ، وإن أتى فيه غـير النصب فإن المخـتار فـيه النصب وإلى هذا أشار بقوله :

وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

ومثال هذا قول الشاعر [1] :

١٣١ ـ وَمَالِىَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   وَمَا لِىَ إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

---

١٣١ ـ (١) **الشاعر :** هو الكميت بن زيد الأسدى من إحدى قصائده الهاشميات والبيت من الطويل . وهو من شواهد مـجالس ثعلب ٦٠ ، والأغانى ١١٩/٥ ، والشـذور ٣٦٣ ، والعينى ٣/ ١١١ ، والأشمونى ١٤٩/٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

شيعة : أنصار ، وأعوان ، وأحباب . . .

مذهب الحق : يريد طريق الحق ، والخير ، واستقامة الأمور

والمعنى :

ليس لى أحباب ، وأعوان ، وأولياء إلا آل الرسول العظيم ، وليس لى من مذهب إلا طريق الحق ، والخير ، والاستقامة ، والسداد فى الأمور . . .

الإعراب :

« ومالى » مالى ما نافية « لى » متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا» أداة استثناء « آل » مستثنى ،=

فقوله : « إلاَّ آلَ أَحْمَدَ » وقوله : « إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ » مستثنيان ، متصلان في نفي ، قد سبقا على المستثنى منه .

هذا هو المختار كما ذكره المصنف .

وقد جاء غير النصب في مثل هذا ، كما نبه عليه المصنف ، ومنه قول حسان (رضي الله عنه) [1] .

١٣٢ ـ لأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فرفع « النَّبِيُّون » وكان المختار نصبه .

= آل : مضاف ، و « أحمد » مضاف إليه « شيعة » مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، وإعراب الشطر الثاني كإعراب الشطر الأول .

والشاهد في البيت :

قوله : « إلا آل أحمد » وقوله : « إلاَّ مَذْهَبَ الحَقّ » حيث نصب المستثنى « بإلاَّ » في الموضعين ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام منفي وهذا هو المختار .

١٣٢ ـ (١) : قال حسان (رضي الله عنه) قصيدة يوم بدر منها هذا البيت ، والبيت من الطويل .
وهو من شواهد العيني ٣/ ١١٤ والتصريح ١/ ٣٥٥ ، والهمع ١/ ٢٢٥ ، والدرر ١/ ١٩٢ ، والشارح الأندلسي ، وديوانه ٢٥٤ .

اللغة :

يرجون : يريد : يتوقعون ، وينتظرون ، ويمنون أنفسهم بها . .

شفاعة : « . . وشفعته فيه تشفيعا حين شفع ـ كمنع ـ شفاعة : قبلت شفاعته ، واستشفعه إلينا : سأله أن يشفع . . » قاموس (الشفع) .

ويريد : الشفاعة العظمى ، وهي إحدى شفاعاته (ﷺ) .

والمعنى :

أطاعوا ؛ لأنهم يرجون شفاعته العظمى ، . . . إذ لا يوجد شفيع إلا الأنبياء ، . . .

الإعراب :

« لأنهم » اللام للتعليل ، أن : حرف توكيد ، ونصب ، وهم : اسم « أن » « يرجون » فعل ، وفاعل ، والجملة : من الفعل ، والفاعل في محل رفع خبر « أن » « منه » متعلق بقوله : « يرجون » « شفاعة » مفعول به ليرجون « إذا » ظرفية « لم » حرف نفي ، وجزم ، وقلب « يكن » مجزوم بلم « إلاَّ » أداة استثناء « النبيون » مستثنى « شافع » فاعل يكن التامة ، وهو المستثنى منه =

ووجه رفعه :

إما على تفريغ العامل له ، فيكون فاعل « يَكُونُ » لأنها تامة ، فيكون « شَافِع » بدلا من « النَّبِيِّين » وإما على تقديم البدل على المبدل منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، والبغداديين .

قال سيبويه : سمعت يونُس يقول : سَمِعْتُ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ مِمَّن يوثق بعربيتهم يقولون : « مَالِي إِلاَّ أَبوكَ نَاصِرٌ » [(١)] ـ برفع « أَبُوك » ورفع « نَاصِر » : على أن « نَاصِر » مبتدأ ، و « أَبُوك » بدل منه .

وتقول : « مَا مَرَرْت إِلاَّ غُلاَمَ بأَحَدٍ » على أن « إِلاَّ غُلاَمَ » بدل من أحد ، وقد تقدم عليه .

هذا الذى يقتضيه ظاهر كلام المصنف ؛ لأنه قال : « وغَيْرُ نَصْبِ سَابِق » .

وغَير السَّابق يشمل الرفع ، والجر .

وقد نبه الشيخ : أبو حيان : على أن ظاهر كلام المصنف يقتضى هذا ، ونبه على أن هذه لُغَيَّة ضعيفة ، أعني : تقديم التابع على المتبوع .

قوله :

= والشاهد فيه :
قوله : « إلاَّ النَّبيُّون » حيث رفع المستثنى ، مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منفى .
وذلك : على غير المختار ، والمختار النصب .

(١) نص عبارة سيبويه : « وحدثنا يونس : أن بعض العرب ، الموثوق بهم يقولون : « مالى إلاَّ أَبُوكَ أَحَدٌ » : فيجعلون : « أحدا » بدلا ، كما قالوا : « ما مررْتُ بمثْله أحد » : فجعلوه بدلا ... »
وفى العبارتين بعض اختلاف ، لا يؤدى إلى شيء فى الاستشهاد .
ولعل مرد ذلك : اعتماد الشارح الأندلسى على الذاكرة ، لا على النص الأصلى ، أو من ناحية النسخ .

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ « إِلاَّ » لِمَــا   بَعْدُ يَكُنْ كَما لَوِ « الاَّ » عُدِما

لما فرغ من الكلام على الاستثناء التام : موجبا ، وغير موجب ، أخذ يتكلم [1] على الاستثناء غير التام .

وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ، ويسمونه المفرغ .

فنبهك على أن ما قبل « إلاَّ » إذا فرغ لأن يعمل فيما بعد « إلاَّ » كانت « إلاَّ » كما لو عدمت ، فلا حكم لها .

فإلى تفريغ الفعل السابق قبل« إلاَّ »للعمل فيما بعد « إلاَّ » أشار بقوله :

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ « إِلاَّ » لِمَا   بَعْدُ   ....

يعنى : لما بعد « إلاَّ » .

« فإلاَّ » مفعول « بسَابِقٍ » ، و « لِمَا بَعْدُ » متعلق « بيُفَرَّغ » .

ونبهك على أن « إلا » وجودها ، وعدمها سواء فى هذا الموضع بقوله :

.... يكُنْ كَما لَوِ « الاَّ » عُدِمَا

يعنى : يكون الكلام كما لو عدمت « إلاّ » .

فيعمل ما قبل « إلاَّ » فيما بعدها بحسب ما يحتاج من فاعل، ومفعول، تقول : « مَا ذَهَبَ إلاَّ زَيْدٌ » : « فَزَيْدٌ » فاعل « بذَهَب » ، و « إلاَّ » لغو ، لا حكم لها ؛ لأن ذهب السابق على « إلاَّ » تفرغ للعمل فيما بعد « إلاَّ » ، وهو « زَيْد » أى : هو مفرغ عن العمل ، فهو محتاج إلى رفع « زَيْد » فاعلا .

وكذلك تقول : « مَا ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْدًا » : « فَزَيْدًا » مفعول « بضَرَبْتُ »

(١) فى (جـ) : « وغير موجب تكلم » .

و « إلاَّ » لغوٌ ؛ لأن « ضَرَبْتُ » مفرغ للعمل فى « زَيْد » .

قوله :

وَأَلْغِ « إلاَّ » ذَاتَ تَوْكيد : كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الْفَتَى ، إلاَّ الْعَلاَ

نبهك فى هذا البيت : على أن « إلاَّ » إذا كانت ذات تأكيد ألغيت ، فلا يكون لها عمل .

يريد : إذا كررت للتأكيد ، ومثل ذلك بقوله :

.... لاَ تمرُرْ بهمْ إلاَّ الفتَى ، إلاَّ العَلاَ

« فإلاَّ » الثانية مكررة للتأكيد ، ولا حكم لها ، و « العَلا » بدل من « الفتى » ، إذ « الفَتى » هو « العَلاَ » .

فإعرابه كإعرابه ، وليس « لئلا » الثانية عمل .

هذا مثال مجيئها للتأكيد ، مع البدل .

وقد تجىءمع العطف ، ولا فرق بينهما ، إلا أن يكون ما بعدها فى العطف يكون غير الأول ؛ لأن المعطوف يكون غير المعطوف عليه .

وقد اجتمع المثالان فى قول الشاعر :

---

١٣٣ ـ (١) القائل مجهول ، والشاهد من الرجز (ومن الخمسين) واستشهد بالشاهد فى : الكتاب ١/ ٣٧٤ ، والمقرب ٣٥ ، والعينى ٣/ ١١٧ ، والتصريح ١/ ٣٥٦ ، والهمع ١/ ٢٢٧ ، والدرر ١/ ١٩٣ والأشمونى ٢/ ١٥١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الشيخ : الرجل الذى طعن فى السن ،وفسر الأعلم ١/ ٢٧٤ :الرسيم بالسعى بين الصفا ، والمروة ، والرمل : بالسعى فى الطواف ، وجعل المعنى على هذا ، « أى : لا منتفع فى ، ولا عمل عندي أقوت به غيرى إلا هذا » .

وفهم كثير من العلماء أن المراد بكلمة « شيخ » الجمل ، من أجل الرسيم والرمل ، وهما ضربان من السير . . =

١٣٣ ـ مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُه   إلاَّ رَسِيمُـــهُ ، وإلاَّ رَمَلُـــه[١] .

« فإلاَّ رَسِيمُهُ » مكررة للتأكيد ، وَ « رَسِيمُه » بَدَل من « عَمَلُه » و « إلاَّ رَمَلُه » معطوف على « رسيمُه » .

والرَّسِيمُ ، والرَّمَل : نوعان من السير .

قوله :

وَإنْ تُكَرِّرْ « لاَ » لِتَوْكِيدٍ فَـمَعْ   تَفْرِيغِ التَّأْثِيـرَ بِالْعَامِـلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا « بِإلاَّ » اسْتُثْنِـي   وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِـوَاهُ مُغْنِي

لما تكلم على « إلا » المكررة للتأكيـد شرع يتكلم فى « إلاَّ » المكررة لغير تأكيد .

فذكر أنك إذا كررتها ، دون تأكيد ، مع تفريغ العامل الواقع قبل « إلاَّ » فدع العامل يؤثر [١] فى واحد من المسـتثنين « بإلاَّ » أو المسـتثنيات ، وانصب الباقى .

= كما زعم بعض الناس أن الرواية : « شنجك » أى : جملك ، لما سبق ـ أيضاً ـ .

الإعراب :

« ما » نافية « لك » جار ، ومجرور « من شيخك » جار ، ومجرور ، يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، شيخ : مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « عمله » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه « إلا » زائدة للتوكيد « رسيمه » بدل من عمل ، ومضاف إليه ، بدل كل من كل ، « وإلا » الواو : عاطفة « إلا » زائدة للتوكيد « رمله » رمل : عطف على « رسيمه » رمل : مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى شيخك ، مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « إلاَّ رسيمه ، وإلا رمله » حيث تكررت « إلا » فى البدل والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .

(١) فى (أ) : « فدع العوامل تؤثر »

وإلى هذا أشار بقوله :

التَّأثيـــرَ بالْعَامِــــــل دَعْ

فى واحدٍ ممَّا « بإلاَّ » استثُنْى .... إلخ البيت

ويعنى : بقوله : « الْعَامِل » الواقع قبل « إلاَّ » المفرغ .

هذا الذى ذكره هو الحكم فـى إعراب المستثـنى ، المكرر لغير تأكـيد مع تفريغ العامل ، وسواء كانت المستثنيات متباينة ، أو غير متباينة .

ونعنى بغير المتباينة : أن تكون متداخلة .

ومثـاله فى المتبايـن أن تقول : « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عمـراً ، إلا خالدًا » فهذه المستثنيات الثلاثة متباينة ؛ لأن كل واحد منها غير الآخر .

فترفع واحدا منها فاعلا ؛ لأن العامل مفرغ ، أى : محتاج إلى فاعل .

ونعنى بالعامل « قَامَ » وانصب الباقى من المستثنيات .

والأقرب إلى « قَامَ » هو الأولى بأن يرفع فاعلا .

ومثال ذلك فى غيـر المتباين : « ما جاءنى إلا عشـرة ، إلا سبعة ، إلا ثلاثة » : فهى غير متباينة ؛ لأن الثلاثة داخلة فى السبعة ، والسبعة داخلة فى العشرة ، والإعراب سواء فى المتباين ، وغير المتباين .

فتدع العامل يؤثر فى واحد بحـسب ما يصلح للمعنى ، وينصب الباقى على الاستثناء .

ولما كان الحكم سواء فى المتباين ، وغير المتباين أطلق المصنف .

« وقوله : ممَّا بإلاَّ استُثْنِى » : هو بتحريك الياء ، لأنه فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله ، وسكّن الياء للضرورة .

وقوله : « مُغْنِ » اسم « لَيْسَ » ، وحقه الرفع ، وخبرها متقدم فى الجار ، والمجرور ، أو يكون « مُغْن » خبرها ، فتحرك الياء فيه ، وفى « استثْنِى » .

ويكون التقدير : وليس ذلك مغْنياً عن نصب سواه .

قوله :

وَدُونَ تَفْرِيغٍ ، مَعَ التَّقَدُّمِ   نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ ، وَالْتَزِمِ

لما تكلم على تكرار « إلاَّ » لغير التأكيد ، مع تفريغ العامل ، أخذ يتكلم عليه ، دون تفريغ .

وإذا لم يكن مفرغاً [1] : فإما أن يتقدم المستثنيات ، وإما أن يتأخر .

فتكلم لك فى هذا البيت على الحكم مع عدم التفريغ ، وتقدم المستثنيات فقال :

وَدُونَ تَفْرِيغ ، مَعَ التَّقَدُّمِ   ....

يعنى : تقدم المستثنيات :

....   نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ ، وَالْتَزِمِ

يريد : نصب جميع المستثنيات ، وفى قوله : « والْتَزِمِ » [2] : زيادة فائدة ؛ لأن قوله : « احْكُم » يقتضى جواز النصب ، ولا يشعر بكونه لازما إذ الجائز محكوم به .

فنبه على اللزوم بقوله : « والْتَزِمِ » .

ومثال تقدم المستثنيات قولك : « مَا قَامَ إِلاَّ زيداً ، إلاَّ عَمْرًا إِلاَّ خَالِدًا

---

(١) فى (جـ) : « مرفوعا » .   (٢) سقط من (جـ) : « والتزم » .

القومُ » :

فالمستثنيات مقدمة على المستثنى منه ، وهو « الْقَوْم » .

والعامل الذى هو « قَامَ » غير مفرغ ؛ لأن فاعله موجود ، وهو « الْقَوْم » .

فهو مشغول به ، غير متفرغ إلى غيره .

قوله :

وَانْصِبْ لتَأخير ، وجِئْ بوَاحِدِ مِنْهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ دُوَن زَائِدِ
كَلَمْ يَفُوا ، إلاَّ امرُؤٌ ، إلاَّ عَلِى وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ

لما تكلم على حكم عدم [1] التفريغ ، مع تقدم المستثنيات أخذ يتكلم عليها مع تأخر المستثنيات ، فقال :

وَانْصِبْ لتأخِير ....

يعنى : وانصب المستثنيات إذا كانت مؤخرة ، واجعل لواحد منها من الحكم فى الإعراب ما كان يستحقه لو لم يكن ثَمَّ غيره .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَجِيءْ بِوَاحِدِ مِنْهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

يعنى : وجئ بواحد من المستثنيات فى الإعراب ، كما لو كان دون زائد عليه ، أى : دون تكرار .

ومثال ذلك أن تقول : « مَا قَامَ أحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، إلاَّ خالداً ، إلاَّ عمراً »

(١) سقط من (جـ) لفظ « عدم » .

« فقَام » : غيـر مفرغ ؛ لأن « أحدًا » فـاعله ، وهو موجود ، فقـد أخذ ما يحتاج : فتجعل واحدا مـن المسـتثنيات مرفوعـا على البدل ـ إن شئت ـ مـن « أحد » أو منصوبا على الاسـتثناء ، وينصب ما بقى ؛ لأن المستثنى الأول لو كان وحده لجاز فيه الوجهان المذكوران ؛ لأنه استثناء في غير إيجاب ، والعامل غير مفرغ ، فكذلك يجوز فيه الوجهان ، مع التكرار .

واعلم أن قوله : « وَجِئْ بِوَاحِدٍ » : يقـتضى أيها كان ، وقـد مثل لك المصنف هذا بقوله ـ في البيت الثانى ـ :

كَلَمْ يَفُوا ، إلاَّ امرؤٌ إلاَّ عَلِى

فالعامل عنده فى هذا المثال غير مفرغ ؛ لأنه قد أخذ فاعله ، وهو الواو . فترفع « إلا امرؤ » على البدل من « أَحَد » المقدر ، أو تنصب على الاستثناء ، وينتصب الباقى على كل حال [1] ، وهو « إلاَّ عَلِيًّا » ، إلا أن المصنف خـفف الياء للضرورة ، وجعل النصب فيها مقدرا .

ثم نبهك فى عجز البـيت : على أن حكم المستثنيات المكررة حكم الأول منها ، يعنى : فى كونه نفيا ، أو إثباتا .

فإن كـان الأول مستثنى مـن غير موجب ، كـقولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيدًا ، إلاَّ عَمْرًا ، إلاَّ جَعْفَرًا » .

« فإلاَّ زيدًا » الذى هو المستثنى الأول إيجـاب ؛ لأنه مستثنى من نفى ، والمستثنى من النفى إيجاب .

فهذا داخل ، لا خارج ، نعنى : مثبتا ، لا منفيا .

---

(١) سقطت العبارة الآتية من (ب) : « ... فترفع إلا امرؤ على البدل من أحد المقدر ... إلى قوله « ... على كل حال »

وإذا كان حكم الأول الثبوت فحكم الباقى مثله .

« فإلاَّ عمرًا ، وإلاَّ جَعْفَرًا » مثبتان .

وإن كان الأول مستثنى من موجب ، كقولك : « سَارَ الحىُّ إلاَّ عمرًا ، إلاَّ محمدًا » فالأول منفى؛ لأنه استثناء من موجب ، فيكون الثانى مثله منفياً .

وإلى هذا أشار بقوله :

وحكمُهَا فِى الْقَصْدِ حكمُ الأوَّلِ

وهذا الذى ذكره : إنما يصح إذا كانت المستثنيات متباينة .

فعلى هذا ينبغى أن يحمل كلامه .

وإذا كان القصد بالمستثنيات المتباينة إخراجها من المستثنى منه دفعة واحدة عطفت بعضها على بعض ، كقولك : « قَامَ القومُ إلاَّ زيدًا ، وإلاَّ عمرًا ، وإلاَّ خالداً » .

وإن كان المراد إخراج الأول من المستثنى منه ، وإخراج الثانى مما بقى بعد المستثنى الأول هكذا إلى آخرها أتيت بها من غير عطف كما فى المثال المتقدم [1] . إذ لا يحصل هذا القصد مع العطف .

وإن كانت غير متباينة ، أعنى : متداخلة فحكمها فى القصد يخالف حكم المتباينة .

وسكت المصنف عن حكم غير المتباين فى القصد ؛ لأنه مُسَاوٍ للمتباين فى الإعراب ، وإنما المقصود من [2] وضع هذا الباب حكم الإعراب ، لكنه بعد أن نبه على حكم القصد فى النفى ، والإثبات فى المتباين كان حقه أن يبين

---

(١) فى (ب) « كما فى المثال المتقدمة » . (٢) فى (أ) : « فى » .

الحكم - أيضاً - فى غير المتبـايـن حتى لا يـقع اللبس فى كلامه ، لأنه قال : « وحكمُها فى القصدِ » وأطلق .

فظاهر كلامه إجراء الحكم الذى ذكره فى المتباين ، وغيره .

وإنما أذكر لك حكم غير المتبـاين فى القصد من الإثبات ، والنفى فاعلم أن غير المتباين : إما ألا يمكن استثناء بعضها من بعض وإما أن يمكن .

فإن لم يمكن كقولك : « عِنْدى عشرة إلاَّ واحداً ، إلاْ أَرْبَعَة » فالمستثنى الثانى - هاهنا - غـير مبـاين للأول ، والثانى : لا يمكن اسـتثناؤه من الأول ؛ لأن الأربعة لا يصح استثناؤها من الواحد .

فللنحويين - ها هنا - مذهبان :

الأول : وهو مذهب الجمهور : أن يخرج المستثنى الأول ، والثانى من المستثنى منه ، فيكون المقر بة خمسة .

والمذهب الثانى ،وهو مذهـب الفراء :أن تجعل الاسـتثناء الـثانى منقطعاً ، مقرا به مع الأول .

فتقدير كلامه : عندى عشرة إلا واحداً ، سوى الأربعة التى له .

فيكون قد أقر بثلاثة عشر؛ لأنك تخرج الواحد من العشرة تبقى تسعة ، وتزيد الأربعة على التسعة ، تصير ثلاثة عشر .

وإن أمكن استثناء بعضها من بعض ، كقولك :« عِنْدِى مائةٌ إلا عشرة، إلا اثنين » :

فللنحويين أربعة مذاهب :

---

(١) فى (أ) : « حتى »

ألزم المقر ثمانية ، وثمانين ـ كما ذكرنا ـ .

المذهب الثاني : أن يخرج المستثنى الآخر مما قبله ، والذى قبله من الذى قبله ، حتى ينتهى إلى [1] المستثنى منه ، فالباقى هو المقر بة .

وبيانه فى المثال المذكور : أن يخرج الاثنين من الذى قبلهما ، وهو العشرة ، تبقى ثمانية ، وتخرج الثمانية من المائة ، وهو المستثنى منه تبقى اثنان وتسعون ،وهو المقربه .

وإلى هذا ذهب الكسائى ، مع أهل البصرة .

المذهب الثالث : أن تجعل الأخير استثناء منقطعاً ،وهو مذهب الفراء .

فيكون الإقرار باثنين ، وتسعين ؛ لأنك تخرج العشرة من المائة ، وتزيد الاثنين ، فيكون المقر به اثنين ، وتسعين .

فيكون التقدير : له عندى مائة إلا عشرة ، سوى الاثنين ، اللذين له عندى .

فالمقر به على هذا المذهب ، والذى قبله : اثنان، وتسعون على السواء ، وإن اختلف طريق الإخراج فيهما .

وأما المذهب الرابع : فهو أن يجوز فى المسألة : رد المستثنيات كلها إلى المستثنى منه ، وأن يخرج كل مستثنى من الذى يليه .

وذكر الشيخ : أبو حيان (رحمه الله) : أن هذا المذهب الرابع قد استحسنه بعض الأصحاب ، يعنى : النحويين ، ورجحوا إخراج كل مستثنى من الذى يليه ؛ لإعادة كل مستثنى إلى الأقرب منه بخلاف الوجه الآخر ، فإن فيه رد المستثنيات غير الأول إلى الأبعد ، وهو المستثنى منه .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « إلى » .

فإذا فرغنا على هذا الوجه ، أعنى : رد كل مستثنى إلى ما يليه ففى طريق العلم بالمقر به وجوه :

الأول : أن تنظر [1] إلى العدد الأول : فإن كان شفعاً ،كقولك: « له عندى عشرة إلا تسعة ، إلا ثمانية ، إلا سبعة ، إلا ستة إلا خمسة ، إلا أربعة ، إلا ثلاثة ، إلا اثنين ، إلا واحداً » : فتعد الأوتار [2] : وهى التسعة والسبعة ، والخمسة ، والثلاثة ،والواحد : خمسة أوتار ، فتسقط بكل وتر واحداً ، وهى خمسة فقط ،خمسة من العشرة، تبقى خمسة ، وهى المقر به .

وإن كان وترا « كأَحَد عَشَرَ » عددت الأشفاع ، وهى : عشرة وثمانية ، وستة ، وأربعة ، واثنان ، فتسقط لكل شفع واحداً ، فتسقط خمسة عن أحد عشر ، تبقى ستة ، وهو المقر به .

الوجه الثانى : أن تجمع الأوتار وحدها ، والأشفاع وحدها فتنظر ما اجتمع من الأوتار ، وما اجتمع من الأشفاع : فإن كان أصل العدد شفعا أسقطت مجموع الأوتار من مجموع الأشفاع فما بقى فهو المقر به .

وإن كان أصل العدد وترا أسقطت مجموع الأشفاع من مجموع الأوتار ، فما بقى فهو المقر به ، وتعد أصل العدد فى الأوتار ، إن كان وتراً ، وفى الأشفاع إن كان شفعاً .

فمثال ذلك : إذا كان العدد شفعا كالعشرة أن تجمع الأوتار يجتمع منها خمس ، وعشرون ؛ لأنها تسعة ، وسبعة ، وخمسة ، وثلاثة وواحداً .

وتجمع الأشفاع ، وهى : عشرة ، وثمانية ، وستة ، وأربعة ، واثنان : المجموع ثلاثون :

---

(١) فى (جـ) : « ينظر » . (٢) سقط من (جـ) : « فتعد الأوتار » .

فتسقط مجموع الأوتار ، وهى خمسة ،وعشرون من مجموع الأشفاع ، وهى ثلاثون تبقى خمسة ، وهو المقر به .

ومثال ذلك فى الوتر « كَأَحَدَ عَشَرَ » أن تجمع الأشـفاع ، وهى عشرة ، وثمانية ، وستة ، وأربعة ،واثنان : المجموع ثلاثون ،وتجمع الأوتار ، وهى : أحَدَ عَشَرَ ،وتسعة ، وسبعة ،وخمسة ، وثلاثة، وواحد : المجموع : ستة ، وثلاثون: تسقط منها مجموع الأشفاع وهو ثلاثون ،تبقى ستة ،وهو المقر بة .

الوجه الثالث : أن يخرج كل استثناء مما يليه : فـإذا كان الأصل عشـرة ، واستثنى إلى الواحـد ـ كما تقدم ـ فـتخرج الواحـد من الاثنين يبقى واحد ، فتخـرجه من الثلاثة ، يبقى اثنان ، فتخـرج الاثنين من الأربعة تبقى اثنان ، وتخرج الاثنين من الخمسة تبقى ثلاثة ، فـتخرج الثلاثة من الستة يبقى ثلاثة ، فتخرج الثلاثة من السبعة ، تبـقى أربعة ، وتخرج الأربعة من الثمانية تبقى أربعة فتخرج الأربعة من التسعة تبقى خمسة،فتخرج الخمسة من العشرة، وهو [1] المستثنى تبقى خمسة فهو المقر به .

وهكذا تفعل فى كل عدد : شفعاً كان ، أو وتراً .

الوجه الرابع : أن تسقط المستثنى الأول من المسـتثنى منه ، فما بقى من المستثنى منه بعد الإسقاط تضيفـه إلى ما بعد المسقط منه ، فما اجتمع لك تسقط منه ما بعده ، ثم تفعل هكذا إلى الآخر ، فما بقى فهو المقر به .

ومثال ذلك فى العشرة : إذا استثنيت إلى الواحد ـ كمـا تقدم ـ فتسقط المستثنى الأول ، وهو تسعة من المـستثنى منه ، وهو عشرة [2] ، يبقى واحد ، تضيفه إلى ما بعد الذى أسقطت ، وهى ثمانية ، تصير تسعة ، فتسقط منها ما بعد الثمـانية ، وهو سبعة ، فـتبقى اثنان فتضيـفها إلى ما بعد السـبعة ، التى

---

(١) فى (أ) : « وهى » . (٢) فى (جـ) : « وهو العشرة » .

أسقطت ، وهى ستة ،فتصير ثمانية ، تسقط منها ما بعد الستة ،وهو خمسة ، تبقى ثلاثة تضيفها إلى ما بعد الخمسة ، التى أسقطت ، وهى أربعة تصير سبعة ، يسقط منها ما بعد الأربعة ، وهى ثلاثة ، تبقى أربعة تضيفها إلى ما بعد الثلاثة ، التى أسقطت ، وهو اثنان ، تصير ستة ، تسقط منها ما بعد الاثنين ، وهو واحد ، تبقى خمسة وهو المقر به .

وهكذا تفعل فى كل عدد : شفع ، أو وتر . . .

وللناس طرق غير هذه الأربعة تركناها خوف التطويل ، وفى هذا الكفاية .

وهذا الذى ذكرناه إنما يسوغ على رأى من يجوز استثناء الأكثر ، وأما من يمنعه :

فإذا استثنيت من العشرة تسعة بطل الاستثناء ، وبطل ما استثنيت بعد التسعة ، لأنه فرع باطل ، فيبطل .

قوله :

وَاسْتَثْنِ مَجْرورًا بغيرِ مُعْرَبَا بِمَا لُمْسْتَثْنًى بإلاَّ نُسِبَا

لما [1] فرغ من الكلام على الاستثناء « بإلاّ » شرع يتكلم فى الاستثناء بما ضمن معنى « إلاَّ » :

فذكر « غَيْر » : فنبه على أن المستثنى بها يكون مجروراً ، يعنى : على كل حال .

وجره بإضافة « غَيْر » إليها ، وإلى هذا أشار بقوله :

واستثن مجروراً « بغير ... .

(١) سقط من (ب) لفظ : « لما » .

ثم نبهك على أنك تعرب « غَيْر » نفسها كإعراب المستثنى « بِإلاَّ » : فما يجوز فى الاسم المستثنى « بإلاَّ » من الوجوه يجوز فى « غَيْرِ » وإلى هذا أشار بقوله :

مُعْرَبًا بِمَا لِمُسْتَثْنًى « بِإلاَّ » نُسِبَا

يعنى : معربا « لغَيْر » بما نسب للمستثنى « بإلاَّ »[1] من وجوه الإعراب ، فيما تقدم .

فإذا قلت : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » وجب نصب « غَيْر » على الاستثناء ؛ لأنك لو قلت : « قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا » لوجب نصب « زَيْد » ؛ لأنه مستثنى من موجب .

ولو قلت : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ » لجاز فى « غَيْر » النَّصب على الاستثناء والإتباع .

واختير الإتباع ؛ لأنه متصل فى غير إيجاب ، كما هو الحكم فى قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ » .

ولو قلت : « ما قام أحدٌ غَيْرَ حمارٍ » لتعين النصب على الاستثناء وقل الإتباع .

وهى لغة بنى تميم ؛ لأنه منقطع ، غير موجب ، كما هو الحكم فى قولك . « مَا قَامَ أحدٌ إِلاَّ حِمَارًا » .

فلو كان العامل مفرغا للفاعل وجب رفع غير على الفاعلية ، كقولك : « مَا قَامَ غَيْرُ زيدٍ » كما يجب رفع الاسم ، بعد « إِلاَّ » فى قولك : « ما قامَ إِلاَّ زَيْدٌ » .

---

(١) فى (أ) « بما نسبه المستثنى بإلا » وفى (جـ) : « بالمستثنى بالا » .

وإن كان العامل مفرغا للمفعول وجب نصب « غَيْر » بالمفعولية كما يجب ذلك في الاسم ، الذى بعد « إلاَّ » في قولك : « مَا رَأَيْتُ إلاَّ زَيْدًا » .

فتبين من هذا : أنها تجرى مجرى الاسم ، الذى بعد « إلاَّ » فى حكم الإعراب .

قوله :

وَلِسوًى سُوًى سَوَاءِ اجْعَلاَ ـ عَلَى الأَصَحِّ ـ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

نبهك فى هذا البيت على حكم « سِوَى » وذكر فيها ثلاث لغات : كسر السين ، وضمها ، مع القصر فيها وفتحها مع المد .

ونبهك على أن حكمها حكم « غَيْر » ـ على الأصح ـ [1] .

فيفهم أن ثمَّ قول آخر صحيح ، غير أصح .

وهو قول سيبويه ، ومن تبعه [2] .

« فسِوى » عنده ظرف ، ملازم للظرفية ، فإن جاءت غيرظرف فهو عنده شاذ .

فرجح المصنف [3] خلاف كلام سيبويه ، فجعله الأصح ، ولا شك أن ورودها اسما غير ظرف كثير فى النظم ، والنثر .

فمن ذلك فى النثر قوله (ﷺ) : « دَعَوْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِى

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « على » .

(٢) قال سيبويه « وأما أتانى القوم سواك » : فزعم الخليل : أن هذا كقولك : « أتانى القومُ مكانك ، وما أتانى أحد مكانك » إلا أن فى « سواك » معنى الاستثناء ١/ ٣٧٧ الكتاب .
ونقل هذا ـ أيضا ـ عن الفراء الكوفى ، انظر ٢/ ٨-١ المرادى .

(٣) انظر ما نقله المرادى ، فى شرح الكافية عن ابن مالك فى سر مخالفته لسيبويه ومن تبعه ٢/ ١٠٨ .

عَدُوًا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ » : فجرها « بمن » .

وكقوله (ﷺ) : « مَا أَنْتُمْ فِى سِوَاكُم مِنَ الأُمَمِ إلاّ كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِى جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فى جلد الثورِ الأَبْيَض » :

فجرها « بِفِي » .

وقد جاء فاعلا فى قولهم : « أَتَانِى سِوَاك » حكاه الفراء [1] .

وقد جاءت مبتدأ ، فمن ذلك قول الشاعر[2] :

١٣٤ ـ وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ ، أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا ، وَأَنْتَ الْمُشْتَــرِى

---

(١) المشهور عن الفراء موافقة سيبويه ، كما تقدم ، كما ذكر المرادى ، وعزز ذلك ابن عقيل قال : « ومذهب سيبويه ، والفراء ، وغيرهما : أنها لا تكون إلا ظرفاً ، فإذا قلت : قامَ القومُ سوى زَيْد » « فسوى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهى مشعرة بالاستثناء ، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا فى ضرورة الشعر » ٢/ ٢٢٦ ابن عقيل .

١٣٤ ـ (٢) : **الشاعر** : ابن المولى : محمد بن عبد الله بن مسلمة ، المدنى يخاطب به يزيد بن حاتم ابن قبيصة بن المهلب . والبيت من الكامل .

وهو من شواهد العينى ٣/ ١٢٥ ، والهمع ١/ ٢٠٢ ، والدرر ١/ ١٧ ، والأشمونى٢/ ١٥٩ والشارح الأندلسى .

اللغة :

تباع : أراد بالبيع : الزهد ، وعدم الرغبة فى الشىء ، وكذلك : أراد بالشراء : الحرص ، والاقتناء ، والتحلى بالشئ .

كريمة : نفيسة حسنة ، يتسابق إليه الكرام ، ويحرص عليها علية القوم .

والمعني :

إذا زهد الناس فى تحصيل المكارم ، فأنت الذى ترغب فى المجد ، وتحصيل المكارم ، . . .

الإعراب :

« وإذا » إذا : ظرف ، تضمن معنى الشرط « تباع » فعل مضارع مبنى للمجهول « كريمة » نائب الفاعل ، ، الجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها » أو « عاطفة ، « تشترى » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، عطف على تباع ، ونائب الفاعل مستتر ، يعود إلى كريمة « فسواك » الفاء لربط الجواب الشرط « سوى » مبتدأ ، سوى مضاف ، والكاف مضاف إليه « بائعها » خبر المبتدأ ، ومضاف إليه ، =

وقد جاءت صفة فى قول الشاعر [1] :

١٣٥ ـ أَصَابَهُم بَلاَءٌ كَانَ فيهمْ سوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِى النّضير

« فسوَى » صفة « لبلاَء » .

ويستثنى بها المتصل، والمنقطع « كغير » تقول : « قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ » .

ومن المنقطع قول الشاعر [2] :

١٣٦ ـ لَمْ ألْفِ فى الدارِ ذَا نطقٍ سَوى طَلَلٍ قد كاد يَعفُـو ، وَمَا بالْعَهْدِ منْ قِـدَمِ

= والجملة : لا محل لها من الإعراب ، جواب « إذا » ، « وأنت المشترى » الواو : عاطفة وجملة « أنت المشترى » من المبتدأ ، والخبر معطوفة على الجملة المتقدمة .

والشاهد في البيت :

قوله : فَسواكَ « حيث خرجت « سوى » عن الظرفية ،وقد أثر فيها العامل المعنوى،ووقعت مبتدأ .

١٣٥ ـ (١) : **والشاعر :** هو سيدنا حسان بن ثابت (رضى الله عنه) والبيت من الوافر .

وهو من شواهد العينى ٣/ ١٢٠ ، والـهمع ١ / ٢٠٢ ، والدرر ١/ ١٧١ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٨٩ .

اللغة :

أصابهم : نزل بهم . **بنى النَّضِير** : حى من يهود خيبر .

والمعنى :

نزل بهم بلاء عظيم زائد على ما أصاب بنى النضير ، من العـذاب والدمار ، والتشريد ، والتشتت، والاستعباد . . ويعنى بذلك : بنى قريظة .

الإعراب :

« أصابهم بلاء » فعل ماض ، ومفعول به ، وفاعل ، وجملة : « كان فيهم » صفة بلاء ، فى محل رفع « سوى » صفة لبلاء « ما » موصوله « قد » حرف تحقيق « أصاب » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازاً « بنى النضير » مفعول به ، ومضـاف إليه ، والجملة: صلة الموصول ، وقد أضاف « سوى » إلى « ما » الموصولة .

والشاهد في البيت :

على أن « سوى » يوصف بها ، وأنه لا يلزم الظرفية ، خلافا للأكثرين .

١٣٦ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط .

وهو من شواهد العينى ٣ / ١١٩ ، والشارح الأندلسى .

قوله :

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ ، وَخَلاَ وَبِعَدَا ، وَبِيَكُونَ بَعْدَ لاَ

ذكر لك [1] في هذا البيت أربعة أشياء ، يستثنى [2] بها المنصوب : وإلى هذا أشار بقوله : « واسْتَثْنِ نَاصِبا » .

ثم عدد الأربعة ، فذكر « لَيْسَ » :

ومثالها : « جاءَ القومُ لَيْسَ زَيْدًا » : فيجب نصب « زَيْد » ؛ لأنه مستثنى « بلَيْسَ » وهو خبر لها .

ونصب خبرها واجب ، واسمها مضمر ، لا يجوز إظهاره ؛ لأنه لا يفصل بين أداة الاستثناء ، والمستثنى ، فيوهم عدم الاستثناء .

والتقدير : لَيْسَ بعضُهم زيداً .

= **اللغة :**

الف : أحد .

طلل : هو ما شخص من آثار الديار .

يعفو : يدرس ، ويتغير ...

والمعني :

لم أجد في الدار من يؤنسها ، ولم أجد غير أطلال شاخصة ، ورسوم متغيرة ، ولم أجد من عهدتهم بها من الأحبة .

الإعراب :

« لم » حرف نفي ، وجزم ، وقلب « ألف » مضارع ، مجزوم بلم ، وفاعله مستتر وجوبا « في الدار » متعلق بقوله « ألف » ، « ذا نطق » مفعول به ، ومضاف إليه « سوى » أداة استثناء ، سوى : مضاف ، و « طلل » مضاف إليه والاستثناء منقطع ، « قد » حرف تقريب « كاد » ناسخة ، واسم كاد مستتر ، وجملة « يعفو » من الفعل ، والفاعل في محل نصب خبر « كاد » وجملة : قد كاد يعفو في محل نصب حال « وما » ما : نافية بمعنى « ليس » « بالعهد » متعلق بخبر ما « من قدم » من زائدة ، وقدم اسم ما ، والجملة في محل نصب حال .

(١) سقط من (ب) لفظ « لك » .   (٢) في (جـ) : « مستثنى » .

ومنه : « يُطْبَع المؤمن عَلَى كلِّ خُلُقٍ ، لَيْسَ الْخِيَانَة ، والْكَذِب »

ثم ذكر « خَلاَ » : وهى فعل ماض ، إذا نصبت المستثنى .

وقد تجىء حرفا ، فتجر ، وسينبه عليه .

ثم ذكر « عَدَا » : وحكمها كحكم « خَلاَ » ، وسينبه على ذلك .

ثم ذكر « يكون » وشرط وقوعها بعد « لا » النافية ، واشترط فيها شرطا ثانيا ، وهى أن تكون مضارعا .

وإنما نبه على هذا الشرط بالمثال ، تقول : « قَامَ الْقَوْمُ لا يَكُونُ زَيْدًا » والكلام عليها كالكلام على « لَيْس » : فالمستثنى خبرها ، فيجب نصبه ، واسمها مضمر ، لا يجوز إظهاره لما ذكر فى « ليس » .

والتقدير : لا يكون بَعْضُهُمْ زَيْداً .

فالحاصل : أن الأربعة المذكورة فى هذا البيت : الاثنان منها : يجب نصب المستثنى بهما ، والآخران يجوز جر المستثنى بهما وسيأتى :

قوله :

وَاجْــرُرْ بِسَابِقَــيْ يكُونُ إنْ تُــرِدْ   وَبَعْدَ «مَا»انْصِبْ،وانْجِرار قَدْ يرِدْ

وحَيْــثُ جَرَّاَ فَهُمَــا حَرْفَــانِ   كمَــا هُمَــا إنْ نَصَبَــا فعْــلاَنِ

نبهك فى صدر البيت الأول على أنك تجر بِسَابقيْ « يكون » إنْ أردت .

يعنى « بسابقى » « يكُونُ » فى الذكر فى البيت المتقدم ، وهما : « خَلاَ ، وَعَدَا » .

ثم نبهك على أنه إن قرنت بهما « مَا » تعين نصب المستثنى بعدهما لأن « مَا » تعين فعليتهما ، لكونها مصدرية معهما ،وحرف الجر لا يقع بعد

« مَا » المصدرية ، كقولك : « أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ مَا خَلاَ زَيْدًا ، وَمَا عَدَا عَمْرًا ».

وإلى هذا أشار قوله : « وبَعْدَ « مَا » انْصِبْ » .

يريد : وإذا كانت « خَلاَ ، وَعَدا » بعد « مَا » فالنصب[1] بهما .

وموضعهما إذا اقترنا « بمَا » موضع نصب : إما على الحال ، وإما على الظرفية ، على حذف مضاف .

فتقدير الحال : « أكْرَمْتُ الْقَوْمَ مجَاوِزًا زَيْدًا » .

وتقدير الظرف : « أكْرَمْتُ الْقَوْمَ مُدَّةَ مجَاوزَتِهِمَ زَيْدًا » .

ثم نبهك على أن الجر بهما مع اقترانهما « بِمَا » قد يرد .

ونبه على قلته « بَقَدْ » .

وهذا الذى نبه عليه حكاه الجرمى عن العرب .

وتخريجه على زيادة « مَا » ومع هذا فهو شاذ ؛ لأن زيادة « مَا » مع حرف الجر إنما يكون مع تقدم الحرف ، كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لنت لَهُمْ ﴾[2] .

ثم نبهك فى البيت الثانى على أن « خَلاَ ، وعَدَا » إذا جرا فهما حرفان ، والجر بهما تنبيه على حرفيتهما ، ولا يعديان[3] الفعل إلى الاسم كحروف الجر .

وهما إذا نصبا فعلان ، فالمنصوب بعدهما مفعول لهما ، وفاعلهما ضمير ما سوى المنصوب ، ولا يجوز إظهاره لما ذكرنا فى « لَيْسَ »

قوله :

---

(١) فى (ب) : « النصب بهما » .
(٢) من الآيه ١٥٩ من سورة آل عمران .
والشاهد فى الآية الكريمة : أن « ما » تقع زائدة عند تقدم الحرف .

(٣) فى (جـ) : « يقدران » .

وَكخلاَ « حَاشَا » وَلاَ تَصْحَبُ « مَا »   وَقِيلَ : حَاشَ ، وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

نبهك فى البيت على أن « حَاشَا » كمثل « خَلاَ » فتكون فعلا ، وينتصب ما استثنى بها .

وتكون حرفا ، فتجر ما بعدها ، فهى « كَخَلاَ » على السواء ، إلا أن « حَاشَا » لا تصحب « مَا » فلا تقول : « مَا حَاشَا زَيْدًا » كما تقول : « مَا خَلاَ زَيْدًا » إلاَّ مَا شَذَّ فى حديث ، رُوِى فى بعض الأجْزَاء .

وهو قوله : (ﷺ) : « أُسَامَةُ أحبُّ النَّاسِ إلىَّ مَا حَاشَا فَاطِمَة » [(١)] .

وقد نبه المصنف على أن « حَاشَا » لا تصحب « مَا » بقوله : وَلاَ تصحب « مَا » .

ثم ذكر لك فى « حَاشَا » لغتين [(٢)] .

إحداهما : « حَاشَا » ـ بمد الحاء ، وألف بعد الشين ـ مقصورة .

والأخرى : « حَشَا » ـ بِقصر الحاء ، وهذه اللغة قليلة .

وفيها لغة ثالثة : وهى : « حَاش » ـ بمد الحاء ، وقصر الشين ، وهى قراءة الجماعة فى القرآن .

ولم يصل الشين بالألف إلا أبو عمرو .

واعلم أن سيبويه التزم بحرفية « حَاشَا » وفعلية « عَدَا » .

---

(١) جعل ابن هشام فى المغنى « حاشا » فى الحديث الشريف فعلا متعديا متصرفا ، وجعل « ما » نافية والمعنى على ذلك : أنه عليه (الصلاة والسلام) لم يستثن فاطمة (رضى الله عنها) : وأخذ على بن مالك : أنه جعل « ما » مصدرية ، و « حاشا » استثنائية : بناء على أنه من كلامه (ﷺ) ورد كلامه : بما جاء فى معجم الطبرانى « ما حاشا فاطمة ، ولا غيرها » ، واستشهد لتصرف الفعل ببعض الشواهد . انظر ١ / ١٢١ المغنى ، وانظر ١ / ٣٦٥ التصريح على التوضيح .

(٢) انظر للغات ، والقراءات فى ٢ / ٤٦٥ الكشاف ، وانظر ٥ / ٣٠٣ البحر المحيط

وخولف فى ذلك ، لثبوت النصب « بِحشَا » والجر « بَعَدا » .

روى أبو عمرو الشيبانى [1] .

اللَّهمَّ اغْفِر لِى ، ولِمنْ يَسْمَعْ   حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغْ [2] .

فنصبب « الشيطانَ » بعد « حاَشَا » : فتـعين أن يكون « حاشا » فعلا ؛ إذ الحروف لا تنصب الأسماء .

ومنه قول الشاعر [3] .

١٣٧ ـ حَاشا أَبَا ثَوْبَان إِنَّ أَبَا   ثَوْبَان لَيْـــسَ بِبُكْمَـــةٍ فَـدْمِ

رواه الضبى « حاشا أبا ثوبان » ـ بالنصب ـ .

---

(١) **أبو عمرو الشيباني :**

كان راوية أهل بغداد ، واسع العلم باللغة ، والشعر ، ثقة فى الحديث ، كثير السماع ، نبيلا ، فاضلا ، عالما بكلام العـرب ، حافظا للغاتها .. صنف كـثيرا ، ومن تصانيـفه معجم الجـيم ... مات سنة ٢٠٥ هـ (البغية ١ / ٣٦٥) .

(٢) ليس بنظم كما نبه على ذلك الشيخ ، خالد الأزهرى ١ / ٣٦٥ التصـريح ... وليس بمنظوم كما يتوهم ، وأكد ذلك الصبان ٢ / ١٧ حاشية الصبان على شرح الأشمونى . فقد قال :« هذا نثر » .

١٣٧ ـ (٣) **: الشاعر** هو الخميح الأسدى : من فرسان بنى أسد المعدودين ، والبيت من الوافر .

وهو من شـواهد العـينى ٣/ ١٢٩ ، والأشـمـونى ٢ / ١٦٥ ، والمـفضـليـات ٣٦٧ ، والشـارح الأندلسى .

رواية البيت :

ما سـجله الشارح الأندلسى اعتـمد فيه على شـرح ابن مالك ، وعلى شرح ابن الناظم للألفـية ص ٣١٠ ـ بتحقيـقنا .. وجعل العينى ذلك الصواب حيث قـال : « والصواب ما ذكرناه » ٣/ ١٣٠ ، وما سجله ابن هشام فى المغنى ١/ ١٢٢ ، والزمخـشرى فى الكشاف ٢/ ٤٦٥ ، .. فإن العينى يرى فى ذلك تركيب صدر البيت الأول على عجز الثانى : ويقول : وأكثر النحاة يركب صدر اليت الأول على عجز الثانى ، فيسنونه هكذا :

حَاشـاَ أبى ثوبَان إنَّ لــــهُ   ضنًا عَلَى الملحاة ، والشتْم » ٣ / ١٢٩ الشواهد الكبرى .

وفى الأبيات : حاشا ابى ثوبان .... إلخ .

عمرو بن عبـــد الله إن به   ضناً عن الملحاة ، والشتم   ٣/ ١٢٩ العينى .

وثبت ـ أيضاً ـ الجر « بعَدَا » فصح كونها حرفا ، ومنه قول الشاعر [1] :

١٣٨ ـ أَبَحْنَا حَيَّهُمْ : قَتْلاً ، وَأَسْرًا   عَدَا الشَّمْطَاءِ ، وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

= **والرواية :**

« حاشا أبى » « وحاشا ألا » وخرج الثانية ابن هشام على لغة القصر ، كقول أبى النجم العجلى

إنَّ أبـــاها ، وأبـا أبَاهَا   قَدْ بَلَغَا فى المجد غَايَتَاهَا

انظر المغنى ١ / ١٢٢ . وانظر الكواكب الدرية ١/ ٣٦ إلى ٧٢ ـ لنا ـ .

اللغة :

بكمة : ـ بضم الباء ـ من البكم ، وهو : الخرس .

فدم : ـ بفتح الفاء ـ عيى ثقيل .

والمعني :

يستثنى الشاعر أبا ثوبان ، فإنه غير أخرس ، ولا عيى ، ثقيل النطق .

الإعراب :

« حاشا » فعل ماض ، وفاعله مستتر « أبا ثوبان » مفعول به ، ومضاف إليه ، وهو المستثنى « إن » حرف توكيد ، ونصب . . « أبيا ثوبان » اسم إن ، ومضاف إليه ، وجملة « ليس ببكمة فدم » ـ من الفعل ليس الناقص ، واسمه المستتر ، وحرف جر زائد ، وخبر ليس ، وصفة للخبر ـ فى محل رفع خبر « إن » .

والشاهد في البيت :

أن « حاشا » فى البيت فعل ؛ لأن قوله : « أبا ثوبان » جاء منصوبا ، على خلاف مذهب سيبويه .

الأقوال في « حاشا » :

١ ـ أنها حرف ، وهو قول سيبويه .

٢ ـ أنها فعل ، وحرف ، وهو مذهب المبرد ، والمازنى ، وهى تنصب ، وتجر .

٣ ـ أنها فعل لاغير ، وهو مذهب الكوفيين إلا الفراء .

٤ ـ أنها فعل بغير فاعل ، وهو مذهب الفراء (انظر العينى ٣ / ١٣١ ، ١٣٢) .

١٣٨ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر .

وهو من شواهد العينى ٣/ ١٣٢ ، والتصريح ١/ ٣٦٣ ، والهمع ١/ ٢٣٢ ، والدرر ١/ ١٩٧ ، والشارع الأندلسى

اللغة :

أبحنا : أراد : أهلكنا . واستأصلنا ، وجعلنا قتلهم مباحا .

حيهم : « الحى : واحد أحياء العرب . . » المختار (ح ى ى) والمراد : القبيلة =

روى بجر « الشَّمْطَاءِ » وما عطف عليها .

هكذا رواية البيت .

= أسرًا : « الأسر : الشد ، والعصب ، وشدة الخلق والخلق . . . » قاموس (الأسر) .

والأسير : الأخيذ ، وهو : أن يؤخذ الرجل في الحرب ملقيا بيـديه ، معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه .

الشمطاء : هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض .

والمعنى :

قبل البيت :

تركنا في الحضيض بنات عوج   عواكف قد خضعْنَ إلى النسور
أبحنا حيـهم : قتلا ، وأسْـرًا   عـدا الشمطاء ،والطفل الصغير

ومعنى بيت الشاهد :

أعملنا السيف في أعدائنا ، فأهلكناهم ، واستأصلنا شأفتهم ، وقتلنا ، وأسرنا ، ولم نترك إلا العجائز ، والأطفال .

الإعراب :

« أبحنا » فعل ، وفاعل « حيهم » حي : مفعول به ، منصوب ، حي : مضاف ، وهم : مضاف إليه « قتلا » تمييز ، « وأسرا » الواو : عاطفة وأسرا : عطف على قتلاً « وعَدَا » حرف جر « الشمطاء » مجرور بعدا ، « و الطفل » عاطف ، ومعطوف على الشمطاء ، « الصغير » صفة للطفل .

والشاهد في البيت :

قوله : « عَدَا الشمطاء » حيث جر الشاعر « بعدا » التي هي حرف في هذا الأسلوب : الشمطاء ، وما عطف عليها .

ولم يحفظ سيبويه الجر « بعدا » وإنما المحفوظ عنده : أن « عـدَا » يأتي فعلا ماضيا . انظر العيني ٣ / ١٣٤

الحـــال[1]

اعلم أن الحال : وصف ، أو فى حكمه ، واقع فضلة ، ببيان لهيئة من هو له ، غير مقصود به التخصيص .

فقولنا : « وَصْفٌ » : جنس يشمل الحال ، والنعت ، والخبر المشتق .

وقولنا : « أو فى حكمه » ليدخل الحـال التى هى فى تقدير المشتق ، كقوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾[2] .

وكقولهم : « جَاءَ وَحْدَه » .

وقولنا : « فضلة » ليخرج الخبر .

وقولنا : « بيان لهيئة من هو له » ليخرج التمييز ؛ لأنه لبيان الذات ، لا لبيان الهيئة .

وقولنا : غير مقصود به التخصيص ، ليخرج النعت .

قوله :

الحال : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبُ   مَفْهِمٌ فى حالَ : « كَفَرْدًا أَذْهَبُ »

هذا البيت عرف فيه الحـال ،فقال: « وصف » وهو اسم جنس ، يشمل الحال ، وغيرها من الصفات ، ثم قـال : « فضلة » يخرج به الأخبار ؛ لأنها غـير فـضلة ، ثم قال : « منْتَصب » فـخـرج به كل مرفـوع ، ومجـرور من الصفات » ثم قال : « مفهم فى حال » أراد أن يخرج به النعوت ، المنصوبة ، والتمييز فأما التمييز فيخرج ؛ فإنه غير مفهم فى حال ، وأما النعت فإنه مفهم في حال ، فلا يخرج .

---

(1) الحـال : « يذكر ، ويؤنث ، وهو : الأفـصح . يقـال : حال حسن ، وحـال حسنة » الشـذور ص: ٣٠٣ .

(2) من الآية ٧١ من سورة النساء .

اللهم إلا أن تقول : إن النعت لم يقصد به بيان حالة المنعوت ، وإنما قصد به تخصيصه ، فإن أُفهم فى حال فإنما هو بالعرض .

ويكون مراد المصنف : مفهم فى حال وضعه لذلك .

وفى هذا مافيه ؛ لأن ألفاظ الحد لا ينبغى أن تكون مفتقرة إلى التقييد .

وقوله : « فى حالٍ » يعنى : فى حال كذا ، فهو فى نية الإضافة ، والمضاف منوى ، مقدر الحضور ، إذ لا يصح التقدير إلا به .

فينبغى أن يضبط «فى حالِ »بغير تنوين؛لأن التنوين ساقط للإضافة[1] .

ثم مثل الحال بقوله : « فرداً أَذْهَبُ » فالتقدير : « أذهبُ فرداً » . إلا أنه قدم الحال على عاملها ، وكان ينبغى أن يأتى بها مؤخرة على أصلها ، لأنه أول الكلام عليها .

فتقديمهُ لها [2] : موهم أنها مقدمة أصلا .

وإنما جعلت الحال منصوبة ؛ لأنها فضلة ، والنصب حق الفضلات .

قوله :

وَكَونُهُ مُنْتَقِلاً ، مُشْتَقَّا يَغْلِبُ ، لِكَنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا

نبهك فى هذا البيت على أن كون الوصف الحالى منتقلا مشتقا هوالذى يغلب فى كلامهم ، لكن ليس ذلك مستحقا ـ بفتح الحاء ـ لأنه اسم مفعول .

ويحتمل أن يكون ـ بكسر الحاء ـ أى : ليس الوصف ، الذى يكون حالا مستحقاً للانتقال ، والاشتقاق ، ويكون اسم « ليس » ضميراً عائدا إلى الوصف الذى هو حال .

---

(١) فى (جـ) : « على نية الإضافة » . (٢) فى (جـ) : « على عاملها » .

وعلى فتح الحاء من « مستحق » يكون اسم « لَيْسَ » عائداً إلى الاشتقاق والانتقال .

ومعنى الانتقال : أن يكون وصفا ، غير ثابت ، كقولك : « جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا » « فالإسراع » ليس بلازم ، بل هو منتقل ، فتارة يكون وتارة لا يكون .

ومعنى الاشتقاق : أن يكون وصفا ، مأخوذا من فعل ، قد استعملته العرب ، ونطقت به « كَقَائم ، وَضَارِب » .

هذا هو الكثير ، والغالب في الحال .

وإنما كان كذلك ؛ لأن الحال إنما هي عبارة عما يطرأ على الذات من الأعراض ، والأعراض منتقلة ، فاقتضى أن تكون الحال منتقلة .

ولما كان بعض الأعراض قد يلزم بعد عروضه كانت الحال لازمة في القليل ، وذلك : إذا كانت الحال مؤكدة ، كقوله تعالى : ﴿ **هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ** ﴾ (١) .

وكذلك إذ كان العامل في الحال يدل على تجدد صاحب الحال ، ونعني بالتجدد: الحدوث « كقولهم: « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ : يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » :

« فخلق » هو العامل ، وهو يدل على التجدد ، والحدوث في صاحب الحال ، وهو « الزرافة » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا** ﴾ (٢) .

فهذه الأحوال في الأمثلة المذكورة ثابتة ، غير منتقلة ، ولا يجوز في غير هذه الأماكن ، وما أشبهها أن تكون الحال غير منتقلة ، فلا يجوز أن تقول :

---

(١) من الآية ٣١ من سورة فاطر .   (٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

« جَاءَ زَيدٌ طَوِيلاً » ولا « أَقْبَلَ عَمْرٌو قَصِيراً » لأن الطول ، والقصر صفتان غير منتقلتين ، والعامل لا يدل على التجدد .

وأما الاشتقاق : فإن الحال يقصد بها الدلالة على حدث ، وصاحبه ، وهذه الدلالة إنما هى للمشتقات : فإن دل على مثل هذا غير مشتق جعل فى تأويل المشتق ، وسيأتى كلام المصنف عليه .

قوله :

ويكثُر الجمودُ فى سعْرٍ ، وَفى مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مداًّ بكذَا : يداً بِيَدْ وكرَّ زيدٌ أَسَداً ، أَىْ : كأَسَدْ

لما كان قد نبهك على أن الحال ، الغالب فيها الاشتقاق ، فأفهم أنها قد تجىء جامدة فى غير الغالب ، نبهك فى البيت الأول على أن جمودها يكثر فى السعر ، وفى الموضع الذى يكون فيه تأويلها بالمشتق لا يحتاج إلى تكلف .

فإلى كثرة جمودها فى السعر أشار بقوله :

ويكثُر الجمُودُ فِى سِعْرٍ ... .

وإلى كثرة جمودها حيث لا تكلف فى تأويلها بالمشتق أشار بقوله :

.... مُبْدى تأوُّلٍ لاَ تَكَلُّفِ

يريد : فى موضع ، مبد للتأول ، بلا تكلف .

ثم مثل لك الموضعين فى البيت الثانى : فمثل جمودها فى السعر بقوله .

كَبِعْهُ مداًّ بكذَا : يداً بِيَدْ ....

« فيدا بيد » [1] منصوب على الحال ، وهى حال جامدة ، مؤولة

(١) سقط من (حـ) : « يدا بيد » .

بالمشتق .

وتأويله : بعه بكذا مناجزة ؛ لأن معنى « يداً بيد » هي المناجزة .

ومثل لك جمودها في الموضع الذي تؤول فيه بلا تكلف بقوله : « كرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » أي : « كَأَسَد » .

« فأسد » حال جامدة مؤولة بالمشتق ،وقد أولها بقوله :« أي كَأَسَد » .

فتحصل من هذا :

أن جمود الحال يكثر في الأسعار ، والتشبيه كالمثالين المذكورين .

ولابد من تأويلها بالمشتق إذا جاءت جامدة .

قوله :

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا ، فَاعْتَقِدْ   تَنْكِيرَهُ مَعْنًى « كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ »

هذا البيت نبهك فيه على أن الحال : أصلها التنكير ؛ لأنه ذكر أنها إذا جاءت معرفة أولت بالنكرة معنى .

ولا يؤول الشيء ، ويرد إلا لما هو الأصل .

واستفيد من هذا : أنها قد تجئ معرفة ، لكن في تأويل نكرة ، ومثلها بقوله : « وَحْدَكَ اجْتَهِدْ » فقدم الحال .

والأصل : اجتهد وحدك .

« فوحدك » معرفة ، فتؤولها بالنكرة ، والتقدير : اجتهد منفرداً ، إذ هو معنى وحدك .

وقد تجيء الحال معرفة بالألف ، واللام ، كما جاءت معرفة بالإضافة

في المثال المذكور .

فمن تعريفها بالألف ، واللام قولهم : « دَخَلُوا الأَوَّلَ ، فَالأَوَّلَ »
التقدير : دخلوا مترتبين .

وكقراءة الحسن ﴿ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ منها الأَذَلَّ ﴾ (١) - بنون المتكلم في « نُخْرِجَنَّ » - مضمومة - ونصب « الأَعَزَّ » مفعولا به ، و « الأَذَلَّ » حالا منه .

وفاعل « نخرجنَّ » ضمير مستتر ، وهو « نَحْنُ » .

ومن مجيئها معرفة بالإضافة قوله : « رَجَعَ عَوْدَه على بَدْئه » أي : رجع عائداً من حيث بدأ .

ومن هذا القبيل قولهم : « جَاءُوا ثَلاَثَتَهم » أي : جاءوا مجتمعين .

وتقول في النساء : « جئن ثلاثتهن ، هكذا إلى العشرة - بالنصب - عند الحجازيين على تقدير : جميعاً .

وبنو تميم يرفعون على التأكيد .

وإنما جعلوا الحال منكرة ؛ لأن المقصود منها الإخبار بمطلق الصفة التي عرفت للفاعل « كجَاءَ زَيْدٌ رَاكبًا » والمفعول « كَضَرَبْتُ اللِّصَّ قَائمًا » أو الخبر كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٢) .

---

(١) من الآية ٨ من سورة المنافقون .
والشاهد على هذه القراءة في الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ الأذل ﴾ حيث وقعت حالا ، مع أنها معرفة بالألف ، واللام .
وقد أثبت القراءة الزمخشري ، حيث قال :« .... قرأ الحسن ، وابن أبي عبلة « لنخرجن - بالنون - ونصب « الأعز ، والأذل » أو مثل « الأذل » . انظر ٤ / ٥٤٣ الكشاف .
(٢) من الآية ٣١ من سورة فاطر .
وأشار إلى ذلك أبو حيان ، حيث قال : « ومصدقا » حال مؤكدة لما بين يديه من الكتب الإلهية ... « انظر ٧ / ٣١٣ البحر المحيط .
وعزز ذلك ما نقله الخضري عن السمين من أن « مصدقا حال مؤكدة » ٣ / ٤٩٥ .

وذلك حاصل من النكرة، فكان التعريف لا فـائدة فيه ، فلا يخرج عن الأصل ، الذى هو التنكير إلى الفرع الذى هو التعريف بغير فائدة .

وأيضاً : فإن الحال فضلة ، ملازمة للفضلية ، فأرادوا تخفيفها : ببقائها على الأصل ، الذى هو التنكير ؛ لأن الخروج عن الأصل يقل .

ومعنى قولنا : « ملازمة للفضلية » : أنها لا تنوب عن الفاعل أصلا .

ولذلك : جعل التمييز منكرا ؛ لأنه لا ينوب عن الفاعل أصلا .

وما عدا التمييز ، والحال من الفـضلات قد ينوب عن الفاعل ، فيخرج عن الفضلية .

فإن قلت : فالمفعول من أجله لا ينوب عن الفاعل ، فلم عرف ؟

فالجواب :

أنه تدخل عليه لام الجر ، فـيصير نائباً عن الفـاعل ، كقولك : « جِيء لِلطَّمَع » [1] .

قوله :

وَمَصْــدَر منكَّر حَالاً يَقَعْ   بِكَثْرَة : « كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ »

نبـهك فى هذا البـيت على المصـدر المنكر ، يقع حـالا ، مع كثـرة فى وقوعه .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَمَصْدَرٌ . منكَّر حالاً يَقَعْ   بكَثْرة   ....

(١) فى (جـ) « جىء للمطمع » .

فجعل الكثير وقوع المصدر المنكر حالا ، فدل على أن المصدر المعرف يقع حالا قليلاً .

ومنه قولهم : « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ »[1] .

وقولـه : « بكثرة » : يحـتمل أن الكثـرة بالغة مـبلغ القيـاس ، أو أنه موقوف على السماع ، إلا أنه كثير ، ولكن لم يبلغ أن يقاس عليه[2] .

وقد مثل المصنف المصدر ، المنكر بقوله :

.... كبغتةً زيدٌ طَلَعْ

التقدير : طلعَ زيدٌ بَغْتَةً ، إلا أنه قدم الحال ، لاستقامة الوزن .

وأكثر ما أتى الحال ـ من أول الباب إلى هنا ـ مقدما للحال .

وفي ذلك : إبهام الحكم بتقديمها ، فكان ينبغى أن يجتنبه .

والأصل : ألا يجعل المصدر حالا ؛ لأن الحال خبر عن صاحب الحال ، والمصدر معنى ، فلا يجـعل حالا ؛ لئلا يكون صاحب الحال اسم عين فـيخبر عن اسم بالعين المعنى ، وذلك لا يصح .

والمسمـوع من ذلك يحفظ ، ويزول ، وهو كـثير ، كالمثـال الذى ذكره المصنف .

فمن المسموع : « جَاءَ رَكْضًا »و « قَتَلْتُه صَبرًا »و « كلمتُه مُشَافَهَةً » .

وجعل المبرد : وقـوع المـصدر حـالا قيـاسا ، إذا كـان نوعـا من العامـل « كجَاءَ سُرْعَةً » و « سَارَ جَرْيًا » : فالسرعة نوع من المجىء ، الذى هو

(١) انظر ٢ / ١٣١ ، ١٣٢ شرح المرادى فى المذاهب فى التأويل .

(٢) استثنى ابن مالك فى التسهيل مواضع : انظر ص ١٠٩ التسهيل ، وقد وضحها المرادى فى شرح الألفية . انظر ٢ / ١٦٩ .

العامل ، والجرى نوع من السير .

وذهب الأخفش ، والمبرد : إلى أن جميع هذه المصادر ، التى جعلها الجمهور فى موضع الحال ليست بأحوال ، وإنما تعرب مصادر بفعل مقدر ، والمفعول المقدر فى موضع الحال .

وذهب الكوفيون : إلى أنها مصادر بالفعل المذكور قبلها ، فلا يصح أن يكون الفعل فى موضع الحال ؛ لأن القتل لا يشعر بالصبر الذى هو الحال المقصودة ، ولا المجىء بالسرعة .

وكذلك فى الجميع [1] .

ومن المطرد المصدر الواقع بعد « أمَّا » التى للتفصيل ، كقولك : « أمَّا علْمًا فَعَالِمٌ » .

وهو جواب لمن وصف رجلا بالعلم ، وغيره .

فصدقه السامع فى العالم ، وأنكر غيره .

والمصدر الواقع بعدها : إمَّا معرفة ، وإمَّا نكرة :

فإن كان نكرة : فهو عند سيبويه حال ، وإن كان معرفة فهو عنده مفعول من أجله .

كقولك : « أمَّا العِلْم فعَالم » .

والأخفش يعربه مصدرا ، والعامل فيه ما بعد الفاء، سواء: كان معرفة، أو نكرة .

فيكون التقدير : « مهما يكن من شىء فعالم علما » فهو مصدر مؤكد.

---

(١) انظر المرادى ٢ / ١٣٠ ، والأشمونى ٢ / ١٧٤

ومن النحويين من يعربه مفعولا به ، فيكون التقدير : « مهما تذكر العلم فعالم » « فالعلم » مفعول « بيذكر » المقدر :

وبنو تميم يلزمون رفع المصدر ، إذا كان معرفا ، ويجوزون نصبه إذا كان منكرا .

واعلم أنه إذا كان حالا ، وأعملنا فيه ما بعد الفاء كان حالا مؤكدة .

ويكون التقدير : مهما يكن من شيء فعالم في حال علم .

وإن أعملنا فيه فعل الشرط المحذوف فالحال غير مؤكدة .

ومن المطرد قولهم : « أَنْتَ إيَاسٌ نَبْلاً »والأصل: نُبْلاً ،وسيبويه علما ، والأحنف حلما ، وحاتم جوداً ، وزهير شعراً ، وعمرو شجاعة ، وسحبان فصاحة ، وأويس زهداً » [1] .

وهذا مطرد كثير .

وضابطه : قصد التشبيه .

ويحتمل أن يكون تمييزا من الفاعل .

وهو ظاهر .

لأن المعنى : أنت الكثير علمه ، ويحتمل أن يكون تمييزًا بعد مثل ، لأن المعنى : أنت مثل إياس نبلا .

وجعله الأخفش مصدرا ،والخبر محذوف ، فالتقدير: « أنت نبيل نبلاً »

---

(١) عدد ابن جابر مشاهير الرجال في كل مجال ، وقد جرت بذكرهم الركبان ، وضربت بهم الأمثال ، وهم :
إياس القاضي ، وقد ضرب به المثل في الذكاء ، وأما سيبويه فإنه غني عن البيان والأحنف بن قيس مضرب المثل في الحلم ، سحبان في الفصاحة . . أويس القرني في الزهد . . .

وما أشبه ذلك .

قوله :

وَلَمْ يَنَكَّرْ ـ غَالِبًا ـ ذُو الْحَالِ إنْ   لَمْ يتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ ، أَوْ مُضَاهِيهِ « كَلاَ   يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ »

نبهك فى هذين البيتين : على أن صاحب الحال لا ينكر فى الغالب ، إلا أن يؤخر [1] ، أو يخصص ، أو يبين : بعد نفى ، أى : يظهر بعد نفى ، أو كنفى ، يعنى : النهى ، والاستفهام .

وتحرز بقوله : « غالباً » من ندور صاحب الحال نكرة ، ودون مسوغ مما ذكره .

حكى من ذلك سيبويه : « عَلَيْهِ مائَةٌ بيضًا » [2] ـ بنصب بيضًا ـ على الحال من « مائة » وهى نكرة .

وكذلك قولهم : « مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ » ـ بنصب « قعدة » على الحال [3] .

وفى الحديث : « صَلَّى رَسُولُ الله (ﷺ) قَاعدًا ، وصلَّى رِجَالٌ قِيَامًا » [4] .

---

(١) فى (جـ) : « يتأخر » .

(٢) قال سيبويه : « ... وقد يجوز على هذا : « فيها رجل قائماً » وهو قول الخليل ، ومثل ذلك : « عليه مائة بيضا » والرفع الوجه » ١/ ٢٧٢ الكتاب .

وانظر ١ / ٣٧٨ التصريح .

(٣) وقال سيبويه : « وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : « مررتُ بماءٍ قعدةَ رجُلٍ » والوجه الجر » ١ / ٢٧٢ الكتاب .

وانظر التعليل ١ / ٢٧٢ الكتاب .

(٤) الحديث من احاديث موطأ الإمام مالك (رضى الله عنه) وانظر ١/ ٣٧٨ التصريح بمضمون التوضيح

« فقيامًا » حال من « رِجَال » وهو نكرة .

ومثال تأخير صاحب الحال قول الشاعر (١) .

١٣٩ ـ وَبِالْجِسمْ مِنّى بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِـهِ   شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى الْعَيْنَ تَشْهَدِ

« فبيِّنًا » حال من قوله : « شُحُوب » وهو مؤخر .

أنشد هذا البيت سيبويه .

والمراد بقوله : « يخَصَّصْ » : أن يوصف ، أو يضاف إلى نكرة .

---

١٣٩ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٧٦ (من الخمسين) والعينى ٣/ ١٤٧ ، والأشمونى ٢ / ٥٧ ، والشارح الاندلسى .

اللغة :

شحوب : مصدر « شحب » ويريد : تغير لونه تغيرا بينا . .

وقد جاء الفعل على أبواب « . . كجمع ، ونصر ، وكرم ، وعُنِىَ . شحوبا ، وشحوبة تغير من هزال ، أو جوع ، أو سفر . . » قاموس (شَحَبَ) .

والمعني :

إن بجسمى من حبك لشحوبا ظاهراً ، لو أنك علمته لأشفقت على ، ودليل ما بى الشحوب البين البادى على . . .

الإعراب :

« بالجسم » متعلق بمحذوف خبر مقدم « منى » متعلق بمحذوف حال من الجسم « بينا » حال من شحوب ، على رأى سيبويه الذى يجيز الحال من المبتدأ ، وعند الجمهور حال من الضمير المستتر فى الجار ، والمجرور ، الواقع خبرا « لو » شرطية غير جازمة « علمته » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، والجملة شرط لو ، والجواب محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجملة معترضة « شحوب » مبتدأ مؤخر « وإن تستشهد العين تشهد » إن : الشرطية ، وفعل الشرط ، وجوابه .

والاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « بينا » حيث وقعت الحال من النكرة التى هى شحوب على مذهب سيبويه ، وقد تأخر صاحب الحال .

وإنما قلنا : إلى نكرة ؛ لأنه لو أضيف إلى معرفة لكان معرفة ، وإنما كلامنا في النكرة المخصصة بوجه ، لا يخرجه عن التنكير .

فمثال تخصيص صاحب الحالبالوصف قوله تعالى : ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا** ﴾ [1] .

« فأمرًا » ـ الثاني ـ حال من أمر ـ الأول ـ وهو نكرة .

وساغ وقوع الحال منه لوصفه « بحكيم » .

ومثال تخصيصه بالإضافة إلى نكرة قوله تعالى : ﴿ **وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ** ﴾ [2] .

« فسواءً » حال من أربعة أيام ، و « أربعة » نكرة ، ولكن سوغ وقوع الحال منه إضافته إلى أيام ، وهى نكرة مثله .

وقوله : « يبنْ » أصله : « يبيْن » ـ بياء ـ ولكن جزمت النون ، لعطفه على المجزوم ، فحذفت الياء ، لالتقاء الساكنين .

وقوله : « من بعد » فى أول البيت الثانى ، متعلق « ببين » فى آخر البيت الأول .

فالتقدير : أو يبين بعد نفى .

ومعنى يبين : يظهر ، ومقصوده : يقع .

فمثال وقوع صاح الحال بعد النفى « مَا فِي الدار أحد قائماً » « فقائماً » حال من أحد ، وإن كان نكرة ،إذا المسوغ حاصل ،وهو :تقدم النفى « بمَا » .

---

(١) الآية ٤ ، ٥ من سورة الدخان ، والشاهد فيها : وقوع الحال من النكرة ، بمسوغ .

(٢) من الآية ١ من سورة فصلت ، وقد جاءت كلمة « سواء » حالا من نكرة بمسوغ .

ومثال وقوعه بعد ما هو كالنفى قول المصنف :

.... لاَ يَبْغِ امرؤٌ على امرئٍ مُسْتَسْهِلاَ

« فـمُسْتَسْهِلاً » حال من « امـرئ » الأول ، وهو نكرة ، وسوغ وقـوع الحال منه تقديم النهى عليه .

ومثاله بعد الاستفهام قول الشاعر [1] .

١٤٠ ـ يَا صَاحِ:هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِـكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَـا الأَمَـلاَ ؟

« فباقـيًا » حال من « عَيْش » وهو نكرة ، وسوغ وقوع الحـال منه تقدم الاستفهام .

---

١٤ ـ (١) **الشاعر** : طائى لم أجد من عينه ـ فيما اطلعت عليه ، والبيت من البسيط .

وهو من شـواهد العـينى ٣ / ١٥٣ ، والتـصـريح ١/ ٣٧٧ والهـمع ١/ ٢٤٠ ، والدرر١/ ٢٠١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

صاح : أصله صاحبى ، رخم ترخيما ، غير قياسى ، لأنه غير علم . . .

حم عيش : هل قدر ، وهيئ ، . . . ؟

العذر : ما تذكره لتبعد عنك اللوم ، والعتاب .

والمعني :

يا صاحبى : هل قدر الله تعالى عيشا ، وهيأه ، وأعده ، حتى ترى لنفسك عذرا فى الأمل البعيد ؟

الإعراب :

« يا » حرف نداء « صـاح » مـنادى ، مرخم « هل » حـرف استفـهام « حم » فعل مـاض ، مبنى للمجـهول « عيش » نائب فاعل « باقيا » حال من « عيش » ، « فترى » الفاء للسببية « ترى » فعل مضارع ، منصوب « بأن » مضـمرة ، بعد الفاء ، وفاعله مستتر وجـوبا « لنفسك » جار ، ومجرور متعلق بترى . والكاف مضاف إلى نفس ، وهو المفعول الثانى لترى ، والأول « العذر » فى إبعادها » جار ، ومجرور متعلق بالعـذر ، إبعاد : مضاف ، وهـــا : مضاف إليه ، والإضافة : من إضافة المصدر إلى فاعلـه « الأملا » مفعول به للمصدر

والشاهد في البيت :

قوله : « باقيا » حـيث وقع حالا من النكرة ، وهى قوله : « عيش » والمسوغ الاسـتفهام الإنكارى الذى يحمل معنى النفى .

وإنما قلنا : إن صاحب الحال يشترط أن يكون معرفة؛ لأن الحال خبر عنه ، فهو بمنزلة المبتدأ ، فاشترط فيه ما يشترط فى المبتدأ : من التعريف ، والتخصيص [١] .

قوله :

وَسَبْقَ حَالِ ، مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، ولاَ أَمْنَعُهُ ، فَقَدْ وَرَدْ

هذا البيت نبهك فيه على أن سبق الحال الواقعة من الاسم المجرور بحرف الجر قد أباه النحويون .

وذكر أنه لا يمنعه هو ؛ لأنه قد ورد ، فهو مخالف لهم فى ذلك .

وإلى منع النحويين سبق الحال من المجرور بحرف الجر أشار بقوله :

وَسَبْقَ حالِ ما بحرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ....

وإلى رأيه فى مخالفته لهم ، وورود سبق حال المجرور بحرف الجر أشار بقوله :

.... وَلاَ أَمْنَعُهُ ، فَقَدْ وَرَدْ

« فَسبْقَ » مفعول بقوله : « أَبَوْا » ، ومعنى « أَبَوْا » منعوا وفى « أَبَوْا » ضمير النحويين .

و « حالِ » : مضاف إلى « مَا » فيضبط بغير تنوين، لسقوطه للإضافة .

فالتقدير : قد أبوا سبق حال الاسم ، الذى جر بحرف الجر .

وهذا الذى ذكره عن النحويين : هو عندهم كالإجماع ، وخالفهم المصنف ـ كما ذكر ـ .

---

(١) انظر التسهيل ص ٩ ١ فقد زاد ابن مالك مسوغات أخرى .
وانظر شرح المرادى للألفية ٢/ ١٣٦ ففى ذلك الشرح . والتمثيل ، وانظر الكتاب ٢٥٨/١ .

وتبع فى ذلك الفارسى ، وابن كيسان ، ووافقهما ابن برهان ذكر ذلك الشيخ أبو حيان .

ودليلهم فى ذلك : ما سمع من العرب من الأبيات المتضمنة لسبق حال المجرور بحرف الجر .

فمن ذلك قول الشاعر [1] .

١٤١ ـ لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا ، إِنَّهَا لَحَبِيبُ

« فَهَيْمَان » حال من الضمير المجرور « بإلى » ثم تقدمه .

فالتقدير : لئن كان برد الماء إلى حبيبا هيمان صادياً إنها لحبيب .

ومن ذلك قول الشاعر [2] :

---

١٤١ ـ (١) **الشاعر :** هو عروة بن حزام العذرى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٣/١٥٦ ، والخزانة ١ / ٥٣٣ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥

اللغة :

هيمان : « والهُيَام ـ بالضم ـ أشد العطش ، والهيام ـ بالكسر ـ : الإبل العطاش .

الواحد : هيمان . . « مختار (هـ ى م) .

صادياً : « الصدى . . العطش ، وقد صَدِى بالكسر صدى ، فهو صد ، وصاد ، وصديان . . . » . . مختار (ص د ى)

والمعني :

لئن كنت أحب الماء فى قمة العطش ، وحرارته . فإنى أُحِبُّها حبا يماثل ذلك .

الإعراب :

« لئن » اللام : موطئة للقسم ، إن : شرطيه « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، « برد » اسم كان ، برد : مضاف ، و « الماء » مضاف إليه « هيمان ، صاديا » حالان من ياء المتكلم المجرور محلا بإلى « إلى » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « حبيبا » « إنها » إن ، واسمها ، واللام فى « لحبيب » لام الابتداء . وحبيب خبر إن ، والجملة : من إن واسمها ، وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه جواب القسم .

والشاهد في البيت :

قوله : « هيمان ، صاديا » حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلا بإلى وتقدما عليها .

١٤٢ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

=

١٤٢ ـ تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُم بَعْدَ بَيْنِكُمْ ... بِذِكْرَاكُمُ ، حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

فالتقدير : تسليت عنكم طرا .

ومن ذلك قول الشاعر [1] :

١٤٣ ـ غَافِلاً تَعْرِضُ المَنِيَّةُ لِلشَّخْصِ ... فَيُدْعَى ، وَلاَتَ حِينَ إِبَاءِ

« فغافلاً » حال من الشخص ، وهو مجرور باللام ، وقد تقدمت الحال .

فالتقدير : تعرض المنية للشخص غافلا .

= والبيت من شواهد العينى ٣/ ١٦٠ ، والتصريح ١/ ٣٧٩ ، والأشمونى ٢/ ١٧٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

طرا : جميعا . بينكم : فراقكم .

والمعنى :

تسليت بذكركم عنكم بعد فراقكم ، حتى لكأننى مشاهد لكم . . .

الإعراب :

« تسليت » فعل ، وفاعل « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محلا بعن ، « عنكم » متعلق بتسلى « بعد »ظرف زمان ، متعلق بتسلى ، بعد : مضاف ،و « بين » مضاف إليه ، بين : مضاف ، وكم : مضاف إليه « بذكراكم » متعلق بتسلى ،ومضاف إلى كم « حتى » ابتدائية « كأنكم» كأن ، واسمها « عندى » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر « كأن » ، وياء المتكلم مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « طرا » حيث وقع حالا من الضمير فى « عنكم » وقد تقدم عليه .

١٤٣ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد العينى ٣/ ١٦١ ، والأشمونى ٢/ ١٧٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

غافلا : من الغفلة . من باب « دخل » ، وغفلة ـ أيضاً ـ : عدم التنبه واليقظة .

المنية : الموت ، وانتهاء الأجل ، . . . .

يدعى : يطلب . . . . إباء : امتناع .

والمعنى :

تعرض المنية للشخص غافلا عنها ، ويدعى لانتهاء أجله ، فيجيب ، وليس الوقت وقت امتناع ، أو هروب . =

وإلى مثل هذه الأبيات الثلاثة أشار بقوله : « وقد ورد »[1] .

والنحـويون : يجعلون هذه الأبيـات ، ونحوها شـذوذًا : فلا يجـيزون تقديم الحال من المجرور بحرف الجر ، فيمتنع عندهم أن تقول : « مررتُ قائماً بكَ » على أن « قائماً » حـال من الضمير المجرور بالباء ، ولا « مـررت قائمةً بهندٍ » فسواء كان عندهم المجرور مضمراً ، أو ظاهراً ، كما فى المثالين .

ومن خالفـهم : أجاز التقـديم : وسواء : كان صاحب الحـال ـ أيضاً ـ ظاهراً ، أو مضمراً .

والبيتـان الأولان من المستشهد به للمخـالف فيهما تقدم حـال المضمر ، وفى الثالث تقدم حال المظهر .

= **الإعراب :**

« غافـلا » حال من الجار ، والمجرور ، وهو لـلمرء ، وقد تقدمت الحـال على صاحبـها ، مع أنه مجرور «تعـرض » فعل مضارع ، مرفـوع لتجرده من الناصب ، والجازم بالضـمة الظاهرة « المنية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « للشخص » جار ، وَمـجرور ، متعلق قوله : « تعرض » « فيدعى » الفاء عاطفة وللتعقيب ، ويدعى: فعل مضارع مبنى للمـجهول ،ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً ، والجملة : مـعطوفة بالفـاء على التى قبلـها « لات ، العاملة عـمل « ليس » واسمـها مـحذوف ، والتقدير : وليس الحين حين إباء « حين » خبر « لات » منصوب بالفتحة الظاهرة ، حين : مضاف « إباء » مضاف إليه . . .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « غافلا » حيث وقع حالا من المجرور .

وقد تقدمت الحال على صاحبها المجرور .

(١) يقول المرادى : « واستدل المصنف بقوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ (٢٨ / سبأ) : وبأبيات ظاهرة فيما ادعاه » ٢ / ١٣٨ شرح المرادى ، وقال ، فى موضع آخر : ما خلاصته : إن قوله : « فقـد ورد » دعوى لم يقم عليها دليل ، لاحتمال التأويل فى الآية الكريمة ، وفى الأبيات وجعل العدول عن الظاهر مع مساعدة القـياس . انظر ٢/ ١٣٩ المرادى . وانظر تخريج الأشمونى للآية ، وتخصيص ما ورد بالشعر ١٧٨/٢ شرح الأشمونى وانظر مـا كتبه السيوطى ، ففيه جمع ، وتلخيص ، ووضوح فى ١ / ٢٤١ همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

وإنما منعوا ذلك ؛ لأن العامل فى الحـال هو العامل فى صاحب الحال ، والعامل فى صاحب الحال - ها هنا - حرف الجر ، وهو عـامل غير متصرف ، والعامل إذا لم يتصرف لم يتقدم عليه معموله .

فلا يصح أن يقدم الحال على حرف الجر ؛ لأنه العامل فيها .

وقـد قيل فى وجـه المنع : إن حرف الجـر إنما هو واسطة أوصل مـعنى الفعل إلى الاسم ، فكذلك ينبـغى أن يكون عمله فى الحال ، فـيكون العامل الفعل بواسطة الحرف ، ولا يعمل الفعل فى شيئين بواسطة واحدة .

فكان ينبغى أن يكون ثَم حرف جر آخر يوصل معنى الفعل إلى الحال ، كما أوصل معناه إلى صاحب الحال .

وإذا لم يكن ذلك ألزموا الحـال التأخير ؛ ليكون عـوضا عن الواسطة ، وقيل : قاسوه على المضاف ، والمضاف إليه .

فكما أن الحـال من المضاف إليه لا تتـقدم على المضـاف ، فكذلك حال المجرور ، لا تتقدم على حرف الجر .

واعلم أن الحال بمنزلة خبـر المبتدأ ، فيجورتقـديمه ، وقد يلزم وذلك إذا كان صاحب الحال مقرونا « بإلاَّ » كقولك : « مَا جَاءَ قائماً إلاَّ زَيْدٌ » وكقولك : « إنَّمَا جَاءَ قائماً زيدٌ » وكـذلك إذا كان فى صاحب الحال ضمـير يعود على ملابس الحال ، كقولك : « هنْد جَاءَ مُكرمها صَاحبها » .

وقد يجب تأخير الحال إذا كانت مقرونة « بإلاَّ » أو ما فى معناها كقولك : « مَا جَاءَ زَيْدٌ إلاَّ قَائمًا » ، و « إنَّمـا جَاءَ زيدٌ قَائمًا » أو كـانت الحـال من المضـاف إليه ، كـقـولك : « أعْجَبَنى قـيَامُ هِنْد مُسْرعَةً » أو كانت الحـال من المجرور بحرف الجر .

وقد تقدم الكلام عليه : وهو الذى ذكره المصنف مما لا يجوز تقديمه .

وسكت عن الحال المحصورة ، والحال من المضاف إليه .

وإنما قلنا : إن الحال من المضاف إليه لا تتقدم [1] ؛ لأنها من متعلقات المضاف إليه ، والمضاف إليه بمنزلة الصلة للمضاف .

ولا يجوز أن يتقدم شىء من متعلقات الصلة على الموصول .

وكذلك - أيضاً - لا يجوز توسطها بين المضاف ، والمضاف إليه ؛ لامتناع الفصل بينهما .

قوله :

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاَّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ، فَلاَ تَحِيفَا

نبهك فى هذين البيتين على أنه لا يجوز الحال من المضاف إليه إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يقتضى [2] المضاف العمل فى المضاف إليه ، كقولك : « أَعْجَبَنِى مَجِىءُ زَيْدٍ ضَاحِكًا » .

« فَضَاحِك » حال من « زَيْد » وهو : مضاف إليه .

وجازت الحال : لأن المضاف مصدر ، يقتضى العمل فى المضاف إليه .

وإذا صح عمله فى المضاف إليه الذى هو صاحب الحال صح عمله فى الحال ، فاستقام .

---

(١) فى (جـ) : « لا يتقدم » . (٢) فى (جـ) : « تقتضى » .

وإلى هذا أشار بقوله :

إلاَّ إذَا اقْتَضَى عَمَلَه

يعني : إلا إذا اقتضى المضاف أن يكون عاملا فى المضاف إليه : عمل الفاعلية ، أو المفعولية .

نعني : أن يكون المضاف إليه فاعلا ، أو مفعولا فى المعنى .

فلو كان المضاف اسماً جامداً ، لا يقتضى أن يعمل فى المضاف إليه ، إلا الجر لم تجز [1] الحال من المضاف إليه، كقولك: « أَعْجَبَنِى غُلاَمُ هِنْدٍ قَائِمَةً » : لأن العامل فى صاحب الحال هو العامل فى الحال ، و « غلام » ليس له عمل فى صاحب الحال ، الذى هو « هند » إلا الجر بالإضافة ، فلا يصح أن ينصب الحال ؛ لأن النصب ليس من عمله ، وإنما النَّصب للمشتقات من الأفعال ، الجارية عليها ، ولا يمكن أن يكون العامل فى الحال الفعل العامل فى الغلام ، وهو : « أَعْجَبَتْنِى » ؛ لأنه لا عمل له فى صاحب الحال ، فلا يعمل فى الحال .

الشرط الثانى :

أن يكون المضاف جزء المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [2] .

« فإخوانًا » : حال من المضاف إليه ، وهو الضمير فى قوله : « صُدُورِهِمْ »

---

(١) فى (جـ) : « لم يجز » .   (٢) من الآية ٤٧ من سورة الحجر .

ويقول أبو حيان فى البحر ٥/٤٥٧ : « قيل : وانتصب « إخوانا » على الحال ، وهى حال من الضمير ، والحال من المضاف إليه إذا لم يكن معمولا لما أضيف على سبيل الرفع ، أو النصب تندر ، فلذلك : قال بعضهم : إنه إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه كهذا ؛ لأن الصدور بعض ما أضيف إليه » .

وصح ذلك : لأن المضاف جزء من المضاف إليه » ألا ترى أن الصدور جزء من الناس ، المكنى عنهم بالضمير .

وإنما صح ذلك : لأنك لو أزلت الصدور لصح الكلام تقديراً ،فتقول : « ونزعنا ما فيهم من غل » .

فالعامل فى المضاف صالح لأن يعمل فى المضاف إليه ، الذى هو صاحب الحال ، فيصلح إذاً أن يعمل فى الحال ، ولا يحتاج أن يكون المضاف عاملا فيها .

و« إخوانًا » ـ على هذا ـ : حال مقدرة ؛ لأنهم فى حال نزع الغل من صدورهم لم يكونوا إخواناً ، بل صاروا بعد ذلك ، وقدر فى حال النزع أن يصيروا إخوانا .

وهذا معنى الحال المقدرة .

وإلى اشتراط أن يكون المضاف جزء المضاف إليه أشار بقوله فى البيت الثانى :

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَه أُضيفَا ... ...

يعنى : أو كان المضاف جزء ما أضيف إليه ، كما تبين لك فى الآية الكريمة .

الشرط الثالث.

أن يكون المضاف كجزء من المضاف إليه .

وإلى هذا أشار بقوله : « أو مثل جزئه » .

يعنى : أو كان المضاف مثل جزء المضاف إليه .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (1) .

« فحنيفًا » حال من « إبراهيم » ، وهو مضاف إليه .

وساغ ذلك : لأن المضاف ، الذى هو « ملّه » بمنزلة الجـزء من المضاف إليه ، إذ لو قلت : « أن اتَّبعْ إِبْرَاهِيمَ » لصح المضاف إليه ، الذى هو صاحب الحال .

وإذا صلح العمل فى صاحب الحال صلح العـمل فى الحال ، فلا يحتاج إلى أن يكون المضاف عاملاً .

هذا تقرير كلام المصنف .

وهو مخالف للنحويين فى الشرط الثانى ، والثالـث : لأن جـميعهـم لا يعتبرون هذين الشرطين ، ولا يجيـزون الحال ، إلا إذا كان المضاف يقتضى العمل فى المضاف إليه على نحو مـا بين فى الشرط الأول ، ويمنعون ما عدا ذلك ، سواء : كان المضاف جزءا من المضاف إليه ، أو كجزء ، أو لم يكن .

وأما الآيتان الكريمتان اللتان اسـتدل بهمـا المصنف على اعتبـار الشرط الثانى ، والثالث فلا دليل فيهما .

لأن « إِخْوَانًا » يحتمل أن يكون منصوبا بفعل مقدر ، على المدح .

و « حَنِيفًا » يحتمل أن يكون حالا من « ملة » ، لا من « إبراهيم » .

وذكر « حنيفاً » باعتبار الدين ؛ لأن الملة : هى الدين .

وإذا تقرر الاحتمال سقط الاستدلال .

فلا تنقض قاعدة النحويين بموضعين محتملين .

---

(1) من الآية ١٢٣ من سورة النحل .

وقد رد الشيخ : أبو حيان على المصنف بهذا الرد الذى ذكرناه [1] .

وأما قول المصنف : « فَلا تَحِيفًا » فحشو .

« والحيف » هو : الميل [2] .

وكان الأصل : «فلا تَحِيفَنْ» : فلما وقف عليه أبدل من النون الخفيفة ألفا .

ومراده : فلا تمل ، فتجاوز المواضع الثلاثة ، التى ذكرت .

ويحتمل أن يكون مراده : فلا تحف على فى الرد ، حيث خالفت النحويين فى الشرطين الأخيرين ، وانظر بعدل فى ذلك .

قوله :

وَالْحَالُ : إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ : « كَمُسْرِعًا ... ذَا رَاحِلٌ » وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

---

(١) عرض أبو حيان ما قاله ابن عطية حكاية عن مكى : « ولا يكون يعنى « حنيفا » حالا من إبراهيم ، لأنه مضاف إليه ، ورده عليه حيث قال : « وليس كما قال : لأن الحال قدتعمل فيها حروف الخفض ، إذا عملت فى ذى الحال ، كقولك « مررت بزيد قائماً » .
وعلل الشيخ أبو حيان ما حكى عن مكى ، وذكر مجيء الحال من المضاف له إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه ، أو كالجزء ، وسجل الآيتين الكريمتين اللتين استشهد بهما ابن مالك ، وأشار إلى موطن الرد عليه فيما كتبه على التسهيل ، وعلى الألفية .
(وانظر ٥ / ٥٤٨ البحر المحيط) .

(٢) الحيف : الجور ، والظلم ، والهمام ، والذكر ، وحد الحجر ، وبلد أحيف ، وأرض حيفاء : لم يصبهما المطر . . « قاموس (الحيف) .
ومن ذلك : فعلم أن تفسير الشارح الأندلسى « للحيف » بالميل غير مناسب ، لكن الاحتمال الذى ذكره فى المراد من « لا تحيفا » بمعنى : « لا تحف على فى الرد » بمعنى : لا تجر ، ولا تظلم مناسب للمعنى .
ولعل ذهن الشارح الأندلسى انصرف إلى « الحنف » الذى هو الاستقامة والاعوجاج - ضد - وانظر مادة (الحنف) فى القاموس المحيط .

نبهك على أن الحال إذا نصبت بفعل متصرف ، أو بصفة أشبهت الفعل المتصرف جاز تقديمها على العامل فيها .

ومثل ذلك بمثالين :

الأول : مثال الحال التى [1] انتصبت بصفة أشبهت الفعل المتصرف ، وهو قوله : « مسرعا ذا راحل » :

« فذا » مبتدأ ، و « راحل » خبره ، و « مسرعا » حال من الضمير فى « راحل » .

والعامل فيها « راحل » : وهى صفة أشبهت الفعل ،المتصرف ، وهو : « يرحل » : فصح تقديم الحال عليه ، لأن العامل المتصرف يتصرف فى معموله كيف شاء .

والمثال الثانى للحال المنصوبة بفعل متصرف ، وهو [2] قول : « مُخْلصًا زيدٌ دَعَا » .

« فَمخلصاً » حال متقدمة ، والعامل فيها « دَعَا » وهو :فعل متصرف . فصح تقديمها ؛ لتصرف عاملها .

فلو كان الفعل غير متصرف لم يجز تقديم الحال ، التى عمل فيها ، كقولك : « ما أَحْسَنَ زَيْدًا ضَاحِكًا »! :

فلا يصح تقديم « ضاحكا » ؛ لأن العامل فيه فعل التعجب وهو غير متصرف .

ومن هذا : احترز المصنف بقوله : « فعل صُرِّفَا » .

---

(١) فى (١) : « الذى انتصب » .   (٢) فى (٢) : « وهى » .

وكذلك : لو كانت الصفة ضعيفة الشبه بالفعل المتصرف ، « كأفعل التفَضيل »: فإنها ،وإن كان فيها حروف الفعل ومعناه ،فلا تقبل تاء التأنيث ، ولا علامة التأنيث ، والجمع ، كما يقبل ذلك اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، فضعف شبهه بالفعل ، فجعل بمنزلة الجوامد .

ومنه احترز المصنف بقوله :

... ... أَوْ صفَة أَشْبهت المصرَّفَا

فتلخص من هذين البيتين :

أن العامل فى الحال إذا كان فعلا متصرفا ، أو صفة شبيهة بالمتصرف جاز تقديم الحال عليه .

نعنى [1] : ما لم يعارضه معارض من الموجبات لتأخير الحال : من حصرها ، أو كونها فى حكم الصلة [2] ، كوقوعها مما عمل فيه المصدر ، ووقوعها من المضاف إليه ، أو كان العامل فيها فعلا ، اقترن بلام الابتداء ، أو كان العامل فيها صلة للألف ، واللام ، أو لموصول من الموصولات أو كان العامل فيها صفة لموصوف ، كقولك : « أَعْجَبَنى رَجُلٌ قَارِئٌ متأنِّيًا » على أن « متأنيا » حال من الضمير فى « قارئ » .

وإنما منع أن يتقدم إذا كانت الصفة عاملة فيها ؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، فكذلك لا يتقدم شىء من متعلقاتها .

ومرادنا : إذا كانت الصفة نعتا .

فإن كان العامل فى الحال غير متصرف ، ولا شبيها بالمتصرف لم يتقدم الحال أصلا .

---

(١) فى (جـ) : « يعنى » .

(٢) فى (جـ) : « فى حكم الصفة » .

وغير الشبيه بالمتصرف من العوامل : هو الذى فيه معنى الفعل ، دون حروفه ، أو فيه حروف الفعل ، ومعناه ، ولا يقبل علامات الفرعية ، كأفعل التفضيل .

قوله :

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ ، لاَ حُرُوفَه : مُؤَخَّرًا ، لَنْ يَعْمَلاَ
كَتِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَنَدَرْ نَحْوُ : « سَعِيدٌ مُسْتَقِراً في هَجَرْ »

نبهك فى هذين البيتين على أن العامل إذا كان فيه معنى الفعل ولم يكن فيه [1] حروفه لم يصح أن يعمل مؤخراً ، لضعف شبهه بالفعل .

وإلى هذا أشار : بالبيت الأول .

ثم ذكر فى البيت الثانى تمثيل العوامل التى فيها معنى الفعل ، دون حروفه .

فذكر : « تلك » .

يريد : وما أشبهها من أدوات الإشارة .

وذكر « ليت ، وكأن » .

يريد : وما أشبههما من أخوات « إنَّ » ، وكذلك أدوات التنبيه ، وما يجرى مجرى [2] هذا الظرف ، والمجرور ؛ لأنهما يعملان بما تضمنا من معنى الاستقرار ، ولكنهما بمنزلة الحروف ، فلا يعملان مؤخرين ، لأن شبههما للفعل بالمعنى ، لا بالحروف ، كمثل ما تقدم .

إلا أنه أجاز الأخفش أن يتقدم الحال ،التى عمل فيها الظرف أو المجرور المتعلقانُ بالاستقرار ، بشرط أن يتوسط بين العامل الذى هو المجرور ، أو الظرف ، وبين اسم صاحب الحال .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « فيه » . (٢) فى (٢) « ومن يجرى مجرى » .

وإلي هذا أشار المصنف بقوله :

.... وَنَدَرْ نَحْوُ سعيدٌ مستقرًا فِي هَجَرْ

« فَمستَقِرًا » حال من الضمير فى قوله : « فى هَجَر » وهو فاعل « اسْتَقَرَّ » الذى تعلق به المجرور .

وجاز تقدم الحال ؛ لأنها توسطت بين المجرور ، الذى هو عاملها ، وبين « سعيد » الذى هو اسم صاحب الحال .

نعنى : أنه إليه يعود الضمير ، الذى هو صاحب الحال .

فجعل المصنف تقدم مثل هذه الحال بهذا الشرط ، الذى ذكرناه نادراً ، وهو تنكيت على مذهب الأخفش .

ولا فرق عند الأخفش فى ذلك بين أن يكون الحال صفة صريحة ، والعامل فيها مجرور ، كالمثال المذكور ، وبين أن تكون الحال صفة صريحة يعنى : أن تكون ظرفًا ، أو مجروراً ، والعامل فيها كذلك ، كقولك : « سَعِيدٌ فِي خَيْرٍ فى هَجَر » [1] : على أن « فى خير » حال من الضمير المضمن فى قوله « فى هجر » .

ولا شك أن مثل هذا مسموع ، ولكنه نادر .

وكون الظرف ، والمجرور ، المتعلقين بالاستقرار فى حكم العوامل غير المتصرفة ، داخل تحت قول المصنف : إن كل ما فيه معنى الفعل ، دون حروفه لا يعمل مؤخرا .

قوله :

وَنَحْوُ : زَيْدٌ مُفْردًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

(١) هجر : « وهجر محركة [illegible] بلد باليمن [illegible] ، وبين عشر يوم وليلة مذكر مصروف ، وقد يؤنث ويمنع [illegible] ومنه المثل « كمستبضع تمر إلى هجر » قاموس (هجر) .

لما نبهك فيما مضى على أن ما لم يشبه المتصرف من العوامل لا يتقدم على الحال التى عمل فيها ، ومن جملة ذلك أفعل التفضيل حسب ما قيل .

نبهك فى هذا البيت على أن تقديم الحال على « أفعل التفضيل » إذا توسط بين حالين جائز ، ومثل ذلك بقوله :

... زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا ... ...

« فأنفع » أفعل التفضيل ، و « مفردًا » حال من الضمير فى « أَنْفَع » والعامل فيها « أَنْفَع » .

وصح تقديمها ؛ لأن « أفعل التفضيل » الذى هو « أَنْفَع » متوسط بين حالين :

الأولي : قوله : « مفردًا » ، والحال الثانية قوله : « مُعَانًا » وقوله : « لَنْ يَهِنْ » معناه : لن يضعف ، وهو فعل مضارع من « وَهَنَ يَهِن » .

وقال فى أول البيت : « ونحوُ » ليدخل له هذا المثال ، وما أشبهه ، نحو قولهم : « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا » .

وضابط هذا الباب : هو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين ، كما فى المثال المذكور ، فتقديم الحال فى مثل هذا جائز ، غير ضعيف ، وهو مذهب سيبويه ، والمحققين من النحويين ، كأبى على الفارسى .

وأنكر السيرافي أن يكون حالا ، وجعله خبر كان المحذوفة ، وقدر هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا .

وهذا تقدير غير مقبول ؛ لأنه يؤدى إلى حذف ستة أشياء : إذا ، وكان، واسمها أولا ، وكذا ثانيا .

وإنما اختصت أفعل التفضيل بتقديم الحال فى بعض المواضع ، وإن كانت لا تشبه المتصرف ، وكان حقها ألا يتقدم عليها أصلا ، كالظرف ، والمجرور ، وغيرهما مما لا يشبه المتصرف ؛ لأن أفعل التفضيل أقرب إلى الفعل من سائر العوامل ، التى لم تشبه المتصرف ، حيث فيها معنى الفعل ، وحروفه ، وفى غيرها معنى الفعل دون حروفه ، ولا يفوتها [1] إلا قبول علامات الفرعية : من تاء التأنيث ، والتثنية ، والجمع ، فجعل لها مزية على غيرها بتقديم الحال عليها بشرط أن يتوسط بين حالين .

وينبغى لك أن تتنبه إلى أن العمل يحصل بتضمن معنى الفعل ، دون حروفه وأن الشبه بالفعل فى تصرفه لا يحصل إلا بتضمن معناه ، وحروفه ، وقبول علامات الفرعية ، والعوامل تقوى ، وتضعف بحسب هذه الثلاثة : فما كان فيه معنى الفعل فقط كان أضعفها ، وما كان فيه معناه ، وحروفه فقط كان أقوى من الأول ، وما كان فيه معناه ، وحروفه ، وقبل علامات الفرعية فهو أقوى من الأولين ، وكان كالفعل فى عمله ، وتصرفه .

قوله :

وَالْحَالُ : قَدْ يجِىءُ ذَا تَعَــدُّدِ   لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ

لما كانت الحال شبيهة بالخبر ، والنعت صح أن تتعدد ، كما تتعدد الأخبار ، والنعوت ، وقد يكون صاحبها متعددا [2] ، وهى متعددة ، وقد يكون صاحبها مفردا ، وهى متعددة .

وعلى جواز تعدد الحال نبهك المصنف بقوله :

والحالُ : قَدْ يجىءُ ذَا تَعَدُّدِ   ....

(١) فى (أ) : « ولم يعبها » وفى (جـ) : « ولم يعنها » (٢) فى (ب) : « معددا » .

وعلى وقوع تعددها مع كون صاحبها مفردا ، وغير مفرد نبه بقوله :

لمفردٍ ـ فاعْلَمْ ـ وغَيْرِ مُفْرَدِ

نبه بقوله : لمفرد ـ فاعلم ـ وغير مفرد .

يعني : مع كون صاحبها مفردا ، أى غير متعدد ،وقوله : « غَيْر مُفْرَدِ » يعنى به : المتعدد .

فمثال تعدد الحال ـ مع عدم تعدد صاحبها ـ : « جَاءَ زَيْدٌ سَالِمًا ، غَنِيا » « فسالما ، وغنيا » حالان من « زَيْد » : فتعددت الحال ، مع أن صاحبها واحد .

وأنكر ابن عصفور تعدد الحال فى مثل هذا .

وقوله : مردود : إذ لا فرق بين الحال ، والنعت فى مثل هذا ، وتعدد النعوت للمنعوت الواحد جائز من غير نزاع .

ومثال تعدد الحال ، مع تعدد صاحبها : « لقيتُهُ مُصْعِدًا ، مُنْحَدِرًا » .

« فمصعداً » حال من تاء المتكلم ، و « منحدرا » حال من الهاء .

فالأولى : من الفاعل ، والثانية : من المفعول .

هذا إن أردت الأولى للأول ، والثانية للثانى .

وقد يجوز العكس ، ومنه قول الشاعر (١) :

١٤٤ ـ مَتَى مَا تَلْقَنى فردَيْن تَرجفْ رَوانِفُ إلْيَتَيْك ، وتُسْتَطَارَا

---

١٤٤ ـ (١) **الشاعر :** هو عنترة العبسي يخاطب عمارة بن زياد ، والبيت من الوافر .
وهو من شواهد ابن يعيش ٢/ ٥٥ ، ٤/ ١١٦ . ٦/ ٨٧ . والشافية ٥٠٥ ، والخزانة ٢/ ٢٠٠ عرضا ، ٣/ ٢٥٩ . ٤٧٧ ، والعيني ٣/ ١٧٤ ، والتصريح ٢/ ٢٩٤ ، والهمع ٢/ ٦٣والدرر٢/ ٨٠ والشارح الأندلسي ، وديوانه ١٠٨ . =

فقوله : « روانف إليتيك » وهو : جمع رانفة : طرف الإلية ، مما يلى الأرض .

قوله :

وَعَامِـلُ الْحَـالِ بِهَـا قَدْ أُكِّـدَا فِى نَحْوِ : « لاَ تَعْثَ فِى الأَرْضِ مُفْسِدَاً »
وَإِنْ تؤكَـدْ جـملةً . فَمُضْـمَرُ عَامِلُهَـا ، وَلَفْظَهَـا يؤَخَّـرُ

نبهك فى هذين البيتين على أن الحال تجىء مؤكدة :

إما لعاملها ، وإما المضمون الجملة التى قبلها .

فإلى تأكيدها العامل أشار بقوله :

= **اللغة :**

ترجف : « رجف : حرك ، وتحرك ، واضطرب شديداً رجفاً ، ورجفانا ، وروجوفا ، ورجيفا ... » قاموس (رجف) ويريد : تتحرك وتضطرب .. **روانف :** « الرَّنَف ، ويحرك : بهرامج البر ، والرانفة : طرف غضروف الأنف ، وإلية اليد .. وأسفل الأَلْيَة ، إذا كنت قائماً ... » قاموس (الرنف) .

وفى أساس البلاغة أيضا - « .. ما سال من الألية على الفخذين » مادة (ر ن ف) .

والمعني :

متى تلقنى وحيدين ينتابك الذعر ، والخوف ، وترتجف روانف إليتيك ، ويطير لبك ...

الإعراب :

« متى » اسم شرط جازم « ما » زائدة « تلقنى » فعل ، وفاعل مستتر ، ومفعول به وهو فعل الشرط « فردين » حال من الفاعل ، والمفعول معا « ترجف » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وفاعله مستتر وجوبا « روانف » فاعل ، روانف : مضاف . و « إليتيك » مضاف إليه ، والكاف مضاف إلى إليتى « وتستطارا » يجوز أن يكون منصوبا بأن مضمرة ، والواو عاطفة . وانظر بقية الوجوه فى ٣/ ١٧٩ ، ١٨٠ شواهد العينى .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « فردين » فانه وقع حالا من الفاعل ، والمفعول به جميعاً ، ونصب بالياء ، لأنه مثنى .

وَعَاملُ الحالِ بها قَدْ أُكدَا ....

ومثلها بقوله :

لاَ تَعْثَ فى الأَرْضِ مُفْسِدَاَ

« فمفسدًا » حال من الضمير الفاعل « بتَعثَ » : وهى مؤكدة لعاملها لأن معنى : « لا تعث » : لا تفسد : فالحال ، والعامل بمعنى واحد [1] .

وهذا معنى مجىء الحال مؤكدة .

وقد تجىء الحال المؤكدة موافقة لعاملها لفظا ، ومعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَاسِ رسولا ﴾ [2] .

وكقول امرأة من العرب [3] .

١٤٥ ـ قُمْ قَائماَ قُمْ قَائما   صَادَفْتَ عَبْدًا نَائمَا

« فقائما » حال ، والعامل فيه « قم » .

والحال مساوية للعامل لفظاً ومعنى .

---

(١) وهنا الموافقة معنى ، لفظاً . وهو الغالب انظر ٢/ ١٥١ المرادى .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

فالحال موافقة لفظا ، ومعنى « أرسلناك » و « رسولا » انظر المرادى ٢ / ١٥١ .

١٤٥ ـ(٣) القائلة امرأة من العرب ،لم أجد ـ فيما اطلعت عليه ـ من عين اسمها،والشاهد من الرجز .

والبيت الأول من شواهد أمالى ابن الشجرى ١ / ١٦٤، ٣٤٧ ، ٣/ ١٨٤، والهمع ٢/ ١٢٥، والدرر٢/ ١٦٠ ، والشارح الأندلسى .

والثانى من شواهد الخصائص ٣/ ١٠٣ ، والعينى ٣/ ١٨٤، والشارح الأندلسى .

اللغة :

صادفت : « وصادفه : وجده ، ولقيه ... » قاموس (الصدف) .

والمعنى :

تقول المرأة لولدها ،داعية له . قم قياما ،فلا مخافة عليك ، وأدعو لك بأن تصادف عبدا نائما . .=

وكذلك فى الآية الكريمة المتقدمة [1] .

ثم أشار فى البيت الثانى إلى تأكيد الجملة بالحال ، وهو قوله :

« وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً » يعنى : وإن تؤكد الحال جملة : يريد : مضمون جملة .

ثم نبهك على أن الحال إذا أكدت مضمون الجملة كان العامل فيها مضمراً ، أى : مقدرا ، ولزم تأخير لفظها .

وإلَى هذا أشار بقوله :

... ... فَمُضمَر عَامِلُهَا ، ولفظُهَا يُؤَخَّرُ

هذا هو مذهب الجمهور .

وذهب الزجاج : إلى أن العامل فيها هو الخبر ، الواقع فى الجملة ، وزعم أن الخبر مقدر بمسمّى .

فإذا قال : « أنا فلان مَعْرُوفًا » كان التقدير : « أَنَا المسمّى مَعْرُوفًا » أى

= وقد قالت بعد ذلك : « وعُشَراءَ رَائمًا » .

الإعراب :

« قم » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوباً ، تقديره « أنت » « قائما » : حال مؤكدة لعاملها : لفظا ، ومعنى .

« قيم قائما » يعرب ـ كما تقدم ـ .

« صادفت » صادف : فعل ماض مبنى على السكون ، لا تصاله بتاء الفاعل ، وتاء الفاعل ضمير فى محل رفع فاعل « عبدا » مفعول به منصوب بالفتحة « نائما » صفة ، والجملة : خبرية لفظا ، إنشائية معنى ، لأنها دعاء . انظر العينى ٣ / ١٨٥ الشواهد الكبرى .

والشاهد فى البيت :

فى قوله : « قائما » حيث إن « قائما » حال مؤكدة للعامل : لفظا ، ومعنى .

(١) يريد قوله تعالى : « وأرسلناك للناس رسولا » كما أشرنا إلى ذلك فى التعليق .

: في حال كوني معروفا .

وهو مردود بارتكاب التجوز .

وذهب ابن خروف : إلى أن العامل فيها هو المبتدأ ، وزعم أنه مقدر بتنبه .

وفيه ما فيه من التكلف .

والصحيح الأول .

وإنما ألزموا الحال التأخير ، إذا أكدت مضمون الجملة ، لأن المؤكدَ لا يتقدم على المؤكد .

ومن مثل الحال المؤكدة لمضمون الجملة قول الشاعر (1) :

١٤٦ ـ أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ ؟

---

١٤٦ ـ (١) **الشاعر :** هو سالم بن دارة في هجاء فزارة ، والبيت من البسيط .
وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٥٧ ، والخصائص ٢/ ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣/ ٦٠ وابن الشجرى ٢/ ٢٥٨ ، والخزانة ١/ ٥٥٧ ، والشذور ٢٤٧ ، والعيني ٣/ ١٨٦ ، والأشموني ٢/ ١٨٥ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

دارة : « اسم أم الشاعر ، وهو سالم بن أبي دارة . . من بني أسد ، وسميت بذلك لأنها شبهت بدارة القمر من جمالها ، ونسب البغدادي ما تقدم إلى ابن قتيبة وذكر البغدادي غير ذلك عن العلماء. انظر ١/ ٥٥٧ الخزانة) وأسلم ما قيل أن دارة اسم أم الشاعر . .

والمعني :

أنا ابن هذه المرأة ، وبها عرف نسبي ، وليس فيها من معرة ، توحي بالقدح في النسب ، أو الغمز في الشرف . . .

الإعراب :

« أنا ابن دارة » مبتدأ . وخبره ، ومضاف إلى الخبر « معروفا » حال « بها » متعلق بقوله : « معروفا » « نسبي » نائب فاعل لقوله : « معروفا »؛ لأنه اسم مفعول ، نسب : مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، « وهل » هل : للاستفهام ، وليس المراد : طلب الفهم ، وإنما خرج الاستفهام إلى =

هذا فى معرض الفخر .

وقد يجىء فى موضع التذلل ، كقولك : « أَنَا عَبْدكَ مَعْرَوفًا » .

وقد يجىء فى معنى الوعيد ، كقولك : « أَنَا فُلان قادرًا عَلَيْك » إلى غير ذلك من المعانى ، كقولهم : « هُوَ الْحقُّ بَيِّنًا » .

واعلم أن الحال المؤكدة : شرطها أن تكون الجملة المؤكدة بها جامدة الجزأين ، وتكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة .

فتأمل ذلك من المثل المتقدمة .

وعلي مذهب الجمهور : فى أن عامل الحال مقدر يكون الكلام جملتين .

الأولى: الجملة المؤكدة .

والثانية: عامل الحال المقدر ، وما تعلق به .

وعلى مذهب الزجاج ، وابن خروف : يكون الكلام جملة واحدة .

قوله :

وَمَوْضِـــعَ الْحَالِ تَجِــيءُ جُمْلَهْ   « كَجَاءَ زَيْدٌ ، وَهْو نَاوٍ رِحْلَهْ »

هذا البيت نبهك فيه على أنه قد تجىء الجملة فى موضع الحال .

= الإنكار » بدارة » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » زائدة ، ، زيادة نحوية « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرفى الجر الزائد « يا » حرف نداء ، واستغاثة ، وللناس » اللام : للاستغاثة ، والناس مجرور بها ، وقوله : « يا للناس » اعتراض بين المبتدأ ، والخبر .

والشاهد في البيت :

قوله : « معروفا » فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى سبقت ، وهى « أنا ابن دارة » .

ومثل لك الجملة الواقعة حال بقوله :

.... جَاءَ زَيْدٌ ، وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

« فزيْد » فاعل « بجاء » والواو : واو الحال ، والجملة بعد الواو فى موضع الحال من « زيْد » .

وإنما ساغ أن تقع الجملة حالا ؛ لأنه قد تقدم - فى غير موضع - أن الحال بمنزلة الصفات ، والأخبار ، فكما يصح أن تقع الجملة فى موضع الصفات ، والأخبار ، فكذلك يصح أن تقع فى موضع الحال .

وشرط هذه الجملة : أن تكون خبرية ، لا إنشائية ، ونعنى[1] بالخبر : أن يقبل الصدق ، والكذب .

ثم الجملة الخبرية على أنواع .

وكلها يصح أن تكون فى موضع الحال .

وسيأتى تقسيمها - فيما بعد - .

قوله :

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمَضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضميراً ، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

وذَاتُ واوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبتدا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدا

اعلم أن الجملة الواقعة فى موضع الحال تكون أنواعا : من فعلية واسمية ، مثبتتين ، ومنفيتين .

ويتنزل الظرف ، والمجرور منزلة الجمل على قول ، ومنزلة المفردات على قول .

(١) فى (جـ) : « وعنى » .

وقد تقدم التنبيه على القولين .

والصحيح منهما ـ فى خبر المبتدأ ـ .

فلما ذكر المصنف الجملة الواقعة فى موضع الحال احتاج أن يتكلم على حكم أنواعها ، إذ لها أحكام مختلفة .

فنبهك على أن الجملة التى يكون بدؤها فعلا مضارعا ، ثبتا ، يلزمها ضمير ، يعود على صاحب الحال ، ويمتنع دخول الواو فيها .

ولهذا أشار بقوله :

حَوَتْ ضميراً ، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

ومثال ذلك : « جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ » و « أَقْبَلَ عَمْرٌو تقَادُ الجنائبُ بَيْنَ يَدَيه »[1] .

ثم نبهك على أن الجملة المصدرة بفعل مضارع مثبت ، إن جاء معها الواو قدرت بعدها مبتدأ ، فتصير جملة اسمية ، حتى تسلم من دخول الواو على الفعل المضارع

وإلى هذا أشار بقوله :

وَذَاتُ وَاوٍ بعَدها انو مُبْتَدَا ....

ونبهك على أنك تجعل الفعل المضارع خبراً للمبتدأ ، المقدر ، بعد الواو .

وإلى هذا أشار بقوله :

لَهُ المضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

---

(١) **الجنائب :** « والجنيبة : الدابة تقاد ، وجمعها الجنائب ، وكل طائع منقاد جنيب ... » اللسان (جنب) .

يعنى : للمبتدأ المقدر اجعل الفعل المضارع مسندا ، يريد : إسناد الخبر للمبتدأ .

وإنما تفعل ذلك فيما سمع عن العرب، كقولهم: « قُمْتُ، وأصكّ عينَه » . حكاه الأصمعي .

فتقدر : « وأَنَا أصكُّ[1] عينه » .

« فأنا » مبتدأ ، « وأَصَكُّ » خبره ، والواو داخلة على الجملة الاسمية ، ومنه قول الشاعر[2] :

١٤٧ ـ فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجـوْتُ ، وَأَرْهَنُهُـمْ مَالِكَـا

التقدير : وأنا أَرْهَنُهم مالكَا .

---

(١) أصك : « صكه : ضربه شديداً ، بعريض ، أو عام ، والبـاب أغلق ، أو أطبقـه . . . » قاموس (صكه) .

١٤٧ ـ (٢) : **القائل** : هو عبد الله بن همام السلولى ، والبيت من المتقارب .

وهو من شواهد المقتضب ٢/ ١٩٠ ، والمقرب ٣١ ، والعينى ٣/ ١٩٠ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٩٦ ، والهمع ١/ ٢٤٦ ، والدرر ١/ ٢٠٣ ، والأشمونى ٢/ ٧٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أظافير : جمع أظفور . والمراد به : أسلحتهم

نجوت : أراد تخلصت

والمعنى :

فلما خفت أسلحتهم نجوت منهم فارا ، وتركت مالكا رهينة فى أيديهم .

الإعراب :

« فلما » الفاء : للعطف « لما » حينية ، أى : ظرف بمعنى حين ، متعلق بنجوت وهو متضمن معنى الشرط « خشيت » فعل ، وفاعل « أظافيرهم » مفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : فى محل جر ، بإضافة « لما » الظرفية إليها « نجوت » فعل ، وفاعل : والجملة : جواب « لما » الظرفية بتضمنها معنى الشرط « وأرهنهم » الواو : واو الحال ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، ومفعول به أول ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ ، محذوف ، والتقدير ، وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ ، وخبره فى محل نصب حال « مالكا » مفعول ثان لأرهن . =

وهكذا : يؤول كل ما سمع مما يوهم دخول الواو على الفعل المضارع ، المثبت الواقع فى موضع الحال .

وهو موقوف على السماع .

ولا يجوز للمولد أن يدخل الواو على الفعل المضارع ، ويؤوله بهذا التأويل .

فتلخص من هذين البيتين :

أن الجملة الحالية إذا صدرت بالفعل المضارع ، المثبت لزمها الضمير ، ولم تجز معها الواو .

وإن سمع من ذلك شىء أول بما ذكره المصنف .

قوله :

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا ... بِوَاوٍ ، أَوْ بِمُضْمَرٍ ، أَوْ بِهِمَا

نبهك على أن ما عدا هذا القسم المذكور من أقسام جملة الحال[1] يكون : إما بالواو ، وإما بالضمير ، وإما بهما ، يعنى : بالواو ، والضمير معا .

فخرج القسم الأول ، وهو المصدر بالفعل المضارع المثبت ، ودخل تحت

= **والشاهد في البيت :**

قوله : « وأرهنهم » حيث إن ظاهره ينبئ عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالا ، وتسبق بالواو .

وهذا الظاهر غير صحيح ، ولهذا : قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم مالكا .

وانظر ما كتبناه عن هذه القضية النحوية فى كتابنا « بلوغ الأرب فى الواو فى لغة العرب » ففيه البسط ، والتفصيل ، ص ٣٧٤ .

(١) « وجملة الحال » مبتدأ ، ومضاف إليه « سوى » نصب على الاستثناء ، أو الظرفية « سوى » مضاف ، و « ما » الموصولة مضاف إليه ، وجملة « قدما » من الماضى ، المبنى للمجهول ، ونائب فاعله المستتر ، لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، والألف للإطلاق « بواو » متعلق بمحذوف خبرا لمبتدأ ، وقوله « أو بمضمر ، أو بهما » عطف على قوله « بواو » .

قوله ـ هاهنا ـ : المصدرة بالفعل المضارع ، المنفى ،والمصدرة بالماضى: مثبتا ، ومنفيا ، والإسمية : مثبتة ، ومنفية .

فكل هذا : على ما ذكره المصنف ، يجوز أن يأتى بالواو ، أو بالضمير أو بهما معا .

وهذا الذى ذكره هو الغالب .

وفى أقسام الجملة تفصيل ، نحن نورده لك ، ونتكلم عليها قسما ، قسما ، وهى ستة أقسام :

فأما القسم الأول :

وهو : أن تكون الجملة مصدرة بفعل مضارع ،مثبت ،فقد تكلم المصنف عليه على التعيين ، إلا أنه أسقط الكلام عليه ، إذا كان مقرونا « بقَدْ » .

وهو ـ حينئذ ـ يلزمه الواو ، كقوله تعالى : ﴿ **وَقَدْ تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ** ﴾ (1) .

وكلام المصنف موهم لمنع الواو ، مع الفعل المضارع المثبت ، سواء كان عاريا عن « قَدْ » أو مقرونا بها .

وليس كذلك ـ كما بينت لك ـ .

وأما القسم الثاني :

وهو : أن يكون الفعل المضارع منفيا : فإن كان حرف النفى « لا » فالأكثر مجيئها بالضمير ، من غير واو ، كقول تعالى : ﴿ **وما لنا لا نؤمن**

---

(1) من الآية 5 من سورة الصف .

يذكر أبو حيان فى البحر أن قوله تعالى: « وقد تعلمون » جملة حالية ، تقتضى تعظيمه ، وتكريمه ، فرتبوا على علمهم أنه رسول الله مالا يناسب تعظيمه ، وهو الأذاية » . 4/ 262 البحر المحيط

بالله وما جاءنا من الْحق ﴾ (١) .

ومنه قوله تعالى : - حكاية عن سليمان - (عليه السلام) : ﴿ مَا لِىَ لا أرى الْهدْهُدَ ﴾ (٢) .

وكقول الشاعر (٣) :

١٤٨ - وَلَو أَنَّ قومًا لارْتَفَاعِ قَبِيلَة دَخَلُوا السَّمـاءَ دَخَلْتُها لاَ أُحْجَـبُ

---

(١) من الآية ٨٤ من سورة المائدة .
ويقول أبو حيان فى البحر : « ... ولا نؤمن فى موضع الحال ، وهى المقصودة وفى ذكرها فائدة الكلام .. » ٤/٧ البحر المحيط .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة النمل .

١٤٨ - (٣) : البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل .
والبيت من شواهد العينى ٣/١٩١ ، والأشمونى ٢/١٨٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

احجب : « حجبه : منعه ... » مختار (ح ج ب) والمراد : أمنع ..

والمعنى :

لو أن قوما بلغوا ذروة المجد ، وقمة الشرف لارتفاع قبيلتهم دخلت السماء لا أمنع من دخولها .

الإعراب :

« ولو » الواو : حرف عطف ، « لو » شرطية ، غير عاملة ، وهى للمستقبل ، وتقع « أن » بعدها كثيرا ، « أن » حرف توكيد ، ونصب ، تنصب الاسـم ، وترفع الخبر « قوما » اسم أن منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لارتفاع قبيلة » اللام حرف جر .. وارتفاع مجرور باللام ، وهو مضاف ، وقبيلة مضاف اليه ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « دخلوا » وخبر « أن » قوله : « دخلتها » ، وموضع « أن ... » الرفع واختلف فى التقدير :

سيبويه : يقول الرفع بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر ، لاشتمال صلتها على المسند ، والمسند إليه .
وقال ابن عصفور : يقدر له الخبر مؤخرا ، كما فى قوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا ... » أى : ولو إيمانهم ثابت .
وقال المبرد ، والزجاج ، والكوفيون : الرفع على الفاعلية ، والفعل مقدر بعدها ، تقديره : ولو ثبت أن قوما (انظر ٣ ، ١٩٢ العينى) . « دخلوا السماء » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، والجملة : =
صفة لقوم

أو بالضمير ، والواو ، كقول الشاعر[1] :

١٤٩ ـ أَكسبَتْهُ الْوَرِقُ الْبيضُ أَبًا   وَلَقَدْ كَـــانَ ، وَلاَ يُدْعَى لأَبْ

أراد بالورق : الدراهم .

ونقل الشيخ : أبو حـيان : أن دخول الواو على الجملة المصـدرة بالفعل المضارع ، إذا كان منفـيا « بِلاَ » ممتنع ، كامتناعه مع الفـعل المضارع المثبت ، وأنه يؤول ما سمع من ذلك بتقدير مبتدأ ، بعد الواو ، كما يؤول فى المثبت .

= « دخلتـهـا » فـعل ، وفاعل ، ومـفعـول به « لا » نافيـة ، و « أحجـب » جملة من الفـعل المبنى للمجهول ، ونائب فاعله المستتر فى محل نصب حال .

والاستشهاد في البيت .

الاستغناء عن الواو إذا كانت الجملة الفعلية منفية « بلا » على الأكثر .

١٤٩ـ (١) **الشاعر :** هو مسكين الدارمى ، والبيت من الرمل .

وهو من شواهد دلائل الإعجاز ١٣٧ ، والعينى ٣/ ١٩٣ ، والتصريح ١/ ٣٩٢ والأشمونى ٢/ ١٨٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٢ .

اللغة :

الورق : الورِق ـ مثلثة ـ وككتف ، وجبل : الدراهم المضروبة .. » قاموس (الورِق) .

والمعني :

لقد أكسبته الدراهم المضروبة عزا ، وجعلت له أبا ، وقد كان لا ينسب لأب معروف .

يريد : لقد ارتفع قدره بالمال ، وكان قبل ذلك خامل الذكر .

الإعراب :

« أكسبته » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وها : مفعول أول « الورق » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « البيض » صفة للورق « أبا » مفعول ثان لقوله : « أكسبت » ، « ولقد » الواو : للحال ، واللام : للتأكيد ، و « قد » للتحقيق « كان » كان التامة ، وفاعـلها مستتر والجملة : فى محل نصب حال : « ولا » نافية « يدعى » فعل مـضارع ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مسـتتر ، و « لأب » متعلق بيدعى ، والجملة : فى محل نصب حال .

والشاهد في البيت :

قوله : « ولا يدعى لأب » حيث أتى المضير والواو والأكثر المجئ بلا واو ، أو على تقدير مبتدأ كما استشهد الأشمونى جريا على رأى أبى حيان .

انظر ٢/ ١٨٨ ، ١٨٩ شرح الأشمونى .

فعلى قوله : يؤول البيت الذى ذكرناه ، وغيره .

كقول الشاعر [1] :

١٥٠ ـ .... وَكُنْتُ ، وَلاَ يَنَهْنِهُنِى الْوَعِيدُ

فإن كان المضارع منفيا « بلم » فالأكثر الجمع بين الواو ، والضمير ، أو الضمير فقط .

فمثال الواو مع « لم » قوله تعالى : ﴿ والَّذين يرمُون أزْواجهُمْ ولمْ يكُن لَّهمْ شهداءُ إلاَّ أنفسهم ﴾ [2] .

---

١٥ ـ (١) **الشاعر :** هو مالك بن رقية ، أو مالك ابن أخى رفيع الأسدى والبيت من الوافر . وهو من شواهد القالى ٣ / ١٢٧ ، والعينى ٣ / ١٩٢ ، والتصريح ١/ ٣٩٢ والأشمونى ٢/ ١٨٩ . والشارح الأندلسى

اللغة :

ينهنهنى : « نهنهه عن الأمر فتنهنه : كفه ، وزجره ، فكف . . .» قاموس (نهنهه) .

والمعنى :

والبيت بتمامه :

أماتوا من دمى ، وتوعدونى وكنت ، ولا ينهنهنى الوعيد

ومعنى الشطر الثانى :

يقول الشاعر : إن الوعد لا يثنيه عن أمر يريده ، ولا يؤثر فيه شيئا .

الإعراب :

« وكنت » كنت : كان التامة ، ولا تحتاج الى خبر ، وإنما تكتفى بالفاعل والتاء : فاعل ، والتقدير : وجدت . « ولا » الواو : للحال « لا » نافية ، « ينهنهنى » فعل مضارع ، ونون الوقاية ، والياء مفعول به « الوعيد » فاعل .

والشاهد في البيت :

قوله : « ولا ينهنهنى الوعيد » فإنه مضارع منفى ، وقع حالا ، وقد جاء بالضمير ، والواو ، وهذا قليل وعلى رأى أبى حيان يقدر مبتدأ ، والتقدير : وأنا لا ينهنهنى الوعيد .

(٢) من الآية ٦ من سورة النور ، والشاهد فيها اجتماع الواو ، والضمير ، على الأكثر .

ومنه قول عنترة (1) :

١٥١ ـ وَلَقَدْ خَشيتُ بأنْ أَموتَ،ولَمْ تَدُرْ   لِلْحَـرْبِ دَائرةٌ علَى ابْنَى ضَمْضَمِ

وقول النابغة (2) :

١٥٢ ـ سَقَطَ النَّصيفُ، وَلَمْ تُرِدْ إسْقَاطَهُ   فَتَنَاوَلَتْهُ ، واتَّقَتْنَا باليَدِ

---

١٥١ ـ (١) والبيت من مذهبة عنترة العبسى والقصيدة من الكامل .

والبيت من شواهد العينى ٣ / ١٩٨ ، والأشمونى ٢ / ١٩١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

خَشيت : خفت .

ابنى ضمضم : هما : هرم ، وحصين ، وكان عنترة قتل أباهما : ضمضما ، فكانا يتوعداته .

والمعنى :

لقد خفت أن أموت ، ولم تدر دائرة الحرب ، ورحاها على هرم ، وحصين .

الإعراب :

« ولقد » الواو : للعطف ، واللام : للتأكيد ، وقد : للتحقيق « خشيت » فعل ، وفاعل « بأن » الباء للسببية ، وأن : حرف مصدرى ونصب « أموت » فعل مضارع ، منصوب بأن ، والفاعل مستتر وجوبا، والتقدير ولقد خشيت بسبب موتى « ولم يكن للحرب » الواو : واو الحال « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب ، يكن : مضارع كان الناقصة « للحرب » متعلق بخبر يكن « دائرة » اسم يكن « على ابنى ضمضم » على: حرف جر ، ابنى : مجرور بعلى ،ابنى : مضاف ، و« ضمضم » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « ولم يكن للحرب دائرة » حيث وقع المضارع المنفى بلم حالا مقرونة بالواو ، وذلك على الأكثر ، فى الإتيان بالواو ، والضمير فى مثل هذه الحالة .

١٥٢ ـ (٣) : البيت من قصيدة فى المتجردة : امرأة النعمان بن المنذر ، والقصيدة من الكامل .

وهو من شواهد العينى ٣/ ١٠٢ ، والأشمونى ٢/ ١٩١ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٣ .

اللغة :

النصيف : « ... ونصّف الجارية تنصيفاً : خمرها ، والشىء جعله نصفين .. » قاموس (النُّصَف) ، والنصيف : كنصف الخمار انظر الأساس (ن ص ف) .

والمعنى :

سقط النصيف للمفاجأة حياء منها ، ولم ترد إسقاطه ، فتناولته ، وسترت وجهها بيدها .

ومثال « لم » دون الواو قوله تعالى : ﴿ فانقلبُوا بنِعْمَةٍ مِنَ اللّهِ وَفضْلٍ لَمْ يمسسْهم سُوءٌ ﴾ (1) .

ومنه قول زهير (2) .

153 ـ كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِى كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

= **الإعراب :** « سقط النصيف » فعل ، وفاعل « ولم ترد إسقاطه » الواو : واو الحال ،لم : حرف نفى، وجزم ، وقلب . ترد : مجزوم بلم ، إسقاطه : مفعول به ، ومضاف إليه والجملة فى محل نصب حال « فتناولته » الفاء : عاطفة وفعل ماض ، وتاء التأنيث ، وفاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة معطوفة على سابقتها واتقتنا باليد « الواو : عاطفة ، وفعل ، وتاء تأنيث ، وفاعل مستتر ، ومفعول به وجار ، ومجرور ، والجملة : معطوفة بالواو على ما سبق .

والشاهد في البيت :

قوله : « ولم ترد إسقاطه » : فقد أتى بالواو ، والضمير معا ، على الأكثر .

(1) من الآية 174 من سورة آل عمران .

والشاهد فيها : « لم يمسسهم سوء » لأن جملة الحال تجردت عن الواو .

153 ـ (2) : البيت من الطويل .

وهومن شواهد العينى 3 / 194 ، والأشمونى 2 / 191 ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

العهن : الصوف .

حب الفنا : شجر ثمره حب أحمر ، وفيه نقطة سوداء ، ويسمى عنب الذئب .

لم يحطم : لم يكسر .

والمعنى :

كأن ما تناثر من قطن ، وصوف من هوادج النسوة عنب الذئب لم يكسر .

الإعراب :

« كأن » حرف تشبيه ، ونصب . . « فتات العهن » اسم كأن ، ومضاف إليه « فى كل منزل » حرف جر ، ومجرور متعلق بقوله : نزلن ، ومضاف إليه « نزلن به » فعل ، وفاعل ، وجار ، ومجرور « حب الفنا » خبر كأن ، ومضاف إليه « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يحطم » مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسر للروى ، والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هو .

والشاهد في البيت :

قوله : « لم يحطم » حيث تجردت جملة الحال عن الواو ، وهى فعل مضارع منفى بلم .

وقد تجيء بالواو ، دون الضمير ، تقول : « جَاءَ زَيْدٌ ، ولَمْ تَطْلُع الشَّمس » .

وإن كان منفيا « بلمَّا » :

فذكر الشيخ : أبو حيان عن المصنف أنه قال : « لم أجدها إلا بالواو » والقياس يقتضى جواز الجميع ، كمثل « لم » .

واستشهد على اجتماع الواو ، والضمير قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ولَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ ويَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [1] .

وهو كثير .

وتقول بالضمير دون واو : « لقيتُ زَيْدًا لما يتكم » وبالواو ، دون ضمير : « جاءَ زَيْدٌ ، ولَمَّا تطلُع الشَّمسُ » .

فإن كان حرف النفى « مَا » فهو مثل « لاَ » .

ونقل الشيخ : أبو حيان عن ابن عصفور : أنه قلل النفى « بمَا » فى مثل هذا ، وأنكر عليه .

وقال : لم أجد هذا لغيره .

ولم يبق من حروف النفى إلا « لن » :

وهى لا يجوز أن تكون نافية للفعل المضارع ، الذى صدرت به جملة الحال .

قال الشيخ : أبو حيان : لم أقف على شيء من ذلك فى كلام العرب ، وإن كان القياس يقتضى جوازه .

---

(١) الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

وقد جاءت الآية الكريمة على الكثير ، وهو اجتماع الواو ، والضمير .

وأما القسم الثالث :

وهو : أن تكون جملة الحال مصدرة بفعل ماض ، مثبت :

فإن كان بعد « إلاَّ » أو كانت بعده ، أو لزم الضمير ، وامتنعت الواو .

فمثال وقوعه بعد « إِلاَّ » قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِم منْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [1] .

ومثال وقوع « أَوْ » بعده قول الشاعر [2] .

١٥٤ ـ كُنْ للخليل نصيراً:جَارَ ،أوْ عَدَلا ولاَ تشـحّ عَلَيْه: جَـادَ ، أَوْ بَجِـلاَ

(١) من الآية ٣٠ من سورة يس . (الشاهد في الآية الكريمة : امتناع الواو ، ولزوم الضمير) .

١٥٤ ـ (٢) : البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط .

والبيت من شواهد العينى ٢٠٢/٣ ، والهمع ٢٤٦/١ ،والدرر ٢٠٣/١ ، والأشمونى ٢ / ١٨٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الخليل : يريد به : الصاحب ، والصديق .

جار : ظلم ، وحاد عن الصواب . **تشح** : تبخل ، من الشح .

والمعنى :

كن لصديقك نصيرا ، ومعينا على كل حال ، ولا تبخل عليه ، جاد عليك ، أو بخل .

الإعراب :

« كن » أمر من كان الناقصة ، واسم كن مستتر وجوبا ، تقديره : أنت « للخليل » جار ، ومجرور متعلق بالخليل « نصيرا » خبر كن ، « جار » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، والجملة فى محل نصب حال ، « أو عدلا » عاطف ، ومعطوف على جار ، والألف للإطلاق ، « ولا تشح عليه » الواو : عاطفة ، ولا : ناهية ، تشح فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله مستتر وجوبا ،وعليه جار ، ومجرور متعلق بتشح ، وجملة « جاد » من الفعل ، والفاعل فى محل نصب حال ، « أو بخلا » عاطف ، ومعطوف على « جاد » والألف للإطلاق .

والشاهد في البيت :

قوله : « جار » حيث وقعت الجملة حالا ، ولم يأت معها قد ، أو الواو ، لكون الفعل الماضى قد عطف عليه « بأو » .

وهذا النوع الواقعة بعده « أو » يعبر عنه النحويون: بالواقع بمعنى الشرط ؛ لأن المعنى : كن للخليل نصيراً : إن جار ، وإن عدل ، ولا تشح عليه : إن جاد ، وإن بخل .

وإن لم يكن بعد « إلاَّ » ولا بعده « أو » : فالأكثر اقترانه بالواو وقد مجتمعتين ، وسواء كان فيه ضمير ، أو لم يكن .

فمثال ذلك ، مع الضمير قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (1) .

ومثاله ـ مع عدم الضمير ـ : « جَاءَ زَيْدٌ ، وَقَدْ طَلَعَتَ الشَّمْسُ » . وقد يجرد من الواو .

وقد يشترط وجود الضمير ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (2) .

وأقل من هذا : تجريده من « قد » ـ مع بقاء الواو ـ كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ (3) .

وأقل من هذا كله تجريده من الواو ، مع بقاء « قد » كقول الشاعر (4) :

١٥٥ ـ وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى مَعَارِفَهَا ، والسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

---

(1) من الآية ٧٥ من سورة البقرة . (2) من الآية ٩٠ من سورة النساء .

(3) من الآية ١٦٨ من سورة آل عمران .

١٥٥ ـ (4) **القائل** : هو النابغة الذبياني ، من قصيدة يرثى بها النعمان بن الحارث بن أبى شمر الغسَّانى ، وهى من الطويل .

والبيت من شواهد العينى ٣ / ٢٠٣ ، والأشمونى ٢ / ١٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥٨ .

اللغة :

بربع : « الربع : الدار بعينها حيث كانت ، والجمع رِبَاع ، ورُبوع ، وأرباع ، وأربع ، والمحلة ، والمنزل . . . » قاموس (الرَّبع) .
=

وإذا جردت من الواو فلابد من الضمير ، وحيث جرد من قد فلا بد من تكون مقدرة .

وهذا مذهب الأكثر.

وتقل الشيخ : أبو حيان الخلاف ،ومال إلى جواز التجريد عن « قَدْ » : ظاهرة ، ومقدرة ،وقال :السماع فى ذلك كثير ،ويضعف التأويل مع الكثرة .

والشيء إذا كثر بنيت عليه القواعد ، ولم يقبل التأويل .

وأما إذا كانت الجملة المصدرة بالفعل الماضى ، المثبت حالا مؤكدة فلا تجوز الواو ، كقولك : « أَبو بكرٍ خَليفةٌ قَدْ عَلِم الناسُ ذلك » .

وإن كان الماضى غير متصرف فلم تجز « قَدْ » وجئت بالمضير ، والواو ،

= البلى : « بلى الثوب - كرضى - بلى بـلي ، وبَلاءً ، وأبلاه هو ، وبلاه . . . » قاموس (بلى) ، ويريد : عوامل الفناء . . .

الساريات : « والسارية : السحاب يسرى ليلا ، والجمع سوار . . . » قاموس (السُّرَى » .

الهواطل : جمع هاطلة : من الهطل : تتابع المطر . . .

والمعنى :

وقفت على الدار ، وقد تغيرت أحوالها ومعالمها، وما صبت عليها السحب الماطرة من ماء .

الإعراب :

« وقفت » فعل ، وفاعل « بربع الدار » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « وقفت » « قد » حرف تحقيق « غير » فعل ماض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب « البلى » فاعل ، مرفوع بضمة مقدرة ، « معارفها » مفعول به ومضاف إليه ، والجملة : من الفعل ، والفاعل فى محل نصب حال « والساريات » الواو : حرف عطف ، والساريات : عطف على البلى « الهواطل » صفة للساريات ، وصفة المرفوع مرفوعة ، وعلامة الرفع الضمة الظاهرة .

والشاهد في البيت :

قوله : « غير البلى » حيث وقع حالا ، وهو ماض مقرون بكلمة « قد » دون الواو ، وهو قليل النسبة إلى الذى يجيء بقد ، والواو ، وأقل منهما إذا جاء مجردا عنهما . انظر ٢/ ٢٠٥ ، ٢٠٦ العينى .

أو بأحدهما ، فتقول : « جاء زيدٌ ، وليس يتكلم » .

وإن شئت قلت « بلا » أو « ليس » يتكلم .

فإن لم يكن ضمير جئت بالواو ، فقلت : « جاء زيد ، وليست الشمس طالعة » .

وأما القسم الرابع :

وهو : أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل ماض ، منفى ، فالوجوه الثلاثة جائزة فيه .

أعنى : الضمير ، والواو معا ، أو الضمير فقط ، أو بالواو فقط تقول : « مرَّ زيدٌ ، وما تكلم » أو تقول : « ما تكلم » بغير واو .

وتقول : « جاء زيدٌ ، وما طلعت الشمس » - بالواو - .

وأما القسم الخامس :

فهو : أن تكون الجملة اسمية مثبتة [١] فالوجوه الثلاثة جائزة .

وزعم الزمخشرى ، والفراء : أن الواو مع الضمير لازمة .

وأن قولهم : « كلَّمتُه فُوه إلَى فى » نادر .

وقولهما : مردود بكثرة ما سمع من ذلك .

فتقول : « جَاءَ زَيْدٌ، وأُبوهُ قَائِمٌ » - بالواو ، والضمير ، أو « أبُوه قائمٌ » - الضمير ، دون الواو - .

وهو كثير شائع .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « مثبتة » .

فإن لم يكن ضمير أتيت بالواو، فتقول: « جَاءَ زَيْدٌ ، والشَّمْسُ طَالِعَةٌ » .

وزعم ابن جنى فى سر الصناعة : أن الضمير مع الواو مقدر، وتقديره :

شمس طالعة وقت مجيئه .

وغيره من النحويين : لا يقول هذا .

وإن كانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة لم تجز الواو ، كقولهم : « هُوَ

لحقُّ لاَ رَيْبَ فيهِ » .

وزعم الأخفش : أن خبر المبتدأ إذا كان مقدما في الجملة الحالية لم

تجز الواو .

وقوله : مردود بثبوت السماع .

قال امرؤ القيس (١) :

١٥٦ ـ وَقَدْ أَغْتَدِى ، وَمَعِى الْقَانِصَانِ ... وكـــلٌ بمر بـــأة مُقْتَفِـــرْ

---

١٥٦ ـ (١) القائل امرؤ القيس بن حجر الكندى .

اللغة :

أغتدى : أذهب للصيد فى الغداة ...

القانصان : « القانص ، والقنيص ، والقناص : الصائد .. » مختار (ق ن ص)

والمراد : الصائدان .

مربأة : « .. وبنوا رباياهم ، وأشرف على مربا ، ومربأة ، أى مكان الترقب ، والملاحظة . »

أساس البلاغة (ربأ) .

مقتفر : « اقتفرت أثره ، وتقفرته : اتبعته » « الأساس (ق ف ر) .

والمعنى :

قد أذهب للصيد فى الغداة ، ومعى الصائدان ، وكل فى مقام الترقب ، والانتظار ، والاستعداد

للقنص ...

الإعراب:

« وقد » قد : حرف تكثير ، أغتدى : فع مضارع مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم بضمة مقدرة ، =

« فمعى » خبر مقدم ، وقد دخلت الواو على الجملة .

وأما القسم السادس :

وهو أن تكون الجملة اسمية منفية : فحكمه حكم الاسمية المثبتة .

وإذا كان النفى « بلاَ » وكان ما بعدها معرفة وجب تكرارها ، تقول : « جَاءَ زَيْدٌ ، لاَ قَوْله مذْمُوم ، وَلاَ فعْله » .

واعلم أن قول النحويين : لابد من الضمير إذا لم يكن واو .

معناه : لابد من الضمير : ظاهراً ، ومقدرا ؛ لأن سيبويه قد أجاز قولهم : « مَرَرْتُ بالبُرّ قفيز بدرهم »[1] :

فجوز عدم الواو ، مع الضمير لفظاً .

فلو عدم الضمير لفظاً ، وتقديرا لم يجز .

واعلم أن الجملة الحالية : شرطها ألا يدخل عليها أداة تصرفها عن الحال للاستقبال ، كالسين ، وسوف[2] .

فلا يجوز أن تقول : « جَاءَ زَيْدٌ سَيَضْحَك » أو « سَوْفَ يَضْحَك » نص على ذلك الشيخ : أبو حيان .

= والفاعل مستتر وجوبا ، تقديره : أنا « ومعى » الواو : واو الحال « معى » ظرف ، ومضاف إليه ، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « القانصان »مبتدأ مؤخر ،مرفوع بالألف لأنه مثنى « وكل » كل : مبتدأ « بمربأة » جار ، ومجرور ..

« مقتفر » خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

دخول الواو على جملة الحال مع تقدم الخبر على المبتدأ ، وهذا مخالف لما قال به الأخفش .

(١) وعبارة سيبويه : « وبعت البر قفيزين بدرهم » ١/١٩٦ .

(٢) فى (ب) : « فى سوف » .

وإذا نظرت إلى قياس قولهم فى الحال المقدرة اقتضى أن يجوز ذلك ، وتكون الجملة حالا مقدرة ، إذا الحال المقدرة إنما هى صفة مستقبلة بقدر وقوعها .

قوله :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

نبهك في هذا البيت : على أنه قد يحذف العامل فى الحال ، وأن بعض الحذف قد يكون واجبا .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   وبعْضُ ما يحذفُ ذكرُه حُظِلْ

ومعنى « حُظِل » : منع ، وهو بحاء مهملة ، وظاء معجمة .

وإذا كان ذكر الحذف ممنوعا كان الحذف واجبا .

فالحاصل من هذا :

أن حذف عامل الحال قسمان : واجب ، وجائز .

ولابد فى الحذف من دليل على المحذوف .

فالمحذوف الواجب : إذا كانت الحال فى كلام قد جرى مثلا ، « كبعتُه بدرْهَمٍ ، فَصَاعِداً » التقدير : فصعد الثمن صَاعِداً ، و « تَصدَّقْ بدينَارٍ ، فَسَافلاً » تقديره : فانحط المتصدق به سافلا .

وكذلك : إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون جملة ، كقوله تعالى : ﴿ هُو الْحقُّ مُصدِّقا ﴾ [1] . وقد تقدم .

---

(١) من الآية ٣١ من سورة فاطر

وكـذلك إذا كانت بـدلا من الفعل ، كـقـولهم : « أَقَائمًا ، وَقَدْ قَعَد النَّاسُ » ؟

التقدير : أتقوم ؟ وجعل « قائما » بدلا منه .

وكذلك : « أَقَاعِدًا ، وَقَدْ سَارَ الركْبُ » ؟

ومن الحذف وجوبا قولهم،لمن يتحول من حال إلى حال: « أَتمِيميًا مرةً ، وقيسيًا أُخْرَى » ؟

التقدير : أتتحول ؟

ومنه لمن يسير غير سير قرنائه : « ألاَهِيًا ، وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤْكَ » ؟

علي تقدير : أتبيت لاهيا ؟

وهذه الأمثلة الأربعة للتوبيخ .

ومنه في غير توبيخ : « هنيئًا (١) ، مَرِيئًا (٢) » أى : تمتع به هنيئًا .

وأما الحذف جوازاً :

فحيث لم يكن في الكلام شيء من ذلك ، ولا ما جرى مجراه .

---

(١) **هنيئا :**
« هنؤ الطعام : صار هنيئا ، وبابه : ظرف . وهنئ ـ أيضاً ـ بالكسر ، وهَنَأَهُ الطعام من باب « ضرب . وقطع . وهنى ـ أيضاً ـ بالكسر
وهنئ الطعام ـ بالكسر ـ تهنأ به ، وكل أمر أتى بلا تعب فهو هنيء » مختار (هـ ن ا) .

(٢) **مريئا :**
« مرؤ الطعام ، صار مريئا ، وبابه ظرف ، ومَرِئ ـ أيضا ـ بالكسر ، ومرأه الطعام من باب قطع .. » مختار (م ر أ) .

وهو على قسمين :

ما دلت عليه قرينة معنوية ؛ كقولك لمن رأيته يسافر : « رَاشدًا ، مَهْدِيّاً »

ولمن قدم من غزو ، أو حج : « مَقْبُولاً ، مَبْرُورًا » .

الثاني : ما دلت عليه قرينة لفظية ، كقول السائل : « كَيْفَ جِئْتَ » ؟

تقول له : « مُسْرِعًا » .

التقدير : جئت مسرعا ، وحذف لدلالة السؤال عليه .

تم « بحمد الله تعالى ، وعونه ، الجزء الثانى ، ويليه ، إن شاء الله تعالى ، الجزء الثالث ، وأوله « باب التمييز » .

« الفهارس » الجزء الثانى

(الفهرسُ الأوّل)

فهرس الشواهد

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣	٦٨	الطويل	فأبت إلي فهم ، وما كدتُ آيبا	[وكم مثلها فارقتها ، وهي تصغر]
٤	٦٩	الرجز	أكثرت في العذل ، ملحا دائما	لا تلحنى ، إني عسيت صائما
٥	٧٠	الوافر	وقد جعلت قلوص بني زياد	من الأكوار ، مرتعها قريب
٨	٧١	الوافر	عسي الكرب ، الذى أمسيتُ فيه	يكون وراءه فرج قريبُ
٨	٧٢	الرجز	[ربع عفاه الدهر طولا ، فا مّحَي]	قد كادَ من طول البلي أن يَمْصَحَا
١٣	٧٣	الطويل	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا : أن يملُوا ، ويمنعُوا
١٤	٧٤	الرجز	قد برت ، أو كربت أن تبوراَ	لما رأيت بَيْهَساً مثبوراَ
١٥	٧٥	الطويل	[سقاها ذوو الأحلام سجلاً علي الظما]	وقد كربت أعناقها أن تقطعاَ
١٨	٧٦	المفرع	يوشك من فر من منيته	في بعض غراته يوافقها
١٨	٧٧	المتقارب	فموشكةٌ أرضنا أن تعودا	خلاف الأنيس وحوشا يَباباَ
٣٢	٧٨	الطويل	ألم تر إني ، وابن أسود ليلة	لنسرى إلى نارين يعلو سناهما
٣٧	٧٩	الوافر	وأعلم إن تسليما ، وتركاً	للا متشابهان ، ولا سواءَ
٤١	٨٠	البسيط	قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا ، أو نصفه فقد
٤٤	٨١	الطويل	خليلي : هل طبٌ ؟ فإني ، وأنتما	وإن لم تبوحا بالهوى دنفان
٤٧	٨٢	الطويل	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
٤٩	٨٣	الكامل	شلت يمينك إن قتلت لمسلماً	حلت عليك عقوبة المتعَمد
٥١	٨٤	البسيط	فى فتية ، كسيوف الهند قد علموا	أن هالك كل من يحفي ، وينتعل

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٥١	٨٥	المتقارب	قد علم الضيف ، والمر ملون	إذا اغبْرّ أفقٌ ، وهبت شمالا
-	-		بأنك ربيع ، وغيث مريع	وأنك هناك تكون الثمالا
٥٦	٨٦	الطويل	ويوما توافينا بوجه مُقسَّمٍ	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
٥٩	٨٧	الطويل	فقام يذود الناس عنها بسيفه	وقال : ألا من سبيل إلى هند
٦٣	٨٨	البسيط	لاسابغات ، ولا جأواء باسلة	تقى المنون لدى استيفاء آجال
٦٨	٨٩	البسيط	ألا طعان ، ألا فرسان عادية	إلا تجشؤكم حول التنانير
٦٩	٩٠	البسيط	ألا اصطبار لسلمى ، أم لها جلدٌ	إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى
٧٠	٩١	الخفيف	ألا عمر ولّي ، مستطاع رجوعه ؟	فيرأب ما أثأث يد الغفلات
٧١	٩٢	الوافر	ألا رجلا (جزاه الله خيراً)	يدل على مُحصلة تبيت
٧٣	٩٣	البسيط	ورد جازرهم حرفا مصرّمةً	ولاكريم من الولدان مصبوح
٧٨	٩٤	الطويل	وكناَ حسبنا كل بيضاء شحمةً	عشية لاقينا جذام ، وحميرا
٧٩	٩٥	الطويل	فإن تزعميني كنت أجهل فيكم	فإنى شريت الحلم بعدكِ بالجهل
٨٠	٩٦	الخفيف	لا أعد الإقتار عدما ، ولكن	فقد من قد فقدته الإعدام
٨١	٩٧	البسيط	وكنت أحجو أبا عمرو أخاً ثقة	حتى ألمت بنا يوماً ملمّاتُ
٨٢	٩٨	الطويل	دريت الوفيّ العهد يا عرو ، فاغتبط	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
٨٤	٩٩	المتقارب	فقلت : أجرنى أبا مالك	وإلا فهبني امرأً هالِكاَ
٨٥	١٠٠	الطويل	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف فى التحيُّل ، والمكر
٨٩	١٠١	الخفيف	آت الموت تعلمون فلا	يرهبكم من لظى الحروب اضطرام
٩٠	١٠٢	البسيط	أبا لأراجيز ياابن اللؤم توعدنى	وبالأراجيز خلت اللؤم ، والخور
٩١	١٠٣	البسيط	كذاك أدبت حتى صار من خلقى	أنى رأيت ملاك الشيمة الأدبُ
٩٦	١٠٤	الطويل	ومن انتم ؟ إنا نسينا من انتم	وريحكم من أى ريح الأعاصير
١٠١	١٠٥	الرجز	متى نقول القلص الروا سما	يحملن أم قاسم ، وقاسما ؟
١٠٨	١٠٦	الكامل	نبئت زرعة ، والسفاهة كاسمها	يهدى إلى غرائب الأشعار

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٠٩	١٠٧	المتقارب	وأنبئت قيسا ، ولم أبله	كما زعموا خير أهل اليمن
١١٠	١٠٨	البسيط	ماذا عليك ، إذا أخبرتنى دنفا	وغاب بعلك يوما أن تعودينى ؟
١١١	١٠٩	الطويل	وخبرت سوداء الغميم مريضة	فأقبلت من أهلى بمصر أعودها
١١٢	١١٠	الخفيف	أومنعتم ما تسألون . فمن حُدْ	دثتموه له علينا العلاء ؟
١٢٣	١١١	الرجز	إنى أقود جملا ممراحا	ذا قبة مملوءة أحراحاً
١٢٥	١١٢	المتقارب	فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها
١٣٣	١١٣	الطويل	تزودت من ليلى بتكليم ساعة	فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
١٣٥	١١٤	الطويل	جزى ربه عنى عدىّ بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات ، وقد فَعَل
١٤٣	١١٥	الرجز	حُوكت على نولين ، إذ تُحاك	تختبط الشوك ، ولا تشاك
١٤٤	١١٦	الرجز	ليت ، وهل ينفع ، شيئاً ليت؟	ليت شبابا بُوع ، فاشتريت
١٥٠	١١٧	الرجز	وإنما يرضى المنيب ربه	مادام معنيا بذكر قلبه
١٥٨	١١٨	الكامل	لا تجزعى ، إن منفس أهلكته	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
١٧٨	١١٩	الوافر	تمرّون الديار ، ولن تعوجوا	كلامكم على إذاً حرامُ
١٨٠	١٢٠	الطويل	إذا قيل : أى الناس شر قبيلة ؟	أشارت كليب بالأكف الأصابع
١٩١	١٢١	الطويل	فأين إلى أين النجاء ببغلتى	أتاك أتاك اللاحقون : احبس احبس
١٩٢	١٢٢	الطويل	عهدتَ مغيثا ، مغنيا من أجرته	فلم أتخذ إلا فناءك موْئلاً
٢١٥	١٢٣	الطويل	على حين ألهى الناس جلّ أمورهم	فندلا زريق المال ندلَ الثعالبِ
٢٢٧	١٢٤	الرجز	لا أقعد الجبن عن الهيجاء	ولو توالت زُمَرُ الأعداء
٢٤٦	١٢٥	الطويل	جمعت ، وفحشا غيبة ، ونميمة	خصالا ثلاثا ، لست عنها بمُرْعَوِى
٢٤٧	١٢٦	البسيط	أكنيه حين أناديه لأكرمه	ولا ألقبه ، والسوءة اللقبا
٢٤٨	١٢٧	الوافر	[إذا ما الغانيات برزن يوماً]	فزججن الحواجب ، والعيونا
٢٤٩	١٢٨	الكامل	أزمان قومى ، والجماعة كالذى	لزم الرحالة أن تميل مميلا
٢٥٢	١٢٩	الرجز	علفتها تبناً ، وماء باردا	حتى غدت همالة عيناها
٢٦١	١٣٠	الرجز	وبلدة ليس بها أنيسُ	إلا اليعافير ، وإلا العيس
٢٦٣	١٣١	الطويل	ومالى إلا آل أحمد شيعة	ومالى إلا مذهب الحق مذهب

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢[illegible]	١٣٢	الطويل	لأنهم يرجـــون منه شــفــاعـــة	إذا لم يكن إلا النبــيـــون شـــافع
٢٦[illegible]	١٣٣	الرجز	مـــالك من شــيــخك إلا عـــمله	إلا رســــيــــمــــــه ، وإلا رمله
٢٨[illegible]	١٣٤	الكامل	وإذا تبـــاع كـــريمة ، أو تشـــتــرى	فَسِوَاكَ بائعــهـــا ، وأنت المشـــتــرى
٢٨[illegible]	١٣٥	الوافر	أصـــابهم بلاء كـــان فــيـــهم	ســوى مـــا قـــد أصـــاب بنى النضـيــر
٢٨٢	١٣٦	البسيط	لم ألف فى الدار ذا نطق ســوى طلل	قد كاد يعفـو ، وما بالعهد من قدم
٢٨٧	١٣٧	الوافر	حـــــاشــــا أبا ثوبان ، إن أبا	ثوبان ليس ببكمــــــة فـــــدم
٢٨٨	١٣٨	الوافر	أبحنا حــيّهم : قـــتـــلا ، وأســـراً	عـــدا الشــمطاء ، والطفل الصغــيــر
٣٠١	١٣٩	الطويل	وبالجـــسم منى بيناً لو علمـــتـــه	شحوبٌ ، وإن تستشهدى العين تشهد
٣٠٣	١٤٠	البسيط	يا صاح : هل حمّ عيش باقيا ، فترى	لنفــسك العــذر فى إبعــادها الأمـــلا
٣٠٥	١٤١	الطويل	لئن كـان برد الماء هيـمان ، صـاديا	إلى حـــبــيــبـــا ، إنهـــا لحـــبــيب
٣٠٥	١٤٢	الطويل	تسليت طراً عنكم بعـــــد بينكم	بذكـــراكم ، حـــتى كـــأنكم عندى
٣٠٦	١٤٣	الطويل	غــا فــلاً تعــرض المنيــة للشــخص	فـــــــيُدْعَى ، ولات حــين إبـاءِ
٣٢٠	١٤٤	الوافر	مـــتى مـــا تلقنى فـــردين ترجف	روانف إليـــتــيك ، وتســـتطارا
٣٢٢	١٤٥	الرجز	قم قـــائمــــا ، قم قـــائمــــا	صــــادفت عـــبداً نائمـــا
٣٢٤	١٤٦	البسيط	أنا ابن دارة مـــعــروفـا بهـا نسبى	وهل بدارة يا للناس من عـــار ؟
٣٢٨	١٤٧	المتقارب	فلمـــا خـــشــيت أظافـــيــر هم	نجـــوت ، وأرهنـهم مـــالكا
٣٣١	١٤٨	الكامل	ولو أن قـــومـــا لارتفـــاع قـــبــيلة	دخلوا السـمـاء دخلتـهـا لا أحـجب
٣٣٢	١٤٩	الرمل	أكـــسـبـتـــه الورق البـيض أباً	ولقـــد كـــان ، ولايدعى لأب
٣٣٣	١٥٠	الوافر	[أمـــاتوا من دمى ، وتوعـــدونى]	وكنت ، ولا ينهنهنى الوعـــيـــد
٣٣٤	١٥١	الكامل	ولقـد خـشـيت بأن أموت ، ولم تدر	للحـرب دائرة على ابنى ضـمـضـم
٣٣٤	١٥٢	الكامل	سـقط النصـيف ، ولم ترد إسـقـاطه	فــتناولتـــه ، واتقـــتنا باليـــد
٣٣٥	١٥٣	الطويل	كـأن فـتـات العهْن فى كل منزل	نـزلـن بـه حـب الـفـنا لـم يـحـطـم
٣٣٧	١٥٤	البسيط	كن للخليل نصـيـراً : جار ، أو عـدلا	ولا تشح عليــه : جـاد ، أو بجـلا
٣٣٨	١٥٥	الطويل	وقــفت بربع الدار ، قـد غـيـر البـلى	مـعـارفـهـا ، والساريات ، الهـواطلُ
٣٤١	١٥٦	—	وقــد أغــتــدى ، ومــعى القــانصــان	وكــــل بمـــــربـــــأة مُقْتَفِرْ

(الفهرس الثانى)

فهرس الأعلام

الذين عرّف بهم فى هذا الجزء

(الفهرس الثالث)

فهرس الموضوعات الواردة

فى الجزء الثانى

من التراث الإسلامي

شرح ألفية ابن مالك

للشارح الأندلسي

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري
الأندلسي النحوي البلاغي المالكي
من نحاة القرن الثامن الهجري

علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه

الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد
الأستاذ بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي
عميد معهد إعداد الدعاة (الأزهر) بقنا

الجزء الثالث

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف ت: ٥١٢٠٨٤٧

رقم الايداع بدار الكتب : ١٨٠٥٢ / ١٩٩٩

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 315 - 034 - 8

دار التوفيق النموذجية
طباعة الأوفست وتجهيزاته
ت : ٥١١٥٣٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

التمييز

هذا الفصل تكلم فيه على التمييز ، ويسمى[1] ـ أيضاً ـ المميِّز ، والتفسير ، والمفسّر ، والمبيّن .

وهو : اسم منصوب ، فضلة ، نكرة ، مقدر « بِمِنْ » مفسِّر لما قبله من إجمال فى حقيقة اسم ، أو نسبة فى جملة .

فقولنا : « اسم » : جنس دخل تحته سائر الأسماء .

وقولنا : « منصوب » : خرج به كل مرفوع ، ومجرور من الأسماء .

وقولنا : « فضلة » : خرج به خبر « كَانَ » ؛ لأنه منصوب غير فضلة وكذلك اسم « إِنَّ » .

وقولنا : « نكرة » : خرج به المنصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأنه معرفة ، كقولك : « مَرَرْتُ بِالْحَسَنِ الوجْهَ » ـ بنصب « الوجه » ـ .

وقولنا : « مقدر بِمِنْ » خرجت به الحال .

وقولنا : « مفسر لما قبله » : مخرج لنحو أَسْتَغْفِرُاللهَ ذَنْباً » لأنه منصوب فضلة نكرة ، مقدر « بِمِنْ » لكنه غير مفسر لما قبله .

وأما اسم « لاَ » النافية للجنس فقد خرج بقولنا : « فضلة » .

وقولنا : « من إجمال فى حقيقة اسم » : ليدخل نحو : « عِشْرُونَ درهماً » ؟ لأن « درهماً » مفسر لحقيقة العشرين .

---

(١) فى (أ) « وَسُمِّى » .

وقولنا [١] : « أو نسبة فى جملة » ليدخل نحو : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [٢] ؛ لأن « شيباً » مفسر لما حصل فى نسبة الفعل إلى الفاعل من الإجمال .

وكذلك : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [٣] : إنما التمييز فيه مفسر للإجمال الحاصل فى نسبة الفعل إلى الفاعل .

وسيأتى كلام المصنف على أقسام التمييز .

قوله :

اسْمٌ بمعنىَ « مِنْ » مُبينٌ نَكِرَهْ ... يُنْصَبُ تَمْييزاً بمَاقَدْ فَسَّرَهْ

كشبْرٍ ارْضاً ، وَقَفِيزٍ بُرّاً ... ومَنَوَيْنِ عَسَلاً ، وَتَمْرَا

نبهك فى البيت الأول على حقيقة التمييز ، فقال : « اسم » : فدل على أن التمييز لايكون فعلا ، ولا حرفاً .

وقال : « بمعنى مِنْ » : خرجت الحال والظروف ، وما أشبهها من الصفات الواردة بمعنى « فِى » .

وقال : « مبيِّن » : ليخرج لَه اسم « لاَ » النافية للجنس ، والمفعول الثانى من باب « اخترت »[٤]. لأنهما على تقدير « مِنْ » لكنهما ليسا مبينين .

وقوله : « نكرة » ليخرج المنصوب على التشبيه بالمفعول به : إذ لافرق

---

(١) سقطت العبارة : « من إجمال فى حقيقة اسم .. إلى « لحقيقة القرين ، وقولنا » .

(٢) يشير إلى الآية الكريمة ٤ من سورة مريم : ﴿ ربِّ إنى وهن العظم منى ، واشتعل ... ﴾

(٣) يشير إلى الآية الكريمة ١٢ من سورة القمر : ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ، فالتقى الماء ... ﴾ .

(٤) فى القاموس المحيط ، مادة (الخير) : « ... واخترته الرجال ، واخترته منهم وعليهم ... » فإذا تعدى الفعل إلى المفعول الثانى « بمن » فليست « بمن » المبينة .

بينه وبين التمييز إلا التعريف ، وإذا نكر أعرب تمييزاً .

ثم ذكر أن الاسم الذى يكون بهذه القيود ينصب على التمييز بما قد [1]. فسَّره .

وقال : « مـا » ولم يقل : الاسم الذى فسره : ليـدخل تفسيـر حقيـقة الاسم ، وتفسير النسبة فى الجملة .

وقد مثلنا ذلك فى أول الفصل .

ثم مثل لك فى البيت الثـانى التمييز بمثل المثـال الأول : « شبرًا أرضاً » وهذا من المساحة .

المثال الثانى : « قَفِيزًا بُرًّا » [2].

وهذا من الكيل .

المثال الثالث :« مَنَوَان [3]. عسلاً ، وتمرًا » .

وهذا من الوزن .

وسكت عن مثال المعدود ، كقولك : « عِشْرُونَ دِرْهَمًا » [4].

وإنما سكت عنه ؛ ليرتب على الثلاثة التى ذكرها الحكم ، الذى بعد هذا فى البيت الآتى .

فحصل لك من كـلامه : أن التمييز يـكون فى المساحة ، وفى الكيل ، وفى الوزن ، وفى العدد ـ كما سيتبين من كلامه ـ .

---

(١) فى (أ ، جـ) : « لما قد فسره » .

(٢) القفيز : « مكيال ، وهو ثمانية مكاكيك ، والجمع أقفزة ، وقفزان » مختار (ق ف ز) .

(٣) منوان : « المنا، مقصور : الذى يوزن به ، والتثنية منوان ، والجمع: أمناء . مختار (م ن ا) .

(٤) جعله بعضهم من المقادير ، انظر ١٦٨/٢ شرح ابن أم قاسم المرادى .

واعلم أن التمييز قد يكون منصوبا عن تنوين ، كالمثالين الأولين من أمثلته ، وقد ينصب عن نون التثنية ، كالمثال الثالث ، أو نون الجمع كقولهم : « هُم الصَّالِحُونَ فِعْلاً » .

قوله :

وَبَعْدَ ذِي ، ونَحْوِها اجْرُرْهُ إِذَا أَضفتَهَا « كمُدِّ حِنْطة غِذَا »

نبهك فى هذا البيت على أنك تجر التمييز فى الأمثلة الثلاثة المتقدمة بالإضافة . ومثله لك بقوله : « كمدِّ حِنطة غذا »[1].

كان الأصل : « مدٌّ حنطة » ثم أضفت فانجر التمييز بالإضافة .

فقوله : « ذِى » : اسم إشارة أشار به إلى الأمثلة الثلاثة : من المساحة، والكيل ، والوزن .

وقد مثل لك كيف تكون الإضافة فى المكيل ، فتقول فى المساحة : « شبر أَرْضٍ » ـ بخفض « أرض » على الإضافة ، وكذلك « مَنَوَا عَسَلٍ » .

ولهذا : لم يذكر العدد فى البيت المتقدم ، إذ لا تجوز فيه الإضافة .

وكان مراده أن يذكر ما تجوز فيه الإضافة فى البيت المتقدم ، ثم يحكم عليها بجوار ذلك فى هذا [2] . البيت .

فحصل لك من هذا : أن المساحة ، والكيل ، والوزن يجوز فيها : النصب على التمييز ، والجر على الإضافة ، ووجه ثالث لم يذكره ، وهو الرفع على البدل ، ووجه رابع ، وهو الجر « بمن » ـ وسينبه عليه ـ .

---

(١) مدٌّ حنطة : مبتدأ ، ومضاف إليه ، وغذا خبره ، انظر المكودى ص ٩٣، والصبان ٢ / ١٩٧ ، والتقدير : « كقولك : مد حنطة غذا » .

(٢) سقط لفظ « هذا » من (جـ) .

فتقول : « شبر من أرض ، وصاع من بر ، ومنوان من عسل » .

وأما [1]. المعدود فلا يجوز فيه إلا النصب على التمييز .

قوله :

والنَّصْــبُ بَعْــدَ مَا أُضِيـفَ وَجَبَا   إنْ كَانَ مِثْلَ « مِلْءُ الأرْضِ ذَهَبَا »

هذا البيت نـبهك فيـه على أن ما ذكره من جـواز الجر فى الممـسوح ، والمكيل ، والموزون إنما شرطه أن يكون التمييز منصوبا عن التنوين ،أو النون ـ كما تقدم ـ لا عن الإضافة، فإن كان التمييز منصوبا عن الإضافة وجب نصبه.

وإلى هذا أشار بقوله :

والنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا   ....

فلا يجوز فى « ذَهَبًا» إلا النصب على التمييز، لأنه بعد إضافة .

ونعنى بالنصب بعد الإضافة : أن يكون قبل التمـييز مضاف ، ومضاف إليه ـ كما فى المثال المذكور [2].

وهنا انتهى كلامه فى التمييز المفسر لحقيقة الاسم .

وتلخص من الكلام فيه أنه على قسمين :

قسم لا يجـوز فيـه إلا النصب ، وهو : ما جـاء بعد العـدد ، أو بعد الإضافة .

---

(١) سقط من (ب) « وأما » .

(٢) شرط الأشـمونى للجواز : أن يكون المضاف لايصح إغـناؤه عن المضاف إليه ، كمـا مثل الناظم ، وإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : « هو أشـجع الناس رجلاً ، وهو أشجع رجل » انظر ٢ / ١٩٧ شـرح الأشمونى ، وانظر المرادى ٢ / ١٦٩ .

وقسم يجوز فيه النصب على التمييز[1] ، والرفع على البدل ، والجر : إما بالإضافة ، وإما « بمِنْ » وهو : ما عدا العدد ، والمنصوب ، وبعد الإضافة.

قوله :

وَالْفَاعِلَ المعْنَى انصبَنْ بأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً : كأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ

شرع من ها هنا يتكلم على التمييز المفسر للنسبة ، وهو التمييز الذى يكون فاعلا فى المعنى ، أو مفعولا على رأى من أجازه من المفعول .

فذكر فى هذا البيت : أن التمييز الذى هو فاعل فى المعنى تنصبه إذا كان على وجه التفضيل ، وإلى هذا أشار بقوله :

والفاعلَ المعنَى انْصبَنْ بأفعَلاَ مفضِّلاً ... ...

ومثله لك بقوله : « أنتَ[2] أَعْلَى مَنْزِلا» : « فمنزلاً » منصوب على التمييز ، لازم النصب ؛ لأنه فاعل فى المعنى ، واقع بعد « أفعل التفضيل » - كما ذكر - .

وبيان ذلك : أن التقدير : « أَنْتَ عَلاَ مَنْزِلُك » : « فمنزلك » فاعل « بِعَلاَ » ثم نصب على التمييز .

وبنى مَن « عَلاَ » أفعل التفضيل ، وهى قوله : « أَعْلَى » فوقع التمييز ، بعد « أفعل التفضيل » .

واعلم أن الواقع بعد « أفعل » [3] : إما أن يكون سببيا .

ونعنى بالسببىّ : ألا يكون الموصوف « بأفعل » جزءا منه ، كما فى

(١) فى (جـ) : « النصب تمييزاً » .

(٢) سقط من (ب) لفظ « أنت » .

(٣) فى (جـ) « أفعل التفضيل » .

المثـال المذكور ؛ لأن الموصـوف « بأعْلَى » المخـاطب « بأنت » وهو من الناس فليس بجزء من المنزل [1] .

فيـتعين النصب فى مـثل هذا ، وإليه أشـار المصنف بقوله : « الـفاعل المعنى » ؛ لأنه لايتصور أن يكون فاعلا فى المعنى إلا إذا كان سببيا .

وإما أن يكـون المنصوب بعـد « أفعل » غيـر سـببى ، وهو الذى يكون الموصوف « بأفعل » جزءا [2] . منه ، كقولك : « أَنْتَ أَعْلَى رَجُلٍ » .

فها هنا : يجب الجر على الإضافة ، إن لم يفصل بينه ، وبين « أفعل » باسم آخر : فإن فصل بينهما باسم آخر تعين النصب ، كقولك : « أَنْتَ أَعْلَى النَّاسِ رَجُلاً » : فانتصب « رجـلاً » ؛ لأنه قـد فصـل بينـه ، وبين « أَعْلَى » بالناس » .

ولم ينبه المصنف على حكم غير السببى .

قوله :

وبعْدَ كُلِّ مَا اقتـضَى تعجُّـبَا   ميِّزْ « كأكْرِمْ بأبى بكْرٍ أَبَا »

هذا البيت نبهك فيه ـ أيضا ـ على أنك تنصب التمييز بعد كل ما اقتضى تعجبا [3] .

---

(1) انظر ٢ / ١٩٨ الصبان » .

(2) فى (جـ) « خبرا » كقولك » .

(3) فسر الصبان قول الناظم بما يلى :

أ ـ ما أريد به التعجب وضعا ، مثل : ما أفعله ! وأفعل به ! ، . . .

ب ـ ما أريد به التعجب سماعا ، مثل « لله دَرهُ فارِسًا » ، . . .

انظر ٢ / ١٩٨ حاشية الصبان، على شرح الأشمونى ، وعليه تفسير الشارح الأندلسى ، ومن أمثلة المكودى : « . . . ويله رجلاً ، وويحه إنسانا ، ولله دره فارساً ، وحسبك به كافلا . . . » انظر ص ٩٤ شرح المكودى .

فيـدخل تحت قوله : « مَا أَحسَنهُ رجُلاً ! » و « أكْرِمْ بِهِ أبًا ! » لأنهـما فعلا تعجب .

وبالثـانى مـثل ، ومنه قـوله : « لله دَرُّهُ فَارسًا ! [1]. » لأن المراد بـه التعجب ، وكذلك « حَسْبُكَ بزيد رَجُلاً » [2].

وهذا كله فاعل فى المعنى .

قوله :

واجرُرْ بِمِنْ - إنْ شئْتَ - غيرَ ذِي العَدَدْ والفاعـل المعنـى « كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ »

نبهك فى هذا البـيت : على أن كل تمييز تجره « بِمِنْ » غـير ذى العدد ، والفاعل في المعنى .

وإلى استثناء العدد ، والفاعل فى المعنى أشار بقوله :

.... غيرَ ذِى الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ الَمعْنى ....

فحصل من هذا : أن المساحة ، والكيل ، والوزن يجر تمييزه « بِمِنْ » ؛ لأنه غير عدد ، ولا فاعل فى المعنى ، وأن العدد لايجوز جره « بمن » .

فلا تقل : « عِشْرُونَ منْ دِرْهمٍ » .

ويقتضى - أيضاً - كلامه : أن كل ما هو فاعل فى المعنى لايجر « بِمِنْ » لأنه أطلق .

وليس هذا الإطلاق بصحيح ؛لأن التمييز فى التعجب فاعل فى المعنى ، مع جواز جره « بمِنْ » .

(١) فى مجمع الأمـثال للميدانى اقتـصر على قوله : « لله درُّه ! » ثم فسـره . انظر ٢ / ١٤٠ مجمع الأمثال للميدانى ، وانظر تفسير الصبان ٢ / ١٩٨ فهو أدق ، وأوفى ..

(٢) فى (جـ) « جئتك زيد رجلا » .

فتقـول : « ما أحْسَنَهُ مِنْ رَجُلٍ ! » و « أكرمْ به مِنْ أَبٍ ! » و « لله دِره من فَارِس ! » .

لكن المصنف قيد بالمثال ، وهو قوله : « طِبْ نَفْساً تُفَدْ » كأنه يقول :

ولا تجر ـ أيضا ـ « بِمِنْ » الفاعل فى المعنى ، الذى هو كهذا[1] . المثال ، خاليا من التعجب .

ولكن هذا التقييـد تقييد بعيد ، لا يفهـمه إلامن عرف الحكم من خارج الكتاب [2] .

قوله :

وعَامِـــلَ التَّمييـــز قَدِّمْ مُطْلَقَا   والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقَا

نبهك فى هذا البيت على أن العامل فى التمـييز يلزم تقديمه ؛ سواء كان العامل في التمييز متصرفا ، أو غيـر متصرف ، وسواء كان التمييز منصوبا عن تمام الاسم « كَرِطلٍ زَيْتًا » أو عن تمام الكـلام « كطابَ زيدٌ نفْسًا » . وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « قَدِّمْ مُطْلَقَا » .

ثم نبه على أن العامل إذا كان فعلا متصرفا ، قد يسبقه التمييز ، إلا أنه قليل .

وإلى قلته أشار بقوله : « نَزْرًا » .

وهذا الذى قال به، وجعله قليلاً هو مذهب الكسائى، والمازنى،والمبرد ،

---

(١) فى (جـ) : « لهذا المثال » .

(٢) لم يرتض الشارح الأندلسى إطلاق ابن مالك فيـما هو فاعل فى المعنى ، وذلك بجواز جره « بمن » ثم عاد يقول : إن مثاله : « طب نفسا تفد » فيـه التقييد المطلوب ، وفيه اعتذار عن الإطلاق ، ثم أشار إلى بعد هذا التقييد ، وبين أن المراد لا يفهم من ذلك ، وإنما يدرك بفهم خارج عن النص .

ومن تبعهم من الكوفيين ، والبصريين .

والأول مذهب سيبويه ، ومن تبعه ، وعليه الأكثر .

ولمن أجاز التقديم على الفعل المتصرف شواهد كثيرة من كلام العرب .

منها قولهم : (١).

١٥٧ ـ أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِراقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نَفْسًا لِلْفِراقِ تطيبُ

---

١٥٧ ـ (١) البيت للمخبّل السعدى .

وهو ـ فى الأصل ـ اسم مفعول من « خبّله تخبيلا » أى : أفسد عقله ، ورجل مخبَّل ؛ كأنه قطعت أطرافه . . .

وانظر ما كتبناه عنه فى ٢ / ٢٦١ ، ٢٦٢ الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية . ويقول العينى : ويقال إنه لأعشى همدان ، واسمه : عبد الرحمن بن عبد الله . . . ونسبه ابن سيده لقيس بن الملوح ، وعاد العينى فقال : أقول : قائله هو المخبل السعدى انظر ٣ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ شواهد العينى الكبرى .

والبيت من قصيدة من الطويل .

وهو من شواهد الأعلم تبعا للمازنى ١ / ١٠٨ بأسفل كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ٣ / ٣٧ ، وجمل الزجاجى ٢٤٦ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ، والإنصاف ٤٩٣ ، وابن يعيش ٢ / ٧٣ ، ٧٤ ، والعينى ٣ / ٢٣٥ ، والهمع ١ / ٢٥٢ ، والدرر ١ / ٢٠٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٠١ ، ولسان العرب (حبب ٢٨١) والشارح الأندلسى .

اللغة :

تهجر : من الهجر ، و « الهجر : ضد الوصل ، وبابه نصر ، وهجرانا ـ أيضاً ـ والاسم الهجرة » مختار ، مادة (هـ . ج . ر) .

ليلى : المحبوبة . **بالفراق :** يعني . البعد ، والهجر .

تطيب : يريد : تنبسط ، وتنشرح .

والمعنى :

ما ينبغى لليلى ، ولايصح منها أن تهجر محبا ، وتتباعد عنه ، وتفارقه ، وعهدى بها ، والشأن أن نفسا لا تطيب بالفراق ، ولا ترضى عنه .

الإعراب :

اتهجر : الهمزة للاستفهام ، وفعل مضارع مرفوع ، لتجرده من الناصب ، والجازم بالضمة . =

وقال بعض طيئ (1):

١٥٨ ـ إِذَا المرءُ عيناً قرَّ بالأَهْلِ مُثْرِياً ولم يُعْنَ بالإِحْسَانِ كَانَ مذمَّمَا

= ليلى : فاعل مرفوع بالضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها التعذر .

بالفراق : جار ، ومجرور .

حبيبها : حبيب : مفعول به للفعل « تهجر » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة و « ها » مضاف إليه في محل جر بالإضافة .

وما : الواو : واو الحال ، وما : نافية« كان» فعل ماض ناقص ، واسم كان ضمير الشأن ، أي : والحال ، والشأن « نفسا » تمييز ، تقدم على عامله المتصرف ، وهو قوله : « تطيب » ، « بالفراق » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله « تطيب » أي : تطيب بالفراق « تطيب »فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازا .

والشاهد فيه :

قوله : « نَفْسًا» فإنه تمييز ، وعامله قوله : « تطيب » وقد تقدم عليه ، وللبيت أكثر من رواية وانظر ما كتبناه عن الشاهد ٢ / ٢٦١ إلى ٣١٣ الكواكب الدرية . . .

١٥٨ ـ (١) : القائل : طائي لم أجد من عينه .

والبيت من الطويل ، وهو من شواهد المغنى ٤٦٢ ، والأشموني ٢ / ٢٠٢ .

اللغة :

قر : قرت عينه : بردت، وسكنت ، وانقطع بكاؤها .

مثريا : كثير المال من الثراء ، مذمما : أي : مذموما . . .

والمعنى :

إذا سكنت نفس امرئ إلى أهله ، وقرت بهم عينه ، وكثر ماله ولم يحسن إلى غيره ، ولم يجعل ماله فيما خلق من أجله كان مذموما . .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان . . . « المرء » : مبتدأ على رأى الكوفيين ، وعلى ذلك يكون الاستشهاد ، وجملة « قر عينا » خبر المبتدأ ، ولا شاهد فى البيت إذا أعربنا «المرء » فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور ، إذ يكون التقدير : إذا قر المرء عينا بالعين ويكون العامل متقدما على التمييز ،وهو الفعل المقدر . . « بالأهل » متعلق بقوله :« قر »، « مثريا »حال ، « ولم يعن » لم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب ، وفعل مضارع مجزوم بلم ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل مستتر جوزا « بالإحسان» متعلق بقوله : يعن « كان مذمما » فعل ناقص ، واسمه مستتر ، وخبره، وانظر الأشمونى ، والصبان ٢ / ٢٠٢ .

والشاهد في البيت :

قوله : « عينا » على مذهب الكوفيين ، حيث تقدم التمييز على عامله .

وقال آخر : [1].

١٥٩ - ضَيَّعتُ حَزْمِى فى إِبعَادِىَ الأَمَلاَ   وَمَا ارْعَوَيْتُ ، وَشَيْباً رَأْسِىَ اشْتَعَلاَ

وقال آخر : [2].

١٦٠ - وَلَسْتُ إِذَا ذَرْعاً أَضِيقُ بِضَارِعٍ   وَلاَ يَائِسٍ - عِنْدَ التَّعَسُّرِ - مِنْ يُسْرِ

---

١٥٩ - (١) لم أعثر على نسبة البيت لقائل معين ، وهو من البسيط .

والبيت من شواهد المغنى ٤٦٢ (٢٩١) والعينى ٣ / ٢٤٠، والأشمونى ٢ / ١ ٢٠١، والإنصاف ٤٨٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الحزم : ضبط الرجل أمره ، وأخذ الأمور بالثقة ، ارعويت : رجعت إلى ما ينبغى أن يكون .

والمعنى :

لقد ضيعت حزمى فى إبعادى التأميل ، وجريى وراء الخيال ، وما رجعت رجوعا حسنا ، ولقد كبرت سنى ، واشتعل رأسى شيبا . . .

الإعراب :

« ضيعت » فعل ، وفاعل « حزمى » مفعول به، ومضاف إليه « فى إبعادى » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الأملا » مفعول به منصوب ،وألف إطلاق ،« وما »الواو : عاطفة وما نافية « ارعويت » فعل ، وفاعل والجملة : عطف على ضيعت ، « وشيبا » تمييز « رأسى » مبتدأ ، ومضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، وألف إطلاق ، والفاعل مستتر جوازا، والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله : « شيبا » فهو تمييز، وقد تقدم على عامله المتصرف ، وهو قوله : « اشتعل » على مذهب الكسائى، والمبرد ، والمازنى،وابن مالك ،وقد نص على القلة فى الألفية. انظر ٣/ ٣٤١ العينى .

١٦٠ (٢) : البيت لأبى الهول الحميرى ، وهو من الطويل والبيت من شواهد أمالى ابن الشجرى ١ / ٩١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ذرعاً : « . . وضاق بالأمر ذرعا ، أى : لم يطقه ، ولم يقو عليه » المختار (ذرع) .

ضارع : خاضع ذليل . . ، يائس : قانط ، التعسر : الشدة ، واليسر : الفرج . .

والمعنى :

من صفاتى أننى لا أضيق ذرعا بذليل ضارع ، وأننى غير قانط من رحمة ربى ، لأننى أتنسم أرواح الفرج فى الشدة .

=

وقال آخر : (١) .

١٦١ ـ أنفسًا تطيبُ بنيلِ الـمُـنَى ... وَدَاعِي المنونِ يُنَادِي جِهَارًا ؟

« فَنَفْسًا » في البيت الأول ، و « عَيْنًا » في البيت الثاني تمييزان ، مقدمان على عاملهما ، وهو فعل متصرف .

= **الإعراب :**

« ولست » الواو : على حسب ما قبلها ، وليس ، واسمها « إذا »حرف شرط« ذرعاً » تمييز « أضيق » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا « بمضارع » الباء زائدة ، ومضارع خبر ليس ، « ولايائس » عاطف ، ومعطوف على ما قبله وهو مضارع « عند » ظرف ، منصوب بالفتحة « التعسر » مضاف إلى « عند » « من يسر » جار ، ومجرور متعلق بقوله : ولا بائس . انظر ما قاله العيني ٣ / ٥٣٤ ، ٢٣٥

والشاهد في البيت :

قوله : « ذرعا » فهو تمييز تقدم على عامله ، وهو « أضيق » . . .

١٦١ ـ (٢) القائل : المتنبي ، والبيت من المتقارب ، ونسبه الشيخ خالد لطائي ١ / ٤٠٠ التصريح . وقد مثل به المغني ٤٦٣ (٢٩١)والعيني ٣ / ٢٤١ ، والتصريح ١ / ٤٠٠ ، والأشموني ٢ / ٢٠١ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

تطيب : تهنأ ، وتسعد ، المنى : ما يتمناه المرء ، والمنون : الموت ، جهارا : جهرة ، وعلنا .

والمعنى :

هل تطيب نفسك بتحقيق أمانيها ، والموت حائل بينها ، وبين الاستمتاع بها ، وداعيه ينادى فى علانية ؟

الإعراب :

« أنفسا » الهمزة : للاستفهام الإنكارى ، التوبيخى ، ونفسا : تمييز تقدم على عامله ، وهو « تطيب » ، « تطيب » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت « بنيل » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « تطيب » نيل : مضاف ، و « المنى » مضاف إليه ، « وداعى » الواو : واو الحال ، داعى : مبتدأ ، و «المنون» مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « ينادى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا« جهارا » مفعول مطلق ، عامله ، ينادي ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : ينادى نداء جهارا .

والشاهد في البيت :

قوله : « أنفسا » فإنه تمييز ، تقدم على العامل فيه ، وهو « تطيب » وهو فعل متصرف . على رأى الكسائي ، والمبرد ، والمازني . . . وهو نادر عند سيبويه ومن تبعه .

وكذلك « شَيْبًا » فى البيت الثـالـث ، وكذلك « ذَرْعًا » [1]. فى البيت الرابع ، وكذلك « أَنْفُسًا » فى البيت الخامس .

ولهم غير هذه أبيات مسموعة .

قال الشيخ أبو حيان : وهذا كثيـر بحيث تبنى عليه القواعد ، ومال إلى جواز التقدير .

وذكر أن [2]. ابن عصفور ، وأمثاله من القائلين بالمنع :

أولوا البيت الأول : اعتقادا منهم أنه لم يرد غيره .

قال الشيخ : أبو حيان :

وهذا عدم اطلاع منهم على أشعار العرب .

ومما أولوا به : أنهم قالوا : الرواية « نَفْسِي » مضافا إلى ياء المتكلم .

فيكون اسم « كَانَ » لا تمييزا .

وقد شذ تقديم التمييز المنصوب عن تمام الاسم على الاسم العامل فيه ، كقول الراجز [3] :

١٦٢ ـ ونَارُنَا لم يُرَ ناراً مثلُها قدْ عَلِمَـتْ ذَاكَ مَعْـدٌّ كلُّهَا

« فمثلهـا » مرفوع « بيرى » بالنيـابة عن الفاعل ، و « نارًا » تمييـزمقدم على الاسم العامل فيه ، وهو « مثل » .

والفراء : يذهب إلى جواز مـثل هذا إذا كان القصد به التشبـيه : فيصح

---

(١) فى (ب) : « ضرعا » وكذلك فى (جـ) .   (٢) سقط لفظ « أن » فى (ب ، جـ) .

١٦٢ ـ (٣) : القائل :لم أر من عينه ، والشاهد من الرَّجز .

والأول : من شواهد العـينى ٣ /٢٣٩ ، والأشمونى ٢ / ٢٠١ ، والثانى من شـواهد العينى ٣ / ٢٣٩ ، والبيتان من شواهد الشارح الأندلسى .

اللغة :

نارنا : يريد بها : النار التى تشب لـهداية الضال ، ولقرى الضـيف . معد : أبو عرب الشـمال ، وهو معد بن عدنان .

=

عنده : « زيدٌ حسناً القمر » .

ولا يجوز عنده أن يتقدم على الجملة جميعاً، فلا يصح عنده أن تقول : « حسنا زيد القمر » .

وإنما يجوز ذلك عنده مع توسط التميز بين الاسم العامل وما قبله ، مستشهداً بالبيت المذكور .

وهذا من القلة بحيث لا يعتبر .

قال الشيخ : أبو حيان :

وغلط ابن عصفور ، فجعل هذا البيت ، يعنى :

ونارنا لم ير ناراً مثلها ....

من التمييز المنصوب عن تمام الكلام .

وتأويل هذا البيت :

بأن يجعل « ناراً » مفعولا ثانيا « بيُرَى » [1].

= والمعنى :
النار التى نشعلها لهداية الضال ، وقرى الضيف نار عظيمة ، عالية ، لم تُشهد نار مثلا ، ويشهد لنا بذلك جميع عرب الشمال ، أبناء معد بن عدنان .

الإعراب :
« ونارنا » الواو : على حسب ما قبلها ، نارنا : مبتدأ ، ومضاف إليه لم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب « ير » فعل مضارع، مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة « ناراً » تمييز « مثلها » نائب فاعل ومضاف إليه ، والرؤية ـ هنا ـ بصرية « قد » حرف تحقيق « علمت » فعل ، وتاء التأنيث . ذاك : مفعول به « معد » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولحقت تاء التأنيث الفعل « علمت » باعتبار القبيلة « كلها » توكيد لقوله « معد » ومضاف إليه .

والشاهد في البيت :
قوله : « ناراً » فإنه تمييز ، تقدم على عامله ، وهو الاسم الجامد وهو قوله : « مثلها » .
ولو قلنا: إن الرؤية ـ هنا ـ قلبية فإنه لا يكون فى البيت شاهد لأنه مثلها يكون المفعول الأول ، النائب عن الفاعل ، ويكون قوله: « ناراً » مفعولا ثانيا ، انظر ٣ / ٢٣٩ العينى، ٢ / ٢٠١ الأشمونى .

(١) سقط من (ب) : « ناراً مفعولا ثانيا بيرى » .

حروف الجر

هذا الفصل تكلم فيه على حروف الجر .

ومن هنا بدأ يتكلم فى المجرورات .

وعامل الجر نوعان حروف الجر ، والإضافة .

وبدأ المصنف بالكلام على حروف الجر .

واعلم أنه لا يعمل من الحروف إلا ما اختص بجهة، ولذلك : لما اختصت النواصب ، والجوازم بالدخول على الأفعال عملت فيها ، ولما اختصت حروف الجر بالدخول على الأسماء عملت فيها : لأن ما لازم الشىء وهو خارج عن لفظه أثر فيه .

وإنما عملت الجر ، ولم تعمل النصب ، ولا الرفع ؛ لأن الرفع قد استأثرت به العمد ، فلم يبق للفضلات فيه حظ .

والنصب يوهم أن الحرف ليس له عمل ؛ لأن العامل المتعلق به حرف [1] للجر صالح أن يعمل النصب ، فيعتقد أنه هو العامل ، وأن الحرف مهمل من العمل ، فاختصت بعمل الجر .

ويحتمل أن يقال: إنه لما كان الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال ، والجزم فى الأفعال [2]. قد عملته الحروف المختصة بالفعل عملت الحروف المختصة بالاسم الجر ، الذى هو نظير الجزم .

---

(١) فى (جـ) « حروف » .

(٢) سقط من (ب) « والجزم فى الأفعال » .

قوله :

هاكَ حُرُوفَ الجرِّ ، وَهْيَ : مِنْ إلَى   حَتَّى خَـلاَ حَاشَا عَدَا فى عَنْ عَلَى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ الـلامُ كَىْ ، وَاوٌ ، وتَا   وَالْكَـــاف ، وَالْبَا ، وَلَعَلَّ ، ومَتَى

هذان البيتان عدد فيهمـا المصنف حروف الجر ، وذكرها عشرين حرفا : في البيت الأول تسعة ، وفى الثانى أحَدَ عَشَر .

« فهاك » بمعنى : خذ ، و « حُرُوفَ » مفعول « بهَاكَ » .

ثم شرع يعددها .

فذكر « مِنْ ، وإلَى » كقولك : « جئتُ من زَيْدٍ إلَى عَمْرٍو » و « حتَّى » كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (١).

و « خَلا ، وحَاشَا ، وَعَدَا » كـقـولـك : « أكْرَمْتُ القـوْمَ خَلاَ زيدٍ ، وحَاشَا زَيْدٍ ، وعَدَا زيدٍ » - بالجر - .

وقد تقدم الكلام على هذه الثلاثة فى باب الاستثناء .

ثم ذكر « فـى ، وعَنْ ، وَعَلَى » تقول : « صَلَّيْتُ فى المسـجدِ عَنْ يمين الإمام عَلَى الْحَصَا » .

ثم ذكر فى البيت الثانى : « مُذْ ،ومنْذُ » تقول :« مَا رأيتُه مذ يَوْمِنَا (٢) ، أو منذُ يَوْمِنَا » .

ثم ذكر « رُبَّ » كقولك : « رُبَّ رجُلٍ لَقِيتُه » .

ثم ذكر « اللام » كقولك : « لِزَيْدٍ مالٌ » .

---

(١) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٢) فى (جـ) : « مذ يوما » .

ثم ذكر « كيْ » والجرّ بها قليـل ، وإنما جرت فى موضعين : إذا دخلت على « مَا » الاستفهامـية ، والدليل على أنّ « مَا » هنا مجرورة« بكَىْ » حذف ألفها ، و « ما » الاستـفهامية لا تحذف [1]. ألفها إلا إذا دخلت عليها حروف الجر ، كقولك : « فيمَهْ ، ولِمَهْ » ؟

والموضع الثـانى الذى تجر فيـه « كَىْ » هـو : إذا دخلت على « أنْ » الناصبة للفعل ، وتكون بعدها مضمرة ـ كما سيأتى ـ .

تقـول : « جئـتُكَ كىْ تكرمَنِى » التـقدير : كى أنْ تكرِمَنِى . « فـأن » والفعل فى تأويل المصدر ، والمصدر المقدر مجرور « بكَىْ » .

واستـدلوا على إضمار « أنْ » بعـدها بظهورها فى الضـرورة ، في قول الشاعر : [2].

١٦٣ ـ فَقَالَتْ : أكلّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مانحاً لِسَانَـكَ كَيْمَا أَنْ تَغُـرَّ ، وتَخْـدَعَـا ؟

---

(١) فى (جـ): « لايحذف ألفها » .

١٦٣ ـ (٢) : القائل : هو جميل بن معمر العذرى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد ابن يعيش ٩ / ١٤ ، ١٦ ، والخزانة ٣ / ٥٨٤ ، والمغنى ١٨٣ (١٧٣) والشذور ٢٨٩ ، والعينى ٣ / ٢٤٤ ، ٤/٣٧٩ ، والتصريح ٢/ ٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، والهمع٢ / ٥ ، والدرر ٢ / ٥ ، والأشمونى ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٢٠٤، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٥ .

اللغة :

مانحا : معطيا ، تغر : تخدع .

والمعنى :

أتمنح كل الناس لسانك ، وشعرك ، كى تغرهم ، وتخدعهم ، وتصرفهم عنا . . . ؟

الإعراب :

« فقالت » الفاء : عاطفـة ، وفعل ماض ، وتاء التأنيـث ، والفـاعل مستتر جوازا ، تقديره : هى « أكل » الهمزة : للاستفهام . . « كل » مفـعول أول لقوله « مانحا » لعمله عمل فعله ، « كل » مضـاف ، و « الناس » مضاف إليه مـجرور بالإضافة ، وعـلامة جره الكسـرة الظاهرة « لسانك » مفعول ثان لقوله : « مانحا » ومضاف إليه « كيما » كى : حرف تعليل ، و « ما » زائدة « أن » =

فأظهر « أنْ » ضرورة .

و « مَا » زائدة ، التقدير : كى أن تغُرَّ .

وقد دخلت « كَىْ » على « مَا» المصدرية ، وهو نادر ، كقول الشاعر : (١)

١٦٤ ـ إذَا أَنْتَ لمْ تنْفَعْ ، فَضُرّ ، فإنَّمَا يُرَادُ الفَتَــى ، كَيْمَا يضــرُّ ، وينــفَعُ

= حرف مصدري ، ونصب « تغـر » فعل مضارع ، منصوب بأن . . . ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره: أنت ، و « تخدعـا » الواو : عاطفة ، وفعل مضـارع معطوف على تغر ، وفاعله مسـتتر وجوبا ، تقديره : أنت .

والشاهد في البيت :

قوله : « كيـما أن تغر » حـيث أدخل « كى » على « أن» فلزم اعتـبار « كى » حـرفا ، دالا على التعليل ، واعتـبار « أن» مصدرية ناصبة ، ولايجـوز اعتبار « كَىْ » مصدرية ، لئلا يـتوالى حرفان بمعنى واحد . . وإظهار « أن » ضرورة .

١٦٤ ـ (١) الشاعر : هو قيس بن الخطيم ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الخزانة ٣/ ٥٩١ ، والمغنى ١٨٢ (١٣٣) والعينى ٣ / ٢٤٥ ، ٤/ ٣٧٩ ، والتصريح ٢ / ٣ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٤ ، ٣/ ٢٧٩ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوانه ١٧٠ .

اللغة :

تنفع : من النفع : إيصال الخير للغير ، فضر : الضر : إلحاق الضرر بالغير .

والمعنى :

إذا لم تقدر على النفع ، ولم تقو عليه فاصرف همك للضر ، فإن الفتى يراد لنفع من يستحق النفع ، وضر من يستحق الضر .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يسـتقـبل من الزمان ، خـافض لشرطـه ، منصوب بجـوابه « أنت » فاعل لفـعل محـذوف يفسره المذكـور ، فى محل رفع ، والجملة من الفـعل المحذوف ، وفاعله في مـحل جر بإضافة « إذا » إليـها « لَمْ » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « تنفع » فعل مضـارع ، مجزوم « بلم » وعلامـة جزمه السكون ، وفاعله ضـمير مـستتر وجـوبا ، تقديره: أنت وجملة الفـعل المضارع ، المجزوم « بلم » وفاعله المستتـر لا محل لها من الإعراب ، جملة تفسيرية « فـضر » الفاء : واقعة فى جواب الشرط « إذا » و « ضر » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا والأمر مبنى على السكون ، وحرك بالفتح تخفيفا، وللتخلص من التقاء الساكنين « فإنما » الفاء : حرف دال على التعليل « إنما » كافة ، ومكفوفة « يراد » فعل مضارع، مبنى للمجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ،=

فـأدخل « كَيْ » على « مَا » المصـدرية ، والفـعل مع « مـا » فى تأويل مصدر ، مجرور « بكَيْ » ، التقدير : إنما يراد الفتى للضر ، والنفع ، يعنى : ضر من يستحق الضر ، ونفع من يستحق النفع .

ثم ذكر « الواو » وجرها فى موضعين :

نائبة عن « رُبَّ » كقولك : « وَرَجُلٍ لَقِيتُه » أى : رُبَّ رَجُلٍ لقيتُه .

ونائبة عن الباء فى القسم ، كقولك : « وَاللهِ لتقعدنَّ » .

ثم ذكر « الـتاء » ولا تجر إلا فى الـقسم ، كقـولك : « تَاللهِ لَتَقْعُدَنَّ » وقصر التاء فى البيت للضرورة .

ثم ذكر « الكاف ، والباء » تقول : « حَاتِم كَالغَيْثِ ، بإحْسَانِه » .

ثم ذكر « لَعَلَّ ، ومتى » :

والجر بهما قليل جدا .

فأما « لَعَلَّ » فالجر بها لغة بنى عقيل :

حكاه أبو زيد ، وحكى الجر بهـا - أيضاً - الفراء ، وغيـره ، ومنه قول الشاعر : (١) .

١٦٥ - لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُم عَلَيْنَا   بِشَـــيءٍ : أَنَّ أمكُمُ شَرِيـــمُ

= وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . « الفتى » نائب الفاعل « كيما » كي : حرف تعليل ، وجر ، « ما » حرف مصدرى « يضر » فعل مضارع ، مرفوع . . . « وينفع » عاطف ،ومعطوف على « يضر » .

والشاهد في البيت :

دخول « كى » على « ما » المصدرية ،وذلك على الندرة ،على تخريج الأخفش ، وعند غيره « ما » كافة « لكى » عن عمل النصب فى الفعل المضـارع ، والفعل فى تأويل المصدر على القولين « بما » على الأول ، و « بكى » على الثانى .

١٦٥ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر .   =

ورواية البيت بجر الهاء من « الله » .

وروى فى لام « لعلّ » الفتح ، والكسر فى البيت ، فدل ذلك على جواز اللغتين فيها [1] .

وأما « متى » فالجر بها لغة هذيل ، وإنما تجر إذا كانت بمعنى « مِنْ » وأنشدوا على جرها قول الشاعر [2] :

= والبيت من شواهد المقرب ٤١ ، والخزانة ٤ / ٣٦٨، والعينى ٣ / ٢٤٧ ، والتصريح ٢/٢ ، والأشمونى٢ / ٢٠٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

شريم : الشريم : هى المرأة المفضاة ، التى اتحد مسلكاها ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم - أيضاً - .

والمعنى :

إن كان الله تعالى قد جعل لكم علينا فضلا ، فيكون ذلك الفضل لأن أمكم شرماء . . .

الإعراب :

« لعلّ » :الأصل فى هذا الحرف أنه للترجى ، ويزيد - هنا - الجر على لغة بنى عقيل ، « الله » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة،منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فعل ماض ، مبنى على الفتح . . ، وفاعله مستتر جوازا يعود إلى لفظ الجلالة ، ومفعول به ، وهو ضميرا المخاطبين ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ ، « بشىء » الباء : حرف جر ، وشىء مجرور به ، والجار ،والمجرور متعلق « بفضل » « إن » حرف توكيد ،ونصب « أمكم » اسم « إن » ومضاف إليه، « شريم » خبر « إن » ويجوز فى « أن » الكسر ، والفتح للهمزة : فعلى الكسر : الجملة بعدها : خبر « إنّ » وتكون الجملة من « إن » وما بعدها : تعليلية ، وإذا قرئت بفتح الهمزة « فأن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور ، بدل من شىء .

والشاهد فى البيت :

فى قوله : « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها لفظ الجلالة ، وللفظ الجلالة محل إعرابى ؛ لأن حرف الجر شبيه بالزائد .

(١) اقتصر الشارح الأندلسى فى لغات « لعلّ » على ما ورد فى روايتى البيت وسجل الفيروز باذى لغاتها فى القاموس المحيط ، مادة (لَعَلَّ) ، وذلك : « لعَلَّ . . وعَلَّ ، وعَنَّ ، وغَنَّ ، وأَنَّ ، ولأَنَّ ، ولَوَنَّ ، ورَعَلَّ ، ولَعَنَّ، ولَغَنَّ ، ورَغَنَّ . . . » .

١٦٦ - (٢) الشاعر : هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من الطويل . =

١٦٦ ـ شَرِبْنَ بماءِ الْبَحْرِ ، ثمَّ ترفَّعَتْ   متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنَّ نئيجُ

و « النئيج » ـ بنون ، ثم همزة ، ثم ياء ساكنة ، مثناة من أسفل : المشى السريع ، الذى له صوت .

رواية البيت بخفض « لُجَج » « بمَتَى » والتقدير : من لُجَجٍ .

ومن كلامهم : « أخرجها متى كمه » أى : من كمه .

ومن الناس من زعم أن « متى » بمعنى « وسط » وحكى : « وضعَهَا مَتَى كُمِّه » أى : وسط كمه [1].

= وهو من شواهد الخصائص ٢/ ٨٥ ، والمحتسب٢ / ١١٤ ، وابن الشجرى ٢ / ٢٧٠ ، والخزانة ٣ / ١٩٣ ، والمغنى ١٠٥ ، ١١١ ، ٣٣٥ (١٠٩) والعينى ٣ / ٢٤٩ ، ٢٨٢ ، ٤ / ٤٢٣ ، والتصريح ٢ / ٢ ،والهمع ٢ / ٣٤ ، والدرر ٢ / ٣٤ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٥ ، ٢٢١ ، والشارح الأندلسى ، والهذليين ١ / ٥١ .

اللغة :

« شربن » : أراد الشاعر : السحاب ، الذى حمل ماء البحر ، « لجج » : جمع لُجَّة ، واللجة : معظم الماء ، « نئيج » : صوت .

والمعنى :

قد امتلأت السحب بماء البحر ، ثم تصاعدت المياه من لجج خضر ، لهن صوت عال مرتفع .

الإعراب :

« شربن » فعل ماض ، ونون النسوة فاعل « بماء البحر » جار ومجرور ، متعلق بشربن ، ومضاف إليه « ثم » حرف عطف « ترفعت » فعل ماض ، وتاء التأنيث والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هى « متى » حرف جر ، بمعنى « مِنْ » الابتدائية « لجج» مجرور بمتى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار ، والمجرور متعلق « بشرب » ، « خضر » صفة للجج « لهن » متعلق بمحذوف خبر مقدم ، « نئيج » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل جر صفة ثانية لقوله : « خضر » ، أو فى محل نصب حال من « لجج » لتخصصه بالوصف « بخُضْرٍ » .

والشاهد في البيت :

قوله : « متى لجج » حيث استعمل فيه « متى » بمعنى « من » وجر بها ما بعدها .

(انظر ماكتبناه عن الشاهد ، وما يتعلق به فى جـ ٣ الكواكب الدرية ، وهو الشاهد رقم (١٥) .

(١) انظر جـ ٣ الشاهد (١٥) من كتابنا « الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية » .

وقد تكلمنا على « كَيْ ، ولَعَلَّ ،ومَتَى » لأن المصنف لم يتكلم عليها ، بعد هذا .

وسيأتى كلامه على بقية حروف الجر مفصلا ، إلا « حَاشَا ، وَخَلاَ ، وعَدَا » فإنه قد تقدم الكلام عليها فى باب الاستثناء [١] .

قوله :

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ ، وَحَتَّى والكافَ ، والواوَ ، وَرُبَّ ، والتَّا

هذا البيت نبهك فيه : على أن من حروف الجر ما لا يجر إلا الظاهر.

وإلى هذا أشار بقوله : « بالظَّاهِرِ اخْصُصْ » .

وعدد : « مُنْذُ ، ومُذْ ، وحَتَّى ، والكاف ، والواو ، ورُبَّ ، والتَّاء » .

فهذه سبعة حروف لا تجر إلا الظاهر .

وفى « حتَّى ، والكاف ورُبّ » كلام سينبه عليه ، حيث يتعرض المصنف لذلك [٢] .

---

(١) اقتصر الناظم على الحروف العشرين ـ التى ذكرها ـ فى الخلاصة .

وزاد فى الكافية الشافية « لَوْلاَ » إذا جرت الضمير ، حيث قال بعد ذكر البيتين المتقدمين ـ مع يسير من الاختلاف :

ونحو بالولاى مجروراً لدى عَمْرو ....

وأشار إلى الخلاف ، وإلى حجج المجيزين . انظر ص ٤٤ الكافية الشافية ،وقال السيوطى فى البهجة المرضية . .ص ٦٥ « وزاد فى الكافية « لولا » إذا وليها ضمير ، وهو مشهور عن سيبويه . وانظر ابن عقيل « لولا » واستشهد لها ، وذكر الخلاف فيها فى ٣ / ٧ ، ٨ ، ٩ شرح ابن عقيل .

وقد يقال : « آلله لأفعلن ، وها الله لأفعلن » ـ بجر لفظ الجلالة .

والحق : أن لفظ الجلالة مجرور بالحرف ، الذى نابت عنه الهمزة ، وها .

انظر هامش شرح ابن عقيل ٣ / ٧ .

(٢) فى (ب) « كذلك » .

قوله :

وَاخْصُصْ « بِمُذْ ، وَمُنْذُ » وقْتًا ، و « بِرُبَّ » منكَّــرًا ، والتَّـــاءُ لله ، وَرَبّ

نبهك في هذا البيت : على أن « مُذْ ، ومنْذُ » لا يدخلان إلا على الوقت ، يعنى : أنه لا يقع بعدهما إلا اسم الزمان ، تقول : « ما رأيتُهُ مذْ يومِ الجمعة ، أو منذُ يومِ الجمعَة » .

وإن أتى شيء يوهم خلاف ذلك قدر زمان محذوف ، كقولك : « ما رأيته مُذْ [1] . قدومِ الْحاج ، التقدير : وقت قدوم الحاج .

وإلى اختصاصها بالزمان أشار بقوله :

وَاخصُصْ « بمذْ ، ومنْذُ » وقْتاً ...   .

ثم[2] نبهك على أن « رُبَّ » لا تجر إلا النكرات .

هذا مذهب الجمهور .

وذهب بعض النحويين : إلى أنها تدخل على المعرف بالألف ، واللام .

وهو غير صحيح .

وما ورد من ذلك أوّل بزيادة الألف ، واللام .

وأما قولهم : « رُبَّ رجلٍ ، وأَخِيه » فيرد على المصنف ، إن قُلنا إنَّ « أخيه » معرف بإضافته إلى الضمير ؛ لأن العامل في المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه .

فيكون على هذا « رُبَّ » قد عملت فى « أَخِيه » وهو معرف .

---

(١) فى (جـ) : « من قدوم الحاج » .

(٢) سقط من (ب) لفظ « ثم » .

فلا يصح إطلاق المصنف : أنها لا تعمل إلا فى النكرة .

وإن قلنا : إن « أخيه » لا يعرف بالإضافة إلى الضمير فى هذا الموضوع ، فيكون إطلاق المصنف صحيح .

وهذا هو مذهبه ، فلا يلزمه مذهب غيره .

وأما قولهم : « ربَّهُ رجلاً » فسيأتى كلام المصنف عليه .

و « رُبَّ » تفيد التقليل فى الغالب ، وقد ترد للتكثير عند مراد التعظيم كقول المفتخر : « رُبَّ فَرَسٍ مَلَكْتُهَا » : فليس مراده ـ ها هنا ـ أنه ملك فرسا واحداً ، وإنما مراده أنه ملك كثيرا من الأفراس .

ولكن مثل هذا قليل ، ومنه قول[1] امرئ القيس : [2]

١٦٧ ـ أَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لهوتُ ، ولَيْلَةٍ بآنسةٍ كأنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

---

(١) فى (جـ) : « قال » .

١٦٧ ـ (٢) البيت من الطويل .

والبيت من شواهد المقرب ٤٢ ، والمغنى ١٣٥ ، ٥٨٧ (١٣٤) والتصريح ٢ / ١٨ ، والهمع٢ / ٢٦ ، والدرر ٢ / ١٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٩ .

اللغة :

« رب » : هنا : للتكثير ، ويريد : لهوت كثيرا . . . « لهوت » تمتعت « آنسة » من تؤنس ، من الإيناس ، ضد الإيحاش .

والمعنى :

كثيراً ما أمضيت يوما ، وليلة ألهو ، وأتمتع بمؤنسة ، جميلة القد ، حسنة القوام ، مهفهفة ، تشبه خط تمثال ؛ لاستقامتها ودقة قوامها ، . . . .

الإعراب :

« أيا » حرف نداء ، والمنادى : محذوف . . « رب » حرف تكثير وجر « يوم » مجرور لفظا « برب » ومحله الرفع على الابتداء ، « قد » حرف تحقيق « لهوت » فعل ، وفاعل ، والجملة : خبر المبتدأ ، ويريد : باليوم ما يناسب حاله : من جمال ، وإيناس « وليلة » عاطف ، ومعطوف على « يوم » ، =

فلم يرد التقليل ، وإنما أراد تكثير ذلك ، وتعظيمه .

وتختص « رُبَّ » بنعت معمولها ، ومضى الفعل العامل فيها ، وهو الواقع بعد صفة المجرور بها : ظاهرًا ، أو مضمرًا ، ولا يتقدم عليها ؛ لأنها من أدوات الصدر .

وأما « التَّاءُ » : فهى مختصة بالظاهر ، مثل « رُبَّ » لكنها لا تجر من الظواهر إلا اسم الله تعالى ، كقوله (عز وجل) : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ [1].

وجعل المصنف دخولها على لفظ « الرَّبّ » كدخولها على اسم الله : حيث عطف أحدهما على الآخر ، وأطلق ، ولم يبين قلة دخولها على « الرَّبّ » .

وهو من القلة ، بحيث [2]. لا يلتفت إلى ما ورد منه .

وقد جاء « تَرَبِّ الكَعْبَة » حكاه الأخفش .

وهذه التاء لاتأتى فى القسم إلا على وجه التعجب .

وأكثر النحويين : يراها بدلا من الواو ، كما أبدلت فى « تُرَاث » والأصل : « وراث » لأنه من « الوراثة » .

= « بآنسة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : لهوت « كأنها » كأن ، واسمها « خط تمثال » خبر كأن ، ومضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « ربّ » : فقد جاءت للتكثير ؛ لأن المقام يناسبه ؛ لأن البيت مسوق للافتخار ، والتكثير يناسبه ، كما يقول ابن هشام فى المغنى ١٣٥ ، ويقول الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٢ / ٨ ما يؤكد ذلك ، نقلا عن المغنى .

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) فى (أ) : « حيث » .

وذهب بعضهم : إلى أنها ليست بدلا من الواو ، بل مستقلة بنفسها .

ورجحه الشيخ : أبو حيان .

وكذلك قالوا : فى واو القسم : إنها بدل من الياء .

واختار الشيخ : أبو حيان قول من قال باستقلالها ، وضعف قول من قال : إنها عاطفة ، وهو السُّهَيْلى [١].

ورده بدخول حرف العطف عليها ، كقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [٢].

وقال الشيخ : أبو حيان : لو كانت بدلا من الباء لاستويا فى الحركة .

فلما كانت الباء مكسورة ، والواو مفتوحة دل على أن كل واحدة مستقلة بنفسها : إذ البدل إنما يحرك بحركة المبدل منه [٣].

وغلط ابن عصفور فى نقله الإجماع : على أن الواو بدل من الياء فى القسم .

ولا يظهر فعل القسم مع الواو ، والتاء .

وزعم ابن كيسان : أنه قد ظهر مع الواو .

وليس بصحيح ؛ لأنه لا يشهد له شىء ، مسموع عن العرب .

---

(١) السُّهَيْلى : عبد الرحمن بن عبد الله .. السهيلى ، الخثعمى ، الأندلسى ، المالقى الحافظ ، كان عالما باللغة ، والعربية ، والقراءات ، بارعا فى ذلك ، نحويا ، متقدما ، صنف كثيرا ، ومن ذلك : شرح الجمل ، توفى سنة ٥٨١ هـ (البغية ٢ / ٨١ ، ٨٢) .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة الحجر .

(٣) علل الحريرى فى « ملحة الإعراب » كسر الباء ، لتكون « حركتها من جنس عملها » ص ١٤ .

قوله :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ « رُبَّهُ فَتَى » نَزْرٌ ، كَذَا « كَهَا » وَنَحْوُهُ أَتَى

لما كان قد نص فى البيت المتقدم[1] : على أن « رُبّ » لا تجر إلا الظاهر[2] ، ولا تدخل إلا على النكرات ، وكانت فى بعض المواضع تدخل على المضمر ، فيوهم ذلك دخولها على المعرفة ، وينتقض[3] اختصاصها بجر المظهر احتاج أن ينبه على ذلك[4] ، فنص على أن ما روى من نحو : « رُبَّه فَتَى ، نَزْرٌ » أى : قليل .

وكلامه غير محرر ؛ لأنه كان ينبغى أن ينص على أنَّ الضمير الذى تدخل عليه « رُبَّ » نكرة ، لتسلم قاعدة دخولها على النكرة .

وهذا هو الذى نص الناس عليه .

وأما تنبيهه على قلة ذلك فلا يخلص ؛ إذ يقال : سلمنا أن دخولها على المضمر قليل ، ولكن يلزم منه دخولها على المعرفة فى القليل .

فالمخلص هو : أن ينص على تنكير الضمير ، المجرور بها .

قال الشيخ : أبو حيان :

وغير المصنف من النحويين لم ينص على قلة دخول « رُبَّ » على الضمير .

قال : « ولم أرَ من يخصه بالشعر » .

---

(١) فى (جـ) فى البيتين المتقدمين » .
(٢) سقطت من (ب) الجملة : « لا تجر إلا الظاهر » .
(٣) فى (جـ) : « ويتضمن » .
(٤) سقط من (جـ) : « احتاج أن ينبه على ذلك » .

ثم نبه المصنف على أن « كـاف الجر » قد تدخل على الضميـر ، فأشار بقوله : « كَهَا » إلى بيت العجاج [1] :

١٦٨ ـ خلَّى الذنابَات شِمَالاً كَثَبَا   وَأُمَّ أَوْعَـــالٍ كَهَـــا ، أَوْ أَقْرَبَا

و « الذنابات ، وأم أوعال » : موضعان .

وقوله : « كَثَبًا » هو ـ بفتح الكاف ، والثاء ـ ، ومعناه : قريباً .

وجعل المصنف دخول الكاف على المضمر « كرُبَ » بقوله : « كَذَا » .

وليس بصحيح .

---

١٦٨ ـ (١) : الشاهد من الرجز :

والأول من شـواهد ابن يعيش ٨ / ٤٤ ، والعيني ٣ / ٢٥٣ ، والتصـريح ٢/ ٣ ، وديوانه ٧٤ والثاني من شواهد الكتاب ١ /٢٩٢ ، وابن يعيش ٨ / ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ ، والخزانة ٤ / ٢٧٧ ، والشافية ٣٤٥ ، والتصريح ٢ / ٣ ، والأشموني ٢ / ٢٠٨ ، وملحقات ديوانه ٧٤ وكلاهما للشارح الأندلسي .

اللغة :

« خلى » أي : حمار الوحش ، الذى فر من الصياد « أم أوعال » هضبة معروفة« شمالا » : ناحية الشمال « كثبا » : قريبا .

والمعنى :

هرب حمار الوحش بأنه حينما لمح الصياد ، جاعلا الذنابات في جانب ، وأم أوعال في جانب آخر مثل الذنابات في القرب ، أو أقرب . .

الإعراب :

« خلى الذنابات » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا ، يعـود على حمـار الوحش ، ومفعول به « شمالا » ظرف مكان « كثبا » صفـة لشمالا ، ونعت المنصوب منصوب ، « وأم أوعال » عاطف ، ومعطوف ، ومضاف إليه « كها » جار ، وها في محل جر ، والجار ، والمجرور ، متعلق بمحذوف حال من أم أوعـال « أو أقربا » عـاطف ، ومعطوف على الضـميـر المجرور محـلا بالكاف ، وهذا الإعراب على رواية « أم أوعال » بنصب أم . . . .

والشاهد في البيت :

قوله : « كها » حيث جر بالكاف الضمير ، على قلة ، وشذوذ .

وانظر الأعلم ١ / ٢٩٢ بأسفل كتاب سيبويه .

إذ دخول كاف الجر على الضمير من القلة بحيث لايلتفت إليه .

وليس دخول «رُبَّ » على الضمير كذلك، وأيضاً فإن الضمير الذى تدخل عليه الكاف معرفة كسائر الضمائر ،والضمير الذى تدخل عليه « رُبَّ » نكرة .

فكلامه موهم للتسوية بينهما .

ومن دخول كاف الجر على الضمير قول الراجز (1).

١٦٩ ـ وَلاَ تَرَى بَعْلاً ، وَلاَ حَلاَئِلاَ   كَهُ ، وَلاَكَهُنَّ إِلاَّ حَاظِلاَ

---

١٦٩ ـ (١) الراجز : هو رؤبة ، أو والده العجاج .

والأول من شواهد الكتاب ١ / ٣٩٢ ، والمقرب ٤١ ، والخزانة ٤ / ٢٧٤ ، والعينى ٣ /٢٥٦ ، والتصريح ٢ / ٤ ، والهمع ٢ / ٣٠ ، والدرر ٢ /٢٧ ، والأشموني ٢ /٢٠٩ ، وديوانه ١٢٨ ، والشارح الأندلسى .

والثانى من شواهد الكتاب ١ / ٣٩٢ ، والمقرب ٤١ ، والعينى ٣ / ٢٥٦ والتصريح ٢ / ٤ ، والهمع ٢/ ٣٠ ، والدرر ٢ /٢٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٠٩، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٢٨ .

اللغة :

« بعلا » زوجا « حلائل » زوجات « حاظلا » : مانعا . . .

والمعنى :

لا ترى زوجا ، ولا زوجات كمثل حمار الوحش ، وأتنه ، إلا مانعا لهن ، وحافظا . . .

الإعراب :

« لا » نافية « ترى » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم بضمة مقدرة على آخره للتعذر ، وفاعله مستتر وجوبا، تقديره : أنت ، « بعلا» مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، « ولا » حرف عطف ، ولا : حرف مزيد لتأكيد النفى « حلائل » عطف على بعلا ، « كه » الكاف : حرف تشبيه ، وجر ، والهاء : فى محل جر ، والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » حرف عطف ، ولا لتأكيد النفى « كهن » جار ، ومجرور معطوف على الجار ، والمجرور السابق « إلاَّ » أداة حصر ، « حاظلا » حال من قوله : « بعلا » السابق لوصفه بالجار ، والمجرور والأظهر :أن تكون « ترى » بصرية ، تكتفي بمفعول واحد ،فإن كانت علمية فيكون قوله : « حاظلا » المفعول الثانى . .

والشاهد في البيت :

قوله : « كه ، ولا كهن » حيث جر الضمير فى الموضعين بالكاف .

والراجز يصف حمار وحش ، مع أتنه .

ومعنى « حاظلا » : مانعا .

وللتنبيه على مثل هذا البيت أشار المصنف بقوله : « ونَحْوُه أَتَى » ؛ لينبه على أن[1] . الوارد من ذلك ليس ببيت واحد .

قوله :

بعِّض ، وَبيِّنْ وابْتَدِئْ في الأَمْكنَهْ   « بمِنْ » وَقَـدْ تَأْتِى لِبَدْءِ الأَزمِنَهْ

وَزِيـدَ في نَفْيٍ ، وشِبْهِـهِ ، فجـرْ   نكـرةً « كمَا لبَاغٍ مِـنْ مَفَرّْ »

هذان البيتان ذكر فيهما « لمِنْ » أربع أحوال :

الأولى : التبعيض ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا ﴾ [2] .

الثانية : بيان الجنس ، كقوله تعالى ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ [3] .

الثالثة : الابتداء بها فى الأمكنة ، كـقوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصى ﴾ [4] .

هذا مذهب البصريين .

ومذهب غيرهم : جواز الابتداء بها فى الأزمنة ، وقد أشار المصنف إلى مذهب غير البصريين بقوله :

... ... وقد تأتى لبدء الأزمنه

ومن مجيئها لبدء الأزمنة قوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [5] .

(١) سقط من (أ) لفظ « أن » .
(٢) من الآية ٨ من سورة البقرة .
(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحج .
(٤) من الآية الأولى من سورة الإسراء .
(٥) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

والبصريوم يجعلون هذا ، وأشباهه من مجاز الحذف ، ويقدرونه : من تأسيس أول يوم .

ومجيئها للابتداء في الزمان كثير .

الرابعة : زيادتها بعد نفى، أو شبه نفى، بشرط دخولها على اسم نكرة

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَزِيدَ فِي نَفْيٍ ، وَشِبْهِهِ ، فَجرّ نكِرَةً ... ...

ومثل زيادتها فى النفى بقوله :

... ... « مَالِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ »

وشبه النفى : هو النهى ، والاستفهام .

فمثال زيادتها فى النهى : « لاَ تضرِبْ مِنْ أحَدٍ » وفى الاستفهام قوله تعالى : ﴿ هلْ مِنْ خالقٍ غيرُ اللّه ﴾ [1].

وجوز الأخفش زيادتها فى الإيجاب ، ونقل من ذلك : « قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ » [2].

وهو مؤول عند غيره [3].

وقد جاءت « مِنْ للتعليل ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [4]. وكقوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾[5].

---

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) وسمع ـ أيضا ـ : « قد كان من حديث ... » ٢/ ٩ حاشية يس على التصريح .

(٣) انظر ٢/ ٩ حاشية يس على التصريح ...

(٤) من الآية ٣٢ من سورة المائدة .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

وكقول الفرزدق [١] :

١٧٠ ـ يُغْضِي حَيَاءً ، ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِه   فَـــلاَ يُكَلَّـــم إلاَّ حِينَ يَبْتَسِـــمُ

قوله :

لِلانْتِها : « حَتَّى ، ولامٌ ، وَإِلَى »   وَ « مِـــنْ ، وبَاءٌ » يُفْهِمَانِ بَـدَلاَ

نبـــهك على أنه للانـــتهـــاء من حروف الجـــر ثلاثة : « حَتَّى ، واللام ، وَإِلَى » :

فمثال « حَتَّى » قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [٢] .

ولا تجر إلا ما كان آخرا ، أو متصلاً بالآخر :

---

١٧٠ ـ (١) : القائل : الفرزدق ، أو الحزين الكنانى ، والبيت من البسيط ، وهو من شواهد الحيوان ٣ / ١٣٣ ، والأغـانى ١٤ / ٧٥ ، والمؤتلف ٨٩ ، وابن يـعـيش ٢/ ٥٣ ، والمغنى ٣٢٠ (٢٤٩) والعينى ٢ / ٥١٣ ، ٣ / ٢٧٣ ، والتصريح ٢/ ٢٩٠ ، ٢ / ١٠ ، والأشمونى ٢ / ٦٦ ، ٢١٣ ، والشارح الأندلسى ، وليس فى ديوان الفرزدق .

اللغة :

« يغضى » : يغض بصره من الإغضاء : « مهابته » : توقيره ، وإجلاله .

المعنى :

يغض زين العابدين طرفه حياء ، ويغضى لأجل مهابته ، وتوقيره ، فلا يكلمه أحد إلا عند ابتسامته . . .

الإعراب :

« يغضى حياء » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، تقديره : هو ، ومفعول لأجله ، ويغضى من مهابته » حرف عطف ، وفعل مضارع مبنى للمجـهول ، ونائب فاعل مستتر تقديره هو ، يعود إلى مصدر مـقترن بأل العهدية ، وجار ، ومجرور ، ومضاف إليه « فَلاَ » الفاء : تفريعية ، ولا : نافية « يكلم » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر جوازا « إلا » استثنائية ، لا عمل لها « حين » متعلق بيكلم « يبتسم » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا . . . ، والجملة : فى محل جر بإضافة « حين » إليها .

والشاهد في البيت :

قوله : « من مهابته » حيث جاءت « من » الجارة للتعليل .

(٢) من الآية ٥ من سورة القدر .

فمثال الآخر : « أَكَلْتُ السَمكةَ حَتَّى رَأْسِهَا » : فالرأس آخر السمكة .

ومثال المتصل بالآخر : « زرَعْتُ الأَرْضَ حَتَّى النَّهرِ » .

فالنهر ليس بآخر الأرض المزروعة ، ولكنه متصل بآخرها .

ومثال « إِلَى » : « صُمْتُ إِلَى اللَّيْلِ » .

وهى أمكن فى الانتهاء من « حَتَّى ، واللاَّم » .

ومثال اللام فى الانتهاء قوله تعالى : ﴿ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ (١).

وقوله تعالى : ﴿ سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّت ﴾ (٢).

وهى أقل الثلاثة فى الانتهاء .

ثم ذكر أن « مِنْ ، والبَاء » يفهمان البدل :

فمثال « مِنْ » فى البـدل قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ (٣).

التقدير : فلو نشاء لجعلنا بدلكم ملائكة .

ومثال الباء في البدل قوله (ﷺ) : « وما يسرُّنى بهَا حُمُرُ النَّعَم » .

ومنه قوله الشاعر (٤) :

١٧١ ـ فَلَيْتَ لِى بِهِمُ قوماً إِذَا رَكبُوا ... شَنُّـوا الإغـارَةَ فُرْسَانًا ، وَرُكْبَانَا

(١) من الآية ٢ من سورة الرعد ، ومن الآية ١٣ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٥٧ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٦٠ من سورة الزخرف .

١٧١ ـ (٢) : الشاعر : هو قريط بن أنيف ، من بنى العنبر ، والبيت من البسيط ، ومن مختارات أبى تمام فى ديوان حماسته ١٨/١ مع أبيات أخرى . . .

=

التقدير : فليت لى بدلهم ، والبيت من أبيات الحماسة .

قوله :

وَاللاَّمُ لِلْمِلْكِ ، وَشِبْهِهِ ، وَفِى تَعْدِيَـةٍ ـ أَيْضاً ، وَتَعْلِيـلٍ قُفِى
وَزِيـدَ ، وَالظرفيَّةَ استبِـنْ بِبَا وَفِى ، وَقَـدْ يُبيِّنَانِ السَّبَبَا

قد تقدم أن اللام تكون للانتهاء .

وزاد ـ ها هنا ـ أنهـا تكون للملك ، كقـولك : « المَالُ لِزَيْدٍ » أو لشـبه الملك ، يريد به : الاختصاص ، كقولك : « البَابُ لِلدَّارِ » .

ثم ذكر أنهـا ـ أيضاً ـ تكون للتـعدية ، كقـوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِن

= وهو من شـواهد المغنى ١٠٤ (١٠٨) والعـينى ٣/ ٧٢ ، ٢٧٧ ، والهـمع ١/ ١٩٥ ، ٢/ ٢١ ، والدرر ١ / ١٦٧ ، ٢/ ١٤ ، والأشمونى ٢/ ٢٢٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

شنوا : أراد : فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة ،والإغارة :الهجوم على العدو، فرسانا : جمع فارس : راكب الفرس ، وركبانا : جمع راكب : أعم من الفارس ، أو من يركب الخيل . . .

والمعنى :

ليت لى بقومى قـوما آخـرين ، يستجـيـبـون للصريخ ، ويخـفون للنجدة ، ويشـنون الإغارة على أفراسهم ، وجمالهم ، . . . .

الإعراب :

« فليت » ليت : حـرف تمن ، ونصب « لى » متـعلق بمحـذوف خبـر « ليت » « بهم » جـار ، ومجرور . . . « قوما » اسم « ليت » مؤخر « إذا » ظرف ، ضـمن معنى الشرط « ركبوا » فعل ، وفاعل، والجـملة : فى محل جر بإضـافة « إذا » إليها « الإغـارة » مفعـول به ، « شنوا » فعل ، وفاعل ، والجـملة : لا محل لها من الإعـراب جواب « إذا » والمفعـول به محذوف ، والتـقدير : شنـوا أنفسهم لأجل الإغارة « الإغارة » مفعـول لأجلـه « فرسانا » حـال من الواو فى « شنوا » ، « رُكْبَانا » عاطف ، ومعطوف على « فرسانا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « بِهِم » حيث دلت الباء على البدل .

لَدُنكَ وليًّا ﴾ (١) .

وقد ذكر أنها ـ أيضاً ـ تكون للتعليل ، كقولك : « جِئتُكَ للإِكرامِ »

وكقول الشاعر (٢) .

١٧٢ ـ وَإنِّى لتَعْرُونِى لِذِكراكِ هِزَّةٌ كما انْتَفَضَ العُصْـفُورُ بـلَّلَهُ الْقَطْرُ

ومعنى « قُفِى » : تبع .

وهو مبنى لما لم يسم فاعله ، وأصله « قُفِىَ » ـ بتحريك الياء ، فسكنها للوقف .

---

(١) من الآية ٥ من سورة مريم .

١٧٢ ـ (٢) : الشاعر : هو أبو صخر الهذلي ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الإنصاف ٢٥٣، وابن يعيش ٢ / ٦٧ ، وأمالى القالى ١/١٤٩ ، والأغانى ٢١/ ٩٧ ، والمقرب ٣٣ والشذور ٢٢٩ ، والعينى ٣ / ٦٧ ، ٢٧٨ ، والخزانة ١ / ٥٥٢ ، والتصريح ١/ ٣٣٦ ، ٢/ ١١ ، والهمع ١ / ١٩٤ ، والدرر ١ / ١٦٦ ، والأشمونى ٢ / ١٢٤ ، ٢١٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تعرونى: تنتابنى، وتصيبنى ، ذكراك: تذكرك، هزة : حركة، واضطراب . انتفض: تحرك، القطر: المطر

والمعنى :

عند تذكرك يصيبنى اضطراب ، وأتحرك تحرك العصفور بلله المطر ليدفع القطر عن نفسه .

الإعراب :

« وإنى » إن ، واسمها « لتعرونى » اللام المزحلقة ، وفعل مضارع ، ونون الوقاية ، والياء: مفعول به « لذكراك » جار ، ومجرور ، متعلق بتعرو ، والكاف مضاف إلى ذكرى من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، والتقدير : لذكرى إياك « هزة » فاعل تعرو « كما» حرف جر ، وما المصدرية « انتفض العصفور » فعل وفاعل ، والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف ، صفة لهزة ، أى : هزة كائنة كانتفاض العصفور « بلله القطر » فعل ، ومفعول به ، وفاعل ، والجملة : فى محل نصب حال .

والشاهد في البيت :

قوله : « لذكراك » حيث إن اللام للتعليل .

ثم ذكر فى البيت الثانى أنهـا تكون زائدة ، وزيادتها ، إمَّا : لتقوية [1] العامل ، إذا ضعف بالتأخير ، كقوله تعالى : ﴿ إن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [2].

أو يكون العامل فرعا ، كقوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ [3].

وقوله تعالى : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [4].

« فمصـدقا ، وفعَّال » : فرعان للفعل ، والـفرع ليس له قوة الأصل ، فجاز تقويتهما باللام .

وقد تزاد لمجرد التأكيد ، كقول الشاعر [5].

١٧٣ ـ .... ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

---

(١) فى (أ) : « تقوية » .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٣١ من سورة فاطر .

(٤) الآية ١٦ من سورة البروج .

١٧٣ ـ (٥) الشاعر : هو مسـلم بن معبد الوالبى ، ونسبه الشـيخ خالد لرجل من بنى أسد . انظر ٢/ ١٣٠ التصريح وهو من الوافر .

والبيت بتمامه :

فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم أبداً دواء

والبيت من شـواهد مـعانى الفـراء ١/ ٦٨ ، والمحـتسـب ٢ / ٢٥٦ ، والخصـائص ٢ / ٢٨٢ ، والإنصاف ٥٧١ وابن يعيش ٧ / ١٨ ، ٨ / ٩٣ ، ١٥/٩ ، والمقرب ٥١ ، والخزانة ١ / ٣٦٤ ، ٢ / ٣٥ ، ٤ / ٢٧٣ ، والعينى ٤ / ١٠٢ ، والتصريح ٢ / ١٣٠ ، ٢٣٠ ، والهمع ٢ / ٧٨ ، ١٢٥ ، ١٥٨ ، والدرر ٢ / ٩٥ ، ١٦١ ، ٢٢١ ، والأشمونى ٣ / ٨٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

يلفى : يوجد . . .

والمعنى :

والله لا أجد دواء لعلتى ، ولا طبا لما بى ، ولا أدوية لما بهم ، فقد امتـلأنا جميعا حنقا ، وغيظا ، وموجدة . . .

الإعراب :

« ولا » الواو : حرف عطف ، ولا : زائـدة لتأكيـد النفى ، « للما » اللام الأولى : حـرف جر ، مبنى على الكسر ،لا محل له من الإعراب ، واللام الثانية توكيد للأولى، وما : اسم موصول فى=

ثم ذكر أن الظرفية تستبان بالباء ، وفى :

فأما الباء للظرفية ، فكقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ ﴾ (1).

وقصر الباء - فى البيت - للضرورة .

وأما « فى » فالظرفية فيها هى الكثيرة الشائعة ، كقولك : « جَلَسْتُ فى الْمَكَانِ » .

ثم نبه على أن الباء ، وفي قد يجيئان للسببية ، وإلى هذا أشار بقوله : « يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا » .

فمثال الباء للسببية قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾ (2).

ومثال « فى » للسببية :« جئتك فى شَفَاعَةٍ » أى : فى سبب شفاعة .

قوله :

بِالْبَا اسْتَعِنْ ، وعَدِّ عوِّضْ ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ ، وَمِـنْ ، وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

قد تقدم للباء ثلاثة معان :

البدل ، والظرفية ، والسببية .

= محل جر باللام الأولى « بهم » متعلق بمحذوف ، صلة « ما » الموصولة « أبدًا » ظرف زمان منصوب بيلفى « دواء » نائب فاعل « يلفى » مرفوع بالضمة الظاهرة ،ويروى فى موضع « يلفى » : « يلقى » .

والشاهد في البيت :

قوله : « للما » حيث زيدت اللام لمجرد التوكيد .

(1) الآية ١٣٧ ومن الآية ١٣٨ من سورة الصافات .

(2) من الآية ١٦٠ من سورة النساء .

وتمم في هذا البيت معانيها ، فقال : « بالْبَا استَعِنْ » وقصر الباء للضرورة .

والباء للاستعانة ، كقولك : « كتبتُ بالْقَلَمِ » .

ثم قال : « وَعَدِّ » يريد : أن الباء تكون للتعدية ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شاء اللهُ لذهب بِسَمْعِهِمْ ﴾ [١] : فالباء للتعدية ، ولاتجمع مع همزة التعدية ؛ لأنهما بمعنى واحد .

ولهذا : تأولوا قوله تعالى : ﴿ تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ ﴾ [٢] : على قراءة من ضم التاء ، حتى تخلصوا من الجمع بين الهمزة ، والباء .

فمن ذلك : أنهم جعلوا : « أَنْبَتَ » بمعنى « نَبَتَ » فلا تكون الهمزة للتعدية .

ومن فرق بين الهمزة ، والباء في المعنى فمذهبه [٣] غير صحيح ؛ لأن قوله تعالى : ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم ﴾ يرد عليه ما قال : من أنك إذا قلت : « قمتُ بزيدٍ » كنت قد شاركته في القيام ، بخلاف « أقمتُ زيدا » .

وهذا : لا يمكن في الآية ؛ لأن الذهاب من الله تعالى لا يصح وإنما هذا تخليط لباء التعدية بباء المصاحبة .

والتحقيق : أنك إذا أردت المشاركة للمجرور بالباء في الفعل كانت للمصاحبة ، وإذا كانت للتعدية لم تكن [٤]. مشاركا له .

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون .
(٣) في (أ) : « فمذهب » .
(٤) في (جـ) : « لم يكن » .

ثم قال المصنف : « عَوِّضْ » يريد : أن الباء تكون للتعويض .

وهذا تكرار وقع منه سهوا ؛ لأنه قدم أنها للبدل .

وعلى التكرار ـ أيضاً ـ حمله الشيخ : أبو حيان [1].

ثم قال : « أَلْصِق » يريد : أن الباء تكون للإلصاق .

ولا يلزم في الإلصاق المباشرة ، بل تقول : « مَرَرْتُ بالكوفةِ » فتكون الباء للإلصاق ، سواء : مررت لاصقا بها ، أو قربها .

ثم قال :« ومثلَ مَعَ » يريد :وتكون الباء مثل « مَعْ » يعني للمصاحبة .

ويطلق على هذا بعض النحويين الحال [2] ، والمعنى واحد ، وإن اختلفت العبارة ، كقولك : « بِعْتُهُ الْفَرسَ بسَرْجِهَا ، والدَّارَ بأَثَاثِها » .

ثم قال : « ومِنْ» يعني : ومثل « مِنْ» يريد : أن الباء تكون للتبعيض مثل « مِنْ » كقول الشاعر [3].

١٧٤ ـ فَلَثَمتُ فَاهَا آخذًا بِقُرونِهَا ....

---

(١) انظر الفرق بين التعويض ، والبدل ١/ ٢٤١ حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، وانظر ٢/ ٢١ همع الهوامع . .

(٢) في (أ) : « للحال » .

١٧٤ ـ (٣) الشاعر : هو جميل بن معمر العذرى أو عمر بن أبي ربيعة ، أو عبيد بن أوس ، والبيت من الكامل والبيت من شواهد المغنى ١٠٥ (١١) والعينى ٣/ ٢٧٩ ، والهمع ٢/ ٢١ ، والدرر ٢ / ١٤ ، والأغاني ١ / ٧٥ ، والشارح الأندلسي ، وديوانه ٤٢ .

وتمام البيت :

... . شرب النزيف ببرد ماء الحشرج

اللغة :

لثمت : قبلت ، بقرونها : بخصل شعرها ، النزيف : من انقطع شرابه ، برد : بارد ، الحشرج : « حسى يكون فيه حصا » قاموس (الحشرج) . =

وكقول الآخر [1] .

شَرِبْنَ بِمَاءِ البحرِ ، ثُمَّ ترفَّعتْ ....

وقد تقدم البيت فى الجر « بمَتَى » : فالباء فى البيتين للتبعيض ؛ لأنه لم يأخذ بجميع قرونها ، ولا ترفعن بجميع ماء البحر .

ذكر البيتين الفارسى .

ثم قال المصنف : « وعَنْ » يعنى : وتكون البـاء ـ أيضاً ـ مثل « عَنْ » كقوله تعالى : ﴿ ويومَ تشقَّقُ السَّمَاءُ بالْغَمَام ﴾ [2] أى : عن الغمام ، وكقوله تعالى : ﴿ سأَلَ سَائِلٌ بعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [3] . أى : عن عذاب واقع .

وقوله :« انطق » فعل أمر ،يتعلق به قوله :« ومثل » وقوله : « بها » .

فالتقدير : وانطق بها مثل « مِنْ ، ومَعْ ، وعَنْ » .

= **والمعنى :**

لثمت فم المحبوبة آخذا بخصل شعرها ، وارتويت من ريقها البارد العذب ، كشرب من انقطع ماؤه ببعض ماء الحشرج .

الإعراب :

« لثمت » فعل ، وفاعـل « فاها » مفعـول به ، ومضاف إلـيه « آخـذا » حال من الضمير فى « لثمت » « بقرونها » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه . . . والجار ، والمجرور متعلق بقوله : آخذا .

والشاهد في البيت :

قوله : « بقرونها » حيث جاءت الباء للتبعيض .

وجاء استشهـاد ابن هشام في المغنى ، والسيوطى فى الهمع بالباء التى للتـبعيض فى الشطر الثانى ، وهو : « شرب النزيف ببرد ماء الحشرج » فالاسـتشهاد بقوله: « ببرد » انظر ١٠٥ المغنى ، ٢/ ٢١ الهمع .

(١) القائل : هو أبو ذؤيب الهذلى ، وقد تقدم الكلام عن البيت وهو الشاهد (١٦٥) .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الفرقان .

(٣) الآية الأولى من سورة المعارج .

قوله :

عَلَى للاسْتِعْلاَ ، ومعنَى « فى ، وَعَنْ » بِعَنْ تجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ
وقد تجِى مَوْضِعَ « بَعْدِ ، وعَلَى » كما « عَلَى » مَوْضِعَ « عَنْ » قَدْ جُعِلاَ

ذكر « لِعَلَى » ثلاثة معان :

فالأول : الاستعلاء .

وهو إما : حسا ، كقولك : « رَكِبْتُ عَلَى الفَرسِ » أو معنى كقولك : « تكبَّر زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو » .

المعنى الثانى : أن تكون بمعنى « فى » الظرفية ، كقوله تعالى : ﴿ واتَّبعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ علَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَان ﴾[1] . أى : فى ملك سليمان .

المعني الثالث : أن تكون بمعنى « عَنْ » كقول الشاعر [2] :

١٧٥ ـ إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ الله أَعْجَبَنِى رِضَاهَا

---

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

١٧٥ ـ (٢) الشاعر : هو القحيف العقيلى يمدح حكيم بن المسيب القشيرى .

والبيت من الوافر .

وهو من شواهد نوادر أبى زيد ١٧٦ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٠ ، والخصائص ٢/ ٣١١ ، ٣٨٩ ، والمحتسب ١ /٥٢ ، ٣٤٨ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٦٩ ، والإنصاف ٦٣٠ ، وابن يعيش ١/ ١٢٠ ، والخزانة ٤ / ٢٤٧ ، والمغنى ١٤٣ ، ٦٦٧ ، والعينى ٣/ ٢٨٢ والتصريح٢ / ١٤ ، والهمع ٢ / ٢٨ ، والدرر ٢ / ٢٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٢٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

قشير : بالتصغير ، هو : قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة .

والمعني :

إذا رضيت عنى هذه الفئة من الناس قرت عينى ، وسعدت برضاها والله ، ـ وهذا على رواية (لعمر الله) بخلاف رواية (لعمر أبيك).
=

يريد : إذارضيت عنى .

وقد أشار إلى المعانى الثلاثة بقوله :

عَلَى لِلاسْتِعْلاَ ، وَمَعْنَى « فِي ، وَعَنْ »   ....

ثم شرع يتكلم في معنى « عَنْ » فقال :

...   .   « بعَنْ » تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ

فقــوله : « وعـــن » - فى آخـر النصــف الأول هو من تمام الكلام في « عَلَى » .

يعنى : وتكون « عَلَى » مثل « عَنْ » .

وقوله : « بعـن » [1] - فى أول النصــف الثانى فى ابتداء كلام فى حكم « عَنْ » .

فبين لك أن « عَنْ » عنى بها التجـاوز من « فَطن » ، ومعنى عنى قصد ومعنى « فطن » من هو ذو فطنة [2] .

= **الإعراب :**

« إذا » ظرف لما يستــقبل من الزمان ، ضمــن معنى الشرط « رضيت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « علىّ » جار ومجرور مـتعلق برضى « بنو قشير » فاعل ، ومضاف إليـه، والجملة: فى محل جر بإضافـة « إذا » إليـها « لعـمر الله » اللام : للابتداء ، عــمر : مبـتدأ ، وخـبره محـذوف وجوبا والتقدير : لعمر الله قسمى ، عمر : مضـاف ، ولفظ الجلالة مضاف إليه « أعجبنى رضاها » فعل ماض ، ونون وقاية ، ومفعول ، وفاعل ، ومضاف إليه ، وجملة : أعجبنى رضاها : لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « رضيت على » حيث جاءت « على » بمعنى « عن » .

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ)من قوله : « ثم شرع يتكلم .. إلى قوله .... بعن » .

(٢) فى (ب) : « ذا فطنة » .

« فمن » فاعل « بعنى » و « تجاوزاً » مفعول به ، و « بعن » يتعلق « بعنى » .

فمثل « عَنْ » للتجاوز : « رَمَيْتُ عَن القوْسِ » .

ثم نبهك فى البيت الثانى : على أن « عَنْ » قد تجىء موضع « بَعْد » وموضع « عَلَى » كما أن « على » قد جعلت موضع « عَنْ » .

فمثال « عَنْ » الواقعة موقع « بعد » قوله تعالى : ﴿ **لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ** ﴾ (١). أى طبقا بعد طبق .

ومثال الواقعة موضع « عَلَى » قول الشاعر (٢).

---

(١) الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(٢) الشاعر : هو ذو الإصبع ، حرثان بن الحارث بن محرث العدوانى والبيت من البسيط .

١٧٦ ـ والبيت من شواهد مجالس العلماء للزجاجى ٧١ ، والخصائص ٢/٢٨٨، وابن الشجرى ٢/١٣ ، ٢٦٩ ، والإنصاف ٣٩٤ ، وابن يعيش ٨/٥٣ ، ٩ / ١٠٤ ، والمقرب ٤٢ ، والخزانة ٣/٢٢٢ ، ٤ / ٢٤٣ ، والمغنى ١٤٧ (١٤٧) والعينى ٣/٢٨٦ ، والتصريح ٢/ ١٥ ، والأشمونى ٢ / ٢٣٣ والمفضليات ١٦٠ ، ١٦٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أفضلت : زدت ، . . .

والمعنى :

لله ابن عمك ، المساوى لك فى الحسب ، والمشابه فى رفعة الأصل ، فما من مزية زائدة له ، ولا هو يملك أمر نفسى ، فيسوسنى ، ويقهرنى ، ويذلنى .

الإعراب :

« لاه » الأصل : لله ، جار ، ومجرور ، خبر مقدم ، وقد حذف لام الجر ، وأبقى عمله شذوذا ، ثم حذفت أداة التعريف « ابن » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف ، و « عم » مضاف إليه ، « عم » مضاف ، والكاف مضاف إليه « لا » نافية « أفضلت » فعل ، وفاعل « فى حب » متعلق بأفضلت « ولا » الواو : عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « أنت » مبتدأ « ديَّانى» خبر المبتدأ ، والياء : مضاف إليه ، من إضافة الوصف إلى مفعول « فتَخزونى » الفاء : عاطفة » و « تخزونى » فعل مضارع،وفاعله مستتر وجوبا ، ونون الوقاية ، ومفعول به والجملة : معطوفة بالواو على ماقبلها.=

١٧٦ - لاَهِ ابنُ عمِّكَ : لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنِّـي ، ولاَ أنتَ ديَّانِـي ، فتَخْزُونِـي

التقدير : لا أفضلت فى حسب علىَّ .

و « تخـزونى » - بخاء معجـمة ، والزاى - ، وهو من خـزاه ، أى : ساسه ، وقهره .

فـمـعنى « ولا أنت ديَّانى ، فـتخـزونى » : ولا أنت مـالك أمـرى ، فتسوسنى ، وتقهرنى .

ومعنى « لاَهِ ابنُ عمِّك » : لله ابن عمك !

وأما مجىء « على » بمعنى « عَنْ » فقد تقدم .

قوله :

شبِّه بكَـاف ، وبِهَا التـعْلِيلُ قَـدْ يُعْنَـى ، وزَائِـداً لتـوكيـد وَرَدْ

وَاسْتعْمِلَ اسمًا ، وكذا « عَنْ ، وعَلَى » مِـنْ أَجْلِ ذا عليْهِـمَا « مِنْ » دَخَلاَ

نبهك فى هذين البيتين على أن الكاف تكون للتشبيه ، وللتعليل ، وتزاد للتأكيد ، وتكون اسما ، وحرفا .

وكذلك « عَنْ ، وعَلَى » قد يكـونان اسمين ، ولأجل ذلك يجـران « بِمنْ » .

فمثال الكاف للتشبيه قـولك : « زَيْدٌ كَالأَسَدِ » وإلى كونها للتشبيه أشار بقوله : « شبِّهْ بِكَافٍ » .

= **والشاهد في البيت :**

قوله : « عنى » حيث استعـمل « عن » بمعنى « على » ولعل السر فى ذلك أن « أفضل » بمعنى زاد فى الفضل إنما يتعدى « بعلى » .

والتشبيه فيها المعنى الكثير الشائع .

ثم نبه على كونها قد تأتى للتعليل بقوله :

... وَبِهَا التَّعليلُ قَد يُعْنَى ...

أى : قد يقصد .

ومنه قوله (تبارك ، وتعالى) : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [1]. أى : فاذكروه لأجل هدايته لكم .

وحكى سيبويه « كما أنه لا يعلم تجاوز الله عنه » .

والتعليل بها كثير .

ثم نبه على أنها تزاد للتأكيد بقوله :

.... وزائدًا لِتَوكِيدٍ وَرَدْ

ومنه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [2].

---

(١) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة .

وفى (ب ، جـ) : « فاذكروه » .

(٢) من الآية ١١ من سورة الشورى .

والكاف زائدة زيادة نحوية ، ولو لم تكن زائدة للزم المحـال ، وهو إثبات المثل له (تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً) . . .

وزيدت الكاف فى الآية الكريمة لتوكيد نفى المثل ؛ لأنه زيادتها كـإعادة الجملة . . وجمع ما يقال فى ذلك إنما هو للمبالغة فى التنزيه .

انظر حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٤ .

ومنه قول الراجز [1].

١٧٧ ـ وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْثَفِين

ثم نبه على أنها قد تجيء اسما بقوله : « واسْتُعْمِلَ اسْمًا »

فمن ذلك قول امرئ القيس [2].

١٧٨ ـ وَرُحْنَا بكابْنِ الْماءِ ينفضُ رأْسَه متى مَا تَرقَّ الْعَيْنِ فِيهِ تَسفَلِ

---

١٧٧ ـ (١) الراجز : هو خطام المجاشعى .

والبيت من شواهد الكتاب ١/١٣ ، ٢٠٣ ، ٢/١٣١ ، والمقتضب ٢/٩٧ ، ٤/١٤٠ ، ٣٥٠ ، ومجالس ثعلب ٤٨ ، وجمل الزجاجي ٧٢ ، والخصائص ٢/٣٦٨ ، والمنصف ١ / ١٩٢ ، ٢/ ١٨٤ ، ٣ / ٧٢ ، والمحتسب ١ / ٨٦ ، وابن يعيش ٨ / ٤٢ ، والخزانة ١/٣٦٧ ، ٢ / ٣٥٣ ، ٤ / ٢٧٣ ، والمغنى ١٨١ (١٧٢) والعينى ٤ / ٥٩٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

صاليات : وهى الأثافى ؛ لأنها صليت النار ، يؤثفين : ينصبن للقدر .

والمعنى :

يقول الراجز ، وقد شاهد بقايا ديار ، خلت من أهلها : الآثار لم تتغير : فالحجارة التى توضع للقدر مايزال عليها سوادها ، كما كانت وهي أثافى مستعملة .

الإعراب :

« وصاليات » الواو : حرف عطف ، و « صاليات» عطف على قوله : « غير حطام ، ورماد . . » والمعطوف على المجرور مجرور ، والموصوف محذوف ، والتقدير : وأثافى صاليات « ككما » الكاف الأولى : حرف تشبيه ، وجر ، والثانية اسم بمعنى مثل ، لدخول حرف الجر عليها أو زائدة للتوكيد ، وما : مصدرية ، والتقدير : كإثفائها « يؤثفين » فعل ، وفاعل .

والشاهد في البيت :

قوله : « ككما » فالكاف زائدة للتوكيد ، ويرى الأعلم أن الكاف الثانية اسم بمعنى مثل ، لدخول الكاف الأولى عليها ١ / ١٣ بأسفل كتاب سيبويه . والبغدادى يذهب إلى الكاف الثانية مؤكدة للأولى ١ / ٣٦٧ الخزانة .

١٧٨ ـ (١) البيت لامرئ القيس ، وهو من الطويل .

وفى رواية للبيت :

ورحنا بكابن الماء يُجنَب وسْطَنَا تصوبُ فيه العينُ طوراً ، وترْتقى =

ومنه قوله ـ أيضاً ـ [1] .

١٧٩ ـ وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ ، وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغَلَّبِ

= والمؤدى واحد ، وهو : وصف جواده بالسرعة الخاطفة ، والجري السريع وعلى الرواية الثانية فالبيت من شواهد أمالى ابن الشجرى ٢ / ٢٢٩ ، ٨٢٦ ، وديوانه ١٧٦ ، والمكودى ٩٨ .

ولعل الشارح الأندلسى سجل البيت من ذاكرته ، لا من ديوان الشاعر ، وجاء التوافق فى المعنى . .

اللغة :

رحنا : من الرواح ، ضد الغدو : العودة ، والرجوع ، ابن الماء : طائر يقال له : الغرنيق ، شبه الفرس به فى سرعته ، وسهولة جريه . .

والمعنى :

أنه أخبرنا بأنه عاد ، ورجع على فرس ، سريع الجرى ، خفيف العدو جميل المنظر ، فهو يشبه طائر الماء : الغرنيق وإنك لتصعد النظر فيه ، وتصوبه إعجابا به انظر الخزانة ٤/ ٢٦٢ ، وحاشية الملوى على شرح المكودى ٩٨ .

الإعراب :

ويهمنا موطن الاستشهاد : « رحنا » فعل ، وفاعل « بكابن » الباء : حرف جر ، والكاف : اسم بمعنى مثل ، مبنى على الفتح فى محل جر بالباء ، الكاف : مضاف ، و « ابن » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ابن : مضاف ، و « الماء» مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « ينفض رأسه » فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازا ، ومفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : في محل نصب حال .

والشاهد في البيت :

قوله : « بكابن الماء » حيث دخلت باء الجر على الكاف الاسمية ، التى بمعنى مثل .

١٧٩ ـ (١) : البيت لامرئ القيس ، ويعد من حكمه .

وقد استشهد به الشارح الأندلسى .

اللغة :

مغلَّب : هو من غلب مراراً .

والمعني :

إنه لا يفخر عليك إلا الضعيف ، الذى لا مفخرة له ، ولا يغلبك إلا من غلب مرار . . .

الإعراب :

« وإنك » الواو : على حسب ما قبلها ، وإن واسمها « لم يفخر »لم حرف نفى ، وجزم ، وقلب ، ويفخر فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون « عليك » جار ومجرور متعلق بيفخر =

فالكاف فى البيت الأول مجرورة بالباء، وفى الثانى فاعل، « لم يفخر » .

وإذا كانت الكاف اسما كسائر الأسماء ، فتجىءُ ، مرفوعة ، ومجرورة - كما مثلنا - ومنصوبة كقولك : « لم أر كزيدٍ » فالكاف مفعول .

ثم نبه على أن « عَنْ ، وعَلَى » قد يكونان اسمين بقوله : « وكَذَا عَنْ ، وعلى » .

ثم نبه على أنه من أجل اسميتهما دخلت عليهما « مِنْ » .

فمثال دخول « مِنْ » على « عن » قول القطامى (١) :

١٨٠- فقلتُ للركبِ لما أنْ علاَ بهم مِنْ عَنْ يمينِ الحُبيَّا نظرةٌ قَبَلُ

= « كفاخر » الكاف فاعل ، بمعنى مثل ، وفاخر مضاف إليه « ضعيف » صفة لفاخر « ولم » الواو : حرف عطف ، ولم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يغلبك » فعل مضارع مجزوم بلم ، والكاف مفعول به «مثل » فاعل « مُغَلَّب » مضاف إلى مثل .

والشاهد في البيت :

قوله : « كفاخر » فقد جاء الكاف اسما ، وهى فاعل، والذى سهل ذلك « مثل » فى الشطر الثانى .

١٨٠ - (١) البيت من البسيط ، وهو من قصيدة مدح بها القطامى عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان .

وهو من شواهد الجمل للزجاجى ٨٣ ، وابن يعيش ٨/٤١ ، والمقرب ٤١ ، والعينى ٣ / ٢٩٧ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (حبا ١٧٧) وديوانه ٥ .

اللغة :

الركب : أصحاب الإبل فى السفر . . . وهم العشرة، فما فوقها ، علا : ارتفع ، الحبيا : اسم موضع بالشام . أى : علت لهم الحُبيا . . قبل : نظرة لم يتقدمها نظر .

والمعنى :

قلت للركب حينما علا لهم ، وارتفع السير إلى الحبيا نظرة لم يتقدمها نظر . .

الإعراب :

« فقلت » فعل ، وفاعل « للركب » متعلق بقلت « لما » حينية ظرف « أن » مصدرية ، والتقدير : وقت علو . . « علا» فعل ماض « بهم» جار ، ومجرور « من » حرف جر « عن » اسم مجرور بمن « الحبيا » مضاف إليه . « نظرة » فاعل « قبل » نعت لنظرة .

والشاهد في البيت :

قوله : « مِنْ عَنْ » حيث دخلت « من » على « عن » ودل ذلك على اسميتها .

والحُبَيَّا : موضع ـ بحاء مهملة ، مضمومة ، وباء موحدة من أسفل مفتوحة ، ثم ياء مثناة من أسفل ، وبعدها ألف ساكنة [1].

ومثال « عَلَى » إذا دخلت عليها « منْ » قول الشاعر [2] :

١٨١ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْه بَعْدَما تَم ظمْؤُها تَصِلُّ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزيَزاء مجهَلِ

---

(١) يرى سيبويه أن الكاف الاسمية خاصة بالشعر ، وذلك حيث يقول : « ولا يكون اسما إلا في الشعر .. » (١ / ٢٠٣ ، ٢٠٣) .

ويقول ابن هشام فى التوضيح : « والأصح :أن اسميتها مخصوصة بالشعر » (٢ /١٨ التوضيح) . والسيوطى يتابع سيبويه ، ومن تبعه، ويقول : « وذلك فى الشعر كثير جدا ، ولم يرد فى النثر ، فاختص به . . . » وسجل رأى الأخفش المخالف ، ومذهب أبى حيان ، وابن مضاء . (انظر ٢ / ٣١ الهمع) .

١٨١ ـ (٢) : الشاعر : هو مزاحم العقيلى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣١٠ ، والنوادر ١٦٣ ، والمقتضب ٣/٥٣ ، والكامل ٤٨٨ ، والجمل ٧٣، وابن يعيش ٨ / ٣٧ ، ٣٨ ، والمقرب ٤٢ ، والخزانة ٤ / ٢٥٣ ، والمغنى ١٤٦ ، ٥٣٢ (١٤٥) والعينى ٣ / ٣٠١ ، والتصريح ٢ / ١٩ ، والهمع ٢ / ٣٦ ، والدرر ٢ / ٣٦ ، والأشمونى ٢ / ٢٢٦ ، والشارح الأندلسى واللسان (علا) ٣٢١ .

اللغة :

غدت : من غدا يغدو غدوا : نقيض الرواح ، وأراد أن القطاة أقامت مع فرخها حتى احتاجت إلى ورد الماء ، وعطشت ، فطارت لطلب الماء ، عند تمام ظمئها .. ظمؤها : مدة صبرها على الماء ، تصل : تصوت أحشاؤها من العطش ، قيض :قشر البيض الأعلى ، بزيزاء :ما ارتفع من الأرض ، مجهل : ليس له أعلام يهتدى بها .

والمعنى :

انصرفت القطاة من فوق فراخها ، بعدما انتهى صبرها عن الماء وأحشاؤها تصوت عطشا . وطارت عن مكانها المرتفع ، الذى يخلو من أعلام يهتدى بها .

الإعراب :

« غدت » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، واسم « غدت » مستتر جوازا تقديره هى ، **يعود إلى القطاة** « من » حرف جر « عليه » « على :اسم بمعنى فوق ،أو عند ، **مبنى على السكون فى محل جر** بمن ، والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا ، بمعنى « صار » على : مضاف ، **وضمير الغائب** مضاف إليه « بعد » ظرف زمان منصوب بغدت . . « ما » حرف مصدرى ، **مبنى على السكون** ،=

قوله :

وَمُذْ ، ومنْـذُ : اسْمَان حَيْـــثُ رَفعَا　　　أو أُولَيا الفعــلَ « كجئتُ مُذْ دَعَا »

وإن يَجُــرَّا فى مُضــيٍّ ، فكمِــنْ　　　هُمَا ، وفى الحُضُورِ مَعْنَى « فى » استَبِنْ

نبـهك فى هـذين البـيـتين على أن « مـذ ، ومنذُ » يـكونان اسـمين ، ويكونان حرفـين ، وقد تقدم أنهـما لا يجران إلا الزمـان ، فذكـر أن موضع مجيئهـما اسما هو : حيث ارتفع ما بعدها من الزمـان ، كقولك : « ما رأيتُه مُذْ يَوْمَانِ » .

وإلى هذا أشار بقوله : « حيثُ رَفَعَا » .

ثم ذكر أنهما ـ أيضاً ـ يكونان اسمين إذا وليهما الفعل ،

وقد ذكـرهما سيبويه فى الظروف التى لا تضاف إلى الأفعـال ، ومثل ذلك بقوله : « ما رأيتُه مذ كانَ عِنْدِى ، ومذ جاءَنى » .

وقد أشار المصنف إلى هذا الحكم بقوله : « أوْ أوليَا الْفِعْلَ » ومثل ذلك بقوله : « جئتُ مُذْ دَعَا » .

= لا محل له من الإعراب « تم » فعل ماض « ظمؤها » فـاعل ، ومضاف إليه ، وما المصدرية ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بإضافة « بعـد » إليه ، والتقدير : بعد تمام ظمئها « تصلُ » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وفـاعله مستتر جوزا ، والجملة : فى محل نصب حال من القطاة « وعن » الواو : حـرف عطف ، وعن : حرف جر « قيض » مـجرور بعن، والجار ، والمجرور معطوف على قوله : « من عليه » ، « بزيزاء » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لقيض « مجهل » صفة لزيزاء .

والشاهد في البيت :

قوله : « من عليه » فـقد جاءت « على » اسـما ، لدخول حرف الجـر عليها ، ومـعناها فوق عند الأصمعى ، وعند عند أبى عبيدة ، وجماعة . . .

ومن ذلك قول الشاعر (١) .

١٨٢ ـ ما زالَ مذْ عقَدتْ يَداهُ إزارَهُ فَسَمَا ، فأدرَكَ خَمْسَةَ الأشْبارِ

يُدْنِي كتائِبَ مِنْ كتائِبَ تَلْتقِي فى ظلِّ مُعترَكِ العَجاجِ مُثارِ

« فمذ » فى البيت اسم ؛ لوقوع الفعل بعدها .

و « الخمسة الأشبار » قيل : هى السيف (٢) .

---

١٨٢ ـ (١) القائل : هو الفرزدق ، يرثى يزيد بن المهلب ، والبيتان من الكامل . والأول : من شواهد المقتضب ٢ / ١٧٦ ، والجمل ١٤٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢١ ، ٦/ ٣٣ ، والمغنى ٣٣٦ (٢٥٦) والعينى ٣/ ٣٢١ ، والتصريح٢/ ٢١ ، والهمع ١ / ٢١٦ ، ٢/ ١٥٠ ، والدرر ١ / ١٨٥ ، ٢ / ٢٠٦ ، الأشمونى ١ / ١٨٧ ، ٢ / ٢٢٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

إزاره: مئزره ، الذى يؤتزر به ، سما : ارتفع ، يدنى : يقرب ، العجاج : الغبار ، والمراد بقوله: خمسة الأشبار : أنه أيفع ، ولحق حد الصبا ، انظر العينى ٣ / ٣٢١ .

المعنى :

مازال من صغره حتى كبر ، وارتفعت قامته رجل جد ، وحرب ،يقرب الكتائب ، ويضرم نار الحرب ، فى ظل غبارها المثار . .

الإعراب :

« ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص . . . ، واسمه مستتر « مذ » ظرف زمان ، متعلق بزال « عقدت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « يداه » فاعل ،ومضاف إليه « إزاره » مفعول به ،ومضاف إليه والجملة : فى محل جر بإضافة مذ إليها « فسما » الفاء : حرف عطف وسما : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا « فأدرك » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا « خمسة الأشبار » مفعول به ، ومضاف إليه « يدنى كتائب » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، ومفعول به « من كتائب » متعلق : يدنى والجملة ، خبر مازال « تلتقى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوزا ، والجملة : صفة « فى ظل » متعلق بتلتقى ، ظل : مضاف ، ومعترك مضاف إليه ، معترك : مضاف ، و « العجاج » مضاف إليه « مثار » صفة لعجاج بزيادة « أل » فيه .

والشاهد في قوله :

« مذ عقدت » حيث أضيف فيه « مذ » إلى الجملة الفعلية ، وذلك دليل الاسمية .

(٢) على بعض الآراء ، وانظر ٣ / ٣٢٢ شواهد العينى .

وقد تقع بعدها الجملة الاسمية كقول الشاعر (١) :

١٨٣ ـ وَمَا زِلْتُ محمولاً علَيَّ ضغينة   ومُطَّلَـع الأضْغَانِ مُذْ أَنَا يَــــافِعُ

وإذا كانت « مُذْ ، ومُنْذُ » اسمين قدرا بأول ، إن كان الزمان ماضيا ، كقولك :« ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة » أو بمدة إن كان الزمان حاضرا ، كقولك : « ما رأيتُه مذْ شهرُنا » ـ برفع يوم الجمعة ، وبرفع شهرنا ، وتعرب على هذا مبتدأ ، والزمان بعدها خبره .

ومنهم من أعربها ظرفا في موضع الخبر ، وما بعدها مبتدأ ، فيقدرها « ببين » فيكون التقدير : بيني ، وبين رؤيته شهرنا .

ثم نبهك في البيت التالي على حرفيتها ، إذا جرا ما بعدهما من الزمان وأنهما مقدران « بمن» إن كان الزمان ماضيا ،و « بفي» إن كان الزمان حاضراً .

وإلى تقديرهما « بمن » مع الماضي أشار بقوله :

---

١٨٣ ـ (١) الشاعر : هو الكميت بن معروف ، أو رجل من سلول ، والبيت من الطويل .
والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٣٩ ، والعيني ٣ / ٣٢٤ والشارح الأندلسي .

اللغة :

الضغينة : الضغن ، يافع : اليافع : الذى ناهز الحلم ، من اليفاع ، وهو المرتفع من الأرض ، والفعل أيفع ، وهو نادر الأعلم١ / ٢٣٩ بأسفل الكتاب .

والمعنى :

لم أزل محسداً ، يضطغن عليَّ ، ومضطلعا للأضغان على العدو ، مطالبا له ، من بدايتى . الأعلم ١ / ٢٣٩ .

الإعراب :

« ما » نافية «زلت » زال واسمه ، والخبر جملة « محمولا . . » « على » جار ، ومجرور « ضغينة » نائب فاعل لقوله محمولا « ومضطلع الأضغان » الواو عاطفة ومعطوف على محمولا ، ومضاف إلى مضطلع « مذ » ظرف مضاف « أنا يافع » مبتدأ وخبر ، مضاف إلى الظرف .

والشاهد في البيت :

« مذ أنا يافع » حيث أضيف الظرف « مذ » إلى الجملة الاسمية ، ودل ذلك على اسمية مذ .

وإنْ يَجُرَّا فى مُضِىٍّ فكمنْ   هُمَا ...   .

وإلى أنهما مع الحاضر بمعنى « فى » أشار بقوله :

...   .   وفى الحضورِ مَعْنى « فى » استَبِنْ

فمثـال وقوعهما بمـعنى « مِنْ » : « ما رَأَيتُه مُذْ يَوْم الجُمعَة » أو « مُنْذُ يَوْم الجُمعة .

فالتقدير : من يَوْم الجُمْعَة .

ومثال تقديرهما « بفى » : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَنَا » أو « مِنْذُ يَوْمنَا » .

فالتقدير : فى يومنا [1].

وقد حصل من مضمـون الكلام على البيتين : أنَّ « مُنْذُ ، وَمُذْ » : إما اسمان ، وإما حرفان .

فهـما اسمان إذا ارتفـع ما بعدهما من الـزمان ، أو وليتهـما [2] الجملة الفعلية ، أو الاسمية على ما نبهنا عليه .

وهما اسـمان مبـتدآن إن قدرا بأول ، وظرفـان فى موضع الخبـر ، وما بعدهما مبتدأ إن قدرا ببين .

هذا إذا كان ما بعدهما مفردا .

فإن كان ما بعـدهما جملة : فالجملة فى موضع خـفض ، وهما ظرفان خافضان لما بعدهما بالإضافة ، وسواء كانت الجملة فعلية ، أو اسمية [3].

---

(١) سقط من (جـ) من قوله : « من يوم الجمعة .. إلى قوله : .. فى يومنا » .

(٢) فى (جـ) : « أو وليهما الجملة » .

(٣) فى (ب) : الجملة : اسمية ، أو فعلية » .

فإن انجر ما بعدهـما فهما حرفان بمعنـى « مِنْ » مع [1] الماضى ، وبمعنى « فى » مع الحاضر .

قوله :

وَبَعْدَ « مِنْ » وعَنْ ، وبَاء » زيد « مَا » فلَـم يَعُـق عَنْ عَمَـل قَدْ عُلِمَا
وَزِيدَ بَعْد « رُبَّ ، وَالكَافِ » فَكَفّ وَقَدْ يَلِيهِمَا ، وَجَـرٌّ لم يُكَـفّ

نبـهك فى البـيت الأول على أن « مِنْ » ، و « عَنْ ، وباء الجـر » تزاد بعدها « مَا » فلا تعوق عن العمل .

فمـثال ذلك فى « مِنْ » قـوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا ﴾ [2] .

« فخطيـئاتهم » مجـرورة « بمِنْ » وزيدت بعدها « ما » فلم تكفـها عن العمل .

ومثال ذلك فى« عَنْ »قوله تعالى : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ [3] .

« فقليل » مجرور « بعن » ولاتأثير « لما » إذ هى زائدة .

ومثال ذلك فى الباء قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [4] .

فزيدت « ما » ولم تمنع الباء الجر فى « رحْمَةٍ » .

ثم ذكر فـى البيت الثانـى أن « ما » تزاد بعد « رُبَّ » وبعـد « الكاف » فتكف،وذكَّر « ما » باعتبار الحرف ،ولهذا قال :« فكف » ولم يقل :فكفت .

فمثال زيادة « ما » بعد « ربَّ » إذا كفت قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ

---

(١) فى (جـ) : « تبع » .
(٢) من الآية ٢٥ من سورة نوح .
(٣) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .
(٤) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ (١) .

« فما » زائدة ، كافة .

وإذا كفت « رُبَّ » « مَا » وقعت بعدها الجملة الفعلية ـ كما فى الآية الكريمة ـ أو الاسمية ـ أيضاً ـ كقولك : « رُبَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » .

ومثال زيادة « ما » بعد الكاف إذا كفت قول الشاعر (٢) :

١٨٤ ـ أَخٌ مَاجِدٌ ، لَمْ يُخْزِنِى يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

---

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر .

(٢) ١٨٤ ـ **الشاعر** : هو نهشل بن حرى ، يرثى أخاه مالكا ، وكان قد قتل فى جيش على يوم صفين ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد المغنى ١٧١ ، ٢٤٥ ، والعينى ٣ / ٣٣٤، والهمع ٢/٣٨ ، والدرر ٢ / ٤٢ والشارح الأندلسى .

اللغة :

ماجد : ذو رفعة ، كريم . لم يخزنى : لم يوقعنى فى الخزاية : الإهانة . مشهد : معركة ، وعمرو : يريد منه : عمر بن معد يكرب الزبيدى، صاحب الصمصامة .

المعنى :

إن أخى ماجد كريم ، لم يلحق بى خزيا فى مشهد من مشاهد الحرب ، وهو مثل صمصامة عمرو ابن معد يكرب الزبيدى ، ذلك السيف المشهور ، الذى لم تخنه مضاربه . . .

الإعراب :

« أخ » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره :هو أخ « ماجد » نعت لأخ « لم » حرف نفى ، وجزم وقلب « يخزنى » مضارع ، مجزوم بلم ، وفاعله مستتر جوازًا ، ونون الوقاية، والياء : مفعول به والجملة : صفة ثانية لأخ « يوم » ظرف زمان منصوب بيخزى ، يوم : مضاف ،و « مشهد » مضاف إليه « كما » الكاف : حرف تشبيه ، وجر « ما » حرف كاف ، « سيف » مبتدأ ، مرفوع بالضمة « عمرو » مضاف إليه « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « تخنه » فعل مضارع مجزوم بلم ، والهاء : مفعول به « مضاربه » فاعل ، ومضاف إليه ، والجملة من الفعل ، والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله : « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ،و « ما » كافة لها عن عمل الجر وما بعد « كما » مبتدأ ، وخبر .

فزيدت « مَا » بعد الكاف ، فكفتها عن العمل ،ووقعت بعدها الجملة .

والواقع بعدها ـ ها هنا ـ جملة اسمية ، وتقع بعدها الفعلية ـ أيضاً ـ إذا كفت .

ثم نبه على أنه قد تقع « ما » بعد « رُبَّ » و « الكاف » فلا تكفهما عن العمل .

وإلى هذا أشار بقوله :

... ... وَقَدْ يَلِيهِمَا ، وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

فمثال زيادتها بعد « رُبَّ » غير كافة قول الشاعر (١) :

١٨٥ ـ مَاوِيّ يَا رُبَّتَمَا (٢) غَارَةٍ شَعْــواءَ كاللَّذْعَةِ بِالمِيسَمِ

---

١٨٥ ـ (١) **الشاعر :** هو ضمرة بن ضمرة النهشلي . والبيت من السريع .

وهو من شواهد النوادر ٥٥ وابن الشجري ٢ / ١٥٣، وابن يعيش ٨ / ٣١ . والخزانة ٤ / ١٠٤ ، ١٦٧ ، ١٨٨ ، ٤٧٩ ، والعيني ٣ / ٣٣٠ ، والهمع ٢ / ٣٨ ، والدرر ٢ / ٤٢ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

غارة : إسراع في السير للحرب،شعواء: منتشرة ،متفرقة ، اللذعة : من لذعة النار ،أي الإحراق ، الميسم : ما يوسم به البعير بالنار ، أي : يعلم ، ليعرف ، ولكل قبيلة وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم ، لتعرف .

الإعراب :

« ماوى » منادى مرخم ، وحرف النداء محذوف ،والأصل : يا ماوية ،« يا » حرف تنبيه « ربتما » « رب » حرف تقليل ، وجر ، شبيه بالزائد ،والتاء لتأنيث اللفظ ، و «ما » زائدة غير كافة « غارة » مبتدأ ،مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر لشبيه بالزائد « شعواء » صفة لغارة على اللفظ « كاللذعة » جار ،ومجرور ، متعلق بمحذوف ،صفة ثانية لغارة ، « بالميسم » جار ، ومجرور متعلق باللذعة ، وخبر المبتدأ جملة « ناهبتها » في بيت آخر ، وهو قوله:

ناهبتها الغنـــم على طيّع أجرد كالقدح من الساسم

والشاهد في البيت :

قوله : « ربتما غارة » حيث دخلت « ما » الزائدة على « رب » فلم تكفها عن العمل .

(٢) في المخطوطات « ربما » .

« فَغَارة » مجرور « برُبَّ » وزيدت بعدها « مَا » فلم تكف عن الجر ، و « ماوىَّ » اسم منادى مرخم .

التقدير : يا ماوية .

ومثال زيادة « مَا » بعد الكاف غير كافة قول الشاعر [1] :

١٨٦ ـ ونَنْصُــرُ مَوْلاَنَا ، وَنعْلَمَ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ : مَجْرُومٌ عَلَيْه ، وَجَارِمُ

« فالناس » مجرور بالكاف ، و « ما » زائدة ، غير كافة .

قوله :

---

١٨٦ (١) : الشاعر : هو عمرو بن براقة الهمداني ، والبيت من الطويل

وهو من شواهد المؤتلف ٦٧ ، والمغنى ٦٥ ، ٣١٣ ، ٣٥٨ (٧٣ ، ٢٤٧ ، ٢٦٣) والعينى ٣ / ٣٣٢ ، والتصريح ٢ / ١٠٢ ، والهمع ٢ / ٣٨ ، ١٣٠ ، والدرر ٢ / ٤٢ ، ١٧٠ ، والأشمونى ٢/ ٢٣١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ـ مولانا : المولى : « الملك ، والعبد ، والمُعْتِق ، والمُعتَق ، والصاحب ، والقريب ، كابن العم ، ونحوه ، والجار ، والحليف . . » قاموس (الوَلْى) . والمناسب ـ هنا ـ : الجار ، والحليف ، . . .

المعنى :

إننا ننصر جارنا ، وحليفنا ، ونكون عونا عند الشدائد ، مع أننا نعلم أن مولانا كسائر اناس : يُجنى عليه ، ويَجنى .

الإعراب :

« ننصر » فعل مضارع . . . والفاعل مستتر وجوبا ، تقديره: نحن « مولانا » مفعول به، ومضاف إليه ، « ونعلم الواو : عاطفة ، ونعلم : فعل مضارع ، والفاعل مستتر وجوبا والجملة : معطوفة على جملة « ننصر » « أنه» أن ، واسمها « كما » الكاف : جارة ، وما: زائدة « الناس » مجرور بالكاف ، والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » ، وجملة : « أنَّ » واسمها ، وخبرها سدت مسد مفعولى « نعلم » « مجروم » خبر ثان « لأن » ، « عليه » واقع موقع نائب الفاعل « وجارم » الواو : حرف عطف ، و « جارم » معطوف على « مجروم » .

والشاهد في البيت :

قوله : « كما الناس » حيث زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تمنعها من عمل الجر فيما بعدها .

وَحُذِفَتْ « رُبَّ » فجــرَّتْ بَعْدَ « بَلْ »   وَ « الْفَا » وبَعْدَ « الْوَاوِ » شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

نبهك فى هذا البيت على أن « رُبَّ » تحذف ، فتجر .

وذلك بعد « بل » كقول رؤبة [1].

١٨٧ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ   ....

التقدير : « رُبَّ بلدٍ » .

وإلى هذا أشار بقوله : « فجرَّتْ بَعْدَ « بَلْ » .

---

١٨٧ ـ (١) : والبيت من الرجز ومن شواهد ابن الشجرى ١/ ١٤٤ ، والإنصاف ٥٢٩ ، وابن يعيش ٨ / ١٠٥ ، والمغنى ١١٢ (١٢٠) والشذور ٣٢٣ ، والعينى ٣ / ٣٣٥ ، والهمع ٢/ ٣٦ ، والدرر ٢ / ٣٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٣٢ ، واللسان (جهرم) والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٥٠ .

اللغة :

بلد : يذكر ، ويؤنث ، والتذكير أكثر ، الفجاج : جمع فج : الطريق الواسع ، قتمه : غباره والذى بعده :

....   لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ ، وجَهْرَمُهْ

المعنى :

يصف رؤبة نفسه بالقدرة على الأسفار ، وتحمل أعبائها ، ويشير بذلك إلى تحمل ناقته معه ، وأنها تقطع الطرق الوعرة ، والمسالك الصعبة ، وتصل إلى مثل هذه المواطن النائية المغبرة ، دون هدف تجارى ، أو غيره .

الإعراب :

« بل » حرف إضراب ، وانتقال ، « بلد » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وهو « رُبَّ » المحذوفة ، بعد « بل » ، « مِلْءُ » مبتدأ ثان « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » خبر المبتدأ الثانى ، والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل رفع ، صفة « لبلد » .

وخبر المبتدأ الواقع بعد « بل » والمجرور لفظه « بربَّ » المحذوفة هو قول رؤبة :

كلَّفْتُهُ عِيـديَّةٌ تجشمـه   كأنها ، والسيرُ ناجٍ سُوَّمُهْ

والشاهد فى البيت :

قوله : « بل بلد » حيث جر « بلد » « بربَّ » المحذوفة ، بعد « بل » .

وكذلك بعد الفاء ، كقول امرئ القيس [1] :

١٨٨ ـ فمثلكِ حُبْلَى قَدْ طرَقْتُ ، ومُرْضِعٍ   فألهيتُهـا عَـنْ ذِي تمَا ئـمَ مُحْـوِلِ

روى بخفض « مثلك » .

والتقدير : ربّ مثلك ، والفاء نائبة .

---

١٨٨ ـ (١) البيت من الطويل .

والبيت من شواهد الشذور ٣٢٢ ، والمغنى ١٣٦ ، ١٦١ (١٣٧ ، ١٥٨) والتصريح ٢ / ٢٢ ، والهمع ٢ / ٣٦ ، والدرر ٢ / ٣٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٣٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

طرقت : أتيتها ليلا ، والفعل طرق يطرق ، « فألهيتها : شغلتها ، تمائم تعاويذ ، محول : تم له حول . .

المعنى :

يقول امرؤ القيس : « فرب امرأة حبلى قد أتيتها ليلا ، ورب امرأة ذات رضيع أتيتها ليلا ، فشغلتها عن ولدها ، الذى علقت عليه العوذة ، وقد أتى عليه حول كامل . . » شرح المعلقات السبع للزوزنى .

الإعراب :

« فمثلك » الفاء : حرف نائب عن « رُبَّ » ، « مثلِ » ـ بالنصب ـ مفعول به مقدم على عامله ، و ـ بالخفض ـ مفعول به ـ أيضا ـ لكن النصب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، والكاف مضاف إلى مثل « حُبْلَى » بدل من مثل ، أو نعت له « قد » حرف تحقيق « طرقت » فعل ، وفاعل ، « ومرضع » عاطف ، ومعطوف على « حُبْلَى » ، ويجوز فى رواية الجر وحدها : أن يكون مثل مبتدأ ، مرفوعا بضمة مقدرة وجملة « قد طرقت » فى محل رفع خبر ، والرابط محذوف ، والتقدير : قد طرقتها ، وهذا وجه ضعيف .

« فألهيتها » الفاء : حرف عطف ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا ومفعول به « عن ذى » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « ألهيتها » ذى : مضاف ، و « تمائم » مضاف إليه .

والشاهد فى البيت :

قوله : « فمثلك » حيث حذف حرف الجر ، الذى هو « ربّ » وبقى عمله ، بعد الفاء .

هذا يأتى على رواية « مثلك » سواء جعلت « مثل » مفعولا به ، تقدم على عامله ـ وهو الأرجح ـ أو جعلت « مثل » مبتدأ خبره الجملة التى بعده ، مع ضعف هذا الوجه . انظر الشذور ص ٣٩٠ ـ ٣٩١ .

وصح دخول « ربّ » على مثلك ؛ لأنها نكرة ، ولا تتعرف بالإضافة وسيأتى .

وإلى حذف « رُبَّ » بعد الفاء أشار بقوله « وَالْفَا » يعنى بعد « بل » وبعد « الفاء » .

وقصر الفاء للضرورة .

وكذلك - أيضاً - تحذف ، فتجر بعد « الواو » كقول امرئ القيس [1] .

١٨٩ - ولَيْلٍ كموجِ البحرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيَّ بأَنْـواعِ الهُمُـومِ ؛ لِيَبْتَلِـى

---

١٨٩ - (١) البيت من الطويل .

وهو من شواهد الجمل ٢٧٣ ، والمغنى ٣٦١ (٢٦٥)والشذور ٣٢١ ، والتصريح ٢ / ٢٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٣٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

سدوله : « السُّدل - بالضم ، والكسر - : الستر ، والجمع : أَسْدَال ، وسُدُول ، وأَسْدُل . . » القاموس (سدل) .

المعنى :

رب ليل كموج البحر المتتابع قد أرخى ستائره الكثيفة علي ، وغطانى بألوان من الهموم ، ليختبر مدى قدرتى على التحمل ، والتجلد ، . . .

الإعراب :

« وليل » الواو : واو رُبّ « ليل » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علي آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، « كموج البحر » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه، والجار ، والمجرور ، متعلق بمحذوف ، صفة لليل « أرخى سدوله » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا ، ومفعول به ، ومضاف إليه « على » متعلق بأرخى « بأنواع» متعلق بأرخى ، أنواع : مضاف و « الهموم » مضاف إليه « ليبتلى » اللام : لام التعليل ، ويبتلى : فعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد اللام ، والفاعل مستتر جوازا .

والشاهد في البيت :

قوله : « وليل » حيث حذف الشاعر حرف الجر الذى هو « ربّ » وأبقى عمله ، بعد الواو ، وهذا كثير جدا . . .

التقدر : رُبَّ ليل .

ومنهم من يرى : أن الواو مستقلة بالجر .

وليس بصحيح .

وحذف « رُبَّ » مع بقاء عملها بعد الواو شائع فى كلام العرب .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

... ... وبَعْدَ الواوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

ففهم من ذلك : أنه بعد « بل ، والفاء » قليل .

وقد تحذف « رُبَّ » ويبقى عملها دون « بَلْ ،والفاء ، والواو » وذلك : شاذ ، ومنه قول الشاعر [1] :

١٩٠ - رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

---

١٩٠ - (١) الشاعر : هو جميل بن معمر العذرى ، والبيت من الخفيف .

والبيت من شواهد أمالى القالى ١ / ٢٤٦ ، والأشمونى٢ / ٢٣٣ ، والشارح الأندلسى (جلل) ١٢٧، وديوانه ١٨٧ .

اللغة :

الرسم : ما لصق بالأرض من آثار الديار ، كالرماد ،ونحوه ، والطلل : ما شخص وارتفع من آثارها ، جلله : يريد عظمته ، أو من أجله ، وسببه .

والمعنى :

آثار الديار ، وما شخص منها قد كاد يودى بحياتى ، من أجل عظمته لعظمة أحبابى ، أو بسبب ذكرياتى الفائتة .

الإعراب :

« رسم » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة ، على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التى اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد ، المحذوف مع بقاء عمله ، رسم : مضاف ، و « دار » مضاف إليه « وقفت » فعل ،وفاعل « فى طلله » متعلق بوقفت ، طلل : مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة : فى محل رفع صفة لرسم « كدت » كاد ، واسمها ، « أقضى » فعل مضارع ، =

فجر « رسمِ دار » « برُبَّ » المحذوفة ، من غير واو ، ولافاء ، ولابل .

قوله :

وَقَدْ يُجَرُّ بِسوَى « رُبَّ » لَدَى حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ يُــرَى مطَّرِدًا

نبهك في هذا البيت على أن غير « رُبَّ » قد يحذف ، ويبقى جره .

وإلى هذا أشار بقوله :

وقد يُجرُّ بسوَى « رُبّ » لَدَى حَذْفٍ ....

ونبه على قلة ذلك بقوله : « وَقَدْ » .

ثم نبه على أن حذف غير « رُبَّ » وبقاء جره قد يكون مطردًا .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وبعْضُهُ يرَى مُطَّرِدَا

فتحــصل من هذا : أن الجر [1] بغيــر « رُبّ » قسمان : مـوقوف على السماع ، لايتعدى ما سمع منه ، وقسم يطرد ، فيقاس على ما سمع منه .

فالموقوف على السماع ، كقول رُؤْبَة ، وقد قيل له : « كيْفَ أَصْبحتَ » فقال : « خَيْرٍ ، والحمدُ لله » .

= وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره « أنا » « الحياة » مفعول به ، لأقضى، والجملة : فى محل نصب ، خبر كاد ، وجملة « كاد ، واسمه ، وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله : « رسم دار » ـ فى رواية الجر ـ حـيث جر قوله : « رسم « بربّ » مـحذوفا ، من غـير أن يكون مسبوقا بأحد الحروف الثلاثة : « الواو ، والفاء ، وبل » وذلك شاذ .

(١) سقط من (جـ) لفظ : « الجر » .

يريد : بخير ، فجر بالباء المحذوفة ، وكذلك قول الشاعر [1] :

١٩١ ـ وكريمةٍ منْ آلِ قيسَ ألَفْتُهُ حتَّى تبـذَّخ ، فارتقـى الأعْلاَمِ

يريد : إلى الأعلام .

أنشد البيت الجوهري .

وقـولـه : « وكريمَـةٍ » : صفة لمذكر ، ولكـنه أدخل التاء للمبالـغة ، و « قيس » هو ـ بفتح السينْ ـ وعدم التنوين ؛ لأنه غـير منصرف ، حيث أراد به اسم القبيلة .

---

١٩١ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل .

وهو من شواهد العيني ٣ / ٣٤١ ، والهـمع ٢ / ٣٦ ، والدرر ٢ / ٦٧ ، والأشموني ٢ / ٢٣٤ واللسان (ألف ٣٥٢) .

اللغة :

كريمة : أي : رجل كريمة ، والتـاء للمبالغـة ، لا للتأنيث ، ألفته : أعـطيته إلفا ، تبـذخ : تكبر ، وعلا ، الأعلام : جمع علم : الجبل .

المعنى :

رب رجل كريمة بالغ في الكرم ، منحته إلفا من آل قيس ، حتى علا ، وارتقى إلى الأعلام .

الإعراب :

« وكريمة » : الواو : واو « ربّ » « كريمة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « من آل » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، نعت لكريمة ، آل : مضاف ، و « قيس » مـضاف إليه ، مجرور بالفتحـة نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لا ينصرف ، للعلميـة ، والتأنيث المعنوي ؛ لأنه اسم للقبيلة « ألَفْتُه » فعل ، وفـاعل ، ومفعول به ، والجملة : في محل رفع خبر المبـتدأ « حتَّى » ابتدائية « تبذخ » فعل ماض ، والفاعل ضمـير مستتر جوازا ، تقديره : هو ، يعود على « كريمة » ، « فارتقى » الفـاء : عاطفة ، وفعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجـملة : معطوفة على جملة « تبذخ» ، « الأعلام » مجرور بحرف جر محذوف ، أي : إلى الأعلام ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « ارتقى » .

والشاهد في البيت :

قوله : « فارتقى الأعلام » حيث جر « الأعلام» « بإلى » المحـذوفة . . وفي البيت أكثر من شاهد ، انظر ٣ / ٣٤٢ شواهد العيني الكبرى .

ففيه العلمية ، والتأنيث .

« وأَلَفْتُه » ـ بتفتح اللام ـ تقول : أَلَفَه يأْلِفُه ـ بكسر اللام فى المضارع ـ أى : أعطاه ألفا [1] .

وهو المراد فى البيت .

وأما القسم الثانى ، وهو المطرد فـذلك عندهم فى مواضع : منها : بعد « كم » الاستفهامية المجرورة بحرف جر ،كقولك : « عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتك » .

« فجذع » مجرور « بمِنْ » .

هذا مذهب سيبويه ، والخليل .

وذهب الزجاج إلى أن الجر بالإضافة .

وهو مردود ؛ لأن « كَمْ » الاستفـهامية مقدرة بعـدد مميز منصوب ، فلا يجعل مضافا .

وكذلك بعد الواو العـاطفة : جملة من مبـتدأ مؤخر ، وخبـر مقدم فى الجار ، والمجرور على مـثلها ، كقولك : « فِي الدَّارِ زَيدٌ ، والحجـرَةِ عمروٌ » فيقدر : وفى الحجرة عمرو؛ لئلا يلزمك العطف على عاملين وهما: الابتداء ، وحرف الجر .

وكـذلك : إذا حذف بـعد كـلام ، تضـمن الحـرف المحذوف ، وكـان المحذوف بعد الهمزة ، أو « هلا » [2]. والفاء فى الجزاء ، أو بعد « أن » :

---

(١) يعزز ما قاله الشارح الأندلسى ابن منظور فى اللسان ، مادة (ألف) « . . . وأَلَفَهُ يَأْلِفُهُ ـ بالكسر ـ أعطاه ألفا : قال الشاعر :

وكريمـة مـن آل قيـس أَلَفْتُه ... حتى تبذخ ، فارتقى الأعلام »

(٢) سقط من (ب) : « أو هلا » .

فبعد الهمزة كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » فيقول لك القائل : أَزيدُ بن عمرو ؟

يريد : أبزيد بن عمرو .

وبعد « هلا » كقول القائل : « جئتُكَ بدرهمٍ » فتقول له : « هلاَّ دِينَارٍ » تريد : بدينار .

وبعد الفاء فى الجزاء كقولهم : « مررتُ برجلٍ صَالحٍ » : « إلا صالحٍ، فطالحٍ » - بجرهما - .

على تقدير : « إن لم أمر بصالح ، فقد مررت بطالح ».

كذا قدر يونس .

وقدره سيبويه : إلا يكن صالحا ، فهو طالح : فنصب « صالحاً » خبرا « لكان » ورفع « طالحا » خبرا لمبتدأ محذوف .

وأجاز نصبهما على أن يكونا خبرين لكان .

فيكون التقدير : إلا يكن صالحا ، فيكون طالحاً .

ومثله بعد « أنْ » : « امْرُرْ بأَيِّهم شِئْتَ : إنْ زيدٍ ، وإنْ عَمْرٍو »

والتقدير : إن بزيد ، أو بعمرو .

ونص سيبويه : على أن حذف حرف الجر ، بعد « أن » فى مثل هذا الموضع أسهل من حذف « ربّ » بعد الواو .

فدل ذلك : على أن الحذف حسن مطرد كاطراد حذف « رُبّ » بعد الواو بل هذا أولى ؛ لأنه جعله أسهل [1].

ومن مواضع الحذف المطرد قول القائل : « مَا مَرَرْتُ بأَحَدٍ » فتقول له : بَلَى زَيْدٍ ، أى : بَلَى بزَيْدٍ [2].

---

(١) انظر الكتاب ١ / ١٣٣ .

(٢) انظر ٢ / ٢٢٤ إلى ٢٢٩ شرح المرادى ، فقد ذكر كثيراً من مواضع الحذف .

الإضَـــافَـــة

هذا الفصل تكلم فيه على الإضافة [1].

والإضافة : محضة ، وغير محضة .

فـالمحضـة : ما قـصد به مـعنى الإضافـة : وهى : المفيـدة للملك ، أو تخصيص ، « كَدَارِ زَيْدٍ » و « سَرْجِ الدَّابَّة » .

وغير المحـضة : هو ما قصـد به التخفيف ، ولم يقـصد بها ملك ، أو تخصيص .

وهى : إضافـة العامل إلى معـموله ، ومـا جرى مجـراه ، ما لم يكن العامل مصدراً .

وسيأتى الكلام على القسمين ـ إن شاء الله تعالى ـ [2].

قوله :

نونًا تلى الإعْـــرابَ ، أَوْ تَنْوِينَا　　مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ « كطُورِ سِينَا »

نبـهك فى هذا البيت علـى أنك إذا أضفت اسـما إلى اسم حـذفت من الأول نونا ، تلى الإعراب ، أو تنوينا :

وإلى هذا أشار بقوله :

نونًا تلى الإعـــراب ، أو تنوينا　　مما تضيف احذف　　....

ومثل حذف التنوين بقوله : « طور سينا » .

---

(١) الإضافة لغة : مطلق إسناد شىء إلـى شىء ، واصطلاحا : نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثـانيهما الجر أبدا . انظر ٢ / ٢ حاشية الخضرى .

(٢) فى (جـ) : « إن شاء الله تعالى » .

كان الأصل : « طورٍ » منونا ، فلما أضفت [1]. حذف التنوين .

ومثال حذف النون : « أعطيتُ زيْداً ثوبَيْكَ » : كان الأصل : « ثوبين » فلما أضفت حذفت النون ، التى تلى ياء الإعراب .

واعلم أن التنوين قد يكون ملفوظا به قبل الحذف ، وقد يكون مقدرا .

فمثال الملفوظ به : المثال الذى ذكر ، ومثال المقدر قولك : « اشْتَرَيْتَ بِدَرَاهِمِكَ » : كان الأصل « بِدَرَاهِمَ » ـ بغير تنوين ؛ لأنه غير مصروف ، فلما أردت الإضافة نويت صرفه ، فقدرت فيه التنوين ، ثم حذفت التنوين المقدر حين أضفت .

قوله :

والثَّانِىَ اجْرُرْ ، وانْوِ « مِنْ » أَوْ « فِى » إذَا ... لَمْ يَصْلُحْ إلاَّ ذاكَ ، واللاَّمَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ، واخْصُصْ أَوَّلاَ ... أَوْ أعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ

نبهك فى أول هذين البيتين : على أنَّك تجر الثانى ، وهو المضاف إليه .

وإلى هذا أشار بقوله : « والثانى اجرر » .

ثم نبهك على أنك تقدر فى الإضافة « مِنْ » أَوْ « فِى » إذَا لم يصلح غيرهما ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَانْوِ مِنْ ،أَوْ فِى » إذا لم يصلح إلا ذاك .

فمثال تقدير « مِنْ » : « خاتمُ فضةٍ » ومثال تقدير « فى » : قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [2].

المعنى : فى الليل ، والنهار .

---

(1) فى (جـ) : « أضيف » .

(2) من الآية ٣٣ من سورة سبأ .

ثم نبـهك على أن الموضع الذى لا يصلح « لِمِنْ ، وفـى » فخـذه [1].

على تقدير اللام .

وإلى هذا أشار بقوله :

... ... واللاَّمَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ...

« فاللام » مفعـول « بخذ » والأصل : خذن ـ بالنون الخفيفـة ـ فأبدلها ألفا فى الوقْف .

والإشـارة « بذينك » إلى الموضعـين الصَـالحين « لمِنْ » ، وَفى » ومعنى « خذ » : اقصد .

فمثال تقدير اللام : « مَالُ زَيْدٍ » المعنى : مَال لِزَيْدٍ .

فحصل من مضمون كلامـه : أن الإضافة : إما على تقدير « مِنْ » وإما على تقدير « فى » وإما على تقدير « اللام » .

وأكـثـر النحـويين ينكرون أن تكون الإضـافـة على تقـدير « فى » وهو الصحيح :

ويجعلون ما ادعى فيه المصنف تقدير « فى » على تقدير اللام مجازاً .

والمجاز أولى مـن الاشتراك ، وأيضـاً : فإن الإضـافة على تقـدير اللام متـفق عليها ، فحـمله على المتفق عليه أولى من حـمله على مختلف فـيه ، وأيضاً : فإن تعرية الظرف من تقدير « فى » وجـعله كالأسماء غير الظروف ، متفق عليه ، كقولك : « أعجتنى يومُك » :

(1) فى (جـ) : « حذفه » .

فتقدير اللام جار على أمر متفق عليه ، بخلاف تقدير « فى » فإنه دعوى قسم ثالث - فى الإضافة - غير موافق عليه .

واعلم أن الشىء إذا أضيف إلى جنسه قدر « بمنْ » « كثوب خزٍ » وجاز[1] فى الثانى البدل ، والنصب على التمييز .

وإذا أضيف إلى مالكه [2] ، أو المخصوص به قدر « باللام » « كغلامُ زيدٍ » و « بابُ الدارِ » .

وإذا [3] أضيف إلى ظرفه قدر « بفى » - على ما زعم المصنف - وباللام - مجازًا - على مذهب الجمهور ،كقوله تعالى : ﴿ فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّام ﴾ [4].

ثم نبهك المصنف على أن الأول من المضافين :

إما أن يخصصه بالإضافة ،يعنى: إن أضفته إلى نكرة ،« كغلامِ امرأة » .

وإلى هذا أشار بقوله : « واخصص أولا » .

وإما أن يعرفه ، يعنى : إذا أضفته إلى معرفة ، وإلى هذا أشار بقوله :

... ... أو أَعْطه التعريفَ بالَّذِى تَلاَ

يعنى « بالذى تلا » المضاف إليه ، وهو الثانى .

ومثال ذلك : « غلامُ زيدٍ » : « فغلام » - ها هنا - قد تعرف بإضافته إلى « زيد » .

وهذا الذى تكلم عليه المصنف هو قسم الإضافة المحضة .

قوله :

---

(١) فى (جـ) : « وأجاز » .
(٢) فى (ب) : « ملكه » .
(٣) سقط من (ب) « لفظ : « إذا » .
(٤) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة .

وَإِنْ يُشَابِه الْمُضَافُ « يفعَلُ » وَصْــفًا فَعَنْ تَنْكِيرِه لاَ يُعزَلُ
كــرُبَّ رَاجِينَا عظيم الأمَلِ مُرَوَّعِ القلْـبِ ، قَليلُ الْحيلِ

من ها هنا شرع يتكلم فى القسم الثانى من الإضافة،وهو غير المحضة .

فنبهك على أن المضـاف إذا أشبه صيـغة « يَفْعُل » يعنى : صيغـة الفعل المضارع ، وكان المضاف ،وصفا فإنه لا يزال نكرة ، سواء أضيف إلى معرفة ، أو نكرة .

وإلى هذا أشار بقوله :

وإنْ يُشَابه المضافُ « يَفْعَل وَصْفًا ...

إلى آخر البيت .

فدخل تحت قولـه : كل صفة عملت ، ولم يدخل المصـدر ؛ لأنه غير صفة .

وهو إذا أضيف إلى معموله تعرف [1] ، دون سائر العوامل .

فلهذا : لم يدخله .

وقوله : « وصفا » مصدر ، وضع مـوضع الحال ، فالتقدير :وإن يشابه المضاف صـيغة « يَفْعُل » فى حـال كون المضـاف وصفا ، فـإنه لا يعزل عن تنكيره .

وموجب ذلك : أن المضـاف إذا كان وصفا ، مـشبها لصـيغة « يَفْعُل » التى هى صيغة الفعل المضارع عمل كعمله .

فإذا أضفته كان ذلك من إضافة العامل إلى معموله .

---

(١) فى (ب) : « يعرف » .

فليس القصد الإضافة ، وإنما القصد : التخفيف ، والأصل [1] الانفصال .

وقد مثله المصنف فى البيت الثانى [2] بمُثل ، حسب تنوع الصفات ، فقال .

« رُبَّ رَاجِينَا . . . » إلى آخره : « فرَاجينَا » اسم فاعل ، وهى صفة مشبهة « ليرجو » : فإضافتها إلى الضمير لا تتعرف به ، لأن الأصل أن يكون الضمير منصوبا ؛ لأن اسم الفاعل قد عمل فيه ، فوقعت الإضافة تخفيفا .

وأدخل عليه المصنف « رُبَّ » ؛ ليبين أنه نكرة ، وإن كان مضافا إلى المعرفة ؛ لأن « رُبَّ » لا تدخل إلا على النكرات .

وقوله : « عظيم الأمل » مثال ثان : مثَّل أولا بالصفة الواقعة على وزن « فَاعِل » ومثل ثانيا بالصفة على وزن « فَعِيل » وهى قوله : « عَظِيم » وهى موافقة لصيغة « يَعْظُم » فعملت عمله .

« فالأَمَل » فاعل فى الأصل ، ووقعت الإضافة على التخفيف ، فلم يحصل بها تعريف .

والدليل على ذلك : أنه صفة « لراجينا » وهو [3] نكرة ، وصفة النكرة نكرة .

ثم مثل الصفة الواقعة على « مُفَعَّل » وهو قوله : « مُرَوَّع القلب » وهو اسم مفعول ، مشبه بصيغة « يُرَوع » فعملت عمله .

فالإضافة على التخفيف .

---

(١) فى (جـ) : « الأصل » .　　(٢) فى (أ) : « التالى » .

(٣) فى (ب) « وهى » . .

والأصل : أن يكون « القلب » مرفوعا ، على أنه مفعول لم يسم فاعله .

وقوله : « قليلُ الحِيَل » مثل قوله : « عَظِيم الأَمَل » لا فرق بينهما .

فحصل لك فى هذا البيت تمثيل الإضافة غير المحضة ، مع كون المضاف إليه [1] منصوبا على المفعولية - فى الأصل - وهو « نا » من قوله : « رَاجينَا » ومرفوعا على الفاعلية - وهو الأصل - من قوله : « عظِيم الأَمَل » ومرفوعا على أنه مفعول لم يسم فاعله ، وهو « القلب » من قوله : « مُرَوَّع القَلْبِ » مع اختلاف صيغ الصفات .

وكل صيغة منها مشابهة « ليفْعُل » - كما ذكر -

ومعنى الشبه : المساواة فى عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات : « فَرَاجى » مثل « يَرْجُو » فى حروفه ، وهى أربعة ، وفى حركاته ، وهى ثنتان ، وفى سكناته ، وهى ثنتان ، وكذلك باقى الصفات ، التى ذكر ، فتأملها .

قوله :

وَذِى الإضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ   وَتِلْكَ مَحْضَـــةٌ ، وَمَعْنَوِيَّهْ

نبهك فى هذا البيت على أن هذه الإضافة ، التى تكلم فيها من قوله : « وَإِنْ يُشَابِه المضافُ » تسمى لفظية ، وهى المراد بقولنا : غير محضة .

وإلى هذا أشار بقوله :

وذِى الإضَافَة اسمُها لفظِيَّة   ... ...

ثم نبهك على أن الإضافة التى تكلم عليها أولا تسمى محضة ،

(١) سقط من (أ ، جـ) لفظ : « إليه » .

ومعنوية .

وهي التى جعلها على تقدير : « مِنْ ، أو فى ، أو اللام » .

وإليها أشار بقوله :

... ... وَتِلْكَ مَحْضَةٌ ، ومَعْنَوِيه[1] .

قوله :

وَوَصْلُ « أَلْ » بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ « كَالْجَعْدِ الشَّعَرْ »

أَوْ بالَّذِى لَهُ أُضِيفَ الثَّانِى « كَزِيدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِى »

اعلم أنه لا يجوز أن يضاف ما فيه الألف ، واللام ، إذا كانت الإضافة محضة ؛ لأن المقصود بالإضافة هو [2] التعريف ،وقد حصل بالألف واللام .

وسواء كان فى المضاف إليه الألف ، واللام ، أو لم يكن :

فيمتنع أن تقول : « الغُلاَم رَجُل » و « الغُلاَم الرَّجُل » .

فإن كان ذلك فى الإضافة غير المحضة جاز بشروط [3] ، ستذكر ؛ لأن الإضافة ـ حينئذ ـ ليس المقصود منها التعريف .

وعلى جواز إضافة ما فيه الألف ، واللام ، إضافة غير محضة نبه المصنف فى هذين البيتين ، فقال :

وَوَصْلُ « أَلْ » بذا [4]. المضاف مُغْتَفَرْ

---

(١) زاد ابن مالك فى التسهيل نوعا ثالثا : هو « الشبيه بالمحضة . انظر ١٥٥ التسهيل ، وانظر المرادى ٢ / ٢٣٦ ، إلى ٢٣٨ .

(٢) فى (أ ، جـ) : « وهو التعريف قد حصل » .

(٣) فى (جـ) : « شروط ستذكر » .

(٤) فى (ب) : « بذى المضاف » .

أشار « بذا » إلى المضاف ، الذى هو صفة ، مضـافة إلى معمولها وهى اللفظية ـ كما ذكر ـ .

وشرط فى ذلك أن يكـون فى المضاف إليه الألف ، واللام ، كقولك : « الضَّارِبُ الْغُلَامِ » و « الْحَسَنُ الوَجْهِ » وإلى هذا أشـار بقوله : « إِنْ وُصِلَتْ بالثانِ » يعنى : إن وصلت الألف ، واللام بالثانى من المضافين .

ومـثل ذلك بقوله : « كَالْجَعْدِ الشَّعْـر » : فـالثانى هو « الشَّعَر » وقـد وصلت به الألف ، واللام ، فحصل الشرط الذى ذكر .

ثم نبه فى البيت الثـانى على شرط ثان ، وهو أن يكون الوصف المعرف بالألف ، واللام مضافا إلى اسم [1] أضيف إلى ما فيه الألف ، واللام .

وإلى هذا أشار بقوله :

أو بالذى له أُضيفَ الثَّانى ....

يعنى : أو وصلت الألف ، واللام بالاسم الذى له أضيف الثانى [2] من المضافين .

ومثل ذلك بقوله : « زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِى » .

فالصـفة هى « الضَّارِب » و « رَأْسِ » هو الثانى من المضافين وليـس فيه الألف ، واللام [3] ، فحصل الشرط الثانى ، الذى ذكر .

وسواء كـانت الصفـة المعرفـة بالألف ، واللام مفـردة ـ كما مـثلنا ـ أو مجمـوعة جمع تكسيـر ، كقولك : « مَرَرْتُ بالضّرّابِ الرَّجلِ » أو مجـموعة

---

(١) فى (جـ) : « إلى ما أضيف . »

(٢) فى (جـ) : « الذى إليه أضيف الثانى » .

(٣) فى (ب) : « وليس فيه ألف ، ولا لام » .

جمع مؤنث سالما ، كقولك : « مَرَرْتُ بالضَّارِبَاتِ الرَّجُلِ » .

هذا كله فى حكم الصفة المفردة ، فلا تجوز الإضافة إلا بالشرطين اللذين ذكرهما المصنف ، وهما :

أن يكون الثانى من المضافين معرفا بالألف ، واللام ، أو مضافا[1] إلى ما فيه الألف ، واللام .

واقتصر المصنف على هذين الشرطين ، وهو مذهب المبرد .

وأما سيبويه : فزاد[2] شرطا ثالثا ، وهو : أن تكون الصفة المعرفة بالألف ، واللام مضافة إلى ضمير ما فيه الألف ،واللام ، كقولك : « مررتُ بالضَّارِب الرَّجُلِ ، والشَّاتمِهِ » .

« فالشاتمه » صفة معرفة بالألف ، واللام ، مضافة إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، وهى العائدة على الرجل .

فالهاء ـ عند سيبويه ـ مخفوضة بالإضافة ، وعند المبرد لازمة النَّصب : إذ لا يجوز عنده الإضافة فى مثل هذا .

وأجاز الفراء إضافة المعرف بالألف ، واللام مطلقا :

فيجوز[3] عنده : « أنَا الضَّارِبُ زَيْدٍ »، « الضَّارِبُ رَجُلٍ » و« الضَّارِبُ[4] هَذَا » ـ على الإضافة ـ .

ولايشهد له بهذا إسماع، لا فى نثر، ولا نظم، ولا يوافقه أحد على ذلك.

---

(١) فى (ب) : « أو يكون مضافا » .

(٢) فى (جـ) : « فيزيد » .

(٣) سقط من (ب) لفظ : « فيجوز » .

(٤) سقط من (جـ) : « رجل ، والضارب » .

وإذا أضفت الصفة المعرفة بالألف ، واللام إلى الضمير ، كقولك : « جَاءَنى الضَّارِبُكَ » فهو عند الرُّمَّانى [1] ،والمبرد فى أحد قوليه لازم الخفض ، كما لو كانت الصفة عارية عن الألف ، واللام .

وهو عند الأخفش لازم النصب ، سواء : كانت الصفة معرفة بالألف ، واللام ، أو لم يكن .

وهو عند سيبويه لازم النصب : إن كانت الصفة معرفة بالألف ، واللام ولازم الخفض إن عريت الصفة عن الألف ، واللام .

قوله :

وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ مُثَنَّى ، أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

لما تقدم أن الصفة المعرفة بالألف ، واللام لا تضاف إلى ما بعدها إلا بالشرطين ، اللذين ذكرهما المصنف ، أو الثلاثة على مذهب سيبويه ـ كما نبهنا عليه ـ عرفك فى هذا البيت : أن الشروط المذكورة إنما هى فيما إذا كانت الصفة معرفة بالألف ، واللام : مفردة ، أو مجموعة ، جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالم ـ كما نبهنا عليه فى الكلام على البيتين المتقدمين ـ .

وأما إذا كانت الصفة مثناة ، أو مجموعة جمع مذكر سالما فيكفى أن تكون الألف ،واللام فى الصفة ،ولا يشترط كون المضاف إليه معرفا بالألف ، واللام ، ولا مضافا إلى ما فيه الألف ، واللام ، أو مضافا إلى ضمير ما فيه الألف ، واللام ، ـ على مذهب سيبويه ـ بل الإضافة تجوز مطلقا .

---

(١) **الرُّمَّانى :**

أحمد بن على بن محمد . . الرمانى ، النحوى ، المعروف بابن الشرابى . . حدث بالإصلاح لابن السكيت عن أبى جعفر الجرجانى ، وروى عنه أبو نصر بن طلاب الخطيب . . . مات سنة ٤١٥ هـ (البغية ١ / ٣٤٧) .

فتقول [1] : « مَرَرْتُ بالضَّارِبَىْ رَجُلٍ » و « بالضَّارِبَىَّ زَيْدٍ » و « بالضَّارِبِى رجلٍ » و « بالضَّارِبِي زَيْدٍ » [2].

كل هذا جائز على الإضافة .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وكونُها فى الْوَصْفِ كَافٍ .... إلى آخر البيت .

يعنى : وكون الألف ، واللام فى الوصف كاف فى جواز الإضافة ، إن وقع الوصف مثنى ، أو مجموعا ، اتبع سبيل المثنى فى الإعراب بالحروف ، ووقوع النون فى آخره عوضا عن التنوين ، إلى غير ذلك .

فالضمير فى « كونها » عائد إلى الألف ، واللام ، و « كونها » مرفوع بالابتداء ، و « كاف » خبره ، و « إن » من قوله : « إِنْ وقع » - بكسر الهمزة - فهى شرطية ، والضمير الفاعل « بوقع » عائد على الوصف ، و « مثنى » حال من الضمير فى « وقع » والضمير فى « سبيله » عائد إلى « مثنى » و « سبيله » مفعول مقدم « باتبع » والضمير الفاعل « باتبع » عائد إلى قوله : « جمعا » .

والجملة من « اتَّبع » وفاعله فى موضع الصفة « لجمعًا » .

فالتقدير : أو جمعاً متبعا سبيل المثنى ، وهو معنى قول سيبويه فى هذا الموضع « جمعا على حد المثنى » .

---

(١) فى (ب) : « تقول » .

(٢) فى (جـ) : « بالضارب رجل ، وبالضارب زيد » .

يعنى : على حد المثنى [1] فى الإعراب بالحروف [2] ، وغير ذلك ـ كما بينا قبل .

واعلم أنه إذا كـانت الصفة مـعرفـة بالألف ، واللام جاز فـيما بـعدها الإضافة بالشروط المذكورة ، والنصب إن كانت الصفة مما يتعدى [3] ، كقولك : « مَرَرْتُ بالضَّارِب الرَّجُل » :

فإنما أن تخفض « الرجل » بالإضافة ، أو تنصبه مفعولا بالصفة .

وإن كانت الصفة مما لا يتعدى [4] ، كقولك : « مررتُ بالْحَسَن الْوَجْه » جاز الخـفض على الإضافة ، والـنصب على التشبـيه بالمفـعول ، والرفع على الفاعليه ـ على قبح ـ لخلوا الصفة من الضمير ـ حينئذ ـ .

قوله :

وَرُبَّمَا أَكْسَـبَ ثَـانٍ أَوَّلاَ   تَأْنِيثًا إنْ كَانَ لِحذْفٍ مُوهَلاَ

هذا البيت نبهك فيه على أن الثانى،وهو المضاف إليه قد يكسب الأول ، وهو المضاف تأنيثا ، إن كان الأول مؤهلا للحذف ، « مؤهلا » اسم مفعول ، من أهلته للشىء ، أى : جـعلته أهلا له . فـالمعنى : إن كان الأول أهلا لأن يحذف ، فيستغنى عنه .

وقوله : « تأنيثا » يريد : أو تذكيراً .

ومعنى ذلك : أنه إذا كـان الثانى مؤنثـا ، والأول مذكرا ، فـقد تؤنث الأول باعتبار إضافته للثانى ، الذى هو مؤنث ، وكذلك العكس :

فيذكَّر الضمير الأول باعتبار إضافته إلى الثانى ، إذا كان مذكرا .

---

(١) سقط من (ب) : « يعنى على حد المثنى » .
(٢) فى (جـ) : « بالجر » .
(٣) فى (أ) : « مما تتعدى » .
(٤) فى (أ) : « مما لا تتعدى » .

فمن تأنيث الأول المذكر باعتبار إضافته إلى المؤنث قول الشاعر[1].

١٩٢ ـ مَشَيْنَ ، كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

ففاعل « تسفهت » قوله : « مرُّ الرياح » وأدخل فى الفعل علامة التأنيث ، وأنث الفاعل ، الذى هو « مرّ » ـ وإن كان مذكرا ـ .

ولكن جاز تأنيثه لكونه مضافا إلى المؤنث ، الذى هو « الرياح » مع كون المضاف أهلا لجواز حذفه .

فلو قلت : « تسفهت أعاليها الرياح النواسم » لصح .

ومعنى « تسفهت » تصوبت .

---

١٩٢ ـ (١) : **الشاعر :** هو ذو الرمة : غيلان بن عقبة ، والبيت من الطويل . وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٥ ، ٣٢ ، والمقتضب ٤ / ١٩٧ ، والخصائص ٢ / ٤١٧ ، والمحتسب ١ / ٢٣٧ ، والعينى ٣ / ٣٦٧ ، والأشمونى ٢ /٨ ٢٤ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (سفه ٣٩٣) ، وديوانه ٦١٦ .

اللغة :

اهتزت : مالت ، تسفهت : أمالت ، وحركت ، والنواسم : جمع ناسمة ، وهى الرياح اللينة أول هبوبها ، وأراد من الرماح : الأغصان . وفى (أ ، جـ) « تسفلت فى موضع تسفهت » .

المعنى :

النّسوة مشين فى اهتزاز ، وتمايل ، يحاكين الغصون ، التى مرت بها الرياح ، فأمالتها .

الإعراب :

« مشين » فعل ، وفاعل « كما » الكاف : جارة ، وما : مصدرية « اهتزت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « رماح » فاعل اهتزت ، وما المصدرية ، وما دخلت عليه فى محل جر ـ بعد التأويل بمصدر ـ بالكاف . والجار ، والمجرور صفة لموصوف محذوف ، أى : مشين مشيا كائنا كاهتزاز . . « تسفهت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « أعاليها » مفعول به ، ومضاف إليه « مر الرياح » فاعل ، ومضاف إليه « النواسم » صفة للرياح .

والشاهد في البيت :

قوله : « تسفهت . . مر الرياح » حيث ألحق بالفعل تاء التأنيث ، مع أن فاعله مذكر ، وهو « مر » والذى يسر ذلك إنما هو المضاف إليه ، وهو « الرياح » .

ومن تذكير الأول إذا كان مؤنثا ، مضافا إلى مذكر قول الشاعر [1] :

١٩٣ ـ رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يئُولُ لَهُ الأَمْـ ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّـوَانِي

فذكر خبر « رؤية » وهو قـوله : « معـين » ؛ لأن « رُؤْيَةَ » مضاف إلى « الفكر » ـ وهو مذكر ـ فاكتسب منه التذكير ؛ لأن شرط ذلك موجود ، وهو : أنه لو حذفت « رُؤْيَة » لصح أن تقول : الفكر معين على اجتناب التوانى .

ويصح أن يحـمل على ذلك قوله تعـالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [2] : لأنك لو قلت : إن الله قريب من المحـسنين لصح المعنى ، واستغنى عن المضاف [3] .

---

١٩٣ ـ (١) **الشاعر :** غير معروف ، والبيت من الخفيف .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٣٦٩ ، والهمع ٢ / ٤٩ ، والدرر ٢ / ٦٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٤٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

يئول : يصل . وينتهى ، التوانى : التباطؤ ، والكسل . .

المعنى :

رؤية الفكر عواقب الأمور ، ومصائرها ، وما يكون من عواقب كريمة . . كل ذلك يعين القادر على العمل ، ويبعد عنه التوانى ، والكسل .

الإعراب :

« رؤية الفكر » مبتدأ ، ومضاف إليه : من إضافة المصدر إلى فاعله «ما» اسم موصول « يئول الأمر » فعل مـضارع ، وجار ، ومجرور ، متعلق به وفاعل مـرفوع بالضمة الظاهرة ، وجـملة : يئول لا محل لها من الإعراب صلة « ما » و «ما» مفعول به « لرؤية » « معين » خبر المبتدأ « على اجتناب » متعلق « بمعين » اجتناب » مضاف و « التوانى » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : رؤية . . معين » حيث إن الشاعر أتى بالخبر ، وهو قوله : « معين » مذكرا للمبتدأ المؤنث ، وهو « رؤية » والذى سهل ذلك : إضافة رؤية إلى الفكر ، وهو مذكر ، فاكتسب منه التذكير .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

(٣) ويقول : جـار الله الزمخشرى : « وإنما ذكـر « قريب » على تأويل الرحمة بالرحم أو لأنـه صفة =

قوله :

ولا يُضَافُ اسْـمٌ لِمَا بِهِ اتّحَدْ   مَعْنًى ، وأَوِّلْ مُوهِماً إِذَا وَرَدْ

هذا البيت نبهك فيه على أنه لا يضاف اسم لما اتحد به فى المعنى فيدخل تحت قوله : الصفة ، والموصوف ؛ لأن معناهما واحد : فلا تضاف صفة لموصوفها ، ولا موصوف لصفته ، فلا تقول : « كَرِيم رجلٍ » : فتضيف الصفة إلى الموصوف ، ولا « رَجُل كَرِيمٍ » فتضيف الموصوف إلى الصفة .

وموجب المنع : أن المقصود بالإضافة التعريف ، أو التخصيص .

وقد ثبت أنَّهُما متحدان معنى ، والشيء لا يتعرف بنفسه ، ولا يتخصص .

فإن جاء شيء يوهم ذلك أول ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وأَوِّلْ موهمًا إِذَا وَرَدْ

يريد : موهما لذلك .

فمما سمع من الموهمات : ـ إضافة الاسم [1] . لما اتحد به فى المعنى ـ قولهم : « حَبّةُ الحمقَاءِ » .

فهذا يوهم إضافة الموصوف إلى الصفة .

وتأويله : على أنه على حذف المضاف إليه ، وأقيمتِ [2] صفته مقامه .

= موصوف محذوف ، أى : شيء قريب ، أو على تشبيه « بفعيل » الذى هو بمعنى « مفعول » . . أو على أنه بزنة المصدر . . أو لأن تأنيث الرحمة غير حقيقى . ٢ / ١١١ الكشاف ، والتأويل الذى جنح إليه ليس منه ما جعله الشارح الأندلسى محتملا ونقل أبو حيان ما سجله الزمخشرى ، وعلق على بعض الآراء ، وزاد عليها . . أنظر البحر المحيط ٤ / ٣١٤ ، ٣١٥ .

وقد عزز الاحتمال الأشمونى حيث قال : « ويحتمله » ﴿ **إن رحمة الله قريب من المحسنين** ﴾ ٢ / ٢٤٩ شرح الأشمونى . وانظر تعليق الصبان ٢ / ٢٤٩ .

(١) فى (جـ) : « لإضافة اسم » .   (٢) فى (جـ) : « وإقامة » .

فالتقدير : حبة البقلة الحمقاء .

وكـذلك قـولهم : « جَانِبُ الغَربىَ » و « مَسْجِد الجـامِعِ » و « صـلاةُ الأُولَى » .

والتـقدير : جـانب المكان الغربى ، ومـسجـد المكان الجامع ، وصـلاة الساعة الأولى .

فتقدِّرُهُ فى الكل على حذف المضاف إليه ، وإقامة صفته مقامه .

ومما يوهـم إضافة الصفـة إلى الموصوف قولهم : « سَحْقُ سِرْبَالٍ » [١] . و « خلق [٢] ثوب » :

« فالسِّرْبَال » هو : السـحق ، و « الثوب » ، هو : الخلق : فـأضفت الصفة إلى الموصوف .

وتأويله بأن تقدر : حذف الموصوف ، وإقامة صفته مقامه .

وتقدر « مِنْ » فى الثـانى ، فتـقول : شىء سحـق من سربال ، وشىء خلق من ثوب .

وهذا جار فى إضافة النوع إلى الجنس .

فما ورد من ذلك أول [٣].

قوله :

وبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَـافُ أبَدا وبَعْضُ ذَا قَدْ يأْتِ لفظاً مفردَا

(١) السحق : الثوب البالى ، مختار (س ح ق) والسربال : القميص ، مختار (س ر ب ل) .

(٢) خلق : « خَلُق الثوب : بلى . . . ، وثوبٌ خَلَق ، أى : بال ، مختار (خ ل ق) .

(٣) لم يذكر الشارح الأندلسى رأى الفراء ،وهو :جواز إضافة الشىء إلى ما بمعناه،لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة ، وانظر ذلك فى ٢ / ٢٤٥ ، ٢٤٦،شرح المرادي ، وانظر ٢/ ٢٥٠ الأشمونى .

نبهك فى هذا البيت على أن من الأسمـاء ما يلزم الإضافة إما : لفظا ، ومعنى ، وإما معنى فقط .

وإلى ما يلزم الإضافة معنى ، لا لفظا ، أشار بقوله :

... ... **وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا**

يعنى : وبعض هذا الذى ذكرت أنه يـلزم الإضافة قد يأتى مـفردا [١] ، فجعله بعض اللازم للإضافة ، فـلابد أن يلزمها فى حال ، وقد نص على أنه لا يلزمها لفظا ، فتعين أن يلزمها معنى .

وقد نص على أن الذى لا يلزم الإضافـة لفظا هو بعض ما ذكر أنه يلزم الإضافة ، فتعين أن يكون البعض الآخر يلزمها : لفظا ، ومعنى .

فمـثال مـا يلزم الإضافة : لفظـا ، ومعنى « لَدَى ، وسِوَى ، وعِنْد ، وقُصَارى الشىء ، وحُمَادَاه » ـ بمعنى واحد [٢] .

والمراد بها : غاية الشىء

« وحُمَاداه » [٣] ـ بحاء مضمومة [٤] .

ومثال ما يلزم الإضافة معنى ،لا لفظا قولهم : « كُلّ ، وبَعْض ،وأَىّ » فهذه ، وما أشبـهها قد تجئ غير مضافـة : لفظا ، كقوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ** ﴾[٥] .

---

(١) سقطت العـبارة الآتية من (ب ، جـ) : « يعنـى : وبعض هذا الذى ذكرت أنه يلزم الإضافـة قد يأتى مفردا » .

(٢) فى (أ) : « لمعنى واحد » .

(٣) « حماداه » فى القاموس المحيط، مادة (الحمد) : « وحُماداك ،وحُمادى ـ بضمهما ـ: « غايتك ، وغايتى » .

(٤) الصحيح بحاء مضمومة . وفى المخطوطات (أ ، ب ، ج) بجيم مضمومة .

(٥) من الآية ١١١ من سورة هود .

وقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [1]. وقوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [2].

ومجيئها مضافة : لفظا ، ومعنى هو الأكثر .

وقد نبه المصنف على قلة إفرادها عن الإضافة : لفظا بقوله « قَدْ يأْتِ » وحذف ياء « يأْت » من غير جزم .

وذلك جائز فى الفعل المعتل الآخر بالياء ، وقد قرئ به فى القرآن فى قوله تعالى : ﴿ يسرْ ﴾ [3].

قرأ بذلك نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو .

وقوله : « بَعْضُ الاسْمَاء » جاء على النقل ؛ ليستقيم الوزن .

قوله :

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ ... إِيلاَؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ لَبَّيْ ، وَدَوَالَيْ سَعْدَى ، ... وَشَذَّ إِيلاَءُ « يَدَيْ » لِلَبَّى

نبَّهك على أن ما يُضاف حتما يمتنع أن يليَه اسم ظاهر ، يعنى : أن يضاف إلى اسم ظاهر .

والمراد بقوله : « مَا يُضَافُ حَتْماً » : ما يلزم الإضافة لفظا ، ومعنى فتحصل من كلامه : أن لازم الإضافة : لفظا ، ومعنى : منه ما يضاف إلى الاسم المضمر فقط ، وذكر منه المُثل التى أوردها فى البيت الثانى .

فعدد « وَحْدَ » فتقول : « وَحْدَكَ ، ووَحْدَهُ » وما أشبه ذلك .

---

(١) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٣) من الآية ٤ من سورة الفجر .

فلا تقول : وحْدَ زيْد ، فتضيفة إلى الظاهر .

وذكر ـ أيضاً ـ « لبَّى » فتقـول : « لبيّْك » ولا تضفه إلى ظاهر ، إلا ما شذ منه ـ وسيأتى ـ .

و « لبَّىْ » ـ هنا ـ بياء ساكنة ،سكونًا حيًّا . على صيغة المثنى المجرور .

وذكر ـ أيضاً « دَوَالَى » فتقول : « دوَالَيْك » ولا تضفه إلى ظاهر ، وهو ـ أيضاً على صيغة المثنى المجرور .

وذكر ـ أيضـاً ـ « سَعْدَى » وهو بياء سـاكنة سكونا حيـا ، على صيـغة المثنى ـ كما تقدم ـ .

والياء هى روى البيت ، فتقول : « سَعْدَيْك » ولا تضفه إلى ظاهر .

ثم نبـهـك على أنه قـد شذ فى كـلامـهم إيلاء « يَدَىْ » « لِلَبَّىْ » أى جعل [1] . « يَدَىْ » بعْدَ « لَبَّىْ » على إضافة « لبَّى » إلى « يَدَىْ » .

ونبه بذلك على قول الشاعر [2] :

١٩٤ ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَرًا فلَبَّـــى ، فَلَبَّـــىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

---

(١) فى (جـ) : « أى اجعل » .

١٩٤ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الخمسين ، وبحره المتقارب .

وهو من شـواهد الكتـاب ١ / ١٧٦ ، والمحتـسب ١ / ٧٨ ، ٢٣/٢ وابن يعـيش ١ / ١١٩ ، والخزانة ١ / ٢٦٨ والمغنى ٥٧٨ (٣٠٧) والعينى ٣ / ٣٨١ ، والتصريح ٢ / ٣٨ ، والهمع ١ / ١٩٠ ، والدرر ١ / ١٦٥ ، والأشمونى ٢ / ٢٥١ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (لبب) .

اللغة :

نابنى : نزل بى ، مِسْوَر : بزنة درهم : اسم رجل ، لبى : أجاب دعائى ، وأغاثنى . .

والمعنى :

دعوت مسوراً لرفع نائبـة نابتنى ، فأجابنى بالعطاء فيهـا ، وكفانى مؤنتهـا ، وكأنه سأله فى دية ، وإنما لبى يديه لأنهما الدافعتان إليه ما سأله منه ، فخصهما بالتلبية لذلك (الأعلم ١ / ١٧٦) .

فأضاف « لبّى » إلى الظاهر ، وهو « يَدَىْ » .

وهذا البيت شاهد لمذهب سيبويـه : فى أن « لبَّىْ » تثنية ، فالياء علامة للنَّصب .

ولو كان كمـا زعم يونس : أنها اسم مفرد على وزن « فـعلى » : فلما أضيف إلى الضمير انقلبت ألفه ياء ، كألف « إلَى ، وعَلَى » لما ثبتت الياء مع إضافته إلى الظاهر ، ولعاد إلـى الأصل ، كما تعود الياء فى « إلَى ، وعَلَى » عند دخولها على الظاهر .

و « لبى » ـ فى آخر بيت المصنف ـ بـيـاء ، وهى الروى فى نظـير ياء « سُعْدَى » فى المصراع الآخر .

ومعنى « لبَّى » : إجابة بعد إجابة .

ومعنى « دَوَالَىْ » : إدالة بعد إدالة .

= **الإعراب :**

« دعوت » فعل ، وفـاعل « لما » جار ، ومجرور ، مـتعلق بدعوت « نابنى » فعل مـاض ، وفاعله مستتر ، ونون وقاية ، ومفـعول به ، والجمـلة : لا محل لها من الإعـراب ، صـلة « ما » ، « مسوراً » مفعول به لدعوت « فلبى » الفاء : عاطفة وفعل ماض ،وفاعله مستتر جوازاً ،والجملة : معطوفـة على جملة : « دعوت . . . » « فلبى » الفـاء للتعليل ، و « لبَّىْ » مصـدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محـذوف ، و « يدى » مضاف إلى « لبّى » و « يدى » مضاف ، و « مسور » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « فلبَّىْ يدى ـ بإثبات الياء ، لأنها يـاء التـثنـية . وإنما احتج به على يونـس ، لزعـمه : أن « لبيك » اسم مفـرد ، بمنزلة « عليك » وإن ياءه كيائها ، فـأخذ سيبويه بقـول الشاعر : فلبَّىْ يَدَىْ مسور ، وإظهاره الياء،مع إضافتـه إلى الظاهر . ولو كان بمنزلة « عليك » لقال :فلبى يدى مسور ، كمـا تـقول عـلى يديه ونحـوه . (الأعلم ١ / ١٩٧٦) . وبعد إيضـاح المذهبـين فإن الشـاعر أضاف « لبَّىْ » إلى « يَدَىْ » ويدى : اسم ظاهر ، وذلك شاذ .

ومعنى « سَعْدَى » : سعداً بعد سعد .

قوله :

وَأَلْزَمُــوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَــلْ   « حَيْثُ ، وإِذْ » وإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ

إِفْـرَادُ « إِذْ » وَمَا كَإِذْ مَعْنًى كَـإِذْ   أَضِفْ جوازًا نَحْوُ « حِينَ جَا نُبِذْ »

لما فرغ من المضاف اللازم الإضافة إلى المفرد: شرع يتكلم على المضاف ، اللازم الإضافة إلى الجملة .

فذكـر « حَيْثُ ، وإِذْ » وهما كما قـال المصنف لازمان [1] للإضافة إلى الجمل .

وأطلق المصنف الجـمل ؛ ليدخل له الجملة الاسـميَّة ، والفـعلية ؛ لأن إضافتهما إلى كل واحدة منهما جائزة .

تقول : « أعْجَبَنِى حَيْثُ جَلَسْتَ » و « حيثُ أَنْتَ جَالِسٌ » و « خرجتُ إِذْ نَزَلَ المطَرُ » وإن شئت « إذ المطرُ نَازِل » .

وقد جاء إضافة حيث إلى المفرد قليلا ، كقول الشاعر [1] :

١٩٥ ـ أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهيلٍ طالعا   ....

---

(١) فى ـ ا جـ) : « لازما » .

١٩٥ ـ (٢) الشاعر : مجهول ، والبيت من الرجز .

وهو من شواهد المغنى ١٣٣ (١٣٤) والشذور ١٢٩ ، والعينى ٣ / ٣٨٤ ، والهمع ١ / ٢١٢ ، والدرر ١ / ١٨٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٥٤ ، ويس ٢ / ٢٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

« سهيل : نجم » مختار (س هـ ل) .

والمعني :

تمام البيت : أو البيت الثانى : **نجما يضىء كالشهاب لامعا** =

« فطالعاً » منصوب على الحال ، و « سهيل » مخفوض بالإضافة .

وهذا شاذ ، يحفظ ، ولا يقاس عليه ، وكذلك قول الشاعر (١) :

١٩٦ ـ ونطعنُهم تَحْتَ الحُبَا ، بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ببيضِ المَواضِـي حيثُ لَيِّ العَمَائِمِ

= أما تنظر حيث سهيل طالعا : وهو نجم لامع ، يضيءُ ، كما يضيء الشهاب . وقد تحدث عنه المعرى فى نونيته . . .

الإعراب :

« أما » أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنت « حيث » ظرف مكان ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وعامله الفعل « ترى حَيْثُ » : مضاف ، و « سُهَيْل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طالعا » حال من سهيل ، المجرور بالإضافة .

والشاهد في البيت قوله :

« حيث سهيل » فإنه أضاف « حيث » إلى « سهيل » وهو مفرد . وذلك شاذ قليل عند جمهور العلماء .

١٩٦ ـ (١) **الشاعر :** هو عملس بن عقيل ، والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد الأغاني ١١/٨٣ وأمالي ابن الشجرى ١ / ١٣٦ ، وابن يعيش ٤ / ٩٠ ، ٩٢ ، والخزانة ٣ / ١٥٢ ، والمغنى ١٣٢ (١٣٣) والعينى ٣ / ٣٨٧ ، والتصريح ٢ / ٣٩ ، والهمع ١ / ٢١٢ ، والدرر ١ / ١٨٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٥٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ونطعنهم ، أى : بالرمح ، الحبا : جمع حبوة ، ويريد : أوساطهم ، بيض المواضى ، يريد : السيوف القواطع ، ولى العمائم : يقصد موضع شد العمائم على الرءوس .

المعنى :

نطعنهم بالرماح فى أوساطهم ، ونضربهم بالسيوف القواطع على رؤوسهم .

الإعراب :

« ونطعنهم » الواو : حرف عطف . . وفعل مضارع ، مرفوع لتجرده ، من الناصب ، والجازم ، والفاعل مستتر وجوبا ، تقديره : نحن ، وهم : مفعول به ، « تحت » ظرف منصوب ومتعلق بالفتحة « الحبا » مضاف إلى « تحت » ، « بعد » ظرف ، متعلق بقوله : « نطعن » بعد : مضاف ، و « ضرب » مضاف إليه ، ضرب : مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه « ببيض » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله « ضرب » بيض : مضاف ، و « المواضى » مضاف إليه « حيث » ظرف =

فخفض « لَيِّ العمائم » بالإضافة .

ثم نبهك على أنك إذا نونت [1] « إذْ » يحتمل إفرادها عن الإضافة ، ومعنى « يحتمل » : يجوز ، ويكون التنوين عوضا عن الجملة ، التى حذفت .

فقوله : « إفْرَادُ » - فى أول البيت الثانى - مفعول لم يسم فاعله ، « ليحتمل » - فى آخر البيت الأول - .

فمثل حذف الجملة ، وتنوين « إذ » قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [2] .

وإنما قلنا : إن الجملة الواقعة بعد « إذْ ، وحيث » وما أشبههما فى موضع الإضافة ؛ لأن هذه الجملة إنما جيء بها لتخصيص الظرف ، والجملة المخصصة لا تخلو من ثلاثة أشياء :

إما صفة ، وإما صلة ، وإما فى تقدير المضاف إليه [3] .

ولا يصح أن تكون صلة - ها هنا - [4] ولا صفة ؛ لأن جملة الصلة والصفة تستلزم رابطا ، ونحن نجد هذه الجملة خالية من الرابط ، فتعين أن تكون فى تأويل المضاف .

ثم نبهك على أن كل ظرف زمان كان بمعنى « إذْ » فله حكمها فى

= مكان ، متعلق « بضرب » مبنى على الضم في محل نصب ، حيث : مضاف و « لَيِّ » مضاف إليه ، لَيّ : مضاف ، و « العمائم » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « حيث لى » حيث أضاف الشاعر الظرف « حيث » إلى « لى » ، ولى مفرد ، على القلة ، والشذوذ .

(١) فى (ب ، وجـ) : « نويت » .
(٢) الآية ٤ من سورة الزلزلة .
(٣) سقط من (جـ) لفظ : « إليه » .
(٤) سقط من (جـ) : « ها هنا » .

إضافته إلى الجمل [1].

وإلى هذا أشار بقوله : « وَمَا كَإذْ مَعْنًى كإذْ » .

ويعنى [2] بمعنى « إذْ » : أن يكون ظرف زمان بمعنى المضى . غير مختص « كحِين » : فإن كان مستقبلا حمل على « إِذَا » فى الإضافة إلى الجمل .

وقد نبه على أن إضافة ظروف الزمان المشابهة « لإذْ » إنما هى على جهة الجواز ، وكذلك المشابهة « لإذَا » .

وإلى أن الإضافة على الجواز أشار بقوله : « أَضِفْ جَوَازًا » بمعنى أن الإضافة ليست بلازمة فى الظروف المشابهة « لإِذْ » وكذلك الحكم فى المشابهة « لإذَا » .

ومثَّل إضافة الظرف « لإذْ » بقوله : « نَحوْ : حِينَ جَا نُبِذ » .

« فجاء » : فعل ماض ، قصر للضرورة ، وفاعله : مضمر و « حِينَ » يضاف إلى الجملة من الفعل ، والفاعل .

و « حِينَ » ظرف زمان ، غير مختص ، والمراد به : المضى ، لتعلقه بالفعل الماضى ؛ فهو شبيه « بإِذْ » .

قوله :

وَابْنِ ، أَوِ اعْرِبْ مَا « كَإِذْ » قَدْ أُجْرِيَا   واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فعلٍ مُعْرَبٍ ، أَوْ مُبْتَدا   أَعْرِبْ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

نبهك فى هذين البيتين على حكم المضاف إلى الجملة من الظروف

(١) فى (جـ) : « إلى الجملة » .   (٢) فى (أ) : « ونعنى » .

المشابهة « لإذْ » فذكر أنه يجوز فيها البناء ، والإعراب .

وإلى هذا أشار بقوله :

وابْن ، أَو اعْرِبْ مَا « كَإِذْ » قَدْ أُجْرِيَا ....

ثم ذكر أن البناء هو المختار إذا كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بفعل مبنى .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَاخْتَر بنَا مَتْلُوِّ فعْلٍ بُنِيَا

وقصر « بنا » للضرورة .

وقد جاء على الوجهين : من الإعراب ، والبناء قول الشاعر [1] :

١٩٧ ـ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتَ : أَلَمَّا أَصحُ ، والشَّيبُ وَازِعُ ؟

---

١٩٧ ـ (١) الشاعر : هو النابغة الذبيانى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١/٣٦٩ ، والمنصف ١/٥٨ ،وابن الشجرى ١ / ٤٦ ، ٢ / ١٣٢ ١٦٤ ، وابن يعيش ٣/ ١٦ ، ٨١ ، ٤ / ٩١ ، ٨ / ١٤٦ ، والإنصاف ٢٩٢ ، والمقرب ٦٣ ، والخزانة ٣/ ١٥١ ، والشذور ٧٨ ، والمغنى ٥١٧ (٢٩٨) والعينى ٢ / ٤٠٦ ، ٤ / ٣٥٧ ، والتصريح ٢ / ٤٢ ، والهمع ١ / ٢١٨ ، والدرر ١ / ١٨٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٥٦ ، ٣/٢٢٦، ٤ / ٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥٣ .

اللغة :

عاتبت : هو اللوم فى تسخط ، المشيب : الشيب ، الصِّبا : الصبوة ، وهى : الميل إلى شهوات النفس ، واتباع لذائذها ، أصح : فعل مضارع من الصحو ،وهو فى الأصل : ضدّ السكر ،وازع : زاجر ، وناه ، وكافّ .

المعنى :

لقد عاتبت نفسى ، ولمتها على الصبوة فى زمن المشيب ، وقلت لنفسى : ألمَّا أتنبه ، وفى الشيب وازع ، وناه ، عن اتباع الشهوات . ؟ =

« فَعَاتَبْتُ » جملة مصدرة بفعل مبنى ،فلما أضيف إليها « حِينَ » بنى .

فروى - مفتوح النون - وقد روى - بكسرها - على الإعراب ، فثبت فيه الوجهان .

ثم نبه فى البيت الثانى على أن الجملة المضاف إليها ، إذا كانت مصدرة بفعل معرب ، أو كانت الجملة اسمية أعرب الظرف المضاف إليها .

وإلى هذا أشار بقوله :

وقبلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ ، أو مُبْتَدا أَعْـــرِبْ ... ...

يعنى بالمبتدأ : الجملة الاسمية .

هذا هو مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيون بناء الظرف المضاف إلى جملة مصدرة بفعل مضارع ، أو إلى جملة اسمية ، وارتضاه المصنف ، وقد ارتضاه قبله الفارسى .

وإلى اختيار مذهب من جوز البناء أشار بقوله :

= **الإعراب :**

« عَلَى » حرف جر « حِينَ » يروى بالجر معربا ، وبالفتح مبنيا ، وهو المختار هنا مجرور بعَلَى : لفظاً ، أو محلا ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « كففت » فى بيت سابق « عاتبت » فعل ، وفاعل ، والجملة : فى محل جر بإضافة « حين » إليها ، « المشيب » مفعول به « على الصبّا » متعلق بعاتبت « ألما » الهمزة للاستفهام الإنكارى « لما » حرف نفى ، وجزم ، يدل على توقع ما بعده « أصح » مجزوم بلما ، وعلامة الجزم : حذف الواو ، والفاعل : ضمير مستتر وجوبا ، تقديره : أنا « والشيب وازع » الواو : واو الحال ، ومبتدأ ،وخبر ،والجملة فى محل نصب حال .

والشاهد فيه :

قوله : « على حين » فإنه يروى بوجهين : بجر « حين » وفتحه ، على الإعراب ، والبناء ، والبناء هو المختار ، لأن الفعل الذى تلا « حين » مبنى :

.... وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

وعلى البناء حمل الكوفيون قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (١) ـ على قراءة الفتح فى « يوم » وهى قراءة نافع فى السبع(٢) : قرءوه مبنيا ، مع إضافته إلى الجملة المصدرة بالفعل المعرب .

و « يَوْم » ـ ها هنا ـ عند غيرهم معرب فى مكان الخبر ، فالتقدير : هذا كائن يوم ينفع الصادقين صدقهم .

وإنما بنوا الظروف اللازمة الإضافة إلى الجمل ، لشبهها بالحروف في الافتقار إلى ذكر المضاف إليه ، وجوزوا فيما أشبهها من الظروف المحمولة عليها الوجهين ؛ لأن إضافتها إلى الجمل غير لازمة فلم تشبه الحروف .

وإنما بنوها فى أحد الوجهين بالحمل على « إِذْ ، وإِذَا » للشبه الحاصل بينهما .

قوله :

وأَلزَمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى   جُمَلِ الأَفْعَالِ « كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى »

نبهك فى هذا البيت على ما بقى من الظروف اللازمة الإضافة إلى الجملة : فذكر « إِذَا » ونص على أنهم ألزموها الإضافة إلى الجملة الفعلية ، بخلاف « إِذْ ، وحَيْثُ » ـ كما تقدم ـ .

وهو مذهب سيبويه : فلا يجوز عنده أن يقع بعدها اسم مبتدأ ، ومهما وليها الاسم حكم بأنه مرفوع بفعل مقدر ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ

---

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) قرئ « بالنصب : إما على أنه ظرف « لقال » وإما على أن « هذا » مبتدأ ، والظرف خبره .. » ١ / ٦٩٧ الكشاف .

انشقَّتْ ﴾ (١) و﴿ إذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ﴾ (٢) و ﴿ إذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ (٣).

التقدير : إذا انشقت السماء انشقت .

وعلى هذا فقس .

وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعدها .

ولو كان ما قاله صحيحا لسمع بعـدها مبتدأ ، مخبر عنه بمفرد ، وعدم سماع ذلك يدل على عدم صحة قوله .

وأما قول الشاعر (٤).

١٩٨ - إذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ   لَهُ وَلَدٌ مِنْهَـــا ، فَذَاكَ المُـــذَرَّعُ

(١) الآية الأولى من سورة الانشقاق .   (٢) الآية الأولى من سورة الانفطار .

(٣) الآية الأولى من سورة التكوير .

١٩٨ - (٤) **الشاعر :** هو الفرزدق ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد المغنى ٩٣ (٩٤) والـعينى ٣ / ١٣ ، والتصـريح ٢/ ٤٠ ، والهمع ١ / ٢٠٧ ، والدرر ١ / ١٧٤ ، والأشمونى ٢ / ٢٥٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥١٤ .

اللغة :

باهلى : نسبة إلى باهلة : قبيلة من قيس عيلان ، أكثر الشعراء من ذمها ، حنظلية : نسبة إلى حنظلة : قبيلة من تيم ، من أكرم القبائل « المذرَّع » : الذى تكون أمه أكرم من أبيه ، وأعرق .

المعنى :

إذا تزوج باهلى حنظلية ، وقد أنجبت ولدا ، فهو المذرع ، لشرف أمه على أبيه .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ضمن معنى الشرط « باهليٌّ » اسم كان المحذوفة ، وحدها « تحته » ظرف مكان ، ومضاف إليه ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « حنظلية » مبتدأ مؤخر والجملة : خبر كان المحذوفة « له ولد » خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر « منها » متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء : واقعة فى جواب الشرط ، ومبتدأ ، وحرف خطاب « المذرع » خبر ، والجملة : جواب « إذا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « إذا باهلى » فقد أجاز الأخـفش وقوع المبتدأ بعد إذا ، وهو غير صحيـح ، وأنصار سيبويه خرجوا البيت على إضمار « كان » بعد « إذا » .

فالبيت نادر ، ومع نـدوره فهــو محمــول على أنَّ « بَاهِلِىٌّ » مرفوع « بِكَانَ » المحذوفة .

وهو أولى من حـمله على أنه مبـتدأ ، فيـخرم قـاعدة « إِذَا » فى لزوم إضافتها إلى الجملة الفعلية .

ولم ينبه المصنـف على مذهب الأخفش ، وإنما ذكـر مذهب سيـبويه ، لارتضائه له ، وعدم ارتضائه لمذهب الأخفش فى هذا .

ومثَّل إضافة « إذَا » إلى الجملة الفعلية بقوله : « هُنْ إِذَا اعْتَلَى » .

« فاعْتَلَى » فعل مـاض ، وفاعله ضميـر مستتر ، و « إِذْ » مـضافة إلى الجملة الفعلية .

ومعنـى المثال : أنه إذا تعـاظم غيرك ، وتـكبر ، فتـواضع أنت ، وهو معنى المثل الساير « إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهُنْ » [1] .

وما أشبه «إِذَا» من الظروف فحكمه حكم ما أشبه « إِذْ » ـ وقد تقدم ـ .

والحاصل من كلامه فيما يلزم الإضافة إلى آخر هذا البيت :

أن لازم الإضافة قد يلزم الإضافة إلى المفرد : ظاهرا كان ، أو مضمرا ، وقد يلزم الإضافة إلى الضمير فقط .

ـ وقد تقدم القسمان ـ .

وقد تلزم الإضافة إلى الجملة ، وهى على قسمين : ما يلزم الإضافة إلى الجملة : اسـمية كانت ، أو فـعلية ، وهو « إِذْ ، وحَيْثُ » وما يلزم الإضـافة إلى الجملة الفعلية ، وهو « إِذَا » .

---

(١) انظر المثل ، وقصته ومضربه فى مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٢٤ .

وقد تقدم أحكام الأقسام الأربعة .

قوله :

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ ـ بِلاَ تَفَرُّقٍ ـ أُضِيفَ « كِلْتَا ، وكَلاَ »

نبهك فى هذا البيت : على أن « كلا ، وكلتا » مما يلزم الإضافة لفظا ، ومعنى ، وذكر أنهما لا [1] يضافان إلا لمفهم اثنين ، بشرط أن يكون معرفا ، غير مفرق .

ويعنى [2] بمفهم اثنين : التثنية ، وسواء كانت معنى ، ولفظا ، أو معنى ، دون لفظ ، كقولك : « كِلاَ الرَّجُلَيْنْ قَامَا » : فأضفت كِلاَ » ـ هنا ـ إلى مثنى : لفظا ، ومعني .

وكقولك : « كِلاَنَا تكلَّم » : فأضفت « كِلاَ » ـ ها هنا ـ إلى مثنى : معنى ، لا لفظا .

وتحرز بقوله : « مُعَرَّف » من أن تكون التثنية منكرة ، كقولك : « كِلاَ رَجُلَيْنِ » ـ بالتنكير ـ فإن ذلك لا يجوز .

وقوله : « بِلاَ تَفَرُّقٍ» تحرز من أن تضاف إلى اثنين مفرقين ، قد عطفت أحدهما على الآخر ، كقولك : « كِلا زَيْدٌ ، وعَمْرٌو قَامَا »فإن ذلك لا يجوز .

وأما قول الشاعر [3] .

١٩٩ ـ كِلاَ أَخِي ، وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ ، وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

(١) سقط من (جـ) لفظ « لا » . (٢) فى (أ) « ونعنى » .

١٩٩ ـ (٣) : البيت غير معروف القائل ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد المغنى م ٢٠٣ (١٨٨) والعينى ٣ / ٣١٩ ، والتصريح ٢/ ٤٣ ، والهمع ٢/ ٥٠ ، والدرر ٢ / ٦١ ، والأشمونى ٢ / ٢٦٠ ، والشارح الأندلسى . =

فأضاف « كِلاَ » إلى اثنين متفرقين ، قد عطف أحدهما على الآخر فهذا البيت من نوادر الضرائر في الشعر .

وقوله : « واَجِدِى » خبر المبتدأ الذى هو « كلا » و « واجدى » اسم مفرد ، أضافه المتكلم إلى نفسه ، و « عَضُدًا » مفعول ثان « بِواَجِدِى » والياء هى المفعول الأول .

فالتقدير : أخِى وَخِليلى [1] يجدانى عضدا فى الملمات .

وقوله : « لمفهم اثنين » متعلق بقوله : « أُضيفَ » فالتقدير : أضيف « كِلاَ ، وكِلْتَا » لمفهم اثنين .

قوله :

وَلاَ تُضِفْ لمفرَدٍ مُعَرَّفِ أَيًّا ، وإِنْ كررْتَهَا ، فأَضِفِ

= **اللغة :**

عضدا : يريد : معينا ، وناصرا ، النائبات : النوازل ، إلمام : نزول .

الملمات : ما يلم بالمرء من محن ، ونوازل ، ومصائب .

المعنى :

كل من أخى ، وصديقى يجدنى عونا له عندما تنزل به نازلة ، آخذ بيده ، وأقف إلى جواره أشد أزره ، حتى يزول ما نزل به . . .

الإعراب :

« كلا » مبتدأ ، وكلا : مضاف ، و « أخ » مضاف إليه ، أخ : مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « وخليلى » الواو : عاطفة ، خليل : عطف على أخى ،وياء المتكلم مضاف إلى خليل « واجدى » خبر المبتدأ ،ومضاف إليه « عضدا » حال من ياء المتكلم « فى النائبات » متعلق بواجد ، « وإلمام » عطف على « النائبات » إلمام : مضاف ، و « الملمات » مضاف إليه .

والشاهد فى البيت :

قوله : « كلا أخى ، وخليلى » حيث أضاف « كلا » إلى متعدد ،مع التفرق بالعطف ، وهو شاذ .

(١) سقط من (أ) : « وخليلى » .

أَوْ تَنْو الاجْزَا ، واخصُصْ بالمَعْرفَهْ   مَوْصُولَة « أَيًّا » وبالعكس الصِّفَهْ

وإنْ تكُن شَــرْطًا ، أَوِ اسْتفْهَامَا   فمطلــقًا كمِّلْ بِهَا الكَـــلاَمَا

نبهك فى هذه الأبيات الثـلاثة على حكم « أىّ » فى الإضافة ، وهى مما لزم الإضـافة مـعنى ، لا لفظا ـ وقد تـقدم ذلك فى أول الكلام على مـا يلزم الإضافة .

وذكر ـ ها هنا ـ أنه لا يجوز إضافة « أىّ » لمفرد معرف إلا بشروط : أن تكون مكررة ، وإلى هذا أشار بقوله :

... وإن كرَّرْتها ، فَأَضِف

أو تنو أجزاء الاسم المفرد المعرف ، الذى أضفـتها إليه ، وإلى هذا أشار بقوله : « أَوْ تنوِ الاجْزَا » .

وقصر الأجزاء للضرورة، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف فى قوله : « الأجْزَاء » ؛ ليستقيم الوزن ، فسقطت الهمزة ، وصارت اللام مفتوحة .

فمثال تكرار « أىّ » قول الشاعر [(1)] .

٢٠٠ ـ ألا تَسْأَلُونَ النَّاسَ : أَيِّى ، وأيكُمْ   غَدَاةَ الْتَقَيْنَـــا كَـــانَ خيــراً ، و أكرمَا ؟

---

٢٠٠ ـ (١) البيت من الشواهد التى لم يعلم قائلها ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٤٢٣ ، والأشمونى ٢ / ٢٦١ ،والشارح الأندلسى .

اللغة :

التقينا : من اللقاء : تقابلنا ، خيرا : أفضل ، . . .

المعنى :

عليكم أن تسألوا الناس عنى ،وعنكم غداة التقائنا ،من منا كان أفضل ،وأكرم ،وأشجع ، وأعظم ؟

الإعراب :

« ألاَ » أداة تنبيه ، يستفتح بها الكلام « تسألون » فعل ، وفاعل « الناس » مفعول به « أيِّى » مبتدأ =

فـأضاف « أيًّا » إلى ياء المتكلم ، وهى مـفرد ، مـعرف ، وجـاز ذلك لتكرير « أىّ »[1] .

ومثل هذا لا يردُ إلا فى الشعر .

ومثـال الموضع الذى تنوى فـيه الأجزاء قـولك : « أَيُّ زَيْدٍ ضَرَبْتَ » ؟ ومرادك : أى أجزائه ضربت .

وفى قوله : « ولا تضف لمفرد معرف تنبيه على أنه لو كان المعرف تثنية ، أو جمعا جازت الإضافة .

وإنما امتنعت إضافـة « أىّ » لمفرد ومعرف[2] ؛ لأن المراد بها العـموم ، والمفرد المعرف ينافي العموم ، فلابد أن يثنى ، أو يجمع .

وإن ترك مـفـرداً نويت أجزاءه ، أو كـررت « أى » ليـتكرر المضـاف ، فيصير كالمثنى .

وإذا أضيفت إلى معرف : مـثنـى ، أو مجموع لم تطابقه[3] ، فتقول : « أَيُّ الرَّجُلَيْنِ قَامَ » ؟ و « أَيُّ الرِّجَالِ قَامَ » : فتعيد عليـها ضمير المفرد ، وإن

= ومضاف إليه « وأيكم » الواو : عاطفة،ومعطوف على « أيى » ومضاف إليه « غداة » ظرف زمان ، متعلق « بكان » ، « التقينا » فعل ، وفاعل ، والجـملة فى محل جر ، بإضافة الظرف إليها « كان » فعل ماض ناقص ، واسم كـان مستتر جوازا « خـيراً » خبر كان ، « وأكرمـا » عاطف ، ومعطوف على « خيرا » والجملة : من كان ، واسمها ، وخـبرها فى محل رفع خبر المبتدأ ، الذى هو « أىّ » وجملة المبتدأ ، والخبر فى محل نصب مفعول ثان لقوله : « تسألون » .

والشاهد في البيت :

قوله : « أيى ، وأيكم » حيث أضاف « أيا » إلى المعرفة ، وهى ضـمير المتكلم فى الأول ، وضمير المخاطبين فى الثانى ، وسوغ ذلك تكرار « أى » .

(١) سقط من (جـ) : « فأضاف « أيا » إلى ياء المتكلم ، وهى مفرد ، معرف ، وجاز » .

(٢) فى (جـ) : « مفرد » .

(٣) فى (جـ) : « لم يطابقه » .

كان ما أضيفت إليه مثنى ، أو مجموعا .

وإن أضيفت إلى منكر طوبق بينهما ، فتقول : « أىّ رَجُلٍ قامَ » ؟ وأىّ رَجُلَيْن قَامَا » ؟ و « أىّ رجَالٍ قامُوا » ؟

ثم قال : واخْصُصْ بالمعْرِفَة مَوْصُولَة أيّاً » .

نبـه بذلك على أن « أيًّا » إذا كانت مـوصـولة اختـصت بالإضافـة إلى المعرفة بشرطها : من التثنية ،والجمع ،والتكرار ، ونية الأجزاء - كما تقدم - .

و « موصولةً » حـال مقدرة من « أىّ » و « أيًّا » مفعول ، فـالتقدير : واخصص بالمعرفة « أيًّا » فى حال كونها موصولة .

ثم قال : « وبالعكْس الصِّفَة » .

أى : إذا كانت صفة ، فتكون مختـصة بالإضـافة إلى النكرة فتقول : « مررتُ برجل : أىّ رجُلٍ » وكذلك :لو كانت حالا ،كقولك : « جَاءَ زيدٌ : أىَّ فارسٍ » .

وهذا داخل فى قوله : « الصِّفَة » ؛ لأن الحال صفة .

ثم قال :

وَإِنْ تكُنْ شَرْطاً ، أَو اسْتِفْهَامَا   ...   .

يعنى : وإن تكن « أىّ » شرطاً ،أو استفهاما،فكمل بها الكلام مطلقا .

يعنى « بمُطْلَقًا » : سـواء : أضـيـفت [1]. إلى مـعرفـة ، أو نكرة ، كقولك فى الاستفهـام : « أىّ رجل جاءَ » ؟ وأىْ رجالٍ جَاءُوا ؟ وكقولك فى الشرط : « أىّ رجلٍ تضربْ أَضْرِبْ » ، « أىّ الرجالِ تضربْ أَضْرِبْ » .

---

(١) فى (جـ) : « أضيف » .

ولابد مع إضافتها إلى المعرفة من مراعاة الشروط المتقدمة : وهى : أن تكون المعرفة مثناة [1]. أو مجموعة ، أو إرادة الأجزاء أو تكرار « أى » .

ومعنى قوله : « كمِّل بهَا الْكَلاَمَا » أنها على الوجهين من الإضافة إلى المعرفة ، والنكرة يكمل بها الكلام ، أى : يصح .

قوله :

وأَلْزَمُوا إضَافَةً « لَدُن » فَجر ونَصْبُ غُدْوَة بهَا عَنْهُم نَدَرْ

نبهك فى هذا البيت على حكم « لَدُنْ » : فذكر أنها مما يلزم الإضافة فيكون ما بعدها مجروراً .

وإلى هذا أشار بقوله :

وأَلْزَمُوا إضَافَةً « لَدُنْ » فَجَرْ ....

يعنى : فجر ما بعده بالإضافة .

ثم نبه على أنها إذا وقعت بعدها « غدوة » قد تنصب [2]. على التمييز نادرًا ، وتكون « لَدُنْ » منفردة عن الإضافة ، والكثير الشائع الجر ، ولم ينقل إفرادها عن الإضافة ، إلا مع « غُدْوَة » فى وجه نادر .

« ولَدُنْ » : ظرف ، لازم البناء ؛ لعدم تصرفه ، وقد نقل إعرابه عن قيس [3].

وبهذه اللغة قرأ أبو بكر عن عاصم في قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا

---

(١) فى (جـ) : « مثنى » . (٢) فى (أ) : « قد ينصب » .

(٣) عزز السيوطى ما سجله الشارح الأندلسى حيث قال : « وإعراب « لدن » لغة قيسية تشبيها بعند ، وبه قرأ عاصم » الهمع ١ / ٢١٥ .

شَدِيدًا مِن لَّدُنْهُ ﴾ (١) .

فقرأ بجر نون « لَدنه » (٢) .

ومعنى « لَدُن » : أول الغاية ، من مكان ، أو زمان ، والأكثر فى « لَدنْ » دخول « من » عليها .

قوله :

ومَعَ مَعْ فيها قَليلٌ ، ونُقِلْ فَتْحٌ ، وكَسْرٌ بِسكُونٍ يتَّصِلْ

هذا البيت نبهك فيه على حكم « مَعَ » وهى ظرفٌ فى كل أحوالها على المشهور .

وقد جاءت مسكنة العين « كهَلْ » :

أنشد سيبويه على ذلك قول الشاعر (٣) .

٢٠١ ـ فَرِيشى منْكُمُ ، وهَوَاىَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارتُكُمْ لِمَامَا

وقد نبه المصنف على أن هذه اللغة قليلة .

---

(١) من الآية ٢ من سورة الكهف .

(٢) ذكر القراءة الزمخشرى ، حيث قال : « وقرئ : « من لَدْنِه » بسكون الدال ، مع إشمام الضمة ، وكسر النون » ٢ / ٧٠٣ الكشاف .

٢٠١ ـ (٣) : **الشاعر :** هو جرير بن عطية بن الخطفى أو الراعى ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٤٥ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٢٤٥ ، ٢/ ٢٣٤ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٨ ، ٥/ ١٣٨ ، والعينى ٣ / ٤٣٢ ، والتصريح ٢ / ٤٨ ، ١٩٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٥٦ ، وديوان جرير ٥٠٦ والشارح الأندلسى ، وقد جاء البيت منسوبا فى الكتاب إلى الراعى ٢ / ٤٥ .

اللغة :

الريش ، والرياش : اللباس الفاخر ، والخصب ، والمعاش « لِمَامًا » منقطعة : بعد كل حين مرة .

والمعنى :

نعمتى منكم ، وهواى معكم ، وإن كنت لا أزوركم إلا لِمَامًا . =

وإلى هذا أشار بقوله : « ومَعَ مَعْ فيها قليل » يريد : ولفظة « مَعَ » تجيء « مَعْ » - بسكون - قليلا :

ثم نبه المصنف على أنه نقل في « مَع » - الساكنة العين - : الفتح ، والكسر ، إذا اتصل بها ساكن ، فتحرك العين ، لالتقاء الساكنين ، ومن فتح قصد التخفيف ، ومن كسر جرى عَلَى أصل التقاء الساكنين وقوله :« ونُقل فَتْح ، وكسرٌ » راجع « لِمَعْ » - بسكون العين - إذا اتصل بها ساكن .

وقد نقل جر « مَع » بمن .

ذكر سيبويه : « ذهبت من معه »[1].

وادعى بعضهم : أنها إذا كانت ساكنة العين تكون حرفا ، والصحيح ظرفيتها[2].

وقد تفرد عن الإضافة ، وترد إليها لامها ، وهي الألف ، وتنون ،

= **الإعراب :**
« فريشى » الفاء : على حسب ما قبلها ، ومبتدأ ، ومضاف إليه ، « منكم » متعلق بمحذوف ، خبر المبتدأ « وهواى » الواو : حرف عطف ، ومبتدأ ، ومضاف إليه « مَعْكُمْ » ظرف ، متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مع : مضاف ، و « كم » مضاف إليه ، والجملة : معطوفة على التى قبلها « وإن » الواو : واو الحال « إن » زائدة « كانت » فعل ماض ناقص وتاء التأنيث « زيارتكم » اسم كان ، ومضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف ، أى : زيارتى إياكم ، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله ، أى : زيارتكم إياى « لِمَامًا » خبر « كان » .

والشاهد في البيت :
قوله : « معْكم » حيث سكن العين من « مَعَ » ، وهو عند سيبويه ضرورة وعند قيس لهجة . . انظر الكتاب ٢ / ٤٥ .

(١) انظر ٢ / ٤٥ الكتاب .

(٢) وفي القاموس المحيط ، مادة (مع) : « مع : اسم ، وقد يسكن ، وينون أو حرف خفض ، أو كلمة تضم الشيء إلى الشيء ،وأصلها معاً ،أو هي للمصاحبة ، وتكون بمعنى « عند » ، وتقول : « كنا معاً » أى : جميعاً . » . وانظر « مَع » ٣٣ ، وما بعدها ، مغنى اللبيب : ففيه البسط والتفصيل

فتعرب إعراب المقصور ، كقول الشاعر [١] .

٢٠٢ ـ حَنَنْتَ إِلَى رَيَّا ، ونَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِــنْ رَيَّــا ، وَشَعْبَاكُمَــا مَعَا

قوله :

واضمم بناءً « غَيْرًا » انْ عَدِمَتْ مَا لَهُ أُضِيــفَ ، نَاوِيًا مَـا عُدِمَــا

نبهك فى هذا البيت على أنك تضم بناءً « غَيْر » يريد : أنك تبنيها على الضم ، إذا عدمت ما أضيف له ، وكنت ناويا له .

وإلى هذا أشار بقوله :

... إنْ عدمــتْ مَــا له أُضيفَ ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا

---

٢٠٢ ـ (١) : **الشاعر :** هو الصمة القشيرى ، والبيت من الطويل .

هو من شـواهد الأغانى ٥ / ١٢٧ ، وأمـالى القـالى ١ / ١٩٠ ، والعينى ٣ / ٤٣١ ، والشـارح الأندلسى .

اللغة :

حننت : اشتقت ، وتاقت نفسك ، مزارك : الزيارة ، وموضع الزيارة ـ أيضاً ـ مختار (ز و ر) .

المعنى :

اشتقت إلى ريا ، وقد بعدت عنها ، وابتعد الشعبان . . .

الإعراب :

« حننت » فعل ، وفـاعل ، « إلى ريا » جار ، ومجـرور يتعلق بقولـه : « حننت » ، « ونفسك » الواو : واو الحال ، نفس : مبتـدأ ، مرفوع بالابتـداء ، وعلامة رفـعه الضمـة الظاهرة ، نفس : مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « باعدت » فعل ماض، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هى ، والجملة من الفعل ، والفاعل فى محل نصب حـال « مزارك » مفعول به ، ومضاف إليه « من ريًا » جار ، ومجرور متعلق بمحذوف حال من « مزارك » ، « وشعباكما » الواو : واو الحال « شعباكما » مـبتدأ ، ومضاف إليه ، وحرف عماد ، وألف التثنية « مـعا » خبر ، والجملة : فى محل نصب حال . .

والشاهد في البيت :

فى قوله « معا » حيث وقع منقطعا عن الإضافة ، بمعنى جميعا . . وقد ردت إليها لامها المحذوفة ، وأعربت إعراب المقصور .

فشرط فى بنائها على الضم : عدم ذكر المضاف إليه ، وكونه منويا ، فلو لم ينو المضاف إليه ـ مع عدم ذكره ـ حكم بالإعراب ؛ لأنها إنما بنيت ؛ لافتقارها إلى المنوى ، فأشبهت الحرف .

فإذا لم تتعلق بمنوى زال الافتقار ، وكان الحكم الإعراب .

فإذا قلت : « جَاءَ زَيدٌ لاَ غيرُ » إن نويت المضاف إليه المحذوف بنيت على الضم ، وإن لم تنو[1] ساغ[2] الإعراب ، ما لم يمنع منه مانع ، كوقوعها اسم « لاَ » النافية للجنس ، فتبنى على الفتح .

وإنما بنيت على الضم حملا لها على « قَبْل ، وبَعْد » فى بنائهما على الضم .

قوله :

قبلُ كغَيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ،أَوَّلُ   وَدُونُ ، والْجِهَاتُ ـ أَيْضًا ـ وعَلُ

وأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نكِّرَا   « قَبْلاً » ومَا مِنْ بَعْدِه قَدْ ذُكِرَا

لما ذكر أن « غَيْرا » تقطع عن الإضافة ، فتبنى على الضم إذا نوى المضاف إليه ،نبهك في هذين البيتين على أشياء تجرى مجرى «غير» فى ذلك .

وإلى ذلك[3]. أشار بقوله : « قبلُ كَغَيْر » يعنى : فى أنها تقطع عن الإضافة ، وينوى المضاف إليه ، فتبنى[4]. على الضم .

وعدد « بَعْد ، وحَسْب ، وأوَّل ، ودُون ، والجهاتُ السّت ، وعَل » .

فكل[5] هذه تجرى مجرى « غير » فيما ذكرناه .

---

(١) فى (أ) : « ينو »
(٢) فى (جـ) : « شاع » .
(٣) فى (جـ) : « وإلى هذا » .
(٤) فى (ب) : « فيبنى على الضم » .
(٥) فى (جـ) : « فكان » .

واعلم أن ما يلزم الإضافة له أربعة أحوال :

إما أن يذكر المضاف إليه ، أو لا يذكر ، لكن ينوى لفظه ، ومعناه ، كأنه موجود ،أو لا يذكر ،ولا ينوى ،أو لا يذكر ،وينوى معناه ،دون لفظه .

وحكمه الإعراب فيما عدا القسم الرابع ، فإنه يبنى فيه على الضم ، وهو الذى أشار إليه المصنف فى « غير » وما أشبهها .

ثم نبه فى البيت الثانى من هذين البيتين على القسم الثالث ، وهو : إذا لم يذكر المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ، ولا معناه .

فبين أن المضاف يعرب ، وينون . إذ لم يبق للمضاف إليه أثر ، لا فى النية ، ولا فى اللفظ .

وإلى هذا أشار بقوله :

وأعربُوا نَصبًا إذَا ما نُكِّرَا قَبْلاً ... ...

قوله : « نَصْبًا » يعنى : ما لم يكن مجرورا « بِمِنْ » فإنه ـ حينئذ يعرب بالجر .

وقوله : « إذَا مُا نُكِّرَا » يعني : إذا نون ؛ لأنه لا ينون إلا إذا قطع عن الإضافة ، ولم يبق للمضاف إليه أثر : لا لفظا ، ولا معنى ؛ لأنه لو نوى اللفظ ، والمعنى أعرب بلا تنوين على حكم المضاف ، ولو نوى المضاف إليه معنى دون لفظ لوجب البناء ـ كما تقدم ، فلا ينون .

ثم نبهك على أن ما ذكر من بعد « قَبْل » فى البيت المتقدم يجرى مجراها فى الإعراب ، والتنوين إذا لم ينو المضاف إليه ومنه القراءة في الشاذ ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ (١) . ـ بالجر ، والتنوين .

---

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

ومنه قول الشاعر [1] :

٢٠٣ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ ، وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَــــادُ أَغَــــصُّ بالماءِ الْحَمِيــــمِ

ومنه قول الآخر [2] :

٢٠٤ ـ وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُــوا بَعْــدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْــرَا

---

٢٠٣ ـ (١) **الشاعر** : هو يزيد بن الصعق ، أو عبد الله بن يعرب ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد ابن يعيش ٤ / ٨٨ ، والخزانة ١ / ٢٠٤ ، ٣/ ١٣٥ ، والشذور ١٠٤ ـ برواية « بالماء الفرات » ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

ساغ : سهل جريانه في الحلق ، أغص : من الغصص : اعتراض اللقمة ، ونحوها في الحلق ، الماء الحميم : يقصد به ـ هنا : الماء البارد والحميم : من الأضداد .

المعنى :

لم يكن يهنأ لي طعام ، ولا يلذ لي شراب ، بسبب عدم احتمالي ظلم الظالمين ، فلما انتصرت عليهم ساغ لي الشراب ، وطابت حياتي . .

الإعراب :

« فساغ » ساغ : فعل ماض « لي » متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ « وكنت قبلا » الواو : واو الحال ، وكان الناقصة والتاء اسمها : و « قبلا » ظرف زمان ، متعلق بقوله : « كان » « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنا ، « أغَصُّ » فعل مضارع ،وفاعله مستتر فيه ، وجوبا والجملة من الفعل ، والفاعل في محل نصب خبر « كاد » والجملة : من الفعل « كاد » واسمه ، وخبره في محل نصب خبر « كان » وجملة كان ، واسمه ، وخبره في محل نصب حال « بالماء » متعلق بأغص « الحميم » نعت للماء .

والشاهد في البيت :

قوله : « قَبْلاً » حيث جاء به معربا منونا ؛ لأنه قطعه عن الإضافة : لفظا ، ومعنى .

٢٠٤ ـ (٢) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد الخزانة ٣ / ١٣١ ، والشذور ١٠٥ والعيني ٣ / ٤٣٦ ، والتصريح ٢ / ٥٠ ، والهمع ١ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، والدرر ١ / ١٨٦ ، والأشموني ٢ / ١٦٩ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

خفية : أجمة في سواد الكوفة ، تنسب إليها الأسود ، وصواب الرواية : ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة . . =

ومن القسم الثانى ، وهو : أن ينوى المضاف إليه كأنه موجود .

قول الشاعر [1] :

٢٠٥ ـ وَمِنْ قبلِ نَادَى كلُّ مَوْلًى قَرَابةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْه الْعَوَاطِفُ

رواه الثقات بجر «قبل» غير منون، على تقدير : المضاف إليه حاضرا .

= **المعنى :**

لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من الهزيمة ، والقتل ما جعلهم يهجرون اللذائذ ، ولا يشربون خمرا على لذة ؛ لأن الألم يعتصر قلوبهم . .

الإعراب :

« ونحن » الواو : على حسب ما قبلها ، وضمير منفصل مبتدأ ، « قتلنا » فعل ، وفاعل ، والجملة خبر نحن « الأسد » مفعول به « أسد » بدل من الأسد « خفية » مضاف إلى أسد « فما » الفاء : عاطفة ، وما : نافية « شربوا » فعل . وفاعل « بعدًا » ظرف زمان ، منصوب على الظرفية « على لذة » متعلق بقوله : « شربوا » « خمرا » مفعول به « لشربوا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « بَعدًا » فقد وردت الكلمة معربة ،منصوبة ، منونة لقطعها عن الإضافة : لفظا ، ومعنى .

٢٠٥ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٤٣٤ ، والتصريح ٢ / ٥٠ ، والهمع ١ / ٢١٠ ، والدرر ١ / ١٧٧ ، والأشمونى ١ / ٢٢١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

مولى : المراد هنا من معانيه : ابن العم ، بدليل إضافته إلى قرابة ، عطفت : من العطف ، وهو : الحنو ، والرأفة . . .

والمعنى :

ومن قبل ذلك نادى كل ابن عم إلى قرابته ، وصرخ حتى يعينوه فيما هو فيه من هول حرب ، أو نازلة ، أو ضائقة فما رحم عليه أحد منهم ، ولا أجاب لدعائه ، انظر العينى ٣ / ٤٣٤ .

الإعراب :

« ومن قبل » الواو : للعطف ، إن كان قد تقدم البيت شىء ، قبل : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « نادى » فعل ماض . « كلُّ » فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، « مولى » مضاف إلى كل، مولى :مضاف ، و« قرابةً » مفعول به لنادى . « فما » الفاء : عاطفة للتعقيب ، و« ما » نافية « عطفت » فعل ماض ،والتاء للتأنيث « مولًى » مفعول به لعطفت . .« عليه » جار،ومجرور =

فـإذا تقرر لك هذا عـلمت : أنه إذا لم يذكـر المضاف إليـه فـيمـا يلزم الإضافة : إما أن يجيء مبنيـا ، وإما أن يجيء معربا ، منونا ، وإما أن يجيء معربا ، غير منون .

وقـد جاءت الوجـوه الثلاثة فى قـولهم : « بَدَأْتُ به مِنْ أَولُ » : ضم اللام على البناء ؛ لأن المضـاف إليه منوى معنى ،لا لـفظا ، والإعراب ، مع التنوين ؛ لأن المضاف غير منوى ، لا لفظا ، ولا مـعنى ، والإعراب من غير تنوين ، على أن المضاف إليه منوى : لفظا ، ومعنى ، كأنه موجود .

نقل الوجوه الثلاثة أبو على .

وذكر المصنف فى جملة ما ذكر « عَل »وهو من العُلُوّ ، تقول : « جِئْتُ مِنْ عَل » أى : من عُلُوّ .

والوجوه الثلاثة جارية فيه كالأول [1] .

قوله :

وَمَا يَلِى الْمُضَـــافَ يأتِى خَلَفَا عَنْهُ فى الاعْرَابِ إذَا ما حُذِفَا

نبهك فى هذا البيت : على أنه قد يحذف المضاف،ويبقى المضاف إليه ، وينزل منزلة المحذوف فى الإعراب .

= متعلق بعطفت ، « العواطف » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

والشاهد فى البيت :

فى قوله : « ومن قبل » فإنه معرب غير منون ؛ لأن المضاف إليه منوى والتقدير : ومن قبل ذلك ، أو نحوه . . .

و « قبل » على الجر من غير تنوين ؛ لأن المضاف إليه محذوف ، ونوى لفظه .

(١) فى (جـ) : « كأول » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يأتِي خَلَفَا ... ...

إلى آخر البيت .

فقوله : « وَمَا يَلِي الْمُضَافَ » يعنى : المضاف إليه ، وقوله : « يأتِي خَلَفا عنه » يعنى إذا حذف المضاف .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ** ﴾ [١] كان الأصل : وأشربوا فى قلوبهم حُبَّ العجل .

فحق « العجل » الجر بالإضافة [٢] ؛ لأنه مضاف إليه ، فلما حذف المضاف ، وهو « حُبّ » جعل المضاف إليه خلفا عنه في الإعراب ، فنصب .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** ﴾ [٣] .

التقدير : واسأل أهل القرية .

ومثل هذا كثير .

وقد يحذف المضافان ، ويبقى المضاف إليه [٤] الثالث ، نائبا عن الأول في الإعراب ، كقول تعالى : ﴿ **تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ** ﴾ [٥] .

التقدير : كدوران عين ، الذى يغشى عليه من الموت [٦] .

وقول المصنف « فى الإعراب » هو على النقل : إذ لا يستقيم الوزن إلا

---

(١) من الآية ٩٣ من سورة البقرة .

(٢) فى (أ ، ب) : « بالأصل » .

(٣) من الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٤) سقط من (جـ) لفظ : « إليه » .

(٥) من الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٦) ويقول أبو حيان فى البحر .. ٧/ ٢٢٠ « ... أى : دورانا كدوران عين الذى يغشى عليه : فبعد الكاف محذوفان ، وهما : دوران ، وعين ... » .

بذلك .

قوله :

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذى أَبْقَـوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَـذْفِ مَـا تَقَدَّمَا

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يكونَ مَا حُذِفْ مُمَـاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَـدْ عُطِـفْ

لما ذكر فى البيت المتقدم : أنه إذا حذف المضاف خلفه المضاف إليه في الإعراب .

نبهك فى هذين البيتين : على أنه قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا ، كما لو لم يحذف المضاف .

وإلى هذا أشار بقوله :

وربَّما جرُّوا الذى أَبْقَوْا ... ...

إلى آخر البيت ، ونبه « بربَّمَا » على قلة ذلك .

وقوله : « ما تقدم » : يعنى به : المضاف .

ثم نبهك على أن هـذا لا يكون إلا بشرط : أن يكون المحذوف معطوفا على مثله .

وإلى هذا أشار بقوله :

لكنْ بشَرْطِ أَنْ يكُونَ ما حُذِفْ ....

إلى آخر البيت .

وقوله : « مماثلا » يعنى : فى اللفظ ، والمعنى .

ومن ذلك قول الشاعر [1] :

٢٠٦ ـ أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ‌ ‌ ‌ ‌ وَنَـــــارٍ تَوَقَّـــدُ بِاللَّيْلِ نَارَا ؟

التقدير : وكلَّ نَارٍ : فحذف « كلّ » الذى هو المضاف ، وأبقى « نَار » مجرورا ، كما كان قبل حذف «كلّ » ؛ لأن الشرط موجود وهو عطف «كلّ » [1] المحذوف على « كلّ » من قوله : « أَكُلَّ امْرِئٍ » وهو مماثل له : لفظا ، ومعنى .

---

٢٠٦ ـ (١) **الشاعر** : هو أبو داود الإيادى ، أو عدى بن زيد ، والبيت من المتقارب .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٣ ، والكامل ١٦٣ ، ٤٩٨ ، وابن الشجرى ١ / ٢٩٦ ، والإنصاف ٧٤٣ ، وابن يعيش ٣ / ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ ، ٥ / ١٤٢ ، ٨ / ٥٢ ، ٩ / ١٠٥ ، والمقرب ٥١ ، والخزانة ٢/ ٢٥٣ عرضا ، والمغنى ٢٩٠ (٢٩) والتصريح ٢ / ٥٦ ، والهمع ٢ / ٥٢ ، والدرر ٢ / ٦٥ ، والأشمونى ٢ / ٢٧٣ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٥٣ .

اللغة :

تحسبين : تظنين ، توقد : الأصل : تتوقد : تشتعل ، وتتوهج .

المعنى :

ما ينبغى لك أن تظنى كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، فالرجل المعتد به : الذى يجمع خصائص الرجال الطيبة ، والنار المعتبرة هى التى تشب للكرم ، والهداية . . .

الإعراب :

« أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول أول لقوله : « تحسبين » كل : مضاف ، و « امرئ » مضاف إليه « تحسبين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعل « امرأ » مفعول ثان لقوله : « تحسبين » ، « ونار » الواو : حرف عطف ، ونار مجرور بإضافة اسم يقع معطوفا بالواو على المفعول الأول ، والتقدير : وتحسبين كل نار « توقد » فعل مضارع ، . . والفاعل مستتر جوازا ، والجملة : فى محل جر ، صفة لنار « بالليل » متعلق بتقد « نارا » معطوف على امرءًا المنصوب ، الواقع مفعولا ثانيا « لتحسبين » .

والشاهد في البيت :

قوله : « ونار » حيث حذف المضاف ، وهو « كل » وأبقى المضاف إليه مجروراً ، كما كان قبل الحذف ، لتحقق الشرط ، وهو أن يكون المحذوف معطوفا على مثله .

(١) سقط من (جـ) لفظ « كل » .

قوله :

وَيُحْذَفُ الثَّانِى ، فَيَبْقَى الأَوَّلُ   كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
بِشَرْطِ عَطْفٍ ، وَإِضَافَةٍ إِلَى   مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

لما نبهك على أنه قد يحذف المضاف ،وهو الأول ، ويبقى المضاف إليه ، وهو الثانى ، نبهك فى هذين البيتين على عكس ذلك .

وهو : أنه قد يحذف الثانى ، ويبقى الأول على حاله ، لو لم يحذف الثانى .

وإلى هذا أشار بقوله :

ويحذفُ الثَّانِى ، فيبقى الأَوّلُ   كحاله   ...   ...

يعنى : كحاله : من سقوط التنوين ، إذا اتصل به المضاف إليه .

وشرط فى ذلك شرطين : أن يكون المضاف ،وهو الأول معطوفا عليه .

وإلى ذلك أشار بقوله : « بشَرْطِ عَطْفٍ » وأن يكون المعطوف مضافا إلى مثل الذى له أضفت الأول .

يعنى [1] بالأول : المعطوف عليه .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   وإِضَافةٍ إِلى   مثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

ومثال ذلك قولهم : « قَطَعَ اللهُ يَدَ ، وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا » .

التقدير : قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها .

(١) فى (جـ) : « فعنى » .

فحذف « مَنْ قَالَهَا » أولا ؛لدلالة الثانى عليه ،وترك « يَدَ » غير منون ، كأن المضاف إليه حاضر .

وساغ ذلك : لحصول [1]. الشرطين ، وهما : وجود العطف ، أعنى : عطف « رِجْل » على « يَد » وإضافة المعطوف لمثل [2]. ما أضيف المعطوف عليه : لفظا ، ومعنى ، وهو « مَنْ قالها » [3].

قوله :

فَصْلَ مُضَافٍ ، شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ   مَفْعُولاً او ظَرْفًا أَجِزْ ، وَلَمْ يُعَبْ
فَصْلُ يمِينٍ ، وَاضْطِرارًا وُجِدَا   بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَو نِدَا

نبهك فى هذين البيتين على الفصل بين المضاف ، والمضاف إليه .وجعل ذلك على قسمين [4].

قسم[5]. جائز فى السعة ، وقسم لا يكون إلا فى الضرورة .

فالقسم الجائز : فى ثلاثة مواضع :

الأول : الفصل بالمفعول بين [6]. المصدر ، والفاعل ، المضاف إليه ، كقوله تعالى : ـ على قراءة ابن عامر ـ : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المشركينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهم شُرَكَائِهم ﴾ [7] ـ بخفض « شركائهم » على الإضافة ، ونصب « أولادَهم » .

التقدير : قتل شركائهم أولادهم .

---

(١) فى (ب) : « بحصول » .
(٢) فى (جـ) : « كمثل » .
(٣) سقط من (جـ) لفظ : « من »
(٤) فى (جـ) : « قسمين » .
(٥) سقط من (أ) : « قسم » .
(٦) فى (جـ) : « وبين » .
(٧) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

. « فقتل » مصدر ، أضيف إلى فاعله ، وهو « شُرَكَائِهِمْ » و « أولادَهم » مفعول بالمصدر ، وفصل بين المصدر ، وما أضيف إليه ؛ لأنه غير أجنبى ، إذ هو مفعوله [1] فكان كلا فصل [2] .

وبعد ثبوت القراءة المتواترة بذلك ، فلا إشكال [3] .

ولا يتوقف فى ذلك إلا من فى دينه وَهْن [4] .

وقد جاء الشعر بذلك ، حيث لم تدع إليه ضرورة ، كقول الأحوص [5] .

٢٠٧ ـ لَئِنْ كَانَ النّكَاحُ أَحَلّ شىءٍ فَــإنَّ نــكَاحَــها مطــرٍ حَــرَامُ

---

(١) فى (جـ) : « مفعول » . (٢) فى (جـ) : « بلا فصل » .

(٣) سجل الزمخشرى قراءة ابن عامر ، وعلق عليها ، فقال :

وأما قراءة ابن عــامر : « قتل أولادَهــم شـركائهــم » ـ برفع « القتل » ونصــب « الأولاد » وجر « الشركاء » على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفـعل بينهما بغير الظرف ، فشئ ، لو كان فى مكان الضرورات ، وهو الشعر لكان سمجا مردودا ، كما سجح ، ورد ★ زَجَّ القَلوصَ أَبى مَزَادَه ★

فكيف به فى الكلام المنثور ؟ فكيف به فى القرآن المعجز ؟ : بحسن نظمه ، وجزالته . . . » ٢/ ٧٠ الكشاف .

ويقول أبو حيان ، عن قراءة ابن عامر « . . . وبعض النحويين أجازها » ، وهو الصحيح ، لوجودها فى هذه القــراءة المتواترة ، المنســوبة إلى العربى الصــريح المحض : ابن عــامر ، الآخذ القــرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب ، ولوجودها ـ أيضاً ـ فى لسان العرب فى عدة أبيات . . . » البحر المحيط ٤ / ٢٢٩ .

(٤) خرج ابن جابر عن لينه ، وإسـجاحه ، بهذه العبـارة ، قاصدًا الزمخشرى ، الذى قـال ما سجلناه عنه ، واعتمد ابن جابر على ما ذهب إليه شيخه : أبو حيان .

والصو ... ؤازر الشارح الأندلسى ، وشيخه : أبا حيان .

٢٠٧ (٥) البيت من ... الر ...

وهو من شواهد المغنى ٦ (٣٢٢) والعينى ٣/٤٦٦ ، والتصريح ٢/ ٥٩ ، والأشمونى ١/ ٢٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

مطر : زوج أخت امرأة الأحوص ، و ...

ت فى شعر الأحوص الأنصارى ص ١٨٩ ، مع تغيير يسير .

الرواية بخفض « مطرٍ » ولا ضرورة : إذ لو شاء لرفع ، ولم يختل عليه وزن ، ولا قافية .

والتقدير : فإن نكاح مطر إياها حرام .

ومنه ما أنشد الأخفش [1].

٢٠٨ ـ فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِى مَزَادَهْ

= **والمعنى :**

لئن كان النكاح عقدة فى السماء قبل أن تعقد فى الأرض ، وهو أزكى شىء فإن نكاح هذه الحسناء الجميلة من مطر الدميم حرام .

(والتحريم على سبيل الهوى ؛ لأن المحلل ، والمحرم هو الله تعالى) .

الإعراب :

« لئن كان » هذه الرواية هى التى سجلها الشارح الأندلسى ، ورواية ديوان شعر الأحوص « فإن يكن » ولا تغيير فى المعنى المراد .

اللام : موطئة للقسم ، وإن : حرف شرط جازم . . « كان » فعل ماض ناقص . . « النكاح » اسم كان « أحل شىء » خبر كان ، ومضاف إليه « فإن » الفاء : واقعة فى جواب الشرط ، وإن : الناسخة « نكاحها » اسم إن ، ومضاف إليه ، ونكاح مصدر أضيف إلى فاعله ، أو مفعوله « مطر » يروى بالحركات الثلاث :

الخفض : فيكون فصلا بين المتضايفين بمضمر الفاعل ، أو المفعول ، والرفع : فلا فصل بين المتضايفين ، ويكون المصدر مضافا إلى المفعول ، ويكون « مطر » فاعله ، والنصب : عكس ذلك « حرام » خبر إن انظر ٢ / ٤٦٧ العينى .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « مطر » ـ على رواية الجر ـ فإنه يكون فصلا بين المتضايفين ، وليس له ضرورة ، فإنه يمكنه أن يقول : فإن نكاحها مطر ـ بالرفع ـ أو مطراً ـ بالنّصب ، وانظر التصريح ٢ / ٥٩ .

٢٠٨ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الكامل ، والبيت يروى لبعض المولدين المدنين ، انظر التعليق على شرح ابن يعيش ٣/ ٢٢ ، ٢٣ ، وجميل من الشارح الأندلسى نسبة الإنشاء إلى الأخفش ، لأنه من زياداته ، وقد تقدم لنا أن الزمخشرى عده من المستسمج المردود .

وهو من شواهد معانى الفراء ١ / ٣٥٧ ، ومجالس ثعلب ٥٢ ، والخصائص ٢/ ٤٠٦ ، والإنصاف ٤٢ ، وابن يعيش ٣/ ١٩ ، ٢٢ ، والمقرب ٥ ، والخزانة ٢/ ٢٥١ ، والعينى ٣ / ٣٦٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٧٦ . والشارح الأندلسى .
=

التقدير : زج أبى مزادة القلوص .

والشواهد على هذا كثيرة ، نقل منها ابن مالك جملة أبيات [1].

الموضع الثانى : الفصل بين اسم الفاعل ، وما أضيف إليه من مفعوله الأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾ [2]. على قراءة من قرأ بنصب « وعدَه » وخفض « رُسُلِه » .

= **اللغة :**

زججتها : طعنتها بالزج ، والزج : حديدة فى أسفل الرمح والمزجّة : رمح قصير كالمزراق .

والقلوص : الناقة الشابة ، أبو مزادة : كنية رجل

والمعنى :

طعنت راحلتى بمزجة مثل فعل أبى مزادة ، وطعنه القلوص .

الإعراب :

« زججتها » : زج : فعل ماض ، والتاء : فاعل ،وها : مفعول به ، « بمزجة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « زججتها » والباء : للاستعانة لدخولها على الآلة ، والضمير يعود إلى امرأته ، التى يخبر أنه زجهـا بمزجة ـ كما يقول العينى ٣ / ٤٦٧ « زج » مصـدر ، منصوب على نزع الخافض ، أى : كزج « القلوص » مفعول به منصوب بالفتـحة ، زج : مضـاف ، و « أبى » مضاف إليه ، « أبى » : مضاف « مزادة » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قول : « زج القلوص أبى . » حيث إن « زجّ » مصدر فعل متعد ، وقد أضافه الشاعر إلى فاعله ، وهو قوله : « أبى مزادة » وقد فصل بين المضاف ، وهو « زج » والمضاف إليه ، وهو « أبى مزادة » بالمفعول به ، وهو « القلوص » .

وقد كان الشاعر متمكنا من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ، ثم يأتى بالفاعل مرفوعا ، فيقول : زج القلوص أبو مزادة ، من غير تغيير فى وزن ، أو قافية ، وانظر مع ذلك ٢ / ٤٦٩ العينى .

(١) ذكر أبو حيان : أنه سجل من هذا النوع عدة أبيات فى كتابه « منهج السالك » انظر ٤ / ٢٢٩ البحر المحيط .

(٢) من الآية ٢ من سورة إبراهيم .

والقراءة سجلها الجـمل فى حاشيته على الجـلالين ٢ / ٥٣٣ حيث قال : « وقرأ جمـاعة « مخلف وعدَه رسله » ـ بنصب « وعده » وجر « رسله » فصلا بالمفعول بين المتضايفين » .

وهى قراءة شاذة .

وقد دخل الموضوعـان ،أعنى : الفصل بين المصدر ، ومـا أضيف إليه، وبين اسم [1] الفاعل ، وما أضيف إليه تحت قول المصنف .

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مفعولاً ، أو ظرفا ،[2] أَجِزْ ...

فأراد بشبه الفعل : ما أشبه الفعل فى العمل .

فدخل المصدر ، واسم الفاعل [3].

و « شبه » مخفوض ؛ لأنه صفة لمضاف ، و « فصلَ » مفعول مقدم « بأجز » و « ما » من قوله : « مَا نَصَبْ » فـاعل بقوله « فَصْل » ؛ لأنه مصدر ،فالتـقدير : أن يفصل المضاف ، الذى هو شـبه الفعل عن المضاف إلـيه ، ما نصبه المضاف على أنه مفعول به ، أو ظرف متعلق به ، أجز .

ثم ذكر الموضـع الثالـث : وهـو الفصل باليـمين ، وإليـه أشار بقولـه : « ولم يُعَبْ فصلُ يمينٍ » .

« ففصلُ » - فى أول البيت الثانى مفعول ما لم يسم فاعله [4] بقوله : « لم يُعَبْ » - فى آخر البيت الأول .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « اسم » .

(٢) لم يذكر الشارح الأندلسى شاهدا على الفـصل بالظرف ، والشاهد هو قول بعض العرب : « تَرْكُ يومًا نَفْسِكَ ، وهواها سعى لها فى رداها » التصريح على التوضيح ٢ / ٥٧ .

ترك : مصدر مضاف ، نفـسك : مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ومـفعوله محذوف ، ويوما : ظرف للمصدر بمعنى : متعلق به ، وهو الفـاصل ، والتقدير : ترك نفسك شأنها يوما مع هواها سعى لها فى رداها . انظر التصريح ٢ / ٥٧ .

(٣) أى : أصل الفعل ، وفرعه .

(٤) فى (أ ، ب) : « مفعول لم يسم فاعله » .

ومثل الفصل باليمين ما ذكره الكسائي : « هَذَا غُلَامَ واللهِ زَيْدٍ » .

التقدير : « هذا غلامُ زيدٍ واللهِ » .

وحكى أبو عبيدة : إنَّ الشَّاةَ لَتَجترُّ ، فَتَسْمَعُ صَوْتَ واللهِ رَبِّهَا » .

التقدير : فتسمع صَوْتَ ربِّها والله .

وأما القسم الذى لا يكون إلا ضرورة ، فهو : الفصل بأجنبى أو بنعت ، أو نداء .

وقد نبه المصنف عليه بقوله :

... واضطـرارا وُجِدَا بأَجْنَبِيٍّ ، أو بِنَعْتٍ ، أَوْ نِدَا

فمثال الفصل بالأجنبى قول الشاعر [1] :

٢٠٩ ـ كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُـودِيٍّ : يُقَـــارِبُ ، أَوْ يُزِيلُ

---

٢٠٩ ـ (١) الشاعر : هو أبو حية النميرى ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٩١ ، والمقتضب ١ / ٢٣٧ ، ٤/ ٣٧٧ ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١ / ١٠٣ ، ٢ / ٢٥٠ ، والعينى ٣ / ٤٧٠ ، والتصـريح ٢ / ٥٩ والهمع ٢ / ٥٢ ، والدرر ٢ / ٦٦ ، والأشمونى ٢ / ٢٧٨ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (عجم) .

اللغة :

يهودى : خص اليهود بذلك ، لأنهم كانوا أهل كتـابة ، يقارب : يضم بعض ما تكتبه إلى بعض ، يزيل : يفرق كتابته .

والمعنى :

يقول أبو حية : ما بقى من آثار الديار رسوم مثل كتابة اليهودى ، الذى يقرب الكتابة ، ويباعدها .

الإعراب :

« كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « خط الكتاب » فـعل مبنى للجمهول ، ونائب فاعله « بكف » متعلق بخط « يوما » ظرف زمان ، منصـوب « بخط » كف : مضاف « يهودى » مضاف إليه « يقارب » فعل مضارع مرفوع . وفاعله مستـتر جوازا ، والجملة فى محل جر ، صفة ليهودى « أو » حرف عطف « يزيل » فعل مضارع ، مرفوع . . وفاعله ضمير مستر جوازا ، وجملة « يزيل » معطوف بالواو على جملة « يقارب » . =

التقدير : بكف يهودىٍّ يوماً .

« فكف » مضاف إلى « يهودى » ، « ويومًا »[(١)] . فاصل بين المضاف ، والمضاف إليه ، وهو أجنبى منهما ؛ إذ لا تعلق له بأحدهما .

ومثال الفصل بالنعت قول معاوية بن أبى سفيان[(٢)] (رضى الله عنه) :

٢١٠ ـ نَجَوْتُ ، وَقَدْ بلَّ الْمُرَادِىُّ سَيْفَهُ   مِن ابْنِ أَبِى شَيْـخِ الأَبَاطِـحِ طَالِبِ

= **والشاهد في البيت :**

قوله : « بكف يوما يهودى » حيث فصل بين المضاف ، والمضاف إليه بأجنبى وهو قوله : « يوما » .

(١) فى (أ) : « فيوما » .

٢١ ـ (٢) البيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٤٧٨ ، والتصريح ٢/٥٩ ، والهمع ٢ / ٥٢ ، والدرر ٢ / ٦٧ ، والأشمونى ٢ / ٦٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

المرادى : هو عبد الرحمن بن عمر ، المعروف بابن ملجم المرادى ، من ابن أبى شيخ الأباطح : يريد : على بن أبى طالب (رضى الله عنه) .

انظر ما كتبه العينى فى ذلك ٣/٤٧٨ ، ٤٧٩ الشواهد الكبرى .

والمعنى :

نجوت من القتل ، وقد بل المرادى سيفه بدم على بن أبى طالب فى شيخ الأباطح .

الإعراب :

« نجوت » فعل ، وفاعل ، « وقد » الواو : واو الحال ، وقد : حرف تحقيق ، « بل » فعل ماض ، « المرادى » فاعل « سيفه » مفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : فى محل نصب حال « من » حرف جر « ابن » مجرور « بمن » ابن : مضاف ، و « أبى » مضاف إليه ، أبى : مضاف ، و « طالب » مضاف إليه « شيخ الأباطح » مضاف ، ومضاف إليه ، أى : مركب إضافى نعت لقوله : « أبى طالب » .

وتقدير الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

والشاهد في البيت :

قوله : « أبى شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف ، وهو قوله : « أبى » والمضاف إليه ، وهو قوله : « طالب » بنعت المضاف ، وهو قوله : « شيخ الأباطح » .

أراد من ابن أبى طالب : شيخ الأباطح .

« فأبى » مضاف إلى « طالب » و « شيخ الأباطح » صفة لأبى طالب ففصل بين المضاف ، والمضاف إليه بالنعت .

ومثال الفصل بالنداء قول الشاعر [1] :

٢١١ ـ كأنَّ برذَوْنَ أَبَا عِصَامِ   زَيْدٍ حِمَارٌ ، دُقَّ باللِّجَامِ

أراد : كأنَّ برذونَ زيدٍ يَا أبَا عِصام حمارٌ .

. ففصل بين المضاف ،والمضاف إليه بالمنادى ،وهو قوله : « أَبَا عِصَام » .

وياء النداء محذوفة ، و « حِمَارٌ » خبر « كأن » .

---

٢١١ ـ (١) : القائل : راجز لم يعينوه ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد الخصائص ٢ / ٤٠٤ ، والعينى ٣ / ٥٨٠ ، والتصريح ٢ / ٦٠ ، والهمع ٢ / ٥٣ ، والدرر ٢ / ٦٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٧٨ ، والشارح الأندلسى .

والثانى : من شواهد الخصائص ٢ /٤٠٤ ، والعينى ٤ / ٣٨٠ ، والتصريح ٢ / ٦٠ ، والهمع ٢ / ٥٣ ، والدرر ٦٧/٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٧٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

برذون : البرذون من الخيل : ما ليس بعربى .

والمعنى :

يصف الراجز برذون رجل اسمه زيد : بأنه غير جيد ،ولا ممدوح وأنه لولا اللجام،الذى يظهره ـ فى نظر من يراه بمظهر الخيل ، لولا ذلك لكان ـ فى نظر من يراه ـ حمارا ؛ لصغره ، وضعفه . . .

الإعراب :

« كأن » حرف تشبيه ، ونصب « برذون » اسم كأن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير :يا أبا عصام ، أبا : مضاف ، وعصام : مضاف إليه ، . .و « برذون » مضاف ، و « زيد » مضاف إليه ، مجرور ، بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « حمار » خبر كأن « دق » ماض ، مبنى للمجهول ،ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا ، يعود إلى الحمار ، « باللجام » متعلق « بدق » ، والجملة : فى محل رفع ، صفة لحمار .

والشاهد في البيت :

قوله : « كأن برذون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف ، وهو : « برذون » والمضاف إليه ، وهو « زيد » بالنداء ، وهو قوله : « أبا عصام » .

المضاف إلى ياء المتكلم

قوله :

آخرَ ما أُضيفَ لليَا اكْسرْ إذَا   لَمْ يَكُ مُعْتَلاً « كَرَامٍ ، وَقَذَى »
أَوْ يَكُ كابنَيْنِ ، وزَيْدِينَ ، فَذِى   جَمِيعهَا اليَا بَعْدُ فتحُها احتُذِى

هذان البيتان تكلم فيهما على حكم ما أضافه المتكلم إلى نفسه .

فذكر أن آخر ما أضفته إلى الياء يكسر ، إذا كان صحيحا « كغُلاَمِى » و « دَارِى » .

وإلى هذا أشار بقوله :

آخر ما أضيف[1] لليا اكسر إذَا   لَمْ يَكُ مُعْتَلاً   ....

فقوله : « لليا » قصره للضرورة .

وتحرز بقوله : « إذَا لم يَكُ مُعَتَلا » من المنقوص ، والمقصور .

ومثل المعتل بقوله : « رَامٍ » وهو منقوص ، وبقوله : « قذى » [2]. وهو مقصور .

واستثنى - أيضاً - ما كان مثنى ، أو مجموعا ، ومثله : « بابْنَيْن » وزَيْدِينَ » : فابنيْن : تثنية ، وزيدِين : جمع مذكر سالم واكتفى بالمثل عن النص على التثنية ، والجمع .

ثم قال [3] :

---

(١) فى (جـ) : « ما يضاف » .

(٢) فى (جـ : « فذى » .

(٣) فى (جـ) : « فقال » .

.... فَذِي جميعُها الْيَا بَعْد فَتْحها احتُذِى

« فذى » إشارة إلى المعتل ، والمثنى ، والمجموع :

فإذا أضفت واحدًا من هذا إلى نفسك فتحت ياء المتكلم .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... اليا بعد فتحها احتذى

يعنى : بعد فتح الياء ، فالياء : مفعول مقدم « باحتذى » :

فالتقدير : فذى جميعها احتذى فيها ياء المتكلم ، بعد أن تفتح الياء .

وكان الأصل : « احتُذِىَ » فسكن الياء للوقف ، وقوله : الْيَا » مقصورة للضرورة .

وتُدْغَمُ الْيَا فيهِ ، وَالْوَاوْ ، وإنْ مَا قَبْلَ وَاو ضُمَّ ، فَاكْسِرْهُ يَهُنْ
وألفًا سَلِّمْ ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلابُهَا يَاءً حَسَنْ

لما نص على أن ياء المتكلم تفتح إذا أضيف إليها المعتل ، أو التثنية ، أو جمع المذكر [1]. السالم ، شرع فى هذين البيتين يتمم الحكم فى ذلك .

فذكر أن ما قبل ياء المتكلم : إن كان ياءً أدغم فيها ، وكذلك إن كان وَاوًا .

وإلى هذا أشار بقوله : « وتدغمُ [2]. الْيَا فيهِ ، وَالْوَاوُ » :

فمثال الياء قولك فى المنقوص : « رَامِىَّ » وفى المثنى المنصوب ، والمجرور « رَأَيْتَ غُلاَمَىَّ ، وَمَرَرْتُ بغلاَمَىِّ » وفى جمع المذكر السالم ، إذا

---

(١) فى (جـ) . « أو الجمع المذكر » . (٢) فى (أ) : « ويدغم » .

كان منصوبا ، أو مجروراً « شَكَرْتُ [1] . كاَتِبَىّ ، وَمَرَرْتُ بكَاتِبَىّ » .

ومثال الواو « جَاءَنى كاَتبىَّ » :

كـان الأصل بعـد الإضـافـة « كَاتِبـُوىَ » - بواو - فـقـلبت الواو ياء ، وأدْغمتها [2] فى ياء المتكلم ، وكـسرت مـا قـبل الواو ، وهى الباء ، لتـخف الكلمة [3] ؛ لأن الياء بعد الضمة ثقيل .

.وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... وإنْ ما قَبلَ واوٍ ضُمَّ ، فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

ومعنى يهن : يسهل .

ثم نبهـك فى البيت الثانى : عـلى أن ما قبل ياء المتـكلم : إن كان ألِفًا سلم ، فلا يغير ، فتقول : « عَصَاىَ » و « جَاءَنِى صَاحِبَاى » .

وإلَى هذا أشار بقوله: « وألفًا سلِّم » أى: سلمها من التغيير، « فألفا » : مفعول مقدم « بِسَلِّم » .

وفرقت هذيل بين ألف المقصور ، وألف غيره :

فقلبوا ألف المقـصور ياء ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، وأدغَمُوا ، وهو عندهم حسن ، فقالوا : « عصىّ ، وهوىّ » قال شاعرهم [4] :

٢١٢ - سَبَقُوا هَوَىَّ ، وأَعْنَقُوا لهوَاهُمُ فَتُخِرِّمـوا ، ولِكُلِّ جَنْـبٍ مَصْـرَعُ

---

(١) فى (جـ) : « كسرت » . (٢) فى (جـ) : « وأدغمت » .

(٣) فى (جـ) : « التحق الكلمة » .

٢١٢ - (١) **الشاعر :** هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من الكامل .

وهو من شـواهد المحتـسب ١ / ٧٦ ، وأمالى ابن الشـجرى ١ / ٢٨١ ، وابن يعـيش ٣ / ٣٣ ، والمقرب ٤٦ ، والعينى ٣ / ٤٩٣ ، والتـصريح ٢ / ٦١ ، والهمع ٢ / ٥٣ ، والدرر ٢ / ٦٨ ، والأشمونى ٢/ ٢٨٢ ، والمفضليات ٤٢١ ، والشارح الأندلسى ، والهذليين ١ / ٢ . =

ولم يفعلوا ذلك في غير ألف المقصور .

وقد أشار المصنف إلى لغة هذيل بقوله :

.... وفى المقصورِ عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلاَبُها يَاءً حَسَنْ

يعنى : وفى المقصور عن هذيل انقلاب الألف ياء حسن .

هذا منتهى كلام المصنف .

اللغة :

« سبقُوا هوَىَّ » : يريد : ماتوا قبلى ، وكنت أحب أن أموت قبلهم ، فسبقوا ، وتقدموا ما كنت أؤمله ، و « هوىَّ » :هواى ـ بلغة هذيل ـ « وأعنقوا » أى :ساروا والسير العنق ، وهو سير سريع ، وأراد : تبع بعضهم بعضا ، « تخرموا » : استأصلتهم المنية ، وماتوا . . .

والمعنى :

سبق أولادى ما أرغب فيه إلى ما يرغبون فيه ، فأفنتهم المنية ، واستؤصلوا ، ولكل إنسان نهاية ، ولكل جنب مصرع .

الإعراب :

« سبقوا » فعل ، وفاعل « هوىَّ » مفعول به لسبقوا،منصوب بفتحة مقدرة على الألف ،المنقلبة ياء ، لإدغامها فى ياء المتكلم على لغة هذيل ، منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « وأعنقوا » الواو : حرف عطف ، وفعل ، وفاعل ، والجملة معطوفة على الجملة التى قبلها « سبقوا » « لهواهم » اللام حرف جر، هوى : مجرور بها ، والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله : أعنقوا ، هوى : مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه « فتخرموا » الفاء : حرف عطف « تخرم » فعل ماض ، مبنى للمجهول وواو الجماعة نائب فاعل ، « ولكل » الواو : واو الحال « لكل » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، كل : مضاف ، و « جنب » مضاف إليه « مصرع » مبتدأ مؤخر .

والجملة : من المبتدأ ، وخبره فى محل نصب حال .

والشاهد في البيت :

قوله : « هَوَىَّ » حيث قلب ألف المقصور ياء ، ثم أدغمها فى ياء المتكلم ، وجاء ذلك الإجراء على لغة هذيل .

واعلم أن ياء المتكلم إذا أضيف إليها الصحيح [فـ] لك فيها الفتح والإسكان .

والفتح هو الأصل [1] ، والإسكان تخفيف .

ويجوز - أيضاً - حذفها ، وبقاء الكسرة دليلا عليها .

(١) فى (جـ) : « والفتح فيها هو الأصل » .

بـــــاب
إعمال المصـــــدر

بِفعْلِه المصْدَرَ أَلْحِــقْ فِى الْعَمَلْ　　مُضَافًا ، أَو مجرَّدًا ، أَو مع « أَلْ »

إنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَو مَايَحُلّ　　محلَّهُ ، ولاسْــمِ مَصْــدَرٍ عَمَلْ

نبهك فى هذيــن البيتــين : على أن المصدر يعمل عــمل فعله : فــيرفع الفاعل ، وينصب المفعــول ، إن كان فعله متعــديا ، كقولك « أَعْجَبَنِى ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا » .

وإلى إعمال المصدر عمل فعله أشار بقوله :

بفعله المصدرَ ألحقْ فى العَمَلْ　　....　　....　　....

فالضمير [1] فى قوله : « بِفعْلِه » عائد على المصدر ،وجاء عوده عليه ، وإن كان مؤخرا ، لتقدمه معنى .

والتقدير : ألحق المصدر بفعله فى العمل .

ثم نبهك على أن المصدر يعمل على ثلاثة أحوال :

إما مضافا : وبه بدأ ؛ لكثرته .

وإما منونا : وهو أقيس ، وليس فى الكثرة كـالأول ،ولهذا :جعله ثانيا ، وكنى عنه بالمجرد ، يعنى : مجردا عن الإضافة ، والألف ، واللام .

وإما معرفا بالألف ، واللام : وهو قليل جدا ، ولهذا أخره .

---

(١) فى (جـ) : « والضمير » .

وقد نبه على الوجوه الثلاثة بقوله :

. . . .   مضَافًا ، أو مجردًا ، أَوْ مَعَ « أَلْ »

فمثال عمله مضافا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ[1] اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [2].

ومثال عمله مجردا عن الإضافة ، والألف ، واللام قول الشاعر [3] :

٢١٣ ـ بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ   أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

« فَرُءُوس » مفعول بالمصدر ، الذى هو« ضَرْب » وهو مجرد عن الإضافة ، والألف ، واللام .

---

(١) فى (أ) : « دفاع » .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

٢١٣ ـ (٣) **الشاعر :** هو المرار بن منقذ ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٦٠ ، ٩٧ ، وابن يعيش ٦ / ٦١ ، والعينى ٣/ ٤٩٩ ، والأشمونى ٢/ ٢٨٤ ، والشارح الأندلسى ، ولم ينسبه الشنتمري ، وهو من الخمسين .

اللغة :

هام : جمع هامة : وهى الرأس كلها ، المقيل : ـ فى الأصل ـ موضع النوم فى القائلة ، ثم نقل إلى موضع الرأس ؛ لأن الرأس يستقر فى النوم حين القائلة .

والمعنى :

يصف الشاعر قومه بالقوة ، والصبر ، ويقول : قد أزلنا هام هؤلاء الرجال عن مواضع استقرارها ، فضربنا بالسيوف رءوسهم .

الإعراب :

« بضرب » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أزلنا » ، « بالسيوف » جار ، ومجرور ، متعلق بضرب ـ أيضاً ـ « رءوس » مفعول به لضرب ، منصوب ،وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، رءوس : مضاف ، و « قوم » مضاف إليه « أزلنا » فعل ، وفاعل « هامهن » هام : مفعول به لأزال ، هام : مضاف ، والضمير ، مضاف إليه « عن المقيل » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أزلنا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « بضرب . . . رءوس قوم » حيث نصب « بضرب » وهو مصدر منون مفعولا به ، وهو « رءوس قوم » .

وعليه قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴾ (١).

ومثال عمله معرفاً بالألف ، واللام قول الشاعر (٢) :

٢١٤ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

« فَأَعْدَاءَهُ » مفعول بقوله : « النِّكَايَة » وهو معرف بالألف ، واللام ، وقد تقدم أنه قليل جدا .

ولأجل هذا لم يأت منه فى القرآن الكريم إلا قوله تعالى : ﴿ لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ ﴾(٣) : على جعل « مَنْ » فاعلا « بالجهر » فيكون الاستثناء مفرغا .

---

(١) الآية ١٤ ، ومن الآية ١٥ من سورة البلد .

٢١٤ ـ (٢) : البيت غير معروف القائل ، وهو من الخمسين ، وبحره المتقارب . والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٩٩ ، والمنصف ٣ / ٧١ ، والمقرب ٢٥ ، والخزانة ٣ / ٤٣٩ ، والشذور ٣٨٤ ، والتصريح ٢ / ١٣ ، والهمع ٢ / ٩٣ ، والدرر ٢ / ٥٢ ، والأشمونى ٢ / ٢٨٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

النكاية : مصدر نكيت فى العدو : إذ أثرت فيه ، يخال : يظن ، الفرار : الهرب والنكول ، والتولى ، يراخى : يؤخر .

المعنى :

المذموم ضعيف عن التأثير فى عدوه ، وجبان لا يثبت فى مواطن القتال ، ويلجأ إلى الهرب ، ويخال أنه يؤخر أجله .

الإعراب :

« ضعيف » خبر لمبتدأ محذوف ، « النكاية » : مضاف إليه « أعداءه » مفعول به ، ومضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، وفاعله مستتر « الفرار » مفعول به أول « يراخي الأجل » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، ومفعول به ، والجملة : مفعول ثان « ليخال » .

والشاهد في البيت :

قوله : « النكاية أعداءه » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو قوله : « النكاية » مفعولا ، وهو قوله : « أعداءه » كما ينصب الفعل ...

(٣) من الآية ١٤٨ من سورة النساء .

ومن جعل الاستثناء منقطعا ، فيكون « مَنْ » مبتدأ ، والخبر محذوف .

والتقدير : إلا من ظلم فله أن يجهر .

وليس من إعمال المصدر المحلى بالألف ، واللام .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن إعمال المصدر إعمال فعله مشروط بأن يصح تقديره : « بـأَنْ » والفعل ، إن كان مـاضيا ، أو مـستقبلا ، و « بمَا » والفعل ، إن كان حالا ؛ لأن « أَنْ » لا تدخل على الحال .

ولهذا أشار بقوله :

إِن كانَ فِعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ مَا يُحَلّ محلّـــــه ... ...

فنبه عـلى « أنْ » بقـوله مع « أنْ » وعلى « مَا » بـقـولـه : أو « مَـا » فهـو معطوف على « أنْ » و « يحل » فعل مـضـارع فى موضـع خبر « كانَ » و « فِعْل » اسمها ، والضمير فى قوله : « محل » عائد إلى المصدر .

والتقدير : ألحق المصدر بفعله ، إن كان فـعل مقترن « بأَنْ » أو بما يحل محل المصدر ، يعني : يصح أن يحل .

ثم نبه بقوله : « ولاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ » : على أن اسم المصدر قد يعمل عمل المصدر ، يعنى يصح أن يحل محله .

ثم نبه بقوله : « ولاِسْمِ مَصْدَرٍ عمَلْ » : على أن اسم المصدر قد يعمل عمل المصدر ، ونبـه على قلة ذلك بتنكيره لفظة « عمَلْ » « فعمل » مـبتدأ ، تقدم خبـره فـى الجـار ، والمجـرور قبل ، وهـو قـولـه : « لاِسْم مَصْدَرٍ » و « مصدر » مخفوض بإضافة « اسم » إليه .

واعلم أن الاسم الذى يفهم منه معنى [1]. المصدر إن كان فى أوله ميم مزيدة ، لغير المفاعلة ، « كالمَضْرَب ،والمحْمَدَة » أو جاء من فعل غير ثلاثى ، على وزنه من الثلاثى « كالغُسْل » من « اغْتَسَل » و « الوُضُوء » من « تَوَضَّأ » فهو اسم مصدر ، وإلا فهو المصدر .

وليس عمل اسم المصدر كثيرا ، ولا مطردا ، ومنه قول الشاعر [2] :

٢١٥ ـ .... وبَعْدَ عَطَائِكَ الْمائَةَ الرّتَاعَا

« فالمائة » مفعول « بعطائك » وهو اسم مصدر ؛ لأنه جاء على وزن مصادر الثلاثى ، وهو من « أفعل » غير ثلاثى ، وهو « أعطى » .

---

(١) سقط من (أ) لفظ « معنى » .

٢١٥ ـ (٢) **الشاعر :** هو القطامى ، واسمه : عمير بن شييم ، يمدح زفر بن الحارث الكلابى ، والشاهد من الوافر .

وهو من شواهد الخصائص ٢ / ٢٢١ ، وابن الشجرى ٢ / ١٤٢ ، وابن يعيش ١ / ٢٠ ، والشذور ٤١٢ ، والعينى ٣ / ٥٠٥ ، والتصريح ٢ / ٦٤ ، والهمع ١ / ١٨٨ ، ٢ / ٩٥ ، والدرر ١ / ١٦١ ، ٢ / ١٢٧ ، والأشمونى ٢ / ٢٨٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٤١ .

اللغة :

« أكفرا » أجحدا للنعمة . . الرتاعا : التى تستام ، وترتع ، وترعى من غير أن يردها أحد ، وذلك تكسبها السمن . . .

المعنى :

أنا لا أجحد نعمتك ، بعد أن رددت عنى الموت ، وبعد أن منحتنى مائة من خيار الإبل .

الإعراب :

البيت بتمامه :

أكفراً بعْدَ ردِّ الموتِ عنِّى وبَعْدَ عطائك المائةَ الرتاعا

« وبعد » الواو : عاطفة « بعد » ظرف ، معطوف بالواو على الظرف السابق ، بعد : مضاف ، و « عطاء » مضاف إليه ، عطاء : مضاف ، والكاف مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر لفاعله « المائة » مفعول لعطاء « الرتاعا » نعت لمائة والألف للإطلاق .

الشاهد في البيت :

قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر ، وهو قوله : « عطاء » إعمال المصدر ، فأضافه إلى الفاعل ، ونصب به المفعول .

ومنه قول عائشة (رضى الله عنها): « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأَتَهُ الْوُضُوءُ » .

قوله :

وَبَعْدَ جَــرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ   كَمِّلْ بِنَصْبٍ ، أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

قد تقدم أن المصدر يعمل مضافا فى الأكثر .

وإضافته إما : إلى الفاعل ـ وهو الكثير ـ وإما إلى المفعول ، وهو قليل ، إذا ذكر الفاعل ، وبعضهم يخصه بالضرورة .

ومن لم يجعله ضرورة استشهد بقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [1] .

ولا دليل فيه : لاحتمال أن يكون « مَنْ » بدلا من « الناس » وهو الراجح : لفظا ، ومعنى [2] .

ولما ثبت أن المصدر يضاف إلى الفاعل ، وإلى المفعول ، نبهك المصنف فى هذا البيت : على أنك بعد جرك ما أضفت المصدر إليه من الفاعل ، أو المفعول ، تكمل العمل بنصب المفعول إن كان المصدر مضافا إلى الفاعل ، أو برفع الفاعل إن كان المصدر مضافا إلى المفعول .

وإلى الوجهين أشار بقوله :

....   كَمِّلْ بِنَصْبٍ ، أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يعنى : عمل المصدر .

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٢) وعلى البدل ذهب السيوطى انظر ١ / ٢٩٨ تفسير الجلالين ، ونقل الجمل عن السمين : أن البدل اشتمال ، أو بدل بعض ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر ، والتقدير : من استطاع منهم : انظر حاشيه الجمل على الجلالين ١ / ٢٩٨ .

فمـثال إضافة المصـدر إلى الفاعل ، ونصب المفعـول قولك : « كَرِهْتُ أَكْلَ زَيْدٍ مَالَ الْيَتِيم » .

ومثال إضافة المصـدر إلى المفعول ، ورفع الفاعل قولك : « كَرِهْتُ أَكْلَ مَالِ اليتيم زَيْدٌ » .

ومنه قول الشاعر [1] :

٢١٦ ـ تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَا فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ   نَفْـيَ الدَّرَاهِيـمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيـفِ .

---

٢١٦ ـ (١) **الشاعر :** هو الفرزدق : همام بن غالب ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الكتـاب ١ / ١٠ ، والكامل ١٤٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٥٨ ، والمحتسب ١/ ٦٩ ، ٢٥٨ ، ٢/ ٧٢ ،والخصائص ٢ / ٣١٥ ، وابن الشجرى ١/ ١٤٢ ، ٢٢١ ، ٢/ ٩٣ ، ١٩٧ والإنصاف ٢٧ ، ١٢١ ، وابن يعـيش ٦ / ١٠٦ ، والخـزانـة ٢/ ٢٥٥ ، والعـينى ٣ / ٥٢١ ، ٤/ ٥٥٦ ، والتصريح ٢/ ٣٧٠ ، والأشمونى ٢/ ٢١٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥٧٠ .

اللغة :

تنفى : تدفع ،هاجرة : هى نصف النهار عند اشتداد الحر ،الدراهيم : جمع درهم ، وزيدت الياء ، كما حذفت من جمع مفتاح ، فقيل « مفاتح » تنقاد : مصدر نقد ، الصياريف : جمع صيرفى .

المعنى :

هذه الناقة تدفع يداها الحصـا عن الأرض فى وقت اشتداد الحر وقت الظهيرة ، كمـا يدفع الصيرفى الناقد الدراهم ، فهى قوية جلدة . . .

الإعراب :

« تنفى » فعل مضارع « يداها » فاعل للفعل تنفى ،مرفوع بالألف ؛لأنه مثنى ،وها : مضاف إليه ، « فى كل » جار ، ومجرور ، متعلق بقـوله : تنفى ، كل : مضـاف ، و « هاجرة » مـضاف إليه « نفى » مفـعول مطلق ، عامله « تـنفى » ، نفى : مضاف « الدراهم » مـضاف إليه ، من إضـافة المصدر إلى مـفعـوله « تنقاد » فاعل المصـدر الذى هو نفى « تنقاد » : مـضاف ،و « الصـياريف » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لفاعله .

والشاهد في البيت :

قوله : « نفى الدراهيم تنقاد » حيث أضاف الشاعـر المصدر وهو قوله : « نفى إلى مفـعوله ، وهو قوله : « الدراهيم » ثم أتى بفاعله مرفوعا ، وهو قوله : « تنقاد » .

وقد تقدم ترجيح اختصاصه بالشعر .

قوله :

وَجُــرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُــرَّ ، وَمَنْ   رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الْمَحلَّ فَحَسَنْ

قد علمت أن المصدر يضاف إلى الفاعل ، وإلى المفعول :

فالمضاف إليه إذا كان فاعلا ، أو مفعولا لم يسم فاعله ،مجرور اللفظ ، مرفوع المحل .

وإذا كان مفعولا فهو مجرور اللفظ ، منصوب المحل .

فنبه المصنف على أن التابع للمضاف إليه فى هذا الباب لك فيه وجهان : الجر على اللفظ ، والرفع ، أو النصب على المحل ، حسبما هو المضاف إليه : من فاعل ، أو مفعول .

وإلى الجر إتباعا للفظ أشار بقوله : « وجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَاجُرَّ » وإلى الإتباع للمحل [1] أشار بقوله :

...   ...   وَمَنْ   رَاعَى فى الاتْبَاعِ المحلَّ فَحَسَنْ

فتقول : « أَعْجَبَنِي سَيْرُ زَيْدٍ الظَّرِيفِ » ـ بالجر على اللفظ ، وبالرفع على المحل ؛ لأن « زيدًا » فاعل [2].

ومنه قوله [3] :

(١) فى (أ) : « إلى المحل » .   (٢) فى (جـ) : « لأن زيدًا فاعلا » .

٢١٧ ـ (٣) القائل هو لبيد بن ربيعة العامرى (رضى الله عنه) والبيت من الكامل .

والبيت من شواهد ابن الشجرى ١/٢٢٨ ، ٢/٣٢ ، والإنصاف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، وابن يعيش ٢/٢٤ ، ٤٦ ، ٦ / ٦٦ ، والخزانة ١/٣٣٤ ، ٤٤١ ، والعينى ٣ /٣١٥ ، والتصريح ١/٢٧٨ ، ٢/٦٥ والهمع ٢/١٤٥ ، والدرر ٢/٢٠٢ ، والأشمونى ٢/ ٢٩٠ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٢٨ =

٢١٧ ـ حتّى تَهَجَّرَ فى الرَّواحِ ، وهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

« فالمظْلُومُ » صفة « للمعقب » مرفوعة على المحل ، لأنه فاعل وتقول : « أعْجَبَنِى أَكْلُ الْخُبْزِ الطَّيِّبَ » ـ بالجر على اللفظ ، وبالنصب على المحل ؛ لأن الخبز مفعول : وإن جعلته مفعولا ، لم يسم فاعله جاز الرفع فى الصفة على المحل [1] ، وذلك بحسب التقدير .

فإن قدرت المصدر « بأن » وفعل الفاعل فالخبر مفعول به ، غير نائب عن الفاعل ، وإن قدرته « بأن » وفعل المفعول فالخبر مفعول لم يسم فاعله .

= **اللغة :**

تهجر : سار فى الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » الوقت من زوال الشمس إلى الليل ، وهاجها : أزعجها ، طلب المعقب : مصدر تشبيهى ، نصب على المفعول المطلق ، والأصل : وهاجها طالبا إياها طلبا مثل طلب المعقب . والمعقب : من يطلب حقه المرة بعد المرة ، ويكرر الطلب . .

المعنى :

يقول لبيد ، واصفا حمار الوحش ، وأتنه : إن هذا المسحل ، قد عجل رواحه إلى الماء ، وقت اشتداد الهاجرة ، وأزعج الأتان ، وطلبها إلى الماء ، مثل طلب الغريم ، الذى مطله مدين بدين له فهو يلح فى طلبه المرة ، بعد الأخرى .

الإعراب :

« حتى » حرف غاية ، وجر « تهجر » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازًا « فى الرواح » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : تهجر ، « وهاجها » الواو : حرف عطف ، هاجها : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا . وها : مفعول به ، والجملة معطوفة بالواو على ما قبلها « طلب » مفعول مطلق ، طلب : مضاف ، و « المعقب » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « حقه » مفعول به ، ومضاف إليه ، « المظلوم » نعت للمعقب باعتبار محله .

والشاهد في البيت :

قوله : « المظلوم » حيث جاء نعتا لفاعل المصدر ، على المحل .

(١) العبارة الآتية ساقطة من (حـ) « لأن الخبر مفعول . . إلى . . فى الصفة على المحل .

إعمال

اسم الفاعل

كفعْله اسمُ فَاعلٍ فىِ الْعَمَلِ   إنْ كَانَ عَنْ مُضيِّه بمَعْزِلِ
وَوَلِىَ استفْهَامـا ، اوْ حَرْفَ نِدَا   أو نَفْيًا ، اوْ جَا صفَةً ، او مُسْنَدَا

اعلم أن اسم الفاعل ، هو : الصفة الدالة على حدث ، وفاعله الجارية مجرى الفعل فى إفادة الحدوث ، والصلاحية للاستعمال بمعنى المضى ، والحال ، والاستقبال .

خرج بقوله : « وفاعله » : اسم المفعول ؛ لأنه لا يدل على الفاعل ، وبقوله : « فى إفادة الحدوث » أفعل التفضيل ، والصفة المشبهة لأنهما لا يفيدان الحدوث ، ولذلك لم يستعملا إلا فى الحال .

واعلم أن اسم الفاعل ، لا يجىء إلا موافقا للفعل المضارع فى حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه .

ولأجل هذا لم يعمل إذا كان بمعنى المضى ، مجردا عن الألف ، واللام ؛ لأنه قد جاء بمعنى فعل ، لا يوافقه فى الحركات والسكنات ، وعدد الحروف .

وعمل إذا بمعنى الحال ، والاستقبال ؛ لحصول الشبه بينه ، وبين الفعل المضارع من جهة المعنى ، واللفظ .

وقد نبه المصنف على أن اسم الفاعل يعمل[1] عمل فعله المضارع بقوله :

كَفِعْله اسمْ فَاعلٍ فى الْعَمَلِ   ....

ونبه على أن ذلك مشروط بكونه ليس ماضيا بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « تعمل » .

.... إن كان عن مضيه بمعزل

يعنى : إن كان اسم [1] الفاعل عن معنى المضى بمعزل .

ونبه فى البيت الثانى على بقية شروط العمل ، وهى : أن يتقدمه استفهام ، نحو : « أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا؟ » وإليه أشار بقوله : «وولى استفهاما» .

يعنى : وولى [2] اسم الفاعل استفهاما .

ومنها : أن يتقدمه حرف النداء ، نحو : « يَا طَالِعاً جَبَلاً » . وإليه أشار بقوله : « أو حرفَ ندَا » .

وظاهر كلامه : أن اعتماده على حرف النداء هو المسوغ للعمل .

وأشار ابنه إلى خلاف ذلك [3].

وجعل الاعتماد ـ هنا ـ على موصوف محذوف ، فهو مندرج فى حكم البيت ، بعد هذا [4].

ومنها : أن يتقدمه نفى ، نحو : « ما ضَارِبٌ زَيْدٌ عمراً » وإليه أشار بقوله : « أو نَفْيًا » .

ومنها : أن يأتى صفة لموصوف ، ويندرج فى ذلك : الحال ، والصفة ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا » و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا » .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « اسم » .
(٢) فى (جـ) : « أو ولى استفهاما » .
(٣) يقول ابن الناظم :
وقوله : « أو حرف ندا » مثاله : « يَا طَالِعاً جَبَلاً » : والمسوغ لإعمال « طَالِعاً » ـ هنا ـ : هو اعتماده على موصوف محذوف، تقديره : يَا رَجُلاً طالعاً جَبَلاً ، وليس المسوغ الاعتماد على حرف النداء ؛ لأنه ليس كالاستفهام ، والنفى فى التقريب من الفعل ؛ لأن النداء من خواص الأسماء . ص ٤٢٤ شرح ألفيه ابن مالك ، لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .
(٤) والنفس أميل إلى ذلك ، لنصاعة ، ووضوح كلام ابن الناظم .

وإليه أشار بقوله : « أوْ جَا صِفَةً » .

ومنها : أن يكون مسندا ، أى : خبرا لذى خبر ، فيندرج فى ذلك خبر المبتدأ ، وخبر « كان » وأخواتها ، و« إن » وأخواتها ، والمفعول الثانى من باب « ظَنَنْتُ » نحو : « زَيدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » « وكانَ قيس مُحِبًّا ليْلَى » و « إنَّ زَيْدًا مُكْرِمٌ عَمْرًا » و « ظننتُ عَمْرًا ضَارِبًا خالدًا » .

وإلى ذلك كله أشار بقوله : « أو مُسْنَدَا » .

قوله :

وَقَدْ يكونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ   فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذى وُصِفْ

نبه فى هذا البيت : على أن اسم الفاعل ، المعتمد على الموصوف قد يكون ذلك الموصوف محذوفا ، فيستحق اسم الفاعل العمل باعتماده على الموصوف بقوله :

وقد يكون نعت محذوف عرف ....

يعنى : وقد يكون اسم الفاعل .

وأشار إلى استحقاقه العمل ، وإن كان الموصوف محذوفاً بقوله :

.... **فَيَسْتَحق الْعَمَلَ الَّذى وُصِفْ**

يعنى : الذى وصف فيما تقدم .

فمثال حذف الموصوف فى هذا الباب قوله تعالى : ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ** ﴾ (١) .

تقديره : صنف مختلف ألوانه .

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

ومنه قول عمر بن أبى ربيعه [1] :

٢١٨ ـ وكَمْ مالىء عيْنَيْه من شَىْء غيره إذَا رَاحَ نَحْوَ الجمرَةِ : البيضُ كالدُّمَى

التقدير : وكم شخص مالئ عينيه .

قوله :

وَإِنْ يكُنْ صِلَةَ « أَلْ » فَفِي المُضِي وَغَيْـرِه إِعْمَالُـهُ قَدِ ارْتُضِـي

اعلم أن الكلام المصنف فيما تقدم : إنما كان في اسم الفاعل المجرد عن

---

٢١٨ ـ (١) : البيت من الطويل .

وهو من شواهد الجمل ٩٧ ، ودلائل الإعجاز ٣٤ ، والعينى ٣/ ٥٣١ ، والشارح الأندلسى ، وليس البيت فى ديوان الشاعر ، ولا ملحقاته .

اللغة :

الجمرة : مجتمع الحصا بمنى ، البيض : جمع بيضاء ، ويريد : النساء البيض، الدمى: جمع دمية : الصورة من العاج ، وبها شبه النساء فى الحسن ، للبياض ، مع الصفرة .

المعنى :

يقول المخزومى : كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى ، وذلك عند الذهاب إلى الجمرات بمنى ، ولكن النظر إليهن لا يجدى شيئا .

الإعراب :

« وكم » الواو : على حسب ما قبلها ، وكم خبرية : بمعنى كثير ، مبتدأ ، مالئ : تمييز « كم » الخبرية ، مجرور « بمن » المقدرة ، أو بإضافة « كم » إليه ـ على الخلاف المشهور ، وفى « مالئ » ضمير مستتر ، هو الفاعل لاسم الفاعل ، وخبر المبتدأ محذوف ، تقديره : لا يفيد من نظره شيئا . « عينيه » : مفعول به لقوله : « مالئ » والضمير مضاف إليه « من شىء » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « مالئ » شىء مضاف ، و « غيره » مضاف إليه « غير » مضاف ، والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية « راح » فعل ماض « نحو » منصوب على الظرفية المكانية ، متعلق بقوله : راح ، نحو : مضاف ، و « الجمرة » مضاف إليه « البيض » فاعل بقوله « راح » « كالدمى » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، حال من البيض .

والشاهد في البيت :

قوله : « مالى عينيه » حيث عمل اسم الفاعل ، وهو « مالئ » النصب فى المفعول به ، وهو قوله : « عينه » وذلك العمل : بسبب الاعتماد على موصوف محذوف ، تقديره : شخص مالئ .

الألف ، واللام .

فلما فرغ [١] منه تكلم على اسم الفاعل المحلي بالألف ، واللام ، فنبه في هذا البيت : على أنه إذا حلى [٢] اسم الفاعل بالألف ، واللام عمل مطلقا ، سواء كان فى معنى المضى ، أو الاستقبال ، أو الحال .

وذلك حكم مجمع [٣] عليه عند النحويين ، مرضى عند جميعهم [٤] .

وإنما عمل ، والمراد به المضى : إذا كان فيه الألف ، واللام ؛ لأنه أغنى هو ، وفاعله المضمر عن جملة الصلة ،ولا يكون ذلك إلا فى الجملة الفعلية .

والدليل على ذلك : عطف الفعل عليه فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ [٥] .

فلما ناب مناب الفعل أعطى حكمه .

قوله :

فعَّالٌ ، او مفْعَالٌ ، أو فَعولُ ـ فى كثْرَةٍ ـ عَنْ فاَعلٍ بَديلُ
فيسْتَحِــقُّ مَالَهُ من عَمَــلِ وَفِى فَعيلٍ قَلَّ ذَا ، وَفَعِــلِ

لما فرغ من الكلام على قسمى اسم الفاعل شرع يتكلم فى أمثلة المبالغة ؛ لأنها تعمل عمل اسم الفاعل .

وهى : أن ينقل اسم الفاعل إلى غير صيغته [٦] قصداً للمبالغة .

وهى ألفاظ محفوظة ـ كما عددها المصنف .

---

(١) فى (جـ) : « تفرغ » .

(٢) في (جـ) : « حكى » .

(٣) فى (جـ) : « مجموع عليه » .

(٤) فى (أ) : « عندهم جميعهم » .

(٥) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٦) فى (جـ) « صفة » .

فنبه على أن هذه الألفاظ بدل عن اسم الفاعل في العمل بقوله : « فَعَّالٌ . . . » إلى آخر البيت :

فذكر « فعَّالاً » [1] ـ بفتح الفاء ، وتشديد العين ـ نحو ما حكى سيبويه : « أمّا العَسَلَ ، فأنا شرَّابٌ » [2]: نقل عن شارب قصداً للمبالغة وذكر « مِفْعَالاً » ـ بكسر الميم ـ : نحو ما حكاه سيبويه : « إنّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا » [3].

وذكر « فَعُولاً » ـ بفتح الفاء ـ كقوله [4].

٢١٩ ـ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا ... إذَا عَدِمُوا زَادًا ، فَإنَّكَ عَاقِرُ

(١) في (جـ) : « فعال » .   (٢) ١ / ٥٧ الكتاب .

(٣) ١ / ٥٨ الكتاب .

٢١٩ ـ (٤) **الشاعر :** هو أبو طالب بن عبد المطلب ، يرثى أبا أمية بن المغيرة المخزومى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٥٧ ، والمقتضب ٢ / ١٤ والجمل ١٠٤ ، وابن الشجرى ٢ / ١٠٦ ، وابن يعيش ٦ / ٦٩ ، ٧٠ ، والخزانة ٢ / ١٧٥ ، ٣ / ٤٤٦ ، والشذور ٣٩٣ ، والعينى ٣ / ٥٣٩ والتصريح ٢ / ٦٨ ، والهمع ٢ / ٩٧ . والدرر ٢ / ١٣٠ ، والأشمونى / ٢٩٧ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١١ .

اللغة :

« شروب » : مبالغة لضارب « نصل السيف » يريد : حده ، وشفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله .. « سوق » جمع ساق « سمانها » جمع سمينة : ضد الهزيلة « عاقر » اسم فاعل من العقر ، والمراد : النحر ، ويطلق العقر على ضرب قوائم البعير ، لإمكان التمكن من نحره .

والمعنى :

يصف أبو طالب أبا أمية بالجود ، والكرم فى وقت العسرة ، والشدة ، الذى تبرز فيه الأنانية ، .. وذكر أن أبا أمية عند ذلك يبذل بذل الكرماء ، وينحر الإبل للفقراء ، . . .

الإعراب :

« ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب « بنصل » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله: ضروب ، نصل : مضاف ، « والسيف » مضاف إليه « سوق » مفعول به ، سوق : مضاف ، و « سمان » مضاف إليه « سمان » مضاف ، وها : مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان . . . « عَدِمُوا » فعل ، وفاعل « زادًا » مفعول به ، « فإنك » الفاء : واقعة فى =

وقال : « فى كثرة » يعنى به : أن وقوع هذه الصيغ الثلاث بدلا عن اسم الفاعل كثير .

وإذا وقعت موقعه استحقت عمله ، وإلى هذا أشار بقوله :

فيستحقُّ مَالَهُ منْ عَمَلِ ....

ثم ذكر « فَعِيل » - بفتح الفاء ، وكسر العين - وياء ساكنة بعدها نحو قول بعضهم : « إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاه » .

و « فَعِل » - من غيرياء - نحو ما أنشده سيبويه (1) :

٢٢٠ - حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تضيرُ ، وآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ

= جواب الشرط ، وإن واسمها ، « عاقر » خبر « إن » والجملة من « إن » واسمها ، وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » .

والشاهد في البيت :

قوله : « ضروب . . سوق » حيث نصب « سوق » « بضروب » الذى عمل عمل اسم الفاعل ، وهو الأصل ، وهو « ضارب » .

٢٢٠ - (١) القائل : هو اللاحقى ، أو ابن المقفع ، والبيت من الكامل وهو من شواهد الكتاب ١/ ٥٨ ، والمقتضب ٢ / ١١٦ ، والجمل ١٥٥ ، وابن الشجرى ٢ / ٥٤٣ ، وابن يعيش ٦ / ٧١ والخزانة ٣ / ٤٥٦ ، والعينى ٣ / ١٠٧ ، والأشموني ٢ / ٢٩٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

حذر : صيغة مبالغة ، من حاذر : والمراد : شديد الحذر تضير : « ضَارَه ضيراً من باب باع : أضر به » مصباح (ضير) .

المعنى :

هذا المرء شديد الحذر من أمور ، لا تضره ، وآمنٌ مِنْ أمور ليس له منها نجاء . . .

الإعراب :

« حذر » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو حذر ، و « حذر » صيغة مبالغة على زنة « فعل » وتحتاج إلى فاعل ، والفاعل ضمير مستتر جوازا في حذر ، تقديره : هو « أموراً » مفعول به لقوله : « حذر » « لا » نافية « تضير » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، تقديره : هى ، والجملة فى محل نصب ، صفة لأمور « وآمن » الواو : حرف عطف ، آمن : معطوف على حذر وفيه ضمير =

وذكر أن استعمال هاتين الصيغتين بدلا عن اسم الفاعل قليل ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَفى فَعيلٍ قَلَّ ذَا ، وفَعِلِ

فنبه على قلة هذا الاستعمال فى هاتين الصيغتين ، كما نبه على كثرته فى الصيغ الثلاث المتقدمة .

قوله :

وَمَا سِــوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِــلْ فى الحُكْمِ ، والشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

نبه فى هذا البيت على أن المثنى ، والمجموع من صيغ المبالغة المذكورة جرى فى الإعمال كالمفرد ، وإلى هذا أشار بقوله :

وما سِوَى المُفْردِ مثله جُعِلْ ....

أى : مثل المفرد .

ودخل تحت قوله : « ومَا سِوَى المفْرَد » المثنى ، والمجموع ، ونبه على أن شروط المثنى والمجموع كالمفرد بقوله: « والشُّرُوطِ حيثما عملْ » و « الشرط » مخفوض بالعطف على قوله : « فى الحكم » وقوله : « حيثُما عَمِلْ » تتميم ، لا حاجة إليه .

= مستتر هو فاعل آمن « ما » اسم موصول ، مفعول به لقوله : « آمن » ، « ليس » فعل ماض ، ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا « منجيه » منجى : خبر ليس ، ومنجى : مضاف ، والهاء مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله . « من الأقدار » جار ، ومجرور متعلق بقوله : « منجيه » وجملة ليس ، واسمها ، وخبرها لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول .

والشاهد في البيت :

قوله : « حذر أموراً » حيث أعمل قوله : « حذر » وهو من صيغ المبالغة ، عمل الفعل ، فنصب به المفعول ، وهو قوله : « أموراً » . . .

فتقول فى إعمال المثنى من هذه الصيغ : « الزَّيْدَانِ غَفُورَان [1] ذُنُوبًا ، وَحَذِرَانِ أُمُورًا » .

ومن إعمال الجمع قول طرفة [2] :

٢٢١ ـ ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ ، غَيْرُ فُخُرْ

« فَغُفُر » : جمع غفور .

قوله :

وانْصِبْ بِذِى الإِعْمَالِ تِلْوًا ، وَاخْفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِى

---

(١) سقط من (جـ) : « غفوران » .

٢٢١ ـ (٢) : البيت من الرمل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٥٨ ـ برواية « فجر » والنوادر ١٠ ، والجمل ١٠٦ ، وابن يعيش ٦/ ٧٤ ، ٧٥ والخزانة ٣ / ٣٦٤ ، والعينى ٣ / ٤٥٨ ، والتصويح ٢ / ٦٩ ، والهمع ٢ / ٩٧ ، والدرر ٢ / ١٣١ ، والأشمونى ٢ / ٢٩٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٦٨ .

اللغة :

« غفر » : جمع غفور . . فخر : جمع فخور من الفخر : المباهاة بالمكارم ، والمناقب ، والمآثر . . .

المعني :

هؤلاء القوم ـ زيادة على مآثرهم ـ أنهم في قومهم يغفرون ذنوب الجاهلين ، الطائشين ، وأن فيهم تواضعا ، وأنهم لا يفتخرون بمناقبهم ، ومآثرهم .

الإعراب :

« ثم » حرف عطف « زادوا » فعل ، وفاعل « أنهم » أن واسمها « فى قومهم » جار ، ومجرور ، متعلق بزادوا ، قوم :مضاف ،وهم : مضاف إليه « غفر » خبر أن وفاعله مستتر فيه جوازا « ذنبهم » مفعول به لغفر ، ومضاف إليه ، ذنب : مضاف وهم : مضاف إليه ، وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لقوله : زادوا ، والتقدير : ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم « غير » خبر ثان لأن ، وغير : مضاف و « فخر » مضاف إليه ، وسكن للروى .

والشاهد في البيت :

قوله : « غفر ذنبهم » حيث أعمل قوله : « غفر » الذى هو جمع غفور ، الذى هو صيغة مبالغة إعمال الفعل ، فنصب المفعول به ، وهو قوله : « ذنبهم » .

نبه فى هذا البيت : على أن اسم الفاعل ، المستحق للإعمال إذا طلب مفعولين ، فأكثر جاز فى الأول النصب ، والجر ، على إضافة اسم الفاعل إليه ، وإلى هذا أشار بقوله :

وانصبْ بذى الإعمال تلواً واخفضِ

يعنى « بالتلو » : ما يلى [1] اسم الفاعل من المفاعيل .

ثم نبه على أن ما بقى يتعين نصبه ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وهْوَ لنَصْبِ ما سِوَاهُ مُقْتَضِى

فجعله مقتضيا للنصب ، لا غير .

فمثال ذلك : فيما يطلب مفعولين قولك : « أَعْجَبَنِى مُعْطِى زَيْدٍ جُبَّةً » فيجوز فى « زَيْد » : النصب ، والخفض ؛ لأنه يتلو اسم الفاعل ، ويجب فى « جُبَّة » النصب .

ومثال ذلك : فيما يطلب ثلاثة مفاعيل : « سَرَّنِى [2] مُعْلِمُ زَيْدٍ عَمْراً منطلقًا » .

« فعمرو ، ومنطلق » يجب نصبهما ، و « زَيْد » يجوز فيه الوجهان ـ كما تقرر ـ .

وإذا كان اسم الفاعل من فعل ينصب مفعولين ، أو ثلاثة ، وكان مما لا [3] يعمل ، لكونه بمعنى المضى ، عاريا من الألف ، واللام تعين جر ما يلى اسم الفاعل ، وينصب ما بقى بفعل مضمر ، كقولك : « أَنَا ظَانّ زيدٍ أَمْسَى منطلقاً » .

---

(١) في (جـ) : « يعنى : بالتاء ، وما يلى » . (٢) فى (جـ) : « سرى » .

(٣) سقط من (جـ) لفظ : « لا » .

وقد يفهم هذا من كلام المصنف ؛ لتقييده جواز الوجهين فى تلو اسم الفاعل ، بكونه ذا عمل .

فيفهم منه : أنه إذا لم يكن ذا عمل لم يجز فى تلوه إلا وجه واحد وهو الجر ؛ إذ لا وجه للنصب .

وقد أجاز السيرافى نصبه للمفعول الثانى ؛ لأنه بالإضافة قد أشبه ما فيه الألف ، واللام ، فعمل بمعنى المضى .

قوله :

وَاجْرُرْ ، أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ كمُبْتَغِــى جَــاهٍ ، وَمَالاً مَنْ نَهَضْ

لما تقدم أن تلو اسم الفاعل يجوز خفضه فيما يعمل ، ويجب فيما لا يعمل ، نبه فى هذا البيت : على أن التابع للمخفوض [1] : بإضافة اسم الفاعل إليه يجوز خفضه ، ونصبه ، وإلى هذا أشار بقوله :

واجرُر ، أو انصب تابع الذِى انخفض ....

ومثل ذلك بقوله : **كمبتغى جاهٍ ، ومالاً مَنْ نَهَضْ**

« فجاه » : هو الذى انخفض بإضافة اسم الفاعل إليه .

و « مالاً » يجوز فيه الجر على اللفظ ، والنصب على المحل ، أو بإضمار فعل .

هذا إن [2] كان اسم الفاعل مما يعمل ، وإن لم يكن اسم الفاعل مما يستحق العمل لم يجز النصب إلا بإضمار فعل .

---

(١) في (جـ) : « التابع المخفوض » .
(٢) فى (ب ، و جـ) : « إذا » .

وعليه قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا ،وَالشَّمْسَ ،وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ (1).

التقدير : وجعل الشمس ، والقمر حسبانا .

هذا إذا لم يرد « بجاعل » ـ هنا ـ حكاية الحال ، فإن أريد به حكاية الحال اتجه النصب على المحل .

قوله :

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُول ، بلاَ تَفَاضُلِ

فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ للمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ «كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي»

لما قرر حكم اسم الفاعل في العمل ، شرع يذكر حكم اسم المفعول ، وهو : الوصف الدال على حدث ، ومن يقع عليه « كمضْرُوب » : فإنه دل على الحدث ، الذى هو « الضَّرْب » وعلى من وقع عليه الحدث .

وصيغته من الثلاثى على « مَفْعُول » « كمضْرُوب ، ومَقْتُول » ومن غير الثلاثى على صيغة المضارع ، الذي لم يسم فاعله ، ويُجعل فيه (2). مكان حرف المضارعة ميما مضمومة « كمكْرَم » ـ بفتح الراء ـ و « مُسْتَخرَج ، ومُنْطَلَق به » :

ولا فرق بينه ، وبين اسم الفاعل من غير الثلاثى ، إلا فى فتح العين .

وقد نبه المصنف فى هذين البيتين : على أن كل ما قرر لاسم الفاعل من الأحكام فى العمل فإن اسم المفعول يعطى مثل ذلك ، من غير تفاضل بينهما ، إلا أن اسم المفعول : مرفوعه مفعول (3) ، نائب عن الفاعل ، فيجرى

---

(1) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

وفى حاشية الجمل ٢ / ٦٧ « جاعل ، على قراءة الجمهور » .

(2) فى (جـ) : « وتجعل فيه » . (3) فى (جـ) : « مرفوع بمفعول » .

مجرى الفعل ، الذى لم يسم فاعله .

وإلى هذا أشار بقوله فى البيت الثانى :

فهو كفعلٍ صيغ للمفعُول فى مَعْنَاهُ ....

ثم مثل ذلك يقول :

.... « المُعْطَى كفَافًا يَكْتَفِى »

« فمُعْطَى » صلة للألف ، واللام ، والمرفوع به مضمـر ، مستتر ؛ لأنه نائب عن الفاعل ، وهو عائد إلى الألف ، واللام .

و « كفَافًا » مفعول ثان .

و « يكتفى » فى موضع خبر « المعطى » ؛ لأنه مبتدأ .

وتبين من هذا المثال : أن اسم المفعول إذا كان من فـعل يتعدى لأكثر من مفعول ، رفع الأول نائبا عن الفاعل ، ونصب الثانى (١) .

قوله :

وَقَدْ يُضَــافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِــعْ مَعْنًى « كمحمودُ المقاصدِ الْوَرِعْ »

نبه فى هذا البيت على أن اسم المفعول قد يضاف إلى مرفوعه فى المعنى

وإلى هذا أشار بقوله :

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى ....

فالإشارة بقوله : « ذَا » إلى اسم المفعول .

وقوله : « مرتفع معنى » يعنى : مرتفع باسم المفعول معنى .

---

(١) فى (جـ) : « وينصب الباقى » .

وقيده بالمعنى ؛ لأنه لا يضاف اسم المفعول إلى مرفوعه إلا حتى يزال رفعه به : لفظا [1] ، ويصير المرفوع باسم المفعول ضميرا عائدا على ما جرى عليه اسم المفعول .

ومثل ذلك بقوله : « محمود المقاصد الورع » :

كان أصل الكلام : الورع محمودة [2] مقاصده .

فأضيف اسم المفعول ، وهو « محمود » إلى « المقاصد » المرفوعة به ، وصار المرفوع باسم المفعول ضميرا عائدا إلى « الْوَرِع » وهو الضمير الذى كانت « المقاصد » مضافة إليه : نقل ، فجعل نائبا عن الفاعل ، وصارت المقاصد فضلة .

فإما أن تجر [3] بالإضافة ـ كما ذكره ـ وإما أن تنصب [4] على التشبيه بالمفعول به .

---

(١) فى (جـ) : « معنى » .

(٢) فى (جـ) : « محمود مقاصده » .

(٣) فى (جـ) : « يجر » .

(٤) فى (جـ) : « ينصب » .

أبنيـة المصـادر

قوله :

فَعْلٌ قياسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى   مِنْ ذِى ثلاثة « كَرَدَّ رَدًّا »

هذا الباب وضعه لأبنية المصادر .

والأفعال ـ بالنسبة إلى المصادر ـ قسمان : ثلاثى ، وغير ثلاثى .

فغير الثلاثى : مصدر مقيس ، جار على طريقة واحدة .

وأما الثلاثى : فمصادره كثيرة ، متشعبة ، لا تنحصر بالقياس ، ولا تضبط إلا بالسماع .

والمقيس منها قليل .

وقد تعرض له المصنف : فنبه فى هذا البيت على أن « فَعْلاً » ـ بفتح الفاء [1] ، وسكون العين ـ هو قياس مصدر الفعل المعدى الثلاثى ، نحو : « ضَرَبَ ضَرْبًا ، وفَهِمَ فَهْمًا ، ورَدَّ ردًّا » .

وإلى هذا أشار بقوله :

فَعْل قياسُ مَصْدَرِ المعدَّى   .... البيت

وأطلق الفعل المعدى ؛ ليدخل له المفتوح العين ، والمكسور والمضاعف ، وبه مثل .

وأما المضموم العين فلا يدخل ؛ لأنه لا يكون متعديا .

قوله :

---

(١) في (جـ) : « بفتح اللام » .

وفَعَـــل اللاَّزِم بابُه « فَعَل »   كفَرَحٍ ، وكجَوًى ، وكشَلَلْ

نبه فى هذا البيت : على أن « فَعِل » - بكسر العين - مصدره « فَعَل » - بفتح الفاء ، والعين - نحو : « فَرِح فَرَحًا ، وجَوِى جَوًى [1] ، وأَسِفَ أَسَفًا ، وشلت يده شلَلاً » [2].

وسواء فى ذلك : الفعل الصحيح ، والمعتل اللام ، والمضاعف .

وقد نبه على ذلك بالأمثلة الثلاثة .

وقوله : « بَابُه فَعَل » يعنى به : قياسه « فعل » .

قوله :

وفَعَـــلَ اللازمُ مِثْـــل قَعَـــدَا   لَهُ فُعُـــولٌ باطِّـــرادٍ كغَـــدَا
مَالـــمْ يَكُنْ مُسْتَوجِبـــاً فِعَالاَ   أو فَعَلانًا - فـــادر - أو فعَالا
فأَوَّلٌ لِـــذى امتنـــاعٍ كَأَبَـــى   والثَّانِ للَّـــذِى اقْتَضَـــى تقَلُّبَا
للدَّا فُعَالٌ ، أوْ لِصَوْتٍ وشَمِلْ   سَيْرًا ، وصَـوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهَلْ

هذه الأبيـات الأربعة تكلم فـيها علـى مصدر « فَعَل » - بفـتح العين - اللازم .

فذكر فى البيت الأول أن قيـاسه « فُعُول » « كجَلَس جلُوسًا » ونبه على أن مراده « فَعَل » - المفتوح العين - بالمثال ، الذى هو « قَعَدَ » .

---

(١) فى (جـ) : « جـوبا . » « والجوى : الحـرقة ، وشـدة الوجد ، وقـد جَوِى من باب « صَدِىَ » مختار (ج و ى) .
(٢) « والشلل : فسـاد فى اليد ، وقـد شَلَّت يمينه تشَل - بالفـتح - شَلَلاً . . . وقـد شَلِلْتَ يا رجل - بالكسر - صرت أشل » مختار (ش ل ل) .

ومثل بمثال آخر ، وهو « غَدَا » ؛ لينبه [1]. على أن الصحيح والمعتل فى ذلك سواء .

ثم استثنى فى البيت الثانى من « فَعَل » اللازم ، المفتوح العين أفعالا استوجبت أن يكون مصدرها « فِعَالاً » ـ بكسر الفاء ـ أو « فَعَلانا » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ أو « فُعَالاً » ـ بضم الفاء ـ .

وقد أشار إلى الأمثلة الثلاثة بقوله :

ما لم يكنْ مُسْتَوْجِباً فِعَالا .... إلى آخر البيت

ويأتى تمثيلها عند الكلام على البيت بعد هذا .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن الأول من المثل الثلاثة ، وهو « فِعَال » يجىء فيما [2] اقتضى امتناعا .

وإلى هذا أشار بقوله :

فأول لذى امتناعٍ كأَبَى ....

فتقول : « أَبَى إباءً ، ونَفَر نِفَارًا ، وشَرَدَ شرادًا » .

ثم ذكر أن المثال الثانى ، وهو « فَعَلاَنا » يكون لما اقتضى تقلبا « كخفقَ البرقُ خفقَانًا » و « غلَت القدْرُ غلَيَانًا » .

ومنه التنقل « كجَالَ جَوَلانًا » .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن المثال الثالث، وهو « فُعَال » يكون للداء ، أو للصوت ، نحو: « سعل سُعَالاً ، وزكم زُكَامًا ، ونبح نُبَاحًا » .

وهو كثير .

---

(١) فى (جـ) : « عند التنبيه » . (٢) فى (جـ) : « فيها » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : « للدَا « فُعَالٌ » أو لِصَوْتِ » .

ثم ذكر مثالا رابعاً ،وهو «الفعيل » « كالرَّحِيل » وذكر أنه يشمل السير، والصوت ، أى : يعمهما .

تقول فى السَّيْر : « رَحَل رَحِيلاً ، وذَمَل ذَمِيلاً » [1].

وتقول فى الصوت : « صَهَلَ صَهِيلاً » وقد مثل به المصنف .

وقد يجتمع « فُعَال » ـ بضم الفاء ـ مع « فَعِيل » فى فعل واحد .

قالوا : « نعب الغراب نُعَابا ، ونعيبًا » و « أَزَّ المِرْجَلُ أُزازًا ، وأَزِيزًا » .

وقد ينفرد كل واحد منهما عن صاحبه « كالصَّهِيل» لا يقال فيه «صُهَال» و « كالبُغَام » [2] . لا يقال فيه « بَغيم » .

قوله :

فُعُولَةٌ ، فَعَـــالةٌ ، لفَعُــلاَ كَسَهُلَ الأمرُ ، وَزَيْدٌ جَزُلاَ

لما فرغ من الكلام على « فَعَل » ـ المفتوح [3] العين ، والمكسور ـ شرع يتكلم فى « فَعُلَ » ـ المضموم العين ـ :

فـذكر أن « فُعُولة » ـ بضم الفـاء ـ و « فَعَالة » ـ بفتـحهـا ـ هو قيـاس مصدر « فَعُل » ـ بضم العين ـ ومثله « بسَهُل ، وجَزُلَ » :

« فسهل » راجع إلى « فعولة» تقول :« سَهُلَ الأمْرُ سُهُولَةً » و « جَزُل » راجع إلى « فَعَالَةَ » تقول : « جَزُل زَيدٌ جَزَالَةٌ » .

---

(١) ذميلا : « الذميل ـ كأمير ـ : السير اللين . قاموس « الذميل » .

(٢) البغام : « بغمت الظبية . . . بغامًا ، وبغوما . . صاحت « القاموس (بغمت) .

(٣) فى (جـ) : « مفتوح العين » .

قوله :

وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى   فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ ، ورِضَا

لما فرغ من مصادر الفعل الثلاثى المقيسة ، وهى الأوزان التسعة التى ذكرها نبه على أن ما جاء مخالفا لها من المصادر للفعل الثلاثى ، فبابه النقل : يحفظ ، ولا يقاس عليه ؛ لأن نظائره قليلة .

« كذَهَبَ ذَهَابًا » و « وَقَدَت النَّارُ وقُودًا » و « شكَرَ شكْرَانًا » و « سَخطَ سُخْطاً » و « رَضِى رِضًا » إلى غير ذلك .

ولم يكثر مما خرج عن القياس من مصادر الفعل الثلاثى إلا « فِعَالَة » ـ بكسر الفاء ـ فإنه اطرد فى الحِرَف ، تقول : « تجر تِجارَة » و « نجر نِجَارة » و « خاَطَ خِيَاطة » ، و « وَلِىَ وِلاَيَة » .

قوله :

وغيرُ ذِى ثَلاثَةٍ مَقِيسُ   مَصْدَرُه : كقُدِّسَ التَّقْدِيسُ
وزَكِّه تزكيةً ، وأَجْمِلاَ   إجْمَال مَنْ تَجَمُّلاً تجمَّلاَ

لما فرغ من مصادر الفعل الثلاثى ، أخذ يتكلم فى مصادر الفعل غير الثلاثي ، فنبه على أن الفعل إذا كان أزيد [1] من ثلاثة كان مصدره مقيساً ، لا يتوقف على سماع [2].

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وغير ذِى ثلاثة مَقِيسُ   مَصْدَرِه ... ...

(١) في (أ) : « إذا كان على أزيد من ثلاثة » .
(٢) فى (جـ) : « السماع » .

« فمصدره » مفعول لم يسم فاعله « بمقيس » ؛ لأنه اسم مفعول . ثم شرع يذكر مثل غير الثلاثى ، ويبين القياس فى مصادر لها فبدأ بالفعل المشدد العين ، ومــثله « بقدِّسَ التَّقْدِيس » : ففهم من ذلك : أن قيـاس « فعَّل » « التَّفْعِيل » .

وبنى « قُدِّسَ » للمفعول ، فضبطه ـ هنا ـ بضم القاف ؛ لأنه مبنى لما لم يسم فاعله .

والتقـديـس : مصدر أقيـم مـقام الفاعل فرفـع ؛ لأنه لو بناه للفاعـل لانتصب التقديس ، واختلف مجرى الروى .

وهذا الذى ذكره فى « فعَّل » هو إذا كان صحيح اللام .

فإن كان معـتل اللام فمصدره « تفعلة » وقد أشار إلـيه فى البيت الثانى بقوله : « وزَكِّه تَزْكِيَةً » .

« فذكّه » : فعل أمر .

ثم ذكر « أَفْعَل » وعبَّر عنه « بأَجْمَل » ونص على أن مصدره « إِجْمَالاً » سواء كان صحيح العين ، أو معتلهـا ، إلا أنه إذا كان معتل العين نقلت حركة عينه إلى فائه ، فتبقى العين ساكنة ، فتنقلب ألفـا ، لانفتاح ما قبلها ، فتلتقى مع الألف الثانية الزائدة ، فتحذف الثانية [١] ، وتعـوض منها التاء ، فتقول : « أَقَامَ إِقَامَةً » و « أَعَادَ إِعَادةً » .

وقد لا تعوض ، كقوله تعالى : ﴿ وإِقَامِ الصَّلاَةِ ﴾ [٢] .

ثم ذكر « تَفَعَّلَ » وعبر عـنه « بتجمَّل » ونـص على أن [٣] ، مصـدره

---

(١) سقط من (ب) : « فتحذف الثانية » .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء .

(٣) سقط من (ب) لفظ « أن » .

« التفعُّل » وعبر عنه « بالتجمُّل » .

وقوله : « إجْمَالَ مَنْ » : مضاف ، ومضاف إليه . « فَمَنْ » اسم موصول ، فى موضع خفض بالإضافة ، و « تَجَمَّلَ التَّجمُّل » صلته .

قوله :

واسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ   إقامَةً ، وَغَالباً ذا التَّا لَـزِمْ

نبه فى هذا البيت على مصدر « اسْتَفْعَل » المعتل العين ، وما أشبهه ، مما في أوله همزة الوصل ، وإليه أشار بقوله : « واسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً » و « استعذ » - فى البيت - فعل أمر ، إذ به يستقيم وزنه .

ثم ذكر مصدر « أَفْعَل» - المعتل العين - وإليه أشار بقوله: « أَقِمْ إِقَامَةً » .

و « أقم » - فى البيت - فعل أمر .

وقد تقدم الكلام على حكم « أفعل » المعتل العين، قبل هذا فى « أفعل » الصحيح .

ثم قال : « وغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ » .

الإشارة « بذَا » لمصدر « أفعل » المعتل « كإقامة » .

أى : وغالبا لزم هذا المصدر التاء، وقد تقدم الكلام فى البيت قبل هذا ، على تعويض التاء ، فى آخر هذا المصدر ، وأنه قد يرد بغير تاء ، واستشهدنا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وإِقَامِ الصَّلَاَة ﴾ [1].

قوله :

ومَا يَلِى الآخِـرُ مُدَّ ، وافْتَحَـا   مَعْ كَسْـرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء .

بِهَمْزِ وَصْلٍ : كَاصْطَفَى ، وَضُمَّ مَا   يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

هذان البيتان نبه فيهما على مصدر ما زيدت فى أوله همزة الوصل ، وعلى مصدر الفعل الوارد على « تَفَعْلَلَ » وما أشبهه مما زيدت فى أوله التاء ، نحو : « تكَسَّر ، وتَعَاظَمَ »[1].

فتكلم أولا على ما زيدت فى أوله همزة الوصل .

فذكر أنك إذا أردت أن تبنى منه تمد ما يلى الآخر ، وتفتحه ، وتكسر الحرف ، الذى بعد الثاني ، وهو المراد بقوله : « تلْوِ الثَّان » فتقول فى « اصْطَفَى » ـ كما مثل ـ : « اصْطِفَاء » وفى « احرَنْجَمَ » « احْرِنْجَامًا »[2] وفى « اقْتَدَر » : « اقْتِدَارًا » :

فيدخل تحت ما ذكر : كل ما افتتح بهمز وصل ـ على اختلاف أبنيته ـ لأنه قال : « مما افتتح بهمز وصل » فأطلق ، ولم يستثن شيئا ، « فاستعَاذَ ، واستقَامَ » داخل تحت هذا الحكم ، إلا أنه دخله التصريف .

كان الأصل : « اسْتِعْوَاذًا » ـ بفتح ما قبل الآخر ، ومده ، وكسر ما بعد الثانى ، ثم نقلت[3] حركة الواو ، التى هى العين ، إلى العين ، التى هى الفاء ، فانقلبت الواو ألفا ؛ لأجل الفتحة قبلها ، فالتقى ألفان : فحذفت إحداهما ، وعوضت التاء فى آخره مما حذف ، فصار : « استعاذة » .

وقد نبه المصنف على هذا فى البيت المتقدم بالمثال ، حيث قال : « واسْتَعِذْ اسْتِعَاذَةً » .

ثم تكلم على مصدر « تَفَعْلَل » : فذكر أنك تضم الرابع منه وهو المراد

---

(١) فى (جـ) : « وتعلم » .

(٢) احرنجام : اجتماع ، يقال : احرنجمت الإبل : اجتمت .

(٣) فى (جـ) : « تقلب » .

بقوله : « وضُمَّ مَا يَرْبَعُ » ومـثل « بتَلَمْلَم » تقول : فى مصـدر : « تَلَمْلُماً » كما تقول : « تَدَحْرَجَ تدحرُجًا » وما أشبه ذلك ، مما زيدت فى أوله التاء .

قوله :

فِعْلاَلٌ ، اوْ فَعْلَلَةٌ لفَعْـــلَلاَ   واجْعَلْ مَقِيسًا ثانيًا ، لاَ أَوَّلاَ

نبه فى هذا البيت على مصدر « فَعْلَلَ » فذكر له مصدرين :

الأول : « فِعْلاَل [1] » - بكسر الفاء - .

والثاني : « فَعْلَلَةً » - بفتح الفاء - .

وذكر أن هذا الثانى هو المقيس ،والأول غير مقيس ، فتقول فى الثانى : « دَحْرَجَ دَحْرَجةً » وتقول : « دِحْرَاجًا » - سماعا - .

ومن الناس من جعله قياسا .

والفـعل الملحق « بفَعْلَلَ » حكم مـصـدره حكمـه ، تقـول : « حَوْقَلَ حَوْقَلةً ، وبيطر بَيْطَرَةً » .

قوله :

لِفَاعَلَ : الفِعَالُ ، والمُفَاعَلَهْ   وغيرُ مَا مرَّ السَّمَـاعُ عَادَلَهْ

نبه فى هذا البيت على مصدر « فاعل » ،« كقَاتَلَ » فذكر له مصدرين :

« فِعَالاً » - بكسر الفاء - .

و « مُفَاعَلَةً » ، فتقـول : « قَاتَلَ قِتَالاً ، ومُقَاتَلَةً » و « ضاربَ ضِرَاباً ، ومُضَارَبَةً » [2] .

---

(١) فى (جـ) : « فعلا » .

(٢) سقط من (جـ) : « وضارب ضربا ، ومضاربة » .

إلا أن « مُفَاعَلَة » يغلب فيما فاؤه ياء ، مثناة من أسفل نحو : « يَاسَرَه[1] مُيَاسَرَةً » وقد جاء على « فِعَال » ـ بكسر الـفاء ـ قالوا : « يَاوَمَهُ يِوَامًا قليلا ، أو مياومة » .

ثم ذكر فى بقية البيت : أن غير ما مرَّ من المصادر المقيسة عادلها السماع ، أي : صار لها عديلا ، فتتوقف عليه ، ولا تقال إلا بثبت[2] عن العرب .

فعلى هذا : يكون الفاعل ضميرا عائدا على السماع ، والهاء عائدة على « غَيْرِ مَا مرَّ » .

« والسماع » : مبتدأ ، والفعل ، والفاعل فى موضع الخبر .

ويمكن أن يكون « عَادَلَه » ـ من العود ـ و « له » جار ، ومجرور فيكون التقدير : وغير[3]. ما مر السماع رجع له .

قوله :

وفَعْلَةٌ لمرَّةٍ كَجَلْسَهْ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وَفِعْلَةٌ لهيئَةٍ كَجِلْسَهْ

نبهك فى هذا البيت : على أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الفعل اللاثى جئت به على « فَعْلَة » ـ بفتح الفاء ـ وإلى هذا أشار بقوله :

وفَعْلَةٌ لمرَّةٍ كَجَلْسَهْ ‏ ‏ ‏ ‏ ... ‏ ‏ ... ‏ ‏ ...

فمراده : « جَلْسَة » ـ بفتح الجيم ـ .

هذا إذا كان مصدر الفـعـل ليس على « فَعْلَة » : فإن كان المصدر على « فَعْلَة » نحو : « رَحِمَ رَحْمَةً » و « نَعِمَ نَعْمة » بينت المرة الواحدة بالوصف .

---

(١) فى (جـ) : « ياسر » .

(٢) فى (ب) : « إلا فى تثبيت عن العرب » .

(٣) سقط من (جـ) لفظ : « غير » .

تقول : « رَحِمَ رحمةً واحِدَةً » ، و « نَعِمَ نَعْمةً وَاحِدَةً » [1].

ثم ذكر أنك إذا أردت الهيئة كسرت الأول، فقلت: «فِعْلَة» - بكسر الفاء -

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وفِعْلَةٌ لِهَيْئَة كجِلْسَه

- بكسر الجيم - .

قوله :

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ بِالتَّا المَرَّهْ وَشَذَّ فيه هَيْئَةٌ كَالْخِمْـــرَهْ

نبه في هذا البيت على أن المرة من مصدر الفعل ، غير الثلاثي يتبين بزيادة التاء على مصدره [2] المقيس ، نحو : « انطلَقَ انطلاقـة » و « استخرج استخراجة » .

وإلى ذلك [3]. أشار بقوله :

في غيرِ ذِي الثَّلاَثِ بالتَّا المرة ... ...

وقصر التاء للضرورة [4].

ثم ذكر أن الفعل غير الثلاثي قد شذ فيه بيان الهيئة « بِفِعْلَة » - بكسر الفاء - .

وذكر [5] منه : « خِمْرَة » يقال: اختَمَرت المرأةُ خِمْرَةً حَسَنَةً » و« تقمَّصَتْ قِمْصَة » و « تعمَّمَ الرَّجُلُ عِمةً حَسَنَةً » وكل هذا مسموع .

(١) سقط من (جـ) : « ونعمة واحدة » وسقط من (ب) : « ونعم نعمة بينت المرة الواحدة بالوصف تقول : « رحم رحمة واحدة ، و « نعم نعمة واحدة » .

(٢) في (أ) : « على مصدر » .

(٣) في (جـ) : « وإلى هذا » .

(٤) في (جـ) : « ضرورة » .

(٥) في (جـ) : « وقد ذكر منه » .

أبنيـــة
أسماء الفاعلين ، والمفعولين
والصفات المشبهة بها

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْـمَ فَاعِلٍ : إذَا ... مِنْ ذِى ثَـلاَثَة يكُـونُ كَغَـذَا

وَهْوَ قَليـلٌ فى فَعُلْـتُ ، وفَعِلْ ... غَيْرَ مُعَـدًّى ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

وَأَفْعَـلٌ ، فَعْـلاَنُ ، نَحْوُ أَشِرٍ ... ونحوُ صَدْيَانَ ، ونحوُ الأَجْهَرِ

هذا الباب وضـعه لبيان أبنيـة أسماء الفاعلين ، وأتبـعه بالصفة المشـبهة للمناسبة بينهما .

فنبه فى هذه الثلاثة [١] الأبيات على اسم الفاعل من الفعل الثلاثى .

فذكر فى البيت الأول : أن بناءه على صيغة « فَاعِل » ومثل : « بغذا » : فاسم الفاعل منه « غَاذ » وأطلق الثلاثى ، فـدخل تحته كل ثلاثى ، سواء كان على « فَعَل » نحو : « ضَرَبَ » فهـو « ضَارِبٌ » و « وقف » فهو « وَاقِفٌ » أو علـى « فَعِلَ » « كعَلِم » فهـو « عَالِمٌ » و « نَدِم » فهو « نَادِمٌ » أو علـى « فَعُل » [٢] نحو : « حَمُض اللبن » فهو « حَامِضٌ » و « عقرت المرأة » فهى [٣] « عاقر » .

ثم قيد فى البيت الثانى ، فذكر أن « فَاعِلاً » فى « فَعُلَ » ـ بضم العين ـ وفى « فَعِلَ » ـ بكسرها ، إذا كان غير متعد قليل .

وإلى ذلك أشار بقوله :

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « الثلاثة » .

(٢) سقط من (جـ) الآتى : « كعلم ، فهو عالم ، وندم فهو نادم ، أو على « فعل » .

(٣) فى (جـ) : « فهو » .

وهو قليل فى فَعُلْتُ ، وفَعِل غيرَ معدًّى ....

« ففعُلت » ـ ها هنا ـ بضم العين ـ و « فَعِل » ـ بكسرها ـ .

ثم ذكر أن القياس فى اسم الفاعل من الفعل الأخير « فعِل » ـ بكسر العينَ ـ أو « أفْعَل ، أو فَعْلاَن » .

فالضمير فى قوله : « بل قياسه » راجع إلى « فعل غير المعدى » ولذلك : أفرد الضمير .

فالاسم [1] الأول ،وهو « فعل » يكون فى الأعراض « كأشر فهو أشر » و « فرح فهو فرح » و « بطر فهو بطر » .

وأما الثانى ، وهو « أفعل » فيكون فى الألوان ، والخلق ، نحو : « أخْضَرَ ، وأكْدَرَ ، وأحْوَلَ ، وأعْوَرَ » .

وأما الثالث ،وهو « فعْلاَن » فيكون فى الامتلاء ،وحرارة البطن،نحو : « شبع فهو شَبْعَان » و « روى فهو رَيَّان » و « عطش فهو عَطْشَان » وقد مثل الأوزان [2] الثلاثة فى البيت الثالث بقوله :

« أَشِر » و « صَدْيَان » و « أَجْهَر » : وهو الذى لا يبصر فى الشمس .

قوله :

وفَعْـلٌ اوْلَى ، وفَعِيـلٌ بفَعُـل كالضَّخْمِ ، والجميل ، والفعلُ جَمُل

لما ذكر أن مجىء « فاعل » قليل فى « فَعُل » ـ بضم العين ـ ،و «فَعِلَ» ـ بكسرها ، إذا كان غير متعد ،وبين القياس فى « فَعِل » بكسر العين ـ بقى عليه أن يبين كيف حكم اسم الفاعل من « فعُل » ـ بضم العين ـ الجارى مجرى القياس ، فذكره فى هذا البيت : فذكر أن الأولى فى اسم فاعله أن يكون «

(١) فى (جـ) : « فالمبتدأ الأول » . • (٢) فى (أ) : « المصادر » .

فَعْلا » « كصعب ، وضَخم ، وسهل » أو « فَعِيل » « كظَرِيف ، وشَرِيف ، وعَظِيم » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وفَعلٌ أولَى ، وفعيلٌ بفعل ....

فنقل حركة همزة « أولى » إلى تنوين « فعل » ؛ لاستقامة الوزن .

ثم مثل فى عجز البيت اسمى الفاعل اللذين ذكرهما « لفعُل » - بضم العين - . بقوله :

.... كالضَّخْمِ ، والْجَمِيلِ ....

وقوله : « والفعلُ جَمُلَ » : حشو .

قوله : [1].

وأَفْعَلٌ فيه قليــلٌ ، وَفَعَــل وَبِسوَى الفاعلِ قدْ يَغْنَى فَعَلْ

هذا البيت تتميم لأسماء الفاعلين :

« ففعُل » - بضم العين - .

فذكر فيه : أن « أَفْعَل » قليل الورود ، من « فَعُل » - بضم العين - وكذلك ورود « فَعَل » - بفتح الفاء ، والعين - منه .

قالوا : « حرش فهو أَحْرَش [2] » و « خطب فهو أَخْطَب [3] » : إذا كان أحمر إلى الكدرة .

---

(١) سقط من (جـ) : « قوله » .

(٢) أحرش : « والحرشة - بالضم - : الخشونة ، ودينار أحرش : خشن لجدته . . » قاموس (حَرَشَ) .

(٣) أخـ... « خَطِبَ - كفرح - فهو أخطب . والخُطبة - بالضم - : لون كدر ، مشرب حمرة فى صفرة ، أو غبرة ، ... خضرة » قاموس (الخطب) ومن ذلك نقول : « إن خطب » مكسور العين .

وقالوا : « بطل فهو بَطَل » .

وقد يجئ اسم فاعله على غير ما ذكر ، نحو : « جَبُن فهو جَبَان » و « جنب فهو جُنُب » « وفرت الماء فهو فرات »[(١)] .

وهذا راجع إلى السماع .

ثم نبه فى عجز البيت : على أن الفعل الوارد على « فَعَل » - بفتح العين - قد يجئ اسم فاعله على غير قياس ، فيستغنى عن صيغة « فَاعِل » بغيرها .

قالوا : « شَابَ فهو أشْيَب » و« شاخَ فهو شَيْخ » و « عفَّ فهو عَفِيف » .

والقياس فى ذلك كله « فاعل » فقوله : « وبسوى الفاعل » أى : وبسوى صيغة « فاعل » ، وقوله : « قد يغنى » هو - بفتح الياء ، والنون - وقوله : « فَعَل » أى : الفعل الوارد على « فَعَل » - بفتح العين - و « فَعَل » هو فَاعِلُ » يَغْنَى .

قوله :

وَزِنَةُ المضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ   مِنْ غَيْرِ ذِى الثَّلاَثِ ، كَالْمُوَاصِلِ
معْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقًا   وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

لما فرغ من الكلام على اسم الفاعل من الفعل الثلاثى شرع يتكلم فى اسم الفاعل من غير الثلاثى .

فذكر فى هذين البيتين : أن اسم الفاعل من الفعل الزائد على الثلاثة يجئ على[(٢)] زنة الفعل المضارع من ذلك الفعل .

---

(١) فى (جـ) : « فارت » .
(٢) فى (أ ، ب) : يجئ فى زنة » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وزنةُ المُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ   مِنْ غيرِ ذِى الثَّلاَثِ ....

« فاسم فاعل » - فى البيت - مبتدأ و « زَنة » منصوب على الظرفية فى محل الخبر .

والتقدير : واسم الفاعل من غير ذى الثلاث كائن فى زنة الفعل المضارع [1] .

وإعراب ابن المصنف فيه تكلف [2] .

ثم مثل اسم الفاعل من الفعل الزائد على الثلاثة « بالمُوَاصِلِ » - بضم الميم ، وكسر الصاد - .

ثم ذكر - فى البيت الثانى : أنك تكسر ما قبل الآخر من اسم الفاعل فى هذا الباب مطلقا ، يعنى : سواء كان المضارع مكسور ما قبل الآخر ، أو مفتوحه ، نحو : « أَكْرَمَ يُكْرِمُ » و « تعلَّم يتعلَّم » .

ثم نبه على أنك تضم الميم الزائدة في أوله .

وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) إعراب الشارح الأندلسى : « اسم فاعل » مبتدأ ، ومضاف إليه ، و « زنة » متعلق بخبر المبتدأ .

(٢) ويقول ابن الناظم : « واسم الفاعل مما زاد على ثلاثة أحرف هو ذو زنة المضارع ، فقدم الخبر ، وحذف معه المضاف ، اعتمادا على ظهور المراد » .

ص ١٤٢ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم - بتحقيقنا - .

ولعل التكلف - فى رأى الشارح الأندلسى فى تقدير « ذو » قبل « زنة » وأعرب المكودى قول الناظم وذهب مذهبين : « زنة المضارع » مبتدأ » و « اسم فاعل » خبره ، والإعراب الثانى - وجعله من قبيل الاحتمال - : « اسم فاعل مبتدأ » « وزنة المضارع » خبر مقدم انظر شرح المكودى ص١١٩ .

وذكر الشيخ خالد الأزهرى عن الشاطبى أن « زنة » خبر مقدم ، « واسم فاعل » مبتدأ مؤخر ، ونقل إعراب المكودى . انظر ص ٧٧ تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب .

... . وضَمّ ميمٍ زَائِد قَدْ سَبَقَا

ومعنى قوله : « قَدْ سَبَق » أى : وقع فى أول اسم الفاعل .

وقوله : « وَزنَة المضَارِعِ » يعنى : أن يكون على عدد حروفه ، وحركاته ، وسكناته ، لا أن الحرف هو الحرف بعينه ، ولا الحركة هى الحركة بعينها ، إذا ينخرم ذلك فى « يتكلَّم فهو متكلِّم » وما أشبهه .

وقوله : « مع كسر » متعلق بما يتعلق به ، و « زنة » :

التقدير : واسم الفاعل من غير ذى الثلاث كائن فى زنة [1] الفعل المضارع ، مع كسر متلو الأخير .

قوله :

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ ، كمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ

لما فرغ من الكلام على اسم الفاعل أخذ يتكلم على اسم المفعول .

فنبه فى هذا البيت : على أنك إن فتحت ما كسرت فى اسم الفاعل من غير الثلاثى صار اسم مفعول منه .

تقول فى اسم الفاعل : « مُكْرِم » ـ بكسر الراء ـ فإذا فتحتها صار اسم مفعول .

فالضمير فى قوله : « منه » عائد على اسم الفاعل مما زاد على الثلاثة .

والمنكسر : هو ما قبل الآخر ، ومثله « بالمنتظَر » : فإن فتحت الظاء فهو اسم مفعول ، وإن كسرتها فهو اسم فاعل .

قوله :

---

(١) فى (جـ) : « وزنه » .

وَفِي اسْمِ مَفْعُـولِ الثُّلاَثِيِّ اطَّرَدْ　　زِنَةُ مَفْعُولٍ ، كآتٍ من « قَصَدْ »

لما بين اسم المفعول مما زاد على الثلاثة ، شرع يبين اسم المفعول من الفعل الثلاثى .

فذكر أنه يأتى على زنة « مَفْعُول » مطردا .

وإليه أشار بقوله :

وفى اسم مفعُول الثلاثى اطَّرِدْ　　زِنَةُ مَفْعُولٍ　　....

« فزنة » فاعل « باطرد » .

وقوله : « كآت من قصد » يعنى : كالصيغة الآتية للمفعول من « قصد » فهو مقصود .

« فمن » فى قوله : « مِنْ قَصَدَ » : حرف جر .

قوله :

وناب نَقْلاً عَنْهُ ذُوْ فَعِيلِ　　نَحوُ فتَاَةٍ ، أَوْ فتًى كَحِيلِ

لما ذكر أن القياس المطرد فى اسم المفعول من الثلاثى هو صيغة «مَفْعُول» .

نبه فى هذا البيت : على أنه قد يأتى « فعيل » نائبا عن « مفعول » .

فى الدلالة إلى [1] اسم المفعول من الثلاثى .

وإلى هذا أشار بقوله :

وناب نقلاً عنه ذُو فَعِيل　　...　　...　　...

فالضمير فى « عنه » عائد على اسم المفعول من الثلاثى .

---

(١) فى (أ) : « عائد على اسم المفعول » .

وقد أجمعوا على عدم القياس .

وقوله : « نقلا » نبه به على أنه ليس بقياس ، وإن كان كثيرا .

وقوله : « ذو فعيل » يعني : صاحب هذا الوزن .

و « ذو » [1] فاعل « ناب » .

ثم مثل ذلك « بكحيل » وجاء به صفة للمذكر ، والمؤنث من غير تاء ؛ لينبه على أن جريانه على المؤنث من غير تاء ، كما يجرى على المذكر .

---

(1) سقط من (جـ) لفظ : « ذو » .

الصفة

المشبهة باسم الفاعل

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

وَصَوْغُهَا مِنْ لازِمٍ لِحَاضِرِ ... كَطَاهِرِ الْقَلْبِ ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ

هذا الباب وضعه للكلام على الصفة المشبهة باسم الفاعل .

واعلم أن الصفة [1] هي ما دل على حدث ، وصاحبه ، فإن عريت عن إفادة معنى الحدوث ، ولم تبن للتفضيل فهى الصفة المشبهة .

فلذلك : لا تكون إلا للحال الدائم ، فلا يراد بها الماضى المنقطع ، ولا المستقبل الذى لم يقع أوله .

وقد نبه المصنف [2] على ذلك .

وعرف الصفة المشبهة بأنها : التى يستحسن جر الفاعل معنى بها .

وإلى هذا أشار بقوله :

صفةٌ استُحسن جرُّ فَاعِلِ ... مَعْنًى بهَا ... البيت .

و « صفة » مبتدأ ، وساغ الابتداء به ـ وإن كان نكرة ـ لوصفه بالجملة بعد ، و « المشبهة » الخبر [3].

ويحتمل أن يكون : « المشبهة » صفة لمحذوف مبتدأ ، و « صفة » ـ فى

---

(١) فى (جـ) : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « المصنف » .

(٣) سجل هذا الإعراب الشيخ خالد الأزهرى ص ٧٧ . . نقلا عن المرادى ، واستظهره . وانظر إعراب المرادى ٣ / ٤٣ توضيح المقاصد ، والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .

أول البيت ـ خبر مقدم ـ [١] .

فيكون التقدير : الصفة المشبهة اسم فاعل صفة استحسن جر فاعل معنى بها .

و « معنى » راجع إلى « فَاعِل » .

والمراد : أن المجرور فاعل في المعنى .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الصفة المشبهة ، إنما تصاغ من فعل لازم ، والمراد بها : الحضور .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وصوغها من لازم لحاضر ... ...

فإذا قلت : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ » ، فالمراد : أنه متصف بالحسن فى الحال .

فإن [٢] أردت بالصفة المضىّ ، أو الاستقبال ردّت إلى صيغة اسم الفاعل ، فتجرى على الفعل المضارع ، فتقول : « زَيْدٌ فارِحٌ أمْسِ ، وجازعٌ غَدًا » .

كان الأصل : « زيدٌ فرِحٌ ، وَجَزِعٌ » فلما أخرجا عن معنى الحال ردت إلى صيغة اسم الفاعل .

ومن ذلك قول الشاعر [٣] :

٢٢٢ ـ وما أنا من رُزْءٍ ، وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ ... وَلاَ بسُرُورٍ ـ بَعْدَ مَوْتِكَ ـ فَارِحُ

(١) وهذا الإعراب : ذكر مثله المكودى ، انظر ص ١٢١ شرح المكودى للألفية ونقل عنه الإعراب الشيخ خالد الأزهرى ص ٧٧ تمرين الطلاب . . .

(٢) فى (ب) : « فإذا » .

٢٢٢ ـ (٣) : الشاعر : هو أشجع السلمى ، والبيت من الطويل .

وأكثر ما تجيء الصفة المشبهة على غير صيغة اسم الفاعل « كجَميل ، وضَخْم ، وحَسَن » .

.وقد تجيء [1] على صيغة اسم الفاعل ، وذلك قليل .

وقد نبه المصنف على ذلك بالمثالين فى النصف الأخير من البيت الثانى .

فقوله : « طَاهِر » تنبيه على مجيئها على صيغة اسم الفاعل .

وقوله : « جَمِيل » تنبيه [2]. على عدم الجريان على اسم الفاعل .

وفى المثالين ـ أيضاً ـ تمثيل لجر الفاعل « بإضافة الصفة إليه » .

= والبيت من شواهد الحماسة ٢ / ٢٣١ ، والعينى ٣ / ٥٧٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

رزء : « الرُّزْء ، والمرزئة ، والرزيئة ـ بالمد والرزية :المصيبة ،والجمع : الرزايا . . » مختار (رزء) .

جل : يريد منه : عظم .

المعنى :

لست أجزع لأمر بعدك مهما كان عظيما ، ولست أفرح بذى سرور مهما كان ساراً ، نافعًا .

الإعراب :

« وما أنا » الواو : على حسب ما قبلها ، وما : نافيـة ،وأنا : مبتدأ « من رزء » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « جازع » ، « وإن جل » « وإن » واصلة « بمـا » قبلها ، جل : فعل مض ، وفاعله مستتر جـوازا ، تقديره هو ، يعـود إلى الرزء ، ويقول العينى ، وفى الحـقيقـة : هو عطف على محذوف ،تقديره : وما أنا جازع من رزء إن لم يجل، وإن جل، « جازع » خبر المبتدأ ، « ولا » : الواو : عاطفة ، ولا : لتأكيد النفى « بسرور » جـر ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، تقديره : ولا أنا فارح بسرور « بعد » ظرف زمـان بعد : مضاف ، و « موت » مضاف إليـه ، موت : مضاف ، والضمير مضاف إليه « فارح » خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : ولا أنا فارح بسرور بعد موتك .

والشاهد فى البيت :

قوله : « فارح » : فـإن الصفة المشـبهـة التى هى « فرح » حولت إلى « فـارح » على صيـغة اسم الفاعل ؛ لإفادة مـعنى الحدوث فى الزمن المستقبل ، وإذا قـصد باسم الفاعل الثبوت عـومل معاملة الصفة المشبهة ، وإذا قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل .

(١) فى (جـ) : « يجئ » .

(٢) فى (جـ) : « ينبه » .

قوله :

وعملُ اســمِ فَاعِلِ المُعــدَّى   لَهَا : على الحدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا

لما بين الصفة المشبهة شرع يتكلم فى عملها ، فنبه فى هذا البيت :

على أن عمل اسم الفـاعل المعدى ثابت لها على الشـرط الذى حده فى اسم الفاعل ، قبل هذا .

إلا أن وجـه النصب فيـهمـا يختلف : فـفى اسم الفـاعل النصب على المفعولية حقيقة ، نحو : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » وفى الصفة النصب على التشبيه بالمفعول ،والمنصوب على التشبيه فاعل فى المعنىَ. نحو « زيدٌ حَسَنُ الْوَجْهَ » .

الأصل : حسن وجهه .

وليس ذلك فى اسم الفاعل المتعدى .

وقوله فى البيت : « وعمل » مبتدأ ، وخبـره « لها » والضمير فيه عائد إلى الصفة .

والتقدير : وعمل اسم الفاعل ، المتعدى مستقر للصفة .

وقوله :

....   على الحد الذى قد حُدَّا

يعنى : أن عمل اسم الفاعل المعدى ، إنما يستقر للصفة على الحد الذى قد حددته لك فى اسم الفاعل ، من الشروط المتقدمة .

قوله :

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ   وكَــوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّــةٍ وَجَبْ

هذا البيت نبه فيه على أن معمول الصفة المشبهة ، الذى هو فاعل فى المعنى ، لا يجوز سبقه عليها ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَسَبْقُ ما تَعَمَلُ فيه مُجْتَنَبْ ....

وإنما امتنع سبقه ؛ لضعفها [1] : إذ عملها بالحمل على اسم الفاعل ، والمحمول لا يقوى قوة المحمول عليه .

وأما الجار ، والمجرور، المتعلق بها فإنها تعمل فيه : متقدما ،ومتأخرا .

تقول : « بِى أنتَ فَرِحٌ » .

ثم نبه على أن معمولها لا يكون إلا سببيا ، وإلى هذا أشار بقوله :

... ... وكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

ومعنى السببية : التلبس بضمير صاحب الصفة : لفظا ، نحو : « زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهه » أو معنى ، نحو : « حسن الوجه » .

وأما الجار ، والمجرور فتعمل فيه سببيا ، وغير سببى ؛ لأنه ليس بفاعل فى المعنى [2] .

---

(١) فى (جـ) : « وإنما سبق ما تعمل فيه لضعفها » .

(٢) الفرق بين اسم الفاعل ، والصفة المشبهة :

أ ـ تكون الصفة المشبهة من فعل لازم ، ويصاغ اسم الفاعل من المتعدى ، واللازم .

ب ـ لا تكون للماضى المنقطع ، ولا لما لم يقع ، بخلاف اسم الفاعل . . .

جـ ـ لا تجرى الصفة المشبهة على الفعل المضارع ، بخلاف اسم الفاعل .

د ـ معمول الصفة لا يتقدم عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل .

هـ ـ لا يكون معمول الصفة إلا سببيا ، بخلاف اسم الفاعل .

انظر ٣ / ٤٤ إلى ٤٧ شرح المرادى .

قوله :

فَارْفَعْ بهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرَّ مَعَ أَلْ   وَدُونَ أَلْ ، مَصْحُوبَ أَلْ ، ومَا اتَّصَلْ
بِهَا : مضـافاً ، أو مجـرَّداً ، ولاَ   تَجرُرْ بهَا - مَعْ أَلْ - سُمًا منْ أَلْ خَلاَ
ومِـنْ إِضَافَـةٍ لِتَالِيهَـا ، وَمَـا   لَمْ يَخْـلُ فَهْوَ بالْجَـوَازِ وُسِمَا

هذه الأبيات الثلاثة تكلم فيها على مسائل الصفة المشبهة ، وهى ستة ، وثلاثون مسألة :

وذلك : أن الصفة ترفع معـمولا على الفاعلية ، وتنصبه إن كـان معرفا على التشبيه بالمفعول به ، وإن كان منكرا فعلى التمييز ، وتجره على الإضافة .

فمعمولها : إما مرفـوع ، وإما منصوب ، وإما مجرور ،وذلك مع كون الصفة : معرفة « بأل » ، أو مجردة منها .

فهى ستة مسائل .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

فارفع بها ، وانْصِب ، وجُر مع أَلْ   ودونَ أَلْ   ....

فقوله : « بِهَا » يعنى : بالصفة ،وقوله : « مَعَ أَلْ ،ودُونَ أَلْ » يعنى : مع وجود « أل فى الصفة ، ومع عدم « أل » فيها .

ثم أخذ يتكلم فى أحـوال معمول الصـفة ، فذكر : أن الذى ترفـعه ، وتنصبه ، وتجره بالصفـة : إما أن يكون فيه « أل » وهو الذى عبر عنه بقوله : « مَصْحُوب أَلْ » وإما أن يكون متصلا بالصفة ، أى : لم يفصل بينها ، وبينه لفظه « أل » .

وإلى هذا أشـار بقوله : « ومَا اتَّصَلْ بهَا » يعنى : ومـا اتصل بالصـفة

فقوله : « مَصْحُوب « أَلْ » مـفعول بأحد الأفـعال الثلاثة المتقدمـة على طريقة باب الإعمال .

وقوله : « ما اتَّصَلْ » : معطوف على مصحوب « أل » .

فتحصل من هذا : أن معمول الصفة، إما : مصحوب بالألف ، واللام ، وإما مجرد عنها ، وهو المعبر عنه بالمتصل [1] بالصفة فى كلام المصنف .

ثم بـين لك [2] : أن المتصل بالـصفة إمـا : مضافـا ، وإما مـجردا عن الإضافة .

وإلى ذلك أشار بقوله : « مضافا ، أو مجردا » .

والمضاف على أربعة أنواع :

إما مضاف إلى ضمير الصفة ، نحو : « الحسن وجهه » أو ظاهر معرف بالألف ، واللام، نحو: « الحسن وجه الأب » أو إلى ظاهر مجرد من الألف ، واللام ، والإضافة ، نحو : « حسن وجـه أب » وإما مضاف إلى مضاف إلى ضمير الصفة ، نحو : « حسن وجه أبيه » فهذه أربعة أنواع فى المضاف :

إذا تقرر هذا علمت : أن معمول الصفة :

إما : بالألف ، واللام ، وهو قوله : « مصحوب أل » أو عاريا منها : مضافا ، أو مجرداً .

والمضاف على أربعة أنواع ـ كما بينا ـ .

فمعمول الصفة إذًا على سـتة أنواع : ـ بحسب رفع المعمول ـ ونصبه ، وجره، مع تعريف الصفة وتنكيرها ـ .

---

(١) فى (جـ) : « بالفضلة » . (٢) فى (أ) : « ذلك » .

فتحصل من ذلك : ست وثلاثون مسألة من ضرب ستة في ستة .

ثم ذكر أنه لا يجر[1] . بالصفة إذا كان فيها الألف ، واللام اسما خلا من الألف ، واللام [2] ، ومن الإضافة إلى ما فيه الألف ، واللام ، وهو المعرف بالألف ، واللام .

وقوله : « سُمًا » مفعول « بتجرر » وهو : لغة في « اسم » فتلخص من هذا : أن الممتنع من المسائل الست، والثلاثين أربع مسائل: « الحَسَن وجهِهِ » ، « الحسَنُ وجهِ أَبِيهِ » ، « الحسَنَ وَجْهٍ » ، « الحَسَنُ وجْهِ أَبٍ » .

وإنما ذلك مع جر المعمول .

فلو [3] نصبت ، أو رفعت جاز .

وإنما امتنعت هذه المسائل الأربع، مع الجر؛ لأنك أضفت ما فيه الألف ، واللام إلى ما ليس فيه الألف ، واللام ، ولا هو مضاف إلى ما فيه الألف ، واللام - كما ذكر المصنف - .

وما عدا هذه الأربع المسائل فهو جائز ، إلا أنهم اختلفوا إذا أضيفت الصفة إلى المعمول المضاف إلى ضمير صاحبها، أو المعمول المضاف إلى ظاهر ، مضاف إلى ضمير صاحبها ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وجهِهِ » و « مَرَرْتُ بَرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِ أَبِيه » .

فسيبويه : يرى الإضافة في مثل هذا ضرورة [4].

---

(١) في (أ) : « تجر » وفي (جـ) : « تجوز » .

(٢) في (جـ) نقص من قوله : « . . . اسما خلا من الألف ، واللام . . إلى قوله : . . . أي : اسما خلا من الألف ، واللام » .

(٣) في (جـ) : « ولو » .

(٤) الكتاب ١/١٠٢ . . .

والكوفيون يجيزون ذلك [١].

ودليلهم الحديث ، فمـن ذلك قوله (ﷺ) : فى الدجال « هُوَ أعْوَر عَيْنه اليُمْنَى » [٢].

وفى حديث أم زرع : « صفْر وِشَاحها »[٣].

وفى صفته عليه الصلاة ، والسلام « شَثْن أصَابِعه » .

ومع جوازه في الكـلام فـهو ضعيف ؛ لأن فـيه شبه إضـافة الشىء إلى نفسه .

وقد أشار المصنف إلى الممتنع بقوله : « ولا تَجْرُرْ . . . .

إلى قوله : « وَمِنْ إضَافَةٍ لِتَالِهَا » :

فاندرج تحت كلامه المسائل الأربع ، الممتنعة المتقدمة الذكر ـ كما بينا ـ .

ثم نبه على أن ما عدا ذلك جائز الجر بقوله :

.... وَمَا لَمْ يَخْل فَهْوَ بالجَوَازِ وُسِمَا

.يريد : وما لم يخل من « أل » ومن الإضـافة إلى تاليها فهـو جائز الجر بالصفة ، وإن كان فيه الألف ، واللام .

---

(١) ويقول الأشمونى : « وهو الصحيح » ٣ / ١٢ شرح الأشمونى .

(٢) وفى رواية أخرى : « عينه اليسرى » وكلتاهما صحيحة . انظر الصبان ٣ / ١٢ .

(٣) « صفر وشاحها » المراد : ضامرة البطن .

التعجب[1] .

بأفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّبَا أَوْ جِيءْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

هذا البيت نبه فيه على أنك إذا أردت أن تتعجب التعجب المصطلح عليه عند النحويين أتيت بصيغة « أَفْعَل » بعد « مَا » نحو : « ما أحسن زَيدًا »! .

وإلى هذا أشار بقوله :

بأفعل انطق بعد « ما » تعجبًا ... ...

و « تعجبًا » منصوب على الحال .

أو تأتى « بأَفْعِل » قبل مجرور بالباء ، نحو : « أَحْسِنْ بِزَيْد ! » .

وإليه أشار بقوله :

... ... أَوْ جئْ بأَفْعِل قبلَ مجرورٍ ببا

وقصر « الباء » ضرورة .

فأما « ما » من قولك : « ما أَحْسَن زيدًا ! » فمبتدأ .

وهى عند سيبويه : نكرة تامة موصوفة ، وفعل التعجب ، وفاعله ، وهو ضمير « ما » فى موضع الخبر [2] .

والتقدير : شيء عظيم حسّن زيدًا ، أى : جعله حسنا .

وهى عند الأخفش موصولة ، وصلتها فعل التعجب ،والخبر محذوف ، والتقدير : الذى حسن زيداً شيء عظيم .

---

(١) التعجب : عرفه المرادى بأنه : « استعظام فعل ظاهر المزية » ويدل على التعجب بألفاظ كثيرة ، نحو : « سُبْحَانَ الله . . . ! » و « لله دره . . ! » وما أشبه ذلك ، ومثل ذلك سماعى ، لا بالوضع ، انظر المرادى ٣ / ٥٦ .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٣٧ .

وكون هذا الخبر لم يسمع فى حال من الأحوال يرجح كلام سيبويه ؛ لأن عدم ذكر الخبر فى حال ، يقتضى حذفه ، من قبيل الحذف اللازم .

وذلك : لا يكون إلا إذا سد مسد الخبر غيره [١] ، وذلك ـ هنا ـ معدوم .

وأما « أفْعَل » فـفعل عند البصريين ؛ لدخول نون الوقايه عليه ، اسم عند الكوفيين ، لثبوت تصغيره فى قول الشاعر [٢] :

٢٢٣ ـ يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنًا شَدَنَّ لَنَا ! مِنْ هُؤَلِيَائكنَّ الضَّالِ ، والسَّمُرِ

---

(١) فى (ب) : « إذا سد مسد الخبر غيره » . ٢٢٣ ـ (٢) **الشاعر :** هو العرجى أو كثير عزة ، والبيت من البسيط .

والبيت من شواهد ابن الشجرى ٢ / ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، والإنصاف ١٢٧ ، وابن يعيش ١ / ٦١ ، ٣/ ١٣٤ ، ٥ / ١٣٥ ، ٧ / ١٤٣ ، والخزانة ١ / ٤٥ ، ٤/ ٩٥ ، والشافية ٨٣ ، والمغنى ٦٨٢ (٣٢٤) والعينى ١ / ٤١٦ ، ٣/ ٦٤٣ ، والهمع ١ / ٧٦ ، ٢ / ٩٠ ، ١٩١ ، والدرر ١ / ٤٩ ، ٥٠ ، ٢/ ١١٩ ، ٢٢٩ ، والأشمونى ٣ / ١٨ ، ٢٦ ، واللسان (شدن) والشارح الأندلسى ، وديوان العرجى ١٨٢ ، وديوان المجنون ١٦٨ .

اللغة :

أميلح : تصغير أملح ، من الملاحة « شدن » شدن الغزال : قوى ، وطلع قرناه « الضال » : جمع ضالة : شجر النبق ، السمر : جمع سمرة : شجر الطلح .

المعنى :

يا صاحبى ما أجمل غزلانا طلعت قرونها ، وقويت ، ورعت بين الضال ، وأشجار الطلح !

الإعراب :

« يا » حرف نداء لمنادى محذوف ، والتقدير : يا صاحبى « ما » استفهامية تعجبية مبتدأ ، أو نكرة تامة ، أو موصولة « أميلح » فعل التعجب صغر شذوذا وهو وفاعله المستتر خبر المبتدأ « غزلانا » مفعول به « شدن » جملة « شدن » فى محل نصب ، صفة لقوله : « غزلانا » ، « لنا » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « شدن » ، « من هؤليائكن » متعلق بقوله : « شدن » أيضاً ـ « الضال » يرى العينى أنه مجرور « بمن » و « السمر » عاطف ، ومعطوف على الضال . وانظر وجوه الإعراب الباقية فى ١ / ٤١٧ ، ٤١٨ شواهد العينى . =

وأما « أفْعِل به » ففعل - باتفاق - ولفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، وفاعله : المجرور بالباء ، وهى زائدة [1] زيادتها فى قوله تعالى : ﴿ كَفَىٰ بالله شَهِيداً ﴾ [2].

ومنهم من جعله أمرًا حقيقة ، والفاعل مضمر فيه ، والمجرور بالباء متعلق به .

قوله :

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ « كَمَا أَوْفَى خليلَيْنَا » ! و « أَصْدِقْ بهِمَا ! »

لما بين صيغتى التعجب نبه على أنك تنصب تلو « أفْعَل » أى : الواقع بعد « أفعل » .

وإليه أشار بقوله : « وتلوَ أفْعَلَ انْصِبَنَّهُ » ثم مثل ذلك بقوله : « مَا أَوْفَى خَليلَيْنَا ! » .

ثم مثل الصيغة الثانية من فعلى التعجب بقوله : « وَأَصْدِقْ بِهِمَا ! » وجر ما بعدها بالباء ؛ ليعلم أن الحكم ذلك .

وحصل من البيت تمثيل فعلى التعجب ، وأن ما يلى « أَفْعَل » ينصب ، وذلك [3] بالنص منه ، وما يلى « أَفْعِل » يجر بالباء وذلك مفهوم من المثال ،

= **والشاهد فى البيت :**

فى قوله : « ما أميلح » فإن الكوفيين استدلوا به : على أن صيغة ما أفعله ! فى التعجب اسم ، بدليل التصغير ، لأنه من خواص الأسماء ، وأجاب البصريون عن ذلك بأنه شاذ ، انظر العينى ٣ / ٦٤٤ .

انظر حجج الفريقين فإنها مستوفاة فى كتابنا « التنوير فى التصغير » من ص ١٢ إلى ص ١٥ .

(١) قالوا : إن زيادتها لتزيين اللفظ ، إذ يقبح « أحسن زيدٌ » فزادوا الباء ، وما بعدها يعرب فاعلا ، منع من ظهور علامة الرفع عليه اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

(٢) من الآية ٨ من سورة الأحقاف .

(٣) سقط من (جـ) : « وذلك » .

وإن لم ينص عليه .

قوله :

وحَـــذْف مَا منْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

نبه [1] فى هذا البيت : على أن المتعجب منه يستباح حذفه ، إذا كان معلوما عند السامع ، متضحاً .

فدخل تحت قوله : « « مَا مِنْهُ [2] تعجبت » المنصوب بعد « أَفْعَل » والمجرور بباء بعد « أَفْعِل » .

فمثال حذف المنصوب بعد « أفْعِل » قول على (رضى الله عنه) [3] :

٢٢٤ - جَزَى اللهُ عنَّا - والجزاء بِفَضْلِه - رَبِيعةَ خيرًا ، مَا أعَفَّ !وأكرما !

---

(١) فى (جـ) : « نبهك » .

(٢) سقط من (جـ) : « ما منه » .

٢٢٤ - (٣) : **القائل :** هو على بن أبى طالب (كرم الله وجهه) والبيت من الطويل ، وقد نسبه - أيضاً - الشيخ خالد الأزهرى للإمام على - أيضاً - ٢/ ٨٩ التصريح ، وعقب على ذلك الشيخ يس العليمى الحمصى فى حاشيته على التصريح ٢/ ٨٩ بأن الإمام عليا « لم يصح أنه تكلم بشىء من الشعر غير بيتين . . . » ذكرهما الشيخ يس فى حاشيته المذكورة .

والبيت من شواهد العينى ٣ / ٦٤٩ ، والتصريح ٢/ ٨٩ ، والهمع ٢/ ٩١ ، والدرر ٢ / ١٢١ ، والأشمونى ٣ / ٢٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

جزى : كافأ ، بفضله : بإحسانه ، ما أعف ! : تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، أى : عفتهم عن المغانم ، وأسلاب القتلى في الحروب .

المعنى :

جزى الله عنا ربيعة خيرا ، فهو الذى يملك الجزاء : منة منه ، وكرما ، وتفضلا ، وربيعة تستحق الجزاء ، فما أعظم عفتها ! ، وأشد كرمها ! .

الإعراب :

« جزى الله » فعل ماض ، ولفظ الجلالة فاعله « عنا » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « جزى »=

التقدير : ما أعف ربيعة ! ، وأكرمهم !

ومثـال حذف المجرور بالبـاء بعد « أَفْعِل » قـوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وأبْصر ﴾ [1]. أى وأبْصِر بِهِمْ [2] !

وأكثـر ما يحذف المجـرور بالباء ، إذا كان مـعطوفا على مـثله ، كالآية الكريمة [3].

وجاز حذف المجرور بالباء - وإن كان فاعـلا - لشبهه بالفضلات - حيث جاء مجرورًا .

و « حَذْفَ » - فى البيت - مفعول بفعل الأمر ،وهو قوله: « استَبِحْ » .

قوله :

وَفى كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَــرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

نبه فى هذا البيت : أن فعلى التعجب ممنوعان من التصرف [4] وإلى هذا أشار بقوله :

= « والجزاء » الواو : واو الحـال ، ومبتـدأ « بفضله » جار ، ومجـرور ، ومضاف إليـه ، والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ربيعة » مفعول أول لقولـه : « جزى » « خيرا » مفعول ثان « لجزى » ، « ما » تعجبيه مبتدأ « أعف » فعل - مـاض ، وفاعله مستتر فـيه وجوبا ، والجملة : خبر « ما » والمفعـول محذوف ، والتقدير : ما أعفهم ! « وأكـرما » الواو : حرف عطف « أكرم » معطوف على أعف ، والألف للإطلاق .

والشاهد فى البيت :

قوله : « ما أعف ! ، وأكرما ! »حيث حـذف مفعول فعل التعجب ؛ لأنه ضمـير يدل عليه سياق الكلام ، فهو معلوم ، والتقدير : ما أعفها ! ، وأكرمها !

(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم ، وفى (أ) « أبصر به و أسمع ! » .

(٢) فى (أ) « وأسمع به ! » من الآية ٣ من سورة الكهف .

(٣) سقط من (أ ، جـ) لفظ : « الكريمة » .

(٤) فى (جـ) : « من الصرف » .

وَفِى كِلاَ الْفِعْلَيْنِ قِدمًا لَزِمَا   مَنْعُ تَصَرُّفٍ ....

ثم نبه على أن منع تصرفهما إنما هو بحكم ،حتم فيهما ، وهو مجيئهما لخصوص التعجب ، وذلك معنى هو أليق بالحروف ، فاستحقا ألا يتصرفا ، وأن تكون [1]. بنيتهما جارية على طريقة واحدة ؛ لتدل بلفظهما على المعنى المراد .

قوله :

وصُغْهُمَا منْ ذى ثَلاث ، صُرِّفَا   قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذى انْتفَا
وَغَيْرِ ذى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ   وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

هذان البيتان نبه فيهما على الفعل ، الذى يبنى منه فعل التعجب قياسا .

وشرط فيه شروطا منها .

أن يكون ثلاثيا ، ومنها أن يكون متصرفا ، وإلى هذين الشرطين أشار بقوله :

وَصُغْهما منْ ذِى ثَلاَثٍ صُرِّفَا   ....

أى : وصغ فعلى التعجب : « أَفْعَلَ ، وأفْعِل به » من فعل على ثلاثة أحرف ، متصرف .

ومنها : أن يكون ذلك الفعل مما يتفاوت فيه الفاعلون له ، فيكون لبعضهم الفضل فى ذلك على البعض،وإلى هذا أشار بقوله :« قَابِلِ فضلٍ » :

فلا يبنى فعل التعجب من « مات » وإن كان ثلاثيا ، متصرفا ، لأنه لا فضل لأحد على أحد [2]. فى حقيقة الموت ، بخلاف الحسن ، والضرب ،

---

(١) فى (جـ) : « وأن تكن » .   (٢) فى (ب) : « لأحدهم على أحد » .

ونحوهما ، فإن الفاعلين متفاوتون فى ذلك .

ومنها : ألا يكون الفعل ناقصا « ككان ، وأخواتها » وإليه أشار بقوله : « تم » فهو من التمام ، الذى هو ضد النقصان .

وفى هذا الشرط خلاف :

ومنها : ألا يكون الفعل مقرونا بالنفى [1] ، وسواء كان النفى لازما للفعل ، أو غير لازم [2] ، وإلى هذا أشار بقوله : « غيرِ ذى انْتفا » فلا يبنى فعل التعجب من قولهم : « مَا عجتْ بُه » أى : ما انتفعت به ؛ لأنه لازم للنفى .

فلو بنى منه فعل التعجب لصار إيجابا ، فخرج عما وضع عليه ولا من قولهم : « لا يقومُ زيد » وإن كان النفى فيه غير لازم ، إلا أن الأكثر إذا كان النفى لازما [3] لم يتعجب منه بوجه ، لا ببناء فعل التعجب منه ، ولا « بأشد » وما أشبهها .

ومنها : ألا يكون اسم الفاعل من ذلك الفعل على « أفعل » وإلى هذا أشار بقوله :

وغيرُ ذِى وصف يُضَاهى أَشْهَلاَ ....

أى : واقع على وزن « أشهل » : فلا يبنى فعل التعجب من الألوان : لأن اسم الفاعل منها على « أفعل » نحو : « أحمر ، وأخضر » ولا من أفعال العيوب ، التى يقع الوصف منها للفاعل على « أفعل » « كأعْوَر ، وأعْرَج »

---

(١) فى (أ ، جـ) : « مقارنا للنفى » .

(٢) سقط من (ب) الآتى : « وسواء كان النفى لازما للفعل ، أو غير لازم » .

(٣) سقط من (أ) لفظ « لازما » .

لأنه لو بنى فعل [1] التعجب من مثل هذا لالتبس [2] بالصفة ، ولم يكن ثم دليل على التعجب .

ومنها : ألا يكون الفعل مبنيا لما لم يسم فاعله ، وإلى هذا أشار بقوله :

. ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سبيلَ « فُعِلاَ »

فضبط « فُعِلَ » - فى البيت - بضم الفاء ، وكسر العين - ؛ لأن المراد به الفعل ، المبنى لما لم يسم فاعله .

وإنما لم يبن فعل التعجب منه ؛ لئلا يلتبس التعجب من الفعل ، الذى لم يسم فاعله بالتعجب من فعل الفاعل .

فلو أمن اللبس : بأن يكون الفعل لا يوجد إلا مبنيا للمفعول نحو : « وُقِصَ الرَّجُلُ » [3] . وما أشبهه ، وأردت التعجب منه جاز .

قوله :

وَأَشْدِدَ ، اوْ أَشَدَّ ، أو شِبْهِهِمَا يخلُفُ مَا بَعْضَ الشُّروط عَدِمَا

ومَصْدرُ الْعَادِمِ - بعدُ - ينتصِبْ وبعْدَ « أفْعِلْ » جَرُّهُ بالبَا يَجِبْ

لما بين أن من الأفعال ما لا يصح أن يبنى من لفظه فعل التعجب ، أخذ يبين لك كيف يتوصل إلى التعجب منه ، فذكر [4] . أن صيغة « أَشْدِدْ ، أو أشد » وما أشبههما ينوبان عن صيغة التعجب من الفعل الذى لم يستوف الشروط .

---

(١) سقط من (ب) ، لفظ : « فعل » .

(٢) فى (جـ) : « إلا التبس » .

(٣) « وقص » : « وقص عنقه - كوعد - : كسرها ، فَوَقَصَت : لازم ، ومتعد ، وَوَقِصَ - كَعُنِىَ فهو موقوص .. » قاموس (وقَصَ) .

(٤) فى (جـ) : « فدل » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وأشدد ، أو أشد ، أو شبههما .... إلى آخر البيت

ثم ذكر فى البيت الثانى كيف تفعل إذا أتيت « بأشْدِد ، أو أشدَّ » فقال :

ومَصْدَرُ العَادِمِ ـ بعدُ ـ يَنْتَصِبْ ....

أى : ومصدر الفعل العادم لبعض الشروط ، المتقدمة تنصبه بعد « أشَد » فتقول : « ما أَشَدَّ احْمِرَارَ زَيْدٍ ! » وكذلك ما أشبهه . نحو : « مَا أَعْظَمَ عَوَرَهُ ! » ، « ما أكْثَر عَرَجَهُ ! » .

ثم بين لك بعد « أفْعِل » تجر بالباء مصدر العادم لبعض الشروط ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وبَعْدَ « أَفْعِل » جرُّه بالبا يَجِبْ

فالضمير فى قوله : « جره » راجع إلى مصدر الفعل العادم ولما تعين ـ هنا ـ أنه بعد « أَفْعِل » يجر بالباء علم أن قوله :

ومصَدُر العادِمِ ـ بَعْدُ ـ ينْتَصِبْ ....

يريد : بعد : « أَفْعِل » فتقول من ذلك على صيغة « أَفْعِل » : « أَشْدِدْ بعَوَرِ زَيْدٍ ! » .

وهذه القاعدة التي ذكرها ، من الإتيان « بأشْدِد ، أو أشَدّ » وما أشبههما [1] . عند إرادة التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط مطردة فى كل فعل لم يستوف الشروط ، إلا فى الفعل غير المتصرف ، إذ لا مصدر له .

وأما المنفى فتأتى فى مكان المصدر « بأن » والفعل ، ويدخل بينهما

---

(١) فى (جـ) : « وأشباهها » .

حرف النفى ، فتقول : « مَا أَقْرَبَ ألاَّ يعِيجَ بالدَّواء ! » وأما الفعل الذى لم يسم فاعله فتأتى فى مكان المصدر « بما » والفعل مبنيا لما لم يسم فاعله فتقول : « ما أكثَر مَا ضُرِبَ زَيْدٌ ! » إلا أن يؤمن اللبس ، فتأتى بالمصدر الصريح ، فتقول : « ما أسرع نفاس هند ! » .

وإنما أمن اللبس ، لأن « نفس » لا يكون إلا لما لم يسم فاعله [1] .

قوله :

وبالندورِ احكُمْ لغيرِ مَا ذُكِرْ   وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى منْه أُثِرْ

نبه فى هذا البيت على أنه إن ورد فعل التعجب مبنيا من فعل ، لم يستوف الشروط فاحكم له بالشذوذ ، والندور ، وإلى هذا أشار بقوله :

وبالندو احكم لغير ما ذكر   ....

أى : لغير ما ذكر من بناء فعل التَّعجب من فعل مستوف للشروط ، والإتيان بطريقة : « أَشْدِد ، أو أشَدَّ » وما أشبههما .

ثم قال :

....   وَلاَ تَقِسْ علَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ

يعنى : على الذى منه روى .

يقال : أثرت الحديث : إذا رويته [2] .

و « أثر » ـ فى البيت ـ مبنى لما لم يسم فاعله ، والمسموع من ذلك يحفظ ، ولا يقاس عليه .

---

(١) نفس : « . . وقد نَفِسَتْ : ـ كسمعَ ، وعُنِىَ ، والولد منفوس » قاموس (النفس) وفى المختار ، مادة (ن ف س) : « . . . ونفست المرأة غلاما ، على ما لم يسم فاعله » .

(٢) « أثر الحديث : ذكره من غيره » المختار (أ ث ر) .

فمن ذلك قولهم : « مَا أَعْسَاه ! » ، و « أعْسِ به ! » وذلك [1]. من « عَسَى » التى لا تتصرف .

ومنه قولهم : « مَا أَذْرَعَهَا ! » أى : ما أخف يدها فى الغزل !. يقال : امرأة ذراع [2] ، أى : خفيفة اليد فى الغزل ، فبنوه من صفة ، لا فعل لها .

ومن ذلك : « أَقْمِنْ بزَيْد ! » : بنوه من قولهم : هو قمين بكذا ،أى : حقيق ، وهى صيغة لا فعل لها .

ومنه قولهم : « ما أَهْوَجَه ! » و « مَا أَحْمَقَه ! » و « مَا أَرْعَنَه ! » : فبنوا فعل التعجب مما جاء ، وصف الفاعل منه على أفعل .

ووجهه الحمل على « ما أجهله ! » ، لتقارب المعنى .

قوله :

وَفعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا   مَعْمُولُه ، وَوَصْلُهُ بِهِ الْزَمَا
وَفَصْلُهُ بظَرفٍ ، أو بِحَرْفِ جَرّ   مُسْتَعْمَلُ ،والخُلفُ فى ذاكَ اسْتَقَرّ

نبه فى هذين البيتين : على أن معمول فعل التعجب لا يقدم على فعله [3]. فلا تقول : « زيد ما أحَسَنَ ! » ولا « ما زيداً أَحْسَنَ » وإلى هذا أشار بقوله :

وفعلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُه .

ثم نص على أنه لا يجوز : أن يفصل بين الفعل ، ومعموله فى هذا الباب ـ أيضاً ـ وإلى هذا أشار بقوله : « وَوَصْلُهُ بِهِ الْزَمَا » أى : وصل الفعل

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « وذلك » .   (٢) سقط من (جـ) لفظ « ذراع » .

(٣) فى (جـ) : « على فعل » .

بمعموله الزم ، وأدخل على [1] « الزم » نون التأكيد الخفيفة ، ثم وقف عليها بالألف .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار ، والمجرور مستعمل ، وإلى هذا أشار بقوله .

وَفَصْلُهُ بظرفٍ ، أَوْ بحرف جر مستعملٌ ....

فقوله : « وفصله » أى : وفصل الفعل عن معموله .

وقوله : « مستعمل » أى : مستعمل عند العرب .

وفى ذلك تنبيه على كثرة ما ورد من ذلك ، فقد جاء نظما ، ونثرا .

قال الشاعر [2] :

٢٢٥ ـ وقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تكُونَ الْمُقَدَّما !

ففصل « بإلينا » بين فعل التعجب ، وهو : « أَحْبِبْ » ومعموله وهو :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « على » .

٢٢٥ ـ (٢) **الشاعر :** هو عباس بن مرداس (رضى الله عنه) والبيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٣ / ٦٥٦ ، ٤ / ٥٩٣ ، والتصريح ٢ / ٣٥٣ ، والهمع ٢ / ٩٠ ، ٩١ ، ٢٢٧ ، والدرر ٢ / ١١٩ ، ١٢١ ، ٢٤٠ ، والأشمونى ٣ / ١٩ والشارح الأندلسى .

اللغة :

المقدم : الأسوة ، والقدوة ، والإمام . . .

المعنى :

وقال الرسول العظيم ، الذى اهتدى به المسلمون ، وقد أرسل للخلق كافة ، تقدموا وما أحب إلينا أن تكون المقدم علينا ! والقدوة ، والإمام .

الإعراب :

« وقال نبى المسلمين » الواو : على حسب ما قبلها ،وفعل ماض ، وفاعله ،ومضاف إليه « تقدموا » فعل ، وفاعل ، والجملة : فى محل نصب مقول القول ، « وأحبب » أحبب : فعل ماض ، جاء على صورة الأمر ، فعل تعجب « إلينا » متعلق بأحبب « أن » مصدرية : « تكون » فعل مضارع =

« أَنْ تكُونَ » .

ومثل هذا فى النثر كثير .

ومما جاء منه فى النـثـر قول عمرو بن مـعد يكرب [1] : « لله دَرُّ بَنِى سُلَيْم : « مَا أَحْسَنَ فى الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ! وأكثـرَ فى اللَّزباتِ [2]. عَطَاءَهَا ! ، وأثبتَ فى المكرُمات بَقَاءَهَا ! » .

ففى كلامه ثلاثة مثل ، شاهدة على ما ذكرناه ، فى كل فاصلة مثال .

ثم نبه المصنف : على أن فى ذلك اختلافا بقوله :

. ... والخلف فى ذاك استقر

فمذهب الأخفش ، والمبرد ، ومن تبعهما المنع .

وقال الأسـتاذ : أبو على الشلوبين : حكى الصيـمرى [3] : أن مذهب سيبويه : المنع .

وذهب الجرمى ، وجماعة : إلى جوازه .

وهو الصحيح ؛ لمجيئه كثيرا .

= ناقص ، واسمه مستتر « المقدما » خبره ، وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بالباء الزائدة المقدرة ، وهو فعل التعجب ، والتقدير : وأحبب إلينا بكونك المقدم .

والشاهد في البيت :

« قوله : « إلينا » فقـد فصل بين فعل التعـجب « أحبب ، وفاعله المنسبك من أن المـصدرية ، وما بعدها ، وهذا جائز على الأصح .

(1) عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، الفارس المشهور ، وقد وفد على مجاشع السلمى . . .

(2) اللزبات : الشدائد « واللزبة : الشدَّة ، جمع لزب ، ولزبات ـ بالتسكين » قاموس (اللزوب) .

(3) الصيمرى : عبد الله بن على . . صاحب التبصرة ، والتذكرة .

نعـــم ، وبئـــس
ومـــا جـــرى مجراهما

فِعْـــلاَنِ غيــــرُ مُتَصَـــرِّفَيْنِ ... نِعْـــمَ ، وبِئْسَ : رَافِعَانِ اسْمَـــيْنِ
مُقَارِنَـــيْ « أَلْ » أو مُضَافَيْنِ لِمَا ... قَارَنَهُمَا : « كنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا »
ويَرْفَعَـــانِ مُضْمَـــرًا يُفَسِّـــرُهُ ... مُمَيِّزٌ : « كنِعْـمَ قَوْمًا مَعْشَـرُهُ »

هذا الباب وضعه للكلام على « نعم ، وبئس » فذكر أنهما : « فعلان غير متصرفين » وإلى هذا [1] أشار بقوله :

فعـــلان غيـــر متصـــرفين ... نعـــم ، وبئـــس ....

وقوله : إنهما فعلان : هو الصحيح ، لدخول تاء التأنيث عليهما ، واتصال الضمائر المرفوعة ، البارزة بهما فى لغة .

حكى الكسائى : « الزيدان نعما رجلين ، ونعما رجالاً » .

وذهب الفراء ، وأكثر الكوفيين [2] . إلى اسميتهما .

واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، كقول بعضهم ـ وقد بشر ببنت ـ : « والله ما هى بنعم الولد » .

وكقول الآخر : « نِعْمَ [3] . السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرْ » .

---

(١) فى (أ) : « وإلى ذلك » . (٢) فى (ب) : « وأكثر الكوفيون » .

(٣) فى كل النسخ : « بئس السير . . . » وفى قطر الندى ، لابن هشام « وقول آخر : ـ وقد سار إلى محبوبته على حمار ـ بطىء السير ـ « نعم السيرُ ، على بئس العير » ص ٢٥ قطر الندى ، وبل الصدى .

والمعنى على ذلك أوضح ، فهو يمدح السير ، ويذم دابته البطيئة . ويمكن أن يحمل « بئس السير على بئس العير » على أنه يذم السير من جهة ذم دابته ، لا من جهة أنه سير للمحبوبة .

ولا حجة فى ذلك ؛ لأن ما سمع من ذلك قابل للتأويل .

ثم نبه المصنف : على أن « نعم وبئس » يرفـعان اسمين ، يعنى : على جهة الفاعلية ، وإلى هذا أشار بقوله : « رافعان اسمين » وتقدير البيت : نعم ، وبئس فعلان غير متصرفين ، رافعان اسمين .

ثم نبه في البيت الثاني: أن هذين الاسمين، المرفوعين « بنعم، وبئس » .

إمـا معـرفان بالألف ، واللام كـقـوله تعـالى : ﴿ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرِ ﴾ (١) .

وإما مضافـان لما فيه الألف ، واللام ، نحو : « نعْمَ غُلَامُ الرَّجل زَيْد » وإلى تعريفهـما بالألف ، واللام أشار بقوله : « مَقَارِنَىْ أَلْ » وإلى إضافتـهما إلى ما فيه الألف ، واللام أشار بقوله : « أو مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهُمَا » .

والمراد بالألف ، واللام : الجنسية .

ثم مثل المضاف إلى ما فيه الألف ، واللام بقوله : « نعْم عُقْبَى الْكُرَمَا » فقوله : « مُقَارِنَى » مضاف إلى « أل » وهو صفة (٢) « لاسمين » فى قوله فى البيت المتقدم : « رَافِعَانِ اسْمَيْنِ » .

ثم نبه فى البـيت الثالث : أن مرفـوع « نِعْمَ ، وبئْسَ » ـ أيضاً ـ يكون مضمرا ، يفسره نكرة ، منصوبة تأتى بعده ، وإلى ذلك أشار بقوله :

ويرفَعَان مضمراً يُفَسِّرُهْ مميزٌ ....

ومثله بقوله : .... **نعْم قوماً مَعْشَرُه .**

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة الحج .

(٢) فى (أ ، ب) : « وهو حال من اسمين » ويعزز ذلك الشـيخ خالد الأزهرى فى إعراب الألفية ص ٨٠ « مقارنى ـ بالتثنية : نعت لاسمين ، وأل مضاف إليه » .

ونبه على أن المميز يكون على نحو ما فى هذا المثال .

ففى « نعم قوما » ضمير هو الفاعل ، و « قوما » هو المميز لذلك الضمير .

و « نعم ، وبئس » مما يعود فيه الضمير على ما بعدهما .

فتلخص من البيتين المتأخرين : أن فاعل « نعم ، وبئس » إما معرفا بالألف ، واللام ، أو مضافا إلى ما فيه الألف ، واللام ، أو ضميرا ، وقد حكى الأخفش : أن ناسا من العرب يرفعون « بنعم ،وبئس » النكرة ، نحو : « نعم خليلٌ زيدٌ » .

وقد جاء فاعلهما علما ، نحو : « نعم زَيدٌ » ومضافا إلى علم ، ففى الحديث « نعم عبدُ الله : خالد بن الوليد » .

قوله :

وَجَمْعُ تمييزٍ ، وفَاعِلٍ ظَهَرْ فيهِ خلاَفٌ عنهمُ قَدِ اشْتَهَرْ

ذكر فى هذا البيت : أن النحويين اختلفوا فى الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر ، كقولك : « نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً » (١).

فمذهب سيبويه : منعه ؛ لأن يرى أن الفاعل إذا ظهر استغنى بظهوره عن التمييز ، والتمييز لا يأتى فى هذا الباب إلا لتفسير المضمر ، وقد زال الإضمار .

والمبرد يجيز ذلك ، ويقول : كما يأتى التمييز لرفع الإبهام يأتى لتأكيد البيان ، كقول تعالى : ﴿ **إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً** ﴾ (٢).

---

(١) فى (جـ) : « نحو : نعم الرجل زيداً » .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة » .

« فشهرًا » ـ وهو لتوكيد البيان ، لأن العلم بأنها شهور قد تقدم ـ .

واستدل المبرد على ذلك ـ أيضاً ـ بقول الشاعر [(١)] :

٢٢٦ ـ والتَّغْلِبِيُّون بِئْسَ الفحلُ فَحْلُهمُ فَحْلاً ، وأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

وبقَوْلِ أَبِى طَالب [(٢)] :

٢٢٧ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

---

٢٢٦ ـ (١) : **الشاعر :** هو جرير بن عطية بن الخطفى ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد المقرب ، والعينى ٤ / ٧ ، والتصريح ٢ / ٩٦ ، والهمع ٢ / ٨٦ ، والدرر ٢ / ١١٢ ، والأشمونى ٣ / ٣٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٣٩٥ .

اللغة :

زلاء : المرأة قليلة لحم الإليتين ، منطيق : المراد به ـ هنا ـ أنها التى تتأزر بما يعظم عجيزتها ؛ وكنى بذلك عن أنها ممتهنة ، فهى هزيلة نحيفة ، ضعيفة الجسم من أجل ذلك .

المعنى :

يهجو جرير الأخطل التغلبى ، وقومه ، فيقول : المرأة عندهم ممتهنة ، تشقى بشاق الأعمال ، ومن أجل ذلك تصير هزيلة نحيفة ، ومن ذلك تضطر إلى اتخاذ حشية ، تعظم بها إليتها ، ستراً لهزالها ، فهم فى شدة فقر ، وخشونة عيش ، ودناءة أصل .

الإعراب :

« والتغلبيون » الواو : على حسب ما قبلها « التغلبيون » مبتدأ . « بئس » فعل ماض ، لإنشاء الذم « الفحل » فاعل بئس ، والجملة من الفعل ، والفاعل فى محل رفع خبر مقدم « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه ، والجملة : من الخبر المقدم ، والمبتدأ المؤخر فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو : التغلبيون ، « فحلا » تمييز ، « وأمهم » الواو الاستئناف ، أو عاطفة ، أمهم : مبتدأ ، ومضاف إليه « زلاء » خبر المبتدأ « منطيق » نعت لزلأء ، أو خبر ثان .

والشاهد فى البيت قوله :

« بئس الفحل . . . فحلا » : حيث جمع فى كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر ، وهو قوله : « الفحل » والتمييز ، وهو قوله : « فحلا » .

٢٢٧ ـ (٢) البيت من الكامل .

وهو من شواهد العينى ٤/٨ ، والتصريح ٢ / ٩٦ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٤ .

اللغة :

علمت : أيقنت ، خير : أعظم ، وأفضل ، وأتم ، وأكمل . . =

قوله :

وَ « مَـــا » مميّزٌ ، وَقِيـــل : فَاعِلُ   فى نَحْوِ : « نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ »

نبه فى هذا البيت : على أن « مَا » قد تقع بعد « نِعْمَ » نحو : « نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ » .

فذكـر أنّ « مَا » ـ ها هنا ـ تحتـمل أن تكون تمييزًا ، والفـاعل مضـمرًا تقديره : نعم هو شيئاً يقوله الفاضل .

« فَمَا » ـ هاهنا ـ نكرة موصوفة ، منصوبة على التمييز .

ويحتـمل أن تكون فاعلا ، فتكـون موصولة ، ويكون الفاعل قـد جاء غير معرف بالألف ، واللام ، ولا مضافا [1]. إلى ما فيه الألف ، واللام .

= **المعنى :**

لقد أيقنت بأن دين محـمد (ﷺ) وهو الإسلام ، وهو خـير دين اختاره الله تعـالى ، وارتضاه للخلق جميعا .

الإعراب :

« ولقـد » الواو : على حسب ما قبلها أو هى للقسم ، واللام للتأكيـد ، « قد » : حرف تحـقيق « علمت » فعل ، وفـاعل « بأن » الباء : زائدة زيادة نحـوية ، للتأكـيد « دين » اسم « أن » دين : مضاف ، و « محمد » مضاف إليه « من خير » جـار ، ومجرور متعلق بمحذوف خبر « أنْ » خير : مضـاف ، و « أديان » مضاف إلـيه ، « أديان » مضـاف ، و « البرية » مضـاف إليه « دينا » تميـيز والجملة : من « أن » ومعموليها سدت مسد مفعولى « علم » .

والشاهد في البيت :

قوله : « من خير أديان البـرية دينا » حيث جاء التميـيز ، وهو قوله : « دينا » لتأكيـد البيان ـ على رأى المبرد ـ .

وقال الشيخ : خالد الأزهرى ـ مـخالفا للمبرد ـ : « ومـا جاء فى الباب ليس من التمـييز ، بل من الحال المؤكدة » .

(انظر ٢ / ٩٦ التصريح على التوضيح) .

(١) فى (أ) : « لما فيه » .

ونحو هذا قوله تعالى : ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ ﴾ [1]. وأما قوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [2].

فالصحيح أنها نكرة غير موصوفة ، منصوبة على التمييز .

وجعلها ابن خروف فاعلا .

وهى عنده معرفة تامة بغير صلة .

ونسب ابن خروف هذا القول إلى سيبويه [3].

قوله :

وَيُذْكَرُ المخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا   أَوْ خَبَرَ اسْمٍ ، لَيْسَ يبدُو أَبَدا

نبه فى هذا البيت : علـى أنك إذا ذكرت فاعل « نِعْمَ ، وَبِئْسَ » وأتيت بما يحتـاج إليه من تمييز ـ إن احـتاج ـ ذكرت المخصـوص بالمدح ، أو الذم بعد ذلك . وهو : إما مبتدأ ، خبره الجملة قبله ، وهى « نعم » ، وفاعلها .

وإما خبر للمبتدأ [4] ، المقدر ، وإليه أشار بقوله : « أَوْ خبر اسم » يعنى : أو خبر اسم مبتدأ مقدر .

ثم ذكر أن ذلك المبـتدأ المقدر لا يجوز إظهاره أبدًا ، وهو المراد بقوله : « لَيْسَ يَبْدُو أَبَدا » .

---

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .
انظر البحر المحـيط ، لأبى حيان ، وقد ذكر جـميع الوجوه التى ذكرها النحـاة فى « ما » من قوله تعالي ﴿ بئس ما اشتروا به أنفسهم ﴾ (الآية ٩٠ من سورة البقرة) ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) انظر ١ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ البحر المحيط ، لأبى حيان .

(٤) فى (جـ) : « المبتدأ ، المقدر » .

قوله :

وإنْ يُقَــدَّمْ مُشْعِــرٌ بهِ كَفَـــى « كَالْعِلْمِ نِعْمَ الْمُقْتَنَى ، والْمُقْتَفَى »

نبه فى هذا الـبيت : على أنه إذا قدم قـبل « نِعْم ، وبئْسَ » ما يشـعر بالمخصوص بالمـدح ، أو الذم اكتفيت بذلك عن ذكـر الممدوح ، أو المذموم ، بعد فاعل « نعم ، وبئس » ومثل ذلك بقوله :

.... « الْعِلْمُ نعمَ الْمُقْتَنَى ، والْمُقْتَفَى

كان الأصل : نعم المقتنى ، والمقتفى العلم [1] .

«فالعلم» هو المخصوص بالمدح ، فلما قدم ذكر العلم ، قبل « نعْمَ » وأشعر بأن المخصوص بالمدح هو العلم لم يحتج إلى ذكره ، بعد فاعل « نِعْمَ » .

قوله :

وَاجْعَلْ كبِئْسَ « سَاءَ » وَاجْعَل فَعُلاَ مِــنْ ذِى ثَلاثَةٍ : كنِعْمَ مُسْجَــلاَ

نبه فى هذا البيت : على أن ما يجرى « كـبئس » ـ فى قصد الذم بها ـ وأن فاعلها : إما معرف بالألف ، واللام الجنسية ، أو مضاف إلى ما هى فيه ، أو ضمير حسبما تقدم .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [2] . وقوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [3] .

وإعراب « مَا » فيه كإعراب « ما » فى قوله تعالى : ﴿ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا به أَنفُسَهُم ﴾ [4] .

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « كان الأصل : نعم المقنى ، والمقتنى العلم » .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف . (٣) من الآية ١٣٦ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

وإلى إجراء « سَاءَ ، كبئْسَ » أشار بقوله : « واجعل « كبئْسَ » « سَاءَ » .

ثم نبه على أنه يجـوز أن يبنـى من كل فعل ثلاثـى فعل ، مبنى على « فَعُل » ـ بضم العين ـ ويقصد به ما يقصد « بنعم، وبئس» من المدح، والذم .

فتقول : ـ بفتح الأول ، وضم الثانى ـ : « عَلُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » وكذلك : « قَضُوَ [1] صاحب القوم عمرو » .

ومنه فى الذم : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [2] .

وإلى هذا أشـار المصنـف بقـوله : « واجْعَل فَعُل مِنْ ذِى ثَلاثَة كَنِعْمَ مُسْجَلاً » .

فقوله : « فَعُلَ » ـ هو بضم العين ـ .

وقوله : « مِنْ ذى ثَلاثَة » تنبيه على أن الفعل الذى يبنى منه « فَعُل » لا يكون إلا ثلاثيا .

وقوله : « كنِعْمَ » يعنى : كباب « نِعْمَ » ولم يرد تخصيصه بالمدح ، بل يأتى للمدح ، والذم : فيأتى « كنِعْم » ويأتى « كبِئْسَ » .

وقوله : « مُسْجَلاً » يعنى : مطلقا .

والمعنى في الإطلاق ـ هنا ـ :أن « فَعُلَ »يقصد به هذا القصد ،سواء بنى من « فَعُل » ـ بفتح العين ـ أو « فِعل » ـ بكسرها ـ نحو : « قَصُر ،وعلم » .

وقد تقدم التمثيل بهما .

قوله :

ومثلُ « نِعْمَ » « حَبَّذَا » الْفَاعِلُ « ذَا » وَإِنْ تُـرِدْ ذَمًّا ، فَقُـلْ : « لا حَبَّذَا »

(1) فى (جـ) : « قصر » . (2) من الآية (5) من سورة الكهف .

نبه في هذا البيت : على أن « حَبَّذَا » يجيء للمدح « كنِعْمَ »وإلى هذا أشار بقوله : « ومثلُ نِعْمَ حَبَّذَا » .

ثم نبه على أن فاعل « حَبَّ » هو « ذَا » خلافا لمن جعل « حَبَّذَا » مركبة من « حَبَّ ، وذَا » وصار اللفظ واحداً[1] ، فجعلها مبتدأ ، وما بعدها خبرها .

ثم نبه على أنك إن[2] أردت الذم أدخلت على « حَبَّ » « لا » فتقول : « لاَ حَبَّذَا » .

قال الشاعر[3] :

٢٢٨ ـ أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ المَلاَ ، غَيْرَ أَنَّهُ ... إِذَا ذُكِـرَتْ مي ، فَـلاَ حَبَّـذَا هِيَا

والممدوح ، وهو المرفوع بعد « حبذا » هو مبتدأ على مذهب المصنف ،

---

(١) في (أ) : « وصار كلفظ واحد » . (٢) في (جـ) : « إذا » .

٢٢٨ ـ (٣) : البيت لكنزة أم شملة ، أو لذى الرمة ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد العينى ٤ / ١٢ ، والحماسة ١٥٤٢ ، والأغانى ١٦/ ١١٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الملا : الفضاء الواسع . . .

المعنى :

تقول كنزة : أمدح أهل الملا جميعا ، وأستثنى مية منهم ؛ لأنها مذمومة ، لا تستحق الثناء ، فبئست المرأة مية .

الإعراب :

« ألاَ » أداة تنبيه ، يستفتح بها الكلام ، « حبَّذَا » فعل ، وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم « أهل » مبتدأ مؤخر ، أهل : مضاف ، و « الملا » مضاف إليه « غير » نصب على الاستثناء « أنه » أن حرف توكيد ، و نصب ، وضمير القصة ، والشأن اسم ، أن » « إذا » ظرف ، تضمن معنى الشرط « ذكرت » فعل ماض، مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « مى » نائب فاعل الفعل « ذكر » والجملة من الفعل ، ونائب الفاعل فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فلا » الفاء : واقعة فى جواب الشرط : « إذا » « لا » نافية ، « حبذا » فعل ، وفاعل ، والجملة : فى محل =

وخبره جملة « حَبَّذَا » وهو الإعراب الذى ارتضاه المصنف : من أن « ذَا » فاعل « بحبَّ » والمرفوع بعدها مبتدأ .

ذكر ابن خروف : أنه مذهب سيبويه ، وقال : من نسب إليه غير ذلك فقد أخطأ عليه .

قوله :

وأَوْلِ « ذَا » المخْصُوصَ أيًّا كَانَ ، لاَ تَعْدِلْ بِذَا ، فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

نبه فى هذا البيت : على أنك تذكر بعد « ذا » من قولك : « حَبَّذَا » المخصوص بالمدح ، فتقول : « حَبَّذَا زَيْدٌ » .

« فزيدٌ » هو المخصوص بالمدح ، وقوله : « أَيًّا كَانَ » يعنى : سواء كان ذلك المخصوص : مذكرا ، أو مؤنثا ، أو مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعا، فإنك تذكره بعد « ذا »، ولا تغير لفظة « ذا » ؛لأنها قد جرت عندهم كالمثل ، والمثل لا يغير [1] .

ألا ترى أنهم قالوا : « الصيف ضيعتِ اللبن » [2] :

فأجروه للمذكر ـ بكسر التاء ـ كما أجروه للمؤنث .

وإلى هذا الإشارة بقول المصنف :

= رفع خبر مقدم « هيا » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ ، والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط ، غير الجازم ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر « أن » و « أن » وما دلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بإضافة « غير » إليه .

والشاهد في البيت :

قوله :« حبذا أهل الملا » ، « ولا حبَّذَا هِيَا » فقد استعملت « حبذا » للمدح « كنعم » و «لا حبذا » للذم « كبئس » .

(١) فى (ب) : « لا تغير » .

(٢) فى مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ١٤ : « فِي الصيفِ ضيَّعت اللبن » وذكر الميدانى المورد ،والمضرب .

.... لاَ تَعْدِلْ بذَا فَهو يُضَاهِى الْمثل

أى : لا تعدل بلفظة « ذَا » على أى حال كان المخصوص بالمدح .

قوله :

وَمَا سِوَى « ذَا » ارْفَعْ بحبَّ ، أَوْ فَجُر بالْبَا ، وَدُونَ « ذَا » انْضِمَـامُ الْحَا كَثُرْ

نبه فى هذا البيت : على أن ما سوى لفظة « ذَا » قد يجعل مكان « ذَا » فيرتفع فاعلا « بحبَّ » أو يجر بالباء .

فمثال الأول : « حُب زيدٌ رجُلاً » :

« فزيدٌ » قد حل محل « ذَا » وهو مرفوع على الفاعلية « بحبّ » ومثال الثانى : « حُب بزيدٍ رجُلاً » .

ثم نبه على أن « فَعُل » إذا لم يكن فاعلها « ذَا » كثر فيها ضم حائها ، وتلك الضمـة منقولة من عينها ؛ لأن الأصل : « حـبُبَ » - بضم الباء - التى هى العين .

فلما وقع الإدغام نقلت حركتها إلى الفاء .

وقد تجىء ، والحـاء مفتـوحة ، وقد أشـار إلى ذلك بقوله : « ودَون ذا انضمام الحا كثر » .

يعنى : كثر انضـمام الحاء ، دون « ذَا » يريد [(١)] : إذا أزلت [(٢)] « ذَا » وجعلت غيرها فى مكانها .

فيفـهم من قوله : « كثر » أن الحـاء قد تفتح قليـلا ، مع سقوط « ذَا » وجعل غيرها في مكانها .

وقصر الحاء ضرورة ، كما قصر الباء فى قوله : « بالبا » .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « يريد » . (٢) فى (جـ) : « زالت » .

أفعل التفضيل

صُغْ منْ مَصُوغٍ منهُ لِلتّعَجُّبِ   « أَفْعَلَ » للتَّفْضِيل ، وَأْبَ اللّذْ أُبِى

هذا الباب قصد فيه الكلام على « أَفْعَل » التى للتفضيل .

فذكر فى هذا البيت أنه يبنى مما يبنى منه فعل التعجب .

وإلى هذا أشار بقوله :

صغْ من مصوغ منهُ للتعجّب   أَفْعَل للتفضيل [1]   .....

فقوله : « أَفْعَل » مفعول « بصُغْ » .

وقوله : « وَأْبَ اللّذْ أُبِى » يعنى : وامتنع أن تبنى « أَفْعَل » التفضيل مما منع أن يبنى منه فعل التعجب .

فإن جاء « أَفْعَل » التفضيل من « فِعْل » ولم يستوف تلك الشروط فهو شاذ ، كما شذت أفعال [2] تعجب مما لم يستوف الشروط .

قوله :

وَمَا بِهِ إِلَى تعجُّب وُصِلْ   لمانعٍ بِهِ إلى التَّفْضِيل صِلْ

نبه فى هذا البيت على أنك إذا تعذر عليك بناء « أَفْعَل » للتفضيل ، لكون الفعل الذى تريد أن تبنيه منه لم يستوف شروط ذلك ، فبالذى يتوصل به إلى التعجب من « فِعْل » لا يبنى منه فعل التعجب يتوصل إلى التفضيل فيما لا يصح أن يبنى منه « أفعَل » التفضيل .

والمتوصل به ، هو : « أَشَدّ » وما جرى مجراه .

---

(١) سقطت العبارة الآتية من (أ) : « يعنى : صغ من فعل مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل » .

(٢) فى (ب) : « أفعل تعجب » .

فكما تقول: « ما أشدَّ احْمِرارَه ! » تقول : «هو أَشدُّ احْمِرَارًا من الدَّم » .

فقوله :

وما به إلى تعجب وصل ... ... البيت .

تقـديره : ومـا توصلت به إلى التـعـجب ، لأجل مـانع توصل به إلى التفضيل .

فالضمير فى « به » فى الموضعين [1] . عائد إلى « مَا » فى أول البيت .

و « به » الأولى متعلقه « بوُصِل » .

و « به » الثانية متعلقة « بصل » .

قوله :

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيـــلِ صِــلْهُ أَبَدَا تقديرًا ، أوْلَفْظًا « بمِنْ » إنْ جُرِّدَا

نبه فى هذا البـيت : على أن « أفْعَل » التفضـيل توصل « بمِنْ » لفظاً ، أو تقديراً ، بشرط أن يكون مجردا عن الألف ، واللام والإضافة .

وإلى هذا أشار بقوله :

... صِله أَبَدَا تقديرًا ، أوْ لفظا « بِمنْ » إِن جُرّدَا

أى : « بمِنْ » التى لبيان الجنس .

فمثـال « مِنْ » ظاهرة قولك : « زَيد أكرمُ مِنْ عـمرٍو » وتقدر ، إذا دل عليها دليل .

وأكـثر مـا يكون ذلك : إذا كـانت « أفْعَل » خبـراً ، كـقوله تعـالى : ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وأَبْقَى ﴾ [2] .

---

(١) فى (جـ) : « فى الموصوف » . (٢) الآية ١٧ من سورة الأعلى .

ويقل ذلك إذا كانت « أفْعَل » صفة ، أو حالا ، كقول الشاعر (1) :

٢٢٩ - تَرَوَّحى أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلى

تقديره : تروحي ، وأتى مكانا أجدر أن تقيلى فـيه من غيره « فأَجْدَر » أفعل تفضيل ، وهو صفة لمكان محذوف ، وحذفت منه « من »

هذا حكم « أفعل » إذا كانت مجردة .

فإن كانت غير مجردة ، وهى : التى بالألف ، واللام ، أو الإضافة فلا يجوز معها « مِنْ » .

---

٢٢٩ (1) : القائل : هو أحيحة بن الجلاح ، والبيت من الرّجز .

وهو من شواهد المحتسب ١/ ٢١٢ ، وابن الشجرى ١ / ٣٤٣ ، والعينى ٤ / ٣٦ ، والتصريح ٢ / ١٠٣ ، والأشمونى ٣ / ٤٦ ، والشـارح الأندلسى . والبيت بتمـامه ؛ أو البيتان (علـى أنهما من مشطور الرجز .

تروحى أجدر أن تقيلى   غدا بجنبى بارد ظليـــل

اللغة :

تروحي : يريد : ارتفعى ، وطولى ، ويريد : النخـــل ، كما يدل على ذلك ما ســبق من أبيات « أجدر » أقمن « تقـيلى » من القيلولة ، وهى النوم فى وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذى يشتد فيه الحر فى منتصف النهار . . .

المعنى :

عليك بالطول ، والسمُوق ، والنمـو ، والإزهار ، والإثمار في مكان بارد ، ذى ظل ، وهذا أولى من حمل الخطاب لناقته ، وانظر الأشمونى ٣ / ٤٧ ، والتصريح ٢ / ١٠٣ ، والصبان ٣ / ٤٧ ، ويس على التصريح ٢ / ١٠٣ .

الإعراب :

« تروحى » أمر ، بنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « أجدر » أفعل تفضيل ، صفة لموصوف محذوف ، يقع مفعولا به لفـعل محـذوف أيضاً ، والتقدير : وخذى مكانا أجدر من غيره « أن » حرف مصدرى ، ونـصب « تقيلى » فعل مضارع ، منصوب بأن المصـدرية ، والياء فاعل ، وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء المحذوفة ، والتقدير : أجدر بقيلولتك .

الشاهد في البيت :

قوله : « أجدر » فأجدر أفعل تفضيل ، صفة لمكان محذوف ، وحذفت منه « مِنْ » .

فلا تقول : « زَيْدٌ الأَفْضَلَ منْ عَمْرٍو » .

فأما قول الشاعر [1] :

٢٣٠ ـ وَلَسْتَ بالأكْثر منْهم حَصًى وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فحملوه على أن « مِنْ » تتعلق بمحذوف ، دل عليه أكثر ، أو أنها ليست لبيان الجنس ، إذ هى التى يمتنع أن تتعلق « بأفْعَل » إذا كان فيه الألف ، واللام ، أو الإضافة ، أو يكون الألف ، واللام زائدة فلا يكون لها تأثير .

---

٢٣ ـ (١) **الشاعر :** هو الأعشى ، ميمون ، والبيت من السريع .

والبيت من شواهد النوادر ٢٥ ، والخصائص ١ / ١٨٥ ، ٣ / ٢٣٤ ، وابن يعيش ٣ / ٦ ، ٦/ ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، والخزانة ٣ / ٤٨٩ ، والمغنى ٥٧٢ (٣٠٥) والتصريح ٢ / ١٠٤ ، والأشمونى ٣ / ٤٧ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٠٦ .

اللغة :

حصى : المراد : عدد الرجال من الأعوان ، والأنصار ؛ العزة : القوة ، والغلبة ، للكاثر : يريد : الغالب فى الكثرة .

المعنى :

يفضل الأعشى عامر بن الطفيل على علقمة بن علاثة ، قائلا : لست بالأكثر عدد أعوان ، وأنصار ، وأتباع ، وإنما تكون العزة لمن يغالب فى الكثرة ، فيغلب فيها . . .

الإعراب :

« ولست » ليس ، واسمها « بالأكثر » الباء : حرف جر زائد ، داخل على خبر ليس . « منهم » متعلق بالأكثر « حصى » تمييز منصوب . . « وإنما » الواو : عاطفة ، وإنما : كافة ، ومكفوفة ، وهى أداة حصر « العزة » مبتدأ « للكاثر » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

الشاهد في البيت :

قوله : « بالأكثر منهم » : على أن « من » متعلقة بمحذوف ، دل عليه أكثر ، أو أن « من » ليست لبيان الجنس ، أو لا تأثير للألف ، واللام فى الأكثر ؛ لزيادتها .

كما لم تؤثر فى منع الإضافة فى قول الشاعر [(١)] :

٢٣١ - تُولى الضَجِيعَ إِذَا تَنَبَّه مَوْهِنًا   كالأُقْحَــوانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقِى

تقدير : من رشاش المستقى .

ذكره أبو على .

و « موهنا » - هنا - هو بفتح الميم ، وكسر الهاء ، وهو بعد نصف الليل وقيل : إذا أدبر .

قوله :

وَتِلْوُ « أَلْ » طِبْـقٌ ، ومَـا لِمَعْرِفَـهْ   أُضِيفَ ، ذُو وجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ

---

٢٣١ - (١) : **الشاعر :** هو القطامى ، والبيت من الكامل وهو من شواهد العينى ٤ / ٤٠ ، ويس ٢ / ٢٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٣٦ .

اللغة :

تولى : تدنى « أوليته إياه : أدنيته » أساس البلاغة (و ل ى) .

الضجيع : المضاجع « وضجيعك : الذى يضاجعك » المختار (ض ج ع) .

موهنا : نحو من نصف الليل ، قال الأصمعى: هو حين يدبر الليل ، والمختار (و هـ ن)الرشاش : ما ترشش مـن الدم ، والدمع ، « الأقحوان » : البـانونج ، وهو نبت طيب الريح ، حـواليه ورق أبيض ، ووسطه أصفر (ق ح ا) المختار .

المعنى :

هى تدنى الضجيع منها ، إذا تنبه آخر الليل ، وتعطيه مثل الأقحوان من رشاش المستقى .

الإعراب :

« تولى » فعل مضارع ، مرفـوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وفاعله مستـتر جوازًا « الضجيع » مفعـول به منصوب بالفتحة « إذا » ظرف لما يسـتقبل من الزمان . . . « تنبه » فـعل ماض ، وفاعله مسـتتر فيه جوازا « موهنا » ظرف زمان ، منصـوب بالفتحة . . . . « كالأقحوان » جار ، ومجرور . . « من الرشاش » جار ، ومجرور - أيضاً « المستقى » مضاف إلى « الرشاش » .

الشاهد في البيت :

قوله : « من الرشاش المسـتقى » إذ الألف ، واللام فى الرشـاش زائدتان ، والتقـدير : من رشاش المستقى ، واستدل بذلك على زيادة « أل » فى المُضَاف .

هَـــذَا إذَا نَويتَ معنَى « مِنْ » وإنْ   لَمْ تنــوِ فهـــو طِبْقُ مَا بِهِ قُـــرِنْ

نبه فـى هذا البيت الأول على أن « أَفْعَل » التـفضيل ، إذا أضـيف إلى منكر ، أو كان مجردا عن الإضـافة ، والألف ، واللام لزم أن يكون مذكرا ، مفردا ، سواء كان صاحب الصفة كذلك ، أو لا .

فـتـقـول : فى المضــاف إلى منكر « زَيْدٌ أفْضَلُ رجُلٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَل امـرأَة » و « الزيدان أفْضَلُ رجُلَيْن » و « الهِـندانِ أفـضل امـرأتَين » والزيْدُون أَفضلُ رِجَالٍ » و « الهندات أُفْضَل نِسَاءٍ » .

وتقول فى المجرد :

« زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » و « الـزَّيْدَان أَفْضَلُ من عَمْرٍو » و « الـزيـدُونَ أفضلُ منْ عَمْرٍو » .

وكذلك الحكم في المؤنث .

وقد أشـار إلى المضاف إلى المنكر بـقوله : « وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ » وإلى المجرد بقوله : « أَوْ جُرِّدَا » وحكم عليهما بلزوم التذكير ، والإفراد ، فقال :

.... أُلزِمَ تَذْكِيرًا ، وأَنْ يُوَحَّدَا

ثم نبه فى البيت الثانى : أن أفعل التـفضيل : إن كان فيه « أل » وجب أن يكون مطابقا ، لمن جرى عليه فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَتِلْو « أَلْ » طِبْقٌ » .

فتـقــول : « الزَّيْـدَان همـا الأَفْضَلاَنِ » و « الزيـدُون هــم الأَفْضلُونَ » و « الهِنْدانِ هما الفُضْلَيَان » و « الهندات هن الفُضْلَيَاتُ » .

ثم نبه على أن « أفعل التـفضيل » إن [1] كانت مضافة إلـى معرفة جاز فيها الوجهان :

المطابقة لمن جرت عليه ، وعدم المطابقة .

وإلى ذلك أشار بقوله : .

... وَمَا لمعرفَه أُضيفَ ذُو وَجْهَين عن ذِى مَعْرِفَه

فقوله : « عن ذى معرفة » حشو ، ثم المقصود دونه ، إلا أنه حسن .

ثم نبه فى البـيت الثالث : على أن ما ذكـره من أن المضاف إلى معـرفة يجوز فيه الوجهان ، إنما هو إذا [2] قصد « بأفعَل » معنى التفضيل ، وهو الذى أراد بقوله : « هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مـعنى « مِنْ » : إذ [3] التفضيل لا يكون إلا مع إرادة « مِنْ » .

فإن كان « أَفْعَل » لمجـرد الصفة من غـير تفضيل فـلا بد من المطابقة لما جرى عليه ، كقولهم : « النَّاقِصُ ، والأَشجُّ أَعْدَلاَ بَنِى مَرْوَان » [4].

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وإِنْ لم تنو فهو طبقُ ما به قُرِن

أى : وإن لم تنو « مِنْ » مع « أَفْعل » فهى مطابقة للموصوف الذى قرن بها .

---

(١) فى (جـ) : « إذا » . (٢) فى (جـ) : « هو لا أقصد » .

(٣) فى (جـ) : « إذا » .

(٤) أى : عادلاهم : والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك ؛ ولقب بذلك ؛ لأنه نقص أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز ؛ لأن به أثر شجة من دابة ضربته . انظر التصريح ٢ / ١٠٥ .

وكثيرا ما تجيء « أفْعَل » لمجرد الصفة من غير تفضيل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْه ﴾ [1] .

التقدير : وهو هين ؛ إذ كل الأشياء هينة على الله تعالى على السواء .

قوله :

وَإِنْ تكُنْ بتِلْوِ « مِنْ » مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَداً مُقَدِّمَا

كمِثْلْ « مِمَّن أَنْت خَيرٌ »؟ ولَدَى إخبارٍ : التقديم نَزْرًا وَرَدَا

نبه في هذا البيت : على أن « مِنْ » المتعلقة « بأفْعَل » إذا جرت اسم استفهام وجب تقديم الجار ، والمجرور على « أفْعَل » التفضيل ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وإنْ تكن بِتلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِما .... إلى آخر البيت .

« وتلو مِنْ » هو المجرور بها .

وقوله : « فلهما » يعنى بذلك « مِنْ » وما جرته .

و « مقدِّم » ـ فى البيت ـ بكسر الدال .

وقوله : « أبدًا » فيه تنبيه على وجوب التقديم .

ثم مثل ذلك فى البيت الثانى بقوله : « مِمَّنْ أنت خَيْر » ؟ « فخير » أفعل تفضيل ، و « ممَّن » متعلق به : « قدم » لأن المجرور اسم استفهام ، وهو « مَنْ » .

(١) من الآية ٢٧ من سورة الروم .

ثم نبه على أنه إن كان المجرور « بمَنْ » ليس مستفهما به فالتقديم قليل .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَلَدَى إخبارٍ : التقديمُ نزرًا ورَدَا [1].

وإنما كان التأخير مع الإخبار غالبا ؛ لأن « أفعل » التفضيل ، مع الجار ، والمجرور كالمضاف ، والمضاف إليه .

وقد نبه المصنف على قلة التقديم ، مع الإخبار بقوله : « نَزْرًا وُجِدَا » .

فمن ذلك قول الشاعر [2].

٢٣٢ ـ فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلاً ، وَسَهْلاً ، وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ ، بَلْ ما زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

---

(١) في (أ ، ب) : « وجدا » .

٢٣٢ ـ(٢) **الشاعر :** هو الفرزدق: همام بن غالب التميمي في امرأة من بني ذهل بن ثعلبة أكرمته، على العكس من المرأة الضبية ،والبيت من الطويل . وهو من شواهد ابن يعيش ٢/ ٦٠،والعيني ٤/ ٤٣ ، والهمع ٢ / ١٠٤ ، والدرر ٢ / ١٣٧ ، والأشموني ٣ / ٥٢ ، والشارح الأندلسي ، وديوانه ٣٢ .

اللغة :

أهلا ، وسهلا : كلمتان تحيى بهما العرب الأضياف ، أي : أتيت أهلا ، وحللت مكانا سهلا ، جنى النحل : يريد عسله .

المعنى :

لقد استقبلتنا هذه المرأة أحسن استقبال ، وأكرمه ، وكان كلامها كعسل النحل : حلوا ، لذيذا .

الإعراب :

« فقالت : فعل ماض ، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر تقديره : هي ، « لنا » متعلق بقال « أهلا ، وسهلا » منصوبان بفعل محذوف ،والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين ، أي : أتيتم قوما أهلا ، ونزلتم موضعا سهلا « وزودت » الواو : عاطفة ، وفعل ماض ، وتاء التأنيث ، وفاعله مستتر فيه جوازا « جنى النحل » مفعول به ، ومضاف إليه ،« بل » للإضراب الإبطالي « ما » اسم موصول ، مبتدأ ، وجملة « زودت » وفاعل الفعل المستتر ،صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أي : زودته « منه » متعلق « بأطيب » ، « أطيب » خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله : « منه أطيب » حيث قدم الجار ،والمجرور ، المتعلقين بأفعل التفضيل عليه،والأصل: ما زودت أطيب منه ، وهذا تقديم شاذ ؛ لأن المجرور ليس اسم استفهام ، ولا مضاف إلى اسم استفهام .

الأصل : ما زودت أطيب منه .

ولا يفصل بين « أفعل » التفضيل ، و « مِنْ » بأجنبى ؛ لإجرائهما مجرى المضاف ، والمضاف إليه ـ كما تقدم ـ .

وقد جاء الفصل ، يعنى بأجنبى ، كقوله [1].

٢٣٣ ـ لأَكْلةٌ مِنْ إِقْطٍ بِسَمْنِ   أَلْيَنُ مَسًّا فِى حَوَايَا الْبَطْنِ

مِنْ يَثْرِبِيَّاتٍ قِدَادٍ خُشْنِ

---

٢٣٣ ـ (١) : القائل مجهول ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد المخصص ١٨/١٤ ، والعينى ٤ / ٤٦ ، واللسان (خشن ٢٩٧) .

والثانى : من شواهد المخصص ١٨/١٤ ، وابن يعيش ١ /٤٢ ، والعينى ٤ / ٤٦ ، واللسان (تقن ٣٢١ خشن ٢٩٧) .

والثالث : من شواهد المخصص ١٤ / ١٨ ، وابن يعيش ١ /٨٢ ، والعينى ٤ / ٤٦ واللسان (قذذ ٣٩ تقن ٢٢١ خشن ٢٩٧ ، والشارح الأندلسى استشهد بالأبيات كلها . . .

اللغة :

الإقط : ما يتخذ من اللبن المخيض ، يطبخ ، ثم يترك حتى يمصل . . مصباح (الإقط) ، ألين ، من اللين ، أخف ، حوايا : أمعاء جمع حوية . مختار (ح و ا) ، يثربيات : « الثرب » : شحم رقيق ، يغشى الكرش ، والأمعاء » قاموس (ثرب) قداد يقال : قددته قدا : « شققته طولا » مصباح (قدد) . خشن : جمع أخشن بمعنى الخشن ، والجمع خشن بسكون الشين وانظر ١ / ٨٢ شرح المفصل لابن يعيش .

المعنى :

يقول الراجز : إن أكلة من لبن مخيض . بسمن لأخف على الأمعاء من قطع شحم مشقوقة خشنة . والمراد : أن أكل البن المخيض بالسمن أخف على الأمعاء من شرائح الدهن .

الإعراب :

« لأكلة » اللام :للتأكيد ، أكلة : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والمخصص لأكلة : الصفة ، من إقط .« من » بيانية ، وحرف جر « إقط » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بسمن » جار ، ومجرور ، ويروى « وسمن » : عاطف ، ومعطوف . . « ألين » خبر أكلة ، مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مسا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، « فى حوايا البطن » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ،مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة=

قوله :

وَرَفْعُهُ الظَّاهِـرَ نَزْرٌ ، وَمَتَـى   عَاقَـبَ فعْلاً ، فَكَثِيـراً ثبتَـا
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ   أَوْلَى بِهِ الْفَضْـلُ مِنَ الصـدِيقِ

نبه فى البيـت الأول من هذين البيتين : على أن « أَفْعَلَ » التفـضيل قد ترفع الظاهر .

وقسم رفعها للظاهر إلى قليل ، وكثير .

فالقليل : هو إذا لم يوجد فـيه الشرط ، الذى ذكره فى الكثيـر وسيأتى بيانه .

وإلى القسم القليل أشار بقوله :

وَرَفعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ   ...   .

ومنه ما حكـاه سيبـويه : « مررت برجل أفضل مـنه أبوه » « فأبوه » : مرفوع « بأفضل » .

وأما الكثير : فهو إذا صلح أن يقع فى مكان « أفعل » الفعل الذى اشتق منه ، مع حصول معنى التفضيل .

وإلى هذا القسم أشار بقوله :

....   وَمَتَى   عَاقَبَ فعلاً ، فكثيراً ثبتَا

= ويروى : فى حشـايا البطن . « من يثربيات » جـار ، ومجرور ، متـعلق بمحذوف صفـة لموصوف محذوف ، والتقـدير : من قداد يثربيات « قداد » بيان ، أو بدل لقـوله : يثربيات ، ويروى : قذاذ فى موضع « قداد » ، « خشن » صفة « لقداد » .

والشاهد في البيت :

فى قوله : «ألين ما فى حوايا البطن من يثربيات» حيث فصل فيه بين «من » و «أفعل » التفضيل بشيئين أجنبيين ، والأصل ألا يفصل بينهما بأجنبى ، لشبه أفعل التفضيل مع من بالمضاف ، والمضاف إليه .

فمراده بالفعل : الفعل الذى اشتق منه « أفعل » التفضيل .

ومعنى المعاقبة : أن يصلح الفعل فى مكانه ، ويصلح هو فى مكان الفعل ، مع بقاء المعنى .

ولا يكون ذلك ، ولا يستقيم إلا إذا تقدم نفى ، وكان الظاهر المرفوع « بأَفْعَل » غير سببى ، مفضلا على نفسه باعتبار حالتين :

وقد جعل المصنف البيت الثانى مثالا لهذا القسم الكثير ، حيث قال : « كَلَنْ تَرَى . . . » البيت .

فقدم النفى ، وهو « لَنْ » و « أوْلَى » هو « أَفْعَل » التفضيل ، و « الفضل » هو الظاهر ، الذى ارتفع « بأَفْعَل » التفضيل ، وهو غير سببى ، مفضل على نفسه باعتبار حالتين :

« فالفضل » مفضل فى الأولوية بالنسبة إلى « الصّديق » وعلى نفسه بالنسبة إلى « رفيق » غير الصديق .

والمراد بالصديق ـ هنا ـ : أبو بكر (رضى الله عنه) .

فلو قلت : « رَأَيْتُ رجُلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد » .

لم يكن من الكثير ، إذ [1] لم يتقدم نفى .

ولذلك : لا يصلح أن يقع الفعل ، الذى اشتق منه « أحسن » فى مكانه ـ ها هنا ـ : إذ لو قلت : « رأيت رجلا [2] . يحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد » لفات معنى التفضيل ، إذ لا نفى .

ولو قلت : « يحسّن » ـ بالتشديد ـ لفات أن الحسن غريزة [3] فيه ،

(١) فى (جـ) : « إذا » . (٢) فى (جـ) : « أحدًا » . (٣) فى (جـ) : « غريز » .

ويكون المعنى : أن غيره هو الذى صيره حسنا .

وإنما رفعوا « بأفْعَل » الاسم الظاهر إذا تقدم الـنفى ـ على ما مر ـ فقلت : « لم أر رجلا أحسن فى عـينه الكحل منه فى عين زيد » : لأن لم أر رجلا كذب محض ؛ إذ لا يخلو كل راء من رؤيته رجلا ما .

فصدق الكلام موقـوف على نفى رؤية رجل خاص بوصف ، فكان ذكر الوصف هو الأهم ؛ ليخرج الكلم من صورة الكذب إلى الصدق .

ورفعوا بالصفة الظاهر ،وهو « الكحل » فى المثال ولم يمكنهم أن يجعلوه مبتدأ ، لئلا يفصلوا به بين « أفعل » التفضيل ، و « من » وذلك لا يجوز .

فرفـعوه على الفـاعلية . وجعلوا رفع « أَفْعَل » للظـاهر قليلا ، إذا لم يتقدم النفى ؛لأن ذكر الصفة إنما يزيد [٢] الكلام فائدة ؛ لا أنها تصيره صدقا ، بعد صورة الكذب .

ألا ترى أنك إذا قلت :«رأيت رجلا أفضل منه أبوه »« فرأيتُ رَجُلاً » : كلام صحيح ،لكنه ليس فيه كثير فائدة، إذ كل أحد لا يخلو من رؤية رجل .

فليس فى ذكر الصفة المخصصة إلا زيادة الفائدة ، لا تصحيح الكلام .

فلم تكن [٣] المبادرة إلى ذكرها بمهم ، حتى يتكلف فى ذلك رفع الظاهر بها ،وكان عن ذلك مندوحة : بتقديم ما هى له فى المعنى ،وهو « الأب » .

فتقـول : « رَأَيْتُ رَجُلاً أَبُوه أَفْضَلُ مِنْهُ » وتجعل الأب مبتـدأ ، وأفضل خبره .

وإن جاء تقديم الصفة،ورفع الظاهر بها فهو قليل فى مثل هذا الموضع .

وهذا الذى حكاه سيبويه ، وقد تقدم .

---

(١) في (أ ، ب) : « تزيد » .   (٢) في (أ) : « فلم يكن » .

النعت

يَتْبَعُ فى الإعْرَابِ الاسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ ، وَتَوْكيدٌ ، وَعَطْفٌ ، وَبَدَلْ

فَالنَّعتُ تابعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَصْفِهِ ، أَوْ وَصْفِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

هذا الباب : وضعه للكلام على التوابع .

وهى أربعة : النعت ، والتوكيد ، والعطف ، والبدل .

والعطف عطفان : عطف بيان ، وعطف نسق .

وقد نص المصنف : على أن التوابع الأربعة [1]. تتبع الأسماء الأول فى الإعراب .

يعنى بقوله : « الأُوَل » : المتقدمة على التوابع .

فإذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ » : « فزيدٌ » هو الاسم الأول ، و « الْعَاقِلُ » هو التابع .

وكذلك سائر التوابع على ما يأتى .

فقوله : « الأسْمَاءَ » مفعول « بيتبع » والهمزة فى « الأسماء » منقولة الحركة إلى اللام ؛ لأجل الوزن .

والفاعل « بيَتْبَع » قوله : « نَعْتٌ » .

وقد حدّ ابن المصنف التابع من حيث هو : « بأنه المشارك لما قبله فى إعرابه : الحاصل ، والمتجدد » [2].

فقوله : « المشارك لما قبله » دخل تحته كل موافق لما قبله فى الإعراب :

---

(١) في (جـ) : « الأربع » .

(٢) نص عبارة ابن الناظم : « التابع : هو المشارك ما قبله فى إعرابه الحال ، والمتجدد » ص ٤٩٠ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

تابعا كان ، أو غيره .

فدخل خبر المبتدأ ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ؛ لأنه موافق للمبتدأ فى الإعراب .

ودخلت ـ أيضاً ـ الحال من المنصوب ، نحو : « لَقِيتُ زيدًا مُسْرِعًا » .

والحال ـ هنا ـ موافقة لصاحبها فى الإعراب .

وذكر أنه أخرج خبر المبتدأ ، والحال من المنصوب بقوله : « الحاصل ، والمتجدد » ؛ لأن خبر المبتدأ إنما يتبع المبتدأ فى الإعراب الحاصل فيه ، ولو تجدد على المبتدأ إعراب : بدخول عامل عليه نحو : « إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » لبقى الخبر مرفوعا ، ولم يتبع المبتدأ فيما تجدد له من الإعراب .

وكذلك الحال من المنصوب ، لو تجدد على صاحب الحال رفع نحو : « قَامَ زَيْدٌ مُسْرِعًا » لم يتبعه فى هذا الإعراب المتجدد .

وإنما التبعية فى الإعراب الحاصل ، والمتجدد من خواص التوابع .

ألا ترى أنك تقول : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ » .

« فالعاقل » تابع « لِزَيْدٍ » فى إعرابه الحاصل ، وهو الرفع .

فلو تجدد « لِزَيْدٍ » نصب ، أو جر لتبعه النعت فى ذلك الإعراب المتجدد .

فتقول : « رَأَيتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ » ـ بنصبهما ـ وتقول : مَرَرْتُ بزيدٍ العاقلِ » ـ بجرهما ـ .

ثم أخذ فى البيت الثانى يتكلم على النعَّت [1] . ، فحده ـ أولاً ـ بما ذكر من أنه : « تابعٌ متمٌّ مَا سَبَقْ » .

---

(١) سقط من (ب) : « يتكلم على النعت » .

فقوله : « تَابِعٌ » جنس : دخل تحته سائر التوابع .

وقوله : « مُتِمٌّ مَا سَبَق » يخرج به عطف النسق ، والبيـان ، والتأكيد ، والبدل [1] : إذ لا يتم المعطوف المعطـوف عليه ، ولا البـدل المبـدل منه ، ولا التأكـيد المؤكد : إذ المعطوف عليه تام بـنفسه قبل مـجيء المعطوف عليه [2] ، وكذلك المبدل منه قـبل مجيء البدل ، وإن كان فى البدل بيـان للمبدل منه ، فليس ذلك البيان بالدلالة على معنى فى المبدل منه ، كما قيده المصنف وكذلك القول فى التأكيد ، وعطف البيان .

وقوله : « بوَسْمِهِ » : يعنى : بوسم المتبوع :

فدخل النعت الحقيقى ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ » .

وقوله : « أَوْ وَسْمِ مَابِهِ اعْتَلَقْ » : أدخل النعت السبـبى ، نحو : « قامَ زَيدٌ الْعَاقِل أَبوه » [1] .

فالضمير فى « وسْمِهِ » عائد لقوله : « مَا سَبَقْ » .

والوسم : العلامة .

« وما سبق » هو : المتبوع .

والمعنى : أن النـعت يتم المنعوت بالدلالة على معـنى من المعانى القائمة به ، التى هى له كالعلامة عليه .

قوله :

---

(١) سقط من (ب) : لفظ : « البدل » .

(٢) سقط من (أ) لفظ : « عليه » .

(٣) سقطت من(ب) العبارة الآتية . . « وقوله : أو وسم مـا به اعتلق ، أدخل النعت السببى ، نحو قام زيدٌ العاقل . . . »

وَلْيُعْطَ فِي التَّعرِيفِ ، والتَّنْكِيرِ مَا   لِمَا تَلاَ : « كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا »

نبه في هذا البيت على أن النعت يعطى ما للمنعوت : من التعريف ، والتنكير .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ ، والتَّنْكِيرِ مَا   لِمَا تَـــلاَ   ...

يعنى : « وليعط النعت » .

وأطلق : فدخل النعت الحقيقى ، والسببى .

و « مَا تَلاَ » يريد به : المنعوت ، والضمير الفاعل فى « تَلاَ » عائد على النعت ، و « مَا » من قوله : « لما تلا » مفعول ثان « لِيُعْطَ » .

ثم مثل التبعية فى التنكير بقوله : « امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا » « فكُرَما » نعت نكرة ، تابع لقوم ، وهو مثل المنعوت فى تنكيره .

ومثال التعريف : و« مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْعَاقِلِ » :

فلا تنعت النكرة إلا بالنكرة ، ولا المعرفة إلا بالمعرفة ، إلاَّ أن تكون المعرفة شبيهة بالنكرة فى عمومها ، وذلك : المعرف بلام الجنس .

قالوا فى قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ [1].

إن « نَسْلَخ » نعت « للَّيْل » ؛ لأن المراد به الجنس ، فهو شبيه بالنكرة .

وكذلك قالوا فى قول الشاعر [2] :

٢٣٤ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى   فَمَضَيْــتُ ثُمَّتَ قُلْت : لاَ يَعْنِينِــى

(١) من الآية ٣٧ من سورة يس .

٢٣٤ ـ (٢) : القائل : رجل من سلول ، والبيت من الوافر .

=

فجعلوا « يَسبُّنى » نعتًا « للئيم » : لأن المراد على لئيم من اللئام ، فمراده : واحد من الجنس ، غير معين .

قوله :

وَهَوْ لَدَى التَّوْحِيدِ ، والتذْكِير أَوْ   سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

قد تقدم أن النعت يتبع المنعوت فى الإعراب، حيث ذكر فى أول الباب :

= وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤١٦ ، والخصائص ٣/ ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، والدلائل ١٣٦ ، وابن الشجرى ٢ / ٢٠٣ ، والخزانة ١ / ١٧٣ ، ٢٥٨ ، ٢ / ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ٣/ ٣٣٢ ، ٤ / ١٠٤ ، والمغنى ٢ ١٠٢ ، ٤٢٩ (١٠٧) والعينى ٤ / ٨٥ ، والتصريح ٢ / ١١١ والهمع ١/ ٩ ، ٢ / ١٤٠ ، والدرر ١ / ٤ ، ٢ / ١٩٢ ، والأشمونى ١ / ١٨٠ ، ٦٠١٣ ، ٦٣ والشارح الأندلسى ، والبيت من الخمسين .

اللغة :

اللئيم : الشحيح ، الدنىء النفس ، الخبيث الطباع « يعنينى » يقصدنى .

المعنى :

ولقد أمر على دنىء الأصل ، شحيح النفس ، فيعيبنى ، ويشتمنى ، فأمر على اللغو مر الكرام قائلا : لا يعنينى بسبه ، وشتمه . .

الإعراب :

« ولقد » الواو : على حسب ما قبلها ، واللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « أمر » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « على اللئيم » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله:« أمر » « يسبنى » فعل مضارع ، مرفوع ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، ونون الوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة : من الفعل والفاعل فى محل جر صفة للئيم « فمضيت » الفاء : حرف عطف وفعل ، وفاعل « ثمت » ثم : حرف عطف ، مبنى على الفتح ،لا محل له من الإعراب ، والتاء :لتأنيث اللفظ ، « قلت » فعل ، وفاعل ، « لا » حرف نفي : يعنى : فعل مضارع ، والنون : للوقاية : والياء مفعول به ، والفاعل مستتر جوازا ، والجملة :من الفعل ، والفاعل ، والمفعول في محل نصب ، مقول القول .

والشاهد في البيت :

قوله : « اللئيم يسبنى » حيث : أتت الجملة : « يسبنى » نعتا لقوله : « اللئيم » وساغ ذلك : لأن المراد على لئيم من اللئام ، فالمراد الجنس .

يقول الشيخ خالد الأزهرى ٢/ ١١ التصريح : « فإن المعرف « بأل » الجنسية لفظه معرفة ، ومعناه نكرة » .

أن التـوابع الأربعـة تتبع الأسـمـاء الأول فى الإعراب ، وتقـدم أنه يتـبع فى التعريف ، والتنكير ، حسب ما بين فى البيت قبل هذا .

ثم شرع فى هذا البيت يذكر : أن النعت فى التوحـيد ، وفى التذكير ، وفى غيرهما بمنزلة الفعل ، إذا جُعِل فى مـوضع النعت : فحيث يلحق الفعل ضمير التثنية ،والجمع ، وعلامة التأنيث كان النعت تابعا للمنعوت فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه وتذكيره ، وتأنيثه ، وحيث كان الفعل لا يلحقه ذلك لم يتبع النعت المنعوت في شيء من ذلك .

فإذا قلت : « مَرَرْتُ برَجُلٍ عَاقِلٍ » : فـالنعت تابع للمنعوت ـ ها هنا ـ فى إفراده ـ كما مثلنا ، وفى تثنيته ، كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْن » وفى جمعه « كَمَرَرْتُ برِجَالٍ عَاقِلِينَ » وفى تذكيره كالمثل التى تقدمت،وفى تأنيثه ، كقولك : « مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ عاقلةٍ » .

وإنما كـان كذلك ؛ لأن الفـعل لو وضـعتـه فى مكان النعت ، لأفـرد الضمير المرفوع به ، وثنى ، وجمع ، وذكر ، وأنث ، فتقول :

« مَـرَرْتُ برجُـل عَقَـلَ » « وبامـرأةٍ عَقَلَتْ » و « برَجُلَيْنِ عَقَـلاَ » و « بامْرَأَتَيْنِ عَقَلَتَا » و « برجَالٍ عَقَلُوا » و « بِنِسَاءٍ عقلْنَ » .

وإن كـان الفـعل : إذا جعل فى مـكان النعت عـمل فى الظاهر ، ولم يلحقه ضمير تثنية ، ولا جمع ، ولا علامة تأنيث ـ بحسب ما تقدم ـ لم يتبع النعت المنعوت فيما ذكرناه ، بل يجوز اختلافهما فى ذلك .

تقول : « مَرَرْتُ بـامرأةٍ كَرِيم أَبُوها » : فقـد خالف النعت المـنعوت : فالنعت مذكر ، والمنعوت مؤنث .

وإنما كان ذلك : لأن النعت لو جـعل في مكانه الفعل لم تلحقـه علامة

التـأنيث ، تقول : « مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ يُكْرِمُ أَبُوهَا » لأنه مسند إلى مذكر ، ولا يلحقه علامة التأنيث .

وكذلك تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْن عاقِلٍ أَبَوَاهُمَا ، وبرجالٍ عاقِلٍ آبَاؤهُمْ » : تفرد [1]. النعت ، وإن كان المنعوت مثنى ، أو مجموعا ؛ لأنك لو وضعت الفعل فى مكانه لم تلحقه علامة تثنية ، ولا جمع ، فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلَين يَعْقِلُ أَبَوَاهُمَا » و « برجالٍ يَعْقِلُ آبَاؤهُمْ » إلا على لغة : « أكلُونى البراغيث » فيجوز أن يُطَابق بين النعت ، والمنعوت فى التثنية ، والجمع فى مثل هذا .

فتقول :

« مـررتُ بِرَجُلَيْن عَاقِلَيْن أَبَوَاهُمَا » و « برجَالٍ عَاقلـين آباؤهُم » فـإن جمعت النعت جمع تكسير جاز عند كل أحد [2] ؛ لأن جمع التكسير بمنزلة المفرد.

فلك أن تقول : « مررْتُ بِرِجال كِرَامٍ آبَاؤُهُمْ ، أو كريمٍ آباؤُهم » .

وإلى هذا الذى فصلناه أشار المصنف بقوله : « كـالْفعل » يعنى : أن النعت ـ بالنسبة إلى التوحيد ، والتذكير ، وغيرهمـا ـ بمنزلة الفعل : فحيث يوحد الفعل يوحـد النعت ، وحيث يلحق الفعل ضميـر التثنية يثنى النعت ، وحيث يلحقه ضمير الجمع يجمع النعت ، جمع سلامة ، وحيث تلحق الفعل علامة التأنيث يؤنث النعت .

وقد تقدمت الأمثلة فى ذلك .

والضمير فى قوله : « أو غيرهما [3] » عائد على التوحيد ، والتذكير ،

---

(١) فى (جـ) : « تقرر النعت » .   (٢) فى (جـ) : « واحد » .

(٣) فى المخطوطات الثلاث : « أو غيرهما » ولعله أراد : « أو سـواهما » وبخاصة أنه جرى على ذلك في تسجيل بيت الناظم .

وغيرهما : هو التثنية ، والجمع والتأنيث .

وقوله : « فَاقْفُ مَا قَفَوْا » .

معناه : فاتبع ما تبعوا ، وهو حشو .

قوله :

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ : كَصَعْبٍ ، وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ ، كَذَا ، وَذِي ، والْمُنْتَسِبْ

نبه في هذا البيت : أن النعت إنما يكون بالمشتقات من الأسماء .

والمشتق : هو المأخوذ من المصدر ؛ ليدل على قيام معناه بمن اتصف به [1] .

ومثله : « بصَعْب ، وَذَرِب » .

وقد أشار إلى هذا بقوله :

وانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ : كصَعْبٍ ، وذَرِب ....

« وذَرِب » : هو بالذال المعجمة ، وهو : الحاد من كل شيء .

ويحتمل أن يكون بالدال المهملة ، وهو الخبير بالأشياء ، المجرب لها ، وألحق بالمشتق ما أشبه مما هو في تأويله ، كاسم الإشارة تقول : « مَرَرْتُ بِمنزِلهم هَذَا » .

وكذا « ذو » [2] . بمعنى صاحب : تقول : « مَرْرتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » أي : صاحب مال .

« وكالْمُنتَسِب » تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ تَميمِيٍّ » .

---

(١) : انظر المرادى ٣ / ١٣٩ فقد نقل عن شرح الكافية المراد بالمشتق .

(٢) سقط من (أ ، ب) لفظ : « ذو » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وشبهه « كذا ، وذى ، والمُنْتَسِب »

فالضمير فى قوله : « وشبهه » عائد إلى المشتق .

ثم مثل باسم الإشارة وهو قوله : « ذَا » و « بِذِى » بمعنى صاحب ، وهو قوله « ذِى » .

وبالصفة الواقعة فى النسب ، وهو المراد بقوله : « المُنْتَسِب » .

وقال ابن المصنف [1] : لو قال :

وَانْعَتْ بوَصْفٍ مثلَ : صَعْبٍ ، وذَرِبْ ... ...

لكان أخلص ؛ لأن من المشتقات ما لا ينعت به ، كأسماء الزمان والمكان ، والآلة .

قوله :

وَنَعَتُوا بجملَةٍ مُنَكَّرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

وَامْنَعْ ـ هُنَا ـ إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

نبه على أنه ينعت المنكر بالجملة ، فتقول : « مَرَرْتُ برجلٍ قامَ أَبُوه » .

وإلى ذلك أشار بقوله :

---

(١) فيما نقله الشارح الأندلسى من عبارة ابن الناظم بعض تغيير ، لكنه لا تغيير فى المؤدى ، وعبارة ابن الناظم : « فلو قال : وانعت بوصف مثل صعب ، وذرب » كان أمثل ، لأن من المشتق أسماء الزمان ، و المكان ، والآلة ، ولا ينعت بشىء منها إنما ينعت بما كان صفة .. » ص ٤٩٣ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

ونعتُوا بجُمْلَةٍ منكَّرَا ... ...

أى : اسما منكرا .

وإنما نعتوا الاسم المنكر بالجملة ؛ لأنها عندهم مقدرة بالنكرة ، فلا تنعت بها المعرفة .

وأما قوله :

وَلَقَدْ أَمرُّ عَلَى اللئيم يَسبُّنِى ....

فقد مضى توجيهه .

ثم نبه على أن الجملة إذا وقعت نعتا تعطى ما أعطيته إذا وقعت خبرا ، فتقع موقع المفرد ، فيكون فيها رابط يربط بينهما ، وبين المنعوت كما أنه إذا وقعت خبرا يكون فيها ضمير يربط بينها ، وبين المبتدأ .

وإلى هذا أشار بقوله :

فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

يعنى : فأعطيت الجملة إذا وقعت نعتا ما أعطيته إذا كانت خبرًا : من الربط بالضمير ، ومن كونها تقدر بالمفرد .

ثم لما أطلق الجملة خاف أن يتوهم أن الجملة الطلبية تقع نعتا فقال فى البيت الثانى .

وَامْنَعْ هُنَا إيقَاعَ ذاتِ الطَّلَبِ ....

فمنع أن تقع الجملة الطلبية نعتاً [1] ؛ إذ لا فائدة فى ذلك ؛ لأنها لا تدل على معنى محصل ، يتخصص به المنعوت .

---

(١) سقط من (جـ) قوله : « نعتا » .

ثم إنه نبه على أنه إن أتى ما يوهم النعت بالجملة الطلبية أوِّل على إضمار القول .

وإلى هذا أشار بقوله : « فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ » .

وذلك : نحو قول الشاعر (1) :

٢٣٥ - .... جَاءُوا بِمَذْقٍ ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطُّ ؟

التقدير : جاء بمذق ، مقول فيه : هَلْ رأَيْت الذئبَ قطُّ ؟

يصف مزق لبن ، مزج بماء ، فصار لونه لون الذئب .

---

٢٣٥ - (1) : **الشاعر** : هو العجاج الراجز ، والبيت من الرجز .

وهو من شواهد أمالي الزجاجي ٢٣٧ ، وأسرار البلاغة ٣٨١ ، والإنصاف ١١٥ ، والمقرب ٤٧ ، والخزانة ١ / ٢٧٥ ، والمغنى ٢٤٦ ، ٥٨٥ (٢١٤) والعيني ٤ / ٦١ ، والهمع ٢ / ١١٧ ، والدرر ٢ / ١٤٨ ، والشارح الأندلسي ، وملحقات ديوانه ٨١ .

اللغة :

جن : أظلم ، مذق : « مذق اللبن بالماء يمزقه . . ولبن مذيق » أساس البلاغة (م ذ ق) .

المعنى :

تكملة بيت الشاهد :

حتّى إذا جنّ الظلام ، واختلط جاءوا بمذق : هل رأيت الذئب قط ؟

يصف الراجز قوما بالبخل ، فيقول : عندما اشتد ظلام الليل ، واعتكر جاء هؤلاء القوم بلبن مذق بالماء ، فصار لونه كلون الذئب .

الإعراب :

« جاءوا » فعل وفاعل « بمذق » متعلق بجاء «هل» حرف استفهام « رأيت » فعل ، وفاعل « الذئب » مفعول أول لرأيت « قط » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب ، وسكن لأجل الروى ، وجملة : « هل رأيت الذئب قط » فى محل نصب مفعول به لقول محذوف ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط .

الشاهد في البيت :

« أن الجملة الطلبية وهى : « هل رأيت . . » وهى مصدرة باستفهام قد جاءت نعتا لقوله « مذق » فوجب التأويل ، على أن الصفة قول محذوف ، وجملة الاستفهام معمول الصفة .

قوله :

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا   فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ ، والتَّذْكِيرَا

نبه فى هذا البيت : أن لفظ المصدر يقع نعتا على تأويله بالمشتق ، وأن ذلك كثير ، فتقول :

« هَذَا رَجُلٌ خَصْمٌ » و « هــذِهِ امْرَأَةٌ خَصْم » أى رَجُل ذُو خِصَام ، وامرأة ذات خِصَام .

هكذا : تأويله بالمشتق، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيراً   ...   .

ثم نبه على أنه إذا نعت بالمصدر التزموا فيه الإفراد ، والتذكير ، كالمنعوت [1] . كيف كان .

فتقول : « مَرَرْتُ برَجُلٍ عَدْلٍ » وَ « برَجُلَيْن عَدْلٍ » و « برجالٍ عَدْلٍ » و « بامْرَأَةٍ عَدْلٍ » و « بامْرَأتَينِ عَدْلٍ » ، و « بِنسَاءٍ عَدْلٍ » .

وذلك : أنه لما كان الأصل ذا عدل ، وحذفوا المضاف ، وأقاموا المضاف إليه مقامه تركوه على حاله ، لأنه مصدر ، والمصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يذكر ، ولا يؤنث .

قوله :

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ : إِذَا اخْتَلَفْ   فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ ، لاَ إذا ائْتَلَفْ

نبه فى هذا البيت : على أن نعت غير الواحد ،وهو المثنى ،والمجموع ، إذا اختلف معناه ففرقه عاطفا لبعض النعوت على بعض ، فتقول : « مَرَرْتُ

---

(١) فى (أ) : « كان المنعوت كيفما كان » .

برَجُلَيْن : عَالمٍ ، وجَاهِلٍ » وَ « رِجَالٍ : ضاربٍ ، وقائم ، وقاعدٍ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

ونعْت غير واحد : إذا اختلف فعَاطِفًا فرِّقْهُ ....

« فعاطفا » حال مقدمة من الضمير المرفوع فى قوله : « فرقه » .

فإن اتفــق معنى النعــوت لم تفرق ، وثنيتها ، أو جمعتها ، فتقول : « مررْت برَجُلَيْن عَاقلَيْن » و « برجَالٍ عقلاَء » .

وإلى هذا أشار بقوله :

... ... لاَ إذَا ائْتَلَفْ

يعنى : فرقه إذا اختلف معناه ، لا إذا ائتلف .

قوله :

وَنَعْتَ مَعْمُولَىْ وحيدَىْ مَعْنَى وعَمَــلٍ أَتْبِــعْ بغَيْــرِ اسْتِثْنَا

نبه فى هذا البيت على أنك إذا نعت معمولين ، أو أكثر لعاملين ، أو أكثر ، وكان العاملان متحدين فى المعنى ، والعمل أتبعت النعت ، سواء كان المنعوت مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، فتقول :

« ذَهَبَ زَيْدٌ ، وانْطَلَقَ عَمْرٌو العاقلانِ » و« كلَّمْت زَيْدًا ، وحَدَّثْتُ عَمرًا الْفَاضِلَيْن » و « انطلقْتُ ببكْرٍ ، وذهبت بعمرٍو العاقلين » .

وإلى هذا أشار المصنف (١) . بقوله :

ونعتَ مَعْمولَىْ وَحِيدَىْ مَعْنَى وَعَمَلٍ ... البيت .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « المصنف » .

فقوله :

.... أَتْبِعْ بغَيْرِ اسْتِثْنَا

يعنى : أتبع ، ولا تستثن حالة رفع ، ولا نصب ، ولا جر .

وقوله : « مَعْمُولَىْ » مضاف إلى « وَحِيدَىْ » و « وحيدى » مضاف إلى « مَعْنى » [1] و « عَمَل » : معطوف على « معنى » .

التقدير : ونعت معمولين لعاملين وحيدين فى المعنى ، والعمل أى : متحدين .

فإن اختلف العاملان فى المعنى ، والعمل ، أو فى أحدهما لم يجز الإتباع ، فتقول :

« جَاءَ زَيْدٌ ، وذَهَبَ عَمْرٌو الْعَاقِلاَنِ » : فلا يجوز ـ هنا ـ الإتباع ؛ لأن العاقلين ، وهما « جَاءَ ، وَذَهَبَ » مختلفان فى المعنى .

فيرتفع « العاقلان » على خبر المبتدأ ، أي : هما العاقلان ، أو تنصبه على إضمار فعل ، أى : أعنى العاقلين ، وكذلك لو اختلفا فى العمل ، دون المعنى ، نحو : « كَلَّمَنِى زَيْدٌ ، وكلَّمتُ عمرًا الْعَاقلان » : ترفع العاقلان على خبر المبتدأ كما تقدم ، أو تنصبه بإضمار فعل .

وكذلك : لو اختلفا فى العمل ، والمعنى ، نحو : « جَاءَ زيدٌ ، وكلَّمْتُ عَمرًا » فلا يجوز هنا الإتباع .

والإعراب كما تقدم .

---

(١) سقطت العبارة الآتية من (ب) : « ولا جر ، وقوله : « معمولى » مضاف إلى « وحيدى » و « وحيدى » مضاف » .

وإنما لم يجز الإتباع - فيما تقدم من المثل المتقدمة - لأنه يلزم منه نسبة عمل واحد لعاملين، حق كل واحد منهما أن يستقل بعمله، لمخالفته الآخر.

قوله:

وَإنْ نعُوتٌ كثُرَتْ، وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

واقْطَعْ، أوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بدُونِهَا، أَوْ بعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

وَارْفَعْ، أَوِ انْصِبْ إنْ قَطعتَ مُضْمِرَا مبتدأ، أَوْ نَاصِبًا لَنْ يظْهَرَا

نبه فى هذه الأبيات الثلاثة: على أن النعوت إذا كثرت فهى على أقسام:

قسم لا يتم بيان المنعوت إلا بجميعها، فيكون مفتقرا إليها، وإلى هذا أشار بقوله:

وَإنْ نُعُوتٌ كثُرَتْ، وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

فذكر أن حكم هذا القسم الإتباع، فلا يجوز قطع شىء من النعوت، إذا كانت على نحو ما ذكرنا.

والمراد «بكثرت»: إذا كانت أكثر من واحد.

والقسم الثانى: أن يكون المنعوت معلوما عند السامع، مبينا بدون ذكر النعوت.

فالحكم فى هذا القسم التخيير: فى الإتباع، والقطع.

وإلى هذا أشار بقوله:

واقطع أو اتبع إنْ يكُن معيَّنًا بدُونها ....

يعنى: إن يكن المنعوت معينا بدون النعوت.

وقوله : « أوَ اتبع [1] » نقل فيه حركة الهمزة إلى الواو ؛ لأجل الوزن .

و « اتبع » فعل أمر من « أتبع » .

والقسم الثالث : أن يكون المنعوت مستغنيا عن بعض النُّعُوت ، محتاجًا في البيان إلى بعضها :

فيجب إتباع ما احتاج إليه المنعوت ، وأنت بالخيار [2] في الإتباع ، والقطع فيما لم يحتج المنعوت إليه .

وإلى هذا القسم أشار بقوله :

.... **أو بعضها اقطع معلنا**

وقوله : « مُعْلِنَا » حشو .

ثم نبه في البيت الثالث على كيفية القطع :

فذكر أنك إن قطعت [3] رفعت ، أو نصبت مضمرا لمبتدأ ، مع الرفع ، أو لفعل ناصب مع النصب ، ولا يجوز إظهار ذلك الرافع ، أو الناصب .

وإلى أن القطع يكون على الرفع أو النصب أشار بقوله :

وارفعْ ، اوَ انصب إنْ قطعْتَ ....

ثم نبه على أنك تضمر مبتدأ ، أو فعلا ناصبا بقوله :

.... **مضمرا مبتدأ ، أَوْ ناصبًا** ....

---

(١) سقطت من (جـ) العبارة الآتية : « اوَ اتبع إن يكن معينا بدونها ، يعنى ، إن يكن المنعوت معينا بدون النعوت وقوله : « أو اتبع » » .

(٢) في (جـ) : « بالاختيار » .

(٣) في (ب) : « إذا قطعت » .

وإلى أن ذلك المبتدأ ، والفعل الناصب لا يجوز إظهارهما أشار بقوله : « لَنْ يَظْهَرَا » .

فتحصل من كلامه : أن القطع لا يكون إلا إلى رفع ، أو نصب ، ولا يكون إلى جر ؛ لأن عامل الجر لا يعمل مضمرا .

واعلم أن النكرة لا تستغنى عن البيان ، فإذا اجتمعت نعوتها فلا بد من جريان بعضها عليها حتى تستقل بالبيان ، وبعد ذلك يجوز القطع .

فإذا قلت : « مَرَرْتُ برَجُلٍ عَاقِلٍ ، كَرِيمٍ » فلا بدَّ من إتباع « عَاقِل » : فإن [1] حصل به البيان فأنت بالخيار فى « كَرِيم » : إن شئت أتبعته ، وإن شئت قطعته .

قوله :

وَمَا مِنَ الْمَنْعوتِ ، وَالنَّعْتِ عُقِلْ يجوزُ حَذْفُهُ ، وَفى النَّعْتِ يَقِلّْ

نبه فى هذا البيت : على أنه إذا علم النعت ، أو المنعوت جاز حذف كل واحد منهما ، وإبقاء الآخر ، إلا أن حذف النعت قليل .

وإلى جواز حذف ما علم منهما أشار بقوله :

وما مِنَ المنعوتِ ، والنَّعْتِ عُقِلْ يجوزُ حَذْفُهُ ....

وإلى قلة حذف النعت أشار بقوله :

.... وَفى النَّعْتِ يِقَلّ

يعنى : وفى النعت يقل الحذف .

وقوله : « عُقِلَ » يعنى به : علم .

(١) فى (جـ) : « فإذا حصل » .

ففهم من كلامه أنه إذا لم يعلما لم يجزْ حذفهما .

واعلم أن المنعوت يكثر حذفه ، إذا صلح النعت لمباشرة العامل ، كقوله تعالى : ﴿ وعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ (١).

أى : وعندهم نساء قاصرات الطرف .

فإن لم يصلح النعت لمباشرة العامل قل حذف المنعوت ، كقول الشاعر (٢) :

٢٣٦ - .... تَرْمِي بكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ

---

(١) الآية ٥٢ من سورة ص .

٢٣٦ - (٢) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الرجز .

وهو من شواهد المقتضب ٢/ ١٣٩ ، والخصائص ٢ / ٣٦٧ ، والمحتسب ٢/ ٢٢٧ ، والإنصاف ١١٥ ، والخزانة ٢ / ٣١٢ ، والمغنى ١٦٠ (١٥٧) وابن يعيش ٣/ ٥٩ ، ٦٢ ، والمقرب ٤٨ ، والعينى ٤ / ٦٦ ، والتصريح ٢ / ١١٩ ، والهمع ٢ / ١٢٠ ، والدرر ٢ / ١٥٢ ، والأشمونى ٣ / ٧١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ترمى : أى : القوس التى اتسع مقبضها ، البشر : الخلق .

وأول الرجز :

مالكَ عندي غير سهم ، وحجر وغير كبداء شديدة الوتر
ترمى بكفى كان من أرمى البشر

انظر العينى ٤/ ٦٦ ، والصبان ٣/ ٧١ .

المعنى :

ترمى هذه القوس ، التى اتسع مقبضها بكفى رجل دَرِبٍ على الرمى ، حتى صار من أرمى البشر .

الإعراب :

« ترمى » فعل مضارع مرفوع ، لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة نصبه الضمة المقدرة على آخره ، منع من ظهورها الثقل ، والفاعل مستتر جوازا تقديره هى ، « بكفى » الباء : حرف جر « كفى » مجرور بالباء ، وعلامة جره الياء ، لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة : . . إلى « رجل » المقدر . . « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه مستتر فيه جوازاً « مِنْ » حرف جر « أرمى » مجرور بمن ، أرمى مضاف ، و « البشر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار=

التـقدير : بكـفي « رَجُلٍ » : فحـذف المنعـوت ، وأبقى النعت ، وهو جملة لا تصلح لمباشرة العامل .

إلا أن هذا القليل مطرد ، بعد النفى ، كقولهم : « ما منْهُما مَاتَ حتَّى رَأَيْتُه يفعل كذا » .

أى : ما منهما أحد .

وقد جاء هذا من غير نفى ، ولا ضرورة .

قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَأِ الْمُرْسَلِين ﴾ (١).

أى : نبأ من نبأ المرسلين .

وأما حـذف النعت فقـد نَبَّه على قـلته ، ولابدَّ مع ذلك من قـرينة تدل عليه ، إذا حذف .

وتلك القرينة : حالية ، أو مقالية .

فالحالية ، كقول تعالى : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ (٢).

فالحال تشهد بأنها لم تدمر إلا ما أمرت بتدميره .

والمقالية نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّه بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ

= والمجرور متعلق بمحـذوف خبر كان ، وجملة : كان من أرمى البشر . . صـفة لموصوف محذوف ، والتقدير : بكفى رجل كان من أرمى البشر .

الشاهد فى البيت :

حذف المنعوت ، وهو « رجل » وإقامـة النعت مقامه ، إذا التقدير : بكفى رجل كـان أرمى البشر ، وهذا ضرورة ؛ لأن النعت لا يصلح لمباشرة العامل .

(١) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف .

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا (٩٥) دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا (٩٦) ﴾ [١].

التقدير : فضل الله المجاهدين بأموالهم ، وأنفسهم على القاعدين من أولى الضرر درجة ، وفضل الله المجاهدين على القاعدين من غير أولى الضرر درجات .

فحذف قوله : « من غير [٢] أولى الضرر » أولا .

وهو نعت « للقاعدين » .

وحذف قوله : « من غير أولى الضرر » ثانيا ، وهو نعت « للقاعدين » آخرا .

وساغ الحذف ، لدلالة القرينة المقالية ، وهى قوله تعالى : ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ المذكو أولا [٣].

(١) الآية ٩٥ ومن الآية ٩٦ من سورة النساء .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « غير » .

(٣) سقط من (ب ، جـ) لفظ : « أولا » .

التوكيد

بالنَّفْسِ ، أَوْ بالْعَيْنِ الاسْمُ[1] أُكِّدَا　　مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا　　مَالَيْسَ واحدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

هذا الباب وضعه لبيان التأكيد ، وهو الثانى من التوابع الأربعة ، التى عددها .

والتأكيد قسمان :

معنوى : وهو بألفاظ مخصوصة .

ولفظى : وهو تكرار اللفظ بعينه ، وسيأتى .

وبدأ المصنف بالكلام على المعنوى : فذكر من ألفاظ التوكيد المعنوى فى هذين البيتين : « النَّفْس ، والْعَيْن » وأحكامهما ، فقال :

بالنَّفْس ، أَوْ بالْعَيْنِ الاسْمُ أُكدا　　....　　....　　....

فبين أنك تؤكد الاسم بالنفس ، أو بالعين ، فتقول : « جَاءَ زَيْدٌ نفسُهُ » و « أَقْبَلَ عَمرٌ و عَيْنُه » .

ولك أن تجمع بين النفس ، والعين ، فتقول : « جَاءَ زيدٌ نَفْسُه ، عَيْنُه » .

وظاهر عطف المصنف « بأو » يقتضى ألا يجمع بينهما .

وليس كذلك . فينبغى أن تحمل « أَوْ » على الإباحة .

ثم نبه على أنك إذا أكدت بالنفس ، والعين أضفتهما إلى ضمير يطابق المؤكد ، أى : يكون مثله فى إفراده ، وتثنيته ، وجمعه ، وتأنيثه ، وتذكيره .

وإلى هذا أشار بقوله :

....　　....　　....　　**مَعَ ضمير طَابَقَ المؤَكَّدَا**

---

(١) وانظر تمرين الطلاب ص ٨٦ فقد نقل الشيخ خالد ما ذكره الشارح الأندلسى وجعله أنسب من الإعراب الآخر ، وعليه فتفتح ميم « الاسم » وهمزة « أكدا » .

فقـوله : « الاسم » مفعـول مقدم « بأكـد » وأصله : « أكدن » بالنون الخفيفة ، ولكنه وقف عليها بالألف ، ونقل حركة الهمزة فى « اسم » إلى لام التـعريف ، لأجل الوزن ، إجـراء لهمـزة الوصل مـجرى همـزة القطع ، أو سقطت همزة الوصل قبل لام التعـريف ، وبعدها ، فالتقت اللام ، والسين ، وهما ساكنتان ، فكسرت اللام ، لالتقاء الساكنين [1] .

ثم نبه فى البيـت الثانـى : على أن « النفس ، والعين » يجمعان على « أَفْعُل » إذا أكدت بهما أكثر من واحد ، فتقول : « جَاءَنِى الزَّيدَان أَنْفُسُهمَا » و « جاءَنِى الزيْدُونَ أَنْفُسُهمْ » .

وإنما جمع مع التـثنية ؛ لأن الضـمير المضـاف إليه ، العـائد إلى المؤكد محرز لمعنى التثنية .

ولك أن تثنى ، فتقول :« جاءنى الزَّيْدان نَفْساهُمَا » وإن شئت أفردت ، فقلت « نَفْسُهُمَا » .

وهذا مطرد في كل شيئين ، مضافين إلى ضميرهما ، أو إليهما .

فلك فـيهـما الجـمع ، وهو المخـتار ، كـقوله تعـالى : ﴿ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ﴾ [2] والتثنية .

وقد جمع الشاعر [3] بين اللغتين فى قوله :

٢٣٧ ـ ظَهْرَاهُمَا مثلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنُ

---

(١) العبارة من قوله:« ونقل حركة الهمزة فى اسم إلى قوله : «لالتقاء الساكنين » ساقطة من (أ،جـ) .

(٢) من الآية ٤ من سورة التحريم .

٢٣٧ ـ (٣) القائل : هو خطام المجاشـعى ، أو هميان به قحافة ، والشاهد من الـرجز ، وقال العينى : إنه من مشطور السريع (٤ / ٨٩) .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٤١ ، ٢/٢٠٢ ، بيان ١ /١٥٦ ، والجمل ٣٠٣ ، وإعراب القرآن ، المنسـوب للزجاج ٧٨٧ ، والمخـصص ٣ / ٣٧٤ ، والشـافيـة ٩٤ ، والعينى ٤ / ٨٩ ، والهـمع ٢/ ١٢٢ ، و المغنى ٣١٦ ، والأشـمونى ٣ / ٧٤ ، ويس ٢/ ١٢٢ ، والشارح الأندلـسى وذكر ابن يعيش فى شرح المفصل ٤/ ١٥٥ ، ١٥٦ قبل الشاهد * ومهمهين قذفين مرتين * .... .=

والإفراد كقول الشاعر [1] :

٢٣٨ ـ حَمَامَةَ بَطْنِ الوادِيَيْنِ تَرَنَّمى   سَقَاكِ من الغُـرِّ الغوادِى مَطِيـرهَا

= وزاد العينى : (٤ / ٨٩) قطعته بالسمت ، لا بالسمتين .

اللغة :

ظهراهما : الظهر : ما ارتفع من الأرض ، الترسين : فى التشبيه بهما : ما يفيد الاستواء ، والملاسة . وانظر بقية معانى الكلمات فى ٨٩/٤ إلى ٩٠ شواهد العينى .

المعنى :

وصف خطام ، . . . فلاتين لا نبت فيهما ، ولا شخص يستدل به ، فشبههما بالترسين ، أى : ما ارتفع من أرض الفلاتين يشبه الترسين .

انظر الأعلم ١ / ٢٤١ بأسفل الكتاب .

الإعراب :

« ظهراهما » ظهرا : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه مثنى ، وهما : مضاف إليه أى : الضمير : الهاء ، أما الميم فهى حرف عماد ، والألف للتثنية . « مثل » خبر المبتدأ ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة مثل : مضاف ، و « ظهور » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة ، ظهور : مضاف ، و « الترسين » مضاف إليه .

الشاهد في البيت :

فى قوله : « مثل ظهور الترسين » : حيث جمع « الظهور ، بعد ما ثنى ، والجمع أفصح . . والتثنية : هى الأصل ، وهى مرجوحة والإفراد جائز .

٢٣٨ ـ (١) : **الشاعر :** هو توبة بن الحمير الخفاجى ، أو الشماخ كما نسبه العينى وليس فى ديوانه . والبيت من الطويل .

وهو من شواهد أمالى القالى ٨٨ ، والمقرب ١٠٠ ، والعينى ٨٦/٤ ، والهمع ١ / ٥١ ، والدرر ١ / ٢٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ترنمى : يريد : اسجعى ، وردى صوتك ، وهديلك ، الغوادى : جمع غادية : ضد رائحة .

المعنى :

يا حمامة بطن الواديين اسجعى ، ورددى صوتك ، الذى يثير فى النفس شجنها ، سقتك الغودي الماطرة ، وجاد عليك الغيث ، وكثر الخير . . .

الإعراب :

« حمامة » منادى ، حذف منه حرف النداء ، والأصل : يا حمامة ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،=

وقد أشار المصنف إلى جمع النفس ، والعين على « أَفْعُلٍ » في تأكيد ما زاد على واحد بقوله :

وَاجْمَعْهُمَا « بأَفْعُلٍ » إنْ تَبِعَا مَالَيْسَ وَاحِدًا ... ...

ثم قال : ... ... تكُــنْ متَّبِعَـــا

أى : تكن متبعاً لطريق العلماء .

وهو حشو .

والضمير فى قوله : « إِنْ تَبِعَا » عائد إلى « النَّفْس ، والْعَيْن » .

قوله :

وَكُلاًّ اذكُــرْ فِي الشُّمُـولِ ، وكِلاَ كِلْتَا جَمِيعًا : بالضَّمِـير مُوصَـلا

واستعْمَلُوا ـ أَيْضًا ـ ككُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فى التوكِيد ، مِثْلَ النَّافِلَهْ

قد علمت أن التأكيد المعنوى بألفاظ مخصوصة .

وألفاظه على قسمين :

قسم يرفع به توهم الإضافة إلى المؤكد ، ثم حذف المضاف .

فإذا قلت : « جَاءَ زَيْدٌ » : احتمل أن يكون المراد : جاء خَبَر زَيْدٍ ، أو رسوله .

= حمامة : مضاف ، و « بطن » مضاف إليه ، بطن : مضاف ، و « الواديين » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « ترنمى » فعل أمر ، وفاعله « سقاك » سقى : فعل ماض ، والضمير : مفعول به «من الغر » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « سقاك » « الغوادى » صفة « للغر » « مطيرها » مطير : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، مطير : مضاف ، وها : مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « بطن الواديين » : حيث أفرد البطن ، وكان القياس أن يقال : « بطنى الواديين » .

فإذا قلت : « نفسهُ ، أو عينُه » : ارتفع هذا التـوهم ، وعلم أنه جاء بنفسه .

والموضوع لرفع هذا الاحتمال هو : النفس ، والعين .

والقسم الثانى : يرفع به توهم وضع العـام موضع الخـاص ، والموضوع لرفع هذا الاحتمال هو « كلّ » وما فى معناها .

فإذا قلت : « جَاءَنِى الْقَوْمُ » : احـتمل أن يكون جـاء البعض ، ولكن تجوزت ، فوضعت الكل موضع البعض .

فإذا قلت : « كلُّهُم » : ارتفع هذا التوهم .

وهذا القسم لا يكون إلا فيما يتجزأ ، وذلك بحسب الفعل [١] .

فـإذا قلت : « كلمنى زيـدٌ » : لـم يمكـن ـ هنـا ـ التـجزؤ وإذا قلت : « رَأَيتُ زَيْدًا » أمكن التجزؤ ، إذ الرؤية تقع على بعضه .

وكلام المصنف في هذين البيتين : إنما هو على القسم الثانى ، وقد تقدم كلامه على القسم الأول .

فنبـه على أن المذكـور لتبـيين الشـمول هو : « كُلّ ، وكِلاَ ، وكِلْتـا ، وجَمِيع » .

وذكر أن كل واحد من هذه الألفاظ ، إذا أكد بها ، توصل [٢] بضمير ، عائد إلى المؤكد ، ولابد من مطابقته للمؤكد .

فقوله : « وكلاَ » منصوب « باذكر » .

و « كِلاَ ، وكِلْتَا ، وجَمِيع » : معطوفان [٣] عليه ، إلا أنه حذف حرف

---

(١) فى (جـ) : « العقل » . (٢) فى (جـ) : « يوصل » .

(٣) فى (جـ) : « معطوفان » .

العطف من « كلتا ، وجميع » .

وقوله : « مُوصَلا » حال من « كل » وما عطف عليه .

والتقـدير : واذكر لبيـان الشمول « كُلاَ وكِلاَ ، وكِلْتَا ، وجميـعاً » فى حال كون ذلك موصَلاً بالضمير .

و « مُوصَل » ـ بفتح الصاد ـ ؛ لأنه اسم مفعول .

ومعنى الوصل بالضمير : الإضافة إليه .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنهم استعملـوا فى التأكيد ـ أيضاً ـ استعمال « كلّ » لفظا على وزن « فَاعِلة » مـشتـقا من « عَمَّ » فـتقـول : « جَاءَ القومُ عَامَّتُهم » .

وإلى هذا أشار بقوله :

واسْتَعْمَلُوا ـ أَيْضاً ـ ككُلٍّ فَاعِلَه مِنْ « عَمَّ » فى التَّوْكيد ....

فجعل استعمال لفظه « عَامَّة » كاستعمال « كلّ » : فلا بد أن تضاف[(١)] . إلى ضمير المؤكد ـ كما تقدم فى « كلّ » .

وقـوله : « مـثلَ الـنَّافِلَة » هو من النفل ، ضـــد الفـرض ، وهو في الأصل : المراد به الزيادة .

يريد : أن لفظة « جَميع [(٢)] ، وعَامَّة » نافلة ، زادها فى ألفاظ التـأكيد على النحويين ؛ لأن غالبهم أهمل ذكرهما .

وقد نبه عليهما سيبويه [(٣)] .

(١) فى (ب ، جـ) : « يضاف » .

(٢) فى (جـ) : « جمع » .

(٣) ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ الكتاب .

٢٣٩ـ وأنشد المصنف على التأكيد « بجميع » قول امرأة [١] من العرب ، ترقص ابنها .

وهو من المنسرح ، المنهوك الموقوف .

فَـدَاكَ حَيٌّ خَوْلاَنْ جَمِيعُهُمْ ، وَهَمْدَانْ
وَكُـلُّ آلِ قَحْطَـانْ وَالأكْـرَمُونَ عَـدْنَانْ

قوله :

---

٢٣٩ ـ (١) القائلة غير معينة ، وفى معجم الشـواهد : « امرأة » (٢/ ٥٤٥) وذكر الشـاهد فى قسم الأرجاز .

ويقصد الشارح الأندلسى : أن المنسـرح ، الموقوف ، المنهوك : مـا يكون وزنه على : « مستـفعلن مفعولات » .

وممن استشهد ـ بالأول ـ « خولان » المغنى ٢٨٥ ، والعينى ٩١/٤ ، والتصريح ٢ / ١٢٣ ، والهمع ١٢٣/٢ ، والدرر ٢ / ١٥٥ ، والشارح الأندلسى .

وبالثانى : (وهمدان) : التصريح ٢ / ١٢٣ ، والهمع ٢ / ١٢٣ ، والدرر ٢ / ١٥٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

فداك : من الفداء ، خولان ، وهمدان : قبيلتان من اليمن قحطان :أبو اليمن ،عدنان : أبو معد .

المعنى :

يفديك من كل سـوء ، وأذى جميـع العرب : عرب الجـنوب، وعرب الشـمال : عرب قـحطان ، وعرب عدنان .

الإعراب :

« فِدَاك » مبتدأ ، ومضاف إليـه ـ إن قرئ بكسر الفـاء ـ وفعل ، ومفعول بـه ـ إن قرأته بفتح الفـاء ـ « حيٌّ » خبر ، أو فاعل ـ على القراءتين ، حى : مضاف ، و« خولان » مضاف إليه .« جميعهم » توكيد ، ومضاف إليه « وهمـدان » عاطف ، ومعطوف على خولان « وكلٌّ » عاطف ، ومعطوف على « حى » كل : مضاف ، « وآل » مضاف إليه « قحطان » مضاف إلى « آل » ، و « الأكرمون » عاطف ، ومعطوف على « حى » « عدنان » عطف بيان . .

الشاهد في البيت :

التأكيد « بجميع » على مذهب سيبويه ، والمصنف .

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّـدُوا بِأَجْمَعَـا   جمعاءَ أجمعين ، ثم جُمَعَا
ودون كـلٍّ قد يجىءُ أجمعُ   جمعاء أجمعون ، ثم جُمَعُ

نبـه فى البـيت الأول : على أنهم يؤكـدون بعـد « كلّ بأجـمع » وهو للمذكر الواحد .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وبعد كلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا   ....

فحصل من كلامه : أن « أجْمَع » لا يؤتى به إلا بعد « كلّ » وهذا الذى ذكره هو الأكثر .

وقد جاء « أجمع » دون « كل » فى قول الراجز (١) :

٢٤٠ ـ   ....   إِذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أبكى أَجْمَعَا

---

٢٤٠ ـ (١) : الراجز : غير معين .

والبيت من شواهد المغنى ٦١٤ ، والأشمونى ٧٦/٣ ، والشارح الأندلسى .

وفى شواهد العينى الكبرى : (٤ / ٩٣) .

باليتـنى كنت صبيا مرضعا   تحملـنى الذلفاء حولا أكتعا
إذا بكيـت قبلتنى أربعـا   إذًا ظللتُ الدهرَ أبْكى أجمعا

اللغة :

الدهر : يريد : طول الدهر ، أجمعا : أى : جميعه .

المعنى :

يتمنى أن يعود الراجز صبيا رضيعا ، تحـمله الذلفاء . . فإذا بكى قبلتـه أربعا ، وعلى ذلك : فإننى أظل الدهر كله باكيا . . .

الإعراب :

« إذًا » حرف جواب « ظللـت » فعل ، ناقـص ، والتـاء : اسمه « الدهر » ظرف زمـان ، متعلق « بأبكى » « أبكى » فعل مضـارع ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقـديره « أنا » والجملة في محل نصب خبر « ظل » « أجمع » توكيد للدهر .
=

« فأجمع » تأكيد « الدهر » ولم يسبق « بكل » .

وفي البيت الفصل بين التأكيد ، والمؤكد « بأبكى » .

وهو قليل فصيح .

ومنه فى التنزيل : ﴿ وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُن ﴾ [1] . « فكلُّهُنَّ » تأكيد للنون في « يَرْضَيْنَ » وقد فصل بينهما بقوله: « بمَا آتيتَهُنَّ » .

وذكر المصنف لفظة « أَجْمَع » للمذكر الواحد .

ثم ذكر بعدها لفظة « جميعاً » للمؤنثة الواحدة .

ثم ذكر « أجمعين » لجماعة المذكرين .

ثم ذكر « جمع » لجماعة الإناث .

ولم يذكر صيغة للتثنية ، إذ لم يسمع ذلك عن العرب ، واستغنوا عن ذلك « بكلاَ ، وكِلْتَا » .

ثم نبه في البيت الثانى : على أنه يجىء « أجمع » وما تفرع عنه دون « كلّ » فتقول : « رَأَيْتُ زَيْدًا أَجْمَعَ ، وهندًا جمعَاءَ » ورأيت القومَ أَجْمَعِين « والهِنْدات جُمَعَ » :

فتأتى بذلك ابتداء ، من غير أن يسبقها « كل » .

وقد تقدم : أن ذلك قليل فى البيت قبل هذا .

واعلم أنهم يجيئون بعد « أجمع » « بأكتع » ثم« بأَبْصَع » بعد « أكتع »

= **الشاهد فيه :**

التأكيد « بأجمع » دون المجىء قبله بلفظة« كل » . . .

(١) من الآية ٥١ من سورة الأحزاب .

ثم « بأبتع » بعد « أبْصَع » .

وكلها فى المعنى « كأجْمَع » :

وصيغها كصيغة المذكر : إفرادًا ، وجمعًا .

وقد جاءوا « بأكْتَع » ابتداء ، قال الشاعر (1) :

٢٤١ ـ يَالَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِــى الذَّلْفَــاءُ حَــوْلاً أَكْتَعَا

فجاء « بأكْتَع » من غير أن يسبقه « كل ، وأجمع » .

وذلك شاذ .

---

٢٤١ ـ (١) الراجز غير معين .

وقد استشهد بالأول : العقد ٣ / ٣٦٠ ، والخزانة ٢ / ٣٥٧ ، والمغنى ٦١٤ ، والعينى ٤/ ٩٣ ، والهمع ٢ / ١٢٤ ، والدرر ٢/ ١٥٧ ، والأشمونى ٣ / ٧٦ ، ٧٨ ، والشارح الأندلسى .

وبالثانى : العقد ٣ / ٤٦٠ ، والمقرب ١ ، والمغنى ٦١٤ ، والهمع ٢/ ١٢٣ ، ١٢٤ ، والدرر ٢/ ١٥٦ ، ١٥٧ ، والأشمونى ٣ / ٧٦ ، ٧٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الذلفاء : الذلف : صغر الأنف ، واستواء الأرنبة ، ثم سمى به امرأة ، وأكتعا : تاما . . .

المعنى :

ياليتنى كنت رضيعا ، تحملنى الذلفاء حولا كاملا . . .

الإعراب :

« يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، حذف المنادى به « ليتنى » ليت : حرف تمن ، ونصب ، والنون للوقاية ، والياء : اسم ليت « كنت » كان الناقصة ، واسمها التاء « صبيا » خبر كان الناقصة ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، « مرضعا » نعت لصبىّ ، وجملة « كان » واسمه وخبره في محل رفع خبر « ليت » « تحملنى » فعل مضارع ، ونون الوقاية ، والياء مفعول به ، و « الذلفاء » فاعل ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « حَوْلاً » ظرف زمان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومتعلق « بتحمل » ، « أكتعا » توكيد لقوله : « حولا » .

ويصح أن يكون نعتا لما فيه من معنى المشتق .

الشاهد في البيت :

التأكيد بقوله : « أكتعا » من غير أن يسبق التأكيد بلفظة « كل » .

وانظر بقية الاستشهاد فى شواهد العينى الكبرى ٤ / ٩٤ ، ٩٥ .

وقد أسقطوا « أكتع » فقالوا : « أجمع أبصع » وهو شاذ .

وأشذ منه قول الآخر : « جُمَع بُتَع » فأسقط « كتع » .

فحصل من هذا : أن المشهور فى ترتيب هذه الألفاظ أن يذكر « أجمع » بعد « كل » ثم بعد « أجمع » « أكتع » ثم بعد « أكتع » « أبصع » ثم بعد « أبصع » « أبتع » .

قوله :

وَإِنْ يُفِدْ توكيدُ منكورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ المنعُ شَمِلْ

نبه المصنف فى هذا البيت : على أن تأكيد النكرة إذا أفاد جاز ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَإِنْ يُفِدْ توكيدُ ومنكورٍ قبلُ ....

وهذا الذى ذكره هو مذهب الكوفيين ، وقد ارتضاه .

ويشترطون فى جواز تأكيد النكرة : أن تكون النكرة محدودة [1] لتصح الفائدة بالتأكيد « كيوم ، وليلة ، وشهر » مما هو لمدة محدودة .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَإِنْ يُفِدْ » :

فإن كانت النكرة غير محدودة « كَحِين ، وَوَقْت ، وزَمَان » مما يصلح للقليل ، والكثير ، فاتفق الكوفيون ، والبصريون على عدم التأكيد .

وخالف البصريون الكوفيين في تأكيد النكرة المحدودة ، فمنعوا ذلك ، وجعلوا منع تأكيد النكرة شاملا فى المحدودة ، وغيرها .

وإلى هذا أشار المصنف [2] . بقوله :

---

(١) فى (أ) : « مجردة » .

(٢) سقط من (ب ، جـ) لفظ « المصنف »

.... عن نُحاةِ الْبَصْرَةِ المْنعُ شَمِلْ

يعنى : أن المنع شمل تأكيد النكرة المحدودة .

ويشهد للكوفيين السماع ، قال الشاعر :

.... تحملُنى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا [1].

إلى غير ذلك .

قوله :

وَاغْنَ بِكِلْتَا فِى مُثَنًّى ، وَكِـلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ ، وَوَزْنِ أَفْعَلا

نبه فى هذا البـيت : على أنه يستغنى فى تأكيـد المثنى « بِكِلْتَا » إن كان مؤنثا ، و « كِلاَ » إن كان مذكرا .

فلا يقال : « جَاءَ الهِندَانِ جَمْعَاوَانِ » بل يقال : « كِلْتَاهُمَا » ولا « جاء الزيدان أَجْمَعَان » بل يقال : كِلاَهُما .

فقوله :

.... عنْ وزنِ فَعْلاَءَ ، وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

يريد « بفَعْلاء » : جَمْعَاء ، و « بأفْعَل » : « أَجمع » .

فمعنى كلامه : استغن « بكلْتَا ، وبكلاَ »[2] فى تأكيد المثنى ، المؤنث ، والمذكر عن تثنية « جَمْعَاءَ ، وأَجْمَع » .

وأجاز الكوفيون : تثنية « أجمع ، وجمعاء » وتأكيد المثنى بهما .

---

(١) تقدم الكلام عن هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم (٢٤٠) والشاهد هنا : فى تأكيد قوله : «حولا » بقوله : « أكتعا » وذلك : لأن المؤكد محدود ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة .

انظر ٢/١٢٥ التوضيح .

(٢) فى (جـ) : « وكلا » .

وذلك عندهم بالقياس ، لا بالسماع ، ولكنهم رأوا ألا مانع من ذلك ، وإليه ذهب ابن خروف .

قوله :

وإن تـؤكّـدِ الضَّميـــر المتَّصلْ   بالنَّفْسِ ، وَالْعَيْن ، فَبَعْدَ المنْفَصل
عنيـــتُ ذَا الرفـــعِ ، وأكَّدُوا بمَا   سِوَاهُمـــا ، والقيْدُ لَـــنْ يُلْتَـزَمَا

نبـه فى هذيـن البـيتين : على أنـه إذا أكـد الضمـير المتصـل ، المرفوع بالنفس ، والعين ، فـلابد من تأكيـده بالمنفصل ، وبعـد ذلك تأتى بالنفس ، والعين .

وإلى هذا أشار بقوله : « فَبَعْدَ المُنفَصِل » .

يعنى : فبعد التأكيد بالمنفصل .

ثم نبه فى البيت الثانــى : على أن مــراده : الضــمير المرفوع ، فقال : « عنيت ذا الرفع » .

فحصل من مضمون كلامه : أن الضمير المتصل الذى لا يؤكد بالنفس ، والعين إلا بعد التأكيد بالمنفصل هو الضمير المرفوع .

فإن كـان غير مـرفوع جـاز تأكيده بالنفس ، والعين ، مـن غير تأكـيد بالمنفصل ، فـتقول : فى الضــمير المتـصل المرفوع : « قَامُوا هُمْ أنفُسُهم » ولا تقل : « قامُوا أَنْفُسهم » .

فإن كان منصوبا ، أو مجرورا قلت : « رأيتَهم أنْفُسَهم » « ومررتُ بهم أنفسهم » .

فلا يحتاج إلى تأكيد بالمنفصل ، ولو أكدته به لجاز ، وحسن .

فإن كان التأكيد بغير « النَّفْس ، والْعَيْن » من ألفاظ التأكيد جاز من غير تأكيد بالمنفصل ، سواء كان الضمير مرفوعا ، أو غيره فتقول فى المرفوع : « قاموا كلُّهم » فلا يحتاج إلى تأكيد بالمنفصل ، ولو أكد لجاز .

وقد أشار المصنف إلى أن الضمير المرفوع المنفصل . إذا أكد بغير النفس ، والعين لم يحتج إلى قيد التأكيد بالمنفصل ، فقال :

... ... وأَكَّدُوا بمَا سِوَاهُمَا ، والقيدُ لَنْ يُلْتزَمَا

يعنى : بما سوى والنفس ، والعين .

ويعنى بالقيد : التأكيد بالمنفصل .

قوله :

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مكررًا ، كَقَوْلِكَ : ادْرُجِي ادْرُجِي

لما فرغ من التأكيد المعنوى تكلم على التأكيد اللفظى .

فذكر أن التأكيد اللفظى : هو الذى يجىء مكررا .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَما مِنَ التوكيد لفظىّ يجى مكرَّرًا ....

فأطلق التكرار ؛ ليدخل له تكرار اللفظ بعينه ، كما مثل بقوله :

.... ادْرُجِي ادْرُجِي

أو بمرادف ، نحو قول الشاعر (1) :

٢٤٢ ـ أَنْتَ بِالْخَيرْ حَقِيقٌ قَمِن

كأنه قال : حقيق ؛ لأن « قمنا » معناه : حقيق .

واعلم أن فائدة التأكيد اللفظى : هو تحقيق المعنى عند السامع ، خوفا من نسيانه ، أو عدم إصغائه ، أو عدم اعتنائه .

والتأكيد بالجملة ، كقول الشاعر (2) .

٢٤٣ ـ أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلاَهُ   وَلاَ فِى البُعْدِ أَنْسَاهُ
لَكَ اللهُ عَلَى ذَاكَا   لَكَ اللهُ ، لَكَ اللهُ

وكثيرا ما تقترن الجملة المؤكدة بحرف ، كقول تعالى : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ

---

٢٤٢ ـ (١) لم أعثر على نسبة الشاهد لمعين ، ولم ينسبه إلى قائل معين الأستاذ عبد السلام هارون فى معجم الشواهد ، وقال الشنقيطى « ولم أعثر على تتمة هذا إن كان شعرا ، ولا قائله » ٢ / ١٥٨ الدرر اللوامع ، وهو من المديد .

والشاهد من شواهد الهمع ٢/ ١٢٥، والدرر ٢ /١٥٨ ، والأشمونى ٣ / ٨١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

« قمن » : « ... القمن ـ ككتف ، وجبل ، والمحركة لا تثنى ، ولا تجمع ... » « والقمين : ـ كأمير ـ : السريع ، وأتون الحمام ، والخليق الجدير ، كالقمن » قاموس (القمين) .

المعنى :

أنت بالخير : عملا ، ومجازاة جدير ، وحقيق ...

الإعراب :

« أنت » ضمير ، فصل مبتدأ « بالخير » جار ، ومجرور ،متعلق بقوله : « حقيق » ، « حقيق » خبر المبتدأ ، مرفوع بالمبتدأ ،وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « قمن » تأكيد لفظى، وتأكيد المرفوع مرفوع ..

الشاهد فيه :

« التأكيد اللفظى بالمرادف ، فكأنه قال : حقيق حقيق .. (وانظ الدرر اللوامع ٢/١٥٨) .

٢٤٣ ـ (٢) القائل : لم أجد من عينه ، والبيتان من الهزج .

والأول : من شواهد العينى ٤ / ٩٧ ، والشارح الأندلسى .

والثانى : من شواهد الهمع ٢ / ١٢٥ ، والدرر ٢ / ١٦٠ ، والأشمونى ٣ / ٨٠، والشارح الأندلسى. =

فَأَوْلَىٰ ﴾ [1].

وأما التأكيد بالمفرد فقد يكون اسما ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [2].

ويكون فعلا ، وأكثر ما يؤكد به مع فاعله .

وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله [3] :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجاءُ بِبَغْلَتِى ؟ أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احبِـــس احْبِس

ويكون ـ أيضاً ـ حرفا .

= **اللغة :**

أقلاه : أبغضه ، وطئ يقولون : يقلاه . . .

المعنى :

أيا من لست أبغضه ، ولا أنساه عند البعاد ، لك الله !

الإعراب :

« أيا » حرف نداء ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب . « من » منادى . . في محل نصب « لست » ليس ، واسمها وجملة « أَقْلاَه » من الفعل ، والفاعل المستتر ، والمفعول به خبر ليس في محل نصب ، وجملة : « لست أقلاه » صفة « لمن » « ولا » الواو : عاطفة ، ولا لتأكيد النفى « فى البعد » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أنساه » ، و « أنساه » : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم بضمة مقدرة ، والفاعل مستتر وجوبا ، تقديره : أنا ، والضمير في محل نصب مفعول به : « لك الله » جار ، ومجرور خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر ، « على ذاك » جار ، ومجرور ، والكاف حرف خطاب ، . . .

والشاهد فيه :

على تأكيد الجملة الاسمية : بإعادة لفظها . . .

(١) الآية ٣٤ من سورة القيامة .

(٢) الآية ٢١ من سورة الفجر .

(٣) هذا الشاهد قد تقدم الكلام عنه مستوفى فى باب « التنازع في العمل » وهو الشاهد رقم (١٢١) والاستشهاد ـ هنا ـ :

على أن الفعل المؤكد قد يؤتى به مع فاعله ، وهو كثير ، وقد يؤكد به مع غير فاعله ، وهو قليل : والتأكيد اللفظى : « أين إلى أين » ؟ « أتاك أتاك اللاحقون » ، « احبس احبس » .

سيأتى الكلام عليه .

قوله :

وَلاَ تُعِـدْ لَفْـظَ ضمير مُتَّصِـلْ إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ

نبه فى هذا البيت : على أنك إذا أكدت الضمير المتصل التأكيد اللفظى ، فلا تعد لفظ الضمير إلا مع ما اتصل به ، فتقول :

« مررتُ بِكَ بِكَ » و « رأَيتُكَ رَأَيْتُكَ » : فإنك لو جردت الضـمير عما اتصل به لانفصل ، فخرج عن وضعه .

قوله :

كَذَا الحُروفُ غَيْرَ ما تَحَصَّـلاَ به جواب : «كَنَعَمْ ، وكَبَلَى »

نبه فى هـذا البيت : على أن الحـروف التى ليست من حـروف الجواب حكمها فى التأكيد اللفظى حكم الضمير المتصل .

فلا تكرر إلا مع إعادة ما اتصلت به ؛ لأنها كالجزء منه .

وإلى هذا أشار بقوله :

كذا الحروفُ غير ما تحصَّلاَ به جوابٌ ... ...

فالإشارة بقوله : « كذا » إلى حكم الضمـير المتصل ، المتقدم فى البيت قبل هذا .

واستثنى من هذا الحكم حروف الجواب ،فتكرر من غير شىء يتصل به ؛ لكونها مستقلة بأنفسها فى الدلالة على الجواب .

ومثلها المصنف « بنعَم ، وبلى » :

فتقول لمن قال لك : « أتَفعل [1] » ؟ : نعم نعم ، أو بـلى بلى ، أو :

أجل أجل ، وما أشبه ذلك .

والأحسن أن يكون التكرار بالمرادف ، فتقول : نعم أجل ، وما أشبهه .

وقد ينفرد [٢] الحرف الذى ليس بجواب عما اتصل به .

ويسهل ذلك إذا كان أزيد من حرف .

كقوله [٣] :

٢٤٤ ـ حَتَّى تَرَاهَا ، وَكَأَنَّ ، وَكَأَنْ أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

وإفراده إذا كان على حرف واحد شاذ ، كقول الشاعر [١] :

---

(١) فى (جـ) : « أيفعل » . (٢) فى (جـ) : « وقد يقدر » .

٢٤٤ ـ (٣) القائل : هو خطام المجاشعى ، أو الأغلب ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد العيني / ١٠٠ ، والتصريح ١/ ٣١٧ ، ٢/ ١٣٠ ، والهمع ٢/ ١٢٥ ، والدرر ٢ / ١٦٠ ، والأشموني ٣/ ٨٣ ، والشارح الأندلسى . والثانى : من شواهد العينى ٤ / ١٠٠ ، والتصريح ١ / ٣١٧ ، ٢ / ١٣٠ ، والهمع ٢ / ١٢٥ ، والدرر ٢ / ١٦٠ ، والأشمونى ٣ / ٨٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تراها : يريد المطى، قرن : ما يقرن به الشيء ، « وقرن الشيء بالشيء : وصله به » مختار (ق ر ن) .

المعنى :

حتى ترى المطى ، وكأن أعناقها مشددات بحبال ، مع غيرها . . .

الإعراب :

« حتى » حرف غاية ، وجر « تراها » فعل مضارع ، مرفوع للتجرد من الناصب ، والجازم بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، وضمير الإبل مفعول به « وكأن » الواو : واو الحال ، « كأن » حرف تشبيه ، ونصب « وكأن » توكيد للأول « أعناقها » اسم « كأن » ومضاف إليه « مشددات » خبر « كأن » مرفوع بالضمة الظاهرة « بقرن » الباء : حرف جر « قرن » مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « مشددات » .

الشاهد في البيت :

قوله : « وكأن و كأن » فقد أكد بالحرفين « كأن ، وكأن » وسهل ذلك ؛ لأن الحرف «كأن » على أكثر من حرف ، وللفصل بالعاطف ـ أيضاً ـ كما يقول الأشمونى ٣ / ٨٣ .

٢٤٥ ـ فَــلاَ واللهِ لاَ يُلْفَــى لِمَا بِي   وَلاَ لِلمَـــا بِهِـــمْ أَبَـــدًا دَوَاءُ

فلو اختلف لفظ الحرفين ، والمعنى واحد كان أسهل ، كقوله (٢) :

٢٤٦ ـ فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَابِهِ   أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الْهَوَى ، أَمْ تَصَوَّبَا ؟

فأكد بإعادة الباء ؛ لأنها فى معناها ، كأنه قال : « عَنْ عَنْ » ما به .

---

٢٤٥ ـ (١) : تقدم الكلام مستوفى عن هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم (١٧٢) وموطن الاستشهاد به ـ ها هنا ـ :

قوله : « للما » حيث أكـد الشاعر اللام الجارة توكيـدا لفظيا ، بإعادة لفظها من غـير أن يفصل بين المؤكد، والمؤكد بفاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، وأنها على حرف واحد . والتوكيد شاذ على هذا النحو .

٢٤٦ ـ (٢) : **الشاعر :** هو الأسود بن يعـفر ، والبيت من الطويـل . وهو من شواهد المغنى ٣٥٤ ، والتصريح ٢ / ١٣٠ ، والأشمونى ٣ / ٨٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

لا يسألنه . . : يريد الغوانى ، لما رأين رأسه قد وخطه الشيب . . أصعد : ارتفع ، **تصوبا** : أى : نزل . . .

المعنى :

وصف الشاعر حالتـه بعد المشيب ، وذهاب القوة : بأن الغوانى لم يبق فيـهم ميل إليه ، ولا صرن يعبأن ، أو يبالينه ، فقد ذهب شبابه ، وولت قوته ، وفتوته . .

الإعراب :

« فأصبحن » الفاء : عاطفـة ، وفعل ماض ناسخ ، واسمـه « لا » نافية « يسألنه » فـعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى فاعله والضمير مفعوله ، والجملة : فى محل نصب خبره « أصبح » « عن » حرف جر« بما » الباء : حرف جر بمعنى « عن» فهو توكيد لفظى « لعن » ، « ما » اسم موصول فى محل جر بالباء ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « يسألنه » « به » جار ، ومجرور ، متعلق بمحـذوف ، صلة « ما » « أصعد » الهمزة : للاستفـهام ، وفعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، « فى علو » جـار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « صعد » علو : مضاف ، و « الهوى » مضـاف إليه « أم » حرف عطف « تصوب » فعل مـاض ، وفاعله مستتر فـيه جوازا ، والجملة من الفعل ، والفـاعل ، معطوفة على الجملة التى قبلهـا ، وهى جملة : « صعَّد » والألف للإطلاق .

=

قوله :

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ   أَكِّـدْ بِهِ كُـلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

نبه فـى هذا البيت : على أن الضـمير المرفـوع ، المنفصل يؤكـد به كل ضمـير متصل ، سـواء كان مستـترا ، أو بارزًا ، مرفوعـا ، أو منصوبا ، أو مجرورًا .

فتقول من ذلك في البارز : « انطلقت أنا ، وزيد » ومنه فى المستتر قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١).

وفى المثالين تمثيل المرفوع .

وتقـول فـى المنصـوب : « أَكْرَمـتُـكَ أَنْتَ ، وَزَيْـدًا » وفـى المجرور : « عَجِبْتُ مِنْكَ أَنْتَ ومِنْ زَيْدٍ » .

العطـــف

= **والاستشهاد بالبيت :**

فى قوله : « عن بما به » حيث أدخل الشاعر الباء بعد « عن » تأكيـدا ، لأنهما يستعملان فى معنى واحد ، إذ يقال : سألت به ، وسألت عنه .

وكذلك : فإن « عن » على حرفين ، و « الباء » على حرف واحد وبذلك كانت المخالفة فى اللفظ ، وهذا توكيد بالمرادف .

(١) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

الْعَطْفُ : إمَّا ذُو بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقْ   وَالْغَرَضُ ـ الآنَ ـ بَيَانُ مَا سَبَقْ
فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ   حَقِيقَةُ الْقَصْدِ به مُنْكَشِفَهْ

لما فرغ من التأكيد أخذ يتكلم فى العطف ، فقسمه إلى : عطف بيان ، وعطف [1]. نسق .

وإلى هذا أشار بقوله :

العطف : إما ذو بيان أو نسَقْ   ....

ثم أخبر أن غرضه بيان ما سبق فى الذكر، وهو : عطف البيان. وقوله : « الآنَ » يعنى به : فى الحال .

ثم أخذ فى البيت الثانى يتكلم على عطف البيان ، فذكر أنه : « تابع شبيه بالصفة » .

يعنى بالشبه : أنه مثل النعت فى كونه يكشف حقيقة المنعوت ، ويوضحها .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   حقيقَةُ القصد به منكشفَة

بمعنى : حقيقة القصد من المتبوع به منكشفة انكشافها بالنعت .

ويشبه عطف البيان ـ أيضا ـ النعت فى أنه: لا ينوى معه تكرار العامل .

وهذا يفارق البدل .

والفرق بينه ، وبين النعت : أنه لا يكون [2] مشتقا ، ولا فى تأويله .

---

(١) سقط من (جـ) قوله : « وعطف » .   (٢) فى (ب) : « ألا يكون » .

فمن أمثله عطف البيان قوله [1] :

٢٤٧ ـ أَقْسَمَ بالله أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ....

قوله :

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأوَّلِ ... مَا مِنْ وِفَاقِ الأوَّلِ النَّعْتُ وَلِى

فقد يكُونَانِ ومُنَكَّرَيْنِ ... كَمَا يكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

نبه فى البيت الأول : على أن عطف البيان يعطى من وفاق الأول ـ وهو المتبوع ـ ما يعطى النعت من وفاق المنعوت .

---

٢٤٧ (١) : القائل عبد الله بن كيسبة وقيل رؤبة والشاهد من الرجز .

والبيت من شواهد المخصص ١/ ١١٣ ، وابن يعيش ٣/ ٧١ ، والخزانة ٢/ ٣٥١ ، ٣٦٢ ، ٣٨٣ ، والشذور ٥١٦ ، والعينى ١/ ٣٩٢ ، ٤/ ١١٥ ، والتصريح ١/ ١٢١ ، ٢/ ١٣١ ، والأشمونى ١/ ١٢٩ ، والمعاهد ١/ ٩٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أقسم : حلف .. حفص : « .. وولد الأسد » قاموس (الحفص) وبه كنِّى الرسول العظيم صاحبه الفاروق (رضى الله عنه) وبهاء : « حفصة » أم المؤمنين ، بنت عمر بن الخطاب .

المعنى :

أقسم عمر بربه عز وجل أن ناقتى على خلاف ما ذكرت له . . . وكان قد قال :

أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما مسَّها من نقب ، ولا دبر

حفا ، ولا أجهدها طول السفر ... وأنت لو أبصرت نضوى يا عمر

وما بها ـ عمرك ـ من سوء الأثر ... عددتنى كابن سبيل قد حضر

الإعراب :

« أقسم » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بالله » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله :« أقسم » « أبو حفص » فاعل ،ومضاف إليه « عمر » عطف بيان على قوله : « أبو حفص » مرفوع ، وسكن للوقف .

الشاهد فيه :

قوله : « أبو حفص عمر » حيث جاء عطف البيان فى المعرفة ؛ فإن قوله : « عمر » عطف بيان على قوله : « أبو حفص » وهو علم ، والعلم من المعارف .

انظر ما كتبناه عن الشاهد من جميع النواحى فى الجزء الرابع من كتابنا الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية ، وهو الشاهد رقم (٢٤) .

فقوله : « فأولينه » معناه ، فأعْطِيَنْه .

ومعنى الوفاق فى البيت : الموافقة فى : التعريف ، والتنكير ، والتذكير ، والتأنيث .

فكما يوافق النعت المنعوت فيما ذكر ، كذلك يوافق عطف البيان متبوعه ؛ لأنهما شبيهان .

ثم نبه فى البيت الثاني : على أن عطف البيان ، ومتبوعه قد يكونان نكرتين ، كما يكونان ـ أيضاً ـ معرفتين .

وهذا تنكيت على من قال : إن عطف البيان لا يكون نكرة ولا متبوعه [1].

والمصنف يرى جوازه .

وذكر ابنه : أن قول من منع ذلك ليس بشىء [2] ، وجعل من عطف البيان قوله تعالى : ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مباركَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [3].

وذكر أن أبا على الفارسى : أجاز عطف البيان ، والبدل [4]. فى قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِين ﴾ [5].

ويشترط فى عطف البيان أن يكون مغايراً للمعطوف عليه فى اللفظ ؛

---

(١) عزى هذا القول إلى الشلوبين ، وابن عصفور ، انظر ٣/ ١٨٦ المرادى .

(٢) وعبارة ابن الناظم ، وتعليله : « وليس قول من منع ذلك بشىء ؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيح به ، كقولك : لبست ثوبا جبة » ص ٥١٥ شرح ابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة النور . والقراءة واردة ، انظر ٣ / ٢٢٥ تفسير الجلالين ، وانظر استشهاد ابن الناظم بالآية الكريمة ص ٥١٥ .

(٤) انظر ص ٥١٦ شرح ابن الناظم .   (٥) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

ليحصل به مع الأول زيادة بيان .

فعلى هذا الشرط : ينبغى أن يكون « نَصْر الثانى » من قول الشاعر [1] :

٢٤٨ - إنِّى ، وأَسْطَار سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ : يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

تأكيدا ، لا عطف بيان ؛ لأنه موافق للفظ الأول .

وأكثر النحويين يجعلونه عطف بيان ، ويستشهدون به فى كتبهم .

---

٢٤٨ - (١) : القائل هو الراجز رؤبة ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد الكتاب ١/ ٣٠٤ ، والمقتضب ٤ / ٢٠٩ ، والخصائص ١/ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢/ ٣ ، ٣/ ٧٢ ، والخزانة ١ / ٣٢٥ ، والمغنى ٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤٥٧ ، ٢٧٤ ، والشذور ٤٣٧ ، ٤٥٠ ، والعينى ٤/ ١١٦ والهمع ١/ ٢٤٧ ، ٢/ ١٢١ ، والدرر ١/ ٢٠٥ ، ٢/ ١٥٣ وملحقات ديوانه ١٧٤ .

والثانى : من شواهد الكتاب ١ / ٣٠٤ ، والمقتضب ٣/ ٢٠٩ ، والخصائص ١/ ٣٤٠ ، والخزانة ١/ ٣٢٥ ، والمغنى ٣٨٨ ، ٣٩٦ ، ٤٥٧ (٢٧٤) والشذور ٤٣٧ ، ٤٥٠ ، والعينى ٤/ ١١٦ ، والهمع ٢/ ١٢١ ، والدرر ٢ / ١٥٣ ، ملحقات ديوانه ١٧٤ وقد استشهد الشارح الأندلسى بهما .

اللغة :

نصر : المراد : نصر بن سيار .

المعنى :

إنى أقسم بأسطار سطرن سطرا ، لقائل - عندئذ - يا نصر نصر نصرا .

الإعراب :

« إنى » إن ، واسمها « وأسطار » الواو : حرف قسم ، وجر ، وأسطار مقسم به ، ومجرور بالواو « سطرن » فعل ، ونائب فاعل ، والجملة : فى محل جر ، صفة لأسطار « سطرا » مفعول مطلق ، مؤكد لعامله ، « لقائل » اللام : هى اللام المزحلقة « قائل » خبر إن « يا » حرف نداء « نصر » منادى ، مبنى على الضم في محل نصب « نصر » عطف بيان على نصر باعتبار لفظه « نصرا » عطف بيان على المنادى ، باعتبار محله .

الشاهد فيه :

قوله : « يا نصر نصر نصرا » وذلك على رواية نصر الثانى ، على أنه مرفوع ، فهو عطف بيان على نصر الأول باعتبار لفظه ، ونصر الثالث عطف بيان - أيضاً - على اعتبار المحل .

(٢) انظر ص ٥١٦ شرح ابن الناظم .

قال ابن المصنف : « وليس بصحيح » [٢].

ولا يشرط فى عطف البيان : أن يكون أوضح من المعطوف ، كما لا يشترط ذلك فى النعت .

وهذا : مذهب سيبويه [١] ، خلافا للجرجانى ، والزمخشرى .

قوله :

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى   فِى غَيْرِ نَحْوِ : « يَا غُلَامُ يَعْمُرَا »

ونحوِ « بِشْرٍ » تَابِعِ « البَكْرِيِّ »   وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيِّ

نبه على أنه : ما يصلح أن يكون عطف بيان [٢] يصلح أن يكون بدلا .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَصَالِحًا لِبدلِيَّةٍ يُرَى   ....

واستثنى من ذلك صورتين :

إحداهما [٣] : أن يكون المتبوع منادى ، والتابع علما مفردًا .

وإلى هذه الصورة أشار بقوله :

....   فِى غَيْرِ نَحْوِ : « يَا غُلَامُ يَعْمُرَا »

فيتعين أن يكون « يَعْمر » ـ هنا ـ عطف بيان ، لأنا لو جعلناه بدلا تعين بناؤه ؛ لأن البدل على تقدير تكرار العامل و « يعمر » علم مفرد .

فلو قدرنا مباشرة حرف النداء له ، لبنى .

---

(١) انظر تعليل ابن الناظم ص ٥١٧ .

(٢) سقط من (ب) : « عطف بيان يصلح أن يكون » .

(٣) : فى (أ) : « أحدهما » .

وأما الصورة الثانية ، فهى : أن يكون التابع عاريا عن الألف ، واللام ، والمتبوع مخفوض بإضافة الصفة [1] إليه ، محلاة بالألف واللام .

وقد أشار المصنف إلى هذه الصورة بقوله :

ونحو « بشْرٍ » تابع « الْبَكْرِىّ » ....

وهو يشير إلى قول الشاعر [2] :

٢٤٩ـ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِىِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

« فبشر » يتعين أن يكون بيان ؛ لأنه إن جعل بدلا قدر معه تكرار العامل

---

(١) فى (ب) : « بإضافة صفة » .

٢٤٩ ـ (٢) : **الشاعر :** هو المرار بن سعيد الفقعسىّ ، الأسدى ، والبيت من الوافر .

والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٩٣ ، وابن يعيش ٣/ ٧٢ ، ٧٤ ، والمقرب ٥٣ ، والخزانة ٢/ ١٩٣ ، ٣٦٤ ، والشذور ٤٣٦ ، والعينى ٤/ ١٢١ ، والتصريح ٢/ ٣٣ ، والهمع ٢/ ٢٢٢ ، والدرر ٢/ ١٥٣ ، والأشمونى ٣ / ٨٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

« التارك » المصيِّر ، أو المخلى « البكرى » نسبة إلى بكر بن وائل . . « بشر » هو : بشر بن عمرو ابن مرثد ، وكان قد قتله سبع بن الحسحاس الفقعسىّ ، ورئيس بنى أسد ـ يوم ذاك ـ خالد بن نضلة الفقعسىّ ، جد المرار ، لذلك جاء الفخر « ترقبه » تنتظر خروج روحه . . .

المعنى :

أنا ابن الرجل الذى ترك بشرا البكرى تنتظر الطير موته ، لتقع عليه .

الإعراب :

« أنا » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « ابن » مضاف « التارك » مضاف إليه « التارك » مضاف ، و « البكرى » مضاف إليه « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه الطير » جار ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر « ترقبه » فعل مضارع ،وفاعله مستتر ، ومفعول به ، والجملة : فى محل نصب حال من الطير « وقوعا » حال من ضمير ترقبه .

الشاهد فيه :

« التارك البكرى بشر » حيث يتعين فيه أن يكون « بشر » عطف بيان ، على البكرى ولا يصح أن يكون بدلا ، لما ذكر .

فى المتبوع، وهو « التَّارِك » ولا يصح مباشرته « لبشر » - على جهة الإضافة - ؛ لأن « بشرا » عار عن الألف ، واللام .

ولا يضـاف اسم الفاعـل ، المحلى بالألف ، واللام إلى مـا ليس فـيه ألف ، ولا لام .

وقول المصنف :

.... وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

تنكيت على مذهب الفراء ، فى تجويز الإضافة فى مثل هذه المسألة [1] .

قوله : « ونحو « بشر » مخفوض بالعطف على قوله :

« نحو : « يا غلام .... » - فى البيت قبله - .

---

(١) ويقول المرادى : « لأن مـذهبه جـواز إضافة مـا فيه « أل » إلى جـميع المعـارف » ٣ / ١٨٩ شرح المرادى .

عطـف

النسـق (1)

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ، وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

لما فَرَغ من عطْف البيان تكلم على عطف النَّسَق :

فذكر أنه « تَالٍ بحرف » .

ومعنى « تال » : تابع .

فدخل تحته سائر التوابع .

فلما قال : « بحرف » : خرج ما عدا عطف النسق .

و « قوله « متبع » : هو (2) ـ بكسر ثالثه ـ وهو صفة لحرف .

يريد : أن ذلك الحرف : هو الذى يوجب إتباع المعطوف للمعطوف عليه .

والتقدير : عطف النسق : « تال بحرف متبع » .

ثم مثل المعطوف ، والمعطوف عليه (3) . بقوله :

.... **اخصص بود ، وثناء من صدق**

« فثناء » معطوف على « وُدّ » .

و « من » مفعول « باخصص » .

قوله :

---

(1) عرفه ابن عقيل ، فقال : « هو التابع المتوسط بينه ، وبين متبوعه أحد الحروف ، التى سنذكرها » 224/3 شرح ابن عقيل .

(2) سقط من (ب) لفظ : « هو » .

(3) سقطت من (ب) العبارة الآتية : « والتقدير : .. إلى قوله ... والمعطوف عليه » .

فَالْعَطْـفُ مُطْلَقًا : بَـواوٍ ، ثُمَّ فَا ، حتَّى ، أمَ ، اوْ كَفيكَ صِـدْقٌ ، وَوَفَـا
وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْـبُ : بَلْ ، وَلاَ ، لَكِـنْ كَلَمْ يَبْدُ امْـرُؤٌ ، لَكِنْ طَـلاَ

نبه فى هذين البيتين : على أن حروف العطف على قسمين :

قسم يشرك فى الإعراب ، والمعنى ، وإلى ذلك أشار بقوله : « والْعَطفُ مُطْلَقًا » .

ثم عدد الحروف التى تشرك مطلقا ، فذكر :

الواو : نحو : « قَامَ زَيدٌ ، وعمرٌو » .

وذكر « ثم » نحو : « قام زيدٌ ثم عَمْرٌو » .

وذكر « الفاء » نحو : « قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو » .

وذكر « حتَّى » نحو : « خرج النَّاسُ [1] حتى الأميرُ » .

وذكر « أم ، وأو » نحو : « قام زيدٌ أَمْ عَمرٌو » ، « و ذهَبَ خَالدٌ ، أَوْ بكْرٌ » .

وقوله : « كَفيكَ صِدْقٌ ووَفَاءٌ » : تمثيل « للواو » .

وقوله : « أمَ ، اوْ » يـريد : « أَمْ ، وأَوْ » : فأسقط حـرف العطف ، ونقل حركة همزة « أو » إلى ميم « أم » فتحركت الميم ، وسقطت الهمزة .

فمـقصـوده فى البـيت : أن العطف مطلقا « بالواو ، وثم ، والـفاء ، وحتى ، وأم ، وأو » .

فذكر هذه الحروف الستة ، ومراده : عطف بعضها على بعض .

ولكن أسقط حرف العطف من الجميع .

(١) فى (أ) : « خرج السائر » .

ولما فرغ من ذكر حروف العطف ، المشركة [١] مطلقا شرع فى القسم الثانى ، وهو الذى يشرك فى الإعراب فقط ، فقال : فى البيت الثانى :

« وأتبعت لفظا فحسب : » ثم عددها :

فذكر « بَلْ ، ولاَ ، ولكنْ » .

فقوله : « لفظا » يعنى : فى الإعراب ، دون المعنى .

وإلى هذا أشار بقوله : « فحسب » .

فقوله [٢] : « بَلْ » : هو فاعل « أَتْبَعَتْ » فتقدير كلامه : وأَتْبَعَتْ « بَلْ ، وَلاَ ، وَلكنْ » فى اللفظ فحسب .

وقوله :

.... « لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ ، لَكِنْ طَلاَ »

تمثيل « لكن » .

« والطلا » هو ـ بفتح الطاء ـ وهو : ولد بقرة الوحش [٣] .

قوله :

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقًا ، أَوْ سَابِقًا ـ فى الحكم ـ أَوْ مُصَاحِبًا موافقا
وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الذِى لاَ يُغْنِى مَتْبُوعُهُ : « كَاصْطَفَّ هٰذَا ، وَابْنِى »

لما فرغ من تعداد حروف العطف أخذ يذكر معانيها :

فذكر أن « الواو » تعطف [٤] بها سابقا فى الحكم ، فتقول : « جَاءَ زيدٌ ،

---

(١) فى (ب ، جـ) : « المشتركة » . (٢) سقط من (جـ) لفظ : « فقوله » .

(٣) « الطَّلاَ : ولد ذوات الظلف » مختار (ط ل ا) ، وفى المصباح أنه « ولد الظبية » .

(٤) فى (أ) « أن الواو يعطف بها سابقاً » .

وعمرٌو قبله » .

« فعمرٌو »معطوف على زَيْد ،ووجود المجىءمنه قبل وجوده من «زَيْد » .

أو يعطف بها لاحقٌ ، نحو : « جاءَ زيدٌ ، وعمرٌو بعده » .

« فعمرٌو » معطوف على « زيد » ، ووجــود المجىء منه بعد وجوده من « زيد » .

أو يعطف بها مصاحب ، نحو : « جَاءَ زَيْدٌ ، وعمرٌو مَعًا » .

« فعمرٌو » معـطوف على « زيد » ووجود المجىء منه حالة مجىء «زيد» فهما متصاحبان فى حال الفعل .

وإلى هذه الأحوال الثلاثة أشار بقوله :

« فَاعطْفِ بواوٍ . . . » البيت .

ومراده باللاحقية ، والسابقيـة ، والمصاحبة : أن يكون وجود الفعل من الثانى متأخرا عن وجوده من الأول ، أو متقدما ، أو فى حالة واحدة .

فتحصل : أن الواو مـقتضية لهذه المعانى الثـلاثة ، وهو الذى يعبر عنه النحويون : أن الواو لمطلق الجمع من غير ترتيب .

ثم ذكر فى البيت الثـانى: أن الواو مخصوصة بعطف ما لا يغنى مـتبوعه عنهُ .

وذلك جار فى كل فعل يقـتضى فاعلين ، وكل واحد منهما مـفعول في المعنى « كاخْتَصَم زَيْدٌ ، وَعَمْرٌو » :

فلا يجوز ـ هنا ـ وفى أمثاله العطف بغير الواو ؛ لأن غير الواو لا يعطى الاشتراك فى الفعل في حالة واحدة .

وإلى هذا أشار بقوله :

واخْصُصْ بهَا عطفَ الَّذى لا يُغْنِى متبوعه[1]. ....

أى : ما لا يغنى متبوعه عنه ، بل لابد من معطوف .

ومثله بقوله :

.... اصطف هذا ، وابنى

« فَاصْطَفَّ » فعل مـاض ، من الاصطفاف ، وهو من الأفـعال التى لا تقع إلا من اثنين ؛ لأن الواحد لا يكون صفا .

فلأجل ذلك : احتاج إلى عطف « الابن » على قوله : « هَذَا » .

قوله :

وَالْفَـاءُ للتَّرتيـب باتِّصَـال وَثُـمَّ للتَّـرْتيـب بانْفصَـال

واخْصُصْ بفاءٍ عَطفَ ما لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّـذِى اسْتَقَـرَّ أنه الصِّلَـهْ

لما تكلم على معنى الواو شرع - هنا - يتكلم على معنى « الفاء ، وثم فـذكر أن « الفـاء » تكون للتـرتيب ، مع اتصـال ، وجود الفـعل من الثـانى بوجوده من الأول .

فإذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو » : فهم من الفاء أمران :

أحدهما : أن قيام « عَمْرٍو » بعد « زيْدٍ » .

والثانى : أن قيام « عمرو » متصل بقيام « زيْدٍ » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

---

(١) فى (أ ، ب) : « واخصص بواو عطف ما لا يغنى متبوعه » .

والفاء للترتيب باتصال ....

واعلم أن الترتيب بالفاء [1] . على نوعين .

ترتيب فى المعنى : ـ كما مثلنا ـ .

ومنه قول تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ ﴾ [2].

وأكثـر ما يكـون هذا فيما هـو الثانى فيه مسبب عن الأول ، نحو : « عطفته فانعطف » .

والنوع الثانى : أن يكون الترتيب فى الذكـر ، وهو : إما عطف مفصل على مجمل : هو هو فى المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [3].

فأجمل النداء ، ثم فصل بقوله : ﴿ فَقَالَ رَبِّ ﴾ الآية .

فالترتيب بالفاء إنما هو فى الذكر .

وأما فى المعنى فـلا يمكن ؛ لأن القول ، والنداء راجعـان لمعنى واحد ، والشىء لا يترتب على نفسه .

وإما عـطف لمجرد المشـاركة فى الحكم ، وهو الذى إذا أزيلت الـفاء ، صلحت الواو فى مكانها ، نحو قول امرئ القيس [4] :

٢٥٠ ـ .... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

---

(١) فى (أ) : « الترتيب فى الفاء » . (٢) من الآية ٧ من سورة الانفطار .

(٣) من الآية ٤٥ من سورة هود .

٢٥٠ ـ (٤) البيت أول معلقه امرئ القيس المشهورة ، وهى من الطويل .

والبيت من شواهد مجالس ثعلب ١٢٧ ، ومجالس العـلماء للزجاجى ٢٧٣ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٩/٢ ، والإنصـاف ٦٥٦ ، وابن يعيش ١٥/٤ ، ٣٣/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ ، والخـزانة =

فلو قال : « وَحَوْمَل » لَحَسُنَ .

ثم ذكر أن « ثُمَّ » للترتيب بانفصال .

فإذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ ، ثُمَّ عَمْرٌو » : فـهمت أن قـيام « عمـرو » بعد قيام « زَيْد » إلا أن بينهما مهلة : فقيام « عَمْرٍو » منفصل عن قيام « زَيْدٍ » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَثُمَّ للتَّرتيب بانْفِصَالِ

وتأتى « ثمَّ » فى الترتيب لمجرد الذكر ، لا لترتيب المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ ﴾ (1) : فإتيان موسى (عليه السلام) الكتاب متقدم

= ٤ / ٣٩٧ ، وشواهد الشافية ٢٤٢ ، والمغنى ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٥٣ ، والشارح الأندلسى ، . . .
وصدر البيت :

قفا نبك من ذكرى حبيب ، ومنزل ... ...

اللغة :

قفا : أمر للاثنين بالوقـوف ، وقد جرى امرؤ القيس على عـادة الشعراء فى مخـاطبة الاثنين وسقط اللوى ، والدخول ، وحومل : مواضع بنجد ، وكانت محبوبته تقيم بسقط اللوى .

المعنى :

قفا معى ، وأسعدانى بالبكاء ، لتذكر العين مع حبيب عزيز على ، كان ينزل فى هذا المكان ، الذى بين الدخول ، وحومل .

الإعراب :

« بسقط » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، صفة لمنزل ، سقط : مضاف ، و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان ، متعلق بمحذوف ، صفة ثانية لمنزل ، بين : مضاف و « الدخول » مضاف إليـه « فحـومل » الفـاء : حرف عطف ، حـومل : معطـوف على الدخول وانظر ٣ / ٩٣ شـرح الأشمونى ، وانظر معه حاشية الصبان .

والشاهد فيه :

أن الفاء فى قول الشاعـر : « فحومل » قد جاءت بمعنى الواو ، والواو تسد مسدها ، ويحسن بها الكلام .

(1) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

على ما ذكر قبل .

ولكن جيء « بثم » للترتيب فى الذكر .

والترتيب فى المعنى هو الأصل ، وهو الكثير .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن « الفاء » تختص بعطف ما لا يصح أن يكون صلة على ما هو صلة ، كمثال أبى على فى الإيضاح [1] وهو قوله : « الَّذِى يَطِيرُ ، فَيغضبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ » فقوله : « يغضب زيد » لا يصح أن يكون معطوفا بغير الفاء ؛ لأن المعطوف على الصلة صلة ، ولا ضمير فيه يعود على الموصول ، ولا يجوز خلو الصلة من العائد ، فتعين العطف بالفاء ؛ لأن ما فيها من السببية يصير الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها كالجملة الواحدة .

وإذا كان الأمر كذلك : استغنى بالضمير ، الذى فى الأولى .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

واخصُصْ « بفَاء » عطف ما ليس صِلَهْ .... البيت .

يعنى : عطف ما لا يصلح أن يكون صلة « كيَغْضَبُ زَيْدٌ » - فى المثال المذكور .

قوله :

بَعْضًا « بحَتَّى » اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ ،وَلاَ يَكُونُ إلاَّ غَايَةَ الَّذِى تَلاَ

لما تكلم على معنى « الفاء » أخذ يتكلم على معنى « حَتَّى » :

فذكر أنها تعطف « بعضًا » على « كلّ » وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) الإيضاح : كتاب صنفه أبو على الفارسى لعضد الدولة ، وكان متقدما عنده . انظر البغية ١ / ٤٩٦) .

بعضًا « بحتَّى » اعطفُ على كُلٍّ ... .

ثم ذكر أن المعطوف بها لا يكون إلا غـاية المعطوف عليه ، فى الزيادة : نحـو : « مَاتَ الـنّاسُ حَتَّى الأنبِيَاءُ » ، أو فى النقـص ، نحـو : « تُحْصَى الأشْيَاءُ حتَّى مثاقيلُ الذرّ » وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... ، وَلاَ يكونُ إلاَّ غَايةَ الَّذِى تَلاَ

يعنى : غايته فى التعظيم ، أو التحقير - كما مثلنا - .

وقد يعطف « بحتَّى » ما ليس ببعض ، كقوله [(1)] :

٢٥١ - أَلْقَى الصَّحِيفةَ كىْ يخِفّفَ رَحْلهُ والـــزادَ ، حَتَّـــى نَعلَـــه أَلْقَاهَـــا

---

٢٥١ - (١) القائل : أبو مروان النحوى ، أو مروان النحوى ، أو المتلمس ، والبيت من الكامل .

وهو من شـواهد الكتاب ١ / ٥٠ ، والجـمل ٨١ ، وياقوت ١٩/ ١٣٤ ، وابن يعـيش ٨ / ١٩ ، والخـزانـة ١/ ٤٤٥ ، ٤/ ١٤٠ ، والمغنى ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، (١٢٧) والعـينى ٤ / ١٣٤ ، والبـغيـة ٣٩٠ ، والهـمع ٢ / ٢٤ ، ١٣٦ ، والدرر ٢ / ١٦ ، ١٨٨ ، والتصـريح ٢ / ١٤١ ، ٢١٤ ، والأشمونى ٣ / ٩٧ ، ويس ١/ ٣٠١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الصحيفة : يريد بها : التى كتبها عمرو بن هند لعامله بالبحرين . . .

المعنى :

ألقى المتلمس الصحيفة ، وما يثقله ، حتى النعل ، ألقى كل ذلك فى نهر الحيرة ، وفر هاربا . .

الإعراب :

« ألقى » فعل ماض ، مبنى على فـتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مسـتتر جوازا ، تقديره هو يعود إلى المتلمس « الصـحيفـة » مفعول به منصـوب « كى » حرف تعليل ، وجر « يخـفف » فعل مضارع منصوب « بأن » المـضمرة ، بعد « كى » التعليلية ، وفاعـله ضمير مستتـر فيه جوازاً ، وأن المصـدرية ، مع ما دخلت عليه فى تأويل مصـدر مجرور بكـى ، وكى ومجروها متعلقان بالفعل « ألقى » ، « رحله » مفعول به ، ومضـاف إليه « والزاد » الواو : عاطفة ، والزاد : معطوف على قوله ، « رحله » ، « حتى » حرف عطف « نعل » بالنصب مفعول لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : حتى ألقى نعله ، نعل : مضاف ، والضمير مضاف إليه ، ومن ذلك تقول : إن جملة « حتى نعله . . » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة ، والزاد » أى : من عطف الجمل ، أى:=

ألا ترى أن النعل ليس بعضا من الزاد .

وإنما جاز ذلك ؛ لأنه - بالتأويل - يرجع إلى البعضية ، فكأنه قال : ألقى ما حمله حتى نعله .

واعلم أن العطف « بحتى » لا يقتضى الترتيب ، دليله الحديث : « كل شيء بقضاء ، وقدر ، حتى العجز ، والكيس » .

فإن القضاء، والقدر لا ترتيب فيهما ، وإنما الترتيب فى ظهور المقضيات ، والمقدرات

قوله :

وَ « أَمْ » بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لفظ « أيٍّ » مُغْنِيَهْ
وَرُبَّمَا أَسْقَطَتِ الهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا المعْنَى بحذْفِهَا أُمِنْ
وبانْقِطَاعٍ ، وبمعنى « بَلْ » وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

لما فرغ من الكلام على معنى « حَتَّى » تكلم على معنى « أَمْ » فى هذه الأبيات الثلاثة ، وقسمها إلى : متصلة ، ومنفصلة .

وبدأ بالكلام على المتصلة :

= « فحتى » عطفت جملة على جملة ، « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوزا ، ومفعول به والجملة : لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

ويجوز أن تكون « حتى » بمعنى الواو ، والعطف من قبيل عطف المفردات ، وتكون جملة « ألقاها » توكيدا لما سبق ، ويجوز أن تكون « حتى » جارة ، ونعله : مجرور بها ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « ألقى » وجملة ألقاها : مؤكدة .

الشاهد فيه :

قوله : « حتى نعله » على أن نعله بعض ما يثقله .. فيكون معطوفا على الصحيفة .

(وانظر التصريح ٢ / ١٤١) .

فذكر أن « أمْ » المتصلة يعطف بها [1] إثر همزة التسوية ، أو يعطف بها بعد همزة تقوم مقام « أيّ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ « أَيٍّ » مُغْنِيَهْ

فقوله : « وَأَمْ بها اعطف » يعنى : أم المتصلة .

وهمزة التسوية : هى التى تكون مع جملة يصح تقديرها بالمصدر ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [2] .

أى : سواء عليهم إنذارك ، وعدم إنذارك .

وأكثر ما تكون الجملة الواقعة بعد همزة التسوية : فعلية كالآية .

وقد تجيء اسمية كقول الشاعر [3] :

٢٥٢ ـ وَلَسْتُ أُبَالِي بعْدَ فَقْدِيَ مَالِكًا أَمَوْتِيَ نَاءٍ ، أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ ؟

---

(١) فى (ب) : « تعطف بها » .
(٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

٢٥٢ ـ (٣) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد المغنى ٤١ (٤٩) والعينى ٤/١٣٦ ، والتصريح ٢ / ١٤٢ ، والهمع ٢ / ١٣٢ ، والدرر ٢ / ١٧٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ناء : بعيد ، من نأى ينأى .

المعنى :

لست مهتما بعد فقدى مالكا : أبعد موتى ، أم قرب وقوعه ، وصار واقعا الآن .

الإعراب :

« ولست » الواو : على حسب ما قبلها ، وليس ، واسمها « أبالى » فعل مضارع ، مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره : أنا ، والجملة : من الفعل ، والفاعل فى محل نصب خبر « ليس » « بعد » ظرف زمان ، متعلق بقوله :« أبالى » بعد :مضاف ، وفقد ، مضاف إليه ، فقد : مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله =

ولا يشترط فى همزة التسوية أن تقع بعد لفظة « سَوَاء » .

وإنما قيل لها : همزة التسوية ؛ لأن وقوع الأمر المذكور بعدها ، وعدمه سواء .

وقوله : « عَنْ لَفْظِ « أَىٍّ مُغْنِيَة » .

يعنى أن « أم » المتصلة يعطف بها - أيضاً بعد همزة مقدرة « بأى » كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [(١)].

التقدير : وإن أدرى أى الأمرين هو .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الهمزة الواقعة قبل « أَمْ » المتصلة قد تحذف إذا أمن خفاء المعنى ، كقوله [(٢)] :

٢٥٣ - .... شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أَمْ شعيْثُ ابنُ مِنْقَرِ ؟

= « مالكا » مفعول به للمصدر ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أموتى » الهمزة للاستفهام « موت » مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « ناء » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل نصب بقوله : « أبالى » وقد علق هذا الفعل عن العمل في اللفظ بحرف الاستفهام « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ، « هو » ضمير منفصل ، مبتدأ « الآن » ظرف زمان ، منصوب بقوله : « واقع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ ، والخبر المتقدمة .

الشاهد في البيت :

قوله : « أم هو الآن واقع » حيث كان العطف « بأم » جملة اسمية على جملة اسمية مثلها .

(انظر المغنى ١/ ٤١) .

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

٢٥٣ - (٢) القائل : هو الأسود بن يعفر ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٨٥ ، والمقتضب ٣/ ٢٩٤ ، والكامل ٣٨٠ والمحتسب ١/ ٥٠ ، والخزانة ٤/ ٤٥٠ ، والمغنى ٤٢ (٥١) والعينى ٤/ ١٣٨ ، والتصريح ٢/ ١٤٣ ، والهمع ٢/ ١٣٢ ، والدرر ٢/ ١٧٥ ، والأشمونى ٣/ ١٠١ ، ١٠٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

لعمرك : قسم شعيث : حىّ من تميم ، وسهم ، اسم حى من قيس عيلان ، منقر : حى =

ومنه قوله (١) :

٢٥٤ ـ فَلاَ تَعجَلى يا مىُّ أَنْ تَتَبيَّنِى بِنُصْحٍ أَتَى الواشُونَ ، أَمْ بِخُبُولِ ؟

= ينتهى إلى زيد مناة بن تميم وصدر البيت :

لعمرك ما أدرى ، وإن كنت داريا ... ...

المعنى :

يقسم الشاعر بعمر مخاطبه : أنه لا يدرى : أى النسبين هو الصحيح : أشعيث ابن سهم ، أم شعيث ابن منقر ؟

الإعراب :

« شعيث » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، « ابن » خبر المبتدأ ، « سهم » مضاف إلى « ابن » « أم » حرف عطف « شعيث » مبتدأ « ابن » خبره ، ابن مضاف « منقر » مضاف إليه ، وجملة : « شعيث بن سهم » فى محل نصب مفعول به لقوله : « أدرى » وقد علق الفعل عن العمل بحرف استفهام مقدر ، والتقدير : ما أدرى أشعيث بن سهم . . . » ؟ وجملة : « شعيث بن منقر » فى محل نصب ، معطوفة « بأم » على الجملة قبلها .

الشاهد في البيت :

حذف الهمزة عند خفاء اللبس ، والأصل : « أشعيث » بالهمزة فى أوله ، والتنوين فى آخره ، فحذفهما للضرورة (انظر المغنى ١/ ٤٢) .

٢٥٤ ـ (١) : القائل : هو كثير ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد القالى ٢/ ٦٣ ، والعينى ٤/ ١٤١ والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢/ ٢٤٩ .

اللغة :

تعجلى : تتسرعى ، تتبيني : تستوضحى،والواشون : جمع واش من الوشاية : السعى . . خبول : جمع خبل : الفساد . .

المعنى :

يا مىّ تريثى، وتمهلى حتى يظهر الخبر على حقيقته ،ويعلم ذلك : أبنصح ،ورشاد أخبر الساعون ، أم بخبول ، وفساد ؟

الإعراب :

« فلا » الفاء : عاطفة ، ولا : ناهية « تعجلى » فعل ، وفاعل ، « يا مىّ » يا : حرف نداء ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب ومى : منادى مرخم ، والأصل : مية ، ويروى : يا عز ، أى : يا عزة ، « أن » مصدرية ، والأصل : لأن . . « تتبينى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ونون الوقاية ، والياء مفعول به « بنصح » الأصل : أبنصح : يصح : جار ومجرور متعلق بقوله :=

التقدير : « أشعيث ؟ » و « أبنصح ؟ » .

فحذف الهمزة ؛ لأن معناها غير خفى ، وإلى هذا أشار بقوله :

وربما أسقطت الهمزة ، إن .... البيت .

فنبه بقوله : « وَرُبَّما » على قلة الحذف .

وقصر قوله : « خَفَا المعنى » ضرورة .

ثم نبه فى البيت الثالث : على « أمْ » المنقطعة :

فدل أن كلامه ـ فيما مضى ـ كان على المتصلة .

فذكر أن « أم » المنقطعة : هى التى تخلو مما شرط فى المتصلة : من وقوعها بعد همزة التسوية ، أو الهمزة المقدرة « بأى » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وبانْقِطَاعٍ ، وبِمَعْنَى « بَلْ » وَفَتْ .... البيت .

فقوله : وبمعنى « بل » وفت » يعنى : أن المنقطعة تفى بمعنى « بَلْ » : فيصح أن يجعل « بل » فى مكانها ، كقوله : « إنها لإبل ،أم شاء » التقدير : بل أهى شاء : اعتقد أولا : أن الذى رأى إبلا ، فتبين له خطؤه ، واحتمل عنده أنها شاء ، فأضرب عن الأول [1].

= « أتى » والواشون » فاعل مرفوع بالواو ، لأنه جمع مذكر سالم « أم » متصلة ، حرف عطف « بخبول » جار ، ومجرور متعلق بمحذوف ، تقديره : أم أتى بخبول .

الشاهد في البيت :

فى قوله : « بنصح » حيث حذفت الهمزة ،عند خفاء اللبس ،لأن التقدير : أبنصح أتى الواشون ، أم أتوا بخبول ؟

(١) انظر ٣ / ٢٠٨ المرادى .

وقوله :

.... إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ[1].

يعنى : مما قيدت به ، فى الاتصال من الشروط المتقدمة الذكر .

قوله :

خَيِّــر ، أَبحْ ، قَسِّم « بأو » وأَبْهِـمِ وَاشْكُكْ ، وَإِضْرَابٌ بها ـ أيضاً ـ نُمِى

وَرُبَّمَــا عَاقَبَــتِ الْــوَاوَ إذَا لم يُلْــفِ ذو النُّطق لِلَبْسٍ منْفَــذَا

لما تكلم على « أَمْ » عقبه بالكلام على « أَوْ » :

فذكر لها مَعَانى[2] :

الأول : التخـيير ، كقولك : « تَزَوَّجْ هِنْدًا ، أو أُخْتَهَا » : فـخيَّرك فى تزويج واحدة منهما إذا الجمع لا يجوز .

الثاني : الإباحة ، كـقولك : « جَالِس الحسنَ ، أو ابنَ سِيرين » : فأباح مجالستهما : إفرادًا ، أو جمعا .

وبجواز[3] الجمع ـ هنا ـ حصل الفرق بين الإباحة ، والتخيير .

ولا تقع « أو » فى الإباحة ، والتخيير إلا فى الطلب .

وإلى المعنيين أشار بقوله : « خَيِّر ، أَبِحْ » .

ولما ذكر معنيـيهما فى الطلب ذكر مـعانيها التى تكون في الخبـر ، فذكر أنها :

تكون للتقسيم ، وهو المعنى الثالث من معانيها ، كقولك : « الكلمة :

---

(١) سقط من (ب) لفظ « خلت » . (٢) فى (جـ) : « معان » .

(٣) فى (جـ) : « ويجوز الجمع » .

اسم ، أو فعل ، أو حرف » .

وإلى هذا أشار بقوله : « قسّم « بأو » .

ثم ذكر معنى رابعا ، وهو الإبهام ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ (١) .

فأبهم على السامعين ، مع علم المتكلم .

هذا : حكمها فى الإبهام .

ثم ذكر معنى خامسا ، وهو الشك ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ ، أَوْ عمرٌ » وأنت شاك فى أيهما قام .

والفرق بين الإبهام ، والشك : أن الإبهام على السامع ، مع علم المتكلم (٢) .

والشك من المتكلم .

ثم ذكر معنى سادسا ، وهو الإضراب (٣) .

وهو مذهب الكوفيين ، وأبى على من البصريين .

حكى الفراء : « اذهَبْ إِلَى زَيْدٍ ، أَوْ دَعْ ذَاكَ ، فَلا تَبْرَحْ » ومنه قول جرير (٤) .

٢٥٥ ـ كَانُوا ثَمَانِينَ ، أَوْ زادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي

(١) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .
(٢) سقط من (جـ) : « مع علم المتكلم » .
(٣) انظر التسهيل ص ١٧٦ .
٢٥٥ ـ (٤) : يخاطب جرير الخليفة هشام بن عبد الملك ، والبيت من البسيط .
وهو من شواهد المغنى ٦٤ ، ٢٧٢(٧٣) والعينى ٤/ ١١٤ ، والهمع ٢/ ١٣٤ ، والدرر ١٨١ ، والأشمونى ٣/ ١٠٦ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٥٦ .
=

أراد : بل زادوا .

وإلى معنى الإبهام ، والشك ، والإضراب أشار بقوله :

.... واشكك ، وإِضْرَابٌ بهَا - أيضاً - نُمِى

ومعنى « نمى » : كثر .

ثم ذكر معنى سابعا ،وهو :مجيئها بمعنى الواو ،كقول امرئ القيس [1] .

٢٥٦ - فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ   صَفِيــفَ شِوَاءٍ ، أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

= **اللغة :**

أو بمعنى « بل » رجاؤك : انتظار جودك ، وفضلك ، وعطائك . . .

المعنى :

عيالى الذين ضقت بتبعاتهم ، كانوا ثمـانين ، بل زادوا ثمانية ، لولا رجاء عونك ، وبرك أفكر فى التخلص منهم بالقتل .

الإعراب :

« كانوا ثمانين » : كان الناقصة ،واسمها ،وخبرها « أو حرف عطف بمعنى « بل »، « زادوا ثمانية » فعل ، وفاعل ، ومفعول به « لولا » حرف امتناع لوجود « رجاؤك » مبتدأ ، ومضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره « موجود » ، « قد » حرف تحقيق « قتلت » فعل ، وفاعل « أولادى » مفعول به ، ومضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « أو زادوا » حيث استعمل فيه « أو » للإضرب ، وجاءت بمعنى « بل » .

٢٥٦ - (١) البيت من المعلقة المشهورة ، وهى من الطويل .

والبيت من شواهد المغنى ٤٦٠ ، ٤٧٤(٢٩٠) والعينى ٤/ ١٤٦ ، والأشمونى ٣/١٠٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

طهاة اللحم : جمع طاه : وهو الطباخ ، صفيف شواء : ما فرق ، وصف على الجمر ، وهو شواء الأعراب ، قدير : ما طبخ فى قدر . . .

المعنى :

فظل الطباخون يعالجون لحم الصيد : فـمنهم من يشوى على الجمر أو الحجر ، ومنهم من يطبخ فى القدر متعجلا . . .

=

أراد : وقدير معجل .

وإلى هذا أشار بقوله :

« وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ » : فنبه بقوله : « رُبَّمَا » على قلة ذلك .

وشرط فى مجيئها بمعنى الواو : أن يكون معنى الواو فى الموضع ظاهرا ، فلا يجد المتكلم منفذا للبس ، أى : طريقا .

وإلى هذا الشرط أشار بقوله :

.... إذَا لم يُلْفِ ذُو النُّطق للبسٍ مَنْفَذَا

« فَذُو » فاعل « بيُلْفِ » و « مَنْفَذَا » مفعول به .

قوله :

وَمِثْلُ « أَوْ » فِي القَصْدِ « إِمَّا » الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ : إِمَّا ذِي ، وَإِمَّـــا النَّائِيَـــهْ

نبه فى هذا البـيت على أن : « إمَّا » الثانية فى نحـو قولك : « قَامَ إِمَّا زَيْدٌ ، وَإِمَّا عَمْرٌو » يقصد بهما قصد « أَوْ » فى المعانى المتقدمة .

وإلى هذا أشار بقوله :

ومِثْلُ « أَوْ » فى القَصْدِ « إِمَّا » الثَّانِيَهْ ....

= **الإعراب :**

« فظل » الفاء : عاطفة ، وظل : فعل ماض ناقص ، « طهاة اللحم » اسم « ظل » ومضاف إليه « من بين منضج » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر ظل ، بين مضاف ، و « منضج » مضاف إليه ، وهو اسم فاعل ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « صفيف شواء » مفعول به ، ومضاف إليه ، « أو قدير » عطف على شواء ، بأو التى بمعنى الواو « معجل » صفة لقدير .

الشاهد في البيت :

قوله : « أو قدير » : حيث جاءت « أو » بمعنى الواو ، أى : وقدير معجل . . .

ومثَّلَ ذلك بقوله :

.... إمَّا ذِي ، وَإِمَّا النائيَهْ

و « النائية » اسم فاعل من « نأى » إذا بَعُدَ .

وقوله : « الثانية » تنبيه على أن المعانى المذكورة فى « أوْ » لا تأتى فى « إمَّا » الأولى .

وفيه ـ أيضاً ـ تنبيه على أنَّ « إمَّا » تجىء مسبوقة بمثلها ، وهو الكثير .

وقد يستغنى عن الأولى ، نحو قوله (١) :

٢٥٧ ـ نُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

التقدير : نُهاض إمَّا بِدَارِ .

---

٢٥٧ ـ (١) : **الشاعر :** هو الفرزدق ، أو ذو الرمة ، والبيت من الطويل . وهو من شواهد المنصف ٣ / ١١٥ ، وابن الشجرى ٢ / ٣٤٥ ، وابن يعيش ٨ / ١٠٥ ، والمقرب ٤٩ ، والخزانة ٤ / ٤٢٧ ، والمغنى ٦١ (٧٠) والعينى٤ / ١٥٠ ، والهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٣ ، والأشمونى ٣ / ١١٠ ، والشارح الأندلسى ، وديوان الفرزدق ٦١٨ .

اللغة :

نهاض : من هاض العظم يهيضه هيضا : كسره بعد الجبور ، فهو مهيض ، ألم خيالها : طاف من حولنا ، وجاءت الذكرى .

المعنى :

نكسر ، ونفرق إما بدار تخرب ، وإما بموت أموات ، تطوف بنا ذكراها .

الإعراب :

« نهاض » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره : نحن « بدار » جار ، ومجرور ، متعلق بنهاض ، والباء : بمعنى « فى » « قد » حرف تحقيق « تقادم » فعل ماض « عهدها » فاعل ، ومضاف إليه ، والجملة : فى محل جر ، صفة لدار « وإما » عطف على « إما » المحذوفة « بأموات » جار ، ومجرور « ألم » فعل ماض ، « خيالها » فاعل ، ومضاف إليه ، والجملة من الفعل ، والفاعل ، صفة لقوله : « بأموات » . =

وقد يستغنى عن الثانية ، وعن الواو التى تأتى معها « بأَوْ » كقولك : « قَامَ إِمَّا زَيْدٌ ، أَوْ عَمرٌو » .

وقد يستغنى عنها « بإِلاَّ » كقوله [1] :

٢٥٨ ـ فَإِمَّا أَنْ تكُونَ أَخِي بحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّـي مِنْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فَاطَّـرِحْنِـي ، واتخِـذْنِي عَـدُوًّا أَتَّقِيـكَ ، وتَتَّقِينِـي

أراد : وَإِمَّا فاطرحْنِي .

= **والشاهد فيه :**

قوله : « بدار » وأصله : إما بدار قد تقادم عهدها ، وإما بأموات ؛ فحذفت « إما » الأولى اكتفاء بالثانية .

٢٥٨ ـ (١) القائل : هو المثقب العبدى ، ويقال : هو سحيم بن وثيل الرياحى ، والبيتان من الوافر .

والأول : من شواهد ابن الشجرى ٢ / ٣٤٤ ، والمقرب ٤٩ ، والخزانة ٤ / ٣٢٩ ، والمغنى ٦١ (٦٩) والعينى ٤/١٤٩ ، والهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٥ ، والأشمونى ٣ / ١١٠ ، والشارح الأندلسى ، والمفضليات ٢ / ٢٩٢ .

والثانى : من شواهد المقرب ٤٩،والخزانة ٤ /٣٢٩ ،والمغنى ٦١ (٦٩) والعينى ٤ /١٤٩ ، والهمع ٢ /١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٥ ، والأشمونى ٣ / ١١٠ ، والشارح الأندلسى ، والمفضليات ٢٩٢ .

اللغة :

غثى : الغث : الردىء من غث اللحم يَغِث ، ويغث غثاثة ، وغثوثة ، فهو غث ، وغثيث : إذا كان مهزولا ، رديئا . . سمينى : السمين : الجيد ، اطرحنى : اتركنى ، وانبذنى ، أتقيك : أجعل بينى وبينك وقاية ، وأتركك .

المعنى :

اكشف لى عن حقيقة أمرك : فإما أن تكون أخا حقا ، فأعرف منك الردىء ، والجيد ، وإما أن تتركنى ، وتتخذنى عدوا يحذر كل منا صاحبه ، ويخاف بادرته . . .

الإعراب :

« فإما » الفاء : عاطفة ، وإما : للتفصيل « تكون أخى » تكون : مضارع كان الناقصة ، واسمها مستتر وجوبا ، تقديره : أنت « أخى » خبر تكون ، ومضاف إليه « بحق » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لأخى « فأعرف » الفاء :عاطفة ، وأعرف فعل مضارع معطوف على « تكون » والفاعل مستتر وجوبا « منك » جار ، ومجرور « غثى » مفعول به لقوله : « أعرف »«من سمينى »=

وقد تأتى الثانية خالية عن الواو ، كقول الشاعر [1] :

٢٥٩ ـ يَالَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُها أَيْمَـا إلَى جَنَّـةٍ أَيْمَـا إلَى نَـارِ

= جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، « وإلا » بمعنى « إما » « فاطرحنى » فعل ، وفاعل مستتر ومفعول به ، « واتخذنـى » الواو : عاطفة ، واتخـذنى، فعل ، وفـاعل مسـتتر ، ومـفعول بـه ، والجملة معطوفة بالواو عـلى التى قبلها « عدواً » مفـعول به « أتقيك » فعل وفـاعل مستتر ، ومـفعول به ، والجملة : صفه لعدو ، وجملة : « وتتقينى » عطف على الجملة قبلها .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « وإلا فاطرحنى »: حيث أناب « إلا » مناب « إما » .

٢٥٩ ـ (١) **الشاعر :** هو سعيد بن قرط ، أو الأحوص ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد المحتسب ١ / ٤١ ، ٢٨٤ ، وابن يعيش ٦/ ٧٥ ، والخزانة ٤ / ٤٣١ ، والمغنى ٥٩ (٦٧) والعينى ٤ / ١٥٣ ، والتصريح ٢ / ١٤٦ ، والهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٢ ، والأشمونى ٣ / ١٠٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

شالت نعامتها : كناية عن الموت ،أى : ماتت ، وأصل شالت : ارتفعت، والنعامة : باطن القدم ، ويقال : النعامة ـ هنا ـ النعش . أيما : لغة تميمية في « إمَّا » .

المعني :

يتمنى الشاعر ـ لفرط عقوقه ـ أن تكون أمه قد مـاتت ، وذكر أنه لا يبالى بمصيرها بعد موتها ، ولا يعنيه أن تنعم في جنة ، أو تعذب في جهنم .

الإعراب :

« يا » : حرف تنبيه ، أو حـرف نداء ، والمنادى به محذوف ، وقد دلت « يا » على « ليت » وذلك كثير فى لغة العرب ، « ليتما » ليت : حرف تمن ، ونصب ، وَ « ما » كافة له عن عمل النصب ، والرفع « أمنا » مبتدأ ، ومضاف إليه « شالت » شـال : فعل ماض ، والتاء : علامة تأنيث الفاعل « نعامتها » فاعل شالت ، نعامة : مضـاف ، وها : مضاف إليه ، فى محل جر بالإضافة ، وجملة « شالت نعامتها »:في محل رفع خبر المبتدأ ، وعلى رواية نصب « أمنا » تكون « أمنا » اسم ليت ، ومضاف إليه وجملة شالت نعامتها في محل رفع خبر « ليت » ، « أيْما »:حرف دال على التقسيم ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب « إلى جنة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : شالت « أيْمَا » حرف عطف . .«إلى نار » جار ،ومجرور ،معطوف « بأما » على الجار ،والمجرور الأول .

والشاهد فيه :

قوله : « إيما » التى بمعنى « أما » وهى عاطفة ، غير مسبوقة بالواو .

وهذا شاذ ، والبيت لهجة بنى تميم ، وقد أوضح الشارح الأندلسى الإجراء الذى تم فى « أيما » .

أراد : إما إلى جنة ، وإما إلى نار .

ففتح الهمزة ، وهى : لغة بنى تميم ، وأبدل من الميم الأولى ياء ، ثم حذف الواو .

ومذهب المصنف : أن « أمَّا » ليست من حروف العطف .

ولذلك : لم يعدها فى جملة حروف العطف .

وهو مذهب أبى علي ، وابن كيسان .

والأكثر على أنها عاطفة .

ودليل من قال : إنها ليست عاطفة : مجيئها بعد الواو ، وحرف العطف لا يدخل على مثله .

وإنما العطف عندهم « بالواو » وجيء « بإمَّا » لتفيد معنى من معانى « أَوْ » المتقدمة .

قوله :

وَ أَوْلِ « لِكنْ » نفيا ، اوْ نَهْيًا ، وَ « لاَ » ندَاءً ، أَو امْراً ، او اثْبَاتًا تَلاَ

تكلم فى هذا البيت على حكم « لِكنْ » وحكم « لاَ » فى العطف فذكر أن « لكنْ » يعطف بها نفى ، كقولك : « مَا قَامَ زَيْدٌ ، لكنْ عمرٌو » أو بعد نهى ، كقولك : « لا تَضْرِبْ زَيْدًا ، لكنْ عَمْرًا » .

وإلى هذين أشار بقوله :

وَأَوْلِ « لكنْ » نفيًا ، أَونَهْيًا ....

فشرط بالعطف بها : أن يتقدمها نفى ، أو نهى .

وأهمل شرطين آخرين ، وهما :

ألا يتقدمـها الواو ، وألا تكون مفصولة : بأن تـقع بعدها الجملة [1] ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ ﴾ [2].

فـوجب ـ هنا ـ ألا تكون عـاطفـة ؛ لأن حرف الـعطف لا يدخل على حرف العـطف ، واقتـضى أن يقـدر ما بعـدهـا بجملة « أىّ » ولكـن كان رسول الله ؛ لأن الواو ـ هنا ـ هى العاطفة .

والمفرد المعطوف بالواو لا يخالف المعطوف عليه فى نفى، ولا فى إثبات.

ثم تكلم على حكم « لا » :

فذكر أنها تعطف إذا كانت تالية « لنداء » نحو : « يا ابن أخى ، لا ابن عمى » .

وخالف فى عطفها بعد النداء ابن سعدان [3] .

أو لأمر ، نحو : « اضْرِبْ زَيْدًا ، لاَ عَمْرًا » أو لإثبات ، نحو : « قَامَ الرِّجَالُ ، لاَ النِّسَاءُ » .

وشرط السهيلى : ألا يصح إطلاق الثانى على الأول .

فلا يقال عنده : « قَامَ رَجُلٌ ، لا زَيْدٌ » ويجوز: « قَامَ رَجُلٌ، لا امْرَأَةٌ » .

وإلى اشتراط تقدم النداء ، أو الأمر ، أو الإثبات ، أشار المصنف بقوله :

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « وألا تكون مفصولة : بأن تقع بعدها الجملة » .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب .

(٣) ابن سعدان :

محمد بن سعدان الضـرير ، النحوى ، الكوفى ، المقرئ ، أبو جعـفر كان ثقة ، وكـان يقرأ بقراءة حمزة . . أخـذ القراءات عن أهل مكة ، والمدينة ، والشام ، والكوفة . . صنف كـتابا فى النحو ، وكتابا فى القراءات ، مات سنة ٢٢١ هـ (البغية ١ / ١١١) .

.... نِدَاءً ، أَوْ أَمْرًا ، أو إِثْبَاتًا تَلاَ

« فَلاَ » فى البيت مبتدأ ، « وتلا » فى موضع خبـره ، وفيه ضمير عائد على « لاَ » .

و « نداء » وما عطف عليه مفعول « لتلا » .

التقدير : لفظ « لاَ » فى العطف تَلاَ نداء ، أو أمرًا ، أو إثباتا .

ونقل حـركـة همـزة « أَوْ » إلى تنوين « نداء » ؛ لأجل الوزن وكـذلك صنع فى همزة « إثبات » نقل حركتها إلى الواو ، فى « أو » .

قوله :

وَ« بلْ » كَلكنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا   كَلَمْ أَكُــــنْ في مَرْبَعٍ ، بَلْ تَيْهَا

وانقُلْ بهــا للثَّانِ حُكْــم الأَوَّلِ   فِي الْخَبَرِ المثبَتِ ، والأمرِ الْجَلي

تكلم فى هذين البيتين على حكم « بَلْ » من حروف العطف . فقال :

وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْها ....

يعنى : أن « بَلْ » يكـون مـعناها كـمـعنـى « لكِنْ » إذا وقـعت بعـد مَصْحُوبَىْ « لكَنْ » .

يعنى : أنَّ « بَلْ » يكـون مـعناها كـمـعنـى « لكِنْ » إذا وقـعت بعـد مصحوبى « لكن » يعنى بهما : النفى ، والنهى .

فإذا قلت : « مَا قَامَ زَيْدٌ ، بَلْ عَمْرٌو » : اقتضى نفى القيام عن « زَيْدٍ » وإثباته « لِعَمْرٍو » .

وكذلك : إذا قلت : « لا تضربْ زَيْدًا ، بَلْ عَمرًا » : نهيت عن ضَرْبِ « زَيْد » وأمرت بضَرْبِ « عَمْرٍو » .

وأجاز المبرد في العطف بها : أن تنقل حكم النفى ، والنهى لما بعدها .

فإذا قلت : « مَا قَامَ مُحَمَّدٌ ، بَلْ خَالِدٌ » : أضربت عن نفى القيام عن « محمدٍ » وحكمت بنفيه عن « خَالِد » .

فيكون « خَالِدٌ » هو الذى لم يقم .

وكلام العرب يرد عليه .

ثم مثل المصنف وقوع « بَلْ » بعد النفى بقوله :

.... لَمْ أَكُنْ فى مَرْبَعٍ ، بَلْ تَيْهَا

والمربع : الأرض ، التى يربع بها .

والتيهاء : يعنى : الأرض ، التى يتاه فيها ، فلا يهتدى بها .

وهى - بفتح التاء ، والمد - على وزن صحراء ، فلا ينصرف ، وقد قصرها المصنف ضرورة : وعطفها « ببَلْ » على « مَرْبَع » [1].

ولما ذكر حكمها إذا وقعت بعد النفى ، والنهى تكلم على حكمها إذا وقعت فى الخبر المثبت ، أو الأمر :

فذكر أنها تنقل حكم الأول إلى الثانى ، كقولك - فى الخبر المثبت - : « قَامَ زَيْدٌ ، بَلْ عَمْرٌو » : فنقلت إلى « عَمْرٍو » حكم القيام ، وأضربت عن إثباته « لزيْدٍ » .

وتقول فى الأمر : « أضْرِبْ زَيْدًا ، بَلْ عَمْرًا » : فنقلت إلى « عَمْرٍو »

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (ب) :

« وهى - بفتح التاء ، والمد - على وزن صحراء ، فلا ينصرف وقد قصرها المصنف ضرورة ، وعطفها « ببل » على « مربع » وسقط من (جـ) - أيضاً - قوله : « على مربع » .

الأمر بضربه ، وأضربت عن الأمر بضرب « زَيْدٍ » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وانقل بها للثان حكم الأول .... البيت .

وحذف الياء من قوله : « وانقل بها للثان » : وهو جائز .

وقوله : « الجلى » - فى آخر البيت - حشو .

فجعل أنَّ « بَلْ » يعطف بها بعد نفى ، أو نهى ، أو خبر [1] مثبت ، أو أمر .

قوله :

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضَّمِيرِ الْمُنفصِلْ

أَوْ فَاصِلٍ مَا ، ولا فَصْلٍ يَرِدْ فى النَّظْمِ فَاشِيًا ، وضَعْفَهُ اعْتَقِدِ

لما فرغ من الكلام على أحكام حروف العطف تكلم على العطف على الضمائر .

فذكر أنك إذا عطفت على ضمير رفع متصل ، فصلت بينه ، وبين المعطوف بالضمير المنفصل ، فتقول : « قمت أنا ، وَزَيْدٌ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... فافصل بالضمير المنفصل

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الفصل جائز بغير الضمير وإليه أشار بقوله : « أو فاصل ما » :

---

(١) فى (ب) : « وخبر مثبت » .

يريد : أو فاصل ، أى فاصل كان .

« فما » نكرة ، صفة « لفاصل » وقوله : « أو فاصل » مخفوض بالعطف على قوله : « بالضمير » ـ فى البيت المتقدم ـ .

فمن الفصل بغير الضمير قوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِم ﴾ (1) .

« فمَنْ » معطوف بالواو فى « يَدْخُلُونَها » وهو الفاعل ، ووقع الفصل بالهاء ، وهى المفعول .

وقد جاء الفصل « بلاَ » وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾ (2) .

« فآباؤُنا » معطوف على الضمير فى « أَشْرَكْنَا » ووقع الفصل « بِلاَ » .

وقد جاء العطف على الضمير المرفوع ،المتصل بلا فاصل ،قال جرير (3) .

٢٦٠ ـ وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يكُنْ ، وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

---

(1) من الآية ٢٣ من سورة الرعد .   (2) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .

٢٦٠ ـ (3) : البيت من الكامل .

وهو من شواهد الإنصاف ٤٧٦ ، والمقرب ٥٠ ، والعينى ٤ / ١٦٠ ، والتصريح ٢/ ١٥١ ، والهمع ٢ / ١٣٨ ، والدرر ٢ / ١٩١ ، والأشمونى ٣ / ١١٤ ، والشارح الأندلسى، وديوانه ٤٥١ .

اللغة :

« رجا » تقول : رجا فلان أمر كذا يرجوه رجاء : أمل حصوله . سفاهة رأيه : ضعفه ، وفساده .

المعنى :

هجا جرير الأخطل : بأنه تمنى أن يصل إلى شىء لم تجر العادة المألوفة بأن يصل إلى مثله ، ولا أبوه من قبله ، وهذا الرجاء من فساد رأيه ، وضعف تفكيره ، وتجاوز قدره .

الإعراب :

« رَجَا » فعل ماض « الأخيطل » فاعله ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . =

فعطف « أبا » على الضمير فى « يكُنْ » من غير فصل .

وقد نبه المصنف على أن مثل هذا فاش فى النظم .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وبلا فصل يرد فى النظم فاشيا ....

ثم نبه بقوله : « وضعفه اعتقد » : على أن ذلك مع كونه فاشيا ضعيف .

وقد جاء ذلك فى غير النظم .

حكى سيبويه : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاء ، وَالْعَدَمُ » - برفع العدم - : عطفا على ضمير الفاعل فى « سَوَاء » .

فقرر فى البيتين حكم الضمير المرفوع ، المتصل .

فبقوله : « المتصل » : يخرج المنفصل ، فيعطف عليه من غير فصل .

وأطلق « المتصل » ليشمل البارز ، والمستتر .

= « من » حرف جر « سفاهة » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة ، سفاهة : مضاف ، « ورأى » مضاف إليه ، رأى : مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه . « ما » نكرة بمعنى شىء ، أو اسم موصول بمعنى الذى ، مفعول به « لرجا » مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يكن » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم . . واسم يكن ضمير مستتر فيه جوازاً . . « وأب » الواو : حرف عطف « أب » معطوف على الضمير المستتر فى « يكن » « له » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لأب « لينالا » اللام : لام الجحود ، وفعل مضارع ، منصوب بأن المضمرة وجوبا ، بعد لام الجحود ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة : فى محل نصب خبر يكن ، وجملة « يكن . . . » فى محل نصب صفة « لما » على أنها نكرة بمعنى شىء أو لا محل لها من الإعراب صلة « ما » على أنها موصولة .

والشاهد في البيت :

قوله : « لم يكن ، وأب » حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع على الضمير المرفوع ، المستتر فى « يكن » من غير تأكيد بالضمير المنفصل ، أو بفصل بفاصل ما .

وبقوله : « رَفْع » خرج المنصوب ، فإنه يعطف عليه من غير فصل .

وخرج المجرور ، ـ وسيأتى حكمه ـ .

قوله :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيـرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قد جُعِـلاَ
وَلَيْسَ عِنْدِي لاَزِمًا ، إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ ، والنظمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

تكلم فى هذين البيتين : فى حكم العطف على الضمير المجرور .

فذكر أن إعادة الخافض مع المعطوف [1] . لازم .

وإلى هذا أشار بقوله :

وعودُ خَافِضٍ لدى عطفٍ [2] على ضميرِ خَفْضٍ [3] .... البيت .

فتقول : « مَرَرْتُ بِكَ ، وَبِزَيْدٍ » .

ولا يجوز « مررتُ بك ، وَزَيْدٍ » إلا ما شذ من ذلك .

وهذا هو مذهب الجمهور .

ثم نبه المصنف فى البيت الثانى : على أنه لا يرى إعادة الخافض لازما [4] ؛ لكثرة ما ورد من ذلك : نظما ، ونثرا .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وليس عندي لازما .... البيت .

فقوله : « فى النشر » تنبيه على ما جاء فى ذلك نثرا ، كقوله تعالى :

---

(١) سقط من (جـ) قوله : « مع المعطوف » .

(٢) فى (ب) : « العطف » . (٣) فى (ب) : « خفض جر » .

(٤) سقط من (جـ) لفظ : « لاَزِمًا » .

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ [1]. على قراءة حمزة .

فخفض «الأرحام» بالعطف على الضمير فى « به » ولم يعد الخافض .

وهى قراءة متواترة .

والعطف على الضمير المجرور أوجه ما حملت عليه الآية .

وإلى اختيار المصنف مال الشيخ : أبو حيان .

ومن شواهد النثر قول بعضهم : « ما فيها غيره ، وفرسِهِ » ـ بخفض فرسه ـ عطفا على الضمير فى « غيره » وقوله : « والنظم » تنبيه ـ أيضا ـ على ما جاء من ذلك نظما .

وهو شىء لا يحصى كثرة ، إذا تتبع .

فمن ذلك ما أنشده سيبويه [2] :

٢٦١ ـ فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا ، وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ ، وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

---

(١) من الآية الأولى من سورة النساء .

٢٦١ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٩٢ ، والكامل ٤٥١ ، والإنصاف ٤٦٤ ، وابن يعيش ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، والمقرب ٥٠ ، والخزانة ٢ / ٣٣٨ ، والعينى ٤ / ١٦٣ ، والهمع ١ / ١٢٠ ، ٢ / ١٣٩ ، والدرر ١ / ٩٠ ، ٢/ ١٩٢ ، والأشمونى ٣ / ١١٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

قربت : أخذت ، وشرعت ، وفى بعض الروايات « قد بتّ » تهجونا : تسبنا ، . . .

المعنى :

لقد أنشأت اليوم تسبنا ، وتشتمنا ، فاذهب عنا ، فليس ذلك غريبا من طبعك ، وليس عجبا من أهل هذا الزمان ، فقد فسدوا ، ومالوا عن الحق .

الإعراب :

« فاليوم » الفاء : على حسب ما قبلها ، واليوم : ظرف زمان . . « قربت » فعل ماض ، من أفعال الشروع ، والتاء اسمه « تهجونا » فعل مضارع ،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنت ،=

ومنه قوله (1) :

٢٦٢ ـ بِنَا أَبَدًا ، لاَ غيرنَا يُدْرَكُ المُنى وتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخُطُوبِ الفَوَادِحِ

ولو أعاد الخافض لقال : « لا بِغَيْرِنَا » .

= ونا ، مفعول به : والجملة في محل نصب خبر قربت « وتشتمنا » الواو : عاطفة ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر ، ونا مفعول به ، والجملة : معطوفة على التي قبلها « فاذهب » الفاء : واقعة في جواب شرط مقدر ، أي : إن تفعل ذلك فاذهب . . ، وفعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، « فما » الفاء : تعليلية ، وما : نافية « بك » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم ، « والأيام ، الواو : حرف عطف ، الأيام : معطوف على الكاف ، المجرور محلا بالباء « من » زائدة « عجب » مبتدأ ، مؤخر .

الشاهد في البيت :

قوله : « بك ، والأيام » حيث عطف على الضمير المجرور محلا من غير إعادة الجار .

٢٦٢ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد العيني ١٦٦/٤ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

يدرك : يلحق ، وينال . . . **غماء :** وهي الشدة من الشدائد ، التي تغم . . الأساس (غم) .

الفوادح : « أمر فادح : إذا عال الإنسان ، وبهظه ، **والفوادح :** التي تتعب الإنسان ، وتثقله . المختار (ف د ح) .

المعنى :

بنا ـ دائماً ـ تدرك الأماني ، ولا تنال بغيرنا ، كما تزال أسباب الخطوب ، والأمور الجسام .

الإعراب :

« بنا » جار ، ومجرور ، يتعلق بقوله : يدرك ، والتقدير : يدرك المنى بنا ، ويدرك : مضارع ، مبني للمجهول ، والمنى : نائب فاعله « أبدًا » ظرف زمان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، « لا » : عاطفة « غيرنا » غير : عطف على الضمير المجرور محلا بالباء ، ونا : مضاف إليه ، و « تكشف » الواو : حرف عطف ، وتكشف فعل مضارع ، مبني للمجهول ، « غماء » نائب فاعل « الخطوب » مضاف إليه « الفوادح » صفة لخطوب .

والشاهد في البيت :

قوله : « لا غيرنا » فقد عطف الشاعر على الضمير المجرور محلا بالباء قوله : « غيرنا » : من غير إعادة الجار .

ومال ابن المصنف إلى مذهب الجمهور [(١)].

وبحث فى ذلك بحثا يوقف عليه فى كتابه [(٢)].

والظاهر اختيار المصنف [(٣)].

قوله :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ   والواوُ : إذْ لا لَبْسَ ، وهىَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِى   مَعْمُولُهُ دفعًا لوهمٍ اتُّقِى

نبه فى البيت الأول على أن الفاء قد تحذف مع المعطوف بها ، وكذلك الواو .

وشرط فى ذلك : عدم اللبس .

فمثال حذف الفاء مع المعطوف بها قوله تعالى : ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [(٤)].

التقدير : « فامتثلتم ، فتاب عليكم » : فحذف الفاء ، والمعطوف بها ، وهو « امتثلتم » .

ومثال حذف الواو مع المعطوف بها قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [(٥)].

---

(١) يقول ابن الناظم : « ولا يبعد أن يقال فى هذه المسألة : إن العطف على الضمير المجرور ، بدون إعادة الجار غير جائز فى القياس ، وما ورد منه فى السماع محمول على شذوذ إضمار الجار . . . » ص ٥٤٦ شرح ابن الناظم - بتحقيقنا - .

(٢) انظر ص ٥٤٦ ، ٥٤٧ شرح ابن الناظم . . .

(٣) استظهر الشارح الأندلسى رأى ابن مالك ، لما ذكر . . .

(٤) من الآية ٥٤ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٨١ من سورة النحل .

التقدير : والبرد .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

والفاء قد تحذف مع ما عطفت   والواوُ : إذْ لاَ لَبْسَ   ....

ثم قال : « وهى انفردت » يعنى : الواو .

فنبه على أن الواو : قد انفردت بعطف عـامل مزال ، أى : محذوف ، قد بقى معموله .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ** ﴾ [1] .

التقدير : وألِفُوا الإيمان .

فحذف العامل الذى هو « أَلِفُوا » وتركت الواو العـاطفة ، وبقى معمول العامل المزال ، وهو « الإيمان » .

وذكر المصنف أن هذا إنما يكون دفعاً لرفع توهم يتَّقى .

وإلى هذا أشار بقوله : « دفعاً لِوَهْمٍ اتُّقِى » .

فلو لم تقدِّر فى الآية « وألفوا الإيمان » لتوهم أحد أمرين :

إما أن الواو بمعنـى « مَع » : فيقـتضى أنهم إنما تبـوءوا والدار فى حال صحبتهم للإيمان .

وليس كذلك ، بل كانوا قد تبوءوا الدار قبل أن يؤمنوا [2] .

وإما أن الإيمان معطوف على الدار ، فيقتضى أن يكون الإيمان متبوءاً .

---

(١) من الآية ٩ من سورة الحشر .

(٢) يعزز ذلك ما فى حاشية الجمل على الجلالين ٤/ ٣١٥ « تبوءوا الدار :أى :اتخذوها منزلا بإسلامهم من قبل قدوم النبى (ﷺ) بسنتين ،فعصموها ،وحفظوها بالإسلام ،فكانهم استحدثوا بناءها » .

ولا يقال : تبوأت الإيمان ، بخلاف « تبوأت الدار » .

قوله :

وحَذْفَ مَتْبُوعٍ بدا ـ هنا ـ استَبِحْ   وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

واعْطِفْ عَلَى اسمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ   وَعَكْسًا استَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ

نبه في هذين البيتين [1] : على أن المتبوع في باب العطف يجوز حذفه إذا كان معلوما عند السامع ، كقولك جوابا لمن قال : « مَرْحبًا بكَ ، وأهلاً » : « وبكَ ، وأهلا ، وسهلا » .

تريد : « ومرحبا بك ، وأهلا ، وسهلا » : فحذفت « مرحبا » للعلم به في كلام المبتدئ ، وتركت المعطوف ، وهو « أهْلاً » .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وحَذْفَ متبُوعٍ بدَا ـ هنا ـ استَبِحْ   ....

فقوله : « بدَا » يعني : ظهر .

وقوله : « هنا » يريد به : في باب العطف .

ثم نبه على أن عطف الفعل على الفعل يصح ، يعني : إذا اتفقا في الزمان ، كقولك : « قامَ ، وقَعَدَ زَيْدٌ » .

فإن اختلفا في اللفظ ، دون الزمان جاز ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً ﴾ [2].

---

(1) في (أ) : « نبه في هذين البيت » .   (2) الآية ١٠ من سورة الفرقان .

ويشير الجمل إلى ما ذهب إليه الشارح الأندلسي ٣/٢٤٦ معلقا على قول الشارح : « ويجعل » ـ بالجزم ـ قال : « أي : عطفا على محل « جعل » الواقع جزاء : فسكون اللام في هذا المضارع للجزم ، لا للإدغام » .

فعطف المضارع على الماضى لاتحادهما فى الزمان ، إذ الشرط قد صرفهما إلى الاستقبال .

ولا يجوز عطف المضارع على الماضى ، إذا اختلفا فى الزمان .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أنه يجوز أن يعطف الفعل الصريح على اسم شبيه بالفعل ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [1].

فعطف « ويقبض » وهو فعل صريح على « صافات » لأنه جمع لاسم الفاعل ، واسم الفاعل شبيه بالفعل .

وإلى هذا أشار بقوله :

واعطف على اسم شبيه فعل فعلا ....

التقدير : واعطف فعلا على اسم شبيه بالفعل .

ثم نبه على أنه إن عكست ذلك : فعطفت الاسم الشبيه بالفعل على الفعل الصريح كان ذلك سهلا .

ومنه قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [2].

« فمُخْرِج » : هو شبيه بالفعل ؛ لكونه اسم فاعل ، وهو معطوف على الفعل الصريح ، الذى هو « يخرج » [3].

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الملك .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٣) فى (جـ) : « مخرج » .

البـــدل

التَّابِعُ المقصُودُ بالحكـم بِلاَ   واسِطةٍ : هُوَ المُسمَّى بَدَلاَ

هذا الباب وضعه للكلام على البدل .

فبدأ بحده ، فقال :

« التابع » وهو جنس ،يشمل كل تابع ،ثم قال : « المقصودُ بالحكم » . فخرج النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ؛ لأنها ليست مقصودة بالحكم .

وكذلك : عطف النسق ، إلا المعطوف « ببَلْ ، ولَكِنْ » .

وأخر المصنف ذكر المحدود .

فتقدير كلامه : البدل : هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة .

قال :

مُطَابقًــا ، اوْ بَعْضًا ، اوْ مَــا يَشْتَمِلْ   عَلَيْه يُلْفَى ، أَوْ كَمَعْطُـوف « بِبَلْ »

وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ   وَدُونَ قَصْــدٍ غَلَـطٌ بِهِ سُلِـــبْ

لما حد البدل أخذ يقسمه ، فجعله خمسة أقسام :

الأول : بدل الكل من الكـل : وإليـه أشـار بقـوله : « مُطَابقًا » أى : مطابقا للمبدل منه في معناه ، كقوله { تعالى } :

﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ (١) .

الثانى : بدل البعض من الكل :وإليه أشار بقوله : « أَوْ بَعْضًا » يعنى :

(١) الآية ٦ ومن الآية ٧ من سورة الفاتحة .

أو يكون بعض المبدل منه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ (١) .

« فكثير » بعض مَن (٢) عاد إليه الضمير فى « عَمُوا ،وصَمُّوا »

الثالث : بدل الاشتمال ، وإليه أشار بقوله : « أَوْ مَا يشْتَمِلُ عليه ، يعنى : أو ما يشتمل عليه » يعنى : أو ما يشتمل المبدل منه عليه .

فيكون المبدل منه مشتملا على البدل :

إما : بأن يكون البدل دالا على معنى قد اشتمل عليه المبدل منه ، كقولك : « أَعجبتْنِى الجاريةُ حُسْنُها » .

وإما أن يكون البدل مستلزما معنى قد اشتمل عليه المبدل منه كقولك (٣) : « أعْجَبَنِى زَيْدٌ ثوبُهُ » .

فالثوب : وإن لم يدل بنفسه على معنى فى « زَيْد » فهو مستلزم معنى فيه ، وهو تحسينه به .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴾ (٤) .

« فإذ » بدل اشتمال من « مَرْيَمَ » (٥) ؛ لأن وقت الانتباذ وما تعلق به مستلزم معنى فى « مريم » وهو كونها : على غاية التقى ، والصون .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٢) فى (جـ) : « بعض مما عاد إليه الضمير » .

(٣) فى (جـ) : « كقوله » . (٤) الآية ١٦ من سورة مريم .

(٥) نقل الجمل عن السمين أوجه « إذ » (٣/ ٥٥) .

« .. الثالث : أنها بدل من « مريم » بدل اشتمال » .

وقول المصنف « يُلْفَى » معناه : يوجد ، وهو مبنى للمفعول ، والضمير فيه نائب عن الفاعل ، وهو عائد إلى البدل ، ومفعوله الثانى هو : « مطابقا» وما عطف عليه .

فتقدير الكلام : يلفى البدل مطابقا ، أو بعضا ، أو ما يشتمل عليه .

الرابع من أقسام البدل : بدل الإضراب ، وهو الذى يحسن فيه العطف « بِبَلْ » مع قصد ذكر الأول ، كقولك « أكَلْتُ تمرًا زَبيبًا » :

قصدت ذكر « التمر » ثم ظهر لك أن المأكول هو « الزبيب » فأضربت عن الأول ، وأثبت الأكل للثانى ، وهو الزبيب .

فالتقدير : أكَلْتُ تمرًا ، بَلْ زَبيبًا .

ومنه قوله (عليه الصلاة والسلام) : إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّى الصَّلاَةَ وَمَا كُتبَ لَهُ نِصفُهَا ، ثلثُها ربُعُها . . إلى عشرُهَا » .

وقد أشار المصنف إلى هذا القسم بقوله :

.... أَوْ كَمَعْطُوفٍ « بِبَلْ »

وذَا للاضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ....

أى : وهذا البدل الذى هو كالمعطوف « ببَلْ » [1]. إن صحبه قصد لذكر الأول فانسبه للإضراب .

الخامس من أقسام البدل : بدل الغلط .

(١) فى (ب) : « وهذا البدل هو كالمعطوف » .

وهو الذى لا يقصد فيه ذكر الأول ، بل يسبق اللسان إليه غلطا ، فيكون الثانى هو المقصود بالذكـر ، كقولك : « رَأَيْتُ رَجُلاً حِماراً » أراد أن يقول : رأيت حماراً ، فقال : رَجُلاً .

ومثل هذا لا يقع في كلام فصيح .

وقد أشار المصنف إلى هذا القسم بقوله : « وَدُونَ قَصْدٍ غَلَط » .

ثم قال : « به سُلِبْ » : ذكر أنه ببدل الغلط فهم سلب [1]. الحكم عن الأول ، وإثباته للثانى .

و الظاهر : أن الضمير فى « به » عائد إلى قوله : « أَوْ كمعْطُوفٍ بِبَلْ » فلما قسمه إلى بدل الإضراب ، وبدل الغـلط ـ بحسب القصد ، وعدمه ـ بين أن به [2] يسلب الحكم عن الأول ، ويثبت للثانى ، فيكون شـاملا للقسمين ، إذ الحكم فى كل قسم منها مسلوب عن الأول .

قوله :

كَـــزُرْهُ خَالِــدًا ، وقَبِّلْهُ الْيَدَا　　وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ ، وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

لما فرغ من أقسام البدل أخذ يمثلها :

فمثل بدل الكل من الكل بقوله : « زُرْهُ خَالِدًا » .

ومثل بدل البعض من الكل بقوله : « قَبِّلْهُ الْيَدَا » [3].

ومثل بدل الاشتمال بقوله : « واعْرِفْهُ حَقَّهُ » .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « سلب » .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « به » .

(٣) سقطت العبارة الآتية من (ب) « . من الكل بقوله : « زره خالدا . . إلى قوله : . قبله اليدا » .

ثم ذكر مثالا رابعاً ، يحتمل بدل الإضراب ، وبدل الغلط .

وهو قوله : « خُذْ نَبْلاً مُدَى » .

والمدى : جمع مدية ، وهى السكين .

قوله :

وَمِنْ ضَمِير الْحَاضِرِ الظَّاهِر لاَ تُبْدلْهُ ، إلاَّ ما إحَـاطةً جَـلاَ

أَوِ اقتضى بَعْضًـا ، أَو اشْتِمالا كإنّكَ ابتهـاجَكَ اسْتَمَـالاَ

اعلم أن الظاهر يبدل من الظاهر :

معرفين[1] كانا ، أو منكرين ، أو مختلفين .

ويبدل - أيضاً - المضمر من المظهر .

وأما المظهـر من المضمر ففـيه تفصيل ، وعلـيه تكلم المصنف فى هذين البيتين .

فذكر أن ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر ، إلا بشروط .

وإلى هذا أشار بقوله :

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله ....

تقدير كلامه : ولا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر .

فدخل تحت قوله [1]. : « الحاضر » ضمير المتكلم ، والمخاطب .

وخرج ضمير الغائب ، فيبدل منه الظاهر من غير شرط .

---

(١) فى (ب) : « معرفتين » .

(٢) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « الحاضر الظاهر .. إلى قوله : .. فدخل تحت قوله » .

ثم أخـذ يعدد شروط إبـدال الظاهر من ضمـير الحـاضر ، فذكـر ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون في البـدل معنى الإحـاطــة ، كـقـولك : « جِئتُمْ صَغيرُكُمْ ، وَكَبِيرُكُمْ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ

« فإحاطة » مفعول « بجَلاَ » .

المعنى : إلا الذى أظهر إحاطة .

الشرط الثانى : أن يكون بدل بعض من كل ، كقول الشاعر [1] :

٢٦٣ ـ أوعدنى بالسجن ، والأداهم رجلــى فرجلى شثنــة المناســم

---

٢٦٣ ـ (١) القائل : هو العديل بن الفرخ ، والشاهد من الرجز .

وهو من شواهد إصلاح المنطق ٢٥٣ ، ٣٢٦ ، إعراب القـرآن المنسوب للزجاج ٢٠٧ ، وابن يعيش ٣/ ٧٠ ، والخزانة ٢/ ٣٦٦ ، والشذور ٤٤٢ ، والعينى ٤ / ١٩٠ ، والتصريح ٢/ ١٦٠ ، والهمع ٢/ ١٢٧ ، والدرر ٢ / ١٦٤ ، والأشمونى ٣ / ١٢٩ ، والشارح الأندلسى، واللسان (وعد ٤٧٩) .

اللغة :

أوعدنى : تهـددنى بشر ، السـجن : الحبس ، الأداهم : جـمع أدهم ، وهو القيـد ، والأداهم : القيود . شثنة : غليظة المنـاسم : جمع مَنْسِم ـ كمجلس : أصله : طرف خف البعير ، فـاستعمله فى الإنسان ، لإرادة الوصف بالقوة ، والجلادة .

المعنى :

هددنى الحجاج بالسـجن ، وبالقيود التى يضعهـا في رجلى .وأقول له : إن رجلى غليظة المناسم ، تحتمل القيود ، وإنى أصبر على تحمل المشاق ، والمكاره .

الإعراب :

« أوعدنى » فعل ماض ، وفاعـله ضمـير مستتر جــوازا ، ونون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بالسجن » جـار ، ومجرور ، مـتعلق بقـوله : « أوْعَدَنى » ، « والأداهم » الواو : حرف عطف ، والأداهم معطوف على بالسجن « رِجْلِى » رجل : بدل بعض من ياء المتكلم فى « أوعدنى » وياء =

فأبدل « رجلى » من ضمير المتكلم ، فى « أَوْعَدَنى » .

وجاز ذلك : لأنه بدل بعض ،وإلى هذا أشار بقوله :أو اقتضى بعضا .

الشرط الثالث : أن يكون بدل اشتمال ، كقول النابغة الجعدى (١) :

٢٦٤ ـ بَلَغْنَا السَّمَاءَ : مَجْدُنَا ، وَسَناؤُنَا وَإِنَّا لَنَـــرْجُو فَـــوْقَ ذَلكَ مَظْهَــــرَا

= المتكلم مضاف إلى « رجل » ، « فرجلى » الفاء : فاء الفصيحة « رجل » مبتدأ ، رجل : مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « شثنة » خبر المبتدأ ، شثنة : مضاف ، و« المناسم » مضاف إليه .

والشاهد فى البيت :

قوله : « أوعدنى . . رجلى » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو « رِجْلى » من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم بدل بعض من كُلٍّ .

٢٦٤ ـ (١) : البيت من الطويل .

وهو من شواهد الدلائل ١٦ ، والعينى ٤ / ١٩٣ ، والتصريح ٢ / ١٦٠ والأشمونى ٣ / ١٣٠ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٦٨ إلى ٧٣ .

اللغة :

بلغنا السمــاء : ارتفع قدرنــا ، ووصلـنا إلى الـسمــاء ، مجـدنا : كرم آبائنا ، سناؤنا : شـرفنا ، ورفعتنا ، وعلو منزلتنا ، لنرجو : لنترقب ، مظهرا ، مصعدا ، وعلوا . . .

المعنى :

بلغ قومى الغاية التى يسعى إلى بلوغها كل طامع : فارتفعت أقدارنا وسمت منازلنا ، وفقنا أصحاب المجد المؤثل ، وإننا لنترقب فوق ذلك سمواً ، وارتفاعا . . .

الإعراب :

« بلغنا » فعل ، وفاعل « السماء » مـفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « مـجدنا » بدل اشتمال من فاعل « بلغ » وهــو « نا » الفاعــلين « وسـناؤنا » الواو : حرف عطف « سناؤنا » معطــوف على « مجـدنا » ومضــاف إليه « وإنا » الواو : حــرف عطف ، وإن ، واسمـها « لنرجـو » اللام : لام الابتداء « نرجو » فعل مضارع ، مـرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مسـتتر فيه وجوبا تقديره : نحن ، والجملة : فى محل رفع خبـر « إنَّ » « فوق » ظرف مكان ، متعلق بمحذوف حال من « مظهر » تقدم عليه ، فوق : مضاف ، و « ذا » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف : حرف خطاب ، « مظهر » مفعول به لقوله : « نرجو » .

الشاهد في البيت :

« بلغنا . . . مجدنا » .

حيث إن قوله : « مجدنا » بدل اشـتمال من الضمير الفـاعل فى قوله : « بلغنا » وجاء ذلك ؛ لأن البدل من قبيل بدل الاشتمال .

« فمجدنا » بدل اشتمال من ضمير المتكلم ،وهو الفاعل فى « بلغنا » .

وإلى ذلك أشار المصنف بقوله : « أوِ اشْتِمَالاَ » .

ثم ذكر مثالا واحدًا من أمثلة إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ، وهو قوله :

.... إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ

« فابتهاجك » بدل اشتمال من الكاف فى « إِنَّك » و « استمال » فعل ماض ، في موضع خبر « إِنَّ » .

قوله :

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِى هَمزًا « كَمَنْ ذَا : أَسَعِيدٌ ، أَمْ عَلِى ؟

نبه في هذا البيت : على أن البدل لابد أن يلى همزة الاستفهام ، إذا كان مبدلا من اسم فيه معنى الاستفهام كقولك : « كيفَ أَصْبَحْتَ » ؟ : أَقَوِيًّا ، أم ضَعِيفًا ؟

« فقوى » بدل من « كيْفَ » وجعل البدل يلي همزة الاستفهام ؛ لأن المبدل منه ، وهو « كَيْفَ » مضمن معنى الاستفهام .

وإلى هذا أشار بقوله :

وبدل المضمن الهمز يلى همزًا ....

يعنى : والبدل من الاسم المضمن معنى همزة الاستفهام « كمَنْ » وغيرها من أدوات الاستفهام لابد أن يلى همزة الاستفهام .

ومثل ذلك بقوله :

.... من ذا : أَسَعِيدٌ ، أمْ عَلِى؟

« فمن » اسم مضمن معنى همزة الاستفهام ، و « سَعِيدٌ » بدل منه .

ولأجل هذا : ولى همزة الاستفهام [1].

قوله :

وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

نبه فى هذا البيت : على أنه يجوز بدل الفعل من الفعل فيستويان في الإعراب .

ومثله المصنف بقوله :

.... من يصل إلينا يستعن بنا يعن

فلما أبدل « يَسْتَعِنْ » من قوله : « يَصِلْ » جزمه إتباعًا لجزم « يَصِلْ » .

وهو بدل اشتمال ؛ لأنَّ « يَسْتَعِنْ » مستلزم لمعنى اشتمل عليه « يصل » وهو نجاح الوصول [2].

وقد تبدل الجملة من الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ (١٣٣) ﴾ [3]. الآية .

---

(١) فى (جـ) : « ولأجل هذا جئ بهمزة الاستفهام » .

(٢) فى (جـ) : « نجاح الموصول » .

(٣) الآيتان ١٣٢ ، ١٣٣ من سورة الشعراء .

ونقل الجمل عن السمين (٣ / ٢٨٧) ما يلى :

« . . . فيه وجهان :

أحدهما : أن الجملة الثانية بيان للأولى ، وتفسير لها .

والثانى : أن « بأنعام » بدل من قوله : « بما تعلمون » بإعادة العامل .

ونظر لذلك بقوله تعالى : ﴿ **اتبعوا المرسلين * اتبعوا من لا يسألكم أجرًا** ﴾ .

وانظر كتابنا « بلوغ الأرب فى الواو في لغة العرب » . ص ٤٠٠ ففيه تبيان للسر البلاغى ، وإيضاح لما تقدم .

فهارس الجزء الثالث

(الفهرسَ الأوّل)

فهرس الشواهد

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهـــــد	
١٢	١٥٧	الطويل	أتهجر ليلى للفراق حبيبها ؟	وما كان نفساً للفراق تطيب
١٣	١٥٨	الطويل	إذا المرء عينا قرَّ بالأهل مثريا	ولم يعن بالإحسان كان مذمَّماَ
١٤	١٥٩	البسيط	ضيَّعت حزْمي في إبعادي الأملا	وما ارعويت ، وشيباً رأسي اشتعلا
١٤	١٦٠	الطويل	ولست إذا ذرعاً أضيق بضارع	ولا يائس - عند التعسرْ - من يُسْرِ
١٥	١٦١	المتقارب	أنفساً بطيب بنيل المنى	وداعي المنون ينادي جهارا ؟
١٦	١٦٢	الرجز	ونارنا لم يُر ناراً مثلُها	قد علمت ذاك معدٌّ كلها
٢٠	١٦٣	الطويل	فقالت : أكلَّ الناس أصبحت مانحاً إذا	لسانك كيما أن تغر ، وتخدعا ؟
٢١	١٦٤	الطويل	إذا لم تنفع فتضرْ ، فإنما	يُرَاد الفتى ، كيما يضر ، وينفع
٢٢	١٦٥	الوافر	لعلَّ الله فضلكم علينا	بشيء : أن أمكم شريم
٢٤	١٦٦	الطويل	شربن بماء البحرِ ، ثم ترفعت	متى لجج خضر ، لهنَّ نئيج
٢٧	١٦٧	المقرب	أيارُبْ يوم قد لهوت ، وليلة	بآنسة كأنها خط تمثال
٣١	١٦٨	الرجز	خلَّى الذنابات شمالاً كثبا	وأم أو عال ، كها ، أو أقربا
٣٢	١٦٩	الرجز	ولاترى بَعلاً ، ولا حلا ئلا	كه ، ولا كهن إلا ما ظلا
٣٥	١٧٠	البسيط	يغضي حياء ، ويغضى من مهابته	فلا يكلم إلا حين يبتسم
٣٦	١٧١	البسيط	فليت لي بهم قوما إذا ركبوا	شنْوا الإغارة فرساناً ، وركبا
٣٨	١٧٢	الطويل	وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر
٣٩	١٧٣	الوافر	[فلا والله لا يُلْفَى لما بي]	ولا للما بهم أبداً دواء

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهـــــــد
٤٢	١٧٤	الكامل	فلثــمت فــاها آخــذاً بقــرونهـــا [شربَ النزيف ببرد مـاء الحشرج]
٤٣	—	الطويل	شـربن بماء البـحـــر ، ثم ترفـعت [مـتى لجج خـضـر ، لهن نئـيج]
٤٤	١٧٥	الوافر	إذا رضـيت عليْ بنو قــشـيــر لعــمــر الله أعــجـبنى رضــاها
٤٧	١٧٦	البسيط	لاه ابن عـمك : لا أفـضلت فى حَسَبٍ عنْى ، ولا أنت ديَّانِى ، فتَخـــزونى
٤٩	١٧٧	الرجز	وصــــاليــــات ، ككمــــا يؤثفين
٤٩	١٧٨	الطويل	ورُحْنا بكابن الماء ينفض رأســـه مـتى مـا ترقَ العين فـيـه تسفَّل
٥٠	١٧٩		وإنك لم يفــخـــر عليك كــفــاخــرٍ ضـعـيف ، ولم يغلبك مـثل مـغلب
٥١	١٨٠	البسيط	فـــقلت للركب لما أن عــــلا بـهم من عن يمين الحـبيّا نـظرة قــبل
٥٢	١٨١	الطويل	غـدت من عليـه بعـد مـا تم ظِمـؤها تصلُّ ، وعن قـيصن بزيزاء مـجـهل
٥٤	١٨٢	الكامل	مـــازال مــــذ عــــقــدت يداه إزاره فـسمـا ، فـأدرك خـمـسة الأشبـار
—	—	—	يد فى كـتـائب من كـتـائب تلتـقى فى ظل مـعـترك العـجـاج مـثـار
٥٥	١٨٣	الطويل	ومـازلت مـحـمـولا عليْ ضـغـينة ومطلع الأضـغــان مــذ أنا يافع
٥٨	١٨٤	الطويل	أخ مـاجـدٌ ، لم يخـزنى يوم مـشـهـدٍ كما سيف عمرو ، لم تخنه مضاربه
٥٩	١٨٥	السريع	مــــاوىّ يا رُبتَمــــا غـــــارةٍ شـعــواءَ ، كـــاللذعــة بالميــسم
٦٠	١٨٦	الطويل	وننصــــر مـــــولانا ، ونعلم أنه كمـا الناسِ : مجـروم عليه ، وجارمُ
٦١	١٨٧	الرجز	بل بلدٍ ، ملءُ الفـجـاج قـتـمــه [لا يشـترى كـتَّانه ، وجـهـرمـه]
٦٢	١٨٨	الطويل	فـمثلك حـبلى قـد طرقت ، ومـرضعٍ فـألهـيـتـهـا عن ذى تمائم مـحـول
٦٣	١٨٩	الطويل	وليل كـمـوج البـحـر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهـمـوم ؛ ليـبـتلى
٦٤	١٩٠	الخفيف	رسم دار وقــــــفت فى طـللـه كــدت أقـضى الحـيــاة من جلّله
٦٦	١٩١	الكامل	وكـــريمة من آل قــيس ألفــتـــه حـتى تبـذّخ ، فـارتقى الأعـلام
٨٢	١٩٢	الطويل	مـشين ، كـمـا اهتـزت رياح تسـفَّهَتْ أعــاليهَــا مــرُّ الرياح النواسمِ
٨٣	١٩٣	الخفيف	رؤية الفكر مـــا يئــول له الأمْرُ مـــعين على اجـــتناب التَّوانى
٨٨	١٩٤	المتقارب	دعـــوت لما نا بنى مــــســـورًا فـلـبَّى ، فـلـبــى يــدى مِسْوَرِ

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٩٠	١٩٥	الرجز	أمـا ترى حـيث سـهـيل طالعـا	[نجما يضيء ، كالشهاب لامعا]
٩١	١٩٦	الطويل	ونطعنهم تحت الحبا ، بعد ضربهم	ببيض المواضى ، حيث لى العمائم
٩٤	١٩٧	الطويل	على حين عاتبت المشيب على الصِّبا	وقلت : ألما أصحُ ، والشيب وازع ؟
٩٧	١٩٨	الطويل	إذا باهلى تحـتـه حنظليـة	له ولد منهـا ، فـذاك المذرَّع
٩٩	١٩٩	الطويل	كـلا أخى ، وخليلى واجدى عـضداً	فى النائبـات ، وإلمام الملمـات
١٠١	٢٠٠	الطويل	ألا تسـألون الناس : أيى ، وأيكم	غداة التقينا كان خيراً ، وأكرما ؟
١٠٥	٢٠١	الوافر	فـريشى منكم ، وهواى مـعكم	وإن كـانت زيارتكم لمامـا
١٠٧	٢٠٢	الطويل	حننت إلى ريا ، ونفسك باعـدت	مزارك من ريا ، وشعباكما معا
١١٠	٢٠٣	الوافر	فسـاغ لى الشراب ، وكنت قبلا	أكـاد أغص بالماء الحـميم
١١٠	٢٠٤	الطويل	ونحن قتلنا الأسد ، أسد خفية	فما شربوا بعداً على لذة خمراً
١١١	٢٠٥	الطويل	ومن قبل نادى كل مولى قرابة	فما عطفت مولى عليه العواطف
١١٥	٢٠٦	المتقارب	أكل امـرىء تحـسبين امـرأ	ونار توقـد بالليل نارا ؟
١١٨	٢٠٧	الوافر	لئن كـان النكاح أحل شىءٍ	فـإن نكاحـهـا مطرٍ حـرامُ
١١٩	٢٠٨	الكامل	فـزجـجتهـا بمزجـة	زجَّ القلوص أبى مـزاده
١٢٢	٢٠٩	الوافر	كـمـا خط الكتاب بكف يومـاً	يهـودى : يقـارب ، أو يزيل
١٢٣	٢١٠	الطويل	نجـوت ، وقد بل المرادى سـيفه	من ابن أبى شـيخ الأَبَاطح طالب
١٢٤	٢١١	الرجز	كـأن برذون أبا عـصـام	زيد حـمـارٌ ، دُقَّ باللجامِ
١٢٧	٢١٢	الكامل	سـبقـوا هوىّ ، وأعنقـوا لهـواهم	فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
١٣١	٢١٣	الوافر	بضرب بالسـيوف رءوس قـومٍ	أزلناها مـهـنّ عن المقـيل
١٣٢	٢١٤	المتقارب	ضـعـيف النكاية أعـداءه	يخـال الفـرار يراخى الأجَلْ
١٣٤	٢١٥	الوافر	[أكـفـراً بعد رد الموت عنى] ؟	وبعـد عطائك المائة الرتاعـا
١٣٦	٢١٦	البسيط	تنفى يداها الحصا فى كل هاجرة	نفى الدراهيم تنقاد الصـياريف
١٣٨	٢١٧	الكامل	حـتى تهجـرَ فى الرواح ، وهاجـها	طلب المعـقب حـقـه المظلوم

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١٤٢	٢١٨	الطويل	وكم مالئ عينيه من شيء غيره ... إذا راح نحو الجمرة : البيض كالدمى
١٤٤	٢١٩	الطويل	ضروب بنصل السيف سوق سمانها ... إذا عدموا زادًا ، فإنك عاقر
١٤٥	٢٢٠	الكامل	حذر أمورًا لا تضير ، وآمن ... ما ليس منجيه من الأقدار
١٤٧	٢٢١	الرجز	ثم زادوا أنهم فى قومهم ... غفر ذنبهم ، غير فخر
١٧٣	٢٢٢	الطويل	وما أنا من رزء ، وإن جل جازع ... ولا بسرور - بعد موتك - فارح
١٨٢	٢٢٣	البسيط	ياما أميلح غزلانا شدن لنا ! ... من هؤليا ئكن الضال ، والسمر
١٨٤	٢٢٤	الطويل	جزى الله عنا - والجزاء بفضله . ... ربيعة خيرا ، ما أعف ! وأكرما !
١٩٢	٢٢٥	الطويل	وقال نبى المسلمين تقدموا ... وأحبب إلينا أن تكون المقدما !
١٩٧	٢٢٦	البسيط	والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ... فحلاً ، ، وأمهم زلاء ، منطيق
١٩٧	٢٢٧	الكامل	ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينا
٢٠٢	٢٢٨	الطويل	ألا حبذا أهل الملا ، غير أنه ... إذا ذكرت مى ، فلا حبذا هيا
٢٠٧	٢٢٩	الرجز	تروحى أجدر أن تقيلى ... [غدًا بجنبى بارد ظليل]
٢٠٨	٢٣٠	السريع	ولست بالأكثر منهم حصى ... وإنما العزة للطائر
٢٠٩	٢٣١	الكامل	تولى الضجيع إذا تنبه موهنًا ... كالأقحوان من الرشاش المستقى
٢١٣	٢٣٢	الطويل	فقالت لنا : أهلاً ، وسهلاً ، وزودت ... جنى النحل ، بل ما زودت منه أطيب
٢١٤	٢٣٣	الرجز	لآكلة من إقسط بسمن ... ألين مسًا فى حوايا البطن
–	–	–	من يثربيات قداد خشن
٢٢١	٢٣٤	الوافر	ولقد أمر على اللئيم يسبنى ... فمضيت ثمت قلت : لايعنينى
٢٢٨	٢٣٥	الرجز	[حتى إذا جن الظلام ، واختلط] ... جاءوا بمذق ، هل رأيت الذئب قط ؟
٢٣٥	٢٣٦	الرجز	[مالك عندى غير سهم ، وحجر] ... [وغير كيداء ، شديدة الوتر]
–	–	–	ترمى بكفى كان من أرمى البشر
٢٣٩	٢٣٧	السريع	ظهرا هما مثل ظهور الترسين ... [قطعته بالسمت ، لا بالسمتين]
٢٤٠	٢٣٨	الطويل	حمامة بطن الواديين ترنمى ... سقاك من الغر الغوادى مطيرها

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
٢٤٤	٢٣٩	المنسرع	فـداك حى خـولان جـميـعـهم ، وهمـدان
-	-	-	وكـل آل قـحـطـان والأكـرمـون عـدنان
٢٤٥	٢٤٠	الرجز	[إذا بكيت قـبلتنى أربعـا] إذاً ظللت الدهر أبكى أجـمـعـا
٢٤٧	٢٤١	الرجز	يا ليـتنى كنت صـبـيّاً مـرضعاً تحـملنى الذلفـاء حـولا أكـتـعاً
٢٥٢	٢٤٢	المديد	أنت بالخـيـر حـقـيق قـمن ــــــــــــــ
٢٥٢	٢٤٣	الهزج	أيـا مـن لـسـت أقْلاهُ ولا فـى البـعـد أنسـاهُ
-	-	-	لـك الله عـلـى ذاكاَ لـك الله ، لـك الله
٢٥٣	-	(تقدم)	فـأين إلى أين النجـاء ينعلنى ؟ أتاك أتاك اللاحـقون احـبس احـبس
٢٥٥	٢٤٤	الرجز	حـتى تراها ، وكـأنْ ، وكـأن أعناقـهـا مـشـددات بقَرَنْ
٢٥٦	٢٤٥	الطويل	فـلا والله لا يـلـغـى لما بـى ولا لـلـمـا بـهم أبـدًا دواء
٢٥٦	٢٤٦	الطويل	فـأصـبـحن لا يسـألنه عن بمابه أصـعَّد فى علو الهـوى ، أم تصـوبا ؟
٢٥٩	٢٤٧	الرجز	أقـسم بالله أبو حـفص عـمـر [مـا مـسّهـا من نقب ، ولا دبر]
٢٦١	٢٤٨	الرجز	إنـى ، وأسـطـارٍ سـطـرن سـطـرا لقـائل : يا نصـر نصـر نصـرا
٢٦٣	٢٤٩	الوافر	أنـا ابن التـارك البكرى بشـر عليـه الطيـر ترقـبـه وقـوعاً
٢٧٠	٢٥٠	الطويل	[قفا نبك من ذكرى حبيب ، ومنزل] بسـقط اللوى بين الدخـول ، فـحـومل
٢٧٣	٢٥١	الكامل	ألقى الصحـيـفـة ؛ كى يخـفف رحله والـزاد ، حـتى نعله ألقـاها
٢٧٥	٢٥٢	الطويل	ولست أبالى بعـد فـقـدى مـالكا أمـوتى نـاء ، أم هـو الآن واقـع ؟
٢٧٦	٢٥٣	الطويل	[لعـمـرك مـا أدرى ، وإن كنت داريا] شـعـيث ابن سـهم ، أم شـعـيث ابن منقـر ؟
٢٧٧	٢٥٤	الطويل	فـلا تعـجلى يا أم أن تتـبـينى بنصح أتى الواشـون ، أم بخـبـول ؟
٢٨٠	٢٥٥	البسيط	كـانوا ثمـانين ، أوزادوا ثمـانيـةً لولا رجـاؤك قـد قـتلت أولادى
٢٨١	٢٥٦	الطويل	فظل طـهـاة اللحم من بين منضج صـفـيف شـواء ، أو قـدير مـعـجَّل
٢٨٣	٢٥٧	الطويل	نأ صن بدار ، قـد تقـادم عـهـدها وإمـا بأمـوات ، ألَمَّ خـيـالهـا
٢٨٤	٢٥٨	الوافر	فـإمـا أن تكون أخى بحق فـأعـرف منك غـثى من سـمـينى

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهـــــد
–	–	–	وإلا فـــاطرحنى ، واتخـــذنى عـــدوٌّ أتّقـــيك ، وتتّقـــينى
٢٨٥	٢٥٩	البسيط	يا ليتما أمنا شالت نعامتُها أيْمـــا إلى جنة ، أيما إلى نار
٢٩١	٢٦٠	الكامل	ورجا الآخيطل من سفاهة رأيه مـــا لم يكن ، وأب له لينا لا
٢٩٤	٢٦١	البسيط	فاليوم قربت يهجونا ، وتشتمنا فاذهب فما بك ، والأيام من عجب
٢٩٥	٢٦٢	الطويل	بنا أبداً ، لا غـــيرنا يدرك المنى وتكشف غـمـاء الخطوبِ الفوادح
٢٠٥	٢٦٣	الرجز	أوعـــدنى بالســجن ، والأداهم رجلى ، فـــرجلى شثنة المناسم
٣٠٦	٢٦٤	الطويل	بلغنا السمـاء مجدنا ، وجدودنا وإنا لنرجـــو فـــوق ذلك مظهـــراً

(الفهرس الثانى)

فهرس أعلاة النحاة واللغويين ، الذين عرِّف بهم في هذا الجزء

رقم	ص	النحوى ، واللغوى ...
١	٢٩	السُّهيلىْ .
٢	٧٩	الرُّمَّانى .
٣	٢٨٧	ابن سَعْدَان .

(الفهرس الثالث)

فهرس الموضوعات

للجزء الثالث .

تم بحمد الله تعالي ، وتوفيقه ـ الجزء الثالث ـ ويليه الجزء الرابع

من التراث الإسلامي

شرح
ألفية ابن مالك
للشارح الأندلسي

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري
الأندلسي النحوي البلاغي المالكي
من نحاة القرن الثامن الهجري

علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه

الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

الأستاذ بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي
عميد معهد إعداد الدعاة (الأسبق) بقنا

الجزء الرابع

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف، ت: ٥١٢٠٨٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

النداء

وَلِلمُنَادَى النَّاء ، أَوْ كَالنَّاء « يَا » وَأَيْ ، وآ ، كَذا أَيَا ، ثُمَّ هَيَا
والهمزُ للدَّانِي ، ووَا لِمَنْ نُدِبْ أَوْ يَا ، وغير « وا » لدى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

هذا الباب وضعه للنداء .

ولهذا : نصب المنادى ؛ لأنه منصوب على المفعولية فى المعنى .

وقد عدد المصنف فى هذين البيتين حروف النداء : ندبة كان [1] ، أو غيرها .

فبدأ أولا بغير الندبة : فذكر لنداء البعيد ، وما فى حكمه خمسة أحرف اشتمل عليها البيت الأول ، وهى .

« يَا » كقولك : « يا زيد » و « أَيْ » كقوك : « أَيْ زَيْدُ » و « هَيَا » كقولك : « هَيَا زَيْدُ » .

وقوله : « للناء » أى : للبعيد ، وحذف ياء « النائى » وهو جائز .

وقوله : « أو كالناء » يعنى به : الساهى ، والنائم ؛ لأنهما في حكم البعيد ، وإن قربا .

وحذف ـ أيضا ـ الياء من قوله : « أَوْ كَالنَّاءِ » .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن الهمزة للقريب .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « كان » .

وإليه أشار بقوله : « والهمز للدانى » .

ثم ذكر أن « وَا » لمن ندب ، نحو : « وَازيْدُ » وكذلك « يَا » .

وإلى هذا أشار بقوله : « ووَا لِمَنْ نُدِبْ » نحو « وَازَيْدُ » وكذلك « يَا » .

وإلى هذا أشار بقوله : « ووَا لِمَنْ نُدِبْ ، أو يا » إلا أنه شرط فى « يَا » ألا ينادى بها المندوب ، إلا إذا أمن التباسه بغير المندوب ، نحو : « يا زَيْدَاه » فإن لحاق الألف ، والهاء فى آخره تعطى أنه مندوب .

بخلاف قولك : « يَا زَيْدُ » : فإنه لو قصدت به الندبة لاحتمل أنه غير مندوب ؛ لأن « يا » تستعمل في غير الندبة ، ولا دليل - ها هنا - على كونه مندوبا .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَغَيْر « وَا » لَدَى اللَّبْس اجْتُنِبْ» « فغير « وَا » يعنى به : « يَا » .

وزاد الكوفيون [1] فى حرف النداء « آ » - بألف بعد الهمزة وقد ذكرها المصنف .

و « آى » - بألف ، ثم ياء ساكنة - ولم يذكرها المصنف .

وقسم المبرد حروف النداء غير تقسيم المصنف : فجعل « الهمزة ، ووای » للقريب ، و « أيا ، وهيا » للبعيد ، و « يا » لهما .

وقال ابن برهان : الهمزة للقريب ، و « آى » للمتوسط ، و « أيا ، وهَيَا » للبعيد ، و « يَا » للجميع .

(١) نقل المرادى عن شرح التسهيل قول ابن مالك : « لم يذكر آ ، وآى » إلا الكوفيون ، ورووهما عن العرب ، الذين يثقون بعربيتهم ، ورواية العدل مقبولة » (المرادى ٣/٢٦٩) .

قوله :

وغيرُ مندُوبٍ ، ومُضْـمَر ، ومَا   جَـا مُسْتَغَاثا قد يعَرَّى ، فَاعْلَمَا
وَذَاكَ فى اسم الجنْسِ ، والمشارِ لَهْ   قلَّ : ومـن يمْنَعـهُ فانْصُرْ عاذِلَهْ

تكلم فى هذا البيت على حذف حرف النداء : فذكر أن غير المنادى المندوب ، والمضمر والمستغاث ، وعليه نبه بقوله :

.... ومَا   جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى ....

عن حرف النداء [1] .

وقوله : « فَاعْلَمَا » حشو .

والأصل : « فَاعْلَمَنْ » ثم أبدل من النون الألف .

فحصل من [2] مضمون البيت : أن كل منادى يجوز حذف حرف النداء منه ، إلا المندوب ، والمضمر ، والمستثنى .

أما المندوب فلأن المقصود هو تطويل الصوت ، وحذف حرف النداء ينافى ذلك .

وأما المضمر : فلأن المغنى عن حرف النداء بعد حذفه : هو تضمين معنى الخطاب في المنادي ، والخطاب في المضمر وضعي ، فلا يفهم منه أن الخطاب مضمن ، حتى يشعر بحذف حرف النداء .

وأما المستغاث : فلأن المراد تكثير الكلمة ، وامتدادها ؛ ليكون أحض على حصول الإجابة .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن حذف حرف النداء ، قليل فى اسم

---

(١) فى (ب) : « حذف » .   (٢) سقط من (جـ) الحرف : « مِنْ » .

الجنس ، والمشار له .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَذَاكَ فِى اسْمِ الجِنْسِ ، والمشارِ لَهْ قَلَّ ....

فالإشارة بقوله : « ذَاكَ » : إلى حذف حرف النداء .

ويعنى بالمشار له : اللفظ الدال على الشار ، وهو اسم الإشارة .

ونبه بقوله : « قلَّ » على قلة ما سمع من ذلك [1] .

قالوا فى اسم الجنس : « أَصْبِحْ لَيْل [2] » : أرادوا : يا ليل ، و « افْتَدِ مَخْنُوق [3] » أرادوا : يا مخنوق ، وفى الحديث : « ثَوْبِى حَجَر [4] » التقدير : يا حجر .

ومنه فى اسم الإشارة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [5] .

التقدير : يا هؤلاء ، ثم قال :

.... ومن يمنعه فانصر عاذله

(١) والبصرون يمنعون حذف حرف النداء ، والكوفيون يجعلونه قياسا مطردا ، وقد سمع منه أبيات . انظر المرادى ٣ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢) انظر قصة المثل ، ومضربه فى مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٤١٦ .

(٣) « ضرب لكل مشفوق عليه ، مضطر . . . » انظر الميدانى ٢ / ٢٤ .

(٤) قاله ﷺ حكاية عن موسى ﷺ حينما فر الحجر بثوبه ، وذلك : حينما وضعه عليه ليغتسل . . .

(٥) من الآية ٨٥ من سورة البقرة .
وجاء فى تفسير الجلالين : « ثم أنتم يا هؤلاء » وعلق الجمل قائلا : « قوله : « ثم أنتم » أنتم : مبتدأ ، وتقتلون : خبره ، والنداء اعتراض بينهما » . (١ / ٧٢) .

يعنى : ومن يمنع حذف حرف النداء ، من اسم الجنس ، والمشار له فانصر من عذله .

ويظهر منه الجنوح إلى مذهب الكوفيين ؛ لأنهم جعلوا حذف حرف النداء من اسم الجنس ، والمشار له قياسا .

ويحتمل أن يريد المصنف : ومن يمنع ما ورد من ذلك - وإن قل - فانصر عاذله .

قوله :

وَابْنِ المعَرَّفَ المنَادَى المفْرَدَا ... عَلَى الَّذِى فِى رَفْعِه قَدْ عُهِدَا
وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا ... وَلْيجْرَ مُجْرَى ذى بِنَاء جُدِّدَا
والمفردَ المنكور ، والمُضَافَا ... وَشِبْهَه انْصِبْ عَادِمًا خِلافَا

تكلم فى هذه الأبيات الثلاثة على ما يبنى من المنادى ، وما يعرب [1] ، فقال :

وابن المعرف المنادى المفردَا ... .

فشرط ف بناء المنادى شرطين :

الأول : أن يكون معرفا ، يعنى : تعريف العلمية ، نحو : « يَا زَيْدُ » أو تعريف قصد ، نحو : « يَا رَجُلُ » .

الشرط الثانى : أن يكون مفردا .

يعنى بالإفراد - هنا - ألا يكون مضافا ، نحو : « يَا عَبْدَ الله » ولا مشبها بالمضاف ، نحو : « يَا طَالِعا جَبَلاً » .

---

(١) فى (ب) : « يعرف » .

وإنما يبنى العلم المفرد ، لتنزله تنزل ضمير المخاطب .

ثم نبه على أن بـناء هذا النوع من المنادى يكون على الصورة التى عـهد عليها رفعه :

فإن كان مـفرداً بنى على الضم ، نحو : « يا زيدُ » وإن كـان مثنى بنى على الألف ، نحو : « يَا زَيْدَانِ » وإن كان جمع مذكر سالم بنى على الواو ، نحو : « يا زَيْدُونَ » وإلى هذا أشار بقوله :

.... على الذى فى رفعه قد عهدا

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن العلم المفـرد : إن كان مبنيا قبل النداء ترك على حاله ، ونـوى ضمه ، نحـو : « سِيبَوَيْه » إذا نُودى [1] ، فإنه كان مبنيا قبل النداء ، فتتركه مبنيا على الكسر وتنوى ضمه عند النداء .

وَإِلَى هَذَا أشار بقوله :

وَانْوِ انْضِمَام مَا بَنَوْا قَبل النِّدَا ....

وقوله :

.... ولْيُجْر مُجْرَ ذِى بنَاء جُدِّدَا

عنى : أنه يجرى مجرى معـرب ، تجدد بناؤه عند النداء ، فيحكم عليه بنصب محله ، وانضمام آخره تقديراً ، فـتقول : « يَا سيبَوَيْهِ » - بكسر الهاء - ثم تقول : « الظريفَ » - بالنصب - حملا على المحل « والظَريفُ » - بالرفع - حملا على الضم المنوى فى آخره .

ثم لما فرغ من المنادى المبنى ذكر المعرب ،وهو ثلاثة أنواع : المفرد النكرة :

---

(١) فى (ب) : « إذا نون » .

نحو : « يَا رَجُلاً » من غير قصد إليه ، ولا تعيين [١] .

والمضاف : نحو : « يَا عَبْدَ الله » .

والمشبَّه بالمضاف : نحو : « يَيَا أَحْسَنَ مِنْ زَيْدٍ » .

وذكر أن حكمها فى الإعراب النصب ، وإلى هذا أشار بقوله :

والمفردَ المنكور ، والمُضَافَا　　وَشِبْهَهُ انْصِبْ ....

ثم نبه على أنه [٢] لا خلاف فى نصب ذلك .

وإنما نصبت ؛ لأنها مفعول « بأَدْعُو ، أو أُنَادِى » إلا أنه لا يجوز إظهار ذلك الفعل ؛ لنيابة حرف النداء عنه .

وقوله : « والمفرد المنكور » مَنْصوب بقوله : « انْصِبْ » .

قوله :

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ ، وافْتَحَنَّ مِنْ　　نَحْوِ : أَزَيْدُ بنَ سَعيد لاَ تَهِنْ

والضمُّ ـ إن لم يَلِ الابْنُ عَلَمَا　　أَوِيلِ الابْنَ علمٌ ـ قد حُتِمَا

نبه فى هذين البيتين على حكم المنادى العلم ، إذا نعت « بِابْن » وكان الابن مضافا إلى علم كالمثال الذى مثل به .

فذكر أن المنادى ـ حينئذ ـ يجوز فيه الضم ، والفتح .

وإلى هذا أشار بقوله :

ونحوَ زَيْد ضُمَّ ، وافتحنَّ ...　　....　　....　　....

---

(١) فى (ب) : « فلا يتعين » .
وفى (جـ) : « ولا تعنى » .
(٢) فى (جـ) : « على أن » .

ثم كر المثال ، وهو :

.... أزيد بن سعيد ...

« فزَيْد » : علم منادى مفـرد ، و « ابن » صفة له ، وهو مـضاف إلى علم ، ولم يفصل بين « ابن ، وزيد » الذى هو الموصوف [1] .

وقد نبـه أن الضم ، والفتح لايجـوز إلاَّ فى نحو « زَيْد » الذى هو من نحو هذا المثال .

فـلا يجرى [2] الوجهان إلا فيما كان منـادى علـما موصوفا بابن متصـلا به ، والابن مضاف إلى علم .

فإن اختل شرط لم يجـز إلا الضم : كما لو فصل بين المنادى ، وابن ، فـقيل : « يا زَيْدُ الظريف ابن عـمـرو » : فلا يجـوز فى « زيْد » ـ هنا ـ إلا الضم .

وقد نبـه فى البيت الثانى على لزوم الضم ، إذا لـم يكن المنادى علما . كقولك : « يا غلامُ ابن زيد » وإليه أشار بقوله :

والضمُّ إن لم يل الابنُ علمَا

« فالابن » فاعل « بيل » ، و« علمًا » مفعول .

وكذلك :إذا لم يكن الابن مضافا إلى علم ، نحو :« يا زَيدُ ابن غلام » وإليه أشار بقوله : « يَلِ الابنَ عَلَمٌ » .

« فالابن » مفعولمقدم ، و « علم » فاعل .

---

(١) فى (ب) : « وهو الموصوف » .

(٢) فى (أ ، ب) : « فلا تجرى الوجهان » .

فتقدير البيت : والضم قد حتم إن لم يكن الابن قبله علم، وبعده علم .

قوله :

وَاضْمُمْ ، أَوِ انْصِبْ ، ما اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّـا لَـهُ اسْتِحْقَاقُ ضَـمٍّ بُيِّنَـا

نبـه فى هذا البـيت : أن الشاعـر إذا اضطر إلى تنوين المنـادى فله فيـه وجهان .

التنوين ـ مع بقاء الضم ـ : تشـبيها له بمرفوع ، غـير منصرف ، اضطر الشاعر إلى صرفه .

وهذا هو الأجود فيما كان علما .

أنشد سيبويه (١) :

٢٦٥ ـ سَلَامُ اللهِ يَا مَطرٌ عَلَيْها وليْسَ عَلَيْكَ يا مَطَـرُ السَّلَامُ

---

٢٦٥ ـ (١) : البيت للأحوص ، وهو من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣١٣ ، والمقتضب ٤ / ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ومجالس ثعلب ٩٢ ، ٢٣٩ ، ٥٤٢ ، والأغانى ١٤ / ٦١ ، والجمل ١٦٦ ، وأمالى الزجاجى ٨١ ، والمحتسب ٢ / ٩٣ ، وابن الشجرى ١ / ٣٤١ ، والإنـصـاف ٣١١ ، والخزانـة ١ / ٢٩٤ ، والشـذور ١١٣ ، والمغنى ٣٤٣ (٢٦٠) والعينى ١ / ١٠٨ ، ٤ / ٢١١ ، والتصـريـح ٢ / ٢٧١ ، والهمع ٢ / ٨٠ ، والـدرر ٢ / ١٠٥ ، والأشمونى ٣ / ١٤٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٧٣ .

اللغة :

مطر : زوج أخت امرأة الأحوص ، أو امرأة كان يهواها . .

والمعنى :

يهدى الأحوص التحية على من يهواها ، ولا يلقى سلام الله على زوجها مطر . .

الإعراب :

« سلام الله » مبتدأ ، ومضـاف إليـه « يا » حرف نداء « مطر » منادى ، مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون من أجل الضرورة « عليها » متعلق بمحذوف ،خبر المبتدأ « وليس » فعل ماض ناقص « عليك » متعلق بمحذوف خبر ليس « يا مطر » حرف نداء ، ومنادى « السلام » اسم ليس تأخر عن خبرها . . وجملة النداء : اعتراضية ، لا محل لها من الإعراب ، بين ليس ، واسمها ، وخبرها =

الوجه الثانى : التنوين ، مع النصب .

وهذا هو الأجود فيما كان نكرة مقصودة .

قال كثير .

٢٦٦ ـ لَيْتَ التحيَّةَ كَانَتْ لى ، فَأَشْكُرَهَا   مَكَان يا جملٌ « حُيِّيتَ يَا رَجُلُ »

يروى : « يا جملاً » بالتنوين ، والنصب .

ويروى : « يَا جَمَلٌ » بالضم ، والتنوين ، وهى أشْهَر .

= **والشاهد فى البيت :**

قوله : « يا مطر » الأول : حيث نـون المنادى المفرد العلم للضرورة ، وأبقى الضم اكتـفاء بما تدعو إليه الضرورة .

٢٦٦ ـ (١) كثير بن عبد الرحمن ، وقد شهر بعزة بنت حميد الضمرى حتى عرف بها .

والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الجمل ١٦٤ ، وابن يعيش ١ / ١٢٩ ، والعينى ٤ / ٢١٤ ، والهمع ١ / ١٧٣ ، والدرر ١ / ١٤٩ ، والأشمونى ٣ / ١٤٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١ / ١٥٩ .

اللغة :

التحية : يريد تحية عزة لجمله عند التفرق من مـنى ، وقد حيت الجمل ، ولم تقرأ التحية على راكبه وهو كثير ؛ لأنها حلفت ألا تكلمه .

والمعنى :

ليت التحية ،وجهت إلى فأشكر عزة ، وليتها قالت :« حييت يا رجل » مكان إلقاء التحية على الجمل .

الأعراب :

« ليت » حرف تمن ، نصب « التحية » : اسم ليت ، وجـملة « كانت لى » خبر ليت « فأشكرها » الفاء : فاء السببية ، وفعل مضارع ، وفاعله مسـتتر وجوبا ، والضمير مفـعوله ، والفعل المضارع منصوب « بأن » المضمرة بعد فاء السببية ، « مكان » ظرف منصوب بالفتحة « يا جمل » يا : حرف نداء « جمل » منادى ، مبنى على الضم فى محل نصب ، ونـون للضرورة « حيت » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله « يا رجل » حرف نداء ، ومنادى .

والشاهد في البيت :

قوله : « يا جمل » حيث نونه مضموما ، ويروى بالنصب ، والمشهور الضم .

قوله :

وَباضْطِرَار خُصَّ جَمْعُ « يَا ، وأَلْ » إِلاَّ مَـعَ الله ، ومَحْكِيِّ الجُمَـلْ

نبه فى هذا البيت على أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء ، والألف ، واللام ، إلا اضطراراً ، نَحْو قوله (١) .

٢٦٧ ـ فَيَا الغُلاَمَانِ اللَّذان فَرَّا إِيَّاكُمَـا أَنْ تعقبَـانَا شَـرَّا

---

٢٦٧ ـ (١) : البيت من الرجز وقائله مجهول ، ويقول العينى : إنه من السريع وفيه : الخبن والكسف ٤ / ٢١٥ ، ٢١٦ شواهد العينى .

وهو من شواهد المقتضب ٤ / ٢٤٣ ، وابن الشجرى ٢ / ١٨٢ ، والإنصاف ٣٣٦ ، وابن يعيش ٢ / ٩ ، والمقرب ٣٧ ، ٨٥ ، والتصريح ٢ / ١٧٣ والهمع ١ / ١٧٤ ، والدرر ١/ ١٥١ ، والأشمونى ٣ / ١٤٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

إياكما : تحذير لهما ، تعقبانا ، وفى العينى : « تكسبانا » فى موضع « تعقبانا » والمراد : أحذركما من إلحاق شر بنا بسبب هو فراركما .

والمعنى :

ينادى القائل غلامين فرا ، وشردا ، ويحذرهما من عمل شر يعود على من خلفهما بألم ، وحسرة ، وغم .

الإعراب :

« فيا » الفاء : على حسب ما قبلها ، ويا : حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الغلامان » منادى ، مبنى على الألف فى محل نصب ؛ لأنه مثنى ، « اللذان » صفة لقوله : « الغلامان » على اللفظ « فرا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، « إياكما » إيا : منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوبا ، تقديره : أحذركما « أن » حرف مصدرى ، ونصب « تعقبانا » فعل مضارع ، منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، و « نا » مفعول أول ، وأن المصدرية ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور « بمن » المقدرة ، « شرا » مفعول ثان لقوله : « تعقب » .

والشاهد فى البيت :

قوله : « فيا الغلامان » حيث جمع بين حرف النداء ، وأل فى غير اسم الله تعالى ، وما سمى به من المركبات الإخبارية (الجمل) وذلك لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر .

وإنما لم يجز ذلك فى السعة كراهة الجمع بين أداتى تعريف ، وهما : « يَا ، وأَلْ » .

والبغداديون : يرون جواز ذلك فى السعة [1] ، وقالوا : كل اسم يجوز أن يدخله التنوين يجوز أن يدخله الألف ، واللام .

وقد أشار المصنف إلى أن مثل هذا لا يجوز إلا ضرورة بقوله :

وباضطرار خُصَّ جمع « يَا ، وَأَلْ » ....

ثم استثنى من ذلك اسم الله تعالى ، فيجوز أن تقول : يَا الله ـ مقطوع الألف ، وموصولها ـ .

والجملة المحكية : فتقول فى رجل مسمى بقولك : « المُنْطَلِقُ زَيْدٌ » : « يا المنطلقُ زيدٌ » وإلى ذلك أشار بقوله :

.... إلاَّ مَعَ الله ، ومحكيَّ الجُمَلْ

وإنما جاز ذلك فى هذين الموضعين ؛ لأن الألف ، واللام خرجتا عن التعريف .

قوله :

وَالأَكْثَرُ « اللَّهُمَّ » بالتَّعْوِيض وَشَذَّ « يا اللَّهمَّ » فى قَريض

نبه فى هذا البيت : على أن الأكثر فى اسم الله إذا نودى أن تعوض [2] الميم فى آخره من حرف النداء ، فتقول : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لى » .

وإليه أشار بقوله :

---

(١) سقطت العبارة الآتية من (جـ) : « كراهة الجمع بين أداتى تعريف ، وهما « يا ، وأل ، والبغداديون : يرون جواز ذلك فى السعة » .

(٢) فى (جـ) : « يعوض » .

والأكثر « اللَّهمَّ » بالتعويضِ ....

ثم ذكر أنه شذ فى الشعر الجمع بين حرف النداء والميم ، كقول الشاعر [(1)] .

٢٦٨ ـ إنّى إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ ، يَا اللَّهُمَّا

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وشذ يا اللَّهمَّ فى قَريضِ

والقريض : الشعر .

---

٢٦٨ ـ (١) : القائل : هو أمية بن أبى الصلت ، أو أبو خراش الهذلى (العينى ٤ / ٢١٦) والشاهد من الرجز .

وهو من شواهد النوادر ١٦٥ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٢ ، والمخصص ١ / ١٣٧ ، والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ، وابن الشجرى ٢ / ١٠٣ ، والإنصاف ٣٤١ ، وابن يعيش ٢ / ٢١٦ والخزانة ١ / ٣٥٨ ، والمغنى ٢١٣ ، والعينى ٤ / ٢١٦ ، والتصريح ٢ / ١٧٢ ، والهمع ١ / ١٦٨ ، والدرر ١ / ١٥٥ ، والأشمونى ٣ / ١٤٦ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (أله ٣٦٢) .

اللغة :

حدث : أراد به الأمر الحادث ، الطارئ ، الذى يحتاج إلى عون ، ومساندة . ألم :نزل ، ووقع ، ودهم . . .

والمعنى :

كلما نزل بى كرب ، وألم بى خطب ، واعترتنى ضائقة ألجأ إلى الله تعالى ؛ ليكشف الضر ، ويزيل العسر .

الإعراب :

« إنى » إن : حرف توكيد ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، والياء : اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إنى إذا ألم حدث ألم ، وجملة الفعل المحذوف ، مع فاعله : فى محل جر بإضافة إذا إليها « ألم » فعل ، وفاعله مستتر ، والألف للإطلاق والجملة : مفسرة ، وجملة « أقول » من الفعل ، وفاعله المستتر جواب إذا ، وجملة الشرط فى محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء « اللهم » الله : منادى ، والميم عوض عن النداء المحذوف ، وجملة النداء : فى محل نصب مقول القول « اللّهما » كما سبق .

والشاهد فيه :

قوله : « يا اللهم يا اللهما » حيث جمع بين حرف النداء ، والميم المشددة ، التى يؤتى بها للتعوض عن حرف النداء ، وهذا شاذ .

فصــل

تَابِـعَ ذِى الضَّمِّ ، المُضَـافَ دُونَ أَلْ أَلزِمْهُ نَصْـبًا ، كأَزَيْدُ ذَا الحِيَـلْ
وَمَا سِوَاهُ ارفَعْ ، أَوِ انْصِبْ ، وَاجْعَلاَ كمسـتقلٍّ : نَسَقًـــا ، وبَـــدَلاَ
وَإِنْ يكُنْ مَصْحُوبَ « أَلْ » مَـا نُسِقَا فَفِيـهِ وَجْهَـانِ ، ورَفْـعٌ يُنْتَقَى

هذه الأبيات الثلاثة تكلم فيها على تابع المنادى ، المبنى على الضم .

فذكر فى البيت الأول : أن تابع المنادى المضموم إن [1] كان مضافا ، غير معرف « بألْ » يعنى : التابع ، فهو لازم النصب .

وإلى هذا أشار بقوله :

تابع ذى الضم ، المضاف دون أل ألزمه نصبا ....

فقوله : « ذى الضم » يعنى به : المنادى .

وقوله : « المضاف » دون « أل » يعنى به : التابع .

« فالمضاف » : مرفوع ؛ لأنه صـفة « لتابع » أو منصوب ، إن جعلنا « تابع » منصوب بفعل مضمر ؛ لأنه من باب الاشتغال .

والضمير فى قوله : « ألزمه » عائد إلى قوله: « تابع » .

ثم مثل ذلك بقوله : « أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ » :

« فزيد » منادى مضموم ، و « ذا » تابع مـضاف ، عار عن « ألْ » فهو لازم النصب .

وبقى له الكلام على المضاف ، المعرف بالألف ، واللام والمفرد .

(١) فى (أ) : « انصب ، أو ارفع » .
(٢) فى (ب) : « إذا » .

فتكلم عليهما فى البيت الثانى ، فقال :

وما سواه ارفع ، أو انصب ...

يعنى : وما سوى المضاف ، العارى عن الألف ، واللام .

فدخل تحت [1] قوله : « المضاف ، المعرف بالألف ، واللام » نحو قولك : « يَا زَيْدُ الحسنُ الوجهِ » فيجوز فيه الرفع ، والنصب ـ وإن كان مضافا لأنه شبيه بالمفرد ؛ لكون الإضافة غير محضة .

ودخل تحت قوله : ـ أيضاً ـ : المفرد ، نحو : « يا زيدُ العاقلُ فيجوز فيه الرفع ، والنصب .

وهذا الذى ذكره من الكلام على التابع إلى هنا : هو حكم النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان .

ثم شرع يتكلم على النسق ، والبدل :

فذكر أنهما فى حكم المنادى المستقل ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَاجْعَلاَ كمُسْتَقِلٍّ : نسقًا ، و بَدَلاَ

فقوله : « واجعلا » : الألف فيه بدل من النون الخفيفة .

وقوله : « كمستقل » ، أى : كالمنادى المستقل [2] .

فمقتضى كلامه : أن يجعل عطف النسق ، والبدل : كأنهما باشرهما حرف النداء : فتبنيهما حيث تبنى المنادى ، وتنصبهما حيث تنصب المنادى[3] ،

---

(١) فى (أ) : « تحته » .

(٢) سقط من (ب) : لفظ « المستقبل » .

(٣) فى (أ ، جـ) : « فتبنيها حيث يبنى المنادى ، وتنصبهما حث ينصب المنادى » .

فتقول :

« يا زيدُ ، وعمرو ، ويا أبا عبد الله محمد » : فتضم « عمرًا ، ومحمدًا » لأنهما علمان مفردان ، وحرف النداء فى حكم المباشر لهما ؛ فيبنيان على الضم .

وتقول [1] : « يا زيدُ وعبدَ الله » وَ « يَا زَيْدُ أَخَانَا » فتنصبهما ؛ لأن المعطوف ، والبدل - هنا - مضافان .

والمنادى المضاف منصوب .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن عطف النسق إذا كان معرفا بالألف ، واللام : جاز فيه الرفع ، والنصب ، والرفع هو المختار .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وإنْ يكن مصحوب « أل » ما نسقا .... البيت

وهذا الذى ذكره : من انتفاء الرفع هو مذهب الخليل ، وسيبويه ، والمازنى .

واختار أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس النصب .

وفرق المبرد ، فقال :

إن كانت الألف ، واللام للتعريف فالمختار النصب ؛ لأن المعرف بالألف واللام شبيه بالمضاف ، نحو : « يَا زَيْدُ ، والعاقلَ » وإن كانت الألف ، واللام لغير التعريف ، نحو : « يا زيدُ ، والعباسُ » فالمختار الرفع ، لعدم الشبه [2] بالمضاف .

(١) فى (جـ) : « فتقول » .

(٢) ف (جـ) : « لعدم تشبيهه بالمضاف » .

قوله :

وأيّها مصحوبَ أل بعد صفهْ يلزم بالرفع لدى ذى المعرفهْ

وأيهذا ، أيها الذى وَرَدْ ووصفُ أىٍّ بِسَوى هذا يُرَد

تكلم فى هذين البيتين على صفة « أيّ » فى النداء :

فذكر أن المنادى إذا كان « أيّاً » لزم أن يوصف باسم معرف بالألف ، واللام ، وإلى هذا أشار بقوله :

وأيها مصحوب أل بعد صفة يلزم ....

يريد : أن « أيّها » يلزم أن يكون بعده اسم،مصحوب « بأل» صفة له .

فقوله :« مصحوب أل » مبتدأ،و« صفة » منصوب على الحال و« يلزم » فى موضع الخبر .

والتقدير : وقوع مصحوب « ألْ » صفة ، بعد « أيها » لازم .

« فبعد » ـ فى البيت ـ مبنى على الضم ، لقطعه عن الإضافة .

وليس مضافا إلى صفة .

وإنما ألزمت [1] « أيّ » فى حال النداء الصفة ؛ لأنها قطعت عن الإضافة فبقيت مبهمة ،فألزموها الصفة ؛لتتخصص بها ،وجعلوا هاء التنبيه مع « أى » عوضا عما فاتها من الإضافة .

فإن كان المقصود بالنداء مؤنثا ألحقوها تاء التأنيث .

ثم قال المصنف : « بالرَّفْعِ لَدَى ذِى الْمَعْرِفَة » :

---

(١) فى (ب) : « التزمت » .

يعنى : أن الصفة التي تلزم « أيًّا » تكون مرفوعة عند أهل المعرفة .

وهذا تنكيت على من جوز فيها الوجهين ، وهو : المازنى ، والزجاج ، قاساه على وصف غيره من المنادى ، المبنى على الضم .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن « أيّها » - أيضاً - يجوز وصفها باسم الإشارة ، وإليه أشار بقوله : « و أيُّهذَا » .

وبالذى من الموصولات ، وإليه أشار بقوله : « أيُّها الَّذِى وَرَد » .

ثم نبه على أن « أيّاً » لا توصف بغير ما ذكر ، وإليه الإشارة بقوله :

.... وَوَصْفُ « أَىٍّ » بِسوى هَذَا يُرَدّ

من الرد : وهو عدم القبول .

قوله :

وَذُو إشارَةٍ « كَأَىٍّ » فى الصِّفَهْ إنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ المعْرِفَهْ

نبه فى هذا البيت : على أن اسم الإشارة إذ جعل وصلة لنداء ما فيه الألف ، واللام ، كقولك : « يَا هَذَا الرَّجُلُ » كان بمنزلة « أىّ » فى لزوم الصفة المرفوعة ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَذُو إشارَةٍ « كَأَىٍّ » فى الصِّفَهْ ....

ثم نبه على أن جعل اسم [1] الإشارة بمنزلة « أىّ » فى لزوم الصفة المرفوعة : إنما يلزم إذا كان ترك الصفة يفوت به معرفة المشار إليه .

وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « اللهم » .

.... إنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفيتُ المعرفَهْ

فالهاء فى « تركها » عائد إلى الصفة .

و « يفيت » من الفوات ، الذى هو : عدم الحصول .

فإذا قلت : « يَا هَذَا الرَّجُلُ »: فإن كان المشار إليه لا يعرف إلا بقولك : « الرَّجُل » تعين رفع « الرَّجُل » .

وإن كان المشار إليه معروفا بدون ذكر « الرجل » لم يكن اسم الإشارة بمنزلة « أيّ » فى لزوم رفع الصفة ، بل يجوز فيها الرفع ، والنصب .

قوله :

فى نَحْو : « سَعْدُ سَعْدُ لاوْسِ » يَنْتَصِبْ ثَانٍ ، وَضُمَّ ، وافتَحْ أوَّلاً تُصِبْ

نبه فى هذا البيت على أن العلم المنادى ، إذا كرر لفظه ، واللفظ الثانى مضاف ، ـ كما مثل ـ تعين فى الثانى النصب ؛ لأنه مضاف .

وجاز فى الأول : الضم ، والنصب .

فالضم ؛ لأنه علم مفرد .

ومن نصبه ففيه اعتباران :

أما سيبويه : فيجعله مضافا إلى الاسم الذى بعد الثانى ، والاسم الثانى مقحم بينهما .

وأما المبرد : فيرى أنه مضاف إلى محذوف ، دل عليه ما أضيف إليه الثانى ، فالتقدير عنده : يا سعد الأوس سعد الأوس .

ومنهم من جعله مركبا مع الثانى « كخمسة عشر » : فيجعل فتحة الأول

فتحة بناء [1] .

وقد نبه المصنف على لزوم نصب الثانى بقوله : « يَنْتصِبْ ثَانٍ » .

وعلى جواز الضم ، والفتح فى الأول بقوله : « وضمَّ ، وافتحْ أوَّلاً تصِبْ » .

ونقل حركة الهمزة من « أوس » إلى لام التعريف ، وكذلك همزة « أولا » إلى حاء « افتح » والروى من المصراعين مقيد ، أى : مسكن .

---

(١) انظر شرح المرادى ٣ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

المنادى
المضاف إلى ياء المتكلم

وَاجْعَلْ منادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيا

هذا الباب [1] وضعه للكلام على المنادى ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم .

وكثيرا ما يضاف المنادى إليها .

والمضاف إلى ياء المتكلم ، إما : صحيح ، وإما معتل .

ولم يتكلم على المعتل .

وشرع فى هذا البيت يتكلم على الصحيح ، إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، وإلى هذا أشار بقوله :

واجْعَلْ منادًى صح إِنْ يُضَفْ [2] لِيَا ....

ثم ذكر فيه خمسة أوجه :

فمراده : واجعل المنادى الصحيح ، إذا أضفته إلى ياء المتكلم على وجه من هذه الخمسة الأوجه ، المنبه عليها بالأمثلة ، فقال :

أولا : « كَعَبْدِ » ـ بحذف ياء الإضافة ، وإبقاء الكسرة دليلا عليها .

وهو أحسن الوجوه .

ثم قال **ثانيا :** « عَبْدِى » ـ بياء الإضافة ساكنة ـ .

---

(١) فى (ب) : « هذا البيت » .

(٢) فى (ب) : « إن تضف ليا » .

ثم قال **ثالثا** : « عَبْدَ » ـ بفتح الدال وقلب ياء الإضافة ألفا ، بعد قلب الكسرة قبلها فتحة ، ثم حذف الألف ، وأبقى الفتحة دليلا عليها .

ثم قال **رابعا** : « عَبْدَا » ـ بألف بعد الدال ، وقد تقدم أصله .

ثم قال **خامسا** : « عَبْدِيَا » ـ بفتح ياء المتكلم .

وهذا هو الأصل .

والوجوه الأربعة تخفيف من هذا الأصل ؛ لكثرة دوره فى الكلام .

والألف بعد الياء من قوله : « عَبْدِيَا » هى وصل للروى ليست من الأوجه فى شىء .

وقد زادوا فى لغة المنادى ، المضاف إلى ياء المتكلم وجها سادسًا :

وهو ضم آخره ، قرئ ـ شاذًا ـ ﴿ رَبُّ السِّجنُ أحَبُّ إِلَىَّ ﴾ [1] . ـ بضم الباء ـ .

وحكى يونس عن بعض العرب « يا أُمُّ لا تفعَلِى » ـ بضم الميم ـ .

قوله :

وفتحٌ أوْ كسرٌ ، وَحَذْفُ اليَا استَمر فى يَا ابْن أُمَّ ، يا ابنَ عَمّ لا مَفَر

نبه فى هذا البيت على حكم « ابْن عَمّ ، وابن أمّ » فى النداء :

فذكر أنه : يجوز فتح ميمها ، وكسرها [2] .

أما الفتح ، فوجهه : أن ياء الإضافة قلبت ألفا ، بعد أن قلبت الكسرة قبلها فتحة ، ثم حذفت الألف ، وتركت الفتحة دالة عليها .

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) فى (ب) : « أو كسرها » .

وأما الكسر ، فوجهه : أنهم حذفوا ياء الإضافة ، وتركوا الكسرة دالة عليها ، فالتزموا ذلك فيهما تخفيفا ؛ لكثرة دورهما فى الكلام ، فلا يكادون ينطقون بالياء بعد الكسرة ، ولا بالألف بعد الفتحة إلا فى شذوذ ، نحو قول الشاعر [1] .

٢٦٩ ـ يَا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِى ، واهْجَعِى ....

وقد أشار المصنف إلى وجه الكسر ، والفتح فيهما ، ولزوم فتح الياء

---

٢٦٩ ـ (١) القائل : هو أبو النجم العجلى ، واسمه الفضل بن قدامة ، والشاهد من الرجز .

والشاهد من شواهد الكتاب ١ / ٣١٨ ، والنوادر ١٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٢ ، والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ، والجمل ١٧٢ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، ١٣ ، والعينى ٤ / ٢٢٤ ، والتصرح ٢ / ١٧٩ ، والهمع ٢ / ٥٤ ، والدرر ٢ / ٧٠ ، والأشمونى ٣ / ١٥٧ ، والشارح الأندلسى .

وبعد بيت الشاهد : لا يخرق اللوم حجاب مسمعى .

وقبل بيت الشاهد :

قد أصبحت أم الخيار تدعى ... علىّ ذنبا كله لم أصنع

من أن رأت رأسى كرأس الأصلع ... ميزعنه قنزعا عن قنزع

جذب الليالى : أبطئى ، أو أسرعى ... أفناه قيل الله للشمس اطلعى

حتى إذا وارك أفق فارجعى

اللغة :

تلومى : من اللوم ، وهو العتاب فى تسخط ، مع توبيخ على أمر وقع ، واهجعى : من الهجوع ، وأصله : الرقاد فى الليل خاصة ، ويريد : ترك اللجاجة ، وأخذ الأمور بالتفاهم ، واللين . . .

والمعنى :

يا ابنة عمى ، ويا زوجى ، لا تكثرى من اللوم ، والمضى فى العتاب ، ونامى . .

الإعراب :

« يا » حرف نداء « ابنة » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة . ابنة : مضاف ، و « عما » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة « عم » مضاف ، وياء المتكلم ، المنقلبة ألفا ، مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « لا » حرف نهى « تلومى » مضارع مجزوم بلا الناهية ، وياء المتكلم فاعل ، واهجعى » الواو : حرف =

بقوله :

وفَتحٌ او كسرٌ ، وحَذْفُ الْيَا استَمر ....

وقوله : « لا مَفَرّ » يعنى : لا مفر من حذف الياء فيهما ، وهو حشو .

وأما غير « ابن أم ، وابن عم » من المنادى المضاف إلى ما أضيف إلى ياء المتكلم ، نحو : « يا ابن أخى ، وابن أختى » فلا يجرى فيه هذا الحكم ، بل لابد من إثبات ياء الإضافة .

قوله :

وَفِي النِّدَا أَبَـتِ ، أُمَّتِ عَـرَضْ   واكْسِرْ أَوِ افْتَحْ ، وَمِنَ الْيَا التَّ عِوضْ

ذكر فى هذا البيت : أن مما عرض فى النداء « يَا أَبَتِ ، ويَا أَمَّتِ » .

والأصل : يا أَبِى ، ويَا أُمِّى : فحذفوا ياء الإضافة ، وألحقوا التاء فيهما عوضا عنها [1] .

ولأجل ذلك : لا يجمع بينهما ، وبين الياء ، فلا يقال : « يَا أَبَتِى ، ويا أمتّى » .

وفى حركة التاء وجهان : الكسر ، والفتح ، والكسر أكثر [2] ، والفتح أقيس ؛ لأن التاء عوض عن الياء ، فينبغى أن تحرك بما هو الأصل فى تحريك

= عطف ، وفعل أمر ، وفاعله ، والجملة : معطوفة على الجملة التى قبلها . . .

والشاهد في البيت :

قوله : « يا ابنة عما » فقد أبدل أبو النجم الألف من الياء كراهة ، لاجتماع الكسرة ، والياء ، مع كثرة الاستعمال .

وذلك شاذ .

(١) سقط من (جـ) لفظ : « عنها » .

(٢) سقط من (جـ) : « والكسر أكثر » .

الياء ، وهو : الفتح .

وقد أشـار المصنف إلى اختصـاص هذا الحكم : « بالأَب ، والأمّ » فى النداء بقوله :

وفى النِّدا « أَبتِ ، أمَّتِ عَرَضْ » ....

فقـصر « النداء » ضرورة ، وأشـار إلى جواز الكسر ، والفـتح فى التاء بقوله : « وَاكْسِرِ ، أَوِ افتح » .

وأشار إلى أن التاء [1] عوض عن ياء الإضـافة بقوله : « ومن اليـا التا عوض » .

وقصر « الياء ، والتاء » ضرورة .

وفى ذكره أن التاء عـوض عن اليا تنبيه على عدم الجـمع بينهما : إذ لا يجمع بين العوض ، والمعوض عنه .

فأما قول الشاعر [2] :

٢٧٠ ـ يَا أُمَّتَا أَبْصَرنِى رَاكِبٌ يسير فى مُسْحَنْفِـرٍ لاَحِبِ

فالألف ألف الاستغاثة ، ويمكن أن تكون الألف ، التى هى بدل من ياء

---

(١) فى (أ) : « وأشار إلى التاء عوض » .

٢٧٠ ـ (٢) البيت لصبية من الأعراب ، لم أجد من عينها ، والبيت من السريع .

وهو من شواهد المحتسب ٢ / ٢٣٩ ، وابن الشـجرى ٢ / ١٠٤ ، والعينى ٤ / ٢٢٦ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (أيا ٦٥) . .

اللغة :

أبصرنى : شاهدنى ، ورآنى ، راكب : من يركب البعير خاصة . مختار (ر ك ب) ، مسحنفر : من معانيه : الطـريق المستقيم ، قاموس (اسحنفـر) لاحب : اللحب الطريـق الواسـع كاللاحب » قاموس (اللحْب) . =

الإضافة .

جاء ذلك ضرورة .

ويسهل الجمع بينهما : أن الألف ليست عين الياء .

= **والمعنى :**

يا أمى : شاهدنى ، ورآنى راكب جمل يسير فى طريق واسع مستقيم . .

الإعراب :

يا : حرف نداء ، أو حرف نداء ، واستغاثة . . « أمتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على الياء المبدلة تاء ،لكثرة الاستعمال ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ،والألف لمد الصوت ، أو للاستغاثة ، أو هى بدل من ياء المتكلم ، المبدلة تاء لكثرة الاستعمال « أبصرنى راكب » فعل ماض ، ونون الوقاية ، ومفعول به ، وفاعل ، وهو : راكب « يسير » فعل مضارع . . وفاعله مستتر « فى مسحنفر » متعلق بيسير « لاحب » صفة .

والشاهد فيه :

قولها : « يا أمتَا » يمكن أن تكون الألف للاستغاثة ، ويمكن أن تكون الألف المبدلة من ياء الإضافة ويكون ذلك ضرورة .

انظر ما كتبناه عن الشاهد ، وعن الدراسة حوله فى كتابنا « الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية » الجزء الثالث ، وهو الشاهد رقم (١٧) .

أسماء

لازمت النداء

هذا الفصل ذكر فيه أسماء اختصت بالنداء ، وما ورد منها في غير النداء شاذ يحفظ ، ولا يقاس عليه .

قوله :

وَ « فُلُ » بَعْضُ مـا يخُصُّ بالنِّدَا   « لُؤْمَانُ ، نَوْمَانُ » كَـذَا ، وَاطَّرَدَا

فى سَبِّ الأنْثَى وَزْنُ « يَا خَبَاثِ »   وَالأَمْرِ هَكَـذَا مِـنَ الثُّلاثِـى

وَشَاعَ فى سَـبِّ الذكُورِ « فُعَلُ »   وَ لاَ تَقِسْ ، وَجُرَّ فى الشِّعْرِ « فُلُ »

عدد فى هذه الأبيات الثلاثة ما يختص بالنداء من الألفاظ ، وذكر ما يتعلق بها من أحكام .

فمما يختص بالنداء « فُلُ » .

وأصله : « فلان » وتقول للأنثى « فُلَة » - بالتاء - وليس ذلك ترخيم « فلان »[1] ؛ لأنه لو كان ترخيما لم يحذف منه الألف ؛ لأنه رباعى ، ولا يحذف من الرباعى إلا حرف واحد .

وقد أشار المصنف إلى اختصاص « فل » بالنداء بقوله :

وَ « فُلُ » بعض ما يخص بالنداء   ....

ثم ذكر مما اختص بالنداء « لُؤْمَان » - بضم اللام ، وهمز ساكن بعدها - وهو : الكثير اللؤم ، وكذلك « مِلأمان ، ومِلأم » ولم يذكرهما المصنف .

---

(١) سقط من (جـ) : « فلان » .

ثم ذكـر منها « نَوْمَان » ـ بفـتح النون ، وسكون الواو ـ وهو : الكثـير النوم .

وقد نص على « لؤمان » ونومان بقوله : « لؤمان ، نومان ، كذا » .

فالإشـارة « بذا » إلى « فل » أى : حكمهمـا كحكمه فى الاختـصاص بالنداء .

ثم ذكر أن مما يختص بالنـداء : وصف الأنثى على وزن « فَعَال » قصداً للسب .

نحـو : « يَا خَبَاثِ ، يا فَجَارِ » إلا أن بناء هذا الـوصف من كل فـعل ثلاثى مقيس عند سيبويه .

وهو مبنى على الكسر ، تشبيها له « بنَزَالِ » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

فِى سَبِّ الانْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ ....

فنبه بقوله : « واطرداً » على أنه مقيس .

ثم استطرد الكلام فى بناء الأمر من اثلاثى على وزن هذا الوصف .

فذكر أنه مقيس ـ أيضاً ـ وإلى هذا أشار بقوله :

.... والأمرُ هكذَا منَ الثلاثِى

فالتشبيه راجع إلى الوزن ، والقياس ، لا إلى الاختصاص بالنداء .

وهذا الذى ذكـره : من أن بناء هذ الوزن للأمر من الثـلاثى مقـيس هو مذهب سيبوبه .

وغيره يراه موقوفا على السماع « فَنَزَالِ » عنده ، وما أشبهه مسموع .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أنه قد شاع [1] مما اختص بالنداء فى سب الذكور ما هو على وزن « فُعَل » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ـ مبنيا على الضم ، نحو : « يَا غُدَرُ » و « يا فُسَقُ » و « يَا فُجَرُ » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وَشَاعَ فِى سبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ....

ثم نبه على أن بناء هذا الوزن ليس بقياس ، فقال : « وَلاَ تَقِسْ » .

ثم نبه على أن « فُلُ » قد استعمل فى غير النداء ، مجروراً بحرف الجر ، فقال :

.... وَجُرَّ فى الشِّعرِ فُلُ

ومراده قول الشاعر [2] :

---

(١) سقط من (جـ) : « قد شاع » .

٢٧١ ـ (٢) القائل : هو أبو النجم العجلى ، والشاهد من الرجز .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٣٣ ، ٢ / ١٢٢ ، والمقتضب ٢٣٨ ، والجمل ١٧٦ ، والسمط ٢٥٧ وابن الشجرى ٢ / ١٠١ ، والمقرب ٣٨ ، والخزانة ١ / ٤٠١ ، والمغنى ١٥٤ ، والعينى ٤ / ٢٢٨ ، والتصريح ٢ / ١٨٠ ، والهمع ١ / ١٧٧ ، والدرر ١ / ١٥٤ . والأشمونى ٣ / ١٦١ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (لجج ١٧ ، فلن ٢٠٢) .

اللغة :

لجة : بفتح اللام ، وتشديد الجيم ـ : الجلبة ، واختلاط الأصوات فى الحرب .

المعنى :

قبل بيت الشاهد : تضل منه إبلى بالهوجل ....

شبه أبو النجم تزاحم الإبل ، ومدافعة بعضها بعضا ، وحجز العقلاء المتسرعينَ عن الوقوع فى عراك ، وقول العقلاء : أمسك فلانا عن فلان . =

٢٧١ - .... فى لجة أمْسِكْ فلانا عن فل

فجر « فُل » يعن .

= **الإعراب :**

« فى لجة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « تضل . . . » « أمسك » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا « فلانا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، « عن » حرف جر « فل » مجرور بعين ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة . وجملة « أمسك . . . » فى محل نصب مقول القول المحذوف ، الذى يقع نعتا للجة ، والتقدير : فى لجة مقول فى شأنها أمسك فلانا عن فلان .

والشاهد فيه قوله :

« عن فل » حيث استعمل « فل » فى غير النداء ، وجره بالحرف ، وذلك ضرورة ؛ لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى .

الاستغاثة

إذا استُغِيثَ اسمٌ مُنَادًى خُفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا « كَيَا لَلْمُرتَضَى »
وَافْتَحْ مَعَ المعطوفِ إنْ كرَّرْتَ « يَا » وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالكَسْرِ ائتيَا

نبه فى هذين البيتين على حكم الاستغاثة فى النداء .

فذكر أنك : إذا استغثت جررت [1] الاسم المستغاث به باللام . وفتحت اللام [2] ؛ لأنَّ المستغاث به بمنزلة الضمير .

وإلى هذا أشار بقوله :

إذا استغيثَ اسمٌ منادًى خفضَا بالـلاَّم مفْتُوحـاً

فقوله : « اسم » نائب فاعل « لاستغيث » .

ومعناه : دعوته للنصرة ، والإغاثة [3] .

وقوله : « مفتوحاً » حال من اللام .

ثم مثل المستغاث به بقوله : « يَا لَلْمُرْتَضَى » .

« فالمرتضَى » مستغاث به ، واللام مفتوح .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنك إن عطفت على المستغاث مستغاثا آخر ،

---

(١) فى (جـ) : « حروف » .

(٢) سقط من (جـ) : « وفتحت اللام » .

(٣) سجل الشارح الأندلسى شطر البيت الأول ، فقال :

« إذا استغثت اسم منادى خفضا » ....

وجرى إعرابه على ذلك :

وقد صححت الإعراب على ما جرى عليه الشراح ، الذين اشتهرت شروحهم .

على أن ذلك لم يؤثر فى المعنى ، وإنما أثر فى إعراب كلمة « اسم » وكلمة « مفتوحا » فقط .

وكررت حرف النداء فتحت اللام ، مع المعطوف ـ أيضاً ـ كقولك : « يَا لزيدٍ ، و « يالَعَمْرٍو » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وافتح مع المعطوف إن كررت « يا » ....

يعنى : إن كررت « يا » التى للنداء .

ثم قال :

.... وَفى سِوَى ذَلكَ بالكَسْرِ ائْتِيَا

يعنى : وفى سوى ما ذكرته لك : من المستغاث به ، والمعطوف عليه إن كررت « يَا » تأتى بالكسر فى اللام .

فدخل فى ذلك : المستغاث من أجله ، كقولك : « يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو » والمعطوف على المستغاث به، إذا لم تكرر « يَا » كقولك : « يَا لَزَيد، ولِعمرٍو » : فتكسر اللام من « عَمْرٍو » فى المثالين ؛ لأنه فى المثال الأول مستغاث من أجله ، وفى الثانى معطوف على المستغاث به [1] ، ولم تكرر معه « يَا » .

وقوله : « ائتيا » : الألف فيه بدل من النون الخفيفة .

واعلم أنك إذا وجدت اللام مكسور بعد يَاء النداء ، فالمستغاث به محذوف ، والمذكور هو : المستغاث من أجله ، بدليل كسر اللام ، كقولهم : « يَا لِلْعَجَب ، ويا لِلْمَاء ». الأصل: يالَلنَّاسِ لِلْعَجَب : فحذف المستغاث به ، وبقى المستغاث من أجله .

قوله :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « به » .

وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ   ومثلُهُ اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

نبه فى هذا البيت : على أن لام المستغاث به قد تحذف وتخلفه ألف فى آخره ، كقول الشاعر (1) :

٢٧٢ - يَا يَزِيدا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ   وَغِنًى بعْـدَ فاقَـةٍ ، وهَـوَانِ

فاستغاث « بيَزِيد » وألحق الألف فى آخره عوضا من لام الاستغاثة : فإذا وجدت اللام عدمت الألف ، فتقول : « يَالزَيدِ » وهذا هو الكثير .

وقد أشار المصنف : إلى أن الألف تخلف لام الاستغاثة بقوله :

وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبتْ أَلِفْ   ....

---

٢٧٢ - (1) : البيت مجهول القائل ، وهو من الخفيف . وهو من شواهد المغنى ٣٧١ (٢٦٧) والعينى ٤ / ٢٦٢ ، والتصريح ٢ / ١٨١ ، والأشمونى ٣ / ١٦٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

لآمل : لراج ، ومتوقع « نيل عز » تحصيله ، والوصول إليه ، فاقة : فقر وحاجة ، و « هوان » : ذلة ، وحقارة .

والمعنى :

يا يزيد : أنت الملجأ لراج ، وطالب نيل عز ، وغنى بعد فقر ، فاقة ، وهوان .

الإعراب :

« يا حرف نداء ، واستغاثة . . « يزيدا » مستغاث به ، مبنى على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المأتى بها لمناسبة ألف الاستغاثة فى محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاثة ، التى تلحق المستغاث به « لآمل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهى حرف جر : و « آمل » مجرور بها وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار ، والمجرور متعلق « بيا » أو بالفعل المحذوف ، أو بحال محذوف ، وفاعل « آمل » ضمير مستتر فيه جوازا » « نيل عز » مفعول به ، ومضاف إليه ، « وغنى » عاطف ، ومعطوف على « نيل عز » « بعد » ظرف زمان ، بعد : مضاف ، و « فاقة » مضاف إليه ، «وَهَوان » عاطف ، ومعطوف على فاقة . . .

والشاهد فيه :

قوله : « يا يزيدا » حيث جاء بالمستغاث به مختتما بالألف ، لأنه لم يأت معه باللام المفتوحة ، وقد كانت الألف معاقبة لها .

ومعنى المعاقبة : ألا يجتمعا ، وأنه مهما وجدت الألف عدمت اللام ، وبالعكس .

وقد تعدم الألف ، واللام من المستغاث به ، كقول الشاعر :

٢٧٣ ـ أَلاَ يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْغَفَلاتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ

« فقوم » مستغاث به ، من غير لام ، ولا ألف .

ثم نبه على أن المتعجب منه يجرى مجرى المستغاث به فى أحواله ، فتفتح معه لام الجر ، وتعوض الألف منها :إن شئت فى آخره ، نحو قولهم : « يا لَلْعَجب » ـ بفتح اللام على معنى :

يا عجب احضر فهذا وقتك .

---

٢٧٣ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر .

وهو من شواهد العينى ٤/ ٢٦٣ ، والتصريح ٢ / ١٨١ ، والأشمونى ٣ / ١٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

العجب :تأثر النفس ،وانفعالها بسبب ازدياد وصف فى المتعجب منه خفى سببه « الغفلات »: جمع غفلة،وهى التى لا يلقى إليها المرء باله،ولا يلتفت إليها « تعرض » تنزل « الأريب » العاقل،النابه .

والمعنى :

أستغيث بالقوم للعجب العجيب ، وللغفلات تعرض ، وتلم بالعالم بالأمور ، والمجرب لها . . .

الإعراب :

« ألا » : حرف تنبيه ، يستفتح به الكلام ، الذى له شأن استرعاء لانتباه المخاطب ، حتى يتلقاه فى اهتمام « يا » حرف نداء ، واستغاثة « قوم » مستغاث به ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة استغناء عنها بكسر ما قبلها « قوم » مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه « للعجب » متعلق بياء أو بالفعل المحذوف الذى نابت « يا » عنه ، أو بمحذوف حال « العجيب » نعت للعجب « وللغفلات » الواو : حرف عطف ، واللام : حرف جر ، والغفلات مجرور بها ، والجار ، والمجرور معطوف بالواو على الجار ، والمجرور السابق ، « تعرض » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، والجملة : فى محل نصب حال « للأريب » متعلق بقوله : « تعرض » .

والشاهد فيه :

قوله : « يا قوم » : فقد خلا لفظ المستغاث « قوم » من الألف ، ومن اللام ، فأعطى ما يستحقه لو كان منادى ، غير مستغاث .

المندبة

مَا لِلْمُنَادَى : اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ ، وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلاَ مَا أُبْهِمَا

وَيُنْدَبُ الموصُولُ بالذى اشتَهَرْ « كبئرِ زَمْزَمٍ » يَلِى « وَامَنْ حَفَرْ »

نبه فى هذين البيتين على أن المندوب فى النداء يجعل له حكم المنادى ، غير المندوب :

فيبنى على الضم إن كان مما يستحق ذلك ، وينصب إن كان مضافا ، وينون ضرورة على الوجهين المذكورين فى المنادى المبنى .

فمن تنوين المندوب ضرورة قول الراجز [1] :

٢٧٤ ـ .... وَافَقْعَسًا ، وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ ؟

---

٢٧٤ ـ (١) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الرجز .

وهو من شواهد مجالس ثعلب ٥٤٢ ، والمقرب ٣٩ ، والعينى ٤ / ٢٧٢ ، والهمع ١ / ١٧٢ ، ١٧٩ ، والدرر ١ / ١٤٨ ، ١٥٥ ، والأشمونى ٣ / ١٦٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

فقعس : اسم حى من أسد « كروس » اسم رجل ـ وفى الأصل ـ الكروس : الرجل الغليظ . . وقد أغار كروس على إبل الشاعر .

ومن ذلك : ندب قائلا : « وافقعسا » .

والمعنى :

بعد الشاهد : .... أ إبلى يأخذها كروّس ؟

يندب الراجز فقعسًا ، ويقول : أين منى فقعس ؟ فقد ذهب ، وولى ، وصار إلى النهاية التى يصير إليها كل حى . .

الإعراب :

« وا » حرف نداء ، وندبة « فقعسا » منادى مندوب ، اضطر الراجز إلى تنوينه منصوبا ، ويجوز ضمه . . . « وأين » أين اسم استفهام عن المكان ، والاستفهام للاستبعاد فى محل رفع خبر مقدم « منى » متعلق بمحذوف ، تقديره : أين صار منى فقعس « فقعس » مبتدأ مؤخر .

والشاهد فيه :

قوله : « وافقعسًا » حيث نصب المندوب ، ونونه ، وهو قوله : « فقعسا » كما يفعل فى المنادى . وذلك على سبيل الضرورة .

وإلى استعمال المندوب استعمال المنادى أشار بقوله : « ما لِلْمُنادَى اجْعَلْ لمنْدُوب » .

وقد تقدم ذكر ما يندب به من حروف النداء .

ثم نبه المصنف على أنه لا يندب نكـرة ، ولا مبهم من المعارف كـأسماء الإشارة ، والموصولات ، ما لم تكن الصلة مـشهورة ، ولا اسم الجنس المفرد عن الإضافة ؛ لأن هذا كله لا يحصل منه [1] قصد النادب ، فإن قصده إظهار التفجع على معين ، ولا يحصل ذلك إلا بالعلمـية ، أو بالإضافة التى تعينه ، ويجرى هذا المجرى الموصول ، إذا كانت صلته مشهورة .

وقد نبه المصنف على ما لا يندب بقوله :

.... ومَا نكّر لم ينْدَبْ ، ولاَ ما أُبهمَا

ثم استـثنى من المبهـمات فى البيت الثـانى الموصول ، إذا كـانت صلته مشهورة .

وإلى هذا أشار بقوله :

ويُنْدَبُ الموصُولُ بالذى اشْتَهَرْ ....

يعنى : ويندب الاسم الموصول بصلة قد اشتـهرت ثم مثل ذلك بقوله : « وَامَنْ حَفَرَ بئْرَ زَمْزَمَاه » .

« فمَنْ » اسم موصـول ، وصلته : « حفر بئر زمـزم » وهى معلومة ؛ لأن ذلك لا ينسب إلاَّ لعبد المطلب .

فكأنه فى قوة : « وَا عبد المطلباه » .

(١) فى (جـ) : « فيه » .

ولم يسع للمصنف المثال فى النظم ، فعبر عنه بقوله :

.... « كبئر زَمْزَم » يلى « وامَنْ حَفَرْ »

قوله :

وَمُنْتَهى المَنْدُوبِ صِلْهُ بالألِفْ مَتْلُوّهَا إن كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

كذَاكَ تَنْوينُ الذِى بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا ، نِلْتَ الأَمَلْ

اعلم أن استعمال المندوب على نوعين :

الأول : أن يستعمل استعمال المنادى غير المندوب .

وقد ذكر ذلك فيما تقدم .

وشرع فى هذين البيتين يذكر النوع الثانى ، وهو أن تلحق الألف فى آخر الاسم المندوب .

وإلى هذا أشار بقوله :

ومنْتَهى المندُوب صِلْهُ بالألِفْ [1] ....

فإن كان مفردا لحقت الألف فى آخره ، كقولك : « وَا زَيْدَاه » وإن كان مضافا ألحقت فى آخر المضاف إليه ، تقول : « وَا عَبْدَ الْملِكَاه » .

وإن كان موصولا ألحقت فى آخر الصلة تقول: « وَامَنْ نَصَرَ محمَّداه » .

ويجوز إلحاق هاء السكت ، بعد الألف فى الجميع[2] ـ كما فى المثل ـ .

ثم نبه على أن ما قبل ألف الندبة : إن كان ألفا مثلها حذف ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) فى (أ) : « صله بألف » .

(٢) فى (جـ) : « فى الجمع » .

.... متلوّها إنْ كَانَ مثلَها حُذِفْ

يعنى : متلو ألف الندبة ، إن كان ألفا مثلها حذف ؛ لالتقاء الساكنين .

فإذا قلت : « وَامُوسَاه » .

فهذه الألف فى آخره هى ألف الندبة ، والألف الأصلية حذفت .

ثن نبه فى البيت الثانى : على أنه يحذف التنوين - أيضاً - لأجل ألف الندبة من صلة المندوب ، أو غيرها .

يعنى : كذاك يحذف تنوين الشىء التى كمل به المندوب وبين الشىء يكمل به المندوب بقوله : « مِنْ صِلَةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا » .

فمثال حذف التنوين من الصلة : قولهم : « وَامَنْ نصرَ محمَّداه » الأصل : « محمداً » .

فحذف التنوين من آخر الصلة ، لأجل ألف الندبة .

وغير الصلة : كالمضاف إليه ، فتقول : « وَاغُلاَمَ زَيْدَاه » (١) .

الأصل : غُلاَم زَيْدٍ : فحذف التنوين من « زَيْدٍ » لأجل ألف الندبة .

وقوله : « نلْتَ الأَمَل » - حشو - .

قوله :

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا

نبه فى هذا البيت : على أن شكل الحركة التى فى آخر المندوب يجب أن تقلب ألف الندبة إلى مجانس تلك الحركة ، إذا خيف اللبس : بإبقاء الألف ، التى للندبة .

---

(١) فى (ب) : « وغلام زيداه » .

فإذا ندبت « فتى » مضافا إلى ضمير المؤنثة المخاطبة قلت « وَافَتَاكِه »(1) فتقلب ألف الندبة ياء ، لتجانس كسرة الكاف فرارا من اللَّبْس ؛ لأنك لو تركت ـ هنا ـ ألف الندبة على حالها لانفتحت الكاف ، فكان يلتبس بخطاب المذكر .

وكذلك : لو كان « الفتى » مضافا إلى ضمير المذكر الغائب لقت : « وَافَتَاهُوه » .

فتقلب ألف الندبة واوا ، لتجانس ضمة الهاء ؛ لأنك لو فتحت الهاء لأجل ألف الندبة لا لتبس بضمير الغائبة . وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

والشكلَ حَتْماً أَوْلِه مُجَانِسَا ....

يعنى : وشكل الحركة فى آخر المندوب : أولها حرفا مجانسا لها ، فإن لم تكن الألف تجانسها فاقلبها إلى حرف مجانس .

ثم بين أن ذلك مشروط بوقوع اللبس ـ كما تقدم ـ .

وإلى هذا الشرط أشار بقوله :

.... إِنْ يكُنِ الفتحُ بوَهْمٍ لاَبِسَا

ففهم من كلامه : أنه إذا للم يكن ثَمَّ لبس فتح آخر المندوب ؛ لأجل الألف ، وتركت على حالها ، فتقول : فيمن اسمه : « قَامَ الرجُل » : « وَاقَامَ الرَّجُلاَه » فتصير ضمة آخره فتحة ؛ إذ لا لبس .

وكذلك : ما أشبهه .

قوله :

---

(1) سقط من (جـ) : « وافتاكيه » .

وَوَاقِفاً زِدْ هاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ   وَإِنْ تَشأْ فالمدُّ ، وَالْهَا لاَ تَزِدْ

نبه فى هذا البيت : على أنك إن [1] أردت زيادة هاء السكت فى آخر المندوب جاز[2] بشرط الوقف، وأن يكون المندوب قد ألحق فى آخره ألف الندبة .

وقد أشار المصنف إلى اشتراط الوقف بقوله : « وَوَاقِفًا » .

ويفهم الشرط الآخر من كون كلامه فى هذه الأبيات فما آخره ألف الندبة .

فتحصل من هذا : أنه لا تلحق هاء السكت فى غير وقف إلا شذوذا ، كقول الشاعر [3] .

---

(١) فى (ب) : « إذا » .   (٢) فى (جـ) : « وجاز » .

٢٧٥ ـ (٣) : الشاهد من الشواهد المجهولة القائل ، وهو من الرجز ، ويقول العينى : إنه من الهزج ، وفيه الخرم (٤ / ٧٣) العينى . والشاهد من شواهد العينى ٤ / ٢٧٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

عمرو : أراد به الشاعر : عمرو بن الزبير بن العوام (رضى الله عنهما) وقد مات فى سجن أخيه عبد الله بن الزبير (رضى الله عنهما) أيام ولايته على الحجاز .

والمعنى :

أتوجع ، وأندب عمرو بن الزبير (رضى الله عنهما) .

الإعراب :

« ألا » أداة تنبيه ، يستفتح بها الكلام . . « يا » حرف نداء ، وندبة « عمرو » منادى ، مندوب ، مبنى على الضم فى محل نصب « عمراه » توكيد لفظى للمنادى المندوب ، ويجوز أن يكون تابعا على اللفظ ، أو المحل ، فيرفع ، أو ينصب ، والمانع من ظهور الحركه : اشتغال المحل بالألف ، المجلوبة لأجل الندبة ، لأجل مناسبة الألف ، والهاء : للسكت ، و « عمرو » معطوف على عمرو الأول ، بالواو : العاطفة ، « ابن ، صفة له « الزبيراه » مضاف إلى ابن ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره ،منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، التى تستوجبها الألف ، المزيدة للندبة ، والها : للسكت .

والشاهد فيه :

قوله : « عمراه » حيث زيدت الهاء ، التى تجتلب للسكت ، فى حالة الوصل ، للضرورة .

٢٧٥ ـ أَلاَ يَا عَمْرو عَمْرَاهُ   وَعَمْــرُو بْــنَ الزُّبَيْــرَاهُ

ولا تلحق ـ أيضاً ـ دون ندبة قبلها .

ثم نبه المصنف على أنه إن شئت اكتفيت بألف الندبة فوقفت عليها ، ولم تلحق هاء السكت .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   وَإِنْ تَشَأْ فالمدُّ ، وَالْهَا لا تَزِدْ

يعنى : وإن تشأ فالمد زد ، ولا تزد هاء السكت .

فقوله : « لا تزد » من الزيادة ، ضد النقصان .

وقوله : « إن ترد » : هو من الإرادة .

قوله :

وَقَائِـلٌ : وَاعَبْـدِيَا ، وَاعَبْـدَا   مَنْ فِى النِّدَا اليا ذا سُكُونٍ أَبْدَى

نبه فى هذا البيت : عن أن من يقول : « يا عَبْدِى » ـ فى النداء ـ بسكون ياء الإضافة ، إذا ألحق ألف الندبة ، إما أن يقول :

« يا عَبْدِيَا » : فيحرك الياء ، ويلحق بعدها الألف .

وإما أن يقول :

« وَاعَبْدَا » : فيحذف الياء ، ويلحق الألف ، فتنفتح الدال وإليه أشار بقوله :

وقائلٌ : واعبديَا ، واعبدا

ثم قال :

.... مَنْ فى النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

فبين أن الذى يقول هذا :

هو من يبدى فى النداء ياء ساكنة ، فيقول [1] .

« يا عَبْدى » .

فتقدير كلامه : من أبدى فى النداء ياء ، ذا سكون .

يعنى بالياء : ياء الإضافة ، فى مثل « يا عَبْدِى » .

« فياء » مفعول « بأبدى » .

« وذا » : صفة لياء .

والفاعل « بأبدى » عائد على « مَنْ » .

و « مَنْ » فاعل « بقائل » أو مبتدأ .

و « قائل » خبر مقدم .

والتقـدير : من أبدى فى النداء ياء الإضافة ، ذات سكون ، فيـقول فى الندبة : « وَاعَبْدِيَا ، وَاعَبْدَا » .

وقصر فى البيت « الندا ، ويا » ضرورة .

(١) فى (ب) : « فتقول » .

الترخيم

تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ... كَيَا سُعَا ، فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

هذا الباب : وضعه للكلام على الترخيم .

فذكر أن حذف آخر المنادى يسمى ترخيما ، وإلى هذا أشار بقوله :

ترخيماً احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ....

و « ترخيماً » مفعول من أجله .

والتقدير : احذف آخر المنادى ؛ لأجل الترخيم .

ثم مثل الترخم بقوله : « يَا سُعَا » وبينَ [1] أنه ترخيم « سعاد » .

وللترخيم شروط تأتى :

قوله :

وجَـوِّزَنْه مُطْلَقَـاً فى كلِّ مَا ... أُنِّثَ بالْهَـا ، والَّذى قَدْ رخِّمَا

بِحَذْفِهَـا وَفِّرْهُ بَعْدُ ، واحْظُلاَ ... تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ

إِلاَّ الرُّبَاعِيَّ ، فما فَوْقُ العلَمْ ... دُونَ إِضَـافَةٍ ، وإِسْنَادٍ مُتَـم

نبه فى هذه الأبيات على مسائل الترخيم :

الأولى : أن ما فيه تاء التأنيث يرخم مطلقا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وجوزنْه مطلقاً فى كلِّ ما ... أُنِّثَ بالْهَا ....

فالضمير فى « جوزنه » عائد على الترخيم .

وقولـه : « مطلقًا » يعنى : سـواء مـا كـان فى هـاء التأنيث ثنائى اللفظ

---

(1) فى (جـ) : « بين » .

« كثبة » أو أكثر ، وسواء كان علما ، أو غير علم .

المسألة الثانية : أن الذى رخم بحذف هاء التأنيث ، لا يحذف منه غيرها ؛ لأن التاء فى الكلمة كلمة أخرى : فحذفها لا يستتبع حذف ما قبلها .

وإلى أن هاء التأنيث لا يحذف معها غيرها فى الترخيم أشار بقوله :

.... والَّذِى قد رُخِّمَا

بحذفها ، وفِّرْهُ بَعْدُ ....

أى : بعد حذف هاء التأنيث ، أى : لا تحذف منه غيرها .

المسألة الثالثة : أن ترخيم الاسم الذى ليس فيه هاء التأنيث ممنوع ، إلا أن يكون : علما زائدا على ثلاثة أحرف ، غير مضاف ، ولا مركب تركيب إسناد .

وقد أشار إلى منع الترخيم فى الاسم الذى ليس فيه هاء التأنيث إلا بالشروط المذكورة بقوله :

.... وَاحْظُلاَ تَرخِيمَ مَا مِنْ هَذِى الْهَا قَدْ خَلاَ

فقوله : « احْظُلاَ » معناه : امنع ، والألف فيه بدل من النون الخفيفة .

وقوله : « مِنْ هَذِهِ الْهَا » يعنى بها : هاء التأنيث .

وقصر الهاء ضرورة .

ثم أشار إلى الشروط المذكورة بقوله :

إلاَّ الرُّبَاعِىّ .... البيت .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « حذف » .

فقوله : « فـما فوقُ » يعنى : فما فوق الرباعى ، وقطعـه عن الإضافة المنوية ، وبناه على الضم .

وقوله : « الْعَلَم » بدل من قوله : « الرُّبَاعِىّ » .

فمراده : إلا العلم الرباعى ، فما فوقه :

فلا [1] يرخم ثلاثى ، نحو : « عُمَر » ولا غير علم ، وإن كان أزيد من ثلاثة ، نحو : « دِرْهَم » .

وقوله :

دُونَ إضافة ، وإسناد مُتِمّ

أشـار بذلك : إلى ألا يكون مضـافا « كـعَبْدِ الله » ولا مركب تركـيب إسناد « كَبَرَقَ نَحْرُهُ » .

وأما المركب تركيب المزج : فـيرخم بحذف الكلمة الأخيرة منـه ، فيقال فى « حضر موت » : « يا حضر » ؛ لأنهم جعلوا الكلمة الثانية كتاء التأنيث .

وقوله : « متم » يريد : إسناد الفعل إلى الفـاعل ، والمبتدأ إلى الخبر ؛ لأنه الإسناد الذى تتم به الفائدة .

قوله :

وَمَـعَ الآخِرِ احْـذِفِ الَّذِى تَـلاَ ... إنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًـا مُكَمِّـلاَ

أَرْبَعَةً ، فَصَاعِدًا ، والخلفُ فِى ... وَاوٍ وَيَاء بِهِمَـا فَتْـحٌ قُفِــى

نبه فى هذين البـيتين : على أنه يحـذف مع الآخر فى الترخـيم الحرف الذى قبله ، بشـرط أن يكون حرف مد ولين زَائِداً ، مكملا أربعـة أحرف دون

(١) فى (ب) : « ولا يرخم » .

الحرف الآخر ، فتكون الكلمة إذًا خماسية ، نحو : « عثمان ، ومنصور ، ومسكين » .

وقد أشار المصنف إلى حذف ذلك بقوله :

ومع الآخر احذف الذى تلا

يعنى الذى تلا الآخر .

ثم شرط أن تكون الحرف الذى تلا الآخر حرف مد ، ولين ، زائدا ، فقال : « إن زيد لينا ، ساكنا » .

ثم شرط ـ أيضاً ـ أن يكون مكملا أربعة أحرف ، فصاعداً ، وذلك نحو « عمران » فالألف حرف لين ، زائدة ، ساكنة ، مكملة أربعة أحرف .

فقد استوفت الشروط .

فإذا رخمت حذفتها ، مع النون ، فتقول : « يا عمر » .

وهذا متفق عليه .

وكذلك الواو ، والياء [1] ، إذا استوفت هذه الشروط .

ثم نبه المصنف على أن الواو ، والياء مختلف فى حذفهما ، مع الآخر ، إذا كانا بعد فتحة ، نحو : « فرعَوْن ، وغرنَيْق [2] » ـ بفتح النون ـ .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... والخلف فى ... واو ، وياء بهما فتح قفى

ومعنى « قفى » : تبع ، وهو مبنى لما لم يسم فاعله .

---

(١) سقطت من (ب) كلمة : « والياء » .

(٢) « غرنيق ـ بالضم ـ .. الكركى ، أو طائر يشبهه .. » قاموس (الغرنوق) .

وقوله : « ومع الآخـر » يضبط بفتح العين من « مَع » ونقل حـركة [1] همزة الاخر إلى اللام .

والضمير فى « زيدَ » عـائـد إلى تلا ، و « لينا » حـال مـن الضمير فى « زيدَ » .

و « أربعة » ـ فى أول [2] البيت ـ مفعول « بمكملا » .

قوله :

والعجز احْذِفْ مِنْ مركَّبٍ وقَلّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وذَا عَمْـرو نَقَل

نبـه فى هذا البيـت : على أن المركب تركيب مـزج يحـذف عجـزه فى الترخيم ، فتقول فى « مَعْدِ يكرب »: يَا مَعْدى ، وفى « اثْنَا عَشَرَ » يا اثْنَى ، فتحذف الألف مع العجز .

قال سيبويه : لأنه بمنـزلة نون مسلمين ، فكما تحذف الواو مع النون فى الترخيم ، فكذلك تحذف الألف ـ هنا ـ مع العجز .

ثم نبـه المصنف على أن المركب إذا كـان جملة قـل ترخيـمه « كـشَابَ قَرْنَاهَا » .

ونبه على أن سيبويه نقل هذا .

وإليه الإشارة بقوله : « وذا عمرو نقل » .

وذلك : أن سيبويه نص على منعه فى باب الترخيم ، وقال ما يدل على جوازه فى باب النسب .

---

(١) سقط من (أ) لفظة : « حركة » .

(٢) فى (جـ) : « أربعة البيت » .

ففهم أن ذلك فى لغة قليلة .

قوله :

وَإنْ نَوَيْتَ ـ بَعْدَ حَذْفٍ ـ مَا حُذِفْ   فَالْبَاقِىَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ
واجعلْهُ إن لم تَنْوِ محذُوفًا كَمَا   لو كَانَ بالآخرِ وَضْعًا تُمِّمَا
فقلْ على الأوَّلِ فى ثمودَ « يَا ثَمُو » ، و « يَا ثَمِى » عَلَى الثانى بيَا
والتزمِ الأولَ فى « كَمُسْلِمَهْ »   وجوِّزِ الوجْهين فى « كَمَسْلَمَهْ »

تكلم فى هذه الأبيات على حكم المرخم بعد ترخيمه ، فذكر وجهين :
الأول : أن ينوى ما حذف ، فيبقى ما قبل المحذوف على حاله ، قبل الحذف .

وهذا هو الوجه الذى بدأ به ، فقال :

وإن نويت بعد حذف ما حذف   ....

يعنى : وإن نويت المحذوف من الإسم ، بعد حذف ما حذف فى الترخيم استعملت الباقى من الإسم على حاله قبل الحذف ، فتقول ، فى « ثَمُود » : « يَا ثَمُو » ـ بواو ـ ولا تحتاج [1] إلى قلبها ياء ، لأنك قد نويت الباقى ، فليست الواو واقعة آخرا .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   **فَالْبَاقِى اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيه أُلِفْ**

يعنى : بما فيه ألف قبل الحذف .

فإن كان حرفا صحيحا تركته على حركته ، أو سكونه ، وإن كان حرف لين لم تغير [2] بقلب ، ولا إبدال .

---

(١) فى (جـ) : « ولا يحتاج » .   (٢) فى (ب ، جـ) : « لم يغير » .

ثم نبه على الوجه الثانى :

وهو ألا تنوى ما حذفت فى الترخيم ،فيصير الباقى بمنزلة آخر الكلمة : فإن كان واو ساكنا بعد ضمة قلبته ياء ؛ لأنه لا يوجد فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبله ضمة ، فتقول فى « ثمو » : « يَا ثَمِى » .

وتقول فى « صميان »: اسم رجل « يَا صَمَا » لأنك لما حذفت الألف ، والنون فى الترخيم بقيت الياء متحركة بعد فتح الميم ، فوجب قلبها ألفا ، إذ ليس بعدها ما يمنعها من الإعلال .

وتقول فى « جعفر » على هذه اللغة : « يا جَعْفُ » ـ بضم الفاء ؛ لأن الفاء صارت بمنزلة الأخير .

وقد أشار المصنف إلى هذا الوجه الثانى بقوله :

واجعله إن لم تنو محذوفا .... البيت

ثم بين الحكم فى الوجه الأول ، وفى هذا الوجه ، فقال :

فقل على الأول فى « ثمود » يا ثمو ....

أى : على لغة من نوى المحذوف .

ثم قال :

.... ويا « ثمى » على الثانى بيا

أى : على لغة من لم ينو .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن ما فى آخره تاء التأنيث ، التى للفرق بين المذكر ، والمؤنث « كـمُسلِمة » ـ بضم الميم ، وكسر اللام ـ إذا رخمته ألزمت فيه الوجه الأول ، فتترك الميم بعد حذف التاء مفتوحة ، ولا تضمها ، لأنك

لو ضممتها لالتبس بنداء المذكر الذى لم يرخم .

وإلى هذا أشار بقوله :

والتزم الأول فى « كمسلمة » .

ثم نبه على أنه إن كانت التاء [1] ليست للفرق كالتاء فى « مَسْلَمة » - بفتح الميم ، واللام - : اسم رجل جاز الوجهان ، لعدم اللبس .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وجوز الوجهين فى « كَمَسْلمهْ »

قوله :

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يصْلُحُ نَحْو : أحمَدَا

نبه فى هذا البيت : عل أن الترخيم قد يقع فى غير النداء ضرورة ، ولكن بشرط أن يصلح المرخم للنداء . ومثله « بأحمدا » .

فمن ذلك قول امرئ القيس :

٢٧٦ - لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِه ... طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ ، وَالْخصَرْ

---

(١) فى(جـ) : « الباء » .

٢٧٦ - (٢) البيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٣٦ ، والعنى ٤/ ٢٨٠ ، والهمع ١ / ١٨١ ، والدرر ١ / ١٥٧ ، والأشمونى ٣ / ١٨٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٤٣ .

اللغة :

تعشو إلى ضوء ناره : تراها من بعيد ، فتؤمها « الخصر » شدة البرد .

والمعنى :

يمدح امرؤ القيس طريف بن مالك ، مستخدما أسلوب المدح ، ويقول : إنه نعم الجواد الكريم ، الذى تقصد ناره ليلة الجوع ، واشتداد البرد ، وهو الوقت الذى يبخل فيه الناس .

أراد : مالك ، فرخمه فى غير نداء ، وتركه كاسم تام على لغة من لم ينو ، ونونه .

وهذا متفق عليه فى الضرورة .

وأجاز سيبويه : أن يرخم على لغة من نوى ، وأنشد [1] :

٢٧٧ ـ أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالكُم رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنـك شَاسِعةً أُمَامَا

= **الإعراب :**

« لنعم » اللام : للتوكيد « نعم » فعل ماض للمدح « الفتى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره : أنت والجملة : فى محل نصب حال من فاعل «نعم » ، « إلى ضوء » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « تعشو » ضوء : مضاف ، و « نار » مضاف إليه ، نار : مضاف ، والضمير مضاف إليه « طريف » خبر لمبتدأ محذوف ، وجوبا ، أو مبتدأ خبره الجملة قبله وهو المخصوص بالمدح « ابن » نعت « لطريف » « ابن » : مضاف ، و « مال » مضاف إليه ، والأصل : مالك ، فحذف آخره ضرورة « ليلة » ظرف زمان ، متعلق بقوله : « تعشو » ليلة : مضاف ، و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » عاطف و ومعطوف على الجوع .

والشاهد فيه :

قوله : « مال » حيث رخم « مالك » من غير أن يكون منادى اضطرارا ، لأن الاسم يصلح للنداء .

٢٧٧ ـ (١) الشاعر : هو جرير بن عطية بن الخطفى ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١/٣٤٣ ، والنوادر ٣١ ، والجمل ١٨٩ ، وابن الشجرى ١ / ١٢٦ ، ٢/٧٩ ، ٩١ ، والإنصاف ٣٥٣ ، والخزانة ١/٣٨٩ ، والعينى ٤ / ٢٨٢ ، ٣٠٢ ، والتصريح ٢ / ١٩٠ ، والأشمونى ٣ / ١٨٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥٠٢ .

اللغة :

أضحت : جاء الفعل بمعنى صار ، بمعنى : التحول ، والانتقال . . حبالكم : يريد أواصر الألفة ، وروابط المحبة ، « رماما » : أراد : بالية منبتة ، « شاسعة » : يريد : بعيدة . . . « أماما » أراد : أمامة .

والمعنى :

لقد رمت حبال ودكم ، وتقطعت أواصر ألفتكم ، وصارت أمامة شاسعة بعيدة المنال منكم . . .

الإعراب :

« ألا » حرف تنبيه ، لاستفتاح الكلام « أضحت » فعل ماض ناقص وتاء التأنيث « حبالكم » اسم أضحى ، ومضاف إليه « رماما » خبر « أضحى » « وأضحت » الوار : عاطفة ، وفعل ماض =

ومنع المبرد ذلك [1] .

وروى عجز البيت :

وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا

ورواية لا تقدح فى رواية .

وقوله : « مَا لِلنِّدَا يَصْلُح » تحـرز به مما لا يصلح للنداء ، كالاسم الذى فيه الألف ، واللام .

وقد غلَّطُوا من جعل قول الشاعر [2] :

٢٧٨ ـ قواطنا مكة من ورق الحمى

= ناقص ، وتاء التأنيث ، « منك » متعلق بقوله :« شاسعة » ، « شاسعة » خبر « أضحى » « أماما » اسم أضحى ، تأخر عن خبـرها ، مرفوع بضمة مقدرة على الحـرف المحذوف للترخيم ، الواقع فى غير النداء ضرورة .

والشاهد فيه :

قوله : « أماما » فقد رخم « أمامة » فى غير النداء ضرورة وتركها مفتوحة .

(١) موقف المبـرد من رواية البيت ، ومن الاستشـهاد: منع المبرد ما أجـازه سيبويه ، وزعم ـ كـما قال الأعلم : « يزعم أن الرواية فيه : « ومـا عهد كعهـدك يا أماما » وأن عمارة بن مـقبل بن بلال بن جرير أنشده هكذا » .

ويرد الأعلم على المبرد ، وينصر شيخ النحاة بقوله : « وسـيبويه أوثق من أن يتهم فيما رواه » ١ / ٣٤٣ الكتاب .

والشارح الأندلسى يقف موقفا : يرتضى فيه كـلام سيبويه ، ولا يقدح فى رواية المبرد ، ويقول : « ورواية لا تقدح فى رواية » .

٢٧٨ ـ (٢) : القائل : هو العجاج ، والشاهد من الرجز ، وهو من أرجوزة طويلة ، انظر العينى ٣ / ٥٥٤ ، ٥٥٥ .

والشاهد من شواهد : الكتاب ١/ ٨ ، ٥٦ ، والقالى ٢ /١٩٩ ، والخصائص ٢/ ١٣٥ ، ٤٧٣ ، والمحتسب ١ / ٧٨ ، والإنصـاف ٥١٩ ، وابن يعيش ٦ / ٧٤ ، ٧٥ ، والعينى ٣ / ٥٥٤ ، ٤ / ٢٨٥ ، والتـصريح ٢ / ١٨٩ ، والهـمع ١ / ١٨١ ، ٢ / ١٥٧ ، والدرر ١/١٥٧ ، ٢/٢١٨ ، والأشمونى ٢ / ١٩٩ ، ٣/١٨٣ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (حمم ٤٨) وديوانه ٥٩ . =

ترخيم ضرورة ؛ لأن « الحمى » فيه الألف ، واللام ، فلا يجوز ترخيمه ضرورة ؛ إذ لا يصلح للنداء .

= **اللغة :**

قواطنا : جمع قاطنة : ساكنة ، مكة : البلد الحرام ، ورق : جمع ورقاء ، أنثى الأوراق ، أراد الحمام الأبيض له إلى سواد ، الحمى : أصله : الحمام .

والمعنى :

سواكنا ، وأوالفا مكة ، بلد الله تعالى الحرام من ورق الحمام .

الإعراب :

« قواطنا » ويروى فى موضعه « أوالفا » .

والنصب على الحال من قول العجاج : « القاطنات البيت غير الريم » ، « مكة » مفعول به ، لاسم الفاعل « أوالفا » « من » للبيان حرف جر « ورق » مجرور « بمن » ورق . مضاف ، و « الحمى » مضاف إليه . . .

والشاهد فيه :

قوله : « الحمى » : فقد غلطوا من جعل ذلك من المنادى المرخم ؛ لأن فيه الألف ، واللام .

ويقول الأعلم الشنتمرى :

« وفى ذلك أوجه :

أحسنها عندى ، وأشبهها بالمستعمل من كلام العرب : أن يكون اقتطع بعض الكلمة للضرورة ، وأبقى بعضها لدلالة المبقى على المحذوف منها ، وبناها بناء « يد ودم » وجبرها بالإضافة ، وألحقها الياء فى اللفظ ، لوصل القافية » .

شواهد الأعلم ١/ ٨ بأسفل كتاب سيبويه .

الاختصاص (1)

الاخْتِصَـــاصُ : كنِــدَاء دُونَ يَـــا كَـأَيُّهَـا الْفَتَـــى بِإثْـــر ارْجُـــونِيَــا
وَقَدْ يُـرى ذَا دُونَ « أَيٍّ » تِلْوَ « أَلْ » كمثْلِ « نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ »

هذا الفصل تكلم فيه على الاختصاص .

فذكر أنه شبيه بالنداء .

ووجه الشبه : كونه منصوبا بإضمار فعل لا يظهر كالمنادى .

والفعل : قولك : « أَخُص » .

وقد أشار إلى الشبه بقوله : « الاختـصاص كنداء » ثم فرق بينهما بقوله « دُونَ يَا » .

يريد : أن المخصوص كالمنادى (2) ، إلا أنه دون حرف الـنداء ، وفرق - أيضاً - بينهما : أن المخصوص لا يقع فى ابتداء الكلام ، بخلاف المنادى .

ويفهم هذا من قـوله : « بإثر ارْجُونِيَا » : حيث جعل المخصـوص بعد شىء يتقدمه .

وفرق - أيضاً - بينهما : بأن المخـصوص يعرف بالألف ، واللام بخلاف المنادى .

ويفهم هذا من قوله : « تِلْوَ أَلْ » (3) .

---

(1) «ما جىء به على صورة هى لغيره توسُّعًا . » ٤ / ٦٢ المـرادى والباعث عليه : فخر ، أو تواضع أو زيادة بيان . انظر ٤ / ٦٢ المرادى .

(2) فى (أ) : « كالنداء » .

(3) ذكر الشـارح الأندلسى بعض الفروق بين النداء ، والاخـتصاص وانـظر الباقى فى ٤ / ٦٢ ، ٦٣ شرح المرادى .

وقد مثل المصنف المخصوص « بِأَيُّهَا الْفَتَى » .

والتقدير : ارجـونى أيها الفتى ، « فأيها الفـتى » هو المخصوص ؛ لأنه عل تقدير : أخص .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن المخصوص أتى بعد الألف ، واللام ، من غير أن يتقدمه « أىّ » وإلى هذا أشار بقوله :

وقد يُرَى ذَا دونَ « أىْ » تِلْوَ « ألْ » .

ثم مثله بقوله :

.... نَحنُ العربَ أَسْمَى مَنْ بَذَلَ

« فنحن » مبتـدأ ، و « أسخى » خبـره ، و « العرب » منصـوب « بأخص » .

وقد يجىء المخصوص مضافا إلى ما فيه الألف ، واللام كـقوله (عليه السلام) :

« نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ » :

« فمعاشرَ » مفعول « بأخص » .

التَّحْذِيرُ ، وَالإِغْرَاءِ

« إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » وَنَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انسُبْ ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

إِلاَّ مَعَ الْعَطْفِ ، أَوِ التَّكْرَارِ « كَالضَّيْغَمَ كَالضَّيْغَمَ الضيغم ياذَا السَّارِى»

هذا الفصل تكلم فيه على التحذير ، وعقب به الاختصاص ؛ لأجل ما بينهما من المناسبة : فى النصب بفعل مضمر .

فذكر أن باب التحذير : إن كان « بإِيَّاك » فإنه ينصب بفعل مضمر ، لا يجوز إظهاره .

وقد أشار إلى نصبه بقوله :

« إِيَّاك والشَّرَّ » ونحوه نصب .

ونبه علـى أن الفعل الناصب ـ ها هنا ـ لا يجوز إظهاره بقوله : « ما استتاره وجب » .

يعنى : نصب « إياك » ونحوه فى حال كونه محذراً ، بفعل لا يجوز إظهاره .

« فمحذراً » اسم مفعول ، وهو حال من « إِيَّاكَ » فى البيت .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن النصب بفعل وجب استتاره ، منسوب « لإِيَّاك » وإن لم يكن ثَم عطف ، فتقول : « إِيَّاكَ الأسدَ » :

فلا يجوز إظهار الفعل الناصب ، كما لم يجز مع العطف فيما تقدم من قوله : « إِيَّاكَ ، والشَّر » .

---

(١) التحذير : « هو تنبيه المخاطب على مكروه ، يجب الاحتراز منه » المرادى ٤ / ٦٦ .

وإلى هـذا أشار بقولـه : « ودونَ عَطْفٍ ذَا [1] . لإيَّا انْسُبْ » فالإشارة « بِذَا » إلى ما تقدم من النصب بفعل واجب الاستتار .

وقوله : « لإيَّا » يعنى : « لإياك » .

فحصـل من هذا : أن المحذر « بإياك » ينصب بفعل واجب الاسـتتار ، سواء عطف ، أو لم يعطف .

ثم قال : وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِه لَنْ يَلْزَمَا

يعنى : وما سوى المحذر « بإياك » لا يلزم إضمار الفعل الناصب له .

فتقول : « نَفْسَكَ الشَّرَّ » التقدير : جنب نفسك الشر .

وإن شئت أظهرته .

ثم استثنى من ذلك : أن يكون معطوفا ، أو مكررا فإنه ـ حينئذ ـ يجب إضمار الفعل الناصب .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

إلاَّ مَعَ العطفِ ، أَوِ التكْرَارِ ....

ومثل المكرر بقوله : « الضـيْغَمَ الضَّيْغَمَ » فالضيغم [2] وهو : الأسد ، منصوب بفعل لا يجوز إظهاره ؛ لأن التكرار نائب [3] عن ذكر الفعل .

وقوله : « يَاذَا السَّارى » : تتميم .

ومثال المعطوف : « نَفْسَكَ ، وَالشَّرَّ » : فلا يجوز ـ هنا ـ إظهار الفعل ؛ لأن العطف نائب عنه .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « ذا » . (٢) فى (جـ) : « والضيغم » .
(٣) فى (جـ) : «ثابت » .

قوله :

وَشَــذَّ « إِيَّاىَ » وَ « إِيَّاهُ » أَشَــذّْ   وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ من قَاس انْتَبَذْ

نبه فى هذا البيت : على أن التحذير للمتكلم شاذ .

ومنه قـولـهم : « إِيَّاى ، وأن يَحْذِفَ أحـدُكم الأرْنَبَ » [1] وإليه أشار بقوله : « وَشَذَّ إِيَّاىَ » .

ثم نبه على أن أشَذَّ من هذا :

وقوع التحذير للغائب ، ومنه :

« إِذَا بَلَغ الرَّجُلُ الستينَ فإيَّاهُ ، وَإِيَّا الشَّوَابّ » .

فشذَّ من وجهين :

تحذير الغائب ، وإضافة « إِيَّا » إلى الظاهر .

وإليه أشار بقوله : « وإِيَّاهُ أَشَذّ » .

ثم ذكر أنه من جعل هذا لشـاذ قياسا ، فقـد تنحَّى عن طريق القصد ، وهو المراد بقوله :

....   وَعَنْ سبيل الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

وَ « انْتَبَذ » من النبذ ، وهو : الطرح .

قوله :

وَكَمَحذِّرٍ بِلاَ « إِيَّا » اجْعَلاَ   مُغْرًي بِهِ فى كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

نبه فى هذا البيت على حكم الإغراء .

---

(١) هذا أثر عن سيدنا عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) : والأثر بتمامه : « لتـذك لكم الأسل ، والرماح ، وإياى ، وأن يحذف أحدكم الأرنب » .
يطلب الرحمة فى الصيد ، والذبح ، ويحذر من الوحشية فى رمى الحيوان الضعيف بحجر ، ونحوه .

فذكر : أنّ المغرى به كالمحذر بغر « إيًّا » فى كل ما فصله من الحكم .

فيجوز إظهار الفعل ، مع المغرى به ، إن لم يكن معطوفا ، أو مكررا ، كحكم المحذر بغير « إيًّا » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وكمحذرٍ . . . . البيت » والألف من « اجْعَلاَ » بدل من النون الخفيفة .

وقوله : « فى كل ما قد فصلا » [1] .

وقوله : فى كل ما قد فصل من الحكم فى المحذر بغير « إيَّاكَ » ومعنى الإغراء : حضُّ المخاطب على أمر يحمد به ، كقول الشاعر [2] :

٢٧٩ ـ أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلى الهَيْجا بِغَيْرِ سِلاَحِ

« فأخاك » منصوب بفعل مضمر ، من باب الإغراء ، أى : ألزم .

---

(١) فى (جـ) : « فصلا » .

٢٧٩ ـ (٢) : الشاعر : هو إبراهيم بن هرمة ، أو مسكين الدرامى كما يقول العينى ٤ / ٣٠٥ ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد : الكتاب ١/ ١٢٩ ، والخصائص ٢/ ٤٨٠ ، والخزانة ١/ ٤٦٥ ، والشذور ٢٢٢ والعينى ٤/ ٣٠٥ ، والتصريح ٢/ ١٢٥ ، والهمع ١/ ١٧٠ ، ٢ / ١٢٥ ، والدرر ١ / ١٤٦ ، ٢ / ١٥٨ ، والأشمونى ٣ / ١٩٢ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوان ابن هرمة ٢٦٣ ، وديوان مسكين ٢٩ .

اللغة :

الهيجا : يريد : الحرب . . .

والمعنى :

الزم أخاك ، واحرص على نصرته ، وبره ، فإن الذى لا أخا له كمن يذهب إلى المعركة ، ويخوض غمارها دون التسلح بسلاح .

الإعراب :

« أخاك » أخا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره : ألزم أخاك ، أخا : مضاف ، والكاف مضاف إليه « أخاك » تأكيد للأول « إن » حرف توكيد ، ونصب « مَنْ » اسم إن : اسم موصول « لا » نافية للجنس « أخا » اسم لا ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « له » متعلق بمحذوف خبر « لا » والجملة : لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، « كساع » متعلق =

وقد يجوز رفع المغرى به ،والمحذر ، بغير « إيَّاكَ » على أنه خبر مبتدأ ، قال الشاعر (١) :

٢٨٠ ـ إنَّ قَوْمًا منهم عُمَيرٌ ، وأشْبَا ه عُمَيْــر ، ومنهُــم السَّفَّــاحُ
لَجَدِيــرُونَ بالوفــــاء ، إذَا قَــا لَ أَخو النَّجْدَة : السِّلَاحُ السِّلَاحُ

= بمحذوف خبـر « إنَّ » « إلى الهيجا » متعلق بقوله : سـاع ، « بغير » متعلق بساع ـ أيـضاً ـ ، غير مضاف ، و « سلاح » مضاف إليه .

والشاهد فيه :

قوله : « أخاك أخاك » فقد ذكرهما الشاعر على سبيل الإغراء ، وهذا النوع يجب معه حذف العامل لأنه كرر اللفظ المغرى به .

٢٨٠ ـ (١) : القائل مجهول ، والبيتان من الخفيف .

والأول من شـواهد الخصـائص ٣/ ١٠٢ ، ومـعانى الفـراء ١/ ١٨٨ ، والعـينى ٤/ ٣٠٦ ، والدرر ١/ ١٤٦ ، والأشمونى ٣/ ١٩٣ ، والشارح الندلسى .

والثانى من شواهد العينى ٤/ ٣٠٦ ، والهمع ١/ ١٧٠ ، والدرر ١/ ١٤٦ ، والأشمونى ٣/ ٦٩٣ .

اللغة :

جديرون : حريون ، ولائقون ، النَّجدة : « القتال ، والشجاعة » قاموس (النجدة) .

والمعنى :

إن عصبة ، ورجالا منهم عمير ، وأشباهه ، وأضرابه ،ومنهم السفاح العظيم لحقيقون بالوفاء لهم ، والقتال تحت رايتهم إذا دعا أخو الشجاعة ، والقتال ، وقال : السلاح السلاح .

الإعراب :

« إن قوما » : إن ، واسمها ،« فيهم عمير » جار ، ومجرور خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر ،والجملة : فى محل نصب ، صفة لقوم « وأشباه عميـر » الواو : عاطفة ، ومعطوف على ما قبله ، وعمير : مضاف إليـه « ومنهم السفاح » الواو : عاطفـة ، وجملة من جار ، ومجـرور خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر ، معطوف على الجملة التى قبلها ، « لجديرون » اللام :للتأكيد ، وخبر إن « بالوفاء » جار ، ومجرور متـعلق بقوله : « جديرون » « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ضـمن معنى الشرط « قال أخو النجدة » فعل مـاض ، وفاعله ، ومضاف إل الفاعل ، والجملة : فى مـحل جر ، بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه قـوله : لجديرون بالوفاء « السلاح » مغرى به مرفوع ، و« السلاح » توكيد له : والسلاح السلاح : مقول القول .

والشاهد :

قوله : « السلاح الـسلاح » فقد جاء المغـرى به وهو « السلاح السلاح » مرفـوعا ، مع أنه مكرر ، فيـكون واجب النصب ، وقد عـدل عنه إلى الرفع لضرورة الشـعر ، والعـرب ترفع ما فـيه مـعنى التحذير ، وإن كان حقه النصب .

أسماء

الأفعال ، والأصوات

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كشَتَّان ، وَصَهْ   هُو اسْمُ فِعْلٍ ، وَكذَا أَوَّهْ ، وَمَهْ

هذا الباب تكلم فيه على أسماء الأفعال ، والأصوات .

فبدأ بأسماء الأفعال ، فذكر أن الذى ناب عن الفعل ، معنى ، واستعمالا ، هو : اسم الفعل .

وإنما قلنا « استعمالا » : لتخرج المصادر ، والصفات العاملة عمل الفعل ؛ لأنها نائبة عن الفعل فى المعنى ، لا فى الاستعمال ، بخلاف أسماء الأفعال ، فإنها مثل الفعل فى الاستعمال ، فتكون عاملة ، لا معمولة .

والمصادر ، والصفات تعمل ، ويعمل فيها ، وتخالف الفعل فى الاستعمال .

ومثل أسماء الأفعال بأربعة :

« شَتَّان » ، ومعناه : بَعُدَ ، فهو اسم فعل ماض .

و « صَهْ » ، ومعناه : اسكت ، فهم اسم فعل أمر .

و « أَوَّه » ، بمعنى : أتوجع .

و « مَهْ » ، بمعنى : اكفف .

ففهم من تمثيله : أن اسم الفعل يأتى بمعنى الماضى ، والحال ، والأمر .

قوله :

وَمَا بِمَعْنَى « افْعَلْ » « كآمِينَ » كَثُرْ   وَغَيْره « كَوَىْ ، وهَيْهَات » نَزُرْ

لما أفهم بتمثيله فى البيت المتقدم : أن اسم الفعل يكون للماضى ، والحال ، والأمر ، نبه فى هذا البيت على أن إتيانه بمعنى الأمر هو الأكثر ، ومثله « بآمِين » ومعناه : استجب .

ثم نبه على [1] أن إتيانه لغير الأمر نزر ، أى : قليل ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وغيره « كَوَىْ ، وهَيْهَات » نزر

يعنى : وغير الأمر .

فدخل تحته الحال ، والماضى .

ومثل الحال « بَوَىْ » ومعناه : أتعجب ، ومثل الماضى « بِهَيْهَات » ومعناه « بَعُدَ » .

وَالْفِعْــلُ مِـنْ أَسمَائِه عَلَيْكَا   وَهَكَــذَا دُونَكَ مَـعْ إِلَيْكَــا
كَـذَا رُوَيْـدِ ، بَلْـهَ : نَاصِبَيْنِ   وَيَعْمَلاَنِ الخفضَ مَصْدَرَيْنِ

نبه فى هذين البيتين : على أن من أسماء الأفعال ما يكون فى الأصل جارا ومجرور ، ومثله « بعَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ » قال الله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [2] . معناه : الزموا .

وتقول : « إِلَيْكَ عَنِّى » أى : تنحَّ .

ومنها ما يكون فى الأصل ظرفا ، وهو المراد بقوله :« وَدُونك » تقول : « دُونَكَ زَيْدًا » .

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ : « على » .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة .

ولا يغرى بالظروف ، والمجرورات إلا المخاطب ، وأما قولهم : « عَلَيْه شخصًا لَيْسَنى » فشذوذ .

وكذلك قولهم : « عَلَيَّ » بمعنى : أولنى .

وأشذ من هذا : ما حكى الأخفش من قولهم :« عَلَيَّ عبد الله زَيْدًا » : فأغرى بالظاهر .

ثم قال فى البيت الثانى :

كذا [1] رُوَيدَ ، بَلْهَ : ناصبيْنِ [2] ....

فذكر من أسْمَاء الأفعال « رُوَيْد » وهو مصدر فى الأصل ،من أَرْوَدَهُ : إذا أمهله ، وكان أصله : إِرْوَادًا .

ولكن صغر تصغير ترخيم .

وذكر ـ أيضاً ـ « بَلْه » ومعناه : دَعْ .

ويستعمل « بله ، ورُوَيْد » استعمالين .

أحدهما : أن يكونا اسمى فعل ، فيبنيا ، ولا ينونا ، وتنصب ما بعدهما بهما ، وإلى هذا الاستعمال أشار المصنف بقوله : « نَاصبيْن » [3] .

الاستعمال الثانى : أن يستعملا مصدرين ، فيعربان ، ويخفض ما بعدهما على الإضافة ، فتقول : « رُوَيْدَ زَيْدٍ » و « بَلْهَ عَمْرٍو » ـ بالخفض ـ فى زَيْدٍ ، وعمرٍو » .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « كذا » .

(٢) فى (ب) : « فعلين » .

(٣) فى (أ) : « ماضيين » .

وإلى هذا الاستعمال أشار المصنف بقوله :

.... وَيَعْمَلاَنِ الخفضَ مَصْدَرَيْن

ويجوز ـ أيضًا ـ فى « رُوَيْد » إذا استعمل مصدرًا أن ينون ، وينصب ما بعده ، كما ينصب بالمصدر ، الذى هو بدل من اللفظ بالفعل .

فمضمون كلامه إلي ها هنا : أن أسماء الأفعال ، منها ما هو اسم فعل فى الأصل « كَهَيْهَات » ومنها ما هو منقول عن ظرف ، أو مجرور « كَعِنْدَكَ ، وَعَلَيْكَ » ومنها ما هو منقول (١) عن مصدر « كرُوَيْد » .

ولم يذكر ـ هنا ـ المشتق من الفعل « كَنَزَالِ » بمعنى : انْزِل .

قوله :

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِـنْ عَمَـلْ لَهَا ، وأَخِّرْ مَا لِذِى فِيهِ الْعَمَلْ

نبه فى هذا البيت : على (٢) أن ما للأفعال من العمل يكون لأسمائها :

فإن كان الفعل قاصرا كان اسمه قاصراً ، فكما تقول :

« بَعُدَ زيدٌ » تقول : « هَيْهَاتَ زيدٌ » .

وإن كان الفعل متعديا بحرف جر كان اسمه كذلك .

ولأجل هذا عدى « حَيَّهل » على ثلاثة أوجه :

بالبـاء كقـولهم : « إذَا ذُكِرَ الصَّالحونَ فـحيَّهلْ بِعُمَر » ، لأن مـعناه : فعجِّل بعُمَر .

---

(١) سقط من (ب) ما يأتى :

« عن ظرف ، أو مجرور « كعندك ، وعليك ، ومنها ما هو منقول » .

(٢) سقط من (أ) لفظ : « على » .

وبعَلَى : كقولهم : « حَيَّهَلْ علَى الخَيْر » ، لأنه بمعنى : أقبل . ويغير حرف جر : كقولهم : « حَيَّهَل الثَّريدَ » لأنه بمعنى : ائت .

وقد أشار المصنف إلى أن اسم الفعل يعطى عمل فعله بقوله :

وَمَا لما تنُوبُ عَنْهُ منْ عَمَلْ لَهَا ....

يريد : وما لما تنوب عنه أسماء الأفعال من العمل فهو ثابت لها ، ثم قال :

.... وأَخِّرْ مَا لذِى فيهِ الْعَمَلْ

يريد : أن ما عملت فيه أسماء الأفعال لا يجوز تقديمه عليها . فلا تقول : « زَيْدًا دَرَاكِ » إلا عند الكسائى .

فالإشارة بقوله : « ذى » إلى أسماء الأفعال .

قوله :

وَاحكُمْ بتَنْكِير الَّذِى يُنَوَّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

لما كانت أسماء الأفعال من قبيل الأسماء لم تخل من أن تكون معرفة ، أو نكرة [1] ، كسائر الأسماء .

فمنها : ما لزم التعريف « كنَزَالِ [2] ، وبَلْه » نظيره المضمرات .

ومنها ما لزم التنكير « كَوَيْهًا ، [و] وَاهًا » نظيره : أَحَد ، وعَرِيب ، وَديَّار .

وثلاثتها بمعنى واحد .

---

(١) فى (ب) : « لم يخل من أن يكون معرفة ، أو نكرة » .

(٢) فى (جـ) : « كنزل » .

ومنها : ما استعمل تارة معرفة ، وتارة نكرة « كَصهْ » و « مَهْ » .

وقد نبه المصنف : على أن ما نون منها فهو منكر ، وإليه أشار بقوله :

وَاحْكُم بتنكير الَّذِى يُنَوَّنُ ....

وما لم ينون فهو معرف ، وإليه أشار بقوله :

....وتعريفُ سِوَاهُ بيِّنُ

قوله :

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يعقلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

كذَا الذِى أَجْدى حِكَايةً كقَبْ والزمْ بِنَا النَّوْعَينِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

لما فرغ من الكلام على أسماء الأفعال شرع يتكلم على أسماء الأصوات ، وجعلها على قسمين :

أحدهما : ما هو خطاب ما لا يعقل ، وهو الصوت .

والثانى : حكاية الأصوات .

فتكلم فى البيت الأول على الأصوات ، فقال :

ومَا به خُوطب مَا لاَ يَعْقِلُ ....البيت

فجعل اسم الصوت[1] الذى يخاطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل ، فى كونه دالاً على الفعل .

وذلك : إما للزجر : « كهَلاً » للخيل ، و « عَدَسْ » للبغل [2] : فهما

(١) فى (جـ) : « اسم للصوت » .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « البغل » .

دالان على معنى : « كف ، أو انزجر [1] » .

وإما للدعاء ، نحو : « دَجْ » للدَّجَاج ، و « بَس » للغنم .

وأمثال هذا كثير موضعه كتب اللغة .

ثم تكلم فى البيت الثانى على حكاية الأصوات :

فذكر أن الذى يفيد حكايـة صوت يجرى هذا المجرى ، وإلى ذلك أشار بقوله :

كَذَا الَّذِى أَجْدَى حِكَايَةً ....

ومعنى « أجْدَى » : أعطى .

ومثله : « بِقَب » وهو : حكاية صوت السيف ، إذا ضرب به .

وأمثال هذا كثير .

ثم نبه على أن بناء النوعين واجب .

وإليه أشار بقوله :

.... وَالْزَمْ بنَا النوعَيْن فَهْوَ قَدْ وجَب

يعنى بالنوعين : أسماء الأصـوات ، وحكاية الأصوات ، وقصر « بنا » ضرورة .

وإنما قلنا : إن ألفـاظ النوعين أسماء ؛ لأنهـا مسـتقلة [2] بالدلالة على معناها .

فليست بحروف .

وهى غير دالة على الزمان ، فليست بأفعال .

فتعين أن تكون [3] أسماء .

(١) فى (ب) : « ارجز » . (٢) فى (جـ) : « مستعملة » .

(٣) فى (جـ) : « يكون » .

نونا

التوكيد

للفعْلِ توكيدٌ بنُونَيْنِ هُمَا ... كنُونَى : اذْهَبَنَّ ، واقْصِدَنْهُمَا

يؤكدان افْعَلْ ، ويفْعَلْ آتيَا ... ذَا طلَب أوْ شَرْط امَّا تَاليَا

أوْ مُثْبَتًا فى قَسَمٍ مُستقْبَلاَ ... وقَلَّ بعدَ « مَا ، ولَمْ » وبَعْدَ « لا »

وغيرِ إمَّا من طوَالبِ الجزَا ... وآخر المؤكَّدِ افتح كابْرُزَا

هذا الباب تكلم فيه على « نُونَى التَّوكيد » : الشديدة والخفيفة .

فذكر أنهما يؤكدان الفعل ، وإليه أشار بقوله :

للفعل توكيد بنونين . . . .

ثم مثلهما ، فقال :

.... كنونَى اذْهَبَنَّ ، واقْصِدَنْهُمَا

« فاذهبنَّ » تمثيل للشديدة ، وَ « اقْصِدَنْهُمَا » تمثيل للخفيفة .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنهما مخصوصان بتأكيد صيغة « افعل » التى للأمر ، و « يفعَل » التى للمضارع ، بشروط ذكرها .

وإلى الصيغتين المذكورتين أشار بقوله :

يؤكدان افعل ، ويفعل ....

وجاء « بيفعل » مسكنا ضرورة .

ثم شرع فى الشروط فى صيغة « يفعل » : فشرط فيه أن يكون « آتيا » أى : مستقبلا ، ذا طلب ، كقولك : « لتَضْربن » ـ بلام الأمر ـ .

و « لا تذهبَنّ » ـ فى النهى ـ ، و «هل تضربن » ؟ ـ فى الاستفهام ، أو وقعا بعد شرط ، ويكون ذلك الشرط [1] « إمَّا » كقوله تعالى : ﴿ فإمَّا ترينَّ من البَشرِ أحَداً ﴾ [2] .

وإليه أشار بقوله :

.... أوْ شَرطًا امَّا تاليَا

فمعنى « تاليًا » : تَابعًا ، و « شَرْطًا » مفعول مقدّم « بتاليًا » و « إمَّا » بدل من قوله : « شَرْطًا » .

فتقدير الكلام : ذا طلب ، أو تاليا شرطا ، وهو « إمَّا » .

ثم ذكر فى البيت الثالث شرطا رابعاً ، وهو قوله :

أَوْ مثبتًا فى قَسَم مُسْتَقْبَلاَ ....

نحو : « والله لَتَذْهَبَنَّ غَدًا » : « فتَذهبَنَّ » فعل مثبت مستقبل ، وقع جوابا للقسم .

فلو كان غير مثبت لم يجز تأكيده بالنون فى القسم ، كقولك : « والله لا يقُومُ زيدٌ » وكذلك لو كان حالا ، وإن كان مثبتا ، كقولك : « والله لأَ أَقُومُ الآنَ » .

ومنع البصريون أن تقع الحال جوابا للقسم ، وقالوا : يستغنى عنه بالجملة الاسمية .

وأجاز الكوفيون وقوعه جوابا للقسم ، واستدلوا عليه بقراءة من قرأ

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « الشرط » .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

« لأقسم [1] » : بجعل اللام للتأكيد ، ولا : نافية .

ثم ذكر أن تأكيـد « يَفْعَل » بالنونين قليل بعد « مَا » الزائدة ، و « لَمْ » وَ« لاَ » النافية .

وإليه أشار بقوله :

.... وقلَّ بعْدَ « مَا » و « لَمْ » وَبعْدَ « لاَ »

فمثاله بعد « مَا » الزائدة قول الشاعر [2] :

٢٨١ ـ قَليلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّك وَارِثٌ ....

« فما » زائدة .

---

(١) من الآية الأولى من سورة القيامة والبلد .

٢٨١ ـ (٢) الشاعر : هو حاتم الطائى ، والبيت من الطويل . والبيت من شواهد العنى ٤ / ٣٢٨ ، والتصريح ٢ / ٢٠٥ والهمع ٢ / ٧٨ ، والدرر ٢ / ٩٩ ، والأشمونى ٣ / ٢١٧ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٠٨ .

وبيت حاتم بتمامه .

قليلا به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنما

اللغة :

يحمدنك : « الحمد : ضد الذم .. والحمد أعم من الشكر . » مختار (ح م د) ، والمراد : يثنى عليك بما تستحق . . .

والمعنى :

قليلا به حمد الوارث إياك . . . وحاتم حض على البذل ، والسخاء . . .

الإعراب :

« قليلا » نعت لمنعوت محذوف ، يقع مفعولا مطلقا منصوبا لفعل محذوف ـ أيضاً ـ والتقدير : يحمدك حمداً قليلا « به » متعلق بحم « ما » زائدة « يحمدنك » فعل مضارع ، مبن على الفتح ، لإتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وهى حرف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به « وارث » فاعل ، يحمد مرفوع بالضمة الظاهرة .

والشاهد فيه :

قوله : « ما يحمدنك » حيث أكد الفعل « يحمدنك » بنون التوكيد بعد « ما » الزائدة .

ومنه فى النثر : « بعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ » (١) .

وهو عندهم كثير .

لكنه قلله المصنف بالنسبة إلى غيره .

واشترطوا : ألا يكون « مَا » بعد « رُبّ » فإن جاء فهو قليل جدا ، قال الشاعر (٢) :

٢٨٢ ـ رُبَّما أَوْفَيْتُ فى عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شِمَالاَتُ

ومثاله بعد « لَمْ » قول الشاعر (٣) :

---

(١) من أمثال العرب، وضرب فى الحث على ترك البطء والمراد: اعمل كأنى أنظر إليك، ويقول الميدانى : « وما صلة دخلت التأكيد ، ولأجلها دخلت النون فى الفعل » مجمع الأمثال للميدانى ١/١٠٦ .

٢٨٢ ـ (٢) الشاعر : هو جذيمة الأبرش ، ملك الحيرة ، يتحدث عن سرية أسرى بها ، أو انقطاعا عرض له من جيشه .

والبيت من المديد .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٥٤ ، والنوادر ٢١٠ ، والمقتضب ٢/ ١٥ وابن يعيش ٩/ ٤٠ ، والمقرب ٨٦ ، والمغنى ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ (١٣٤ ، ٢٤٥) والعينى ٣/ ٣٤٤ ، ٤/ ٣٢٨ ، والتصريح ٢/ ٢٢ ، ٢٠٦ ، والهمع ٢/ ٣٨ ، ٧٨ والدرر ٢/ ٤١ ، ٩٩ ، والأشمونى ٣/ ٢٣١ ، ٣/ ٢١٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أوفيت : أشرفت ، علم : جبل ، شمالات : ريح تهب من ناحية القطب .

والمعنى :

ربما أشرفت على جبل ، منقطعا عن جيشى ، تهب على ريح الشمال ، رافعة ثوبى .

الإعراب :

« ربما » كافة ، ومكفوفة « أوفيت » فعل ، وفاعل « فى علم » جار ، ومجرور ، متعلق بأوفيت « ترفعن » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « ثوبى » مفعول به ، ومضاف إليه « شمالات » فعال مرفوع بالضمة الظاهرة .

والشاهد فيه :

قوله : « ربما . ترفعن » حيث أكد الفعل المضارع بالنون وهو قليل جدا ؛لأن « مَا » بعد « رُبَّ » .

٢٨٣ ـ (٣) القائل هو ابن حبابة اللص، أو أبو حيان الفقعسى، أو عبد بنى عبس ،أو العجاج، أو مساور العبسى ،وهو من الرجز . والأول من شواهد الكتاب ٢ / ١٥٢ ، والنوادر ١٣ ، وابن الشجرى ١/ ٣٨٤ =

٢٨٣ - يَحْسَبُه الجاهلُ مَالَمْ يَعْلَمَا شَيْخــاً عَلَى كُرْسِيِّــهِ مُعَمَّمَــا

أراد : « ما لم يعلمن » : فأبدل من النون ألفا .

ومثـاله بعد « لا » النافـيـة ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾(١) .

وإنما جوزوا تأكيـد الفعل بعد هذه الثلاثة ؛ لأنهم شبـهوا « ما » الزائدة بلام التأكيد ، وشبوا النفى بالنهى .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن مما قَلَّ : تأكيـد « يَفْعل » بعد غير « إمَّا »

= والإنصاف ٦٥٣ ، وابن يعيش ٩/ ٤٢ ، والمقرب ٨٦ ، والخزانة ٤/ ٥٦٩ ، والمغنى ٣٢٩ ، والعينى ٤/ ٣٢٩ والتصريح ٢/ ٢٠٥ والهمع ٢/ ٧٨ ، والدرر ٢/ ٩٨ ، والأشمونى ٣/ ٢١٨ ، والدمنهورى ٨٩ ، والشارح الأندلسى ويزيد الثانى على ما تـقدم فى الأول أنه من شواهد مجلس ثعلب ٦٢١ ، وينقص عنه أنه ليس من شواهد النوادر .

اللغة :

يحسبه : يظنه ، والضمير عائد إلى القمع ، الذى امتلا بالثمال . . .

والمعنى :

شبه القمع ، والرغوة التى تعلوه بشيخ معمم جالس على كرسى . . .

الإعراب :

« يحسبــه » فعل مضارع ، مرفوع لتـجرده من الناصب والجازم ، والهاء ، مفـعول أول « الجاهل » فاعل ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ما » مصدرية « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يعلما » فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التـوكيد الخفيفة ، المنقلبة ألفا للوقف ، فى محل جـزم والفاعل مستـتر « شيخـا » المفعول الثانى لقـوله : « يحسب » « على كرسـيه » جار ، ومجرور ، مضاف إليه ، والجار ، والمجرور ، متعلق بمحـذوف صفة لقوله : « شيخا » « معمما » صفة ثانية لقوله : « شيخا » .

والشاهد فيه :

قوله : « لم يعلما » حيث أكد الفعل المضارع المنفى « بلم » وأصل لم يعلما : لم يعلمن ، فقلبت النون ألفا للوقف .

وهذا التوكيد لا يجوز عند سيبويه إلا فى الضرورة .

(١) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

من أدوات الجزاء ، وإليه أشار بقوله :

وغير « إمَّا » من طوالب الجزا ....

« فغير » معطوف على « لاَ » فى آخر البيت المتقدم .

فالتقدير : وبعد « لاَ » وبعد غير « إمَّا » .

فمثال توكيد الفعل بعد غير « إما » من أدوات الجزاء ، قول الشاعر(1) :

٢٨٤ ـ فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فزَارَةُ تُعْطِكُم ومَهْمَـا تَشَأْ منْـهُ فَـزَارَةُ تَمْنَعَـا

أراد : تمنعن .

فأكد بالنون بعد « مهما » .

---

٢٨٤ ـ (١) : القائل : هو عوف بن الخرع ، أو الكميت بن ثعلبة ، أو ابن معروف ، والأصح أنه لعوف بن الخرع ، والبيت من الطويل . وهو من شواهد الكتاب ٢/١٥٢ ، والخزانة ٤/٥٥٩ ، والعينى ٤/ ٣٣٠ ، والتصرح ٢/٢٠٦ والهمع ٢/٧٩ ، والدرر ٢ / ١٠٠ والأشمونى ٣/ ٢٢٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

فزارة : هو فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان ، من فزرت الشيء إذا صدعته . انظر العينى ٤ / ٣٣١ .

والمعنى :

مهما تشأ فزارة إعطاءً تعطكم ، ومهما تشأ منعه تمنعكم .

الإعراب :

« فمهما » الفاء : عاطفة ، « مهما » اسم يتضمن معنى الشرط « تشأ » فعل الشرط ، مجزوم بالسكون « فزارة » فاعل ، مرفوع بالضمة « تعطكم » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله مستتر جوازا ، وكم مفعول به . . .

إعراب الشطر الثانى كالشطر الأول ، والضمير فى « منه » يعود إلى ابن دارة المذكور فى البيت الذى قبله (انظر العينى ٤/٣٣١) .

والشاهد فيه :

قوله : « تمنعا » والأصل : « تمنعن » حيث أكد بالنون الخفيفة ، ثم أبدلها ألفا للوقف ، وقد أكد لتوكيد الجزاء .

ولا يؤكد « بفعل » فيى غير ما ذكر إلا شاذاً .

فمن ذلك قوله :(١)

٢٨٥ ـ لَيْتَ شِعْرِى ، و أَشْعُرَنْ إذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً ، وَدُعِيتُ

فأكد « أشعر » من غير شرط من الشروط المتقدمة .

ثم نبه على كيفية آخر الفعل المؤكد بباقى هذا البيت ، وما يأتى بعده ، فقال :

.... وآخرَ المؤكَّدِ افتحْ كَابْرُزَا

---

٢٨٥ ـ (١) الشاعر : هو السموءل بن عاديا اليهودى ، والبيت من الخفيف .

وهو من شواهد العينى ٤/ ٣٣٢ ، والأشمونى ٣ / ٢٢١ ، والشارح الأندلسى ، والأصمعيات ٨٦ برواية « وقربت » .

اللغة :

ليت شعرى : يريد : ليتنى أشعر ، وأدرك ، وأعلم . قربوها : يريد : صحيفة أعماله فى يوم الحساب ، ودعيت : يريد : ودعيت إلى قراءتها ، والتعرف على أعماله المسجلة فيها . . .

والمعنى :

يقول السموءل : ليتنى أشعر ، وأعلم إذا ما قربت منى صحيفة أعمالى ، وأخذها الملك الكريم ووضعها فى يدى ودعانى لقراءة ما فيها . . .

الإعراب :

« ليت » حرف تمن ، ونصب « شعرى » اسم ليت ، وهو مصدر ، أضيف إلى فاعله ، وهو الياء ، وهو مصدر : شعرت أشعر شعرا ، والأصل : ليتنى أشعر ، أى أعلم « فأشعر المقدر ناب عن خبر ليت ، كما نابت الياء فى شعرى عن اسم ليت ـ كما يقول العينى ـ ٤/ ٣٣٣ ، « أشعرن » أشعرن : فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا ، ونون التوكيد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « قربوها » فعل ، وفاعل ومفعول به « منشورة » حال ، « ودعيت » الواو واو الحال ، وفعل مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ، والجملة : معطوفة على التى قبلها ، والجملة : ف محل نصب حال بتقدير قد ، أى : وقد دعيت . .

والشاهد فيه :

قوله : « وأشعرن » حيث أكد بالنون التيهى للتوكيد وهى الخفيفة ، والفعل مثبت خال من معنى الطلب ، والشرط ، ونحوهما ـ وهو فى غاية الشذوذ .

فنبه على أن الفعل المؤكد يفتح آخره إذا كان مثل « ابرزْ » يعنى : مسندا إلى المفرد، المذكر : ظاهرا كان، مثل: « ليقدمنَّ زيدٌ » أو ضمرا مثل « اضْرِبن »: صحيحا كان الفعل ـ كما مثلنا ـ أو معتلا ، « كاخشين واغزون » .

والفتح قبل النون هو الأصل ؛ لأنهم جعلوا الفعل بعدها مركبا « كخَمْسَةَ عَشَر » إلا أن يمنع من الفتح مانع [1] ، فيعدل إلى غيره .

وها هو يذكر ذلك .

وَاشْكُلْهُ قَبلَ مضْمَر لَيْنٍ بِمَا ... جَانَس من تَحركٍ قَدْ عُلمَا

والمضمرَ احْذفَنَّهُ إلا الألفْ ... وَإنْ يكنْ فى آخرِ الْفِعْلِ ألِفْ

فاجعَلْهُ منه ـ رافعًا غيرَ الْيَا ... والواوِ ـ يَاءً ، كاسْعَيِنَّ سعْيَا

واحْذفْهُ منْ رَافع هَاتين ، وَفى ... وَاو ، وَيا شكلٌ مُجَانِسٌ قُفِى

نحوُ :« اخْشَيِنْ يا هندُ ـ بالكسرِ ـ» وَيا ... قَوْمِ اخشَوُنْ » واضمُمْ ، وَقِسْ مُسوِّيا

نبه فى البيت الأول من هذه الأبيات :على أن آخر الفعل المؤكد بالنون : إن كان مسندا إلى ضمير ، وكان ذلك الضمير حرف لين، حرك آخر الفعل بحركة تجانس الضمير : ينفتح إن كان الضمير ألفًا، مثل : « والله لتضربان » ويضم إن كان واوا مثل : « والله لتضربُن » .

وتحذف الواو ـ كما سيذكر .

ويكسر إن كان الضمير ياء ، مثل : « يا هند لا تضربِن » .

وتحذف الياء ـ على ما يأتى ـ

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(١) سقط من (جـ) لفظ : « مانع » .

واشكله قبل مضمر لينْ بما جانس من تحرك ....

فقوله : « واشكله » :

معناه : حرك آخر الفعل ، وقوله : « لين » بدل من مضمر .

فدخل تحت قوله : « لين » الضمير ، إذا كان ألفا ، أو واوا ، أو ياء ـ كما مثلنا ـ .

وقوله : « بما جانس[1] » يعنى : بما جانس الضمير ، الذى هو حرف لين .

وقوله : « قد علم » حشو .

ولما تكلم على آخر الفعل ، مع[2] الضمير ، الذ هو حرف لين ، تكلم فى البيت الثانى على حكم ذلك الضمير : فذكر أنه يحذف مالم يكن ألفا ، وتبقى الحركة المجانسة دالة عليه ـ كما مر التمثيل فى البيت قبل هذا ـ[3] .

وسبب الحذف : التقاء الساكنين ، وهما : الضمير ، والنون الخفيفة ، أو الضمير ، والنون الأولى من الشديدة .

وقد أشار إلى أن الضمير يحذف إذا كان حرف لين مالم يكن ألفا بقوله:

والمضمر احذفنَّه إلاَّ الألفْ ....

هذا حكم الفعل الصحيح الآخر ، مع الضمير ، الذى هو حرف لين .

ثم أخذ يتكلم فى الفعل المعتل الآخر ، وكيف حكمه مع الضمير ،

---

(١) فى (جـ) : « بمجانس » .

(٢) سقط من (ب) : « على آخر الفعل مع » .

(٣) سقط لفظ : « هذا » من (أ) .

الذى هو حرف لين .

فذكر أن الفعل إذا كان آخره ألفا قلبت الألف ياء ، إن كان ذلك الفعل رافعا لغير الاء ، والواو .

وقد أشار إلى الفعل الذى آخره ألف بقوله :

وإن يكن فى آخر الفعل ألف ....

ثم نبه على الحكم فى ذلك ، فى البيت بعد ، فقال :

واجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء

فالضمير فى « اجعله » عائد على الألف،وفى « منه » عائد إلى الفعل ، و « رافعًا » حال من الضمير فى « منه » .

وقوله : « غيرالياء ، والواو » مفعول « برافعا » .

وقوله : « يا » مفعول باجعله .

فتقدير الكلام : واجعل الألف من آخر الفعل ياء فى حال كون الفعل رافعا غير الياء ، والواو .

ثم مثل ذلك بقوله : « اسْعَيَنّ » : كان الأصل : اسعى - بالألف - فقلبت الألف ياء ؛ لأن الفعل رافع غير الياء ، والواو .

وإنما المرفوع به ضمير المخاطب .

وقوله : « سَعيًا » تتميم .

وكذلك تقول فى التثنية : « اسعيان ، فتقلب الألف من اسعى ياء ؛ لأن الفعل رافع لألف ، وهى [1] غير الياء ، والواو ، كما شرط .

---

(١) فى (جـ) : « وهو » .

وأطلق المصنف جعل الألف ياء ، ولم يفرق بين الألف المنقلبة عن ياء «كيخشى» والألف المنقلبة عن واو « كيرضى » لأنهما فى الانقلاب ياء فى هذا الباب سواء .

فتقول : « اخشين ، وارضين » .

ولما فرغ من الفعل الذى آخره ألف ، إذا رفع غير الياء ، والواو ، تكلم عليه إذا رفعهما ، فقال :

واحذفه من رافع هاتين ....

يعنى : واحذف الألف من كل فعل رافع لهاتين ،يعنى : الواو ، والياء .

ونبه على أن نفس الواو ، والياء يحركان بحركة تجانسهما :

فتضم واو الضمير ، وتكسر ياؤه .

وإلى هذا أشار بقوله :

وفى واو ، ويا شكل مجانس قفى

ومعنى : « قفى » : اتبع .

وقصر « يا » ضرورة .

ثم مثل ذلك فى البيت الآخر ، فقال : « اخشين يا هند » ـ بالكسر ـ فقوله : « اخشين » مثال للياء ، حركها بمجانسها ، وهى الكسرة وحذف ألف « يخشى » وألحقها النون الخفيفة .

ثم مثل الواو بقوله : « اخشون »: فحرك الواو بمجانسها وهى الضمة ، وحذف ألف « يخشى » وأتى بالنون الخفيفة .

وقوله : « واضمم » نص على ضم الواو ، كما نص على كسر الياء .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « وقس » .

قوله : « وقِس [1] مُسَوِّيًا » حشو .

ومراده : قس على ما ذكرت لك ما سواه ، وشابهه .

قوله :

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بعْدَ الألِفْ لكنْ شديدةٌ ، وكسرها أُلِفْ

نبه فى هذا البيت : على أن النون الخفيفة لا تقع بعد ألف ، فلا تلحق الفعل المسند إلى ضمر التثنية .

هذا هو مذهب سيبويه ؛ لأنه لا يجوز اجتماع ساكنين :

الأول منهما : حرف مد ، ولين فى غير الوقف ، إلا أن يكون مدغما « كدواب » .

وأجاز يونس لحاق النون الخفيفة بعد الألف ، وتكسر لالتقاء الساكنين .

ويحتمل أن يكون منه قراءة ابن ذكوان ﴿ **وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ** ﴾ [1] ـ بكسر النون ، وتخفيفها ، على أن « لا » للنهى ، والواو للعطف ، وإن كانت الواو للحال ، ولا للنفى ، فالنون للرفع .

وإلى عدم وقوع الخفيفة بعد الألف أشار بقوله :

ولم تقع خفيفة بعد الألف

ثم أشار إلى وقوع الشديدة بعد الألف ، وأنها تكسر [2] ـ حينئذ ـ بقوله :

.... **لكن شديدة ، وكسرها ألف**

وقوله : « وكسرها ألف » هو من الألفة .

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة يونس .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « تكسر » .

قوله :

وَأَلِفًا زِدْ قبلَهـا مؤكـدَا		فِعْلاً إلى نُونِ الإناث أُسْنِدَا

نبه فى هذا البيت : على أنك إذا أكدت الفعل المسند إلى نون الإناث « كيضربن » : زدت بين نون التوكيد ، ونون الإناث ألفا ، كراهية اجتماع الأمثال ، فتقول : « اضربنانّ » وتكسر النون ـ على ما تقدم ـ .

ولا تكون النون ـ هنا ـ إلا شديدة ، على ما مر من مذهب سيبويه .

ويجوز أن تكون خفيفة ، على ما مر من مذهب يونس .

وقد أشار المصنف إلى إدخال الألف بين نونى التأكيد ، والإناث بقوله :

« وألفا زد قبلها » فالهاء فى « قبلها » : عائد على نون التأكيد .

ثم نبه عل أن ذلك لا يكون إلا إذا أسند الفعل إلى نون الإناث بقوله :

....	.....	.....	فعلا إلى نون الإناث أسندا

« فَفعْلاً » مفعول بقوله : « مؤكدا » .

قوله :

واحـذفْ خفيفـةً لسـاكـنٍ رَدِفْ		وَبَعْـدَ غَيْـرِ فتحَـةٍ إذَا تَقِـفْ
وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَـا فى الْوَقْفِ مَا		مِنْ أجْلِهَا فى الْوَصْـلِ كَانَ عُدِمَا
وأَبدِلَنْهـا بعْـدَ فتْـحٍ أَلِفَـا		وَقْفًا ، كما تقول : فى « قِفَنْ قِفَا »

نبه فى البيت الأول : أن نون التأكيد الخفيفة تحذف فى موضعين :

أحدهما : إذا كان بعدها ساكن ، مثل : « اخرج اليوم » التقدير : اخرجن : عاملوها معاملة حرف المد ، واللين فى حذفه لالتقاء الساكنين ،

نحو : « يرى الرجل » وإلى هذا أشار بقوله :

واحذف خفيفة لساكن ردف .

ومعنى « ردف » جاء بعدها .

الثانى : إذا وقف عليها ، وكان قبلها ضمة ، أو كسرة ، فتقول فى الضمة : « اخرجوا » فتحذف النون الخفيفة ، وتزاد واو الضمير [1] التى كانت حذفت لأجل النون .

وتقول فى الكسر : « اخرجى » : فتحذف النون الخفيفة وترد ياء الضمير المحذوفة ، لأجل النون .

وقد أشار المصنف إلى حذف النون فى الوقف ، إذا كان قبلها ضمة ، أو كسرة بقوله :

بعد غير فتحة إذا تقف

وأشار إلى إعادة المحذوف قبلها بقوله :

واردد إذا حذفتها فى الوقف ما .... البيت

يعنى : واردد إذا حذفت النون الخفيفة فى الوقف ما كان قد يحذف من الفعل لأجل النون فى الوصل .

وقد تقدم تمثيل ذلك .

فالضمير فى قوله : « من أجلها » عائد على النون [2] .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن النون الخفيفة : إن كانت بعد فتحة لا تحذف وقفا ، بل تبدل ألفا ، فتقول ، فى : « قِفَن » ـ كما مثل ـ « قفا » .

(١) سقطت العبارة الآتية من (جـ) : « اخرجوا ، فتحذف النون الخفيفة ، وتزاد واو الضمير » .

(٢) فى (ب) : « عائد إلى الفعل » .

ما لا ينصرف

الصَّــرْفُ تَنْوِيـنٌ أَتَى مُبَيِّنَا   معنًى بهِ يكُونُ الاسْمُ أَمْكَنَا

هذا الباب : وضعه لبيان ما لا ينصرف من الأسماء .

فشــرع فى هذا البيت [1] . بين مـا ينصرف من الأســماء ، لأنه الأكـثر والأصل .

وإذا علم ما ينصرف علم أن الباقى لا ينصرف ؛ إذ ليس ثَمَّ قسم ثالث .

فذكر أن المنصرف من الأسماء : ما يقبل التنوين الدالة على زيادة الاسم فى التـمكن ؛ لأنه جـعل الصـرف هو : التنوين ، ومـا دخله الصـرف فهـو منصرف .

ويرد عليه [2] : أن الاسم المنصـرف : هو الذى يدخله هذا التنوين الذى ذكر ، بابُ « مُسْلِمَات » قبل التسمية به ؛ لأنه لا يدخله تنوين تمكن .

وإنما يدخله تنوين [3] لمقابلة .

وقد أشار المصنف إلى أن الصرف هو التنوين ، الدال على أمكنية الاسم بقوله : « الصرف تنوين » . . البيت .

وقوله : « أمكن » يدل على أن ثَم من الأسماء متمكنا غير أمكن .

والتمكن : هو بقاء الاسم على أصله من الإعراب :

---

(١) فى (أ) : « الباب » .

(٢) فى (أ ، ب) : « على » .

(٣) سقط من (جـ) : « تمكن ، وإنما يدخله تنوين » .

فإن قبل الألف ، واللام ، أو التنوين فهو المتمكن الأمكن ، وإن لم قبلهما - مع كونه معربا - فهو المتمكن غير الأمكن .

وهو غير المنصرف .

والصرف : من الصريف ، وهو الصوت .

ولهذا جعلوا التنوين هو الصرف، لما يحدث عند النطق به من الصوت .

وموجب الصرف فى الأسماء : شبهها [1] بالفعل فى فرعيته ، وذلك : أن الفعل فرع من وجهين :

أحدهما : لفظى ، وهو كونه مشتقا من المصدر .

والثانى : معنوى ، وهو كون وجوده فرعا عن وجود الفاعل . فإذا صار الاسم فرعا من وجهين ، أو من وجه يقوم [2] مقام وجهين أشبه الفعل ، فيمنع من الألف ، واللام ، والتنوين ، كما يمنع منه الفعل .

قوله :

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ ... صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

لما بين الصرف شرع يبين ما يمنع من الصرف .

وقسم الممنوع من الصرف إلى قسمين :

قسم يمنع مطلقا: سواء كان معرفة ،أو نكرة ،وهو الذى بدأ به المصنف ، وهو خمسة أنواع ، وقسم يمنع إذا كان معرفة وينصرف إذا كان نكرة .

وهو سبعة أنواع :

---

(١) فى (ب): « تشبهها » .

(٢) فى (ب) : « تقوم » .

فمجموع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا .

فذكر المصنف فى هذا البيت : أن مما لا ينصرف مطلقا : ما فيه ألف التأنيث : مقصورة « كحبلى » أو ممدودة « كحمراء » .

فهذا : لا ينصرف معرفة ، ولا نكرة ؛ لأن التأنيث بالألف تأنيث لازم ، وذلك : أن الصيغة التى هى فيه لا توجد للمذكر .

وإنما للمذكر صيغة أخرى برأسها ، فجعلوا التأنث بالألف مما يقوم مقام علتين ، لأنها تشتمل على التأنيث ، ولزومه . فحيث وجدت امتنع الاسم من الصرف بمجردها .

وقد أشار المصنف إلى أن الألف للتأنيث تمنع مطلقا بقوله :

فألف التأنيث مطلقا منع صرف الذى حواه كيفما وقع

أى : معرفة ، أو نكرة ، وهو معنى قوله : « مطلقا » .

وقال : « ألف التأنييث » ولم يعين المقصورة ، ولا الممدودة .

ويحتمل أن يكون « مطلقا » راجع لذلك كله [1] .

قوله :

وَزَائِدَا فَعْلاَنَ فى وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بتَاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

هذا البيت ذكر فيه النوع الثانى مما يمتنع صرفه مطلقا ، وهو : الوصف الذى فيه ألف ، ونون زائدتان ، نحو : « سكران » بشرط : ألا يقبل تاء التأنيث .

وإلى زيادة الألف ، والنون أشار بقوله : « وزائدا فعلان » .

ونبه على اشتراط عدم قبوله لتاء التأنيث بقوله :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « كله » .

.... سلم من أى يرى بتاء تأنيث ختم

إنما منع الصرف فى[1] مثل « سكران » لأن فيه علتين :

إحداهما معنوية ، وهى : الوصف .

والثانية لفظية ، وهى زيادة الألف ، والنون .

وهما فرعان لأن أصل الاسم[2] ألا يكون فيه زيادة ، وألا يكون مشتقًّا ، ولم يجعلوا الوصف مقام علتين :

إذ فيه فرعية من جهة المعنى - كما تقدم - .

ومن جهة اللفظ ، إذ هو مشتق من المصدر ؛ لأنه باشتقاقه من المصدر لم يبعد منه ، إذ لم يخرج عن كونه اسما ، فلم يعتبروا فرعية الاشتقاق .

فلهذا : صرفوا نحو « عالم » .

والألف والنون فى « فعلان » عندهم نظير ألفى حمراء .

ولهذا اشترطوا : ألا يقبل تاء التأنيث؛ لأنه إذا قبلها خرج عن مشابهة « حَمْرَاء » ، إذ : يصير مذكره ، ومؤنثه بلفظ واحد .

واعلم أنهم شرطوا فى[3] منع « فَعْلاَن » أن يكون مؤنثه على « فَعْلَى » موجودا .

ومنهم من اشترط[4] انتفاء «فعلانة» وإن لم توجد « فعلى » « فسكران » ممتنع باتفاق ، إذ « فعلى » موجودة ، و « فعلانة » منتفية .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « فى » .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « الاسم » .

(٣) فى (ب) : « من » .

(٤) فى (ب) : « شرط » .

و « ندمان » منصرف باتفاق، إذ: « فعلانة »موجود و«فعلى» غير موجود .

واختلفوا فى « لحيان » :

فمن اشترط انتفاء « فعلانة » منعه الصرف ، لوجود شرطه .

ومن اشترط وجود « فعلى » صرفه ، لعدم وجود شرطه .

واعلم أن كل وصف جاء على « فعلان » للمذكر ، فمؤنثه على وزن « فعلى » على اللغة الفصيحة .

إلا ألفاظ ندرت ، ذكرها ابن مالك منظومة ، دون شرح .

وقد نظمتها بشرحها ، وزدت فى آخره ما لم يرد فيه [1] « فعلى » ولا « فعلانة » .

وهى :

كل فعلان فهو أنثاه فعلى	غير وصف النَّدِيم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان أيضاً	ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل ، وصوجا	ن لذى قوة على الحملان
ثم صحوان ، إن حوى اليوم صحوا	ثم سخنان ، وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا	ثم علان ، وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما	ثم نصران جاء فى النصرانى

(١) وقد نقل عنه الصبان فى حاشيته على الأشمونى ، فقال : « وقد نظم الألفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف ، الشارح الأندلسى ، مع زيادة تفسيرها ، فقال . . . » .
انظر حاشية الصبان علي الأشموني ٣ / ٢٣٢ / ٢٣٣ .
وانظر ما نظمه الصبان عن المرادى ٣ / ٢٣٣ .
وانظر المرادى ٤ / ١٢٢ .

ثــم مصــان فى اللئيـــم وفى لحــيـيان رحمـــان يفقــد النــوعــان

قوله :

وَوَصْفٌ اصْلِىٌّ ، وَوَزْنُ أَفْعَلاَ مَمنوعَ تأنيـث بتَا : كأَشْهَــلاَ

وَأَلْغِــينَّ عَــارِضَ الْوَصْـفِيَّـةْ كأربَــعٍ ، وَعَــارِضَ الاسْمِيَّهْ

فَالأدْهَمُ : القَيدُ لكوْنِه وُضِــعْ فى الأصْلِ وَصْفًا انصرافُه مُنِعْ

وأَجْـدلٌ ، وأَخْيَــلٌ ، وأَفْعَـى مَصْـرُوفة ، وقَــدْ ينَلْنَ المَنْعَـا

ذكر فى هذه الأبيات النوع الثالث [1] : مما يمنع صرفه مطلقاً .

وهو : ما كـان فيـه وصف أصلى ، وكان على وزن الفـعل المضارع ، بشرط أن يكون ممتنعا من قبول تاء التأنيث .

وقد أشار المصنف إلى اشتراط أصلية الوصف بقوله : «ووصف اصلىّ» .

وتحرز بذلك : مما عرض فيه الوصف ، بعد أن لم يكن ـ كما سيأتى فى البيت الثانى .

وأشار إلى أن يكون على وزن الفعل المضارع بقوله : « ووزن أفعل » .

وإلى اشتراط عدم قبوله لتاء التأنيث بقوله : « ممنوع تأنيث » [2] .

وقصر « التاء » ضرورة .

ثم مثل بقوله : « أشهل » وهو وصف أصلى على وزن الفعل المضارع ، غير قابل للتاء .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « الثالث » .

(٢) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « وأشـار إلى أن يكون على وزن الفعل المضارع بقوله : « ووزن أفعل » وإلى اشتراط عدم قبوله لتاء التأنيث بقوله : « ممنوع تأنيث » .

فلا يقال للأنثى « أشهلة » .

والشهلة [1] : من ألوان العين .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الوصف إذا كان عارضا ألغى ، فلا يعتبر فى منع الصرف .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وألغينَّ عَارِضَ الوصْفِيهْ

وكذلك إذا كانت الاسمية عارضة [2] ألغيت ، فلم تعتبر فى إخراج اللفظ عن الوصفية .

وإليه أشار بقوله : « وعارض الاسمية » :

يريد : ألغين عارض الاسمية ، فهو معطوف على عارض الوصفية .

ومثل عارض الوصفية « بأربع » تقول : « مررت بنسوة أربع » فتعربه وصفا ، وليس فى الأصل بوصف ؛ لأنه اسم عدد [3] .

ولكن عرضت فيه الوصفية ، فلم تعتبر .

ولأجل هذا : صرفت .

ولما قرر أن عارض الوصفية ، وعارض الاسمية غير معتبرين ، ذكر فى البيت الثالث الحكم المترتب على عدم اعتبارهما .

---

(١) **الشهلة :**

« الشهلة ـ بالضم ـ أقل من الزرق فى الحدقة ، وأحسن منه ، أو أن تشرب الحدقة حمرة ، وليست خطوطا كالشكلة . . . »

قاموس (الشَّهَل) .

(٢) فى (أ) : « عارضية » .

(٣) فى (جـ) : « عدو » .

فنص على أن « أدهم » وفسره بالقيد : لما وضع - فى الأصل - وصفا منع من الصرف .

ولم يضره عروض الاسمية : لجعله اسما لقيد .

وبين أن « أجْدَل » وهو : اسم لطائر ، و« أخْيَل » لطائر ، ذى خيلان ، و« أَفْعَى » لضرب من الحيات .

لما وضع - فى الأصل - اسما لم يعتبر عروض الوصفية له فصرفت .

ثم ذكر أن من الناس من يمنعها الصرف لمحًا[1] للوصفية فيها : لأن « أَجْدَل » يمكن أن يكون من « الجَدْل » وهو « الشدة » .

ولم يقصد به أولا الاسمية .

وكذلك : « أخْيَل » يمكن أن يكون مأخوذا من الخيول ، وهو الكثير الخيلان .

وأما « أَفْعَى » فذلك فيها بعيد، إذ ليس ثَمَّ مادة ترد فى الاشتقاق إليها .

وإنما ملاحظة الوصف فيها عند من منعها باعتبار أنها إذا ذكرت تصور أنها كثيرة الشر .

والصرف - فى الثلاثة - أكثر .

وقد جاء منع الصرف ، قال الشاعر[2] .

---

(١) فى (أ) : « ملاحظة » .

٢٨٦ - (٢) الشاعر : هو القطامى ، ويقال : هو جعفر بن علية الحارثى من قصيدة من الطويل .
وهو من شواهد العينى ٤ / ٣٤٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

العقيليين : جمع عقيلى ، منسوب إلى عقل « لقيتهم » : يريد فى معركة « فراخ » : جمع فرخ : الصغير من الطيور « القطا » جنس من فصيلة الحمام ، والقمارى ، والدباسى . « أجدل » من =

٢٨٦ ـ كأنَّ العُقَيْلِيِّينَ يومَ لقيتُهُمْ   فِراخُ الْقَطـا لاَقَيْنَ أَجْـدَلَ بَازِيَا

وقال فى منع صرف « أَخْيَل » (١) .

٢٨٧ ـ ذَرِينى ، وَعِلْمى بالأُمورِ ، وَشِيمَتى   فَمَا طَائِرِى يَوْمًا عَلَيكِ بِأَخْيَـلاَ

وقد أشار المصنف إلى حكم « أدهم » بقوله : « فالأدهم : القيد » ـ البيت ـ وإلى حكم « أجدل ، وأخيل ، وأفعى » بقوله :

« وأجدل ، وأخيل ... » البيت .

= جوارح الطير الصيادة ، « بازيا » متطاولا ، من بزا عليه : تطاول .

والمعنى :

يشبه الشاعر العقليين يوم لقائهم فى معركة ، وفشلهم ، وجبنهم ، وفرارهم بصغار القطا لاقت صقرا صائدًا .

الإعراب :

« كأن » حرف تشبيه ، ونصب « العقيليين » اسم « كأن » « يوم » ظرف زمان ، متعلق بكأن ، لتضمنها معنى أشبه . .

« لقيتهم » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، والجملة : فى محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كأنَّ « فراخ » مضاف ، والقطا « مضاف إليه « لاقين » فعل ، وفاعل « أجدل » مفعول به للفعل « لاقى » « بازيا » بدل من « أجدل » أو معطوف عليه بعاطف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتا ، ويكون الشاعر قد ضمنه معنى « جارح ، أو كاسر ، أو مختطف . . »

والشاهد فيه :

قوله : « أجدل » فقد منعه من الصرف على قلة لمحا للوصفية .

٢٨٧ ـ (١) : الشاعر : هو حسان بن ثابت الأنصارى (رضى الله عنه) والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد العينى ٣٤٨/٤ ، والتصريح ٢ / ٢١٤ ، والأشمونى ٣ / ٢٣٧ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (خيل ٢٤٣) وديوانه ٣٥٢ .

اللغة :

ذرينى : اتركينى ، وقد استعمل من هذه المادة المضارع ، وأما الماضى فقد أهملته العرب ، وأماتته واستعملت العرب الأمر ، ومنه قول شاعر الرسول الأمين . « شيمتى » خلقى ، وسجيتى ، وطبعى « أخيلا » الأخيل : طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر لونه ، ويقال : إنه الشقراق ، والعرب تتشاءم به ، يقال : أشأم من أخيل انظر الصبان ٣ / ٢٣٧ .

والمعنى :

اتركينى مع علمى بالأمور ، وخبرتى ، وتجربتى ، فما كنت شؤما عليك فى يوم من الأيام . =

قوله :

وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... فِى لَفْظِ مَثْنَى ، وَثُلاَثَ ، وَأُخَرْ

وَوَزْنِ مَثْنَى ، وثُلاَثَ كَهُمَا ... مِنْ وَاحِدٍ ، لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

نبه فى هذين البيتين على النوع الرابع مما يمتنع صرفه مطلقا .

وهو ما فيه وصف ، مع عدل .

والعدل على قسمين :

عدل « أُخَر » ونحوه ، وهو جمع « أُخْرَى » للإناث فى مقابلة « أُخَر » جمع « آخر » للذكور .

و « أخر » معدول عندهم : عن[1] الألف ، واللام ؛ لأن حق « أخرى » التى مذكرها « آخر » أن تكون بالألف ، واللام « كالكُبْرَى »[2] .

أو بالإضافة ، أو « بمن » كمذكرها ، وحكم الجمع حكم المفرد ، ولا

= **الإعراب :**
« ذرينى » ذرى : فعل أمر ، مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون نون الوقاية وياء المتكلم مفعول به « وعلمى » الواو : واو المعية علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم : مضاف إليه « بالأمور » جار ، ومجرور ، متعلق « بعلم » ، « وشيمتى » الواو : حرف عطف « شيمة » معطوف على « علمى » وياء المتكلم مضاف إليه « فما » الفاء : للتعليل ، و « ما » نافية « طائرى » طائر : مبتدأ ، ومضاف إليه ، أو اسم « ما » النافية ومضاف إليه « يوماً » ظرف زمان ، متعلق بقوله : « أخيل » ، « عليك » متعلق « بأخيل » ، « بأخيلا » الباء : حرف جر زائد ، و « أخيل » خبر المبتدأ ، أو خبر « ما » العاملة عمل ليس ، وهى الحجازية .

والشاهد فيه :
قوله : « بأخيلا » وقد منع صرفه - على قلة - لمحا للوصفية .
والسر فى منع الصرف : تضمين الوصفية ، أى التلون ، أو التشاؤم . وانضم إلى ذلك وزن الفعل ..

(١) سقط من (جـ) لفظ : « عن » .
(٢) سقط من (جـ) لفظ : « الكبرى » .

إضافة ، ولا « من » .

فتعين أن تكون بالألف ، واللام .

ولما لم توجد فيه حكم [1] بأنه معدول عنها .

والقسم الثانى من العدل ، وهو : عـدل العدد ، وقد أشار المصنف إلى أن الوصف ، مع العدل معتبر .

ونبه على العدل فى العدد بقوله : « وأخر » .

ثم ذكر فى البـيت الثانى: أن وزن « مثنى ، وثلاث » يجـرى من واحد إلى أربع .

فالضمير فى قوله : « كهما » راجع إلى مثنى ، وثلاث .

يريد : أن وزن المعدول فى العدد من واحـد إلى أربع يجىء كوزن مثنى ، وثلاث .

وفى هذا اللفظ ما يرى من التكليف فى المعنى ،فإنه يقتضى تشبيه الشىء بنفسه ،ومن إدخال كاف التشبيه على الضمير،مع أنه ليس بلفظ ضمير الجر .

إذ لو كان ضمير جر لكان له فى الضرورة مخلص .

فحاصل كلامه أن يقال :« أُحَاد ، ومَوْحَد ، وثُنَاء ، ومَثْنَى ، وثُلاَث ، ومَثْلث ، ورُباعَ ، ومَربْع .

هذا الذى ذكره المصنف هو الذى كثر سماعه .

وقد سمع قليلا :« عُشَار ، ومَعْشَر ، ومَخْمَس » ولم يسمع « خُمَاس » وقاس الزجاج ، والكوفيون ما بقى من العشرة على ما سمع منها والذى سمع

(١) فى (أ) : « فحكم » .

من هذه الألفاظ إنما جاء نكرة .

وقول المصنف : « فَلْيُعْلَمَا » حشو .

والألف فيه : بدل من النون الخفيفة .

قوله :

وَكُنْ لجمعٍ مُشْبهٍ مفاعِلا أو المفاعِيلَ بمَنْعٍ كافلا
وَذَا اعْتلالٍ منهُ كالجوارِى رَفْعًا ، وجرًّا أجره كسارِى
ولسَرَاويلَ بهذا الجمْعِ شَبَهٌ اقتضَى عمُومَ المنْعِ
وإنْ بِهِ سُمِّىَ ، أو بما لَحِقْ بِهِ فالانْصِرافُ مَنْعُهُ يَحِقّ

نبه فى هذه الأبيات على النوع الخامس مما لا ينصرف [1] مطلقا ، وهو النوع الآخر منها .

فذكر أن كل جمع أشبه « مَفَاعِل» ـ بلا ياء ـ « كدرَاهِم » أو « مَفَاعِيل » ـ بياء ـ « كدَنَانير » فإنه لا ينصرف [2] .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : « وكُنْ لجمعٍ . . . » البيت .

« فكَافلاً » خبر « كُنْ » .

والتقدير : كن كافلا بمنع صرف الجمع الذى أشبه «مفاعل،أو المفاعيل » .

وقد مثل بالوزنين المذكورين .

فيؤخذ من كلامه : أن هذا الجمع يشترط فيه : أن يكون مفتوح الأول ، ثالثه ألف ، ليست عوضا عن ياء النسب ، ورابعه مكسور ، وخامسه إن كان

---

(١) فى (جـ) : « مما ينصرف » .

(٢) سقط من (جـ) : « فإنه لا ينصرف » .

أزيد من خمسة ياء ساكنة .

وإنما منع هذا الجمع من الصرف ؛ لأن فيه علتين :

إحداهما [1] : لفظية ، وهى الصورة التى ذكرناها .

والثانية : معنوية ، وهى الدلالة على الجمع .

وهما فرعان؛ لأن الأصل الإفراد ، وألا يكون للجمع نظير فى المفردات .

وهذا الوزن الذى ذكرناه لهذا الجمع . إذا تتبعت الآحاد لم تجد له فيها نظيرا .

أما « عُذَافِر » [2] . فمضموم الأول .

وأما « يَمَان » فالألف فيه عوض عن ياء النسب .

وأما « تَدَافُع » [3] فرابعه مضموم .

وأما « كرَاهِيَة » فخامسه ياء غير ساكنة .

وإذا لحقت هذا الجمع تاء التأنيث صرف ؛ لأن هذه التاء تقوى جانب الاسمية ، فيضعف شبه الفعل ، الموجب لصرف .

ثم تكلم المصنف فى البيت الثانى على هذا الجمع إذا كان مثل الآخر ، وهو نوعان :

أحدهما : ما صار آخره ألفا « كَعَذَارَى » فتقدر الحركات فيه ، ولا ينون أصلا .

---

(١) فى (أ ، ب) ، « أحدهما » .

(٢) عذافر : الجمل الشديد .

(٣) فى (أ ، ب) : « فدافع » .

الثانى : مـا آخره ياء ساكنة « كجـوار » وهو الذى تكلم عليه المصنف ، وإليه أشار بقوله :

وذا اعتلال منه كالجوارى ....

فذكر أنه يعـامل فى الرفع ، والجر معاملة « سَارٍ » ، فـتقدر فيـه حركة الرفع ، والجر ، وينون .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... **رَفْعًا ، وجراًّ أَجْرِهِ كَسَارِى**

ففـهم أن النصب يظهـر ، فتقـول : « رأيْتُ جَوَارِىَ » ولا ينون ؛ لأن التنوين عندهم فى الرفع ، والجر عوض عن الياء المحذوفة .

وهى فى النصب قد وجدت فلا تحتاج إلى عوض .

وذهب[1] الأخـفش : إلى أن تنوينه تـنوين تمكين ؛ لأن صـورته بعـد حذف الياء قد صارت على لفظ « جناح » وصار له نظير فى الآحاد .

وذهب الزجاج إلى أنه عوض عن الحركة .

وهو مردود ، بعـدم التعويض منـها فى المقصـور ، الذى لا ينصرف ، وهو أولى .

وذهب المبرد إلى أن فى غير المنصرف تنوينا مقدرا ، بدليل رجوعهم إليه عند الضرورة ، فقدروه فى « جَوَارٍ » موجـودا وحذفوا الياء لأجله ، وعوضوا منها التنوين .

ورد : بأن حذف الساكن لالتقاء ساكن[2] متوهم لا نظير له .

(١) فى (ب) : « فذهب الأخفش » .	(٢) فى (جـ) : « لالتقاء الساكنين » .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يظهر الجر فى مثل « جَوَارٍ » كما ظهر النصب ، لأنه فتحة مثله ؟

فالجواب : أن الفتحة تثقل إذا نابت عن حركة ثقيلة ، فلما نابت عن الكسرة عوملت معاملتها .

ثم ذكر المصنف فى البيت الثالث : حكم ما جاء على هذا الجمع ، وهو يدل على المفرد ، وذلك « كسراويل » وإليه أشار بقوله :

وَلِسَرَاوِيلَ بهذا الْجَمْعِ شَبَهٌ ....

ثم ذكر أن ذلك الشبه اقتضى عموم منع الصرف له .

ومن جعل « سَرَاوِيل » يدل على المفرد كالمصنف فهو عنده أعجمى ، إذ ليس فى الآحاد العربية نظير هذا الجمع ، ومن جعله « سروالة » فلا إشكال .

ثم ذكر فى البيت الرابع :أن هذا الجمع ، إذا سمى به ، أو بما لحق به ، يعنى :« سراويل » استحق منع الصرف بعد التسمية، كما كان يستحقها قبل .

وإنما منعوه بعد التسمية اعتباراً للفظ الجمع ، وإن صار دالا على المفرد ـ حينئذ ـ .

قوله :

والعلمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تركيبَ مَزْجٍ ، نحو : مَعْدِ يكربَا

لما فرغ من الأنواع الخمسة التى لا تنصرف نكرة ، ولا معرفة ، شرع فى الأنواع السبعة ، التى لا تنصرف معرفة ، وتنصرف نكرة .

فذكر فى هذا البيت منها العلم المركب .

وإليه أشار بقوله :

والعلم امنع صرفه مركبا

وشرط في التركيب : أن يكون تركيب مزج .

وهو : أن تجعل الكلمتين كالكلمة الواحدة ، وتنزل الثانية منزلة تاء التأنيث ، فيفتح ما قبلها ، إلا أن يكون آخر الأولى معتلا ، فيسكن تخفيفا « كمَعْديكرِب » وقد أشار المصنف إلى اشتراط تركيب المزج بقوله : « تركِيبَ مَزْجٍ » ومَثل « بمَعْدِيكَرِب » .

قوله :

كذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَا كغَطَفَانَ ، وَأَصْبَهَانَا

تكلم في هذا البيت في النوع الثاني مما لا ينصرف في حال المعرفة .

وهو العلم الذى في آخره الألف ، والنون ، الزائدتان .

وإليه أشار بقوله :

كذاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلاَنَ

يريد : لا ينصرف إذا كان علما ، ومثله « بغَطَفَان » وهى : اسم حى من العرب [1] ، و « أَصْبَهَان » وهو : اسم بلد .

قوله :

كَذَا كؤَنثٌ بهَاء مُطْلَقَا وَشَرْطُ منع الْعَارِ كونُه ارْتَقَى
فَوْقَ الثَّلاَث ، أَوْ كجُورَ ، أو سَقَرْ أَوْ زَيْد اسمَ امرأَة ، لا اسْمَ ذكَرْ
وَجْهَانِ فى الْعَادِمِ تَذْكيراً سَبَقْ وعُجْمةً « كهندَ » والمنعُ أحقْ

(١) غطفان : « وغطفان ـ محركة ـ حى من قيس . . » قاموس (غطف) .

تكلم فى هذه الأبيات على النوع الثالث مما لا ينصرف فى حال المعرفة ، وهو العلم المؤنث :

فإن كان فيه هاء تأنيث منع صرفه مطلقاً ، وإلى هذا أشار بقوله :

كذا مؤنثٌ بهاءٍ مُطْلَقَا ....

يعنى : كـذاك يمنع صرف المؤنث ، إذا كـان علماً ، وفـيه هاء التـأنيث مطلقاً ، سواء : كان ثلاثيا ، أو أزيد :

مؤنث فى اللفظ مـذكر فى المعنى « كحَمـزَةَ » أو مؤنث اللفظ والمعنى « كعَائِشَةَ » .

ثم نبه على أن العارى عن تـاء التأنيث يشترط فى تحتم منع صـرفه أحد أربعة أشياء .

أحدها [1] : أن يكون زائدا على ثـلاثة أحـرف ، ليكون الحـرف الرابع يقوم مقام تاء التأنيث « كزَيْنَب » : اسم امرأة ، و « عَنَاق » اسم رجل ، فهو بمنزلة « حَمزَة » وإلى هذا أشار بقوله :

.... وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث [2] ....

يعنى : العارى عن تاء التأنيث .

وحذف ياء « العارى » وهو لغة .

الثانى : أن يكون مـسكن الوسط : أعجميـا ، نحو : « جُور » وهو : اسم بلد ، و « شَاه » كذلك .

(١) فى (أ) : « إحداهما » .
(٢) فى (ب) : « فوق ثلاث » .

فهذا : يتحتم منع صرفه ؛ لأن فيه ثلاث علل : العجمية ، والتأنيث ، والعلمية .

فإحدى العلل تقاوم خفة الوسط ، وتبقى العلتان تمنعان الصرف وقد نبه عليه بقوله : « أو كجور » .

الثالث : أن يكون ثلاثيا ، محرك الوسط ، نحو : « سَقَر » اسم جهنم (أعاذنا الله منها) .

فهذا يتحتم منع صرفه ؛ لأن حركة الوسط تقوم مقام الحرف الرابع .

وإليه أشار بقوله : « أَوْ سَقَر » .

الرابع : أن يكون ثلاثيا ، مسكن الوسط ، وهو اسم مذكر فى الأصل ، ثم نقل ، فسمى به مؤنثا « كزيد » اسم امرأة .

فهذا : يتحتم منع صرفه على قول الجمهور .

وجوز فيه الوجهين : عيسى بن عمر ، والجرمى ، والمبرد .

وإنما قال الجمهور بعدم صرفه حتما : لأنه لما نقل من التذكير إلى التأنيث حصل له بذلك نقل ، عادل خفة الوسط ، فبقيت العملية ، والتأنيث المعنوى .

وقد أشار إليه بقوله :

.... أو زيد اسم امرأة ، لا اسم ذكر

ثم ذكر فى البيت الثالث ما فيه وجهان عند الجمهور [1] ، وهو الثلاثى الساكن الوسط ، الذى ليس بأعجمى ، ولا منقول عن مذكر «كَهِنْد» : اسم امرأة .

(١) سقط من (أ) : « عند الجمهور » .

فالجمهور : عل أن فيــه وجهين : الصرف ، وتركه ، ومنع الصرف هو الكثير .

وحكى السيرافى عن الزجاج ، وجوب عدم صرفه ، وقد أشار المصنف إلى هذا النوع بقوله :

وجهان فى العادم تذكيرا سبق   وعجمة

فجرى فى ذلك على مذهب الجمهور .

ثم نبه على أن منع الصرف هو الأحسن بقوله : « والمنع أحق » .

قوله :

والعجميُّ الْوَضْعِ ، وَ التَّعْرِيفِ مَعْ   زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صــرفُهُ امتـنَعْ

تكلم فى هذا البت على النوع الرابع مما لا يـنصرف فى حال المعـرفة ، وهو العلم العجمى « كإبْرَاهِيم » .

ويشترط فيه ثلاث شروط [1] .

أحدهما : أن يكون وضعه عجمـيا، تحرزا من « جَوَار » لو سمت العجم به .

الثانى : أن يكون علما عند العجم ، فلو لم يكن عندهم علما ، ولكن العرب جعلته علما فلم يعتبر فى منع الصرف ، كما [2] سمى رجل « بلجام » لأنه ، وإن كان لفظا عجميا ، فليس بعلم عندهم .

الثالث : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، فلو كان ثلاثيا ، سواء كان

(١) فى (جـ) : « ويشترط فيه ثلاث لغات » .

(٢) سقط من (جـ) لفظ « كما » .

متحرك الوسط « كَشَتَر » أو مسكنه « كنوح » تحتم صرفه على المشهور .

ومنهم من أجراه مجرى المؤنث الثلاثى : فحتم المنع فى المحرك الوسط ، من التأنيث ، لأنها أمر معنوى ، والتأنيث لفظى فى الغالب .

وقد أشار المصنف إلى هذا النوع بقوله :

والعجمى الوضع ، والتعريف ...   .   البيت

ومراده بالتعريف : تعريف العلمية .

ومراده بعجمة الوضع ، والتعريف : ألا يكون عربى الوضع ، والتعريف ، ولكن استعملته العجم بعد أن نطقت به العرب ، واستعملته معرفة .

وأشار إلى اشتراط الزيادة على الثلاثة بقوله : « مَع زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ » .

المعنى : مع زيادة .

فمراده « بزَيْد » : المصدر ، فهو بفتح الزاى .

ثم بين الحكم بقوله : « صَرْفُه امتَنَعْ » .

قوله :

كذاكَ ذُو وَزْنٍ يخُصُّ الْفِعْـلاَ   أَوْ غَالبٍ « كَأَحمد ، ويَعْلَى

تكلم المصنف فى هذا البيت : على النوع الخامس مما لا ينصرف فى حال المعرفة ، وهو ما فيه العملية ، مع وزن الفعل المختص ، أو الغالب ، وإليه أشار المصنف بقوله :

كذَاكَ ذُو وَزْنٍ يخُصُّ الفِعْلَ   أَوْ غَالبٍ   ....

يعنى : كـذاك يمنع صرف ذى وزن يخص الفـعل ، أو ذى وزن غالب على الفعل ، إذا كان علما .

ومثل « بأحْمَد ، ويَعْلَى » وهمـا وزنان غالبان علـى الفعل . ولم يمثل الوزن المختص .

واعلم أن الوزن المختص : هـو الذى لا يوجد فى الأسمـاء ، وإن وجد نادرًا فلا يخرج الوزن بذلك عن الاختصاص .

فـمن النـادر « دُئِل » فى اسم دابة [1] ، و « تبشـر » اسـم طائر ، و« ينجلب » اسم خرزة ، و « خضَّم » اسم رجل ، و « شمّر » لفرس .

وكذلك : لو وجد فى الأسماء الأعجـمية لم ينصرف « كبقم » [2] اسم صبغ .

وأما الوزن الغالب فغلبيته باعتبارين :

إما أن يكون أكـثر فى الفعل « كإثمـد » و « اصبع » [3] و « أَبْلُم » [4] فإنها أكثر فى فعل الأمر منها فى الأسماء .

وإما أن كـون فى أوله همزة تدل على معنى فـى الفعل ، ولا تدل على معنى فى الاسم « كأفكل ، وأَكْلُب [5] » فإن نظيرهما فى الأسماء كثير ، كما هو فى الفـعل ، ولكن جعل الهـمزة لمعنى هو الغـالب ، كما هى فـى الفعل المضارع .

---

(١) دئل : « . . . ودويبّة كابن عرس » قاموس (دأل) .

(٢) البقم : صبغ معروف ، وهو العندم . . معرب » مختار (ب ق م) .

(٣) اصبع : انظر لغاته فى مادة (ص ب ع) مختار . . .

(٤) أبلم : سعف المقل .

(٥) أفكل : للرعدة ، وأكلب : جمع كلب تكسير للقلة .

فمن هنا : جعل هذا الوزن غالبا فى الفعل .

ولو غير وزن الفعل إلى وزن موجود فى الأسماء كثيرا « كُرِدَّ ، وقِيل » مبنيان لما لم يسم فاعله صرفا ، إذا [1] ما سمى بهما ، وكذلك : لو سمى بنحو « امرئ » صرف ؛ لأن حركة العين تتبع حركة اللام ، والإتباع لا يكون فى الفعل .

قوله :

وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِى أَلِفْ زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

نبه فى هذا البيت على النوع السادس مما لا ينصرف فى حال المعرفة .

وهو الاسم [2] . الذى زيدت فيه ألف الإلحاق مقصورة ، إذا صار علما « كأَرْطَى » : اسم شجرة .

فلو سميت به رجلا امتنع صرفه للعلمية . وشبه ما فيه ألف التأنيث المقصورة ؛ لأن « أرطى » كوزن « سكْرَى » وكثيرًا ما يلحق الشبيه بشبيهه .

وقد منع سيبويه صرف « شاجيم » : اسم رجل ؛ لأنه على وزن « هَابيل ، وقَابِيل » .

ومنع أبو على صرف « حَمدون » للعلمية ، وشبه العجمة ؛ لأن مثل هذه الزيادة التى فى آخره لا تكون إلا فى الآحاد الأعجمية . فلو كانت ألف الإلحاق ممدودة « كعلياء » لم يمتنع صرفه ، ولو صار علماً ، إلا أن يسمى به مؤنثا ، فيمنع للعلمية ، والتأنيث لا لألف الإلحاق .

فقول المصنف .

---

(١) فى (ب) : « إن » وفى (أ) : « إلى » .

(٢) سقط من (ب) لفظ : « الاسم » .

وَمَا يصِيرُ علماً منْ ذِى أَلِف .... البيت

إنما يريد ألف الإلحاق المقصورة .

قوله :

والعَلَمَ امنعْ صَرْفَه إن عُدِلاَ كَفُعَل التوكيد ، أو كثُعَلا

والعْدلُ ، والتعريفُ مانعا سَحَرْ إذَا به التعيينُ قصداً يُعْتَبَر

تكلم [1] فى هذين البيتين على النوع السابع مما لا ينصرف فى حال المعرفة وهو : ما فيه علمية ، وعدل .

وإليه أشار بقوله :

والْعَلَمَ امنعْ صرفَهُ إنْ عُدِلاَ

ومثل بثلاثة أمثلة : منها فى البيت مثالان ، وهما قوله :

« كفُعَل التوكيد ، أَوْ كثُعَلاَ » .

والمثال الثالث : فى البيت الثانى .

ولكل واحد من هذه الأمثلة فى العدل وجه :

أمــا « فُعَل » فى التوكيد : فالمراد به : « جُمَع » وتوابعــه ، وهى : « كُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع » :

فهذه لا تنصــرف لأنه معرفة بالإضــافة إلى ضمير المؤكـد بها ، وحذف الضمير للعلم به ، واعتبرت الإضافة نية ، فأجرى على اللفظ حكم التعريف، فأشبه العلم [2] : فى كون تعريفه بأمر معنوى .

---

(١) فى (جـ) : « تكلم الشيخ فى هذين البيتين » .

(٢) فى (ب) : « الكلم » .

وفيه ،مع هذا التعريف العدل عن « جَمْعَاوَات » لأنه كان حقه أن يجمع بالألف ، والتاء ، كما جمع مذكره بالواو ، والنون حيث قالوا « أجمعون » .

وقيل : هو معدول على « جَمَاعَى » كصحَارَى ، وقيل : عن « جُمْع » كحمر .

والأول أظهر .

وأما « ثُعَل » : وهو علم لجنس الثعلب فلا ينصرف للعلمية ، والعدل عن « ثاعِل » ومثل « عُمَر » عن « عَامِر » و « زُفَر » عن « زَافِر » .

وهذا هو العدل المتوهم : لأنهم لما سمعوا هذه الأعلام غير مصروفة لم يمكنهم ترتيب منع الصرف على سبب واحد ، وهو : العلمية .

فاحتاجوا إلى توهم سبب ثان،ولم يجدوا مناسبا إلا العدل عن«فاعل» .

ثم تكلم فى البيت الثانى على المثال الثالث ، وهو « سَحَر » إذا قصد من يوم بعينه .

فذكر أن فيه العدل ، والتعريف ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والعدل ، والتعريف مانعا سحر ....

ثم نبه على شرط التعيين بقوله :

إِذَا بِهِ التعيينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ

فأما التعريف فيه [1] : فإنه لما كان معينا استحق أن تكون تعريفه بالألف ، واللام ، أو الإضافة [2] ، إذ ليس بعلم ، ولا مضمر ، ولا مبهم ، ثم

(١) سقط من (جـ) لفظ : « فيه » .

(٢) سقطت العبارة التالية من (أ) : « إذ ليس بعلم ، ولا مضمر ، ولا مبهم ، ثم عروه عن الألف ، واللام ، والإضافة » .

عروه عن الألف ، واللام ، والإضافة فأشبه العلم : فى التعريف بغير أداة .

ومن هنا : يفهم عدله : فإنه حقه أن يكون « السَّحَر » : بالألف ، واللام ، فعدل عنهما .

وأما من رأى أنه مبنى على الفتح ، وهو : صدر الأفاضل فمردود : بأن ادعاء البناء ادعاء خلاف الأصل .

ولو كان مبنيا لم يترك مفتوحا ؛ لأنها حركته فى حال الإعراب ، نظيره « قبل ، وبعد » وأيضاً : فإن البناء يقتضى تضمن الألف ، واللام ، إذ هو الموجب عنده للبناء ، وذلك على خلاف الأصل ، لأن المتضمن يخرج اللفظ عن معناه بزيادة فيه .

فالحق مع مدعى الأصل ، وهو الإعراب .

قوله :

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ « فَعَالِ » عَلَمَا ... مؤنَّثًا ، وهو نَظِيرُ جُشَمَا

عِنْدَ تَمِيمٍ ، وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا ... مِنْ كلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أثَّرَا

نبه فى هذين البيتين على مسألة « حَذَامِ » ، وما أشبهها ، وعلى مالا ينصرف فى حال التعريف ، إذا نكّر .

فأما « حَذَامِ » فهى عند الحجازيين مبنة على الكسر ، لشبهها « بنَزَالِ » فى الوزن ، والعدل ، والتعريف ، والتأنيث ؛ لأن « نَزَالِ » عندهم علم مؤنث بدليل قول الشاعر [1] :

٢٨٨ ـ وَلأَنْتَ أَشجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذَا ... دُعِيتَ نَزَالِ ، ولُجَّ فى الذُّعْرِ

٢٨٨ ـ (١) : الشاعر : هو زهير بن أبى سلمى ، والبيت من الكامل .

وهو من شواهد الكتاب ٢ /٣٧ ، والمقتضب ٣ / ٣٧٠ ، والجمل ٢٢٨ ، وابن الشجرى ٢/ ١١١ =

وهو عند بنى تميم معرب غير منصرف ، ما لم يكن فى آخره راء ، فإنهم يوافقون فيه الحجازيين فى الغالب .

وموجب منع الصرف : العلمية ، والعدل عن « فَاعِلَة » .

وإلى مذهب الحجازيين فى بنائه أشار المصنف بقوله :

وَابْنِ عَلَى الكَسْرِ « فَعَالِ » عَلَمَا مؤنَّثًا ....

ثم نبه على مذهب التميميين ، فقال :

وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا

= والإنصاف ٥٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ ، والخزانة ٣ / ٦١ ، والشافية ٢٣٠ ، والشارح الأندلسى ، والدمنهورى ٥٢ ، وديوانه ٨٩ .

اللغة :

أسامة : « يقال للأسد أسامة » المختار (أ س م) . دعيت : طلبت ، نزال : انزل للمبارزة على الأرض ، أو من الإبل . . . الذعر : الفزع ، وشدة الخوف .

والمعنى :

شجاعتك ، وجرأتك تفوق الأسد عندما تدعى لعراك على الأرض ، واشتد لذلك الذعر ،والفزع .

الإعراب :

رواية البيت في الكتاب ، والمقتضب ، والجمل : « ولنعم حشو الدرع أنت . . » ولأنت أشجع « الواو : على حسب ما قبلها واللام موطئة للقسم ومبتدأ ، وخبر ، « من أسامة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أشجع » « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ضمن معنى الشرط « دعيت » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، والجملة : فى محل جر ، بإضافة إذا إليها « نَزَال » اسم لقوله : « انزل » وهو نائب الفاعل ، وهو اسم مؤنث لدخول التاء فى الفعل . . . وهو دعيت ، مبنى على الكسر ، انظر الأعلم ٢ / ٣٧ بأسفل الكتاب « ولج » الواو : حرف عطف ، وجملة « لج » من الفعل ، وناب فاعله ، معطوفة على الجملة قبلها « فى الذعر » جار ومجرور ، متعلق بقوله « لج » وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام .

والشاهد في البيت :

قوله : « نَزَال » على مذهب الحجازيين .

« فنزال » علم مؤنث ، مبنى على الكسر .

عند تميم ....

منظره « بجُشَم » فى إعرابه ، ومنع صـرفه ؛ لأجل العلميـة ، والعدل عن « جَاشِم » .

ثم أخذ يتكلم على مسألة مالا ينصرف فى حال المعرفة ،إذا نكر فذكر : أن كل ما كانت العلمية ، وليس ثم ما يخالفها .

وقد أشار إلى هذا بقوله :

.... واصرفَنْ ما نكّرا مِنْ كلِّ ما التعريفُ فيه أثَّرَا

وشـرط أن يكون التعـريف مؤثـرا ، تحرزا من الأنواع الخـمسـة ، التى تقدمت فى أول الباب ؛ لأن التـعريف فيها غـير مؤثر ، فهى غيـر منصرفة ، سواء كانت معرفة ، أو نكرة .

فتكون العلمية المؤثرة فى الأنواع السبعة الأخيرة .

وأما باب « أَحْمَر » ـ مما كان فى الأصل وصفا .

فمـذهب سيـبويـه : أنه إذا نكر بعـد العلمية منـع من الصرف ، لوزن الفعل ، والوصف .

ومذهب الأخـفش : أنه مصروف ؛ لأن الوصف قد ذهب بالعلمـية ، فلا يعود بعد التنكير .

هذا الذى قرره الأخفش فى حواشيه على الكتاب ، ورجع عنه فى كتابه الأوسط .

قوله :

وَمَا يَكُونُ منْهُ مَنْقُوصًا فَفِى إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِى

تكلم فى هذا البيت على غير المنصرف ، إذا كان منقوصا ، فذكر أنه يجرى مجرى « جَوَارى » فَيُنَون فى الرفع ، والجر ، وتحذف ياؤه ، وتحرك الياء بالفتح فى حال النصب ، ولا ينون وسواء كان علما ،« كقاضٍ » : اسم امرأة ، وغير علم « كأُعَيْم » تَصغير أعمى .

ولذلك : أطلق [1] المصنف ، فلم يعين علما ، ولا غيره .

وخالف عيسى بنَ عمر ، والكسائى ، ويونس فى العلم ، نحو : « قاض » : اسم امرأة ، فألزموه حذف التنوين ، وفتحوا الياء فى الجر ، كفتحها فى النصب ، واحتجوا بقول الشاعر [2] :

٢٨٩ ـ قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى ، وَمِنْ يُعَيْلِيَا لَمَّا رأَتْنِى خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا

وذلك : عند الخليل ، وسيبويه محمول على الضرورة .

فالضمير فى قول المصنف : « مِنْهُ » عائد على مالا ينصرف .

---

(١) فى (جـ) : « أطلقا » .

٢٨٩ ـ (٢) **الشاعر** : هو الفرزدق ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شواهد الكتاب ٢ / ٥٩ ، والمقتضب ١ / ١٤٢ ، والخصائص ١ / ٢٦ ، ٣ / ٥٤ ، والمنصف ٢/ ٦٨ ، ٧٩ ، والعينى ٤ / ٣٥٩ ، والتصريح ٢ / ٢٢٨ ، والهمع ١ / ٣٦ ، والدرر ١ / ١١ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٣ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (علا ٣٢٨) .

والثانى : من شواهد الكتاب ٢ / ٥٩ و المقتضب ١ / ١٤٢ ، والمصنف ٢ / ٦٨ ، والعينى ٤ / ٣٥٩ ، والتصريح ٢ / ٢٢٨ ، والدرر ١ / ١١ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٣ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (علا ٣٢٨) .

والمعنى :

قد عجبت منى ، كما عجبت من « يعيليا » لما رأتنى على خلاف العهد بى ، فقد رأتنى رث الهيئة ضعيفا ، متجافيا ، منكمشا .

الإعراب :

« قد » حرف تحقيق « عجبت » فعل ماض ، والتاء ، تاء التأنيث وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هى « منى » متعلق بعجبت ، « ومن » الواو : حرف عطف ، ومن : حرف جر =

و « نهج » منصوب « بيقتفى » .

وهو : الطريق ، ومعنى « يقتَفى » : يتبع .

قوله :

ولاضْطِرَارٍ ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنعِ ، والَمصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ

نبه فى هذا البيت : على أنه يجوز صرف مالا ينصرف للضرورة ، أو للتناسب .

وهذا متفق عليه .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ولاضطرار ، أوتناسب صرف ذوا المنع ....

فأما الاضطرار فهو كثير ، لا يحصى .

وأما التناسب : فمنه قوله تعالى : - فى قراءة نافع - : ﴿ سَلاسِلاً وَأَغْلالاً ﴾ (١) .

= « يعيليا » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة ، نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لا ينصرف للعلمية ، ووزن الفعل ، والألف فيه : للإطلاق « لما » ظرف زمان بمعنى حين ، أى : لما حينية : ظرف فى محل نصب « بعجب » « رأتنى » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، ونون الوقاية ، وياء المتكلم مفعول به . « خلقا » حال من ياء المتكلم ، إن قلنا : إن رأى بصرية ، ومفعول ثان ، إن قلنا : إنّها علمية « مقلوليا » نعت لقوله : « خلقا » منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة « رأى . . . » فى محل جر بإضافة « لما » الحينية إليها .

والشاهد فيه :

قوله : « يعليا » حيث فتح الياء من يعيليا ، مصغر « يعلى » ولم ينونه ، لأنه لا ينصرف للعلمية ، ووزن الفعل ، وذلك على مذهب : عيسى ، والكسائى ، ويونس ، وأما الخليل ، وسيبويه فإنهما يجعلان ذلك من قبيل الضرورة .

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان .

فصرف « سلاسل » ؛ لتناسب « أغْلاَلاً » .

ومنه : « وَلا يَغُوثا ، ويَعُوقَا » [1] على قراءة الأعمش .

صرف « يغوثا ، ويعوقا » ؛ ليناسب « ودا ، وسواعا ، ونسرا » .

ثم ذكر أنه قد يمنع صرف الاسم المنصرف ضرورة .

وإليه أشار بقوله :

.... والمصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِف

وهذا الذى ذكره هو مذهب الكوفيين ، والأخفش ، وأبى على ، واستدلوا عليه بقوله [2] :

٢٩٠ ـ وَمَا كَانَ حِصْنٌ ، وَلاَ حَابسٌ   يفُوقَانِ مِرْدَاسَ فى مَجْمَعِ

---

(١) يشير إلى الآية ٢٣ من سورة نوح .

٢٩٠ ـ (٢) **الشاعر :** هو العباس بن مرداس (رضى الله عنه) من أبيات يخاطب فيها الرسول العظيم ؛ لأنه أعطى من مغانم حنين أقل مما أخذ الذين ألف الرسول الأمين قلوبهم ، ومنهم : عيينة ابن حصن ، والأقرع بن حابس . . والبيت من المتقارب .

انظر القصة كاملة ، والدراسة حولها فى كتابنا الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية ، الشاهد رقم (٢٢) . والبيت من شواهد الإنصاف ٤٩٩ ، والخزانة ١ / ٧٣ ، ١٢٢ ، والعينى ٤ / ٣٦٥ والتصريح ٢ / ١١٩ ، والهمع ١ / ٣٧ ، والدرر ١ / ١١ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

حصن : والد عيينة ، وحابس : والد الأقرع ، مرداس : والد العباس .

والمعنى :

ما كان والد عيينة ، ووالد الأقرع يفوقان أبى مرداس فى مجمع . . .

الإعراب :

« وما » الواو : على حسب ما قبلها ، ما : نافية ، ويروى « فما » فى موضع : « وما » « كان » فعل ماض ناقص يرفع الاسم، وينصب الخبر « حصن » اسم كان ، مرفوع ، وعلامة رفعة الضمة =

وله شواهد غيره [1] .

ومذهب سيبويه : أن ذلك لا يجوز ضرورة .

= الظاهرة « ولا » الواو : حرف عطف ، ولا : لتأكيد النفى « حابس » معطوف على « حصن » ، مرفوع بالضمة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع من الأفعال الخمسة مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، فى محل رفع الجملة : خبر كان فى محل نصب ، « مرداس » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فى مجمع » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « يفوقان » .

والشاهد في البيت :

قوله : « مرداس » حيث منعه من الصرف ، مع أنه اسم مصروف للضرورة ؛ لأنه لا توجد فيه إلا العلمية ، وه غير كافية وحدها فى منع الصرف .

(١) انظر ٤ / ١٧١ شرح المرادى .

ويقول المرادى عن مذهب المجيزين « واختاره المصنف ، وهو الصحيح ؛ لثبوت سماعه » ٤ / ١٧١ المرادى » .

إعـــراب

الفعـــــل

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ ، وجَازِمٍ كَتَسْعَدُ

المعرب من الأفعال : قد تقدم فى أول الكتاب .

ووضع هذا الباب على « إعـراب الفعل » ، وهو : الرفع ، والنصب ، والجزم .

فذكر أن الفعل المضارع إذا تجرد عن الناصب ، والجازم رفع . وإلى هذا أشار بقوله :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ ، وجَازِمٍ ....

« فيجرد » فعل مضارع ، مبنى لما لم يسم فاعله .

ومثل الفعل المضارع بقـوله : « كتُسْعَدُ » وهو ـ أيضاً ـ مبنى لما لم يسم فاعله [1] .

وظاهر كلامه : أن الرافع للفعل المضارع ، هو : تجريده عن الناصب ، والجازم ؛ لأنه رتب الرفع على التجريد .

وهو مذهب الكوفيين .

ومذهب البصريين : أن الرافع له وقوعه موقع الاسم .

وصحح ابن المصنف[2] مذهب الكوفيين ، واعتذر عما اعترض عليه به :

(١) اختار ذلك الشارح الأندلسى لذوقه البلاغى ، ورعاية لموسيقا البيت والشراح الذين اطلعت على شروحهم ضبطوا « تسعد » بالبناء للفاعل . وهذا الفعل يتعدى بتغير حركة عينه . . انظر المصباح المنير ، مادة (سعد) .

(٢) انظر ص ٦٦٤ ، ٦٦٥ من كتاب شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم بتحقيقنا .

من أن التـجريد أمر عـدمى : بأن التحـريد : هو الإتيان بالـفعل على حـالته الأولى ، قبل أن يدخل عليه ناصب ، أو جازم .

فهو صفة وجودية .

واعترض على مـذهب البصريين : بأن وقوع الفـعل المضارع فى موضع الاسم :

إن أرادوا وقوعه فى الموضع الصالح للاسم ، فذلم باطل ؛ لأنه لو كان ذلك لارتفع المضارع بعد « إن » الشرطية ؛ لأنه موضع صالح للاسم .

وإن أرادوا[1] . أن الرافع للفعل وقوعه فى موضع هو للاسم بالأصالة : سواء : استعمل فيه الاسم « كـيَقُومُ زَيْدٌ » : فإن « يقوم » وقع موقع المبتدأ ، واستعمال الاسم فيه كثير ،ومنع من استعمال الاسم فيه« كجعَلَ زيدٌ يتكلَّم » .

وذلك باطل ؛لأنه لو كان الموجب لرفعه ذلك لامتنع رفعه بعد « لو » ، وحروف التخصيص ؛ لأنه موضع ليس للاسم بالأصالة .

وذلك باطل .

قوله :

وبلَنْ انصـــبْهُ ، وَكَــىْ ، كَـــذَا بـأَنْ ... لاَ بعْـدَ عِلْمٍ ، والَّتى منْ بعْـدِ ظَنْ

فانصبْ بهَا ، والرَّفْعَ صَحِّحْ ، واعتَقِدْ ... تخفيفَـها مـِـنْ « أَنَّ » فَهُــوَ مطَّـردْ

وبعضُــهمْ أَهْملَ « أَنْ » حـــملاً عَلَى ... مَا أختــهَا حيثُ استــحقَّتْ عَمَـلاَ

ونَصَبُــوا بــــإِذَنْ المستقْــبَلاَ ... إن صـدِّرَتْ ، والفعلُ بعـدُ مُوصَـلاَ

أَو قَبـلهُ اليمينُ ، وانصـــبْ ، وارفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مــن بعْــدِ عَطْـــفٍ وقَعَا

---

(١) فى (جـ) : « أراد » .

لما فرغ من الكلام على رفع الفعل المضارع شرع يتكلم فى نصبه .

فعـدد من نواصبه فى البـيت الأول ، من هذه الأبيات الخمـسة « لَنْ ، وكَىْ ، وأَنْ » :

فأمـا « لَنْ » : فتنصب الفـعل المضارع ، وتخلصـه للاستقـبال ، كـما تنصب « لا » الاسم .

واختلف فيها :

فقيل : إنها مركبة من « لاَ » و « أنْ » .

وقيل [1] : إنها غير مركبة .

وأما « كى» فتكون حرفا جاراً،وقد تقدم الكلام عليها فى باب « الجر » .

وتكون مصدرية ،وتؤول ـ مع الفعل ـ بالمصدر ، وهى:الناصبة للفعل .

وإذا انتصب الفـعل بعدها احتمل أن تكون المصـدرية ، فتكون هى التى تنصب الفعل بنفسها .

وهذا هو الأكثر .

واحتمل أن تكون الجارة،فيكون الفعل منصوبا « بأَنْ » مضمرة فتكون [2] « أنْ » والفعل فى موضع جـر « بكَىْ » إلا أن يدخل على « كَىْ » لام الجر ، فـيتـعين أن تكون هى المصدرية ، كـقوله تعـالى : ﴿ **لِكَيْلا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ** ﴾ [3] .

---

(١) فى (جـ) : « قيل » .

(٢) فى (أ) : « فيكون » .

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

وقد تكون مختصرة من « كيْفَ » قال الشاعر (١) :

٢٩١ ـ كى تَجْنَحُونَ إلَى سِلْمٍ ، وَمَا ثُئرتْ قَتْلاَكُمُ ، ولَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ ؟

وأما « أن » فتنصب الفعل بنفسها ، وهو بعدها مخلص للاستقبال ، فإن كان الفعل الذى قبلها فعل علم تعين أن تكون « أنْ » مخففة من الثقيلة ، فيرتفع بعدها ، نحو قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ (٢) .

التقدير : علم أنه سيكون .

---

٢٩١ ـ (١) : الشاعر : لم أجد من عينه ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد المغنى ١٨٢ ، ٢٠٤ (١٨٢ ، ١٨٩) والعينى ٤ / ٣٧٨ ، والهمع ١ / ٢١٤ ، والدرر ١ / ١٨٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تجنحون : تميلون سلم : سلام ، وصلح ، ثئرت :يقال : « ثأر القتيل ، وبالقتيل » : أى قتل قاتله « مختار (ثأر) لظى : نار ، الهيجاء : الحرب ، تضطرم : تشتعل ، وتشب ، وترتفع . . .

والمعنى :

كيف تميلون إلى سلام ، ولم تأخذوا بثأر قتلاكم ، ونار الحرب مازالت مشتعلة ؟

الإعراب :

« كى » اسم استفهام « تجنحون » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل « إلى سلم » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : تجنحون ، « وما » الواو :واو الحال ، وما:نافية « ثئرت » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والتاء تاء التأنيث « قتلاكم » قتلى نائب الفاعل ، قتلى : مضاف و « كم » مضاف إليه ، والجملة : فى محل نصب حال .

« ولظى » الواو : واو الحال « لظى » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره للتعذر ، لظى : مضاف « الهيجاء » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تضطرم » فعل مضارع ، مرفوع للتجرد بالضمة الظاهرة ، وفاعله مستتر جوازا ، تقديره : هى والجملة : من الفعل ، والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ ، وخبره فى موضع نصب حال .

والشاهد فيه :

قوله : « كى » فقد جاء بمعنى « كيف » : اسم استفهام .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

.... كذا بأن لا بعد علم ....

فإن خرج العلم الواقع بعدها مخرج غير العلم انتصب الفعل بعدها ، قال ذلك سيبويه فى قولهم : « لاَ أَعْلَمُ إلاَّ أَن تَفْعَلَ » .

وذكر أن المعنى : لا أشير إلاَّ بأن تفعلَ .

ثم ذكر المصنف حكم « أَنْ » إذا وقعت بعد الظن ، فقال :

.... والتى من بعد ظنّ

فانصب بها ، والرفع صحيح ....

« فالتى » مبتدأ « فانصب بها » فى موضع الخبر .

فتحصل من كلامه : أنها إذا وقعت بعد الظن جاز فيها وجهان :

نصب الفعل بعدها ، ورفعه .

وصحح المصنف الرفع ، فقال : « والرَّفْعَ صحِّحْ » .

ونبهك أنك إذا رفعت الفعل بعدها تعتقد أنها المخففة من « أنَّ » المشددة، وأن ذلك مطرد ، وإليه أشار بقوله : « فَهْوَ مُطَّرِدْ » .

ومعنى الاطراد: أنه متى ارتفع الفعل بعدها يعتقد أنها مخففة من الثقيلة .

فبين حكم « أَنْ » إذا وقعت بعد العلم ،وحكمها إذا وقعت بعد الظن .

وسكت عما عدا ذلك : فهو باق على النَّصب .

ومتى جاءت بعد غير علم ، وغير ظن انتصب الفعل بعدها ، كقولك : « أُرِيدُ أن تحْسِنَ » .

ثم نبـه فى البيت الثـالث : على أنَّ « أنْ » قد تهـمل ، حيث تسـتحق العمل ، حملا على « مَا » المصدرية ؛ لأنها أختها .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَبَعْضُهم أَهْمَلَ « أَنْ » حَمْلاً عَلَى مَا أُخْتِـــها .... البيت .

ومن إهمالها قول الشاعر (٢) :

٢٩٢ ـ أَنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحكمَا مِنِّى السَّـــلاَم ، وألاَّ تُشْعِــرَا أَحَـدَا

٢٩٢ ـ (١) **الشاعر :** لم أجد من عينه ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد مجلس ثعلب ٣٩٠ ، والمنصف ١/ ٢٧٨ والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، والمغنى ٣٠ ، ٦٩٧ (٣٧) والعينى ٤ / ٣٨٠ ، والتصريح ٢ / ٢٣٢ ، والأشمونى ٣ / ٢٨٧ ، والخزانة ٣ / ٥٥٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تقرآن : من قـرأت السلام أقرؤه قـراءة : أى : ألقيت ، وقلت والمراد : أنه طلب قـراءة السلام ، وإلقاءه على أسماء . . « السلام » أراد التحية بإطلاق ، ويحكما: مصدر ، يراد به ، رحمة لكما ، وإشفاقا بكما « ألا تشعرا أحدا » ألا تكلما أحدا برسالتى إليها ، وإلقاء التحية عليها .

والمعنى :

طلب الشاعر من مخـاطبيه أن يبلغا تحيته إلى محـبوبته أسماء فى كتمان ، وسـرية ، وقد كان بهما متلطفا ، وعليها شفيقا فى استعمال « ويحكما » .

الإعراب :

« أن » حرف مصدرى مهمل ،مبنى على السكون،لا محل له من الإعراب « تقرآن » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل « على أسـماء » جار ، ومجرور ، متعـلق بقولـه : « تقرآن » « ويحكما » ويح : مفعـول مطلق ، لفعل محذوف من معناه ، أى : رحمـتكما رحمة . . ويح : مضاف ، والضميـر مضاف إليه ، والجملة : اعتراضية ، لا مـحل لها من الإعراب « منى » جار ، ومجـرور ، متـعلق بتقرآن « السـلام » مفـعول به لقولـه : تقرآن « وألا » الأصل : أن لا ، أن : المصدرية ، ولا النافـية : حدث إبدال ، ثم إدغام « تشـعرا » فعل مضارع منصـوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، والألف فاعل . « أحدا » مفعول به .

والشاهد فيه :

استعمال « أن » المصدرية ، غير المخففة استعمالين : أهمل عملها فى أحدهما تقرآن ، وأعملت فى الثانى « ألا تشعرا » .

فرفع « تقرآن » وأهمل « أنْ » وكان حقهـا أن تعمل ، وأعملها فى آخر البيت ، حيث قال : « وألا تشعَرا أحَدَا » .

ثم ذكر فى البيت الرابع ، والخامس من نواصب : « إِذَنْ » فقال :

وَتَصَبُوا بِإِذَنْ المُسْتَقْبَلاَ .... البيتين .

واعلم أن « إِذَنْ » حرف جواب لجملة مقدرة بشرط ، كقولك :

« أُكْرِمْكَ » فَتقول : « إِذَنْ أُحْسن إِلَيْكَ » .

وقد كون الشرط ظاهرا كقول الشاعر (١) :

٢٩٣ ـ لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منهـا إذَنْ لا أُقيلُـهَا

---

٢٩٣ ـ (١) الشاعر : هو كثير عزة ، وقد تمنى أن يكون كاتبا لأمير عبد العزيز بن مروان ، فلم يجبه ؛ لأنه لا يحسن الكتابة ، . . . ، وأعطاه جائزة ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤١٢ ، والجمل ٢٠٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٣ ، ٢٢ والخزانة ٣ / ٢٨٠ ، ٤/ ٤٥٠ ، عرضا ، والشذور ٢٩٠ ، والمغنى ٢١ (٢٤) والعينى ٤/ ٣٨٢ ، والتصريح ٢ / ٢٣٤ والهمع ٢ / ٧ ، والدرر ٢ / ٥ ، والأشمونى ٣ / ٢٨٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢ / ٧٨ .

اللغة :

بمثلها : يريد : قول عبد العزيز له : احتكم . . . أقيلها : يريد أطلب أن أكون كاتبه .

والمعنى :

لئن مدحت الأمير ، وقال لى : احتكم ، وتمن على ـ كما سبق ـ لأطلبن أن أكون كاتبه ، ولا أترك هذه الأمنية محاولا تحقيقها .

الإعراب :

« لئن » اللام موطئة للقسم ، وإن شرطية « عـاد » فعل ماض ، فعل الشرط ، فى محل جزم « لى » متـعلق بعاد « عبد العـزيز » فاعل ، ومضـاف إليه « بمثلها » جـار ، ومجرور ، ومضـاف إليه « وأمكننى » الواو : حرف عطف ، وفعل ماض ، ونون الوقاية ، والياء مفـعول به ، والفاعل مستتر جوازا « إذن » حرف جواب ، وجزاء « لا » نافية « أقيلها » أقيل : فعل مضارع ، مرفوع ، وفاعله مستتر وجوبا ، وها : مفعول به ، والجملة : لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف استغناء عنه بجواب القسم .
=

وذكر المصنف لإعمالها شروطا :

الأول : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، وقد مر .

فلو كان بمعنى الحال لم تعمل فيه كقول القائل : « أُحبُّك » فتقول له : « إذَنْ أُصَدِّقُكَ » : فترفع ؛ لأن المراد : تصديقك له فى الحال .

ثم شرط : أن تكون مصدرة فى الجملة وأن يكون الفعل بعدها متصلا بها .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

إنْ صُدِّرَتْ ، والفعلُ بعدُ مُوصَلاَ

يعنى : إن كانت « إذَنْ » فى صدر الجملة ، وكان الفعل الذى دخلت عليه موصلا بها .

« فالفعل » مبتدأ ، و « بعد » ظرف فى موضع الخبر ، و « موصلا » منصوب على الحال .

والتقدير : والفعل مستقر بعد فى حال كونه موصلا بها .

فلو وقعت « إذَنْ » متوسطة فى الجملة لم تعمل ، كقولك : « أَنَا إذَنْ أُكْرِمُكَ » ؛ لأنها توسطت بين المبتدأ ، والخبر .

وكذلك : لو توسطت بين ذى جواب ، وجوابه ، كقولك: « إنْ تكْرِمْنِى إِذَنْ أَكْرِمُك » :

= **والشاهد فيه :**

قوله : « إذن لا أقيلها » حيث رفع الفعل المضارع بعد « إذن » لأنها غير مصدرة ، والشرط لعملها : أن تكون فى صدر الكلام .

انظر ٢ / ٢٣٥ التصريح .

فلو فصلتها عن الفعل بقسم لم يعد فصلا ، وانتصب الفعل بعدها ، كقولك : « إذَنْ والله أُكرمَكَ » .

فإن فصلتها بغير قسم ارتفع الفعل بعدها ، كقولك :

« إذَنْ أنا أكرمُك » .

وقد أشار المصنف إلى أن اليمين لا يعد فصلا بقوله :

« أو قبلَهُ اليمين » .

ثم نبه على أن « إذَنْ » إذا وقعت بعد حرف العطف جاز فيها الإلغاء ، والإعمال .

وإلى ذلك أشار بقوله :

. . . .   وانصب ، وارفعا   إذَا إذَنْ مِنْ بعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

وإلغاؤها أجود ، وبه جاءت قراءة السبعة فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [1] وقرئ فى الشاذ : « وَإِذنْ لاَ يَلْبَثُوا . . » ـ بحذف النون ـ على إعمال « إذَنْ » . والألف فى قوله : « ارْفَعَا » بدل من نون التأكيد الخفيفة .

قوله :

وَبَيْنَ لاَ ، ولاَمِ جرٍّ التُزِمْ   إظْهَارُ « أَنْ » نَاصبةً ، وإنْ عُدِمْ

« لاَ » « فَأَن » اعْمِلْ مظهراً أو مضمراً   وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

(١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء .

وفى حاشية الجمل ٢ / ٦٤٠ « قرأ العامة برفع الفعل . . . وعدم إعمال « إذَنْ » . . لأنها وسطت بين المعطوف ، والمعطوف عليه وأنها متوسطة بين قسم محذوف ، وجواب . . والتقدير : والله إذن لا يلبثون . . وقرأ أبى بحذف النون ، فنصبه بإن عند الجمهور ، وبأن مضمرة عند غيرهم » .

نبه فى هذين البيتين على أنَّ « أنْ » الناصبة للفعل ، إذا وقعت بن لام الجر ،و« لاَ » وجب إظهارها كقوله تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾(١) .

وإلى هذا أشار بقوله :

وبين لا ، ولام جرّ التزم   إظهار « أَنْ » ناصبةً ....

ثم نبه على أنه إن عدم « لاَ » جاز إظهار « أَنْ » (٢) وإضمارها فتقول : « جئتُكَ لِتُكْرِمَنِى » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَإِنْ عُدِمْ

« لا » فأن اعمل مظهرا أو مضمرا   ....

فقوله : « لا » ـ فى أول البيت ـ مفعول ، لم يسم فاعله « بعدم » فى آخر البيت .

ونقل حركة همزة « أَعْمِل » إلى نون « أنْ » .

و « مظهرا ، ومضمرا » اسما فاعل ، حالان من فاعل « أَعْمِلْ » .

ثم نبه على أن « أَنْ » إذا وقعت بعد لام الجر ، وقبلها « كَانَ » منفية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ (٣) .

وجب إضمارها ، وإلى ها أشار بقوله :

وبعْدَ نفى كان حتماً أُضْمِرَا

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة الحديد .

(٢) سقط من (جـ) الحرف : « أن » .

(٣) من الآية ١٧٩ من سورة آل عمران .

والألف فى « أضْمرَا » بدل من النون الخفيفة .

فتلخص من كلام المصنف : أن « أنْ » بعد لام الجر على ثلاثة أقسام :

واجبة الإظهار : وهو : إذا اقترنت « بِلاَ » .

وواجبة الإضمار : وهو : إذا وقع قبلها « كَانَ » المنفية .

وجائزة الإظهار ، والإضمار : وهو : إذا عدم الأمران .

ولام الجر الواقعة بعد « كَانَ » المنفية تسمى لام الجحود وهى زائدة لتوكيد النفى .

وفيما عدا ذلك : تسمى لام « كَىْ » .

وقد تجىء زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (١) .

قوله :

كَذَاكَ بعْدَ « أَوْ » إذا يصلح فى مَوْضِعِها حتَّى أو إلاَّ أنْ خَفِى

لما ذكر فى البيت قبلُ « أنَّ ، أنْ » يجب إضمارها بعد لام الجر الواقعة بعد « كان » المنفية استمر على ذكر المواضع (٢) التى يجب فيها إضمار « أنْ » .

فكر فى هذا البيت : أنها واجبة الإضمار ، إذا وقعت بعد « أو » التى يصلح فى موضعها « حَتَّى ، أو إلاَّ » .

وإلى هذا أشار بقوله : « كذاك بعد « أو » . . البيت .

فالإشارة « كذَاكَ » (٣) إلى ما تقدم من حكم لزوم إضمار « أنْ » والضمير « فى موضعها » عائد إلى « أو » وقوله : « [illegible] » فعل ماض ،

---

(١) من الآية ٢٦ من سورة النساء .

(٢) فى (جـ) : « المواقع » .

(٣) فى (جـ) : « بذلك » .

يعنى : كذاك خفى لفظ « أن » بعـد « أو » إذا صلح فى مكانها « حتَّى » أو « إلا أن » .

ومراده : « حَتَّى » التى بمعنى « إِلَى » [1] لا التى بمعنى « كَيْ » .

فكأنه قال : إذا صلح فى مكانها « إلى » أو « إلاَّ أَنْ » .

والفرق بين الموضعين :

أن « أَوْ » إن كان مـا قبلهـا مما ينقضى شـيا فشـيئا فـهى بمعنى « إِلَى » كقولك : « لأنتظرنَّك ، أو تجىء » التقدير : إلى أن تجىء .

وإن كان ما قبلها على خلاف ذلك فهى بمعني « إلاَّ أن » [2] . كقولك : « لأقتلنَّ الكافرَ ، أوْ يُسْلم » التقدير : إلا أن يسلم .

والفعل المنصـوب « بأنْ » بعد « أَوْ » فى تأويل مصـدر ، معطوف على مصدر الفعل الذى قبل « أَوْ » ليعطف المصدر على مثله .

فإذا قلت : لألزمنَّكَ ، أو تقضينى دينى » :

فالتقدر : ليكونن منى لزوم ، أو قضاء منك .

قوله :

وبَعْدَ « حَتَّى » هكَذَا إِضْمارُ « أَنْ » حَتْـمٌ « كجُدْ حَتَّ تَسـرَّ ذَا حَزَنْ

وتلـوَ حتى « حَـــالاً » اوْ مـؤوَّلاَ بِهِ ارفَعَـنَّ ، وَانْصِـبِ المستقْـبَلاَ

نبه فى هذين البـيتين: على أنه يجب إضمار « أَنْ » بعـد « حَتَّى » وإليه أشار بقوله :

---

(١) فى (أ) : « إلاَّ » .

(٢) سقط من (أ) : « أن » .

وبعد « حتَّى » هكذا إضمارُ « أنْ » حَتْمٌ [1] ....

ثم مثل ذلك بقوله :

.... جُدْ حتَّى تسرُّ ذَا حَزَنْ

التقدير : حتى أن تسرَّ .

« فجُدْ » فعل أمر : من الجود ، ضد البخل .

و « تسرَّ » [2] فعل مضارع للمخاطب ، وهو من السرور .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الفعل المضارع، إذا وقع بعد « حتَّى » : إن كان بمعنى الحال ، أو مؤولا به فحكمه الرفع .

وإليه أشار بقوله :

وتلوَ « حتَّى » حَالاً ، اوْ مَؤوَّلاً به ارْفعَنَّ ....

فمثال الحال ، قولك : « سألْتُ عَنه حتَّى لاَ أحْتَاج إلَى سؤَال » .

أى : لا أحتاج الآن إلى سؤال .

ومثال المؤول بالحال قوله تعالى فى قراءة نافع : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ [3] . ـ بالرفع ـ .

ومعنى المؤول بالحال : أن يكون الفعل قد وقع ، ولكن يقدر التلبس به فى الحال .

وإذا كان الفعل حالا أو مؤولا به كانت « حتَّى » ابتدائية ، ولذلك

---

(١) فى (جـ) : « حتى » . (٢) فى (ب) : « يسر » .

(٣) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

وسقط من (جـ) لفظ : « وزلزلوا » .

يرتفع الفعل بعدها .

ثم نبه المصنف على أن الفعل الواقع بعد « حتى » إن كان مستقبلا نصب ، وإلى هذا أشار بقوله « وانصب المستقبل » :

يريد : المستقبل الحقيقى، أو المؤوَّل : فمثال « الحقيقي لأتبعنَّ زيدًا حتَّى أُدْرِكَهُ » .

ومثال، المؤول بالمستقبل ، قوله تعالى - فى قراءة نافع - : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[1] بالنصب .

ومعنى تأويله بالمستقبل : أن يقدر اتصاف الفعل بالعزم على الفعل ، فيصير كالمستقبل ؛ إذ لا يعزم إلا على مستقبل .

وإذا نصب الفعل بعد « حتى » كانت بمعنى « إلى » أو بمعنى « كى » .

فمثال الأول : « لأسيرَنَّ [2] حتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ » .

ومثال الثانى : « لأتُوبَنَّ حتى يغفرَ الله لى » أى : كى يغفر الله لى .

فإذا كانت بمعنى « إلَى » فما بعدها غاية لما قبلها ، كما فى المثال ، وإذا كانت بمعنى « كَيْ » كان ما قبلها سببا لما بعدها .

قوله :

وَبَعْـدَ فَا جَـوَابِ نَفْيٍ ، أوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ « أَنْ » وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

والـواوُ كَالْفا إنْ تفدْ مفهُـومَ مَـعْ كَلاَ تكُـنْ جَلْدًا ، وتظهـر الجـزعْ

نبه فى هذين البيتين : على أنَّ « أنْ » تنصب واجبة الاستتار ، بعد الفاء

---

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) فى (جـ) : « لأيسرن » .

فى جواب النفى ، والطاب المحضين .

وإلى هذا أشار بقوله :

وبعدَ فَا جوابِ نفى أوْ طَلَب مَحْضَيْن ....

واحترز بقوله : « محضين » من النفى ، الذى ليس بخالص ، وهو النفى الذى يقترن به « إلاَّ » ، نحو قولك : « مَا تَأْتينَا إلاَّ فَتُحدِّثُنَا » ومثله دخول حرف النفى على « زَالَ » نحو : « مَا تَزَالُ تأتينا فتحدثُنا » فالفعل ـ هنا ـ مرفوع بعد الفاء ؛ إذ ليست فى جواب نفى محض .

وتحرز ـ أيضاً ـ بقوله : « مَحْضَيْن » من الطلب بأسماء الأفعال ، أو بما هو فى صورة الخبر .

فمثال الأول : « مَهْ [1] فأُحدِّثُك » .

ومثال الثانى : « حَسْبُكَ الْحَدِيثَ [2] ، فينَامُ النَّاسُ » : فالفعل مرفوع فى المثالين ؛ لأن الطلب فيهما غير خالص ؛ لأنه فى الأول ليس بفعل ، وفى الثانى جملة اسمية : صورتها الخبر ، ومعناها الطلب .

وأجاز الكسائى نصب الفعل ـ ها هنا ـ نظرا إلى المعنى .

وقول المصنف :

.... « أن » وسترُها حتمٌ نَصَبْ

« أنْ » فيه : مبتدأ ، و « نصب » فعل ماض ، فاعله ضمير يعود إلى « أن » والفعل ، والفاعل فى موضع خبر المبتدأ .

---

(١) فى (جـ) : « منه » .

(٢) فى (ب) : « حسبك من الحديث » .

وقوله : « وسترُها حَتْمٌ » جملة من مبتدأ ، وخبر فى موضع الحال من فاعل « نصب » ، و « بعد » فى أول البيت ، متعلق « بنصب » .

والتقدير : وأَنْ نصبت فى حال كون سترها حتم بعد فاء الجواب فى النفى ، والطلب المحضين .

وقصر « فَا » للضرورة .

ودخل تحت قوله : « طَلَب [1] » :

الأمر : نحو : « انْزِلْ فأُكرِمَكَ » .

والنهى : نحو : « لا تَدْنُ من الأسَدِ فتسلَمَ » .

والدعاء : نحو : « اغفِرْ لَنَا فَنَدْخلَ الجَنَّةَ » .

والاستفهام : نحو : « أَتَزُورُنَا فَأُحْسِنَ إلَيْكَ » ؟

والعرض : نحو : « أَلاَ مَاءَ بَارِد فأرْوَى » .

والتحضيض : نحو : « هَلاَّ فعلتَ خيرًا فَتفُوزَ » .

والتمنى : نحو : « لَيْتَ لى مَالا فأُنفِقَ منه » .

فتحصل من هذا :

أن الفاء ينصب الفعل المضارع بعدها فى الأجوبة الثمانية : سبعة فى الطلب ، وواحد فى النفى .

وقد حملوا « لعلَّ » على « لَيْتَ » فنصبوا الفعل المضارع بعد الفاء فى جوابها ، ومنه قراءة حفص ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [2] وقوله تعالى :

---

(١) فى (أ) : « والطلب » .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر .

﴿ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ ﴾ (1) ـ بالنصب فيهما ـ .

وهما فى السبع .

ثم ذكر فى البيت الثانى: أن الواو مثل الفاء : فى نصب الفعل بعدها ، بإضمار « أنْ » فى الأجوبة الثمانية .

وشرط فى الواو أن يفهم منه الجمعية ، وإلى ذلك أشار بقوله : والواو كالفا إن تفد مفهوم مَعْ .

ومفهوم « مع » هو معنى الجمعية ، ثم مثل لذلك بقوله :

.... لا تكنْ جَلْدًا ، وتظهَر الْجَزَعْ

أى : لا تجمع جلداً ، مع جزع ، فإنهما متنافان .

ومنه قوله (2) :

٢٩٤ـ لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ ، وتَأْتِىَ مثله عارٌ عَلَيْك ـ إِذَا فَعَلْتَ ـ عَظِيمُ

---

(1) من الآية ٤ من سورة عبس .

٢٩٤ ـ (2) القائل : هو أبو الأسود الدؤلى ، أو للأخطل ، أو لسابق البربرى ، أو للطرماح ، أو للمتوكل البتى ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٢٤ ، والمقتضب ٢/ ٢٥ ، والجمل ١٩٨ ، وحماسة البحترى ١٧٤ ، والمؤتلف ١٧٩ ، ومعجم المرزبانى ٤١٠ ، وابن يعيش ٧ / ٢٤ ، والخزانة ٣ / ٦١٧ ، والمغنى ٣٦١ (٢٦٤) والشذور ١٣٨ ، ٣١٢ ،أدب الدنيا . . . ١٨ ، والعينى ٤/ ٣٩٣ ، والتصريح ٢/ ٢٣٨ ، والأشمونى ٣/ ٣٠٧ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوان أبى الأسود ١٣٠ .

اللغة :

وتأتى : وتفعل ، عار :« والعار »: كل شىء لزم به عيب وعيره الأمر ، ولا تقل بالأمر، تعايروا : عير بعضهم بعضا » قاموس (العير) .

والمعنى :

لا تنه أيها المعلم عن فعل ، وخلق ، مع إتيانك مثله ، فإنك إن فعلت ذلك لم يسمع نصحك وخالف قولك فعلك ، ولزمك العار العظيم ، الذى تعاب به . =

ومنه فى الاستفهام (1) :

٢٩٥ ـ أتبيتُ ريَّانَ الجفُون مِنَ الْكَرَى ... وَأَبِيت منكَ بلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ ؟

= **الإعراب :**

« لا » حرف نهى « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية،وعلامة جزمه حذف الألف . . والفاعل : مستتر تقديره أنت ، « عن خلق » متعلق بقوله : « تنه » و « تأتى » الواو : للمعية ، وتأتى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا ، بعد واو المعية . . . « مثله » مفعول به ،ومضاف إليه « عار » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا عار « عليك » متعلق بقوله : « عار » ، « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ضمن معنى الشرط « فعلت » فعل ،وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب « إذا » محذوف ، دل عليه الكلام « عظيم » نعت لقوله : « عار » .

والشاهد فيه :

قوله : « وتأتى » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو « تأتى » بأن المضمرة وجوبا ، بعد واو المعية ، فى جواب النهى .

٢٩٥ ـ (1) القائل : هو الشريف الرضى ، والبيت من التمثيل ، لا من الشواهد ؛ لأن الشريف الرضى ممن لا يستشهد بشعره ؛ لأنه من المولدين ، والبيت من الكامل ، وانظر ما قاله أبو حيان عنه ٢ / ١٧ الهمع وهو من شواهد المغنى ٦٦٨ ، والهمع ٢/ ١٣ ، والدرر ١٠ ، والأشمونى ٣ / ٢٠٧ ، ويس ١/ ١٨٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١ / ٤٩٧ .

اللغة :

أتبيت : « وبات يفعل كذا يبيت ، ويبات ، بيتا ، وبياتا ، ومبيتا ، وبيتوتة ، أى يفعله ليلا . » قاموس (البيت) .

الكرى : النوى . . ليلة الملسوع : مثل فى قمة الشدة ، والمعاناة . . .

والمعنى :

أتقضى ليلك هادئا ، هانئا ، قرير العين نائما ،وأبيت منك كما يبيت الملسوع ، يتلظى بحرارة السم وضراوته ؟

الإعراب :

« أتبيت » الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب . تبيت : فعل مضارع من بات الناقصة،يرفع الاسم ،وينصب الخبر،والاسم مستتر فيه وجوبا « ريانَ » خبر تبيت ، ريان : مضاف ، و « الجفون » مضاف إليه « من الكرى » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : ريان ، « وأبيت » الواو :واو المعية ، أبيت « بللة الملسوع » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر أبيت ، ليلة : مضاف ، والملسوع : مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

والشاهد فيه :

قوله : « وأبيت » فقد نصب الفعل المضارع بعد واو المعية ، المسبوقة بالاستفهام .

ومنه فى الأمر : « اضربْهُ وتَرَفَّقَ » أى : اضربه مع الرفق .

وفى الدعاء : « أَحْيِنَا بخَيْرٍ وتغْفِرَ لنا » أى : اجمع لنا بين ذلك .

وفى العرض : « ألا نطعمُكَ وتنزلَ منزلاً حَسَنًا » أى : تجمع بين الإطعام ، والمنزل الحسن .

وفى التحضيض : « هَلاَّ تَسِير وَتُسْرِعَ » أى هلا تجمع بين السير ، والإسراع . وفى التمنى : « ليْتَ لى زَوْجًا وتُوَافِقَنِى » أى ليت لى زوجا ، مع حصول الموافقة .

وفى النفى : « ما تَزُورُنَا وتهدىَ شيئا » أى : ما تحصل منه زيارة مع الإهداء .

قوله :

وَبَعْدَ غيرِ النَّفْى جزمًا اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا ، والجزاءُ قد قُصِدْ

وشرطُ جزْمٍ بعد نَهْى أن تضع ... « إن » قَبْلَ « لاَ » دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

نبه فى هذين البيتين : على أنك إذا أسقطت الفاء من الأجوبة الثمانية ، غير النفى انجزم الفعل فى جوابها ؛ لأن ما عدا النفى من الأجوبة طلب ، والطلب فيه معنى الشرط [1] .

فيجزم الفعل فى جواب الشرط المقدر [2] .

فإذا قلت : « قُمْ أُكْرِمَك » .

فالتقدير : إنْ تقُمْ أكرِمك .

---

(١) فى (ب) : « الشرط ، الشرط » .

(٢) انظر الجازم فى ٤ / ٢١٢ ، ٢١٣ شرح المرادى .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وبعدَ غيرِ النفيِ جزمًا اعتَمِدْ   إنْ تسقط الفا ....

وقصر الفاء ضرورة .

ثم نبه على أن ذلك لا يكون إلا إذا قصد بالفعل الجواب ، فإن لم يقصد به جواب رفع ، كقـولك : « أَعْطِ تريدُ وجْهَ الله » : فإن « تريدُ » ـ هنا ـ لم يقصد به الجواب ، وإنما قصد به الحال .

التقدير : أعط مريدًا وجه الله .

وإنما استـثنوا النفى من الأجوبة الثـمانية ؛ لأنه يقـتضى تحقـيق العدم ، والطلب شـرط فى المعنى ، والشرط يـقتـضى الشك فى العدم ، والوقـوع ، والشك مناف للتحقيق ، فـلا يفهم الشرط من النفى ؛ لأن الشىء لا يفهم من منافيه .

ثم نبـه المصنف فى البـيت الثـانى : أن شـرط جـزم جـواب النهى إذا أسقـطت الفاء : أن يصح المعنى مع دخـول « إنْ » الشرطيـة ، على « لاَ » ، فتقول : « لا تشتُم الناسَ تُحمَدْ » « فـتحمد » ـ هنا ـ مجزوم ؛ لأنه يصح أن تدخل « إنْ » على « لاَ » فتقول : « إلاّ تشتم الناسَ تحمدْ » .

بخلاف قولك : « لاَ تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يأكُلُكَ » .

« فيأكلُكَ » مرفوع ؛ لأنك لو أدخلت « إنْ » على « لاَ » فقلت : « إلاَّ تدن من الأسد يأكلك »[1] لم يصح المعنى .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(١) سقطت العبارة الآتية من (جـ) : « فيأكلك مرفوع ، لأنك لو أدخلت « إن » على « لا » فقلت : إلا تدن من الأسد يأكلك » .

وشرطُ جَزْم بَعْدَ نَهْيٍ ... البيت .

فقوله : « دُون تخالفٍ يَقَعْ » .

يريد : دون تخالف يقع فى المعنى ، يقتضى عدم الصحة .

وهذا الذى جرى عليه المصنف هو مذهب الجمهور .

وذهب الكسائى : إلى جزم جواب النهى بعد إسقاط الفاء مطلقا . ويقدر بحسب المعنى .

فحيث يصلح مع إبقاء « لا » أبقيت ، كقولك : « لاَ تدْن منَ الأسَدِ تَسْلَمْ » .

فيقدر ـ هنا ـ « إلاَّ تدن . . . » لصلاح المعنى .

وحيث لا تصلح بقاء « لا » تسقطها ، كقولك : « لا تدنُ من الأسد يأكلْك » : فيأكلْك » عنده مجزوم ، وقدر « إنْ » دون « لا » فيقول : « إنْ تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يأكُلكَ » [1] .

قوله :

وَ الأَمْرُ إنْ كَانَ بغيْرِ « افْعَلْ » فَلاَ تنْصِبْ جَوَابَهُ ، وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

نبه فى هذا البيت على أن الأمر إن كان بغير صيغة « افْعَل » انجزم جوابه ، مع إسقاط الفاء ، ولا ينتصب بعد الفاء ، ـ وقد تقدم ـ .

فتقول : « مَهْ أُحْسِنْ إلَيْكَ » ـ بجزم « أُحْسِنْ » ـ ، ولا تقل : « مَهْ فأُحْسِنَ » ـ بالنصب ـ .

---

(١) انظر شبهة الكسائى ، والرد عليه فى ٤ / ٢١٤ شرح المرادى ، وانظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٢/ ١٢٧ .

وقد أشار المصنف إلى عدم نصب الجواب بعد الفاء ، إذا كان الأمر بغير « افْعَل » بقوله :

وَالأَمرُ إِنْ كانَ بغير « افْعَلْ فَلاَ   تَنْصِبْ [1] جَوابَهُ ....

وإلى جزم الجواب ، بعد إسقاط الفاء بقوله :

....   وجَزْمَهُ اقْبَلاَ

والألف فى « اقْبَلاَ » : بدل من النون الخفيفة .

قوله :

والفعْلُ بَعْدَ الْفاءِ فى الرَّجَا نُصِبْ   كنَصْبِ مَا إِلَى التَّمنِّى ينْتَسِبْ

به فى هذا البيت على مذهب الفراء : فى إلحاق الترجى بالتمنى .

فكما ينتصب الفعل بعد الفعل فى جواب التمنى ، كذلك ينتصب بعد الفاء فى جواب الترجى .

وليس ما ذهب إليه الفراء ببعيد ؛ لأن الرجاء داخل تحت الطلب .

والعرب تنصب بعد الفاء فى أجوبة الطلب .

هذا : مع السماع الثابت ، وهو ما تقدم من القراءة المتواترة ، عند ذكر الأجوبة .

قوله :

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالصٍ فِعْلٌ عُطِفْ   تَنْصِبُهُ « أَنْ » ثَابتًا أوْ مُنْحَذِفْ

نبه فى هذا البيت : على أن الفعل إذا عطف على اسم خالص نصب

(١) فى (جـ) : « ينتصب » .

(٢) انظر ٤ / ٢١٨ شرح المرادى .

« بأنْ » : ثابتةً ، أو منحذفة .

فقوله : « خَالصٍ » : أى : غير شبيه بالفعل .

فمثال الاسم الخالص قولها [1] :

٢٩٦ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ ، وتَقرَّ عَيْنِى أَحَبُّ إِلىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُــوفِ

---

٢٩٦ ـ (١) القائلة : هى ميسون بنت بحدل الكلبية ، زوج معاوية (رضى الله عنه) وأم ابنه : يزيد ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٢٦ ، والمقتضب ٢ / ٢٧ ، والجمل ١٩٩ ، والمحتسب ١/ ٣٢٦ ، وابن الشجرى ١/ ٢٨٠ ، وابن يعيش ٧ / ٢٥ ، والخزانة ٣ / ٥٩٢ ، ٦٢١ ، والمغنى ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٢٦١ ، ٤٧٩ ، ٥٥١ (٢٢٤ ، ٢٦٤) والشذور ٣١٤ ، والعينى ٤ / ٣٩٧ ، والتصريح ٢ / ٢٤٤ ، والهمع ٢/ ١٧ ، والدرر ٢/ ١٠ ، والأشمونى ٣ / ٣١٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

لُبس : استعمال ما يلبس ، عباءة : كساء معروف ، يلبسه الأعراب ، ويقال : عباية « تقر عينى » : تثبت ، وتبرد ، وتريد : السرور ، والارتياح « الشفوف » : جمع شف : الثياب الرقيقة ، التى تحكى ما تحتها . .

والمعنى :

ولبس عباءة فى باديتى ، وسكون نفسى بما حولى ، مما ألفته من مظاهر البداوة أحب إلى من الملابس الناعمة الرقيقة ، التى تشف ما وراءها ، وتبرز ما تحتها . . .

الإعراب :

« ولبس » الواو : عاطفة ، حرف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب : لبس : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، لبس : مضاف ، و « عباءة » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة رفعه الضنة الظاهرة « وتقر » الواو : حرف عطف « تقر » فعل مضارع ، منصوب بأن المضمرة بعد الواو العاطفة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، « عينى » فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه « زحب » خبر المبتدأ ، الذى هو « لبس » ، « إلى » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أحب » ، « من لبس » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أحب » لبس : مضاف ، و « الشفوف » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

والشاهد في البيت :

قولها : « وتقر عينى » حيث نصبت الفعل المضارع « بأن » مضمرة جوازًا ، بعد واو العطف ، التى تقدمها « لُبس » وهو اسم خالص من التقدير بالفعل .

« فتقرَّ » منصوب « بأن » المضمرة ، ولو كانت مظهرة لكان أحسن .

وإنما نصبوا « بأن » لتكون ـ مع الفعل ـ بتـأويل المصدر ، فيصح عطف المصدر على المصدر .

ومثـال عطف الاسم غير الخـالـص : « الطَّائرُ فيغضـبُ زيـدٌ الذُّبَابَ » « فيـغضب » ـ هنا ـ مرفـوع ؛ لأن الطَّائرُ اسم فاعل شبـيه بالفعل ، لوقـوعه صلة الألف ، واللام ، فـهو اسم غـير خالص ، إذ الـتقدير : الذى يـطير ، فيغضب زيدٌ الذُّبَابُ .

وقـول المصنف : « أنْ » فاعـل « تَنصبـه » و « ثابتًا » حال من « أن » و« منحذف » معطوف عليه ، فهو حال .

التقدير : ينصبه لفظ « أنْ » فى حال كونه ثابتا ، أو منحذفا .

ووقف على « منحـذف » بالسكون ، ولم يبدل من التنوين ألـفا ، على لغة من وقف على المنصوب كالمرفوع ، والمجرور . من غير إبدال .

قوله :

وَشَذَّ حَذْفُ « أَنْ » ونَصْبٌ فى سِوَى ۝ مَا مـرَّ ، فاقْبلْ مِنْهُ مـا عَـدْلٌ رَوى

لما بين حيث يجوز حذف « أَنْ » وحيث يجب : نبه فى هذا البيت على أنها قد تحذف شذوذًا ، فى غير الأماكن التى ذكر .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وَشَذَّ حَذْفُ « أَنْ » وَصْبٌ فى سِوَى ۝ مَا مـــــرَّ ....

يعنى وشذ حذف « أن » مع بقاء النصب فى غر ما مر من الأماكن .

ثم قال :

.... فاقبل منه ما عدل روى

فنبه على أنه لا يقبل من حذفها ـ فى غير ما مر ـ إلا ما روى [illegible] فيوقف عنده ، ولا يقاس عليه .

فمن ذلك قولهم فى المثل : « تَسْمَعَ بالْمُعَيْدِىِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَراه » (1) فيمن رواه بنصب « تَسْمَعَ » .

وسمع من بعضهم : « خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ » ـ بنصب « يأخذك » ـ يريد : قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ .

---

(1) ورد المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (١ / ١٣٦ ، ١٣٨)
« تَسْمَعُ بالمعيدىِّ خيرٌ منْ أنْ تَرَاهُ »
ويقول الميدانى : « ويروى : « لأن تسمع بالمعيدى خير » .
وأن تسمع ويروى : « تسمع بالمعيدى لا أن تراه » والمختار « أن تسمع » يضرب لمن خبره خير من مرآه » .
وقد ذكر الميدانى الروايات ، ثم ذكر قصته .
انظر ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨

عوامل

الجزم

بـلاَ ، وَلاَمٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَـا   فى الفعْـلِ ، هكَذَا بِلَـمْ ، وَلَمَّا
وَاجْزِمْ بِإِنْ ، وَمَنْ ، ومَا ، ومَهْمَا   أَىٌّ كَـذَا أَيَّـان أَيْـنَ إِذْمَـا
وحيثمـا أَنَّى ، وَحَـرْفٌ إِذْمَـا   كإِنْ وَبَاقِـى الأَدَوَاتِ أَسْمَـا

هذا الباب : وضعه جوازم الفعل المضارع ، فقال :

بلاَ ، ولامٍ طالباً ضَعْ جَزْمَا   فِى الْفِعْلِ ....

فذكر أنّ « لاَ » ، « واللاَّم » تجزم [1] بهما ، إذَا قصدت بهما الطلب .

ومراده : « لاَ » التى للنهى ، أو الدعاء ، كـقولك : « لاَ تفْعَلْ شرا » وفى الدعاء : « لاَ تُعَذِّبْنَا بالنَّارِ » .

ومراده باللام : « لام الأمر ، والدعاء »: كـقوله تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ [2] .

وفى الدعاء : « لتغْفر لَنَا رَبَّنا » .

ولام الأمر ، والـدعاء مكسـورة : فإن وقعت بـعد الفاء ، والـواو كان المختار تسكينها .

ولذلك : أجمع القراء عليه ، إلاَّ فى قوله تعالى : ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [3] .

---

(١) فى (ب ، جـ) « يجزم بهما » .   (٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .
(٣) من الآية ٢٩ من سورة الحج .

وقوله تعالى : ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [1] .

وإن وقعت بعد « ثمَّ » كان الحكم بالعكس .

ولأجل هذا قرأ به بعضهم ، دون بعض .

وتدخل هذه اللام على الفعل المضارع مطلقا ، إلا أن ذلك مع فعل المخاطب ، المبنى للفاعل ، كقول (عليه السلام) : « لتأخذوا مَصَافَّكُمْ » [2] .

وإنما قل ذلك عندهم : لأنهم استغنوا عن ذلك بصيغة « افْعَل » .

ثم ذكر أن من الجوازم « لَمْ ، ولَمَّا » .

فامَّا « لَمْ » : فتنفى الفعل المضارع ، وتصير معناه ماضيا ، ولا يلزم اتصال نفى فعلها بالحال .

وأما « لَمَّا » : فالمراد بها : النافية ، لا التى بمعنى « حِين » كقولك : « لَمَّا قَامَ زَيْدٌ قامَ عمرٌو » .

ولا التى بمعنى « إلاَّ » كقوله تعالى : ﴿ إن كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [3] ـ فيمن قرأه مشددا ـ .

فالجازمة إذَنْ : هى « لَمَّا » النافية .

وهى « كَلَمْ »فى صرف المضارع إلى الماضى،إلا أن نفيها متصل بالحال .

وهذه الجوازم التى ذكرها فى البيت هى التى تجزم فعلا واحداً .

ثم عدد فى البيت الثانى ، والثالث : الجوازم الشرطية .

---

(١) من الآية من سورة العنكبوت .

(٢) انظر المرادى ٤ / ٢٢٨ ، وانظر كذلك ضبط لام الأمر . . ٤ / ٢٢٩ ، وما بعدها ـ المرادى .

(٣) من الآية ٤ من سورة الطارق .

وهى التى تجزم فعلين .

فبدأ « بإنْ » لأنها أصل باب الشرط ، وما عـداها ملحق بها ، لتضمنها معناها .

وتقضى « إنْ » وسائر أخواتها جملتين :

الأولى : يقـال لها شـرط ، والثـانيـة : جزاء ، نحـو : « إنْ تكرِمْنى أُكرِمْكَ » ـ وسيأتى ذلك ـ .

ثم ذكر بعد « إنْ » « مَا » كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تفعلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ [1] .

ثم ذكر « منْ » كقوله تعالى : ﴿ من يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ [2] . ثم ذكر « مهما » كقوله تعالى : ﴿ مَهْمَا تأْتنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [3] .

ثم ذكر « أيًّا » نحو قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [4] .

ثم ذكر « متَى » نحو : « متَى تقُمْ أقُمْ » .

ثم ذكر أيَّان » نحو : « أيَّانَ تَفْعَلْ أفعَلْ » .

ثم ذكر «أيْنَ» نحو قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[5] .

ثم ذكر « إذْمَا » نحو : « إذْمَا تَقُمْ أَقُمْ » .

---

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ١٢٢ من سورة النساء .
(٣) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .
(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .
(٥) الآية ٧٨ من سورة النساء .

ثم ذكر فى البيت الثالث بقيتها ، وهما : « حيثُما ، وأنَّى » كقولك : « حيثما تجلسْ أجْلِسْ » و « أنَّى تَذْهَبْ أهَبْ » .

ثم نبه علـى أن « إِذمَا » حرف « كَإِنْ » وأن باقى أدوات الشـرط مما ذكر أسماء .

وإلى هذا أشار بقولِه :

.... وَحْرفٌ إِذْمَا كإِنْ ، وباقى الأدوات أسما

وهذا الذى ذكره المصنف من إنَّ « إِذْمَا » حرف : هو الأصح .

ومن قال بذلك : رأى أنها سلبت الـدلالة على الزمان الماضى ، وقرنت « بمَا » الزائدة لزوما [1] ، فدخل معنى الحرف ، وهو « إِنْ » .

من الناس من جعلها اسما ، باقية على أصلها .

ومذهب المصنف - أيضاً - فى أن باقى الأدوات أسماء هو الأصح .

واستثنى بعضهم « مَهمَا » فجعلها حرفا .

قوله :

فعلَيْـن : يَقْتَضِين شَـرْطٌ قُدِّمَـا يتْلُو الجـزاءُ ، وَجَوابًا وُسِمَـا
ومَاضِييْـنِ ، أَوْ مُضَـارعَيْـنِ تُلْفيهمـا ، أَوْ متَخَـالفَيْـنِ
وبَعْد مَاضٍ رفْعُكَ الْجزَا حَسَنْ وَرَفعُـه بعْـدَ مُضَـارِعٍ وَهَـنْ

نبه فى هذه الأبيات : على أن أدوات الشرط الجازمة تقتضى فعلين :

يقال للأول : شرط ، وللثانى : جزاء ، وجواب .

وقد أشار إلى اقتضاء هذه الأدوات فعلين بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « ولزوما » .

« فِعلَيْن يَقْتَضِين » .

والنون من « يقتضين » فاعل ، راجع إل أدوات الشرط الجازمة .

وأشار إلى أن الفعل الأول يسمى شرطا بقوله : « شـرط قدّم » وأشار إلى أن الثانى يسمى جزاء ، وجوابا بقوله : « يَتْلُو الْجَزَاءُ ، وجوابًا وُسِمَا » .

« فالجزاء » فاعل « بيتْلُو » .

والتقدير : يتلوه الجزاء .

والضمير المحذوف من « يتلوه » عائد على الشرط .

ومعنى « يتلوه » : يتبعه ، و « جَوَابا » منصوب « بوُسِم » .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن هذين الفعلين ، الواقعين فى الشـرط ، والجزاء .

إما : مضارعيين ، وهو : الأصل ، كقوله تعالى ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾ (١) .

والجزم فى الفعل الأول فى هذه الصورة حتم .

وأما الثانى : فالجزم فيه هو المشهور .

وقد جاء رفعه شاذا فى قراءة طلحة : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٢) ـ برفع يدرككُم ـ .

وإما أن يكونا ماضيين ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾(٣)

---

(١) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

فالفعلان فى موضع جزم .

وهذه الصورة : تلى الصورة الأولى فى الكثرة .

وإما أن يكونا مختلفين :

يشتمل على صورتين :

إحداهما : أن يتقدم الماضى ، ويتأخر المضارع : فجزمه هو الأكثر .

ويجوز رفعه ، وعليه قول الشاعر (1) :

٢٩٧ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يقُولُ : لاَ غَائِبٌ مَالِى ، وَلاَ حَرِمُ

---

٢٩٧ - (1) **الشاعر** : هو زهير بن أبى سلمى ، المزنى فى هرم بن سنان المرى ، وهو من البسيط .
البيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٣٦ ، والمقتضب ٢/ ٦٨ والمحتسب ٢/ ٦٥ ، والإنصاف ٣٦٤ ، وابن يعيش ٨/ ١٥٧ ، والمغنى ٤٢٢ (٢٨٣) والشذور ٣٤٩ ، والعينى ٤/ ٤٢٩ ، والتصريح ٢/ ٢٤٩ ، والهمع ٢/ ٦٠ ، والدرر ٢/ ٧٦ ، والأشمونى ٤/ ١٧ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٥٣ .

اللغة :

خليل : صاحب خلة ، أى : فقر ، والمراد : فقير محتاج ، مساله : طلب العطاء ، حرم : محرم ممنوع .

والمعنى :

إن وفد على هرم بن سنان يوم مسألة فقير محتاج ، مختل الحال ، فإنه يرده بما أمل منه ، ولا يعتذر بغياب مال أو بحرمان السائل من العطاء .

الإعراب :

« وإن » الواو : على حسب ما قبلها « إن » حرف شرط جازم ، يجزم فعلين أولهما فعل الشرط ، والثانى جوابه ، وجزاؤه ، « أتاه » أتى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، فى محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب مفعول به فى محل نصب ، والضمير عائد إلى هرم بن سنان « خليل » فاعل « أتى » مرفوع بالضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب « بأتى » يوم مضاف ، و « مسألة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع جواب الشرط ، مرفوع بالضمة الظاهرة « لا » نافية « غائب » مبتدأ ، « مالى » فاعل « بغائب » سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون « غائب » خبرا مقدما ، و« مالى » مبتدأ مؤخر ، مال : مضاف ، وياء المتكلم ، مضاف إليه « ولا » الواو : عاطفة « لا » زائدة لتأكيد النفى « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم . =

ومذهب سيبويه : فيما ورد من مثل هذا بالرفع : أنه مؤخر من تقديم ، وليس بجواب .

والجواب محذوف والتقدير : يقول : إن أتاه خليل يوم مسألة يقل ، وحذف الجواب لدلالة يقول الأول عليه .

ومذهب المبرد : أن الفاء محذوفة ، وهى فى الجواب .

والتقدير : فهو يقول :

وهذه الصورة تلى الصورة الثانية فى الكثرة .

الصورة الثانية : من المختلفين :

أن يتقدم المضارع ، ويتأخر الماضى .

وهذه الصورة أقل الصور .

ولابد من الجزم فى المضارع فى هذه الصورة ، كقول الشاعر (١) :

٢٩٨ ـ مَنْ يكدْنى بسيِّءٍ كُنْت منْهُ   كَالشَّجَا بَيْـنَ حَلْقِـهِ ، وَالوَرِيـدِ

= **الشاهد فى البيت :**

قوله : « يقول » حيث رفع جواب الشرط ، لكون فعل الشرط ماضيا ، وهو قوله : « أتاه » .

ونفصل ذلك بعض تفصيل ، فنقول :

يرى بعض المتأخرين : أن رفع الجزاء فى هذه الحالة أحسن من جزمه ، وليس ذلك صحيحا .

ويرى سيبويه : أن الرفع على تقدير حذف الجواب ، وتقدير الكلام : يقول : لا غائب مالى ، إن أتاه خليل يقل ذلك ، فالجواب محذوف لدليل . ويرى المبرد : أن الرفع على تقدير الفاء ، وتكون جملة الجواب اسمية . والتقدير : إن أتاه خليل يوم مسألة فهو يقول :

وذهب جماعة : إلى أن عمل الأداة لما لم يظهر أثره فى فعل الشرط ، لمضيه ضعف عن العمل فى الجواب ، فجاء مرفوعا .

وانظر الدراسة المستفيضة عن الشاهد فى كتابنا الكواكب الدرية ، الجزء الثالث رقم الشاهد (١٨) .

٢٩٨ ـ (١) الشاعر : هو أبو زيد الطائى ، والبيت من الخفيف . .

وقد أشار المصنف إلى هذه الصور الأربع بالبيت الثانى ، حيث قال :

وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْن .... البيت .

وكان حقه أن يقدم المضارعين ، لأصالتهما ، ولكن حكم عليه النظم .

ودخل تحت قوله : « أو متخالفين » : الصورتان ، الأخيرتان .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن رفع الجزاء إذا كان الشرط ماضيا حسن .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وَبَعْدَ مَاضٍ رفعُك الجزا حسن ....

= وهو من شواهد المقتضب ٢/ ٥٩ ، والمقرب ٥٩ ، والخزانة ٣/ ٦٥٤ ، والعينى ٤/ ٤٢٧ ، والأشمونى ٤/ ١٧ ، والشارح الأندلسى ، وجمهرة القرشى ٢٦٣ ، وديوانه ٥٢ .

اللغة :

الشجا : ما ينشب فى الحلق من عظم ، أو غيره ، الوريد : « عرق تزعم العرب أنه من الوتين ، وهما وريدان ، مكتنفا صفحتى العنق ، مما يلى مقدمه ، غليظان » المختار (ورد) .

والمعنى :

من يدبر لى سوءا ، أو يلحق بى ضررا كنت منه مثل الشجا ، الناشب فى الحلق ، والوريد .

الإعراب :

« من » اسم شرط جازم . . مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ « يكدنى » يكد : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بالسكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً « كنت » كان الناقصة ، والتاء اسم كان ، والفعل الناقص فى محل جزم جواب الشرط « منه » متعلق بمحذوف « كالشجا » متعلق بمحذوف خبر كان « بين » ظرف ، متعلق بالخبر ، بين : مضاف ، و« حلق » مضاف إليه ، حلق : مضاف ، والضمير : مضاف إليه « والوريد » عاطف ، ومعطوف على « حلقه » .

الشاهد فى البيت :

قوله : « يكدنى . . كنت » حيث جاء فعل الشرط فعلا مضارعا ، وهو : « يكدنى » وجاء الجزاء فعلا ماضيا « كنت » على قلة ما ورد من ذلك .

يريد : أنه حسن بالنسبة إلى رفع الجزاء ، إذا كان الشرط مضارعا .

وأما بالنسبة إلى الجزم فالجزم أحسن ـ كما تقدم ـ .

ثم نبه على أن رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعا ضعيف وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

يعنى : رفع الجزاء ، بعد شرط مضارع وهن ، أى : ضعف .

قوله :

وَاقرُنْ بِفَا حَتْماً جواباً لَوْ جُعِلْ شَرْطاً لإِنْ ، أَوْ غَيْرِها يَنْجَعِلْ

وتخلُـفُ الفـاءَ إِذَا المُفَاجَـأَهْ كإِنْ تجـد إذا لنَـا مكَافَـأَهْ

نبه فى هذين البيتين على حكم الفاء فى جواب الشرط :

فذكر أن الجواب إن كان مما لا يجوز أن يجعل شرطا ، « لإِنْ » وأخواتها فلابد من اقترانه بالفاء .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

واقرنْ بفَا حتماً جواباً لو جُعِلْ .... البيت .

وقصر « بفا » ضرورة .

وقوله : « لإنْ » أو غيرها ، أراد بغيرها : أخواتها من أدوات الشرط .

والجواب الذى لا يصح أن يجعل شرطا : هو الفعل الماضى غير المتصرف ، نحو : « إِنْ تقُمْ فَلَيْس زَيْدٌ بقَائمٍ » .

---

(١) فى (ب) : « ماضيا » .

أو فعل طلب ؛ نحو : « إنْ لَقيتَ زَيْداً فبلِّغْهُ رِسَالَتِى » أو الفعل غير المجرد من « قَدْ » ، و « لام » التأكيد : ماضيا ، أو مضارعا ، نحو : « إنْ تقمْ فقدْ قَامَ زَيدٌ » أو « فقد يَقُومُ زَيْدٌ » .

ومثال لام التأكيد : « إنْ تَقْم فَلَقَدْ قَامَ زَيْدٌ » أو « فليقومنَّ » .

أو النفى « بإِنْ » أو « مَا » نحو: « فإنْ ذَهَبْ زَيدٌ » أو « فما ذهب زيدٌ » أو « فإن يذهب زيد» أو فما ذهب زيد » .

والجملة الاسمية نحو : « إن تَقْم فَأَنَا قَائمٌ » .

فإن جاء شئ من هذه المواضع من غير فاء فهو ضرورة .

قال الشاعر [1] :

٢٩٩ ـ مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ الله يَشْكُرُها ....

---

٢٩٩ ـ(١) : **الشاعر :** هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (رضى الله عنه) أو حسّان نفسه ، أو كعب بن مالك ، والبت من البسيط .

والشاهد من شواهد الكتاب ١/ ٤٣٥ ، ٤٥٨ ، والنوادر ٣١ ، والمقتضب ٢/ ٧٢ ، ومجالس العلماء للزجاجى ٤٣٢ ، والخصائص ٢/ ٢٨ ، والمنصف ٣/ ١١٨ ، والمحتسب ١/ ١٩٣ ، وابن يعيش ٩/ ٢ ، ٣ ، والمقرب ٥٩ ، والخزانة ٣/ ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، ٤/ ٤٥٧ ، والمغنى ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٤٣٦ ، ٦٤٧ (٦٥ ، ١٠٠ ، ١٥٩) والعينى ٤/ ٤٢٣ ، والتصرح ٢/ ٢٥٠ ، والأشمونى ٤/ ٢٠ ، والشارح الأندلسى ، والبت ليس فى ديوان حسان (رضى الله عنه) والبيت بتمامه :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عنْد الله مثْلاَنِ

اللغة :

الحسنات : يريد بذلك : ما حسن من قول ، أو فعل .. بميزان الشرع ، ومنهجه . . .

والمعنى :

من يعمل الصالحات ، وهو مؤمن فإن الله (عز وجل) يشكر عمله ، ويضاعف له الجزاء منة منه ، وكرما ، وتفضلا ، وتوددا . . . =

فحذف الفاء ، والتقدير : فالله يشكرها .

وقد جاء فى الصحيح : « فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » .

المراد : وإن لم يجئ فاستمتع .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن « إذا » التى للمفاجأة قد تأتى عوضا عن الفاء فى الجواب لما بينهما من المناسبة ، لكونهما لا يقعان ابتداء .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (1) .

التقدير : فهم يقنطون .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وتخلف الفاء إذَا المفاجأة ....

« فالفاء » مفعول « بتخلف » و «إذا » الفاعل .

ثم مثل بقوله :

.... إن تَجد إذَا لَنَاَ مُكَافَأَة

التقدير : فلنا مكافأة .

= **الإعراب :**

« من » اسم شرط جازم . . فى محل رفع مبتدأ « يفعل » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم « بمَنْ » وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله مستتر جوازا ، تقديره هو « الحسنات » مفعول به ، منصوب بالكسرة . . . « الله » لفظ الجلالة مبتدأ ، وجملة يشكرها : من الفعل ، والفاعل المستتر ، والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

والشاهد فيه :

قوله : « الله يشكرها » حيث حذف الفاء ضرورة ، وكان عليه أن يقول : فالله يشكرها

قوله :

والفعلُ منْ بعدِ الجزا إن ان يقترن بالفا ، أو الواو بتثليث قَمِنْ
وجَزَمُ ، أو نصب لفعلٍ إثْرَ فَا أوْ واو انْ بالجملتين اكتنفا .

نبه في هذين البيتين على مسألتين :

الأولى : إذا عطف فعل مضارع بالفاء ، أو بالواو على الجزاء المجزوم جاز فيه ثلاثة وجوه ٠

الجزم : عطفا علي الجزاء ٠

والرفع : على الاستئناف ٠

والنصب : على تقدير " أن " لأن الجزاء غير محقق الوقوع فأشبه الاستفهام ، فجعل الواقع بعده كالواقع فى جواب الاستفهام ٠

وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى : ﴿ **يحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ** ﴾ [1] .

فالجزم : عطف علي « يُحَاسِبْكُم » ٠

والرفع : على الاستئناف [2] ٠

والنصب : على تقدير « أنْ » ٠

وهي في غير السبع ، والأوليان في السبع ٠

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

والفعل من بعد الجزا إن يقترن .... البيت ٠

فقصر « الجزاء » ضرورة ، وكذلك « الفاء » ٠

---

(١) من الاية ٢٤ من سورة البقرة ٠

(٢) يعزز ذلك ما جاء في تفسير الجلالين (١ / ٢٣٦) « عطفا على جواب الشرط » ٠ ويؤكد ذلك العلامة الجمل (١/ ٢٣٧) « والرفع علي الاستئناف » ٠

وقوله : « بتثليث قمـــن » : تنبـيه علي الوجــوه الثـلاثة المذكورة ومعنى « قمن » : حقيق .

وعين العطف بالفاء ، والواو تحرزا من العطف « ثُمّ » فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع ، والجزم، ويمتنع النصب .

المسـألة الثـانيـة : مما ذكـره : حكم المـعطوف ، إذا توسط بين الشـرط ، والجزاء .

وعليها تكلم في البيت الثانى :

فيجوز فيه: الجــزم بالعطف على فعل الشرط،والنّـصــب علي إضمار «أنْ» فتقول : « إنْ تكرمِنى ، وتكن معى[1] أحسن إليك » .

« فأحسن » هو الجــزاء و « تكن » هو المعطوف على فعل الشرط ،

فيجوز فيه : الجزم ، والنصب .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَجَزْمٌ،اوْ نَصبْ لفعل[2]إثر فَا أَوْ واَوٍ ...... البيت .

فعـين الـعطف بالفاء والواو تحـرزا من العطف « بثُمَّ » لأن النـصب لايجوز معها .

وقصر «الفاء » ضرورة .

ثم نبه على أن المعطوف يكــون بين جملتـى الشرط ، والجزاء بقوله : « إنْ بالجُمْلتين اكتُفاَ » .

---

(١) فى (أ) : « معنا » .

(٢) فى (ج) : « بفعل » .

يعني : جملتى الشرط ، والجزاء .

ونقل حركة همزة « إنْ » إلى تنوين « واو » .

قوله :

والشَّرطُ يُغْنِى عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يأتِى إنِ الْمعَنَى فُهِمْ

نبه فى هذا البيت على أن الجزاء قد يحذف ، ويستغنى عنه بالشرط ، إذا كان الجزاء معلوما ، وقد أشار إليه بقوله :

والشرطُ يغنى عن جوَاب قد عُلِم ....

ثم ذكر فى بقية البيت : أن العكس قد يجوز ، وهو حذف الشرط ، وإبقاء الجزاء ، ولابد - أيضاً - أن يكون مفهوما .

وإلى ذلك أشار بقوله :

.... والعكسُ قَدْ يأتي إنِ المعنَى فُهِمْ

أما حذف الجزاء فعلى وجهين :

أحدهما أن يتقدم على الشرط ماهو الجواب فى المعنى ، نحو « أُقْسِمُ إنْ تَقُمْ » .

والثانى : ألا يتقدم شيء من ذلك ، ولكن يكون الجواب معلوما من المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِن اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾[1] .

التقدير : فافعل .

فحذف جواب الشرط للعلم به .

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام .

وأمَّا حذف الشرط فهو قليل ، وقد نبه على قلته بقوله : « قَدْ يَأْتِى » .

وحذفه : إما مع حرف الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾(١).

التقدير : إن افتخرتم بقتلهم ، فلم تقتلوهم ، فحذف « إِنْ » مع فعل الشرط بعدها .

وإما أنْ يحذف الشرط ، وتترك أداته كقول الشاعر (٢).

٣٠٠ ـ فَطَلِّقْهَا ، فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أراد : وإلا تطلقها يعل :

---

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

٣٠٠ - (٢) :القائل : هو محمد بن عبد الله الأنصارى ، المعروف بالأحوص والبيت من الوافر .
وهو من شواهد الكتاب ١/١٩٥ ، والإنصاف ٧٢ ، واالمقرب ٦٠ ، والمغنى ٦٤٧ (٣١٩) والشذوذ ٣٤٣ ، والعينى ٤ / ٤٣٥ ، والتصريح ٢ / ٢٥٢ والهمع ٢/٦٣ ، والدر ٢/ ٧٨ ، والأشمونى ٤/٢٥ ، ويس ١/١٩٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

كفء : نظير ، ومكافئ ، ومماثل ، مفرق : وسط الرأس ، الحسام : السيف ، من الحسم .

والمعنى :

طلق هذه الحسناء ، فلست لها نظيرا ، وإن لم تفعل ضربت بالسيف على مفرق رأسك ، وفارقتها بالموت .

الإعراب :

« فطلقها » الفاء : على حسب ماقبلها « طلق » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، وضمير الغاذبة مفعول به « فلس » الفاء : حرف دال على التعليل ، ليس ، فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسم «ليس » «لها» جار ، ومجرور متعلق بقوله : كفء « بكفء » الباء : حرف جر زائد ، وكفء ، خبر ليس منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو : حرف عطف ، إلا مؤلفة من « إنْ » الشرطية ، ولا النافية ، وفعل الشرط محذوف ، يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها « يعل» فعل مضارع ، جواب الشرط ، مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضمة قبل الواو =

فحذف « تطلقها » (١) وأبقى «إن » .

وهذا كثير بالنسبة إلى الأولى .

وقد يحذف الشرط ، والجزاء معا ، وتترك أداة الشرط ، قال الشاعر (٢):

٣٠١ ـ قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَاسَلْمَى وإِنْ كـــاَن فَقِيــراً مُعْدِمًا قَالَتْ : وإن

أرادت : وإن كان فقيراً معدمـا فأنا راضية به .

قوله :

= دليل على والواو «مفرقك » مفعول به ، ومضاف إليه « الحسام » فاعل ، مرفوع بالضمة .

والشاهد فيه :

قوله : « وإلاَّ يَعْلُ » حيث حذف فعل الشرط ، ولم يذكر فى الكلام إلا الجواب ، والتقدير : وإلا تطلقها يعل . .

(١) سقط من (أ) لفظ : « تطلقها » .

٣٠١ – (٢) القائل : هو الراجز رؤبة ، والشاهد من الرجز .

والشاهد من شواهد المقرب ٦٠ ، والخزانة ٣ / ٦٣٠ ، والمغنى ٦٤٩ (٣١٦) والعينى ١ / ١٠٤ ، والتصريح ١ / ١٩٥، والهمع ٢ / ٦٢ ، والدرر ٢ / ٧٨ ، والأشمونى ١ / ٣٣ ، ٤ / ٢٦ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوانه ١٨٦ .

اللغة :

سلمى ، وسليمى : لواحدة ، معدما : من العدم : عدم الوجد .

والمعنى :

قالت بنات العم لسلمى : ماترين : إن كان فقيرا مملقا ؟ فأجابتهن سلمى : لقد رضيت به مع فقره ، وعدمه .

وجاء الشاهد ضمن مايلى :

قالت : سليمي : ليت لي بعلا يمن	يغسل جلدي ، وينسيني الحـــزن
وحاجة ما إن إليهـا من ثمـــن	ميسورة قضاؤها منـــه ، ومن
قالت بنات العـــم ياسلمى ، وإن	كان فقيراً معدما ، قالـــت : وإن

الإعراب :

« قالت » فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بنات » فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بنات » :مضاف « العم» مضاف إليه،مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « يا » =

وَاحْذِفْ لَدَي اجْتِمَاعِ شَرْطٍ،وَقَسَمْ   جَـوَابَ مَا أَخَّـرْتَ فَهُـو مُلْتَزَمْ

وَإِنْ تَوَالَيَـا ، وَقَبـلُ ذو خَبَـــرْ   فَالشَّـرطَ رَجِّـحْ مُطْلَقاً بلاَ حَذَرْ

وَرُبَّمـا رُجِّـحَ بَعْـدَ قَسَـمِ   شَرْطٌ بِـلاَذِى خَبَرٍ مُقَـدَّمِ

هذه الأبيات نبه فيها على حكم جواب الشرط ، والقسم ، إذا اجتمعا

فذكر أنهما إذا اجتمعا تحذف جواب المؤخر منهما ، وتأتى بجواب المقدم فتقول : « إِنْ تُكْرِمنى واللّه اكرمْكَ » .

فتجزم « أُكْرِمْكَ »؛لأنه جـواب الشرط، وتحذف جواب القسم لتأخره .

وتقول في العكس : « وَاللَّه إنْ تكْرِمنيِ لأُكْرِمَنَّكَ » :

« فَلأُكرِمنَّكَ » جواب القسم ، وحذف جواب الشرط لتأخره .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

= حرف نداء « سلمى » منادى « وإن » حرف شرط جازم . « كان » فعل ماض ناقص ،فعل الشرط، واسم كان مستتر « فقيرا » خبر كان « معدما » صفة لخبر كان ، أو خبر ثان لها ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه ماتقدم من الكلام ، والتقدير : وإن كان فقيرا معدما ترضين به « قالت » فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث والفاعل مستتر ، يعود على سلمى ، « وإن » إن : شرطية ، حذف شرطها ، وجوابها ، لأن الكلام يدل عليه ، والتقدير : وإن كان فقيرا معدما رضيته ، أو فأنا به راضية ، وجملتا الشرط ، والجواب في موضع نصب مقول القول .

والشاهد فيه :

حذف الشرط ، والجزاء معا ، وبقاء أداة الشرط ، والتقدير : وإن كان فقيرا معدما فأنا راضية به ، أو وإن كان فقيرا معدما رضيته ، انظر ٤ / ٣٥ الأشمونى .

وقد لحظ لنا أن الشارح الأندلسى قال : « وإنَ ، وإنَ » ولم يلحق التنوين ، الذى يطلق عليه تنوين الغالى من : الغلو والإفراط .

وعدم إلحاق التنوين ثابت في المخطوطات كلها .

وذلك : لأن التنوين في ذلك زائد علي الوزن ، وأن الوزن لا يستقيم إلا بحذفه ، ومن ذلك أهمله : انظر ١/ ٣٣ حاشية الصبان .

واحْذِف لدىَ اجْتمَاعِ شَرْطٍ ، وقَسَمْ .... البيت .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الشرط ، والقسم ، إذا اجتمعا ، وكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر رجح الشرط : سواء كان متقدما ، أو متأخرا فيذكر [1] جواب القسم ، فتقول : « زَيدٌ واللّه إنْ تكرِمْهُ يكرمْك » :

« فيكرمْكَ » جواب الشرط ، وإنْ كان متأخرا ، وحذف جواب القسم ، وإن كان متقدما ؛ لأنه قد ترجح الشرط لكونه خبرا عن المبتدأ المتقدم .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وإنْ تَوَاليَا ، وقَبل ذُو خَبَرْ فالشَّرْطَ فالشَّرْطَ رَجِّحْ .. البيت .

« فالشرط » مفعول « برجِّح » و « مطلقاً » يعنى به : سَواءتقدم الشرط أو تأخر .

ومعنى « تواليا » جاء أحدهما بعد الآخر .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن الشرط قد ترجح - مع تأخيره - من غير تقدم ذى خبر : فيذكر جوابه : ويحذف جواب القسم .

إلا أن ذلك قليل .

ومنه قوله [2] :

٣٠٢ - لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادقاً أَصُمْ فى نَهارِ الْقيْظِ للشَّمْسِ بَادِياَ
وأَرْكَبُ حِمَاراً بيْنَ سَرْجٍ ، وفَرْوَةٍ وَأَعرِ منَ الخَاتَامِ صُغْرىَ شمالِيَا

---

(١) فى (ج) : « فتذكر جوابه » .

٣٠٢ - (٢) : القائلة : امرأة من عقيل ، وهما من الطويل .

والأول: من شواهد الخزانة ٤ / ٣٥٨ ، والمغنى ٢٣٦ (٢٠٨) والعينى ٤/ ٤٣٨ ، والتصريح =

«فأصمْ» جواب الشرط ، وإن كان القسم قد تقدم، من غير تقدم ذى خبر .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وربما رجح بَعْدَ قَسم .... البيت .

= ٢ / ٢٠٤ ، والهمع ٢ / ٤٣ ، والدرر ٢ / ٥٠ ، والأشموني ٤ / ٢٩ ، والشارح الأندلسي والثاني من شواهد : التصريح ٢ / ٢٥٤ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

القيظ : شدة الحر ، وحمار الصيف ، السرج : ما يوضع على الدابة ، فروة : الفروة : التى تلبس . . . والجمع الفراء » مصباح (فرى) ، الخاتام : لغة فى الخاتم

والمعنى :

تتنصل الشاعرة من شيء قيل ، فتقول : لئن كان ما نسب إلى اليوم صادقا لأعذبن نفسى بالصوم فى أشد أوقاته ، وبالتعرض للفح الشمس ، وتعذيب النفس : بركوب حمار على سرج ، وفروة ، ولأنزعن عنى زينة التختم ، وغير ذلك .

الإعراب :

« لئن » اللام : موطئة للقسم « إنْ » حرف شرط جازم ، « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط «ما» اسم موصول ، اسم كان فى محل رفع « حدثته » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب هو المفعول الثانى لقوله : « حُدِّثَ » والمفعول الثالث محذوف ، والتقدير : إن كان الذى حدثته واقعا ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول « اليوم » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة « صادقا » خبر كان ، منصوب بالفتحة « أصم » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله مستتر وجوبا ، « فى نهار » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أصم » نهار : مضاف و « القيظ » مضاف إليه « للشمس » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « باديا » « باديا » حال من فاعل « أصم »

منصوب بالفتحة الظاهرة .

« وأركب » الواو : حرف عطف ، وأركب : فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، والعطف على « أصُمْ » والمعطوف على مجزوم « حماراً » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « بين » ظرف مكان ، منصوب بالفتحة الظاهرة . بين : مضاف ، و « سرج » مضاف إليه . . مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « وفروة » الواو : حرف عطف ، فروة : عطف على سرج « وأعر » الواو : حرف عطف ، وأعر عطف على قولها : أركب ، وفاعل أعر مستتر وجوبا « من الخاتام » جار ومجرور ، متعلق بقوله : أعر « صغرى » مفعول به لأعر ، صغرى : مضاف ، و « شماليا » مضاف إليه .

فنبه « برُبّماَ » على قلة ذلك .

و « بعد » ظرف مضاف إلى « قسم » .

و « شرط » مفعول لم يسم فاعله « برجح » .

والتقدير : وربما رجح شرط واقع بعد قسم .

= والشاهد فيما تقدم :

ترجيح الشرط مع تأخيره ، وذكر جوابه من غير تقدم ذى خبر ، فقد قالت : أصم .

وذلك على مذهب الفراء .

والجمهور يمنعون ذلك ، وتأولوا ماورد على جعل اللام زائدة .

انظر ٤ / ٢٩ شرح الأشمونى .

فَصــــل « لَو »

«لَوْ»: حَرْفُ شَرْطٍ فى مُضِىٍّ، وَيَقِلّ   إِيلاَؤُهَــا مُسْتَقْبَلاً، لَكِنْ قُبِلْ
وَهْىَ فى الاخْتِصَاصِ بِالْفِـعْــلِ   كَإِنْ لكِنَّ لَو أَنَّ بهَا قَدْ تَقْتَرِنْ
وَإِنْ مُضَــارِعٌ تَلاَهَــا صُــرِّفَا   إِلَى الْمُضِىِّ،نحوُ:لَو يَفِى كَفَى

ذكر فى هذا الفصل حكم « لَو » .

فذكر أنها من أدوات الشرط ، وأنها لا يليها إلاّ الماضى : لفظا، ومعنى وإلى هذا أشار بقوله :

« لَوْ » : حرفُ شرطٍ فى مُضِى . . . .

ثم ذكر أن المستقبل معنى يقع بعدها قليلاً .

وهو - مع قلته - مقبول ؛ لثبـوته فى الكتاب العـزيز ، قال اللّه تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ (1) .

ومنه قول الشاعر(2) :

٣٠٣ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَــى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ   عَلَىَّ، وَدُونِــى جَندلٌ، وَصَفَـائحُ

« فتـركــوا » فى الآية - و « سلمت » - فى البيت - : ماضيـان وهما فى المعنى مستقبلان .

---

(1) من الآية ٩ من سورة النساء .

٣٠٣ - (2) الشاعر : هو توبة بن الحُمَيِّر الخفاجى فى محبوبته ليلى الأخيلية ، والبيت من الطويل .
وهو من شـواهد القالى ١ / ١٩٧ ، والمغنـى ٢٦١ (٢٢٠) والعينى ٤/٤٥٣ ، والهـمع ٢ / ٦٤ ، والدرر ٢/ ٨٠ ، والأشمونى ٤/٣٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

جندل : حجر . . صفائح : الحجاة العاض ، التى تكون على القبور . . .

وإلى هذا أشار بقوله :

ويَقِل   إيلاَؤُهاَ مُسْتَقْبَلاً ، لكنْ قُبِلْ

فقوله : « مُسْتَقَبَلاً » يعنى به : معنى .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن « لَوْ » تساوى « إِن » فى الاختصاص بالفعل إلا أن « لَوْ » يجوز أن يقع بعدها « أَنَّ » المفتوحة كقوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ ﴾ (1) .

وقد أشار المصنف إلى مساواتها « لإنْ » فى الاختصاص بالفعل بقوله :

وهى فى الاختصاص (2) بالفعل « كإِنْ » .

وإلى جواز اقترانها « بأنَّ » بقوله :

= **والمعنى:**

لو أن محبوبتى ليلى الأخيلية سلمت على ، وأنا ميت فى قبرى وقد حجبتنى عنها الأحجار ، والجنادل . . .

وجواب « لَوْ » فى البيت الذى يلى هذا البيت ، وهو قوله :

لسلمت تسليم البشاشة ، أو زقا   إليها صدى من جانب القب صائح

الإعراب:

« لو » حرف امتناع لامتناع « أنَّ » حرف توكيد ، ونصب « ليلى » اسم « أن » ، « الأخيلية » نعت لليلى « سلمت » فعل ماض ،والتاء علامة تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر جوازا ، تقديره : هى ، يعود إلى « ليلى » والجملة : فى محل رفع خبر « أن » ومابعدها فى تأويل مصدر إما : فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت تسليم ليلى ، وإما مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولو تسليم ليلى ثابت « ودونى» الواو واو الحال ، دون ، ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، دون مضاف وياء المتكلم مضاف ليه « جندل » مبتدأ مؤخر ، « وصفائح » عاطف ، ومعطوف على جندل والجملة فى محل نصب حال.

والشاهد فيه :

وقوع الفعل المستقبل فى معناه بعد «لو » ولكنه قليل ، ومع قلته فهو مقبول .

(1) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(2) سقط من (ج) الآتى : « لإنَّ فى الاختصاص بالفعل ، بقوله : « وهى فى الاختصاص »

.... لكن « لو » أَنَّ بها قَدْ تَقْتَرِنْ

« فلو » اسم « لكن » و « أن » مبتدأ ، و « بها » قد تقترن ، خبره . والجملة من المبتدأ ، والخبر خبر لكن .

ونبه على القلة فى ذلك بقوله : « قَدْ تَقْتَرِن » .

وإذا وقعت « أَنْ » بعدها :

فسيبويه : يجعله مبتدأ ، فتكون الجملة الاسمية قد وقعت بعد « لو » كقوله : « لَوْ ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِى » (١) .

وعلى هذا التأويل : يكون من قبيل القليل .

ومنهم: من يجعل « أنْ » بعد « لَوْ » فاعلا بفعل مقدر، تقديره :« ثبت » ليخرج بذلك عن أن يليها الجملة الأسمية .

ثم نبه فى البيت الثالث: على أن « لَو»: إن وقع بعدها المضارع :لفظا فهو مصروف المعنى إلى الماضى ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ (٢) .

---

(١) هذا مثل من الأمثال السائرة:

والمعنى : كما يقول الميدانى ٢ / ١٢٢ : « أى » : «لو لطمتنى ذات سوار » لأن « لو » طالبة للفعل داخلة عليه ، والمعنى : لو ظلمنى من كان كفؤا لى لهان على، ولكن ظلمنى من هو دونى » والشارح الأندلسى قد عرض ـ هنا ـ احتمالين لوقوع « أنْ » بعد « لو » :

الاحتمال الأول : وهو ما عليه إمام أهل الصناعة : سيبويه ، فإنه يجعل الأمر من قبيل الجملة الأسمية ، تكون « لو » بذلك قد خرجت عن اختصاصها بالفعل ، ويكون ذلك من قبيل القليل الذى أشار إليه الناظم .

الاحتمال الثانى ك أن تكون « لو » باقية على اختصاصها بالفعل ، ويكون التقدير : ثبت مثلا ، وما أشبه ذلك ، وذلك التأويل حتى لا تخرج « لو » عن اختصاصها بالفعل إلى الدخول على الجملة الاسمية

(٢) من الآية ٧ من سورة الحجرات .

وقول الشاعر (١) :

٣٠٤ ـ لَوْ يَسْمَعُونَ كَماَ سَمعْتُ كَلاَمهاَ خَرُّوا لعزَّةَ رُكَّعًا ، وَسُجُــوداَ

وإلى هذا أشار بقوله :

وإنْ مضارعٌ تَلاَهاَ صُرِّفاَ إِلَى الْمضِيِّ ....

ثم مثل ذلك بقوله :

.... لو يفيِ كَفَى

---

٣٠٤ ـ (١) **الشاعر** : هو كثير عزة ، والبيت من الكامل .

وهو من شواهد الخصائص ١ / ٢٧ ، والعينى ٤ / ٤٦٠ ، والأشمونى / ٤٢ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١ / ٦٥ .

اللغة :

خروا : « . . . وَخَرَّ لله ساجداً يخِرُّ ـ بالكسر ـ خرورا : أى : سقط » مختار (خ ر ر) .

ركعا : « الركوع : الانحناء وبابه « خَضَعَ » ومنه : ركوع الصلاة ، وركع الشيخ : انحنى من الكبر » مختار (ر ك ع) .

وقبل البيت قوله :

رهبان مدين ، والذين عهدتهم يبكون من حذر العذاب قعودا

يقول : إن رهبان مدين ، والعباد . . . لو سمعوا حلاوة كلام عزة ، كما سمعت لخروا لها راكعين ساجدين ، من وقع الحديث ، وحلاوة الصوت .

الإعراب :

« لو » حرف امتناع لامتناع « يسمعون » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون والواو فاعل ، والجملة شرط « لو » « كما » الكاف : حرف جر ، وما : مصدرية « سمعت » فعل وفاعل « كلامها »مفعول به ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجور نعت لمصدر محذوف ، والتقدير : يسمعون سماعا مثل سماعى « كلامها » مفعول به تنازعه الفعلان قبله ، وها: مضاف إليه « خروا » فعل ، وفاعل ، والجملة : لا محل لها من الإعراب جواب « لو » وجملتا الشرط والجواب خبر « رهبان » « لعزة » متعلق بخروا « ركعا » حال من الواو فى خروا ، و « سجودا » عطف على ركعا .

والشاهد فيه :

قوله : «لو يسمعون » حيث وقع الفعل المضاع بعد « لو » فصرفت معناه إلى المضى ، وصار التقدير التقدير : « لو سمعوا » .

أمّا، ولولا، ولوما

«أمّاً» كمَهْمَا يكُ منْ شَيْءٍ ، وفَا ... لتِلْوِ تلْوِهاَ وُجُوباً أُلفَا
وَحَذْفُ ذِى الْفَاقَلَّ فى نثْرٍ إذا ... لَمْ يَكُ قولٌ مَعَهاَ قَدْ نُبِذاَ

هذا الفصل وضعه للكلام على « أماّ » - بفتح الهمزة، وتشديد الميم[(١)] - وعلى « لَوْلاَ و « لَوْمَا » .

فتكلم فى هذين البيتين على « أمَّا » .

وهى عندهم حرف تفصيل ، فذكر أن معنى « أماً » : مهما يكن من شىء » : فهى عوض عن أداة الشرط ، وفعله .

فإذا قلت : « أمَّا زَيْدٌ فقائمٌ » :

فالتقدير : مهما يكن من شىء فزيد قائم .

وإلى هذا أشار بقوله :

أما كمهما يك من شىء ... .

ثم ذكر أن الفاء تجعل فى تلو تلوها ، فتقول : « أمَّا عَمرٌو فَقَائمٌ »

فالفاء : دخلت على « قائم » وهو تلْو « عَمْرو » الذى هو تلو « أما » وكان الأصل أن تأتى الفاء بعدها ، فتقول : « أمَّا فعَمْرٌوقَائمٌ » ولكنهم استقبحوا هذا اللفظ ؛ لأنه صورة عطف على غير معطوف : ففصلوا بينها ، وبين الفاء : إما بجزء الجواب - كما فى المثال - وهو المبتدأ ، ويجوز الفصل بالخبر ، فتقول : « أمَّا قائمٌ فَعَمْروٌ » .

وقد يفصلون بمعمول يكون الجواب تفسيراً لعامله ، كقولك : « أما زيداً

(١) فى (ب) : « وبتشديد الميم ».

فَاضْرِبْهُ » .

وقد يفصلون بالشرط كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ [1] .

ولا يقع الفعل فصلا بينها ، وبين الفاء ؛ لأنه يتوهم أنه فعل الشرط ، وأنها ليست بنائبة عن فعل الشرط .

وقد أشار المصنف إلى فصلها عن الفاء بقوله :

.... وَفَاَ لتلو تلوِهاَ وجُوباً أُلِفاَ

فقصر « الفاء » وهى مبتدأ .

و « ألف » ـ فى آخر البيت ـ فعل ماض ، مبنى لما لم يسم فاعله ، من الألفة ، وهو فى موضع خبر المبتدأ ، الذى هو قوله :« وفا » .

والتقدير : والفاء ألفت وجوبا فى تلو تلو« أمَّا » .

ونبه بقوله : « وجوبا » : على أن الفاء لازمة ، لا يجوز حذفها إلا حيث يذكر بعد .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن حذف هذه الفاء ، إذا كان هناك قول محذوف جائز ،كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾[2] .

التقدير : فيقال لهم : أكفرتم ؟ فحذفت الفاء مع القول .

فإن حذفت فى غير ذلك فنادر : يحفظ ، ولا يقاس عليه .

---

(١) الآيتان : ٩٠ ، ٩١ من سورة الواقعة .

وفى المخطوطات : (أ ، ، وجـ) فأما . .) والذى فى المصحف « وأماَّ » .

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

ومنه فى صحيح البخارى : « أَماَّ بَعْدُ : ماَ بَالُ أَقْوَامٍ » .

التقدير : فما بال أقوام .

وقد أشار إلى أن حذف هذه الفاء ـ مع حـذف القول فى النثر ـ جائز ، وأنه إذا لم يكن هناك قول محذوف قليل (١) بقوله :

وحذف ذى الفا قلَّ فى نثر .... البيت

وقصر « الفاء » ضرورة .

وقوله : « نبذ » معناه : طرح .

قوله :

لَولاَ ، ولَوْ ماَ يلْزَمَانِ الابتداَ إذاَ امْتنَاعاً لوُجُودٍ عَقَداَ

وَبهماَ التحضيضَ مِزْ ، وَهَلاَّ أَلاَّ أَلاَ ، وَأَوْلِيَنْها الفعلاَ

وَقَدْ يَليها اسمٌ بفعل مُضْمَرِ عُلِّقَ ، أوْ بظاَهرٍ مُقَدَّرِ

نبه فى هذه الأبيات على أن « لَوْلاَ ، ولَوْماَ » يلزمان وقوع المبتدأ بعدهما إذا أريد بهما امـتناع شىء ، لوجود غيره ، كقولك . « لَوْلاَ زَيْدٌ لقـاَمَ عمروٌ » . والمراد : امتناع قيام « عَمْرٍو » لأجل وجود « زَيْدٍ » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

لَوْلاَ ، ولَوماَ يلزمان الأبْتدا .... البيت .

فقوله : « يَلْزَماَنِ الأَبْتِـداَ » يريد : يلزمان وقوع المبتدأ بعـدهما ، وخبر ذلك المبتدأ

---

(١) الحاصل : أن حذف الفاء على ثلاثة أضرب : كثير ، ونادر ، وضرورة . انظر ٤ / ٢٨٦ شرح المرادى

لا يظهر ، وقوله :

.... إِذاَ امْتِناَعاً بوجُود عَقَد

يعنى : إذا عقدا امتناعا بوجود [1] أى : ربطا .

فالألف فى « عَقَدَاَ » فاعل ، راجع إلى « لَوْلاَ ، ولَوْمـاَ » و « امتناعاً » مفعول « بعَقَداَ » .

وقد تقدم بيان انعقاد الامتناع بالوجود فى المثال .

ثم نبه فى البيت الثانى : عـلى أن « لَوْلاَ ، ولَوماَ » يكونان للتحضيض على الشيء ، إذا وليهما الفعل .

وتساويهما [2] فى ذلك «هَلاَّ وألاَّ ،وألاَ » كقولك: « لَوْلاَ نَزَلْتَ عنْدَنَا » وَ « لَوْمْا زُرتْنَاَ » و « هَلاَّ أتيتَناَ » و « أ لاَّ رافَقْتَناَ » و « ألاَ أقمتَ عِنْدَنَاَ » تريد بذلك كله : التحضيض على الفعل .

وقد أشار المصنف إلى ما ذكر بقوله :

وَبِهِماَ التحضيضَ مِزْ .... البيت .

فالضمير فى « بِهماَ » عائد إلى « لَوْلاَ ، ولَوْماَ » .

و « التحضيض » مفعول مقدم « بِمِزْ » .

« وَهَلاَّ » وما بعده معطوف على الضمير فى « بهماَ » .

ولم يكرر الخافض ، والتقدير ، ومز التحضيضَ بِهماَ ، وبِهَلاَّ .

ثم نبه على أنها يلزم أن يقَع الفعل بعدها بقوله :

---

(١) سقط من (ب) قوله : « يعنى » : ذا عقدا امتناعا بوجود »

(٢) فى (ب) : « ويساويهما » .

.... وَأَولِينْهاَ الْفعْلاَ

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن أدوات التحضيض قد يليها اسم معلق بفعل مضمر ، أو بفعل ظاهــر ، مؤخر . فمثال الأول قول الشاعر : (١)

٣٠٥ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضلَ مَجْدِكُمْ بَنِى ضَوْطَـرىَ ، لَوْلاَ الْكَمى الْمُقَنَّعَا

التقدير : لولا تعدون عقر الكمى المقنعا .

---

٣٠٥ ـ (١) **الشاعر** : هو جرير بن عطية بن الخطفي ، أو الأشـهب بن رميلة ، والبيت من الطويل وهو من شواهد الكامل ١٥٨ ، والجـمل ٢٤ ، والخصائص ٢ / ٤٥ ، وابن الشـجري ١/ ٢٧٩ ، ٢٣٤ ، ٢ / ٢١٠ ، وابـن يعــــيش ٢ / ٢٣٨ / ١٠٢ ، ٨ / ١٤٤ ، والـدرر ١ / ١٣٠ ، والأشموني ٤ / ١ ، والشارح الأندلسي ، واللسان (ضطر) وديوان جرير ٣٣٨ .

اللغة :

عقر : يقال : عقر الناقة : ضرب قوائمـها بالسيف ، ليسهل نحرها . . النيب : جمع ناب : الناقة المسنة ، مجدكم : عزكم ، وشرفكم ، ضوطري : الرجل الضخم ، الذي لاغناء عنده ، الكمي : الشجاع ، المتكمي في السلاح ، المقنعا : الذي علي ظهره البيضة والمغفر

والمعني :

إنكم يا بني ضوطري تعدون عـقر النيب المسنة ، التي لا يرجي نسلها أفضل مـجدكم ، هلا تعدون قتل الفرسان ، والشجعان أفضل مجدكم ؟

الإعراب :

« تعدون » فعل مضارع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، والواو فاعل « عقر » مفعول أول « عقر » : مضاف ، و « النيب » مضاف إليه « أفضل » مفعول ثان لقوله : « تعدون » أفضل : مضـاف ، « مجدكم » مجد : مضاف ، و « كم » مـضاف إليه « بني » منادي بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا بني ، منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، بني : مضاف ، و « ضوطري » مضاف إليه « لولا » أداة تحضيض « الكميَّ » مفعول أول لفعل محذوف ، يدل عليه ما سبق ، أي : لولا تعدون قتل الكمي . « المقنعا » صـفة « للكمي » والمفعول الثاني محذوف يدل عليه سابق الكلام .

والتقدير : لولا تعدون الكمي المقنع أفضل مجدكم . . .

والشاهد في البيت :

قولـه : « لولا الكمي المقنعا » حـيث ولي أداة التحـضيض اسم منصـوب ، فجـعل منصوبا بفـعل محذوف ، لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا علي الأفعال .

فحذف « تعدون » لتقدمه ، فرفع الاسم بعد « لولا » مثال الثاني :

« هَلاَّ زَيْداً ضَرَبْتَ » التقدير : هلاَّ ضربت زيداً .

وقد أشارالمصنف إلي المسألة الأولي بقوله :

وقَدْ يليها اسم بفعل مُضْمَرِ عُلِّقَ ....

وإلى الثانية بقوله :

.... أو بظاهر مؤخر

وتقدير البيت : قد يليها اسم علق بفعل مضم ، مقدم ، أو بفعل ظاهر مؤخر .

الإخبارُ

بالذى ، والألف ، واللام

مَا قيلَ : « أخْبرْ عنْهُ بالَّذى » خَبَرْ   عَنِ الَّـذى مُبتـدَاً قبْـلُ استقَـرّ

وَمَـاَ سواهُـمـاَ فوَسِّطـهُ صلـَةْ   عَائدهَـا خَلْفُ مُعْطـى التكْملـهْ

نحـوُ : « الـَّذي ضَرَبتُهُ زيدٌ » فَذاَ   «ضَرَبَتُ زيداً » كانَ فَادْرِ المأخَذاَ

نبه فى هذا الباب على حكم الإخبار .

وهو باب عند النحويين بمنزلة باب الأبنية عند التصريفيين .

فكما يقال على جهة الامتحان : كيف تبنى من نحو : « ضرب » مثل « جَعْفَر » وما أشبهه ؟

كذلك يقال : كـيف تخبر [1] عن هذا الاسم بالـذى ، فكمـا أنه لا يحسن أن يبـنى من اللفظة غيرهـا إلا من نبغ فى علم التصـريف ، كذلك لا يعرف ما حقيقة الإخبار بالذى إلا من نبغ فى علم العربية .

واعلم أن قولهم : « كيف تخبر عن هذا بالذى ؟

ظاهره أن يجعل الاسم مبتدأ ، والذى خبرا عنه والأمر بالعكس .

وإنما المراد : كيف تعـبر عن هذا : بأن تجعله خبرا ، بـسبب جعل الذى مبتدأ عنه .

فالباء في « بالذى » سببية ، لا للتعدية .

وقد نبه المصنف[1] : على أن الاسم المقول فيه : أخبر عنه بالذى معناه : أنه يستقر خبراً عن الذى ، وتجعل الذى مبتدأ ، فقال :

---

(1) فى (ب) : « كيف يخبر » .

ما قيلَ : « أخبر عَنْهُ بالَّذِي» خَبَرْ   عَنِ الَّذِي ....

« فما » مبتدأ ، و « قيل أخبر عنه بالذى » صلته ، و « استقر » خبر عن المبتدأ ، و « خبر » منصوب على التمييز ، والعامل فيه « استقر » ووقف على « خبر » كما يوقف على المرفوع ، والمجرور ، و « عن الذي » متعلق « بخبر » و « مبتدأ » حال من « الذى » و « قبل » .

نبه به على جعل « الذى » فى أول الكلام .

ولم يكتف بذلك بقوله : « مبتدأ » لأن المبتدأ قد يكون مؤخرا فتقدير البيت : الاسم المقول فيه : أخبر عنه بالذى استقر خبرا عن الذى فى حال كون الذى مبتدأ قبل .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أنه إذا جعلت الذى مبتدأ ، والاسم الذى يقال (٢) عنه (٣) أخبر عنه بالذى خبرا جعلت ما سواهما من الكلام صلة للذى ، متوسطة بين الخبر ، والمبتدأ .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وَمَاَ سِواَهُماَ فوسِّطه صِلَهْ ....

ثم نبه على أنك تجعل العائد من الصلة إلى الموصول ضميرا فى مكان الاسم الذى اخترته ، وجعلته خبرا عن الذى.

وإلى هذا أشار بقوله :

.... عَائدهُاَ خَلْفَ مُعطِي التَّكْمِلَهْ

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « المصنف » .

(٢) فى (جـ) : « فقال » .

(٣) فى (أ) : « فيه » .

و « معطى التكملة » هو الخبر ، لأنه به تكمل الفائدة .

ثم مثل ذلك فى البيت الثالث ، فقال :

نحوُ : « الَّذِى ضَرَبْتُهُ زَيدٌ » ....

فنص على كيفية الكلام فى الإخبار عن زيد ، من قولك :

« ضَرَبت زيداً » : فجعلت أول كلامه « الذى » مبتدأ ، وأخرت زيداً ، وجعلته خبراً ، وجعلت فى مكان زيد ضميراً يخلفه ، فقلت : « ضَرَبْتُهُ » .

وجعلت « ضربته » صلة متوسطة بين « الذى » و « زيد » .

وقد نبه المصنف علـى أصل الكلام ، فقال :« فَذاَ : ضَرَبَت زَيداً كَانَ » يعنى : أن قوله : « الذى ضربته زيدٌ » كان أصله : « ضربت زيداً »

وقوله : « فادر المأخذا » يعنى : فاعرف مأخذ باب الإخبار مما مثلته لك قوله :

وباللَّذَيْنِ ، والذين ، والَّتى أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

نبـه فـى هذا البـيت : على أنـك توافق بين الاسم المخـبـر به ، وبين الموصول ، الذى جعلته مبتدأ .

فإن كان الاسم المخبر به مثنى جعلت المبتدأ الموصول مثله ، فتقول : اللَّذاَنِ ضَرَبَتهما الزيدان » .

وإن كان مجموعا قلت : « الَّذين ضَرَبْتُهم الزَّيْدُون » .

وإن كان مؤنثا قلت : « الَّتِى ضَرَبْتُهَا هِنْد » .

وكذلك فى التثنية ، والجمع ، وإلى ذلك أشار المصنف [١] . بقوله :

وباللذيْن ، والذين ، والتى أخبر ....

ثم بين أن سبب الموافقة المراعاة لحق الاسم ، المخبر عنه ، لأنه يصير خبراً ، وحق المخبر أن يطابقه مبتدؤه ، وإلى هذا

أشار بقوله :

.... مراعيًا وفاق المثبت

ومراده « بالمثبت » : المخبر عنه ، وهو : الاسم الذى صار خبرا (قوله)

قَبُولُ تأخير ، وتعريف لِماَ أُخَبَر عنه ـ ها هنا ـ قَدْ حُتِماَ
كَذاَ الغِنَى عَنْهُ بأجْنَبِي اوْبمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعِ ماَ رَعَواْ

نبه فى هذين البيتين على شروط الاسم ، الذى يصح الإخبا رعنه .

فذكر منها أربعة شروط :

الأول : أن يصح تأخيره ، فلا يخبر عما لا يجوز تأخيره ، كالأسماء التى تستحق الصدر ، وهى : أسماء الاستفهام ، وما أشبهها .

الثانى : أن يقبل التعريف ، فلا يخبر عن الحال ، والتمييز ، لأنه لابد أن يجعل الضمير فى مكان المخبر عنه ، فيؤدى إلى أن يصير الحال ، والتمييز

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « المصنف » .

ضميرا ، وهما لا يكونان معرفة .

وقد أشار إلى هذين الشرطين بقوله :

قبولُ تأخير ، وتَعْرِف .... البيت .

الشرط الثالث : جواز الاسغناء عنه بأجنبى : فلا يخبر عن ضمير عائد على اسم فى الجملة، التى هو فيها ؛ لأنه إنما يخلفه مثله ، فيحتاج إلى أن يعود إلى ماكان الأول إليه عائدا . ونحن نريد أن يرجع الموصول ، الذى تجعله مبتدأ ، فإن أعدته لما كان يعود أولا بقى الموصول بلا عائد .

وإن أعدناه إلى الموصول بقى ما كان يعود إليه بلا ضمير .

وإن أعدناه لهما لزم إعادة الضمير إلى شيئين .

ومثال ذلك : الهاء من قولك : « زَيْدٌضربته » .

الشرط الرابع : جواز الاستغناء عنه بمضمر ، فلا يخبر عن موصوف ، دون صفة ، ولا عن مضاف دون المضاف إليه ، ولا عن مصدر عامل ، دون معموله .

فلا يخبر عن « زيد » وحده من قولك : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ » لأنه يصير « الذى قام العاقل زيد » : فيلزمه أن يكون « العاقل » صفة للضمير ، الذى فى « قام » والضمير لا يوصف .

فإن أردت جواز ذلك فأخبر عن « زيد » مع صفته ، فنقول : « الَّذِى قَامَ زَيْدٌ العاقل » .

وكذلك : لا تخبر عن « غلام » وحده من قولك :

« قَامَ غُلاَمُ زَيْدِ » لأنه يلزم إضافة الضمير إلى « زَيْد » .

وكذلك لا تخبر عن القرب وحده من قولك: «حسن القرب من زيد[1] لأنه يلزم إعمال الضمير فى المجرور .

وقد أشار إلى الشرط الثالث ، والرابع بقوله :

كذا الغنى عنه بأجنبى ، اوْ بمضمر شرط ....

فنقل حركة همزة « أو » إلى تنوين أجنبى ، ثم قال : « فراع مارعوا »

أى : فراع ما رعوا من الشروط .

قوله :

وَأَخْبَرُوا ـ هُنَاَ ـ بأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ الْفعلُ فيه قَدْ تقدّما

إنْ صَحَّ صَوْغُ صلَة منه « لأَل » كصَوْغِ « واقٍ » منْ وَقَى اللّه الْبَطَلْ

وإن يكنْ مَارَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ضميرَ غَيْرِهَاَ أُبينَ ، وانْفَصَلْ

نبه فى هذه الأبيات على كيفية الإخبار « بأَلْ » :

فذكر أنه يخبر « بأل » عن جزء الجملة ، التى تكون مصدرة بفعل وجزؤها زيد .

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « لأنه يلزم ضافة الضمي إلى زيد ، وكذلك : لا تخبر عن القرب وحده من قولك : حسن القرب من زيد » .

فإذا أخبرت[1] عن « زيـد » بالألف ، واللام قـلت: « القـــائمُ زَيْدٌ » فجعلت فى « القائم ضميراً » يخلف « زَيْداً » وهو عائد إلى الألف، واللام ، واللام ، وصغت من « قام » اسم فاعل جعلته صلة « أل » .

وقد أشار المصنف إلى الإخبار « بأَلْ » عن جزء الجملة[2] .المصدرة بفعل بقوله :

وأخبروا ـ هنا ـ بأل عن بعض ما .... البيت .

« فهنا » إشارة إلى باب الإخبار .

وقوله : « ما » يعنى به : الجملة ، و« بعض » يعنى به ـ : جزء الجملة ونبه بقوله :

.... يكُون فيه الفعل قد تقدما

على تصدر الجملة بالفعل .

ثم نبه فى البيت الثانى : أنه يشترط فى الفعل ، الذى صدرت به الجملة المخبر عن جزئها : أن يكون متصرفا ، بحيث يصاغ منه اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، ليكون صلة « لأل » .

وقد مثل ذلك بقوله : « وقَى اللّه البَطَل » .

« فوقى » فعل متصرف ، يصح منه صوغ صلة « لأل » .

فإذا أخبرت عن اللّه تعالى [3] .قلت : « الواقى الْبطَلَ اللّه » .

(١) فى (جـ) : « قال أخبرت » .

(٢) فى (جـ) : « خبر الجملة »

.(٣) سقط من (أ) لفظ : « تعالى » .

وإن أخبرت عن البطل قلت : « الواقيه اللّه الْبَطَل » .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن الضمير المرفوع بصلة « أَلْ » : إن كان عائداً إلى الألف ، واللام لم يبرز .

وإن كان عائداً إلى غيرها ، فتكون الصفة جارية على غير من هى له برز ومثال ذلك أن تقول : « بلغت رسَالةً إلى زَيْد » :

فإن أخبرت عن التاء فى « بلغت » قلت : « المبَلِّغُ رِسَالَةً إِلَى زَيْد أناَ »

ففى قوله : « المبلغ » ضمير فاعل ، تقديره ، هو ، ولم يبرز ؛ لأنه عائد إلى الألف ، واللام .

فالصفة جارية على من هى له .

فإن أخبرت عن الرسالة قلت : « المبلِّغُها أناَ إلى زَيْدٍ رسالة » ـ بكسر اللام من « مبلِّغها » .

فيبرز الضمير المرفوع ، بقولك :« المبلغ » ؛ لأنه غير عائد إلى الألف، واللام .

فالصفة جارية على غير من هى له .

وإلى ذلك أشار المصنف بقوله :

وإن يكن مارفعت صلة « أل » .... البيت .

ومعنى قوله : « أبين ، وانفصل » : أبرز ، وفصل .

العَـــــدَد

ثَلاَثَةً ـ بالتاَّء ـ قُـلْ للْعَشَرَهْ فِي عَـدِّ ماآحــاده مُذَكَّرَهْ

فى الضِّدِّ جَرِّدْ ، والمميزَ اجْرُرِ جَمْعـاً بلفـظِ قلّةٍ فِي الأكْثَـرِ

هذا الباب : وضعه للعدد .

وأصل العدد : من الثلاثة إلى العشرة : أن يكون بالتاء كله ؛ لأنه فى معنى « جماعة » والجماعة مؤنثة ، إلا أنهم أرادوا أن يفرقوا بين عدد المذكر والمؤنث : فجعلوا المذكر بتاء ، والمؤنث بغير تاء ؛ لأن المذكر أصل ، والمؤنث فرع عنه .[1]

ومجيء المؤنث بالعلامة أصل ، ومجيئه بغير علامة فرع : فأعطوا الأصل للأصل ، والفرع للفرع .

وقد نبه المصنف على أن عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة بالتاء ، فقال

ثلاثة بالتاء ـ قل للعشرهْ..... ..... البيت

ونبه على أن عدد المؤنث بغير تاء ، فقال : « فِي الضدِّ جَرِّدْ » يعنى : فى المؤنث جرِّدْ لفظ العدد عن التاء .

---

(١) فى (أ) : « المعنى جماعة »

ثم شرع يتكلم فى تمييز العدد :

فنص على أنه يكون مجرورا، وإليه أشار بقوله : « والمميزَ اجْرُرِ » وأنه يكون بلفظ جمع القلة فى الأكثر ، وإليه أشار بقوله :

.... جمعا بلفظ قلة فى الأكثر

فتقول : « عِندِى تِسْعَةُ أَفْراسٍ » :

« فأفراس » مجرور ، وهو جمع قلة .

وغير الأكثر : هو أن يجىء بلفظ جمع الكثرة ، مع وجود جمع القلة ، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوء ﴾ (1) : « فقروء » جمع كثرة مع أنه قد وجد جمع القلة ، وهو : « أقراء» (2) .

فإن لم يوجد جمع القلة استغنى عنه بجمع الكثرة ، ويكون من إطلاق الكثرة ، والمراد به القلة ، فتقول : « عِنْدِى خَمْسَةُ رِجَالٍ » لأنه لم يوجد « لرجل » جمع قلة .

واعلم أن تأنيث المعدود : إنما المعتبر فيه لفظه : إن كان اسما وقد تقدم مثاله .

وإن كان صفة اعتبر بحسب وصفه المقدر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (3) .

---

(1) من الآية ٢٢٨ من سوة البقة .

(2) أقراء : « والقرء فيه لغتان : الفتح ، وجمعه قروء ، وأقرؤ مثل : فلس ، وفلوس ، وأفلس ، والضم ، ويجمع على أقراء مثل : قفل ، وأقفال ، المصباح (قرى) . وفي لسان العرب ، مادة (قرأ) : « والقرء ، والقرء : الحيض ، والطهر ـ ضد ـ وذلك : لأن القرء الوقت ، فقد يكون للحيض ، والطهر . . . »

(3) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام

ذكر « عَشْرُ » بعدم التاء ؛ لأن المقصود الموصوف المحذوف ، وهو « الحسنات » .

والتقدير : عَشْر حَسَنات أمثالها .

قوله :

وَمَــائَةٌ ، والأَلْفَ للْفَرْدِ أَضِفْ ومَــائَةٌ بالجَــمْعِ نَزْراً قَد رُدِفْ

نبه فى هذا البيت على أن المائة ، والألف : إنما يميزان بمفرد مجرور .

وإلى ذلك أشار بقوله :

ومائةٌ ، والألفَ للفرد أضفِ

ثم نبه علي أن المائة : قد يجيء تمييزها مجموعا ومنه قراءة حمزة ، والكسائى : ﴿ولَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ [1] .

وإلى ذلك أشار بقوله :

ومائةٌ بالجمع نزراً قد رُدِف

ومعنى « ردف » اتبع ، وهو مبنى لما لم يسم فاعله .

وقد جاءت المائة مميزة بمفرَدٍ منصوب ، قال الربيع الفزارى [2] :

---

(١) من الآية ٢ من سورة الكهف .

٣٠٦ ـ (٢) **الشاعر :** هو الربيع بن ضبع الفزاري ، أو يزيد بن ضبة كما في الكتاب فى المرة الثانية ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١/١٠٦ ، ٢٩٣ ، والمقتضب ٢ / ١٦٩ ، ومجالس العلماء ٣٣٢ ، والمعمرين ٧ والجمل ٢٤٦ ، وابن يعيش ٦ / ٢١ ، والمقرب ٦٦ ، والخزانة ٣ / ٣٠٦ ، والعينى / ٤٨١ ، والهمع ١ / ٢٣ ، والدرر ١ / ٢١٠ ، والتصريح ٢ / ٢٧٣ ، والأشمونى / ٦٧ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (فتا ٣) .=

٣٠٦- إذاَ عـاَشَ الْفَتَى مِائَتَيْن عَامـاً   فَقَدْ ذَهَبَ المســـرَّةُ ، وَالْفَتَاءُ

قوله :

وَأَحَدَ اذْكُر ، وصِلَتْهُ بـــــعَشَرْ   مُرَكَّبـــا قـــاصـــدَ مَعْدُود ذكَرْ
وقلْ لَدَى التـــأنيث إِحْدَى عَشْرَه   والشـــينُ فـيــهـــا عَنْ تميم كَسْرَهْ
ومَعَ غـــيــــرِ أَحَدٍ ، وإحْدَى   مَامَعَـهُمَا فـعَلْتَ فـــافـعَلْ قَصْدَاَ
ولثـــلاثةٍ ، وتســـعـــةٍ ، وَمَاْ   بينَهـــمـــا إنْ رُكِّبَا مـــاَ قُدِّمـــا

اللغة :

المسرة : الفرحة ، واللذة ، والفتاء : الشباب ، والقوة .

والمعنى :

إذا عمر المرء ، وعـاش مائتين عاما ، فـقد انتهت لذاته ، وولت مسراته ، وذهـب شبابه ، وحلت متاعب شيخوخته . .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستـقبل من الزمان ، خافض لشطه منصـوب بجوابه « عاش » فعل مـاض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، « الفتى » فاعل عاش ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، منع من ظهوها التعـذر ، « مائتين » مفعول به منصوب باليـاء نيابه عن الفتحة ، لأنه مثنـى « عامًا » تمييز ، وجملة عاش فى محل جر بإضافة ذا إليها « فـقد » الفاء : واقعة فى جواب الشط « قد » حرف تحقيق « ذهب » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « المسـرة » فاعل ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، « والفتاء » عاطف ، ومعطوف على المسرة . وجملة : فقد ذهب . . « لامحل لها من الإعراب جواب « إذا » .

الشاهد فى البيت :

قوله : « مائتين عاما » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يجره بالإضافة فيقول : مائتى عام ، وهو شاذ ، لا يقاس عليه ، انظر ٤ / ٦٧ الأشمونى .

لما فـرغ من المعدود المفـرد تكلم فى المركب ، وهو من : أَحَدَ عَشَرَ إلى تَسْعَةَ عَشَرَ .

والقاعـدة فى المركب : أن تعطى [1] الأول من التذكيـر ، والتأنيث ما كان له فى حال الإفراد ، وتجعل الثانى بعكس ماكان له فى حال الإفراد .

فإذا ركبت الواحد مع العشرة ، وأردت به الذكور قلته : « أحَدَ عَشرَ »

فتأتى « بأحدَ » مذكرا ، لأن حكمـه فى حال الإفراد التذكير ، إذا أريد به المذكر ، وتخلى عـشر من التاء بعكسـها فى حال الإفراد ؛ لأنهـا فى بالتاء للمذكر .

وقد نبه المصنف على ذلك ، فقال :

وأحدَ اذكُرْ، وصلَنْه بعَشَر مركّباً ....

ثم بين أن هذا الحكم إنما يكون إذا كان المعدود ذكرا [2] .

ثم نبه على أنه إذا كـان المعدود مؤنثاً أتيت بلفظ « إحْدى» كـما هو فى حال الإفراد ، وألحقت التاء فى العشـرة ـ بعكس ذلك فى حال الإفراد ،فتقول : « إحْدَى عشرةَ امْرأةً » .

وقد نبه على ذلك بقوله :

وقلْ لدَى التأْيث إِحْدى عَشَرَةْ [3] ....

ثم نبه على أن شين عشرة مع المؤنث فى التركيب تكسر عند تميم ، ولغة غيرهم الإسكان كما لفظ به المصنف .

---

(١) فى (ب) : « أن يعطى » .

(٢) فى (جـ) : « مذكا » .

(٣) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « وقد نبه على ذلك بقوله : « وقل لدى التأنيث إحدى عشرة»

ثم نبه فى البيت الثالث : على أنك تفعل مع غير « أَحَدٍ ، وإِحْدَى » .

ومراده : اثنان ، واثنتان مافعلت مع « أَحَدٍ ، وَإِحْدَى » [1]

من الحكم المتقدم : فى التذكير ، والتأنيث :

فيذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، فتقول : « اثنا عشر رجلا واثنتى عشرة امرأة » .

والدليل على أن[2] . مراده بغير « أحَدٍ ، وإحدى » اثنان، واثنتان فقط ، ذكره بعد ذلك حكم الثلاثة إلى التسعة .

فالضمير فى قوله : « ومعهما » عائد إلى « أحد ، وإحدى » .

ثم ذكر فى البيت الرابع حكم الثلاثة إلى التسعة فى التركيب ، فقال :

ولثلاثة ، وتسعة ، وما بينهما ....

أراد : من الأربعة إلى الثمانية .

ونبه على أن ذلك يحكم له بما تقدم ، من الحكم فى حال الإفراد .

فتأتى بالثلاثة ، وأخواتها إلى التسعة فى التركيب بتا ء مع المذكر وتخلى اللفظ الثانى ، وهو العشرة من التاء ، فتقول :

« عندى ثلاثة عشر رجلا [3] » وتعكس فى المؤنث ، فتقول : « عندى ثلاث عشرة امرأة » .

والله أعلم .

قوله :

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (جـ) : « ومراده اثنان ، واثنتان مافعلت مع أحد وإحدى »

(٢) فى (أ) « والدليل على مراده » . (٣) سقط من (ب) لفظ : « رجلا » .

وأَوْلِ عَشَـــرَةَ اثْنَتَى ، وعَشَرا اثْنَىْ ،إذاَ أُنْثَى تَشَا ، أَوْذَكَراَ
والْيَا لغيـرِ الَّرفْعِ ،وارفعْ بالأَلِفْ والْفَتْحُ فىِ جُزْأَىْ سِواَهُماَ أُلِفْ

لما تكلم على « اثَنى عَشـرَ » فى التذكيـر ، والتأنيث استـتبع الكلام فى ذلك من الثلاثة لى التسعة فى التركيب ، ثم عاد إلى الكلام فى إعراب « اثْنَى عَشَرَ » :

فذكر أنها تعرب بالياء فى غير[1] .الرفع ، وترفع بالألف :

فإعرابها إذن إعراب المثنى[2] . ، وإلى هذا أشار بقوله :

واليا لغير الَّرفْع ، وارفعْ بالألِفْ ....

وقصر « اليا » ضرورة .

ثم نبه على أن مابقى من المركبات، غير « اثَنىَ عَشَر » و « اثْنَتَى عَشَرة » يبنى جزؤه على الفتح طلبا للتخفيف ، إذا المكب قد ثقل ، لطوله ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... والفتحُ فى جُزْأَى سواهُما أُلِفْ

فالضمير فى « سواهما » عائد على « اثنى عشر ، وأثنتى عشرة » .

وإنما بنيت هذه المركبات من الأعداد ؛ لأنها تضمنت واو العطف .

فإذا قلت : « خمسةَ عَشرَ » فالأصل : خَمسةٌ ، وعَشر .

هكذا فى الجـميع إلا « اثْنَى عَشَر » فإن صـدَره معـرب ،وعجزه مـبنى

(١) فى (جـ) : « فى حال الرفع » .

(٢) فى (أ ، جـ) : « التثنية » .

لأنهم أجروه مجرى التثنية ، ووقع عـجزه موقع الحرف ، الذى هو نون التثنية فبنى .

قوله :

وَمَـيِّزَ الْعِشْرِينَ لِلـتِّسْـعِينا   بواحِـدٍ ، كَأَرْبَعِينَ حِـيناَ
ومَـيِّزوا مُرَكَّبـاً بمثل مـاَ   مُيِّزَ عِشْـرونَ ، فَسَوِّيَنْهُمـاَ
وإِن أُضِـيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ   يَبْقَى البِناَ ، وعجـزٌ قد يُعْرَبُ

ذكر فى هذه الأبيات ثلاثة مسائل :

الأولى : تمييز العدد من « عشرين إلى تسعة ، وتسعين » .

فذكر أنه مفرد ، منصوب ، تقول : « عِنْدِى عشرُون رجلاً »

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وميزِ العِشرْ ينِ للتِّسعْيناَ بواحِدِ ....

يعنى : بواحد منصوب ، واكتفى عن بيان النصب بالمثال ، وهو قوله : « أَرْبعَين حيناً » .

وقد يقع المميـز فى هذا النوع « بجمع » إذا كان صادقـا على كل واحد من العدد ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ (١) .

المراد : « اثنتى عشرة فرقة ، كل فرقة منها أسباط (٢) .

---

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

(٢) سقط من (ب) : « كل فرقة منها أسباط » .

المسألة الثانية : تمميز المركب ، وهو منصوب مفرد ، كتمييز « عشرين » وإليه أشار بقوله :

وميزوا مركبا بمثل ما ... ... البيت .

فتقول : « عندى أحد عشر رجلا » .

هكذا إلى تسعة عشر .

المسألة الثالثة : إضافة العدد المركب : فذكر أنه إذا أضيف يبقى على بنائه ، فتقول : « هَذاَ خَمَسَةَ عَشرَ » ـ بفتح الصدر ، والعجز ، وإلى هذا أشار بقوله :

وإن أُضيفَ عددٌ مركَّبُ يَبْقَى الْبِناَ ....

وقص « البناء » ضرورة .

ثم نبه على أن من العرب : من يعرب عجز المركب فى الإضافة .

قال سيبويه : وهى لغة رديئة ، فيقال : « هذه خَمْسة عَشْرِكَ » : ببناء الصدر ، وإعراب العجز ، وإليه أشار المصنف بقوله :

.... وعجزٌ قَدْ يُعْرَبُ

قال وأما الكوفيون : فيعربون الصدر ، والعجز ، فيقولون : « هذا خمسة عشر » : فيرفعون الخمسة ، ويجرون العشرة : بإضافة الخمسة إليها قوله :

وصُغْ مِن اثْنَيْنِ ، فَمــاَ فَوق إلَى   عَشــَرةَ ، كَفـاعــلِ مــنْ فَعــَلاَ
واخْتمهُ فى التـأنيث بالتاَ ، وَمَتَىَ   ذَكَّرْتَ ، فاذكُرْ فـاعــلاً بغَيرْتــاَ
ون تــرُدْ بَعْضَ الَّذى مــنــه بُنى   تُضــــِفْ إليـه مثْــلَ بَعْضٍ بيّـنِ
وإن تُردْ جــــــعْلَ الأقَلَّ مِثْلَ مَا   فـوقُ ، فـحكمُ جَاعلٍ له احْكُمـاَ

نبه فى هذه الأبيَات على بناء اسم الفاعل من لفظ الاثنين إلى العشرة » وإلى ذلك أشار بقوله :

وصُغْ من اثنين ، فمـا فوقُ إلى   عَشَرة ، كــــفـــاعــلٌ من فَعَلاَ

يعنى : صغ منها كـوزن « فَاعِل » المصوغ من « فعل » فتـقول : ثانٍ ، وثَالِث . . إلى عَاشرِ » .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أنه إن أردت به مذكرا جئت به دون تاء ، وإن أردت به مؤنثا ألحقته التا ء، ولاتجرى به مجرى العدد .

وقد أشارالمصنف إلى ذلك بقوله :

واخْتمهُ فى التأنيث بالتاَ ...   .   البيت .

وقصر « التاء » ضرورة .

فتقول للمذكر : « ثان » كما تقول : « ضاَرب » وتقول للمؤنثة [1] : « ثاَنية » كما تقول : « ضاَرِبة » .

---

(١) فى (ب) : « للمؤنث » . . .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أنك إن أردت به بعض الذى اشتققته منه استعملته مضافا ليه ، ليس إلاَّ ، فتقول : « ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ ، وَارَبعُ أربعَةٍ » وما أشبه ذلك .

ولايجوز ـ هنا ـ نصب الثانى ، وتنوين الأول ؛ لأن المراد أحد الثلاثة ، وأحد الأربعة ، والشىء لا يعمل فى نفسه .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وإن تُرِدْ بعضَ الذى منه بُنِى .... البيت .

أى : بعض الذى منه اشتق ، فاستعمله مضافا إلى مااشتق منه ، كما تستعمل البعض ، وكما تقول : « هَذاَ بَعْضُ ثلاَثَة » ـ بالإضافة ، لاغير ـ فكذلك تقول : « هَذاَ ثَالثُ ثَلاَثَةٍ » بالإضافة ، لا غير ـ .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أنه إذا كان مرادك به ، إلحاق العدد الأقل بما فوقه جاز الوجهان : الإضافة ، والنصب ، مع تنوين الأول ، فهو بمنزلة اسم الفاعل ، العامل ، فتقول :

« هذا رابع ثلاثة » ـ بالإضافة ـ و « رابع ثلاثة » ـ بالنصب ـ فالثلاثة : هى الأقل .

ومرادك : أن الموصوف « برابع (1) » هو الذى صيرها لما فوقها ، وهى الأربعة .

فمعنى قولك : « رابع ثلاثة » : هو الذى صارت به الثلاثة أربعة .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(1) فى (جـ) : « بتابع » .

وإن ترد جعل الأقل مثل ما فوق .... البيت .

المعنى : وإن ترد جعل العدد الأقل مثل الذى فوقه فاحكم له بحكم اسم الفاعل ، الذى هو « جاعل » .

فإن شئت أضفت ، ون شئت نونت ، ونصبت .

فكمـا تقول : « هذا جـاعل ثلاثة أربعة » فكذلك تقـول : « هذا رابع ثلاثة » وكذلك فى الإضافة .

ـ وقد تقدم مثال ذلك ـ .

والألف فى « احكما » : بدل من نون التوكيد .

قوله :

وَإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِى اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا ، فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِى يَفِى
وشاع الاسْتِغْنَاَ بِحَادِى عَشَرا ... ونحوه ، وقبلَ عشرينَ اذكُراَ
وبابه الْفَاعِلَ مِنْ لفْظِ العَدَدْ ... بحالَتَيْهِ قبلَ واوٍ يُعْتَمَدْ

نبه فى هذه الأبيـات على بناء اسم الفاعل من العدد المكب ، فـذكر أن ذلك يستعمل على ثلاثة أوجه :

الأول : أن تأتى بتركيبين : المركب الأول مضاف إلى الثانى ، فتقول : « هَذاَ حادِى عَشَر ، أَحَدَ عَشرَ » .

فاللـفظ الأول ، والثانى مـبنيان ؛ لأن أحـدهما قد ركـب مع الآخر ، والثالث ، والرابع - أيضا - مبنيان ، لأن أحدهما قد ركب مع الآخر .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وإن أردت مثل ثانى اثنين مركبا ، فجىء بتركيبين

واسم الفاعل: إذا بنى من المركب لا يراد به: إلا أنه بعض ما بنى منه ، فلا يكون مضافا .

الوجه الثـانى : أن يحذف العجـز من المركب الأول ، فيزول تركيـبه ، ويعرب الصدر ، وهو المصوغ على وزن « فَاعِل » فتقول : «حَادِى أَحَدَ عَشَرَ » . وإن كان المراد مـؤنثا ، قلت [(١)] : « حَادِيـة إحْدَى عَشَرَة » وتضيفـه إلى المركب الثانى ، فقد أشار المصنف إلى هذه الصور بقوله :

أَوْفَاعِلٍ بحالتيه أَضِفِ إِلَى مركَّبٍ ....

فقوله : « بحالتيه » : إشارة إلى حالتى : التذكير ، والتأنيث .

وقوله : أضِف إلى مركَّبٍ » يعنى : إلى المركب الثانى [(٢)] .

فتقدير الكلام : أو أضف وزن « فاَعِلٍ » بحالتيه : تذكيره ، وتأنيثه إلى المركب الثانى .

ثم نبه على أن المقصود [(٣)] من الصورة الأولى توفـيه لك هذه الصورة الثانية ، وإليه أشار بقوله : « بما تنوى يفى » .

الصورة الثالثة : أن تأتى بمـركب واحد : صدره : هو المصوغ على وزن

---

(١) سقط لفظ : « قلت » من (جـ)

(٢) العبارة من قوله : « يعنى إلى المركب الثانى » ساقطة من (جـ)

(٣) فى (أ) : « ثم نبه على المقصود » .

« فاعل » فتقول : « حادى عشر » وهو مختصر من الصورة الأولى : فحذف عجز المركب الأول ، وصدى الثاني ، وكب ما بقى .

وقد أشار المصنف إلى هذه الصورة بقوله :

وشاع الاستغنا بحادى عشرا ....

أى : شاع الاستغناء بهذه الصورة عن الأولى ، والثانية .

وقوله : « ونحوه » يعنى : « ثانى عشر ، إلى تاسع عشر »

فهذه الصورة من أربعة ألفاظ :

الأولان : مركب مستقل ، والباقيان : مركب ثان [١] ،والمركب الأول مضاف إلى الثانى .

الصورة الثانية : ثلاثة ألفاظ ؛ لأنه حذف عجز المركب الأول ، وأضيف ما بقى منه إلى المركب الثانى .

الصورة الثالثة : لفظان مختصران من المركبين فى الصوة الأولى ، وقد تقدم بيانه .

واللفظ الأول فى الصور الثلاث هو المصوغ على وزن « فَاعِل » وهو مبنى فى الأولى ، والثالثة ، معرب فى الثانية .

ثم نبه المصنف على أنه إذا عطفت « الْعِشْرِين » فما فوقها إلى « تِسْعين »

تذكر قبلها المبنى على « فَاعِل » من لفظ العدد بحالتيه : من التذكير ، والتأنيث ، وتعطف « العِشرين » فما فوقها عليه ، فتقول فى المذكر :

---

(١) فى (أ) : « ثانى » .

« حادى وعشرون » وفى المؤنث : « حادية وعشرون » .

هكذا الى التسعين .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

.... وقبل عشرين اذكرا

وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالَتيْه ....

يعنى : من التذكير ، والتأنيث .

ثم نبه على أن العطف بالواو ، لاغير [1] ، فقال : « قبل واو يعتمد » وقوله : « اذكرا » : الألف فيه بدل من نون التأكيد الخفيفة .

وقوله : « وبابه » معطوف على « عشرين » .

والمراد به : « ثلاثون » إلى « تسعين » .

(١) فى (جـ) : « ثم نبه على العطف بالقول ، ولا غير ، وق سقط من (ب) لفظ : « أن » .

كم ، وكأىٍّ ، وكذا

مَيِّزْ فى الاستِفْهَامِ « كَمْ » بمثل ما مَيَّزْت « عشْرين » كَكَم شَخْصاً سَما

وأجِزْ انْ تجُرَّه منْ مُضمراً إنْ وليت « كَمْ » حَرْفَ جرٍ مُظْهَرَا

واستَعملَنْهَا مُخْبِراً كَعَشرَهْ أوْمائةٍ « ككم رِجالٍ ، أو مَرَهْ »

هذا الباب : وضعه « لِكَمْ ، وكَأىٍّ، وكَذاَ » .

وهو [1] فى الحقيقة من فضول العدد ؛ لأن هذه الألفاظ الثلاث [2] كنايات عن عدد مبهم .

فتكلم فى هذه الأبيات على « كَمْ » :

فذكر أنها إن كانت استفهاميةتمييزها كتمييز العشرين ، فيكون مفردا منصوبا ، وإلى هذا أشار بقوله :

ميز فى الاستفهام « كم » بمثل ما ميزت « عشرين » ....

ثم مثل ذلك بقوله :

.... كم شخصاً سَمَا

ثم نبه فى البيت الثانى : على أنه يجوز أن يجر تمييز « كم » الاستفهامية « بِمنْ » مضمرة ، بشرط أن تكون « كم » قد [3] جرت بحرف الجر .

---

(١) فى (ب) : « وهى »

(٢) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) الثلاثة ، ولعل الشاح الأنلسى أاد لفظة فذكر « ثلاث » لذلك

.(٣) سقط من (ب) : « قد) . .

فتقول : « بكم درهم بعت » ؟ والتقدير : بكم من درهم بعته خلافا لمن جعل جره بالإضافة[1] .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وأجرِ ان تجره « من » مضمرا .... البيت .

يعني : أجز أن تجر تمييز « كم » الاستفهامية « من » في حال كونك مضمرا لها .

فالهاء في « أن تجره » عائد إلى تمييز « كم » و « مِنْ » فاعل « بتجر » و « مضمرا » حال من الفاعل ، في « أجز » فهو - بكسر الميم - لأنه اسم فاعل . ثم نبه في البيت الثالث : على أن « كم » الخبرية يجر[2] تمييزها فيكون : إمّا جمعا كتمييز « العشرة » أو مفردا ، كتمييز « المائة » وقد أشار إلى ذلك بقوله :

واستعملنها مخبراً « كَعَشَرهْ » أو مائة ....

ثم مثل تمييزها المجموع « بكم رجالٍ » وتمييزها المفرد بقوله : « أومرَهْ » -يريد : أو كم مرأة ، فنقل حركة الهمزة إلى الراء .[3]

وقد فهم من كلامه : أن « كمْ » للتكثير : استفهامية كانت ، أو خبرية لأنه قد جعلها بمنزلة العدد الكثير ، وفهم - أيضا - من كلامه : أنها اسم

(١) انظر المذاهب في ٤/ ٣٢٦ شرح المرادي .

(٢) في (أ) : « تجر » .

(٣) سقط من (ب) « يريد : أو كم مرأة » .

لدخول حرف الجر عليها .

وقد يحمل تمييز « كم » الخبرية على الاستفهامية [1] ، فينصب .

ويجوز الفصل بين « كمْ » وتمييزها بالظرف ، والمجرور .

كَكَم « كأيٍّ »،وكذا ، وينتصب تمييز ذَيْنِ ، أوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

نبه فى هذا البيت على حكم « كَأَيٍّ ، وكَذَا » .

فذكر أنهما كمثل « كم » الخبرية فى الدلالة على التكثير ، والافتقار إلى التمييز .

إلا أن تمييز « كأىّ » و « كَذاَ » منصوب .

تقول « كأين رَجُلا رأيته » و « رأيت كذا رجُلاً » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

ككم « كأىّ ، وكَذاَ ، وينتصب تمييز ذين ....

ثم نبه على أنه تجر تمييزها « بِمنْ » [2] . وهو أكثر فى « كأىٍّ » قال تعالى: ﴿ وكأيٍّ مِّن نَّبيٍّ ﴾[3] ، ﴿ وكأيٍّ مِّن قَرْيَةٍ ﴾ [4] .

وقد أشار المصنف إلى جر تمييزها « بمِنْ » بقوله :

.... وَبِهِ صِلْ « مِنْ » تُصِبْ

فالضمير فى « به » راجع إلى التمييز .

(١) انظر وجه الاتفاق ، والافتراق بين « كم » الاستفهامية ، والخبرية وقد فصل ذلك المرادى ٤ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٢) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٨ من سورة الطلاق .

و« مِنْ » مفعول « بصِلْ » .

والمراد : من الجارة .

واعلم أن « كَذاَ » من هذه الثلاث تنفرد بأنها لا تلزم الصدر .

الحكايـة

احْكِ بأَيٍّ مـا لمنكُـور سُئِـلْ عنْهُ بهـا في الْوَقْف ، أَوْ حين تَصلْ
وَوَقْفًا احْكِ مـا لمـنكور « بِمَنْ » والنُّونَ حـرِّكْ مُطْلَقـاً ، وأَشْبِعَنْ
وَقُـلْ مَنَانِ ، وَمَنَيْنِ بَعْـدَ لِـي إِلْفـانِ بـابنَيْنِ ، وَسَكِّـنْ تَعْدِلِ

هذا الباب : وضعه للحكاية :

فتكلم أولاً : عَلَى الحِكَايةِ « بأَيّ » :

فذكر في البيت الأول : أنه يُحْكَى بها ما كان موضُوعاً لنكَرة « كرجُل » وإلى هذا أشار بقوله :

احْكِ بأَيّ مَالمنكور سئلْ عَنْهُ بهاَ ....

ثم بين أن الحكاية « بأيّ » تكون في الوقف ، وفي الوصل ، وإليه أشار بقوله :

.... في الوقْفِ ، أَوْ حِينَ تَصِلْ

ولابد من أن تـوافق بين المحكي به ، والمحـكي عنه : في الإعـراب ، والتذكير ، والتأنيث .

فإذا قيل : « قَامَ رَجُلٌ » قلت : « أيٌّ » بالرفع ، وإن كان أنثى قلت : « أيةٌ » وإن كـان منصـوبا قـلت : « أيّاً » وفي الأنثى « أيَّةً » وإن كـان مجروا قلت : « أيٍّ » وفي الأنثى « أيَّة » .

وكذلك تقول في التـثنية : « أيَّان » و « أيتَان » ـ في الرفع ـ و « أيَّيْن » و « أيَّتَيْن » ـ في النصب ، والجر .

---

(١) في (جـ) : « فينشأ عنها » . (٢) في (جـ) : « ويحكى » .
(٣) في (جـ) : « فمن ذكر » .

وتوافق ـ أيضاً ـ فى الوصل ، والوقف .

ثم تكلم فى البيت الثانى على الحكاية « بمَنْ » فقال : نه يحكى بها ما وضع لنكرة « كأىٍّ » إلاَّ أنه لا يكون ذلك إلاَّ فى الوقف .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَوَقْفاً احْكِ ما لمنكورٍ « بمَنْ »

ثم نبه على أنك تحرك النون من « مَنْ » مطلقا ، يعنى : سواء كانت حكاية مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور .

ثم نبه بقوله : « وأشبعَنْ » : على أنك تشبع حركه النون ، فتنشأ [1] . عنها واو فى حكاية المرفوع ، وألف فى حكاية المنصوب ، وياء فى حكاية المجرور ، وتحكى [2] . بحركة النون فى « مَنْ » حركة المحكى .

فإذا قيل : « قَامَ رَجُلٌ » قلت : « مَنُو » ـ بواو بعد ضمة النون ، وإن كان منصوبا قلت : « مَنا » وإن كان مجروراً قلت : « منى » .

ولابد ـ أيضاً ـ من الموافقة فى التذكير ، والتأنيث ، والإفراد والتثنية ، والجمع ـ وقد تقدم مثال المذكر ـ ويأتى الكلام على الباقى .

ثم نبه فى البيت الثالث : على حكاية المثنى المذكر « بمَنْ » فذكر أنك توافقه [3] . فى التثنية ، والإعراب .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وقل : منان ، ومنين بعد لى إلفان بابنين ....

يريد : أنك تقول : « منان » ـ بالألف ، إذا حكيت تثنية ، مرفوعة

---

(١) فى (جـ) : « نبهك » . (٢) فى (أ) : « على أنه » .

نكرة ، مثل « لى إلفان » وتقول : « مَنِين » ـ بالياء ـ إذا حكيت مثنى : منصوبا ، أومجروا .

وذكر له مثالا واحداً مجروراً ، وهو « بابنين » واكتفى به ، لاستواء لفظ المنصوب ، والمجرور .

ثم نبَّه [1] .على أنك [2] .تسكن النون ، لأن الحكاية « بمَنْ » لا تكون إلا وقفا ، وإليه أشار بقوله : « وسكِّنْ تَعْدِلِ » .

وإنما حرك النون من « مَنَانِ» فى البيت ضرورة .

قوله :

وقل لمن قـــالَ أَتَتْ بنتٌ : مَنَهْ	والنُّونُ قَبْلَ تـا المثـنَّى مُسْكَنَهْ
والفتحُ نَزْرٌ ، وَصِلْ التَّا والألفْ	بَمنْ بإثْرِ ذَا بنســوة كَلِفْ
وقـل « مُنـونَ ، ومنينَ » مُسْكناَ	إن قيـل : جـاَ قـومٌ لقـومْ فُطَناَ
وَإِنْ تَصِلْ فلفظُ مَنْ لا يَخْتلفْ	ونادرٌ « مَنونَ » فى نَظَمٍ عُرِفٌ

تكلم فى هذه الأبيات فى حكاية المؤنث ، مفردا ، أو تثنية ، أو جمعا وعلى حكاية جمع المذكر ، وعلى حكم « مَنْ » إذا وصل بها كلام :

فذكر أن المؤنثة الواحدة ، يقال فى حكايتها : « مَنَهْ » ـ بفتح النون ، وسكون الهاء ، وإليه أشار بقوله :

وقل لمن قالت أتت بنت : « مَنَهْ » .

ثم نبه على أنه إن كانت الحكاية لتثنية المؤنث سكنت النون قبل التاء وإلى هذا أشار بقوله :

.... والنُّون قَبلَ تاَء المثنَّى مُسكَنْه

يريد : نون « مَنْ » ، وتاء التأنيث التى فى تثنية المؤنث ، فتقول : « منتان » : جوابا لمن قال : « عِنْدِى جاَرِيتاَن » .

ثم نبه فى البـيت الثانى : على أن فتح نون « مَنْ » قـبل تا ءالتأنيث فى تثنية المؤنث نزر .

ثم نبه على أن حكاية جمع المؤنث هى أن تلحق الألف ، والتاء بعد نون « مَنْ » جوابا لمن قال : « عندى نسوة » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

... وصل التاء ، والألف « بمَنْ » ....

ثم مثل ، فقال :

.... بإثر « ذا بنسوة كلف »

يريد : إنما يكون بإثر كلام من قال : « ذا بنسوة كلف » وما أشبهه .

ثم ذكر [١] .فى البيت الثالث ، حكاية جمع المذكر : فنبه على أنه تلحق [٢] . بعد نون « مَن » واوا ـ رفعا ـ وياء نـصبا ، وجرا ، وتسكن

(١) فى (جـ) : « نبه » .

(٢) فى (ب) : « يلحق » .

نون الجمع ، وإلى هذا أشار بقوله :

وقل « منون ، ومنين » مسكنا ....

يعنى : مسكنا لنون الجمع .

ثم ذكرأن ذلك إنما يقال جوابا لمن قال : « جاء قوم لقومٍ فطنا »

« فمنون » راجع « لقوم » المرفوع ، و « منين » وراجع « لقوم » المجرور واكتفى به عن تمثيل النصب ، إذ اللفظ واحد .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أنك إن وصلت « بِمَنْ » كلاما لم يختلف لفظة « مَنْ » بإلحاق علامة غيرها كيف كان المحكى ؛ لأن الحكاية التى تقدمت صورها بالاختلاف إنما هى مختصة بالوقف .

وقد أشار إلى ذلك بقوله : وإن تصل فلفظ « مَنْ » لا يختلف

فإذا قيل : « قَامَ رَجُلٌ » قلت : « مَنْ يا هَذاَ » وكذلك لو قيل :

« رَجُلان » أو « رجال » قلت : « مَنْ يَاهَذا » فِي الجميع .

ثم نبه المصنف أنه قد شذ لحاق العلامة فى الوصل

ومنه قوله : (1)

---

٣٠٧ ـ (١) البيت سسمير بن الحارث ، أو لتأبط شرا ، وهو من الوافر .
وهو من شـواهد الكتـاب ١ / ٢٠٢ ، والنوادر ١٢٣ ، والحيـوان ١ / ١٧٦ ، ٣٢٨ ، / ١٩٧ ، والمقتـضب ٢ / ٣٠٧ ، والجمل ٣٢٠ ، والخصائص ١ / ١٢٩ ، وابن يعـيش / ١٦ ، والمقرب ٦٥ ، والخزانة ٢ / ٣ ، والعينى / ٤٩٨ ، ٧ ، والتصريح ٢/ ٢٨٣ ، والهمع ٢ / ١٧ ، ٢١١ ، والدرر ٢ / ٢١٨ ، ٢٣٧ ، والأشمونى ٤ / ٩٠ ، ٢٢٠ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

منون أنتم ؟ : من أنتم ؟ عمـوا ظلاما : تحيـة المساء ، ودعاء ، مثـل : عم صباحا ، وقـد أبدلها الإسلام بتحيته : « السلام عليكم » .

والمعنى :

أتوا نارى التى أوقدتها لهداية الضال ، وإطعام الجائع ، فقلت لهم : من أنتم ؟ فقالوا : نحن الجن فـقلـت لهم : عـمــوا ظلامـا ، أى : حـيـيـتــهم ، ودعـوت لهم بطـيب الإقـامـة لـيـلا

٣٠٧ ـ أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟ فقالوا الجن : قلت : عموا ظلاما

فشذ البيت من وجهين :

فإنه حكى مقدرا لم يذكر ، وألحق العلامة فى الوصل .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... وَنَادِرٌ « منُونَ » فِي نَظْمٍ عُرِفْ

يريد بالنظم : البيت المذكور .

قوله :

والْعَلَمَ احكيَنَّه من بعْدِ « مَنْ » إنْ عَرِيتْ عن عَاطفٍ بها اقترنْ

تكلم فى هذا البيت على حكاية العلم : فـذكر أن العلم يحكى « بمَنْ » بشرط ألا تقترن « مَنْ » بحرف عطف .

فإذا قيل : « قَامَ زَيْدٌ » قلت : « مَنْ زَيْد » بالضم ـ وإذا قيل :
« رأيتُ زَيْداً » ـ بالفتح ـ وإذا قيل : « مررتُ بزيدٍ » قلت :
« مَنْ زَيد » بالكسر ـ .

الإعراب :

« أتوا » فعل ، وفاعـل « نارى » مفعول به ، ومضـاف إليه ، فقلت : الفاء : للترتيب الذكرى ، وفعل ، وفاعل « منون أنتم » مبتدأ ، وخبر ، والجـملة : فى محل نصب مقول القول ، « فقالوا » فعل ، وفاعل ، « الجن » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : نحن الجن ، والجملة : فى محل نصب مـقول القـول « ظلاما » تمييز محول ، أى : ملـحوظ ، أو منصـوب على الظرفيـة ، أى : فى ظلامكم .

والشاهد فى البيت :

فلو أدخلت حرف العطف على « مَنْ » بطلت الحكاية ، وقلت : « ومَنْ زيد» - بالرفع - فى كل حال .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

والعلم احكينه من بعد « من » .... البيت .

وهذا الذى ذكره المصنف فى الحكاية : هو مذهب الحجازيين .

وأما التميميون : فإنهم لا يحكون ، سواء صحب « مَنْ » حرف عطف أو لا

وأجاز يونس حكاية غير العلم من المعارف على ما شرط فى العلم ، ولم يوافَق على ذلك .

التأنيث

عَلاَمَـةُ التأنيث تَـاْءٌ، أو ألـــف وفى أَسَامٍ قَدَّروُا التَّا : كالْكتِفْ
وَيُعْـرَفُ التقديـــرُ بِالضَّمـيرِ ونحـوِه ، كالـرَّدِّ فـى التَّصْغيـرِ

هذا الباب : وضعـه للكلام على التأنيث ، وهو فرع عن التـذكير ، ولذلك : افتقر إلى علامة .

فذكر المصنف فى البيت الأول : أن علامة التأنيث : إما تاء ، أو ألف .

والتاء فى التـأنيث هى الأصل ، بدليل كثـرة استعمـالهـــا ، ولذلك : تقدر [1]. دون غيرها ، وقد أشار المصنف إلى تقديرها بقوله :

.... وفى أسام قدروا التا ....

ثم مثل ذلك « بالكتف» والكتف : مؤنثة ، والتاء فيها مقدرة .

ثم ذكر فى البـيت الثانى : أن الاسم يعـرف كون ة التـاء فيه مـقدرة : بإعادة الضمـير إليه ، فإن أعيد إليـه ضمير مؤنث علم أنه مؤنث ، والتـاء فيه مقدرة ، فتقول « الكَتِف نَهَسْتُهاَ » [2] .

و« القدْر طبختُها » وإلى هذا أشار بقوله :

ويعرف التقدير بالضمير

ثم قال : « ونحوه » أى : ونحو إعادة الضمير مما يدل على التأنيث .

وذكر من ذلك : رد التـاء فى التصغيـر ، فإذا أردت أن تعلم هل الاسم مؤنث ؟ فصغـره : فإن ظهرت فيه التاء فاحـكم بتأنيثه ، فتقول : « كـتيفة ،

---

(١) فى (جـ) : « يقدر » .

(٢) نهستـها : « . . ونهست اللحم : أخذته بمقدم الأسنـان للأكل . . » المصباح (نهس) : وفى اللسان مـادة (نهس) : « النهس : القـبض على اللحم ، ونثره ، ونهس الطعـام : تناول منه . . ونهس اللحم ينهسه نهسا ، ونهسا : انتزعه بالثنايا للأكل » .

وقديرة » فتعلم تأنيث المكبر بذلك ، وكـذلك الصفة ، كقولك : « يَد كَرِيمَةٌ » والإشارة نحو : « هذه يَدٌ » وخلوّ لفظ العـدد من التاء ،نحو :« ثلاثة قدور »

قوله :

وَلاَتَلِـــى فَارِقَـــةً فَعُـــولاَ أَصْلاً ، وَلاَ الْمِفْعَالَ ، والمِفعيلاَ

كذاكَ مِفْعَـــلٌ ، وَمَـــا تَليـــه تاَ الْفَرْقِ منْ ذى فَشُذُوذٌ فيــه

ومـنْ فَعيـــلٍ كقَتِـيْلٍ إِنْ تَبِـعْ مَوصْـوفهُ غَالبًـا التـــَّا تمتَنِـعْ

تكلم فى هذه الأبيـات : على أن من صـفـات المؤنث مـا يخلو من تاء التأنيث ، الفارقة بين المذكر ، والمؤنث توسعاً من العرب فى ذلك .

فـذكر منهـا : « فَعُولا » الذى بمعنى « فَاعِل » نحو : « امـرأة صَبُور » بمعنى « صابرة » ، وقد أشار إليه بقوله:

ولاَ تَلِى فَارِقةً فعُولاَ أصْـــــلاً .....

يعنى : ولا تلى التاء فـعولا الأصل فى حال كـونها فارقـة بين المذكر ، والمؤنث .

وقيد « فَعُولا » بالأصل : تحرزا من « فَعُول » بمعنى « مَفْعُول » لأنه فرع لقلتـه « كركـوية » بمعنى « مَرْكُوبَة » وتحرز « بفـارقة » من التـاء ، التى تجىء للمبالغة ، لا للفرق بين المذكر ، والمؤنث ، نحو : « علاَّمَة ، ونسَّابة » .

ثم ذكر « مِفْعَـــالاً » نحو : « مِذْكَار » للمرأة التى تلد (١) . الذكور ، و« مِئنَاث » للتى تلد الإناث .

وذكر « الْفَعيل » نحو : « عين كَحِيل » ؛ لأنه فى معنى « مكحُول » .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « تلد » .

وشرط « فعيل » الذى لا تدخله التاء أن يكون بمعنى« مَفعُول » .

ثم ذكر فى البيت الثانى « مِفْعَلاً » نحو : « مِغْشَم » [(١)] .

ثم ذكر أنه مهما وليت هذه الأوصاف تـاء التأنيث ، فهو شذوذ ، وإليه أشار بقوله :

.... وما تليه تا الفرق من ذى فشذوذ فيه

فالإشارة « بذى » إلى الأوصاف المتقدمة الذكر ،وقصر « تا » للضرورة.

ثم ذكر فى البـيت الثالث : أنَّ « فَعِيلاً » من الأوصاف المتـقدمة إذا تبع موصوفه أخلى من تاء التأنيث فى الغالب .

فإذا ذكـرت امرأة قلت : « قَتـيل » ـ فى الغالـب ـ ويجوز « قتـيلة » ـ بالتاء ـ .

وإن لم تذكر المرأة ، وأتيت بالصفة وحدها قلت : « قَتِيل » ـ بغير تاء ـ حتما ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ومن فَعِيل كقَتِيل إنْ تَبِعْ .... البيت .

قوله :

وَأَلِـفُ التَّأنِيـــثِ : ذَاتُ قَصــْـرِ	وَذَاتُ مَـدّ ، نحــو : أُنثَى الغـرُّ
والاشتهــارُ فـى مَبَانــى الأُولَــى	يُبْدِيـه وَزْنُ : أُرَبَــى ، وَالطُّولَــى
ومَرَطَــى ، وَوَزْنُ فَعْلَـى جَمْعَــاَ	أو مصْـدَراً ، أَوْ صِفَةً كشَبْعَــى
وكحُبَارَى ، سُمَّهَى ، سبَطْـرَى	ذكْرَى ، وَحِثِّيثَى ، مَـعَ الْكُفُرَّى

(١) مغْشَم : « والمغشم ـ كمنبر ، والغشمشم : من يركب أسه فلا يثنيه عن مراده شىء » قاموس (الغشم) .

كذاك خُلَّيْطَى ، مع الشُّقَّارى   واعْزُ لغيرِ هذِه اسْتِنْدَارَا

نبه في هذه الأبيات : على أن ألف التأنيث مقصورة ، وممدودة .

فلكلٍّ واحدة منهما أوزان [1] . تعرف بها :

ففى البيت الأول قسمها إلى : مقصورة ، وممدودة ، فقال :

وألف التأنيث : ذات قصر   وذاتُ مَدّ ....

ثم مثل الممدودة « بِالْغَرَّاء » التى هى أنثى « الغُرِّ » وإلى هذا أشار بقوله : « كأنثى الغُرِّ » .

فمراده « بالغر » : جمع « أغر » [2] .

ثم شرع فى البيت الثانى يبين ما اشتهر من أوزان ألف التأنيث المقصورة فقال :

والاشتهار فى مبانى الأولى ....

يريد : « بالأولى » : المقصورة .

و « الاشتهار» منصوب [3] . « بيبديه » و « وزن» فاعل به .

فذكر من الأوزان فى هذا البيت : وزن « أُرَبى » وهو « فُعَلَى » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ـ وهى : الداهية .

ووزن « فُعْلَى» ـ بضم الفاء ،وسكون العين ـ وكنى عنه « بالطُّولَى » .

ثم ذكر فى البيت الثالث وزن « مَرَطَى » وهى « فَعَلَى » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ وهى : ضرب من المشى .

ثم ذكر وزن « فَعْلَى » ـ بفتح الفاء ، وسكون العين ـ .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « أوزان » .

(٢) فى المصباح (غرر » : « والغرة فى الجبهة ، بياض فوق الدرهم وفرس أغر ، ومهرة غراء ، مثل أحمر : وحمراء ، ورجل أغر : صبيح أو سيد فى قومه » .

(٣) المشهور فى ضبط « الاشتهار » ـ بضم الراء على أنه مبتدأ ، وإلى ذلك ذهب الشيخ خالد

ونبه أنه : يجيء جمعا « كَصَرْعَى ، وهلْكَى » ومـصدراً ، « كدَعْوَى » وصفة « كشبَعىَ ، وغَرْثى » ضده .

وقد أشار إلى الأنواع الثلاثة بقوله :

.... ووزن فعلى جمعا أو مصدراً ، أو صفة كشبعى

ثم ذكر فى البيت الرابع وزن « حُبَارىَ » لطائر ، وهو « فُعَالَى» ـ بضم الفاء ، وفتح العين ، دون تشديد .

ووزن « سُمَّهى » وهو : الباطل ، وهو : « فُعَّلَى » ـ بضم الفاء ، وفتح العين وتشديدها ـ .

ووزن « سِبَطْرَى » : لنوع من المشى ، ووزنه « فِعَلَّى » ـ بكسـر الفاء ، وفـتح العين ، وتخفيفها ، وتشديد اللام ـ .

وعدد منها « ذِكْرىَ » ووزنه « فِعْلَى » ـ بكسر الفاء ، وسكون العين ـ .

ثم ذكر « الحِثِّيثى » : وهو كثـرة الحث على الشيء ، ووزنه « فعِّيلَى » ـ بكسر الفاء ، والعين ، مع تشديدها ـ .

ثم ذكر « الكُفُرَّى » ، وهى غشـاء الطلع ، ووزنها : « فُعَلَّى » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ، وتشديد اللام ـ .

و « الكفرى » مـن الألفاظ التى وقع فى تأنيـثها الـتثليث ، فوزنـها إذن على حسب تأنيثها [1] .

ثم ذكر فى البيت الخامس : « خُلَّيْطَى » : للاختلاط ، وهى : « فعَّيْلَى » ـ بضم الفاء ـ وفتح العين ، وتشديدها ، وياء ساكنة بعدها ـ .

وذكر وزن « شُقَّارى » : لضرب من النبـات ، وهى « فُعَّالَى » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ، وتشديدها ـ .

---

(١) فى القاموس المحيط (الكفر) : « .. والكفرى » وتثلث الكاف، والفاء ، معا » .

وذكر أنه مهما جاءت ألف التأنيث في غير هذه الأوزان التي ذكرها فذاك نادر ، وإلي هذا أشار بقوله :

. . . .   واعز لغير هذه استندارًا

وموضع مانلر من ذلك كتب اللغة قوله :

لمدهـــا فعـــلاءُ أفعـــلاء   مثلث العين ، وفعـــللاءُ

ثم فعـــالا فعـــللا فاعولا   وفاعـــلاء فعليـــا مفعـــولا

ومطلق العين فعالا ، وكذا   مطلق فاء فعـــلاء أخـــذا

تكلم في هذه الأبيـات علي الأوزان التي تختص بألف التـأنيث الممدودة وهي سبعة عشر وزنا ــ فيما ذكر هنا ـ ولها أوزان غير هذه السبعة عشر ، لم ينبه عليها فذكر في البيت الأول خمسة أوزان ، وهي :

« فعلاء » بفتح الفاء ، وسكون العين : اسما « كصحراء » أو مصدرًا « كرغباء » أو صفة في مقابلة « أفعل » كحمراء » .

أولا في مقابلته « كديمة هطلاء » أو جمعا فى المعنى « كَطَرْفاَ » .

و « أَفعُلاَء » ـ بضم العين ، وفتحها ، وكسرها ـ كيوم « الأَربعاء » فإنه يقال بالحركات الثلاث فى الباء .

و « فعلَلاء » ـ بفتح الفاء ، واللام الأولى ، وسكون العين ـ نحو : « عقرُباء » : لموضع خارج دمشق (1) .

وقد أشار إلى هذه الأوزان الخمسة بقوله فى البيت :

لمدها فعلاء أفعلاء ... ... البيت .

---

(1) سقط من (جـ) لفظ : « دمشق » .

ونبه بقوله : « مثلث العين » على الوجوه الثلاثة فى « أفعلاء » .

ثم نبه فى البيت الثانى على ستة أوزان ، وهى :

« فِعَالَاء » ـ بكسر الفاء ـ نحو : « قِصَاصَاء » : من القصاص .

و « فُعْلُلَاء » ـ بضم الفاء ، واللام الأولى ـ نحو : « قُرْفصاء » لجلسة

و « فَاعُولَاء » ـ بضم العين ـ نحو : « عاَشُورَاء » .

و « فَاعِلَاء » ـ بكسر العين ـ نحو : « قاَصِعاَء » : لباب من أبواب جحر اليربوع .

و « فِعلِيَاء » ـ بكسر الفاء ، وسكون العين ـ نحو : « كبْرِيَاء » .

و « مفَعُولَاء » ـ نحو : « مشيوخاء » ـ بالخاء المعجمة .

وقد أشار إلى هذه الأوزان الستة بقوله :

ثم فِعاَلا .... البيت .

والأوزان ـ فى البيت ـ مقصورة ضرورة ،إلاَّ الوزن الرابع فقط .

ثم ذكر فى البيت الثالث : ستة أوزان ـ أيضا ـ وهى : « فَعاَلاء » ـ بفتح الفاء والعين ، من غير تشديد ـ نحو : « بَرَاسَاء » : للناس .

و « فَعِيلَاء » ـ بفتح الفاء،وكسر العين ـ نحو:« قريثاء » [1] لنوع من البسر .

و « فَعُولا » ـ بفتح الفاء ، وضم العين ـ نحو : « دَبُوقَاء » [2] .

« وفَعَلَاء » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ « كجنَفَاء » ـ بالجيم ، والنون ـ : اسم [3] موضع .

(١) قريثاء : « .. وتمر ، وبسر ، ونخل قراثاء ، وقريثاء : لضرب من أطيب التمر بُسْراً » قاموس (القرث) .

(٢) دبوقاء : « .. والدبوقاء : العذرة » قاموس (الدبق »

(٣) سقط من (ب) لفظ : « اسم »

و « فِعَلَاَء » ـ بكسر الفاء ، وفتح العين ـ كحُلَّة سِيَرَاَء » (١) .

و « فُعَلَاَء » ـ بضم الفاء ، مع فتح العين ـ نحو : « خُيَلَاَء » .

وقد أشار المصنف إلى هذه الأوزان الستة بقوله :

ومطلق العين « فعالا » .

فدخل فيه الأوزان الثلاثة المتقدمة .

وقصر « فعالاء » ضرورة .

وبقوله :

.... وكذا مطلق فاء « فعلا » أخذا

تَدْخُلُ الأوزان الثلاثة الباقية (٢) .

(١) سيراء : « . . . والسيراء ـ كالعتباء ـ : نوع من البرود ، فيه خطوط صفر ، أو يخالطه حرير ، والذهب الخالص . . » قاموس (السير) .

وفى لسان العرب (سير) : « حلة سيراء : قال ابن الأثير : هو نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور . . . . »

.(٢) يقول الأشمونى : « وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب :

منها : س فعيلاء » نحو : « دكيساء » لقطعة من الغنم .

و « يفاعلاء » نحو : « ينابعاء » لمكان .

و « تفعلاء » « كتركضاء » لمشية المتبختر

و « فعنالاء » نحو : « برناساء . . . »

وانظر الأوزان الباقية ٤ / ١٠٤ ، ١٠٥ شرح الأشمونى .

المقصور ، والممدود

إذاَ اسْمٌ استَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ　　فَتْحاً ، وكاَنَ نَظِيرٍ كالأَسَفْ

فَلِنظِيرهِ المعلِّ الآخِرِ　　ثُبُوتُ قَصْرٍ بقياسٍ ظاهرِ

كَفِعَلٍ ، وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ ماَ　　كفعلَةٍ ، وفُعْلَةٍ ، نحوالدُّمَي

هذا الباب وضعه لبيان المقصور ، والمدود ، وكلاهما يعرف بالقياس ، والسماع .

فبدأ المصنف بالكلام على المقصور القياسى ، فذكر أنه : كل اسم استوجب أن يكون ما قبل طرفه مفتوحا ، وله نظير من الصحيح قد اطرد فتح ما قبل آخره .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

إذاَ اسمٌ استَوْجَبَ من قبل الطرف فتحا .... البيت .

ومثل النظير من الصحيح « بالأسف » : فيحكم على [1] « أسَارٍ بأنه مقصور لأن نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر « كالأسف » .

وقد نبه المصنف : على أن نظير الصحيح إذا كان على الهيئة المذكورة حكم بقصره ، وهو المراد بقوله :

فلنظيره المعلِّ الآخر .... البيت

ونص على أن مثال هذا قياسى

(١) سقط من (جـ) لفظ : « على » .

ثم مثل فى البيت الثالث : « بِفِعلة » - بكسر الفاء ، وفتح العين - جمع « فِعْلة » بكسر الفاء ، نحو : « مِرْيَة ، ومِرًى » .

ومثل - أيضاً - « بفُعَل » - بضم الفاء ، وفتح العين - جمع « فُعْلَة » - بضم الفاء - « كمُدية ، ومُدًى » .

وحكم بقصر الجمعين المذكورين ؛ لأن نظيرهما من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر .

فنظير الأول : « قربة ، وقرب : لوعاء الماء ، ونظير الثانى :

« قُربة ، وقُرَب » : من التقرب .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

كفعل ، وفعل فى جمع ما .... البيت .

وقوله : « نحو : « الدُّمَى » [1] . تمثيل للجمع الثانى ، وهو : جمع « دُمْيَة » وهى الصورة المصنوعة على صورة الإنسان من الرخام ، ونحوه قوله :

ومـا اسْتَحـقَّ قـبْلَ آخـر ألفْ   فَالمدُّ فى نـظيـره - حَتْمـاً - عُرِف
كـمصْدَرِ الفعْلِ الَّذى قـدْ بُدِئَا   بَهَمْزِ وَصْلٍ : كارْعَوى ، وكارتأى

لما فرغ من المقصور قياساً تكلم فى هذين البيتين على الممدود قياساً ، فذكر أن : كل ما استحق أن يكون قبل آخره ألف من مصادر الفعل الصحيح كان نظيره من المعتل ممدوداً ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(١) الدمى : « الدمية : الصنم ، والجمع « الدُّمى » : وهى الصورة من العاج ونحوه » مختار (د م ا) وفى لسان العرب ، مادة (دمى) : « والدمية : الصنم ، وقيل : الصورة المنقشة من العاج ، ونحوه . . . »

وما استحق قبل آخرٍ ألفْ .... البيت .

و « ألف » مفعول « باستحق » ولكن وقف عليه بغير إبدال ، وهى لغة

ثم مثل فى البيت الثانى ، فقال :

كمصدر الفعل الذى قد بدئا ....

فذكر أن ذلك يجرى فى مصدر كل فعل أوله همزة وصل ، ومثل ذلك بقوله : « ارْعَوَى ، وَارْتَأى» فتقول فى مصدرهما :

« ارْعِواَء ، وارتئاءً » ـ بالمد ـ لأن نظيرهما من الصحيح : « انطلق انطلاقا ، واقْتَدَرَ اقتداراً » .

قوله :

والْعـاَدمُ الـنَّظِيـر ذاَ قَصْرٍ ، وَذاَ مَدٍّ بنَقْلٍ : كَالْحِجاَ ، وكَالحـذاَ
وقصر ذِى المـدِّ اضْطِراَراً مجمَعُ عَلَيْهِ ، والـعـكـسُ بـخُلـفٍ يَقَعُ

لما فرغ من المقصور ، والممدود قياساً ، ذكر أن ما عدا ما ذكره إنما يكون سماعاً ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والعادم النظير .... البيت .

فقوله : « بنقل » يعنى : أنه لا يستفاد إلا من كتب اللغة .

وقوله : « كالحجاَ ، وكالحذاَ » : الأول مثال للمقصور سماعا ، وهو : العقل ، والثانى : مثال [1] . للممدود ، وسماعا ، وهو : الفعل .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « مثال .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أنه يجوز قصر الممدود ضرورة [1] .

وهو أمر مجمع عليـه عند البصريين ، والكوفيين ، وأن العكس ، وهو مد المقصور مختلف فيه .

فالكوفيون : يجيزونه ـ بخلاف البصريين ـ وقد أشار المصنف [2] . إلى ذلك بقوله :

وقصر ذى المد اضطرارا مجمع .... البيت .

(١) سقط من (ب) ، لفظ : « ضرورة » .

(٢) سقط من (أ ، جـ) لفظ : « المصنف » .

كيفية
تثنية المقصور ، والممدود ، وجمعهما تصحيحا

آخـرَ مـقـصُور تُثْنى اجْعَله يَا إنْ كَانَ عَنْ ثَلاَثَة مُرْتَقِيـا
كذا الَّذِى الْيَا أَصْلُه ، نحو : الْفَتَى والجـامدُ الذى أُميلَ « كـمـتَى »

هذا الباب تكلم فيـه على كيفية التثنيـة للمقصور ، والممدود وجمـعهما على حد التثنية .

فبدأ بتثنية المقصور : فذكر أن الاسم المقصور : إن زاد على ثلاثة أحرف أو كان ثلاثيا ، وألفه منقلبة عـن ياء ، أو كان ثلاثيا جهل أصل ألفه ، إلا أنه سسمعت فيه الإمالة : فإن الألف فى ذلك تقلب ياء فى التثنية .

وقد أشار إلى إبدال ألف [1] . ما زاد على الثلاثة ياء بقوله :

آخر مقصور تثنى اجعل يا .... البيت .

وإلى إبدال ألف الثـلاثى ياء ، إذا علم أن أصله اليـاء ، أو جـهل ، وأميلت بقوله :

كَذاَ الَّذِى اليَا .... البيت [2] .

فبتمثيله « بالفـتى » يعلم أن المراد الثلاثى ، وقوله : « الجامد » يعنى : الذى لا اشتقاق له ، فلا يعلم أصل ألفه ، ومثله « بمَتَى » : فلو سميت رجلا

---

(١) فى (ب) : « الألف » .

(٢) سقط الآتى من (ب) : « وإلى إبدال ألف الثلاثـى ياء ، إذا علم أن أصله الياء ، أو جهل ، وأميلت ، بقوله : « كذا الذى اليا .... البيت » .

« بمَتَى » وتثنيته ، قلبت ألفه ياء .

ثم نبه فى البيت الثالث : أن ما عدا ما ذكر تقلب ألفه واوا ، وهو : الثلاثى ، الذى ألفه منقلبة عن واو « كالعصا » والذى ألفه من الثلاثى مجهولة ولم تمل «كإلى » فتقول فى تثنية الأول : « عَصَوان » لأن الأصل الواو ،

وفى تثنية الثانى ، إذا سميت به : « إِلَـوَانِ » لأن الألف مجهولة الأصل ، ولم تمل .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

فى غير ذا تقلب واوا الألف ....

فالإشارة « بذَا » إلى المواضع التى ذكر أن الألف تقلب فيها ياء .

ثم ذكر أن بعد قلب الألف ياء ، أو واوا تلحق علامة التثنية . وإلى هذا أشار بقوله :

.... وأَوْلِهاَ مَا كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

يعنى : ما ألف قبل هذا من علامة التثنية المذكورة فى أول الكتاب .

قوله :

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِواَوٍ ثُنِّيَا وَنَحْوُ : عِلبَاءَ ، كِسَاء ، وَحَيَا

بِوَاوٍ ، اوْ هَمْزٍ ، وغَيْرَ مَا ذُكِرْ صَحِّحْ ، وَمَا شَذَّ عَلَى نقْلٍ قُصِرْ

لما فرغ من تثنية المقصور شرع فى تثنية الممدود .

فقسَّم الممدود بالمثل ، فذكر أن ما كانت همزته زائدة قلبت واوا فى التثنية ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وما كصحراء بواو ثنيا ....

وما كانت همزته للإلحاق « كعِلْبَاء »[1] . أو بدلا من واو أصلية « ككِساَء » أو ياء أصليــة « كحَيَاَء » : من حــياء الوجه : فإن الهــمزة يجوز فيها القَلب واوا ، وإثبات الهمزة ، وإلى هذا أشار بقوله :

ونحو: علباء ، كساء ، وحيا بواو ، او همز[2] ....

« فنحو » مبتدأ ، خبره س بواو ، أو همز » .

وأطلق المصنف جواز الوجهين فيمـا ذكر من المثل ، والإبدال فى بعضها أولى من بعض :

فالإبدال فى الزائدة للإلحــاق أولى من إثباتها همــزة ، والمبدلة من أصل بالعكس .

ولما ذكر أنواع الهــمزة الثلاثة : بقى عليه نوع واحــد ، وهى الأصلية ، نحو : « قرَّاء » فنبه عليه بقوله :

وغير ما ذكر صَحِّحْ ....

فذكر أن حكمه : إثبات الهمزة ، وهو المراد بقوله: « صحح » .

ثم نبــه على أن ما جــاء من إبدال الأصليــة ، أو تصحــيح الزائدة ، أو نحوه ، فهو شاذ ، مقصور على السماع ، وإليه أشار بقوله :

.... وَماَ شذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

قوله :

---

(١) علباء : « ... علباء البعير : عصب عنقه » قاموس (العلب)

(٢) فى (جـ) : « بواو ، وهمز » .

واحْذفْ منَ المقْصُورِ فـي جَمْعِ عَلَى　　حَدِّ المـثنَّى مَابه تـكَمَّلاَ
وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعراً بمـا حُذفْ　　وَإِنْ جَمَعْتَهُ بـتَاء ، وَأَلِفْ
فَالأَلفَ اقْلبْ قَلْبَهَا فـي التَّثْنيـهْ　　وتَاءَ ذِي الـتَّا الْزَمنَّ تَنْحيَهْ

لما فرغ من تثنية المقصور ، والممدود أخذ يتكلم فى جمعهما جمع سلامة فذكر أن المقصور إذا جمعته بالواو ، والنون حذفت منه الألف ، فتقول فى « مُوسَى » : « موسَوْن » ـ رفعا ـ و « مَوْسَيْن» ـ نصبا ، وجرا ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

واحذف من المقصور فى جمع على　حد المثنى .... البيت .

فقوله : « على حد المثنى » أى : الجمع الذى يكون بالواو ، والنون ، كما هى التثنية بالألف ، والنون ، وقوله : « ما به تكملا » يعنى : الألف ؛ لأنه بها يتكمل الاسم .

ثم نبه فى البيت الثانى : أنك إذا حذفت الألف أبقيت الفتحة التى قبلها دليلا عليها ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والفتحَ أَبْق مشعراً بما حُذفْ ....

ثم نبه على كيفية الجمع بالألف ، والتاء ، فقال :

.... وإن جمعته بتاء ، وألف

ثم ذكر الكيفية فى البيت الثالث فقال :

فالألف اقلب قلبها فى التثنيهْ

فأجرى الجمع بالتاء على الحكم الذى تقدم فى التثنية، تقول فى « مشترى » « مشتريات » وفى « رحى » : « رحَيَات » وفى « متى » : اسم امرأة : « متيـات » : فتقلب [1] .الألف ياء فى ذلك كـله ، ـ على مـا تقدم ـ .

وتقول فى « عَصاً » : « عصَوَات » وكذلك مـا أشبهه من الثلاثى الذى أصل ألفه واو ، على حكم التثنية .

وكذلك ما آخره همزة تجريه على حكم التثنية فى الوجوه المتقدمة .

ثم نبه عـلى أنه : إن كان فى الاسم تاء التـأنيث ، نحو : « مـسلمة » أزلتها ؛ لأجل تاء الجمع [2] ،فراراً من اجتماع تاءى تأنيث .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وتاء ذى التا الزمَنَّ تنحيهْ

يريد : وتاء الاسم ، ذى التاء ألزمنها الإسقاط .

وقصر التاء الثانية ضرورة و « ألزمنَّ » فعل أمر من « ألزم » فألفه ألف قطع .

قوله :

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثى اسْماً أَنِلْ — إتْبَـاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمـاَ شُكِلْ
إنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُـؤَنَّثًا بَدَاَ — مُخْتَتَمًا بِالتَـاءِ ، أَو مجـرَّدَاَ
وسكِّن التَّالِى غَيْرَ الفَـتْحِ أَوْ — خَفِّفْهُ بالفـتْح ، فكلا قـد رَوَوْا
وَمَنَعُوا إتْبَـاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ — وَزُبْيَةٍ ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ
وَنَادِرٌ أو ذو اضطِرارٍ غَيـرُ مَا — قَدَّمْتُه ، أَوْ لأُنَاسٍ انـتَمَى

---

(١) فى(ب) : « فقلبت »

(٢) فى (جـ) : « ياء الجمع »

نبه فى هذه الأبيات : على جمع الثلاثى بالألف ، والتا ، فذكر أنه إذا كان اسما ، سالم العين من الاعتلال تبعت عينه حركة فائه ، سواء كانت فيه تاء التأنيث ، أو لم تكن ، فتقول فى « جَفْنَة » : « جَفَنَات » وفى « سِدْرَة » « سِدْرات » وفى : « غُرْفة » : « غُرُفَات » : تحرك فى الجمع العين بحركة الفاء إتباعا .

وتقول فى الخالى من تاء التأنيث « وعد » : « و « وعدات » [1] .

و « هند » : و « هنْدَات » ، و « جمل » و « جملات » : فتحرك العين بحركة الفاء إتباعا ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

والسَّالم العَيْن الثلاَثِى اسْماً أنِلْ .... البيت .

فقوله : « والسَّالِمَ الْعَيْن » تحرز به من المعتل العين « كبيضة ، وجَوْزَةَ» فإنه يسكن ، فيقول : « بَيْضَات ، وجَوْزات » .

وتشديد العين ـ عندهم ـ يجرى مجرى الا عتلال تقول : « عُدَّة ، وعُدَّات » وقوله : « اسما » تحرز به من أن يكون صفة فإنها تسكن ، صحت عينها « كصعبة ، وصعبات » أو اعتلت ، نحو : « هينة ، وهينات » وخفف ياء الثلاثى ضرورة .

وقوله : « إتباع عين فاءه » : هو مصدر ، مضاف إلى مفعوله الأول ، و « فاؤه » هو المفعول الثانى ، وقوله : « بما شكل » يعنى : بما شكلت به الفاء من الحركة .

فمراده : أن العين تتبع الفاء بحركتها .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن هذا الحكم إنما هو بشرط أن يكون

---

(١) فى (أ) : « د عات »

الاسم ساكن العين مؤنثا ، كالمثل التى تقدمت ، وهذا هو المراد بقوله :

إن ساكن العين مؤنثا بدا ....

« فساكن العين » و « مؤنثا »حالان مقدمان من ضمير الفاعل فى « بدا » ثم نبه على أنه لا فرق فى ذلك بين ما فيه تاء التأنيث ، وبين ما هو مجرد عنها ، وهو المراد بقوله :

.... مختتما بالتاء ، أو مجردا

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن ما كانت العين فيه تتلو غير مفتوح « كهِندْ ، وجُمْل » فإنه يجوز فيه الإسكان ، والتخفيف ـ بالفتح ـ وقد تقدم فيه وجه الإتباع :

فتحصل فى المكسور [1] .الأول ، والمضموم ثلاثة أوجه وفى المفتوح الأول وجه واحد ، وهو الإتباع .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وسكن التالى غير الفتح ، أو خففه بالفتح ....

ونبه على أن ذلك كله مروى بقوله :

.... فكلا قد رووا

ولما تقرر من كلامه : أن المكسور الأول ، والمضموم يجوز فيه الإتباع فيما يجوز من الوجوه احتاج إلى أن يستثنى من ذلك ما كان معتل اللام[2] ، فإنه لا يجوز فيه الإتباع ، فقال فى البيت الرابع :

---

(١) فى (ب) : « من المكسور » .

(٢) فى (جـ) : « معمل اللام »

ومنعوا إتباع نحو : « ذروة وزبية » ....

ثم نبه على أنهم شذوا ، فقالوا : « جروات » ـ بكسر الراء ـ : إتباعا ، مع أنه معتل اللام .

ثم نبه في البيت الخامس : على أنه إن ورد شيء [1] .على خلاف ماتقدم من القاعدة ، فهو :

إما قليل ، وإليه أشار بقوله : « ونادر » .

أو ضرورة ، وإليه أشار بقوله : « أو ذو اضطرار » .

أو منسوب إلى لغة قليلة للعرب [2] .

وإليه أشار بقوله :

.... أو لأناس انتمى

أي : انتسب .

---

(١) في (جـ) : « يبنى » .

(٢) في (ب) عند « العرب » وفي (جـ) : « العرب » .

جَمْعُ التكسير

أَفْعِلـة ، أفـعُل ، ثـمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُموعُ قِلـهْ
وَبَعْضُ ذى بِكَثْرةٍ وضْعًا يَفِـى كأرْجُلٍ ، والعكسُ جَاءَ كَالصُّفِى

وضع هذا الباب للكلام على جمع التكسير ، وهو الذى : يتغير فيه بناء الواحد ، تغييرا ظَاهِراً « كرِجَال » أو متوهما « كفلك » : للواحد والجماعة .

وجموع التكسير على قسمين: جمع قلة ، وجمع كثرة ، فبدأ بجمع القلة :

ومدلوله : الثلاثة ، فما فوقها إلى عشرة ، ولا يتجاوز العشرة ، ولا ينقص عن الثلاثة بطريق الحقيقة .

وذكر المصنف له أربعة أوزان :

« أَفْعِلة » نحو « أغلمة » .

و « أفْعُل » نحو : « أكْلُب » .

و « فِعْلَة » نحو : « غلمة » .

و « أفْعَال » نحو : « أجمال » .

وإلى ذلك أشار بقوله :

أفعلة ، أفعل ، ثم فعلة ....

وحذف تنوين « أَفْعُل » ضرورة .

وتقدير البيت : جموع القلة هذه الأوزان الأربعة .

ثم نبـه فى البيت الثـانى : على أن بعض الأوزان التى للقلة قـد توضع موضع الكثـرة مجازا ، وكـذلك العكس ، فقـد توضع جموع الكثـرة موضع القلة مجازا ، وإلى الأول أشار المصنف بقوله :

وبعض ذى بكثرة وضعا يفى

فالإشارة « بذى » إلى الأوزان المتقدمة .

وقوله : « وَضْعًـا » يعنى : الوضع المجازى ، ثم مثل ذلك « بأَرْجُل » جمع « رِجْل » : للقدم ، يطلق ، ويراد به الكثرة .

وقد أشار إلى الثانى بقوله :

.... والعكسُ جَاءَ كالصفِّى (١) .

يريد : جمع : « صفاة » : للحجر الأملس .

فظاهر كلامه : إطلاقها فى موضع للقلة ، مجازا .

ولا يحمل كلامه : على أنه عدم جمع القلة من « صفاة » واستغنى عنه « بصفُىّ » لأن أهل اللغة قد نقلوا : « أصفاء » منهم الجوهرى .

ولم يكن المصنف بحيث يخفى عليه ذلك .

قوله :

لفعْلِ : اسـما صحَّ عـينا « أَفْعُلُ» وللرُّبَاعىِّ اسْمًا ايضـاً يُجْعَلُ

إن كـان كـالعـناق ، والذراع في مـدٍّ ، وتأنيث ، وَعَدِّ الأحْرُفِ

لما فرغ من جموع القلة ، شرع فى ذكر مفرادتها ، وأتبعهاجموع الكثرة

(١) الصفى : « والصفاة : صخرة ملساء ، والجمع : صفا مقصور ، وأصفاء ، وصفى على فعول »

وهى ثلاثة ، وعشـرون بناء ، وذكر أربعـة لجمع القلة : فالمجـموع سبـعة ، وعشرون وزنا .

فتكلم فى هذين البـيتين : على أول بناء منها ، وهو : « أَفْعُل » فـذكر أنه يكون جمعا لاسم صحيح العين على وزن « فَعْل » « كفلس » فتقول

« فَلْسٌ ، وأفلُسٌ » و « ظبى ، وأَظْبٍ ، ودلو ، وأدلٍ » ويـجـرى هذا المجرى الصفة ، إذا غلبت عليها الاسمية ، نحو : « عَبْد ، وأَعْبُد » .

وشذَّ فى المعتل العين : « عَيْنٌ ، وأَعْيُن » و « ثوبٌ ، وأَثْوُبٌ » .

قال الشاعر (١) :

٣٠٨ ـ لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوباَ ....

وكذلك : « سَيْفٌ ، وأَسْيُفٌ » ، قال الشاعر (٢) :

٣٠٩ ـ كَأَنَّهُـمْ أَسْيُـفٌ بِيض يمَانِيـَةٌ عَضْبٌ مَضَارِبُهاَ ، بَاقٍ بِهاَ الأُثُرُ

---

٣٠٨ ـ (١) القائل : هو معروف بن عبد الرحمن ، والبيت من الرجز : وبعد البيت :

.... حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيباَ

والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٨٥ ، والمقتضب ١ / ٢٩ ، ١٣٢ ، ٢ / ١٩٩ ، ومجالس ثعلب ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، والمنصف ١ / ٢٨٤ ، ٣ / ٤٧ ، والتصريح ٢ / ٣٠١، والأشمونى ٤ / ١٢٢ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (ثوب ٢٣٨) .

اللغة :

دهر : « الدهر : الزمان ، وجـمعه دهور . » مختـار (د هـ ر). أثوابا : جمع ثوب ، على غـير قياس

والمعنى :

يقول الشاعر : إنه مجرب ، فطن ، يلبس لكل حالة لبوسها ، ولكل زمان ما يناسبه من الثياب .

الإعراب :

« لكل » متعلق بقوله « لبست » كل : مضاف ، و « دهر » مضاف إليه ، « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ، وفاعل « أثوبا » مفعول به . . .

والشاهد فيه :

قوله : « أثوبا » حيث جمع « ثو » المعتل العين على « أفعل » شذوذا .

٣٠٩ ـ (٢) : البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط

وقد أشار المصنف إلى أن « أَفْعُل » جمع « فَعْل » الاسم الصحيح العين بقوله :

لفَعْل اسما صحَّ عيناً أَفْعلُ ....

ثم نبه فى آخر البيت : أنه يكون - أيضاً - للرباعى بشروط ، يذكرها فى البيت الثانى ، فقال :

إنْ كَانَ كَالعنَاَقِ ، والذِّرَاعِ .... البيت

فشرط أن يكون قبل آخره مدة ، وأن يكون مؤنثا وأن يكون رباعيا ، وهو المراد بقوله : « وعدِّ الأحرف » فتقول : « عنَاَق ، وأَعْنُق ، وذِرَاع ، وأَذْرُع ، وعُقَاب ، وأَعْقُب ، ويمينِ ، وأَيْمُن » .

وشذ من المذكر : « شِهَابٌ ، وأَشْهُب ، وغُرَابٌ ، وأَغْرُب » .

= وهو من شواهد العينى ٤ / ٥٢٣ ، والتصريح ٢ / ٣٠٢ ، والأشمونى ٤ / ١٢٣ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (أثر ٤) .

اللغة :

\بيض : جمع أبيض ، يمانية ، نسبة إلى يمان ، عضب : قاطع . . .

والمعنى :

كأن هؤلاء سيوف بيض منسوبة إلى اليمن صناعة ، حديدة المضارب . قاطعة ، باق بها آثار الجرح بعد الالتئام . . .

الإعراب :

« كأن » حرف تشبيه ، ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر وضمير الغائبين اسمه ، فى محل نصب « أسيف » خبر « كأن » مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بيض » نعت « لأسيف » ، « يمانية » نعت ثان لأسيف . . « غضب » صفة - أيضاً - « مضاربها » مرفوع بعضب ، ومضاف إليه « باق » صفة - أيضاً - « بها » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « باق » « الأثر » فاعل ، لاسم الفاعل ، وهو : « باق » .

والشاهد فى البيت :

قوله : « أسيف » فإنه جمع « سيف » وهو شاذ لاعتلال عين المفرد ، والقياس : سيوف ، وأسياف

قوله :

وغيرُ ما أفْعُلُ فيه مطَّرِدْ ... منَ الثلاثيِ اسما بأفْعال يَرِدْ

وغالبا أغناهمُ فِعْلانُ ... فى فُعَلٍ كقولِهم صِرْدَانُ

تكلم فى هذين البيتين على البنية الثانية ، وهى « أَفْعَال » وهى : من جموع القلة .

فذكر أنها تكون جمعا لغير ما اطرد فيه « أفْعُل » من الثلاثى :

بشرط أن يكون اسما .

والذى لم يطرد فيه « أَفْعُل » :

إما « فَعْل » معتل العين ، نحو : « ثوب ، وأثواب ، وسيف ، وأسياف » .

وإما « فِعْل » ، « كحِملْ ، وأَحْمَال » .

وإما « فُعْل » ، « كقُفْل ، وأقفال » .

وإما « فَعِل » ، « كَنمر ، وأنمَار » (١) .

وإما « فَعَل » ، « كجَمَل ، وأَجْمَال » .

أو « فَعُل » ، « كعَضُد ، وأَعْضَاد » .

أو « فُعُل » ، « كعُنُق ، وأعْنَاق » .

أو « فِعِل » ، « كإبل ، وآبَال » .

أو « فِعَل » ، « كعنب ، وأَعْنَاب » .

---

(١) سقط من (جـ) : وإما « فعل » ، « كنمر ، وأنمار » .

أو « فَعِل » ، « ككَبِد ، وأكْبَاد » .

وأما « فُعلَ » فقالوا فيه : « رُطَب ، وأرطاب » .

والغالب فيه : « فُعْلاَن » كما يذكر فى البيت الثانى .

وأما « فَعلْ » ـ الساكن العين ، الصحيح ـ « فأفْعاَل » شاذ فيه ، نحو : « فَرْخ ، وأفْرَاخ ، وزنَدْ ، وأزنْاَد » .

فالحاصل من هذا : أن أمثلة الثاثى جميعها غير « فَعْل » الصحيح « كَفَلْس » تجمع على « أفْعاَل » ، ما لم يكن صفة .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وغيرُ ماأفْعُل فيه مطرد .... البيت .

فخرج بقوله : « ما أفعل فيه مطرد » : « فَعْل » الصحيح العين ، « كَفَلْس » وبقوله : « اسْماً » : الصفات .

فبقى « لأَفْعاَل » ما عدا ذلك من أوزان الثلاثى .

وسكّن ـ فى البيت ـ ياء الثلاثى .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن « فعلا » الغالب فيه « فعلان » فقال :

وغالبا أغناهم فِعْلاَن فى فُعلَ ....

ومثله : « بصِـرْدَان » : وهو جمع « صُردَ » : اسم طائر (١) .

(١) فى (ب) : « صرد لطائر » .

قوله :

فِــي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَــاعِيٍّ بِمَد ثَالِث أَفْعِلَةُ عَنْهُــــمُ اطَّرَدْ
وَالْزَمْــــه فى فَعَالٍ ، اوْ فِعَالِ مُصَــاحِبَىْ تضْعِيـفٍ لوْ إِعْلاَلِ

تكلم فى هذين البيتين : على البناء الثالث ، وهو : « أَفْعِلَة » فذكر أنه يكون جمعا لثلاثة أشياء .

الأول (١) : الاسم المذكر الرباعى ، الذى يكون ثالثه حرف مد ، نحو « قذال ، وأقذلة ، ورغيف ، وأرغفة ، وعمود ، وأعمدة » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

فِي اسمٍ مذكَّرٍ ، رُبَاعِي بِمَد .... البيت .

« فثالث » : مضاف إليه ،ويحتمل أن يكون نعتا « لمد » (٢) .و« أفعلة » مبتدأ ، خبره « اطرد » .

وحذف تنوين « أفعلة » ضرورة، ونقل حركة همزته إلى تنوين « ثالث » . الثانى : مما يجمع على « أفعلة » : « فَعَـاَل » ـ بفتح الفاء ـ المضاعف ، أو المعتل اللام ـ نحو : « بتات ، وأبِتَّة ، وقباء : وأقبية » .

الثالث : « فِعَاَل » ـ بكسر الفاء ـ مضاعفا ، أو معتل اللام ـ نحو : « إمام ، وأئمة ، وإِناَء ، وآنِيَة » .

وقد أشار المصنف إلى النوع الثانى ، والثالث بقوله :

---

(١) فـ« (جـ) : « الأولى » (٢) « ثالث » مضاف إليه . ويحتمل أن يكون نعتا « لمد » . وقد أعرب الشارح الأندلسى « ثالث » مفعول ، لم يسم فاعله ، بناء على أنه جرى على قراءة قول ابن مالك « يُمدَّ » ـ بالياء ـ وبناء الفعل للمجهول ، لا على المشهور عند كثير من الشراح « بمدّ » ـ بالياء وقد سرت على المشهور فى القراءة ، والإعراب .

والزمه فى فَعاَل ، أو فِعاَل .... البيت

ونبه على أن هذا الجمع ملتزم فى هذين النوعين ، بخلاف الأول .

قوله :

فُعْلٌ لنحوِ : أَحْمَرَ ، وحَمْرَا   وفِعْلَةٌ جمعاً نقلِ يُدْرى

ذكر فى هذا البيت من الأوزان الرابع ، والخامس ، وهما : « فُعْلٌ » نحو : «حُمْر » ، و « فعْلَة » نحو « غِلْمَة » .

فأما « فُعْل » فهو من جموع الكثرة ، وأما « فِعْلَة » فهو من الباقى من جمع القلة .

فنبه على أن « فُعْلاً » يكون جمعا « لأفْعَل » الذى فى مقابلة « فعلا » ، و « لِفُعْلَى » التى فى مقابلة « أَفْعلَ » سواء ، كان المقابل موجوداً ، أو مقدراً

فيجمع « أحمر ، وحمراء » على « حُمْر » ومقابل كل واحد منهما موجود .

وتجمع « أكْمَر » عَلَى « كُمْر » ومقابله غير موجود ؛ لأنه لا يقال للأنثى « كمراء » ، ولكنه مقدر .

وتجمع « عجزاء » على « عجز » ومقابلها غير موجود ؛ لأنه لا يقال : للرجل « أعجز » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

فُعْل : لنحو أحمر ، وحمرا ....

ثم ذكر « فُعْلَة » ، ونبه على أن مفرده لا يجرى على قياس ، وإنما هو محفوظ فى ألفاظ :

منها : « ولد ، ووُلْدَة ، وصَبِىّ ، وصبية ، وفَتَى ، وفِتية ، وشَيخٌ ، وشِيخة ، وثَور ، وثِيرة ، وغُلام ، وغِلْمَة ، وغَزَال ، وغِزالَة ، وخصى ، وخِصيْيَة ، وثَنِى ، وثَنْيَة » .

قوله :

وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِى بِمَدّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لامٍ اعْلاَلاً فَقَد
مَا لَم يُضَاعَفْ فى الأعمِّ ذُو الألِفْ وفُعَلٌ جمعاً لفُعْلَة عُرِفْ
وَنَحْوِ كُبْرَى ، ولِفِعْلَة فِعَلْ وقد يَجىء جَمعُهُ عَلَى فُعَلْ

ذكر فى هذه الأبيات (١) .البناء : السادس ، والسابع ، والثامن ، وهى « فُعلُ » - بضم الفاء ، والعين - و « فُعلَ » - بضم الفاء ، وفتح العين « فِعلَ » - بكسر الفاء ، وفتح العين - .

فأما « فُعلَ » : فذكر أنه يكون جمعا لاسم رباعى ، قد زيد حرف المد قبل لامه ، بشرط ألا تكون اللام معتلة ، وذلك نحو :

« كتاب ، وكُتُب ، وسرير ، وسُرُر ، وعمود ، وعُمُدُ » وسواء كان مذكرا، أومؤنثا ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وفَعَلٌ لاسمِ رُبَاعىٍّ بمدّ .... البيت .

فقوله: « بمد » جار ، ومجرور ، والضمير فى « زِيدَ » عائد على «مد » و « إعلالاً » مفعول « بفقد » (٢) .وفاعل « فقد » ضمير يعود على

(١) فى (ب) : « ذكر فى هذا الباب » .
(٢) فى (ب) : « بقد » .

اللام .

التقدير : قبل لام فقدت إعلالا .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن هذا الاسم الرباعى ، المذكور ، إن كان حرف المد فيه ألفا اشترط فيه ألا يكون مضاعفا ، فإن كان مضاعفا فجمعه على « فعل » قليل ، نحو : « عنان ، وعُنُن » .

والكثير فيه « أفعِلة » نحو : « أعنَّة ، وأزِمَّة ، وأئِمةَّ » .

وإلى ذلك أشار بقوله :

مالم يُضاعَفْ فى الأعمِّ ذو الألِفْ ....

وأما « فُعلَ » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ـ فذكر أنه يكون جمعا لشيئين « لفُعْلَة » : نحو : « غرفة ، وغُرف ، و « لفُعْلَى » ـ مؤنث أفعل ـ نحو : « كبرى ، وكبر ، وصغرى ، وصغر » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وفُعَلٌ جمعاً لفُعْلَةٍ عُرِفْ

ونحوِ كُبْرَى ....

وأما « فِعلَ » (١) . ـ بكسر الفاء ، وفتح العين ـ فذكر أنه يكون جمعا « لفعلة » نحو : « سدرة ، وسدر ، وكسرة ، وكسر » وإليه أشار بقوله « ولفعلة فِعلَ » .

ثم ذكر أن « فِعْلَة » ـ بكسر الفاء ، وسكون العين ـ قد يجىء جمعه

(١) سقط من (ب) : « وأما فعل » .

شاذا على « فُعَل » - بضم الفاء ، وفتح العين - نحو : « حلية ، وحلى » وإلى هذا أشار بقوله :

وقد يجيء جمعه على فعل

فالضمير فى قوله : « جمعه » عائد إلى الوزن الأخير ، وهو « فِعْلَة » - بكسر الفاء ، وسكون العين -.

قوله :

فِي نَحْوِ رَامٍ ذو اطِّرَادٍ فُعَلَه   وَشَاعَ نَحْوُ كامِلٍ ، وكَمَلَهْ

ذكر فى هذا البيت البناء التاسع ، والعاشر ، وهما :

« فُعَلَة » - بفتح العين ، وضم الفاء - و « فَعَلَة » - بفتحهما - فذكر أن الأول يكون جمعا « لفاعل » معتل اللام ، صفة لعاقل مذكر .

وهذه الشروط مأخوذة من مثاله ، وذلك : نحو : « رام ، ورماة ، وقاض ، وقضاة » .

وذكر أن الثانى يكون جمعا « لفاعل » الصحيح اللام لمذكر عاقل .

وهذه الشروط - أيضاً - مأخوذة من تمثيله ، نحو : « كامل ، وكملة »

وقد نبه على ذلك كله بالبيت .

قوله :

فَعْلَى : لِوَصْفٍ ، كَقَتِيلٍ، وَزَمِنْ   وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنْ

تكلم فى هذا البيت على البناء الحادى عشر، وهو « فَعْلَى » فذكر أنه يكون جمعا لوصف على « فَعِيل » بمعنى « مَفْعُول » نحو : « قتيل ، وقَتْلَى » لأنه

بمعنى « مَقْتُول » .

ثم نبه على أنه يلتحق به ما هو فى معناه : مما دل على توجع ، أو هلك .

ومثله « بزَمِن ، وهالَك ، وميّت » تقول : « زَمِن ، وَزَمْنَى ، وهالكٌ ، وهَلكَى ، وميّت ، ومَوْتَى » .

وكذلك يلتحق به « فَعيل » بمعنى « فاَعل » نحو : « مَرِيض ، ومَرضى » وكذلك « أَفْعلَ ، وفَعْلاَن » نحو : « أَحْمقَ ، وحَمْقَى ، وسكْرَى » . وقوله : « زَمِنْ » وما عطف عليه : مبتدأ ، و « قَمِن » خبره ، ومعناه : حقيق .

قوله :

لفُعْلٍ اسْماً صَحّ لاَماً فِعلَهْ والوضع فى فَعْلٍ، وفِعْلٍ قَلَّلَهْ

تكلم فى هذا البيت على البناء (١) . الثانى عشر ، وهو « فِعَلَة » - بكسر الفاء ، وفتح العين - فذكر أنه يكون جمعا « لفُعْل » - بضم الفاء ، وسكون العين بشرط أن يكون اسما صحيح اللام نحو : « قرط ، وقرطة ، ودرج ، ودرجة ، وكوز ، وكوزة ، ودبّ ، ودببة » وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

لفعل اسما ، صح لا ما فعلة

ثم نبه على أنه قد جاء هذا البناء قليلا جمعا « لِفِعْل » - بكسر الفاء - نحو : « قرد ، وقردة ، و « لفَعْل » بفتح الفاء - نحو : « عرد ، وعردة »

وإلى هذا أشار بقوله :

.... والوضع فى فعل ، وعل قلَّلَهْ

وقد ندر هذا الجمع - أيضاً - فى « فاعل » نحو : « هادر ، وهدرة »

(١) فى (ب) : « على البيت » .

وفى « فَعَل » بفتح العين ، والفاء ، « كذكر ، وذكرة » .

قوله :

وفُعَّـــل لفاَعــــلٍ ، وفاَعلـــةْ وَصْفَيْن ، نحو : عَاذِل ، وعاذِلَةْ

ومثلـــه الفُعَّــــالُ فيمـــا ذكِّـــراَ وذانِ فـــى المُعَـــلِّ لاَمـــاً نَـــدَرا

تكلم فى هذين البيتين على البناء الثالث عشر ، والرابع عشر وهما :

« فُعَّل » - بضم الفاء ، وفتح العين ، وتشـديدها ، من غير ألف بعدها و « فُعَّال » - كذلك ، إلا أنه بألف بعد العين - .

فأما الأول : فذكر أنه يكون جمـعا « لِفاَعِل ، وفاعِلَة » بشرط أن يكونا وصفين ، صحيحى اللام ، ويفهم [(١)] صحة اللام من مـثاله ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وفعَّل لفاعل ، وفاعلة وصفـين ....

ثم مثل « بعاَذِلٍ ، وعـاذلة » فتقول : « عـاذل ، وعذَّل » و « عادلة ، وعدَّل » .

ثم نبه المصنف فى البيت الثانى على المثال الثانى ، فقال :

ومثله الفعَّال فيما ذُكِّرا ....

فظاهر كلامه : أن « الفعَّال » يكون جمعا مطردا فى « فاعل ، وفاعلة » بالشرطين المتقدمين .

---

(١) فى (جـ) : « وتفهم » .

وليس كذلك : بل هو مطرد فى « فاعل » نحو : « صائم ، وصوام » ونادر فى « فاعلة » نحو : « صادَّة ، وصُدَّاد » .

قال الشاعر (١) .

٣١٠ ـ أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشبأَنِ مَائِلَةٌ   وَقَـدْ أَرَاهُـنَّ عَنِّى غير صُدَّادِ

ثم نبه على أن هذين البنائين قد ندرا جمعا « لفاعل » المعتل اللام ، و « فاعلة » قالوا : « غاز ، وغُزَّاء » و «سار ، وسرَّاء » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

.... وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لاماً نَدَراَ

« فذان » إشارة إلى « فُعَّل ، وفُعَّال » .

وقد ندر ـ أيضاً ـ « فُعَّل » جمعا « لفعيلة » ، قالوا : « خريدة ، وخرَّد »

---

٣١٠ ـ (٢) **الشاعر** : هو القطامى ، والبيت من البسيط .

البيت من شواهد مجالس العلماء للزجاجى ٢٧ ، والعينى / ٢١ ، والتصريح ٢ / ٣٠٨ ، والأشمونى / ١٣٣ ، والشارح الأندلسى ، ويوانه ٧ .

اللغة :

أبصارهن : يريد ، استدامة النظر إلى الشبان لمبادلة الصبابة ، والوجد ، وقد كان ذلك دأبهن معه أيام فتوته ، وشبابه .

والمعنى :

أبصار الكواعب رانية ، مستديمة النظر إلى الشبان ، كما كن ينظرن إلى زمن الصبوة ، والقوة والشباب . . . أما اليوم فهن عنى غير مزورات .

الإعراب :

« أبصارهن » مبتدأ ، ومضاف إليه « إلى الشبان » متعلق بقوله : « مائلة » ، « مائلة » خبر المبتدأ « وقد » الواو : واوا لحال ، وقد : حرف تحقيق « أراهن » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجوبا ، ومفعوله الأول ، على أن أرى علمية ، فإنا جعلنا أرى بصرية فيكون « هن » المفعول « عنى » متعلق بصداد « غيرَ » مفعول ثان ، لأرى ، أو حال من المفعول السابق ، غير : مضاف ، وصداد مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب حال .

والشاهد فى البيت :

قوله : « صداد » الذى هو جمع صادة حيث استعمل فعَّالا فى جمع فاعلة على جهة الندة .

و « لأفْعلَ » قالوا : « أعزل ، وعُزّل » و « لفَعَلاَء » قالوا : « نفساء، ونفَّس »
. قوله :

فَعْلٌ ، وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقلَّ فيما عَينهُ اليَا منْهُمَا
وفَعَلٌ ـ أيضاً ـ له فعالُ ما لم يكُنْ فى لامه اعْتلاَلُ
أَوْيَكُ مُضْعَفاً ، ومَثلُ فَعَلِ ذُو التاً ، وَفِعْلٌ ، مَعَ فُعْلٍ فاقْبَلِ
وَفي فعيل وصفْ فَاعِلٍ ورَدْ كَذاَكَ فى أُنْثاهُ ـ أيضاً ـ اطَّرَدْ
وشاعَ فى وَصْف عَلَى فَعْلاَنَا أوْأنْثَييه ، أو عَلَى فُعْلاَنا
ومثلُه فُعْلاَنةٌ ، والزمْهُ في نَحْوِ : طَوِيل ، وطويلة تَفِى

تكلم فى هذه الأبيات على البناء الخامس عشر ، وهو « فِعاَل » ـ بكسر الفاء ـ : فذكر أنه يكون وزنا لثلاثة عشر وزنا : ذكر منها فى البيت الأول وزنين :

« فَعْل ، وفَعْلَة » ـ بفتح الفاء ، وسكون العين ـ : اسمين كانا ، أو وصفين ، نحو : « كعب و وكِعاَب » وصعب ، وصعاب وثوب ، وثياب وقصعة ، وقصاع ، وخدلة ، وخدال (١) » وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

فعل ، وفعلة فِعاَل لهما ....

وأطلق ، فلم يعين : اسما ، ولا وصفا ، ولا صحيحا ، ولا معتلا ، فدخل الجميع .

---

(١) فى (جـ) : « خدلة ، وخدال » ومعنى الخدلة : الممتلئة الساقين ، والذاعين » .

ثم استثنى من ذلك : ما كانت عينه ياء ، فإن جمعه على « فِعاَل » قليل ، قالوا : « ضيف ، وضياف ، وصيعة ، وصياع » وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... وقل فيما عينه اليا منهما

يعنى : من « الفعل ، وفَعْلة » ، وقصر « الياء » ضرورة .

ثم ذكر فى البيت الثانى الوزن الثالث ، وهو « فَعلَ » - بفتح الفاء ، والعين - نحو : « جَمَل ، وجمال » وشرط ألا يكون معتل اللام ، ولا مضاعفا ، نحو : « رَحَى ، وطَلَل » فإنهما يجمعان على « أفْعَال » ، « كأرحاء ، وأطلال » وإلى جمع « فعل » على « فعاَل » أشار بقوله :

وفعل - أيضاً - له فعال ....

وإلى اشتراط صحة لا مه أشار بقوله :

ما لم يكن فى لامه اعتلال

وإلى اشتراط عدم التضعيف أشار بقوله - فى البيت الثالث - « أو يك مضعفا » .

ثم ذكر فى بقية البيت الوزن الرابع ، والخامس ، والسادس :

فالرابع : « فَعَلة » - بالتاء - « كثمرة ، وثمار ، ورقبة ، ورقاب » .

والخامس : « فِعْل » - بكسر الفاء وسكون العين - نحو : « ذئب ، وذئاب ، وقدح ، وقداح » .

والسادس : « فُعْل » بضم الفاء ، وسكون العين - نحو : « دهن ، ودهان » وقد أشار المصنف إلى الأوزان الثلاثة بقوله :

.... ومثل فعل ذو التا ، وفعل مع فعل فاقبل

يعنى : ومثل « فعل » ذو التاء منه : فيشترط فيه ما اشترط فى « فعل » : من صحة اللام ، وعدم التضعيف .

فقوله : « مثل » مبتدأ ، و « ذو التا » خبره ، وقوله : « وفعلا » مفعول مقدم بقوله : « فاقبل » .

يعنى : ومثل « فعل » ذو التاء منه ، فيشترط فيه ما اشترط فى « فعل » من صحة اللام ، وعدم التضعيف .

فقوله : « مثل » مبتدأ ، و « ذو التاء » خبره .

ثم ذكر فى البيت الرابع الوزن السابع ، والثامن ، وهما : « فعيل » صفة بمعنى « فاعل » و « فَعِيلة » مؤنثة ، فذكر أنهما مما يجمعان على

« فِعَال » نحو : « ظراف ، وكرام » جمع ظريف ، وظريفة، وكريم ، وكريمة ، وإلى هذا أشار بقوله :

وفى فعيل وصف فاعل ورد كذاك فى أنثاه ... البيت .

فقوله : « وصف فاعل » (1) . معناه : أنه بمعنى « فاعل » .

ثم نبه فى البيت الخامس على الوزن التاسع ، والعاشر ، والحادى عشر والثانى عشر ، وفى أول البيت السادس على الوزن الثالث عشر ، وهى :

« فعلان » ـ بفتح الفاء ومؤنثاه ، وهما : « فعلى ، وفعلانة » و « فعلان » ومؤنثة ، وهو : « فعلانة » بشرط أن يكون جميعها صفة .

فذكر أنه قد شاع جمعها على « فِعَال » نحو : « غضاب » جمع غضبان، وغضبى ، و « ندام » جمع : ندمان ، وندمانة ، و « خماص »

(1) سقط من (جـ) الآتى : « ورد ، كذاك فى أنثاه . . البت فقوله » .

جمع « خُمصْاَن » ـ بضم الخاء ـ و « خمصانة » .

وإلى « فعلان » ـ بفتح الفاء ـ ، وأنثييه أشار بقوله :

وشاع في وصف علي فعلانا　　وأنثييه ......

وإلى « فعلان » بضم الفاء ـ أشار بقوله : أو علي فعلانا

وإلى أنثاه أشار بقوله فى البيت السادس :

ومثله « فعلانة » ....　　.... ....

ثم نبه فى بقية البيت : أن « فِعاَلاً » قـد التزم جمعا لنحو : « طويل ، وطويلة » مما عينه واو ، ولامه صحيحة ، وهو صفة ، فتقول فى الجمع :

« طويل ، وطويلة » : « طوال » .

ولايجوز غيره فيهما .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... والزمه فى　　نحو : طويل ، وطويلة تفى

قوله :

وبِفُعُول فَعِلٌ نَحْوُ كِبِـــــدْ　　يخُصٌّ غـالِبـاً ، كـذاَكَ يطَّرِدْ

فى فعْل اسما مطلق الفا ، وفَعَلْ　　له ، ولـلفُعـــاَل فعْلاَن حَصَلْ

وشـاَعَ فى حُوتٍ ، وقاَعٍ مَعَ مـاَ　　ضاَهاَهُمـاَ ، وقلَّ فى غَيْر هِمَا

تكلم فى هذه الأبيات على البناء السادس عشر ، والسابع عشر ، وهما « فُعُول » ـ بضم الفاء ـ و « فِعْلاَن » ـ بكسـر الفاء ـ ، فذكر أن فـعولا يكون جمـعا « لفعل » « ككبـد » مختـصا به فى الغالب «ككبـد ، وكُبود » ونمر ،

ونمور ، ووعل ، ووعول » وإليه أشار بقوله :

وبفعول فعل نحو : كبد يخص غالبا ....

وقال : « غالبا » احتراز من قولهم [١] : « كبد ، وأكباد » .

ثم نبه على أنه يكون جمعا مطردا فى « فعل » مثلث الفاء ، إذا كان اسما فتقول : « حِمل وحُمُول » و « فَلْسٌ » و « جُند ، وجنود »

وإليه أشار بقوله:

.... كذاك يطَّرد

فى فعل اسما ....

و « مطلق الفاء » إشارة إلى أن المراد : « فعل » محرك الفاء بالثلاث ، وقصر « الفاء » ضرورة .

وأهمل من الشروط فى « فعل » - بضم الفاء - ألا يكون مضاعفا ، ولا معتل اللام ، فإنه لا يجمع على « فُعُول » إلا نادراً .

قالوا : « خص ، وخصوص [٢] ، ونؤى ، ونئى » .

ثم ذكر أن « فعولا » - أيضا - يكون مفرده « فعلاء » - بفتح الفاء ، والعين - وإلى هذا أشار بقوله : « وفعل له » : أى : « لفُعُول » وسكت عن المراد ، فدل على أنه محفوظ ، قالوا : « ذكر ، وذكور ، وأسد ، وأسود ، وسجن ، وسجون ، وندب ، وندوب ، وساق ، وسوق » وسمع - أيضاً - فى « شاهد ، وشهود ، وصال ، وصلى ، وباك ، وبكى » .

ثم شرع يتكلم على [٣] . البناء السابع عشر ، وهو « فعلان » - بكسر

---

(١) فى (ب) : « كولهم » .

(٢) فى (ب) : « حص ، وحصوص » .

(٣) فى (جـ) : « فى البناء » .

الفاء ـ فقال : .... وللفعال فعلان حصل .

فذكر أن « فعلان » يكون جمعا « للفعال » ـ بضم الفاء ـ نحو : « غلام وغلمان ، وغراب ، وغربان » .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن « فعلانا » أيضا ـ قد شاع جمعا فى « فُعُل » ـ بضم الفاء ، وسكون العين ـ وفى « فَعَل » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ بشرط أن يكون عينهما واوا ، وذلك مأخوذ من تمثيله « بحوت ، وقاع » .

ثم نبه على أن « فعلان » قل جمعا لغير ما ذكر ، وإليه أشار بقوله :

.... وقل فى غيرهما

فمن القليل : « خروف ، وخرفان ، وخَرِب ـ بالخاء المعجمة » : ذكر الحبارى ـ وخربان ، وأخ ، وإخوان ، وغزال ، وغزلان ، وصوار ، وصيران فى قطيع البقر ، وقنو ، وقنوان ، وظليم ، وظلمان ، وحائط ، وحيطان »

قوله :

وفَعْلاً اسماً ، وفَعِيلاً ، وفَعَلْ غَيرُ مُعَلِّ الْعَيْن ، فُعْلانٌ شمَلْ

تكلم فى هذا البيت على البناء الثامن عشر ، وهو « فُعْلاَن » ـ بضم الفاء ـ فذكر أنه يكون جمعا لثلاثة أوزان :

« لفَعْل » ـ بفتح الفاء ، وسكون العين ـ نحو : «ظهر ، وظُهْران » .

و « لفَعيل » نحو « رغيف ، ورغفان » .

و « لفَعَل » ـ بفتح الفاء ، والعين ـ نحو : « حمل ، وحملان » : وهو ذكر الغنم .

وشرط فى ثلاثتها أن تكون اسـما ، وأن يكون « فَعَل » المفتوح العين ، والفاء ـ صحيح العين ، وقد أشار إلى ذلك كله بقوله :

وفعلا اسما، وفعيلا ، وفعلَ .... البيت .

فقوله : « وفعلا » وما عطف عليه مفعول « بشمل » والفاعل فيه ضمير عائد عـلى « فعلان » ، و « غـير مُعَلّ العين » حـال من « فعل » وهـو المثال الآخر .

وقد ندر « فعـلان » فى « راكب ، وركبان » وفى « أفْعلَ » نحـــو : « أسود ، وسودان ، وأعـمى ، وعميان » ، وفى « فعـال » نحو : « زقاق ، وزقان » .

قوله :

ولِكَريم ، وبـخـــيـل « فُعَلاَ » كـذاَ لِمــاَ ضَاهاَهُمــاَ قَدْ جُعِلاَ

ونـــابَ عَنْهُ أفْعِلاَءُ فـــى المُعَلّ لاَمــاً ، ومَضْعَف ، وغَيْرُ ذاَكَ قَلّ

تكلم فى هذين البيتين : على البناء التاسع عشر ، والعشرين ، وهما : « فُعل » ـ بضم الفاء ـ و « أفْعِلاَء » : فذكر أن « فُعلا » يكون جمـعا مقيسا « لفعـيل » صفة لمذكـر عاقل ، بمعنى « فاعل » بشـرط ألا يكون مضاعـفا ولا معـتل اللام ، نحو : « ظـريف ، وظرفاء ، وكـريم ، وكرماء ، وبخـيل ، وبخلاء » (1) .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ولكريم ، وبخيل فعلا ....

---

(1) فى (جـ) : « ظريف ، وظرفان ، وكريم ، وكرمان ، وبخيل ، وبخلان » .

والشروط المذكورة فهمت من تمثيله .

ثم نبه على أن « فُعْلاَن » يكون جمعا لما أشبه المثالين ، المذكورين فى الدلالة على معنى هو [1] . كالغريزة ، نحو : « عاقل ، وعقلاء ، وصالح ، وصلحاء ، وشاعر ، وشعراء » وإلى ذلك أشار بقوله :

كذا لما ضاهاهما قد جعلا

فالضمير [2] . فى « ضاهاهما » عائد على المثالين اللذين ذكرهما .

والضمير فى « جعلا » عائد على « فعلا » .

ثم نبه فى البيت الثانى على المثال الثانى ، وهو « أَفْعِلاء » فذكر أنه ينوب عن « فعلاء » فى « فعيل » إذا كان المعتل اللام ، أو مضاعفا ، نحو : « ولى ، وأولياء ، وشديد وأشداء ، وغنى ، وأغنياء »

وإلى هذا أشار بقوله :

وناب عنه « أفعلاء » فى المعل لاما ، ومضعفا ....

فالضمير فى عنه عائد على « فعلاء » .

ثم نبه على أن « أفعلاء » قل فى غير المعل ، والمضاعف من « فعيل » نحو : « نصيب ، وأنصباء ، وصديق ، وأصدقاء ، وهين ، وأهوناء » وإلى ذلك أشار بقوله : « وغير ذاك قل » والإشارة « بذاك » إلى مجىء « أفعلاء » جمعا « لفعيل » المعل ، والمضاعف .

وقوله : غير راجع إلى مجىء « أفعلاء » غير معتل ، ولامضاعف على

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « هو » .

(٢) فى (ب) : « والضمير » .

« أفعلاء » .

والضمير فى « قل » عائد على « غير » .

قوله :

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ ، وَفَاعَلِ   وَفَـاعَلاءُ مَعَ نَحْوِ كَـاهِلِ
وحائضٍ ، وصاهِلٍ ، وَفَاعِلَهْ   وشذَّ فى الفارِسِ مَعْ ماَ ماَثَلَهْ

تكلم فى هذين البيتين : على البناء الحادى ، والعشرين ، وهو :

« فَوَعل » : فذكر أنه يكون جمعا « لفَوْعَل » نحو : « جوهر ، وجواهر ، وكوثر ، وكواثر » و « لفاعل » - بفتح العين - ، نحو : طابع ، وطوابع ، وقالب ، وقوالب » و « لفاعلاء » - أيضاً - نحو : « قاصعاء ، وقواصع » وهو من أبواب حجر اليربوع « ولفاعل » - بكسر العين - نحو : « كاهل ، وكواهل » .

وقد أشار إلى الأوزان الأربعة بقوله فى البيت الأول .

فَوَاعل لِفَوْعلَ .... البيت .

ويشترط فى أربعتها أن يكون اسما ، ولم ينبه المصنف عليه .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن « فواعل » يكون جمعا « لفاعل » صفة لعاقل ، مؤنث ، وذلك مأخوذ من تمثيله بحائض ، فتقول ،« حائض ، وحوائض ، وطامث ، وطوامث » و « لفاعل » - أيضا - صفة لما لا يعقل ، وذلك مأخوذ من تمثيله - أيضا - « بصاهل » فتقول : « صاهِل ، وصَوَاهِل ، وناعق ، ونواعق » و « لفاعلة » - أيضاً - سواء كان اسما أو صفة ، نحو :

« فاطمة ،وفواطم ، وصاحبة ، وصواحب » .

ولذلك أطلق المصنف « فاعلة » .

ثم نبه على أن « فاعـلاء » إن كان صفة لعاقل جمعـه على « فواعل » شاذ ، قـالوا : « فارس ، وفـوارس ، وشـاهد ، وشواهـد ، وسابق ، وسـوابق ، وداجن ، ودواجن » صفة لعاقل : من دجن ـ بالجيم ـ إذا : أقام [(١)] ، وناكس ونواكس .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَشَذَّ فى الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

أى : ما أشبهه من الأمثلة المسموعة فيما هو صفة لعاقل .

قوله :

وَبِفَعَائِـلَ اجْمَعَـنْ فَعَالَـهْ   وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ ، أوْمُزَالَهْ

تكلم فى هذا البيت على البناء الثانى ، والعشرين وهو :

« فَعائل » : فذكر أنه يكون جمعا لكل رباعى مؤنث ، قبل آخره مدة ، سواء كانت المدة ألفا ، أو ياء ، أو واوا ، وكـان فى آخره تاء التأنيث ، أو لم تكن كـان أو له مضـمومـا ، أو مكسورا ، أو مـفتـوحا ، نحـو : « سحـابة » ، وسحائب ، ورسالة ، ورسائل ، وعقاب ، وعقائب ، وصحيفة ، وصحائف وحلوبة ، وحلائب ، وعجوز ، وعجائز » وإلى ذلك أشار بقوله :

وبفعائل اجمعن فعالة .... البيت .

---

(١) سقط من « ب ، جـ) الآتى : « صفة لعاقل ، من دجف ـ بالجيم ـ : إذا أقام » .

فقوله : « وشبهــه » يريد : الرباعى الذى قبل آخره واو أو ياء ، ثم سوى فى ذلك بين وجود التــاء ، وعدمها ، وسكت عــن حركة الفاء ، فـدل على أنها بالثلاث .

ويفهم من قوله : أن فـعيلا بغير تاء يجمع على « فـعائل» .لأنه مندرج تحت ما قاله ، نحو : « سعيد » : اسم امرأة .

قال ابن المصنف : « وجمع » « فـعيل » على « فعائل » عـزيز ، لا يكاد يعثر عليه » (1) .

قوله :

وبالفَعَالِـــى ، والْفَعَــالَى جُمــعاَ صَحْراءءُ ، وَالْعَذْراءُ ، وَالقِيس اَتْبعَا

تكلم فى هذا البيت على البـناء الثالث ، والعشرين ، والرابع ، والعــشرين ، وهما :

« فَعَالِى » ـ بفتح الفــاء ، وكسر اللام ـ و « فَعَالَى » ـ بفـتح الفاء ، واللام ـ فذكر أنهما يكونان جمعا « لفعلاء » اسما كان « كصحراء » أو صفة

« كعذراء » فتقول : « صَحْراء ، وصَحارٍ ، وصَحارَى » و « عَذْراء ، وعذار وعذارى » وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وبالفعالى ، والفعــالى جمــعا صحراء والعذراء ... البيت .

ثم أمر باتباع القياس فى ذلك ، فقال : « والقيس اتبعا » يعنى : القياس ، والألف فى « اتبعا » بدل من النون الخفيفة .

---

(1) وعبـارة ابن المصنف : « وهو من « فعـيل » عزيز ، ولا يكاد يعـثر عليـه » ص ٧٨ شرح ابن الناظم ، لألفية ابن مالك ـ بتحقيقنا .

ويجىءُ هذان البناءان جمعا لما فى آخره ألف مقصورة :

إمـا للتـأنيث « كحُبْلَى » أو للإلحـاق ، نحو : « ذِفْرَى » تقـول : « حبـال ، وحبالى ، وذفار ، وذفارى » .

والذفرى : ـ بالذال المعجمة ـ : و بالكسر : ما وراء أذن البعير ، وهو أول ما يعرف منه .

قوله :

وَاجْعَلْ « فَعَالِىَّ » لِغَيْرِ ذِى نَسَبْ   جُدِّدَ كَالْكُرْسِـــىِّ تَتْبَـــع الْعَرَبْ

تكلم فى هذا البيت على البناء الخامس ، والعشرين ، وهو « فعالى » ـ بفتـح الفاء ، وتشديـد الياء ـ : فذكـر أنه يكون جمـعا لكل ثلاثـى آخره ياء مشددة ، لم يتجدد فيه للنسب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

واجعل فعالى لغير ذى نسب   جـــدّد   . . . .

ومثل « بالكرسى » وذكر أنك إذا فعلت ذلك تبعت العرب ، فتقول :

« كرسىّ ، وكراسى ، وبختى ، وبخاتىّ » .

ولا تقـول فى « بصرى » : « بصـارى » ؛ لأن الياء فـيه مـجددة (١) للنسب .

وعلى هذا : لا يقـال فى « أناسىّ » إنه جـمع « إنسىّ » لأن اليـاء فيـه مجددة للنسب ، وإنما هو جمع « إنسـان » : أبدلت فيه النون ياء فى الجمع ، كما قالوا فى « ظربان » « ظرابىّ » .

وقد نطق بعض العرب بالنون ، فجاء فى ذلك على الأصل ، فقال :

---

(١) فى (ب) : « مجرد » .

« أناسين ، وظرابين » .

ولو كان « أناسيّ » جمع « إنسى » لقيل فى نحو : « جنِّى ، وتركى » « جنانىّ ، وتراكى » .

ولم يقله أحد .

قوله :

وبِفَعَالِلَ ، وَشِبْهِهِ انْطِقَا   فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاَثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ، وَمِنْ خُمَاسِي   جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ
والرَّابِعُ الشَّبِيهُ بالمزيد قَدْ   يُحْذَف ، دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ
وَزَائِدَ الْعَادِي الرباعِي احْذِفْهُ مَا   لَمْ يكُ لَيْناً إثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

تكلم فى هذه الأبيات على البناء السادس ، والعشرين ، والسابع والعشرين وهما ختام [1] . الأبنية .

فالأول : كل جمع ثالثه ألف ، وبعدها حرفان ، ومفرده كله أصول ، نحو : « جعفر ، وجعافر ، وزبرج ، وزبارج » .

والثانى : شبيهه ، وهو ما كان أحد حروف مفرد زائدا : إما للإلحاق ، نحو : « جوهر ، وجواهر » ، أو لغيره « كمسجد ، ومساجد » .

فذكر أن هذين البناءين يكونان جمعا لما زاد على الثلاثة ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) فى (ب) : « ختمان الأبنية » وفى ـ جـ) : « جسام الأبنية » .

وبفعالل ، وشبهه انطقا   ....

والألف فى « انطقا » بدل من نون التوكيد الخفيفة .

فنبه « بشبهه » على البناء الثانى ، ودخل تحت قوله :« ما فوق الثلاثة »

الرباعى ، والخماسى : مجردين ، أو مزيدا فيهما .

وقد تقدم مثال الرباعى المجَرد ، والمزيد فيه ، وسيأتى الخماسى .

ثم شرط فى البيت الثانى : أن يكون الزائد على الثلاثة من غير ما مضى من نحو : « كبرى ، وصغـرى ، وأحمر ، وحمراء ، وسكران ، وسكرى ، وساحر ، ورام ، وصائم » فإنه قد تقدمت جموعها على ما ذكر هناك .

وإلى هذا أشار بقوله : « من غير ما مضى » : فدخل تحت قوله :

« من غير ما مضى » : الرباعى المجـرد ، والثلاثى المزيد فيه ، إذا كان من غير ما مضى .

ثم قال : و « من خماسى » وهو متعلق بقوله : « انف » بعد هذا .

وليس معطوفا على غير فى قوله : « من غير ما مضى » .

وقسم الخماسى : إلى مجرد ، وهو الذى تجرد عن الزوائد .

فذكر أن حكمه فى الجمع حذف آخره ، فتقول فى « سفرجل » :

« سـفارج » ـ بـحذف اللام ـ وإلى هـذا أشار بقـوله : « الآخـر انف بالقياس » .

وحركة همزة « الآخـــر » منقولة إلـــى اللام ، و « الآخـــر » منصوب « انف » .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن رابع الخماسى المجرد : إن كان شبيها بالزائد جاز حذفه ، وإبقاء الأخير ، فتقول كالنون فى « خدرنق » :

« خدارق » وفى « فرزدق » : « فرازق » .

ومعنى الشبه الزائد : أن يكون الحرف الأصلى من حروف الزيادة كالنون فى « خَدَرنَق » أو يكون من مخرج ما هو من حروف الزيادة ، كدال

« فرذدق » .

وحذف الآخر ـ هنا ـ أولى من حذف الرابع .

وقد أشار المصنف إلى ما ذكرناه بقوله :

والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف .... البيت .

فقوله : « الرابع » يعنى : من الخماسى ، وقوله : « قد يحذف » تنبيه على قلة حذف الرابع فى مثل هذا بالنسبة إلى حذف الأخير .

و « ما به تم العدد » يعنى به : الحرف الخامس .

ثم لما فرغ من الخماسى المجرد تكلم فى البيت الرابع على الخماسى ، المزيد فيه :

فذكر أن حكمه : أن يحذف منه الزائد ، ما لم يكن الزائد حرف لين قبل الآخر ، تقول فى « سِبَطْرىَ » : « سَبَاطِر » وفى : « فدوكس » :

« فداكس » فتحذف الزائد فيهما ، وهما الألف ، والواو .

وإلى هذا أشار بقوله :

وزائد العادى الرباعى احذفه ....

فقوله : « العادى الرباعى » معناه : المجاوز الرباعى ، فهو اسم فاعل من « عدا » أى : جاوز .

و « الرباعى » مفعول « بالعادى » .

وسكن ياءه فى النصب جريا على إحدى اللغتين .

ثم نبه على استثناء [1] . الزائد ، إذا كان حرف لين قبل الآخر ، فقال :

« ما لم يك لينا » وقوله : « إثره اللذ ختما » يعنى : إثر حرف اللين ، الحرف الذى ختم الكلمة .

وسكن ذال « اللَّذْ » بعد حذف الياء ، وهى لغة ، فتقول : فيما قبل آخره حرف مد ، ولين : « عصفور ، وعصافير ، وقنديل ، وقناديل ، وقرطاس ، وقراطيس » : فتثبت حرف المد ، واللين ، وتجعله فى الجمع ياء .

قوله :

والسِّينَ ، والتَّا منْ كـمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إذ بِبِنَـا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ

والمِيمُ أُولَى مِنْ سِوَاه بِالْبَقَا ... والْهَمْزُ ، والْيَا مِثْلُه إِنْ سُبِقَا

وَالْيَاءَ ، لاَ الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

وخَيَّرُوا فِى زائِدَىْ سَرَنْدَى ... وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

تكلم فى هذه الأبيات على الاسم ، إذا كان فيه أكثر من حرف زائد :

فذكر أنه إذا كان فيه ثلاثة زوائد حذفت منها اثنين ، وتركت الأولى [2]

(١) فى (ب) : « فى استثناء الزائد » .

(٢) فى (أ ، جـ) : « الأول » .

بالبقاء .

وهو ما كان دالا على معنى ، أو فى محل ما دل على معنى ، فتقول فى « مستدع » : « مَدَاعٍ » : فتحذف السين ، والتاء ، وتبقى الميم ؛ لأنها الة على اسم الفاعل .

وإلى هذا أشار بقوله :

والسين ، والتا من كمستدع أزل

وقصر « التاء » ضرورة .

ثم نبه على أن سبب الحذف : إخلالهما بلفظ الجمع لو بقيا إذ يخرج بهما عن ألفاظ الجموع [1] .الموجودة .

وإلى ذلك أشار بقوله :

إذ بِنَا الجمع بقاهما مخل

وقصر « البناء ، والبقاء » ضرورة .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الميم من « مستدع » وشبهه أولى بالبقاء فى الجمع من غيره ، وإلى هذا أشار بقوله :

والميم أولى من سواه بالبقا ....

ثم نبه فى بقية البيت : على أن الهمز ، والياء ، إذا زيدا فى أول الكلمة كانا كالميم فى الأولوية بالبقاء ؛ لكونهما فى محل ما يدل على معنى ، وإلى هذا أشار بقوله :

والهمز ، واليا مثله إن سبقا

(١) فى (جـ) : « الجمع » .

فتقول فى « ألندد ، ويلندد » : « ألادّ ، ويلادّ » فتحذف النون منهما ، وتبقى الهمزة ، والياء فيهما ؛ لما ذكر .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أنه إذا اجتمع زائدان : أحدهما واو ، والآخر ياء ، حذفت الباء ، وتركت الواو ؛ لأن حذف الياء لا يؤدى إلى حذف الواو ، بخلاف العكس .

والقاعدة : أن الزائدين إذا كان حذف أحدهما يؤدى إلى حذف الآخر ، وحذف الآخر لا يؤدى إلى ذلك حذفت الذى لا يؤدى ، وتركت الآخر ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

والياء ، لا الواو احذف ان جمعت ما كحيزبون ....

فإذا جمعت مثل : « حيزبون » ، وهى : العجوز [1] ، حذفت الياء ، وتركت الواو ، فقلبتها ياء فى الجمع ، فتقول : « حزابين » ولا تحذف الواو ، وتترك الياء ؛ لأنه يؤدى إلى حذفها ؛ لأنك لو أبقيت الياء بعد حذف الواو لوقعت فى أن يكون بعد ألف الجمع المتناهى ثلاث متحركات ، فكنت تقول : « حيازبن » [2] . وذلك لا يوجد إلا حيث آخر الكلمة تاء « كصياَقلَة » فتكون صيغة منتهى الجموع ، فتحتاج إلى حذف الياء ؛ فرارا من هذا المحظور فيؤدى إلى حذف الواو ، والياء ، فكان حذف الياء أولى ؛ إذ لا يؤدى إلى شىء من ذلك .

---

(١) جميع الشروح التى اطلعت عليها فسرت كلمة « حيزبون » بالعجوز ، وقد فسرها الشارح الأندلسى بالداهية ، وقد اعتمدت في تفسيرها على ما جاء فى الشروح الآخرى ، وفيما استدرك على القاموس ، مادة (الحزب) ، « الحيزبون ـ كعضرفوت : العجوز ، والتى لا خير فيها ، صرح بذلك الجوهرى ، وغيره ، ونونه زائدة ، وقيل : أصلية ، كما فى المزهر » .

(٢) « حيازبن » بسكون الموحدة ، أو تحريكها » الصبان ٤ / ١٥١ . .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أن الزائدين : إن كانا متكافئين لا يلزم من حذف أحدهما حذف الآخر ، ولا مزية لأحدهما على الآخر كنت مخيرا فى حذف أيهما شئت ، كالنون ، والألف من « سرندى » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وخيروا فى زائدى سرندى (١) .

فتقول فى جمعه : « سراند » ـ بحذف الألف ، وإبقاء النون ،

و « سراد » ـ بحذف النون ، وإبقاء الألف ثم قبلها ياء ، ثم قال :

وكل ما ضاهاه كالعلندى (٢) .

أى : وكل ما أشبهه ، هكذا تفعل فيه « كالعلندى » .

فإن شئت أن تقول : « علاند » وإن شئت أن تقول « علاد » (٣) .

---

(١) السرندى : السريع فى أموره ، أو الشديد .

(٢) العلندى : الغليظ من كل شيء ، وشجر من العضاء له شوك . .

(٣) الألف التى تبقى هى ألف المقصور ، التى تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف ، فأكثر ، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف ، الذى يلى ألف الجمع ، فتقلب هذه الألف ياء ، فيصير الاسم حال الجمع منقوصا ، فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف معاملة الياء فى « جوار » وغواش ، ودواع »

التصغير

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاثىَّ إذا صَغَّرْتَهُ ، نَحْوُ : قُذَىٍّ فى قَذَى
فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لما فاقَ ، كَجَعْلِ درهَم دُرَيْهِماَ
وَمَابِهِ لِمُنْتَهَى الجمعِ وُصِلْ بهِ إلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ
وجائِزٌ تَعْوِيضُ يَاقَبْلَ الطرفْ إنْ كانَ بعْضُ الاسْمِ فِيهما انْحَذَفْ
وَحَائِدٌ عن القياسِ كُلُّ ما خَالفَ فى البابَيْنِ حُكْماً رُسِماَ

هذا الباب : وضعه للتصغير ، وهو جار فى أحكامه على أحكام التكسير وقد قال سيبويه : التصغير ، والتكسير يجريان من واد واحد ، إشارة إلى أن أحكامهما واحدة .

وقد نبه المصنف فى هذه الأبيات على أن أبنية التصغير ثلاثة .

« فُعَيْل » وهو للثلاثى [1] ، نحو : « فُلَيْس » وإلى هذا أشار بقوله :

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثىَّ إذا صَغَّرته ....

ومثله « بقُذَى » فى تصغير « قَذَىَ » .

البناء الثانى : « فُعَيْعِل » ـ بغير ياء قبل اللام ـ وهو للرباعى نحو : « جُعَيْفِر ، ودُرَيْهِم » فى تصغير : « جَعْفَر ، ودِرْهَم » وللخماسى إذا صغرته ، ولم تعوض من الحرف الخامس المحذوف ، فتقول فى « سفَرجَل »

(١) فى (ب ، جـ) : « الثلاثى » .

« سُفَيْرج » .

البناء الثالث : « فعَيْعيل » - بياء قبل لامه - وهو للخماسى إذا عوضت من المحذوف ، فتقول فى « سَفَرجَلْ »[1] : « سُفَيْرِيج » - ياء - عوضا عن اللام المحذوفة ، وللخماسى الذى قبل آخره حرف مد ، ولين زائدا ، فتقول فى تصغير « عصفور » : « عُصَيْفير » وفى « قِنْديلِ » : « قُنَيْديل » وفى « مِصْبَاح » : « مُصَيْبِيح » .

فتقلب الواو ، والألف ياء ، لانكسار ما قبلهما ، وتدع الياء على حالها وقد أشار المصنف إلى جميع ما ذكرناه بقوله :

فعيعل مع فعيعيل لما   فاق

فجعل البناءين لما فاق الثلاثة فى عدده :

فدخل فيه الرباعى ، والخماسى ، الذى حروفه أصول ،والخماسى الذى رابعه حرف مد ، ولين ، زائدا .

ومثل « بدرهم » وهو من الرباعى :

وفى كلامه إجمال ؛ لأنه جعل البناءين المذكورين لما زاد على الثلاثة ، ولم يفصل ، فلم يعين حيث يكون « فُعَيْعِل » وحيث يكون : « فُعَيْعيلِ » وقد تقدم تفصيل ذلك .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن الذى توصلت به لمنتهى الجمع من التصرف فى المفرد ، بمثل ذلك تتوصل إلى أبنية التصغير .

---

(١) سفرجل : « ثمر معروف ، قابض ، مقو ، مشه ، مسكن للعطش .. والجمع « سفارج ، والواحدة بهاء ... » قاموس (السفرجل)

فكمـا حذفت الآخر من نـحو « سَفَرْجَل » حين [١] . جمعته ، كذلك تفعل فى تصغيره ، فتقول : « سفيرج » كما قلت : « سفارج » وكما قلت : « سفارج » وكما قلت : « مَدَاعٍ » فى جمع « مستدع » ـ بحذف السين والتاء ـ كذلك تقول فى تصغيره « مُدَيْعٍ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وما به لمنتهى الجمع وصل .... البيت .

ثم نبـه فى البـيت الرابع على أنه يجـوز أن يعـوض من المحـذوف فى التصغير ، كما يجوز ذلك فى التكسير ، وعين أن يكون التعويض قبل الطرف فتـقول « سُفَيْرِيج » ـ بـياء قبـل الجيم ـ عوضـا عن اللام ـ كـما عوضـوا فى التكسير فقالوا : « سفاريج » [٢] .

وإلى هذا أشار بقوله :

وجائز تعويض يا قبل الطرف ....

فـأضاف « التـعويض » إلى « ياء » قـبل الطرف ، وهى : من إضافـة الشىء إلى محلـه ؛ لأن المراد : أن ما قبل الطرف يكون مـحلا للتـعويض ، والضمير فى قوله : « راجع إلى التصغير ، والتكسير .

ثم نبه على أن ما خالف الحكم الذى ذكره فى التصـغير ، والتكسير فهو حائد عن القياس .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وحائدٌ عَن الْقيَاس ... ... البيت .

---

(١) سقط من (أ) لفظ : « حين » .

(٢) انظر وجوه تصغير ـ « سفرجل » فى كتابنا « التنوير فى التصغير » ص ٥٦ ، وما بعدها . . .

فمن الخارج عن القياس قولهم : « مُغَيْربَان » فى تصغير « مَغْرِب » و « عُشَيْشيَة » فى تصغير « عَشِيَّة » وما أشبه ذلك [1].

كما خرج عن القياس فى باب التكسير : « أرَاهِط » جمع « رهط » و « أبَاطِل » : جمع « باطل » و « أكَارِع » : جمع « كراع » و « أحاديث » : جمع « حَدِيث » و « أعاريض » جمع « عروض » و « أقاطيع » : جمع « قطيع » و « أمكُن » جمع « مكان » .

قوله :

لِتِلْوِيَاَ التَّصْغِيـــرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَأْنِـيـث ، او مَدَّتِه الْفَتْحُ انْحَتَمْ
كـــذاكَ مـــاَ مَدةَ أَفْعـــاَلٍ سَبَقْ ... أَوْ مَدَّ سَكْرَانَ ، وَمـــاَبِهِ الْتَحَقْ

نبه فى هذين البيـتين : على أن الحرف الذى قبل ياء التصغـير : إن كان قبل علامـة التأنيث ، نحو : « فاطمـة ، وحُبْلَى » أو مدة تأنيث « كَحَمْراء » وجب فتحه ، تقول : « فُوَيطمة » [2]. « وحُبْلَى ، وحُمَيْرَاء » .

وإلى هذا أشار بقوله :

لتلْو ياَ التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ .... البيت

فقصر « ياء التصغير » ضرورة و « تلوها » هو الحرف الذى بعدها ، و « عَلَم » مضاف إلى تأنيث .

فالمراد : من قـبل علامة تأنيث ، وقوله : « أو مـدته » معطوف على « علم »

(١) انظر ما شذ عن التصغير فى كتابنا « التنوير فى التصغير » ص ٨٢ إلى ٩٩ .
(٢) فى (أ) « فطيمة » وفى (جـ) « نعيمة » وفى (ب) « فويطمة » .

والهاء : عائدة على « التأنيث » .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الفتح ـ أيضاً ـ حكم ما قبل ألف « أَفْعَال » والألف ، والنون فى « سكران » وما التحق به « كعثمان » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

كذاكَ ماَ مدَّة أَفْعاَل سبَق .... البيت .

يريد : كذاك الحرف ، الذى سبق مدة « أَفْعاَل » .

« فمدَّة » مفعول « بسَبَق » والفاعل به ضمير يعود على « ما »

فتقول (١) : « أُجَيْمَال » فى تصغير « أَجْماَل » و « سُكَيْرَن » فى تصغير « سكْراْن » و « عُثَيْمان » فى تصغير « عُثْماَن » .

وأماً « سِرْحاَن » فتقول فى تصغيره : « سُرَيْحِين » ؛ لأنهم قالوا فى تكسيره « سَرَاحِين » ولم يقولوا « سكاَرين » فجعلوه مخالفا « لسكران » فى تكسيره ، والتصغير يتبع (٢) التكسير .

فإن لم يكن ما بعد ياء التصغير قبل شىء مما ذكر وجب كسره « كدُرَيْهِم » ما لم يكن محل إعراب ، نحو : « فُلَيْس » فهو على نحو ما يقتضيه العامل .

قوله :

---

(١) فى (جـ) : « تقول » .

(٢) فى (أ ، جـ) : « تبع » .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ الْمُضَافِ، والمركَّب

وهكَذَا زِيَادَتَا فَعْلاَنَا ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَو جمعِ تصحيحٍ جَلاَ

لما تقرر أن ما بعد ياء التصغير يكسر فيما زاد على الثلاثة ، واستثنيت منه المواضع المذكورة قبل .

ذكر - أيضاً - مواضع استثنيت من قوله : « ما زاد على الثلاثة يجيء على « فُعَيْعِل » أو على « فُعَيْعِيل » لأن هذه المواضع التى يذكرها ظاهرها مخالفة لك ، لما فى آخرها من الزيادة ولكنهم عدوا تلك الزيادة بمنزلة المنفصل (١) عن تلك الكلمة فلم يعتدوا بها .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وَأَلِفُ التأنيث حَيْثُ مُدَّاَ .... البيت .

وإنما ذلك : إذا كان ألف التأنيث الممدودة ، وما ذكر بعده قد تقدم قبله أربعة أحرف ، غير ياء التصغير ، فتقول فى « جُخدباء » (٢) : « جُخَيْدِبَاء » وتقول فى « حنظلة » : « حُنَيْظِلَة » .

ثم نبه فى البيت الثانى على ثلاثة مواضع :

مافيه ياء النسب « كعبقرىّ » تقول : « عُبَيْقِرِىّ » .

---

(١) فى (جـ) : « بمنزلة المنزل » .

(٢) الجخدب :- بالضم ، والجخادب ، والجخادبة ، والخادباء ، ويقصرر .. : الضخم الغليظ ،

وعجز المضاف ، نحو : « عَبْد الله » تقول : « عُبَيْد الله » .

وعجز المركب : تركيب مزج ، نحو : « بَعْلَبَكَّ » تقول : « بُعَيْلِبَك » فلا يعتد بياء النسب ، ولا بعجز المضاف ، والمركب .

وإلى هذا أشار بقوله :

كذا المزيد آخراً للنَّسَبِ .... البيت .

ثم نبه فى البيت الثالث على موضع آخر [1]، وهو : الألف ، والنون الزائدتان فى « فَعْلاَن » إذا كانت بعد أربعة أحرف ، نحو : « زَعفْرَاَن » تقول فيه : « زُعيفران » وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وهكذاَ زيادتاَ فَعْلاَناَ ... ... البيت .

ثم نبه فى البيت الرابع على موضعين ، وهما : المثنى ، والمجموع جمع تصحيح ، فتقول : « مُسَيْلمـاَنِ ، ومُسَيْلمُونَ ، ومُسَيْلماَت » : فلا يعتد بما زيد للتثنية ، والجمع .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وقدِّرِ انْفِصاَلَ ماَدَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ .... البيت .

قوله :

وَأَلفُ التأنيث ذُو الْقصْرِ متى زَادَ عَلَى أَرْبَعـَةٍ لـَنْ يثبتاَ

وعِنْدَ تَصْغِيـرِ حُبَـارىَ خَيِّرِ بين الحُبَيْرى ـ فَادْرِ ـ والْحُبَيِّر

لما تقـرر أن الزائد بعد أربعة أحـرف يعد فى حـكم المنفصل ولا يضـر

---

(1) فى (ب) : « مواضع آخر » .

إبقاؤها عند التصغير نبه على أن ألف التأنيث المقصورة ليست من ذلك ؛ إذ لا تعتد فى حكم المنفصل ، لعدم استقلاق النطق بها وحدها ، بخلاف الممدودة

فتحذف المقصورة وإن جاءت بعد أربعة أحرف ، كقولهم فى « قَرْقَرى » « قُرَيْقِر » - بحذف الألف - ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وألفُ التأنيث ذُو القصْرِ مَتَى .... البيت .

ثم نبه فى البيت الثانى على أنها إذا كان قبلها فى الكلمة مدة كنت مخيرا بين حذفها فى التصغير ، وإبقاء المدة ، أو بالعكس ، فتقول فى

« حُبَارَى » : « حُبَيِّر » - بحذف ألف التأنيث - أو « حُبَيْرَى » بثباتها وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وعنْدَ تصغير « حُبَارى » خيّر .... البيت .

قوله :

وَارْدُد لأَصْلٍ ثانياً لَيْنًا قُلِبْ فَقيمةً صيّر قُوَيْمَةً تُصِبْ
وشذَّ فى عيد عُيَيْد ، وحُتِمْ للجمعِ من ذاَ ما لتصغير عُلِمْ
والألفُ الثَّانِى المزيدُ يُجْعَلُ واواً ، كذاَ ماَ الأَصْلُ فيه يُجهَلُ

تكلم فى هذه الأبيات على [1] . ثانى الكلمة إذا كان حرف مد ، ولين فذكر أنه يرد إلى أصله ، فتقول فى : « قِيمَة » : « قُوَيْمَة » : فترد الياء إلى الواو ؛ لأنها الأصل .

وشذ فى « عِيد » : « عُيَيْد » وكان الأصل : « عُوَيداً » لأنه من العود

(١) سقط من (ب) لفظ : « على » .

وتقول فى «موسر» : « مُيَيْسِر » لأنه من اليسر ، وتقول فى « ناب » : « نُيَيْب » : فرددته إلى الأصل ، وهو الياء .

فإن كان أصل الألف همـزة ، تلى همزة ، كألف « آدم » قلبت واوا ، فتـقول : « أُوَيْدِم » وقـد أشار المصنف إلى رد حـرف المد ، واللين إلى[1] أصله ، إذا كان ثانيا بقوله :

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِياً لِيْناً قُلِب .... البيت .

ومثل « بقيمة » وهو ما أصله الواو .

فقوله : « ليناً » حال من « ثانيا » و « قُلِب » فى موضع الصفة « لثانياً » وصحت الحال من « ثانياً » ـ وإن كان نكرة ـ لأنه موصوف « بقلب » فالتـقدير : واردد لأصل ثانيا مقلوبا عن أصل فـى حال كونه لين .

ثم نبه فى البيت الثانى : على شذوذ قولهم : « عُيَيْد » فى تصغير « عِيد » وكان حقه أن يقال : « عُوَيْد » لأنه من العود .

ثم نبه فى بقية البيت : على أنه يتحـتم لجمع التكسير من القلب بمثل ما يتحتم للمصغر .

فكما قالوا « عُيَيْد » ـ باليـاء ـ فى التصغيـر ، فكذلك قالوا ، « أَعْيَاد » فى التكسير ، وكما قالوا « نُيَيْب » قالوا : « أَنْيَاب » .

ثم نبه فى البـيت الثالث : على أن الألف الزائدة إذا وقـعت ثانيا قلبت

(١) فى (أ) : « حرف اللين »

واوا ، وكذلك المجهولة الأصـل ، فتقول فى « ضَـارِب » : « ضُوَيْرِب » لأن الألف زائدة ، وتقول فى « عَـاج » : « عُوَيْج » لأن الألف مجهولة الأصل.

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

والألف الثّانى المزيد يُجعَلُ .... البيت .

قوله :

وكمِّلِ المنقوصَ فى التَّصْغيرِ ماَ لَمْ يَحْـوِ غيـرَ التاءِ ثالثاً كمـا

نبه فى هذا البيت :على أنك تكمل الاسم فى التصـغير : برد ما حذف منه ، ما لم يكن على ثلاثة أحرف ، وكان الثالث غير تاء التأنيث .

فتـقول فى « عضَة » : « عُضَيْهَة » وفى « شفة » : « شُفَيْهَة » : فـترد المحذوف ؛ لأن بنية « فُعَيْل » لا تتصور [1] . إلا من ثلاثة أحرف . ولا عبرة بالتاء .

فإن كان على ثلاثة أحرف لم ترد المحذوف ، فتقول فى تصغير « قـاض » : « قُوَيْضٍ » ولاترد المحذوف ، لأن بنـية « فُعَيل » تحـصل بدونه .

رقد أشار المصنف إلى رد المحذوف فيما لم يكن على ثلاثة أحرف بقوله :

وكمل المنقوص فى التصغير ما لـم يحو غيـر التاء ثالثا ...

يريد : ما لم يحو حرفا ثالثا ، ويكون ذلك الثالث غير تاء التأنيث ـ كما تقدم بيانه ـ .

---

(١) فى (جـ) : « لا يتصور » .

فإن كان الثالث تاء التأنيث لم يعتد بها ، ويرد المحذوف ، ومثل « بمآء » :

فلو سميت بها ، وصغرتها كملت صيغة « فُعَيْل » فقلت : « مُوَىّ » .

وقـوله : « المنقـوص » : يريد : المحـذوف منه ، أو الوارد على حـرفين من البنيات ، فيكون قد نقص عن الثلاثة ، كمثاله فى البيت « بماً » .

قوله :

وَمَـنْ بتَرْخِيـم يُصَغـرُ اكْتَفَى بِالأَصْلِ ، كَالعُطَيْفِ ، يَعْنِي : الْمِعْطَفَا

هذا البيت تكلم فيه على تصغير الترخيم :

وهو : أن تجرد الاسم عن الزوائد : فإن كانت الأصول ثلاثة صغرته على « فعيل » فتقول فى « أَحْمَد » : « حُمَيْد » وإن كانت فيه ألف التأنيث ألحقت التاء فتقول فى « سوداء » : « سُوَيْدَة » .

وإن كانت الأصول أربعة رددته إلى « فُعَيْعِل » فتقول فى « قِرْطَاس » : « قُرَيْطِس » وفى « عصفُور » : « عُصَيْفِر » .

وأما « إبراهيم » فقالوا فيه : « بُرَيْه » كما قالوا فى « إِسْمَاعِيل » : « سُمَيع » ـ كما نص عليهما سيبويه .

كأنهم لما لم يعرفوا فيهما الأصل من الزائد لعجمتها عاملوهما معاملة ما أصوله ثلاثة ؛ إذ هى أقل ما يمكن من الأصول [1] .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَمَنْ بَتَرْخِيم يُصَغِّرُ اكْتَفَى .... البيت .

---

(١) سقطت من (ب) العبارة الآتية : « كما قالوا فى إسماعيل . . إلى قوله : من الأصول » .

فجعل تصغير الترخيم : التجريد من الزوائد ، والاكتفاء بالأصول ، ومثل بقولهم فى « المعطف » : « عُطَيْف » .

قوله :

واخْتِمْ بتاَ التأنيثِ ماَ صغَّرْتَ منْ مُؤَنَّث عَارٍ ثُلاَثِيٍّ كَسِن
مَا لَمْ يكنْ بالتّا يُرىَ ذاَ لَبْس كشَجَرٍ ، وبَقَر ، وخَمْس
وشَذَّ تَرْكٌ ، دُونَ لَبْسٍ ، ونَدَرْ لَحَاقُ تاَ فيما ثُلاَثياً كَثَرْ

نبه فى هذه الأبيات على أن الاسم الثلاثى المؤنث ، العارى من تاء التأنيث ، إذا صغرته رددت إليه التاء ، وسواء : كان ثلاثيا فى الحال ، نحو : « دَار ، ودُوَيْرَة » أو فى الأصل ، ولكن حذف منه ، نحو :

« يدٌ ، ويُدَيَّة » .

وقدأشار إلى ذلك بقوله :

واخنم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنَث ، عارٍ ، ثُلاَثِيٍّ ....

ومثل « بِسِنّ » تقول : « سُنَيْنَة » ولا تحذف هذه التاء فى تصغير المؤنث العارى من تاء التأنيث إلا فى شذوذ .

وذلك فى ألفاظ ، منها : « قُوَيْس ، وذُوَيْد (١) ، وحُرَيْد ، وعُرَيْب ، ودُرَيْع ونُعَيْل » أو إذا خيف اللبس بإلحاقها ، نحو : « شجر ، وبقر ، وخمس » التى من ألفاظ عدد المؤنث ، فتقول : « شُجَيْر ، وبُقَيْر ، وخُمَيْس » لأنك لو ألحقت التاء لا لتبس بتصغير « شجرة ، وبقرة ، وخمسة » فى عدد المذكر .

---

(١) فى (ب ، جـ) : « دُوَيْد » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ما لم يكن بالتَّا يُرَى ذا لَبْسِ ....

ومثل بالمثل المتقدمة .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أنه قد شذ ترك التاء من المؤنث الثلاثى ، العارى ، وإن لم يكن ثم لبس ، نحو ما مثلنا به من « قُوَيْسٍ » وما عطف عليه .

وإلى ذلك أشار بقوله :

وشذ ترك دُونَ لَبْسٍ ....

ثم نبه فى بقية البيت : على أنه قد ندر إلحاق التاء فيما زاد على الثلاثة قالوا : فى وَرَاء ، وَقُدَّام » : « وَرَيْئة ، وقد يَديمة » وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

فقصر « التاء » ضرورة ، و « ثلاثيا » مفعول مقدم « بكثر » .

و « كثَر » - بفتح الثاء ، تقول : كثرت القوم ؛ إذا ردت عليهم كثرة .

فالتقدير : فيما كثر الثلاثى ، أى زاد عليه .

قوله :

وصَغَّرُوا شُذوذاً : الَّذِى ، التى وَذَا « مَعَ الفُروعِ منْهاَ » تاَ ، وتىِ

نبه فى هذا البيت : على تصغير « الذى » وفروعها من الموصولات .

و « ذاَ » وفرعها من الإشارات .

وكان حقها ألا تصغر ؛ لأنها مبنيات ، والمبنى لا يتصرف فيه بتصغير .

وإنما صغر هذا النوع من المبنيات لشبهه بالمعرب ؛ لأنه يوصف ، ويوصف به

ولما كان غير [1] . مستحق للتصغير فى الأصل خالفوا بتصغيره تصغير المعرب فلم يضموا أوله ، وعوضوا من الضمة ألفا فى آخره ، وألحقوا ياء التصغير ثالثة فقالوا فى « الَّذِى » : « اللُّذَيَّا » وفى « ذاَ » : « ذَيَّا » .

والأصل [2] : « ذُيَيَّا » بثلاث ياءات : الأولى : عين الكلمة ، والثالثة لامها ، والوسطى : ياء التصغير ، فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات ، فخففوا بحذف الأولى ، إذ لم يمكن حذف الآخرة ، لاحتياج الألف ، لانفتاح ما قبلها ، ولا حذف ياء التصغير ؛ لدلالتها على معنى .

وقد أشار المصنف إلى جواز تصغير هذين النوعين من المبنيات ، بقوله :

وصَغَّروا شُذُوذاً الَّذِى الَّتِى .... البيت .

ونص على أن التصغير شذوذ .

ونبه « بالتى » على فروع « الَّذِى » .

فيجوز تصغير « اللذان ، واللذيْن » .

ونبه على فروع « ذاَ » من أسماء الإشارة بالنص، وذكر من الفروع « تا ، وتى » .

ولم يذكر المصنف كيفية التصغير .

(١) سقط من (جـ) لفظ : « غير » .

(٢) سقط من (ب) : « والأصل » .

النَّسَب

يـاءً كَيَا الـكُرْسـيِّ زادوا لِلـنَّسـبْ ... وَكُلُّ مـا تَلِيـه كَسْرُهُ وَجَبْ
ومِـثْلُه مِمَّا حَـواهُ احْذِفْ ، وتَا ... تَأْنيث ، اوْ مَـدَّتَهُ لاَ تـثْبِتَل
وإنْ تـكُـنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَـا واوًا ، وحَذْفُهـاَ حَسَنْ
لِشِبْهِهَا المُـلْحَقِ وَالأَصلـيِّ مَا ... لَهـاَ ، وللأَصْلـيِّ قَلْبٌ يُعْتَمي

هذا الباب : وضعه للكلام علي النَّسَب ، فـذكر أنك إذَا اردتَ أتنسب الاسم إليٌ « أب ، أو قبيلة ، أو بلد ، أو شبهه » ألحق في آخر الاسم المنسوب إليه ياء مشدَّدة ، كياء « الكرسيّ ».

فتقول في النسبة إلي « جَعْفَر » : « جَعْفَرِيّ » وإليْ « تميم » : « تميميْ » وإلي « دِمَشّق » : « دِمَشْقِيٍّ » وقد أشار المصنف إلي هذا بقوله :

ياءً كَيَاَ الكرسيّ زادوا للنَّسَبْ ... .

وقصر « ياء » الكرسيّ ، وشبهٌ ياء النسب "بياء « الكرسّي »

في تشديدها ، وكسر ما قبلها ، إلا أن ياء الكرسيْ ليست للنَّسَب .

ثم نبه علي أن كل ما تليه ياء النسب يجب كسره .

وإلي ذلك أشار بقوله :

.... وكلُّ ما تليـه كَسْرُهُ وَجَبْ

أي : وكل ما تليه ياءُ النَّسَب .

ثم نبـه في البيت الثـاني : علي أنك إذا أردت أن تنسب إلي مـا فيـه ياء النَّسَب حَذَفت ياء النَّسَب ، وجئت بياء نسب أخري ، فـتقـول في النسبة إلي

« شافعيّ » : « شافعيّ » .

وإلي هذا أشار بقوله :

ومثله مما حـــــواه احـــذف ... ...

« فمثله » مفعول مقدم « باحـذف » والضمير فيه عائد إلى ياء النسب ، و « الهاء » فى « حواه » عائد إلى « مثل » .

ثم نبه على أنه تحذف تاء التأنيث من الاسم المنسوب إليه ، فتقول فى « مكة » : « مكىّ » وكذلك ألف التأنيث ، وإلى ذلك (1) أشار بقوله:

وتا تأنيث ، او مدته لا تثبتاَ

والألف فى « لا تثبتا » : بدل من النون الخفيفة .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن ألف التـأنيث إن كانت رابعة وما هى فيـه ساكن الثـانى ، نحو : « حُبْلَى » : جاز فـيهـا القلب واوا ، والحذف ، فتقول : « حُبْلَوىّ ، وحُبْلى » وقد أشار المصنف إلى لك بقوله :

وإن تكن تربع ذا ثان سكن ....

فالضمير فى « تكن » : عائد إلى ألف التأنيث .

ومعنى « تَربُع » : تصير حروفه أربعة ، و « ذا » مفعول « بتربع » .

ثم نبه على الوجهين بقوله :

.... فقلبُهاَ واواً ، وحذْفُهاَ حَسَنْ

إلا أن الحذف أحسن .

---

(1) فى (ب) : « وإلى ها » .

وفيه وجه ثالث ، وهو القلب ، مع زيادة ألف ، بعد اللام فتقول : « حُبْلاَوِىّ » .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أن لألف الإلحاق ، والألف المبدلة عن أصل ، ما لألف التأنيث من الحكم ، الذى ذكره ، فتقول فى « عَلقَى » : « علقوى » أو « علقى » إلا أن القلب ـ هنا ـ أحسن ، بعكس ألف التأنيث .

ولايجوز الوجه الثالث ، الذى ذكرناه فى ألف التأنيث .

وتقول فى المبدلة عن أصل : « مَلْهَوِىّ ، أو مَلْهِىّ » إلا أن القلب ـ هنا هو [1] . المختار .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

لشبهها الملحق ، والأصلى ما .... البيت .

فالضمير فى « شبهها » عائد إلى ألف التأنيث .

والمراد بالشبه : كونه رابعا فى اسم ثانيه ساكن ، والضمير فى « لها » عائد على ألف التأنيث ـ أيضا ـ .

و « ما » مبتدأ ، خبره « لشبهها » و « الملحق » « صفة لشبهها » .

ومعنى « يعتمى » : يختار ، وهو بالعين المهملة .

وقد خصص الألف إذا كانت رابعة ، وثانى الاسم ساكن بجواز الوجهين ، فبقى ما زاد على الأربعة على الحذف فقط .

---

(١) سقط من (أ » لفظ : « هو » .

نحو : « حَبَرْكَى [(١)] ، ومَصْطفَى » .

وكذا إن كانت رابعة ، والثانى غير ساكن ، نحو : « المرَطَى » [(٢)] .

قوله :

وَالأَلفَ الجَائِزَ أَربْعاً أَزِلْ كَذاكَ يا المنْقُوص خامساً عُزِلْ
والحذفُ فِي اليَا رَابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ، وحَتْمٌ قلبُ ثَالثٍ يَعِنْ
وأَوْلِ ذا القلبِ انْفتاحاً ، وفَعِل وفُعِل عَيْنَهُمَا افْتَح ، وفَعِلْ
وقيل فى المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِير فى استعمالِهِم مَرْمِيُّ

نبه فى أول هذه الأبيات : على أن الألف الزائد على أربع يحذف ، وقد تقدم مثاله ، وعلى حكم ياء المنقوص فى النسب : فذكر أنها إذا كانت خامسة تحذف ، نحو : « مُشْتَرٍ » تقول فى النسب « مُشْتَرِيّ » وإلى ذلك أشار بقوله :

.... كذاكَ يا المنقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

ومراده « بعزل » : حذف .

وقصر « ياء » المنقوص ضرورة .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة كان الحذف فيها أحق ، فتقول فى « قَاضٍ » : « قاضِيّ » ـ على الأحسن ـ ويجوز « قاضوى » .

---

(١) حبركى : « الحبركى : القوم الهلكى ، والقراد ، وهى حبركاة » .... قاموس (الحبركى) .

(٢) المرطى : « وكجمزى : « ضرب من العدو » قاموس (المرط) .

وإلى هذا أشار بقوله :

والحذف فى اليا رابعا أحق من قلب ....

ثم ذكر أن قلبها إذا كانت ثالثة « يتحتم » فتقول فى « عَمٍ » : « عَمَوِى » وإلى ذلك [1] أشار بقوله :

.... وحتم قلب ثالث يعن

ومعنى : يعن : يظهر .

ثم نبه فى البيت الثالث : على أن الحذف المقلوب فى النسب يفتح ما قبله فتقول : « قاَضَوى » - بفتح الضاد - و « حبلوى » - بفتح اللام - وإلى هذا أشار بقوله :

وأَوْلِ ذاَ الْقَلْبِ انْفِتاَحاً ....

ثم تكلم على ما قبل آخره كسرة : فذكر أنه تفتح عينه ، فتقول فى « نَمِر » . « نمرَىّ » - بفتح الميم - وفى « دُئِل » : « دؤلَىّ » - بفتح الهمزة ، وفى « إِبِل » : « إِبَلِى » - بفتح الباء - وقد أشار إلى الأمثلة الثلاثة بقوله :

.... وَفَعِل وفُعِل عينهما افتح ، وفِعِل

وفهم من تمثيله : أن ذلك فى اثلاثى .

فإن كان قبل الحرف المكسور حرفان : جاز الفتح، والكسر ، وذلك نحو : « تَغْلب » .

(١) فى (جـ) : « وإلى هذا » .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن ما فى آخره ياء مشددة ، نحو : « مُرْمِيّ » يجوز أن يقال فيه : « مَرْمَوِيّ » .

والمختار مرميّ .

وقد تقدم الوجه الثانى فى كلام المصنف .

وإنما نبه ـ هنا ـ على جواز الوجه الأول ،ولا فرق فى ذلك بين أن تكون الياءان زائدتين ، نحو : « كرسيّ » أو إحداهما أصل ، نحو : « مَرْمِيّ » .

وقد أشار إلى الوجهين بقوله :

وقيل : فى المرمى مرمويّ .... البيت .

قوله :

ونحو حَيٍّ : فَتْح ثَانِيه يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاواً ، إنْ يكُنْ عَنْهُ قُلِبَ

نبه فى هذا البيت : على أن ما فيه ياء مشدده ، وليس قبلها إلا حرف واحد ، نحو : « حيّ » تقول فى النسب إليه : « حيويّ » فترد الياء الثانية إلى أصلها ، وتفتح الأولى ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

ونحو حيّ : فتح ثانيه يجب .... البيت .

فإن كانت الياء المشددة بعد حرفين ، نحو : « على » جاز لك الوجهان تقول : « عَلَوِى ، وعَلَيِيّ » (١) . والأول أجود .

وإن كانت بعد أكثر من حرفين ، فقد تكلم المصنف عليه فى البيت قبل قوله :

---

(١) فى (أ) : « علوى عليى » .

وعَلَمَ التثنيةِ افْتحْ للنَّسَبْ   وَمِثلُ ذاَ فى جَمْعٍ تصحيح وجَبْ
وَثَالثٌ من نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ   وَشَذَّ طائىٌّ مَقُولاً بالألِفْ

تكلم فى الأول من هذين البيتين على النسبة إلى المثنى ، والمجموع جمع سلامة .

فذكر أنه يحذف علامة التثنية ، والجمع ، فتقول فى النسبة إلى « الزَّيْدَانِ » : « زَيْدِىّ » وفى النسبة إلى « الزَّيْدُون » كذلك .

هذا : فيمن أعربه بالحروف .

وأما من جعل إعراب ذلك فى النون ، فيقول فى النسبة إلى التثنية : « زَيْدَانى » كالنسبة إلى « حَمْدَانِىّ » وفى النسبة إلى الجمع « زَيْدِينىّ » كالنسبة إلى « غِسْلِين » وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وعَلَم التَّثْنِيَةِ افتح للنَّسَبْ .... البيت .

فذكر أحد وجهين فيهما ، وهو الفصيح .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنه إذا كان قبل الحرف الذى تليه ياء النسب ياء مشددة مكسورة ، نحو : « طيِّب » حذفت الياء الثانية المكسورة ، وتركت الأولى الساكنة فتقول فى النسب « طَيْبِىّ » بسكون الياء كالنسب إلى « قَيْس » وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وثالثٌ من نحو : طيِّب حُذِفْ ....

ثم نبه على أن المسموع فى النسب إلى « طِيِّء » : « طَائىّ » ـ بألف بعد الطاء

وكان القياس « طَيْئِيًّا » كالنسب إلى « كَعْب » لأن حكمه ، وحكم « طيى » سواء .

ولكن العرب شذت فيه (١) ، فأخرجته عن القياس .

وقد أشار المصنف إلى لك بقوله :

....   وَشَذَّ طَائِىٌّ مقُولاً بالأَلِفْ

قوله :

وَفَعَلِىٌّ فى فَعِيلَةَ الْتُزِمْ   وَفُعَلِىٌّ فى فُعَيلَةَ حُتِمْ
وأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِيَاً   مِنَ المِثَالَيْن بِماَ التَّا أُولِيَاَ
وتَمَّمُوا مَاَ كَان كَالطَّوِيلَهْ   وهكذا ما كَان كالجليلهْ

تكَلَّم فى هذه الأبيات على النسب إلى « فَعِيلَة » ـ بفتح الفاء ـ وإلى « فُعَيْلَة » ـ بضم الفاء ـ .

فذكر فى البيت الأول : أن الوزنين المذكورين : إن كانا : صحيحى العين ، غير مضاعفين حذفت الياء منهما ، وفتحت العين ، فيقال فى النسب إلى « حَنِيفَة ، وقُرَيْظَة » : « حَنَفِىّ ، وقُرَظِىّ » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وفعَلِىّ فى فَعِيلة الْتُزِمْ ... ... البيت .

ويفهم أن مراده : غير المعل العين ، والمضاعف من كلامه فى البيت

(١) فى (أ) : « نشذت فيه » ، وفى (جـ) : « شذت فيها » .

الثالث .

وحكم « فَعُولة » نحو : « شَنُوءَة » كحكم « فَعِيلَة » .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن المثالين ، المذكورين : إن كانت لا مـهما معتلة ، وهما عاريان عن تاء التأنيث أجريا مجرى ما فيه تاء التأنيث .

فتحذف الياء الزائدة ، وتقلب الياء التى هى اللام واوا ، وتفتح العين ، فتقول فى النسب إلى « عَدِىّ ، وقصى » : « عَدَوِىٌّ ، وقُصَوِىّ » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لاَمٍ عَرِياَ .... البيت

يريد : عَرِياَ (١) . عن تاء التأنيث .

وقصر « التَّاءَ » ضرورة .

ففهم من كـلامه : أن ما كان صحيـح اللام من المثالين ، عاريا عن تاء التأنيث لا يلحق بما فيـه التاء ، بل ينسب إليه على التمام ، فـيقال فى النسب إلى « عُقَيل » ـ بفتح العين ، أو ضمها ـ عَقِيلىّ ، وعُقَيْلىّ » .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن « فَعِيلة » إن كان معتل العين ، نحو :

« طويلة » لم يحذف منه فى النسب شىء .

فتقول فى النسب إليه « طويلىّ » :

وسواء : كانت فيه تاء التأنيث ، أو لم تكن .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(١) فى (ب) : « عريا » .

وتَّمموا ما كانَ كَالطَّوِيلَهْ ....

ثم ذكر أنه ما كان مضاعـفا مثل ذلك فى الحكم ، فتقول فى النسب إلى « جلَيلَة » : « جَلِيلىّ » ـ فلا تحذف منه شيئاً ـ .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

.... وهكَذاَ ماَ كَانَ كالْجَلِلَه

وسواء كانت فيه تاء التأنيث ، أو لم تكن .

قوله :

وَهَمْزُ ذِى مد يُنَالُ فى النَّسَبْ ماكَـاَنَ فـى تَثْنِيَةٍ لَـهُ انْتَسَـبْ

نبه فى هذا البيت : على أن ما فى [(١)] . آخره همزة ، ممدودة ، نحو : « صَحْراء ، وحَمْراء » : فإنه يعطى فى النسب من الإبدال ، والتصحيح مثل ما يعطى فى التثنية .

فتقول فى « قراء » [(٢)] : « قرائّى » ـ بالهمز ـ ؛ لأنها الأصل .

وفى « حمراء » : « حمراوىّ » ـ بالإبدال واوا ؛ لأنها زائدة وفى « كِساَء ، ورِداَء » : الوجهان ؛ لأنها بدل من أصل .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَالُ فى النَّسَبْ .... البيت .

ومعنى ينال : يُعطى .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « فى »

(٢) : « قراء : « ... فهو قارىء من قرأة ، وقُرأَء ، وقاَرين : تلاه .. » قاموس (القرآن) .

قوله :

وانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَة ، وَصَدْرِ مـا رُكِّبَ مَزْجـاً ، وَلِثَان تمـمـاَ

إضَافَةً مَبْدُوءَةً بـابْنٍ أَوَ ابْ أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بالثـانى وَجَبْ

فـيمـاَ سوَى هَذاَ انْسُبَنْ للأَوَّلِ مَالَم يُخَفْ لَبْسٌ ، كَعَبْدِ لأَشْهَلِ

تكلم فى هذه الأبيات على النسب إلى المركب ، على اختلاف أنواعه :

فذكر أنه إن كان المركب جملة ، أو مركبا تركيب مزج : نسب إلى صدره ، وحذف عجزه ، تقول فى « بَرَقِىّ » وفى « بعلبك » : « بَعْلِىّ »

وإلى هذا أشار بقوله :

وانسُب لصدر جملة ، وصَدْرِ ما ركبَ مزَجاً ....

ثم ذكر أنه إن كان المركب : مضافا ، ومضافا إليه :

فإن كان الأول معرفا بالثنى ، أو كان الأول ابنا ، أو أبا [1] نسب إلى الثانى ، وحذف الأول ، فتقول فى لنسب إلى « غُلاَم زَيْد » : « زَيْدِى » ؛ لأن الأول معرف بالثانى .

وفى النسب إلى « ابْنِ الزُّبَيْر » و « لأبى بكْرٍ » : « زُبَيْرِىّ ، وَبَكْرِىّ »

لأن أول المضافين ابن ، وأب ، وقد أشار المصنف إلى لك بقوله :

.... ولثانٍ تَمِّماَ

- إضافةً مبدوءة بابن أو أب أو ماله التعريف بالثانى وجب

(١) العبارة الآتية ساقطة من (ب) : « إن كان المركب : فإن كان الأول : معرفا بالثانى ، أو كان ابنا أو أبا » .

يريد : وانسب للجزء الثانى من المركبين إذا تمم إضافة .

« فإضافة » مفعول « بتمم » .

وشرط فى الإضافة أن تكون مبدوءة بابن ، أو أب ، أو يكون الأول معرفا بالثانى .

فالتقدير : أو مبدوءة بما له التعريف بالثنى .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن غير ما ذكر من المضاف ، والمضاف إليه ينسب فيه إلى الأول ، فتقول فى « امرئ القيس » : « امرئيّ » إلا أن يخاف لبس، فينسب إلى الثانى .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

فيما سوى هذا انسبن للأول .... البيت .

ومَثّل ما يقع فيه اللبس « بعبد الأشهل » فتقول فى النسب إليه :

« أشهلى » لأنك لو قلت : « عَبْدىّ » لم يعرف : هل نسبت إلى عبد الأشهل ، أو إلى عبد الله ؟ وما أشبهه .

قوله :

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللاَّمِ مَا مْنهُ حُذِفْ جَوَازاً انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فِى جَمْعَى التَصْحِيحِ ، أَوْ فى التثنية وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِى تَوْفِيَهْ

وبِأَخٍ أُخْتًا ، وبِابْنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَا

وضَاعِفِ الثَّانِىَ مِن ثُنَائِى ثانِيه ذُو لِين كَلاَ ، ولاَئِى

وَإِنْ يَكُن كَشِبَةَ مَا الْفَا عُدِمْ فَجَبْرُهُ ، وَفَتْحُ عَيْنِه الْتُزِمْ

تكلم فى هذه الأبيات على النسب إلى ما حذف منه اللام [١] . والنسب إلى ما كان على حرفين ، نحو : « لاَ ، وكَمْ » :

فذكر أن المحذوف اللام يجبر بردّ لامه فى النسب جوازاً ؛ إن لم ترد فى جمعى التصحيح ، أو التثنية .

ووجوبا : إن كانَ قـد ردت فى الجمع ، أو التثنية ، فـتقول فى النسب إلى « يَد » : « يَدَيى » ـ برد اللام ـ و « يَدِىّ » ـ بعدم الرد ـ لأن لامه لم ترد فى التثنية .

وتقـول فى الـنسب إلى « أَخ » : « أَخَوِىّ » [٢] ـ برد اللام وجـوبا ـ لأنها قد ردت فى التثنية ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

واجبُر بردِّ اللاَّمِ ماَ منْهُ حُذِفْ ....

ثم نبه على أن ذلك يكون جوازاً : إنْ لم ترد اللام فى جمـعى التصحيح ، أو التثنية بقوله :

.... جَوَازاً إنْ لَم يَكُ رَدُّه أُلِف

فى جمعى التصحيح ، أو فى التثنية ....

ففهم أن الـرد يكون وجوبا ، إن ثبت أنه رد فى الجمع ، أو فى التثنـية ، وقد نص المصنف عليه بقوله :

وحقُّ مجبُور بهذِى تَوْفِيَه

---

(١) سقط من (أ ، ب) لفظ « اللام » .

(٢) سقطت العبارة الآتية من (ب) : « يد : يدى ـ برد اللام ، ويدىّ ـ بعدم الرد ، لأن لامه لم ترد فى التثنية ، وتقول فى النسب إلى أخ : أخوىّ » .

فالإشارة بقوله : « هَذِى » إلى ما ذكر من الجمع ، والتثنية .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن « أُخْتاً » تلحق فى النسب « بأَخٍ » و « بنتاً » : « بابن » فتقول فى النسبة إلى « أُخْت ، وبنْت » : « أخَوىّ » « وبنوىّ » : فيستوى المذكر ، والمؤنث فيهما .

هذا مذهب سيبويه ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

بأخٍ أُخْتاً ، وبابْنٍ بنْتاَ أَلْحِقْ ....

ثم نبه على أن مذهب يونس ، ألا تسقط التاء ، فيقول : « أختِىّ ، وبنْتِى » وإلى هذا أشار بقوله :

.... ويُونُس أَبَى حَذْفَ التَّا

ثم نبه فى البيت الرابع على النسب إلى ما كان بناؤه على حرفين : فذكر أنه يضاعف الحرف الثانى ، فتقول فى النسب إلى « كَمْ » « كمِّىّ » ـ بتشديد الميم ـ .

ويجوز ألا يضاعف .

وتقول فى النسب إلى « لَوْ » : « لوّىّ » ـ بتشديد الواو ـ وجوبا [1] .

وإن كان الثانى ألفا ، نحو : « لاَ ، وماَ » : زدت عليه همزة . فتقول : « لائىّ ، ومائىّ » .

وإن شئت قلبت الهمزة واواً ، فقلت : « لاَوِىّ » .

(١) العبارة الآتية ساقطة من(جـ) : « ويجوز ألاّ يضاعف ، وتقول في النسب إلى « لَوُ » : « لوىّ » ـ بتشديد الواو وجوبا .

وقد أشار المصنف إلى تضعيف الثانى : مما بناؤه على حرفين بقوله :

وَضَاعِفِ الثَّانِى مِنْ ثُنَائِى ثانيه ذُو لينٍ ... البيت .

فأوجب التضعيف فيما ثانيه حرف لين .

وسكت عما ثانيه حرف صحيح « كَكَمْ » .

وقد تقدم أن فيه وجهين .

ومثل المصنف « بِلاَ » ثم ذكر كيفية النسب إليه ، فقال :

.... ولائى

ثم تكلم فى البيت الخامس على النسب إلى المحذوف الفاء :

فذكر أنه : إن كان معتل اللام ، نحو : « شِيَة » (١) : وجب رد فائه وفتح عينه ، فتقول في النسب إليه « وشَوىّ » - بفتح الشين ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وإِنْ يكنْ كشِيَةَ ماَ الْفَا عُدِم .... البيت .

فنص على فتح العين ، بعد رد الفاء .

وهو مذهب سيبويه .

ومذهب الأخفش : أن ترد العين إلى سكونها الأصلى ، فيقال :

« وشْيِىّ » - بسكون الشين - ؛ لأن الأصل « وشية » .

وإن لم يكن المحذوف ألفا ، معتل اللام لم ترد فاؤه ، فتقول فى

---

(١) شية : « وشى الثوب - كدعى - وشيا ، وشيّة حسنه : نمنمه ونقشه ، وحسنه ، كوشاه ... » قاموس (الوشى) .

« عِدَةَ » أو عِدِىّ » .

قوله :

وَالْواَحِد اَذْكُرْ نَاسِبـاً للْجَمْعِ   إنْ لم يُشـابِهْ واَحِداً بِالْوضْعِ
وَمَعَ فـاعِلٍ ، وفَعَّال فَعِلْ   فِي نَسَبٍ اغْنَى عَنِ الْياَ ، فقُبِلْ
وغـيرُ مـا أسْلَفتهُ مُقـرَّراَ   على الى يـنقل منه اقـتُصـراَ

نبه فى الأول من هذه الأبيات : على أن النسبة إلى الجمع كالنسبة إلي واحده ، فإذا نسبت إلى « زيُودٍ » قلت : « زَيدى كالنسبة إلى الواحد .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

والواحدَ اذكر ناَسِباً للجَمْعِ . . . .

ثم ذكر أن ذلك : إنما يكون إذا لم يزل الجمع عن جمعيته : بنقله إلى العلمية « كأنْمار » أو بغلبته ، فيجرى مجرى العلم ، نحو : « أنْصاَر » فينسب ـ حينئذ ـ إلى لفظ الجمع ، فيقال : « أنْماَرِىّ ، وأنْصاَرِىّ » وإلى هذا أشار بقوله :

. . . .   إنْ لم يشابهْ واحِداً بالْوَضعِ

يعنى : إن لم يخرج عن جمعيته ، بحيث يشابه الواحد .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن « فاعِلاً ، وَفَعَّالاَ ، وَفَعِلاً » يغنى عن صيغة النسب ، فتعطى معناه

فمثال « فَاعِلٍ » : لابِن ، وتاَمِر » أى : ذو لبن ، وذو تمر .

ومثال « فَعَّال » : تجار ، وخياط ، وما أشبهه .

ومثال « فَعِل » ما أنشده سيبويه (1) .

٣١١ ـ لَسْتُ بلَيْلِيٍّ ، ولَكِنِّي نَهِرْ لاَ أَدْلُجُ اللَّيْلَ ، ولكنْ أَبْتَكِرْ

أي : ولكني نهاريّ ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

ومع فاعِلٍ ، وفَعَّالٍ فَعِلْ .... البيت .

ثم ذكر في البيت الثالث : أن كل ما خرج عما قدمه من القياس في النسب فهو موقوف على السماع ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

٣١١ ـ (١) الشاهد مجهول القائل ، وهو من الخمسين ، ومن الرجز . والبيت الأول من شواهد الكتاب

٢ / ٩١ ، والنوادر ٢٤٩ ، والمخصص ٩ / ٥١ ، والمقرب ٨٢ ، والعيني ٤ / ٥٤١ ، والتصريح ٢ / ٣٣٧ ، والأشموني ٤ / ٢٠١ ، والشارح الأندلسي (ليل ٣٠ ، نهر ٩٧) .

والثاني من شواهد الكتاب ٢ / ٩١ ، والنوادر ٢٤٩ ، والمقرب ٢٨٢ ، والتصريح ٢ / ٣٣٧ ، والشارح الأندلسي ، واللسان (ليل ٣٠ ، ، نهر ٩٧) .

اللغة :

ليلي : نسبة إلى ليل ، نهر : نسبة إلى نهار ، أدلج : أسير من أول الليل ، وأسير الليل كله ، انظر الأعلم ٢ / ٩١ الكتاب .

المعنى :

لست صاحب عمل بالليل ، وإنما أنا صاحب عمل بالنهار ولا أسير من أول الليل ، ولكني أدرك النهار من أوله .

الإعراب :

« لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « بليلي » الباء : حرف جر زائد ، ليلى : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكني »

الواو : حرف عطف ، لكني : حرف استدراك ، ونصب ، وياء المتكلم : اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضمة الظاهرة وسكن من أجل الوقف « لا » نافية ، حرف ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب . « أدلج » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه الضمة

وغيرُ ماَ أسْلَفْتُه مُقَرَّراَ .... البيت .

فمن الشاذ فى النسب : « عَبْدَرِىّ ، وعَبْشَمِىّ ، وعَبْقَسىّ » فى : « عبد الدار ، وعبد شمس ، وعبد القيس » .

وكذلك قولهم : « صَنْعانَى » فى النسبة إلى « صَنْعاَء » و « مَرْوَزِىّ » فى النسبة إلى « مَرْو » .

إلى غير ذلك : مما يذكر فى كتب اللغة .

= الزمانية ، « ولكن » لكن : حرف استدراك « أبتكر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة ، وسكن لأجل الروى ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا .

والشاهد فى البيت :

قوله : « نهر » حيث بناه على « فَعِل » وهو يريد النسب ، فكأنه قال : ولكنى نهارى .

انظر الكتاب ٢ / ٩١ ، ٩٢ .

الوقف

تَنْوِيناً اثْر فتحٍ اجْعَلْ أَلِفاَ ... وَقْفًا ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفاَ

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

وأَشْبَهَتْ إِذاً مُنَوَّنًا نُصِبْ ... فَأَلِفاً فِي الوقْفِ نُونُها قُلِبْ

وَحَذْفُ يا المنقُوصِ ذِي التنوين ماَ ... لَمْ يُنصَبَ اوْلَى من ثُبُوت فاعْلَماَ

وغيرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ ، وفي ... نَحْوِ « مُرِ » لُزُومُ رَدِّ الْياَ اقْتُفِي

هذا الباب : تكلم فيه على الوقف .

فذكر أن التنوين إذا كان إثر فتح أبدل في الوقف ألفا ، وسواء كانت فتحة إعراب « كرَأيْتُ زَيْداً » أو فتحة بناءٍ نحو : « إِيهًا » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

تنوياً اثْر فتحٍ اجعَلْ ألفا وقفاً ....

ثم ذكر أنَّ التنوين إذا كان إثر غير الفتح حذف في الوقف ، وسكن الحرف الذى قبله ، فتقول : « جاَء زَيْدْ » و « مَرَرْتُ بزَيْدْ » و « مَرَرْتُ بزَيْد » بسكون الدال ـ ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وتلْوَ غَير فتح (1) . احْذِفاَ

والألف فى « احْذِفاَ » : بدل من النون الخفيفة .

وهذه اللغة التى ذكر هى أكثر اللغات .

(1) فى (ب) : « وتلو غير الفتح » .

ومنهم من يقف بالسكون فى الجميع ، ومنهم من يبدل فى الجميع .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنك إذا وقفت على الضمير حذفت صلته ، وسكنته إن كان مضموما ، أو مكسوراً ، ووقفت على الألف إن كان مفتوحا فتقول : « جاءَنَى غُلامُهْ ، ومررت بغُلاَمِهْ » ـ بسكون الهاء فيهما ، و « رأيت غلامَهاَ » : فتقف على الألف .

وقد أشار المصنف إلى لك بقوله :

واحْذِفْ لوقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرارٍ .... البيت .

تنبيه : على أنه يجوز فى الشعر : أن يوقف على صلة الضمير المضموم والمكسور .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن « نون » « إِذَنْ » فى الوقف بمنزلة تنوين المنصوب ، فتبدل ألفا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وأشبهت « إذن » منونا نُصِبْ .... البيت.

ويجرى أيضاً مجرى تنوينِ المنصوب نون التأكيد الخفيفة ، إذا كانت بعد فتحة ، كقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ (١) .

فتبدل ألفا فى الوقف .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أن حذف ياء المنقوص ، المنون ، ، غير المفتوح أولى فى الوقف من إثباتها ، فقولك : « جاءَنِى قَاض » و « مررتُ بقاضْ » ـ بالسكون وقفا ، أولى من « جانى قاضى » و « ومررت بقاضى » بإثبات الياء ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(١) من الآية ١٥ من سورة العلق .

وحذف يا المنقوص ، ذى التنوين ما ... البيت .

ثم ذكر فى البيت الخامس : أن غير المنون بعكس المنون ، فيكون إثبات يائه أولى ، فتقول : « جَاءنِى القاضىِ » وقفا ، و « مررت بالقاضى » و « رأيت القاضىَ » .

ولك أن تقف دون ياء .

وأطلق غير المنون ؛ ليدخل المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور - كما مثل - ثم ذكر أن [1] . المنقوص ، إذا كان محذوف العين لزم الوقف عليه بالياء ، ولا تحذف ؛ لئلا يكثر الاعتلال .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... وفى نحو « مرٍ » لزوم رد اليا اقتفى

ومعنى اقتفى : اتبع .

ومثل « بمر » اسم فاعل من « أرَى ، يُرِى » فهو « مُرٍ » .

الأصل : مرئى ، على وزن « مُكْرِم » ثم تصرف فيه ، فحذفت العين وهى الهمزة ، فصار « مر » .

ويجرى هذا المجرى ما كان محذوف الفاء ، نحو : « يَفِى » : فعل مضارع من « وفى » إذا سمى به ، فنوّن ، فقيل : « يف » : فإذا وقفت عليه قلت : « يفى » - برد الياء .

قوله :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « أن » .

وغـــيـرَ هاَ الـتَّأنيث مِنْ مُحــرَّك سَكِّنْهُ ، أَوْ قـف رائـمَ الـتَّحَرُّك
أو أَشْمِمِ الضمَّـةَ ، أوْ قفْ مُضْعِفاَ مَالَيْسَ همـزاً ، أو عَليلاً إنْ قَفاَ
مـــحَركـــاً ، وحَركَات انْقُلاَ لِسَاكـن تحـــريكهُ لَنْ يُحْظلاَ
ونَقْلُ فـتْحٍ منْ سِوَى المـهْمُوز لاَ يَرَاهُ بَصْرِىٌّ ، وكُوف نَقَلاَ
والـنَّقْلُ إن يُعْدَمْ نظِيـــرٌ مُمـتنعْ وذاَكَ فِى المهـمــوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

تكلم فى هذه الأبـيات علـى أحوال لوقـف : من السكون ، والروم ، والإشمام ، والتضعيف ، والنقل .

فذكر أن المحرك : إن كان غير هاء التأنيث ، جاز الوقف عليه بالإسكان والروم ، وهو : عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة عند الوقف .

وهو جائز فى الحركات الثلاث ، ومنعه الفراء في الفتح .

وقد أشـار المصنف إلى جواز الوقف بالسكـون ، والروم على المحرك ، إذا كان غير هاء التأنيث بقوله :

وغيرَ ها التأنيث من محرَّك .... البيت .

فأطلق الروم فى المحرك ، كيف كان فى غير هاء التأنيث .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الوقف بالإشمام ، والتضعيف .

والإشمام مختص بالضمة ، وهو : أن نقف بالسكون ، ثم تشير بالشفة إلى الضمة ، فهو يُرى ، ولا يسمع .

وأمَّا التضـعيف فـهو جـائز فى الحركـات الثلاث ، ما لم يـكن الحرف الموقوف عليه همزة ، أو حرف علة ، أو حرفا صحيحا ، قبله ساكن .

فلا [1] يجوز التضعيف فى مثل « خبء » لأجل الهمزة ، ولا فى مثل « الرأى » لأجل حرف العلة ، ولا فى « دَهْر » لأجل الساكن .

وقد أشار المصنف إلى الإشمام بقوله : « أو أشمم الضمة » ثم أشار إلى التضعيف بقوله :

.... أو قف مُضْعِفَاَ ما ليس همزاً ، أو عَلِيلاً إن قَفَا

محركا ....

ومعنى « قفا » تبع ،« فمحركا » مفعول « بقفا » .

ثم تكلم فى بقية البيت الثالث على الوقوف بالنقل ، فقال :

.... وحَرَكَاتٍ انْقُلاَ .... البيت .

« فحركات » مفعول « بانقلا » والألف فى « انقلا » بدل من النون الخفيفة .

فجعل النقل فى حركات كلها حيث أطلق .

وشرط أن يكون قبل الحرف الموقوف عليه ساكن يقبل الحركة ، التى تنقل إليه ، وهو المراد بقوله : « تحريكه لن يُحْظَلاَ » أى : لن يمنع .

فلا يجوز النقل فى مثل « زمان ، وقضيب ، وخروف » لأن الساكن حرف علة ، لا يقبل الحركة .

وإنما يجوز النقل : إذا كان الساكن حرفا صحيحا ، نحو قول الشاعر .

---

(١) فى (ب) : « ولا يجوز » .

٣١٢ ـ أنا ابن ماوية إذا جد النقر

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن البصرين : لا يرون نقل الفتحة من غير همزة .

والكوفيون : ينقلونها مطلقا .

فالفتحة فى قولك : « وضَعْتُ عِبئًا » جائزة النقل ـ باتفاق ـ ؛ لأنها من همزة ، وفى « رأَيْتُ عمراً » : جائزة النقل عند الكوفيين ، ممتنعة عند البصريين ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

ونقلُ فتحٍ من سوَى المهموزِ لاَ .... البيت .

فجعل الخلاف فى نقل الفتحة ، إذا كانت فى غير همزة ـ كما بينا ـ .

ثم ذكر فى البيت الخامس : أن النقل إذا أدى إلى مثال ، لا نظير له فى العربية امتنع ، وذلك : بأن يكون لنقل ضمة ، مسبوقة بكسرة ، كقولك :

« هَذَاَ حِمَلٌ » : فإذا نقلت حركة اللام وهى ضمة إلى الميم صار

« حِملُ » على وزن « فِعلُ » ـ بكسر الفاء ، وضم العين ـ .

وذلك غير موجود .

---

٣١٢ ـ (١) القائل : هو فدكى بن أعبد ، أو عبيد الله بن ماوية الطائى ونسب لبعض السعديين فى الكتاب ، ولم يعين ٢ / ٢٨٤ ، والبيت من الرجز .

وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٨٤ ، والجمل ٣٠٠ ، والإنصاف ٧٣٢ ، والمغنى ٤٣٤ (٢٨٥) والعينى ٤ / ٥٥٩ ، والتصريح ٢ / ٣٤١ ، والهمع ٢ / ١٠٧ ، ٢٠٨ ، والدرر ٢ / ١٤١ ، ٢٣٤ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (نقر) . .

اللغة :

النقر : أصله : بفتح النون ، وسكون القاف : صوت من طرف اللسان ، يسكن به الفارس فرسه

وكذلك : لو كان المنقول كسرة مسبوقة بضمة ، نحو : « أتحفنى بِبُرْدٍ » فلو نقلت كسرة الدال إلى الراء صار « بُرِدٍ » ـ بضم الفاء ، وكسر العين ـ .

وهو غير موجود .

وإلى مثل هذا أشار المصنف بقوله :

والنقل إن يعدم نظير ممتنع ....

ثم نبه إلى الخروج إلى غير نظير فى النقل مغتفر فيما آخره همزة ،

وإلى هذا أشار بقوله :

ثم نبه إلى الخروج إلى غير نظير فى النقل مغتفر فيما آخره همزة ،

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَذَاكَ فِي المهْمُوزِ لَيْس يَمْتَنِعْ

قوله :

= إذا اضطرب به .... وانظر الأعلم ٢ / ٢٨٤ بأسفل الكتاب .

والمعنى :

أنا ابن ماوية ، أنا البطل الشجاع ، إذا حتمت الخيول عن اشتداد الحرب ، واضطراب الخيول .

والشطر الثانى ، أو البيت لثانى : وجَاءَتِ الخيلُ أثافيَّ زُمَرْ .

الإعراب :

أنا : ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ابن مضاف ، و « ماوية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ، والتأنيث « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بخبر المبتدأ ، لأنه فى المعنى : أنا الشجاع ، المقدام .. « جد » فعل ماض ، مبني علي الفتح لا محل له من الإعراب « النقر » فاعل « جد » مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون المأتى به للوقف .

والشاهد فيه :

قوله : س النقر » فإن الأصل تسكين القاف ، والراء بعدها محركة بحركة الإعراب ، ولكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها ...

فِي الوَقْفِ تاَ تَأنيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ　　　إنْ لَـم يـكُنْ بِسَـاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ
وَقَلَّ ذاَ فى جَمْعِ تصْحـيح ، وَمـاَ　　　ضـاَهَى ، وغيـرُ ذَيْنِ بالعكْسِ انْتَمَى

نبه فى هذين البيتين : على أن تاء التأنيث المختصة بالاسم تقلب فى الوقف هاء ، وإلى هذا أشار بقوله :

فى الوقف تا تأنيث الاسمِ هاَ جُعِلْ ....

فقصر « تاء ، وهاء » ضرورة ، وخصها بالاسم ؛ ليخرج التاء من « قَامَتْ » .

وشرط فى ذلك : ألا تكون التاء موصولة بساكن صحيح ، نحو : تاء « بنت ، وأخت » فإن قبلهما ساكنا صحيحا ، فلا يبدلان هاء فى الوقف وإلى هذا أشار بقوله :

إنْ لم يكن بساكنٍ صحَّ وُصِلْ

فتحصل من هذا : أن التاء التى يوقف عليها بالهاء هى التى قبلها متحرك ، نحو : « مسلمة » أو ساكن ، غير صحيح ، نحو : « فتاة » .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أن الوقوف بالهاء على تاء الجمع المؤنث السالم قليل .

والكثير الوقوف بالتاء ، وكذلك ما شابه جمع المؤنث السالم نحو : « أولات » وإلى هذا أشار بقوله :

وَقَلَّ ذاَ فِي جمْعِ تصحيح ، وماَ　　　ضاَهَى ....

فالإشارة « بِذاَ » إلى الوقف بالهاء .

ثم نبه على أن غير جمع المؤنث السالم ، ومضاهيه على العكس ، فالوقوف عليه بالهاء هو الكثير ، نحو : « شجرة » فالوقوف بالهاء هو الكثير وقد وقف بالتاء نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، وعاصم فى قوله تعالى :

﴿ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ ﴾ (1) . و ﴿امْرَأَتَ نُوحٍ﴾ (2) .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وغَيْر ذَيْن بالعكسِ انْتَمَى

انتمى : كثر (3) .

والإشارة « بذَيْن » إلى جمع المؤنث السالم ، ومضاهيه .

قوله :

وَقِفْ بِهاَ السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المعَل بحذف آخرٍ كأَعْطِ مَنْ سَأَلْ
وليْسَ حَتماً فى سِوَى ما كَعِ ، أوْ كَيَعِ مجزُوماً ، فراعِ ما رعَوا

تكلم فى هذين البيتين على الوقف بهاء السكت .

فذكر أن هاء السكت يوقف بها على الفعل ، الذى حذف آخره بالجزم ، أو ما جرى مجراه ، وإلى هذا أشار بقوله :

وقفْ بها السكْتِ على الفعلِ المعل بحَذْفِ آخرٍ ....

يريد : على الفعل الذى أعل بحذف آخره ، ومثل « بأعْطِ » فعل أمر

---

(1) من الآية ٤٣ من سورة الدخان . (2) من الآية ١٠ من سورة التحريم .

(3) كثر : هذا تفسير الشارح الأندلسى ، وفى القاموس ، مادة (نمى) : « وانتمى إليه : انتسب » وانظر عرض الأشمونى وشرحه ٤ / ٢١٤ ، والبهجة المرضية للسيوطى ص ١٣٠ .

من « أَعْطَى » .

فإذا وقفت بهاء السكت ، قلت : « أَعْطِهْ » .

هذا فيما جرى مجرى المجزوم .

وتقول فى المجزوم : « لَمْ يُعطِهْ » .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الوقف بهاء السكت لا يتحتم إلا فى الفعل الذى تصرف فيه بالحذف ، حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، أو بقى على حرفين :

أحدهما : زائد ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وليْسَ حتماً فى سِوَى ما كَعِ ، أَوْ كَيَعِ مَجْزُوماً ....

فمثل « بِعِ » وهو : فعل أمر من « وَعَى » فيجب الوقوف عليه بهاء السكت ؛ لأنه على حرف واحد ؛ لأنه لو سكت للوقف لم يمكن النطق به وحده .

ومثل « بِيَعِ » وهو : فعل مضارع مجزوم ، من « وَعَى » وقد بقى على حرفين :

أحدهما : زائد ، وهو حرف المضارعة ، فيتعين الوقوف عليه بهاء السكت لأنه فى حكم ما بقى على حرف واحد ، وقوله : « فَراعِ ما رَعَواْ » - حشو - .

قوله :

وماَ فى الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا ، وأولِهَــــــا الْهَا إن تَقِفْ

وليْسَ حتـماً فِى سِوَى ما انخفـضا ... باسمٍ كقـولك : « اقْتِضاَءَ م اقْتَضَى

وَوَصْلَ ذِى الْهَاءِ أَجِزْ بكُلِّ مـــا ... حُرِّكَ تحـــــــريكَ بنـاء لَزِمَا

وَوَصْلُهَـــا بِغَـــيْرِ تَحْرِيكِ بِنَاَ ... أُدِيم شَذَّ فِى الْمُــدَامِ اسْتُحْسِنا

ورُبَمَا أُعْـطِىَ لَــفْـظُ الْوَصْلِ مَا ... للـوقْفِ نثـــراً ، وفَشَا مُنْتَظِمــاَ

ذكر فى أول هذه الأبيات أن « مَا » الاستفهامية ، إذا جرت حذف ألفها ووقف عليهــا بهاء السكت ، فـتقول : « بِمَهْ ، ولِمَهْ » ؟ وقـد أشار إلى ذلك بقوله :

وما فى الاستفهام إن جرت حذف .... البيت .

وأطلق ؛ ليدخل الجر بالحرف ـ كما مثلنا ـ وبالإضافة ، وسيأتى مثاله .

ثم ذكـر فى الـبـيت الثـانى : أن الـوقف بهـاء السكت عـلى « مـا » الاستفهامية لا يتحتم ، إلا إذا جرت بإضافة الاسم إليها ، وإلى هذا أشار بقوله :

وليس حتما فى سوى ما انخفضا ... باسم ....

ومثل بقوله :

.... اقتضاءَ م اقتضى

« فم » استفـهامية ، حذف ألفـها ، وهى مخفوضـة « باقضاء » ؛ لأنه

مضاف إليها ، فلو وقفت عليها لقلت : « اقتضاء مه » .

وأما المخفوضة [(١)] . بحرف الجر : فلا يتحتم الوقوف عليها بهاء السكت ، إلا أنه أحسن .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن هاء السكت ، إنما توصل بحركة بناء لازم فإن كان البناء غير لازم ، كبناء العلم المفرد فى النداء لم تقف عليها بهاء السكت .

فلا يقال : « يا زَيدَهْ » وكذلك : حركة بناء الفعل الماضى عندهم ؛ لأنه إنما بنى على الحركة تشبيها بالمعرب ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَوَصْلُ ذِى الْهاَ أَجِزْ بِكُلِّ ماَ .... البيت .

فقوله : « ذِى الهاء » يعنى : هاء السكت ، و « ذى » اسم إشارة إلى الهاء ، وقصر « الهاء » ضرورة .

ثم ذكر فى البيت الرابع : أن وصل هاء السكت ، بغير حركة بناء لازم شذوذ ، ومنه قول الشاعر [(١)] .

٣١٣ - يَارُبَّ يوْمٍ لِى لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحتُ ، وأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

فألحق هاء السكت فى قوله : « من عله » وبناؤه غير لازم .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(١) فى (ب) : « المخنوض » .

وَوَصْلُها بغيرِ تَحْرِيك بناَ أُدِيمَ شذَّ ....

« فوصله » مبتدأ ، و« شذَّ » فـى موضع الخبر ، و « أُدِيم » فعل ماض لم يسم فـاعله ، من « الـدَّوَام » وهو فى مـوضع صـفـة « لبنَاء » أى : بناء مستدام .

---

٣١٣ ـ (١) القائل : هو أبو ثروان ، والشاهد من الرجز.
والأول : من شواهد المخصص ١٤ / ٨٥ ، والمغنى ١٥٤ (١٥٣) ولعينى ٤ / ٥٤٥ ، والتصريح ٢ / ٣٤٩ ، والهمع ١ / ٢٠٣ ، والدرر ٢ / ١٧٢ ، ٢ / ٢١٠ ، والأشمونى ٢ / ٢٧١ ، ٤ / ٢١٨ ، والشارح الأندلسى . .
والثـانى : من شـــواهد ابن يعـيش ٤ / ٨٧ ، والمغنـى ١٥٤ (١٥٣) والتـصـريح ٢ / ٢٤٩ ، والأشمونى ٢ / ٢٧١ ، ٣ / ٢١٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أرمض : من الرمض « والرمض ـ بفتحتين ـ : شدة وقع الشمس على الرمل ، وغيره » مختار (ر م ض) أى : احتـرقَ من الرمضـاء ، وأضحى : من : ضـحيت الشـمس : إذا برزت ، وفى اللســان (رمض) : « الرمض ، والرمضـاء : شدة الحـر ، والرمض : الحجـارة ، من شدة حـرّ الشمس ، وقيل : هو الحر » .

والمعنى :

ربما مر على يوم شديد الحر : احترق بالرمضاء من تحت أقدامى ، وأضحى بالشمس من فوقى . . .

الإعراب :

« يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : ياهؤلاء ، أو يأصحاب مثلا . .

« رُبَّ » حرف تكثير ، وجر ، شبيه بالزائد ، « يوم » مبـتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لى » متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفى « أظلله » أظلل : فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مسـتتر فيه وجوبا ، والضمير المتصل به مفعـول ثان على التوسع ، أو منصوب على نزع الخـافض « أرمض » مضارع مبنى للمـجهول ، ونائب فاعله مستتر فيه وجوب « من تحت » جار ، ومـجرور « وأضحى » مبنى للمجهول كسابقه ، ونائب فاعله مـستتر وجـوبا « من عله » جار ، ومجرور . انظر التـصريح ٢ / ٣٤٩ ، ويس ٢ / ٣٤٩

والشاهد فيه :

ثم نبه فى بقية البيت : على أن الوقوف بهاء لسكت على المبنى بناء دائما حسن ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... فى الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

أى : فى البناء الذى استمر ، ودام .

« فالْمُدَام » : اسم مفعول ، من : أَدَمْتُه أُدِيمُهُ فهو مُدامَ ، أى : دائماً .

ثم ذكر فى البيت الخامس : أن الوصل قد يجرى مجرى الوقف فى النثر فتلحق هاء السكت فى غير الوقف ، كقوله تعالى :

﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿لَمْ يَتَسَنَّه ﴾ (٢) . إلى غير ذلك ، وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ ماَ فِي الْوَقْفِ نثراً ....

ثم ذكر أن هذا فى النظم فاش كثير ، وهو المراد بقوله :

.... وفَشاَ مُنْتَظِماَ

(١) الآية ٢٨ من سورة الحاقة .

(٢) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

الإمالة

الألفَ المبدلَ منْ « يا » فى طرَفْ أَمِلْ ، كَذاَ الواقعُ منهُ اليَا خَلَفْ

دونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُذُوذٍ ، ولِماَ تَليهِ هَا التأنيثِ ما الها عدِمَا

هَذاَ الْبابُ : تكلم فيه على الإمالة :

وللإمالة أسباب يذكرها المصنف .

فمنها : أن تكون الألف مبدلة من ياء فى طَرَف ، نحو : « الهُدَى ، الفتَى ، وهدَىَ ، واشْتَرىَ » وقد أشار إليه المصنف بقوله :

الألف المبدل من « يا » فى طرَف أَمِلْ ....

« فالألف » مفعول مقدم « بأَمِلْ » وقصر « الياء »[1] ضرورة .

ثم نبه إلى الألف الراجعة إلى الياء فى بعض التصاريف تمال - أيضاً - إن لم يكن أصلها الياء ، كالألف فى « حُبْلَى » فإنها ترجع إلى الياء فى التثنية تقول : « حُبْلَيان » وهو المراد بقوله :

.... كذا الواقع منه اليا خلف

يريد : كذا الألف ، الواقع منه الياء .

ثم نبه فى البيت الثانى : أن وقوع الياء خلفا من الألف لا يعتبر ، إلا إذا كان دون شذوذ .

---

(١) فى (ب) : « التاء » .

وتحرز بذلك من انقلاب الألف ياء فى الإضافة إلى ياء المتكلم ، مثل : « قَفَىّ ، وهَوَىّ » : فإن هذه لغة شاذة (١) .

وشرط ـ أيضاً ـ ألا يكون انقلابها بسبب زيادة فى الاسم ،نحو : « قفا » إذا صغرته « قُفىّ » : فإنه بسبب زيادة ياء التصغير قلبت الألف ياء .

وقد أشار إلى الشرطين بقوله :

دون مزيد ، أو شذوذ ....

ثم نبه على أن ما فيه هاء التأنيث يعطى حكم ما ليست فيه ، فتعد ألفه طرفا ، نحو : « نَواَة ، وفَتَاة » وإلى هذا أشار بقوله :

.... ولما تليه ها التأنيث ما الها عدِماَ

التقدير : ولما يليه هاء التأنيث حكم ما عدم هاء التأنيث .

قوله :

وَهَكَذاَ بَدَلُ عينْ الْفعْلِ إنْ يؤُلْ إلَى « فلْتُ » كماضى خَفْ ، ودِنْ

نبه فى هذا البيت :على أن من أسباب الإمالة : أن تكون الألف بدلا من عين فعْل ، إذا أسند إلى تاء المتكلم آلت حركة فائه إلى الكسر ، نحو : « خاَفَ ، وَداَنَ » فإنك إذا أسندتهما إلى تاء المتكلم قلت : « خِفْتُ ، ودِنْتُ » ـ بكسر الخاء ، والدال ـ ، وإلى هذا أشار بقوله :

وهكذا بدل عينِ الفعل إن يؤل إلى « فلْتُ » ....

---

(١) هى لغة هذيل فى المضاف إلى ياء المتكلم .

ومـثل بالماضى من « خِفْ ، ودن » فإنك إذا قلت : « خـاَفَ ، ودَانَ » أملت ألفهما ـ لما بين ـ .

قوله :

كَذَاكَ تَالِى الْيـاَءِ ، والْفَصْلُ اغْتُفِرْ بحَرْفٍ ، أو مع ها كجَيـبِهـا أَدِرْ
كـذَاكَ مـاَ يليـه كَسـرٌ ، أَوْ يَلى تالىَ كَسْرٍ ، أوْ سكُونٍ قـدْ ولَى
كَسْراً ، وفصلُ الـها كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ فَدِرْ هَمَاكَ مَنْ يُمــلْهُ لــم يُصَدّ

نبه فى البيت الأول : على أن من أسباب الإمالة :

أن يقع الألف بعد ياء : إما متـصلة بالياء ، نحو : « ياَفِع » أو منفصلة عنها بحرف « كيَساَر » أو بحرفين ، أحدهما هاء ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... والفصل اغتفر بحرف ، أو مع ها ...

يعنى : بحرف وحده ، أو مع هاء ، ومثل ذلك بقوله : « جَيْبَهَاَ أَدِر» فالألف فى « جَيـبهاَ » (١) . تمال : لأن قبلهـا ياء ، قد فصل بينهـما حرفان :

أحدهما هاء .

و « أدر » فعل أمر ، من « أدار ، يدير » و « جيبها » مفعول مقدم .

والمراد : جيب القـميص (٢) ، وقصـر الهاء مع قـوله : « مع ها » ضرورة .

ثم ذكر فى البيت : أن الألف تمال ، إذا وليتها كسرة نحو :

---

(١) سقط من (جـ) الآتى : « أدر : فالألف فى « جيبها » .
(٢) فى القاموس المحيط ، مادة (قمص) : « والقميص ، وقد يؤنث . . . »

« عَالِم » .

وإليه أشار بقوله :

كذاك ما يليه كسر ...

أو كانت الألف تلـى حرفا بعـد كسرة «ككتـاب » أو تلى حرفـا ، بعد ساكن ، والساكن بعـد كسرة ، نحو : « شِمْلاَل » [1] . وقد أشار المصنف إلى النوعين بقوله :

.... أو يلى تالى كسر ، أو سكون قد ولى

كسرا ....

التقدير : أو يلى تالى كسر ، أو تالى سكون قد ولى ذلك السكون كسْرًا « فكسرا » ـ فى أول البيت الثالث ـ مفعول « ولى » فى آخر البيت الثانى [2] والفاعل « بولَى » ضمير عائد على السكون .

ثم ذكر أن الفصل بالهاء ، لا يعد فصلا ، ومثل ذلك بقوله : « دِرْهَمَاكَ » :

فالألف : حكمها الإمالة ، لأجل كســرة الدال ، فإنها تلى حرفا ، يلى ساكنا ، بعد كسرة ، ولا يعتد بالهاء فاصلة .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... دِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصدّ

أى : لم يمنع .

(١) شملال : ناقة شملال : سريعة قاموس (الشمال) .

(٢) فى (ب) : « الثانى » .

قوله :

وَحَرْفُ الاسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَراَ   مِنْ كَسْرٍ اوْيَا ، وكَذاَ تكفُّ رَاَ
إن كان ما يكفُّ بعْدُ مُتَّصِلْ   أَوْ بعْدَ حَرْفٍ ، أَوْ بحَرفَيْنِ فُصِلُ
كذاَ إذاَ قُدِّمَ ماَلَمْ ينْكَسِرْ   أو يَسْكُنِ اثرَ الكْسر كالْمطواعِ مِرْ
وكفُّ مُستَعْلٍ ، وَراَ ينكَفُّ   بِكَسْرِ رَاٍ ، كغَارِماً لاَ أجفُو
ولاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لم يتَّصِلْ   والكفُّ قدْ يوجِبُهُ ما يَنْفَصِلِ

نبه فى البيت الأول : على أن حَرْف الاستعلاء يكف سبب الإمالة : كسرة كانت ، أو ياء ، وكذا الراء ، إذا كانت مضمومة ، أو مفتوحة .

وحروف الاستعلاء يجمعها : « قظ خص ضغض » .

فإذا قلت : « ساَخِط » لم تجز الإمالة ، وإن كانت « ألفا » قبل كسرة ؛ لأجل حرف الاستعلاء .

وإلى كف سبب الإمالة بحرف الاستعلاء ، وبالراء أشار بقوله :

وَحَرْفُ الاسْتَعَلاَ يكفُّ مُظهراَ .... البيت .

« فمُظْهراً » مفعول « بيَكُفّ » .

التقدير : يكف سببا مظهرا ، ونوَّعه إلى كسرة ، وياء .

وتحرز بالمظهر من السبب الخفى ، كسبب الإمالة فى « خاَف » ومن سبب الإمالة فى « أَتَى » فإنه ليس بظاهر ، وقوله : « وكَذاَ تكفُّ راَ » .

يعنى : المضمومة ، والمفتوحة ، بدليل قوله بعد هذا : إن الراء إذا

كانت مكسورة كفت المنع ، واقتضت الإمالة .

ثم اشترط فى الذى يكف سبب الإمالة : إن يكون بعد الألف ، متصلا به ، أو مفصولا بحرف ، أو حرفين .

ومثال المتصل : « نَا قف » [(١)] . ومثال المفصول بحرف « نافِخ » .

ومثال المفصول بحرفين : « مَوَاثِيق » وقد أشار إلى ذلك كله بقوله :

إنْ كَانَ ما يكفُّ بعدُ متَّصِل . . . .   البيت .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن المانع إن كان متقدما ـ أيضاً ـ أثر ما لم يكن مكسوراً ، أو ساكنا إثر كسرة ، فإنه ـ حينئذ ـ لا يعتبر .

فمثال المكسور « طِلاَب ، وغِلاَب » فتمال [(٢)] . الألف ، ولا اعتداد بحرف الاستعلاء فإنه مكسور .

ومثال الساكن بعد كسرة : « إصْلاَح » .

وقد أشار المصنف إلى لك بقوله :

كذاَ إذاَ قدّم ما لَمْ ينكسرْ .... البيت .

يعنى : كذا إذا قدم حرف الإستعلاء ، ومثل الساكن إثر الكسر « بالمطواع » .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أن كف حرف الاستعلاء ينكف بكسر الراء ، ولا يكون ـ حينئذ ـ لحرف الاستعلاء تأثير ، ولا للراء .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(١) ناقف : « النَّقْفُ : كسر الهامة من الدماغ ، وبابه نصر » مختار (ن ق ف) .

(٢) فى (ب) : « فمثال » .

وكَفُّ مستعل ، ورَاَ ينكَفّ .... البيت .

فقوله : « ورَاَ » معطوف على « مُسْتَعْلٍ » .

وقصر الراء فى الأولى ، والثانية ضرورة .

والتقدير : ومنع مستعل، وراء الإمالة يزول بكسر الراء ، ومثل ذلك بقوله : « غارِماً » فلولا كسرة الراء لامتنعت إمالة الألف من وجهين : وقوع الراء بعدها وحرف الاستعلاء قبلها .

وإذا كانت كسرة الراء تزيل المانع ، فهى أحرى باقتضاء الإمالة ، إذا لم يكن ثمَّ مانع ، نحو : « دارِك ، وحِمارِك »وقوله : « لا أَجْفُو » تتميم للمثال [1] .

و « غَارِماً » مفعول « بأجْفُو » [2] .

ثم ذكر فى البيت الخامس : أن الإمالة لا تحصل بسبب منفصل فى كلمة أخرى كقولك : « لِزَيْدٍ قال » : فالألف فى « قَال » لا تُمال ، وإن كان قبلها كسرة دال « زَيْدٍ » ؛ لأنها فى كلمة أخرى .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَلاَ تُمِلْ لسَبَبٍ لَمْ يَتَّصلْ ....

ثم نبه على أن كف الإمالة قد يوجبه مانع منفصل كقولك :

« أتى كِتابُ قَاسِمٍ » : فألف « كِتاَب » لا تمال ، لوقوع حرف الاستعلاء بعدها ، وهو « القاف » وإن كان منفصلا .

---

(١) سقط من (ب) : « لا أجفو تتميم للمثال » .

(٢) سقط من (ب) : « و « غارما » مفعول « بأجفو » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... والكفُّ قد يُوجبهُ ما يَنْفَصِلْ

وهذا الذى ذكره فى المسألتين فى البيت هو اختياره .

قوله :

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ ... دَاعٍ سِواَه ، كَعِمَاداً ، وتَلاَ
ولاَتُمِلْ مَالَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُونَ سمَاَعٍ غيرَ « هاَ » وغير « ناَ »
والفتحُ قبلَ كسْرِ راَءٍ فى طَرَفْ ... أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ
كذاَ الَّذِى تِلِيه هاَ التأنيثِ فى ... وَقْفٍ إذاَ ماَ كاَن غيرَ أَلِفِ

نبه فى البيت الأول على أنهم قد يميلون سوى الحرف الممال ، ولا داعى سوى التناسب ، كقولك : « رأيت عماداً » فالألف التى بعد الميم ممالة لتقدم الكسرة ، وأمالوا الألف الثانية ، المبدلة من التنوين فى الوقف ، لتناسب الألف ، التى قبلها ، وإلى هذا أشار بقوله :

وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه . . . . . .

أى : بلا داع للإمالة سوى التناسب ، ومثل « بعمادا » يعنى : إذا كان منصوبا ، ومثل « بتَلاَ » من قوله تعالى : ﴿وَالْقَمَرِ إِذاَ تَلاهاَ﴾ (١) .

فأمالوا ألفه ، وإن كانت فى الأصل واوا ، لتناسب رءوس الآى فى الإمالة .

(١) الأية ٢ من سورة الشمس .

ثم ذكر في البيت الثاني : أنك لا تميل ما ليس بمتمكن إلا أن يثبت السماع بشيء [1] . من ذلك ، فيحفظ ، وإلى هذا أشار بقوله :

ولا تمل مالم ينل تمكنا   دون سماع ....

واستثنى : « ها » و « نا » كقولك : « مرّ بِهاَ » و « بناَ » وهو المراد بقوله :

....   غير « ها » وغير « نا »

ثم نبه في البيت الثالث : على أن من أسباب الإمالة : أن يقع الحرف مفتوحاً ، قبل راء مكسورة في طرف ، كقوله تعالى :
﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ [2] .

فالراء الأولى من « الضرر » ممالة ؛ لوقوعها مفتوحة قبل راء مكسورة .

وإلى هذا أشار بقوله :

والفتح قبل كسر را في طرف   أَمِلْ كللأيسر مل تكف الكلف

فشرط أن تكون الراء طرفا .

وكلام سيبويه يقتضي خلاف ذلك .

ومثل بقوله : « كللأَيْسَرِ » وهو جار ، ومجرور ، فتمال فتحة السين ، لوقوعها قبل راء مكسورة .

ومعنى المثال : مل إلى الأيسر من الأشياء تكف الكلف ؛ لأن من مال إلى العسير كثرت كلفته .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « بشيء »

(٢) من الآية ٩٥ من سورة النساء .

ثم نبه فى البيت الرابع : على أن الحرف المفتوح - أيضاً - يمال إذا وقع قبل تاء التأنيث فى الوقف ، نحو : « رَحْمَة ، ونِعْمة » إذا وقفت عليهما ، وإلى هذا أشار بقوله :

كذاَ الذى يليه هاَ التأنيث فى وَقْف ... ... البيت .

يعنى : كذا الحرف المفتوح ، وقصر « هاً » ضرورة .

واكتفى من النص على فتحه [(١)] بتشبيهه [(٢)] . بما قبله فى البيت المتقدم ، لأنه نص على فتحه هناك ، وفيه الإمالة بالوقف ، لأنها لا تجوز فى الوصل .

وأطلق فى البيت قبل ، فدل على جوازها هنالك : وصلا ، ووقفا .

وقوله :

.... إذاَ ما كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

فدل على أن الألف لا تمال ، إذا وقعت قبل هاء التأنيث فى الوقف ، ولم يكن محتاجا لاستثناء الألف ؛ لأن كلامه فى الحرف المفتوح ، والألف لا تقبل الفتحة .

ولكن أراد أن يزيد فائدة ؛ لأنه خاف من دخول الألف عليه [(٣)] .

---

(١) فى (أ) : « الفتحة » .

(٢) فى (أ) : « بتثنية » .

(٣) العبارة الآتية ساقطة من (ب ، جـ) من قوله : « وقوله : « وقوله : إذ ماكان غير ألف .. إلى قوله : من دخول الألف عليه » .

التصريف

حَرْفٌ ، وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِى   وَمَـــا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيـــفٍ حَرِى

هذا الباب : وضعه للتصريف .

وهو العلم بأحكام بنية الكلمة ، مما لحروفها من أصالة ، أو زيادة ، أو صحة ، أو إعلال .

ونبه المصنف فى هذا البيت : على أن التصريف لا يكون فى الحرف ولا فى الأسماء المشبهة لها ، الملازمة للبناء ، وإلى هذا أشار بقوله :

حَرف [1] ، وشبهُهُ منَ الصَّرْفِ بَرى ....

فعلم أن التصريف : إنما يدخل فى الأسماء المتمكنة ، والأفعال ؛ لأنها التى ينظر فى أصالة حروفها ، وزيادتها ، وصحتها ، واعتلالها [2] .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

.... وما سواهما بتصريف حرى

أى : حقيق .

والضمير فى « ماَ سِواَهما » عائد على الحرف ، وشبهه .

وَلَيْسَ أَدْنَى مِـــنْ ثُلاَثِىٍّ يُرَى   قَابِلَ تَصْرِيفٍ ، سوَى ما غُيِّرَا

نبه فى هذا البيت : على أن كل [3] كلمة أقل من ثلاثة أحرف لا تجرى على قانون التصريف ، إلا أن تكون مغيرة بالحذف ، فيكون أصلها ثلاثة

---

(١) فى (ب) : « وحرف » .

(٢) فى (جـ) : « وفتحها ، وإعلالها » .

(٣) سقط من (أ ، جـ) لفظ : « كل » .

أحرف ، فحذف منها ، فبقيت على حرفين نحو « يد » فى الأسماء،و « قُلْ » فى الأفعال ، أو على حرف واحد ، نحو : « م » اللّه ، فى الأسماء و « قِ » فى الأفعـال ، فعل أمر من « وقى » وقد أشـار المصنف إلى ذلك بقوله ولَيْسَ أَدْنَى من ثُلاَثى يُرَى .... البيت .

فمعنى قوله : « قابل تصريف » : قابل حكم تصريف .

ففهم من كلامه : أن الأسماء ، والأفعال ـ بالأصل ـ لا تكون على أقل من ثلاثة أحرف ؛ لأنه الـبناء المشتمل على المقـصود : من : مـبدأ ، ووسط ومنتهى .

قوله :

وَمُنْتَهى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا   وَإنْ يُـزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًـا عَدَا

نبه فى هذا البيت : على أن أكثر ما ينتهى إلى حروف الاسم المجرد عن الزوائد إلى خمسة ، نحو : « سَفَرْجَل » .

وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة إلى سبـعة أحرف ، نحو « اشْهِيبَاب » (١) .ولا يتعدى السبعة إلا بتاء التأنيث .

وقد أشار المصنف إلى أن منتهى المجرد خمسة بقوله :

ومنتهى اسم خمس ان تجردا ....

وإلى أن الاسم المزيد فيه ، لا يتعدى سبعة بقوله :

.... وإن يُزَد فيه فَمَا سَبْعاً عَدَا

أى : جاوز .

---

(١) فى (ب) : « استهناب » .

قوله :

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِى افْتَح ، وَضُم   وَاكْسِرْ ، وَزِدْ تَسْكِين ثَانِيهِ تَعُم

نبه فى هذا البيت : على جميع ما يتصور من أبنية الثلاثى المجرد ، وجعل الطريق لذلك : أنك تفتح ما [1] سوى الآخر ، وتضمه ، وتكسره ، وإلى هذا أشار بقوله :

وغير آخر الثلاثى افتح ، وضم   واكسر ....

واستثنى الحرف الآخر ، لأنه لا عبرة به فى وزن الكلمة ؛ إذ هو محل الإعراب ، فبقى الأول ، والثانى ، فيعطى كل واحد منهما حقه من الحركات الثلاث : فيفتح الأول ، ويجعل الثانى مثله ، نحو « حَمَل » أو مضموما ، نحو : « عَضُد » أو مكسوراً نحو : « كَبِد » فهذه ثلاثة أبنية .

ثم تضم الأول ، والثانى معه ، نحو: « عُنُق » أو تفتح الثانى ، نحو : « صُرَد » أو تكسره ، نحو : « دُئِل » .

فهذه ـ مع ما مضى ـ ستة أوزان .

ثم تكسر الأول ، والثانى ، نحو : « إِبِل » وتفتح الثانى ، نحو : « عِنَب » أو تضمه ، وهو وزن غير موجود ، لثقله .

فهذه ـ مع ما مضى ـ تسعة أبنية .

ثم تسكن الثانى ، مع الحركات الثلاث فى الأول ، فتصور ثلاثة أبنية ، نحو : « فَلْس ، قُفْل ، حِمْل » [2] : فتصير الأبنية اثنى [3] عشر بناء .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « ما » .

(٢) فى (جـ) : لفظ « ما »

(٣) فى (أ) : « اثنا عشر بناء » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وزد تسكين ثانيه تعم

أى تعم الأوزان كلها .

قوله :

وِفعُلٌ أُهْمِلَ ، والْعَكْـسُ يَقِل   لقَصْدِهِمْ تخْصِيصَ فِعْلٍ بفُعِلْ

نبه فى هذا البيت : على أنهم أهملوا من الأوزان المذكورة قبل :

« فِعُل » ـ بكسر الفاء ، وضم العين ـ وأن عكسه قليل ، وهو المضموم الفاء ، المكسور العين .

وإلى هذا أشار بقوله :

وفِعُل أُهملَ ، والعكس يقل ....

ثم بين أن قلة « فُعِل » إنما هو : لأنهم أرادوا أن يخصوه بالدلالة على الفعل ، الذى لم يسم فاعله ، نحو : « ضُرِبَ » واستعملوه فى الأسماء قليلا تنبيها على أن تركه ليس لأجل مانع .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... لقَصْدِهم تخْصِيصَ فِعْلٍ بفُعِل

يعنى : فعل ما لم يسم فاعله [1] .

قوله :

وافْتَحْ ، وضمَّ ، واكْسرْ الثانىَ مِنْ   فِعْلٍ ثُلاثىٍّ ، وَزِدْ نحوَ : « ضُمِنْ »

---

(١) فى (ب) : « فعل لم يسم فاعله » .

لما فرغ من أبنية الاسم الثلاثى المجرد شـرع يتكلم فى أبنية الفعل الثلاثى المجرد .

وهى أربعة أبنية : ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لما لم يسم فاعله .

وقد أشار المصنف إلى الثلاثة التى لفعل الفاعل بقوله :

وافْتَح ، وضُمّ ، واكْسرِ الثانى مِنْ

فِعْلٍ ثُلاثى ....

فجـعل الثانى عـلى الحركات الثـلاث، وسكت عن الأول ؛ لأنه غـير مختلف فيه ، مفتوح على كل حال ، لخـفة الفتحة ، فإذا فتحت الثانى كان « فَعلَ » نحو : « ضَرَبَ » وإذا ضممته كان « فَعُلَ » ، ظَرُفَ » وإذا كسرته كان « فَعِل » نحو : « عَلِمَ » .

ثم ذكر الوزن الرابع ، وهو الذى لم يسم فاعله ، فقال :

.... **وزد نحو : « ضُمِن »**

يريد : بضم الضاد ، وكسر الميم .

قوله :

وَمُنْتَهـــاهُ أَرْبـــعٌ إنْ جُرِّداَ   وَإنْ يُزَدْ فيه ، فَماَ ستًّا عَداَ

نبه فى هذا البيت : على أنه [1] أكثر ما تنتهى إليه حروف الفعل المجرد من الزيادة أربعة ، نحو : « دَحْرَجَ » وإليه أشار بقوله :

ومنْتَهاهُ أَرْبعٌ إنْ جرِّداَ   ....

---

(١) فى (جـ) : « أن »

ثم نبه على أن الفعل : لا يتعدى فى الزيادة ستة أحرف نحو : « اسْتَخْرَج » وإليه أشار بقوله :

وَإِنْ يزد [1] فيه فَماَ ستًّا عَداَ

أى : جاوز .

قوله :

لاسمٍ مجرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ ، وَفِعْلَلٌ ، وَفُعْلُلُ

وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ ، وإنْ عَلا فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوىَ فَعْلَلِلاَ

كذا فَعَلَّلٌ ، وفُعْلَلٌ ومَا غَايَرَ للزَّيْد ، أو النَّقْصِ انْتَمَى

تكلم فى هذه الأبيات على أوزان الاسم الرباعى المجرد والخماسى المجرد فذكر للرباعى المجرد ستة أوزان .

« فَعْلَل » - بفتح الأول ، والثالث - ، نحو : « جَعْفَر » .

و « فِعْلِل - بكسر الأول ، والثالث - ، نحو : « زِبْرِج » وهو : السحاب الرقيق . . .

« فِعْلَل » - بكسر الأول ، وفتح الثالث ، نحو : « دِرْهَم » .

و « فُعْلُل » - بضم الأول ، والثالث - نحو : « دُمْلُج » [2] .

هذا ماتضمنه البيت الأول .

(١) فى (جـ) : « وإن تزد » .

(٢) الدملج : العضد ، قاموس (الدملج) وفى اللسان (دملج) : الدملجة : تسوية الشيء ، كما يدملج السوار ، والدملج ، والدملوج : المعضد من الحلى » .

ثم ذكر فى البيت الثانى لفظة « فِعَلّ » - بكسر الأول ، وفتح الثانى ، وتشديد اللام - ، نحو : « فِطَحْل » : وهو اسم لزمن خروج نوح عليه السلام من السفينة .

و « فُعْلَل » - بضم الأول ، وفتح الثالث ، نحو : « طُحْلَب » ولم يذكره سيبويه .

ونقله الكوفيون ، والأخفش .

وإلى الوزنين أشار بقوله : « ومع فِعَلّ فُعْلَل » .

ثم شرع فى ذكر أوزان الخماسى المجرد ، فقال : « وإِنْ عَلاَ » يعنى : وإن زاد على الأربعة ، فبلغ الخمسة فله أربعة أوزان :

الأول : « فَعَلَّل » - بفتح الأول ، والثانى ، مع التشديد - نحو : « سَفَرْجَل » .

الثانى : « فَعْلَلِل » - بفتح الأول ، والثالث ، وكسر الرابع - نحو : « جحْمَرِش [1] » ، وهى : الأفعى العظيمة .

وإلى الوزنين المذكورين أشار بقوله :

فَمَع فَعلَّل حَوى فَعْلَلِلاَ

ثم ذكر فى البيت الثالث : الوزن الثالث ، والرابع ، وهما : « فُعَلِّل » - بضم الأول ، وفتح الثانى ، وكسر الرابع - نحو : « قبعثر » : للأسد .

و« فِعْلَلّ » - بكسر الأول ، وفتح الثالث ، وتشديد الرابع - نحو :

---

(١) جحمرش : « العجوز الكبيرة ، والمرأة السمجة ، والأرنب المرضع ، ومن الأفاعى الخشناء » .

« قِرْطَعْب » وهو : الشيء ، الحقير .

ثم ذكر فى بقيـة البيت : أن ما خرج عن الأوزان المذكورة فـهو منسوب على أنه زيد فيه ،نحو « ظريف » و « منطلق » أو نقص منه « كيد [1]، ودم » وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وما غاير للزيد ، أو النقص انتمى

أى : انتسب .

قوله :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْل ، والَّذِى لاَ يَلْـــزَمُ الزَّائِدُ مثــلُ تاَ احْتُذِى

لما فرغ من أبنية الأصول [2] ، شرع يتكلم فيـما يعرف به الأصلى من الزائد .

فذكر أن الحرف مهما لزم تصاريف الكلمة حكم بأصالته ، نحو : ضاد « ضارب » فإنك مهما صـرفت هذه البنية ، وجدت الضاد لم تسقط ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فأَصْلٌ ....

ثم ذكر أن الزائد هو الذى لا يلزم ، فيسقط فى بعض تصاريف الكلمة وإلى هذا أشار بقوله :

والذى لا يلزم الزائد ...

« فالزائد » مرفوع خبر عن « الذى لا يلزم » .

---

(١) فى (أ) : « يد » .

(٢) فى (جـ) : « الأسطول » .

ومثل « بتاء » « احتذى » : فهى محكوم عليها بالزيادة ، لسقوطها فى بعض التصاريف تقول : « حَذاَ يحذو » وقصر « التاء » ضرورة .

قوله :

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلُ الأُصُولَ فِي وَزْنٍ ، وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

وَضَاعِفِ اللاَّمَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ ، وقَافِ فُسْتُقِ

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَه فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

نبه فى هذه الأبيات على كيفية الوزن :

فذكر أنك إذا أردت أن تزن كلمة قابلت حروفها الأصول ، بما فى ضمن لفظة « فعل » : من الفاء ، والعين ، واللام ، وتذكر الزائد بلفظه ، فإذا وزنت « مكرما » قلت : « مفْعل » فتقابل الكاف ، والراء ، والميم الأخيرة بالفاء ، والعين ، واللام ؛ لأنها أصول ، وتذكر الميم الأولى بلفظها ؛ لأنها زائدة .

وقد أشار المصنف إلى مقابلة الأصول بالفاء ، والعين ، واللام بقوله :

بِضِمْنِ [1] .فِعْلٍ قابل الأصول فى وَزْنٍ ....

« فبضمن » جار ، ومجرور ، و « فعل » مضاف إليه ، وَ « قَابِلْ » فعل أمر ، و « الأصول » مفعول به .

ثم نبه على أن الزائد يذكر بلفظه ، فقال :

... ... وزائد بلفظه اكتفى

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن الأصول إن كانت أكثر من ثلاثة :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « بضمن » .

فقابلت الأول بالفاء ، والثانى بالعين ، والثالث باللام ، فبقى حرف ، إن كانت على أربعة أحرف ، أو حرفان ، إن كان على خمسة كررت اللام بحسب ما بقى .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وضاعف اللام إذا أصل بقى .... البيت .

ومثل براء « جعفر » وقاف « فُسْتُق » فتقول فى وزن « جعفر » :

« فَعْلَل » فتكرر [1] اللام ، لأن الراء تبقى بعد المقابلة بالفاء ، والعين واللام ،وكذلك « فُسْتُق » تقول فى وزنه « فُعْلُل » .

ثم ذكر فى البيت الثالث : أن الزائد إن كان مثل الأصل قابلته بما تقابل به الأصل ، فتقول فى وزن « اغدودن » : « افْعَوْعلَ » : فتقابل الدال الثانية الزائدة بما قابلت به الأولى الأصلية ، لأن الثانية عين الأولى مكررة .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وإن يك الزائد ضعف أصل .... البيت.

فمعنى المماثلة : أن يكون الزائد هو الحرف الأصلى كرر .

قوله :

واحكمْ بتأصيل حُرُوفِ سِمْسِمِ ونحوِهِ ، والخُلْف فى « كَلَمْلَمِ »

نبه فى هذا البيت : على أنه إذا تكرر الفاء ، والعين ، نحو :

« سِمْسِم » فإنه يحكم بأصالة الجميع ، لأبد من الحكم بأصالة الثالث ليكمل الفاء ، والعين ، واللام ، وليس الثالث أولى بالأصالة من الرابع وإلى

---

(١) فى (جـ) : « فكر » .

هذا أشار المصنف بقوله :

واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحو ....

ولا يحكم بزيادة شىء من هذا إلا أن يدل عليه الاشتقاق .

ثم نبه المصنف على أنهم اختلفوا فى « لملمْ » فعل أمر من « لَمْلَمَ » وفيما أشبهه .

فالكوفيون :

يجعلون الحرف الثالث بدلا من ميم زائدة ، فلما توالت ثلاثة أمثال أبدلوا الثانى من الأمثال لاما من جنس فاء الكلمة .

وقال الزجاج : اللام هى الزائدة بنفسها .

وذهب البصريون : إلى أن الجميع أصول .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

... . والخلف فى « كلملم »

فالكاف للتشبيه .

أى : فى (١) . « لملم » وما أشبهه .

قوله :

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنْ صَاحَبَ ، زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنْ

نبه فى هذا البيت : على أن الألف إذا جاءت مع أكثر من أصلين ، نحو :

---

(١) سقط من (أ) لفظ : « فى » .

« ضارب » حكم بزيادتها ، وإلى هذا أشار بقوله :

فألفٌ أكثرَ من أصلَيْن صاحبَ ، زائدٌ ....

« فألف » مبتدأ ، و « زائدٌ » خبره ، و « أكثرَ » مفعول « بصاحب » وقوله : « بغير مَيْن » ـ حشو ـ .

قوله :

وَالْيَا كَذاَ ، والْوَاوَ إنْ لَمْ يَقَعاَ كَماَ هُماَ فِي « يُؤيُؤ ، ووَعْوَعاَ »

نبه فى هذا البيت على أن الواو ، والياء لهما حكم الألف : فى أنهما إذا كانا مع أكثر من أصلين حكم بزيادتهما ، وإلى هذا أشار بقوله : « واليا كذا ، والواو » .

فالإشارة « بذا » إلى حكم الألف فى البيت المتقدم ، وقصر « الياء » ضرورة .

ثم استثنى الياء ، والواو ، إذا كانتا مكررتين ، نحو : « يؤيؤ » لاسم طائر ، « ووعوع » مصدر « وعوع » : إذا صوت .

فإن الياء ، والواو ـ هنا ـ يحكم بأصالتهما ، كما حكم بأصالة حروف « سِمْسِم » .

واعلم أن الياء تقع زائدة فى الأول ، نحو : « يَعْمَل » (١) . إذا كان بعدها ثلاثة أصول ، فإن كان بعدها ، أكثر حكم بأصالتها إلا فى المضارع .

وزيدت ثانيا ، نحو : « صَيْرف » وثالثا ، نحو : « قَضيب » وآخرا ، نحو : « حِذْرِيَة » (١) ـ بالحاء المهملة ، وذال معجمة ـ وهى القطعة الغليظة

---

(١) يعمل : اليعمل : البعير ، القوى على العمل ، والناقة يعملة .

من الأرض ، وكذلك الواو ، إلا أنها لا تزاد أولا .

وتزاد ثانية :« جَوْهَر » وثالثة ، نحو : « عَجُوز » .

قوله :

وَهَكَذاَ همزٌ ، وَمِيمٌ سبَقاَ ثَـلاَثَةً تأْصِيلُـهاَ تَحقَّـقاَ

نبه فى هذا البيت : على أن الهمزة ، والميم إذا وقعا ، وبعدهما ثلاثة أحرف قد تحققت أصالتها حكم (٢) .بزيادة الميم ، والهمز ، نحو :

« أَفْكَل » وهى الرعدة من برد ، أو غيره ، و « أَحْمَد » ، و « مكرم » وقد أشار إلى ذلك بقوله :

وهكذا همز ، وميمٌ سبقا .... البيت .

وقال : « تأصيلها تحققا » تحرزا من أن تكون الثلاثة الأحرف لم تتحقق أصالتها ، نحو : « أَوْلَق » وهو الجنون ، فإنهم اختلفوا فى الواو : هل هى زائدة ، أوأصل ؟ :

فمن جعله من « ألق » فالواو زائدة ، ومن جعله من « وَلَق » فالواو أصل .

وما ذكره من زيادة الهمزة ، والميم ، مع الثلاثة الأحرف الأصول إنما هو ما لم يدل الاشتقاق على أصالتها ، نحو ميم « مِرْعِز » (٣) .

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (ب) : « بالحاء المهملة ، وذال معجمة ، وهى :القطعة الغليظة من الأرض » .

(٢) سقط من (جـ) : لفظ : « حكم » .

(٣) (جـ) : « من عز » .

فإن وزنه « فِعْلَل » والميم أصل ، لقولهم : « ثوب مُمَرْعَز » ولم يقولوا : « مُرَعَزّ » .

قوله :

كَذاكَ همـزٌ آخِرٌ بعـدَ أَلِفْ أكْثَرَ منْ حرفَيْنِ لَفْظُهاَ رَدِفْ

نبه فـى هذا البيت : على أن الهـمز يحكم ـ أيضـاً ـ بزيادته ، إذا وقع آخرا بعـد ألف ، وقبل الألف أكثر من أصلين ، نحـو : « حَمْرَاَء ، وعلباء » وإلى هذا أشار بقوله :

كذاك همزٌ آخرٌ بعدَ ألف .... البيت .

و « أكثر » مفعول « بردف » والضمير فى « لفظها » عائد إلى الألف .

فلو كانت الهمزة بعد ألف ، قبلهـا أصلان فقط ،نحو :« سماء » حكم بأصالتها .

قوله :

وَالنُّونُ فىِ الآخر كَالْهَمزِ ، وَفى نَحْوِ : « غَضَنْفَرٍ » أَصالَـةً كُفِـى

نبه فى هذا البيت على أن النُّون إذا وقعت آخراً ، فلها حكم الهمز :

فيـحكم بزيادتها إذا كانت بـعد ألف ، وقبل الألف أكـثر من أصلين ، نحو : « نَدْمَاَن ، وزَعْفَرَاَن » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

والنُّون فى الآخر كَالْهَمْزِ ....

فلو وقعت بعد ألف ، ليس قبلها إلا أصلان حكم بأصالتها ، نحو

« زَمَان ، وأمَان » .

ثم نبه على أن النُّون تزاد - أيضاً - ساكنة ، إذا كان قبلها أصلان ، وبعدها أصلان ، نحو : « غَضَنْفَر »، وهو : الأسد .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وفِىَ نَحو « غَضَنْفَرٍ » أصالَةً كُفِى

فقوله : « كُفِى » : كَفَيْتُ الشىء ، وهو مبنى لما لم يسم فاعله ، والنائب عن الفاعل ضمير يعود على النون ، والمفعول الثانى « أصالة » .

فالتقدير : وفى نحو « غَضَنْفَرٍ » كفيت النون أصالة .

وإنما يحكم بزيادتها فى مثل « غضنفر » لوقوعها فى موقع ما هو معلوم الزيادة ، كياء « سَمَيْذَع » (١) . وواو « فدَوْكَس » (٢) .

قوله :

والتاءُ فى التَّأنيثِ ، والْمضارَعَهْ ونَحْو الاسْتِفْعَالِ ، والْمُطَاوَعَهْ

نبه فى هذا البيت على مواضع زيادة التاء .

فذكر أنها تزاد للتأنيث ، نحو : « مُسْلمة » وحرف المضارعة ، نحو : « أنتَ تَضْرِب » ومع سين « الاستفعال » كيفما تصرف ، نحو : « استخرج ، ويستخرج ، واستخراجاً » وفى المطاوعة ، نحو :

---

(١) سميذع : من معانى سميذع - كما فى القاموس المحيط ، مادة (السميذع) : « السيد الكريم الشريف ، السخى ، الموطأ الأكناف ، والشجاع ، والرجل الخفيف فى حوائجه ، والسيف . . . » .

(٢) فدوكس : من مادة (الفدوكس) فى القاموس المحيط : « الفدوكس : الأسد ، والرجل الشديد » وفى اللسان ، مادة (فدكس) : « الفدوكس : الشديد ، وقيل الغليظ الجافى ، والفدوكس :الأسد ، مثل الدوكس .

« علمته فتعلم » ، و « ودحرجته فتدحرج ».

وقد أشار إلى المواضع الأربعة بقوله :

والتاء فى التأنيث ، والمطاوعهْ .... البيت.

قوله :

والهاءُ وَقفاً ، كَلِمهْ ، وَلَمْ تَرَهْ   واللاّمُ فِي الإشارَةَ الْمشتَهَرهْ

نبه فى هذا البيت على وضع زيادة الهاء ، واللام .

فذكر أن الهاء تطرد زيادتها فى الوقف ، بعد « ما » الاستفهامية ، المجرورة ، أو الفعل المحذوف آخره للجزم ، وكذلك بعد كل حركة بناء لازمة .

وقد أشار إلى زيادة الهاء وقفا بقوله :

والهاء وقفا كلِمهْ ، ولم تَرَهْ ....

ومثل « بما » الاستفهامية المجرورة و « بلم تره » [1] . وهو فعل حذف آخره للجزم .

ثم نبه على أن اللام تزاد فى أسماء الإشارة ، نحو : « تلك ، وذلك ، وهنالك » .

وقد أشار إلى ذلك بقوله :

.... واللام فى الإشارة المشتهرة

قوله :

---

(١) فى (ب) : « ولم ترد » .

وَامْنَـعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْد ثَبَـتْ   إِنْ لَمْ تَبِيَّنْ حُجَّةٌ « كَحَظَلَتْ »

لما فرغ من ذكر حروف الزيادة ، وتعيين المواضع التى تزاد فيها ، ذكر أنه يمنع الحكم بزيادة الحرف ، وإن كان من (١) . حروف الزيادة ، إلا بقيد من القيود ، التى ذكرها فى كل حرف من الحروف ، حسبما تقدم تفصيلها ، إلا أن تقوم حجة بينة من اشتقاق على أن الحرف زائد .

وقد أشار إلى ما ذكرناه بقوله :

وامنع زيادة بلا قيد ثبت   إن لـم تبين حجة ....

ومثل « بحظلَتْ » وهو من « حَظَّلت الإبل » : إذا أكلت الحنظل .

فيحكم بزيادة نون « حَنْظَل » بسقوطها فى قولهم : « حظلت الإِبل » : إذا أكلت الحنظل .

وكذا يحكم بزيادة همزة (٢) . « شمأل » لسقوطها فى قولهم : « شملت الريح » (٣) .

وكـذا يحكم بزيادة نون « سُنْبُل » لقـولهم : « أَسْبَل الزَّرْعُ » ـ بسقـوط النون ـ .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « من » .

(٢) سقط ن (ب) لفظ : « همزة » .

(٣) شملت الريح : أى : هبت شمالا .

والعبارة الآتية ساقطة من (حـ) :

« وكذا يحكم بزيادة همزة « شمأل » لسقوطها فى قولهم : « شملت الريح » .

فــصـل

فى زيادة همزة الوصل

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سابَقٌ ، لاَ يَثْبُتُ   إلاَّ إذاَ ابْتُدِى بِهِ « كَاسْتَثْبِتُوا »

هذا الفصل وضعه للكلام على همزة الوصل .

ولما كـان بعض الكلم مما يعرض لأوائـلها السكون ، ولم يمكن الابتـداء بالساكن أتوا بهمزة الوصل ، فلا حاجة بها إلا فى الابتداء .

ولهذا : تسقط فى الوصل .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

للوصل همز سابق ، لا يثبت   إلا إذا ابتدى به ....

ثم مثل ذلك بقوله : « استثبتوا » : فعل أمر للجماعة المذكرين ، من « اسْتَثْبَتَ » فإذا ابتـدأت ألحقت فى أوله هـمزة مكسورة ، وإذا وصـلته بكلام سقطت الهمزة .

قوله :

وَهْـوَ لفعْـلٍ مَاضٍ احْتَـوَى عَلَـى   أَكْثَـرَ مـنْ أَرْبَعَـةَ ، نَحـْوُ : « انْجَلَـى »

وَالأَمْـرِ ، والمَصْـدَرِ منْـهُ ، وَكَـذاَ   أَمرُ الثُّلاَثِى ، كَاخْشَ ، وامْضِ ، وَانْفُذاَ

نبـه فى هذين البيـتين : على مـواضع همـزة الوصل فى الفعل ، ومـا تصرف منه .

فذكر أنها تكون فى الفعل الماضـى ، الزائد على أربعة أحرف ، فتدخل فى الخماسى ، نحو : « انْطَلَق » وفى السداسى ، نحو : « اسْتَخْرَجَ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وهو لفعل ماض احتوى على   أكثر من أربعةٍ ....

ومثل « بانجلى » وهو فعل ماض ، خُمَاسِى .

وفهم من تقييده الفعل الماضى بالزائد على[1] . أربعة أحرف : أنها لا تدخل فى ماض رباعى ، ولا ثلاثى .

ثم ذكر فى البيت الثانى : أنها تدخل - أيضاً - فى الأمر ، والمصدر من الفعل الماضى ، الزائد على الأربعة ، نحو : « انطلق انطلاقاً ، واستخرج استخراجا » والأمر ، والمصدر منه ، يعنى : من الفعل الزائد على أربعة .

ثم نبه على أن الأمر من الثلاثى : تكون همزته همزة وصل .

وإلى هذا أشار بقوله : « كذا أمر الثلاثى » ، ثم مثل : « باخْشَ ، وامْضِ ، وانفذا » : والألف فى « انفذا » بدل من نون التوكيد الخفيفة .

ولا تكون همزة الوصل فى الأمر من الثلاثى ، إلا إذا كان ثانى مضارعه ساكنا ، كالمثل التى ذكره فإن كان ثانى الضارع متحركا فليس فى الأمر همزة وصل ، نحو : « هَبْ ، ودَعْ ، وقُلْ » .

قوله :

وَفِى اسْمٍ ، اسْت ابْنٍ ، ابْنُم سُمِعْ   وَاثْنَيْن ، ، وامْرِئٍ وتَأْنِيث تَبِعْ
وايْمُنُ ، هَمْزُ أَلْ كَذاَ وَيُبْدَلُ   مَدّاً فِى الاسْتِفْهَامِ ، أَوْ يُسَهَّلُ

ذكر فى هذين البيتين : ما ورد من همزة الوصل فى الأسماء ، والحروف : فذكر أنها وقعت فى الأسماء فى لفظ : « اسْم ، واسْت، وابْن ،

(١) سقط من (أ) لفظ : « على » .

وابنُم ، وهو : ابن إلا أنه زيدت فيه الميم ، واثنين ، وامرئ .

وهذا كله معدود فى البيت الأول .

ثم قال : « وتأنيثٍ تَبِعْ » أى : وكذلك ما يؤنث من هذه الأسماء « كابنة ، واثنتين ، وامرأة » .

والمثنى من هذه الأسماء كالمفرد .

بخلاف الجمع : فإن ألفه قطع .

ثم ذكر فى البيت الثـانى : « ايمُن » فى القسم ، وألفه ألف وصل ، إلا أنها مفتوحة .

ثم ذكر ما وقع من ذلك فى الحروف ، فذكر همزة « ألْ » التى للتعريف وهى - أيضاً - مفتوحـة ، وقد أشار إلى « ايمن ، وال » بقوله : « ايمن ، همز أل كذا » (١) .

ثم ذكر أن همزة الاستفهام : إذا دخلت على « ألْ » كقوله تعالى : ﴿ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنثَيَيْنِ ﴾ (٢) : فلك : أن تبـدل همـزة الوصل مدا ، أو تسهّلَها ، وقد قرئ بهما ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... يُبَدلُ مَدا فى الاستفهام ، أوْ يُسَهَّلُ

(١) فى (ب) : « كذا ، ويبدل » .

(٢) ن الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

الإبْـدال

أَحْرُفُ الإبْدَالِ « هَدَأْتَ مُوطِيـا »　　　فَأَبدِلِ الهــمـزةَ منْ واَوٍ ، ويَاَ
آخِراً اثــر ألِفٍ زِيــدَ ، وَفـــى　　　فَاعِلِ مـــاَ أُعِلَّ عيْـناً ذا اقْتُفِى

هذا الفصل : وضعه للكلام على حروف البدل .

وقد أشار إلى مجموعها بقوله :

أَحْرِفُ الإبدالْ « هَدَأْتَ مُوطِياً » ....

فذكر تسعة (١) . أحرف : « الهاء ، والدال ، والهمز ، والتاء ، والميم والواو ، والطاء ، والياء ، والألف » .

وَزاد هنا « الهاء » على ما ذكر فى التسهيل (٢) .

ومعنى « هدأت » سكنت ، و « موطـيا » ، اسم فاعل من أوطأته : إذا جعلته وطيئا ، فالياء فى آخره بدل من الهمزة .

ثم شرع فى الكلام على حروف البدل : واحداً ، واحداً ، فقال :

.... فأبدل الهمزة من واو ، ويا
آخراً اثر ألف زيد ....

فشــرط فى إبدال الهمزة من الواو ، واليـاء : أن تقع طرفا ، وأن يكون

---

(١) فى (جـ) : « سبعة أحرف » .

(٢) عد ابن مالك حروف الإبدال القياسى المطرد فى التسهيل ثمانية أحرف ، وجعلها فى الخلاصة تسعة احرف : فقد زاد الهاء فى الخلاصـة أما فى التسهيل ، فقد تكلم عليها فى باب الوقف ، وبين قـياسيتها ، فلم يكررها فى باب الإبدال .

قبلها ألف زائدة ، نحو : « رداَء ، وكِساَء » الأصل : « رداى » بالياء ـ و « كساو » بالواو ـ .

فلو كانت الواو ، والياء غير طرف لم تبدل ، نحو : « تَعاَون، وتَباَيُن » وتاء التأنيث لا تخرج الواو ، والياء عن كونها طرفا ، نحو : « بنَّاءَة » ـ بفتح الباء ، والنون ، مع تشديدها ـ على وزن « فـعَّالة » للمرأة ، التى تحسن البناء مالم تبن الكلمة على تاء التأنيث ، فلا تعد الواو ، والياء طرفا ، نحو : « إِداَوةَ ، وَهِداَيَة » .

ولو كـانت الألف ـ أيضـاً ـ غيـر زائدة لم يقع البـدل فـرارا من توالى الإعلال ، نحو : « آيَة ، ورَاَيَة » .

ثم ذكر أن الهمزة تبدل من الواو ، والياء فى اسم الفاعل من فعل معتل العين ، نحـو : « قَائِل ، وبَائِع » فلو لم تعل العين لم تبـدل همـزة فى اسم الفاعل ، نحو : « عَاوِر » لأن فعله « عَوِرَ » و « عَاين » لأن فعله « عَيِن » .

وقد أشار المصنف إلى الإبدال فى اسم الفاعل بقوله :

.... وَفِي فاَعِلِ ما أُعلَّ عيناً ذاَ اقْتُفِى

يعنى : اقتفى إبدال الهزة من الواو ، والياء ، أى : اتبع .

قوله :

والمدُّ زِيد ثَالثاً فيِ الَواَحِد هَمْزاً يُرَى فيِ مِثْلِ كَاْلقَلاَئِد

نبه فى هذا البيت : على أن المد إذا زيد ثالثـا فى الواحد أبدل فى الجمع همزة ، وإلى هذا أشار بقوله :

والمدُّ زيدَ ثالثاً فى الْواَحد هَمْزاً يُرَى ....

فى الجمع ومثل « بالقَلاَئِد » جمع « قِلاَدَة » : فأبدل المدة الزائدة ثالثة ، وهى الألف فى « قلادَة » همزا فى الجمع ، وهو « قلائد » .

وقال « مَدا » ليشمل الألف ، والواو ، والياء ، نحو : « صَحِيفَة ، وصَحاَئِف ، وعَجُوز ، وَعَجَائز ، وقَلادَة ، وقَلائِد » .

وتضمن كلامه شرطين : أن يكون مدا ، وأن يكون زائداً .

فلو كان مَداً غير زائد ، نحو : « مَفازَة ، ومفَاوز » لم يجز البدل ، وكذلك لو كان زائدا غير مد ، نحو قسْوَر [1] ، وقَساوِر » .

وشذ قولهم : « مَصاَئِب » ـ بالهمزة .

والأصل أن يكون بالياء .

وكذلك شذت﴿ معَايِشَ ﴾[2] عن نافع بالهمز في غير السبع .

قوله :

كذاَكَ ثَانِى لينَيْنِ اكْتَنَفاَ مَدَّ مَفاَعِلَ كَجَمْعٍ نيِّفاَ

نبه فى هذا البيت : على أنه مما يبدل ـ أيضاً ـ همزة الثانى من حرفى لين ، توسطت بينهما مدة الجمع ، وإلى هذا أشار بقوله :

كذاك ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل ... ...

يعنى : كذاك يُبْدَل همزاً ثانى حرفين لينين .

وشرط أن يكونا مكتنفين لدة « مَفاَعِل » ومثل بجمع « نيِّف » فتقول فى جمعه : « نَياَئف » ـ بهمزة بعد الألف ـ .

---

(١) قسور : « والقسْوَر ، والقسورة » : الأسد ، مختار (ق س ر) .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الأعراف .

والأصل : « نيايف » - بياءين - وقعت ألف الجمع بينهما ، فأبدلت الياء الثانية همزة .

وإنما فعلوا ذلك : كراهية اجتماع حروف لين ثلاثة ، متصلةبالطرف .

فلو انفصلت عن الطرف بمدة ظاهرة ، نحـو : « طَوَاوِيس » أو مقدرة ، نحو قول الشاعر (١) :

٣١٤ - .... وكَحلَ الْعينينِ بِالْعَوَاوِرِ

٣١٤(١) القائل: هو جندل بن المثنى المطهوى ، والشاهد من الرجز، وقبل بيت الشاهد (المشطور) :

غرك أن تقاربت أبا عرى وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حتى عظامى ، وأراه ثاغرى ....

والبيت من شواهد الكتـاب ٢ / ٣٧ ، والخصـائص ١ / ١٩٥ ، ٣ / ١٦٤ ٣٢٦ ، والمحتسب ١ / ١٠٧ ، ٢٩٠ ، والمصنف ٢ / ٤٩ ، ٣ / ٥٠ ، والإنصـاف ٧٨٥ ، وابن يعيش ٥ / ٧٠ . ١٠ / ٩١ ، ٩٢ ، والشافية ٣٧٤ ، والتصريح ٢ / ٢٦٩ ، والأشمونى ٤ / ٢٩٠ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (عور ٢٩٣)

اللغة :

« كحل » فى الفعل تخفيف الحاء ، وتشديدها ، والمراد : وضع فيها الكحل ، وكانوا يتخذون الكحل من غبـرة حجر الإثمد ، أو غـبرة حريق الشـحم ، ... ويضعونه فى العين ، لتـزيينها ، واسـتعمله هنا استعالا مـجازا عن الألم ، والوجع . « بالعواور » جمع : عُوَّار : وهو وجع العين ، أو ما يسـقط فيها من الأقذاء ، والرمد الشديد ..

والمعنى :

حنى الدهر عظامى ، وأراه قاتلى ، وأصاب العينين برمد شديد ، ووجع أليم ...

الإعراب :

« وكحل » الواو : حرف عطف ، مبنى على الفتح ،لا محل له من الإعراب « كحل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، تقديره هو ، يعود إلى الدهر « والعينين » مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتـحة ، لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « بالعـواور » الباء : حرف جر . . العـواور : مجرور بالبـاء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « كحل » .

الأصل : « بالْعَوَاوِير » لأنه جمع « عُوَّار » وهو الرمد .

فلا يبدل همزة .

وهذا مفهوم من كلام المصنف ، لأنه شـرط مدة « مَفَاعِل » من غير ياء بعد العين .

و « طَوَاوِيس » وَمَا أشبهه بياء بعد العين ، فلا يدخل تحت قوله ونصب المصنف « نيِّفا » وهو مضاف [1] .

ووجهه أن يكون حكاه على النصب .

قوله :

وَافْتَحْ ، وَرُدَّ الهـمـزَ يَا فـيـمـاَ أُعِل ... لاَمًا ، وفـــى مِثْـــل هِرَاوَة جُعِلْ
وَاواً ، وهـمــــزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُد ... فــــــى بَدْءِ شِبْهِ وُوفِيَ الأَشُدْ

نبه فى هذين البـيتين : على أن الهـمزة تبدل ياء ، بعـد أن تفتح فيـما كانت لامه معتلة ، نحو : « قضية ، وقضايا » .

الشاهد فيه :

قوله : « بالعواور » فإن هذه الكلمة جمع « عُوَّار » وزان رمـان ـ وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف « كقرطاس » فحقه أن تقلب ألفه فى الجمع ياء ، لانكسـار ما قبلها ، فيقال : « عواوير » إلا أن الراجز قد اضطر إلى حذف الياء ، اجـتزاء بكسر ما قبلها ، وهو مع حذفها يعتد بها كالموجودة تماما ، وعلى ذلك : فالمدة مقدرة .

(١) أعرب الشيخ خالد الأزهرى « كـجمع » ـ بالتنوين ـ على أنه خبر لمبتدأ مـحذوف ، و « نيفا » مفعول لقوله « جع » لأنه مصدر « جـمع » وذكر أن إعراب المكودى مثل ذلك ، وذكر الشيخ خالد أن هذا الموضع من المواضع التى يجوز فـيها حذف الفاعل ، والتـقدير : وذلك لجمعـهم نيفا . . . وهذا الإعراب أقرب من إعراب الشارح الأندلسى . . انظر تمرين الطلاب . . . ص ١٤٥ .

الأصل : « قضايِى » ـ بياءين .

فأبدلت الأولى همزة ، لوقوعهـا بعد ألف الجمع ، وهى فى المفرد مدة فى الأصل .

ثم فتحت الـهمزة تخفيـفا ، فانقلبت الياء الأخـيرة ألفا ؛ لانفتـاحها ، وتحرك ما قبلها ، فصار « قضاءا » ـ بألف بعد الهمزة .

فاستثقلوا اجتماع الأمثال ، فقلبوا الهمزة ياء ، فصار « قضايا » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وافْتَحْ ، وَرُدُّ الهمزَ ياَ فيما أُعَلِ لاَماً ... ...

فقصر « ياء » ضرورة .

ثم نبه على أن مثل « هِراَوة » إذا جمع قلبتِ الهمزة فيه واوا ، لأنك إذا جمعته صار « هَرَائِو » ـ بهمز ، بعده واو ـ ثم استثقلوا كسرة الهمزة ، ففتحوها ، فانقلبت الواو ألفا ، لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، ثم كرهوا اجتماع الأمثال ، فجعلوا الهمزة واوا ؛ ليناسب ما ظهر فى الواحد ، فقالوا : « هَرَاوىَ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وفى مثل هراوة جعل

واوا ....

« فواَواً » فى أول البيت الثانى مفعول ثان « لجعل » فى آخر البيت الأول أى جعل الهمز واوا (١) .

ثم نبه على أن أول الواوين ، الواقعين فى بدء الكلمة يرد همزاً

« كأواصل » الأصل : « وَوَاصِل » إلى هذا أشار بقوله :

وهمزاً أوّلَ الواوين رُدّ ....

ثم شرط ألا تكون الواو الثانية مدة زائدة ، وإلى هذا أشار بقوله :

فى بدء غيْرِ شبه ووفِى الأشَدْ

يعنى : ترد أول الواوين همزاً فى بدء غير كلمة تشبه « ووفى الأشد » أصل « ووفى » : « وَافَى » :

فالواو الثانية : هى مدة « فاعل » ، وهى زائدة فى الأصل .

فلو كانت الواو الثانية مدة غير مدة فاعل أبدلت الواو ـ أيضاً ـ همزة نحو « الأولى » مؤنث « الأول » .

أصله « الوُولى » ـ بواوين ـ .

وَمَدا ابْدِلْ ثَانِى الْهَمْزَيَن مِنْ كِلْمَة انْ يسْكُنْ كـآثِرْ ، وائْتـمِنْ
إنْ يُفـتح اثْرَ ضمٍّ ، اوْ فـتح قُلب واَواً ، ويَاءً إثرَ كـسْرٍ ينْقَلِبْ
ذو الكسرِ مطلقاً كذاً ، ومَايضَم واَواً أصِرْ ، ما لم يكنْ لفظاً أتَم
فـذاَكَ ياءً مطلقاً جَا وأَؤُم ونحْوه وَجْهَيْنِ فى ثانيه أُم

نبه فى هذه الأبيات : على حكم إبدال الهمزة إذا التقت مع همزة أخرى فى كلمة .

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من (ب) : « وفى مثل هراوة جعل واوا ، فى أول البيت الثانى . مفعول ثان « لجعل » فى آخر البيت الأول ، أى : جعل الهمز واوا » .

فذكر أن الـهمزة الثانيـة إذا سكنت أبدلت مدة من جنس حركة الـهمزة التى قبلها .

وإلى هذا أشار بقوله :

ومدا ابدل ثانى الهمزين من كلمة ....

ومثل « بآثر » فعل أمر من « أثر » و « بائتُمن » : فعل ماض ، مبنى لما لم يسم فاعله .

فالهمزة الأولى من المثال الأول مفتوحة ، فقلبت الثانية ألفا .

والهمزة الأولى من المثال مضمومة ، فقلبت الهمزة بعدها واواً .

ومن هذين يعلم : أن مراده إذا كانت الهمزة الثانية [1] ساكنة .

ومثال الساكنة بعد الكسرة « إيثَار » مصدر « آثر » .

وقد صحح مثل هذه الهمزة الساكنة بعد كسره فى قوله تعالى : ﴿ إِئْلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ [2] . وهى قراءة شاذه .

ثم تكلم فى البيت الثانى : على الهمزة الثانية إذا كانت متحركة ، فذكر أنها : إن كانت مفتوحة بعد ضـمة ، أو فتحة قلبت واوا ، ومثال ذلك « بعد ضمة » - « أُوَيْدِم » تضغير « آدَم » .

ومثالها بعد فتحة « أَوَادِم » جمع « آد م» .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « الثانية » .

(٢) من الآية ٢ من سورة قريـش ، والقراءة بتحقيق الهـمزتين ، كما قـال الأشمونى ٤ / ٣١٤ ، وفى الجمل ٤ / ٥٩٠ : « ائلافـهم -- بهمزتين : الأولى مكسـورة ، والثانية سـاكنة ، وهى قراءة شاذة لأنه يجب فى مثله إبدال حرفا مجانسا . كإيمان » .

وإلى هذين أشار بقوله :

إِنْ يفتح اثرَ ضمٍّ ، أو فتحٍ قلب   واوا ....

ثم نبه على أنه إن كان مفتوحا بعد كسر ، فإنه ينقلب ياء .

وإلى هذا أشار بقوله :

....   وياء أثر كسر ينقلب

يعنى : إذا كان مفتوحا .

ومثاله : إذا بنيت من « امّ » مثل « إِصبَع » - بكسر الهمزة ، وفتح الباء فيقال : « إِيَمّ » - بكسر الهمزة ، وفتح الياء ، وتشديد الميم - .

والأصل : « إِئْمَم » فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية وأدغموا الميم فى الميم ، فصار « إئم » فقلبوا الهمزة الثانية ياء ، لوقوعها مفتوحة بعد كسرة .

ثم تكلم فى البيت الثالث : على الهمزة الثانية المكسورة فذكر أنها تقلب ياء مطلقا ، سواء كانت الأولى مفتوحة ، أو مضمومة أو مكسورة ، وإلى هذا أشار بقوله : « ذو الكسر مطلقا كذا » أى مثل ما تقدم فى الإبدال ياء .

« فذو الكسر » مبتدأ ، و « كذا » فى موضع الخبر .

فمثالها مكسورة بعد فتحة قولك : « أَينّ » مضارع « أَنَّ » ومثله « أيمة » وقد قرئ بالتصحيح فى هذا الحرف خصوصا فى السبع .

ومثالها مكسورة بعد ضمة « أُيِن » مضارع « أَأْنَنْتُه » إذا جعلته يئن ، وكان الأصل فى المضارع « أئن » مثل « أعلم » فنقلت حركة النون الأولى إلى الهمزة الثانية فأدغمت النون فى النون ، وقلبت الهمزة الثانية ياء لوقوعها

مكسورة ، بعد ضمة فصار « أُيِن » .

ومثالها مكسورة ، بعد كسرة ، إذا بنيت مثل « إصبع » - بكسر الهمزة - والياء - من « أَمّ » فتقول : « إِيمّ » - بكسر الهمزة ، والياء ، وتشديد الميم - .

والأصل : « إئمِم » فدخله النقل ، والإدغام .

ثم تكلم علي الهمـزة الثانية الضمـومة : فذكر أنهـا تقلب واوا ، سواء كان ما قبلها مفتوحا ، أو مضموما ، أو مكسوراً ما لم تكن الهمزة آخر الكلمة فإنها تفلب ياء - حينئذ - وإلى هذا أشار بقوله :

وما يضم واوا أصر ما لم يكن لفظا أتم

(فذاك ياء مطلقا جاء ....)

يعنى : واوا صيره ما لم يكن الهمز أتم الكلمة ، أى لام الكلمة .

وقوله : « مطلقـا » يعنى : أنها إذا كانت لام الكلمـة قلبت ياء ، سواء كان ما قبلها متحركا ، أو ساكنا .

فمثالها بعد متحرك ، إذا بنيت من « قرأ » مثل « سَفَرجْلَ » فتقول :

« قرأ أ أ » - بثلاث [(١)] . همزات : الأولى ساكنة ، والثانيـة مفتوحة والثالثة لام الكلمـة ، فتقلب ياء ، فتقع متـحركة ، بعد فتحة فـتقلب ألفا ، فيصير « قرأ أ أ أيا » .

ومثالها بعد ساكن : إذا بنيت من « قرأ » مثل « قمطر » فتقول :

« قرأْ أ » - بهمزتين : الأولى ساكنة ، والثـانية لام الكلمة ، فتقلب ياء وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « بثلاث همزات » .

.... وأؤمّ ونحوه وجْهَين فيِ ثانيه أُمّ

أي : اقصد .

وقوله : « أؤم » مضارع « أَمَّ » : فلك فى ثانيته الهمز تشبيها للهمزة الأولى ، بهمزة الاستفهام ، فهى منفصلة ، والقلب واوا ، لوقوعها مضمومة بعدفتحة .

قوله :

وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلاَ	أَوْيَاءَ تَصْغِيرٍ بواَوٍ ذا افْعَلاَ
فيِ آخِرٍ ، أو قبلَ تاَ التأنيث أَوْ	زِيادَتَيْ فَعْلاَنَ ذا أيضاً رَأَواْ
فى مصدرِ المعتل عَيْناً ، والفِعَلْ	مِنْهُ صحيحٌ غَالِباً ، نحوُ : الحِوَلْ

تكلم فى البيت الأول : على حكم الألف ، إذا وقعت بعد كسرة ، أو بعد ياء التصغير .

فذكر أنها تبدل ياء فى الموضعين :

فمثال إبدالها ياء بعد كسرة « مَصاَبيح » جمع « مِصباَح » : لما كسرت الباء (١) . فى الجمع قلبوا الألف التى بعدها ياء ، لوقوعها بعد كسرة .

ومثال قلبها بعد ياء التصغير : قولهم فى تصغير « غَزاَل » : « غُزَيِّل » ألحقوا ياء التصغير بعد الزاى ، وهى ساكنة ، ولم يمكن النطق بها مع الألف ، فأبدلوا الألف ياء ، وأدغموا .

وقد أشار إلى المسألتين بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « التاء » .

وياء اقلب ألفاً كسراً تَلاَ أوَ يَاءَ تَصْغِيرٍ ....

ثم ذكر مسألة أخرى : وهى أن الواو تقلب ياء ، إذا وقعت آخرا ، بعد كسرة ، نحو : « رَضِىَ ، وقوِىَ » الأصل : « رضو ، وقووَ » لأنه من « الرضوان ، والقوة » إلا أنه لما وقعت الواو طرفا ، بعد كسرة قلبت ياء .

وإلى هذا أشار بقوله : « بواوٍ افْعَلاَ فِى آخِرٍ » أى : افعلن ما ذكر من القلب ياء ، وقوله : « فى آخر » يعنى : بعد كسر ، والألف فى « افعلا » بدل من النون الخفيفة .

ثم ذكر أن الواو تقلب - أيضا - ياء (1) . إذا وقعت قبل تاء التأنيث . أو قبل الألف ، والنون فى « فعلان » ولا يخرجها ذلك عن كونها طرفا ، لأن ذلك فى حكم الانفصال .

فتقول : « امرأةٌ شَجِية » - بالياء - والأصل : « شَجِوةَ » : فلما وقعت الواو بعد كسرة ، وهى فى طرف قلت ياء ، ولم يعتد بتاء التأنيث .

وكذلك : إذا بنيت من « الغَزْو » مثل « ظربَان » فتقول : « غَزِيَان » والأصل : « غَزِوَان » إلا أن الواو وقعت فى طرف ، بعد كسرة فقلبت ياء ، ولم يعتد بالألف ، والنون .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

.... أو قبل تا التأنيث، أوْ زيادتى فَعْلان ذا - أيضاً - رَأوْا (2) .

وقصر تاء التأنيث ضرورة .

ثم نبه فى بقية هذا البيت ، والبيت الثالث ، على أن مصدر الفعل

---

(1) فى (جـ) : « تقلب ياء - أيضاً - » .

(2) فى (أ) : « رووا » .

المعتل العين ، تقلب فيه الواو ياء ، نحو : « صامَ صِيامًا » و « قامَ قِياماً » والأصل : « صواما ، وقواما » : حملوا المصدر فى الاعتلال على الفعل ليجريا مجرى واحداً ، فأعلوا الواو ، بقلبها ياء ،لوقوعها بين الكسرة ، والألف .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله : « ذا - أيضاً - رَأَوْا » فى البيت المتقدم ، مع قوله فى هذا البيت :

فى مصدر المعتل عينا . . .

فقوله : « فى مصدر المعتل » تعلق « برأوا » فى البيت قبل هذا .

وقد شذ قوله : « نَارَ نِوَاراً » أى نفر نفارا : فتركوا الواو على حالها فى المصدر ، منبهة على الأصل .

ثم نبه على أن المصدر من الفعل المعتل العين إذا كان على وزن الفعل بغير ألف بعد العين صحت الواو ، وتركت على حالها غالبا .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... والفِعل   منه صحيحٌ غَالباً ....

أى : من الفعل المعتل .

ومثل « بالحولَ » وهو مصدر « حال [(١)] . عن المكان حولا » إذا تحول عنه ومنه قولهم : « عَاد المريضَ عِوَداً » .

قوله :

---

(١) فى (جـ) : « خال » .

وجمعُ ذِي عَين أُعِلَّ ، أَوْ سكَنْ فـاَحْكُمْ بِذا الإعْلاَل فِيه حيث عَنْ
وصَحَّحُوا فِعَلَة ، وَفــــي فِعَلْ وجهان : و الإعْلاَلُ أولى ، كالحِيَلْ

نبه فى البيت الأول : أن الواو إذا وقعت فى الجمع بعد كسرة ، وبعدها ألف ، وكانت فى المفرد معتلة ، أو ساكنة بعد فتحة قلبت فى الجمع ياء ، نحو : « دار ، ودِيار » الأصل « دِوار » : وقعت الواو بين الكسرة ، والألف فى الجمع ، وهى فى المفرد معتلة فقلبت ياء فى الجمع .

ومثال ما هى فيه ساكنة ، بعد فتحة قولهم : « ثَوبٌ ، وثياب » .

وقد أشار المصنف إلى النوعين بقوله :

وجمعُ ذِي عَين أعلَّ ، أَوْ سَكَنْ .... البيت .

يعنى : وسكن بعد فتحة ، وقوله : « بذاَ الإعْلاَلِ » إشارة إلى قلب الواو ياء ، المذكور فى البيت المتقدم . وقوله : « عَنَّ » معناه : ظهر .

ولم ينبه فى هذا البيت : على أن القلب مشروط بوقوع الألف ، بعد الواو ، ولكنه يفهم من البيت الثانى ، لأنه جعل فعله الخالى من الألف مصححا ، فلا تقلب فيه الواو ياء ، وجعل « فعلا » من غير تاء ، ولا ألف يجوز فيه الوجهان .

فدل على أن مراده فى البيت المتقدم « فعال » - بألف - وقد أشار إلى تصحيح الواو فى « فعلة » بقوله :

وَصَحَّحوا فِعَلَة ....

وذلك نحو قولهم : « كوز ، وكوزة » .

وأشار إلى جواز الوجهين فى « فعل » بقوله : « وفى فعل وجهان » يعنى : تصحيح الواو ، أو قلبها ياء ، فقالوا : « حاجة ، وحِوَج » فصححوا و « قامَة ، وقِيَم » فأعلوا .

ثم نبه على أن الإعلال أولى فقال :

.... والإعلال أولى ، كالحيل

وهو جمع « حيلة » .

قوله :

والواوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقلبْ كالمُعْطَيانِ يُرْضَيَانِ ، ووَجَبْ
إبْدَالُ واوٍ ، بَعْدَ ضم مِنْ ألفْ وَيَا كَمُوقِن بذَا لَهَا اعْتُرِفْ

نبه فى هذين البيتين على ثلاث مسائل :

الأولى : أن الواو إذا كانت لام الكلمة ، بعد فتحة ، وهى رابعة ، فما زاد قلبت ياء ، وإلى هذا أشار بقوله :

والواوُ لاماً بعد فتحٍ يا انقلَبْ

« فانقلب » فعل ماض ، و « يا » منصوب على التمييز[1] . مقدما وقصره ضرورة ، والتقدير : انقلب ياء .

ويفهم كون الواو رابعة من تمثيله .

---

(١) إعراب الشارح الأندلسى مخالف لإعراب الشاطبى الذى أعرب « يا » على المفعولية وكذلك إعراب المكودى ، فقد جعل « يا » حالا من ضمير انقلب ، وجعل الشيخ خالد إعراب الشاطبى متعينا ، لأن الفعل « انقلب » مطاوع فيتعدى لواحد انظر ١٤٧ تمرين الطلاب . .

ومثل بمثالين : الأول [1] . « المُعْطَيَان » وهو اسم مفعول من « أعطى » والأصل « المعطوان » فقلبت الواو ياء ، وإن كانت بعد فتحة ؛ لأنه حمل اسم المفعول على اسم الفاعل ؛ لأن موجب القلب فى اسم الفاعل حاصل ، وهو :

وقوع الواو بعد كسرة ، فأرادوا أن تكون المادة كلها واحدة ، كما قالوا « أعطيت » والأصل : « أعطوت » حمل على « يعطى » .

والثانى مما مثل به « يُرْضَيَان » : فعل مضارع ، مبنى لما لم يسم فاعله .

والأصل : « يرضوان » فحل الفعل المبنى لمفعول على الفعل ، المبنى للفاعل .

المسألة الثانية : أن الألف إذا وقعت بعد ضمة وجب أن تقلب واواً وذلك نحو : « ضُورِب ، وقُوتِل » الأصل : « ضارب ، وقاتل » فلما بنى الفعل للمفعول ضم أوله ، فانقلبت الألف واوا ، لوقوعها بعد ضمة ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... ووجب

إبدال واو بعد ضم من ألف ....

المسألة الثالثة : أن الياء إذا وقعت ساكنة بعد ضمة قلبت واوا ، نحو :

« مُوقِن » الأصل : « ميقن » لأنه من اليقين ، فقلبت الياء واوا ، لوقوعها ساكنة بعد ضمة .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

---

(١) سقط من (ب) : « بمثالين : الأول » .

.... ويا كموقن بذا لها اعترف

فالإشارة « بذا » إلى قلب الياء ، واواً .

فلو تحركت الياء ، أو كانت مضاعفة لم تنقلب ، نحو : « هيَام ، وحيَّض » .

قوله :

ويُكْسر الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَماَ يُقَال : « هِيمٌ » عند جمع « أهْيَما »

نبه فى هذا البيت : على أن الياء الواقعة فى المفرد غير منقلبة ، إذا اقتضى القياس أن تقع فى الجمع ساكنة بعد ضمة لم تقلب واوا ، ولكن يخفف الجمع بقلب الضمة كسرة ، نحو : « أَبْيض ، وبِيض » الأصل : « بُيْض » ـ بضم الباء ، وسكون الياء ـ ؛ لأنه نظير « حُمْر » : فقلبوا الضمة كسرة ، ولم يقلبوا الياء واوا ، ويتركوا الضمة ؛ لأن الجمع أثقل من المفرد ، فلم يزيدوه ثقلاً [1] . بقلب الياء واوا .

وقد أشار المصنف إلى ما ذكرناه بقوله :

ويُكسر المضموم فى جمع ....

ومثل « بهيم » جمع « أهيم » .

وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْياَ مَتَى أُلْفِى لاَمَ فِعْلٍ ، أَوْ مِنْ قَبْلِ تَـاَ

كَتَاءِ بَانٍ منْ رَمَى « كَمقْدُرَهْ كَذاَ إِذاَ « كَسَبُعَـانَ » صيَّرَهْ

نبه فى هذين البيتين على ثلاثة مواضع ، تقلب فيها الياء واوا :

(١) فى (ب) : « فلم يزيدوا » .

الأول : إذا كانت لام فعل بعد ضمة ، نحو : « نَهُوَ الرجُلُ » أصله : « نهى » ومنه « قَضُوَ الرجلُ » بمعنى : ما أقضاه ! أصله : « قضى » .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وواواً اثر الضمِّ رد اليا متى   ألفى لام فعل ....

وقصر « الياء » ضرورة .

الموضع الثـانى : أن تقع الياء لام اسم ، بـعدها تاْء التـأنيث ، وقبلهـا ضمة .

ومثال ذلك : أن تبنى من « رَمَى » مثل « مَقْدُرَة » ـ بضم الدال ـ فتقول « مَرْمُوَة » الأصل : « مَرْمِيَة » وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله : « أو من قبل تا » يعنى : فى الاسم .

ومثل ذلك بالياء فى قول من بنى من « رَمَى » مثل « مقدرة » فقال : « كيَاءِ بَانٍ » (١) .

فليس مراده : اليـاء التى فى « بان » بل الياء التى تصير فـى « مَرْمية » على وزن « مَقْدُرَة » فى قول من بنى ذلك من « رمى » .

الموضع الثالث : أن تقع الياء قبل ألف ، ونون زائدتين ، وقـبلها ضمة مثل أن تبنى « فَعُلاَن » ـ بضم العين ـ من « رَمَى » فيقال : « رَمُوَان » ـ بالواو ـ والأصل « رميان » باليـاء ، لكن قلبت واوا ، لوقوعها بعد الضـمة ، وقبل الألف ، والنون الزائدتين ، وإلى هذا أشار بقوله :

كذا إذا « كسبعان » صيره

---

(١) فى (جـ) : « كتاء بان » .

يعنى : كذا إن صير اللفظ « كسبعان » من « رمى » .

و « سُبعاَن » موضع ، وهو بضم الباء .

وإنما شرط فى إبدال الياء واوا إذا كانت لام اسم ، بعد ضمة ، أو يكون بعدها التاء ، والألف ، والنون الزائدتان ، لتخرج بذلك عن كونها طرفا ، إذ ليس فى الأسماء المتمكنة واو متطرفة بعد ضمة ولذلك لو وقعت الياء المذكورة عارية عن الياء ، أو الألف ، والنون صحت الياء ، وقلبت الضمة كسرة ، نحو قولهم : « توانَى تَوانِياً » على وزن « تَداَرُكاً » فتركوا الياء علَى حالِهاَ ، وقلبوا ضمة النون كسرة .

قوله :

وإن تكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصفًا فذاكَ بالوجْهَيْنِ عَنْهُم يُلْغَى

نبه فى هذا البيت : على أن[2] . الياء إذا كانت عين « فُعْلَى » على وزن « كُبْرَى » وكان وصفا ففيها وجهان : كمؤنث « أَكْيَس » فإنك تقول : « كُوسَى ، وكِيسَى » .

فمن قلب الياء واواً ، وضم ما قبلها راعى وزن الكلمة :

ومن أبقى الياء ، وقلب الضمة كسرة راعى لفظ المذكر ، وأبقى الياء فى المؤنث ، كما فى المذكر .

وقد أشار المصنف إلى الوجهين بقوله :

وإن تكن عينا لفُعْلَى وصفا .... البيت .

---

(١) فى (جـ) : « كتاء بان » .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « أنَّ » .

(٣) فى (أ) : « اسم شجرة » .

وجاء فى القاموس المحيط ، مادة (طاب) :

« . والطوبى : الطيب ، وجمع الطيبة ، وتأنيث الأطيب ، والحسنى ، والخير ، والخِيرَة ، وشجرة فى الجنة ، أو الجنة بالهندية ، كطيبى ، وطوبى لِك ، وطوباك ، لغتان ، أو طوباك لحن . »

فصل

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْماً أتَى الواوُ بَدَلْ   يَاءٍ ، كَتَقْوَى غَالباً جَا ذاَ الْبَدَلْ

نبه فى هذا البيت : على أن الواو تبـدل من الياء ، إذا كانت الياء لام « فَعْلَى » وكان اسما « كَتَقْوَى » أصله « تَقْيا » لأنه من « وَقَيْتُ » .

فأبدلوا الواو ياء فـرقا بينه ، وبين الصفـة ، نحو : « صَدْيا » وإلى هذا أشار بقوله :

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْماً أتَى الواوُ بَدَلْ   يَاءٍ ، كَتَقْوَى ....

ثم نبه على أن هذا البدل إنما جاء فى الغالب ، فقال :

.... غالباً جَا ذاَ الْبَدَلْ

وتحرز « بغَالباً » من قولهم لموضع معين « سَعْيا » ولولد البقرة الوجشية « ظغيا » :

قوله :

بِالْعَكْس جاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفاَ   وكون قُصْوَى نَادراً لايَخْفَى

نبه فى هذا الـبيت على أن حكم الواو ، إذا وقعت لام « فـعلى » على العكس من الياء ، المنصوص عليها فى البيت المتقدم .

فإذا كانت الواو فى « فُعْلَى » التى هى صفـة قلبت ياء فيقال : « دُنْيَا ، والعُلْياَ » .

والأصل : « دُنْوَا » و « الـعُلْوَا »(١) . لأنهمـا من « الدُّنُوّ ، والعُلُوّ » وشذ من ذلك قول أهل الحجاز « قُصْوَى » .

---

(١) فى (جـ) : « والعلو » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

بالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فعْلَى وصفاً .... البيت .

فإن كان « فعلى » اسما صحت الواو « كحُزْوَى » (١) : اسم موضع .

(١) حزوى : اسم موضع بعينه ، وورد فى شعر ذى الرمة ، ومن ذلك قوله :

أداراً بحُزْوَى هجتِ للعَيْن عبْرَةً   فماءُ الهوى يرفضُّ ، أو يترقرقُ

فصـــل

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ واوٍ ، ويَا وَاتَّصَلاَ ، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فَياءً الواوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ ما قَدْ رُسِمَا

نبه فى هذين البيتين : على أن الواو ، والياء ، إذا التقتا فى كلمة واحدة وسبقت إحداهما ساكنة سكونا غير عارض ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت إحداهما فى الأخرى ، وذلك نحو : « هيِّن ، وميِّت » الأصل : هيون ، وميوت .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

إن يسكن السابق من واو ، ويا واتصلا ....

فشرط اتصالهما فى كلمة : تحرزا من قولك : « يعطى وافد » فلا يدغم لأنهما فى كلمتين .

ثم قال: « ومن عروض عريا » فشرط ألا يكون فيهما عروض ، لا ذاتا ، ولا سكونا .

فمثال العارض الذات : « روية » تخفيف « رؤية » : فالواو فى الأصل همزة .

ومثال العارض السكون « قوى » ـ بسكون الواو ـ تخفيف « قوى » : فعل ماض ، فالسكون عارض ؛ لأن الواو كسورة أصلا .

ثم نبه على الحكم عند حصول ماذكر من الشروط ، فقال :

فياء الواو اقلبن مدغما ....

ثم قال :

وشذ معطى غير ما قد رسما

يعنى : وشذ لفظ جاء عن العرب يعطى من الحكم خلاف ما رسمته لك أولا .

والشاذ من ذلك : ثلاثة أنواع :

نوع شذَّ إدغامه، لكونه لم يستوف الشروط، كقراءة من قرأ ﴿ **إِن كُنتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ** ﴾ (١) .

فأدغم ، مع أن الواو عارضة ؛ لأن أصلها الهمزة (٢) .

النوع الثانى : أن يستوفى الشروط ، لكن لم يدغم ، نحو : « ضَيْوَنَ » للسنور (٣) ، و « عَوَى الكلبُ عَوْيَة » ، وَ « يَوْمٌ أَيْوَم » .

النوع الثالث : إبدال الياء واوا ، وإدغامها فى الواو عكس الحكم المتقدم ، نحو : « عَوَى الكلُب عَوَّة » .

كان حقه أن يقول : « عيَّة » ومنه قولهم « نهو عن المنكر » فإن التقت الواو ، والياء فى الاسم المصغر نظرت إلى جمع التكسير : فإن جمع على « مَفاَعِل » جاز لك الوجهان ، فتقول فى تصغير « جَدْوَل » « جُدَيِّل ، وجُدَيْوِل » .

---

(١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٢) فى (أ) : « لأن أصلها الهمز » .

(٣) فى (أ) : « للسنون » .

وإن لم يكسر على « مفاعل » أدغمت فقط ، فتقول في تصغير « أَسْوَد » : أسيِّد » لأنهم لم يقولوا في تصغيره « أساوِد » .

مِنْ يَاء اوْ واَو بِتَحْرِيك أُصِلْ   أَلفًا ابْدِلْ ، بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
إنْ حُرِّكَ التالى ، وإنْ سُكِّن كَف   إعْلاَلَ غيرِ اللَّمِ ، وهْىَ لا يُكَف
إعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ   أَوْ يَاءِ التشديدُ فيها قد أُلِفْ

نبه في هذه الأبيات على حكم الياء ، والواو إذا تحركا ، وانفتح ما قبلهما :

فذكر أنهما يقلبان ألفا بالشروط التى نص عليها ، وإلى هذا أشار بقوله

مِنْ ياَءٍ اوْ واوٍ بتحريك أُصِلْ .... البيت .

هو من الأصالة .

فشرط أن يكون تحريك الواو ، والياء أصيلا ، تحرزا من أن يكون عارضاً كتحريك الياء ، والواو ، من « جَيَل ، وتَوَم » فإن الأصل : « جيْأل وتَوْأم » فخفف ذلك : بنقل الحركة من الهمزة إلى الياء ، والواو .

وقوله : « بَعْدَ فتحٍ مُتَّصِلْ » : شرط لاتصال الفتح بهما .

ثم ذكر في البيت الثاني : أنه يشترط أن يكون الحرف التالى بعدهما متحركا ، تحرزا من نحو « بَيَان ، وطَوِيل » صحت الواو ، والياء ، لسكون ا بعدهما .

---

(١) سقط البيت بتماه من (جـ).

وإلى هذا أشار بقوله :

إِنْ حُرِّكَ التالى ، وإن سكن كف ....

ثم نبه على أن هذا الشرط إنما هو ، إذا لم تكن الواو ، والياء لاماً فإنها ـ حينئذ ـ لا يمنع سكون ما بعدها من إبدالها ، نحو : « يَخْشَوْنَ » « ويَمْحُونَ » الأصل : يَخْشَيُونَ ، ويَحْوُونَ » تحركت الياء والواو ، وانفتح ماقبلها ، وهما لاما الكلمة ، فقلبا ألفا ، ولم يضرهما سكون ما بعدهما ، ثم حذفت [1] . الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فصارا : « يَخْشَوْنَ ، ويَمْحَوْنَ » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله : « إِعْلاَلُ غَيْرِ اللاَّم » يعنى : وإن سكن بعد الياء ، والواو كف إعلالهما ، ما لم يكونا لام الكلمة .

« فإِعْلاَل » مفعول « بكف » وقوله :

.... وهـى لا يكـف

إعلالها بساكن غير ألف .... البيت .

يعنى : واللام إذا كانت ياء ، أو واواً لا تكف إعلالها بساكن يقع بعدها إلا أن يكون الساكن ألفا ، أو ياء مشددة .

وقد تقدم تمثيل الساكن بعد اللام إذا كان غير ألف أو ياء مشددة .

فمثال الألف : « فَتَيَان » صحت الياء ؛ لأن الساكن بعدها ألف .

ومثال الياء المشددة « علوى » صحت الواو ؛ لأن الساكن بعدها ياء مشددة ، وهو المراد بقوله :

---

(١) فى (ب) : « ثم حذف الألف » .

.... أو ياء التشديدُ فيها قد ألف

قوله

وصحَّ عَيْنُ فَعَلٍ ، وفَعِلاَ ذاَ أفْعَلٍ ، كأَغْيَدٍ ، وأحولا

نبه فى هذا البيت على أن الواو تصح فى المصــدر ، والفعل مما جاء اسم فاعله على « أفَعَل » نحو : « هَيِفَ هَيَفاً » فهو « أهْيَف » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وصح عين فعل ، وفعلا ذا أفعل ....

فأراد « بفعل » الأول : المصدر ، وبالثانى : الفعل .

و « ذاَ » منصوب على الحال ، أى : فى حال كون اسم فاعله على « أفْعَل » .

ومـثل اسم الفـاعل « بأَغْيَد ، وأحْول » تقـول : « غَيِدَ غَيَداً » و حَوِل حَوَلاً » .

وإنما صححوا مثل هذا الفعل ، لأنهم أجروه مجرى أفعال الألوان « كأسود ، وأبيض » .

فلما لم يكن للـيـاء ، والواو موجب للانقلاب فى هذين المثـالين ، وما أشبهها صححوهما فى نحو : « عَوِرَ عَوَراً » ـ حملا على ذلك ـ .

قوله :

وَإنْ يَبِنَ تفاعُــــلٌ مِنِ افْتَعَــــلْ والْعَيْنُ واوًا سَلِمَتْ ، ولم تُعَل

نبـه فى هذا البيت : على أن « افْتَعَل » إذا كـانت عينه وَاواً قلبت ألـفا

لتحركها ،وانفتاح ما قبلها ، وعدم المانع من الإبدال ، وذلك نحو : « اعْتَادَ » الأصل : « اعْتَوَدَ » ، إلا أن يفهم منه « التفاعل » ، وهو التشارك ، نحو :

« اجْتَوَرُوا » من المجاورة ، و « اشتـوروا » من المشاورة ، فإن العين فى ذلك تصح ، وقد أشار إلى ذلك بقوله :

إن يبن تفاعـل مـن افتعل والعين واوا ... البيت .

يعنى : وإن يظهر معنى التفاعل من « افتعل » صحت الواو .

وشرط أن تكون العين واوا تحرزا من أن تكون تاء ، فـإنها تنقلب ألفا ، وإن فه منها مـعنى التفاعل ، نحو : « ابتاعُوا » من « التـبايع » و « اسْتَافُوا » من المضاربة بالسيـوف ، لقرب الياء [1] . من الألف ، فـأبدلوا ، بخـلاف الواو .

قوله :

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِق صُحِّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكْسٌ قد يحق

نبـه فى هذا البيت : على أنه إذا اجـتمع فى الكلمـة حرفـا علة ، كل واحد منهما يستحق الإعلال ، لتحركه ، وانفتاح ما قبله صحح الأول ، وأعل الثانى فى الأكثر ؛ لئلا يجتمع على الكلمة إعلالان .

وجعل الإعلال فى الثانى ؛ لكونه طرفا ، والطرف محل التغيير .

ومثال ذلك : « الْهَوَى ، والْحَيَا » الأصل : « هَوَىٌ ، وحَيَىٌ » : فكل واحد من الواو ، والياء فى الكلمتين متحرك ، وقـبله فتحة ، فحقه الانقلاب ألفا ، إلا أنهم صححوا الأول ، لما ذكرناه .

---

(١) فى (جـ) : « التاء » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وإِن لحرفَيْنِ ذا الاعلالُ استُحق صحح أَوَّلٌ ....

فـالإشارة بقـوله : « ذاَ » « الإعْلاَلُ » إلى مـا تقدم من إعـلال الواو ، والياء ، بسبب تحركهما ، وانفتاح ما قبلهما .

ونقل حركة همزة « إعلال » إلى لام التعريف .

ثم نبه على أنه قد يصح الثانى ، ويعل الأول ، فقال :

.... وعكسٌ قد يحَق

نبه على قلته « بقد » .

فمن ذلك قولهم : « غَايَة » الأصل : « غَيَيَة » و « طَايَة » [1] وهو : السطح ، و « ثَايَة » وهى : حجارة صغار يجـعلها الراعى عند متاعه ، ليثوى عندها ، أى : يقيم .

قوله :

وعِين مَاآخِرهُ قَـدْ زِيَـــــد ماَ يَخُصُّ الاسْمَ واَجِبٌ أَنْ يَسْلَمَاَ

نبه فى هذا البيت : على أن عين الكلة إذا كان واوا ، أو ياء قد تحرك ، وانفتـح ماقبلـها ، وكان فى آخـر الكلة زيادة تخـتص بالأسمـاء ، فإن ذلك مـوجب لأن تسلم عين الكلمـة من الإعـلال ، نحـو : « جَوَلاَن » لأن زيادة الألف ، والنون فى آخر الكلمة ما يختص بالأسماء .

وكذلك قـولهم : « حَيَدَى » [2] . لأن زيادة ألف التأنيـث مما يختص بالأسماء .

(١) فى (ب) : « طاية » .

(٢) سقط من (جـ) : « وكذلك قولهم : حيدى لأن زيادة ألف التزنيث مما يختص بالأسماء » .

فكانت هذه الزيادة مباعدة عن الفعل الذى هو أصل فى الإعلال .

فاقتضى ذلك : أن تسلم عين الكلمة .

وشذ من ذلك : « ما هان ، وداران » فى الإعلال ، كما شذ تصحيح « الحركة ، والخونة » وقد أشار المصنف إلى سلامة العين عندما ذكر من الزيادة بقوله :

وعين ما آخره قد زيد ما .... البيت .

« فزيد » مبني لما لم يسم فاعله ، والنائب عن الفاعل ضمير يعود إلى قوله : « آخره » وقوله : « ما يخص الاسم » : مفعول ثان ، « لزيد » .

ويحتمل أن يكون هو النائب عن الفاعل ، و « آخره » ظرف . فالتقدير : وعين الاسم الذى زيد فى آخره زيادة تختص بالأسماء مقتض لأن تسلم عينه .

قوله :

وَقَبْلَ يَا اقْلبْ مِيمًا النُّونَ إذَا كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بتَّ انْبذَا

نبه فى هذا البيت : على أن النون الساكنة إذا وقعت قبل الياء قلبت ميماً لما بين النون الساكنة ، والياء من اختلاف المخرج ، والمنافرة : بسبب لين النون ، وشدة الياء ، فيعسر الجمع بينهما ، فأبدلوا النون ميما ، لموافقتها الياء فى المخرج .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وقبل يا اقلب ميما النون إذا كان مسكنا ....

فقصر الباء ضرورة ، ومثّل بمثالين : منفصل ومتصل .

فالمنفصل : « مَنْ بَتًّ » ومعنى « بت » : قطع ، والمتصل : « انبذا » ، ومعناه : اطرح ، والألف فيه بدل من النون الخفيفة .

فَصـــــــل

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التــحــريكَ منْ ... ذِى لِينٍ آتٍ عَينَ فـــعْلٍ كـــأَبِنْ
مَــا لم يكــنْ فــعلَ تعــجُّبٍ ، وَلاَ ... كَابْيَضَّ ، أو أهْوَى بِـــلاَمٍ عُلِّلاَ

نبه فى هذين البيتين علىَ حكم الياء ، والواو ، إذا وقعا عين الفعل ، وقبلهما ساكن صحيح .

فذكر أنهما تنقل حركتها إلى الساكن قبلهما ، كقولك : « يَبِينُ ، وَيَقُولُ » أصلهما : « يَبْين ، ويقْول » فنقلت [1] حركة الياء ، والواو الساكنين قبلهما ، وهما : الياء ، والقاف .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

لساكن صحَّ انقل التحريكَ من .... البيت .

فشرط [2] . أن يكون الساكن صحيحا ، تحرزا من أن يكون معتلا ، نحو : « بَايعَ » : فلا نقل .

ومثل « بـأبِنْ » فعل أمر من « أَبَانَ » أصلـه : « أَبْيِن » نحو : « أَكْرِمَ » فنقل حركة الياء إلى الباء ، فقيل : « أبن » .

ولو كانت الحـركة المنقولة غيـر مجانسة للواو ، أو اليـاء قلبا من جنس الحركة ، نحـو : « أَقَامَ » أصله : « أَقْوَم » فلما كانت الفتـحة لا تجانس الواو قلبوها من جنسها ألفا .

---

(١) فى (جـ) : « فتقلب » .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « فشرط » .

فحصل فيه نقل ، وقلب .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن هذا الحكم الذى ذكره من النقل إنما هو ما لم يكون الفعل فعل تعجب ، نحو : « ماَ أَقْوَمه » ! و « أَقْوِمْ به » !

حملوه فى عدم الإعلال على « أَفْعَل » التفضيل ، لما بينهما من الشبه .

ولا مضاعفا ، نحو : « ابْيَضَّ » لأنه لو أعلوه التَبس « بفاعل » لأنهم كانوا يقولون : « بَاض » بسقوط ألف الوصل للاستغناء عنها بحركة الباء ، ولا معتل اللام « كأهْوَى » لأنه لو أعلوه لتوالى عليه الإعلال .

وقد أشار الصنف إلى اسثناء الثلاثة بقوله :

ما لم يكن فعل تعجب ، ولا .... البيت .

قوله :

ومثل فِعْل فى ذاَ الاعْلاَلِ اسْمُ ضاَهَى مضارِعاً ، وفيه وَسْمُ

نبه فى هذا البيت : على أن الاسم يجرى مجرى الفعل فى الإعلال بالنقل ، حسبما تقدم ، وذلك إذا كان الاسم مشبها للفعل المضارع ، وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم .... البيت .

فنقل حركة همزة « اعلال » إلى لام التعريف .

وشرط فى الاسم : أن يكون مشبها للفعل المضارع ، وهو المراد بقوله : « ضاَهَى مُضاَرِعاً » وقوله : « وَفِيه وَسْم » : يعنى : وفيه علامة من علامة المضارع :

إما زيادة من زيادة الفعل المضارع ، دون وزنه ، وإما وزنه دون زيادته .

فمثال الأول : « رجل يَبِيع » من « البيع » : فإنه أشبه المضارع فى زيادة أوله ، لا [1] . فى وزنه .

ومثال الثانى : « قام » فإنه أشبه المضارع فى وزنه ، لا فى زيادته ؛

لأن الميم ليست من حروف المضارعة .

فلو اجتمع الشبه : وزنا وزيادة ، فإن كان فى الأصل فعلا ، وسمى به أُعِلّ نحو : « يَزِيد » فإنه ، وإن لم يكن فعلا « كأبيض ، وأسود » لم يعل ، فرقا بينه ، وبين الفعل .

قوله :

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ... وَأَلِفَ الإِفْعَالِ ، وَاسْتِفْعَالِ
أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ ، وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

نبه فى البيت الأول على أن « مِفْعَلاً » بغير ألف ، بعد العين لا يعل بالإعلال الذكور فيما تقدم ، وإن كان قد أشبه الفعل المضارع فى زنته ، لأنه على وزن « تعلم » فكان حقه الإعلال .

ولكنهم حملوه فى عدم الإعلال على « مِفْعَال » ـ بألف ـ نحو :

« مِسْوَاك » ، « ومِخْيَاط » .

وقد أشار المصنف رلى ذلك بقوله :

ومفعل صحح كالمفعال

(١) سقط من (ب) لفظ : « لا » .

وإنما صحح « المفـعال » لكونه لم يشـبه الفـعل المضارع فى وزن ، ولا زيادة .

ثم نبه على أن ألف « إفعال » « واستفعال » مصدر « أفعل ، واستفعل » نحو : « إقامة ، واستقامة » تحذف لأجل الإعلال بالنقل ، لأن الأصل « إِقْوَام ، وَاسْتِقْوَام » : فنقل حركـة الواو إلى القاف فيـهما ، فـصارت الواو ساكنة ، بعد فتحة فقلبت ألفا ، فالتقى ألفان ، فحذفت إحداهما ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وألف الإفْعَال ، واستِفْعَال

أزل لذا الإعلال ......

ثم نبه علـى أنه إذا حذفت الألف منهمـا للإعلال المذكـور جىء : بتاء التأنيث عوضا عن الألف ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... والتا الزم عوض ....

فقصر « التاء » ضرورة .

ثم نبه على أن هذه التـاء المعوضة قـد نقل عن العرب حذفـها ، حكى الأخفش : « أَرَاهُ إِرَاءً ، وأجَابَه إِجَابًا » .

ويكثر ذلك مع الإضافة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾ (1) .

وقد أشار المصنف إلى نقل الحذف لهذه التاء بقوله :

.... وحذفها بالنقل ربما عرض

---

(1) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور .

ونبه « ربَّماَ » على القلة فى ذلك .

وقوله :

وَمــــاَ لإِفْعَالٍ من الْحَذْفِ ، وَمِنْ نَقْلٍ ـ فَمَفْعُولٌ بِـــه ـ أَيْضــاً ـ قَمِنْ
نَحــو : « مَبِيع ، ومــصُونٍ » وَنَدَرْ تصحيحُ ذِي الْواَوِ ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

نبه فى هذين البيتين : على أن ما حكم به « لإِفْعَالٍ » مصدر « أَفْعَل » المتـقدم من الحـذف ، والنقل يحكم به « لفـعـول » نحو : « مَبـيع ، ومَصُون » .

الأصل : « مبيوع ، ومصـوون » : نقلت حركة الياء ، والواو إلى الياء والصاد فـيهما ، فـبقيت الياء ، والواو سـاكنتين ، فالتقى ساكنـان ، فحذف أحدهما ، فصار « مَصُوناً » .

وأما « مَبِيع » فـكان حقه أن يـكون « مَبُيْوعاً » لوقوع الـباء ساكنـة بعد ضمة ، ولكنهم لم يريدوا أن يزيدوا الياء إعلالا بقلبها واواً فقلبوا الضمة قبلها كسرة ، فقالوا « مبيع » .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وما لإفعال من الحذف ، ومن نقل .... البيت .

أى : وما لإفعال المتقدم الذكر من الحكم فمفعول حقيق به .

ثم نبه فى البيت الثانى : على أن تصحيح « مفعول » إذا كان من ذوات الواو نادر ، قالوا : « ثَوْبٌ مَصْوُون ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ » .

وأن تصحيحه إذا كان من ذوات الياء كثير .

وهى لغة تميم ، قالوا : « مَبيع ، ومخيُوط » [1] .

وقد أشار المصنف إلى المسألتين بقوله :

.... وندر تصحيح ذى الواو ، وفى ذى اليا اشتهر

وقصر « الياء » ضرورة .

قوله :

وَصحِّح الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَاَ وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَر الأَجْوَداَ

نبه فى هذا البيت : على أن « مفعولا » إذا بنى من « فَعَل » ـ المفتوح العين ، والمعتل اللا بالواو ـ صحح ، فتقول : « مَعْدُوّ » من « عَدَاَ » [2] .

وإلى هذا أشار بقوله :

وصحح المفعول من نحوِ عَدَاَ ....

ـ ومن تمثيله « بَعَدا » يعلم : أن المراد : الفعل المفتوح العين ، الذى لامه واو .

ثم نبه فى بقية البيت : على أنك إن لم تقصد الوجه الأجود أعللت « مَفْعُولا » من هذا الفعل ، فتقول : « مَعْدِىّ » ـ بقلب الواو ياء ، وهو المراد بقوله :

---

(١) فى (جـ) : « ومخيط » .

(٢) فى (جـ) : « ومن عدا » .

.... وأعلل انْ لم تتحر الأجودا

فنقل حركة همزة « إنْ » إلى لام « أعْلِل » .

ولو كان الفعل « فَعِلَ » ـ بكسر العين ـ نحو : « رَضِيَ » أعل اسم المفعول منه ، فيقال : « مَرْضِيّ » إلا فى لغة قليلة .

قالوا : « مَرْضُوّ » .

ولو كانت اللام ياء فلابد من الإعلال بقلب الضمة كسرة ، والواو التي بعدها ياء ، فتدغم فى اللام ، فيقال : « مَهْدِيّ ، ومَرْمِيّ » [1] .

قوله :

كَذَاكَ ذاَ وَجْهَيْـــنِ جاَ الْفُعُــولُ مِنْ ذِي الْواَوِ، لاَمَ جَمْـعٍ، اوْ فَرْدٍ يَعِـن

نبه فى هذا البيت : على أن « الفُعُول » إذا كان جمعا ، أو منفردا ، واللام واوا فإن فيه وجهين : الإعلال ، والتصحيح .

فمثال الجمع : « عصِيّ ، وقُفِيّ » .

وقد جاء تصحيحه ، قالوا : « نحو ، ونُحُوّ ، وأب ، وأُبُوّ ، ونجو ، ونُجُوّ » : للسحاب ، الذى أراق ماءه .

والأكثر الإعلال فى الجميع .

ومثال المفرد : « عَلاَ عُلُوا ، وسما سُمُوا » .

وقد جاء إعلاله ، نحو : « عَتَى عتياً » وقسى قِسيا » .

---

(١) فى (جـ) : « مرضى » .

والتصحيح فى المفرد أكثر .

وقد أشار المصنف إلى جواز الوجهين فى الجمع ، والمفرد بقوله :

كذَاكَ ذاَ وجهين جا الفعول .... البيت .

فقصر « جاء » ضرورة .

وأطلق الوجهين فى الجمع ، والمفرد ، ولم يفصل فى القلة ، والكثرة ، كما قدمنا ـ .

و « لام جمع » منصوب على الحال من الواو من قوله : « ذى الواو »

وقوله : « يعن » معناه : يظهر .

قوله :

وشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فى نُوَّمِ ونحوُ نُيَّامٍ شذوذُه نُمِى

نبه فى هذا البيت : على أن « فُعْلى » جمعا بغير ألف من ذوات الواو تقلب عينه ياء ، نحو : « نُيَّم ، وصُيَّم » ويجوز إبقاؤها واوا على الأصل ، فتقول : « نوَّم ، وصوَّم » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فى نُوَّمِ ....

فجعل قلب الواو شائعا ، فدل على أن تركها واوا أقل .

وإنما فعلوا ذلك لقرب العين من الطرف ، فقبلت التغيير ، فلو بعدت العين عن الطرف بألف حائلة [1] . بينهما كان الإعلال شذوذا [2] لحصول

(١) فى (ب) : « خالية » .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « شذوذاً » .

البعد عن الطرف .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

ونحوُ نُيَّامٍ شذوذُه نُمِى

أى : روى

فجعل قلب الواو ياء شذوذاً .

وفهم أن الأكثر « نوام » ـ بالواو ـ .

فصـل

ذُو اللِّين فا تاَ في افْتِعَـــال أُبدلاَ   وَشَذَّ في ذِي الْهَمْزِ ، نَحْوُ ائْتَكَلاَ

نبه فى هذا البيت : على أن فاء « افتعل » وما تصرف منه ، إذا كانت واوا ، أو ياء فإنها تبدل تاء ، لما بينها ، وبين التاء من المناسبة في المخرج ، وذلك نحو : « اتَّصلَ يَتَّصِل اتِّصاَلاً ، فهو متَّصِل » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

ذُو اللِّين فا تاَ في افْتَعَالٍ أُبدلاَ   ....

يريد : حرف اللين ، إذا كان فاء أبدل تاء ، فقصر « الفاء ، والتاء » ضرورة .

وهذا الذى ذكره هو الغالب فى كلام العرب .

وقوم من أهل الحجاز لا يبدلون ، وينطقون بحرف اللين ، فيقولون : « ايتصل ، ياتصل فهو موتصل » (١) .

ثم نبه على أن فاء الافتعال إذا كانت همزة فإبدالها تاء شذوذ .

وإلى هذا أشار بقوله (٢) :

....   وشذ في ذى الهمز نحو : ائْتكَلاَ

فمثل ما فاؤه همزة « بايتكل » وهو « افْتَعَل » من الأكل وليس مراده أن

---

(١) هؤلاء القوم : لا يبدلون ، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها كما مثل الشارح الأندلسى ، وحكى الجرمى : أن من العرب من يقول : « ائتصل ، وائتسر - بالهمز - ويقول الأشمونى : « وهو غريب » انظر / ٣٣٠ الأشمونى .

(٢) العبارة من قوله : « ايتصل .. إلى قوله : ... أشار بقوله : » ساقطة من (جـ) .

« إيتكل » مما شذ إبدال فائه تاء ، وإنما شذ فى غير هذا اللفظ ، وهو قولهم : « اتَّزَر » أى : لبس الإزار .

قوله :طَا تاَ افتعَال رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَقِ فى ادَّان ، وازْدَدْ ، وادَّكر دَالاً بقى

نبه فـى هذا البيت : على أن تاء الافـتعـال تبدل طاء ، إذا وقعـت بعد حروف الإطباق ، وهى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء » نحو : « اصْطَبَر ، اضطَربُوا ، اطعنُوا ، واظَّلَمُوا » من « صَـبـر ، وضـرب ، وطعن ، وظلم » .

وإنما فـعلوا ذلك : لعسـر النطق بالتـاء ، مع هذه الحروف ، فـأبدلوها حرفا يزول به عسر النطق .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

طا تا افتعال رد إثر مطبق

تقديره : رد تاء الافتعال طاء إذا وقعت إثر حرف من حروف الإطباق .

وقصر « التاء ، والطاء » ضرورة .

ثم نبه على مسألة أخرى :

وهو : أن تاء الافتعال تبدل دالا ، إذا وقعت بعد الدال وهو المراد بقوله « فى ادان » وبعد الزاى » .

وهو المراد بقـوله : « وازدَدْ » (١) . وبعد الذال المعـجمة ، وهو المراد بقوله :« واذَّكْرِ » .

(١) العبارة الآتية ساقطة من (ب) : « فى « ادَّان » وبعد الزاى ، وهو المراد بقوله » .

وقوله « دالًا بَقِى » يريد : دلا بقى تاء الافتعال فى الأمثلة الثلاثة [1] .

و « بقى » ـ هنا ـ أراد به معنى « صار » .

(١) وقد علل الأشمونى لذلك فقال :

« . . . استثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف ، لأن هذه الأحرف مجهورة ، والتاء مهموسة ، فجيء بحرف يوافق التاء فى مخرجه ويوافق هذه الأحرف فى الجهر ، وذلك الدال » / ٣٣٢ شرح

فصـل

فَاَ أَمْرٍ ، اَوْ مضارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ   احْذِفْ ، وفى كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

نبه فى هذا البيت : على أن فاء المضارع ، والأمر تحذف إذا كان الماضى مفتوح العين ، وفاؤه واو ، نحو : « وَعد » تقول فى المضارع والأمر : « يَعِدُ ، عِدْ » .

الأصل : « يَوْعِد ، أَوْعِد » : حذفت الواو فى المضارع ، لوقـوعها بين ياء ، وكسرة .

وحمل الأمر على المضارع [1] . ، كما حمل ما فى أوله غير الياء من حروف المضارعة ، على ما فى أوله الياء .

وقد أشار المصنف إلى ما ذكرناه بقوله :

فا أمرٍ ، أو مضارعٍ من كوَعَدْ   احْذِفْ   ....

ثم نبه على أن المصدر من مثل هذا الفعل محمول فى الحذف على المضارع إذا كان المصدر على « فعله » نحو : « عِدَة » والتاء فيه عوض عن الواو المحذوفة » [2] .

فلو كان « فعله» غير مصدر كان حذف الواو شاذا ،كقولهم فى الفضة : « رِقَة » الأصل : « ورقـة » وفى « التِّرب » : « لِدَة » الأصل : « ولدة » وللأرض الموحشة : « حِشَة » الأصل : « وحشة » .

قوله :

---

(١) العبارة من قوله : « والأر : يعد ، عد ، إلى قوله : ... وحمل الأمر على المضارع » ساقطة من (جـ) .

(٢) انظر / ٣٤٠ شرح الأشمونى .

وَحَذْفُ هَمْزِ أفْعَلَ استمرَّ فى مُضاَرِعٍ ، وبِنْيَتَــــىْ مُتَّصِفِ

نبه فى هذا البيت : على أن همزة « أفعل » تحذف فى الفعل المضارع ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، نحو : « أكرمت ، أكرم ، فأنا مكرِم ، ومكرَم » .

والأصل حذفهما فى المضارع الوارد بهمزة المتكلم تخفيفا عند اجتماع الهمزتين ، ثم حملوا عليها باقى حروف المضارعة ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وحذف همز أَفْعَلَ استَمرَّ فى مُضاَرِعٍ ....

وقوله :

..... وبنيتى متَّصِفِ

يريد بذلك اسم الفاعل ، واسم المفعول .

ولم تثبت هذه الهمزة إلا فى شذوذ كقوله (1) .

٣١٥ ـ فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَماَ

٣١٥ ـ (1) الشاهد لأبى حيان الفقعسى ، وهو من الرجز المشطور .

وهو من شواهد المقتضب ٢ / ٩٨ ، والمنصف ١ / ٣٧ ، ٢ / ١٨ والخصائص ١ / ٤٤ ، والمخصص ١٦ / ١٠ ، والإنصاف ١ / ٢٣٩ ٣٧٥ ، والخزانة ١ / ٣٦٨ عرضا ، والتصريح ٢ / ٢٣٩ ، والأشمونى ٤ / ٣٤٣ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (كرم ٤١٥) .

اللغة :

أهل : مستحق ، وذو أهلية ، يؤكرم : أراد : يكرم وهو بالبناء للمجهول .

والمعنى :

فإن الممدوح أهل لأن يكرم ، أى : يستحق الإكرام ، أى : هو به جدير ، وقمين ، وحقيق ... =

قوله : ظِلْتُ، وَظَلْتُ، فى ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ   وَقِرْنَ فى اقْرِرْنَ ، وَقَرْنَ نُقِلاَ

نبه فى هذا البيت : على حكم الفعل المضاعف ، المكسور العين ، إذا أسند إلى تاء الضمير ، أو نونه .

فذكر أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه :

الأول : الأصل ، وهو : أن يستعمل تاما بفك الإدغام .

الثانى : أن تحذف لامه ، وتنقل حركة عينه إلى فائه فيقال : « ظِلْتُ » ـ بكسر الظاء ، ولامٌ واحدة مسكنة » .

الثالث : أن تحذف لامه ، ونسكن عينه من غير نقل حركتها إلى الفاء فيقال : « ظَلْتُ » ـ بفتح الظاء ـ .

وقد أشار المصنف إلى الوجوه الثلاثة بقوله :

ظِلْتُ ، وظَلْت ، فى ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ ....

ثم نبه فى بقية البيت على مسألة « قرن » .

= **الإعراب :**
فإنه : الفاء : على حسب ما قبلها ، إنَّ : حرف توكيد ، ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر وضمير الغائب اسم « إن » مبنى على الضم فى محل نصب « أهل » خبر إن ، مرفع بها ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لأن » اللام ، لام التعليل حرف مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب « أن » حرف مصدرى ، ونصب مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب « يؤكرما » فعل مضارع مبنى للمجهول ، منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، وأن المصدرية ، مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله : « أهل » .
والشاهد فيه :
قوله : « يؤكرم » حيث جاء بالفعل على الأصل الأصيل ، وأثبت الهمزة شذوذا ، مع أن الأصل مهجور .

وهو فعل أمر ، من قـرَّ فى المكان يَقِرَّ على « فَعلَ يَفْعِلُ » ـ بكسر العين فى المضارع .

فذكر أنه يجوز فى الأمْر منه ، إذا أسند إلى نون الإناث « قِرْنَ » ـ بكسر القاف ـ والأصل : « اقْرِرْنَ » ـ بكسر الـراء الأولى ـ : فحذفت اللام ، وهى الراء الثانية ، ونقلت حركـة الراء الأولى ، وهى العين إلى الفاء ، وهى القاف فزالت ألف الوصل ؛ للاستغناء عنها .

وإلى هذا أشار بقوله :

وقرن فى اقررن

يريد : واسـتعمل ـ ايـضاً ـ « قِرْن » ـ بكـسر القافـ ـ فـى « اقرِرْن » ـ بكسر الراء الأولى ـ .

ثم نبه على قراءة نافع ، وعاصم ، فقال : « وقَرْنَ نقلا » (1) . أى : بفتح القاف ، على أن الأصل « اقرَرْنْ » ـ بفتح الراء الأولى ـ وهى لغة حكاها ابن القطاع (2) ، فحذفت اللام ، ونقلت حركة العين إلى الفاء ، فصار

« قـرن » ـ بفـتح القاف ـ وهذا قـليل ؛ لأن النقل إنما هو فى المكسـور العين .

---

(1) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(2) ابن القطاع :

كان إمام وقته بمصر فى علم العربية ، وفنون الأدب ، قرأ على أبى بكر الصقلى وروى عنه الصحاح للجوهرى ، مات سنة ٥١٤ هـ .

الإدغــام

أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِى كِلْمَةٍ ادْغِمْ ، لاَ كَمِثْلِ صُفُفِ
وَذُلُلٍ ، وكِلَلٍ ، ولَبَبِ وَلاَ كَجُسَّسٍ ، وَلاَ كَاخْصُصَ ابِى
وَلاَ كَهَيْلَلٍ ، وشَذَّ فِي أَلِلْ ونَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ ، فَقُبِلْ

هذا الفصل : وضعه للإدْغَام .

فذكر أن المثلين إذا التقيا فى كلمة أدغم أحدهما فى الآخر على ما شرط وإلى هذا أشار بقوله :

أَوَّلَ مِثْلَين محرَّكَيْن فى كلمة ادغم ....

وذلك نحو : « رَدَّ ، وشَدَّ » .

واستثنى أن يكون على « فُعَل » ـ بضم الفاء ، وفتح العين ـ .

وهو المراد بقوله :

.... لا كمثل صُفُف

وأن يكون على « فُعُل » ـ بضم الفاء ، والعين « وإليه أشار بقوله : « ولَبَب » .

أو يكون قبل أول المثلين حرف مدغم ، وإليه أشار بقوله :

« ولا كجُسس » جمع « جسَّاس » (١) أو أن يكون حركة آخر المثلين عارضة وإليه أشار بقوله : « ولا كاخصص بى » .

يريد : بنقل حركة « أبى » إلى الصاد الثانية ، فالحركة عارضة أو أن يكون لحقا ، وإليه أشار بقوله : « ولا كهَيْلَل » : إذا قال : لا إله إلا الله .

منع الإدغام ، لئلا يفوت صورة الملحق به .

وكان حقه أن يستثنى - أيضاً - وقوع المثلين فى أول الكلمة ، نحو : « دَدَن » ، وهو اللعب ، فإن الادغام فى ذلك ممنوع ، لأنه لا يتأتى الابتداء بالساكن .

ثم نبه على أنه قد شذ عدم الإدغام فى أشياء استوفت شروط الإدغام ، فتحفظ ، ولا يقاس عليها ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وفى أَلِل ونحوه فك بنقل ، فقبل

ومعنى : « أَلِلَ » تغير رائحة السقاء .

ومن ذلك : « دَبِبَ الإنسان » : إذا نبت فى وجنتيه (٢) . الشعر .

و« صَكِكَ الفرس » إذا اصطك عرقوباه (٣)

---

(١) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) جمع « جَسَّاس » صيغة مبالغة من « جاسٍّ » والمادة (ج س س) وعلى ذلك فنقول : « إن « جُسُس » جمع « جاسّ » والأصل : جاسس . وعلى ذلك قال الأشمونى : « وهو جمع « جاسّ » اسم فاعل من جسّ الشىء ، إذا : لمسه ، أو من جسّ الخبر إذا فحص عنه ، وهو الجاسوس » ٤ / ٣٤٧ شرح الأشمونى .

(٢) يقول الشارح الأندلسى ، مفسرا « دَبِبَ الإنسان » « إذا نبت فى وجنتيه الشعر » ويقول الأشمونى (٤ / ٣٤٨) : « إذا نبت الشعر فى جبينه » والصبان يقول : « مثله فى الصحاح ، وعبارة الفارضى : فى « جبهته » .

وفى القاموس المحيط ، مادة (د ب) : « والدبب ، والدببان - محركتين : الزغب ، أو كثرة الشعر . . . » .

(٣) تبع الأشمونى الشارح الأندلسى فى هذا التفسير ، وتعقبه الصبان قائلا : « وراجعت المختار فلم أجد فيه « صك » بالمعنى الذى ذكره الشارح . . . . » انظر ٤ / ٣٤٨ . وفى اللسان مادة (صكك) « . . الصك احتكاك العرقوبين » وعلى ذلك : فتفسيرهما سليم .

و « ضبب البلد » إذا كثرت فيه الضباب ، و « لححت عينه » إذا التصقت { بالرمص } [1] .

وقوله :

وحَيِيَ افككْ ، وادغم دونَ حَذَرْ   كذاكَ نحو : تَتَجَلَّى ، واسْتَتَرْ

لما ذكر ما يتحتم فيه الإدغام أتبعه فى هذا البيت بما يجوز فيه الإظهار ، والإدغام .

وذلك : فيما كان المثلان فيه ياءين ، نحو : « عَيِيَ الرجلُ » . فلك أن تدغم ، فتقول : « عَيَّ » اعتباراً بالمثلين المتحركين .

ولك أن تفك ؛ لأن حركة آخر المثلين بمنزلة العارضة لزوالها فى المضارع وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وحيى افكك ، وادغم دون حذر

ولم ينبه على الحكم إلا بالمثال .

وأما مثل « لَنْ يستحيى » فإنه لا يدغم ، فإن حركته عارضة تزول بزوال الناصب .

(1) تفسير الشارح الأندلسى : « لححت عينه » إذا التصقت » فيه نقص { الرمص } ولذلك : أضفت كلمة « الرمص » تبعا لتفسير زميله ابن عقيل ٤ / ٢٤٩ ، والأشمونى ممن تأخر عنهما ٤ / ٣٤٨ ، وفى القاموس المحيط مادة (ألح) « ولححت عينه ـ كسمع ـ : « لصقت بالرمص » وفى اللسان ، مادة (صكك) ـ عرضا ـ : « . . . لححت عينه : إذا التصقت » .

ثم نبه على أن مما فيـه الوجهان الفعل ، إذا كان المثـلان ياءين مصدرين فى الكلمة ، نحو : « تَتَجلَّى » .

فمن فلك اعتبر تصدر المثلين .

ومن زدعَم : اعتـبر كونهـما مثلين محـركين ، وألحق ألف الوصل عند الإدغام ، فقال : « اتَّجلى » .

ونبه ـ أيضاً ـ على مثل « استتر » مما قبل المثلين فيه ساكن :

فمن أظهر اعتبر سبقها بالساكن .

ومن أدغم : نقل حـركة أول المثلـين رلى الساكن ، فـزال ألف الوصل فقال : « ستَّر ستَّاراً » .

وقد أشار المصنف إلى المسألتين بقوله :

كذاك نحو : تتجلى واستَتَرْ

قوله :

وَماَ بِتاَءَيْن ابْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تاَ كَتَبَيَّنُ الْعبَرْ

نبه فى هذا البيت : على أن الفعل المضارع إذا كان فى أوله تاءان ، جاز أن يقتصـر على تاء واحدة ؛ فرارا من اجتمـاع المثلين أو من الإدغام ، المؤدى إلى جلب الوصل ـ كما تقدم ـ .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَماَ بِتاَءَيْن ابْتُدِى قَدْ يُقْتَصَرْ فِيه عَلَى تاَ ....

(١) سقط من (ب) قوله : « الأصل » « تتبين العبر » وسقط لفظ « العبر » من (جـ) .

وقصر « تاء » ضرورة ، ومثل « بتبين العبر » الأصل :

تتبين العبر [1] .

وهذا التخفيف فى التاء هو الكثير ، وقد جاء فى النون .

وعليه حملت قراءة ابن عامر ، وعاصم ﴿ نجى المؤمنين ﴾ [1] .

الأصل : « ننجى » .

ولذلك : يسكن آخره .

قوله :

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ   لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ، وَفِى   جَزْمٍ ، وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِى

نبه فى البيت الأول : على أن الفعل الماضى المضاعف إذا أسند إلى ضمير الرفع فك [3] .

وإلى هذا أشار بقوله

وفكّ حيث مدغمٌ فيه سَكَنْ ..... البيت .

ثم مثل ذلك فى البيت الثانى بقوله :

نحو : حَلَلْتُ ما حَلَلْته

فأسند الفعل إلى ضمير المتكلم ، ثم إلى نون الإناث ، وكلاهما ضمير

(١) سقط من (ب) قوله : « الأصل » « تتبين العبر » وسقط لفظ « العبر » من (جـ) .
(٢) من الآية ١٠٣ من سورة يونس .
(٣) فى (أ) « فكاك » .

ثم نبه على أن هذا المدغم إذا جزم نحو قولك : « لم يَحْلل » فأنت فيه بالخيار : إن شئت فككت ، وإن شئت أدغمت وقد قرىء بهما فى قوله تعالى : ﴿ ومن يرتدد منكم عن دينه ﴾ (1) . ويجرى مجرى المجزوم الأمر ، نحو « رُدَّ » فلك أن تقول : « رد ، واردد » .

وقد أشار المصنف إلى جواز الوجهين فى المضارع ، والأمر بقوله :

.... وفى جزم ، وشبه الجزم تخيير قُفِى

وشبه الجزم : يعنى به : الأمر ، ومعنى « قفى » : اتبع .

قوله :

وَفَكُّ أَفْعِلْ فى التعجب الْتُزِمْ   والْتَزِمَ الإدغامُ - أيضاً - فى هَلُم

نبه فى هذا البيت : على أن « أَفْعِل » الوارد فى التعجب على صيغة الأمر ، نحو : « أَعْزِزْ بزيدٍ » ! و « أَحْبِبْ به » ! يلتزم فيه التفكيك .

وإليه أشار بقوله :

وَفَكُّ أَفْعِلْ فى التعجب الْتُزِمْ   ....

ثم نبه فى آخر البيت : على أن « هَلُمَّ » من أسماء الأفعال يلتزم فيه الإدغام .

وإليه أشار بقوله :

....   والْتَزِمَ الإدغامُ - أيضاً - فى هَلُم

---

(1) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

وهذا منتهى كلامه على علمى[1] : العربية ، والتصريف .

قوله :

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ‏ نَظماً عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاَصَهْ ‏ كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلاَ خَصَاصَهْ

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَى ‏ مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ

وَآلِهِ الغُرِّ الكِرَامِ البَرَرَهْ ‏ وَصَحْبِهِ المُنْتَخَبِينَ الخِيَرَهْ

نبه فى البيت الأول : على أن ما يجمعه عنى قد كمل[2] ، وأنه مشتمل على جل المهمات فى هذا العلم .

ونبه فى البيت الثانى : على أن هذه الأرجوزة ، المسماة بالخلاصة أحصى من أرجوزته الكبيرة المسماة بالكافية الشافية فيكون ـ هنا[3] ـ « أحصى » المراد به أفعل التفضيل .

و « الخلاصة » مبتدأ ، و « أحصى » خبر مقدم ، التقدير : الخلاصة أكثر إحصاء من الكافية الشافية . . .

وإنما جعل هذه الخلاصة أحصى من الكافية بالنسبة إلى قلة أبيات الخلاصة ، وإلا فالكافية أكثر إحصاء لهذا العلم .

ويحتمل أن يكون « أَحْصَى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر عائد رلى « ما » فى البيت المتقدم : « وما بجمعه عنيت » .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « علمى » .

(٢) فى (أ ، ب) : « على أنه ما جمعه قد كمل » .

(٣) فى (ب) : « فيكون على هذا » .

و « الخلاصة » مفعول « بأحصى » .

التقدير : أحصى ما عنيت بجمعه الخلاصة من الكافية .

وفى ذلك تنبيه على سبب [1] . تسيتها الخلاصة .

والقولان منقولان فى قوله تعالى : ﴿ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [2] .

ثم حمد الله فى البيت الثالث ، وصلى على نبيه (ﷺ) .

ثم استتبع الصلاة فى البـيت الرابع على آل النبى ، وأصحابه (وقد فرغ هذا الإملاء) .

وذلك بمكة (شرفها الله تعالى) فى سلخ شهـر ذى القعدة من سنة ست وخمسين ، وسبعمائة .

وذلك : على حسب الاختصار ، وكلال الأفكار ، وشواغل الأسفار ، وقلة مطالعة الأسفار .

نسأل الله أن ينفع به ، ويجزل لنا الثواب بسببه .

وصلى الله على سيدنا مـحمد ، وعلى آله ، وصحبـه ، وسلم تسليما كثيرا .

آمين .

---

(١) سقط من (أ) لفظ : « سبب » .

(٢) من الآية ١٢ من سورة الكهف .

فى النسخة (ب) زيادة عما تقدم :

تم بحمد الله تعالى وحسن عونه ، وتوفـيقه الجميل ، ويمنه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، على يد العـبد الفقير الذليل الذى يرجـو عفو الله ورحمته تعالى ، وغفرانه : عبد ربه محمد .

وكان الفراغ منه ضـحوة يوم الجمعة فى ختم شوال عـام أربعة وستين ، ومائتين ، وألف .

اللهم اغفر له ، ولوالديه ، ولأقـاربه ، ولأحبابه ، ولأشياخـه ولجميع المسلمين ، والمسلمات أجمعين : الأحياء منهم ، والأموات أجمعين .

قال المصنف (عفـا الله عنه) وقد فرغ من هـذا الإمـلاء ، وذلك بمكـة (شرفـها الله تعالى) فى منسلخ شـهر ذى القعدة من سنة ست ، وخـمسين وسبعمائة .

وذلك على حسب الاختصار ، وكلال الأفكار ، وشواغل الأسفار وقلة مطالعة الأسفار .

نسأل الله العظيم أن ينفع به ، ويجزل لنا الثواب بسببه .

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصـحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

وإن تجـد عـيبـا فـسـد الخللا	فجل من لا عيب فـيه ، وعلا
والحمد لله علـى مـــا أولى	فنعـم مـا أولـى ، ونعم المولى
ثم الصلاة بعد حـمد الصمد	على النبى المصـطفى محـمـد
وآله ، وصـحبـه الأخـيـار	مـا اخـتلف اللـيل مع النهـار

وفى ختام النسخة (جـ) :

يا من غدا ناظراً فيما كتبت ، وقد   أضحى يردد فى أفنائه النظرا
سألتك الله ما عاينت من خطأ   فاستر على ، فخير الناس من سترا

خاتمة

نسأل الله تعالى - برحمته التى وسعت كل شىء أن يرزقنا حسنها .

الحمد لله رب العالمين ، الذى بحمده تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وخاتم النبيين ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين .

وإنى لأعتذر للقارئ الكريم عما كان فى ضميرى ، وعقدى : من تسجيل تحقيقات لغوية ، ونحوية ، وصرفية قد تمس حاجة الاتساع إليها . . .

وقد حال دون ذلك الرغبة الصادقة فى ألا يخرج الكتاب عما فعله صاحبه من الجنوح إلى الاختصار ، وعدم الاتساع فى النقول عن الأسفار .

وإنى لأعد القارىء الكريم بظهور تلك التحقيقات فى كتب أخرى - إن شاء الله تعالى - قصدا ، أو لمناسبة ، ومن الله تعالى التوفيق لأقوم طريق . .

والحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

والله تعالى أسأل - ضارعا إليه - أن ينفع به كل مطلع عليه ، وأن يجزل به الثواب ، وأن يتقبل العمل خالصا لوجهه الكريم ، فإنه نعم المولى ، ونعم النصير .

« وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت ، وإليه أنيب »

تم بعون الله تعالى الكتاب ، ويليه - بمشيئة الله تعالى الفهارس الفنية ، والله الرحمن المستعان .

فهرس

الجزء الرابع

ــــــــــ الأول

فهرس الشواهد علي حسب ورودها في الجزء الرابع

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٩	٢٦٥	الوافر	ســـــلام الله يا مطر عليـــــهــا	وليس عليك يا مطر الســـــلام
١٠	٢٦٦	البسيط	ليت التحية كانت لي ، فأشكرها	مكان يا جمل ، حييت يارجل ،
١١	٢٦٧	الرجز	فيا الغلامان اللذان فرا	إياكما أن تعقبانا شراً
١٣	٢٦٨	الرجز	إني إذا ما حدث ألماً	أقول : يا اللهم ، يا اللهماً
٢٣	٢٦٩	الرجز	يا ابنة عما لاتلومي ، واهجعي	[لا يخرق اللوم حجاب مسمعي]
٢٥	٢٧٠	السريع	يا أمتا أبصرني راكب	يسير في مسحنفر لاحب
٣٠	٢٧١	الرجز	[تضل منه إبلي بالهوجل]	في لجة أمسك فلانا عن فل
٣٣	٢٧٢	الخفيف	يا يزيدا لآمل نيل عز	وغنى ، بعد فاقة ، وهوان
٣٤	٢٧٣	الوافر	ألا يا قوم للعجب العجيب	وللغفلات تعرض للأريب
٣٥	٢٧٤	الرجز	واقعاً ، وأين مني فقعس ؟	[أ إبلي يأخذها كروس] ؟
٤١	٢٧٥	الرجز	ألا يا عمرو عمراه	وعمرو بن الزبيراه
٥٠	٢٧٦	الطويل	لنعم الفتى تقشو إلى ضوء ناره	طريف بن مال ، ليلة الجوع ، والخصر
٥١	٢٧٧	الوافر	ألا أضحت حبالكم رماما	وأضحت منك ساسلة أماما
٥٢	٢٧٨	الرجز	قواطنا مكة من ورق الحمي	
٥٩	٢٧٩	الطويل	أخاك أخاك إن من لا أخا له	كساع إلى الهيجا بغير سلاح
٦٠	٢٨٠	الخفيف	إن قوما منهم عمير ، وأشبا	ه عمير ، ومنهم السفاح
—	—	—	لجديرون بالوفاء ، إذاقا	ل أخو النجدة : السلاح ، السلاح
٧٠	٢٨١	الطويل	قليلا به ما يحمدنك وارث	[إذا نال مما كنت تجمع مغنما]
٧١	٢٨٢	المديد	ربما أوفيت في علم	ترفعن ثوبي شمالات
٧٢	٢٨٣	الرجز	يحسبه الجاهل ما لم يعلما	شيخا على كرسيه معمماومهما تشأ منه
٧٣	٢٨٤	الطويل	فمهما تشأ منه فزارة تعطكم	ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

الشاهد		بحره	رقم الشاهد	ص
قربوها منشورة ، ودعيت	ليت شعرى ، وأشعرن إذا ما	الخفيف	٢٨٥	٧٤
فراخ القطا لاقين أجدل بازيا	كأن العقيليين يوم لقيتهم	الطويل	٢٨٦	٩٠
فما طائرى يوما عليك بأخْيَلاَ	ذرينى ، وعلمى بالأمور ، وشيمتى	الطويل	٢٨٧	٩٠
دعيت نزّال ، ولج فى الذعرِ	ولا أنت أشجع من أسامة إذْ	الكامل	٢٨٨	١٠٦
لما رأتنى خلقا مقلوليا	قد عجبت منى ، ومن يعيليا	الرجز	٢٨٩	١٠٩
يفوقان مرداس فى مجمع	وما كان حصن ، ولا حابس	المتقارب	٢٩٠	١١١
قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم ؟	كى تجنحون إلى سلم ، وما ثئرت	البسيط	٢٩١	١١٦
فى السلام ، وألا تشعرا أحداَ	أن تقرآن على أسماء ويحكما	البسيط	٢٩٢	١١٨
وأمكننى منها ، إذن لا أقيلها	لئن عادلى عبد العزيز بمثلها	الطويل	٢٩٣	١١٩
عار عليك ــ إذا فعلت ــ عظيم	لا تنه عن خلق ، وتأتى مثله	البسيط	٢٩٤	١٢٩
وأبيت منك بليلة المسلوع ؟	أبكيت ريان الجفون من الكرى	الكامل	٢٩٥	١٣٠
أحب إلى من لبس الشفوف	ولبس عباءة ، وتقر عينى	الوافر	٢٩٦	١٣٥
يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم	وإن أتاه خليل يوم مسألةٍ	البسيط	٢٩٧	١٤٣
كالشجا بين حلقه ، والوريد	من يكون بسيىء كنت منه	الخفيف	٢٩٨	١٤٤
[والشر بالشر عند الله مثلان]	من يفعل الحسنات ، الله يشكرها	البسيط	٢٩٩	١٤٧
وإلا يعل مفرقك الحسام	فطلقها ، فلست لها بكفءٍ	الوافر	٣٠٠	١٥٢
كان فقيراً معدما قالت : وإنْ	قالت بنات العم يا سلمى ، وإن	الرجز	٣٠١	١٥٣
أصم فى نهارا لقيظ للشمس باديا	لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً	الطويل	٣٠٢	١٥٥
وأعر من الخاتام صغرى شماليا	وأركب حماراً بين سرج ، وفروةٍ	—	—	—
على ، ودونى جندل ، وصفائح	ولو أن ليلى الأخيلية سلمت	الطويل	٣٠٣	١٥٨
خروا لعزة ركعا ، وسجودا	لو يسمعون كما سمعت كلامها	الكامل	٣٠٤	١٦١
بنى ضوطرى ، لولا الكمى ، المقنعا	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	الطويل	٣٠٥	١٦٦
فقد ذهب المرة ، والفتاء	إذا عاش الفتى مائتين عاما	الوافر	٣٠٦	١٧٩
فقالوا : الجن : قلت : عموا ظلاما	أتوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟	الوافر	٣٠٧	٢٠٠
[حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيباَ]	لكل دهر قد لبست أثْوبا	الرجز	٣٠٨	٢٢٤
عضبٌ مضاربها ، باق بها الأثرُ	كأنهم أسيف ، بيض يمانية	البسيط	٣٠٩	٢٢٤
وقد أراهن عنى غير صدّاد	أبصارهن إلى الشبان مائلةٌ	البسيط	٣١٠	٢٣٥
لا أدلجُ الليل ، ولكن أبتكر	لست بليلىّ ، ولكنى نهر	الرجز	٣١١	٢٨٥

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢٩٢	٣١٢	الرجز	أنا ابن مـــادية إذا جـــد النقـــر	[وجـــاءت الخـــيل أثافى زُمَرْ]
٢٩٨	٣١٣	الرجز	يـــارب يـــوم لـــى لا أظـــلـــلـــهْ	أرمض من تحت ، وأضـــحى من علَهْ
٣٣٤	٣١٤	الرجز	[حتى عظامى ، وأراه ثاغـــرى]	وكـــحل العـــينين بالعـــواور
٣٧٤	٣١٥	الرجز	فـــإنه أهل لأن يؤكـــرمـــا	

(الفهرس الثانى)

فهرس أعلام النحاة ... الواردة في الجزء الرابع .

رقم	العالم	الصفحة	
١	ابن القطاع .	٣٧٦	

(الفهرس الثالث)

فهرس الموضوعات

تمت فهارس الموضوعات للجزء الرابع

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه أجمعين .

المحقق

د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ـ كلية الآداب بقنا ـ جامعة جنوب الوادى

دكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من جامعة الأزهر الشريف .

كلية اللغة العربية ـ بالقاهرة .

عميد معهد إعداد الدعاة (الأسبق) بقنا .

☎ : ٣٣٣١٧٢ / ٠٩٦ قنا .